

(11)

Süleymaniye kütüphanesi	
Bölüm	Yazma Belgeler
Dahilî No	4142
Sınıflama No	292.511

مما دل

[منه و متعلق الامر]

تسليمه اليه
الحاج محمد بن
الحاج علي بن
الحاج محمد بن
الحاج علي بن



تسليمه اليه
الحاج محمد بن
الحاج علي بن
الحاج محمد بن
الحاج علي بن

فہرست ملتی لاجی

[illegible][illegible]

Handwritten text in a rectangular frame, likely a manuscript page. The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is arranged in approximately 15 horizontal lines. The ink is dark, and the paper shows signs of aging and discoloration.

Handwritten text in the left margin, written in a cursive script, possibly Arabic or Persian. It appears to be a continuation or commentary on the main text.

Handwritten text in the right margin, possibly a signature or a date, written in a cursive script.

بسم الله الرحمن الرحيم يستعين
 الحمد لله الذي من علينا بحياة طاهرة القلوب **باداء الواجب** وقضاء الغوايب وكفارة الذنوب
 والصلوة على النبي الذي منى عن عبارة العيوب **وعلى آله واصحابه** الذين قاموا في اجارة العيوب **باجد**
 فان الرجاء مخوفه الكريم بالغد والعيشة **عبد الرحيم** بن ابي بكر بن سليمان المسعودي **يقول** يقول
 الله ان الكتاب الموصوم بملئق الاكبر **كتاب** حتى بان لا يكتب الا بمسقى الانفس **فانه** جميع
 لوقاية كنز من كنوز الهداية **كل** محفوظ حفظ فيه هذه الكنوز ورموز العنانية **وما** ينبت تحت زواجر كلات
 من قريش **ربنا** **كالنفس** المبسوطة تحت حور فراديس الجنان **وشجر** بسطوره تجري من بينا انهار
 العباد **التي** تميزها المقترون بقوارير انظار الاستفاضة **وانما** زواجر العباد النظيفة اللطيفة انما
 عرفانية **ياكل** منها المشتهون الذين لهم اخبار فرقا نية **واقبية** الفاظه المطبوعة لمعانها اجرانية الآيات
 كتاب سندس خضر على احرار الجيد **الرفيعة** **والقطرات** النازلة من سحاب كلمات في بحر العقول
 كالسماني المطبوعة في اصناف صدور الفحول **حاصل** ان هذا الكتاب ملئق بجوار الجواهر الذي
 لا يقيم فيه الابصار **الافكار** الفخورة **حتى** ان بعض الغافلين عن كسبية هذا البحر العميق **حسبوا**
 انهم من اجلاء اصحاب الفكر الذين **فكروا** على سفسف افكارهم بوزن المقامات والاولطار **ب**
 وانتم في ذلك البحر منيرة الهبات والافئدة **الا** ان تاملتم امواج ذلك البحر الرصينة النقيض
 تشركوا من ذلك السفسف وجعلوا فيه فريضة السواحل **وبعد** ذلك لم يتجاسر احد من اصحاب
 فوافر الافكار **بان** يقتحم في ذلك البحر ويأخذ من اجواهر الانوار فكان على كمال من بقا اجواهر
 في الطلب **وتوقد** افئدة الطالبين الراغبين في هواجر الطلب **ومن** هذا ابتغى ان
 سبق اجواهر في قران اكرام **وتوقد** افئدة الطالبين الراغبين في نيران الافغان **فادركت** ان
 اقتحم في ذلك البحر بغيره فكريات **يد** **واجتمع** من اجواهر وانوارها في اسند وقفة صدر التعبد **وفتح**
 بعد ذلك غطاء تلك القندوقة بديهيان **وابذل** ما فيها من اجواهر حتى لا يبقى احد يقيد
 اكرامه **لكن** ما عرض في احوال العصر من عدم الامان والاعمال وعرض في عادة الناس من دواهي
 اخرون واخرون **منعني** عن ذلك **لانه** محتاج الى مزيد تحقيق الافكار **وموقوف** على قوة تمييز اللغات
 وتذيق الانظار **وكل** ذلك منوط بالامن والامان ورفع الدواهي **التي** هي مربوطه باجوار الامان

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي من علينا بحياة طاهرة القلوب
 والصلوة على النبي الذي منى عن عبارة العيوب
 فان الرجاء مخوفه الكريم بالغد والعيشة
 الله ان الكتاب الموصوم بملئق الاكبر
 لوقاية كنز من كنوز الهداية
 من قريش
 العباد
 عرفانية
 كتاب سندس خضر على احرار الجيد
 كالسماني المطبوعة في اصناف صدور الفحول
 لا يقيم فيه الابصار
 وانتم في ذلك البحر منيرة الهبات
 تشركوا من ذلك السفسف
 فوافر الافكار
 في الطلب
 سبق اجواهر في قران اكرام
 اقتحم في ذلك البحر بغيره فكريات
 بعد ذلك غطاء تلك القندوقة بديهيان
 اكرامه
 اخرون واخرون
 وتذيق الانظار

الادام ومنع الناس **وما** من قوم هذا الزمان فاعل المنع والاجابة **حتى** افضل اروت بلازمة
 الطبع والآراء **فحينئذ** انزويت في ناحية المنع مدة من الزمان **راجيا** من الكريم الوهاب
 بحسب حصنه من الاله **اجا** **تصلي** بمن عاقب بعد هذه الايام على صفة الاعتدال **وتباعد** احوال
 الانام عن صفة الاختلال **وزال** الخشونة عن قلوب عامة المفدين **ووقع** الصلح في خيوة
 كافة المسلمين **ونقش** ديار جرالد وان عز احوالهم **وتجلب** ظلم الشايب والعموم عن الضمير **والادام**
 حتى جعل السنة الناس شريفة منطقت **ورق** الصبابة الاعلام باعباء عطائهم منطوقة **ب**
 الادام هو اساطير الاسعد الاكظم **وانما** قبة الاكرم الامجد الخمسم **الامام** المقدر بالقدرة الزكية
 والخيصة المعتر بالقرعة السنية **المفتي** بجدة الحرمين الجليلين **وحاية** المقامين الجليلين
 ان سلطان ابن السلطنة **السلطان** احمد خان ابن السلطنة محمد خان ابن السلطنة ابراهيم خان
 لا زالت اعلام الشريعة مرفوعة بروام دولته **والا** الحكم نافذة على وفق المروءات **وغاية**
 فخرجت من زاوية المنع على مقامات الخلق **ورأيت** في وجوههم نظرة النعيم ومكانات الحق **بال**
 مشاهد الفائق ومعها **مما** فتر **دست** مصادر الحق وموارد دما زجرا **ودفع** ظلمات الصبح العصب الوفا
 ورفع كد ورايات ارباب الطغيان **والف** **وربط** اقدام غزبان المظالم بسبل النكاية **وفتح** ريعن
 العدل بمفاتيح جلال العناية **وبسط** اجنحة الامانة على عامة الانام **وضرب** خيم النظام على
 مفارق كافة الانام **حتى** انطمس شرور المفدين عن الامصار والاقطار **ونقش** فادات
 المدبرين الى جفون الاولاد والانبكار **وامتلا** بطون احوالهم **بال** تسرور والابتهاج **وتبدل**
 اغوار القلوب وفراغها بالجور والامتناع **وتلا** في سراق احوال النوار السعادة **وازهري**
 حديق الكمال اشجار الكرامة **ونفذ** احكام الشرع الشريف على الحق اليقين **وانتظم** العلم والاطمان
 فلبس اخلق اجياد **ولكن** كل ذلك بيمين السلطنة المشاالية ومنزلة كرمه **منزعه** عن صدق يمينه **الابرار**
 هدية السعيد مقدمة **فاجرت** جواهر ملئق الاكبر بين حضرة العلية واجترأت في جعلها تحفة وهدية لينة
 السنية **لانه** هدية عادل هدايا كافة المودين **لله** واما الامام والوزراء وعامة القضاة **فتمت**
 بالمعادل بين هذه الحضرة العلية **فحدث** الله على وقفي من نعمة تلك الهدية اجنية **ما** حدث في ذلك
 الامام ان قلت بسم الله **كما** قال المصنف بعد ما تم بالتمية الحمد لله اعلم ان فر هذا المقام

الحمد لله الذي من علينا بحياة طاهرة القلوب
 والصلوة على النبي الذي منى عن عبارة العيوب
 فان الرجاء مخوفه الكريم بالغد والعيشة
 الله ان الكتاب الموصوم بملئق الاكبر
 لوقاية كنز من كنوز الهداية
 من قريش
 العباد
 عرفانية
 كتاب سندس خضر على احرار الجيد
 كالسماني المطبوعة في اصناف صدور الفحول
 لا يقيم فيه الابصار
 وانتم في ذلك البحر منيرة الهبات
 تشركوا من ذلك السفسف
 فوافر الافكار
 في الطلب
 سبق اجواهر في قران اكرام
 اقتحم في ذلك البحر بغيره فكريات
 بعد ذلك غطاء تلك القندوقة بديهيان
 اكرامه
 اخرون واخرون
 وتذيق الانظار

طائفة من الحكماء المذكورة في اكثر شروح العلماء الكرام لكنها مختصة بما وصفا القليل والقال متعلق
 باوساخ الخلف والجدال مع انكارية المؤنة قليل الجدي بل عديم المؤنة عليل الضوى خلاصتها
 ان جميع الحق لا يخص بها كيف لا فان ما كالعبد من الجليل الذي يستحق به الحمد لا يكون الا بتوفيقه تعالى ومن
 هذا انهم ابتداء وصف نعم التوفيق العظمي سيما في مقارنته حمده تعالى في موضع تقديره ونعمه تعالى
 الذي وثقت اي جعلنا توفيقه لتفقه اي بعونه الفقه شيئا يحتاج اليه في امر الدين الحق
 وهو وضع التي تعلق لذوي العقول مع اختيارهم الحق والحق بالذات اي اجتهادهم بالذكر من بين النعم
 اياه الى جلالة اذ به نظام الدنيا وقيام الدين وشارة الى قوله عليه السلام من برود الله به خير ليفقهه في
 الدين مع ما لا يخفى من براءة الاستدلال وتي ذكر تلك النعم الجلية اقتضى الشوق والغرام ان يطيل
 ذكرها ببعضها وصفا العظم فقال الذي هو اي الفقه المذكور في ضمن التفقه جدي اي جل الله تعالى
 فمن استمك به ولم يطلق من يده بالكمال والتقصير يصل الى سعادة الدارين وفضل اي احسان
 من الله تعالى ثمة من خيار عباده من غير وجوب عليه البيان اي البات الظاهر لمن له اذنه بصيرة يعني
 ان يكون الفقه فضلا من الله تعالى واضح لانه انتفى عن انما من الانبياء كما قال وميراث الانبياء قوله
 علي السلام العلماء ورثة الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا علما وامر من من
 عطف اي خاص على العام تنبيه على منزلة الخاص على افراد العام مع ما فيه من رعاية النبي
 في هذا المقام وجبت الدائمة اي ليل الله القاهر على الخلق في اثبات الحق وانما في الباطل التعمير
 من المكلفين لان احكام الفقه جارية على عامة الخلق من طيبين بقبولها مع ما فيه من رعاية النبي
 مجتبه بفتح الحاء المحمودة وبكلمة شدة اي طريقة الله الواسعة التي كلة لطلالين الى اعلى عليين واد
 اسم مكان من اجتهاد والواوات الواقعة الى هنا من غير واد والمرسلين لعطف مدخولاتها على قوله
 جدي ولا جودات المستفيض ان يجعلوا في خطبة مصنفاتهم الصلوة على النبي ثوبا للحيث تكون
 كل سعادة ومنية او دنوية عاجلة او آجلة بوسيلة علي السلام وجب على المصنف ان يسلك مسلكهم
 فقاروا الصلوة والسلام عاظا لهما على الحمد من اهل النور فمن من البيان لانه معلوم من له من الحمد علي السلام
 الى هذا الا ان اجمعها امتثالا لامر وتعالى حيث قال ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 على خير خلقه من الانبياء وغيرهم محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وفي آله النية احوال والاقر من انما

واذا كان من المصنفين
 لا يكتفي ان من المصنفين
 لا يكتفي ان من المصنفين
 لا يكتفي ان من المصنفين

وقيل ان المصنفين
 وقيل ان المصنفين
 وقيل ان المصنفين

وقيل ان المصنفين
 وقيل ان المصنفين
 وقيل ان المصنفين

انه كل من من نفي لا ذكره تمام في موايد من ان من آلك يا رسول الله كل مؤمن نفي الى يوم القيام فوجب
 جمع صاحب كركب جمع راكب وهو من التقى بنت مؤننا به سواء كان في حال البلوغ او قبله او بعده
 طال صحته او لا هذا من عطف الخاص على العام لا قد نفي وانما في قوله وانما بينا جمع مانع وهو من لقي
 صحابيا والعلماء العالمين الى يوم الدين والواوات الثلاث الاخيرة لعطف مدخولاتها على
 الال واما او قوله وجب فمفوض من اما المقدرة بعد حذفها والذات بالفاء في قوله فيقول المصنف في
 الاقيلج الكثير الى رتبة الغنى ونقيب الرب بهذا الاسم من بين اسماء الحسن فتناسب الافتقار
 اليه وتقابل التضاد كما في قوله تعالى وانه الغنى وانتم الفقراء وتقييد اسم بابيه وجده ومولده
 في قوله ابراهيم بن محمد بن اسم الجليل يكون معلوما حتى يحصل مقصوده وهو ان يلتفت الى
 كتابه بشره فيصير سببا له والايظن ان كتابه قبل التا على فيه من مصنفات الاولين
 الايام ولا يلتفت اليه فلا يصير سببا له واما مقول القول فما ذكره بقوله قدس النبي اي طلب من بعض كتاب
 الاستفادة ان اجمع له اي لذلك البعض من اجل اجعلها كتابا يستعمل اي كيطه ذلك على كتاب
 القدر من المحتار والكثرة والوقاية طلاب ذلك الكتاب بعبارة سهلة امر غاية سالة عن غرض
 التفقه والتفقه والايكار المحمودة فمقتضى تأكيده القول سوية فاجتبت اي جمعة على سالة او اضعفت
 اليه الى مجموع من تلك الكتب بعض ما الى بعض شئ لم يكن في تلك الكتب بحيث ج الى من سأل
 الجمع واخضعت اليه ايضا بنبذة امر شيئا قليلا محتاجا اليه من مثل الهداية فقلتها انما هي البنية الى
 الم في المجموع والافقية في نفس الامر فلا ينافي قوله في اخر الكتاب ثم انه زوت مسائل كثيرة من
 الهداية ومجموع وصححت بذكر الخلاف الواقع بين ائمتنا المتقنين الامام الاعظم له حنيفة والبرهان
 ومحمد رضي الله عنهم قدمت من اقاويلهم الخلافية ما هو الارجح باعتبار وليد وتقليد واخترت
 غيره اي غير ما هو الارجح في جميع الاوقات يكون كل وار ووسائل عالمي بذلك في اول الامر من
 غير مشتقة ويحيى بما يتيقن له من على الارجح وترك غيره الا ان قيده اي الا وقت تقييد من المؤخر بما
 اي شيئا يقيده ذلك الشئ الترجيح له نحو وهو الاصح وبعضه وهو المختار وعليه الفتوى فحينئذ كان
 المؤخر ارجح والمقدم غير ارجح واما الخلاف الواقع بين ائمتنا المتأخرين او الخلاف الواقع بين سائر
 الكتب المذكورة آنفا فكل ما صدر رتبة جواب اما من كل مستند بذات في بعضها بفظا قليل او لفظ

اي خلاص من مجموعها

ان الاستيكاك عند الحنفية والمراد امر السواك على خلاف عرض الاستيكاك لاطولها خشية الحاق بالنية والنية
 يدور عند الوضوء ويمنع ان يكون من شجرة تر في غلظ الخضر وطول الشبر وعند الضرورة يبالغ بالاصبع وسنة
 ايض غسل القدم كغسل اليد وبإدارة القدم في القدم حتى يصل الى عصب مجاه بحيث يأخذ القدم مرة واحدة جديدا
 وغسل الاصابع كغسل اليد وبإدارة القدم في القدم حتى يصل الى عصب مجاه كذلك وسنة ايض تحصيل
 النجاسة من احوال الاصابع في خلال ان الذوق من اسفل يكون ظهور الكف الى عفة بعد ثلث غسل الوجه وتحصيل
 الاصابع ايض من اليدين والرجلين بعد التكب وبعد وصول الماء الى اشراكها بدون التحصيل واما اذا لم
 يصل برونه فهو فرض وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يحل تحصيل اليسرى في يداها من غير
 رجاء اليمنى وتحصيل على الترتيب من الاسفل ويقيم تحصيل اليسرى وهو ان يكون التحصيل مطلقا سنة التحصيل
 وقيل يجوز في النية فضيلة سنة عند الامام ومحمد لان السنة انما تكون لآل الكمال الغرض في تحصيله ودأب عليه
 ليس كمال الغرض لكن سنة ثبوت بفضل النبي صلى الله عليه وسلم ولذا صدر كونه فضيلة بلفظ غير الاصح وسنة
 ايض ثلث الغسل اي يغسل الاعضاء المضمومة ثلاثة ايام بان يغسلها مرتين اخرى وسنة ايض النية
 امر قصد القلب بعزوه او دفع حدث او مثال الامر في ابداء الوضوء وسنة ايض الترتيب المقصود من امر كذا
 في الوضوء وسنة ايض استيعاب الراس بالجمع مرة واحدة اكمال الغرض وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على
 راسه ويده الى قفاه على وجه يستوعب جميع الراس وقيل هذه النية النية والترتيب الاستيعاب مصححة
 لكن لا سند له مع ان مقصودها شايخ متظافرة على النية ولذا صدر كونهما مستحبة بلفظ غير الارجح وسنة
 ايض التلاوة اي كالات بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل الساق او مسحها من ان كيف يستقيم في خلال
 المداورة وسنة ايض مسح الاذنين داخلهما ببابتيه وخارجهما باصبعيه بااء الراس لا بااء جديدهم
 من التذليل على كونه كل من هذه الامور المذكورة سنة مؤطرة النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا وسنة ايض
 الوضوء النية اي لا بد ان يكون في كل مرة وضوءا وشهرا وسنة ايض مسح الرقبة بعد مسح الاذنين بلفظ اليد
 حتى يصير مستحبا بل لم يصح مستحبا الا محض فانه بدو وانما هي النية في كل مرة للوضوء عما هو مطلوب
 وهو استباحة العضوة وكثرة الوضوء احدى في خروج شئ لا عين من احد السبلان الفضل والذبح في كل
 او كثر استباحة او في غير ذلك من الوجوه او من ذلك ان ذلك البرج ليس برج حقيقة بل هو
 واضرب لمن ان رجع الالة لا ينقص عدم نية الاصل ولا مجاورة والاشارة في خروج كسب اجمع كالتدبير

قول اول ان الله عز وجل قد خلقنا من طين
 اخضر وادناكم من طين اخر اخضر
قول والافضل ان تقرأ موضع الظاهر موضع
 عنك في موضع ما ولم يفت في الموضع
 استغفر الله عما انما قد سئلت في قوله
 الشاكر ما وجدنا الا ان عيسى قد سئلت
 واحد ثم يكلمنا ثم يكلمنا
قول واقتل الى الامم من اعداء الرافضين
 او يقتلوا من اعدائهم الشاكر من اعدائهم
 لا يفت في موضع ما لم يفت في الموضع
 لا يفت في موضع ما لم يفت في الموضع
 قول الله عز وجل

وَقَدْ رَأَى عَلَى الْخُزْمَةِ لَانِ الْمَقْدُونِ اَوْ صَبَّحَ الْيَوْمَ
وَقَدْ رَأَى اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ
وَقَدْ رَأَى لَانِ اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ
وَقَدْ رَأَى لَانِ اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ اَوْ لَانِ اَوْ صَبَّحَ

كالدّم والماء، والقيح، والصديد، من البدن، ارستق الحس من باطن البدن إلى ظاهره، لكن لا يعرف الاستق
هنا ما ليس الحس لان ما هو الحس كانه بخلاف راس التسيلين فانه ليس كان النجاسة ضروف الا
هنا كجود ظهوره، ولذا قال ان سلك ذلك الحس خارج ايمان على وكذا رغبته لا بقية غيره حتى لا يفيض المخرج
إلى ما هي الاموضع بحكمة النظير في الموضوع، الفصل او المكان او الثوب فلا بد ان اذا قصد خروج دم كثير سلك
بحيث لم يفيض راسه بجم فانه لا شك في الانتفاض عنه فانه لم يسيل إلى ما يحق حكمه النظير لان ذلك الدم
وان لم يسيل إلى موضع الموضوع الفصل لكن إلى المكان او الثوب الضرورة وكل منها يجب تطهيره في الجملة في حال الزاوة
المتصلة كان البدن يغطي به عند زاوية والثالث فزوج العلى انما افرده بالذكر مع دخوله في الجسد لانه ينفذ
سائر الجسد قد يخرج من ذلك كور اربعة ملاء العظم وهو لا يمكن ضبطه الاختلاف ولو كان العلى طاهرا او ما اولونه
ساعة وهو الصحيح او برقاسو جميع غلظه اختلاف البدن تطلق على السوداء والصلابة وكلاهما مرادان ههنا
او حلق بفتح العين واللام دم حار لا ينفذ مطلقا اسرعا ينزل من الرأس او صدره كجوف وسوا كان ملاء
العظم او عند اللام وكذا خلافا للظاهر في السيلع الصاعد من الجوف فانه ينقص عنه اذا كان ملاء العظم
مجاورا لانه يستحق النازل من الرأس ليس بجوف النجاسة ولها انما ليس لا ينفذ النجاسة ولنرجح لا ينفذ ولا
نفذ به ويشترط ان يفيض الموضوع في جوف الدم كالجوف في القيح كالمخلوطين بالبراق في اللون بان لا
يكون خارجا عن الموضوع في الدم ويؤيد في القيح ولا يشترط فيها ملاء العظم سواء نزل من الرأس او صدره كجوف
خلافا لما في شترط الصاعد من الجوف اعتبارا بمر القى وللام ان المصدق ليس بموضع تكون فرة
وغلبة على البراق بامت وانه لا احتياط وليس على كونه خارجا بقوة نفثه فغيره وهذا ايضا اذا وقع دفقة واما
اذا وقع دفقة فحينئذ يقول هو امس محذرة اعتبارا والسبب في جمع قائله قائله ابو يوسف يعتبر انما الجوف
بمنه لو كان متفرقا بحيث يجمع صار ملاء العظم من غير اعتبارا والسبب وهو الغشيان فان حصل غشيان واحد
عند وان اختلف الجوف او افلا لان الاصل إضافة الاحكام الى سببها وان ترك في بعض الموضع للفرق
ابو يوسف يعتبر انما الجوف من حصل ملاء العظم من الجوف واحد ينقص عنه وان تعدد الغشيان والا فلا
لان النجاسة والجوف جميع المتفرقات كالكافة آية استجدة تحت النجاسة والجوف علم آية لا بين حكم ما يكون عدنا في العلى
والدم وكذا شرع في بيان حكم ما يكون عدنا فيها فقال ولا يسجد على النجاسة والدم الغير المتسائل
سببها حكم حتى اذا احاط الثوب لا يمنع جوار المتصلة وان زاد على راس الثوب وكذا اذا وقع في الماء

فول و زردک آرد متعلق بود غدا بود

لا يجزئ الرابع يجوز على أي هيئة كان وهو اختلاص العقل بحيث يمنع جريان الفاعل والاقوال من العقل
 والكرامة ههنا ما يورث ويرذل لا يطبق لأنه ليس مما نحن فيه فخرج صاحبنا دائرة التكليف وهو من غير
 وهو من غير شرطه وينبغي على العقل فتنفص الانعزال عما هو عليه من جهة ان يدخل في مشيئة قابل وتكون له
 وآت وكل لا علة على أي هيئة كان وهو من غير شرطه وينبغي على الطبيعة انما تنقض يجوز فلهذا تم
 من غير شرطه وانما تنقض استكرام الاغنياء فلهذا انما تنقض بها وانما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 كان العقلية او العقلية انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 ان في صورة من شأنها ان يكون ذات ركوع وسجود وسوا ذلك او ادمي عند الشك من مباشرة فلهذا
 قد انما يضع الرجل فلهذا انما يضع الرجل فلهذا انما يضع الرجل فلهذا انما يضع الرجل فلهذا انما يضع الرجل
 لا تنقض عند لان النطق بعدم كزوج من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 مضطرب من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 عادة كالتيقن او انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 الاسترخاء من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 الوجه من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 النوم في انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 رابع او سابع على هيئة السجود والركوع مطلق اي سواء كان نوم كل منهما في صورة او خارجها لا يطلق
 فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 ولا تنقض من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 مشهورة او لا وسواء كان في استرجاع او في صورة العقل او في صورة العقل او في صورة العقل
 والكرامة من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 ذكر من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 اباكم فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 العقل والفرج الخارج وتكون ذلك فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها

في قوله لا يجوز على أي هيئة كان
 وهو من غير شرطه وينبغي على الطبيعة
 انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها

حرج ولا يورث فيه صفة البهانة كما مظهرته ان يتوهم ذلك فرض فاحاج الغنية ففصل لا ولكنه فرض
 العقل ما ذكره لا ولكنه قبل لا يجب ادخالها في حدة الاقلق والصحيح ان يجب لانه حكم العقل هو حتى اذا خرج
 اليه من وجب العقل كذا هو من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 العقل التي والتمت في ابتداء كافي الوضوء وحمل يديه الى الجوف ابتداء لتبينا ولانها لا تطهره من
 وضوء يديه اليسرى قبل كان او يديه اليمنى فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 كان عليها كفاية او لا فلا يبرأ قبل ان ذكر النجاسة من غير ذكر العرج لان الفرج انما تنقض بها
 وحمل النجاسة حقيقة ان كانت من وجبت فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 الاولية من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 بعد الاستيقاب كافي الوضوء وحمل يديه الى الجوف ابتداء لتبينا ولانها لا تطهره من
 لهما من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 واما اذا كان على لوح او حجر فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 فاذا عدم العلة عدم الحكم والكرامة مثل الرجل في النجاسة انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 صغيرة ان كانت اشعار في صورة لان في النقص من العقل حرجا واما اذا كانت منقوضة يجب عليها عدم
 الحرج ولا يبرأ ان يبرأ من العقل اصلها من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 لانها من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 في نوم من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 حرج او المشاهدة في انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 نظر المرأة المشاهدة او احتم فان انفصل الخي عن مكانه في هذه البقعة المشاهدة عند شرط اليه عند
 لان الوجوب يتحقق في الانفصال والخروج ولها ان الشرط مطلق المشاهدة لا وجودها بكالها فاذا وجدت في
 وجه كان في شروط اذا احتياط لازم في الامور العبدية وفرض العقل اليه لروية مستيقظا من
 لم يذكر الاحتياط جلا معقول الروية ولو كان للبلدية او لغيره فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 ملاعبة الرجل من انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها
 اولاً وهي الاخذ بغير حرجا واما ان يتيقن كونه منيا او كونه منيا او كونه منيا او كونه منيا

في قوله لا يجوز على أي هيئة كان
 وهو من غير شرطه وينبغي على الطبيعة
 انما تنقض بها فلهذا انما تنقض بها

[illegible]

وینجینجی آلم تیغیز ایدر اوردو و کوردانی الغازی کوردان

[illegible]

فولاد

في كل من مسج اكثر من كافي في جميع فان سقطت بكثرة ونحوها من بطل المسج لزوال العذر والاكلا
 وان لم يسقط بطل المسج لقيام العذر بالمسج ولو ترك المسج على الجيرة ونحوها من غير عذر مانع عنه
 جاز عند الامام خلافا لهما قالوا لا يجوز ثم ذكر ههنا فرعا من طريق السلفا عدهما قوله رجل وضع على
 شقاق رجلا او بين دوا كالمهرم وكذا لا يصلح كما كتبت الدوا وتغير بالانثى يجوز انما على
 الدوا والضرورة حتى لو مسح لا يجوز لعدمها وانما قوله ولا يقصر المسح الى النية في مسح كحف والراس والقوة
 والعصابة لانه طهارة بالانثى بغير النية **باب** بالوقت او السنين او الاضافة الى قوله
 كحيض بوقت السبيل وشرا عادم فيقفه اسقطه الفرج الخارج رحم امرأة بالغة وهي تحت مسح سنين عدا
 لاوا برأى من مسحة بعد مسحة لدم اخر يقول رحم امرأة من الرعاف الدائم والدماء التي جرت من جرحه
 ودم السخية فانه دم عرق لا دم رحم ويقتدي بالغة عوم تراه الصغيرة فانه ليس بمعتبر في الشرع ويقتدي
 لاوا بها عما يقضه الرحم من دم ومنه دم النفس فان النفس من دم من اعتبار الشرع حتى اعتبر بمرات
 النفس انه الثلث هذا ما بهتة كحيض ككتبة وكيفية وحكم ما كتبه في انما هو بقوله واقله ان يقل مدة
 كحيض ثلاثة ايام جيا لها الثلث عند الامام ومحمد وعنه انه يومان او ثلث ايام واكثر اوقات لان لا
 حكم السك والها قوله عليه السلام اقل كحيض ثلاثة ايام واكثر عشرة ايام وانما كيفية فاقية بقوله وما ايام دم
 نقص بشئ من اقله ايام كحيض او زاد على اكثره فهو سخي منه فان فقدت الشرع مسح الحائض غيرة وما
 المرأة انما تقض من الاوان اسرع ان الدم كالسواد وكثرة والصقرة والخففة والكثرة والرتبة في مدة
 في مدة تميزها سور البياض من الاوان السنة المذكورة فهو حيض لا روي عن عائشة رضي الله عنها
 جعلت ما ورنه البياض من الحيض وكذا ان يكون غير البياض في مدة حيض الطهر المختل بين الدمايين يكون
 حيضا حال كونه في مدة حيضها الاقل والاكثر لان استيعاب الدم مدة كحيض ليس بشرط بالاجماع
 فيعتبر اوله واخوه **باب** كيف لا يبيانه وهو ان كحيض يمنع الصلوة وجوبا واداء الصوم في ايامه
 ولهذا قال وتقتضي الصوم اذا طهرت دونها من الصلوة لان فيها حر جادها الصوم ومنع الحيض
 وفول المسجد بغيره ووجوبها ولو بطريق الجور ومنع ايضا الطواف ببيت الشرايط وان كان خارج
 على مخرج الذي يدر ومنع ايضا قربان ما تحت الاذان من زوجها وهو باين التركة والركبة هذا عند
 الامام والجمهور ومنع من قربان الفرج فقط لان نقص الكتاب فحق ذلك بالامر وهو الدم

عند الفرج فقط بغير عذر على اصل الكل ولها ان الدم طاهر وامر وان استمر ما يدانية قد سبغ بالوقت فيه
 فحرم ذلك احتياط وكيف مستحق وطهرا لان حرمه ثبت بمقتضى قطع وان انقطع دم حيضها حقيقة او
 حكما كن جاوزها لتمام العشرة اربعة ايام حتى وطهرا قبل الفصل او لا مزية لكحيض على العشرة
 وان انقطع لاقبل تمام العشرة وفوق الثلث وكان الانقطاع على ما ذكرها لا يكل وطهرا حتى ينقطع
 لان الدم بديرة وبمقطع فوي فلا بد من الثلث ليرجع جانب الانقطاع او يحصى عليها او يثبت
 صلوة كاملة يعني المسح الثلث والحرية حينئذ يكل وطهرا وان لم تنسل لان الصلوة صارت في
 في وقتها فطهرت حكما وان انقطع لاقبل تمام العشرة وكان الانقطاع دونها عاودتها لا يكل وطهرا وان
 لم يصل اعتلت لان اياتي عاودتها لان العود الى العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب او لا
 الطهر الذي يخرج بين الحيضين ثلث عشر يوما ويلة لاجماع الصابة ولا حد لا كثره لانه قد تمتد السنة
 وسنتين وقد لا ترى كحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة في زمن الاسرار اربعة لا كثره
 الطهر الا اذا استمر بالدم فاقبض الى العادة فقدره الطهر للضرورة والبلوغية ثم اختلفوا في
 مقداره والراجح بقية لثبته اشهر الالبان لان الطهر بين الدمايين اقل من اربعة ايام فاحكم عادة فقط
 من ذلك ساعة فاذا طلقت نفقت مدها تسعة عشر شهرا الا ان كانت سائما لم يزل ان يكون طهرها في
 اول الطهر فيحتاج الى الثلاث بعض بشره والى ثلاثة ايام ثمانية عشر شهرا الا ان كانت سائما واذا زاد
 الدم فميزه كانت لها عاودة على عادتها المعروفة فيها وثلث العشرة فلا يخجل اما ان جاز
 الدم الزايد العشرة او لا قالان جاوز العشرة التي هي اكثر مدة كحيض فلهذا سمي خفة لان الزايد
 على العادة يجاوزها وعلى العشرة فيلحق به والا امر وان يجاوز الدم على العادة العشرة فيض
 فالدم الزايد على العادة حيض لان ما تراه في ايام عاودتها حيض بعينه فالحق ان الزايد عليه يعلق ويعلق كحيض
 وهو روية الدم في حته وان كانت مبداءة وهما التي لم تقض شيئا ذلك وقد زاد الدم على العشرة التي
 انما مده كحيض فالعشرة التي زاد عليها الدم حيض والزايد سمي خفة لانه صلو ولا هو كما وطهرا **والثاني**
 كبر النون لثمة ولادة المرأة سمي بالدم كما سمي كحيض واسمها دم عقيب الولادة يرج من القبل هو
 كان صحيحا ومنقطع وحكمه حكم النفس من حكم كحيض ما جيع باقدهم الا ان النفس من كلف كحيض
 في كنهه مائة فاحاج اليه مائة فقل لا كثره انما لا كثره النفس كما كان لا قبل كحيض لان فوج

في الخارج من القبل فانه من دم المرأة لا من كنهه
 فانه من كنهه ما كان من دمها فانه من دمها
 فانه من كنهه ما كان من دمها فانه من دمها
 فانه من كنهه ما كان من دمها فانه من دمها

خلافاً لما في غيره لا بد من مطلق فيات على الشوب وكذا يظهر ذلك كنف بالملك بما بلغ فيه ان
 يجب ذلك الجنب عند الوصف وبقي لعموم البلور وان تجب كنف باي رطب كان او ياب كالبول وغيره
 كخارجة كائناً الذي لم يبق لها جرم فلا بد لتطهيره من غسل انتفاق من البسل داخل في اجزاء الخف لا جاذب له
 من غير الخف وان سوا كان من رجل او امرأة كجس نجاسة منقطعة ويظهر ما اصابه مني ثوباً كان او بدناً
 يسير البوك واما امران لم يرب بسيل البية لغيره على السلام فافسدين كان رطباً فافسدين كان
 ياباً ويظهر ان السيل في الميقل وكونه في الصف او الفصل كالبزاة والساكن وكذا في اذ تجس بسيل
 او تراب او خردك مطلقاً ان سوا كان الجنب رطباً او ياباً او كان مما له جرم اولاً لكن بشرط زوال
 الاثر ويظهر الارض في تحت الجنب في سوا كان جرح او شمس او نار ووثاب الاثر من غير النجاسة
 من القون والرجح مقلوبة لا للشم لان التبريم يقتضي صيد الجنب وفي المقلوبة كفي للطهارة وكذا يظهر
 ووثاب الاثر الاجر منقول في الارض وهو باقية الطين والطير في الجنب وفي وثاب الاثر انقص
 انصب على السطح وهو بالضم بيت من القصب واما واثبات السرة التي على سطح ويظهر الجنب في وثاب
 الاثر الشجر والخلل والغير المقطوع هذا القيد في ظاهر الكلام الشجر والخلل وكذا قوله لا ينجس رطباً يظهر كل من
 الاربع اذ تجس الجنب في وثاب الاثر لا ينجس بالارض فاخذ حكمه وانفصل من الاجر والحق والمقطع
 من الشجر والخلل لا بد لطهارته من غسله او لا يعطى حكمه او في قولهم لا ينجس وهو من خلافه وطهارة الشجر
 المستبرئ كان او ثوباً او مكاناً من الجنب كمرقة كالعذرة والدم وكذا انما ثبت بزوال عينه لان النجاسة
 حلت به كمنعها عن العيز فزول بزوالها وعلى اثره لون وريح شتى بزوالها لان يحتاج في اجزاء الاثر
 كالصباون وكذا فان الالة المدة لقطع النجاسة هي ما اذا احتج الاشياء اخرى يثب عليه ذلك
 الشئ المتنجس من النجاسة كالبول وكذا في ثبات البنية طائفاً او سبباً لانه لا يمكن القطع بزواله
 فلم يبق الا غلبة النفس بطلانها في محلها فاما في فصل ثانياً واما الفصل سبباً منقطع الصوت
 والعصر في ذلك الفصل كل مرة حتى لا ينجس ما سبيل ولو بقي لا يظهر الشوب واليد واما القطرات في فصل
 في انما لها جوارها هذا انما يكون ان المكن عذرة كالشوب وكذا في الاى وان لم يكن عذرة كاللوز وكذا في الخف
 ان يظلم ربه بالغسل ثلاثاً او سبباً للتخفيف لمرارة لكن ليس المراد الجنب في بسيل انقطع النجاسة
 واليه يستأنس بقوله حتى يقطع النجاسة هذا عند الوصف وقيل لا ينجس من طهارة غير المقصود لان الجنب اذا

في انما لها جوارها هذا انما يكون ان المكن عذرة كالشوب وكذا في الاى وان لم يكن عذرة كاللوز وكذا في الخف
 ان يظلم ربه بالغسل ثلاثاً او سبباً للتخفيف لمرارة لكن ليس المراد الجنب في بسيل انقطع النجاسة
 واليه يستأنس بقوله حتى يقطع النجاسة هذا عند الوصف وقيل لا ينجس من طهارة غير المقصود لان الجنب اذا

انما يزول بالعموم ولم يوجد وجهي يجب ولا بد كوصف ان لا يخفف اثر في استخراج النجاسة كالعموم
 يظهر رطباً ويختص بغيره على بان جعل في غير ترك فيه لولا ليل هذا التقدير ليس الا لقطع الصوت لانه قال
 في المصنف كنف اجزاء على ان لا ينجس من رطوبتها لان اجزاء ما يعوم مقام العصر ويظهر ان رطوبة العذرة
 الجرح حتى يصير رطوبته رطوبته رطوبته لا بد كوصف ان الرطوبة كجس من رطوبتها لان اجزاء تلك النجاسة فيجب تلك
 النجاسة من وجه احتياطي فالتخفيف بالجنب في كل وجه ولقد ان العين في ثبات واستحسان الحقيقة اخرى في ثبات
 وصحتها وكذا يظهر مما روي في المصنف من سوا وجهه او بعد حجة نصار على ان ذكرنا ان العين ثبات الاثر
 ثم شمر في تقسيم النجاسة بغيره وخفيفه وبياها هو قوله وعلى هذه النجاسة ما هو قدر الدرهم
 امر من جهة واحدة كوض الكف من رطوبته اصل الاصابع في الجنب الرقيق ووزن امر من جهة الوزن بعد
 شقال وهو الدرهم الكبير في الجنب الكفيف على كون ذلك العذرة في الجنب الرقيق منقطع وهو ثابت كونه
 يجب بسيل مقطوع به كالكدم اسفل والبول مطلق ولو كان البول من صغير لم يال طلقاً وكل ما خرج من
 بدن الاوى حال كونه موحياً للتطهير كالغائط والبول والدم والقيء والصدية وكذا في رطوبة العذرة وكذا
 كذا البطل والاوز والجوارح وما شئت ذلك مما يستحيل ان ينجس وفيه وبول الحيوان والذرة والفارة وكذا
 ما لا ينجس في كل ذلك كذا كذا رات كجس منقطع بالاتفاق لثبوت نجاستها بسيل قطي وكذا في النجاسة والروت
 فان كلامنا كجس منقطع عند الامام لورود النجاسة لا حارضة النجاسة الا خلافاً لما في الرواية كجس خفيفاً
 عند عدم الاجماع على نجاستها وعلى اية ما ووجه رطب اني ثوب كان من كجس مخفف وهو ثابت
 كونه يجب بسيل غير مقطوع به كبول منس على كنف عذرة ولو كان في اختلاف الرواية في كراهة طهارة
 تزنيها وكذا في بول ما يوجب كونه رطوبته لا ينجس لان التقدير فيها بالكثرة الفاضل والدم حكم الحكم الاحكام
 ولولا مبتدأ قوله انما ينجس من شئ شئ شئ لا ينجس الا بغيره وهو منقطع عذرة وان اعتلوا السكبيد
 الاثر من عذرة صافية ميت الرجاج وكذا اذا انقطع شئ جليلاً الاثر المفروزة وولم يحكم كنفها
 مما قبله ولم يشرك في حكم العذرة كنفها كنفها لا ينجس من العذرة يقتضي النجاسة وهو بطور كونه
 على ما الاول فلا بد من عدم واما الثاني فلان في التوبة عند جليلاً الاثر الجاهج والبطل وكذا ما
 مستحق التوبة عند جليلاً فانه قد مر انه نجاسة منقطعة فلا تستثنى ولا تقام ولما بسيل ومما يجر
 عند الامام وكذا عند الوصف كجس مخفف وقد تقدم الكلام عليه الا ان رطوبته في آخرة

في انما لها جوارها هذا انما يكون ان المكن عذرة كالشوب وكذا في الاى وان لم يكن عذرة كاللوز وكذا في الخف
 ان يظلم ربه بالغسل ثلاثاً او سبباً للتخفيف لمرارة لكن ليس المراد الجنب في بسيل انقطع النجاسة
 واليه يستأنس بقوله حتى يقطع النجاسة هذا عند الوصف وقيل لا ينجس من طهارة غير المقصود لان الجنب اذا

[illegible]

النجاسة في شقوق الأظفار ويرى يخرج مباحة ليطهر ما بداخله من النجاسة ان لم يكن صافيا اذ في الصوم
مخافة ان يصوم بوجوه الباطنة ومع طهارة الفضول نظهر الباطن هذا في اذالم تجوز النجس يخرج
من قدر الدرهم واما ما جاوز فحكم آخر بينه بقوله ويجب له وضع الاستنجاء ان جاوز النجس يخرج حال
كونه اكثر من قدر الدرهم ومعتبر ذلك بالنجس الجاوز وراى موضع الاستنجاء عند الايام واجوب كيف بنا
على ان يخرج كالباطن وعند محمد يعتبر الجاوز مع ما في الخروج بنا وعلى ان يخرج كالظاهر ولا يستنجي بغيره ولا زاد
اجب ولا يركب لانه نجس في النسيئة ولا طهر الا فيه من تحريم شرا ولا باصابع يمينه الا للضرورة
لهذه السبب من كونه استقبالا للقبلة واستدبارا للبول وكونه كالذئب في الخلاء وهو بمنزلة الخوف
كتاب الصلوة وهي لغة عبارة عن الدعاء وشرا عبارة عن ركعة عار كان مبدودة وافضل مخصوصة
وهي فرض قطعي اعتقاد في ثبوتها بالادلة القطعية فنكرها كافر وتاركها كاسلافنا سق بوزن نجس حتى يصلي
وشروط فرضيتها العقل والبلوغ والاسلام فمخيل بسلام فاعلم ولا يجزى فيها التوبة وفرضيتها موقت بوقت
باسباب لوجوبها وشروط لادائها فيها تين التجنيز كان بيان الاوقات احدى بتقديم على الصلوة وتجنيزها
كان وقت الجواحي بالتقديم على سائرها كجنتين ايضا احدهما انه اول النهار والثانية انه وقت لا خلاف
في اوله ولا في آخره ولذا قدمه فقتل وقت صلوة العجزة وقت طلوع العجرات في وهو البياض المشرق في
استشرى في الاقح عرضا لانه طلوع العجرات الا ان يستقبل وهو البياض الذي يربو في الاقح طولا وسجي
العجرات في صبي صادق لصديق في الاخبار عن الصبح والاقول صبي كاذبا كاذب في الاخبار لانه
بعثت الظلام اليه وقت طلوع شئ من جهات الشمس وقت صلوة الظهر من زوالها او وقت زوال
الشمس من وسط النهار الى ان يصير ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال ان كان له في اوقته وان لم
في اوقته كان في طول الايام فيقتد ببلوغ ظل مثليه والفقير هو الظل يصل للاشياء عند استواء
الشمس فيقتد بصفته فيكون مختلف طولا وقصرا باختلاف الأماكن والازمان وغاية طوله عند زوال
الشمس المجدي وقصر هذا السحر الى الاستدراك وتحقيق ذلك مفوض الى ذوي احوال علم الجمهور هذا عند الايام
وقال وقت صلوة الظهر من نهائها الى ان يصير ظل كل شئ مثله سوى في الزوال لقوله عليه السلام
انني جبرئيل وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وله مار وراه عليه السلام صلى العصر
حين صار ظل كل شئ مثليه فلما صاروا اقدما بان في احتياطه ووقت صلوة العصر من احتياطه

قوله ثم انما عيسى بن مريم عليه السلام
قوله ثم انما عيسى بن مريم عليه السلام

بکری

وقت الظهر على خلاف القليل الى وقت غروب يوم الشمس كذا لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من
العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ووقت صلاة المغرب من وقت غروبها اي غروب الشمس
مغيب الشفق وهو ان الشفق البياض الكاش في الافق بعد الحجرة عند الامام وقال ابو الشافعي الحجة
قبل وانه ان يقولوا ما يعني لانه اوسع من سلك الاقل احوط ولذا صدر الثاني بلفظ قبل ووقت صلاة
العشاء والوتر من انهما وقت المغرب على خلاف القليل الى وقت طلوع الفجر الثاني يعني ان
واحد كنه لا يقدم الوتر عليها ارسل العشاء للترتيب لاجل وجوب الترتيب لعدم دخول وقت
هذا عند الامام لانه فرض على من لا يجزى ان يقدم عليها لعدم دخول وقت لانه
العشاء عندنا فيكون بقاها فلا يدخل وقت حتى يصلي العشاء وثمره اختلاف ظهر بين من صلى الوتر
قبل العشاء ما سياتي ظهوره والعشاء دون الوتر عند الامام لعيد العشاء وهدم الاقارب
بسط هذا العذر وعندنا عيدا الوتر ايضا لانه يتبع بها فليصح قبلها ومن لم يجز وقت
العشاء والوتر بان كان في بلد يطعم فيه الفجر قبل ان يبين الشفق لا يجزى عليه لعدم سببها وهو الوقت
وتأين اصل وقت الصلاة اراوان يبين الاوقات مستحبة فقال يستحب الاسفار بالهجر في ارض
كلها الا يوم مزدلفة لكن لا يجزى مطلق بل يجزى كل ارض اراوان بالهجر بترتيب اربعين اية او اكثر سوى
الفاخرة والترسل القواعد تأنيها ان ظروف والطهارة في اثناء الصلاة او بعد تمامها بان تذكر
على غير وجهه عليك الوضوء واذا ارادوا على الوجه المذكور في القواعد مستحبة قبل طلوع الشمس
لقوله عليه السلام اسفروا بالعز فان اظلم للاجر لم يجز الا بالبر او بغير الصيف لقوله عليه السلام ما برؤا
بالصيف ويستحب في آخر العصر في الصيف والشتا لما في ذلك من كثرة السواقل لكرهتها بغير ما لم
يغير الشمس في بصر حال لا يجر فيها الا عابان فان تغيرت الى التغير مكره لا الاداء لانه مأثور وجب
في العشاء والوتر قبل ان يبين الشفق لولا اشياء على امتي لا مخرجهم ان يغير العشاء والوتر
ويستحب في آخر الوتر الاخره اي الاقل من شق بالليل قبل الفجر والا اي وان لم شق بالاعتناء قبل
النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم الاخر فليوتر في الوتر ويستحب في غير الشتا والوتر في الشتاء
او كان في الشتا بغيره بالظهر والظهر لما في البرج بالشتا والوتر في الصيف ويستحب في غير الشتا
في كل زمان لقوله عليه السلام ما برؤا بالمغرب قبل اشتغال النجوم ويستحب في غير العصر والعشاء والوتر

النجم اما العصر فلا في آخر ما نومه وقومها في الوقت المكره واما العشاء فلا في آخر ما تقبل الحجة على
اعتبار المطر والظلمة ويستحب في غيرهما يوم النجم يعني الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهية في
وقتها فلا يغيرها بخير واما المغرب فانه يخاف وقتها قبل الغروب لثمة الاقباس ثم شرع في بيان
الاوقات التي تمنع فيها الصلاة كراهية وبطلان فقال ومنع المكلف من تكريم عن الصلاة فرضا كانت او نفلا
ومن سجد الصلاة التي وجبت قبل الاوقات المنهية عنها التي ستذكر لانه اذا وجبت فيها جازت وغير
الاجازة التي حضرت قبل تلك الاوقات لانه اذا حضرت فيها جازت عند الطلوع حتى ترفع وعند الاوقات
التي تزلزلت الغروب الى ان تغيب لقوله عليه السلام لا تصلوا في هذه الاوقات ولا تأنها وجبت كالمطر
ولا تأنها وقت الا عصر يومه استثناء من قوله ومنع من الصلاة عند الغروب والعصر في يومه للغروب
يعني لا يمنع من صلاة عصر يوم الغروب عند الغروب لانها اذا اداها كما وجبت لان سبب الوجوب
احد الوقت ان لم يؤد قبل فاداءها كما وجبت فلا يكره فعلها وانما يكره تأخيرها اليه ومنع من التسفل
وركن الطواف بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس بعد صلاة العصر قبل غروبها لقوله عليه السلام لا صلاة
بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس لا يمنع في هذين الوقتين من
نضار فائنة ولا من سجدة تلاوة تكبیرات منها او غيرها ولا صلاة جازة حضرت فيها أو سجدتها
لان المنع في الغرض ليس الوقت كالمشغل به المعنى في الوقت فلا يظهر المنع في حق فرض آخر كالغسل وتكون
من ما هو مبناه في الوجوب كسجدة التلاوة وصلاة الجازة ومنع من التسفل فقط في الصلاة بالظهر
بالنوم حنة لقوله عليه السلام اذا طلع الفجر لا صلاة الا ركعتين ومنع من التسفل قبل المغرب ما فيه من تأخير
مغرب عن التسفل وقت الخطبة اي امر ان خطبة كانت لا في منة الاستقبال عن استماع الخطبة ومنع من التسفل
قبل صلاة العشاء على كسب لم يفضل ذلك مع حصة على الصلاة وغيره من الوجوب في وقتها
لان تعيين الاوقات بالا حاد في الركعات في الجمع بينها الا بغير الوجوب ومنع من التسفل في وقتها
والعصر في وقت الظهر بوجوبه وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بوجوبه ضرورة او لا يمكن
اداء كل واحد منهما في وقت ومنع من التسفل في وقت عصر او وقت عشاء وصلى بها فقط لا يظهر مع العصر
والعشاء مع العشاء لان الوقت ما يكون سببا للوقوف الذي امر فيه واضيف اليه لما تقدم ومنع من
الوقوف امر من صلاها للغرض بان اسلم او بلغ او افاق او طهرت لاكثر الكيفية والناس في آخر وقت

وضع يديه وكفيه على الارض حال السجود والركوع عشر اقسام السجود والركوع
واثنان عشر القوة هما الاستواء قائما او ركوعا لا يفتل ان قوله والركوع من الركوع هو القوة فيركب
الركوع لا يقول ان الركوع هو القوة انما هو بعد خفضه والقوة هي الركوع الاول قبل الركوع كما
اشترطنا اليه اثناس عشر اجابة بن الشيخين والعشرون الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
في القوة والاخر ركعا والعشرون الدعا بعد الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم بالشيء الفاظ القوة
والاخرية ما تورد لا بالشيء بل بالانسان كقوله انما كان كل من هذه الامور المذكورة سنة
لما طبع النبي صلى الله عليه وسلم عليه واولها امر بالصلاة فلهذا هو موضع سجوده في القيام والركوع
الركوع والاربعية التي في السجود والركوع في القوة والاشكيات الامس عند السجدة الاولى والاشكيات
المسيرة عند الثانية لان المقصود من خشوع ذلك كله مقتضاه وكلمة استسقاء وبالسجود
عند الركوع فيكون السلام فاذا شأوا باحدكم فليكن ما استطاع واجازة فيمنه كعبه عند الركوع الاول
اوتب الى التواضع والعبادة والتسبيح بآية ودفع السجدة انما هي الصلوة فيركب قد ما استطاع
اقتضت الطبيعة حتى لو كان غير ذلك من غير صلوة والقيام عند الركوع في كل الصلوة لانه امر به
اقبل فيسجد ركعة اقبل عند قوله في على الفلاح لا قبل الشروع في الصلوة عند قوله قد
الصلوة لان المؤذن ادين وقد اجز بقيام الصلوة فيسجد هذه صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم
في نهاية صفة الشروع في الصلوة وبيان احكامها واحكامها يعني المصلح الخشوع في الصلوة بعد التسبيح
قد اقبل المؤذن الذين هم في صلواتهم يقولون واذا اراد المصلح الدخول فيها انما الصلوة استلوة كان
كبره صفة تسبى بالكبرياء بان قال الله اكبر وهو كبرية الاقتراح حال كونه حادقا بان لا ياتي بذكر الله
بكرة اكبر ولا ياتي بذكر الله فيهما مع كونه مستقفا بالكلية لو تكرر كانه في الضمات وان مد باليد
ايضا كافي في حاشية الكتاب بعد رفع يديه لان الركوع اماراة الشروع فيسجد عن تقديم حال كونه حادقا بان
سجد اذنيه فيقول مات بها شيئا حتى اذنيه يتحقق المحاذاة هنا عند الامام ومحمد بن عبد الله
يرفع يديه مع الكبر لا قبله لان الركوع سنة التكبير فيركب التكبير الركوع والسجود ولهما ان في الركوع
في الكبرياء عن غير الله تعالى وفي التكبير شأنا له تعالى والسجود خدم على الاشياء كافي في الشهاداة والركوع
ترفع يديه عند التكبير هذا التكبير بالانه يستلها وهذا التكبير هو سر التكبير الامام فصل الامام كافي في

سارعة الى العبادة خلافا لما قال من انما بعد الفصل عندها لان المؤتم ما يورسها والفاظ التكبير
الله اكبر والله الاكبر والله اكبر والله اكبر لكن لو قال بدل لفظ الله الفاظ التكبير ما يدل على التقدير والاشوب
بحاجة من قوله الله اجل والله اعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او سبحان الله او غيرها او كبر بالركعة
بانه قال اذا بركعت وكان في كل منها تكبير صحيح لا كراهة على الاصح عند الامام لا طلاق قوله
تعالى فذكر اسم ربك فصلي وصح عند محمد بن ابي الفارسية لان الركعة لها من مرة بالسجدة غير طلاق
يكون من الركعات بها ايجاز في غير ذلك وكذا صح لفرادها ان بالفارسية حال كونه جازا عن الركعة بشرط ان
لا يخل بالشيء لا خلاف بين ائمتنا لا يلزم تكليف ما ليس في الوضوء واما القراة بها في غير حال
الجزء فهو قول الامام فقط الا انه روى رجوعه الى قوله وهو الصحيح ولنا لم يذكره او يوجب واما ان
بها ارجح لو يوجب مستحب بالفارسية بن قاسم ضا وكذا سوا كان خارجا عن الركعة اولها لان
فصل المقصود وهو مطلق وذكر اسم الله تعالى ولنا قال وغير الفارسية من الالسن الباقية من الركعة
بكالركعة والركعة بحسبة وغير ما فيها اشكل الفارسية في الحكم في الصحيح كقول الامام وهو قوله
وانه لفي زبر الاولين ولو شريخ في الصلوة بالهم اخذوا وكذا جازل التكبير لا يجوز شرعا لان اعتبار
بالقائم الخالص ولم يكن تغليظ في هذا اذ في شغل في حاشية وقال ابو يوسف ان كان تكبير
امر كونه لفظا الحفظ الاربعة لا يجوز الا بتم اى بعد ان يكبر بعد يمينه على راسه بركعت
سنة في القيام سن فيه ذكر عند الامام وابو يوسف وعنده محمد بن كافي في شريعته فائدة قوله
اختلفنا انا وبعده جميع يديه في القنوت وصلوة الجازة عند الامام وابو يوسف خلافا لما
لقد قيل فيها غنم لان الوضوء انما شريخ طرف اجتماع الدم في رؤس الاصابع وذلك في حال القراة
لان السنة منها تطولها بخلاف غيرها ولها ان الوضوء شريخ للخصوع وهو مطلوب في حال الركوع والركوع
يدين في قوة الركوع ويكمل بين تكبيرات الرواية في صلوة العيدين اتفاق لان القوة وان كان فيها ذكر
سنة وهو التمسح لكن ليس بقيام لا القيام في اصطلاحهم قبل الركوع واما ما بين تكبيرات العيدين فيسجد
ذكر مؤمن ثم يقرأ دعاء الافتتاح وهو سبحانه الاخرة ستر اولها في بقية جملتها وذكر لا يعلم الا الله
دعاء الافتتاح وجبت وجهي الى آخرة عند الامام ومحمد بن ابي يوسف فانه يضمن عنهم ثم يتقود قنوت
ستر الدعاء امر لا يجلها لا بغيره الشأنا ثم وقع على هذا ما في حاشية ما ان الله يقول فينا في

الكف والبقول ولا يرفع الا في **نقص** صحيح اسرى مواضع منقطعة من التقطع في خافه التطويل فارادوا
 بالبناء وكيفية الاقتران والعاقب القوت والعين العبدية والسين استقام الحجر والصاد والصفاء
 المروءة والعين الشاذة غفرت واهيم بحجرة الاكوا والكوطن فان قلت كبرت في سبق مواضع وهذه
 قلت الصف والهمزة كلاهما في حكم واحد فيبقى سبعة فاذا رفع راسه من الشجرة الثانية حال كونها من الركوة
 الثانية جلس تشهد وصفت الجلس ما افاده بقوله افرش رجل السيرى جلس عليها وكتب على
 العينين لجلسا اسسوتيا ووجه اصابعها الى صابع مينا كذا الصلة بقدر الاستقامة هكذا وصفت في
 عقود النبي صلى الله عليه وسلم ووضع يديه على فخذيها كهيئة ثوبا يقول ولبطاصا ليد منه اليدنية حال كونها
 موجهة كذا الصلة وفراشها من مسود وهو قوله التي تبت والصلوات والكنيات السلام عليك ايها
 النبي ورحمته وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين استمداء لالة الله واستمداء لالة الله
 ولا يرد شيئا عليه على الشهد المذكور في الصلة الاولى ويقرأ فيها الركعتين الاولى والى رابعة كانت
 او ثلثية الفاكتة خاصة اسسوتيا سورة لا يقرأ بها في قراءة الفاكتة فيما بعد من الفضل في السكوت
 السبع والاسسوتيا بعد ما بعد لم يقرأ القنية والبقول تسبيح كافي في انهاء او سكت كذلك في كل منة منة وان
 عذرا العذر والى كالا لاول في حكمه المذكورة والمرأة تتدك فيهما في الصلوات بعينه وتكره بقوله هو المترك
 ان تجلس على اليدين السيرى وتخرج كذا الموضع لان كان الامين ان يطول بترها ومن اليد استر لها فاد
 اثم المصلي تشهد في اسرى القوت والى صلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة عندنا وكيفية الصلوة ان
 يقرأ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك عليم مجيد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك عليم مجيد ووجهه صلى الله عليه وسلم باشا يكون اقول الله
 لكن ينبغي ان يكون الدعاء متابعا لفظ القرآن بان يكون اللفظ اللفظ موجودا فيه لان يكون متابعا
 بها حقيقة لا بمجرد اللفظ في الصلوة وهي كروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة باليد كلام الله في
 الصلوة باليد لا يخلو سواها من غير شيا كذا الموضع كذا وزوجها مرة في خلاف القول ثم يتم المقدر عن جانب يمينه
 ابراهيم سلامه بسلامه كافي في الخيرة فيقول السلام عليكم ورحمة الله ويعود الى جانب يساره كذلك حتى يقرأ
 الله اخفض من الاول كذا في الجهره ويومر الامام اسلم من يمينه وعن يساره لان السلام في الركعة
 الاولية من حفظه وهم الذين يخطونه من غير تعيين حدود لا خلاف في انهم الذين يخطونه من غير

وحركة السلام ان المصلي اذا استعمل يمينه كان كالف يمينه مع وسيم عند فاعله ويومر بقوله
 كذلك ان يمينه وسيمه وسيمه من حفظه والتمس الذين معه في الصلوة ويومر امامه ايضا في الجانب الذي
 هو الامام فيه اسرى ذلك الجانب يمينه ان كان الامام في الجانب الايسر يمينه وكذا اذا كان في الجانب الايسر
 امامه فيهما اسرى الجانبين ان حاداه لان الامام في الصلوة في الجانب الايسر ويومر امامه ايضا في الجانب الايسر
 فيهم **فصل** في بيان احكام القراءة جهرا او سرياً ويجوز الامام بالقراءة وجهاً مسامحاً للقوم في صلاة
 الجمعة والعيدية وفي الجهر والى التثنية اسرى الركعتين والتثنية او في ركعتي التواتر في ذلك التثنية
 فيها ركعتان لانه عليه السلام قضى العز ليد التوسيع مع الجماعة بالجهر ويجوز الامام ايضا في التراويح والوتر
 بعد ما لم يذكره المحقق لان لم يرد الجهر وغيره منسوخا بين الجهر والى التثنية في فضل التثنية حتى التراويح فان
 شاذ وقراء جهرا يوفقها الكسبان والطر والشيطان وان شاذ اخافت لان فيها مبدء السري
 وغيره ايضا في الوضوء الجهرى ان كان الغرض الجهرى في ركعة يعني ان صلى المنفرد والغرض الجهرى في ركعة غير الجهرية
 شاذ وجهر وسيم عنه لان امام في حق نفسه وان شاذ اخافت لان ليس من يسمع واما ان صلى في غير
 وقته بان كان قضا اخافت مما لان الجهر كحق ما بانها حتى او با لوقت لم يسمع المنفرد على ما لا يخفى ولم يرد
 احد ما وكلت فضل الجهر لكونه على هيئة الجماعة ويجوز ان الامام والمنفرد اخفاهما ارجو ما هو ذلك
 بين في فضل النهار والفقهاء وفيما بعد الاوليين في التثنية ان في كل ركعة في الظهر والعصر وان كان منفردا
 وان ذكر الجهر والى التثنية احتاج الى بيانها ففان واو في الجهر سماع غيره واو في التثنية سماع نفسه الصلوة
 ولا يخل من ان الجهر سماع نفسه او في التثنية سماع غيره لان في كل ركعة في التثنية سماع نفسه وقراءه
 وكذا يعتبر ذلك في لا يخلو بالصلوة من المقررات الشرفية كالطلاء والعناق والاشياء وغيرها من البيع
 والخلع والايلاء واليمين اسرى التثنية في هذه الاشياء سماع نفسه حتى لو طوى او اقرع بحيث لا يسمع
 لكن لم يسمع نفسه لا يسمع طلاق ولا حرج ولا جهر بطلاء او العناق ومنه اصل ان الله عز وجل لم يسمع نفسه
 الطلاء والعناق والى التثنية ولوترك اسرى سورة اولي التثنية التي قرأت مع الفاكتة وقراءه الفاكتة
 فقط قضا لا بالسورة وجهاً في الركعتين الاخيرين مع الفاكتة بانه يقرأ الفاكتة على السورة وهو الاكثري
 في التثنية وجهاً بالسورة والفاكتة ان ام في التثنية فلا يوتر الا الجهر والى التثنية في ركعة
 ويومر مشروعا وتوترك كذا وقراء السورة فقط لا بقضائها اسرى التثنية في الاخيرين لان لا يوتر

كان في التثنية في الركعتين الاولى والثانية في الركعة الاولى والثانية في الركعة الثانية

في الركعة الاولى والثانية في الركعة الثانية

مستندة في حكمهم على رغبة العجايز هذا عند الامام وجوز ان يكون جوف ومحمد حضورهما حضور الجوز في النكاح
 كل الصلوة لا خدام القننة لقننة الرغبة فيها ومن صلى الى الامام او اصاب مع واحد اقامته جانب يمينه
 فان وقع الامام في الامام لا يضر ولو اقام غيب رده في النكاح ويقدم على اثنين فصاعداً او اصاب الامام
 مع الاثنين يقف خلفه واذا صلى مع اكثر يقفون اليه خلفه بان صاروا صغوفاً وكفهم لا يصغون كمن
 ما اتفق على يصغى الرجل بان يراهم او يبدوا في الصف والصف ويتواضعا كهم ثم الصلوة كذلك ثم انما
 كذلك ثم انت كذلك ولا جوف لك قارافان حاوية ارغان قامت في هذا الرجل صلاة عاقلة مشتملة
 قرينة كانت وحيدة او اجنبية او كانت في الحال او لما من قبل دخل فيها الجوز يخرج منها الصلوة ويخرج
 المحاذات التي والكفو حال كونها في صلوة مطلقة ارقات ركوع وسجود في الاصل فيدخل صلوة المولى في
 ذات ركوع وسجود في الاصل مشتركة فيها تحريم بان نجا جميعاً تحريم على تحريم الاخرى او بنيا تحريمها على تحريم
 او بان يكون احدهما امام الاخر او يكون لهما امام مما يؤيد به تخفيف كالمذكر او قد يراها للاحق في مكان
 بلا حال بينهما قد وجوز الرجل خلفه الاصبع والوجه تقدم مقام الحال واذا ما يعظم فيها الرجل فاذا وقعت
 على هذا الوجه المذكور بهذه الشروط في صلوة الرجل وفي صلوة ان نور الامام امامتها بعينها او
 امامة انت عند الشروع لا يراها لان الرجل ما يورثها غير انت والقننة في السلام اخر من حيث اخر من
 فاذا ترك التأخير فقد ترك كالتفتيد صلوة بخلاف المرأة لانها ليست بمأخوذة ولا تدخل المرأة المحاذية في
 صلوة الرجل الامام بلانية الامام اياها امامتها على الوجه المذكور آتفا هذا المسئلة كالقبول لانها
 وعند اقتدار رجل بالمرأة او صبي مروفاً ايضاً اقتدار رجل بصبي واقتدار طاهر وطاهر او جوف لا يورث
 واقتدار قارن لا يورث وهو من لا يمس آية واقتدار كس جبار واقتدار غير موم جوم واقتدار مفرض بمفرض
 لان في كل منها بناء على التكليف القوي على الضعيف وفوا لا يجوز او اقتدار مفرض بمفرض يصلي فرضاً او لان
 شركة وهي متفتية فيه ويجوز اقتدار غاسل باجماع على التحيق لان كفتة سرية الحدث وما على كفتة غيره
 فاستوى في كبره اقتدار متفرغ بمفرض كالحق في حقه الاصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء
 ويجوز اقتدار مولى بمسك لا استواء حالهما ويجوز اقتدار قائم باحد في الامم لا استواء النصف الا في هذا المكان
 ولكن يجوز اقتدار الموقوف الذي ليس له مال بالتميز لان التراب خلفه لا يفسد عليه فليس ويجوز اقتدار
 القائم بالقاعدة الذي ليس له يد عند الامام وابو جوف على ما لمحمد فيها ارغافاقتد اثنان الا في زمانه

[illegible]

منه الدم الى باطنه او ظن انه اخذ فخرج منه مسجد فظن انه حدث ان كان شرع في الصلوة داخل المسجد او جاور
الصفوف خارجا حال الكون خارج المسجد فظن انه حدث فذهب ليؤتيه الى ان جاور الصفوف فان
الصفوف في الصور. حكم المسجد ثم اربعه فخرج والتمى وز ظنه انه لم يحدث انما استأنف في كل فريضة
الصور لانه عمل كثير من غير ضرورة وانما لو ظن حدث فظن لم يخرج منه المسجد او لم يجاور الصفوف خارجا فظن
صلوة وتبين فيها على بعض منها استأنف اعلم ان هذه المسئلة تستق وفيها مفهوم فلو التفت بها لكان حسن
ولو سبقت لم تقتض بعد التشهد قبل السلام ولو لم يسلم واستهو نوضا ولا توقف لانه لو لم يثبت ما يخرج
من الصلوة وسلم لان السلام من الواجبات فيؤتيه انما يخرج من الصلوة على الوجه المشروع وان لم يزل
ان حدث في هذه الحالة اربعه التشهد قبل السلام او لم يزل ما فيها اربعه في الصلوة كالتكلم والتمتع وغيرها
تمت صلوة بعد انبأ السبب الفاعل ولم يوج عكشي من الاركان وانما بقي الخروج بفعل غيره وقد وجد
اعلم هنا في العارض بعد التشهد قبل السلام اذا كان يدركه في الحقة بالاشي عشرة المختلفة
في هذه الحالة بين الامام وصاحبه في حال الصلوة عند الامام ان رأى المصلي في هذه الحالة اربعه التشهد
قبل السلام وانما امره بغيره ما مفعول رأى امران راى اذ وقدر على استكمال او لم يقدر على اتم
بفعل صلوة بالتفقا او تمت في هذه الحالة من كل وجه مقيما كان او لم يكن بشرط ان يكون واجبا
للاذاعة لا بفعل الاتفاق او نزع الماسح فيها فغيره قبل قبل بان كانا واحدا لا يحتاج الى اعادة في غير
اولوا حاج اليها تمت صلوة بالاتفاق او علم الا في فيها سورة بان تذكر لم يدين بان او فظن بان
سماح في غير اشتغال بالعلم لان بالعلم حقيقة تمت صلوة بالاتفاق او وجد العارض فيها فبجزائه
الصلوة او قدر وهو من فيها على الاركان اسر الركوع في سجدة او ذكره صاحب الرقيب فيها فانه على
الامام وفي الوقت سعة او اختلف الامام العارض فيها احتيا او طلعت الشمس فيها في صلوة العج
او دخل وقت العصر فيها في صلوة الجمعة بخلاف اذا دخل وقت العصر في الظاهر فانه لا يلزم بالاتفاق
او ازالها عن ذكره فذكر كاستحالة او سقطت فيها اجمرة عمرة انما بطلت الصلوة عند الامام في هذه
الانباء على ان يكون في الصلوة بفعل المصلي فرضه فانه في هذه العوارض بعد التشهد قبل
السلام كما عارضها في اشتغال الصلوة ولو اعترضت في اشتغالها بغيره فكلنا هنا وعندهما ليس
فا عارضها في هذه الحالة كما عارضها في السلام ولو اعترضت بغيره فكلنا هنا وفي اختلف الامام

الامام المحدث مسبقاً فتح استخلافه لوجهه في ركعة في الصلوة والاولة ان يختلف مدرسا كالمؤثر على
 الامام واعلم كبار الامام وينبغي لهذا المسبق ان لا يتقدم بحجة عن التسليم فاذا اتم صلوة الامام انما اذا
 ابتداء هذا المسبق في حيث انتهى اليه صلوة الامام وانها صلوة الامام عند السلام يتأخر ويهدم رجلا
 مدرسا ان يختلف ويجوز مكانه تسليم بهم امره يقوم بحجة عن التسليم فيقول لقضاء المسبق ثم لا تغفل ذلك
 المسبق فهو ضابطا للصلوة اية قهقهة او تكلم بغير امره سلام مدرسا بحجة امره في هذا المسبق
 اية نفسه صلوة ولا يفر الامام الا قوله ايضا ان لم يكن الامام الاول فرغ من الصلوة قبل من في اوجدها
 في خلال صلواتها ولا يطرأ على كل من فرغ من صلوة من الجماعة لان صلواتهم قدمت ولو قهقهة الامام عند
 الاقام امره تمام ان كان الصلوة اواحدة كما عرفت في صلوة من كان مسبقا لم يفرغ في خلال
 صلوة ولو تعد صلوة المسبق ان تكلم الامام عند الاقام او خرج من المسجد مستحسنا لا الكلام
 ويخرج من المسجد للاستماع فاعلم عند ذلك سبعة احداث في ركوع او سجود او اعادة ما مضى ان هي الصلوة
 عليه لانه لا ينقضي ان لم يكن الاكلان بطهارة شرطه ولم يوجد غير الاقام بعد الطهارة وهذا لا يمكن الا
 بالعادة ومنه يذكر ان عليه سجدة في ركوع او سجود فسد لم يرتضى تلك السجدة لا يجب عليه اعادة الركوع
 السجود انما يذكر ان لا يمكن مع الطهارة شرطه وقد وجد في ذلك اعادة ما مضى في افعال الصلوة مرتبة
 بالقدح الممكن ومنه انما قد اقام فان كان العود فاموم رجلا صافي لا اعادة يتبين ان يختلف
 لموسلم يستخلف الامام لا المتعين انما يحتاج اليه انما لا يفر او لا ارام وان لم يكن فاموم بعد الصلوة
 المذكورة اية رجلا متينا او متفلا خلف من فرض او يتخلف ما فرغ القضاء او صليت او اقرأه او كثر
 فيلزم يتبين ذلك العود لا يختلف في حاجه الاصلاح صلوة فقد صلواتها جميعا لا يختلف في
 يصلح الامامة فيمن لا يقدر على العود والامام ان لا يبين فقد صلوة ارجلته فقد لا يسهل
 فقد ياتي في خروج من المسجد ومنه الامام لانه صار كمن فو احدث هذا اذا لم يستخلف واما اذا اختلف
 نفس صلوة الامام واستخلف الجميع ولم يضر ان ضابطا لا يفر من القراءة التي تفرغ بعد صلوة
 بسبب خوف او مجزأ جازما لا يختلف عند الامام خلافا لما حيث لا يجوز الاختلاف عندها وقد صلوات
 لانه كمن يذره وانه لا يبين في الحكم ولانه لا يختلف في حيث شرع لاصلاح الصلوة بركعة
 يجوز قد تحقق في القراءة والجمعة في القراءة في ذواته فيكون في معناه واختلاف فيما اذا اتم القراءة

بالصلاة وانما اذا قرأ فليدبر في ركوعه ولا يجوز الاخذ بالاسماء **باب** في بيان ما يفسد الصلاة
 وما يكره فيها الفصل في الصلاة يرجع الى ذاتها والكرامة الى وصفها واما البطلان فهو كالاعتق في الصلاة
 فيفسد ما اراد بالصلاة اي صلوة كانت السلام امر متعلق بغيره فيكون او اكثر ما يشبه كلام الناس لا الكلام
 المستخرج من غير ما يحصل الفل كلام من يقسم الحروف اسماء نفسه لا احدها على العتيق ولو كان سدا
 امر فانه السهو او حال النسيان لعدم الفرق بينهما في حكم الشرع واما في حال الحمد وكذا في الطلوع
 الا ان لا يلو الوصلية يقتضي اولية خذ مدحها بالتحكم المذكور او كان في حاله لو لم يركع مسلم ان يركع
 لا يفسد منها شي في كلام الناس والبركة لعموم اللفظ لا لخصوصه تسبب يفسد الدعاء بما يشبه كلام الناس
 وهو ما يمكن طبعه منهم كقولهم سبحان او اعطى ونبارا وتفسد الاين وهو ان يقول آه وانا لله
 وهو ان يقول آواه يهدو التشديد وانما يفسد ان يقول اف الشدة او الخشوع ولو كانت بغيره في حاله
ملا لا يفسد حيث لا يفسد عنده في اذ كانت بغيره في حاله وتفسد البكاء بصوت يحصل به جوف قلب
 انما يفسد كلامه الاين وانا لله والتأفيف والبكاء بصوت اذا كان لوجع او مصيبة لان فيه
 انهما رتبة السفسد يخرج فصار كانه اعين في واما اذا كان لامر الاخرة فلهذا فانه لا يفسد
 منها اذا كان لذكره او تارة لا يفسد على زيادة الخشوع وهو مقتضى من الصلاة وتفسد السجدة
 فلو اخرج بلا عذر راجع لا يكون مضطرا لا كان الا حرا من وتفسد حيث عاين ان لم يركع
 الله لا يقع في خطاب الله فصار كلامهم وتفسد بقصد جواب الجدة بان يقول الحمد لله
 جوابه اخبر بالبر او المسئلة بان يقول لا اله الا الله في جواب من قال مع الله او سبحه بان يقول
 سبحا الله في جواب من اخبر بالبر او المسئلة بان يقول انا لله وانا اليه راجعون في جواب من اخبر
 فلان او كونه بان يقول لا حول ولا قوة الا بالله في جواب من اخبر بالبر او المسئلة وهذا عند الامم ومحمد
 لا يجوز كيف فانه قال لا يفسد بقصد جواب بالذكر لا لثنا بالوضع فلا يصح في كلام الناس البنية كما ان
 كلام الناس لا يصح ذكرها ولها انما يخرج من الجواب وهو صريح لانه يستعمل في موضع فيجوز ان يثبت
 انفس والاسلام من على قصد تكلم ولو اراد ذلك لم يثبت وكذا اعلام اعلام تسبب انما هو
 في الصلاة كاعتدافا ولو فتح الصلاة القراءة على غير ما مضى كان او غير ذلك من الصلاة لانه
 تعليم من غير ضرورة فكان كلام الناس لا يفسد صلاة الفاتح انما هو على اعادة الذكر من الصلاة مطلقا

اسر واما في الامام تدرى بجزء الصلاة او لا في الاصح لانه الفتح عمل يسير ولاوة حقيقة يفسد ما
 السلام عند السهو لان السلام شتم على خطاب فاعية في حاله الفصل في خطا باو في طه فلهذا ذكرنا او
 روه اسر والسلام عند كان اسر لانه ليس من الاكابر بل هو كلام وخطاب وتفسد ما قرأه من
 لان التعلق به كصفت شبيهة بالتقوى في الحكم هذا عند الامم خلافا لما كان عندنا لان القراءة
 عبادة والنظر في المصنف عبادة اخرى انفتحت اليها لكن تكره لانه ضل اهل الكتاب وتفسد في الاكابر
 عند اسر او تسبلا او كثيرا لا تهمنا في ان الصلاة وتفسد ما سجد على كل سجدة سواء اعادها على
 طاهر او لا عند الامم ومحمد خلافا لابي يوسف فيما اذا سجد على عيب واعادها على طاهر فانه قال
 لا يفسد الا الاكابر كالمسلم ولما ان يجوز الصلاة فاذا وجد لا يكونه كالمسلم ففسدوه وتفسد ما
 العمل الكثير اختلف في تفسيره على اقوال اقرها الى انساب الامم ان يستكره في حاله وانما ان لا يفسد
 في جنس هذا الشيء لا يفسد في رايهم كذا ذكره الامم السخري وتفسد ما سجد على غير طاهر
 في صلاة بغيرها كمن صلى الظهر مثلا ثم يقرب من بعد ركعة وجدة التحريم لا دفع اليدين ولا بالنية بل
 فشرعه هكذا يفسد الظهر فيصلي انا فله ولا يكتب منها الركعة التي صلاها من الظهر لانه اذا صح في غير
 يفسد فيها ضرورة لا يفسد ما سجد فيها ما كان صلى الظهر مثلا ثم يقرب هذا الظهر بعد ركعة و
 بعد التحريم لا دفع اليدين ولا بالنية بل بالثبوت فشرعه هكذا لا يفسد الظهر ويكتب الركعة التي صلاها من الظهر
 لانه لو لم يشرع في عيب ما يفسد فلو غلبت نية وبقى من سجد على طاهر ولا يفسد انما يفسد من غير طاهر
 الى المكتوب وحمد فاما اوجزة لان العزم على يسير فلا يؤخذ حكم النطق او الكل ما بين مسانه حال كونه دون
 الحققة لانه لا يمكن التحيز عنه وتفسد ما ان كان باينها حال كونه في قدر على اسر في حققة لانه بمنزلة ما ذكره
 من الخارج ولا ضرورة فيه ففسد وان مرار رجلا كان او امرأة في موضع سجوده عرضا فمضى الى
 الشمار او بالعكس او كان المصلي قائما على الارض او قاعدا او راكعا بلا حائل كالسطرانة وغيره
 او حاديا لا يفسد منه ما ترا لا يفسد منه ما يفسد ولو بعض بعضا اذا كان اسر في انما كان المصلي
 على النكاح او على موضع مرتفع اقل من قامة رجل كالسطح والسرير وغيرهما انما لانه هذا القدر من المكان
 حقه ولا يفسد صلاة المصلي بمرور ما لم يفسد منه وينبغي ان يفسد بأكمله انا ما كان او غير ذلك ان
 يمر من الاغارة ما دام في قدامه حال كونه في الصحرا او نحو ما ستره طولها طول ذراع لانه روي بالاشهر

في حققة العصر
 في حققة العصر

حتى لو كانا من غير غير علي شيء لا نكرهه ايضا لا غرت فيسبيل ولا يكرهه الصلوة المستمع او سراج لعدم عليه الصلوة
لان الجوس اما بعيد ونها في الكانون او المشور وما نحن فيه ليس كذلك ولا يكرهه الصلوة على طيب وتقصير
انما قيل لانه يستند له لا تقطع ان لم يمسح عليها بان كانت في موضع جوده فان لم يمسح عليها لم يمسح عليها
وكرهه البول والتخلف في الموضع والبول فوق الحصى لانا امرنا بتطهير المسجد ونهينا عن بثره الف
وما فرقه مسجد الا عنان السماء ولذا يصح الاقتداء به في مسح المسجد بين فيه او لم يتقدم على الامام ولا قبل
الاكتفاء في الصلوة عليه وكرهه على ما به بسلا ونهنا لانه يشبه المنع من الصلوة والاصح جوازها عند خوف
عليها صحتها وكبر رقتها في نقل الجنب وما اذهب ما فيه من تقويم مسجد ويجوز البول وكونه في التخلي والبول
فوق بيت فيه مسجد وهو اومنه الموضع الذي اذنت للصلوة في البيت بان كان له حجاب والتقية فوق بيت
حتى يجوز البول وكونه في بيت مسجدي من غير كراهية لانه ليس عسي حتى يجوز بعد **باب** في بيان احكام الوتر والوتر
الوتر واجب عند الامام لقوله عليه السلام الوتر من كل مسلم وقالا هو سنة مؤكدة انما الوتر والركعة من ركعات
فلا يصح ما عدا ذلك ولا يركب بعض هذه ركعات بسلام واحد كالقرب لغيره في كل ركعة من ركعات الوتر
واجب عليه في كل ركعة من ركعات الوتر اما ما كان او مشورا في كل ركعة من انما الوتر ركعة واحدة او ركعتين
وجوز لانه لا يوتر عن كل ركعة من ركعات الوتر وانما كان او مشورا في كل ركعة من انما الوتر ركعة واحدة او ركعتين
بعد التبر وجوز فيه كما في كبرية الاقتحام وانما لم يحسن القنوت بعد الركعة الاولى من ركعات الوتر ولا في
صلوة غير ركعات الوتر غير صلوة الوتر ومنع الحكم في القنوت اما قنات الوتر او قنات ركعات الوتر والقنوت ولو كان
قنوت بعد الركوع سببا او كان التزم خفيا والامام متى خفيا لانه التزم التبعه قد تركها ولا يمنع
التزم قنات الركعات او لا يقرأ القنوت بعد في الركعات القنوت فيه مشوخ هذا عند الامام ومحمد خلافا لابي
يوسف فانه قال لقيت التزم تبنا لاما لكانت في الركعات لانه التزم متابعا لالامام باقتداء فلا يتركها في
موجبته في الاصل لانه مشروفا ولهما ان القنوت مشوخ ولا يتبعه في المشوخ بل يعقبه طعن على من
ان يعقب الحكم قانا كما مر عليه ليتابعه فيما يجب متابعتة وقيل ان عدا يعقبه في القنوت في القنوت
الاظهر ولا يبين الوتر شرع في بيان النوافل فت (والسنة قبل فرض الجوز وبعد فرض الظهر وبعد فرض المغرب
وبعد فرض العشاء ركعتان والسنة قبل فرض الظهر وقبل فرض الجمعة وبعد انما بعد فرض الجمعة اربع ركعات
تستحب عند الامام ومحمد في ركعاتها سنة بعد ركعات ركعتين اربعة منها مستحبة وثلاث

والشأن بتبعية وندب الأربع قبل العصر لغة وعكس كلام رحمه الله بعد الصلاة قبل العصر أربعاً أو ركعتين
السنة بعد المغرب أي نذر بعد أربع ركعات مع الركعتين اللتين هما السنة بعد التسمية في كل ركعتين ثم ركعة
ونذر الأربع قبل العشاء وبعد أربع ركعات مع الركعتين اللتين هما السنة بعد كل ركعة بتبعية
واقعة في الجميع وكراهة الزيادة على الأربع بتبعية في نفل النهار لا يكره الزيادة على الأربع في نفل الليل بل يكره
إلا اثنتين بتبعية عند الإمام خلافاً لهما فإن عندهما لا يكره وبالسبيل على ركعتين بتبعية وإلا فلا عليه السلام
قد جاء في صلاة الليل اثنتان ولا يكره على الثمان فإن الزيادة فيها وراه كراهة في عامة الروايات والأصل
مبني على أنها ركعتان أو أربع أو ثمان وعنده الإمام وقولنا لا يكره في الليل أفضل اعتباراً بالبراءة وهو أنه عليه السلام
يصلح بعد العشاء أربعاً وطول القيام أفضل من كثرة الركعات أو بآثار كثيرة القراءة وكثرة الركعات
التي هي في القراءة أفضل من التسبيح والقراءة فرض على من ركعتا الفرض غير متعينين ضرورة أن الركعة في
الأخرين أو واحد الأربعين واحد الأخرين يجوز صلوة لكن يجب سجود السهو إن سبها وثلاثون إن عمده لأن التقصير
في الأولين واجب والخروج فرض في كل النفل راتياً أو غير راتياً لأن كل شفع من النفل صلوة على كراهة
والقيام إلا أن لا يميزه كراهية مبتدأة وفي كل الأوتر لأحياط ويلزم إتمام نفل شرع في قصد آخر ركعة
لزم قضاءه لانه عبادة شرع فيها فيلزم قضائها ولو كان الشرع قد اطلوع والوقوف والزوال وقوله
قصد آخر الزعم الشرع هل كان إذا قلنا أنه لم يصل فرض الظهر مثلاً فشرع فيه فقد كراهه صلواته فإنه يصير شرع
فيها ولا يجب إتمامه حتى لا يقضى لا يجب القضاء وهو معنى قوله لأن شرع طين أنه عليه السلام لا يلزم بالشرع من
صلوة قلت أن تلك المصلوة فرض على ما قلت ولو فرض أربعاً من النفل وأفسد لم يعد العود وألا في
في الشفع الثاني أو قبله أي الشفع الثالث أو يفتي ركعتين أي الشفع الواحد من كل الأربع والشفعين في الإمام
ومعناه المحل أن كل شفع من النفل صلوة على حدة فإن أفسد لم الأول يقضي فقط أو صح الشرع فيه لا
لأنه فإن أفسد في الشفع الثاني يقضي فقط أيضاً لأن الأول قد تم والقيام لا ينافي كراهية مبتدأة
فيكونه غير ما بدأ به شرع وقال أبو يوسف يقضي ركعتين لأفسد هو بعد العود الأول كما كان عندهما ويقضي أربعاً
لأنه عليه السلام اعتد بالشرع بالندب وكذا الخلاف لوجوه الأربع في النفل من القراءة أو لم يكره
فرا إلى أحد الأخرين فبأنه يقضي ركعتين عند الإمام ومحمد لأنه متى فسد الشفع الأول بترك القراءة فيه لم يكره
في كل ركعتين النفل بطلت كراهية فبطل الشرع في الشفع الثاني فيبقى الثالث بالشفع الأول يقضي فقط وأنه

५५

او ارضه لانه حطب بالركعة ولا يلزم قضاء ما فات زمان الركعة لانه ليس بمحيط ولا يلزم اليه
 قضاء ما فات بعد سلامه في دار الحرب جهل فرضية ارضية ما فات لا الخطاب لا يلزم الا بالعلم او بال
 ولم يوجد **باب** في بيان احكام سجود السهو اعلم ان احكامه في اربعة مواضع الاول صفة
 وان في محله وانما يشترط فيها افضل السجود والاربع في السبب وجوب السهو اما الموضع الاول
 فهو واجب اما الموضع الثاني فما افاده بقوله او اسلم صلى بزيادة فعله افضل الصلوة في غير محله او
 نقصه غير واجب في الصلوة سجود السهو سجدتين وجوبا لانه شرع لرفع نقص يمكن في الصلوة ورفع ذلك
 واجب في كل سجدتين وفي كل سجدة واحدة والاول هو الاصح لانه قول الربيع في القنينة وجوب السهو في كل سجدة
 لا في سجدة واحدة اسلم سجدتين في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
 فاذا ذكر قوله وجوب السهو في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
 ارجاء الصلوة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
 السهو هو الاخر واما الموضع الرابع فاجبة بقوله وجوب السهو في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
 اياك وقضا وان قرأه في ركوع او قعود او سجدة واحدة لانه ليست بحركة مفردة والتجزئة ذلك واجب
 او قدم ركعا على ركعة او ركعة على ركعة او ركعة على ركعة او ركعة على ركعة او ركعة على ركعة او ركعة على ركعة
 ثم شرع في صلاة الفجر اذ كانت ركعة على الركعة الاولى فكل ركعة على ركعة او ركعة على ركعة او ركعة على ركعة
 الركعة الثانية متعلق بالقيام بزيادة متعلق بالثانية على السجدة الاولى من صلى على السجدة الثانية
 او ركع السجدة وركوعها لان الاقتصار على الواحد واجب في الزيادة تركه وجوب في باقي وقت ركعة
 مقدار ما يكون الصلوة فيها سواء كان في الفاتحة او غيرها لان الاقل من الحدار يسير لا يمكن الا حراز
 عنه وذكر القعود الاول وسائر الواجبات لا تركها اذ تركه تبطل صلوة ويسقط كل ركعة ما ذكره في وجوب
 السهو ولا ترك الواجب لا يشترط عليه ان يشهد سهوا في القيام قبل القراءة اما بعد لم ينس
 هو الاصح قال الشافعي اذ في الركوع اذ في السجدة ولا يجزئ سجود السهو لان كل منها محل اشتاء السجدة
 وانه سهو هو في الصلوة واحدة كيفية سجدتين في ركعة على سجدتين في ركعة على سجدتين في ركعة على سجدتين
 نقصا ولم يسم سجود السهو القدر سهوا اما ان قد اقامه لا ينج له لا يلزم انقص سهوا لانه لو كان
 واصل خالف اما ان قد اقامه انقلب الامانة اقتدارا وسكون سجود مع اقامه بقوله ولا يلزم وان كان

كان مع الامام في اوقات من سبق ثم يفيض فانها هي الامام او من فزع العهود والاوقات والارواح
او الثلاث منها فمن لان القلعة الاولى منها فصل كالقصر انما فيه الفروض حتى يعود اليها لانها لا
استورق قائم تذكر وهو اليه اي والحال انما هي الى العهود اقرب بان كان لم يرفع ركنه في الارض عا
الافق وتشتد لان ما قرب منه الشيء وحكم ولا يكسبه حتى يتسود والامر وان لم يكن الا العهود اقرب
يعود الى العهود لانه كالعلم ولو عاد بعد القيام الى العهود فقد صلوة على الصحيح ويجوز تركه الا واجب
العهود الاول وان سعى الامام او من فزع العهود والاخير وقام الى الركعة الخامسة في الرابعة والرابعة
في الثالثة وانما في الثانية عا ولا العهود ولا صلاح صلوة مالم يسجد للخامسة لان باسجد واحد فوج
عن الصلوة ويجوز التسوية في الفروض وهو العود من سجدة فان سجدة واحدة بطا فوضه برفع جبهة في الارض
عند سجدة وهو الحق لان قيام الركن بالقلعة ~~بطلان~~ جبهة على الارض عند سجدة كيف لان الوضع كذا
كالموضع فيتحقق الزيادة وفائدة الخلاف تظهر فيها اذا وضع جبهة فسجدت فرفع راسه للعود
فوضه كيف لا يجوز لا يكسبه صلاحها بل انها وعند سجدة بين وصارت صلاة نكلا عند الامام ولا يجوز
خلافه فانه عن علي اصحاب وقد سبق تحقيق الخلاف في باب القضاء فانما في احوالها
عند ما يقسم الى تلك الركعة الخامسة ركعة واحدة لان انقلها لو شرع في مشروع الاشياء وان لم يشاء
لا يقسم فلا شيء عليه لانه فصل في مشروع فيه قصدا فلا يجب اتمامه ولا سجدة عليه الا سجدة وان تعدد الركعة
منها لتشهد ثم قام الى الخامسة منها بطلان العهود والاوقات عا ولا العهود وسجدت في الركعة ليسجل
الارض والاسلام والاعيان غير مشروع فيؤدي ثباته على الوجه المشروع مالم يسجد للخامسة وان سجدة ثمانية
تذكر ثم فوضه بالاتفاق لانه لم يسجد الا السلام وتركه لا يفسد الصلوة لانه ليس بفرض ويجوز التسوية
ضمن استوت جبر النقص الفصل بالقرآن في الاعلى وجهه مسنون عند سجدة كيف ونقصان الفرض
ترك السلام في سجدة واحدة ولهذا لم يقبضه من سجدة بقوله ان شاء كافي في المسئلة السابقة وصيغ
اليها سجدة ولو في العصر لانها كالطهارة الاصح ولو عدم قوله هذا على قوله ويجوز كان اولى كالاخير
الركعتان اتفان منهما الى الفرض فصل لانه لا تم فوضه بالعقد صار قيامه الى الخامسة كسجدة متباعدة
لان الفصل لا يفسد على سبيل والركعة الواحدة لا يكون في الثانية عن التسوية ولا عمل امر لا قضاء عليه لو قطع الى
لم يقسم سجدة لان الشروع في الصلوة على ثلث انها عليه ليس بالركعة واحدة ولا ثوبان الى الركعتان

بالاربع عشرة الظاهر ان الرتبة بعد فرضه لان الملاحظة عليها ان كانت بجمعة مستداه ومنه اقتصر على ما كان قام
 من العتق والاضطرار الى ما فيهما من التمتع الزاويين صلواتهما لاعتقالات الامام لا تحكمه وجوبه من
 الغرض صار كانه دخل فيها بجمعة او غير ذلك من اقتصر فيها قضاها بالاسقوط قضاها بالامام كان
 بعارض بجمعة وبطلت انما رتبة واجبة وذلك موقوف في حق اقتصر منها عند الامام والى كونه وفرضه
 سنا كالامام لانه لا يشرع في تحية الامام بغيره ما اداء الامام به من التحية وقد اقر الامام ست ركعت
 فيلزمه ذلك ولا يفتى في الوفاء بها القصد عند كمال القضا ولو افسد بها الامام لانه يتبع له ولو لم يستد
 شفع السقوط ان لو صلى شيئا بطلت ما وسى كونه في راد وان بني عليه شيء آخر لا يبيح له شيء اخر فلا يوجب
 تحية مثلا يقع سجدة وسط الصلوة ومع هذا لو بني على سجدة بطلت التحية لكن في حادثة السجدة لانه لا يوجب
 به من سجدة ولو وقع في هذا الصلوة وهو غير مشروع وسلام من عليه سجدة فهو من الصلوة خوفا من وقوعها
 ان كان سجدة لم يستد سلاما والى ما في الصلوة وحكمه بجمعة يخرج من الصلوة والامر ان لم يسجد بالحدود
 وحكمه بجمعة ثم وقع على الارض ثلاثا من الاكابر فوقع اقتدار من ما قدره من سجدة لم عليه سجدة ولو وقع
 سلاما بغيره بطلت التحية وتوبة من سلم بها وان لم يقره ويصير في رتبة الرتبة الاقامة بسلام لان
 التنية قبل الخروج من الصلوة وان لم يقره ويصير في رتبة الرتبة الاقامة بسلام لان
 كل من هذه الاحكام ان سجدة لم يفتى في كل منها والامر ان لم يسجد فلا يثبت كل منها لان السلام محقق في سجدة
 الا واء السجدة بجمعة في التحسين فاذا لم يكن السجود على السلام على هذا الامام والى كونه وفرضه سلام
 من عليه سجدة ولو وقع في الصلوة فثبت الاحكام المذكورة سجدة لانه لا وجب عليه سجدة ولو وقع في الصلوة فلا يثبت
 من اصاب راحته باقيا ولو سلم من عليه سجدة ولو سجد من عليه سجدة ولو سجد من عليه سجدة ولو سجد من عليه سجدة
 لانها تغير المشرع فثبت اذا بطلت فان لم يسجد لم يستد لان هذا السلام في كل حال ولا يقطع بالبر
 ما في الصلوة وان سجد في صلوة ولم يدرك على غير ذلك ان كان اول ما عرض له في تلك الصلوة
 مستقبل ان سنان في صلوة والا ان لم يكن اول ما عرض له في تلك الصلوة مستقبل ان سنان في صلوة
 ان كان في ذلك فانه لا يثبت في الاقتدار وان لم يكن لطف بقصد على السجدة فثبت في ذلك وان لم يكن لطف بقصد
 المستد على موضع عمل ان وقع العتق بان طهنة او صلوة كماله بغيره كما في العتق او وجوبه من مصلح الظاهر
 انما اسرهم الظاهر بجمعة وسلم من عليه سجدة على راحته من اقتصر في الصلوة لان السلام على الصلوة كونه بجمعة اذ كان

الدقة **باب** في بيان احكام صلوة من ليس من طائفة غير القيام في الصلوة فرض حدث قبلها
 او فيها او عاف زيادة كمن صلى من الذي يبيع الصلوة غير قيام ان يبيح بالقيام من رتبة
 اى بسبب القيام على قاعد كيف شاء من التربع وغيره يركع ويسجد ان قدر عليها ولا يتركها ترك
 القيام وان تقرر الركوع والسجود او من راسه قاعد ان قدر على القعود ولكنه جعل سجدة بالايام
 انخفض من ركوعه بالايام قائم مقامها فاخذ حكمها ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود عليه
 لو ردد الذي غير ذلك فان صلى ارفع شيئا للسجود وهو يخفض راسه حتى يركع ذلك الفصل
 اياما من جهة وجود الايام لا من حيث وضع الرأس على شئ مرفوع والا امر ان لم يخفض
 رأسه فلا يبيح لعدم الايام وان تقرر القعود او من الركوع والسجود مستلقيا امره على ظهره
 ورجلاه لا القبلة غير انه يفسد ركعتيه لكرامة تدارج الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا
 ليصير وجهه الى القبلة او او من منطجيا ووجهه اليها امر الى القبلة لان الطاعة بعد الطاعة
 وان تقرر الايام راسه اقرت الصلوة الى ان يصح فاذا صح يجب عليه قضاء ما فات بهذا الحاحا
 صاحب الهداية وقيل الاصح ان زاد سجدة على يوم وليمة لا يبرئ القضاء ولا يوم بعينه عند العجز
 عن الراس ولا يجزئ ولا يفتى في الامام بالراس ولا يفتى عليه ما ذكر
 وان قدر على القيام ويجزئ عن الركوع والسجود ولو من قاعد او من الايام قاعد افضل من الايام
 قايما لانه اقرب الى السجود وهو مكفوف ولو من راسه انشاء الصلوة ان يركع ما شرع صحيحا ثم حدث
 من غير ذلك القيام بنى باقدا ركن طاعة ضل في قاعد يركع ويسجد فان لم يستطع فقام
 موميا فان لم يستطع فاستلقيا موميا لانه بناء الاو على الاعلى ولو افسد راسه الصلوة فقام
 للجزء يركع ويسجد فاذا زال منه في الصلوة فقد ركن على القيام بنى قايما على ما مضى ولا يفتى في
 عند الامام والى كونه وفرضه وقيل بطلت الصلوة بناء على اختلافهم في اقتداء القيام
 بالقاعد وقد تقدم وان افسد راسه بالجزء فقد ركن على الركوع والسجود استأنف اذ لا يجوز
 اقتداء الركوع بالجزء فكذا البناء ولا يستطيع اذا افسد راسه ان يسجد على شئ كالعصا او النعل
 ان اعنى ان يركع على كرامته اتفاقا لانه عذر ولو صلى فرضا في ذلك عار قاعد بلا عذر صح
 عند الامام لان الغالب دوران الرأس في الفلك والضرورة باعتبار الغالب كالتحقق

خلافا لما فان عندنا لا يصح بلا عذر ان القيم ركن فلا يقطر الا بعد تحقق وفي الغالب
 مربوط لا يجوز قاعدة بلا عذر اجماعا لكن انما لا يجوز اذا كان مربوطا على الشط وانما اذا كان
 مربوطا فيه وتحرك من جهة الجوهر كما شديدا والاصح ان كان مربوطا والا فالحال واقف ومن اعلم عليه
 يوما وليلة او حين يوما وليلة فحق ما فانه ويؤمن صلوات لانها لم تقبل الى حد الكثرة المسقط
 للقضاء وهو است وان زاد الاغلا او يكون على يوم وليلة ساعة امر زمانا لا يتعارف فهو
 لا يقضي عند الامام وانه كيف وعند محمد يقضي لم يدخل وقت صلاة كاملة سادسة
باب في بيان احكام سجود السلاوة يجب عليه من ثلاث ايات اوالثلاثة مع حرف السجدة
 ولو قرأ واحدة لا يجب من اربعة عشر اية وتعين في سورة الاعراف والرحمن والنحل والاسراء
 والحرم والاول الحج وانما الثانية مسجدة صلاة لاسجدة تلاوة لا قرأها بالركوع والفرقان
 والنمل والتم تريل ومن فصلت والنجم والانشاق والعلق ويجب ايضا على من سمع الالية و
 لو كان السامع غير قاصد للسمع بشرط كون السامع اهلا للوجوب والمسبح منه آديتا ولو لم
 اهل ويجب ايضا على من تولى تلاوة اياه وان لم يسمع كنوم اية السجدة لانه لا يفرق متاجبة
 ولا يجب تلاوة استلاوة كنوم اصلا لانه على الامام ولا على النائم القارر وغيره من المؤمنين
 في الصلاة او بعد له كنوم يجوز عن القراءة لثقلها وتعرف الامام عليه وتعرف كنوم لثقلها
 لا الا على السامع ليس هو في الصلاة فانه يجب عليه لا يجر كنوم عن القراءة ثبت في حق من سمع
 في الصلاة فلا يرد ولا غيرهم ولو سمعها اربع السجدة فصلى من سجدة في تلك الصلاة
 سواء كان عليها او غير متصل بسجدة في الصلاة لكونها غير صلواتية لانه قراءة غير الامام
 ليس من افضل الصلاة وسجدة بعد اربع الصلاة لتحقق سببها وهو السماع منه غير
 يجوز فان سجدها استل الصلاة لا يجوز تلك السجدة لكونها واقعة في غير محلها فيعيد
 ولا يطل الصلاة لانها عبادة زبدت في الصلاة فلا يعيد لا ولو سمعها من امام ليس هو
 هو في الصلاة فاقدر ترج قبل ان يسجد الامام تلك السلاوة سجدة هو تحقيقا للمتابعة
 وان اقدر رج يسجد الامام للسلاوة فلا يخبر انما ان يجوز الاقتداء به في تلك الركعة
 التي يسجد الامام فيها للسلاوة او بعد ما فان كان الاقتداء في تلك الركعة لا يسجد اسلا

اسلا في الصلاة ولا بعد ما لانه باذراك تلك الركعة صار مؤذيا للسجدة وان كان الاقتداء
 في غير تلك الركعة تلك الركعة سجدة استسجد السلاوة خارج الصلاة لانه سمعها قبل
 الاقتداء فلا يكون صلاتية في حق من صار كاسجدة مع خارج الصلاة لو لم يقف بالامام
 لتحقيق السبب فيه ولا يقض السجدة الصلواتية وهي التي وجب ادائها في الصلاة خارجا
 لانها وجبت بصفة الكمال فلا تؤدى بغيره الا بالاشارة اية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد ثم دخل
 في الصلاة فاعاد ما ارعاه ذلك الالية فيها وسجد سجدة السلاوة كقصة عن السلاوة وان كان
 خارجة في الاقترن وهو الصلواتية وان اختلفت مسجدة على وان سجدة لا ولا يجوز قراءة السجدة
 خارج الصلاة وسجد لها ثم شرع ارجل في الصلاة واعاد ما ارعاه ذلك الالية سجدة
 سجدة اخرى فيها لانه الصلواتية اعني فلا يكون تبعا للضعف ولو بركزة واحدة فربما
 السجدة او سمعها من غير من مجلس واحد كقصة سجدة واحدة سوا كانت بعد السلاوة
 او غيرها وان بدلها اربع اية السجدة دون مجلس او بدل المجلس دون اية السجدة
 لا يكفي سجدة واحدة لاختلاف السبب في الاولى واختلاف المجلس كجامع للمتنوعات
 في الثانية ولما ذكر تبدل المجلس اراد ان يظهر عاقبة ايهام فقال وسجدية النوب وهي كل
 سجدة على اختلف بذياب واياب والدياسة وهي كبري يدوس والاعتقاد فمحقص
 الى محض اخر كل منها تبدل للمجلس لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكم الاختلاف
 زوايا المسجد والبيت فانها في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء ولو تبدل المجلس
 للسلاوة فلكونه سامعا كثر الوجوب عليه ارجل السامع فيسجد لكل تلاوة سمعها وان
 لا يصل احد مجلس السلاوة اية السجدة لان السبب في سماع السامع السماع وهو قد وقع
 في المكانة المختلفة وان تبدل مجلس السلاوة واحدة فجلس السامع لا يتكرر الوجوب
 على السامع لا قلنا من ان السبب في سماع السامع وهو هنا قد وقع في مكان واحد وكيفية
 الركعة يسجد والسلاوة ان يسجد بشرط الصلاة اعتبار السجدة الصلاة وبما كان
 كافي الصلاة فم غير رفع اليد لان هذا التكبير محمود الاخطا لا للتجوم فلا يرفع اليد من
 ولا تشهد لانه لم يشرع الا في ذات الركوع والتسجود ولا سلام لانه لا يجوز الاعلن بخبره ولو

في سجدة واحدة عند وقوع السجدة في المجلس
 في سجدة واحدة عند وقوع السجدة في المجلس

في محدة منها وكرة في الصلوة وغيرها ان يقرأ سورة فيها آية مسجدة وان يدع آية مسجدة لانه
يشبه الاستنكاف عن السجود ولا يكره عليه وهو قراءة آية السجدة ويدع ما سواها لان في ذلك
مبادرة الى السجود ولكنه نذب لتلا آية السجدة ان يعظم اليها آية او آيتين قبلها او بعدا
وهذا هو التفضل اذا الكل من حيث انه كلام الله تعالى في رتبة وان كان بعضها زيادة فضيلة
بشتماله على صفات الحق جل وعلا واحسن اخفائها عن السامعين شفقة عليهم الا ان يكون
السامع متبينا للسجود فيجب جهرا لا يخلو كما في ترتيب القرآن كذا في كتابي ونفسي
سجدة التلاوة لانهما واجبة **باب** في بيان احكام صلوة المسافر والسفر فلو قطع في
مكانه ليس بمسافر بل هو قطع خاص وهو ان يتغير به الاحكام كانه عليه بقوله من جاور بيوت
مصره امره بضع اقامة ببلدة كان او قرية من جانب حرمه حتى لو جاورها منه فقرر وان كان
بجذانه من جانب آخر ابيته لم يجاوزها حال كونه مريدا ان يسير سيرا وسطا لانه لو جاوزها ارادة
وارادها جاوزة لم يكن مسافرا ثلاثة ايام من اقرار ايام السنة بعزق ذلك كسافة مع
الاستراحة التي تكون في خلال ذلك لانه مسافر لا يمكنه المشي وايما بل يمشي في بعض الاوقات
ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط صغر خبره لانه هو قوله من جاور القصر لانه
الرابع وجوب التلاوة ولا التلاوة واذا قصر صلاوة ففرضه في امر فرض المسافر في الرابع عشر
واعبر في السير الوسط الحائرين في السير خلاف الصعب وهو اوجه البرسير الاول يمشي لاقدام
بالسير القليل بالسير السريع والسير المتعب بطل وغيره الاورد واسطها واعتبر في السير
في البحر عند الارجح بحيث لا يكون خفيفا ولا شديدا واعتبر في السير الوسط في الجبل ما يمشي
به من السير ثم فرض على مسيرة فرضه ركعتين قوله قلواتم المسافر بان يصل اربع ركعات
ان قصد في اخر الركعة الثانية قدر تشهد صلاته لانه فرضه فثان في القعدة الاولى
فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ومارا على الركعتين نقل ولكنه مسافر لتأخير وجوبها
وشبهة عدم قبوله صدقة الله تعالى والا اراد ان لم يقدر في الثانية فلا تصح صلاته يعني
بطل فرضه والغلب الكل بطل لانه ترك القعدة الاولى التي هي فرض في صلاة المسافر ولا
يرى المسافر على حكم السفر من القصر وهو اذا نظر وامتد ويسبح ثلاثة ايام وسقوط وجوب

وجوب الحجعة والعديد والاشية وكثير التشرع حتى يدل على ولنه امر موضع اقامته او موضع الاقامة ببلدة
آخر اربعين البعد الذي خرج منه او القرية اقامته بها لان الاقامة لا تقهر الا في موضع صالح لها وغير البعد
والقرية لا يصلح لها وهي اربعة الاقامة خمسة عشر يوما او اكثر ولا احتياج الى قولها واكثر لبوت الحكم فيه
بالاولوية بهذا اذا نور الاقامة في موضع واحد ولو نزلها بموضعين ليس احدهما متبعا للاخر لكثرة ومضى
مثلا لا يصير مقبلا لان الاقامة لو جازت في مكانين جازت في اماكن مختلفة فلا يتحقق ما السفر اصلا لان
اقامة مسافرة امر محل لم يجز كانت خمسة عشر يوما الا ان يبيت بها فاصير مقبلا فلو فيه لان اقامة
المرء تصاف الى موضع مبيتة وقصر اربع ان نور الاقامة اقل منها امر خمسة عشر او لم يبيتها وكما
انه يقرب بين وكذا امر القصر الرابع عشر لو نزل الاقامة اذا دخلوا بارض الحرب وحاصروا مدينتها
امر ارض الحرب وحاصروا اهل البعل في دارا في غير ارض غير حاصروا منهم لم يصيروا مقبليين جنبه الآلة
ككون حالهم بين القرار والقرار ويتم اربع ايام الاجنبة وهم الاعراب والاكاد والازناك
الاجنبية جمع جناب بكسر الخاء وهو بيت من وبراد صوف لو نزلوا امر الاقامة في مواضعهم التي نزلوها
في الاصح لان الاقامة اصل والسفر عارض فلا يتصل بالانتقال من موضع الى موضع بخلاف العسكر ولو اقامت في
في الرابعة بالقيم في الوقت صح الاقداء ويتم الرابعة لانه قصد الاقداء في امره بالقيم بمنزلة نية
الاقامة فرضه وجوب التكيل ولو اقامت في بعد اربع عروج الوقت لا يصح الاقداء ولا استدراجه
الفرض على غير الفرض وكما انما في حق القعدة حين اقدت في الشفع الاول اذا القعدة فيه فرض عليه لا على
الامام او في القراءة حين اقدت في الشفع الثاني او القراءة فيه فرض عليه لا على الامام واقدت في القيم
الربيع في جميعها امر الوقت وبعد لانه القعدة لا تكون فرضه حتى مسافر دون القيم فليكن أقله
اقدت في الشفع بالقيم وهو جائز ويقصر هو امر اللجاء اليه في لقاء حكم السفر ويتم القيم بقدر
مسفرا لانه التزم المتابعة في الركعتين فصار كل مسجود ولكنه يتم بلا قراءة في الاصح لانه اذا كان مع
الامام الصلوة وفرض القراءة فصار مؤذيا بقراءة امامه بخلاف المسجود ويسجد له الامام المسافر
ان يقول له امر الجماعة مقبليين انما اصلا انكم فانه مسافر لزادة الاعلام لدفع الغفلة عنهم والسجود
النسيان ويحطل الوطن الاصل وهو وطن القرار الذي تولى فيه او ما مل به او وطن به من بعد او قرية
بمنزلة من الوطن الاصل فانه انتقل منه ولنه الاصل واتخذ موطئا اخر وطئا اصليا ثم مسافر فخل الاصل

لا يصير مقبلا لابلية لا يبطل الوطن الاصل بسفر اربابا حتى لو قدم المسافر الوطن الاصل لم يصير مقبلا بحجوه والدخول فيه ولا يفتقر الى نية الاقامة ويبطل وطن الاقامة وهو موضع الذر نية الاقامة ستة عشر يوما بمثل اسرطن الاقامة لا ياب ويه حتى لو سافر على فئوز الاقامة في المدينة ثم سافر منها فئوز الاقامة في الكوفة ثم رجع من الكوفة الى المدينة ودخلها لا يصير مقبلا لابلية جديدة ويبطل بانث السفر حتى لو سافر على فئوز الاقامة في المدينة ثم سافر منها تبطل نية الاقامة حتى لو دخل المدينة لا يصير مقبلا لابلية جديدة ويبطل بالوطن الاصل حتى لو سافر على فئوز الاقامة في المدينة ثم رجع من المدينة ودخل مكة ثم سافر ثانيا ودخل المدينة لا يصير مقبلا لابلية جديدة والاصل فيه ان الشئ ينقص بمثل وما هو اكثر منه لا يما دونه وقاية السفر تقضي في الحضر كقائين وقاية الحضر تقضي في السفر اربع ايام القضاة بكل الاوقات وتغير في ذلك امر فوجب ركعتين او اربع اوقات بقدر الحاجة فان كان في اخر الوقت مسافرا يجب عليه ركعتان وان كان فيه مقبلا يجب عليه اربع لانه معتبر في السببية عند عدم الاداء فاول الوقت والعاصر يجب ان يطلب الزنا وقطع الطريق او الخروج على الامام كغيره امر على العاصر من الطبيعيين في الترض برخصة المسافرين لا لطلاق النصوص ونية الاقامة والسفر تقضي في الاصل من ميسوع كالمولى والزوج والاجير دون التبع كالمولى مع مولاه والحرقة مع زوجها والجمعة مع اميره ونحو ذلك غير اذا انزل الاصل الاقامة او السفر يجوز التبع كذلك ولا يحتاج الى النية استقلال لان تمكن من الاقامة والسفر هو الاصل دون التبع **باب** في بيان حكم صلوة الجمعة وهي من قول الله تعالى فاسموا الى ذكر الله والامر بالسوا الى الشئ فالتابع العارف لا يجوز الا لاجبابه ولها اثنا عشر شرط رافع على شروط سائر الصلوات ستة منها شرطت لادائها وستة اخرى منها شرطت لوجوبها اما الستة التي شرطت لادائها فاذا ذكره بقوله لا يصح الجمعة الا ب ستة شروط احدهم المهر فلا يجوز في المفازة والقوة او قنائه امراء المهر لانه بمنزلة وسبب تقبيلها واثنى السلطان او نائبه وكوم امره السلطان باقامة الجمعة ولو عهد لولة قضاة ناصية هذا اذا امكنه التوصل الى واحد منهما والافلتان كل ان يحثوا او يقدوا من يصلي بهم كذا في الزخيرة والثالث وقت الظهر فلا يصح قبله ولا بعده والرابع خطبة قبلها قبل صلوة الجمعة لانه عليه السلام ما صلا لا بدون الخطبة فمعه في وقتها امر وقت صلوة الجمعة الذر هو وقت الظهر من الخطبة قبل الزوال او قبل جده

جده لا يجوز الخمس الجماعة وسيند الكلام عليها والسادس الاذن العام مني لولوج الامير ب حضره وصلى الجمعة مع الجماعة لا يجوز لانتهاه شعائرا الاسلام يجب قانتها على وجه الاشتباه وتصير كل موضع له امير وقاض بقدر الاحكام والقيم الحدود وما امكن وقيل المهر امر موضع لواجب جمع اهل الذن يجب عليهم الجمعة في الكبر ما جده لا يصحهم وقنائه بكسر الفاء اما موضع الفصل: امر بمهر معد المصالحه التي حال اهل كركن الدواب وجمع العسكر والخروج للدرود من الموت وصلوة المفازة ونحو ذلك وتصح الجمعة في مصر واحدة موضع متقدمة منها هو الصحيح لانه في الاجتماع في موضع واحدة مدينة كبيرة حرجا بيا وهو مرفوع وروى عن الامام انها تصح في موضع واحد فقط لانها من اعلام الدين فلا يجوز تقبيل الجماعة وفي جواره في مكانين تخليها وعند ابو يوسف لا تصح في موضعين الا ان كانا فيهما من عظيم كدجلة لانه كجولته في مصر الواحد كصيرن ومن مصر في موسم تصح الجمعة فيها للخطبة او امير حجاز امير مكة او ما دون من جوهها لانها لهما الولاية هذا عند الامام وابو يوسف وقام محمد لا تصح الجمعة في منى لانها قرية ولها انها تنصرف في ايام الموسم وفيها ابلية ودور وسلك ولا تصح لانه موسم من امير الحاج لانه على امور الحج لا غير ولا تصح لغيره لانها مفازة وعرض الخطبة سببه او كونه بالخطبة او بغيره على قصد خطبة عند الامام لا لطلاق قوله تعالى فاسموا الى ذكر الله وعندنا لا بد من ذكر طول السجدة عفا واقلة قدر قراءة الشهد لانه دون ذلك لا يصح خطبة عفا وسننها امر سنة الخطبة ان الخطبة الخطيب قايما مستقبلا الى القدم على طهارة خطبتين مفعول خطبتين تعنيان معنى بقرا الفصل بينهما كجبت مقدار ما لا يستقر على غنونه الموضوعة مستلزمات على تلاوة آية والايقاض بالفتور والصلوة على النبي عليه السلام الا انه يجوز مكان الوعظ في الثانية كذا جهر التوارث فليكن ترك ذلك امر جنس المذكورات لمى لقائه واصل الجماعة المشروطة لصحة الجمع ثلاثة من الرجال لا من النساء ولا من الصبيان سور الامام عند الامام ومحمد وعند ابو يوسف اقل الجمع ثمانية سور الامام لان في اثنين معنى الاجتماع وهي منية عنه ولها ان الجمع الصحيح انما هو الثلاث لكونه جها تسمية ومعنى وقيل محمد امر مع ابو يوسف والامم انهم الامم واذا كانا الجماعة شرط في الجمعة فلو عرفوا انهم في القوم الذين امروا بالجمعة وراء امام الجمعة قبل جده اسجد وامام الجمعة يستأنف الامام الظاهر عند الامام وعندنا لا يستأنف بل يقيم الجمعة لانه الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت وله ان الانعقاد لا يتم ولا يتقرر الا تمام الركعة وتامها بالسجدة الا

قوله في خطبة الزمان في خطبة الجمعة
قوله بالانفاق

ان نفوا قبل شروعه امره مع الامام بالتحرية فيستأنف الظهور بالاتفاق لا تنافي والشرط
وتبطل الجمعة بخروج وقت الظهور لان ذلك الوقت شرط لا دأها فموجب تبطل ولما استأنف
شرطت لوجوبها فما ذكره بقوله ومثروا وجوبها ستة ايضا احدا بالاقامة بمصر كذا في اكثر الكتب
لكنها ليست بشرط بل الشرط ان لا يكون مضافا سواء قام في مصر او لا فيجب على من روى دخل
المصري يوم الجمعة ولو نزل ان يكتفى به لانه صادر كواحد من اهل مصر واكتفى المذكورة والثالث الصحة والرابع
الحرية والخامس سلامة العيدين والسادس سلامة الرجالين واذا كان سلامة العيدين شرطا
فلا يجب الجمعة على الاحرار وان لم يوصل وجد قايدها يوصل الى اجماع عند الامام لانه عاجز بنفسه فلا يقدر
قادر بغيره خلافا لما قالوا لان وموجب عليه السعي لان الامر بوجوبه القايده قادر وكذا
الاخلاف بين الامام وما جبه في اداء الحج حيث لا يجب على الاحرار وان وجد من يوصله عند الامام وعند
يجب ان يوجد اخا فحق الذكر في فرض شرط سلامة العيدين لعدم الخلاف في فروع جزمه ومن هو خارج
الامر منفصلا عنه ان كان بحيث يسمع النداء امر اذا ان الجمعة من اعلى الموضع يجب الجمعة عليه عند
ويجوز ان لا الاجابة عند سماع الدعوة واجبة ومن لا يسمع عليه كالمكافر والمريض والعبد والمعتق ونحوهم
ان اذا امر بصلوة الجمعة اجزائة عن فرض الوقت من الظهور فان سقطت للتخفيف فاذا اجتمعت جاز عن
فرض الوقت وللمكافر والعبد والمريض ممن لا يجب عليه الجمعة ان يؤم فيها امر بصلوة الجمعة لان الامام
اهل الامامة وعدم وجوبها ليس لعدم الاهلية بل للعدو وتنفذ الجمعة بهم امر بصلوة الجمعة حتى لو لم
يخبرهم جازت لانهم صلوا الامامة فانما ان يصلوا الاقنائة ومن لا عذر له لوصل الظهور في كل
قبلها امر بصلوة الجمعة جاز لانه فرض الوقت مع الكراهية كراهية لانه ترك الفرض العظم الذي هو
الذكر من الظهور فيكون تركها عاراما ثم امر بعد اداء الظهور او انهم واداء ان يكفروا وسعى اليها امر بصلوة
الجمعة بان الفصل عن باب داره والامام فيها امر بصلوة بطلان ظهريه المؤدبر بوجوبه وسعيها سوا
ادركها اولم يدركها عند الامام وقال لا يبطل ظهريه ما لم يدرك الجمعة وتخرج فيها لان السعي دون
والسعي لا يبطل ما دونه وللإمام ان السعي من حضايف الجمعة فيفعل حكمها في حق انتقاض الظهور فيها
وكذا كراهية للمعذور وسجلون وكما في اداء الظهور جماعة في مصر اخر ازعم بمفارقة والفرقة اذ لا
فيها يؤمها امر يوم الجمعة سواء صلوا قبل الجمعة او بعد لان ذلك يقتضي جماعة الجمعة ومن ادركها امر الجمعة

الجمعة في التشديد او في سبوا السهو يوم الجمعة عند الامام وادى يوسف وقال محمد بن طهران ان لم يدرك
الجمعة الثانية مع الامام بان ادرك بعد الزوال من الركوع لانه الجمعة من وجه وظهور من وجه لغوات بعض
الشروط وهو الجماعة فيصلي اربعاء اعتبار الظهور ويعقد على اثنى الركعتين اعتبار الجمعة ويقرأ في
الاخرين لاحتمال الغفلة ولهما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة لانه لا بد له من نية الجمعة ومدرك للجمعة
لا يبنى الا على الجمعة ولا وجه لما ذكره في اعمال الوحيين لانها صلاتان مختلفتان فكيف يصح بناء احد
على تحريم الاخر واذا جاز الامام امر خطيب الجمعة فلا صلوة نافلة اما القضاء فجاز في كل اركانه وللإمام
عرفيا انما يسمع واستباحه فيجوز لكرامته في الاصح حتى يرفع من خطبته عند الامام وقالا لا يصح الكلام بعد خروجه
مالم يشرع في الخطبة لان الكرامة للاختلال بفرض الاستماع والاستماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمت
وله ان الكلام قد تمت فاشبه الصلوة ويجب السعي على من له حجة اليها وترك البيع بالاداء الاول
فاذا جلس الخطيب على منبره اذن بين يديه امرين او خطبتين نيافاستقبلوه امر بصلوة الجمعة
الخطيب حال كونهم ساعدين لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبة للمخرج فيسوية الصفوف
لشدة الزحام فاذا اتم الخطيب الخطبة اقيمت الصلوة **باب** في بيان احكام صلوة العيدين
سمى عيد لان الله فيه عوايد الاشياء والعبادة بالسرور غالبا وشرعت في السنة الاولى في الهجرة
بجمل صلوة العيد على من يفرض عليه الجمعة بهذا الوجه من المذهب ومن يطها كشرائط الجمعة وجوبا واداء
سورة الخطبة فانها ليست بشرط في العيدين بل هي سنة ولهذا لم يكن الخطبة في العيدين لوجوب الصلوة و
لوقعت فيها جاز مع الاساءة والاتفاق ووجوب الصلوة ونزول في يوم الفطر ان ناكل شئنا قل
العدو الى الصلوة فارورانه عليه السلام كان لا يحد ويوم الفطر حتى ياكل من اكل من اكل
ويطيب بالدهن لاول لانه يوم الاجتماع فذهب فيه ذلك بالجمعة وليس حسن نيا به جديرا كان او
خسلا ابيض اذ غيره فارورانه عليه السلام كان يلبس في العيدين بز وخرقة ولبودر فطرته اي
سدة الفطر لاهلها قبل الخروج الى المصلي ان كان غنيا ليفرح قبلهم الى الصلوة ويوجه بوجوب
الاشياء المذكورة الى المصلي ولا يجوز بالكسبية في طريق المصلي عند الامام خلافا لما كان
عندهما يجوز بالكسبية في طريقه اعتبارا بالآخر وله ان الاكل في الشاء الاضياء والشرع ورد بهما على
خلافا لاصل فلا يفسد عليه الفطر ولا ينقل صلبها اربعة التنقل قبل صلوة العيد في المصلي بالاتفاق

وفي غيره على الأصح سواء كان أمّا أو مأموماً لأنه عليه السلام لم يفعل مع حرمه على الصلوة ووقتها من
حين ارتفع الشمس بعد خروج الوقت ثم حدة الكراهة قد روي عن رجلين من أصحابها وفيه أنه
لا فائدة في قوله أو رجلين للعلم به بقوله قد روي عن رجلين من أصحابها ان يصلي الإمام بالناس ركعتين بان
تكملة الاحكام من الاقتراح ثم يضع يديه تحت سترته ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ
في الصلوة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ في الركعة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ في الركعة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم
حكمها ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ في الركعة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ في الركعة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم
الفراة يكبر ثلاثاً ثم يقرأ في الركعة الأولى بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ في الركعة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم
كل من تكبیرات الستة الرواية ويرسلها في ثلثتها وليست بين كل تكبيرة من مقدار ثلاث تنبّهات
لأنها مقام جميع عظيم وبالمواالة يشبه على كل من كان بعدا عن الإمام ويخطب بعدا من بعد الصلوة
خطبتين يدايهما بالتكبير ويضع يدهما على منكبيه مقدارها ان يستقر كل عضو من الأعضاء على
الناس في الخطبة احكام الفطرة لأنها شرعت لاجله ولا تقصر صلوة العبد ان كانت مع الامام
يعرف ان صلاها الايام مع الجماعة ولم يصليها واحد لا يقصيرها في الوقت ولا يجده لانها شرعت
لتبليط لا تتم بالمنفرد وان منع عند عذر عنها ان غنى اداء صلوة العبد في اليوم الاول بان علم عليهم
الاطلال وشهد برؤيته عند الامام بعد الزوال صلوة في اليوم الثاني لعذر وان منع عند عذر عنها في
اليوم الثاني لا يقصر العبد من بعد اليوم الثاني لان الاصل فيها ان لا تقصر كالحكمة الا ان تركنا هذا الاصل
في اليوم الثاني لعذر لا روي عنه عليه السلام اخذوا اليه ولم يروا انه اخذ الا ما بعد اليوم الثاني فبقى على
الاصل وعند الآخر كالقصر من بعد الفطر فما تقدم الا في بعض احكام استند بكقوله كمن سبّحت
ما خيرا الاكل فيها الا ان يصلي لأنه عليه السلام كان لا يصلي يوم النحر حتى يرجع ولا تكبر الاكل تحريما قبلها
اقتبل صلوة الاضحية في اختياره لان تركه مستحب لا يوجب الكراهة ويحرم بالتكبير في طريقه صلى
بالاتفاق لانه لما نذر عن ابن عمر وعلم الناس في الخطبة تكبيرة التشرية وفيها الاخيرة لأنها شرعت
لتعليم احكام الوقت ويجوز تأخيرها في غير صلوة الاخر في اليوم الثاني والثالث بعد الركعة
وبغير عذر مع الكراهة ولا يصليها بعد ذلك لأنها موقوفة بوقت الاضحية فيصيرها بآثارها والامان
يوم عرفة في موضع تشبها بالواقفين يعرفات ليس بشي مفيد يتعلق بالشواب لان الوقوف في

في عرفات عبادة فحقت بها فلا يجوز عبادة دونها ويجب تكبير التشرية على الاصح من غير يوم عرفة
الا عصر يوم العيد على الصحيح فليجب على المفسر ولا على المقيم بالقرية عقيب كل فرض بلا فصل يمنع البناء
فليجب عقيب السنة وصلوة العبد او الجماعة مسجدة فليجب على المنفرد ولا على من قصر ولا على
النساء ان صلبن جماعة امام منهن وبالافتاء بمن يجب عليه تكبيرة التشرية يجب على المرأة وكذا
واعمل القرية تبعاً لانها من عند الامام وعند الجماعة تكبيرة التشرية من غير عرفة الا عصر اخر ايام التشرية
الا عصر اليوم الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو تشرية وليس يجوز على من يصلي العرض سواء كان يصلي
رجلا او امرأة او مسافرا او مقبلا في مفرقة او قرية وسواء اذ ركعها او لا لا ينبغي المكتوبة وعليه على قولها
العمل فيها طائفتان باب العبادة وصفتها من تكبيرة التشرية ان يقرأ سورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر والله اكبر هو التواتر ولا يترك التواتر وان لم يتركه امامه كمال الاهتمام حتى قام بعظمه ان
سبقه حدث قبل ان يكبر تروضا وكبر على الاصح **باب** في بيان احكام صلوة الخوف وصفتها
او انها ان استند الخوف من عدة او سبع وحفرت الصلوة وتنازع القوم ان يصليوا خلف الامام
فكل كل طائفة منهم من يصلي معك جعل الامام بولاء القوم طائفتين طائفة باؤا والعدو بحيث لا
يلحقهم اذانهم وصل طائفة اخر من اثنين ركعة ان كان الامام مسافرا او كان في صلوة الفجر او صلوة
الحجة او العيدين لان ركعة مشطرونة وصل بهم ركعتين ان كان مقبلا لانها مشطرونة او كان في
صلوة المغرب لانها لا تقبل بالتقصيف وصفت اخرى بجزء الطائفة التي سمت الى جانب العدو
المواكفة حين رفع الامام رأسه من السجدة الثانية وجاءت تلك الطائفة التي قامت لزاء العدو
وصل امام الامام ما بقى من ركعة او ركعتين وسلم الامام وحده لانه تم صلوة وذهبوا الى الطائفة الثانية
الى العدو وجاءت الطائفة الاولى وانما بقى من صلواتهم بلا فاقة لانهم لا يحقون والاصح في حكم تقدم
فكانهم خلف الامام وذهبوا الى العدو ومن جاءت الطائفة الاخرى من الثانية وانما صلواتهم بلا فاقة
لانهم مسبقون ومسبوقون في حكم المنفرد واذا ذهبوا الى العدو ويطلبوا من يصل صلواتهم منسبين اربا
من العدو والركوب مطلقا والمقابلة لا تلازم من هذه الاعمال على كثير من صلواتهم وان استند خوف
من هجوم العدو ويجوز ان الصلوة بهذا الصفة المذكورة صلواتهم وعدنا ربنا بالقول حتى فان خضم
رجلا او ركبا لا يجوز ان لا يابا الا انهم قد روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يركب القدره قبله من غير

عن المؤنة اليها ولا يجوز صلوة الخوف بلا حضور عدد ومقيدة حتى راوا اعتبارا او سوادا فظنوا عدد وجعلوا
صلوة الخوف ثم كثر غير ذلك لا يجوز صلواتهم هذا عند الامام ومحمد واليه يوجب لا يجوز صلوة الخوف
بعد النبي عليه السلام لانها انما شرعت بخلاف انفس لا يجوز فصلية الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا
صحة المذهب بعدد وانما ان الصلاة اقاموا بعدد وسبب خوف وهو تحقيق عبده **باب** في بيان
احكام صلوة الجنابة وهي الفجر الجيم لا غير جمع الجنابة وهي الفجر الميت واليسر السر الذي يخرج عليه
وقيل ما انفك يومها كحشر وهو من حضرة موت لا القبلة منع عليها على شدة ارجح الامم فثبت
بحكم الوضوء في القبلة فانه يوضع فيه كذلك بالاتفاق واخبر عنه بعض المشايخ الاستسقاء وقد جاء الى
القبلة لانه ليس بوجوب الروح الا ان الاول هو السنة ويطهر من ريقهم له كلمة الشهادة بان يقال
وعلى يسمع ولا يقال له قل لا اله الا الله عليه فربما يمنع عن ذلك العياذ بالله فاما ما كثر في
حجية وضوءه الاغماض من ريقه اعينيه لانه متوارث وسبب جعله في وقت بعد اتمام الواجب والمكف
والكفن اما طريق الغسل فاخافه بقوله او ارادوا عند غسل الميت وضع على سريره لئلا يفر
بزاوة الارض فيجربوه وكونه ليرى الراكبة الكريمة تجر او ترابان يطاف بهما بحوله مرة او ثلاثا او حتى
يقول عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر وسير عورة الغليظة في ظاهرها الرواية وفي النوادر رتبة في
الى الركبة ويجرد منه ثيابه ما زاد على السترة ليكفيهم التطهير ويوضاؤه لانه الوضوء سنة التمسك
لكن يوضاؤه بلا مصغفة واستسقاء لانه في اذخاها في ثمة والنفه حرجا ويغسل بها ومغسل بـ
امر بوضوء او غرض من الاستسقاء ان وجهه لانه بلغ في التطهير والافاقه ارجح امر وان لم يوجد
غسل احداهما فيفضل بأكمله في الغسل لا في المصقود وهو الظاهرة يحصل به وغسل راسه وجبهته
لانه بلغ في ازالة الكوسخ وان لم يكن فالصابون وكونه لانه يعمل عليه ويخرج على يده يمسح اليه
بجانب يمينه فيغسل متى غسلها الى ما اراد الا عضو على تحت من اللوح منه امر ميت ثم انجح على
يمينه كذلك من غسل متى غسلها الى ما اراد على تحت منه ثم يجلس حال كونه مستندا اياه لانه في
الغسل برفق فتر لم يبق شي يسيل منه فينبعث الكفارة فان خرج منه يسيل من غسله من ذلك
فقط ولا يوجب غسل الميت لانه عرف بقاءه وقد جعل مرة ولا يعيد ايضا وضوءا ولا موعنا لا عادة
مع بقائه كونه وشيئا من ريقه ما به بنوب حرجه كمالا يبعث الاكفان ويجعل الخوض وهو مخط

عطر مركب من اشياء طيبة على راسه وحيته كورود والافز بنكس ويجعل الحافور على مساجده
امر على جهته والنفه ويديه وركبتيه وقدميه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتختص بزيادة الكرامة
ولا يسرح منعه وحيته ولو اكفر بالاول فادبره ولا فائدة في عطف الخاص على العام في هذا الحكم
ولا يقص من غيره ومنه لانه خلاصه الشرح والعقل للزينة وقد استغفر عنها ولا يجازي اولاده ورضي
ذلك الوقت واما قدر الكفن فذكره بقوله ثم امر بوجع الغسل بكفنه الا انه لا كان الكفن من جهة السنة
او الكفانية او الضرورة من الرجل والمرأة اراد ان يلبس كلاً منها فقال وسنة كفن الرجل ثلاثة قميص
من الكتف الى القدم بلا خرغرض ولا حجب ولا كمين والنازل ولعاقه ومما امره القرآن امر من اعلى الراس
الى القدم واستحسن بعض المتأخرين العاقه بجعل ذنبها على وجهه وكرها بعضهم وكفانية الكفانية كفن
الرجل اراد ولعاقه وسنة كفن المرأة خمسة درع وهو ما يلبس فوق القميص ويزاد منها ثيوبا
وقمار وهو ما تغلظ به المرأة راسها واراد ولعاقه وخوذة تربط على عنقها من بين ركبتيها الى صدرها
فوق الاكفان حتى لا يتشرب وكفانية كفن المرأة اراد وقمار ولعاقه لانه اقل ما علب
امرأة حال حيوتها وتود من صلواتها وعند الضرورة يكفر الثوب الواحد في حق الرجل والمرأة ولا يقصر
عليه امر على الواحد بلا ضرورة لانه خلاف المتوارث ويسحب الا يفيض لا اختياره عليه السلام الكفن الا بغير
ولا يقص الميت الا بما يجوز له حال حيوته فيكره للمسلم المصغر والمزعر وغيره ولا يكره كل منها
لنساء اعتبارا بحال الحيوة فان لم يوجد للرجل الا كبري كبري فحشيه به لكن لا يراى على ثوب للضرورة
يكره الاكفان بعبود وكوة تجر او ترا مرة او ثلاثا او خمس او سبعا قبل ان يدرج امر ان يدخل الميت
فيها امر الاكفان وحلة ما يجبر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روجه لازالة الراكبة الكريمة وعند
منه وعند تكفنيه وحيث اراد الكفان بسبب اللعاقه على با او حصر او كونه ثم بسبب الارار
عليها امر على اللعاقه ثم يقص الميت ويوضع بعد التقيص على الارار ويجعل يديه في جانيه لا على صدره
ثم يلف الاذنين وحده من قبل ياره ثم من قبل يمينه ثم يلف اللعاقه كذلك امرت من قبل ياره
ثم من قبل يمينه اعتبارا بلبسها حال الحيوة والمرأة تلبس الدرع ويجعل يديها صغيرتين على صدرها
ثوب الدرع تحت الارار ثم يوضع احجار فوق ذلك من فوق شعرها تحت اللعاقه والارار في حال
ثم يلف الارار واللعاقه ويعقد الكفن على الميت بخوذة في اعلاه ويسفله ان حيف ان يتشر فامر

المصنف في شرح الفينة والامم كالحرة **فصل** في بيان الصلوة على الميت الصلوة عليه على الميت
فرض كفاية لازمة الايجاب على جميع استحالة ونزولها اسلام الميت وطهارة الامم الحكم الامم ولهذا الفينة
ومنه ما في النجوم واوله الحسن فيها ان في الصلوة على الميت تقدم السطحة لانه نائب النبي عليه السلام
ثم القصر ان لم يحضر السطحة لانه نائبه ثم امام الحي ان لم يحضر القصر لانه اختار امامته في صوته فيكون
مختار في الصلوة عليه ثم الولد الاقرب فالأقرب ان لم يحضر الاقرب فمقدم اقرب البواقي على ترتيب
العشيرة وولاية الانحاح الا الاب فانه يقدم على الابن لانه رتبة زيادة فضيلة وللولد ان يكون له
بالصلوة على الميت لانه تقدم حقه في تلك الطبقة بتقديم غيره فان صلى غير ما ذكره من السطحة والاب
وامام الحي فلا دون من لم يحضر اعاد الولد ان شاء لان حق التقدم له بعدهم وقد نعرف الغير في حقه
غير ان شاء اعاد والا فلا ولا يصح غير الولد بعد صلوة امه لانه لا يرضى تاوي بماله كحق فلو صلى
يكون نفلا ولا يتفضل بها لانه غير مشروع وان ومن بلا صلوة عليه صلى على غيره امانة للواجب بعد الامام
ما لم يكن له حق لا ما قبل من ان صلى على قبره في غائبة ايام لانه معتبر فيه بالبر والسر على الصحيح لانه مختلف في
الازمان والامكنة والاشخاص ويقوم الامام بذلك بخدا الصدور للرجل والمرأة لانه الصدور محل الايمان والحرمة
والحكم فيكون القيام بخداية منارة الا الشفاعة بايانه وكبره كبرية للاقتناع بين عقبيها بان يقول
سمي الله الامم ولا يقرأ الفاتحة الابنية الشفاء ثم تكبر تكبيرة ثانية يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
ثم تكبر تكبيرة ثالثة يدعو لنفسه وللابوين والميت والمسلمين والدعاة المشهورين للقبائل قول الامم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغايبنا وموتنا وكبيرنا وذكربنا وانسانا اللهم من احببتنا منا فاحبنا
على الاسلام ومن توفيت منا فوفقه على الايمان ويحوز غيرة من الادعية وليس فيه دعاة معينين لانه
برقة القلب ثم تكبر تكبيرة رابعة يسلم عقبيها على عبيده وشماله كما في الصلوة فان كبر الامم
لا يتابع في التكبيرة الخامسة بل يسلم ثم تكبر في رواية عن الامم وفي اخره ينتظر يسلم معه وفي المحيط
الامم ولا قراءة فيها الا اذا كانت بنية الشفاء ولا تشهد لانه محلة العفود ولا عقود فيها ولا رخص
تكبيراتها الا في التكبيرة الاولى ولا يستغفر لعبي ولا تجنون ولا معنوه لانه لا ذنب لهم ولكنه يقول
بعد دعاة المكلفين اللهم اجله لنا وطا اجرا اللهم اجله لنا وخر ارجنا يا قيا اللهم اجعلنا شافعا
ومتشفعا من صفير الشفاعة ومنه في الصلوة بخداية بعد تكبير الامم لا تكبر فينتظر حتى تكبر الامم تكبيرة اخرى

41
اخر فيكبر مع الامم عند الامام ويحذف وتلك البواقي كبره حين انه ولا ينتظر حتى تكبر الامم
لان الاول للاقتناع وكسبوق ياتيه بضمه حال الا انه كمن امر كل من كان حاضر حال التسمية فيها
ان الصلوة فان مكسبوق كبره حين ينتهي الى الامم ولها ان كل تكبيرة في صلوة اجازة فانه
مقام ركعة ومكسبوق لا يبتدأ ما فانه قبل تسليم الامم بل يتابعه فيها بقدر يقضي ما فانه يسلم
الامم وقبل رفع اجازة ولا يجوز صلوة اجازة حال كونه امصلي راكبا مع القدرة على النزول والاحتياط
لانها صلوة من وجه لوجود التحليل والتجسيم ولهذا الشرط ما يشترط للصلوة والقياس انه يجوز
لانها دعاة ولهذا لم يقرأ فيها وقمره صلوة اجازة في مسجد حاشية كراهية تكريم في رواية و
ترتبه في اخره ان كان ميت فيه اربعة داخل المسجد واما ان كان وحده خارجة فقد اختلف
المشايخ في الكراهية وعدها قبل لا تكبره لان الكراهية لاجل توهم تلويث مسجد وهو معدوم
لعدم دخول الميت فيه وقيل بكبره لان المسجد مبني للاداء مكتوبة دون اجازة ولا يصح على عضو
من الميت اتر عضو لان الامم الصلوة تتعلق بجميع الميت فاذا كان اكثر معدوما كان كل في
حكم عدم ولا يصح ايضا على غايبه الميت انه حكم الامم فلما ان البعد بين الامم وتعددا
كان مانعا فمما يجوز فكذا بين الميت والمصلي ومن استعمل بعد الولادة امر وجد منه ما يدل على
حيوة بعد خروج كفه او اكثره من بكاؤه او تحرك عضو او طرف هاتين غسل وسمى وصلى عليه و
برئت ولورث الظهور بحياة فيه فاتحى بالاموات والاموات لم يستعمل غسل في الميت وروى
ادرج في حرقه ودفن تكريا لبني آدم ولا يصح عليه لاحاقه بالعضو وكسبوق مع احد البوي
المكافئين فوات لا يصح عليه لانه كافر بتعاله الا ان اسلم احدهما اسلم احدهما او اسلم هو
العضو حال كونه حيا فلا اولم يسب احدهما ثم مات البصبي فغفر عنه الصورة غسل وكفن و
يصل عليه اما في الصورة الاولى فلا تتبع للمسلم واما في الثانية فاصحى اسلامه واما في
الثالثة فلا تتبع للمسلم ولو مات مسلم قريب كافر وليس له ولا من الكفار غسل
الاجابة عن النوب لاسلم من البداية بالوضوء والبدء بالبسملة وفيه حرقه والقاه
في حرقه في غير مراعاة للسنة في ذلك او دفعه الى اهل دينه ليصلوا ما يفعلون بموتاهم
رضاء بذلك في حية ومن فرغ من اجازة اربعة رجال من جوانبها الاربعه تحفقا على اهل الملاين و

صيانة عن السقوط والاختلاف وزيادة الاكرام وحسن البقاء ان يذاب الكحل فيضع معدها من قديم الحارة
الايمان على عينية ارباب الكمال فيكون في مقابلة ركني كيت ثم يضع مؤخر الايمان ايضا على عينية فيكون
في مقابلة ركني ثم يضع معدها الايسر على ياره ثم يضع مؤخر الايسر على ياره فتمت الحارة
اكراب الاربع وحسن ان يسرعوا في سيرة الكمالون بالبيت وقت تمشي دون اكراب من بعد ووشي
فلما ارغف الحارة افضل من المشي قد امها لانهما متبوعة واذا وصلوا المقبرة كره لهم حملون
قبل وضعهم الاضلاع لانه قد يقع الحارة لا التعاون والقيام فيمكن وكثير القبر وكثير ولا يشق القول في
الله لنا والشوق لغيرنا وصفه الله ان يحفر من جانب القبلة من القبر حفرة حتى يحفر كالبيت مسقف و
منه الشوق ان يحفر حفرة في وسط القبر ويحل كيت فيه ارض القبر من جهة القبلة ويقول الله
في الله سم الله وصفاك وعلى الله رسول الله سلمناك كذا في مبسوط ويسجد في القبر في قبره
حتى يجعل الله على له لان مني جالها على السرة ليجي قبر الرجل ويوجد كيت في قبره الى القبلة على
الايمان وكل العقدة التي على الكفن لروال كانت لاجله وسور عليه ارض الله الايمان والعقب
يكبره الاجر وتخشى لانهما حكم البناء والقبر موضع البلى والفساد ومبالا ارضي رباب القربا
له وكبره الزيادة على رباب حفر في القبر ويسم القبر قد رشي وقيل قد ربيع اصابع ولا يربع القبر
له قبره طلب لم يسجد ربيع ولا سطح وكبره بناءه بالبحر والاجر وتخشى لانهما للبت والارنية
والقبر ليس يحمل لهما ولا يدفن اثنا في قبر واحد الا لضرورة فدفنان ويجعل بينهما رباب يصير قبرين
ولا يخرج كيت من القبر بعد الملة القربا عليه ولو وجه الا غير القبلة او جعل راسه موضع رجليه ووضع
على الخلق الايسر للذي الوار وشمش القبر الا ان يحفر الارض مقصوبة وشاها صاحبها اخراجه وكبره
الوطى والكلوس والنوم عليه والصلوة عنده **باب** في بيان احكام الشهادة هو في الشرع
من قتل رجل احوب او اهل البني او قطاع الطريق باثر سبيل كان او وجد في الكوفة ارض موضع الحرب
واكان انه كان به اثر يدل على القتل كالحجر وخروج الدم من العين والاذن وكالحج صافيا او قتل
وكذا من في حكمه كالمز قتل لاجل ولا قصاصا فان كانها ليس بشهيد ولم يجب بقتله دية حتى لو قتل
ابنه ظما او موطع القتل من قتل عدلا بالمال كان كل من الايمان وتقول بعد شهيد لا يقطع كل منها الا
دية بل لوجب قصاصا وانا وجبت الدية لعارض هو حرة الابوة في الاول والصلح في الثاني فوجدت فيه

فيه من الشروط ولم يرت هو شهيد في الدنيا والاخرة فيلخص بالاتفاق لان التكفين سنة في
موت بني آدم ويصل عليه الرأفة وتغسلها ولا يغسل ويدفن بدينه وتجا به والاسل فيه شهيد واحد
فانهم كفوا وصل عليهم ولا يغسلوا القول على ما في حرم وتقوم بكفومهم ودانهم ولا يغسلونهم لان
دعهم طاهر ما دام عليهم ومنه معناه يلحق بهم الا ما ليس من جنس الكفن كالغزو وكشوا السلاح وكشف
والقنونة فانها لا تدفن بل تخرج لان الله عليه السلام امر بنزعها وعند الفقهاء ثوبه من كفن السنة
يزاد على ما عليه من الثياب وينقص عنه ان كانت زينة مراعاة لكفن السنة في الوجهين لان ذلك
لا يزيل اثر الشهادة وان كان يقتول صبيا او جونا او حبسا او مائنا وقت يغسل عند الامم
لما حيث لا يغسل عندنا لان عدم غسل الشهيد للكرامة والبقي والجون احق بها ولا يغسل ما وجبت
الموت في غسل الجنب وكما نفي النفس سقط بلموت لانهما التكليف ولانه يغسل البقي والجون لان
سقوط الغسل في حق الشهيد لا يكون الا بسبب كون السيف طهره عن الذنب ولا ذنب لهما فلا يحتاج
به يغسل الجنب لانهما نفس النفس لان الشهادة تمنع طول الحيات الموت ولا ترفع ما كان قبل الشهادة
ولهذا تغسل في الغابة الحقيقية ويغسل ان قتل في المعركة من وجب قتلا فيه غير جامع وشايع
انما فيه بل يصير احراز علم وجد قتلا في مضارة ليس بعربا غرا ولم يعلم قاتله فانه لا يغسل او لا
فيه خلاف الاول انه قتل عدلا فاما احراز علم قاتله فان الواجب فيه القصاص عند وجوده والشرايط
ظاهرا فيمنذ وكذا يغسل ان حرم وارث على بناء الجحيم والارثا في الشرع ان يثبت له حكم في احكام
جوة او يرتفع الشك في مرافعتها كما ان الله يقول بان الكلى او شرب او عولج او باع او شتم او نام
ثم مات او عاش كتر حرم او لم يله فهو من الارثا في عند الجحيم خلافا لمحمد فان ذلك عنده ليس
من الارثا في لان ما دون اليوم او الليلة ساعات لا يكلن ضبطها فلا يعتبر فيكون كالميت ولا يجب
ان لا تترك حكم الكلى او مصر عليه وقت صلوة وهو يغسل ويغفر على الاول حتى يجب عليه القصاص في غيرها
او دية غيمة وهو في مكانة الممركة ارض مكان حرم فيه حيا لا خوف وعلى الجنب فيمنذ لا يجوز النقل منها
لشهادة فلا يغسل او مصر باصر مطلق ارضه او كان ذلك الامر دنيويا او اخرويا عند الجحيم
ونال كذا ان مصر باصر لا يغسل لانه لا يجوز نشره بذلك لان نفع الوصية لا يرجع الى دنياه فلا يجوز
منه افعى الحيوة ولا يجب ان في الاضلاع ورفق الحاطرة وهو نوع من الاستراحة وانا غسل من ثلث لانه

بذلك شيئا من حرافة الجوه فلا يجوز معنى شهاده احد لانهم ماتوا اعطاشا والكاس يدبرهم
 خوفا من نقصان الشهادة وفي النبيين هذا كله بعد انقضاء كرب واما قبله فلا يجوز شرعا شيئا
 ما ذكر فلا يغسل ومن قبل جبهه او قصاص من غسل ويصل عليه لانه باذن الله لا يغتسل حتى يستنج عليه لا
 لا تغتسل من حرافة الله تعالى فلا يجوز في معنى شهاده واحد ومن قبل يمين يمين فوجبه عن الطاعة او لا
 قطع الطريق في حال محاربة او بعد ان اخذ غسل ولا يصل عليه للفرق بينه وبين الشهيد وقيل لا يصل
 اليه اكرالا يصل عليه لانه لا يصل عليه قال الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر الله به من ثمره حتى ياتيكم
 عليه عذره زوجه كالباقين ولها ان يغتسل عليه فانه كالباقين في هذا في العادة والماضي
 المحظي فيصلي عليه بالاتفاق **باب** في بيان احكام الصلوة في الكعبة مع قيامها ارفع وانها
 العوض والفعل ومن صلى في الكعبة بان جعل فيها ظهره الاظهر امامه جاز ما صلى فيها لانه متوجه الى القبلة
 وليس بتقديم على امامه ولا يفتقد خطاه ولو جعل ظهره الى وجهه ارجح الامام لا يجوز تقديمه على امامه
 وكذا ان يجعل وجهه الى وجهه ليعبر لوجه الامام وجهه الى وجهه امامه جاز لو جرد لغيره لكان كونه للامام
 لا يشبه عبادة الصورة ولو خلقوا حولها ارجح الكعبة ومعها امر وحكم ان الامام في داخل الكعبة
 جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه وقوف الامام فيها القيام في المحراب في سائر المساجد وان خلقت
 حولها وكان الامام خارجا جازت صلوة من هو اقرب اليها ارجح الكعبة من خارج الامام ان لم يكن
 من هو اقرب اليها منه في جانب ارجح الامام لانه متاخر حكما ويجوز الصلوة فيها او خلفها فوجها
 ارفع الكعبة لانه القبلة لله والوجه والاهواء الاعنان السماء دون البناء لانه يقول ولكنه كبره لانيه
 من ترك التعظيم **كتاب** الزكوة هي فرض قطعي يشوبها بحكم الكتاب وهو قوله تعالى اتوا
 الزكوة هي لغة التنازل والظلمة وشرعا عليك جود من مال معين مضافة جود شرعا احتراز عن الصدقة من غير
 صلته عليك سلم غير ما شئتم لاملوا له اربعة اشياء احتراز عن الفخر والفاخر والهاشمي ومولاه
 وضع الزكوة اليهم مع العلم بهم لا يجوز كاستيائه بياض مع قطع الملك ليس الاثم وهو الدافع من كل وجه
 احتراز عن الدافع الى فروعهم وان سفلوا او الى اصوله وان علوا وعن دفعه الى مكاتبه وعن دفعه
 احد الزوجهين الا الاخر لا ينفقه لانقطع عن الملك من الصور بالكلية لله تعالى انما
 له تعالى لانه الزكوة عبادة بالاتفاق فلا بد منها من الاصول من قوله تعالى وما امر الا لعبادة الله

المنفعة من

الله فخصاين ونزط وجوبها منته الا في قوله العقل والله قوله البليغ اذ لا يكليف بدونها وانما كانت قوله
 الاسلام لانها عبادة لا تحقق عن الكافر والاربع الحرة ليحقق التملك الام الرقيق لا يملك التملك
 الخامس قوله ملك نصيب لانه عليه السلام قد السب به لكن لا يجب في ملك النصيب مطلقا بل يجب
 اذا تحقق فيه او صافا رتبة اشارة الى الاول بقوله قوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه كحول
 العترة والاشنة بقوله فارجع عن الدين المطالب بجهة العباد والاشنة بقوله ولما غلبت عن حاجته
 الاصلية كدور سكنى وثياب البزلة واثاث المنزل واللات الحرف فان وكتب العلم لاجلها لانه المشغول
 بالحاجة الاصلية كالعهدوم والا الرابع بقوله نام ولو كان الثناء تقدير الامم السب هو حال النام للكون
 الواجب جزا من الفضل لانه رئيس مال فلا بد ان يحجزها فيما تحققها بالتولد او بالتجارة او تقديرها
 يكتسب من الاستنماء بكونه مال بديه او يد يابيه ملكا تاما امرى ورفقة فلا يجب الزكوة تفويج على الشروط
 المذكورة على كحول ولا على صبي ولا على كافر ولا على مالك نصا بل على كل عليه كحول ولا على مكاتب لانه ليس
 بالملك يدا ولا على مدبول مطالب بجهة العباد في قدره لانه ملكه غير فاضل عن حاجته الاصلية وعما
 قضاء الدين ولا يجب في مال صغار ومحو ما نقد الوصول اليه مع قيام الملك ففسره بقوله ومحو ما من النصا
 الامم العقود ومما السقطه الجرد وما مضى لا يثبت عليه وما مدفون في برية نسي مكانه الذي في
 فيه وما امر ما اخذ مصدرة ارضي ودين كان قد جرد ولا يثبت عليه ففسر هذه الصور كلها ان اوصلت
 هذه الاموال الى مالكها لا يجب فيها زكوة للسبب الحاشية لانها ليست بمملوكة يد بخلاف من على
 منزل ارضي معنى وزنة او على مقر محسوس او على مقر مفلس شديد الامم مضومة من حكم الشئ بملكه
 او على مدبول جاهد ودين كان عليه ارض الدين بنية او علم به ارض الدين قاص فانه اذا اوصلت هذه الاموال
 الى مالكها لا يجب فيها زكوة للسبب الحاشية خلافا لمفسر حيث قال لا يجب الزكوة للسبب الحاشية
 فيما اخذ من مفلس بناء على تحقيق الافلاس بالتفليس عنده وبخلاف مطلق على قوله بخلاف من
 ما دفن في البيت ونسي مكانه لتيسر الوصول اليه وفي مال المدفون في الارض نسيها او كمدفون في الكرم
 اختلافا لشيخنا بخارج يقتل يجب لا مكان حفر جميع الارض وقيل لا يجب الا في مزارعها وبزكوة الدين
 ارضي رتبها زكوة ما قبض منه الدين عند قبضه عن المدبول فاذا قبضه فخرج ارضي رتبها زكوة عند
 قبض ارضي رتبها زكوة عند قبضه عن المدبول فاذا قبضه فخرج ارضي رتبها زكوة عند قبضه عن المدبول

ما ذكرنا على قوله ملك نصيب
 لانه ليس بالملك يدا ولا على مدبول مطالب بجهة العباد في قدره لانه ملكه غير فاضل عن حاجته الاصلية وعما

بالاعتماد على نصاب وهو ان يكون من كمال موقوف الى تفصيل الديون وبيان مرتبتها
 فحق الدين ثلاثة انواع الاول موقوف على وجه التجارة ومن السوايم والكنس وسط وهو ليس
 للتجارة كمن ثياب البذلة ومن عبيد الخدمة واجرة دار التجارة والثالث ضعيف وهو بدل ليس كال
 كالمو وبدل الخلع وبدل الكتابة والدية واذا عرفت هذا فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا
 وعمل عليه كمن عند مديون لم يقبضه الدين فان كان المقبوض من الدين القوي كمن عند فقير
 ودرهما درهم ولا يؤد عن نقص لان في الكسور لا زكاة لها وان كان من الدين الكسب فحقه فقير
 ما في درهم كمن عند درهم بل يشترط حوله وان كان من الدين الضعيف فحقه فقير
 ما في درهم مع معنى كقول علي بن عبد القيس فحقه درهم وذلك لان الدين ليس بالحقبة لانه عرفه بمقتضى
 فاعبى الدين بما هو بدل له فان كان بدلا عن مال تجارة اخذ حكمه فصار قويا فلا يشترط فيه كمال او نقص
 النصاب وان كان بدلا عن مال ليس للتجارة فباعه بكونه بدلا عن مال لا يشترط فيه كمال او نقص النصاب
 ويعتبر بكونه ليس للتجارة يشترط فيه كل منهما فشرط النصاب دون كماله بالشيء بان
 كان بدلا عن مال ليس بكونه ضعيفا فاشترط فيه كمال والنصاب لانه ليس بالاعتبار ذاته ولا
 باعتبار بدله هذا عند الامام وقال لا يزك ما قبض منه مطلقا امر من اتى من كان قتل او كثر له الديون
 كلها في حياته سواء الدين ماله او غيره وان لم يترجى به ويتزوج عليه تمام كقول علي بن
 كتمان في العيان فيؤد ربع عشر ما قبض كذا ذكره في شرح الجمع الا الدية والارسل وبدل الكتابة فقد
 ارفق في حق من قبض نصاب وحوله حول لانه ليس بدين حقيقة وشرط صحة ادائها امر او
 الزكاة نية لانه عبادة فلا تقع بدون النية فمقارنة للاول لانه الاسل ومقارنة لقول المقدس
 الواجب من النصاب لانه الاسل مقارنة للاول كما عرفت لان الدفع متفق ظاهر افا لم يفر بوجود
 عند الغرض تيسير على المؤد ولو صدق بالكل امر بكل نصابه ولم يؤد امر الزكاة سقطت الزكاة
 من ذمته لان الواجب من كل فاذ الصدق به ودخل بكونه ذمته فلم يحجج لا العيان ولا القصد
 ببعض من قبض نصابه لا سقط حصته ارفق ذلك البعض من الزكاة عند ابي يوسف لان الواجب
 غير متعين فالعقل ان لا يسلح ان يكون محلا له خلافا لغيره حيث سقط حصته هذه لان الواجب
 شايح للكل وذكره كجيلة لاسقاطها عند محمد لان الزكاة تنفع الفقراء وفي كجيلة حرمان لهم خلافا

خلافا لابي يوسف حيث لا كره عنده منها انتفاع من الوجوب لا ابطال حق الغير او ثباتها خالف
 لا تشمل امره حتى يملكه ناصيا والفرار عن المعصية طاعة هذا هو الامح كذا في المحيط ولو استمر عند التجارة
 فموسر خدمه بطل كونه للتجارة فلا يجب فيه زكاة لان الاستمرار ترك الفعل فثبت بغير النية كالآفة
 ومانور للخدمة امر عند مشترر نواه للتجارة لم يؤد زكاة لانه لا يصير للتجارة بالنية مالم يجهل لانه التجارة
 فعل وعمل فلا يتم بغير النية كنية السفر والاسلام والافطار حيث لا يحصل واحد منها بغير النية
 وكذا ما وردت لا يصير للتجارة بالنية لان النية لم تقبل بالعمل لان الميراث يصير ملكا للوارث خبر ابي
 صفه وان نور التجارة فيما ملكه بهبة او وصية او كساح او صلح او صلح غير ذلك كان لها الزكاة
 عند ابي يوسف لان النية بعمل مقبول العقد خلافا لغيره فان عنده لا يكون للتجارة لانه لم تقارن
 عمل التجارة لان هذه العقود ليست بتجارة وقيل الخلاف بالخمس غير عند محمد يصير للتجارة عند
 ابي يوسف لا يصير ولما تعين النادر للمصدق اليوم والدرهم والفقير بغير نية اذا قال انما
 علي ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير فصدق غدا درهما اخر على غيره يجوز
 لان ما هو قربة وما حصل المقصد وفل تحت النذر وقد اعطاه والتعيين ليس بقربة فيقبل
باب في بيان احكام زكاة السوايم جمع سائمة والسائمة المنقر باربع اشباح وهو
 بفتح الراء مصدر وبكسر الهمزة الحلقاء في الكثر اقول وهو ما فوق النصف حتى لو علفها نصف اقول
 لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكاة ولا بد ان يخرج السوم للذرة والنسل حتى لو كان للحمل والركوب
 فلا زكاة فيها ولو كان للبيع والتجارة فلا زكاة فيها ايضا بل يجب زكاة مال التجارة وهي ليست
 ما نحن في صدده وليس في اقل من خمس من الابل سائمة زكاة لانه نصابها خمس فاذا كانت
 الابل خمس سائمة في غيرها شاة اربعة ابل خمس ففي غيرها شاة واحدة الا تسع شياه
 والشاة خمس ثمانية والضان ومغزو الذكر والانشرجعها وفي العشر ابل اربعة عشر ابل
 شاة وفي خمس عشر ابل تسع عشر ابل ثلاث شياه وفي عشرين ابل اربعة وعشرين ابل
 اربعة شياه وفي خمس وعشرين ابل خمس ابل اربعة شياه وفي اربع وستين ابل اربعة وستين ابل
 اربعة شياه وفي اربعين ابل اربعة شياه وفي اربعين ابل اربعة شياه وفي اربعين ابل اربعة شياه
 وفي اربعين ابل اربعة شياه وفي اربعين ابل اربعة شياه وفي اربعين ابل اربعة شياه

ذلك لانها قد اخذت من عادة ذات لبيس وفيه ست واربعين سنة حتى تكمل
وتشديد القاف وهي التي استكملت ثلاث سنين وطعنت في الرابعة سميت بذلك لانها
استكملت الحول والركوب وفيه احد وستين السن وسبعين جعدة وهي الفتيات التي
استكملت اربع سنين وطعنت في الخامسة سميت بذلك لانها تطبق الجذع وهي التي لا يؤخذ
في الزكوة ولا يؤخذ ما فوقها حتى ينهيه الله عليه السلام السحابة عن اخذ كرايم اموال الناس وفي
ست وسبعين السن السبعين بقا لبون وفيه احد وستين حقان الامانة وخمسين
والايمان اتفقت الاثار واشتهرت كتب الرسول عليه السلام واصبحت الامة ثم امر بعد مائة
والعشرين سنين بتانف الغرضية على تلك المائة والعشرين فيجب كل سن اربع حقان
فخر مائة وخمسة وعشرين حقان وشاة وفي مائة وثلاثين حقان وشاتان ومائة و
خمسة وثلاثين حقان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقان واربع شياه الامانة
وخمس اربعين فيها ارفع مائة وخمس واربعين حقان ومبت محاض الامانة وخمسين
فيها ارفع مائة وخمسين ثلاث حقان ثم ارفع مائة وخمسين تشانف الغرضية ثانيا
كالاول فيجب في كل سن اربع مائة وخمسين شاة مع ثلاث حقان فخر مائة وخمسين
ثلاث حقان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقان وشاتان وفي مائة وخمسين وستين
ثلاث حقان وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقان واربع شياه الامانة
وسبعين فيها ارفع مائة وخمسين وسبعين ثلاث حقان ومبت محاض الامانة وست
وثمانين وما بينهما معفو فيها ارفع مائة وست ثمانين ثلاث حقان ومبت لبون الامانة
ست وتسعين وما بينهما معفو فيها ارفع مائة وست وتسعين اربع حقان الامانة
وما بينهما معفو ثم ارفع مائتين تشانف الغرضية ثالثا ثمانين بغير كل سن فاضل في
الحسين الترمذي مائة وخمسين فخر كل سن بعد مائتين شاة الخمس وعشرين ثم
ففاضل الى ست وثلاثين ثم بنت لبون الست واربعين ثم حقة الاثني عشر ونحو ذلك
ولا تحزن انك كور من اهل الابالغية والنجت والعراب سواء لان مطلق اسم الابل كور في
الحديث يتا ولها والنحت جمع كني وهو قوله من العرب والجر ذوالسنان منسوب الى كني

نحت النفر والعراب جمع العرب في قوله سواء إشارة الى تحصيل نقصان احد مما عدا الاخذ لا بغيرها
الى بعض **فصل** في بيان احكام زكوة البقر وهو اسم حسن واحد بقرة ذكر كانت او انثى
وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكوة لانه لم يوجد فيه نقص فان كانت البقر ثلاثين سائة فغيرها ان
فتجب في الثلاثين السائة جميع وهو ما استكمل سنة وطعن في السنة الثانية سمى بذلك لانه يتبع
اقد او قبعة وهي شاة الاربعين بقرا فيها ارفع الاربعين سن وهو ما استكمل سنين وطعن
الى الثالثة او سنة وهي شاة ولا تنفي فيما بينها بالاتفاق ويجازد على الاربعين الى ان يبلغ
ستين عندها لقوله عليه السلام لمعاذ لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفترت ما بين اربعين و
ستين وعند الامام كريب في ارفع اربعين على اربعين كساية السنين فخر واحدة ربع عشر سنة
وفي ثمانين نصف عشر سنة وعلى هذا يزيد الواجب على سائر الزايد لان العفو ثبت لغيره على
خلاف القياس ولا ينقص منها وفي ستين جبعها او تبعها بالاجماع وفي سبعين سنة وبيع
وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاث اتبعه وفي مائة جبعها وفي مائة وعشرين مستان
وفي مائة وعشرين اربع اتبعه او ثلاث سنوات فكذا يجب كلما زاد وعشر فخر كل ثلاثين جميع وفي
كل اربعين سنة وفيه وردت الاثار وعليه النقص الاجماع وكذا ليس جمع اي بوس كالبقر في جمع
الزكوة لانه نوع منه **فصل** في بيان احكام زكوة الغنم وهو اسم حسن يقع على الذكر و
الانثى وليس في اقل من اربعين من الغنم زكوة اذ لا ينقص ذلك فان كانت الغنم اربعين سائة
فيها ارفع في اربعين سائة شاة الامانة واحد وخمسين وما بينهما معفو فيها ارفع مائة
واحد وعشرين شاتان الامانين وواحدة وما بينهما معفو فيها ارفع مائتين وواحدة
شياه الى اربع مائة وما بينهما معفو فيها ارفع اربع مائة اربع شياه ثم ارفع اربع مائة
زائقة على اربع مائة شاة الى غير النهاية هكذا ورد في كتاب رسول الله والصفان ومنه سواء في
الزكوة والصفان لانه لفظ الغنم الذي ورد به النص شامل لهما حتى يكمل لصفاب احدهما بالاخر واذ
ما يتعلق به الزكوة وما خذ الصدقة من الزكوة هو الحكم التي وهي تمت له سنة منها اي
من الغنم في قوله واذني ما يتعلق **فصل** في بيان احكام زكوة الخيل وهي اسم جمع للعرب
والبرازين ولفظها خمسة اذا كانت تحيل سائمة للدر والنسل والركوب وكل فانة لا زكوة

فيها ولا للتجارة فانه لا زكوة فيها ايضاً بل زكوة التجارة وهي ليست مما نحن فيه فلو كانت زكوة ايماناً
ارقت من ماله فزكوة عند الامام خلافاً لما حثت لا زكوة في الخيل عند ما كان شاه اعظم عن
كل فرس دينار وان شاء فوقعها فاعطى من قيمته ثلث العشر ان بلغت قيمتها نصاباً لكن هذا الخبر
ليس بمطابق لما في الاوقاف العرب لتقاربها في القيمة واما في افراسنا فحقين التقويم بلا خيار وليس
في الذكور مخلص جميع النخالص وهي التي لم تخط بالاناث شراً اتفاقاً لعدم تناسل وفي الاناث
المخلص من الامام روايتان في رواية لا تجب ايضاً لعدم تناسل وفي اخرى تجب لان تناسل بالعمل
استعار ولا شئ في النخالص ولا في بقية النسل لم ينزل على من شئ ما لم يكن للتجارة فانه اذا كانت
للتجارة تجب فيها الزكوة لتعلقها باليتمها كيراموال التجارة وكذا الاشئ في الفصل بغير
جميع فضيل وهو ولد ناقه لم يتم عليه حول ولا في الحمل بالضم جمع حل بفتح تين وهو ولد الضان وهو
ولا في الحمل جمع محمول بكسر العين وفتح الجيم شدة بوزن سنور وهو ولد البقرة الا ان يحتمل معها
كبير ولو احدى فيجب فيها الزكوة صورة مسئلة رجل لثقة وثلاثون حلاً ومائة واحدة فان كان
مائة وسطاً او دون الوسط اخذت تلك المائة فقط وان كانت جديدة لم تؤخذ ولو قدام
صاحبها كانت كذا في البيانية هذا عند الامام ومحمد وعندهما لا يوجب فيها ارفع الفصل في اختلاف
والعاجل واحدة منها لانه لو وجب فيها ما وجب في الكبار لتقرر مالها ولو لم يجب لتقرر الفقير
فوجب واحدة منها رعاية للجباين ولها انه لو اخذ من الصغار ما يؤخذ من الكبار كان ضرراً
ولو اخذ واحدة منها لا قدره تقدم المقادير الشرعية بايرار من ذواتها فلا يجب فيها شئ ولا في
في الحوامل وهي التي اخذت حمل الانثى ولا في الحوامل وهي التي اخذت الحمل كالثارة الارض فان كان
من الحوامل الاصلية ولا في العلوفة وهي البعير التي يعلفها صاحبها نصف الحول او اكثر فلا يجوز سائبة
فلا زكوة وكذا الاشئ ايضاً في السائمة المشتركة وان بلغت نصاباً الا ان يبلغ نصيب كل منها اى
من المشتركة نصيباً فيجب حينئذ لكل واحد على حدة ومن وجب عليه من فلم يوجد عنده دفع
لا يصدق له اذ من من من مع الفصل او دفع اعلى منه واخذ الفضل من ماله فلم
ان حذره عدم الوحدان اتفاقاً لانه دفع الاعلى والا لا دفع مع وجود الواجب جاز وقيل ان
وعموم نفسه الامام لاخذ الصدقات هذا مبني على جواز دفع القيم كما ذكره بقوله ويجوز دفع القيم من

الواجب في الزكوة والعشر والخراج والكفارة والنذر وصدقة الفطر لغير ان اداء القيمة مكان مخصوص
عليه في الاشئ المذكورة جاز لا على ان القيمة بدل من الواجب لان القيمة البديل انما يجوز عند عدم
الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه في الملك جاز فكان الواجب عندنا اداءها اما العين او القيمة
المعبرة يوم الوجوب عند الامام ويوم الاداء عند ما في هذه الاشئ وفي التوايم تعتبر يوم الاداء بالبيع
كذا في المحيط وتحقيق هذا المقام في الأصول وتسقط الزكوة بهلاك مال النصاب بعد الحول وان كان بعد
عليه سائبة لان محلها النصاب فسقطت بهلاكه لان الشئ لا يبق بعد هلاك محله بخلاف استهلاك
النصاب فان الزكوة لا تسقط به وان هلك بعضه سقطت حصته اعتباراً للكل ويعرف الهالك
بالعفو ولا فان لم يجاوز الهالك العفو فالواجب على حاله كما اذا لو هلك بعد الحول عشر من مائة
شاة حيث لم يجاوز شئ من العشر من الهالك العفو بل يعرف كلها الى العفو ويقرر بعون شاه
فيقرر بقيتها وجوباً ثم ان النصاب عليه اربع العفوان جاوز الهالك العفوان اذا هلك خمسة
عشر من اربعين بغير اقل اربعة تعرف الى العفو ثم تعرف احد عشر الى النصاب الذي عليه وهو مائة
منه وعشرين اليست وثلاثين ويقرر خمسة وعشرون حراً تجب بنت حاض ثم الى النصاب على ذلك
ذلك النصاب ونتم الى ان ينتهي الى النصاب الاول عند الامام وعندنا لا يعرف يعرف الهالك العفو
الاول الى النصب جميعاً اى حال كونه شاة لانه فيه مساواة الواجب الامام ان الاصل هو النصاب
الاول وما زاد عليه تابع والزكوة تتعلق بالنصاب دون العفو عند الامام ولا يعرف وعند محمد
تعلق بهما اى بالنصاب والعفو جميعاً لان الزكوة وجبت شكر النعمة بهما والكل نعمة ولها قوله عليه السلام
في نفس من ابل السائمة شاه وليس في الزيادة شئ حتى يبلغ عشرة وهذا مخرج في فقر الواجب من العفو
ولما ذكرنا صدين احدى قوله ويعرف الهالك آه وثانها قوله والزكوة تتعلق به فرع على الاصل ان قوله
قوله الهالك بعد الحول اربعون من ثمانين شاه تجب شاه كاملة عند الامام ولا يعرف لوجود ما تعلقت
بالزكوة وعند محمد يجب نصف شاه لهلاك نصف النصاب ثم فرع على الصدين قوله ولو هلك
بعضه كثر من اربعين بغير يجب بنت حاض عند الامام لا تقدم من ان عنده يعرف الهالك
الى العفو ثم الى النصاب عليه ثم نعم وعنده لا يعرف يجب خمسة وعشرون حراً من ثمانين حراً
من بنت بون لا تقدم من ان عنده يعرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب بغيره وعند محمد

يجب ثبت لبون وغنمها لا تقدم من ان غنمه متعلق الزكوة بالنصاب والعفو جميعا هذا هو
قولهم ثم بالنصاب عليه واما صوره قوله ثم ونم فكما اذا ملك من اربعين بغير عشرة واربعون فارقوه نصف
الى العفو ثم احد عشر بالنصاب على العفو ثم خمسة على النصاب على هذا النصاب وبغير عشرة بغير
فيجب اربع سنياه عند الامام وعشرون خروا من سنة ولا ياتي من حيث لبون عند ابي يوسف
ونصف ثبت لبون عند محمد وتس على هذا اذا ملك خمسة وعشرون او ثلاثون او خمسة وثلاثون
ويأخذ اب على الاوسط لا على الاقل ولا على الاكثر رعاية للجانين ولو اخذ البغاه زكوة السوام او
العشر او كراج من ارباعها لا تأخذ منهم ثانيا لان الامام لا يجبرهم وجباية باجباية لكن بغير ارباعها
ان يعيدوا واعادة فطية امرئ وبنها الى استحقاقها فبما بينهم ومن ياتيه ان لم يصر فبما بين
امرئ ومقرها الشرعية يخرجوا من هذه الزكوة بيقان الاخراج فان ولاية اخذ كراج للامام
باب في بيان احكام زكوة الذهب والفضة والعروض ونصبها لنصاب الذهب
عشرون مثقالا او ثمانية وعشرون قيراطا والقبراط خمس شعيرات ونصاب للفضة مائتا
درهم وهو اربعة عشر قيراطا فيهما اربعين في كل من النصابين ربع العشر فخر عشر من مثقالا نصف
مثقالا وفي ما بقي درهم خمسة دراهم بذلك وروايات ثم اربع النصاب في كل اربعة مثاقيل او
كل اربعين درهما كجاء اربع النصاب ربع العشر فخر كل اربعة مثاقيل زائدة على النصاب في اربعة
وفي كل اربعين درهما زائدة على النصاب درهم ولا شيء من اقل منها هذا عند الامام وقالوا
في كل ما زاد على النصابين كجاء وان لم يوصل كل من اربعة مثاقيل واربعين درهما فخر كل
مثقالا زائد على النصاب نصف قيراط وفي كل درهم زائد على النصاب جزء من اربعين جزء من
درهم والاصل فيه قوله عليه السلام في ما بقي درهم خمسة دراهم وما زاد كجاء وللإمام قوله عليه السلام
ولا شيء فيها زاد على مائتين مائة درهم واربعين درهما فخر كل درهم زائد على مائتين مائة
توفيها بينهما ومعتبر فيها اربع النصاب والفضة بعد ثلث النصاب الوزن وجوبا بان يبلغ
وزنها نصابا واذا بان يكون هو قدر الواجب وزنا دون العدد والقيمة عند الامام واليه
ليرجع وعند محمد يعتبر في الاداء الا يقع للفقراء فان اقرع من خمسة دراهم جبا وخمسة زبوف
قيمة اربعة دراهم جبا وحاز عند الامام واذا كوفت وعند محمد لا يجوز ما لم يؤد الفضل ومعتبر في

القبراط درهم
والنصف درهم
والاقل درهم
والاكثر درهم

في الدرهم وزن سبعة زكوة والنصاب وهو اربعة مثاقيل او ثمانية وعشرون قيراطا
سبعة مثاقيل وهو قدر رضى الله عنه وما غلب درهم على غشاة وغلب غشاة على درهم حكم الذهب
والفضة اما النصاب اربع في زكوة الذهب النصاب ان كان الفضة مخلوطا بالذهب والنصاب في الزكوة الفضة
ان كان مخلوطا بالفضة وما غلب غشاة على ذهب او فضة يعتبر بقيمة لا وزنه فيقوم ويخرج الزكوة من قيمته ولا يشرط
نية التجارة فيه اربع ما غلب غشاة كالعروض والشرط في العروض ان يكون ثانيا ولوسا واحد ما غلب غشاة
قبل يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل لا يجب وقيل يجب نصف الواجب ويجب زكوة في ثوبها اربع النصاب
والفضة وان لم يكن ما كان غير مغروب منها ويجب في قيمتها جمع على تقديره وهو ما يتجلى به في الذهب والفضة
ويجب في ائمتها جمع ائنا لانها خلقا فانما فيزكها كيف كان ويجب في عروض التجارة والعروض جمع
سكون الرأ وهو متاع لا يدخل كبل ولا وزن ولا يحكم بها ولا عقارا بلغت قيمتها نصابا من احداهما
امد الذهب والفضة اتفاقا تقوم اربعين في عروض التجارة ما لو كانها مقبولة بما يقع للفقراء من الذهب
والفضة احتياطا وتضمن قيمتها اربعين في عروض الذهب والفضة ليم النصاب لو لم تبلغ القيمة
النصاب فخر لو ملك ثمانية دراهم او عشرة دراهم او ثمانية دراهم او عشرة دراهم او ثمانية دراهم
الزكوة لام الكل للتجارة وان اختلف جهة الاعداد او اذا لائن للتجارة ومنها والعروض جبالا وتضمن
المراد بالذهب والفضة الا الاخر بالقيمة عند الامام وعندهما يضمن احدهما الى الاخر بالاخر اربعة مثاقيل
درهم وخمسة دراهم قيمتها مائة درهم وجب عليه الزكوة غنمه لا غنمها ولو ملك ثمانية دراهم وعشرة
دراهم قيمتها لا تبلغ مائة درهم وجب عليه الزكوة غنمه لا غنمها وجوب الزكوة عندهما القدر
والقيمة وللإمام ان الضم لا يحد في القيمة وهي يتحقق باعتبار القيمة دون الصورة ويضمن ما يستفاد
بان من حسن نصاب اليه اربع النصاب متعلق بضم في حوله اربعة حول النصاب متعلق بمستفاد
وملكه حكم النصاب وهو وجوب الزكوة عطف على حوله بغير ان من كان له نصاب استغفار وخرقناه
الحول منه حصة الا لا يبر وجه كان يجب الزكوة في الفائدة ايضا نصابا كانت او غير ما اذا تم الحول على
الاصل من كان له فخر اول الحول انا درهم وقد استغفرت اثنان الحول مائة درهم بشرأ او بهبة او ارش
او غير ذلك يضمن مائة المائتين ويعطى زكوة الكل ولا يشرط في تلك المائة الحول لان في شرطه في كل
مستفاد مستفاد وعنادا وان كان مستفاد من غير مستفاد يضمن والنصابان النصابان اثنان الحول

في النصاب
في العروض
في العروض
في العروض

لا يفرقة اي لا يسقط الزكاة ان كل النصاب في طريقه امر في ابتداء الحال وانتهت له في اعتبار كمال النصاب
في جميع الحال جافا غير في ابتداء الحال للانقضاء وفي انتهائه للجواب ولو قبل ذو النصاب من يوم
الزكاة على حاله لو كان له نصاب واحد كائني درهم مثلا فاذا زكوة تسعين مجاز حتى اذا
ملك في كل منها نصابا اخر ما ادر من قبل او قبل ذو النصاب واحد من الغفلة مثلا لنصب معدة
من حسن ما ملكه كالذهب والغفلة في الضم معتر اذا ملك النصب ابتداء الحال فبعد ما تم الحال اجزاء
ما ادر انما صح ذلك لان سبب وجوب الزكاة هو المال ولو لم يشرط لوجوب الاول فاذا وجد
السبب مع الاول وان لم يجب فاذا وجد النصاب مع الاول قبل الاول ولا شئ في مال النصب النقص
وعلى المرأة منهم ما على الرجل اعلم ان الغنم منسوب الى قبيلة تغلب هي قوم من مشركة العرب طاب لهم
عمر رضي الله عنه بالحرية فابوا وقالوا انما الزكاة مضاعفة فصوروا على ذلك فقال عمر رضي الله عنه
هذه جزيتكم فتقربوا ما شئتم فلما جهر الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا تاخذ من مبياتهم و
تاخذ من نسايتهم كالمسلمين **باب** العاشر هو ثلث ما خوزه من عشر حال اذا اخذ العشر فكل
سنة انما يسبم بعض احواله وهو اخذ العشر من ثوبه ومنه ما من نصاب من جانب الامام على
الطريق لياخذ مصادقات الزكاة اموال التجار سواء كانت الاموال ظاهرة او باطنة بسبب حابة
ايام من التصرف اخذ العاشر من مسلم ربع العشر لانه زكاة بعينها ومن الدرهم نصفه من نصف
العشر نظما والصغار الكفر عليه ومن كونه تجارة يوزن ياخذ من كونه بجمعة ضعف ياخذ من الدرهم لانه
الحكمة الدرهم كالدراهم من مسلم من لا تقبل شهادة الحوبة على الدرهم كشهادة الدرهم على المسلم حقيقة
نصف الدرهم والصغار لكن لا ياخذ كل ذلك مطلقا بل ياخذ ان يبلغ ماله امر كل منهم نصابا اما
في المسلم فلما تقدم من ان ياخذ منه زكاة بعينها واما في الدرهم فلهما ياخذ منه ضعف الزكاة
فصار شرط كسر الزكاة واما في كونه فلان ما دون النصاب قليل لا يحتاج الى الحاية لقلته
الرعيات فيه وجباية بالحاية ولم يعلم الاول والحال يعني ياخذ العاشر من كونه تمام العشر ان يبلغ
ماله نصابا ما يكون العاشر لم يعلم قدر ما ياخذون ارجل الحرب منها امر من تاجرنا اذا امر عليهم
في دارهم وان علم قدر ما ياخذون اخذ العاشر منهم مثلا مثل قدر ما خوزه لا ياخذ بطول
الحجارة لكن ان اخذ الكل ارجل من تاجرنا لا ياخذ من ارجل من تاجرنا كل ارجل من تاجرنا

الرجل

لانه غدر والغدر منى عنه بل ترك له الحوبة قدر ما يبلغه من التبليغ مأمنة لانا ما هو رون بتبليغه الى
مأمنة وان كانوا ارجل الحرب لا ياخذون من تاجرنا شيئا لا ياخذ العاشر منهم شيئا لانا احصى بكلام
الاخلاق منهم ولا ياخذ من القليل امر ما دون النصاب مسلما كان امارا وذنيا او حرييا ولا القليل
عفو هذا الحكم تصرح بما علم من قوله ان يبلغ ماله نصابا وان لا يصل اقربان في مية ما يجر النصاب لانه
في حاية ويصل قوله من كونه التجار الذين يرون عليه تمام الحال او كونه الفراع من الذين بان قال علي بن
مطالب من جهة العباد او ادر الاول فان قال ادب الفقراء بنفسه في كسر كل من بين الحروف
الحجارة متعلق بالاولا وعرف بالحجارة قوله في غير السوايم متعلق باو امرنا فائدة به لانه لا يقبل في اليوم
لام نحو الاخذ فيها للامام كالمسلمين او ادر الاول الى عاشر اخر ان وجد عاشر اخر في تلك السنة
نظروا كذبة ان لم يوجد مع طرف لقوله يقبل بمية في كل من يبلغ الصور المذكورة لانه هذه الاشياء ما تارة
من الوجوب ولا يشترط اخراج البراءة من الخطم العاشر الا في حال الخطا لشيء بخط فلا يقبل فليكن الجلف
ولا يقبل قوله في اوانه بنفس الفقراء في غير السوايم خارج كسر اذ باخرها النقص السوايم ولا يقبل
ايضا قوله في اوانه بنفس الفقراء في السوايم ولو كان اوانه بنفسه في كسر اذ ليس له فيها الاول
الى الفقير بل ياخذ منه التسعة ويصرفه في امره وما يقبل مسلم من الصور المذكورة قبل من الدرهم لانه من اجل
وارا فهو كالمسلم في المعاملة واحكامها لا يقبل من كونه كل ما يقبل من مسلم الا قوله لامة هي ام ولد من يقبل
ولا ياخذ منه لاجلها شئ لانه كونه حرييا لانيا من الاستيلاء وقراره بنسب هو في من صحيح وان
مر كونه على عاشر نام ورا ثانيا قبل مضى كحل ينظر فان مر عليه بعد عوده الى داره عاشر ثانيا لانه
ميتة بجدة وبه كان وميتة ولاية الاخذ والاروان لم يرد عوده الى داره بل مر عليه قبل ان يدخل
داره فلا عاشر له حكم الامان الاول باق وعشر قيمة الحوبة لا قيمة الحوبة ان ياخذ نصف العشر او امر الدرهم
بما او بعد ما على عاشر نال من كونه ماليتها في الحجة باعتبار التحليل بخلاف الحوبة بهذا الامام ومحمد
وعندنا يوجب ان من الدرهم بها الحوبة ما فكما جعل الحوبة بالخير ولا عاشر ما ترك في كسر مسلما كان
انساك او غيره لانه الاخذ للحاية وما في كسر يدخل تحت الحاية لوقوله في مية كان اعلم واعلم ولا عاشر
ايضا لنباعة وهي ما لم يجر كسر بكار ولا مال مضاربة ولا كسب ما دون ارجل من تاجرنا ولا مال مسلوب
في التجارة يعني ان ذلك التاجر والمضارب وما دون او امر او امر عاشرنا لا ياخذ منهم شيئا

من مملكتهم ليس ملك ولا نائب عن ممالك الا اذا كان مادون لاديين عليه ومودع مولاة فموت ملك
لما دون له ممالك ومنه من باجوارج وهم البقاة عشرة وهم مر على عاشر العدل عشر ثانيا لا التقصير منه
حينئذ منهم خلاف ما غلبوا على البلاد واخذوا الزكوة لثانيه منهم ثانيا اذا نظر عليهم الامام لا التقصير منه
الامام كذا ذكره الزبير **باب** في بيان احكام الركاك وهو لغة في الركن وهو الاثبات في غير عاشر
كان تحت الارض مخلوقا كان او موضوعا ليس الا اول معدنا وانما كثر افترع اولا في بيان المعدن لانه
فصل
فصل مسلم او قمر او عبد او عبد معدن بكسر الدال ونحتها ذهب وفضة اورصاص او حديد او كحل
ما ينطبع ونزاع كالصفر في ارض عشر او ارض فراج اخذ منه ارض المعدن او حديد في الغنائم وانما
ارربعة اقسامه لانه لا يوجد الا في ارض اقيمت اليه عليه لكنه لا يكون كذلك مطلقا بل ان لم يكن ملك
ملوكة لاحد والا فلا لها امر وان كانت تلك الارض ملوكة اخذ منه والباقي للمالك الارض لا البنية
ظاهرا وباطنا وما وجد ما يحل المستأمن في دار الاسلام فكله في الارض المعدن غنيمة وتحرر ليس منه
اهل الغنيمة وان وجد مسلم او الذمري واره لا يحسن منه الا فاسل ارض اخذ منه احسن عند الامام خلافا
لها فان عند ما يحسن الاطلاق قوله عليه السلام الركاك في احسن من غير فضل بين الارض والدار وله
ان المعدن جزء من الدار فكله ولا فوته في جزء من ارض الدار وانه ارضه روايتان عن الامام في احدهما
كشئ فيه كالدار وفي الاخر في احسن لانه الارض ملكت بشعولة بلوانة ولهذا يجب فيها العشر ونحوها
الدار فانها ملكت فالية عن المومن حتى لو كان فيها فحلة فكله ولا فواجب فيها ثم شرع في بيان الحكم
فصل وان وجد كثر انة غلاة الاسلام كالمصنف ونقش اسم ملك منه ملك الاسلام ونحوها في
ذلك الكثر كالنقطة وما ركن فيه غلاة الكفر كنقش الصنم والصلب ونحوها حسن وبقية الرربة
اخاصه لانه لا يوجد حرا كان او عبدا مسلما او ذميا غنيا او فقيرا صغيرا او كبيرا لانهم من اهل الغنيمة
لا يكون كذلك مطلقا بل ان كانت ارضه غير ملوكة اتفاقا لعدم انقال اهل الغنائم اليه بالاحراز فضا
من اخرجه اول حوزة فكان احر به وان كانت ملوكة فكله حسن وبقية للواجد عند ما يحسن
لانه الاستحقاق تمام بحبارة وهو من الواجد وعند ما باقية لانه يحسن لملكها اير ملك الارض اول الفتح
لانه ما كان مباحا سبقت اليه يد ذلك المالك فيصير ملكا له كالمعدن لكنه لا يكون كذلك مطلقا بل ان علم
ملكها اول الفتح والا امر وان لم يعلم ملكها اول الفتح فلا قصر مالك عرف لها الركن الارض في

مجلس در کتب معتبره و معتبره معتبره

[illegible]

فی زمانہ

نیز که ما حسن را با نفاق و میسخر

و انتصابی علی انفقوا تاه السی کوئی و
و ستوا و همی

هتة قيمة خمسة اوسق من اذنة ما يوسق كالارز والوردس والذرة يجب فيه العشر عند ابي يوسف
لانه لا لم يكن فيه التقدير بالشعر اعتبر قيمته كما في عروض التجارة وعند محمد يجب فيه العشر اذا بلغ الخراج
خمس اشبار من اعلى ما يقدر به نوعه لانه عليه السلام اعتبر الوسق في زمانه لكونه اعلى ما يقدر به في تلك
فبينما ان يعتبر فيما لا يوسق في كل نوع من اعلى ما يقدر به في العادة فاعتبر محمد في القطن خمسة اشبار لكل
تلاخامة من البواقي لانه القطن يقدر بالاشبار ثم بالامانة ثم بالاقطار فكان يحمل اعلى ما يقدر
به واعتبر في الرغوان خمسة امساء لانه يقدر بالاشبار ثم بالامانة فكان يحمل
اعلى ما يقدر به ولا شئ في حطب وقصب فارسي وهو ما يتخذ منه الاقلام وحشيش فحين وسعف
ما لا يقدر به استعمل الارض غالباً لان سبب العشر الارض الثمانية وتلك الاشياء لا تستعمل بها
الارض وهي اسهل عرب وهو بالسكون الدلو العظيم او الدية وهي الدلو الذي يدر به البقر واسنة
وهي الناقة التي يسقى عليها نصف عشر على اختلاف محمد كور قبل رفع مؤن الزرع طرف لقلوب العشر
ونصف العشر ومؤون بضم الميم جمع مؤنثة يعني ان يجب العشرة في الاول ونصف العشرة في الثاني بل رفع ابرة
الحمار ونفقة البقر وكومهما ما يحتاج اليه في الزرع لانه عليه السلام حكم بقاوت الوجب لتفاوت تلك
فلما لم يرفعها وفي العسل العشر اذ اكثر عند الامام لانه عليه السلام كتب على اهل اليمن ان يأخذ من كل
العسل العشر من غير فصل بين الاقل والاكثر اذا اخذ منه ايجل او من ارض عشرية او نحوها كاشئ
في عملها لانه يجمع العشر والخراج في ارض واحدة وعند محمد في العسل العشر او في خمسة افواج لانه ما يقدر
العسل النوى والرقى بفتح الهمزة ستة فواحدون رطلاً بالبواقي وعند ابي يوسف في العسل العشر اذا لم يجمع
عشر قرب مع قربته وهي جنون من القول عليه السلام في كل عشر قرب من العسل قربته وبأخذ عشران
من ارض عشرية تغلب سواء كانت طكالة او اشتراكية مسلم او ذم عند الامام ولابي يوسف وقد تقدم
بانه قبيل باب العشر وعند محمد يأخذ منها عشر واحد ان كان التغلبي اشتراكاً او كلاً لارض ذم
لان التغلبي في العشر لا تغير بشره ولو اشتراكاً من ارض التغلبي وحي أخذ منها عشران ليجوز
على الذمة بجملة وكذا أخذ منها عشران لو اشتراكاً من ارض التغلبي مسلم او مسلم مولى للتغلبي عند الامام
ومحمد لان التغلبي في العشر لا يغتفر الا مسلم بايها خلافاً لابي يوسف حيث قال يهود
عشر واحد لوال الدار او التغلبي وهو الكفر قبل محمد موافقاً لابي يوسف وعلى امرأة ذمها انهم

اربع من تغلب ما على الرجل منهم وهو العشر مضاعف في العشرية ونحوه في الحراجية لان الصلح قد جرى
على نصف ما يؤخذ من ثلث المسلمين ولو اشترى ذمى ارضاً عشرية من مسلم فعليه خراج عند الامام لانه
اليوم كماله وعند ابي يوسف يجب على العشر مضاعفاً ويصرف معارف الخراج اعتباراً بالتغلبى وعند
محمد يصر الارض على حالها فيجب عليه عده عشر واحد لان وظيفة الارض لا تغير عده وان اخذها
اراً لارض العشرية التي اشتراها الذمى من مسلم من ارض الذمى مسلم آخر الشفعة او روت تلك الارض
على البيع المسلم لفاد البيع عاد العشر عشر واحد اما في الشفعة فله قول الصنفين لا الشفعين
فصار كأنه اشتراها اولاً من مسلم ولم توسط ذمى واما في الرد فلهان بالرد والصفح كان لم يكن
في دار حصلت سبتاً او مولى ارض يحولها حائطاً وفيها تخيل متفرقة خراج مبتدأ جزه قوله في دار
ان كانت الدار لذر سوا سقياً بآية الخراج او بآية العشر او كانت مسلم سقياً بآية ارضاء الخراج
وان سقياً مسلم بآية العشر عشر ولا شئ في الدار ولو كانت لذر لانها لم تستعمل واما السماء
والبئر التي حفرت في ارض عشرية والعين التي ظهرت في ارض عشرية لانه من اياه لم تدخل تحت ولا
احد وما انهار صرعاً الحج حرام لانها حوتها ابدنياً حراماً كارضهم والحج فدية اتفاقاً ولانها للعهدي
بعض مملوكهم كشداد وسكان وبرزج وكذا نهر سيحون ونهر حيون ونهر ودية ونهر فرات
من مملوك الانهار حرام عند ابي يوسف لانه يتخذ عليها القنطرة من السفن وهو يد عليها خلافاً
لمحمد فانها عده عشرية لعدم حايه احد لها كالجوار وليس عين فيه وهو الزفت ونقطة وهو دهن يوزن
على كماله شئ اذا كانت تلك العين في ارض عشر لانها ليست من اجزاء الارض وانما هي عين
فراة كعين الماء وان كانت تلك العين في ارض حراج صرح عنها الصالح للزراعة الخراج فهو له لا
يها رايد لان نفق السابى معن عنه ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة باجماع الصحابة
في بيان احكام الحرف للزكاة وهو سبعة اصناف الاول الفقير اعلم ان الفقر شرط في جميع الاصناف
الا العامل كاسبجى وعموس له شئ دون نصاب واثنان مسلمين وهو من كاشئ له وقيل بالنسب
وثرة بخلاف نظره في الوصايا والاقواف والندور لانه الزكاة والثالث العامل على الصدقة
وهو من نفسه الامام لاستيفاء العشر والخراج وزكاة كاشئ يعطى له بقدر عمله وهو ما يكفيه وعوانه
مردداً وايابه لانه فرغ نفسه بعمل من اعمال المسلمين فيسحق به الكفاية كالمقاتلة وليس له ان يقدر

اجرة لانها لا تكون الا على عمل معلوم ومدة معلومة ولو كان العامل غنيا لكن ان استغنى عن كفاية الزكاة
لا زاد على النصف لان التخصيف غاية الانصاف والرابع مكاتب عيان على فلك الرقبة اس على
او تبدل الكتابة فغير كان مولاه او غنيا لا يمشيها وانما مس مدون لا يملك نصيبا فاضلا
عن دينه او ملكه كالمكينة اخذت والاس منقطع الزكاة الفقير منهم عند يوسف ومنقطع كان
الار فقير منهم عند محمد انما اخذه بالذم مع دخوله في الفقرة لزيادة حاجته بسبب الانقطاع ان كان
منقطع فقير انما نظر لكل من منقطعين لكنه زائد لا طائل تحت لانه داخل في مفرقه كما شربنا اليه في
لم يذكر في الوقاية والكثرة وغيرهما لاجل ذلك والسابع من له مال في وطنه او في بلد آخر لا يملكه فليأخذ
من الصدقة حاجته ولا يجوز له ان يأخذ اكثر منها لكن الاول له ان يستقرض ان وجد منه بقرضه وان
هو غائب عن ملكه لم يجز به وان كان في بلد فقير الوطن باعتبار الغالب والاصل في تلك الاصناف
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغيا
وفي سبيل الله وابن السبيل فلهذه ثمانية اصناف سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الرقبة اليهم لا غنى
الاسلام لكثرة اهل الكفر والاغواز الآن في عدم الدفع لكثرة اهل الاسلام فبقى سبعة اصناف تحت النصف
اول منها صنف اوله الاصناف السبعة وبيان منها ثمان منها وبهذا الاخر ويجوز دفعها الى
الزكاة تملكها لاجلها انما الكلام ان كل الاصناف والاصناف واحد او شقيق واحد هذا
مرو عن اكثر الصحابة ولم يرو عن غيرهم خلاف ذلك فكان اجابا ولا دفع الزكاة لبناء مسجد
او كعبان ميت او قضاء دينه او دين الميت الفقير ولو ابره او من من يعنى ان لا يدفع لغيره من
يعنى فلا تقدم ركن الزكاة في دفعها لهذه الاشياء وهو التملك ولا دفع الى من كان فقير
لقوله عليه السلام لعاد فخذوا من اغنيائهم ودعوا الى فقرائهم وضم فقرائهم راجع الى المسلمين ومن دفع
غيره الى الزكاة الى الذي تطوعا كان او واجبا كاللصارة والندى وصدقة الفطر لكن الفرق الى
المسلمين اوله ولا دفع الى من يملك نصيبا فاضلا عن حاجته الاصلية من اى مال كان لقوله عليه السلام
ولا تمل الصدقة الا غنى او العبد او عبد الغنى لان ملك يقع لمولاه او لطفه امر طفل الغنى لانه عبد
غنيا بغير رايه بخلاف ولده الكبير وامرته ان كانا فقيرين حيث تدفع اليهما لانها لا يكونان
غنيين بغير الاب والزوج ولقد رانقعة لا يصيران فوسرين ولا تدفع الى ما شئتم من مال على

على وعكس بن عبد المطلب او جعفر او عقیل بن ابی طالب او تجارت بن عبد المطلب ولو كان اليهم
عائلا عليها لان مالهم هو من يدنس بسقاط الفرض كالمال المستعمل فقرة اليهم عن كرامة له قبل
بخلاف التلويح من الصدقات وغلة الاوقاف لانه بمنزلة البر وبالماء ومواليهم اى حقوقه اى ما شئتم
منهم في عدم جواز دفع الزكاة اليهم لقوله عليه السلام ان يولى القدم من الفقيرهم ولا يدفع لغيره
زكاة المال صلواته ان علا ذكر كان او انشأ او الى فرعه وان سقط ذكر كان او انشأ لان منافع الاملاك
ليهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال والشرط قطع منفعة المالك او الى زوجة المالك في
انما دفع عادة وكذا لا يدفع الزكاة الى زوجها عند الامام لا ذكر خلافها فان عند حاجته دفع اليه
ولا يدفع لغيره زكاة العبد او مكاتبه او مدبره او ام ولد له فقد ان التملك لان اياك اياهم لمولاهم
واما المكاتب فانه وان لم يكن كسبه سيده فليس له حق فيه فلا يتم التملك وكذا لا يدفع لغيره
المعقوق بغيره عند الامام لانه بمنزلة المكاتب عنده خلافا لما حث به دفع اليه عند جهالة من قد يكون عنده
ولو دفع الزكاة بالتحرر الى من طه من ماله فليأخذها فان انشأ او كافر او ذمى او لا يملك مطلقا
او ابو وامر اب لغيره او ابنة امير لغيره اجراه عند الامام ومحمد فلا قاله يوسف حيث لا يجوز له ان يدفعها
مرة اخرى عنده لان خطاه ظهر بقاءه ولما انه الى با امره بطرح حرا اذا دفع بغير التحرر لا يجوز له ان يدفعها
من ماله من ماله من ماله او مكاتبه لا يجوز له ان يدفعها التملك في العبد ونقصانه في المكاتب وذهب دفع
مقدار ما يغيره من ماله من ماله او مكاتبه لا يجوز له ان يدفعها التملك في العبد ونقصانه في المكاتب وذهب دفع
وكذا دفع لغيره او اكثر الا فقير غير مدون يجوز له ان يدفعها لغيره انما جاز لان الاوقاف لا يملكها الفقير لان
الدفع اليه في حالة التملك بغيره وانما يصير غنيا بغيره تمام التملك وانما كره لغيره الغنى منه وكره
نقلها الى غير الزكاة بعد تمام حمل الى بلد آخر غير بلد حاله لانه فيه اضاعة من فقره بل فيه مال الا الى
قريبه الا يكره نقل الزكاة الى قريب لغيره بل الى بلد آخر او الى اهل بلد اوج من اهل بلده لان في النقل الى قريب
مصلحة الرحم والا لا حرج في دفعه الحاجة مع سقوط الفرض في كل منها ولا يبال من له قوت يومه على الاقل
السؤال **باب** صدقة الفطر وهي عبادة فيها معنى التوبة لانها وجبت بسبب الغنى ولهذا
شرط لها النية ولم يشترط كمال الاصلية من العقل والبلوغ وى واجبة على من يتحقق التملك مسلم لم يكن
ما اعطاه فقرة مما لك لغيره فاضل عن حاجته الاصلية لقوله عليه السلام لا صدقة الا على من رضى ولفظ

ظهر من غناها انتم غنيان وان لم يكن ما يميز الشتر طرية التما لانها وجبت بالقدره ممكنة
 وانما انما يشترط فيما يجوز وجوبه بالقدره الميسرة كالزكوة وبه السبب هذا الغنيان بحرم الصدقة
 اخذ يا و به بجهت لا تحية على هذا الحق من غنى متحقق بواجبه وعن ولد الصغير لان الاصل في الوجوب ان
 وهو عونه مؤنسا كما ملا ويل عليه ولاية كاطة فذلك ما هو معناه كما ولاده الصغار الفقراء لانه مؤنسا
 ويل عليه ومن عبده للخدمة ولو كان كافرا لقيام الولاية وتكونه وكذا عن مدبره وام ولده لان الولاية
 وتكونه لا يبعدان بالتبذير والاستيلاء ولا واجبة عليه من زوجة لعقود الولاية وتكونه لانه لا يلحقها
 في غير حقوق الزوجية ولا يمتنعها في غير الرواتب ولا عن ولده الكبير وان كان في عياله لا يقدم الولاية
 ولا لم طفله الغني لعدم مؤنسه بل واجبة من مال الطفل كان ان النفقة واجبة من مالان كان له مال وجوز ان كان
 في جميع ما ذكر ولا عن مكاتبه لعدم الولاية ولا على مكاتب من غنى نفقة لان ما فيه مولاه ولا عن عبده لانه
 لان مؤنسا بجهت عليه وآله الزكوة عنه لو اوجبت عليه الفطرة عنه يؤدر الى الشئ وقد قال النبي عليه السلام لا
 شئ في الصدقة ولا عن عبد بل عدم الولاية حال ابقاء العبد عوده فيجب عنه لامتنع هو والولاية وتكونه
 ولا عن عبد مشترك بين اثنين اتفاقا لان الامانة لا ملك ما يسمى عبدا او عن عبد مشترك بين اثنين
 عند الامام وعند ما يجب على كل منها فطرة ما يحسنه من الرؤس دون الاشخاص غير لو كان لهما اربعة عبد
 فلفطرة على واحد منها عند الامام وقال لا يجب على كل منها فطرة عبيدين ولو كان لهما ثلاثة اعبد يجب على كل
 منها فطرة عبد واحد ولا يجب من الثالث شئ وهذا مبني على انهما يريان العشرة في الرقيق والامام
 لا يراي ولو بيع عبد للخدمة تجاير شرط فتر يوم الفطر عليه في مدة اختياره فلفطرة على من يقره ملك
 له من اذ انتم البيع فلفطرة المشتري واذا انتقص فلفطرة البائع لتحقق الولاية وتكونه ثم شرع في بيان وقت
 وجوب صدقة الفطر فلفطرة وجب صدقة الفطر بطوع جواز من يوم الفطر وخرج عليه قوله فلفطرة
 قبله قبل الطلوع او اسلم او ولد له من امره الطلوع طرف الكفاية العقلان فيما قبله لا يجب فطرة لا انتفاء
 السبب بالنظر الى كل منها ومنع تعديها من تقديم او اداء صدقة الفطر على وقت الوجوب لانه اولى به بقر
 السبب وهو رأس مؤنسه ويل عليه فصار كاداء الزكوة بعد كمال الغنيان بلا فرق بين مدة ومدة لانها
 شرعت لا غنا الفقيه وذلك لا يتفاوت في مدة دون مدة وذهب اخراجها الى انما قبل الطلوع
 صلوة العيد يستغنى الفقير عن السؤال ويحرم مصل فخرج على البل من نفقة الاهل والعيال ولا سقط بانها

بالتأخير لانها شرعت لا ذكر من غنا الفقيه فلا يتقدر وقت ادائها كالزكوة وهي صدقة الفطر نصف
 صاع من بر او دقيق او سويق او صاع من تمر او صغير والدبيب كالبز عند الامام وعند مالك الصغير وهو
 رواية الحسن عن الامام حلا على التمر لان الدبيب يقارب التمر من حيث العقود وهو النقلة والصاع عند
 الامام وحده ما لبعده ثمانية ارطال بالوزن كل رطل عشرون استار بحسب الهرة وهو ستة دراهم ونصف
 من نحو عدس ورج وهو ثمانين انما قدر بها لقله التفاوت بين جبات كل منها عظما وصغرا وكثرا
 والتنازل بخلاف غيرهما من الحبوب لان التفاوت فيه كثير وعند يوسف ما لبعده ثمانية ارطال وثلث رطل
 وقيل لا خلاف بينهما في الواقع لان كل رطل عشرة ثلاثون استار ولو وضع حوى بينهما عدل نصف صاع
 وزنا صح عند الامام وابي يوسف لان المعينة في الصاع عندهما الوزن خلافا لمحمد لان المعينة عند الحبل
 هم الشئ وروى بالصاع وهو اسلم كحل وروى البرز مكان شترى به الاشياء فيها من ذلك المكان
 افضل لانه العبد من خلاف اذ في الدقيق والقيمة خلافات فخر وعند يوسف الدرهم الفضل لانه الغنى
 حاجة الفقير واعجل به **كتاب الصوم** ومولته الامساك من اتر شئ كان وشتر عارك
 الاكل والشرب والوطى الكمال ركعت النفس من هذه الاضطر قصدا من اوكل طلوع الفجر الصادق
 الى الغروب معية من اهله امر اهل الصوم وهو اهل الصوم مسلم عاقل طاهر من جنس ونفس بالغ
 ثم الصوم على اربعة اقسام وكل منها حكم الاول ما بينه بقوله وصوم رمضان ولفظة علماء لا يفتي
 على ثبوت من الامعاء القطعي فنقول متواترا على كل مسلم لان الكافر ليس باهل للعبادة مكلف لان الوجوب
 انما تادرب بالاختيار وهو يحقق التكليف او اداء وقضاء وانما ما بينه بقوله وصوم الله ذر
 كانت ومقيدته والكفارة لظهور او قتل او عيان او خراف صيد او فدية الا ذر من الاحرام وجب
 فرفيته لانه لم ينفذ الا على فرفيته كل منها بل النفقة على وجوبه عملا لا علما والثالث ما بينه بقوله
 غير ذلك من غير رمضان والندور والكفارة نقل اربع زاييم الصوم السنة والصوم تمت
 والصوم لا ادب لا غير فلفطرة فالصواب ما بينه من اجلة عما بعد بالكلية وان غير ذلك يدخل فيه
 الصوم كحرام فلفطرة كونه فضلا والرابع ما بينه بقوله وصوم العبيدين وايام التبرى حرام فلفطرة
 لا الصوم وان كان الابام ثم شرع في بيان وقت نية الصوم فقال ويجوز ان يصوم او ادر رمضان والندور
 اعيان في وقت نية من التيسر الى الفجر الصادق والما قبل نصف النهار والشرع ومومن طلوع الفجر

في كل ما كان من غنى لا يشترط ان يكون له مال
 ولا انزال لانه لا يفتي في ذلك
 في كل ما كان من غنى لا يشترط ان يكون له مال
 ولا انزال لانه لا يفتي في ذلك

في كل ما كان من غنى لا يشترط ان يكون له مال
 ولا انزال لانه لا يفتي في ذلك
 في كل ما كان من غنى لا يشترط ان يكون له مال
 ولا انزال لانه لا يفتي في ذلك

الهلال التاسع والعشرين من شعبان ورمضان وقت الغروب لاقامة الواجب لله الشهر فذكر
سنة وعشرين وادانت رؤية الهلال في موضع لزوم جميع الناس عند الترتيب كبناء على عدم اعتبار
بأختلاف المطالع وقيل بخلافه فاختلاف المطالع فيجب الصوم على كل موضع الذي يرى فيه الهلال فقط
ولا يجب على غيرهم هذا هو الاشبه **باب** وجوب الف والاصوم اعلم ان الافعال الصادرة من
الصائم فيما يتعلق بهذا الباب ثلاثة اقسام احدى ما يفيد الصوم ويوجب الكفارة والاشياء
ولا يوجب الكفارة والثاني ما يوجب الف والاشياء اما الاول فما افاده بقوله يجب القضاء
والكفارة كفارة الظهار التي هي ما ينافي بابه على من جامع من الرجال قبا او جماع من النساء او
الرجال في اداء رمضان لا في قضاءه عند احد السبلين سواء وجد منه ازال اول يوم بعد اول
او شرب بعد اعداء او دواء كل من العتق والثلثة ناطر بكل من يدين به النفلان اما وجوب القضاء
في هذه الصور استدركا لاقامة وجوب الكفارة فيها كمال اجابية وكذا يجب القضاء والكفارة لو اجم
او اختلفت اوضاع في الغيبة فظن انه ازال اجم او الاختيار فظنه من النفلان فكل ما تقدم قيل
هذه المسئلة والكفارة في اف وصوم غير رمضان ولو في قضاء رمضان لانها اوردت في هيك رمضان
او لا يجوز اخلاصها بغير رمضان عن الصوم بخلاف غيره من الزمان واما القسم الثاني فاذا ذكره بقوله
يجب القضاء فقط فكفارة لو اخطأ خطأ بان كان ذا كرا للصوم غير قاصد للفطر كالوكتفص في
قائه في حلقه او اخطأ مكرها اما وجوب القضاء فلا ينافي في اجابية قاصدة او في
او استعظا من الدوا في الالف فوصل لا يقتضيه او اخطأ في اذنه دواء او دوا من حلقه ارجح
بغت كجوف او دوا من الشجرة بلغته ام الدماغ فوصل الدوا الاجرة في اجابة او الدوا في
الامة او اجمع عصاة او عديدة او ما هو بعينه مما لا يتغير ولا يتبدل او استعفا او تكلف في الف
وقا ملازمة او سحر بظنة او بظن وقت الله ليللا وكما ان الف الصلوات طالع او اخطأ بظن الغروب
وكما ان الشمس لم تغرب او اخطأ بظن ان الله في ذلك الاكل اخطأ فكل عند اذنه اشارة الى كبر
استحو والافطار بالتحريم او صب في حلقه نائما فدخل في جوده او جودت امرأة نائمة او مجودة بان فوت
الصوم ليللا ثم خفت في النهار او لم يوصوما ولا فطر اياه مسك من الكلال والشرب وجماع فانه يجب كل
من هذه الصور المذكورة القضاء بالاتفاق وكذا يجب القضاء فقط لو اجمعت رمضان غير الصوم

في مسالة

لصوم فكل عند كمال الزوال للاتفاق واما ان اكل قبل الزوال فذلك يجب القضاء فقط عند الامام
وعند ما يجب الكفارة ايضا انما يجب القضاء لانه اذا اكل قبل الزوال فقد فوت المكان التحصيل لانه
كان قادرا على النية والامام كمال القيل فلما فوت ذلك بالاكل لزم الكفارة ايضا ولذا ان الكفارة
انما تجب في وصوم رمضان عدا ولم يوجد لان الكفاية امتناع عن الصوم لاجابية واردة
على نفس الصوم او لا الصوم مبدون النية واما القسم الثالث فاذا ذكره بقوله ولو اكل او شرب او جماع
مسألة ناظر الى كل من الصور الثلاثة المذكورة لا يفطر وكذا لا يفطر لو نام فاحتمل او ازال سطر او دخل
فدخل من مسليم او اكل فوجد في حلقه او لونه في زواطة او قبل من النفلان او اختلفت او غلبت
العلم وان كان طلاء العلم او تعبوا او تكلف في الف قضاء فينا فليدا وان عاد او اصبح ولو بقى كل اليوم
او صب في اذنه ماء ولو بقى على اختيار كافي التجنيس بالاتفاق وكذا لا يفطر لو صب في اذنه ومن غيره
كمن عند الامام ومحمد خلافا لا يوجب فان هذه يفطر مبنى خلاف عل وجوده في حلقه في حلقه
عنده وعند غيره مما والاظهر عدمه واما ابو الفطر في الشرح كما ذكره الاطباء وان دخل حلقه عبا زوا
وفان او ذباب بلا اختيار منه وهو ذاكر للصوم لا يفطر لانه لا يمكن الاخرار عن هذه الاشياء كالا
يكن الاخرار عن البطلان في الفضة بغيره وان دخل حلقه مطر او تلج افطر في الاصح لا مكان الاخرار
عنه بعلم العلم ولو وطى امينة من اذنه او غيره في السبلين او وطى بهيمة او وطى في غير السبلين كالقن
والسبلين او قبل شهوة او ليس بشهوة ان ازال في كل من الصور المذكورة اخطأ وجب القضاء لوجود
معنى اجماع ولا كفارة لقصور اجابية والا ازال ان لم يزل فلا يفطر فلا يجب القضاء لانعدام نفس معنى
وصورة اما معنى فظاهر واما صورة فظاهر قربان امينة والبهيمة ما ينفذ عن الطبع وان ابلغ ما بين امينة
لما كان او غيره وهو ذاكر للصوم فينظر فان كان قد كفته قضى لانه يفطر بذلك القدر ولا يفطر لقصور
الاجابية لانه لا يكره الطبع وان كان دونها امدون كحصة لا يقضي لعدم الاخرار عنه لانه مع ريقه الا
او اخرج من فيه ثم اكل فبفسد وعليه القضاء فقط ولو اكل مسمة من خارج فينظر انه ان ابلغها
منفع اخطأ وعليه القضاء والكفارة وهو مختار وان مضغها فلا يفطر لانها تسلسل في فمه بالمضغ و
العلم طلاء العلم او عاد بنفسه الجوف وهو ذاكر للصوم او اعيد لعينه بعد الجوف لانه خارج
حتى انتقض به الوضوء وان كان قليلا لا يبال العلم سواء عاد او اعيد لا يفسد كعدم الخروج حتى لم يتقن

بالوصية وعند من ينفذ باعادة القليل والكثير لوجود الصنع منه فالادخال لا يفيد وجود الكثير ولا يجوز
 لعدم صورة الفطر وهو الاتباع وكذا في شئ من صنفه لا يفيد توفيق الصوم على الفاد وتوفيقه لا يعد
 الا الذوق ومنع ضيقا ذكره منقح الصلح لا يفيد منه تمام الاضطرار وكذا الصلح ان لم يأس على نفسه
 من الجوع او الاضطرار لا يكره ان لم يأس على نفسه لان عين الصلح ليس بفطر ورتبا يصير فطر عاقبة فان
 اس يعتبر عنه واجب له وان لم يأس على نفسه فاقبته وكذا لا يكره الكحل ولا دهن الشارب الكحل يفتح
 الكاف والقوس يفتح اذال مصدران انما لا يكره كل منهما لانه ارتفاع وهو ليس من فطر الصوم
 ولا السواك ربا كان او يابا مسلو لا وجيز بل هو ولو استاك غنيا ارجع الزوال الاطلاق له
 عليه السلام خبر خلال الصوم السواك ولا يصنع طعام لا بد منه للطفل بان لم يوجد من يضع له من غيره
 صايم ولم يوجد بالاكل من غير مضغ لا يجاز لانه الاضطرار اذا خافت على ولد فافطنت فجزها المضغ اوله
 ولا الحماة لما رواه عن علي السلام صحيح وهو صايم ويكره عند الامام مصنفته والاستنشاق للبرودة ولذا
 يكره الاكل لما رواه عن علي السلام بوجوب التبرد لا في هذه الاشياء من معنى الفطر وهو صلاح البدن
 ولا يكره ذلك كل من هذه الاشياء عندنا لوجوب ما فيها من اللون على العبادة وقيل يكره مصنفته
 لغيره لانه من توهم الاضطرار وكذا مما يشتره والمعاينة ومما تحته في رواية لانها من قرب
 الى ارتكاب محظور وسبب كل سحر لا يفيد من التقوية للعبادة وسبب اخره وتجهيل الفطر لقوله
 عليه السلام ثلاث من اخلاق المرسلين تجيل الاضطرار وتأخير السحر ووضع اليدين على الشمال
فصل في بيان وجوه الاضطرار في الفطر وما يتعلق بها من الفطر لم يصرح فيه بزيادة
 من كيفية او كما او تأخير براه بالصوم السبب بان يفسد على نفسه ذلك واخره بذلك لطبيب
 حاذق عدل ويحتاج ايضا الى ان يذكر في حاج له الفطر انما يباح لهما الفطر لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا
 او على سفر فعدة من ايام اخر ولكن صوما من صومى فواجب ان لم يقرب لقوله تعالى وان تصوموا
 فهو خير لكم ولا قضاء لهما فائدة نفعية عدم لزوم الوصية بالفدية ان ما اصرح به بعض من اصرح على ما
 اصرح مرض السفر لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ويجب القضاء وفائدة وجوب الوصية بالفدية فائدة
 القضاء واطعام وارثه لو مات بعد ما فاتها من الصوم ان صح مريض وكذا شرط الفدية لا يصح
 فكان الاول ان يقول ان قدر اقام ما فطره ما فطره ما فاتها من الصوم ولم يترك الصوم ولم يترك الصوم

عدة من ايام اخر والا اصرح لم يصح مريض ولم يترك ما فطره ما فاتها من الصوم لم يترك الصوم ولم يترك الصوم
 والاقامة فان الغاية لو كان عشرة فادرك خمسة مثلا ولم يقضها ثم مات لزمه الوصية بفديتها
 فيطعم عنه اربع ايمت وليه لزم ما كل يوم من الايام التي افطرها كالقطرة امره كالطعم في صدقة الفطر وهو
 نصف صاع من بروجع من غيره ولم يترك الاطعام الولد من الثلث لانه يرجع ابتداء ان او صرحت بالامانة
 شرط والا اصرح ان لم يترك فلا لزوم لانه عبادة تؤدى عن ايمت فلا بد فيها من الاختيار وذلك بالايضا
 وان يرجع وليه ببار الاطعام من غير وصية صح تبرعه عما وجب على ايمت وكان له الثواب كذا في الاختيار
 والصلوة كالصوم في احكام الفدية ولكنه ليس فدية صلوة يوم الصوم يوم كانوا منه البعض بالفدية كل صلوة فدية
 ولو كانت وتر الصوم يوم اى فدية يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه اربع ايمت وليه ولا يصلي عنه لقوله عليه السلام
 لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد لكن يطعم وتغنى ان شاء من كان عليه فدية بان صام
 وافطر وصام وافطر وان شاء اتابعه بان صام متتابع وان افرغ من الفضة حتى جاء رمضان اخر فدية الاداء
 لانه وقتة وهو لا يقبل بغيره ثم قضى لانه وقت القضاء ولا فدية عليه سواء كان له عذر او غيره عذر لازم وجوب
 القضاء على الزاوى كان له ان يتطوع والشيخ الهادي اذا جازع الصوم فطعم على سبيل الوجوب لكل
 يوم مسكينا كالقطرة لانه عاجز ولا يرجع للقضاء فانقل فرضه الى الطعام فكذلك وان قدر على الصوم
 بعد ذلك لا يطعم لزم القضاء وصار الاطعام كان لم يكن لان شرط الخليفة التي هي الاطعام استمر العجز
 ولم يوجد وحاصل او من منع متعينة للارضاع فطرا كانت او اما خافت على نفسها او على ولد الفطره وقضى
 بلا فدية لان الفدية ثبتت بخلاف الفيسل في الشيخ الهادي فلا يقاس عليه غيره ولا كفارة لانها لم تكن
 بعذر ولم يترك الصوم فطره على الشارع الا في الايام المنوية عن صومها وهي ثمة يوم عيد الفطر ويوم عيد
 الاضحية في ثلاثة ايام بعد الاضحية لا يباح لان القضاء خلف فلا يباح وباح في الفطر بعذر الضيافة وهذا الحكم
 يشمل المضيف والمضيف ولم يترك القضاء لغير الايام المنوية ان فطره استقل له النفل لم يترك بالشرع ولو
 لم يترك ما فطره يوم ثم اقام ولو الصوم في وقتها امره وقت النية صح فدية فضا كان او فلا الاضا
 لا يفتل فان في الصوم وتختلف في الزوم ولهذا قال ولم يترك ذلك الصوم ان كان في رمضان لزم ان يترك
 في وقت النية كما يترك ذلك فيما سافر في يوم منه افرغ رمضان ترجيها الى النية الاقائمة لكن استدراك
 من الزوم في مستلزمين لو افطره في يوم اقام فيه ولم يتم الصوم وعقبت في يوم سافر فيه ولم يتم الصوم

في فدية الفطر في كل يوم من الايام التي افطرها كالقطرة امره كالطعم في صدقة الفطر وهو نصف صاع من بروجع من غيره ولم يترك الاطعام الولد من الثلث لانه يرجع ابتداء ان او صرحت بالامانة

الحلقة زيادة ستة ايام في شوال اعلم ان بقول الاول للاتباع تابع لقوله اتخذه الاكثر وقد يكون بالكسب
مقصودته التمام ولما ذكرنا اننا نؤخر من صام ستة ايام من شوال متصلة بعد يوم الفطر لا يكره او الكراهة
لشبه البسار في زيادتهم على الفرض ولا شبه لوقوع الفصل بيوم الفطر والاضل بغيرها ان يؤخر
الايام الستة في صومها لانا نجد من الكراهة والشبهة من المنع من العطف تفسير **ب**
في بيان احكام الاعتكاف بموسنة مؤكدة ستة كفاية في العشر الاخير من رمضان مخرج بهما
البرهان ويجب البذر باللسان وبالشروع والتعليق لانه عبادة الزم نفسه بها وليس في جماعة
ذلك على التحقيق ومؤكد الاقامة على الشئ وجس النفس عليه وشرا السبب التفرغ في سجدة
جماعة وهو الذم لمؤذن واعام وبصل فيه الصلوات الحسن او بعضها بجماعة مع النية لانه شرط لكل
عبادة واقلة امر اقل الاعتكاف يوم عند الامام لقوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم ولا صوم
اقل من يوم واقلة اكثره اكثر اليوم عندنا كيف لان اكثر الشئ بمنزلة كلمة واقلة ساعة معروفة
بين الفقهاء عند محمد لانها اقل ما يتصور فيه التلبس ولا اعتبار بما دونهما والصوم شرط في
الاعتكاف الواجب باتفاق الروايات وكذا شرط في الاعتكاف النفل لكن ليس باتفاق الروايات
بل رواية وفي اخره ليس بشرط لان من بني الفضل على ما سئلته وامرأة باذن زوجها اعتكف في سجدة
بها وهو موضع الذم اعدته للصلوة فيه ولا يخرج اعتكاف من مسجد الجماعة الا ان كان كالبول
والغائط وغسل الجنابة وكذا ما فيه ضرورة او للصلوة المحقة لانها من اهم حوائج يخرج لها في
وقت يتركها مع سنتها القبلية والبعدية ولا يثبت بعد في اجماع اكثر من ذلك امره مقدارا
بصلها مع سنتها القبلية والبعدية فان ثبت في اكثر من ذلك خلافه لانه موضع التمسك
الا انه لا يثبت لانه التزم الاعتكاف في مسجد فلا يفعل شيئا من اعتكافه في غيره من غير ضرورة
فان خرج من مسجد ولو في ساعة معروفة بين الفقهاء بلا عذر شرعي من اعتكافه وعند
الامام لو جرحه من غير ضرورة لا يثبت ما لم يكن الخروج اكثر اليوم لان في التقليل ضرورة ولا ضرورة
في الكثير وبذلك في الاعتكاف الواجب بان اوجبه على نفسه وامان في النفل وهو ان يشرع فيه
من غيره ان يوجب على نفسه فلا يثبت ان يخرج بعد زرع غيره في ظاهر الرواية وانكاه وشربه ولو لم
كان في غير ذلك المسجد لا مكان قضاء هذه الاشغال المحتاج اليها فيه ويجوز له التمسك ان

فلا كفارة عليها فيها ان في مستثنين فذكرت من لقيام شبهة الجميع في اوله واخره وهو سفر وفرا على عليه
في رمضان اياما ولو شرب الماء قضاء لا الاغتا. ومن فليكن عذرا في انما حيزه في الاستقاء الا يوما الى
يقصر يوما حدث الاغتا. فيه او في ليلة الا اذا علم انه لم يؤده ولو من كل رمضان ما يكن ابتداء الصوم منه
لا يقصر لانه لم يشهد الشهر وهو السبب ولم يصر في الباب. انما كان يكون سقطا ووجه الاغتا. لا يجوز
معه شرا عاده فيتحقق الحرج والاغتا. لا يمتد عادة فلا حرج في وجوبه وان افاق ساعة موقوفة عند الفقهاء
منه امر من رمضان ليلا او نهارا ففطر ما مضى من الايام كان مجزئا امليا بان بلغ مجزئا او عرسيا بان بلغ مجزئا
وعرض له يجوز بوجه اربع بلوغ في ظاهر الرواية وعن محمد ان يجوز مثل الصبي لعدم الخطاب ولو بلغ صبي
او اسلم كافرا او اقام مسافرا او ظهرت ما ينقض او نفى في يوم من رمضان لزمه وجوب على كل واحد من هؤلاء
امساك بقية يومه سواء كان في وقت انيه او بعده قبل الفطر او بعده قضاء. في رمضان ولا يلزم الا في
الاصلي والكافر قضاءه ارضاء وذلك اليوم وان نوى الصوم في وقت انيه ثم اكل الا ان القضاء يستدبر
سبغ الوجوب ولا وجوب عليها لعدم اهليتها بخلاف الاخيرين ارضاء او ما ينقض فانه يجب عليها
لو جرد اهليتها **فصل** في بيان ما يوجب عليه نفسه من الصوم يوم العيد ارضاء الفطر والاخي يوم
التشريق وهي احدى عشر والثلاث عشرة والثالث عشر من ذرجه صح نذره لانه نذر بقرعة مشروعة والهي احدى
في غيره وهو ترك جابة الله تعالى وكذا الفطر من الايام احدى عشر ارضاء عن ارتكاب منى وقضى استقامتها
عليه وكذا لو نذر صوم السنة بجمع نذره ويظهر من الايام ويقضيها لا تقدم ولا عهدة امر لا قضاء في مستلزام
لم خصامها لانه امر بالترقة ثم امر بعد تحقيق النذر ان يؤخر بقوله الله على قوم كذا النذر فقط او نواه ونذر
ان لا يخرج مجزيا او لم يؤسبها من النذر والبيان كان نذرا في هذه الصور الثلاثة لانه نذر بصيغة وقد
بقرنية وان نذر البيان ونذر ان لا يخرج نذرا كان مجزيا تحسب في هذه الصورة بالاجماع لان البيان كقول
كلامه وقد عينه بقرنية ونذر فيه فيجب عليه بالفطر كفارة البيان بالاتفاق كما هو حكم البيان لا كقضاء
لعدم ثبوت حرجية وهو النذر وان نواه ارضاء البيان او نذر البيان فقط كان نذرا بصيغة ويجب
عوجه في بيان الصور من عند الامام ومحمد افظ وعنده ان يوصف نذره الاول وهو ما اذا نواه ما كان
في الله وهو ما اذا نذر البيان لان النذر في هذا الكلام حقيقة والبيان مجاز واللفظ الواحد لا ينطبق
ومجازا فانواه انما حقيقة مودة واذا نذر البيان تعين المجاز بنية ولا يكره اتباع يوم الفطر لصوم الباء

[Handwritten signature]

في آخر وقتها يكون ما يخرج في آخر عمره لكن بشرط ان لا يغتسل لانه ان فات الغسل ولا بد من غسله في وقتها
من اراد الحج فليجعل فاته قد عرض وبطلت الراحة ويعرض الحاجة بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وخرج
بالكافر والعبد والمجنون والصبي ونحوه احتراز عن المبرطين والمفقدين والمفلوجين والزمن ومقطوع الزمان
لان الاستطاعة معدومة بدون القوة وقدرة زاد فخرج كل احد من اجل كونه وراحة بلا استثناء
ولا تغتسل في حق غير اهل مكة ومن حولها بهذا عبارة كل من التولى الاربعه التي جمع منها هذا القدر الا
انه اذا كان فيها نوع ابراهيم فسر له بقوله وقدرة نفقة مدة دما به وايابه راكبا لا ماشيا سواء
قدر على شيء ولا قضت نفقة قدرة عم قدرة عواكبه الاصلية كالمسكين والمخادوم واناث البيت
والتياب والستام وكسب النفقة ان كان فقيرا لا يستعمل الجوايج الاصلية كالمعذورم وقضت عنه
قدرة نفقة عياله وهو من يرضه نفقة لان حق العبد نفقة مقدم على حق السيد فغناه العبد عنه
بشرط لانه لا يمكنه الكسب عقيب العود فنفقة ربه شره واصل يوم ومع امنا الطريق في حق الافة
لان الحج لا يتأخر عنه فيه فصار كالزاد والراحلة ومع زوج او محرم للمرأة شابة كانت او عجوزة
بعد ما كانت خالية عن العدة اتي عدة كانت وحرام او محرم منه لا يكل له كاصحابها على التام بسبب
قرابة او رضاع او مصاهرة حراما كان او عبدا مسلما او ذميا اذا كان بينها وبين المرأة وكن
مكة مسافة سفر وهو ثلاثة ايام ولياها ولا حج امرأة مالا احدهما ابر الزوج والمحموم فان حجت
لا احدهما جازع المكاتبه وبشرط ان يكون محرم عاقلا بالغ غير مجنون ولا فاقا لانه شرط لصحتها
ولا صيانة لهما ونفقة المحرم عليها اذ به يتوصل الى اداء الحج فصار كالراحلة وحج
معها مع المحرم حجة الاسلام اسراج الفرض بغير اذن زوجها لان حق الزوج لا يتحقق في الفرائض
ثم فرغ علماء من الشرائط قوله فلو اومحى بمشي يعقل او عبد طلع الصبي او علق العبد نصي
على واحد منهما على احواله فبأق الحج لا يجوز عن فرضه فرض من كل منهما لان احرامهما النفقة للنفل
فلا يتأخر عن الفرض فان جد والصبي عبد البلوغ قبل الوقوف احرامه للفرض ثم وقف بوقته
ونزح حجة الاسلام مع فرضه بخلاف العبد بولعق لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاصلية
فيمكنه الخروج عن الاحرام بالشروع في غيره واحرام العبد لازم فلا يمكنه ذلك وفرضه اي فرض
الحج ثلاثة احوال وهو بشرط لا ركن كالحرية للصلاة لانه يدوم الاكل ولا ينقل عنه

الى غيره واشتت الوقوف بعرفة واشتت طواف الزيادة وهو الطواف في يوم من ايام النحر وهما ركنان من
 اذافات واحد منها بطل الحج ووجب عليه القضاء في العام القابل وواجب من واجبه الحج وهو الذي
 يترتب تركه دم فمقتضى احدى الوقوف بعرفة واشتت اسم من الصفات والحركة واشتت ركنان من اركان
 وغيره والرابع طواف الصدر وهو طواف الوداع للافاقي والخاص بخلق او التخصيص عند الخروج من الحرم
 وكل ما يجب تركه الدم فانه اذا ترك شيئا من هذه الاشياء المذكورة جازجه ووجب عليه دم ترك
 الواجب وغيره ارعيز المذكور من الفرائض والواجبات سائر واواب شيئا في تقريره يكون
 الله الوهاب واشهره في شهر الحج من ايام ودوافعة والعشرة الاولى من ذي الحجة لقوله تعالى الحج شهر
 معلوما اروقته الحج وشهره كاذرنا وفائدة الحج بهذه الاشهر ان شيئا من افعال الحج لا يصح الا فيها
 لان افعال الحج تجري في اوقات كان منها واذا كان اشهره هذا كبره الاحرام له الحج قبلها في كل
 اشهر الحج بغير ان يجوز الاحرام قبلها لكن كره اما حوازه فلا من شرط الدخول فيجوز البقاء قبل وقت من
 واما كراهية فمما فيه من وقوعه في ظهور بطول ائدة والعمرة وستة مفضلة سنة والموقيت في موضع
 الاحرام خمسة الاول للمدنيين وهو حليفة بضم الحاء فتح الام اسم موضع عكسة امثال من المدينة
 وعشرة مراحل من مكة واشتت ثلث ماين واهل مصر والمغرب حجة بضم الحاء وسكنه كما اسم موضع على
 ثلاث مراحل من مكة على طريق المدينة واشتت للبرقيين واشتت عروق بمصر واليمن وسكنه الرأ اسم
 موضع على مرتين من مكة والرابع للنجديين قرن بفتح القاف وسكنه الرأ اسم موضع على مرتين
 من مكة والخامس لليمنيين لم يسم بفتح المشناة الفتية اسم موضع على مرتين من مكة لاهلها اهل مكة
 من المواضع ولنه مرتين من اهل فارس واهل هذه المواقف كالنجديين فيلزم من وجوبه ويقابل ذو الحليفة
 وقرن شرق ويقابل حجة واما ذات عرق فتماذيه قرن واذا قلنا موافق الاحرام محرم بانه
 الاحرام عنها ارعيز هذه المواقف لانه قصد دخول مكة حاجا او معتمرا او تاجرا للافاقي لان فائدة الوقوف
 المنع عن تأخير الاحرام عنها وجاز التقديم ارفع الاحرام عليها وهو افضل لانه مساعة لاؤدة الواجب
 لكن هذا اذا لم يكن من عدم الوقوع في المحكورات والافكروه ويجوز له هو واحدا من داخل مكة
 ودخول مكة غير محرم لاجته لانه كثر ودخل مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة خرج بين خلاف اذا
 قصد النكاح فانه نادرا الوقوع فلا يخرج في ايجاب الاحرام للدخول فلا بد من بيان ميقانه ولهذا

ولهذا قال ووقته ارميات من يذود احدها لكل وهو موضع بين المواقيت ومحرم والميقات للكني
 في الحج احكام وفي العمرة لكل الام اذا حج لا يتم الا بوفته وفيه اهل واذا العمرة انما هو في الحرم فليكن الام
 للحج من الحرم والعمرة من كل يتحقق نوع سفر فيها **فصل** واذا اراد الاحرام ذهب له ان يعلم
 الظاهر ويقص شاربه ويجوز عاتة لان ازالة هذه الاشياء تؤذي المقتصد وهو المنطوق في
 يرضى او عتيل وهو امر الاكثار افضل لانه اعم واغلب في التلطيف وليس اراد كبر السرة الى الزينة
 وردا على ظهوره لانه ممنوع عن المحيط وتحتاج الى ما يستر عورة ويضع عنه الحر والبر وجديدين ابيضين
 وهو افضل لما فيه من الهجة والزينة لعبادة الرب ولو كانا غيبين او ليس لوبا واحدا طاهر البستر عورة
 جاز كحصول المقصود وتطيب بربطه كان وتغسل رجليه في غير وقت كراهية فان كان مغدوبا بالحج
 يقول عقيبهما ارجع بربطه الركنين اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لانه لا يكون عند اواركاته
 عن مشقة فيطلب التيسير والقبول وان لم يتركه من غير ان يفيقه شيئا اجزا لانه النبي عليه السلام
 وقد وجدتم ارجع بربطه التيسير والقبول يعني يقول بربطه التيسير لانه لا يكون عند اواركاته
 مصدر الرب ومعناه انا اقيم في طاعتك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك بهذا اروي
 عن النبي عليه السلام ولا يفيض منها ارض من الكلمات لانها ما تودة ويجوز الزيادة عليها بمثل
 بربطه وسعدك ونجدة يدريك وغير ذلك لان المقصود التيسير والثناء واطهار الجودية فلا يمنع من الزيادة
 فاذا البرأوا بالحج والعمرة فلهذا احرم من ارجع بربطه رعايا الاحرام كبر والنية ما لم يات بالنية
 او ما يقوم مقامها من ذكر المقصد العظيم فارسية كانت او عربية لان الاصل في الغف والاحرام
 التبعيد التبعيد فليست احرم الوقت وهو الحجاج قبل الكلام الفخش وقيل ذكر الحجاج بحجرة النساء
 وتسمى القسوق وهو خروج عن الحرم والشرعية وتسمى ابدال وهو خاصة من الرقيق او الخادم
 او المكابر والاصل فيه قوله تعالى فلا رفقت ولا نسوق ولا عبد الا في الحج وتسمى سيد البر لا صيد البحر
 فانه حلال للبرج النفس وتسمى الاشارة اليه امر الى الصيد بحفرة وتسمى الدلالة عليه امر الى الصيد
 بغيره لانه كلام الاشارة والدلالة في معنى القتل لما فيه من ازالة امن الصيد وتسمى قتل
 القتل لانه ازالة الشعث بخلاف البراغيث والبوح والذباب وكحزب وتسمى الطيب وقلم الظفر
 وعلو من راسه او غيره منه وقص قصته وكذا الله من التحفب الحناء وشتم الربا حيا والتمار الطيبة

الراكية وتسبق ستراسة ووجهه وتسبق غسل راسه او تحية بالخطم وتسبق لبس قميص او سراويل
او قبا او عمامة او خضيرة او خضيان لادونه عليه السلام نهى ان يلبس الحرام في هذه الاشياء
وقال في آخره الا يجرى احد ليس له غلام فليس يفتن وليقطعها من اسفل الكعبين ولهذا قال الا
ان لا يجده الحرام على من يقطعها من الخفاف من اسفل الكعبين وتسبق لبس ثوب صبيغ برغوان او ورمل
او عصفر لقوله عليه السلام لا يلبس برغوان ولا ورمل الا ما ارثى ثوب غسل حرم لا يقبل
بعض حتى لا يبقى فيه طيب الراكية لا نهى عن الطيب لا اللون ولهذا يجوز ان يلبس مصبوغ باليس
له راكية لمية ويجوز له ان يلبس الكنتار ويحول الحام باجماع اهل العلم ويجوز له الاستظلال بالبيت
الحرام غمامة رضى الله عنه كان يقرب له الفطاس في احواله ويجوز له شد العباء سواء كان فيه
نفقة او نفقة غيره لعدم التغطية واللبس ويجوز مقابلة عدو له في دفع الشر عنه وهو واجب
وكثير النسبة المحرم حال كونه رافعا بها صوت عقيب الصلوة وكذا على شرفا من بعد مكانا مرتفعا
او مهبطا واديا من مكانا اسفل او لقربا باجماع رابك لا النسبة في الحج بمنزلة الكعبة في الصلوة او
منزلة وباقيها سنة فبأية ما عند الانتقال من حارة الى حارة في الصلوة بالكعبة عند الانتقال من حارة
الى حارة وبالاسحار يعني بكثرة النسبة في هذه الحالات خصوصا في وقت الاسحار لكونها وقت اجابة
الدعوة **فصل** في صفة افضل الحج فاذا دخل مكة ابتداء بالحج حرام لان البيت فيه
المقصود زيارته فاذا طاف البيت امر الكعبة كبر وهل تلانا فناء البيت ومعر التمسيل ان يقول
لا اله الا الله تبارك وتعالى كل شئ الا الله سبحانه وابتداء بالحج الامور افضل ابتداء بفعل فيه جنة بقوله
فاستقبله نذرا وكبر وهل حال كونه رافعا يديه يستقبل القبلة بباطن كفيه كالصلوة امر كاره
في ابتداء الصلوة وتقبله بغيره لا صوتا ان استطاع من غير اداء مسلم نراجه لا اذا حرام او اكل
امر بكلف او ميسر شيئا من هذه العبادات وكيفية استقبال ذلك الشئ لم يذكر في غير
غير التمسيل والاستسلام والامساك ما افضل شرع في بانية بقوله او شيئا له يستقبل رافعا
يديه ما على يمينه كما كانه وضعا عليه كبره املا ما عند الله تعالى مصليا على النبي عليه السلام
ثم يقبل كفيه وطوف بالبيت حال كونه اخذ من يمينه امر بالان الطائيف حارة استقبال الحج
على الباب امر بالقبلة فيصير البيت في الطواف على يمينه لا الطائيف كما لا يخفى بالبيت

البيت والحجارة قد انقطع رواه بان جعله امر الرواية تحت الباطن والحق طريقه طرف في الرواية على
لغة الالبسة من المعنى الانطباع ولو ترك فلا شئ عليه كالرمل ويجعل لواءه وراه الحطيم وهو قطع حذر
في طرف الميزاب سبعة اشواط امر سبعة مرات من الحج الى الحج يرمل امر كرك في مشقة كفتها كالمبارز
يتجتر بين الصفاين في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي كهيئة امر علقا وقار وسكينة ويستلم الحجر
كلما مر به امر كرك ان استطاع الام اشواط الطواف ركعات الصلوة وكما يفتح كل ركعة بالكعبة يفتح كل
شوط بالاستسلام ويحتم طوافه بالاستسلام كما يفعله واستسلام الركن اليماني كلما مر به امر بالركن اليماني من
غير تقبيل حسن امر كرك ولا استسلام في الركن العراقي ولا الشامي ثم امر بالطواف سبعة اشواط
يصل في الوقت صباح ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام وهو الحجر الذرف في اثر قد مره
او يصل في وقت ما انزع امر موضع من غير مسجد حرام اذا لم يتيسر له الصلوة عند مقام ومما
امر القمام واجتبا ان يعدل اسبوع لقوله عليه السلام ولينصل الطائيف لكل اسبوع ركعتين ولا
الطواف يسمى لواء العدم ويسمى ايضا طواف التوبة وهو سنة لغير المقيم مكة لعدم القدوم في حق
اهل مكة ثم امر بعد اداء الركعتين بعود واستلم الحجر ويخرج من مسجد الاصفاء من اتراب مكة فصعد
عليه بقدر ما يرى الكعبة من الباب ويستقبل البيت ويكبر ثلاثا ويهلل ويقول لا اله الا الله وصلى
شريك له ملك وله محمد يحيى وميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلوقان
له الدين ولو كره الكافرون ويصل على النبي عليه السلام حال كونه رافعا يديه عند الكعبة ما على الايمان
الاتماء للعداء ويدعو بما شاء من الدعاء ثم يخط من الصفا ماشيا قاصدا نحو امره وحشي على
مهل بحيث لا يتغير هيبته فاذا بلغ بطن الوادي بين الصفاين الا حصري الذين هما في جدار المسجد
ساروا لذهب الامرورة معلا علاه على اول بطن الوادي واحدة الذر هو فتح السعي يسمى اى
يرد منها سعيها على الجوارح ثم يمضي على هيبته حتى ياتي امرورة فصعد عليها فيفعل على امرورة
لفعل من الصفا من استقبال القبلة والتكبير وغيرهما وهذا امر الفطرب من الصفا الى امرورة شوط
يا سعي يسمى بهما امرين امرورة والصفا سبعة اشواط يبدأ في كل شوط بالصفا ويحتم امرورة
ثم يقسم مكة محروما او محرم بالحج فلا يتجمل قبل الايمان بافعاله وفيه ايات الا انه لا يجوز من الحج بالجرة
وطوف بالبيت فاعلا ما اراد بل رمل ولا سعي لانها لم يشترع الا مرة واحدة فاذا كان اليوم سعي

من ذر الحجة خطب الامام اوتانية بعد الظهر قطبة واحدة تلاكس فيها يعلم الناس فيها المناسك ثم يخرج
الى منى والاعرفه والصلوة فيها والوقوف والاقامة ومثل ذلك وكذا الخطبة في اليوم التاسع بوفات
خطبتين كل جمعة يعلم فيها اعمال هذا اليوم ويوم النحر وخطبتان في كل يوم من خطبة واحدة بعد صلوة الظهر
يعلم فيها بقية امور مناسك لا يكسب فيها خطبة اليوم السابع فاذا صلى العج يوم التروية وهو
اليوم الثامن من ذر الحجة خرج بقبية مكة الى منى فجمع بها اربعين الى صلوة فجر يوم عرفة ففصل في الصباح
ونكث الى طلوع الشمس ثم توجه الى عرفات ولون توجه قبل طلوع الفجر جاز لان لم يخلو بهذا المقام
اقامة السك فاذا زالت الشمس من يوم عرفة خطب الامام الاعظم اوتانية بعد الزوال قبل الصلوة
خطبتين مبدئيهما اذا فرغ المؤذن من الاذان بين يديه ويكسب بينهما كالحجة الا انه لو جمع بين الخطبتين
بلا خطبة او خطب قبل الزوال اخر الحصول المقصود ولكن ساء لانه ليس كجده بخلاف الحجة وعلم انهما
المناسك من الوقوف بعرفة والوقوف بمرج الجار والنحر والحلق وطواف الزيارة وانما علم الوقوف
في هذه الخطبة بعد تعليمه خطبة اليوم السابع لاحتمال ان يكون بعض الناس غير ماض في تلك الخطبة وفي
بعد ما فرغ من الخطبة بالناس الظهر والعصر باذان ولقائهم اذن واقام للظفر ثم اقام للعصر ولم يزل
بينما سبنا ومنزل اجمع بين الظهر والعصر بعرفة صلاتهما مع الامام اوتانية عند الامام خلافا لهما
فانه قال اجمع بينهما المنفرد لانه جواز اجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد محتاج اليه ولان اجمع على
القبيل فيقتصر على موده وشرط هذا اجمع ايضا كونه محرما باجمع فيها حتى لو صلاها غير محرم لم يكره لانه
لان على خلاف القياس فرائع اجمع ما ورد به الشرع ثم امر به ما وصل الى الموقف يقف راكبا
مع الامام وهو افضل بوضوء او غسل وهو افضل السنة قرب جبل الرحمة عن يمين الموقف عند
الصخور السوداء الكبار به فضل الجبل الذي يوسط ارض عرفات وعرفات كلها موقف الا ان
عنة على وزن ثمرة وهي واد كذا عرفات غريب الموقف واذا اراد ان يقف في موقف يستقبل
القبلة فليكون رافعا يديه باسطة يديه كما كان عليه الصلاة على النبي عليه السلام ساعة بعد صلاة
ليكون اقرب الى الاجابة واعيا الحاجة بحبه ومضوق قلبه لكن بعد الحمد والصلوة تقريبا للاجابه وانه
وقف الامام الموقف يقف الناس وراء الامام بقرية حال كونهم مستقبلين الى القبلة ساجدين
لقوله لانه يدعونهم ويعلمونهم وهذا بيان الافضلية فلاننا فضل ما سبق من قوله وعرفات كلها موقف

موقفنا لا بطن عنة ثم اتي بعد الوقوف يقبضون معاى يرجعون مع الامام بعد الغروب الى عرفات على
عكس الذباب وينزل قرب جبل فروع ولا ينزل على الطريق لئلا يضيئ الطريق على اماره ويصل
المغرب والعشاء في وقت العشاء بان يقدم المغرب ويجز باقلوا حراعا والعشاء ايام لم يطلع الفجر
كافي الظهيرة باذان واحد واقامة واحدة كلاهما قبل المغرب لانه العشاء يؤدونه وقتة فلا يؤدونه
بالاقامة للاعلام بخلاف العصر لانه مقدم على وقتة فاخروها للاعلام ولا يشترط لهذا اجمع السلطنة
والخطبة والحاجة والاحرام ومن صلى المغرب في الطريق اسرط في مزدلفة في وقتها او صلاها بوفات
بعد الغروب فلا يجوز فعله اعادتها ما لم يطلع الفجر فانه اذا طلع لا يمكن اجمع مزدلفة فسقطت الاقامة
عند الامام ونحوه خلافا لانه يوسف حيث يجوز عذبه لانهما مودة في وقتها فلا اعادته عليه كونه سبي
نبرك السنة ويبيت بمزدلفة لانه عليه السلام بات فيها فاذا اطلع الفجر صلى الفجر فغلبت طينتها
نظام اخر التيسر لاجل الوقوف ووصف المستحرام وصنع فيه كاصنع في عرفة بان يكثر وتقل وتبقي
وصل على النبي عليه السلام ودعا الحاجة ومزدلفة كلها موقف الا وادى من حشر كنيه عليه السلام عن
الوقوف فيه الحجة كبرية التبرك بهم ملة اسم واد معروف على يد مزدلفة فاذا اسما امر حاروت
الاسفار بحيث لا يبقى للطلوع الا قدر ما يصل ركعتين كافي الحجة لغيره اخرج قبل طلوع الشمس الى
منى فاذا بلغ بطن محشر اسرع ان كان ماشيا وحرك واتبه ان كان راكبا فدار المرعى خلفه للنظام
لانه موقفهم فينبذ فيها ارض منى بر من حجة العقبة ارضها من بطن الوادي ربيع اى ربيع
حصى بدل من قوله بر من حجة افا ابتداء به جاعلا للعبية غريبه ومنى غير يمينه كحصى الخذف مقدار
النواة والخذف بالحاء والذال المعجمين الرمر من فوس الاصابع بان يضع الحصى على ايهامه اليمنى
ويستعين باليمين وحال انه يكبر مع كل حصاة هذا بيان الافضلية حتى لو رماها من فوق العقبة او
بكره من حصى الخذف او سجع مكان التكبير جاز للحصول المقصود ويقطع العتبة باولها ارض اول حصاة
رماها ووقتة السنون من طلوع الشمس الى الزوال ومنه الى الغروب مباص ومنه الى الطلوع كونه
ولا يقف عنده لانه عليه السلام كان فعل كذلك ثم يخرج ان احب لم يخرج على الاستحباب الاعلى لا ياب
في الكلام في المنفرد ولا يجمع عليه ثم يحل على الاجاب وهو ارجح الفضل من التقصير او يقصر بان اخذ
من شعر راسه مقدار الاغلة ان امكن انما كان الحلق افضل في التقصير لانه في التقصير بعض التقصير قد

على كل حال أو التفسير كل شيء من طهارة الاحرام الا ان شاء الله فانه لا يكمل لقوله عليه السلام فيه كل
شيء الا ان شاء الله ثم يذهب من معنى من طهارة وهو الواضح او العذر او بعده اربع العذر ومن الامام الشافعي
ايام الحج الى مكة لا بد من طواف الزيادة في طواف التيمم سبعة اشواط بلا رمل ولا سعي ولا يركب
الا فخير ان كان قد قدمها من الرمل والسعي في طواف العود لانها لم يشرع في الحج الا مرة واحدة
والا وان لم يكن قد قدمها من الرمل في طواف الزيادة وسعيه اربع اشواط ولا يركب ولا سعي ولا يركب
السعي او هو كالحلل لا بطواف الزيادة لكن عليه في حق النساء كان متاخرا الى الطواف فافان
عمل عليه ووقته اربعة طواف الزيادة بعد طلوع فجر يوم النحر لانه ما قبله وقت الوقوف بوقت الطواف
مرت عليه وهو فيه اربعة طواف الزيادة في يوم النحر يعني في اليوم الاول من ايام النحر افضل وركبه اربعة
اشواط طواف الزيادة من ايام النحر لانه موقت بها ثم اربع طوافه لا يبيت بمكة بل يعود بمكة
الى معنى لان عليه الرمي وموضع من غير مناجاة التلوات في اليوم الثاني من ايام النحر لانه روال في موضع معينة
شرع في بيامنا بقوله يبدأ بالكعبة بالجمرة التي على مسجد الحيف فيرميها بسبع حصيات كبرية
كل حصاة رما لا يقف ذبا بقراءة عشرين اية كافي في الفترات عند حامدا مكبرا متللا ويدعو لنفسه
والويلي ثم يقف بالبقيع بين يديها ثم يركب في مكة اربع طوافه بسبع حصيات كبرية مع كل
رما لا يقف عند ما يدعوه يقف بحجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف عند ما يقف عند كبريت
الاوليين دون الثالثة ليقم الدعاء في وسط العبادة ولهذا لم يقف في اليوم الاول ثم يقف في
اليوم الثالث من ايام النحر كذلك اربعة طوافه في اليوم الثاني ثم ان شاء الله فانه في مكة في اليوم الثالث
وله ذلك التخيير في السفر قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده اى لا بعد طلوع الفجر فانه ان توقف
حتى طلع وجب عليه رمي الجمار لانه اول وقت في طلوع الفجر وان شاء الله اقام معنى فمر كما تقدم وهو وجب
وان رمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد الطلوع بعد عند الامام فلا فاما فان عند الجمار
اعتبار باليوم الثاني والثالث وله ان الرمي اذا جاز تركه في اليوم الرابع تخفيفا فلا يجوز قبل
الزوال اول خلاف اليوم الثاني والثالث لان ترك الرمي لا يجوز فيها فبقر على الاصل وجاز الرمي
حاشا لكون الرمي راكبا وغير راكب في ايام التلوات لوصول المقصود ولكن الرمي غير راكب افضل في
غير حجرة العقبة يعني ان الرمي في ايام التلوات افضل من الرمي في حجرة العقبة في الدعاء

الدعاء وبعد ما خلا حجرة العقبة او ليس بعد الدعاء ويبيت ليلة الرابع من ايام النحر في مكة ان يبيت
في غير مكة من غير عذر وكبره تقديم نية فتيان متابع مسافر وحشم مكة قبل المحض بان اقام
بنفسه يعني لا في من شغل قلبه بتباعدة فيصير فانه في مكة فاذا انصرف من مكة نزل بالحجبة ولو كان
الزوال ساعة مع وقته بين الفجر والضحى ويحجب على صيغة المفعول وهو اسم موضع ذات فصي بين
منى ومكة واذا اراد الظعن الى الجبل عن مكة طواف للصدر بسبعة اشواط بلا رمل ولا سعي
في تلك الاشواط لاجبائه من ان كلا منها لم يشرع الا مرة وهو طواف الصدر واجب الاعلى المقم بمكة
فانه ليس بواجب عليه لانه غير مفارق عن البيت فلا حاجة الى التوديع بل الحاجة الى ذكره ههنا لما
تقدم من ان طواف الصدر واجب الا في من سبق من رزم ونشر بها ثم ياتي الباب الرابع
الكعبة ويقبل القبلة فيطعم الكعبة ويحلب النخيل يضع صدره ويحلب بالبيت وهذه الايام على طهر
الذعر هو ما بين الباب والحجر الاسود ويشبث بالاستار استار الكعبة كما يتعلق ثوب مولانا
بان شفيق في امر عظيم ساعة ويدعو حاك كونه مجتهدا ويكفي فانه من علامات القبول ويرجع القهقري
ان يصر في ويشه وراه وبصره الى البيت متباكيا حتى يخرجه من المسجد لانه في
ذلك اجلال البيت وتخليه **فصل** في مسائل متعلقة بالوقوف واحوال النساء وطول
البدن وتقليد ما ان لم يدخل المحرم مكة ولو جبه طائعا الى عرفة ووقف بها اربع عشرة ساعة
طواف القدوم لانه اذا دخل مكة بعد الافاقه فيعرفه بطواف الزيادة فيصير طواف القدوم
ولا سعي عليه لانه مسنة فلا يجب الجوار تركه ومن وقف او اجاز امره جوار راكبا او مشيا
بوقت ساعة متعلق بالفضائل بطريق التنازع ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وبين
طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو كان الواقف او التجار زائما او محرم عليه او لم يعلم
انها ارض عرفة لان ما هو الركن وهو الوقوف والاجتيان قد وجد ومن فاته ذلك امر
الوقوف او الاجتيان في الوقت المذكور فقد فاته الحج لغوات الركن الا ان علم فافاقاته الحج
بطواف من فاته الحج وسعي وتخلل بآياته بافعال العمرة ويقصر حجة من عام قابل آيات ولا دم
عليه ولو امره علم في نفسه ما يذوقه الا الاعمال رقيقة ان يحرم عنه عند اعانة ففعل ذلك في
احرم عنه صحح اجابا فيصير حراما في نفسه بالاصالة وعنه بالنيابة وكذا صحح لوفضل بلا امر لكونه

الامام خلافا لهما فان عندهما لا يصح له الاحرام عنه ايجاب الافعال فلا يصح عن غيره بغير اذنه ولله ان يملك
الرفاقه فقد استعان كل منهما بالاحرف فيما يعجز عن مباشرة نفسه والاحرام مقصور وهذا السفر
مكان الاذن بناتبا لدلالة وعمره في جميع ذلك من احكام الحج كالرجل لعموم الاوامر ما لم يقم دليل الخصوص
الا انها مكشفت وجوها لا راسها لانه عورة ولو قال الا انها لا مكشفت راسها فقط لكان اولها وخبر
كالا يخفى ولو سلمت ان راسها مكشفت على وجوها شتى وجافعة اربع عدت ذلك شتى عن وجوها جارية
على مذنب ولا تجوز بالقبية لانه يوذر الخلق من كل حيث تسمع نفسها ولا تترك في الطواف ولا في
بين الميادين على شتى على هبتها لان كلامها محفل باستر ولا تحلق بل تقصر لانه عليه السلام نهى عن
مخلوع وامرهم بالتقصير وتكسب الخيط وحف ثامن عن كشف العورة ولا تقرب بها لاسود اذا
كان عنده رجال تحزوا عن حماة الرجال ولو عاصفت عند الاحرام استكت وانت بجميع منك
الا الطواف الصدر لانه في مسجد ولا يجوز الدخول فيه للحائض وان عاصفت يوم الحز قبل الطواف لم
تفترق في ظهور وطوف وان عاصفت بعد ان طافت طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شئ
عليها لانه ترك طواف الصدر كما سقط عن امرئ افاقي اقام عليه ولو كان الاقامة بعد العزم من
المكة عند ذهابه يوسف لان طواف الصدر انما يجب على العاصد وهو متوطن وعند محمد لا يسقط الا اذا
بعده امره السفر لانه ادرك وقته فساكدا واداه عليه ضرر كالوتوطن بعد الشروع فيه والنفس
كالحائض فيما ذكر ومن قلده بدنه بطوع بان يعلق على عصبها قطعة بفعل او عورة مزادة او لها شجرة او نحو
ذلك او بدنه بذر او بدنه جوارحيد او طوله كبدته المتعد والقران ولو جردت كبدته فكلها ولا كالانه يريد الحج فله
احرام صار محرما وان لم يصل لم يلب لان سوق الهدى في معنى التلبية حيث لا يفعله الا من يريد الحج و
العرة فيلزم اجابة بالفعل كما يجوز اجابة بالقول فكان مناسب ان يذكر ما عده فان عصى بها اي
البدنة التي قلده بانتم توجه فلا يصير محرما حتى يلحقها لانه اذا ادركها ضده فزنت بفعل هو من فعل
الحج فيصير محرما الا بدنه المتعد فانه يصير محرما بمجرد التوجه اذا انوار الاحرام استحيانا فان جعلها بان
ومنع عليها اجل او شعر بان جوصها في أسفل السنام او قلده شاة لا يكون محرما في هذه الصور وان
ساقها لانه التجليل ليس في افعال الحج والاشعار مكرهه وتقليد الشاة ليس بمقارف والبدن
بفعلان جميع بدنه من الابل والبقر لونه وشعرها **باب** القران والتمتع والقران

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

افضل مطلق فاعاده من الافراد والتمتع وهو القرآن لغة اجمع بين الشياطين مطلقا وشرعا
ان يدل اي يرفع صوته بالتلبية بالعمرة والحج معا من مميزات هذا القيد ان اتفاقا او على الف
لانه لو احرم بهما من دورة ايلة او بعد ما خرج من بلده قبل ان يصل الى مميزات جاز وصار قارنا
وكذا لو احرم بهما داخل مميزات واحرم بعمرة ثم حجة قبل ان يطوف لها سبعة اشواط وان يقول
بعد الصلوة ارفع الشفع الذي يصلي عريدا للاحرام اللهم الى اريد الحج والعمرة فيسريهما الى قبلهما
ونقطة المدة على الحج كافي ايضا لهما فاذا دخل القارن مكة ابداه فطاف للعمرة او لاسبعة اشواط
رطل في الثلاثة الاول وسعى بعد ما بين الصفا ومروة وهو رول بين البليان الاخيرين وصلى ركعتي
الطواف ولا يتخلل ثم طاف بالحج طواف القدوم وسعى وهذا الترتيب استقديم افعال العمرة على افعال
الحج واجب فاذا كان كذلك فلو طاف اياها للعمرة والحج طوافين متواليين من غير ان يسعي بينهما
وسعى سعيين جاز ولا ينافي ما هو مكتسب عليه ولكنه استقديم طواف القدوم على سعي العمرة ولا
يلزمه بذلك شي ثم بعد الفراغ من افعال العمرة قبل التحميل الحج كعمرة المفردة فاذا رجعت العقيقة
يوم النحر وحج دم القرآن شاة او بدنة او سبع بدنة لقوله تعالى فما استيسر من الهدى وهذا يوم شكر
لاولئك المسلمين وجوب الاداء جناية فان تجز القارن عنه ارجع دم القرآن صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر
اذا كان كانه ولكن الافضل ثلاثة ايام احراما يوم عرفه لانه غاية ما يمكن في التأخير لاقامة العمرة على
وتو الهدى ومسا سبعة ايام او افرغ من افعال الحج ولو صام من السبعة بكة بعد ايام التشريق من
غيرية الاقامة لقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم ارجع منى الى مكة فان لم يعيم الثلاثة قبل يوم النحر لم يخرج
الصوم بل بقيان الدم لانه الصوم خلف عن الدم على خلاف القياس فيراعى ما ورد فيه وهو الوقوع قبل
يوم النحر وان وقع القارن بوفاء بعد الزوال قبل طواف للعمرة فقد تحقق انه رخصها ارضى فض العمرة
تعدزادانها بالبناء على افعال الحج لانه خلاف مشروع صلى دم لرضها ارضى فض العمرة بعد
الشروع فيها ويقضيها للرؤمها عليه بالشرع وسقط عنه دم القرآن لسقوط الوجوب وهو
المذكور لاولئك المسلمين ثم شرع في بيان التمتع فقال التمتع افضل من الافراد لما فيه من اجمع بين التمام
فاشبه القرآن وهو لم يمتنع لغة الامتناع وشرعا ان ياتي بالعمرة او بالحج طوافها في أشهر الحج ثم
سواء احرم فيها او قبلها ثم حج كما هو من عامة الذر اعتمر فيه هذا عام تعرف التمتع وانما كيفية فاش

افضل

افاده بقوله يحرم بها من العرة من ميعات او من مكان قبله ولطوف بابيت لها العرة و
 يسعي ويحليل منها ان شاء بان يكلو او يقصران لم يسبق الهدى من سبعة فانه اذا ساقها
 لا تحلل من العرة الا بعد الفراغ من الحج ويقطع النسبة باول الطواف للعره لانه عليه السلام كان يسكن
 عن النسبة في العرة اذا استلم الحجر ثم يحرم من حرم يوم النبروة لانه صار بمنزلة الهي وميعات
 الهي في الحج احرم ولو احرم قبل يوم النبروة فهو افضل لما فيه من ساقية الخير وزيادة في منفعة
 الحج كالمقدور لكنه يرمل في طواف الزيارة وسعي بعده ويخرج كالمقدور وهذا دم شكر تنويه التوفيق للحج
 بين السكينة وجوبها ايضا فان حرم التمتع عن الدم فكذلك اي حكمه حكم المقدور اذا جاز يصوم ثلاثة
 ايام للحج وسبعة اذا حج فريضة وبارك يوم الثلاثة قبل طواف العرة ولو كان يصوم الثلاثة
 في شوال لم يكن له الا حرام بها من العرة لانه السبب والتاخير افضل لما مر فان شاء التمتع من
 الهدى وهو السوق افضل من الاكل احرم وساقه وهو السوق اوله من تودده فقد ابان
 عليه السلام الا اذا كان لا ينقاد فيخند بقوله للضرورة وان كان الهدى من تودده فقد لا يجعل قلاوة
 في عنقه بجمادة او فعل وهو ان تقليد اوله من التحليل لانه التقيد بذكر في القرآن والاستحباب
 بلا كراهية عندهما وهو ان الاشعار تنوح سناها يخرج الدم فيستلخ سناها في اجاب الاسير وهو
 الاشبه بفعله عليه السلام حيث فقد قصد او من اجاب الائمة لانه وقع اتفاقا وكبره الاشعار
 تحرم عند الامام لانه تعذيب للحيوان وهو منهي عنه وانما حلفه عليه السلام لا ان يشركين لا يمتنعون
 عن تفرقه الابدان ثم يحرم اي شيء بافعال العرة كالقصد ذكره ولا تحلل من احرام العرة بعد افعالها
 لان سوق الهدى من ميعات من التحلل ويحرم ثانيا بالحج كالحرم يوم النبروة وقبله حيث كافي التمتع الذي
 لا يسوق الهدى فاذا اعلن التمتع يوم النحر رتبته بعد ذلك ولم يمتنع من احرامه ارحام العرة
 لان التحلل كحل في الحج كاسلام في الصلوة ولا تمتع ولا قران لانه لا يملكه لانه شرعية لا لافاقه كان
 للترفيه بمقاط احد السفرين ومن هو داخل الوقت لانه لم يملكه اهل مكة فان عاد التمتع
 الى اهلته في بدو جردا افضل العرة ومكانه لم يكن ساق الهدى بطل تمتعه لانه لم يملكه لاما
 صحيحا فيما بين السكينة وبطل التمتع ولم يجب دمه وان كان قد ساق لا يبطل تمتعه لعدم تمتعه
 الا لانه بوجود الاحرام ومن طاف للعره قبل استهراج اقل من اربعة اشواط وانتم العرة بان لا

انه باقى الاشواط بعد دخولها اسر وحج كان متمقا لانه قد وجد اكثر الافعال معتبرا
 معتبرا وانها في شهر الحج ولاكثر حكم الكل وان كان طواف اربعة اشواط قبل شهر الحج فلا يكون
 متمقا لانه او من اكثر قبل شهر الحج ولو اعتمر كوني اسر الا فاق الذر شرع له التمتع والقران في شهر الحج
 انما فيه بها لانه لو اعتمر في غير شهر الحج لا يجوز متمقا وتحلل واقام مكة خمسة عشر يوما وحج من عامه ذلك
 تمتعه بالاتفاق لانه او من سكنين وترفع باسقاط احد السفرين وهو حقيقة التمتع وكذا تمتعه
 لو اقام ببصرة بعين غير بدو لان السفر الاول قائم بالم عدا وطنة وقد اجتمع له فيه سكان ولقائه
 ببصرة كاقامته مكة وقيل يصح عند الامام ولا يصح عندهما لان نسكية ميعاتين وهذا الحكم جاز في افاق
 ولو اقام التمتع الكوفي عمرته واقام ببصرة وقضاها في شهر الحج قبل ان يرجع الى اهلته ثم احرم وحج في
 عامه ذلك لا يصح تمتعه عند الامام لانه لم ينشئ سفره الاول انتهى بالعره الفاسدة الا ان يعود الى اهلته
 ثم ياتي بها من العرة وحج في شهر الحج من عامه فيخند يكون متمقا لانه بالعود الى اهلته صار من شيا عزا
 وعند ما يصح تمتعه وان لم يعدا الى اهلته لما وصل الى موضع لاهله تمتع فعد الحج بهم وان بقي بعد
 الاف والعره بمكة وقضى عمرته وحج من عامه من غير عود الى اهلته لا يصح تمتعه اتفاقا لانه انتهى بملكه
 ليس لاهله تمتع وما اتفقه التمتع الكوفي فتم عمرته او حجه مضي فيه ارضه باضاله وان كان فاسدا
 لانه لا يمكنه الخروج من عمرته الاحرام الا بالافعال وسقط عنه دم التمتع لعدم الترفع باو آسكان
 صحيحان في سفر واحد ولم يرد دم الفاد ومن تمتع فصحى اي ذبح اخية يوم النحر لا يجزيه عن دم التمتع
 لان الاخية ليست بواجبة في حق من سافر فلا تنوب من ابان **باب** اجنابات على الاحرام
 وهي تسامح موجب للدم وموجب للصدقة وشرع في بيان موجب التمتع بقوله ان طيب المحرم وكوبها
 او ما بلا عضوا كاملا كالرأس والفخذ والذراع لانه دم تكامل اجنابة بتكامل الارتفاق
 بطلب عضو كامل فترتب عليه كالحوجب وكذا الزم دم لو او من اي استعمل الذهن في
 عضو كامل بربيت واستخرج لم يخاطبها طيب عند الامام لانها يقتل في الهوام ويترط في الغش
 وليست بالشعر وهذه الامور تكامل اجنابة وعند ما لا يبرمه دم بل يبرمه صدقة لان اجنابة فيها
 قاصرة لانها من الاطعمة ولو حصب بمحرم راسه نجسا رقيقا اما لو حصبه بغيره فلا شيء عليه وشعره
 الراس من استبربه عادة كالعمامة والقلنسوة اما لو ستره بالحواء فلا شيء عليه لو ما كما عليه

دم وكذا عليه دم لو لبس خيطا على الوجه معناه يدور كالملا او ملحق برجل او راس او رقبته طوعا او كرها
 لا للربح حكم الكل او ملحق رقبته او بطنه لا كما وجب الجناية او احدهما ارضا بطنه لانه عضو كامل او عانة
 لما قلنا وكذا عليه دم لو ملحق محاجة اربع اصابع الجحاة عند الامام وعند ما لا يلزم عليه دم بل يلزم عليه صدقة
 لان الجحاة انما يكون للجحاة لا يكون مقصودا في نفسه والحجاة ليست من مملوكة الاحرام فكذلك ما يكون وسيلة
 لها وله ان حلقه مقصود لم يكتف به كونه وسيلة لاني في كونه مقصودا كالايمان فانه وسيلة لصحة العبادة
 مع انك اعظم المقاصد وان قصص الحرم اطافير يديه او رقبته في مجلس واحد فعليه دم واحد لانه ارفع به
 ارتقا قاطعا ملا وكذا عليه دم لو قصص اطافير يديه واحدة او رجل واحدة في مجلس واحد لانه كلاهما
 ربيع لمخرج البدن والرجلين والربيع حكم الكل وان قصص اطافير يديه ورقبته في اربعة محابس فعليه اربعة
 دماء عند الامام واجب يوسف لعنبة معتر العباد فيقتيد اندخل الجحاة في محابس كل في اية السجدة
 عند سجدة عليه دم واحد لان الجحاة من نوع واحد ومبناه على التداخل فاشبه كفارة الفطر ثم شرع في
 بيان موجب الصدقة بقوله وان لبس الحرم اقل من عضو او ستر راسه او لبس الخيط على وجهه
 اقل من يوم كامل في كل من الصورتين الاخريتين فعليه صدقة لعنبة الجحاة وكذا عليه صدقة لو ملحق
 من راسه او اقل من ربيع كنية او ملحق رقبته او بعض عانة او بعض احد بطنه لعدم الارتقاء
 الكامل في كل من هذه الصور او ملحق راسه غير محوما كان العير او حلالا لانه ممنوع عن ازالة التقط
 سواء كان فيه او في غيره الا ان جناية دون الجناية في ازالة تقط نفسه فكان عليه صدقة او قصص
 اقل من خمسة اطافير متفرقة او غير متفرقة او قصص خمسة اطافير متفرقة من يديه ورجل عند الامام واجب
 وعند سجدة قصص الاطافير الخمسة المتفرقة دم اعتبارا بما لو قصصها في كف واحد ولها ان هذه الجحاة
 قاصرة فلا يلزم عليها الا الصدقة وان لبس الحرم عضو كاملا او لبس خيطا او ملحق راسه او بعض
 ما ذكره من متعلق بالجحاة غير ذلك الحكم ان شاء ذبح شاة في الحرم وان شاء تصدق بثلاثة ايام
 من الطعام على ستة مساكين في أي موضع شاء لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام في الحرم او غير
 تحت من ايام بلا شرط التتابع ولو اراد ان يقتص من استغفار الرذاة او شتم بالصبيان او
 نالوا من الجحاة في القبا ولم يزل يديه في كنية لانه غير لبس **فصل** وان طاف للصدوم او طاف

في كل ركعة من الارض والاشجار
 او في كل ركعة من المسجد
 او في كل ركعة من الحرم

طاف للصدوم كونه جبا فعليه دم لان النقصان لما كان فحشا غلظ جابره وكذا عليه دم لو طاف
 للركن اسرطواف الزيادة جميعا او اكثره حاك كونه محذرا في ايامه لان النقصان فيه الخش من النقصان
 في الواجب لكونه ركنا او ترك طواف الصدر كله او اربعة منه اكثره لان لاكثر حكم الكل او ترك دون
 اربعة اشواط من طواف الركن اقل من طواف الزيادة لان ذلك النقصان ليس فيه شبهة النقصان
 بالحدث او افاضل اربع من حدود عرفه قبل الامام بالنهار او لوان افاض قبل الامام بالتسليم فلا
 شيء عليه او ترك السعي بين الصفا والمروة او ترك الوقوف بمروة او ترك رمي الجمار كلها
 في الايام الاربعه او ترك رمي الجمار كلها في يوم واحد من الايام الاربعه او ترك رمي حجرة العقبة يوم
 الحج او ترك اكثره من حجرة العقبة انما وجب الدم باحد هذه الاشياء لانها واجبات وترك
 الواجب يجب دم ولو طاف للصدوم وهو سنة لكنه صار واجبا بالشرع او الصدر وهو واجب
 حاك كونه محذرا فعليه صدقة اظهارا لدونها عن طواف الركن وكذا عليه صدقة لو ترك دون اربعة
 اشواط من طواف الصدر فيجب لكل شوط نصف صاع من براوان في حكمه او ترك رمي احد من الجمار الثلاث
 لان كلها منك واحد فكان ترك اقل فيجب لكل حصاة نصف صاع من براوان في حكمه ولو ترك
 طواف الركن كله او اربعة اشواط منه اكثره بغير محذور ابدان في حوج النساء وحتى يطوفها بالاحرام لان
 ترك اكثره ترك كله وترك كل هذا الطواف لا يخرجه بالدم ولو اكتفى بالمشقة الثانية عن
 الاولى لعلم الحكم بان اوله وان طاف طواف الركن جبا فعليه بدنة اظهارا للتفاوت
 بين جناية الجحاة وجناية الحدث والافضل ان يحد ان يعيده ارطاف الركن ما دام بمكة هذا
 في طوافه محذرا في بقوله ما دام بمكة لانه اذا رجع الى ابيه فامسح بعن الشاة لا الاعادة
 لانه انقطع للفقراء واما في طوافه جبا فيجب اعادة لكثرة النقص في جناية ولا يقيده بقوله ما دام بمكة
 فانه اذا رجع الى ابيه يجب عليه ان يعود للاعادة الى مكة باحرام مديان جاوز الميقات ويسقط
 الدم في الصورتين ان اعاده في ايام الحج لانه اعاده في وقت ولو طاف للصدر طافرا واما محذرا
 فيلزمه واما في ايام التشريق واما في ايام الحج فلا يلزمه دم بعد طواف الركن محذرا فعليه دم لان
 طواف الصدر لم ينتقل الى طواف الزيادة بل على حاله لان اعادة طواف الزيادة بسبب الحدث غير
 واجب وطواف الصدر واجب فالواجب لا ينتقل الى غير الواجب فوجب الدم بسبب الحدث في

الركن

واحد على القارن بسبب دماء دم الاحرام الحج ودم الاحرام العمرة الا ان تجاوز القارن احيات طار
 كونه غير محرم فانه حينئذ يجب عليه دم واحد لانه لا اجل تغلظ البقعة وهي واحدة وان قتل جرمان على
 سبيل الاشتراك صيدا فقتل كل منهما جزاء كامل فانه جزاء الفحل وهو مفرد وان قتل جلا لا صيد
 احرم فعليه جزاء واحد فان جزاء صيد الحرم جزاء محلل وهو واحد وبطل بيع المحرم الصيد وشروطه
 لان بيعه قبل القتل يفرض له وعده ببيع مثله وكلاهما باطل ومن اخرج لبيته الحرم حلالا كان او محرما
 ولم يود جزاء ما فوته فولدت بعد واما ان الطيبة وولد باضمهما المخرج لاستحقاق الامم الرد لا
 مأمنة ومن صفة شرعية فتسرى الاحار الولد كصفة احرية والرق كان قبل بيعه ان لا يضمن ولد
 الطيبة كالاشمين ولد المصوب اجيب ان ضمان صيد الحرم ازالة الامن وقد وجد في الولد وسبب
 ضمان المصوب ازالة الملك ولم يوجد وان اذ تخرج اثباته ولدت لاشمين محرم الولد او لولد
 جزاء الام لم يوج امنه لان وصول الخلف كوصول الاصل **باب** مجاوزة احيات بلا احرام
 وما يترتب عليه من ارفاق يريده الحج والعمرة جاوز احيات الذم يجب عليه الاحرام ما كونه غير
 محرم ولان بستان من عامر مثلاً ثم ابرء محرم مجاوزة احرام بحجة او عمرة لزمه دم نفوت احرام
 وجب عند احيات فان عاد من البستان اليه امر الى احيات الذم جاوزة وهو فحل او
 ميقات آخر ما كونه محرما طيباً من غير شروع في الشك سقط الدم عنه عند الامام وعند جماهير
 الدم عبودة الى احيات محرما وان لا وصل لم يجب وان عاد الى احيات قبل ان يحرم فاحرم
 امر من احيات سقط الدم اتفاقاً وكذا سقط الدم لو احرم بعمرة بعد مجاوزة احيات بلا احرام
 ثم اقدم ان ترك العمرة ثم عاد الى احيات في عامه وقضاه امر العمرة الفاسدة باحرام عند
 احيات لا يؤخذ الموجب بغير النقصان بالقضاء الذي يحل الاول وكذا الواحرم بحج وسنة كما
 وان عاد اليه محرماً طيباً بعد ما شرع في الطواف اطراف العمرة او حج لا يسقط الدم ان كان قاتلاً
 الوجوب بالشروع في الشك وان دخل الكوفة البستان اربستان ابرء عامر داخل احيات
 لما جازت لعنه ودخل مكة غير محرم لانه التحج باهل البستان ولهم دخول مكة بلا احرام و
 ما من ارادة الحج والعمرة البستان ابرء محرم محل الذم منه وبان احرم كايلاً فان ميقاته
 كذلك ومن دخل مكة لحاجة فلا احرام من احيات لزمه حج او عمرة لانه دخول مكة سبب لوجوب

٦٧
 لوجوب الاحرام فباشرة لذلك السبب كالترام الاحرام بالندز ولو نذر الاحرام لم ينجح او عمرة ففوعاً
 الى احيات واحرم منه بحجة الاسلام في عام الذم دخل فيه مكة سقط عنه لزمه من حج او العمرة بدخول
 مكة اربسبب ايضاً ان سقط حجة الاسلام لزم الواجب عليه ان يكون محرماً عند دخول مكة تعظيماً لهذه
 البقعة لان كل من احرام لدخول مكة على التيقان وان عاد واحرم من احيات بحجة الاسلام بعد عامه الذي
 دخل فيه مكة لا يسقط ما لزمه بدخول مكة لانه لا انتقص حق البقعة حتى تحل السنة صار بالبغوت
 دنيا معقوداً في ذمة فلا يتاخر الابلا احرام مقصوداً وان جاوز مكة او منتهى احرام مريد الحج غير محرم
 ان يكون جاوز احيات غير محرم في قسامة واعماله لانه جاوز ميقاته ووقوفه اربسبب ان يكون
 لطواف اطراف مكة جاوز احيات بلا احرام **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام على احرام
 طاف لعمرة شوطاً او شوطين او ثلاثة يعني اقل من اربعة حينئذ لو قاتل ذلك كان اوله فاحرم الحج
 رفضه ارضية ترك الحج وتمام العمرة لعدم تالك الحج بشئ من اعماله وتاكده احرام العمرة بالطواف
 وعليه دم لاجل رفض الحج وقضاه حج وعمرة لكان حج الفات فلو اعتمها امر الحج والعمرة صح لانه اذا
 كان التزهما وان كان منهما عنه لزم النهي لا يمنع تحقق الفحل وعليه دم تكرر النقصان في عمله لا يكاب
 انتهى وهو دم جبر ومن احرم حج في حج احرام الحج اخذ يوم الحج في العام القابل فان كان قد حلق في
 الحج الاول قبل ان يحرم بالحج لزمه الحج الله ولا دم عليه اتفاقاً لانه حل من الاول واحرم تكرر بعده
 والا اربسبب ان لم يكن قد حلق في الحج الاول واحرم تكرر لزمه الحج لزمه في العام القابل
 وعليه دم سواء تكرر احرام الشال او لم يغير عند الامام لانه ان تكرر منى على احرام الله بالنقصان
 وان لم يغير منى بالتأخير عن ايام الحج وعندهما ان تكرر فعليه دم وان لم يغير فلا دم عليه لعدم
 احتياجه على الاحرام والتأخير عن ايام الحج لا يوجب شيئاً ومن فرغ من عمرته اى في باضاله الا انتقص
 فاحرم باجر من اسيرة احرم لزمه دم لم يجب بين احرام العمرة وذلك كمره محرماً ولو احرم افاق
 حج ثم احرم بعمرة قبل تمام الحج واراد جعلها لزمه لانه قران وهو مشروع للافاق لكنه ساء
 لخالفه السنة بتأخير العمرة فان وقعت بعمرة قبل اتمام العمرة او اكثرها فقد رفضها امر عليه
 رفض عمرته بالوقوف او بناها ضالها على افعال غير مشروع لا رفضها لوجوب الاعراف
 ولم يقع لما قرن ان قران فان احرم الا فامر بها امر بالعمرة بعد طواف الحج للقدم لزمه ايضاً

لكن ندب رفضها في هذه الصورة تالك احوام الحج بالطواف ويقضيها كغيرها وعليه
وم كرفضها فان مضي عليها بان قدم افعال العمرة على افعال الحج كما هو مفسون صحيح كما في غير مرة من
انه قران وكرمه دم ومووم جبر لا دم نك في الصحيح وقيل دم نك وغرة اخلاف نظيرة الاكل
فيجوز عند من قال انه دم نك ولا يجوز عند من قال انه دم جبر وان اهل اصرام اوجب عمرة يوم آخر
او ايام التشرية لعمته لان الجمع بين احوام الحج والعمرة صحيح لعدم الشروع فيها وكرمه رفضها كغيرها
في هذه الايام واذا رفضها لزمه فضاها تحصيلها لما فاته وكرمه دم كرفضها فان مضي عليها صح
لانه اذا ما كالتزمها والكرامة لغرض غير لم وهو كونه مشغولا باداء بقية افعال الحج في هذه
الايام وعليه دم للجمع بينهما في الاحرام ان كان قبل طواف الركبت وفي بقية افعاله ان كان بعده ومن
فاته الحج بقوت الوقوف فاحرم الحج او ثمة لزمه الرضا ارضى باحرام به لئلا يصير جامعا بين
احراما او بين عمرتين افعالا وذلك بدعة وانما يصير جامعا بين عمرتين لان من فات الحج بخل
بافعال العمرة من غير انقلاب احوامه لها وكرمه القضا لا التزام بالشروع وكرمه دم للتحلل قبل
اوانه بالرفض **باب الاحصاء والنفقات** نفقات الحج الاحصاء لغة اتمعت مطلقا
وشرا اتمعت عن الوقوف والطواف وكل ما افاده بقوله ان احصر محرم عن مضي الحج او العمرة بوجه
سلم او كافر او مرض او عدم محرم امرأة بان تا بعد الاحرام او مينا وبيان مكة ثلاثة ايام فافوتها
او مينا نفقة ولم تنزل ما يوصله فلا افسح محرم ان كان مفزدا ان بيعت شاة او قيمتها فاشتر
بها ونذج عنه ارضي المحصر في الحرم ولو في غير يوم النحر وقت معين لان التحلل موقوف على
النزج فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحلل بعده ويحلل المحصر بعد وجب ارضي الشاة بمغفرة من
غير طلق ولا تقصير عند الامام ومحمد خلا لا بد يوسف فان عنده لا بد من اطلاق او التقصير بعد النزج
وان كان محصر قارنا بعت وبيان وما لحجته ودما لعمرة لانه محرم بالحج والعمرة فلا تحلل الا بعد
النزج عنها ويجوز دجها قبل يوم النحر لانه دم كفارة فيخفى المكان وهو محرم دون الزمان
لا يجوز دجها في التحلل لانه محقق بحرم كاعتفت هذا عند الامام وعند ما لا يجوز دجها قبل يوم النحر
ان كان محصر محصر بالحج لانه دم تحلل به منه احوام الحج فينقض يوم النحر كالحج وعلى محصر الحج
اذا تحلل فضا حج للزوم بالشروع وقضا عمرة لانه من موقوفات الحج وفاتية الحج بخل بها

بفضل العمرة فان لم يأت بها قضا فلا يهدا ولا يحصر المحصر اذا تحلل عمرة ارفضها القضا النبي
عليه السلام عمرة الحجة التي احصر فيها وعلى القارن المحصر اذا تحلل حجة وعمران ارفضها القضا النبي
شروعه في الحج والعمرة فيلزمه بالتحلل قضاها وقضا عمرة اخر من ترك التحلل بافعال العمرة فان ازال
الاحصاء بعد بعت الدم فلا يخلو اما ان يدرك الحج والهدر ميسرا او يدرك الاول دون الثاني
او بالعكس او لا يدركها اصلا فهذه اربعة اشياء تقضيها ما ذكره بقوله وامكنه ارضان امكن
المحصر ادراكه اراد ان يدرك الهدر قبل دجها وادراك الحج بقاء ومن الوقوف لا يجوز له التحلل بالهدر
لزال الحج عن الحج الذي هو الاصل قبل حصول المقصود بالخلف وكرمه مضي في افعال الحج والعمرة لبيتها
ويصنع بالهدر ما شاء لانه ملكه وان امكن المحصر ادراكه اراد ان يدرك الهدر فقط دون الحج كحل
بالهدر عن الحج لانه يحجزه الاصل وان امكن ادراك الحج فقط دون الهدر جاز التحلل استحيانا اذ
يعدم التحلل بضيع هديه بجناحه وحرمة كرمه النفس فيتحلل كما اذا خاف على نفسه انما لم يذكر يقضي
القتل الرابع لظهور حكمه من الاف امم مذكورة ومن منع ملكة عن الركبت طواف الزيادة والوقوف
هو محصر لغز لا تمام عليه وان قدر على احد جانبي من محصر لانه ان قدر على الوقوف يتم حجه به فلا
احصار وان قدر على الطواف فله ان يتحلل بكفاية الحج بلا احتياج الا التحلل بالهدر ثم حكم القوت
ما بينه بقوله ومن فاته الحج نفقات الوقوف بعرفة فليتحلل من احوامها بفعال العمرة وعليه الحج من
عام قابل لانه لا طريق له من الخروج من الاحرام الا باداء النكاح عند عدم احصر ولا دم عليه لان
التحلل وقع بافعال العمرة والدم مبل عنها في حق المحصر فلا يجمع بينهما ولا يوفى للعمرة لانها غير موقوفة
وعليه الاجماع وهي امر العمرة احرم وطواف وسعي فالطواف ركنها والسعي واجب والاحرام
شرط وكونه في كل السنة ارضي كل ايامها ولكن تكره اداها لغير القارن في خمسة ايام وهي ايام
نحر والسحر وايام التشرية لان هذه الايام ايام الحج فقيمت له ويقطع السلبية فيها امره العمرة بقوله
طواف عند استلام الحجر وليس بها طواف فزوم ولا وداع **باب الحج عن الغير** الاصل في
هذا الباب ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره كما سيجي يجوز النيابة في العبادات كالتوبة
فالتوبة وكفارة بطلق عند العجز والقدرة لا المقصود فيها السبق الى الفقراء وهو يحصل بفعل
النائب كما يحصل بفعل الاصل ولا يجوز النيابة في العبادات البدنية كالصلوة وكفارة بحال

من الاحوال لا يجوز في حالة العجز ولا في حالة القدرة لا المقصود فيها مجرد انتفاع النفس
لرضاها تحت ذلك لا يحصل بفعل الغير وفي المركب منها كما في كوز النياية عند العجز عن انتفاع
بوضعها نظر الى كونه ماليا لا عند القدرة لعدم انتفاع النفس نظر الى كونه بدنيا ويستتر في
جواز النياية في الحج الموت موت الحجج عنه او العجز الدائم الى الموت في المنوب عنه لانه فريضة
العمرو انما اشترط العجز المذكور للحج الفرض لورود النقص فيه لا يشترط في النقل لان في حجة كوز النياية
مع القدرة لا تساع بايه من عجز عن الحج الفرض فالحج امر غير بان يحج عنه صحيح الاجماع ويقع
الحج عنه امر صحيح واذا حج نوب النياية الحج عنه وحده فيقول سبب حجة عن ظاهر على النياية
ويرد النياية ما فضل من النفقة المدفوعة اليه للحج الى الوصر ان كان الوزنة صغارا او الى الوزنة
ان كانوا كبارا اولها ان كانوا صغارا وكبارا وجوبا وكوز الاجماع الصادرة بفتح الصاد كملية
من لم يحج عنه قبل ومراة والعبد ما ذون لوجود الافعال والنية عن الامر ولكن غيرهم اي غير
مولاه المذكورين اوله لانه بعد عن شبهة الخلاف واقدر على الاداء على الوجه الاكمل ومنه امره بانه
ان يحج عن كل منهما فاحرم حجة عنهما من نفقتهما وحجة له امرهما لانه لا منهما امره ان يحصل الحج
ويؤديه بعينه عند الاحرام فاذا لم يفعل صار مخالف لهما ولا يمكن اتياعه عن احد ما لعدم
الاولوية فيمن نفقتهما وتقع الحجة عنه وان ابرم الاحرام بان نوب احد ما غير معين ثم عين احد
قبل المضي اقبل الطواف والوقوف صحيح عن عينة عند الامام ومحمد لان الابرار في الاحرام ليس
بمقصود وانما المقصود الافعال مالا لا يوسع حيث يقع عنه الحج عنهما لانه لا توقف لان
كل منهما امر بتعيين له فاذا لم يعين فقد خالف وجده امر بعد معنى ان لو ادرك الافعال على الام
ثم عين لا يحج بالاجماع ودم النفقة والقولان على الامور لانه وجب بالجمع بين النكاح والامور فحقت
بهذه النفقة وكذا على ماورد دم الحباية لانه هو الحباية فيجب عليه كفارته ودم الاحصار على الام
ان كان حيا عند الامام ومحمد لانه الذر ذر فله في هذه الوزنة فيجب عليه تحصيله فلا فالاجاب
فان عنده على ماورد لان وجوب دفع مزارعة الاحرام وهو تحصيل الامور وان كان الامر
ميتا فماله امر فدم الاحصار من مال الام وان جامع الامور قبل الوقوف بفرقة فندم حجة و
عليه دم وضمن للامر النفقة لانه ماورد بالحج الصحيح وجماع قبل الوقوف بعينه الحج فيمن

وان مات مما ورد بالحج في بعض الطرق بعد ما انفق بعض النفقة حج امر ميتا بالحج من منزل امره لان
حيث مات عند الامام لان ما مضى من السفر لم يعتد به لعدم انقضاء ما يقصود بثلث ما بقى من مجموع
ماله وعند ما حج من حيث مات الامور لانه اذا لم يبطل ما مضى من ثلثه بالنقص وجب ان يبني عليه
وله ان عدم بطلانه من جهة النوايا في الاخرة واما تنفيذ الوصية فمن احكام الدنيا فيبطل في غيرها
لكن عند اب يوسف حج عنه بالفرقة الثلث الاولى لانه محل نفذ الوصية فتي بعينه شئني كفي نفذ
وعند محمد حج عنه بالفرقة من مال المدفوع اليه لفرز الحج ان بعتر شئني كفي والابطلت الوصية لان
تعيين الوصر لتعيين الموصي لكونه نيايا عنه ويرد ما فضل من النفقة امر ما نفقة مما ورد على
المعروف في الطعام والشراب والكسوة والركوب الى الوصر والوزنة لانه فضل ليس بمملوك
لما ورد من اجل ان احرم ورفع صوته بالتلبية حجة عن ابويه لا امرهما متبرعا ثم عين من امرهما
بازيوع صحيح ان يحل نوايا حجة لاعد عايشة اليه قوله لان ان يحل نوايا حجة لغيره في جميع
العبادة مصلوة او صوما او حجا او صدقة الى غير ذلك من جميع انواع البر وكل ذلك يعمل الى الميت
ونفقة **باب الهدر** وهو لغة هدر عا سم لا يهدر الحكم ليتقرب به وهو من اهل اهل
او غنم بالاجماع واقله شاة ولا يجب تعريفه بان يذهب به العرفات او الشهرة بالتقليد يعرف
التمثال انه هدر لان المقصود القوة بابقاة الدم لا التعريف ويجوز فيه ما يجوز في الاضحية ويجزئ
الشاة في كل موضع من مواضع الجبايات وغيره الا اذا طاف للزيادة فلو كونه جنبا او ماضيا
او نفث او جامع بعد وقوف عرفته قبل الحل فلو بعد الحل بجنبة لحنه الجباية فلا يجزئ فيها
ان يهدر من الركنين الا البنية لعلظ الجباية وياكل الهدر مستحبا بانه هدر الطوع هدر ما يبلغ
الحرم وان لم يبلغ لا يجوز لصاحبه ان ياكله ولا يفرقه من الاغذية لانه القربة منه وهو الراقية انما
يجوز في الحرم وفي غيره بالتصدق والنفقة والقولان فقط لانها دماء نكاح كالاضحية لا ياكل من غيرها
لان غير من الهدايا دماء كفارة مع عنه عليه السلام النبي عن اكلها فلو اكل كل حصن ما اكله وحقق حج
به نفقة والقولان بما ورد لانه دم نكاح فحقق حج بملك الايام كالاضحية دون ذبح هدي
غير ما فانه دم جبر فذبح بوقت شاة او اكل امرض وحقق ذبح كل هدي من الحرم ما من الهدى
اسم لا يهدر للحكم ويجوز ان يتصدق به امر كل هدي على فقير الحرم وغيره من الفقراء لان الصدقة

قربة معقولة لا نهائية فلهذا المحتاج فلا يخفى به فقير دون فقير ويصدق بكلمة وخطابه ولا يعطى
الجار والجارح منه امر من المذبح وفيه إشارة الى جواز ذبح غيره وان كان بنفسه احسن ان يستحق
ولا يركبه لانه صار حقا منه حتى لا يخذل الضرورة بان لا يقدر على المشي فيركبه فان نقص الهدى
يركوبه بمنه امر ضمن النقصان ويتصدق به على الفقراء ولا يكلبه لانه يكلب غيره فلا ينفع به فان
عليه تصديق به امر يكلب على الفقراء وينفع من غيره بالمال البارد وينقطع لانه ان كان قريبا من وقت
الذبح وان كان بعيدا عنه يكلبه ويتصدق به يكلب كلبا يضره ذلك فان خطب الهدى الواجب
او يجب عينا فحشا وهو عيب يمنع جواز الاضحية اقام غيره مقامه بقاء الواجب في ذمته و
صنع الجميع ما شاء كسائر اطلاقه لانه فالصل ملكه وان خطب امر قرب من الخطب يهدى
كثرة وصنع فله امر فلا دية لان الغالب ان يكون الفلادة قطعة بغير دية وضرب به امر من ماله
ليعلم الناس انه يهدى للفقراء ولا ياكل منه هو امر يهدى ولا يقضى لانه حق مخصوص للفقراء وليس عليه
امر على الهدى في ملك يهدى التطوع غيره اراقاة غيره مقامه كافي الواجب لانه القربة تعلقت
بهذا العمل وقد فات وقيل مذابحة التطوع ومثله والقول لانها دامت كمالا لا يبق كمالها
الا شتهار ولا يقبل غير ذلك من الدماء كدماء الجثث والكفار والاحصاء لانها دماء جبر فالق
ثبت انها السرة **مسألة** في غير مرتبة في ابوابها كاللؤلؤ المشور وكوشه
امر عظيم والا فلا تقبل شهادة عدلين وقيل تقبل كافي المحيط ان هذا اليوم الذر وقضائه
يوم البحر بطلت شهاده ونهم ويكره لاهل عرفة مجرم ولو شهدوا انه اسرى اليوم الذر وقضائه
يوم التروية صحت شهاده ونهم وعلى اهل عرفة اعادة الوقوف لا مكان ازالة الاشتباه بها باقون
ثانيا بخلاف الصورة الاولى لعدم الامكان ومن ترك رمح الجرة الاولى في اليوم التروية
الجرة الثانية والثالثة فان شاء رماها فقط امر من غير اعادة الباقين لصور الكل ولو لا
ترتيب لانه ليس بشرط والاولة ان يرمي الكل بان رمي الاولى ثم الثانية ثم الثالثة رعاية لغير
المستوفى ومن يذبح حج ماشيا بمنى ثم يذبحه لانه هو امر اذ بالوقوف حتى يطوف للزيارة لان
بهذا الطواف ينتهي الاحرام وقيل بمنى من حيث يحرم بعين من مبيقات لانه اول افعاله فان
في الكل او في الاكثر لزم دم لا وفاء النفل فيما التزمه واما ان ركب في الاقل فتصدق بقدره فلا

ملا ان استرته محرمة بالاذن من مولاه باجماع حج له ان يشرى ان يملكها باجماع والاولى عليها
بقص شعره وقلم نظره قبل اجماع تعظيما لادراج **كتاب** النكاح وهو لغة النظم والجمع ونوعا
عقد امر مجموع ايجاب وقبول ولو كان يرد على ملك المتعة يعرف ان النكاح تكلم لفظ ترتيب عليه
المتعة المخصوصة وهي الوطى قصدا لا ضمنا احتراز عن البيع والهبة ونحوهما لان المقصود منها ملك
الرقبة ونثبت فيها ملك المتعة ضمنا اذا لم يوجد ما يمنع اعلم ان الاسلحة الادلة المتعارضة
التوفيق ان الممكن ولما كانت الادلة الواردة في باب النكاح منها ما يدل على الوجوب كقوله تعالى
فانكحوا ومنها ما يدل على السنة كقوله عليه السلام النكاح سنن ومنها ما يدل على الكراهية كاختيار
جائعة من فحشاء العواتق من غير كراهية فثبت ان النكاح عند التوقان والقدرة على ايفاء ما وجبه
ذكره عند خوف الجور والعجز عن ايفاء ما وجبه وليس مستويا مؤكدا لاجل الاعادة في الخارج بان
لا ينافى على نفسه الزنا وغلبة ايسر ويعقد امر يتحقق بايجاب وهو ما يلفظ به او لا من امر جانب
كان من الرجل وامراة وقبول وهو ما يلفظ به ثانيا من جانب احداهما فلا ينفق بالتعاطي و
لا بالقبول بالفعل كقبض المهر بل بالقول ولهذا قال كلاما يلفظ كما صرحت مرادها بانثباتها
لان لم يوضع لفظ فاس في اختيار لفظ بني من الثبوت وهو لفظ الماضي كزوجه وزوجت او
احدهما يلفظ بالماضي سواء كان الاخر امر او ماضى نفسك او مضارعا كما تزوجك فقال الاخر
في كل منهما زوجت نفسي منك وان للوصل لم يعلم ان العاقدان معناه امرين لفظي الايجاب و
القبول لكن لا بد ان يعلم انهما مما يقع بهما النكاح ولو قال المرأة فوشتي راسي بلفظ وادى
او قال للرجل يري ففعلت النكاح بالاولى وادى او قال النكاح بلفظ يري ففعلت بلاميم في اخره وادى
ويري ففعلت يكون مستندا الى ان النكاح مع النكاح لكان العرف فان جواب مثل هذا الكلام يذكر
بهم وبه ونكسيع وسنن حيث يصح بدونه ميم بان قيل للبياع فزوجه ففعلت فزوجه ثم قيل
لنكحني ففعلت فزوجه يصح البيع وان لم يقولا فزوجه وختم لما ذكره ولو قال لا ابر الرجل وامراة
عند الشهادة لا حاجة الى ذكر هذا القول عندم اذ النكاح بيان لفظ ينفق به النكاح وما لا ينفق
وفي شروطه فانه امر آخر واذ ذلك مازن ويوم اي شخص زوجه ان لا ينفق النكاح لان النكاح
ما كان للعرف ولا عرف هنا وانما يصح عقد النكاح بلفظ نكاح وتزوج بخلاف بان قال

اي الشوق القوي بشرط ملك
المهر والنفقة وفي النهاية اذا
لم يمكن الاصول من غير الزنا الا
بما كان خروفا

ذلك الذكر الاخر ولو فرضت الاخر في ذلك كافي اجمع بين امرأة ومعتما فانه محرم
 لو فرضت العدة ذكر لم يحل تزوج بنت اجد ولو فرضت بنت الاخ ذكر لم يحل له تزوج عنه بخلاف ما
 لو فرضت احدهما ذكر اجمعت الاخر ولو فرضت الاخر في ذلك كافي اجمع بين امرأة
 بنت زوجها من زوج الامراة التي لا تكون البنت منها من تلك الامراة بل من امرأة اجنبية اخرى
 لها فانه محرم اذ لو فرضت بنت الزوج ذكر اجمعت عليها الامراة لكن لو فرضت تلك الامراة ذرا
 لم يحرم عليه بنت الزوج والزنى بمشتهاة حال او ماضيا يوجب حرمه مصاهرة حتى لو زنى باجرة
 حرمت عليه امرها وبنتها وحرمت موطوءة على اصوله وفروعها وكذا يوجب حرمه مصاهرة امس
 عمدا او سهيا او مختلئا او مكرها بشهوة من احد الجانبين من غير حائل يمنع بحسب الكراهة لانه
 سببا لوطي فاقم مقام سبب احتياط وكذا يوجب حرمه مصاهرة نظره الى فرضها داخل
 ونظره الى ذكره قوله بشهوة قيد لكل من الطرفين ولما كان ما يوجب حرمه مصاهرة في اشتباه
 دون غيره لا يقتصر بيان حديدها فيه بقوله وما دون سبع سنين غير مشتهاة به بعضي اعتبار
 ببناءه عليه سلام لكن الاول ان يبين بعد قوله ولو انزل مع سبع سنين والنظر لا يثبت الحرمه بالشهر
 لانه كما يجب من النظر حرمه مصاهرة انما هو لاجل افضائها الى الوطى وبلا تزل الاقدام الاضداد
 لانقطاع الشهوة وصحح كاح الكتابية المؤتمنة بنى المحقرة بكتاب كذا افتر لانه فتح القدير انما صح
 كتابها لقوله تعالى ونكح من الذين اتوا الكتاب وصحح كاح الصائبة المؤتمنة بنى
 المحقرة بكتاب كذا افتره الامام فعلى هذا يصح كاح الصائبة اتفاقا لانه من الكتابية ولا يصح
 كاح صائبة عابدة لوكب لا كتاب له كذا افتره صاحباه فعلى هذا لا يصح كاح صائبة اتفاقا
 لانها مشركة ولا جمل ذلك الاختلاف في قوله والصائبة المؤتمنة بنى المحقرة بكتاب المذكور
 الا فلا حاجة الى ذكره لدفعها في الكتابية كما اشترنا وصحح كاح المحرم والمحقرة ولو بالولاية سواء
 كان احوالها كج او برة لانه لا يمنع العقد وصحح كاح الامة المسلمة والامة الكتابية ان لم يكن
 تحت حرة لقوله تعالى واحلها وارتاكم ولو كان مع قول المحقرة اربع الفدرة على امر المحقرة ونفقتهما
 وصحح كاح المحقرة على الامة وصحح كاح اربع سنوة فقط سواء كانت حرا او امراة او مختلئا
 منها بشرط ما ذكره المحقرة عن الامة ولا يصح كاح اكثر من اربع بانفاق الامة الاربع لقوله تعالى فان

فانكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلث وربع والنفس من منع الزيادة عليه وصحح للعقد
 كان او مدبرا او مكاتبين من غير انزال والامة لان الرق منصف وصحح كاح جلي من رده منه وفي
 وطئها والولد له اتفاقا واما من غيره فصح ايضاً يمكن عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فانه قال لا يصح
 ولكنه لا يوطأ حتى يقع حملها لئلا يفرقا زرع غيره وصحح كاح موطوءة سيد لم لا يفرق بينهما
 حتى لو جارت بولد لا يثبت نسب من غير دعوة او موطوءة لان لانها ليست بعراش وفي بيان
 الصور من لا يجب على الزوج الاستبراء ولو تزوج امرأته بعقد واحد وكما ان احدهما محرمة
 له كاح الاخر الى كل تكاثره لانه بطلان كاح المحقرة لا يقتضي بطلان كاح التي معها في العقد
 وهو كسرها لهما امر لانه صح كاحها عند الامام وعندهما يقسم اسم على مهر كلهما فانما
 التي صح كاحها لزمه وما اصاب الاخر سقط عنه لانه اسم مقابل بها فيكون منفعا عليهما
 ولان التي لا يكمل كاحها لا يصلح ان تكون فراجة للتي يحل ولا يصح تزوج امته ولو كانت مدبرة او
 مكاتبه او ام ولد او مشركة لانه ملك المقتة ثابت قبل النكاح ولو ثبت ثانيا لا اولى لاثبات
 اثبات او تزوج سيدة للاجماع على بطلانه او تزوج جوسية او وثنية لقوله تعالى لا تنكحوا
 المشركات وكل منها مشركة ولا يصح تزوج فامة المحقرة في عدة رابعة ولا تزوج ثالثة للعبد
 في عدة ثالثة ابانها لانه العقد باقية على النكاح من وجه بقاء النفقة والكنى واما الرجم
 والايصم تزوج امه على المحقرة او عدة غيرها سواء كانت عدة طلاق باين او رجم هذا عند الامام خلافا
 لما ثبت يصح عندنا فيما اذا كانت عدة محقرة عدة الطلاق البائن لانه التزوج في عدة البائن
 ليس تزوج عليها حتى لو علمت ان لا يتزوج عليها فابانها وتزوجها في عدتها لا يثبت ولم يلقنا
 من انها باقية على النكاح من وجه فالاحتياط المنع ولا يصح تزوج حامل كان حملها من سبي ثبت
 نسب حملها في داره انما افرز هذه المسئلة بالذكر مع انها داخل في المسئلة الانية بعبد
 يتوهم من كون الحمل مسبية ان لا يثبت نسب حملها او تزوج حامل ثبت نسب حملها رعاية
 لصاحبها بخلاف الحمل من الزنا لانه لا حرة للزنا ولو علمت من سيد انما انه بكلمة لوالدة
 على بركة دفعه ان يظن من صحة تزوج موطوءة السيد صحة تزوج الحامل منه لانه موطوءة له مع انه
 يصح زوجه باعتبار ثبوت الحمل ولا يصح كاح المحقرة لانه منسوخ باجماع الصحابة ولا يصح كاح

بان لا ينفك من او وثنية او كاذب زوج

بان لا ينفك من او وثنية او كاذب زوج

ملك من جهة ما في قرين وملك عليها تطبيقين وتنقض عدتها بحقيقتين وقد اذاد ذلك
بالحق فكان لها ان تدفع الزيادة والدفع لاكتناج الا العتقا ولهذا قال لا في خيار العتق امر لا
يشترط العتقا في خيار الالة المتزوجة في نكاحها او اذ غفقت وتبعها الخبر لما قلنا فان مات
احدهما امر احد الصغيرين قبل التوفيق ورثه الاخر بغير اولاد اسوة كان موت احدهما قبل التوفيق
او بعده لصحة النكاح وثبت ملك به والولاية للنكاح هو العتقة نسبيا وهو كل ذكر متصل باليت
بالوسط انثى او سببا وهو مولد العتاقة مذكرا كان او مؤنثا على ترتيب الارث والحج فيقدم
الفرع وان سفل ثم الاصل وان علا ثم الاخ لا يورث ثم الاب ثم ابن الاخ كذلك ثم العم لا يورث ثم
لاب ثم ابن العم كذلك ثم عم ابية لا يورث ثم لاب ثم ابن عم ابية كذلك ثم عم جدة لا يورث ثم
ثم ابن عم جدة كذلك ثم مولد العتاقة وان لم يكن له سوا كان مؤنثا اصلها او عارضا مقدم على
ابيهما عند الامام واليه يوسف لا تنبأ بهذه الولاية على العتوبة والابن مقدم فيها خلافا لما
ابا لا مقدم عنده لانه وفي شفقة من الابن والاولاد لا يورثون على احد ولا ولاية
على النفسهم فالولاية ان لا تثبت على غيرهم ولا كافر على ولده مسلم ذكر كان او انثى وان لم يكن ارثا
لم يوجد عتقة نسبية او سببية فللام ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت
ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم لجد الفاسد ثم للاخت لا يورث ثم للاخت لاب
ثم لولد الام ذكر كان او انثى ثم لاولاده ثم لذور الارحام الاقرب فالاقرب التزويج مبتدأ
جزء قولنا اب فلام مع ما عطف عليه عند الامام لان الولاية تثبت نظرا الى الصغير وهو يحصل
بالشفقة الموجودة في كل من يؤلا خلافا لما كان عنده ليس لغير العتقة ولاية النكاح لقوله
عليه السلام الا نكاح الا العتقا وابو يوسف مع حمزة الا خبره من الروايات ثم لم يولد له الاموات
وعومس والى لغيره على انه ان جنى فارتبه عليه وان مات فبرأته له ثم القاص في مشورة ذلك
اربع مكتوبة اعطى من قبل استعطاء تزويج من لا ولاية له وللأبعد من الاولاد التزويج
اذا كان الاقرب غائبا بحيث امكن ان لا ينتظر الكفو الخا طيب امر الطيب التزويج جوابي
جواب الاقرب الغائب لان الكفو لا يتفوق كل وقت وقيل لا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائبا
مسافة السفر وقيل بحيث لا تصل اليه الى الاقرب القوا في السنة الا مرة ولا يسل

عقد الا بعد عبوده ارجو والاقرب للحصول بولاية تامة ولو زوجها وبيان متاويان في
درجة الولاية كاخوين فالعبرة في صحة النكاح للأكسب لوجود العقد منه بالمعارض وان كانا
بطلان بعين ان عقد الوليان امتاويان معا اولم يعلم الأكسب بطلان عقد النكاح فجميع عدم
المرجح لاحدهما والصح كون المرأة وكيفية النكاح كما يقع كونها اصيلية **فصل** في عتق الكفا
امر باواة الرجل امرأة في ابتداء النكاح حتى لو زالت بعده لا ينسخ نسبيا امر من جهة النسب
في العتق تفادهم به واما العتق منهم فمضمو ان ابهم فغير يشيعهم الكفا بعض منهم كيف كان
من غير تفاضل حتى ان غير ابائهم منهم كفوا للعتق حتى وغيرهم ارغى قرين من العرب ليس كفوا
لهم ارغى قرين لانه اشرف العرب فلا يكافونهم غيرهم بل بعضهم ارغى العرب من غير قرين
الكفا بعض لست اويهم وبها بطلت منهم ليسوا كفوا غيرهم من العرب شراؤهم بالحننة عند
العرب وعتبة الكفاة في النكاح اسلاما وحرية امر من جهة الاسلام وحرية تفادهم بها وخرج
على هذا الاصل قوله مسلم او جازوه امر ابوسلم كافر او اب حر رقيق غير كفولها اب في الاسلام
او بها اب في الحرية لعدم مساواة من له اب واحد في الاسلام او فيها امر في الحرية غير كفولها
لها ابوان في الاسلام او حرية عند الامام ومحمد لعدم مساواة خلافا للابن يوسف حيث قال هو
كفوا لخالها الواحد بالانثيين كما هو من جهة تعريف اب الغائب ولها ان تمام النسب
بالجدة ومن لها ابوان في الاسلام او حرية كفولها اباء في ذلك اتفاق لوجود مساواة فيها
يحتاج اليه النسب وهو الاربعة وعتبة الكفاة وديانة امر من جهة الديانة وهي التقوى والصلوة
لانها من اعلى المفاخر عند الامام واليه يوسف خلافا لما كان الفاسق عنده كفول لبنت الصالح
لان الديانة من امور الاخوة فلا يثبت عليها احكام الدنيا وخرج على هذا الاصل على قولها قوله فليس
فاسق كفول لبنت صالح وهي صالحة وان لم يوصل لم يعلن نسقه في اختيار الفضلي هو الصحيح وقيل
يخرج كفوا اذ لم يعلن وعتبة الكفاة مالا امر من جهة المال بان ملك كحر محجل والنفقة اما الحر
فانه بل يصنعها فلا بد من تسلمه واما النفقة فلا يورث الارزواج ودوامها وخرج على هذا الاصل
قوله فالعاجز عن العمل والنفقة غير كفول للفقيرة فضلا من الغنية لما قلنا في مسئلة استتابة
والفاد عليها كفول ذوات اموال عظام عند يوسف لان مصالح النكاح تنظم بها وما عدى لا

يعتبر لانه زائد عن قدر الحاجة خلافا لما ارسى القادر عليها كفوا لذواتها عند الامام ومحمد لانه
النسب يقتضون بالغناء ويعيرون بالفقر وتعتبر الكفاة حرفة ارفع جهة الحرفة عندهما لانهما
يقتضون بشرف الصناعة ويعيرون بذواتها وعند الامام روايتان في رواية لا تعتبر بها لانها ليست
بلازمة لان النكاح من ذوات الحرفة الى شرفها ممكن وفي اخر تعتبر بها لاقفائهما فحجتها وخرج على
هذا الاصل قوله في تلك او محام او كس او باع غير كفو لعلنا وشرنا وقراف بغير اخر
عن الرواية بعدم الاعتبار ولو تزوجت بحرفة المكلفة بلا ولا غير كفو فلو لم ان يعرف بينهما برفع الام
الى الحاكم وهذه المسئلة تقدمت في ادب الباب لكن مستفاد هناك عدم اشتراط الولي للنكاح
البالغة ومستفاد هنا لزوم الكفاة للزوم النكاح فلا تكرار وكذا لو عقدت امرأة بمهرها
حين تزوجت من كفو لا للولي ان يعرف ان لم يتم الزوج مهرها عند الامام لان المهر الى
عشرة حق الشرع فلا يكره استقصي والى مهرها حق الاولياء لانهم يعيرون بنقصانه خلافا لما
حيث قال لا يسر التفريق لانها تعرفت في حقها لا في حق الولي وقبضه من قبض الولي المهر او غيره
لها او طلبة بنفقة رضائه لانه تقرير الحكم العقد لا سكوت لانه سكوت ضايف لموضع مخصوص
يسر هذا منها وان رضى للزوج احد الاولياء امت وبين كان كما في كل فليس لغيره منهم
الاختصاص **فصل** في تزويج الفضولة وغيره ووقف تزويج فضولة من جانب وصيل
او ولي او وكيل من جانب اخر او تزويج فضولي من جانبين فضولة من جانب الزوج و
فضولة اخر من جانب المرأة وهو هنا من وجب النكاح او قبله عن الغير غير اذنه وهو صحيح
لانه عقد صدر عنه اياه وهو عاقل بالغ مضاف الى محله وهو اني من بني آدم بلا مانع شرعا فيصح
لكنه وقع على الاجازة من له العقد او عليه لئلا يحق ضرر فان احاز في عقد مستند الاوقات
صدوره وصار كانه اذن عند العقد ويؤثر في ذلك طر في النكاح او كجاب والقبول واجبة غير
فضولة بايجاب يقوم مقام القبول ان كان وليا من جانبين كما اذا زوج بنت اخيه من ابيه و
لاولي لها غيره او كان وكيلها عنها كما اذا وكلاه بان زوج احداهما من الاخر او كان وليا
جانب واحد من جانب اخر كما اذا زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه او كان وليا من جانب
وكيلها من جانب اخر كما اذا زوج بنته من موكلة او كان وكيلها من جانب واحد من جانب

جانب اخر كما اذا زوج موكلة في تزويجها بنفسه ولا يؤول اليها اطر في النكاح فضولة ولو
من جانب سواء كان فضوليا من جانبين او فضوليا من جانب واحد او وليا او وكيلها من جانب
اخر عند الامام ومحمد خلافا للاب يوسف حيث يؤول اليها فضولة عنده ولو اقره سواء كان الامر
امير او غيره ان يزوج امرأة فزوجها اما موراة الغير لا يصح عندها ومما لا يحسن ان لا يطلو
بصرف الاغتفار ومما لا يزوج بالكفو وعند الامام يصح لاشتراك العرف في التزوج بالكفو
وغيره تخفيف التوبة ولو زوجها ما مور تزويج امرأة واحدة امرايين في عقد واحد لا يبرمه **فصل**
منها اذا لوجه التزامها بالخالفه الامر ولا الى التزام احد بها لعدم الاولوية ولو زوج الاب او الجد
الصغير والصغيرة بنين فحسب المهر او زوجهما من غير كفو ولو عدا او امة جاز بلا خيار عند
الامام ولو في الشفقة خلافا لما حيث لم يكن عندهما لانه الاولوية مقيدة بشرط النظر فقد فواته بطل
العقد وليس ذلك التزوج بنين فحسب او من غير كفو لغير الاب والجد من الاولياء والتشاقا
باب المهر ومما لا يجب في عقد النكاح على الزوج مقابلة منافع البضع لكن يصح
النكاح بلا ذكره لان النكاح عقد انضمام وازدواج لم يأخذ في مفروقه المهر فلا يبرم ذكره بل
ويصح مع نفية لان المهر حق الشرع ابتداء وحق الزوجة بقا فلا تلك نفية ابتداء لانه تصرف في حق
الغير واقله اقل المهر عشرة دراهم مفروقة كانت او غير مفروقة حتى يجوز وزن عشرة تبر او ان
كانت قيمة اقل من عشرة فلو سمي دونها لزمنا عشرة لحق الشرع وان سماها امر عشرة او مكر
الاكثر منها لزم سمي بالدخول والحلوة الصحيحة لانها تسلم المهر استحققت كل البذل او موت احد
من صاحبي الزوجين بلا دخول لان الموت ينهي النكاح وتباكدا بنتا فيستقر جميع موانع كالمهر و
الارث والعدة والنسب ولزم نفسها نصف سمي بالطلاق قبل الدخول وقبل الحلوة الصحيحة
وسمي نفية تفسير لم ولو قال بكل فرقة مكان بالطلاق كان مثا لمثل ردة وزناه ونفسه
ومعاقبة لام امرأة او اجنتها كافي النظم وان سكت العاقبة عن المهر او نفاه لزم مهر مثل
الدخول والحلوة الصحيحة او موت احد من صاحبي الزوجين لان مهر مثل حكم كل نكاح لا مرفق وان
سكت او نفاه لزم بالطلاق قبل الدخول وقبل الحلوة الصحيحة معقبة بحالة امر حال الزوج لاجل المرأة
في الصحيح لقيامها مقام مهر مثل ولكنه لا تنقص من حصة دراهم ولو كان الزوج فقيرا لانه مقبلة عن

عن البضع واقل العوض عشرة نصفها خمسة فلا يجوز ان تنقص عن خمسة ولا تزداد على نصف مهر مثل
ولو كان الزوج غنيا لئلا يلزم زيادة الخلف على الاصل وهي عشرة عبارة عن ثلاثة اشياء
ورع وفار ومخفة والدرع ما يستر البدن والحرار ما يستر الرأس والمخفة كلبسهم ما يستر لاف
فترضا الى قدمها وكذا الحكم الزوج مهر مثل ما يدخل او مخلوة او مكرمة ولو لم يمتنع قبل الدخول
ومخلوة لو تزوجها بغير او خسر بالاتفاق لان العقد لا يجوز اخلاصه عن مهر ومهره ليس ما في مهر
او تزوجها بهذا الدين من كل فادام مهر عند الامام لف والتمية بالتمتع عن تسليم حتم فلا
لها حيث لزم عند مهر مثل وزن الحر خلا لانه اطعمها ما لا ملها وقد عجز عن تسليمه فله مهر مثل او تزوج
بهذا العبد فادام مهر عند الامام ومهر ما قلنا من ف والتمية بالتمتع عن تسليم حتم وان العبد
ليس ما في مهر مثل كمثل خلا لا يوجب حيث لزم عنده قيمة الحر لو كان عبدا او زوجها بغير او بغير
لم يمين فبهما بالاتفاق لف والتمية بفحش اجهالة او زوجها بتعليم القوان بالاتفاق
لانه ستم ما لا يصح صداق لكونه عبادة او زوجها بحدثة الزوج الحر لها امر لانه سنة عند الامام و
اليه يوجب وعند حكمة لها قيمة واحدة سنة لانه ستم ما يجوز عن تسليمه لما في خدمته من جعل المخدم
خادما وخادما مخدم ومما فصار كالزوج على عبد الغير ولها ان الخدمة ليس ما في فصار كالزوج على
حر او خسر وز كذا يجب مهر مثل في الشغار بغير الشين وبالفان العجوة لونه الملو ومطلعا ما افاد
بقوله وهو ان زوجا او زوجا زيدا عروا عمة او اخوة على شرط ان يزوجا او يزوجا عروا زيدا عمة
او اخوة ما يكون الزوج معاودة بالعقدين اركان احد العقد من عوضا عن الاخر بلا مهر وهذا
العقدان جائزان لعدم بطلان النكاح بالشرط الفاسدة فيجب لكل منهما مهر مثل ولو تزوجا
على خدمته لها سنة وهو ان الزوج عبد ما دون فلها الخدمة استمارة اتفاقا لانه كخدم
مولاه معز حيث كان الخدمة باؤنه ولو اقصى امته على ان يزوجها فقبلت ولم يسم مهر فمقتضاها
امر مهر ما عند اليه يوسف وعند ما امر عند الامام ومهر لها مهر مثل بطلان التسمية بتمية ما
ليس ما في مهر ما ورواه عليه السلام اعتق صفية ثم تزوجها وجعل صداقها مهرتها ولو لم يكن
الا انه بعد عقربا ان تزوجها فعليه قيمتها له امر لولا اجاغا لانها شرطت له منفعة تقابل النكاح
وقد قامت وتعدز نفقة حقيقة فمقتضاها مهر بازام النكاح ولا تجبر على النكاح لانها حرة والمهر

والمنفقة بكسر الواو وهي التي اؤنت وليها بالزوج بلا مهر وبفتحها هي التي فومنها ولها ان تزوجها
بلا مهر ما فرض لها بعد العقد بغير مهر تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراصيا على مقدار ثلثها ذلك المهر
ان دخل بها زوجها حقيقة او حكما او مات عنها ولها المنة ان طلق قبل الدخول عند الامام ومهر
وعند اليه يوسف نصف ما فرض كما ينصف الاصل ولها ان السبب مخصوص بمهر فرض في العقد لا بعده
وان زاد الزوج في مهر ما بعد العقد والتسمية لمرت الزيادة عليه ونسقط الزيادة بغير لا ينصف
بالطلاق قبل الدخول عند الامام ومهر وعند اليه يوسف نصف الزيادة ايضا كما ينصف الاصل
لا قلنا من ان السبب مخصوص بمهر فرض في العقد لا بعده وان طلق المرأة عنه ارفع الزوج من مهر
صح لان مهرها بقا وان خط يلاقيه حالة البقاء واذا خلا الزوج بها امر بوجبة عالما انها
زوجة بلا مانع من الوطى احت او شتر ما او طبع ما حصل لاحد الزوجين يمنع الوطى ورتوح
من قولهم امرأة رقتا وهي التي لا يستطيع جامعها نظيران للمانع احتسى وموم رمضان اداء
واحرام حج فرض وفعل او عمرة نظير للمانع الشتر وحض ونفاس نظير للمانع الطهر لانه تمام المهر سمي
فانزله اولا ووطى لانها سلمت بعد حيث رقت المانع فبها اعتبارا بابيع ولو كان الزوج
نفسيا امقطوع الخصيتين او عيينا امره لا يقدر على الجماع لانها سلمت استحق عليها مهر
لو لم يمتنع منه ان علم انه نزل وبهذا بالاتفاق وكذا الرنة تمام مهر لو كان الزوج محبوا امر
مقطوع الذكر والخصيتين عند الامام خلافا لما فان عندها الرنة نصف مهر لانه امر من مريض كذا
اكتفى الغنيان لان الحكم اذير على سلامة الآلة وله ان يستحق عليها التسليم وقد انت به وموم
النفساء غير مانع مني مخلوة في الاح لعم وجوب الكفارة بالاد وكذا غير مانع من مخلوة موم
الندرو الكفارة في رواية لا تقدم من عدم وجوب الكفارة وحر من الصلوة مانع كوفض الصوم
وفعلها غير مانع كنفله والعدة تحت مخلوة ولو كانت مخلوة مع مانع من الوطى احيانا طافى امر
الزوج موم الشغل وصحة السابق ذكرها حكمها ثلاثة اعيانها واجبة المطلقة قبل الدخول او مخلوة
لم يسم لها مهر حكمة صفة المطلقة وانما وجبت لانها لم تافد شيئا وابتقاء البضع لا ينفك
عن مهر وانما تافد شيئا مستحقة المطلقة بعد الدخول او مخلوة سمر لها مهر ولم يسم لانه اوشرها بالطلاق بعد
ما سلمت اليه بقوله عليه وهو البضع فيجب له ان يعطيها شيئا زائدا على الواجب او يستمر في

صورة التسمية وهو مثل في صورة عددها وانما نشأه في نسخة لمصلحة قبله قبل الدخول او الخلوه وكان
 انه قد سئلها من فاتها تاخذ نصف مسمى من غير تسليم البضع فلا يصح لها شيء ولو سمي لها
 وقبضت ارا لالف ثم وسميت له الزوج ثم طلعتا الزوج قبل الدخول رجع عليها بنصفه ارجع
 الالف لانها قبضت تمام المسمى ولم يجب الا النصف فتر والنصف واما الالف الذرة وسميت فلم
 يتعين انه الف كمر لا اراهم والذرة لا يتعين كل منهما في العفو والفسوخ فصارت كقبة ما
 آخر وكذا كل مكيل وموزون غير النقيدين ما يكون كل منهما غير معين بان كان في الذرة واما المعين فلا
 هذا اذا قبضت الكل وهبت الكل واما لو قبضت النصف ثم وهبت الكل من قبضت وغيره
 او وهبت النصف الباقي ثم طلعتا قبل الدخول فتر رجع عليها بشئ عند الامام لمصلحة
 بطلان نصف الصداق له بلا عوض خلافا لهما فان عدها رجع بنصف ما قبضت ارجع له
 هبة البعض فقط فيلحق باصل العقد وكان العقد وروعي النصف فينصف بالطلاق قبل الدخول
 ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي ثم طلعتا قبل الدخول رجع عليها الى تمام النصف
 عند الامام مثلا اذا وهبت من الالف ارجعته وقبضت ستمائة ثم طلعتا قبل الدخول رجع
 رجع عليها بانه وعدها رجع بنصف الباقي المقبوض وفيما صوراه رجع عليها بثلاثمائة وثلثا
 ما تقدم في المسئلة فمقتضى ولو لم يقبض شيئا من مسمى فوهبت ثم طلعتا قبل الدخول لا يرجع
 احد على الآخر بشئ مسمى تا حصول مقصوده وبعبارة دونه عن نصف الصداق بالطلاق
 قبل الدخول وكذا لا يرجع احد على الآخر لو كان مهره مائة مائة مائة او كانت الهبة قبل القبض
 بعده ثم طلعتا قبل الدخول مسمى تا حصول عين ما يحققة تعينه وان تزوجها باللف على شرط
 ان لا يخرجها من العبد او على شرط ان لا يزوج عليها امرأة اخرى فان وفي باشرط فلها الالف لانها
 رضيت به مع صلاحية مهر والا ارا وان لم يلف باشرط مخرج قبل الالف لانه سمي لها مانع عند
 فواته بغير رضا بالالف فيكون مهرها واعلم ان لفظ على عند الفقهاء للشرط لانهم يستعملون
 في معنى يفرق منه كون ما بعد ما شرط لا قبلها فلا فرق بينه وبين ان الشرطية عندهم في الدخول
 قبلها على الشرط والتنبية على هذا قال ولو تزوجها على الف ان اقام بها في مكان تريد الاقامة فيه
 على العاين ان اخرجه من ذلك المكان فان اقام بها فلا لالف لرضاها بالالف وان لم يقيم اخرجه

اخرجه من منزله مثل لكن لا يراود مهر مثل على العاين لرضاها بهما ولا ينقص عن الف هذا عند الامام
 وعندنا لهما الالف ان اخرجه لانهما عقدان بدين معلومين فوجب بقبضهما على وجه التحيز وله
 ان التسمية في الشرط الاول صحيحة لعدم ضرايم وفي الشرط الثاني فاسدة لان الاول نراهم عند وجود
 اثبت لعدم صحة التسمية فيه ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد على وجه الابهام واحد على قيمة
 من الاخر فلها الاصل ان كان الاصل مثل مهر مثلها او اقل منه لرضاها به على التقدير الاول او رضاها
 بالخط على الثاني ولها الاول ان كان الاول مثله امثل مهر مثلها او اكثر منه لرضاها به على الاول
 ورضاها بالزيادة على الثاني ولها مهر مثلها ان كان مهر مثلها بينهما اربعين اعلى والا لانه
 موجب للاصل فلا يرد عنه الا عند صحة التسمية وقد فسدت المكان اجماله هذا عند الامام وعندنا
 لها الاول بكل حال لان المصير الى مهر مثل لتقدير ايجاب المسمى وقد امكن ايجاب الاول اذا اقل
 وفي هذه الصورة ان طلوع قبل الدخول بها فلها نصف العبد الاول بكل حال اجمالا ما عندنا فقط
 واما عندنا فلا الواجب في مثلها المقتضى ونصف الاول بغير عليها عادة فوجب لا غرة في الزيادة
 وان تزوجها بهذين العبدين فاذا احدى اخر فلها العبد فقط عند الامام ان كان ور العبد امر قديمة
 عشرة دراهم وان نقص بكل يترقى الى العشرة او مائة في الشئ والاشارة معتبرة هذه فصار كانه
 تزوجك على هذا اخر وهذا العبد وعندنا لا يوجب لها العبد مع قيمة اخر لو كان عيدا لانها لو طهر
 من وجبت قيمتها هذه فكذا اذا طهر اخر وعند محمد لهما العبد وتمام مهر مثل ان كانا اقل منه امر
 بغيره العبدان سائر مهر مثل وان نقص عنه يعطى لها العبد ويزاد عليه الا ان يتم مهر مثلها
 وانما لو كانا حرة يجب مهر مثل فكذا اذا كان احداهما حرة وان تزوجها على فترس او ثوب مروك
 سواء بالغ في وصفه بان يبين طولها وعرضها او لا يبين الغنية خير الزوج بين دفع الوسط من الثوب او
 الثوب المروك او قيمة امر قديمة الوسط رعاية للجانيان اذا الوسط ذو حظ منهما وانهما اذ جهزت
 على قبوله وكذا خير الزوج بين دفع الوسط او قيمة لو تزوجها على مكيل او موزون غير النقيدين
 بين جنبه ارجس كل من مكيل بان قال عشرة اققرة من نخطة او شعير وموزون بان قال
 اربعة ارطال من سخن او انزيت لاصفة ارجس كل منها بان قال حنطة جيدة او ردية او سخن
 فلا بد او قلنا لما بيناه من الرعاية للجانيان وان يبين صفة ايضا لاي جنبه وجب بهوى

المسمى الوصف لا قيمة او مسمى الوصف ثبت في الذمة ثبوتاً صحيحاً وقيل وجب الثوب لا قيمة مثل
امثال المكيل او الموزون او ما بين جنس وصفته ان يولغ في وصفه ارجح الثوب لان الوصف
يجب في الذمة وجوباً مستقراً وان شرط في النكاح البكارة بلا زيادة شئ لها بان تزوجها على انها
بكر فوجد لا قيمة لثمن كل المهر ولا يصدق منه شئ في مقابلة الوصف لان المهر لا يقبل النكاح
ان انفق امر الزوجه في المهر على قدر معين في السر واعلنا غيره امر غير ما في السر اكثر منه من حيث
العقد فالمعبر من المهر ما اعلناه عند الالم ومحمد وعند الجوهري في مقابلة ما استراه لان العقد منى على
ومذكور للسمعة والرياء ولما ان العقد وقع باعلناه ومعتبر للمسمى في حالة العقد ولا يجب شئ
من مهر سراً ولم يسم لا ولى في عقد نكاح فاسد لان المهر لا يجب بها باستيفاء منافع البضع
لا مجرد العقد لفسده وان لم يوصر فلا يوجد مانع من تخلوه وهو كونه فان تخلوه في العقد الصحيح
انقضى مقام الولى للشك من منتهى ولا يمكن مع كونه وان ولى في عقد فاسد وجب مهر مثل ان كان
مسواً للمسمى واقل منه واما اذا كان اكثر فلا يجب الزايد من مهر مثل على مسمى كافاً لان الزايد على
المسمى لانها استقطت حقها في الزايد لرضاها بادونه ووجب عليها في ذلك العقد العدة الحاقاً
لشبهة باحقيقته في موضع الاحتياط ولا نفقة في هذه العدة لان وجوبها باعتبار الملك الثابت
في النكاح وهو مشتق منها والمزود من هذه العدة عدة الطلاق لعدة الوفاة لومات عنها ولو لم
اراد آية العدة من جان الزوج لاس اخا الوطيات هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح
ودفع الشبهة بالتفريق ونسب هذه امره العقد الفاسد النسب لان الفاسد يلحق بالصحح في
موضع الاحتياط تحريماً من شبهة النسب ومدته اربعة اشهر ابتداء بثبوت النسب من جان الزوج
بشرط ان يكون منه وبين وقت الوضع ستة اشهر عند محمد وبغيره عند الامام والى كيف
من وقت النكاح كافي النكاح الصحيح وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جازت بولد ستة اشهر من وقت
النكاح وقد كان دخل بها بعد النكاح بشهر ثبت نسب الولد عندها وعنده لا ثبت ومهرها
المرحومة اما الامة فخلع قدر الرغبة وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كذا في المحلى يعتبر بمهرها كذا في
لابوين اولاد وعمايتها وبناتها من وبنات الاعمام وعمة ابيها وامة فان لم يكن لها اخت ولا ثمة
نسبت الاخت للابوين ونسب العم كافي الخلاصة فتنبه وانما اعتبر بذلك لان قيمة البضع وقيمة الشئ

الشئ خوف كسبه وجنس الانسان قومه ابيه ان تاسوا امرتان وقت العقد سناً ومالا
ومالا ومخللاً ودينياً ولداً وعصراً وبكارة وثباتاً بشرط ان يكون المهر مثل رجلين او رجلاً وامرأتين
ولفظ الشهاده فان لم يوجد فهو رد فالقول للزوج مع يمينه كذا في المستقى وان لم يوجد مهرهم امر من قوم
ايها منه في مثلها في تلك الاوصاف ثم الاجاب ان يعتبر مهر مثلها من سببها في الاوصاف
المذكورة من الاجاب بتحصيل المقصود بقدر الوسع وان لم يوجد جميع ذلك من الاوصاف المذكورة
فلا يوجد منه لانه يتقار اجتماع هذه الاوصاف في امرتين فيعتبر بمهرهما لانه يمكن ان يقال انها
بهذا القدر مثلها كما في الاختيار ولا يعتبر مهر مثلها بامرهما او خالتهما ان لم يكونا من قوم ابيها بان
كانت الام او خالته ثبت عم ابيها لان القرابة الاب فريضة الارث وصح ضمان وليها مهر لا صغيرة
كانت او كبيرة لانه من اهل الالتزام وقد اضاف الضمان المحل قابل له وهو مهر فانه يقبل الالتزام
كونه ديناً واذا صح ضمان الولى نظر لب المرأة ان كانت بالغة والا فحين يبلغ من شأته منه
امر الولى بحكم الضمان ومن الزوج بحكم النكاح اعتباراً بالالكفالات ويرجع الولى على الزوج
اذا اذتر ما ضمنه فكن لا مطلقاً بل ان ضمن بجره امره الزوج والا امره ان لم يضمن بجره فلا يرجع عليه
بشئ ما اذتر كما هو حكم الكفالات ولو ترك مشقة الزوج كان اخضر لانها من ثل الكفالة
وتعلم في بابها والمهر منع نفسها عن الزوج من الولى ودواعيه ومن السعير متى بوجها الزوج قدرها
بل تجلده من مهر لا كلاً كان او بعضاً لان المسمى بوج النكاح مضمون بالمهر فلها ان تحبس المسمى عن
الزوج متى بخان حقها في البذل كالتفريق حقه في تبدل ولها السعير والخروج من كسر الشئ الزوج
للحاجة والفورة بلا اذنه قبل ان يوفيه ذلك القدر ايضا ارادها المانع المذكور لان حق التحبس
لاستيفاء المسمى وليس له حرج الاستيفاء قبل الايفاء ولو التفتربا لسفر كان اخضر على ما لا
ولها النفقة على الزوج ولو منع نفسها لذلك لم يقض ما بين تعجيله لان منعها منع كجى فلا
تكون ظلمة وهذا المنع يحل الدخول اتفاقاً وكذا بعده ارجع الدخول ولو غير رضا مطلقاً سناً وكانت
صغيرة او كبيرة عاقلة وجبونة عند الامام خلافاً لما فيها لو كان الدخول رضاً لا غير صبيحة ولا مخونة
ولا مكرهة فانها لا تمنع لذلك لانها سلمت اليه مفعود عليه فلا يجوز لها حرج الاسترداد ولو كان كل طينة
مفعودة عليها فتسلم البعض لا يجب تسليم الباقي وان لم يبين قدر المهر حين العقد فقد ارسلها

المنع متى يوفىها قدر ما يحل من مثله ارسل مهر لم عرف ما بعد ربيع ونحوه فان كانت في موضع محال
فيه البعض ويوجب الباقى الاطلاق او موت تتظلم لم يكن المحل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر في
معارف ذلك القوم فيحصل ذلك مجلا والباقي مؤجلا فان لم يحل لها ذلك فلها منع نفسها عما
ذكر حتى يوفىها ذلك القدر الذي حصل لها عرفا لا بالعلوم عرفا كما شرط وطرفا وليس لها ذلك المنع
لواجب كله حين العقد وبعد عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنده لها المنع لان ملك البضع
لا يورث البدر ولها انما بالتأجيل سقطت معها من التجمل فليس لها منع البدر واذا اوفىها ذلك
المنع شرط او عرفا فلا ينعها حيث شاءا دون السفردة لانه لا يورثه وقيل له السفر بها في
ظاهر الرواية والقول على الاول لقوله تتظلم ولا تضاروهن ولا شك في مهر الزوجة وان اختلف
ارزومها حال قيام النكاح في قدر مهره كسرى ان قال بالف وقالت الفان فالقول لها مع مبيها
ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر منه والقول له مع مبيها ان كان مهر مثلها كما قال او اقل منه
واما ان حكمت فالقول له وان كل فالقول لها وان كان مهر مثلها مبيها اربعين ما قالت وما قال
تخالفا اربعين حلف كل واحد على دعوى الاخر وان حلفا لم يورثا فليس لغيره ان ينادى بغيره كسرى
هذا الذي ذكرناه اذا اختلفا في قدر مهره حال قيام النكاح كما اشترنا اليه واما اذا اختلفا في
قدر مهره حال الطلاق قبل الدخول فيحكم متعة ففيكون القول لها مع مبيها ان كانت متعة
ارسل المرأة كسفت قالت او اكثر منه ويحكم القول له مع مبيها ان كانت متعة ففيكون كسفت
ما قال او اقل منه وانهما كل فالقول لمن لم ينكح وان كانت المتعة مبيها اربعين ما قالت وما قال
تخالفا اربعين حلف كل واحد على دعوى الاخر يطلبه واذا حلفا لم يورثا المتعة هذا عند الامام ومحمد
ابي يوسف القول قبل الدخول وبعد الا ان يذكر ما اراد مقدار لا ينعها مهرها فيما اذا كان
الاختلاف بعد الدخول ويذكر ما لا يصلح متعة لمثلها فيما اذا كان قبله والصورة المذكورة من قوله
وان اختلفا في قدر مهره انما مبيها على ان لا يبرهن واحد منهما واما اذا برهن فحكمه ما بينه بقوله
وايهما من الزوج والزوجة برهن قبل براءة وان برهنها فبيته اولى حيث يكون القول لها فيما
ذكر اتفاقا ومبيها اولى حيث يكون القول له وذلك لا البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر
ايمن لا بقاء الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون مهر مثلها في غير خلاف فبيته اولى وان اختلفا

اختلف عطف على قوله وان اختلفا في قدر مهره اصله اصل المهر بان اوخر احد هما التسمية
واكثر الاخر فان اقام مهر البينة قبلت وان لم يقع يستخلف منكر فان كل ثبت دعوى التسمية
وان حلف وجب مهر مثل اتفاقا وموت احدهما لم يورثا اركان الاختلاف بعد موت احدهما بان
الحق مع وزنة الميت فالحجاب فيه كالحجاب في حال موته حال قيام النكاح لا اعتبار مهر مثل لا يقط
بموت احداهما في موتهما ان اختلفت الوزنة اربعة اربعة الزوج والزوجة بعد الدخول في قدره في قدر
استثنى ان اذخر وزنة الزوجة اكثر وزنة الزوج اقل فالقول لزوجة الزوج مع البين عند الامام
ولا يحكم مهر مثلها لا سقط عنه اعتبار بعد موتهما وابي يوسف مع الامام الا ان ابا يوسف استثنى
الشيء القليل الذي لا يتعارف مهرها كما استثنى فيما سبق ولا يستثنى الا لام الشيء القليل
اختلفا في مقداره قاس بعضهم ما دون العشرة والاصح هو ما لا يتزوج مثل تلك المرأة بذلك مهر
نارة وعند محمد كونهما اربعين حلفا لان الظاهر ان المرأة لا تزوج باقل من مهر مثلها فقول من شهد
في الظاهر اصح بالقول وان اختلفوا اربعة اربعة اصله اصل المهر بان قاس وزنة احداهما لم يسم
قاس وزنة الاخر سمى كسرى مهر مثلها في حال الحيوة وبغيره لانه موجب الاصل وعند الامام القول
لمهر التسمية ولا يجب شيئا لتعذر ايجاب مهر مثل بعد موتهما عنده هذا اذا تقدم موتهما واما
اذا لم تقدم فوجب مهر مثل بالاتفاق لانه امكن معرفة وان بعث الزوج اليها امر لا الزوجة شيئا
في اختلفا فقالت هو امر ذلك الشيء لم يبعث هدية وقال هو مهر فالقول له مع مبيها كسرى لا وكل
شيء لانه شيء غير ما يملك كالعسل والسمون وجوز واللوز ونخلة والشيء لانه امكن
فكان اعرف بحكمة التملك بخلاف ما على الاكل كالجوز واللوز والسمون والشيء لانه امكن
فلهما طريقتان العادة بالهدية فكان الظاهر في هذا وان نكح ذممة او كسرى حرة حرة
نه امره وان تحب على مبيته او لا مهر بالسفر او السكوت وذلك لان النكاح بمبيته او لا
مهر ما يورثه ويحكم فلا سبى لها في المهر والنفقة عند الامام خلافا لهما سواء ولست الذممة او
حرة او طلقت قبلها فليس الوطى اومات حدة قبله بعينه قال الامام اذا نكح ذممة
او حرة حرة نه على مبيته او لا مهر صحيح النكاح فليس لها مهر مثل ان دخل بها اومات عنها ولا نفقة
ان طلقتا قبل الدخول وتلاصحت النكاح فلها مهر مثل على صفة الدخول او موت وحنقة على حرة

التقليد قبله لكن فيه من العصور نوعان احدهما تقديم قوله خلافا لهما على قوله سواء ولست اذكر
اثره وان علوم الخلاف اذ لا خلاف في صورة نكاح حرة حرة كافي اكثر المتون وان لم يكن اذ
او حرة بغير تزويج من صفة لكل منهما اسماء الزوجان او اسم احدهما قبل القبض للمباين
فيه لكل من الفعلين قلها ذلك المعين لان الملك في المهر المعين يتم بنفس العقد وان كان كسرها
بغير او بغير غير مبين ثم اسما او اسما احدهما قبل القبض فقيمة المهر اسفلها قيمة المهر في صورة تسمية
المهر وهو مثل في صورة التسمية المهر بهذا عند الامام وعند ابو يوسف لها مهر مثل في الوجهين ان
في المعين وغير المعين لانه لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر مثل فكذا هنا وعند محمد لها القيمة
فيما امره الوجهين لصحة التسمية بغير اسمي لانه الطلاق قبل الدخول يجب بمقتضى عقد
او حبس مهر مثل وهو ابو يوسف لانه لا ينصف الا الموقوف ويجب نصف القيمة عند من وجب
القيمة وهو محمد لان القيمة مفروضة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول علما بانفس
نكاح الرقيق وهو مملوك كذا او بعضا من العبد والامانة نكاح العبد والامانة مؤنت العبد والامانة
والكتاب يشهد بمدبرة والكتابة وام الولد بلا اذن سيده موقوف على اجازته فان اجاز
السيدي النكاح نفذ وان رد بطل سواء كان كل من الاجازة والرد قبل الدخول او بعده وسواء
كان مكرها او دالة وقوله في قول السيد عبيد بعد عقد بغير اذنه طلقها طلاق رجعية اجازة نكاح
بغير تنفيذ نكاحه لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فتعين الاجازة لا انفس قوله
طلقها او فارقتها باجازه لا ضمان ان يكون مهر او بطلانها اثرها وهو ليس بالعبد المهر فكذا
الحكم عليه اوله واما فارقتها بغير اذنه هذا المعنى فان نكح امر العبد ومدبر والكتاب بانه
بذن السيد فالحكم عليهم فاذا كان كذلك يباع العبد القس فيه امره المهر لان المهر سببه
ظرفه عقد وتعلق برقبة عبده فصار كدين استدانه العبد مما دون له من النجاسة فيباع
مرة واحدة فان لم يفسخ المهر باخذ ما زاد بعد حرة ويسمى المدبر والكتاب في المهر ولا
يباعان لانها لا يقبلان النقل من ملك الى ملك مع بقا التدبير والكتابة فيوفر المهر
كسرها واذنه لعده بالنكاح ان نكاح امرأة حرة كانت او امه مقيمة او غير مقيمة شيئا
جائزه كرجائز النكاح ونكاحه اجراء المطلق على اطلاقه فيباع العبد المهر ان كان حرة

نكاحا فاسدا قولهم ليطا فلا شيء عليه ويتم الاول به من النكاح الفاسد متى تولى مملوكة
بغير تزويجه او بعد النكاح الفاسد نكاحا جائزا توقف هذا النكاح على الاجازة لانه لا اذن
بالنكاح الفاسد عند الامام وقال لا ينفذ لان الاذن باو لا ينفذ ومنه النكاح وهو خصيصة عن
الزنا انما يحصل بالجائز دون الفاسد ولان الاذن مطلق فينظم نوعيه وان روج السيد عبده
الامان مملوك صح تزويجه لانه متى علم الرقبة وهو باو وهي روضة ذلك العبد امه
او امه للفرقة اذا غلب العبد مقدار مهر مثلها بغير اذامع العبد يقيم غنمه بين المرأة والفرقة
بالحكمة فتأخذ بحكمة مهر المسمى ان كان مسمى لمهر مثلها او اقل واما اذا كان زيدا فلا تأخذ بحكمة
ما زاد الا بعد استيفاء المرأة ومن روج امه سواء كانت ام ولد او مدبرة او مملوكة من كل وجه
لا يلزم بوثقتها وان شرطها لان حق المولى في ذاتها ومناصرتها وحرزها الباطنة في الاستخدام
واما حق الزوج فهو الوطى وهو لا يبطل بعدم البنوة كيف وقد قالوا ويطا الزوج ملك الامة متى
نظر اياها ولكنه لا نفقة عليه على الزوج الا بالبنوة وهي البنوة في عرف الشرع ان يحل المولى
فيها وبان الزوج في منزله منزل الزوج ولا يستعملها لان النفقة تقابل الاضطرار فان بوثقتها
لم يزوج ثم رجع صح رجوعه لان حق البسطة بالبنوة كالبسطة بالنكاح وسقطت النفقة عن الزوج
بالرجوع الزوال سببها وان عدته اخرجت لانه لو لاه بعد البنوة بطل استخدام كونه
ان سقطت النفقة عن الزوج بقاء البنوة وان روج امه ثم قبلها ولو خطا قبل الدخول سقطت الامانة
فان العقود عليه يقبل من له مهر قبل نكاحه بخلاف الوطى لا يملك مهره قبل الدخول حيث
لا يسقط المهر لان حباية الانسان على نفسه غير معتبرة في احكام الدنيا والاذن في القول ارغى الزوج ملكا
في نكاح عن زوجته الامة للسيد عند الامام وعندهما لانه الامة لا الوطى مهرها حتى كان لها مطالبة
الزوج بالوطى في القول ينقض مهرها فيصير الاذن اليها كافي الحرة ولان القول منع عن حدوث الولد وهو
ملك لولاها بخلاف الحرة فيصير اليه وان تزوجت امه او مكاتبه او مدبرة او ام ولد بلا اذن من مولاه
ربنا يا اوبدونه ثم عفت عنها الجارية الفسخ افسخ النكاح وان كان زوجها او عبدا او غيرها زيادة
ملك عليها بالطلاق الثالثة ان كانت تحت محرور فباعه لغيره ان كانت تحت العبد وان تزوجت
بلا اذن من مولاه افسخت نكاح النكاح لانها من اهل العبادات واستماع النفوذ لمح المحل وقد زال

اختلف زماهما لانها اخوان فباعا سواء رضاء من نذر واحد او رضاء من نذر والاخر
الاخر سواء كانت الرضعة ام احداهما او اجنبية منهما ولا حل ايها بين رضيع وولد من رضة الرضعة
الرضيع سواء ارضعت وولد او لم ترضع فلا تكون مسئلة مكررة بالاول وان للوصل سفل على لاصل
بين رضيع وولد وولد من رضة فانه ولد اجني ولا حل ايها بين رضيع وولد زوج بينهما ارضع من رضة
الرضيع منه ام بسبب هذا الزوج فاذا كان كذلك فهو الزوج اب للرضيع وابنة ارضع الزوج
ايح للرضيع وبنته احته له واخوه عم له واحدة عمة له وقد تقدم احكام هذه الاشياء ولا حجة لو
رضع من سدة لودم اجزئية وحرمة بسببها لانه حرمة مختصة بلان الانسان بطريق الكرامة وكذا
اجزئية او رضاء من رجل لان لبنها ليس بلان حقيقة ولا حجة ايضا في الاحقاق بلان المرأة لودم
النسب هو موجب للجزئية ولان البكر التي ترضع وللمرأة الميتة ارضع من كل منهما محرم كسيرة الرأى المحذور
الموجب للجزئية في الاول وعدم القطع في الثانية وكذا محرم الاستقاء لانه يحصل اللبن الرضعة
على وجه يحصل بالعداء والالان المحظور بالطعام لا يحرم مطلقا سواء طلب اللبن على الطعام او لا
الامام على الصحيح فلا فالها عند غلبة اللبن على الطعام فانه يحرم عندها عند غلبته لانه المحظور كما تقدم
وله ان المانع اذا دخل بغيره يمتنع ما يقع اشتد استنباحا فيكون المقصود التقي
بالطعام لا باللبن وان كان متقاطعا عند حمل النكحة واما اذا دخل بهما في محرم ما افاده بقوله
يعتبر الغالب لو دخل لبن امرأة بآء او دواء او لبن سدة بالاتفاق لانه اذا غلب لبن المرأة
كان فيه انبات اللحم وانتباهه وهو معتبر في الباب وكذا يعتبر الغالب لو دخل لبن المرأة
بلبن اخوة اخر عند الامام واجبه خوف اذا اقل تابع للاكثر في بناء الحكم عليه ولم يذكر الحكم في
امت وامن فينبغي ان ثبت به احتمة احتياط وعند محمد سلق الحرة بها لانه اجنس لا ينجس
جنبه فيثبت لكل منهما حكم نفسه وان كان تحت رجل صغيرة وكبيرة وارضعت الكبيرة
الصغيرة حرمنا على الزوج لكونه جامعيا بين الام وابنت رضاء ولا يعمو للكبيرة ان لم تقا
لانه الفرقه جانت من قبلها قبل الدخول والصغيرة نصفه لانه فرقة قبل الدخول بغير صنفها معتبر
شرعا ويرجع الزوج به ابر بالنصف الذي نذرته على الكبيرة الرضعة ان علمت بالنكاح وقصدت
بالارضاع الف وافر والنكاح لكونها متعدية لا يرجع به عليها ان لم تعلم بالنكاح

٨٢
بالنكاح او علمت وقصدت بالارضاع دفع الجموع والهلاك او علمت به ولم تقصد بالارضاع دفع الجموع
والهلاك لكن لم تعلم انه امر الارضاع فقد عدم التعذر الموجب للضميمة في هذه الاحوال والقول
قولها اقول الكبيرة مع صبيها حرة ارضع عدم عقدها لانه تقصد بالطن لا يقف عليه غيرها وانما ثبت الرضاع
قبل العقد او بعده ما ثبت به ثبوت وهو سدة رجلين او رجل وامرأتين لانه في اثباته زوال ملك النكاح
فلا يقبل الاجنبية ولو قبل الزوج مشير الى زوجته من الرضاع ثم ادعى الخطا بان قام غيبات
صدق الزوج في دعواه سواء ادعى المجلس او في غيره ان لم يكن ثبت على الاقرار بان قبل هو حق او كما قلت
لانه الرضاع ما يخفى على الانسان فلا يمنع التناقض الا بعد النذر فيعذر قبله **باب الطلاق**
هو مباح عندنا ولو لم يضر ضرورة للنص من طلق منها قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تكون
رفع العتد مطلقا لكن يستعمل في حق النساء من باب التقييد ومنه غير ما من باب الافعال وشرعا رفع
العتد الثابت شرعا بالنكاح يلفظ مخصوص بضره من العتق وهو ثلاثة انواع الاول ما افاده بقوله
واحدة من حسن الطلاق عدد او وقتا تطبيقها تطبيق الزوج الزوجية المدخولة بها طليقة رضية
واحدة في طهر لا جماع فيه ذكرها حتى تمس عدتها لانه بعد من النذر تمكن من التراجع والاشن
ما عينه بقوله وحسنة من حيث العدد والوقت وهي سني تطبيقها طلاقات ثلاثا متوقفة في ثلاثة
الطهر لا جماع فيها ان كانت مدخلا بها فيه ولانها على ان السنة لو كان سنة عبادة وسنة اتساق
فالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنسب عليه السلام فالواجب كل مسلم ان يكثر في اتباع سنة عليه السلام
لذا في الضمات سنة لغيره ارفع كدخولها طليقة واحدة ولو كانت في الحيض او لا حجة للوقت في
سنة طلاقها على ما بين في موضع وهذا بيان السني فمن كفيض ولما لا يسهل والصغيرة والى طافا
يطلق من السنة عند كل من طليقة واحدة اما الآية والصغيرة فليقيم الشرع مقام الحيض في حق العدة
واما ما افادنا من كفيض في مدة حملها فكانت كالصغيرة في ايقاع الطلاق وفي حق النفوق هذا
عند الامام واجبه خوف وعند محمد لا تطلق الا طليقة واحدة لانه مدة حملها طهر واحد فلا يصح
نفوق كالطهر منه ولما ان كل لا يفيض مدة حملها فصارت كالآية بخلاف ما عند محمد
لا يفيض من قبلها في كل ساعة فلم يوجب الشرع حرمها مقام الحيض وجاز طلاقها من طلاق الآ
والصغيرة وهي اعقب جماع لانه الكرامة فيمن كفيض لودم اجبر وهو مفقود هنا والثالث ما شرع في

كل نصف تكامل في نفسه فغير ثلاثا وتقع في قوله انت طالق من واحدة المتعين او انت طالق
ما بين واحدة المتعين واحدة عند الامام وعند ما يقع فتان لدخول ابتداء الغاية فيه دون الانتهاء
عنه ودخولها فيه عندها وتقع في قوله انت طالق من واحدة المتعلمات فتان عند الامام وعند ما
يقع ثلاث على نيج ماسبق انفا وتقع في قوله انت طالق واحدة في متعين واحدة ان لم يوشى الكون
صركا او نوز القرب والحجاب لان علم القرب في كثير الاوقات بعد وضرب فيه لاني زياره مضروب
وان نوز بقوله واحدة في متعين واحدة وتبين او نوز واحدة مع متعين فتان فيقع ثلاث
لكونه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرناه في الموطاة واما في غير الموطاة فان نوز بقوله انت طالق واحدة
في متعين واحدة وتبين يقع واحدة مثل ما يقع لها في قولك انت طالق واحدة وتبين حيث يقع
واحدة ولا يبعد للثنتين محل بسببها بالاول وان نوز بذلك واحدة مع متعين فتان في متعين
فيقع في غير الموطاة ايضا امر كان في الموطاة لانه محتمل اللفظ وفي قوله انت طالق متعين في متعين يقع
فتان وان للوصل نوز القرب لاقتنا وفي قوله انت طالق من هنا الا ان لم يقع واحدة جوية
وفي قوله انت طالق بكلمة او فركمة تطلق في كل حال كانت لان الطلاق وصف مكر لا يفتقر بكاء
ولا بطرف كالتصديق ولو قال انت طالق اذا دعت كلمة او في ذكرك في كلمة لا يقع الطلاق
لم يدخلها في وجود حقيقة التعليق في الاول ولما في الثانية فالطرف يشبه الشرط في ان لا يوجد
منظروا في هذه فافهم الشرط وكذا الحكم في الدار فافهم **في اضافة الطلاق الى**
الزمان او اقال انت طالق عند او في عند يقع الطلاق عند الصبح من عند وجود التعليق به لان كونها
مطلقة في جميع الغد يستلزم الوقوع في اول الاجزاء وان نوز الوقوع بها وقت العصر متى نية
فيصدق ويانية فيها بالاتفاق ولكنه في التكاليف يصدق قضاء ايضا امر كان يصدق فيه ويانية هذا
عند الامام خلافا لما كان عندهما لا يصدق فيها الا ويانية لانه وصفها بالطلاق في كل الغد فاذا نزل
وقت فقد نوز تخصيص بعضه ونية التخصيص تنصق فيما بينه وبين الله تعالى ولما في المنفعة والظرف
قد يجوز مستوعبا لمظروفا وقد لا يجوز فاذا نوز اخر جزء من الغد فقد نوز محتمل لفظه فيصدق بخلاف
قوله عند الا فضل الفضل به بغير واسطة فاستغنى استيعابه بان يجوز موصوفا بالطالق في جميع
الغد فاذا نوز بوقوع الطلاق في اول النهار ولو قال انت طالق اليوم عند او انت طالق عند

عند اليوم بعبارة الاول ذكرنا ويؤاخذ فطلق في القول الاول في اليوم ويؤاخذ في الغد وطلق في وقت
في الغد ويؤاخذ في اليوم لانه اذا ثبت حكمه تجزى او عقليا فلا محتمل البعينة بذكر ان لا ينجز لا يقبل
التعليق والتعليق لا يقبل التجزى ولو قال لا جنية انت طالق قبل ان تزوجك ونكحها اليوم
خوفو وكذا قولك انت طالق امس في الحال انه قد نكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم
يكن كافيه فلقا وان كان نكحها قبل امس وقع الان لانه لم يسدده الاحالة منافية ولا ان
تصح احبارا فكان ان شاء والانشاء في ما مضى ان شاء في الحال ولو قال انت طالق مالم اطلقك
او انت طالق متى لم اطلقك او انت طالق متى لم اطلقك وسكت طلقت للحال جاعا
في كل من هذه الصور لانه اضاف الطلاق الى زمان خارج عن التعليق فان متى كلما يصح في الزمان
وكلمة ما هنا مثل متى فاذا سكت وجد الشرط متى لعل في الثلاث في كل من هذه الصور ان قال انت
طالق ثلاثا مالم اطلقك او انت طالق ثلاثا متى لم اطلقك او انت طالق ثلاثا متى لم
اطلقك وقولك الثلاث بكوتة لما تقدم قبيل وان وصل بصورة التعليق قوله انت طالق متى
قال انت طالق ثلاثا مالم اطلقك انت طالق وكذا في الصور بين الاخيرة متى وقع ما وصل وهذه
والايقع الثلاث لوجود الشرط وفي هذه المسئلة تظهر فائدة الاصل بخلاف الاول ولو قال ان لم اطلقك
فانت طالق لا يقع الطلاق بكوتة مالم يمت احدها فاذا مات يقع الطلاق قبيل الموت لان
الشرط حينئذ يتحقق واذا ما بلانية الشرط او الوقت مثل ان عند الامام متى لو قال انت طالق
او لم اطلقك لا تطلق الا في آخر جزء من اجزاء حيوة وعند ما حصل متى حتى تطلق حيال سكت
لان اذا الموت ولما اذا استعمل الشرط كاستعمل للوقت فان اراد به الشرط لم تطلق في الحال وان
اراد به الوقت تطلق فيه فلا تطلق بانك والاحتمال ومع نية الشرط او الوقت فان نوز بالاتفاق
حتى تطلق في آخر الجزء الاول ويعلن سكت في الثانية لان النية تعين المحل واليوم يتعمل ويراد به
النهار ويموز زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس ويستعمل ويراد به مطلق الوقت
فاذا اشاع استعماله فيها فلا بد من ضابطة يميز بها احدهما عن الآخر فقوله اليوم يكون للنهار
او المكان مع فعل ممتد بان يصح ضرب مدة له يستوعبها كالا ورايد والصوم ويجوز لمطلق الوقت اذا
كان مع فعل محدد بان يصح ضرب مدة له كايقاع الطلاق وعقد التزويج رعاية للتشابه واستعمال

اهل العرف ثم فرع على هذا قوله فلو قال امرك سيدك يوم يقدم زيد فليلا لا يخرج امر لا يصير الامر
بيد لا يكون الامر باليد مما يتغيرا وباليوم بياض النهار ولو قال يوم اتزوجك فانت طالق فليلا
فليلا وقع الطلاق لان ايقاع الطلاق ما لا يتغير في اذ باليوم مطلق الوقت ولو قال انك طالق
فلو لم لا يقع به الطلاق وان لم يزل يوم لا الطلاق شرع مضافا الى انك فخر اضافة اليه غير
المشروع ولو قال انك طالق او انا عليك حرام بانت ان يوزن لان الابانة لازالة الوصلة والوهم
لازالة الحمل وعاشتر كان بينهما فتقع الاضافة اليه فبانت بالنية لانه من الكنايات فلا بد من
النية ولو قال انت طالق مع موله او مع مولاك فهو لا يقع به الطلاق لان الطلاق لا بد فيه الابنية
والحتمية ولو انقضت الاول وبعثتها الثانية ولا بد منها وكذا يكون لو قال انت طالق واحدة
او لا عند الامام وايه كونه خلافا لحي في رواية فان عمده تطلق واحدة رجعية لانه او قل انك
الواحدة فلا تسقط به ولها ان الشك في الايقاع مضار كقوله انت طالق او ان ملك الزوج امر
او ملك شقيقها او ملكة المرأة او ملكك شقيقه بطل العقد لان المالكية تنافي ابتداء الشك فتمتنع
بقائه فلو طلقها بعد ذلك لم يعد ملكا احد الزوجين صاحب لها الطلاق لغت ثم ولو قال لها
ان زوجة وبها امة غيره انت طالق فثلاث مع اعتناق سيدك اياك فاعتقها سيدك لم تطلعت
ثلاثين وملك الزوج الرجعة لان اعتناق السيد شرط للتعلق ولا ينافيه لفظ مع لانه يستعمل في
بعد كافي قوله ان مع السيد ان يقدم اعتاقه على تعلقه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاق
ثلاثين بل لانا في ملك الرجعة بعد الثلاثين وان على تطبيقها في مسئلة بيج العذر على مولاها
اعتقها به ابرجج العذر غير لو قال الزوج او ابا وعذفانت طالق وقال المولى او ابا وعذفانت
فكلا العذر لا كل لانا بعد زوج اخر لا وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق وهي امة فخرجت حرة غليظة
لم تخل له حتى يخرج زوجها آخر بخلاف مسئلة الاولى فان العتق مقدم رتبة كاعرفت هذا عند الامام
ايه كونه وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر
مستحسن بخلاف الطلاق فانه الغفران مباحا فيكون في وقوعه بطور اخر وتعد في مسئلتان كقوله
اجامعا اذا لا احتياط **ف** في تشبيه الطلاق ووصفه قال لها انت طالق كذا حل
كونه مستمرا باجابه وقوع الطلاق بعد ما ارعد الاصابع اشارة بها واحدة او اكثر لان الاشارة

الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالبعد وبمبهم عرفا وشرا اذا اقرنت به كافي هذا المقام كقوله لا كما
يطلق الاصابع او بظهور لم وكان لكل منهما اعتبارا عادة شرع في بانية بقوله وان اشارة بظهورها بان
كان بطل الكف لما تزوجة بغيره منسوخة فيقع الطلاق بعد ما وان اشارة بظهورها بان كان الكف
الى نفسه بغيره منسوخة فيقع الطلاق بعد ما ولو وصف الطلاق بغير من اشرته بان قال انت طالق
باين او البتة او حش الطلاق او اجبته او اشده او طلاق الشيطان او طلاق البتة او كحل
او كالف او ملا البيت او تطبيقه سيرة او تطبيقه طرية او تطبيقه عريضة وقع واحدة بانية
طرية ثلاث لانه وصف الطلاق باي وصف به ويخرج عن الزيادة وكذا وقع واحدة بانية ان تولى
ثلاثين في احوه لعدم اتمام العدد في كل منها فلا يصح نية الا ان يوزن بقوله طالق واحدة وتولى
بقوله باين او البتة واحدة اخر فيقع بايتان لصلاحة كل من التفظان الايقاع ولا فائدة
في وقوع الاول رجعا لثبوت البينونة باليمين وصحت نية الثلاث في كل من هذه الالفاظ لان الثلاث
تماما بحسن فتحملها التفظ فحمل عليها بالنية ويقع نية اثنتين في الالة لانها بمنزلة الثلاث فيها
ف في طلاق غير مدخول بها ان طلق غير مدخول بها ثلاثا وقص له العدد اذا
ذكر كان الوقوع به وان فرق الوصف او كبر او كجلة ثلاثا بان قال انت طالق واحدة واحدة
واحدة او انت طالق اطلاق طالق او انت طالق انت طالق انت طالق بانت بالاول لا
العدة لكونه غير مدخول بها ولا يقع الثانية والثالثة لانها غير مدخول بها ولو قال غير مدخول
بها انت طالق واحدة واحدة وقع واحدة لانها بانت بالاول غير عدة فلا يجرها الثانية وكذا
وقع واحدة لو قال غير مدخول بها انت طالق واحدة قبل واحدة او انت طالق واحدة بعد واحدة
اعلم ان كلاما من قبل وبعد ان لم يذكر بالضمير كونه مفعلا قبله وان ذكر به بضمير مفعلا بعده فقبل في مسئلة
او مفعلا للواحدة الاولى حيث لم يذكر بالضمير وبعد في مسئلة الثانية مفعلا للواحدة الاخيرة حيث ذكر
به فالواحدة الاولى في مسئلتين كانت موصوفة بالقبلية فلما وقعت لغير عدة لم يربح للاخيرة قبل ولو قال
غير مدخول بها انت طالق واحدة بعد واحدة او انت طالق واحدة قبلها واحدة او انت طالق واحدة
مع واحدة او انت طالق واحدة معها واحدة فثلاثان امر فيقع ثنتان اما في مسئلتين الاوليين فلا
يعد مفعلا للواحدة الاولى وقبل مفعلا للواحدة الاخيرة فالواحدة الاولى فيها وصفت بالبعدية فتمتنع

تقديم وقوع واحدة الثانية وليس في ذلك في وسوء فمقتضيان واما في المستلزمين الاخيرين فلفظ
مع صريح في المقارنة وفي حق الموطاة يقع تحتان في الكل امر في كل ما ذكر من قوله انت طالق واحدة واحدة
الم هنا لبقاء اثر النكاح بوجوه عدة ولو قال غير ذلك لم يضر بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
واحدة قد علمت الدار يقع واحدة عند الامام لا المعلق كالنحو ولا تقع الثانية في النجس وعند ما يقع
لوقوعها حلة ضرورة عند وجود الشرط وان احوال الشرط بان قال انت طالق واحدة واحدة وان دخلت
الدار فقتلتان اتفاقا لا في الخبرين يتحققان بالشرط وفيه فيقع كذلك ويقع الطلاق بعد وقوع الطلاق
لا بغيره انما اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق لواحدة لا بان طالق لان صدر الكلام موقوف
على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبله فلو ماتت الزوجة قبل ذكر العدد في قول انت طالق واحدة لا يخلو كما
فتنا قبيل **فصل** في كفايات الطلاق والكفاية في النية ترك التبرع وعند الفقهاء ما اذا فاد
وكفاية كفاية الطلاق ما لم يرضع المطلق واصحابه من ارضع المطلق وغيره الطلاق على السواء ولا
يقع الطلاق بغير ارضع الكفاية الابائية او لانه حاله في ارضعها ارضع الكفاية اعذر لانه لا
ينفك عنه والاعتدال من النكاح واستبرأ رفق لاحتمال اخبار الطلاق وايضا عند الاستبراء
فانت واحدة لاحتمال ان الواحدة منفعة المرأة ومنفعة لعدد محذوف اطلقت واحدة وعلم من هذا
انه يقع بكل لفظ منها بنية الطلاق طلبة واحدة رجعية وان نور البيان لا يقتضيان كل منهما من الالفاظ
وقوع الطلاق سابقا مراحه والواقع بالبرج رجحان كان بعد الدخول واما قبله فما زعم كونه طاعتا
بطريق استعارة الحكم بسببه وعلم ما سوا من الالفاظ التي تاتي بعينه ان يقع بها ارضعها واحدة منها
طلقة واحدة باية بنية الطلاق الا ان نور الثلث فيقص المثلثات لكونها واحدة جنبية
ولا يصح بنية التثنية في التحرة ولو كان طلقتا واحدة قبل ذلك ولم يزوج الاثنان لما من ان عدد محض
فلا يصح بنية الجنس وهذا لو نزلنا في الالة صححت بنية وهي ما سوا الثلثية المذكورة من الالفاظ التي
من الالفاظ التي ذكرها بقوله بان بنة بنة كل منها بمعنى منقطعة فيجوز الانقطاع عن النكاح وغيره
حرام فانه يحتمل حرمة البضع وحرمة النجاسة بنية فانه يحتمل النجس والبراءة عن النكاح وعن
الحلح حلك على غارب ما بين العنق والسنام امر ذهبي حيث شئت فيجوز لانه طلقك
ولما تطلق الطلاق الحق باهلك فانه يحتمل لانه طلقك ولا في اذنتك وهبتك لاهلك

لاهلك فانه يحتمل بنية ملك البضع والعفو من الذنب سرحك فارحك فانها يحتملان التسريح
والمفارقة بالطلاق وغيره امرك بديك فانه يحتمل عمل الطلاق وغيره اختار فانه يحتمل الاختيار
في حق الطلاق وغيره وفي ما بين الاخيرين لا تطلق ما لم تطلق المرأة نفسها انت حره فانه يحتمل
صيغة الرق ورق النكاح تقتصر محض استبرأ فان كلامها يحتمل لانك بان مني ولما ينظر اليك
اجنبى غريبي من الغربة فيجوز لانه طلقك ولزارة اهلك احوض او يبي فومر فان كلامها يحتمل للحرمة
والحاجة اسير الارزواج فانه يحتمل لانه طلقك ولا مطلب الارزواج من انك لاه الزوج
شرك بين الرجل والمرأة وهذه الالفاظ بالنسبة المطلب الزوجة لانه اقام احد لم يصح جوابا
لمطلب الزوجة الطلاق التظليوي والاصح رد الكلامها ولا سببا لها ولا شتما لها واعتذر مستبرأ
رفك انت واحدة امرك بديك اختار والعتق شتم ما يصح جوابا لمطلب الطلاق ويصح
رد الكلامها كوجهك على غاربك الحق باهلك تقتصر محض استبرأ في اخره او يبي فومر يعني
الارزواج والعتق الثالث ما يصح جوابا وشتما نحو بان بنة بنة حرام خلية برية وهبتك
لاهلك سرحك فارحك ولا يخبر ان الزوج بالنسبة لاه صدور هذه الالفاظ عن ثلاث حالات
حالة الرضى حالة الغضب حالة مذكورة الطلاق بان تطلب الزوجة الطلاق او الاجنبى واذا غرتك
هذا فاعلم ان يقع الطلاق بكل لفظ من هذه الالفاظ في الاحالة من تلك الحالات ان نواه ولم ينكر
النية واما اذا نكر فله تفصيل شرعي فيه بقوله فلو انكر الزوج النية بان قال لم اوافق الطلاق صدق مطلقا
وباية وقضا في جميع الالفاظ المذكورة حالة البرص مع البيان لانه ايمان في الاخبار عما في ضميره والايمان
مع البيان وصدق مطلق ايضا في حالة مذكورة الطلاق مع البيان فيما يصح للجواب والرد لانه يحتمل
الرد وهو الاول فيجوز عليه بخلافه فيما يصح للجواب دون الرد كاقام ولا يصدق قضاء في عدم النية
عند مذكورة الطلاق فيما يصح للجواب دون الرد لان دلالة الحال مقية فلا يصدق القاصر لعدم الزوج
للانية وصدق مطلق ايضا في حالة الغضب مع البيان فيما يصح للجواب والرد والشتم واما فيما
يصح للجواب دون الرد وشتم فحكمه افا فاده بقوله ولا يصدق في عدم النية عند الغضب فيما يصح للطلاق
دون الرد والشتم لما تقدم من ان دلالة الحال حينية ولا يصدق وباية في كل لفظ من تلك
الالفاظ مع اختلاف الاحالات لوجود شبهة الاحتمال ولو لم تزوجه ثلاث مرات اعتذر وادعى انه

للجواب

نور بالاولى طلاقا والباقي حيفا صدق قضاء لانه اوعر حقيقة كلامه مع شهادة الظاهر لاذا الزوج
بغير زوجة بعد الطلاق بالاعتداء وان اوعر انه لم يزوج بالباقي شيئا لا طلاقا ولا حيفا وقطع النكاح
لانه لا نور بالاولى الطلاق صار كالحكم فذكر الطلاق فحقن الباقيان فلا يصدق في غير البينة بقضاء
وتطلق ببيت امر تطلق باينا بان قال لها ست بامرأة او قال ست لك بزوج ان نور الطلاق
حين قال عند الامام وقال لا تطلق لانه نفي النكاح وهو لا يجوز طلاقا بل كذا بالزوجية معلومة ولا
ان كلام من هذين اللفظين يصلح لانكار النكاح ولا نشأ الطلاق فاذا نور من فقد نور محتمل لفظ
فيقع والطلاق الصحيح باليحيى الطلاق الصحيح ما دامت المطلقة في العدة لم يدر عليه اخبار التعيين
شرعا فلو قال انت طالق انت طالق تطلق ثنتين ويحيى الصحيح البايين ما دامت في العدة لقوله
عليه السلام المخلعة باليحيى الطلاق ما دامت في العدة فلو قال انت باين ثم قال انت طالق
يقع او نزل ويحيى البايين الصحيح لانه القيد حكم بابق بقاء العدة فلو قال للموطاة انت طالق ثم
قال انت باين يقع البايين لا يفيح البايين البايين لا مكان جملته خبر اخر الاول ففر قوله انت باين
انت باين يقع واحدة باينة الا اذا كان معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فانت باين
ثم قال انت باين فدخلت الدار في العدة تطلق **باب التفويض من تفرغ الطلاق**
ومع ذلك ملك المتعة لها والفاظه اختار امرك بديك وتطلق نفسك اذا قال لها
امر زوجة اختار حاكم كونه مؤثر بتفويض الطلاق لانه كناية فاختارت نفسها بان تقول اخترت
نفسى واختار نفسي في مجلس الدار علمت به امر بتفويض المثل فقه او بان بلغها خبر التفويض
فيه امر ذلك المجلس وان طار ايت واحدة باجاء الصماتة ولا يفيح نية الثلاث لعدم تنوع الاختيار
لانه مني عن خلوص وهو غير متزوج الا غلظة والخفة كالطلاق وان قامت منه امر في المجلس الدار علمت
بالتفويض فيه او كانت في ذلك المجلس علم واخذت امرت في علم اخر في علم الاعراض بطل
اختيارها لانه عليك في بطل ما يدعى الاعراض فان قيل كيف يعتبر تليكا مع بقاء ملكه والشئ بطل
ان يملكه شخصان كل واحد منهما كله قلنا هذا عليك الا بقاء لا تملك العين فلا تجوز
الابقاع وانما تجوز عليك العين ولا بد لوقوع الطلاق ولقد يعجز في اختيار لم نفسها من كثر
النفس او الاختيار لانهما نفس النفس في احد كلامهما لا الوقوع عرف معا فيتقيد باجاء الفاعل

تتشافه فيكونه سوا ملكك

فلو قال لها اختار نفسي اخترت بطل التفويض متى يجوز لها ان تطلق نفسها بذلك الامر ولو قال
لها اختار الاختيار فقلت اخترت او قال اختار نفسي اخترت اختيارا تطلق وكذا ان قال
لها اختار نفسي اختار نفسي بغيره امض مع او اخترت نفسي وقال اختار نفسي
فقلت اختار او اخترت تطلق هذا عند عدم التكرار واما عند التكرار فلا يشترط ذكر النفس او
الاختيار كما مر في البداهة ودل عليه قوله وان قال لها ثلاث اختار رسوا قال بغير حرف
الخط او ثمة فقلت في جواب اخترت الاولى او الوسطى والاخيرة يقع الثلاثة بلاية ولا يحتاج
لذكر النفس او الاختيار عند الامام وعندنا يقع واحدة باينة لان هذا اللفظ يفيد الترتيب
والافراد ولكن الترتيب غير متصور في الملك منقطع وبغير الافراد واما ان هذا اللفظ يفيد الترتيب
فقط والافراد وقع له واذا قال الكلام في حق الامم لاني في حق السبع فبغير مجرد قولها اخترت فيقع
الثلاث ولو قالت في جواب اخترت اختيارا وقع الثلاث اتفاقا لانه جواب الكل ولو قالت في جواب
طلقت نفسي بطلية او اخترت نفسي بطلية بابت واحدة في الاصح لان التخيير تملك النفس
منها ولا تملك نفسها الا في البايين ولا تملك ايقاع ما لم يقوض اليها وقبل يملك الرجعة لانه صحيح الطلاق
ولو قال لها امرك بديك في بطلية او اختار بطلية فاختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي
وقع واحدة رجعية لانه فوض اليها الاختيار بصريح الطلاق وهو معقب للرجعة ولو قال امرك بديك
حالي كونه مؤثر لانا فقلت في جواب اخترت نفسي بواحدة او اخترت نفسي بمره واحدة وقع الثلاث
لان الاختيار صالح لجواب الامر باليد لكونه تملك الطلاق لها والواحدة صفة لاختياره فحذوفه فضا
كانها قالت اخترت نفسي بواحدة واحدة وبه يقع الثلاث وان قالت في جواب بطلية نفسي
واحدة او اخترت نفسي بطلية واحدة ارفق وقع واحدة باينة لان امرك بديك من كنيات
يقع بها البايين وقد وقعت ما فوض اليها فيقع واحدة باينة ليطابق جوابها كلامه ولو قال لها
امر بديك اليوم ولقد عند لا بد من التيسر في التفويض حتى لا يجوز لها الاختيار في التيسر لذكر كل من اليومين
مغذوا واليوم المغذ لا يتناول التيسر وان ردت اليوم لا يرتد بعد عن غير انه ان ردت الزوجة الامر
في اليوم يبطل الارضية ولا يبطل بعد عن كان امره في يد ما بعد عنه فوض اليها من هاتين
لانك فيه الايقاع فكان بمنزلة تفويضين فاذا ردت لهما لا يرتد الاخر ولو قال لها امرك

بيك المحرم وعدا من السبل في التفرغ من اذ لم تجل بين الوقيان وقت من حينها لم يتناول
فكان احدا واحدا وان روت اليوم لا يسير لها اختيار عدا بعد الرد لانه امر واحد ولو كانت
التفرغ من مجلس التفرغ او مجلس بلوغ الخبز يوما او اكثر ولم يتم ولم يات بعمل آخر او كانت غاية
جلبت او كانت غايته فان كانت او كانت شئكة ففقدت او كانت على راس سائر ففقدت
بايقافها او اتفاقا او وقتا بالادوية او غيره للشهوة او وقت من وقت الاشياء ولا يبطل خيار
لان كلاهما لم يترافعا فيسقط ما مضى ولا يجوز دليلا على الاعراض وان سارت وابتهن التفرغ من الرضا
والدابة واقفة بطل خياره لان سيره لم يدل على الاعراض من التفرغ لانه مضاف الى ركبها لا يبطل
خياره بغير فلك هي فيه لان سيره غير مضاف الى ركبها فلا يدل على الاعراض اذ لا يقدر على
ايقافه بخلاف الدابة فان له قدرة على ايقافه ولو قال لها طلق نفسك ولم يوشى او لوى
واحدة فطلقت نفسها وقت رجعية لان التفرغ من الرضا مخرج الطلاق وهو عقيب الرجعية
وكذا وقت رجعية لوزن او لم يوزن لو قالت في جوابه اجبت نفسي لان العبرة بالتفرغ اليها والاب
لم يفرغ اليها وان طلقت نفسها في جوابه ثلاثا وكما انه نواه ان يفرغ من الثلاث وحقن لان
طلق نفسك مخففة وقم على نفسك الطلاق وهذا الطلاق يحتمل نية الثلاث وكذا مخففة و
لعت نية التفتين في غير الالة وقد مر وجهه ولو قالت في جوابه احترت نفسي لا تطلق وان
اجازة لان الواقع به باين وهي لا تملك ولا يملك الزوج الرجوع عن التفرغ بعد قوله نية رجعية طلق
نفسك لانه عليك التوكيل وتيقيد طلاقها بالمجلس بلوغها فان طلقت في غير
فلا توقف التملك على القبول فيه الا اذا قال مع قوله طلق نفسك متى شئت فلا يقيد حينئذ
بالمجلس لعموم متى في الاوقات فيجوز لها ان تطلق نفسها في المجلس او بعده ولو قال لها امر رجعية
وتحت اخر طلق نفسك او قال اخر طلق امراته بملك الرجوع متى شاء لانه توكيل فيقبل
الرجوع ولا يقيد التفرغ بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا اراد على قوله طلق نفسك او طلق امرته
ان شئت فحنك لا يملك الرجوع ويقيد على المجلس لغير رتبة عليك ولو قال لها طلق نفسك
ثلاثا فطلقت نفسها واحدة وقع واحدة لانها اوقعت بعض ما فرغ من الرضا وقوله عليك ان قال
لها طلق واحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة لا يقع شئ عند الامام لانها انت بغير ما فرغ من الرضا

اليها كانت مبداءة لا محبة وعند ما يقع واحدة لانها انت باملكة وزيادة ففقد ما ملكه فيكون
الزيادة وقوله طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة لا يقع شئ وكذا لا يقع
شئ في عكسه وقوله طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا عند الامام لانه لم يوجد شرط وهو مشية
الثلاث في الاولى ومشية الواحدة في الثانية وعند ما يقع في الثانية واحدة لان مشية الثلاث تفقد
مشية الواحدة ولو امر بالباين بان قال طلق نفسك بنية واحدة او الرجوع بان قال طلق نفسك بنية
واحدة فطلقت امرته بان قالت طلقت نفسي رجعية واحدة في الاولى او بنية في الثانية وقع
ما امر به لانه موافقة له في الاصل فلا تخلف مخالفة في الوصف ففقد بوصف عينه ولو قال انت طالق ان
شئت فطلقت في جوابه شئت ان شئت فطلقت فاحكم كونه نية الطلاق لا يقع شئ لانه
عين طلاقها بمشية مرسله وهي انت بمشية معلقة فلم يوجد شرط ولا يسير الامر به بالاشتغال
بالايعينها ولا يقع بقوله شئت نية الطلاق لعدم ذكر الطلاق والنية لا تعمل غير المذكور وكذا
لا يقع في مسئلة المذكورة لو علقك مشية بمعدوم كالوقالت شئت ان كان الاثر من طار
وان علقك مشية هذه المسئلة بموجود كالوقالت شئت ان كان السماع فوقنا وقع لطلاق
لان التعليق بامر كايين يخبر ولو قال لها انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت
او اذا ما شئت فرددت الامر بان قالت لا اشاء لا يرتد بردها ولا يقيد على المجلس ولها ان
تطلق نفسها واحدة متى شئت ولا يرتد على واحدة لان هذه الالفاظ تنم الا زمان لا العمل
فذلك التعليق وكل زمان لا تطبيق بعد آخر ولو قال لها انت طالق كما شئت فلها ان تطلق نفسها
ثلاثا متفرقا لان تطلق مجموعا لان كل واحد من الايام او لا تقوم الاجتماع ولا ان تطلق بعد زوج
آخر بان قالت طلقت نفسي بعد ما طلقت نفسها ثلاثا متفرقة ثم عادت اليه بعد زوج آخر لان
التعليق يخبر الى ملك القائم لا الى ملك الحادث وملك بعد زوج آخر ملك حادث ولو
قال انت طالق حيث شئت وانت طالق اين شئت لا تطلق نفسها مالم تشاء في مجلسها
لان حيث واين من اسماء المكان والطلاق لا يتعلق له بالمكان فيكون ضبط مطلق المشية فيقتصر
على مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت مشية موافقة لنية سواء كان ما
نواضع المشية والنية فيه رجعية او بانية او ثلاثا وقع كذلك امراتك لتتزوج المطابقة باين

باعتبار ان يخبر استخافه فاذا استمر الدم ثلاثا وقع الطلاق من اجله ان روية الدم تحقق
انه حبس من الابد او ولو كان حبس حبسه فانت طالق يقع الطلاق اذ الموت لا يحسنه
في الكفاية وكما لها بانها فيها وذلك بالظاهر ولو كان ولدت وكذا فانت طالق واحدة وان
ولدت اثنى فانت طالق ثنتين فولدتها وانك ان لم يدر بها الا انطلق واحدة فضا والسقي
بها سواء تقدمت الاثر او تأخرت وتطلق ثنتين من غير ان يدر بانها لا تملك تقدم الاثر وتقتضي
العدة بوضع الحمل اثنى وان على الطلاق بشرط بان قل ان دخلت دار زيد ودار بكر بشرط للزوج
وجود ملك ملك النكاح عند اخرهما سواء وجد عند الاول ايضا او لا كما اشار اليه بقوله فان
وجد اشرط من او وجد اخرها فقط فيه اشرط الملك وقع الطلاق المعلق فلو قال ان دخلت
دار زيد ودار بكر فانت طالق فان طهرتها وانقضت عدتها ثم دخلت دار احداهما وحي
ثم تزوجها فدخلت دار الاخرى وقع عليها الطلاق المعلق وان وجد او وجد اخرها فقط لا فيه
اشرط في الملك لا يقع الاشرط الملك حال الحث ويحل تجزئ الثلاث حقيقة اشرط الطلاق
سواء كان واحدة او ثنتين او ثلاثا فلو علمها اشرط الثلاث بشرط مثل ان دخلت الدار فانت طالق
ثلاثا ثم خرجت اشرط الثلاث في كل قبل وجوده اشرط من تزوجها بعد التحليل بزواج
اخر فوجد الشرط بان دخلت الدار لا يقع شئ من المعلق لان المعلق انما هو طلاقات هذا الملك
وقد فانت ولو على الطلاقات الثلاث او العلق اشرط امته بالوطى بان اخرج ولبث يعني او
قام الزوج ان ولستك فانت طالق وقال المولى لأمته ان ولستك فانت حرة لا يجب في
العقر وهو مثل وقيل مقدار رجوة الوطن لو كان انزاعا حلالا باللبث بعد الايلاج اشرط اذ خاف
الحشفة او بالتقاء تحتناين طلقت الزوجة وعققت الامة واللبث ليس بوطى بعده ولا يصير
اشرط باللبث ارجاء الطلاق ارجاء لم يزوج ثم يزوج فحينئذ يجب العقرة المستلتيان ويصير رجا
لو كان الطلاق رجيا هذا عند الامام وحده خلافا لابي يوسف حيث يجب العقر فيها عده باللبث بعد
الايلاج ويصير رجا لصور اجماع معنى بالانذار مع تسبوة وهما ان اجماع اذ قال الزوج في
الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاقات الثلاث والعقوى ولو قال لزوجتي مشير الى اجنبية ان اجبت
اشرط لانه عليك طالق فكم رجا عليها عدة الطلاق البائن لا تطلق لام النكاح عليها ان يتر

فان طلق ثلاثا فاما في الثلاث الاولى
فمن طلق ثلاثا فاما في الثلاث الاولى
فمن طلق ثلاثا فاما في الثلاث الاولى
فمن طلق ثلاثا فاما في الثلاث الاولى
فمن طلق ثلاثا فاما في الثلاث الاولى

ما يصح ان يملكه الزوج في البيت ولا يملكه
الزوجان خلع البيت لا يجوز من مرض الموت

يرخل عليها من بنا زوجها العراش ونزاعها في القسم ولم يوجد وان وصل بقوله انت طالق
قوله ان يشاء الله وان لم يشاء الله او مات الله او مات الله لا تطلق لام النكاح بشرط
لا يعلم وجوده بغير اصدار الكلام ولهذا شرط اتصاله وكذا لا تطلق بقوله انت طالق لو ماتت
قبل قوله ان يشاء الله لا اتصال الاستثناء وان ماتت هو قبل قوله ان يشاء الله يقع الطلاق لعدم
اتصال الاستثناء وفي قوله انت طالق ثلاثا الا واحدة متصلا يقع ثنتان وفي قوله انت طالق
ثلاثا الا ثنتين يقع واحدة لان الاستثناء حكم بالباقي بعد النفا فحكم في المسئلة الاولى
بوقوع الثنتين وفي الثانية بوقوع الواحدة وفي قوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاث لان
الاستثناء هنا باطل لعدم ما يتكلم به من الباقي فيجوز قوله انت طالق ثلاثا فيقع ثلاث **باب**
طلاق المريض انما عونه بالمريض لا صالته فيه لانه حكم مقصور عليه او مراه فيه من غير علمه
مريض كان او صحيحا يشترط ان ذلك قوله اكاله التي يصير بها اشرطها الرجل فاما باطلاق
عن كون زوجته وارثته له ولا يفد تبرعه فيها الا من اثلث عند عدم الاجارة وكذلك المرأة
ما امر اكاله المذكورة حاله يغيب فيها الهلاك كمرض مبعثه عن اقامة مصالحة اخرج الباب ارجاء
خارج البيت او لاجرة للقدرة ومباررة في الحرب رجلا عطف على مرض وكذا قوله وتقدم في
في قصاص ادرهم وبقاؤه على زوج سفينة كسرت ونحوها فلو ابا ان امراته بلا سؤلها وهو ملك اكاله
ثم مات عليها بذلك السبب بان مات المريض بسبب المرض الذي اوقع الابانة فيه وبغيره اى سبب
اخر بان قتل مثلا وهي امره وان المرأة امانة في العدة وورثت ان كانت وقت الطلاق ممن ترث
لانه قصد حمانها وزوجها عليه قصده وكذا اثرث المرأة لو طلقت ان يطهرتها طهقة رجعية طهرتها
ثلاثا او واحدة باينة ثم ماتت وهي العدة لان الوصل لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤلها راضية
بجرحها وكذا اثرث مائة زوج قبلت ابنه ابن الزوج بسؤلها ثم ماتت وهي العدة لا البينة
وقعت باينة لا تقبل ما صحت لو ابا انت به لا ترث ولو اباها الزوج وهو موصور بحسن او عوجي
صف القصار او موصور بحسب لقصاص ادرهم او موصور بحسب القصار بمصالحه خارج البيت كمنه
من الموصور ثم ماتت وهي العدة لا ترث هذه الصور لعلة السلامة في هذه الاحوال
وكذا لا ترث الخلع التي اخذت بسؤلها في مرضه ثم ماتت وهي العدة وكذا لا ترث مخيرة

اختارت لنفسها في مرضه ثم مات وهي في العدة انما لا ترث في كل من هاتين الصورتين
 الفقرة من قبلها وكذا لا ترث من طلق ثلاثا او بائنا في مرضه باجره ثم مات وهي في العدة او
 طلق ثلاثا او بائنا في مرضه بغيره باجره ثم مات وهي في العدة لعدم الفوارق الاولى و
 وجود الصحة في الثانية وكذا لا ترث من ارثت بعد اباؤها في مرضه ثم استلمت ثم مات و
 هي في العدة لطلما اهلية الارث بالارثاد وعدم خلو السبب بعد الكسالم وكذا لا ترث
 موقفة بسبب الحب او العفة او ضا بالبرع او حيا بالتمتع ومات وهي في العدة لما تقدم من محي
 الفقرة من قبلها ولو حلت ذلك وهي في العدة مرضا لا قدر فيه على القيام بمصالحها ثم ماتت
 في ذلك المرض وهي كالحاكم انما في العدة ورثها كفوارا من ارثه ظاهر ولو اباؤها باجره في
 مرضه ومات والعدة قامة او لقادقا في مرضه انما الابانة كانت حصلت في صحة وصحت
 العدة ثم ابرج الابانة او القصادق ان او صر لها باجر او اقر لها بين فلها الاقل من ارثها كله من
 بيانية والواو في قوله وما او صر بمصر او فلا تحذروا وما اقر بغير ان لها الاقل من هذه الثلثة الاثر
 والوصية والاقرار وان على الطلاق البين بفصل اجنبي ان قال ان دخل فلان الدار فانت طالق
 بدين او على محجر الوقت ان قال اذا جاء رمضان فانت طالق بدين فوجب تعليق عليه فيستلزم فان
 كان التعليق والكسرة كلاهما في مرضه ورثت تحقق الفوارق وان كان احدهما في الصحة لا ترث
 تفريح المفهوم وان على الطلاق بفصل نفسه سواء كان الفعل مما لا بد منه كالاكل ولا بد من الار
 وما في مرضه او اكل ان الشرط والتعليق كانا في مرضه او كان الشرط فقط فيه ورثت لقصد
 بطلان ارثها بوجود الشرط فيه وان كان مضطرا لزم ضرورته لا تبطل من غيره وكذا ترث لو طلق
 الطلاق بفعلها واكل ان لا بد لها منه ارثه ذلك الفعل كالاكل وماما التعليق والشرط كانا
 في مرضه وكذا ترث لو كان الشرط فقط فيه عند الامام والجب يوسف خلافا لمحمد حيث قال اذا كان
 التعليق في الصحة والشرط في المرض لا ترث وان كان لها منه ارث من الفعل بد اقر اقر لا ترث
 على كل حال سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض انما
 رخصت بشرط مضار كما لو طلقها بسواها ولو قد مضى وهو مريض ولا عن وهو مريض ورثت
 لام الفقرة ما رثت بسبب قذف صدر منه فكان فارقا وكذا لا ترث لو كان القذف في الصحة

مستند
 جواد صفا او لبيان عورته امره

الصحة واللعان في مرضه عند الامام والجب يوسف خلافا لمحمد فانها لا ترث عنده وان اكل منها
 بان حلف ان لا يقر بها اربعة اشهر وبانت به امره الا لا بان مهنه اربعة اشهر ولم يقر بها
 فينظر فان كانا امر الايلاء والبيئونة في المرض ورثت لانه بمنزلة تعليق الطلاق بمضي الزمان و
 ان كان الايلاء في الصحة سواء كان البيئونة في المرض او في الصحة لا ترث لانه كال تعليق لمحي
 الزمان وفي الطلاق بالرجع ترث في جميع الوجوه سواء كان الطلاق بسواها او بغيره سواء
 سواء كان التعليق والشرط في المرض او في الصحة او احدهما في الصحة والاخر في المرض بفعلها
 او بفعلها وبفصل اجنبي لزم منه بدا ولا تكن لا مطلق بل ان مات وهي في العدة لما تقدم من
 ان الطلاق بالرجع لا ينزل النكاح والا امر وان لم تكن في العدة فلا ترث للبيئونة بعد هذا
باب الرجعة لاختلاف لاحد في مشروعيته بشروطها بالكتاب والسنة والاجماع
 هي ائحة الاعادة ومشرعا استندت الى طلب دوام النكاح القائم في العدة على ما كان يقضي
 السبب المنفقد لزواله من مشروعية والفتا لا فائدة التفريع على التعريف طلق بعد الاقرار ما دون
 ثلاث في الحرة وما دون ثنتين في الالة يصح الطلاق او بالثلاث الاولى من كتاباته وهي عند
 واستبرر ترك وانت واحدة واكل ان لم يصح من الطلاق بفرضه فانه ينفذ بانها
 كالم ولم يكن بمقتضى امر مقابلة الطلاق ما اذ بدله فملك نفسها فلا رجعة فله جواب الشرط
 ان يراجع زوجته وان لم يراجع انت لانها استندت في ملكها القائم لا اعادة الزنا ولذا لا حاجة
 الى العقد والولد والمهر ما وامت في العدة بقوله راجعتك او ارجعتك او رجعتك او ارجعتك
 او سكتك ان كانت حاضرة او بقوله راجعت امرأتك ان كانت حاضرة او غايبة بشرط الا
 على من هذه الالفاظ مخرج الرجعة واما كتابتها فتجوز انت عندك كالت وامت امرأتك او انوت
 الرجعة او يراجع بفعل ما يوجب حرمه مصاهرة من وطئ او سس شهوة بلا انزال وكونه كالمقبلة
 وانظر الى عرضها الداخل شهوة من احد الجانبين فلو لم تست زوجها او نظرت شهوة وعلم الزوج
 بذلك وتركها فهو رجعة وبشرط لزم ادايقاق الرجعة اليها عليها امر على الرجعة بان قال
 لاني من مسلمين استشهدوا اني راجعت زوجتي اضرازا عن النكاح وعن الوقوف في موضع
 الشهادة لان الناس عرفوه مطلقا فيتم بالقول ومعها وتبدأ علامها بها امر اعلام الرجل المرأة

بالرجعة قولاً أو فعلاً أو لو لم يعلمها لم يقع في العصية بان تزوج باجر بعد انقضاء عدتها بزعم ان
لم يراجعها فان قلت كيف تقع في العصية بغير علم قلت انها اذا تزوجت بغير علم
ترك اثبت فوجت في العصية لانه التقصير ما منه جبرها ولو قال بعد انقضاء العدة كنت
فيها امره العدة قصدت صحت الرجعة لصحة النكاح بتصادقهما فاولى ان تقع الرجعة به والا امره ان
لم قصدت فلا تقع لعدم السببية على ما ادعاه ولا يملك اثباته في الحال فالقول قولها ولا خلاف ولو قال
مردي به الاثبات راجعك فقالت بحجة له بايصال كلامها الى كلامه انقضت عدته وكذبها في هذه
منقضي في مثلها العدة فالقول لها مع اليمين ولا يصح الرجعة عند الامام خلافا لما حيث قال لا يقع لانها
لم تجز قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بقاؤها وله ان الرجعة صادفت حالة الانقضاء لانها
امينة في الاخبار عن الانقضاء وان قال زوج الامة بعد انقضاء العدة كنت راجعك فيها اي
في العدة قصدت سيد لم وكذبته اي ولا امينة له فالقول لها فلا ثبت الرجعة بهذا عند الامام وعند
القول السيد ثبتت الرجعة لان منافع البضع ملوكة بعد انقضاء العدة فاقاره به او ارجاها هو فاقار
حقه فلا مرد له كاقاره على النكاح وله ان الرجعة تبني على قيام العدة والقول فيها قولها وكذا انما تبني
عليها وفي عكس بان كذب السيد وصدقته الامة القول السيد فلا ثبتت الرجعة اتفاقا في الصحيحين
اما عنده فلا يحدتها منقضية في الحال وبالنقضاء يظهر من السيد في البضع فلا يملك الباطل
حقه واما عندهما فلا منافع البضع فالصحة والزوج يدعيها ويؤنكر وان قال زوج الامة مردي
به الاثبات راجعك فقالت بلامرله حال كونها بحجة مضت عدته وانكر ان الزوج والسيد
مضى عدتها فالقول لها لانها اعرفت بشاؤها واذا ظهرت حقيقة او حكما ولا حاجة لها من الحيض
الاخير وهو الحيض الثالث من العدة لعشرة الانقضاء اكثر الحيض وهو عشرة ايام انقضت
الرجعة وان لم يصل لم تغسل حتى لو بقر من الوقت بعد الانقطاع فانكس فيه من الاثبات ونحوه
الصلوة فذهب ذلك القدر حكم بطرهما رتبا فانقضت العدة وانقضت الرجعة وان انقطع
الحيض الاخير لاقبل من العشرة ولا عاودة لها لا تنقطع الرجعة ما لم تغسل باحتمال عود الدم اذا انقطع
قبل العشرة فكان الاثبات مؤكدا للانقطاع او ما لم يغسل عليها او في وقت صلوة او بعض
الوقت صارت الصلوة حينا فزنتها وذلك من احكام الطهارة منه حيض او ما لم يغسل

تتيمم ان لم تقدر على ماء بعد ما طهرت فيادون العشرة ولم تصل فرضا كانت او فعلا لانه لا يجوز
صلاحيها بالتيمم كان حكما بطرها رتبا وتلك بذلك بصلاتها فاذا صلت انقضت الرجعة بهذا
عند الامام والى كيف وعندهم تنقطع الرجعة بالتيمم وان لم يصل لم تصل لانه التيمم كالنفل عند
عدم الماء وتنقطع الرجعة في عدة الكتابية بحجود الانقطاع من الحيض الاخير اتفاقا
وان كان لاقبل من عشرة لانها غير مكلفة بالفروع ولو عشت العدة من الحيض الاخير لاقبل
من عشرة ونسيت اقل من عضو كالا صبح انقضت الرجعة وان نسيت عضوا مثل اليد والرجل
لا تنقطع لانها ما هو اقل من عضو يتابع اليه بخلاف نكته فلا يتيقن بعدم وصولها اليه
بخلاف العضو الحامل او لا يتابع اليه بخلاف ولا يغفل عنه عادة وحكم كل من عصفته و
الاستشفاف كالا لاقبل تنقطع الرجعة ان نسيت احدها ورواية عن ابي يوسف كتمام العضو
فلا تنقطع عنده ان نسيت احدها ولو طلق امراته حال كونها حائضا فولدت ستة اشهر من
ماين العقد ولا اقل من ستة اشهر من حين الطلاق او طلع من ولدت قبل الطلاق منه اي
في عصمة لاقبل من عدة الحمل وكما انما تكره المستلحين ولها بان قال لم اراجعها سواء كان الحارة
قبل التطليق او بعده فله ان يراجع في المسئلة الثانية في العدة وفي الاول قبل وضع الحمل كاثبات
اليه ومعه كونه الرجعة قبل وضع الحمل انه لو ارجعها قبل نكاح الرجعة الا ان صححتها انما تظهر اذا ولدت
لا قبل ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صححتها على وضع الحمل لا ينافي صححتها قبل
فلا ساحة في الكلام كما سبق في بعض الاول لم وانما يصح الرجعة في المستلحين لان الشريعة كذبه
في انكاره الوطأ حيث اثبت النسب منه وان طلق من خلاها خلوة صحيحة وهي انما انكر
ولها فليس له ان يراجع اولم يكذب الشريعة وهو حجة عليه في عدم ناكدهم ملك الوطأ وتاكدهم
بالخلوة ليس لانه قبض المحرم عليه بل لانها سلت اليه ووجوب العدة للاختصاص فلا يكون
الانقضاء بهما قضاء بالدرج متى ناكدهم ملك فيملك الرجعة فان طهرتها بعد خلاها
منكر وطهرتها ثم راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقبل من عامين من وقت الطلاق صحت الرجعة
فانه اذا وجبت العدة ولم تقرا انقضائها وبقر الولد في هذه المدة ثبت نسب الولد بشرط
والثاني قبل الطلاق مسباة غير الزنا فكذب الشريعة فنقضت الرجعة ولو قال لامرته ان ولدت

فانت طالق فولدت ولدت طلقت لوجود الشرط وجبت العدة عليها ثم ولدت ولدت آخر من طلق
 اربعين سنة اشهر من وقت الولادة الاولى فوارها الولد الذر جازت به بعد ستة اشهر من ذلك الوقت
 رجعة كدوث العلق من طلق حادث في العدة فكان رجعة وان طلق المرأة كذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثلاثة اولاد في طلق مختلفة بين كل اثنين ستة اشهر فافوتها ولو بعد سنتين مالم تقر بقضاء
 العدة فالولدت والثلث رجعة اذ يجعل العلق بوطي حادث في العدة فلا امر مسلم على الصلاح و
 ثم الطلقات الثلاث بولادة الثالث محرم عليه حرة غليظة وعليها العدة اربع اشهر عده الطلاق
 الثالث بولادة الثالث بالافراء اربعة اشهر لا رجعة من ذلك رجعة من وقوع الطلاق و
 المطلقة الرجعية تشقق اربع اشهر وجوبها وتقبل خديتها في العدة وتزويج في جميع ذهابها في العدة لكنها
 انما تفصل ذلك اذا كانت الرجعة حرة لانه فلا لزوم واما اذا كانت نكاحا لم يبرأ منها شدة
 غضبه فانها لا تفصل ذلك وذهب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها بتخلف وكذا ان لم يقصد رجعتها لثلاث
 يقع بصره على موضع يصير به رجعا فيحتاج الاطلاقا فتطول عليها العدة فيلزمها الفرض وليس بان
 يسايرها اربعة اشهر الرجعية وكذا ما دون السفر لانه من طلاق الحرة انما يكون لاجل الفرض لا سفر كذا في
 النكاح حتى يبرأ منها لانها في العقد من الرجوع من قوله لا يخرج من من يوتون لان تلك الامة
 في العقد من الرجوع والطلاق الرجوع لا يحرم من التحريم الوطى في العدة على الزوج بقاء اصل النكاح ولذا لا يبرأ
 ميانا ما دون الثلاث ان كانت حرة وما دون الشئان ان كانت امة في العدة وبعد البقاء المحل
 الاصل عند عدم تمام العدة ولا كل حرة مطلقة قبل الدخول او بعده بعد الطلقات الثلاث ولا كل
 الامة مطلقة كذلك بعد الشئان الا بعد طلق آخر ولو تجوزنا او قضيا او محجوبا حصلت منه
 نكاح صحيح بعد انقضاء العدة الدار ولو في جميع اوقاف او صوم او حرام في المحل يتحقق به وقضى منه
 اربعة اشهر من الرجوع الا في قوله فان طلقها فلا تحل من بعده حتى تنكح زوجا غيره وصرا منه الطليقة
 الثالثة والشئان في الامة كالشئان في الحرة ولا كل له امر بزوج طليقا لانه لو كانت حرة او
 لو كانت امة بملك عين بان كانت امة فملكها بعد طلاقها شئان او حرة بعد طلاقها ثلثا فان كانت
 لم تحل بدار حرة فاشتره لم تحل له حتى تنكح زوجا اخر ويجوزها من الاطلاق وطى المهر من اول الزوال
 ليس بشرط لا يحلها وطى السيد لان الغاية في لاية نكاح الزوج اتم والسيد ليس بزوج والشرط في اكل

فانما هو من طلق

اكل الزوج الاول الا بطلاق امر اذا كان اتم حشفة بقوة نفسه ولو كان لا يوجد معه لذة حارة اكل دون
 الا انزال لانه في الاقضاء على الوطى بشاره اليه فان تزوجها اتم بشرط التحليل بان قال تزوجتك
 على ان اهلك او قالت ذلك كره تزوج اتم تزوج اتم بخلاف الظاهر حديث لعن الله المحلل والمحلل له اما
 لو اضر ذلك في غيرها فلا يكره عند عامة العلماء بل قال بعضهم ان المحلل ما جاور وكحل الاول عند الامام
 لانه عليه السلام سماه محلا فيقتصر صحة النكاح ويحل بطلان الشرط الفاسدة ومن ادعى يوسف ان
 النكاح مشروط فيه التحليل فاسد فلا محلل للاول لانه في غير تزويج شرط فيكف في موضع الحق فيبطل
 وعن محمد بن النكاح صحيح لا يجمع شروط الصحة ولكنه لا محلل للاول لانه محلل ما حرة الشرع قبل الاول وان
 هو قبحه بان مقصوده كالوارث القاتل مورثه وفي بعض النسخ ان الصحيح قول الامام وانما هو محمول
 اكل لانه اشترط ذلك في العقد بتلك المدة واعادة النفس لغرض العيز وهو قوله جميعه وهذا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم هو الشئان من غير الزوج اتم بدم حكم ما دون الثلاث ايها كراهم حكم
 الثلاث عند الامام وانه يوجب بعض اطلاق الحرة تطليقة او تطليقتين ومقت عدتها وتزوجت
 بزوج اخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات لان الزوج اتم لما بهم حرة الغليظة
 وهو حكم الثلاث فان يهدم الحرة الخفيفة وهو حكم ما دون الثلاث بالطريق الاول فلا فالحق في ما دون
 الثلاث وتظهر غيرة الخلاف فيما فرغ بقوله فمن طلق ودونها اربعة اشهر عادت اليه
 الا الاول بعد زوج آخر بان تزوجت بعد انقضاء عدتها من الاول باخوة فطلعت الاخر وانقضت عدتها
 منه ثم تزوجها الاول عادت اليه بثلاث بغير طلقها بثلاث طلقت عند الامام وانه يوجب وعنده
 محمد بن محمد عادت لاولا بان يفر من طلقها فان كانت مطلقة بواحدة عادت لاولا بطليقتين
 وان كانت مطلقة بشئان عادت بواحدة ولو قالت مطلقة الثلاث لطلعت انقضت عدتها
 منك وحلت امر تزوجت باخر فطلقني وانقضت عدتي منه وانما ان امة محرم ذلك اي
 انقضاء العدتين فله يصيرها ان غلب على طهه صحتها لان النكاح لا كان في المحل في الواجب قبول
 الايلاء هو فقه الحنفية مطلقا ونحوها الحلف على ترك وطى الزوجة ثم اى
 مرة الايلاء فيه در ظاهر الا ان يقال هذا التعريف مما لا يخفى فيه سوال الدور والفاظه لما في
 خرواثة لا احبها ولا تحبها واما كذايات لكن بعضها كالوطى والقران ونحوها مجرى الصيغة

بمنه

فلما كان في النية وبعضها الآخر كالصابة والالتصاف والنية وهي مدة الايلاء
اربعة اشهر للحرة وشهران للامة لما مر من ان الرق نصف فلا ايلاء لو حلف على اقل منها
من تلك المدة بشرط صدوره من اهل الطلاق عند الامام او من اهل وجوب الكفارة عندهما
في منكوته في مدة اربعة اشهر فصاعدا وركنه وانه لا اقربك اربعة اشهر وكونه ان قرتك
فغيره وكونه وكفه وقوع الطقة بانيه ان تزامن حفظ اليمين بان لم يطأ في مدة وزوم الكفارة
في اليمين بانيه كما اذا قال والله لا اقربك وزوم اخذ اليمين بغير الله كما اذا قال ان قرتك ففعلت
فج او صوم او صدقة ان حثت بان يطأ في مدة واذا كان حكمه كذلك فلو قال الزوجة والله اوقات
او كصفة تنفذ بها اليمين لا اقربك من غير تعيين المدة بشرط ان لا تكون ما يفسد الزوج ممنوع
عن الوطى بالحيض فلا يصير مضافا الى اليمين اوقات والله لا اقربك اربعة اشهر جنيين سواء كانت
طاهرة او ما يفسد كان موليا مؤبدا في الاول وموقت في الثانية لوجود الكلف على ترك القربان
اربعة اشهر ضمنا في الاول وصري في الثانية وكذا يجوز موليا مؤبدا لو قال ان قرتك ففعلت في ايام
او صدقة او قال ان قرتك فانت طالق او عبده او حره او حره ففعلت ففعله اجزاء والشرع
على نفسه في اليمين بغير الله سقط حكم الايلاء وهو البينونة لانتهاء اليمين بالحنث والامران لم
يقر بها المدة بابت بواحدة بعينها من مضر المدة وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر ففعلت
لو تكلم بها ولم يقر بها بعد ذلك لا تبين لانتهائها بانتهاء المدة وبقيت اليمين ان اطلق لوقوعها
على الابد حتى لو تكلم بها ولم يقر بها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان تكلم بها ولم يقر بها اربعة اشهر تبين ثانيا
وهذا مع التخييل بقوله فلو تكلم بها ثانيا فاد الايلاء واستداده من وقت التزوج سواء تزوجا
في العدة او بعد ما فان مضت مدة اخر بلا وطى بابت باخر فان تكلم ثانيا فذلك عاد الايلاء
فان مضت مدة اخر بلا وطى بابت باخر لان التزوج عاد حرمها في الجماع والنظم منه بالامتناع
فيما مر بارائه مبيع الوقاع فان تزوجا ارضا بابت منه بالايلاء ثلاث مرات بعد زوج اخر فلا
ايلاء لانه لم يكنه منزلة تعليق الطلاق بعض الزمان كما يقال كلما مضى اربعة اشهر فانت طالق
فلا يقر بعد استيفاء هذا الملك للمصحة باعتبار هذا الملك واليمين باقية بعد الثلاث في
حق الحنث لانه لم يقر بها فلم يخل اليمين بهذا اذا كان اليمين بغير الطلاق واما ان كان به فلا يقر بعد

بعد الثلاث لان تيجز الثلاث بطلان تعليقها فان وطى الزوج الاول بعد ما عادت اليه من زوج آخر
لزم الكفارة في اليمين بانيه او اخذ في اليمين بغير الله ان كان اليمين بغير الطلاق لما مر من ان تيجز
الثلاث بطلان تعليقها ولا تبين بغير المدة وان لم يصل لم يطأ بهذا التخييل فانه قوله فلا ايلاء وكذا
لا ايلاء لو ادى من اجنبية او من مبانة بان قال لكل منهما والله لا اقربك ثم تزوجا لم يصير مولا
اما في الاجنبية فلا المصحة بانيه واما في المبانة لم يقدح من الوطى واما مطلقه الزوجية فكانت
فيصح الايلاء منها لحل وطنها ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر انما ذكره مع انه نعم ما تقدم لانه ما عصى
به في الباب ويخرج عليه قوله فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد ما كان ايلاء لان الجمع
بحرف العطف يجمع بلفظ فيتحقق المدة وقوله بعد ما وقع اتفاقا او لا يختلف الحكم مبدوءه ولو قال
والله لا اقربك شهرين ثم حلفت يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد شهرين الاولين فليس بايلاء لعدم
كمال مدة الايلاء لفصله باليوم وكذا ليس بايلاء لو قال والله لا اقربك سنة الا يوما لان المدة
من لا يمكنه القربان في المدة لا تبين بلزومه وبها يمكنه بغيره لانه استثنى يوم منكر فله ان
يجوز ذلك اليوم من يوم شاء فلا يقر عليه يوم من ايام السنة الا يمكنه ان يجعله مستثنى كذا ذكره
الزبير فان قربها وقد بقر من السنة بعد يوم القربان اربعة اشهر او اكثر صار ايلاء لسقوط الاستثناء
وبقاء المدة ولو قال بالكوفة والله لا ادخل بصره وكلم ان امراته فيها لا يجز مولا لانه يمكنه القربان من
غير لزوم شيء بان يخرجه من بصره ويقر بها وان جرد مولا عن وطئها بغير منه الباء سببية او مرضها او
زعمها او صغرها او حجة او لا من عينه وبينها مسافة اربعة اشهر ونحو ذلك قصيدة امر فرجوع الزوج
عن الايلاء ان يقول والله انفت اليها او رحت اليها او ارتجيتها او راجعتها او ابطلت بالانكاح
فلا تطلق بعده ان اسم العذر من وقت حلف الاخر المدة لان الفتى باللسان خلف عن الفتى
الوطى فيسقط فيه الجور المستوعب للمدة فلو قال العذر مدة بطل فيه بلسان الفتى بالوطى
لانه قد راعى الاصل قبل حصول التصور بخلفه فصار كالتيمم اذا اراد التيمم في الصلوة وبقر شرط ثالث
فيه عليه في ابدى ومع قيام النكاح وقت الفتى باللسان في قولها بانها ثم فاء لانه لم يصح قولها
ومضت المدة بابت منه وان قال لها ثم غير المدة الطلاق انت على حرام كان مولا ان نور النكاح
اولم يرسنا لان حريم اكمل اليمين بالنقض وان نور ذلك القول طهارا فطهارا لانه يحتمل لفظه

لا فيه من التحريم وان تورث ذلك الكذب كاذب لا خبره مما لا يطاوع الواقع لكونها حلالا لا وان تورث
الطلاق فبأن لا يدين من الفاظ الكنايات وان تورث الثلاث فثلاث وقدم من الكنايات وقيل
بصرف ذلك القول الى الطلاق من غيرية للعرف سيما في زماننا كما قال والقصور اليوم على وقوع
الطلاق البائن به اربع قوله انت على حرام وان لم يصر لم يبرأ الطلاق للعرف وكذا القصور على وقوع
الطلاق بغيرية بقوله كل حلال حرام للعرف او بقوله هرمة برست رست كبرم برور حرام للعرف
بخلاف قوله برست حب كبرم فانه لا يقع الطلاق لعدم العرف **باب** الخلع هو في اللغة
الازالة لكن خفف في ازالة الزوجية بالضم وفي ازالة غيره بالفتح وفي الشرع الفصل المقتطع عن تلك
الكتاب بل يلفظ الخلع غالبا وقد يخفف بالبيع والشراء ونحوهما وقيل الخلع ان تصد الزوجية لنفس
بغير دفع المهر وتسقط عنه نكاحها به اربع ما لم يذكره وشرط شرط الطلاق وحكمه وقوع الطلاق
البائن كما سيحكي وصفته بآيات من جوده معاوضة فيه جودتها ومشرعية بالكتاب والسنة والاعمال
ولا ينسب به اربع الخلع عند الحاجة للشقاق لعدم الوفاق وكره له اربع خروج اخذ شئ ان يشترط
او مشترط بالفرق فلا يزيد على ايجازها باخذها او كره اخذ التزما انطايا اربع على الزوج الزوجية
من كره ان يشترط في رواية صبيحة ولا يكره في رواية اجماع الصغير وحكمه ان الواقع اربع الخلع عوض
او غير عوض وبالطلاق الصريح على ما كان فان انت طالق على الف او قالت طلقني على الف
وقال طلقك عليه طلاق بائن لانها لا تسلم على الا يسلم لها نفقها وذلك بالبينونة وتبرم
الامر حتى على الزوجية لان لم يرض الزوج بخروج البضع عن ملكه الا به ويحكم بالاخص من البضع وان
لم يكن ما لا يفي القصاص وما صلح مكر من كل مقوم صلح به الا بالخلع فيقوم نفق البضع عند الدخول وعند
توفره عند الخروج فاصح به لا مقوم صلح به لا غير مقوم بالطريق الاول وان بطل العوض فخر الخلع
يقع الطلاق طلاقا بائنا وان بطل في الطلاق على ما يقع طلاقا رجعيا اما وقوع الطلاق فلا يـ
علقه بقبولها وقد وجد واما البينونة في الخلع فلا يـ كناية واما الرجعة الطلاق فلا يـ صريح بل ينسب
للزوج على المرأة في مستلزم لان ملك البضع غير مقوم حاله الخروج كما اذا خلعها او طلقها وكـ
ارواحا انه مسلم على كره او خسر او مية او قالت قالني على ما في دير ولا شئ في يدي فيقع في الخلع
بائنا وفي الطلاق رجعيا بطلان العوض في احدى الثلاث والتفريق في الرابعة ولو قالت قالني

م النظر في الكفاي

قالني على ما في دير من وراهم ولا شئ فيها اربع يد لومها ثلاثة وراهم لانها سميت بلفظ اجمع والثلاث
اقله فيجب التيقن وان قالت قالني على ما في دير من ما لومها ردعها بالذخرا خذت منه لانها
لما سميت ما لا لم يكن الزوج راغبيا برؤا ملكه الا بعوض ولا وجه لا يجاب بسعي او قيمته لكونه مجهولا
ولا لا يجاب بقيمة البضع اعني المهر المثل لانه غير مقوم حاله الخروج فتعين اعادة ما اخذت منه دفعا للفر
عنه وان قالها على عبد بالاقوى ونزلت على انها برية من ضمانه اربع ان العبد ان لم يوجد فلا شئ عليها
لا تبرأ من ضمانه ولزمها تسليمه تسليم العبد ان اكره تسليمه والا امر وان لم يمكن تسليمه قيمته
اخرها قيمته لان الخلع عقد معاوضة فيقتض سلاطة العوض ومشرط البراءة عن العوض بشرط فاق
لكونه مخالف لموجب العقد فيبطل بولا الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة ولو قالت طلقني ثلاثا
بالف فطلق طلقة واحدة فله ثلث الالف لانها لا طلبت الثلاث الف فقد طلبت كل واحدة
ثلث الف وهذا لان الباء تقبى الاغراض فيقسم العوض على العوض وبانت لوجوب اكر
وقد قولها طلقني ثلاثا على الف فطلعت واحدة يقع رجعيا لانه يرجع بلا شئ عند الامام وعند جماعة
على كالباء في المعاوضات حتى ان قولهم اخل هذا الطعام بدرهم او على درهم سواء ولدان على التام
فان تعذر فطلو حرج وان تعذر فطلو شرط مجازا لمناسبة بين الشرط والوجوب ثم حيث للزوج فطلو
بها الشرط فطلو شرط لا يتوزع على اجزاء الشرط لان المعنى بالشرط لا يوجد الا عند استكمال الشرط
لانه علامة واحدة فلا يوجد لجزا بدونه فيقع رجعيا لانه صريح خلاصه العوض ولو قال لها طلقني ثلثا
ثلاثا بالالف او على الف فطلعت نفسها واحدة لا يقع شئ من طلاق والالف لانه لم يرض بالبينونة
الاسلامه الالف كلها بخلاف المسئلة المتقدمة وهي قوله طلقني ثلاثا الى اخره لانها لا وضيت
بالبينونة بالالف فلا يرض بعضها اوله ولو قال انت طالق بالالف او على الف فطلعت في مجلس
بانت ولزمها اكر لانه مباذلة او عليم فيقتض سلاطة البديان او وجود الشرط وذلك انما هو باذكر
وان قال لها انت طالق عليك الف او قال لعبد انت حر عليك الف فطلعت الزوجية وطبق
العبد ما كرهها مجازا وان لم يصر لم يقبل عند الامام وعند جملة اطلاق ولا يحق مالم يقبلوا واقتبلا
طلعت وعقود ولزم حال كسر على ما لا يعلل للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال مع هذا لك
الف ولانه جملة تامة فلا يرتبط باقبل الابد لانه الحرام الاصل منها الاستقلال ولا دلالة ههنا لان

الطلاق والعقود يتكافأ عنهما كخلاف البيع فانه لا يوجد بدونه وانما هو معاوضة في حقها لو جرد
الامر من جانبها فيصح رجوعها اذا كان الايجاب من جانبها قبل قبوله بعد ما وجبت بان قالت خالني
على الف مثلا واذا صح رجوعها يصح شرط اختيارها سواء كان الايجاب من جانبها كما اذا قال فقلت
على الف على تلك باختيار ثلاثة ايام او من جانبها كما اذا قالت خالني على الف على اني باختيار ثلاثة ايام
ولكنه اذا كان الايجاب من جانبها بطل خياره بالقيام ارضيا معا غير المحاس قبل قبوله ما وجبت
كما هو حكم المعاوضة وانما يقع في جهة لانه يقع الطلاق بشرط قبولها حتى انعكس الاحكام في جهة فلا
يرجع بعد ما وجبت ان قال فقلت على الف مثلا واذا لم يصح رجوعه لا يصح شرط اختياره او لا خيار
في البين ولا يبطل خياره بالقيام ارضيا معا غير المحاس قبل قبولها بل يصح ان قبلت بعد مجلس في
ثمرة التعليق من جانبها فلا يصح فيه شيء ما ذكر وجانب العبد في الحقوق على ما كان لها فيكون معاوضة
فتعبر احكام المعاوضات ولو قال لها فقلتك امس البف فلم يقبل فقالت بل قبلت فالتحق
لها مع البين لان الطلاق على ما بين من جانبها وهي تدعى عليه بخت و هو ينكر فالقول له مع البين
ولو قال ابيع كذلك ارضيك هذا العبد امس البف فلم يقبل فقال المشتري قبلت فالقول
للمشتري مع البين لان البيع لا يتم الا بالقبول فاقراره باقراره بالقبول ومباراة بفتح الهمزة مفاعلة
من بارا شريكه اذا برأ كل واحد منهما صاحبه وهي ان يقول اباراك على كذا وتقول قبلت كذا
يسقط كل منهما ارضي الخ ومباراة كل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالتمك
وقت الخلع فلا يسقط نفقة العدة والسكنى من اتمه لانها بعد الخلع وكذا القرض ومن ما شترت من
الزوج وكونه وهو ما لا يتعلق بالتمك ولذا فرغ عليه ما هذا من الحقوق بقوله فلا يطالب بها
بمهر ولا نفقة ما فيه معرفة ولا يطالب بمهر سله وفتح قبل الدخول سواء سميا او لم يسميا هذا عند الامام وعند
لا يسقط الامام سميا فيهما ارضي الخ ومباراة والبول كسيف مع الامام في مباراة ومع كونه الخلع
ولو فلع الاب صغيرته من زوجها بالها او مهر لا يلزم المال عليها ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
لانه تحقيق بقول الاب ووجه شرط فيقع الطلاق لكن لا يجب البذل الخلع تبرع وما لا يصح
لا يقبل التبرع وفي الكبيرة ارضي خلع الاب كبرته من زوجها بالها يتوقف الخلع على قبولها لانه لا ولاية

ولاية له عليها فصار كالفضول ولو خلع صغيرته بغيرها على ان فاس من ارضي لم يدر الخلع الاكفيل عنه
لعدم الوجوب عليها لكونه الاب اما بالزنا وطلقت الام اشتراط عرض الخلع على الابن فيصح خلعها او لم
ولو شرط الزوج اتمام عليها ارضي الصغيرة طلقت بلا مشي لانها ليست من اجل المرأة لكن المطلقة
بل ان قبلت ان كانت من اهل القبول ان تعقل ان الخلع مالب والنكاح مالب ووقوع الطلاق
بالخلع لا يستلزم وجوب مهر والاثر وان لم تقبل فلا تطلق وان قبل الاب عنها في الاصح لان شرط البين
لا يحتمل النيابة وفتح كبرية من موت معتبر فالتكث لانه تبرع لكونه بذر ما فيها ليس بما لا يقوم
مناخض البضع حالة الخروج **باب** الظهار هو لغة مقابلة الظهور بالظهور وشرعا
روضة جلدتها او تشبيهه بحضرتها يعتبر به عند جلدتها كالزنا والوجه فيهما او تشبيهه جودتها
كصغرنا ونحوها بعضو كرم عليه النظر اليه من خارج بيان بعضو لما كان مطلقا ينفرد الا العامل
موجع جنس وهو في المحرم من جهة النسب والامراء ما هو الاثم من ذلك نفقة قال ولو رعاها اسوا
كانت المحرمية من جهة الرضاغ او من جهة النسب او من جهة ما في حكم النسب كالهرية ولا حاجة
الى ذكر التابيد في التعريف كما في الكثرة لان الحرمة باحد من الوجوه لا تكون الا مؤبدة وشرطه كون
الظهار عاقلا بالغ مسلما وامرأة من سائر اكنة قوله لا امرأة انت على كذا اقرار او مقام مقام
كاتب جرح وحكم حرمه الوطني والدواع مع بقا اصل تلك الاغاية الكفارة وسبب سبب الخلع
وهو الشؤن من فرع على ما ذكره من الاصول قوله فلو قال لها ارضي زوجة انت على كذا امر بغير تشبيه زوجة
او قال لها ارضي على كذا امر وكونه غير رقتك وفتحك نظير تشبيهه بعضو او قال لها نصفك
على كذا امر وشبهه كذا وفتحك نظير تشبيهه اجزاء الشايع او قال لها انت على كذا
او كذا امر بغير امر او كذا امر او قال لها انت على كذا امر او كذا امر وكذا كذا التي وابنت اخي او بنت
اخي وغيرهن ممن يحرم عليه مؤبدة حتى كوشبهها باختها لا يكون مظاهر الام حرمها ببقا اخوتها
في كذا ولو لم لا يكون مؤبدة وكذا كوشبهها بعمتها وخالتها ونحوها هي كذا من لا يكلل جمع منها و
موجب لقوله حرم عليه وطها ارضي زوجة الشبهة بما ذكره وواجبه كالمس القبله بشهوة لان
الوطي اذا حرم حرم وواجبه لان طريي المحرم حرم واما الصوم فحيض فكل منها خارج عن هذا الاصل بنقض
انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه وهو صائم وكان يقبلها وهي ما يفيض حتى يكون يفيض لا ترفع

الحكمة بسبب من الأسباب الالهية فلو لم يكن قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار للوطى الحرام
والكفارة الاولى للظهار ولا يجب عليه شئ آخر ولا يعود اليها ثانيا حتى يكفر بالعود الموجب للكفارة
عنه على وطنها فتح اراد ان يطلقها ما يجب عليه تقديم الكفارة ليعود الى حال الابادة وفيه تنبيه على ان
الكفارة لا تجب بمجرد الظهار بل تجب للظهار والعود متبعين لقوله تعالى والذين يظهارون من نسائهم
ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقبة من قبل ان يتامس فانه تمنع عطف العود على الظهار ثم رتب الحكم عليها
بالنساء ومبغض امر يجب لها من الزوجية التي ظاهر الزوج منها ان تمنع نفسها منه الا ان يكون وطئها
بالكفارة كحصولها في الوطئ وكبره القاهر عليها امر على الكفارة بالحبس بل بالضرع ان ايدى
للظهار منها واللفظ المذكور وهو قوله تعالى على الظهار امر وكلما عطف عليه لا يحتمل غير الظهار سواء
نواه او نكره كرامة او طلاقا او اطلاقا او لم ينو شيئا للتصريح بالظهار واما قوله انت على مثل امر
وكما قرأ في نور الكرامة صدق او نكر الظهار فظهارا ونكر الطلاق فباين لان اللفظ يحتمل كلاهما
فأخرج بالنية يتعين وان لم ينو شيئا فليس شئ ويغنى ما قاله لغار من معاني وعدم امره بوجوب
انت على حرام كأم ولو ظهارا او طلاقا فكلما نوى لان اللفظ يحتملها باعتبار التسمية في الظهار
وباعتبار المحرم في الطلاق فأخرج بالنية يتعين ويخير الطلاقا بينا ولا يحتمل الكرامة للتصريح بجرته
وقوله انت على حرام كأم ولو ظهارا او نكر طلاقا او اطلاقا فلو ظهار عند الامام وعند جماهير لان اللفظ
وراءه مخرج في الظهار فلا يحتمل فيه النية وقوله حرام فكيد ولاظهار الامة الزوجية فلاظهار من اتمته لا
قوله تعالى والذين يظهارون من نسائهم لم ينو اطلاق الامة ولاظهار ايمن من غيرها فلاظهار وطئها
ثم اجازت النكاح لانها اجنبية وقت الظهار لازمة لوقوع نسائه انما على كظهر امر كان
منهن جميعا لانه اضاف الظهار اليهن فصار كاضاف الطلاق اليهن وعليه لكل واحدة منهن كفارة
واحدة اذا غرم على وطنها لان الكفارة لرفع الحكمة وهي تعد وتعد ومن وان ظاهر من زوجة واحدة
مرارة مجلس واحد وفي مجلس عليه لكل ظهارا كفارة كافي تكرا اليامين وهي كفارة الظهار وتحرر
رقبة قبل الوطئ لقوله تعالى فتحرر رقبة من قبل ان يتامس والرقبة اسم لذات مرفوعة مملوكة من كل
وجه ويجوز فيها ان الكفارة اسم والكافر والكفر والانهى والصغير ولو رضيعا والكبير ولو فانيا لاطلاق
الرقبة ويجوز فيها ايمن الاغور والاصم الذر اذا لم يسمع ومقطوع احد اليدين واحده الرجلين

من خلاف لعدم فوت شخص النفقة في كل من هؤلاء ويجوز فيها ايمن مكاتب لم يؤد شيئا بقيام الرقبة
من كل وجه ولا يجوز فيها الاغور والاصم الذر لاسمع اصلا ولا الاغور ولا مقطوع اليدين او مقطوع ايمنها
او مقطوع الرجلين او مقطوع يده ورجل من جانب واحد لغوات حسن النفقة في كل من هؤلاء وهو البصر
والسمع والكلام والبشوش وشئ وانما منع لان قيام الرقبة بقيام النفقة فاذا فات حسن النفقة
صارت الرقبة ملكة من وجه فلا ينفك عنها الا بغير ما اختلفت النفقة فانه لا يجوز ما نال العيب
القليل ليس مانع لتعذر الاخر عنه ولا يجوزون مطبق لان الانتفاع باجوارح ليس الا بالعقل فكانت
المنافع والامور ولا الامور ولا كاستحقاقها احرية بحجة فكان فيها الرقبة ناقضا ولا مكاتب او عوبة
او عيب بدله ولا منع بعضه لما قلنا من انه كان فيها الرقبة ناقضا ولو اشتترق ربه بيمينها احرية
الكفارة صح العتق عنها لان الشراء على العتق وكذا صح لو حرر نصف عبده عنها امر على الكفارة ثم
حرر باقيه قبل وطئ من ظاهر منها بالايجاع الا ان القياس ان الصحيح عند الامام لا يجوز العتق عنه ويكفي
انقصان فيه باعتبار النصف الاول لكنه جوزه حتى انما لان هذا النقصان يحصل في ملكه من اثار
العتق وهذا غير مانع بخلاف الوجه المشترك لان النصف الاخر ليس في ملكه فكان هذا تنقيصا لا اتماما
ولذا قال لو حرر نصف عبد مشترك قبل الوطئ وصح باقية لا يجوز عند الامام الكفارة وقيد النصف
في مستثنين اتفاقا او اختلاف في بعضه مطلقا خلافا لهما امر يجوز عند جماع الكفارة لعدم تحرر
الاغنياء عند جماع عتاق النصف اعتاق الكل فيعتق كله عن الكفارة بلا عوض ويعين نصف
شركه وله ان الاعتاق منجز فتمكن النصف الاخر وبالصحة ملكة ناقضا فلا يجوز بيعه عن الكفارة
هذا اذا كان عتق موصرا واما اذا كان موصرا فليكون التساوية واجبة على العبد في نصيب الشريك
فيكون اعتاقا بوجوه فلا يجوز عن الكفارة وكذا لا يجوز عن الكفارة عند الامام لو حرر نصف عبده ثم
باع مظهر منها ثم حرر باقيه وعند ما يجوز وليس الا الطرفين كافي مسئلة متقدمة فان لم يجد مظهر
ما يعتق حالة الاقامة بان لم يملك رقبة ولا غيرها الغافل عن قدر كفايته وقت التكفير صام شهرين
لقوله تعالى فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان صام بالاملا التام وان كانا ثمانية وخمسين وان
صام بالايام اتم مستين بواو ليس فيها رمضان لانه لا يسع غير فرض الوقت ولا شئ من الايام الشهرية
غير مجموعها التي هي يوم العيد وايام التشريق لان الصوم فيها الا بوجوبه مما وجب كامل فيقطع التسابع

فان وطئها اوطئ من طئها منها فيها اربع الشهور ليل اعادة هذا عقد اتفاق لان الحمد والسيان في
الوطئ بالتبديل سواء او نهرا او شرعا ناسيا كسائر الصوم عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فانه
لا يستأنف عنه لانه لا يمنع التسابع او لا يفيد به الصوم ولها ان الواجب عليه صوم شهرين متتابعين
قبل الميسور من ضرورة كونها قبله خلافا عنه وان افطر انظر به في الشهور بعد ركس او
مرض او غير عذر استأنف اجابا لغوات التسابع وهو قادر عليه عادة فان لم يستطع الصوم
الطعم هو او نائية وهو من اوجه بالا طعام ستيين مكينا لقوله حتى فن لم يستطع فاطعم ستيين
مكينا كل مكين قدر الفطرة وقد قدمت اوقية ذلك امر او بدفع قبة الطعام كما جاز في صدقة
الفطر ويصح اعطاه من بر مع منور شجر او تمر لانها ما كانت متحدة اجنس باز تكيل احدهما بالآخر
اعلم ان ما ورد في النقص من لفظ الطعام يجوز به التمليك والاباحة اما التمليك فقد تقدم بآية قوله
الطعم هو او نائية الى اخوه واما الاباحة فاجبة بقوله وتصح الاباحة وهي ان يأكلوا على ملك الصبي في الكفارة
للكفارة انظرها والافطار واليمين وجزاء الصيد والغنية لان مخصوص عليه فيها الاطعم مفيد
للاباحة دون الصدقات كالزكاة وصدق الفطر والعشر لان مخصوص عليه فيها الاتية والاداء
العتيقين عن التمليك ثم فرع على صحة الاباحة في الكفارات قوله فلو عداهم امرطهم ستيين مكينا
قبل نصف النهار وعشا هم امرطهم بعد نصف النهار وعداهم عدائين امرطهم قبل نصف
النهار قرين وعشا هم ستيين امرطهم بعد نصف النهار قرين وتجمعهم باز لانه معتبر برفع حاجة
اليوم وذلك شقيين عادة وان لم يوصل قلاها اكلوا لانه معتبر فيه الشبع لا المقدار حتى لو لم يبلغ
ما يشبعهم قدر طعام صدقة الفطر باز ولا بد من الاحام في جز الشعر او لا تستوفي منه اقامة الا
بالادام دون كحلة فانه تستوفي منه اقامة بغير ادم ولو اطعم فقيرا واحدا ستيين يوما اجزاء للاطعم
بما مر به لان الفقير الواحد في اليوم اثنتي عشرة حاجة وان اعطاه امرط على الفقير الواحد
طعام الشهرين في يوم واحد لا يجوز الا عن يوم واحد لوجوب التعويض كرهه اهل الجاهل فان جاسها في خلال
الاطعم بان جاسها قبل تكميل ستيين فقيرا لا يستأنف بل يبي على ما كان قبل الوطئ لا لطلاق النقص
ولو اطعم ستيين فقيرا كل فقير ما عا من بر طعمه ومن لا يصح ذلك الا عن طعم واحد لانه زاد في
الوظيفة ونقص عن كحل مع انه لا يجوز الا بعد ركس ولو اطعم ستيين فقيرا كل فقير ما عا عن طعم واحد

افطار رصح عنها انفقا والفرق ان النية في اجنتين معتبرة وفي اجنتين الواحد لغو وكذا تصح الكفارة
لوجور عديين عن طعمارين او صام عنها اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا رصح عنها امرطها
وان لم يوصل لم يمين عن احد حاله اجنس في انظرها من متح فلا يجب التقيان وان حررها امر عن
انظرها من رقة واحدة او صام عنها شهرين ثم يمين عن احد ما رصح عما عاين ولو حرر رقة واحدة
او صام شهرين من طعمار وصل ثم يمين عن احد حاله لا يصح عن واحد منها لانه نية التقيان في اجنتين متحدة لغو
وفي المختلف مفيد فاذا لفت بغير مطلق النية لانه ان يمين ابرهات وان طاهر العبد لا يجزئ الا
الصوم وان لم يوصل اعطى عنه سيده او اطعم عنه لانه ملك له فلم يكن من اهل التكفير بهما ولا هو
من اهل المكافاة فلا يصح ما كانا جملتك سيده والكفارة عبارة ففضل الاخر لا يكون فضلا له
باب اللعنة بموتى اللعنة والشرعية تحقق بلا عنة بقرين بين الزوجين بسبب مخصوص
بصفة مخصوصة وسببه قذف الرجل امراته قدفا يوجب كحة الاجنبية بشرط قيام النكاح بينهما
ومكروه الوطئ والاستمتاع واهله اهل اداء الشهادة وركنه ما ذكره بقوله هو شهادتان تاتي
مفترقا والكلام عليها موكدة بالايمان مع بيان مقرونة باللعن في جانبها لو كان كاذبا تاكيد او يانف
في جانبها وقعا من من الاقدام لكثرة جر اللعن عن السنتين وعدم مبالاة من قايمة مقام القذف
في الزوج بعينها او اطلاقا سقط عنه حد القذف وقايمة مقام مد الزنا في حقها امر عن الزوج
بغير انهما اذا اطلاقا سقط عنها حد الزنا لان الاستشهاد بامه حتى كاذبا مهلك كالحدين فلو
قذف الزوج بوجه احمية بنكاح صحيح ولو قبل الدخول او في عدة الرخصة دار الاسلام بالزنا بان قال
ها رايتك تزني او انت زانية او يارانية وكل منهما اهل وقت اللعان للشهادة امر لا دارها
على مسلم وهي الزوجة فمن كبر قاذفها بان لم تكن زانية ولا شهيرة زنا لم يكن لها ولد ليس له اب مع
انما فطرها بذلك بعد اشتراط اهلية الشهادة لتثبت عفتها وهذا لان حد القذف لا يجب الا اذا
كان القذف عفيفا والزواج ليس بقذف بل هو شهادتية شترطت اهلية الشهادة دون
كونه ممن كبر قاذفه او نكح الزوج نسب ولد له الذر ولد له فطرته او الذر لغيره عن ابيه معروف
وطا بنية بوجبه امر واجب القذف لانه فطرته الدفع عا الزنا عنها فيطلبها كس برحقها
وجب جواب لو عليه اللعان ان يجوز علة احمية فان ابل الزوج عن اللعان حبس من بلعن لا متناعه

كونه غير ثابت النسب لان الصبي لما ولد فلا يحق للعلق حضار كالحادث بعد موت وان تلت بعد
موت الصبي ان نصف ستة اشهر فصاعدا من يوم موت عدتها بالاشهر اجماعا لانه لا يمكن طلاق
وقت مئة من عدة الموت والنسب في الوحيان امر فيها تلت قبل موت الصبي او بعده لان الصبي
لما ولد فلا يتصور العلق والنكاح يقوم مقامه في موضع السقوط ومن طلقت في عرض موت طلاقا
رجيا حتى كالزوجة التي مات عنها زوجها فكان معناه زوجة طلقت بالطلاق الرجعي فعدتها تمام
الاشهر كعدة تلك الزوجة لكون الزوجة قايمة في تلك المطلقة او وفاة زوجها وان طلقت
في عرض موت طلاقا بانيا بينونة صغرى او كبرى فعند الاجل من عدة الموت وعدة الطلاق
فان انقضت عدة الطلاق وثلاث حيض وثم تنقضي عدة الموت فلا بد ان تتربع انقضاء عدة
الموت وان انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق تتربع انقضاء عدة الطلاق بهذا عند الامام
ومحمد وعند ابو يوسف من طلقت طلاقا بانيا فهي كالرجعي وان عدتها كعدة الطلاق الرجعي
التي هي ثلاث حيض لان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق البين ولها انهما مطلقة حقيقة
وتوفى عنها زوجها كما لانها ورثت منه فلما يقرح الارث جعل باقيا في قعدة احتياطاً ومن
انقضت في عدة رجعي عدة ثلاث حيض كالحرة لان النكاح لم ينزل عنها بالرجعية وقد كمل الزوج
بالعق والنكاح في ذلك الكامل لوجب عدة الحرة وان اعتقت في عدة باين واحد كان او اكثر
او في عدت موت فكانت لزال النكاح بالبينونة او موت فلا تنقل عدتها الى عدة الحرة وان
اعتدت للآية وهي منقوضة ولم يحض في سن الايس وهو خمسة وخمسون سنة على المفتي
ابن حنبل وانما عاد ومعا على عادتها التي كانت قبل الايس بطلت عدتها التي مضت ببعض الآيات
ولست انفا عدة ما يحض من الصحيح لان عودها لا يبطل الايس وكذا ستانف الصغيرة العدة بالحض
اذا مضت في خلاف الاشهر التي هي مدة عدتها للعذرة فلا الاصل قبل تمام المقصود بالخلع ومن
اعتدت البعض بالحض ان مضت من العدة حصة او حيطان ثم استت بعد الاشهر ولا تنكح الا
بها لان الجمع بين الحيض والاشهر في عدة واحدة تمنع فافيه من صحيح بان البدر وتبدل منه واذا
وطئت كعدة من طلاق او غيره بشبهة من الزوج او الاجنبي ان تزوج مودة الغير غير عالم بحالها
او وعد على غير كسب واذا كسبها وجبت عليها عدة اخر بغيره والسبب في ذلك ان الزوجان سوا

سواء كانت من رجلين او من رجل من حبلين كما تنوي عنهما زوجها اذا وطئت بشبهة او خمس وما
تراه من الحيض بعد الوطئ بشبهة يحسب منهما امر من العدتين وتتم المدة العدة الثانية ان تمت
العدة الاولى وقبل تمامها اتمام الثانية حتى لو كان الوطئ بشبهة بعد حصة من العدة لزمها ثلاث
حيض آخر لتكتم الحصة الاخيرة تكملة للعدة الثانية ولو كان قبل حصة من العدة فلا تنكح بها الا
حيض واحد والعدة في الطلاق وموت عقيبها لانها السبب لوجوبها فيغير ابتداءها من حيض
السبب وان لم يصل لم تعلم بها لان العدة اجل فلا يشترط العلم بانقضاءه وابتدائها في النكاح الفاسد
عقب التولي ان تزوج العاصر او الغرم على ترك الوطئ بان يقول تركتك او خليت سبيك
او نحوهما لا يجوز الغرم لان الغرم امر باطن لا يعرف الا بالاضار ومن امر عدة قالت انقضت عدة
بالحض وكذبها الزوج قال القول لها مع البين لانها امينة فيما تجز والقول قول الامين مع البين لكن
لا يجوز ذلك مطلق بل ان مضى عليها ستون يوما عند الامام وعند ما تسعة وثلاثون يوما وثلاث
ساعات لاحتمال ان يقع الطلاق قبل اول حصة فتكون عدتها ثلاثة ايام وتطهر بعد خمسة عشر يوما
ثم تحيض ثلاثة ايام وتطهر ستة عشر يوما ثم تحيض ثلاثة ايام فتكمل العدة وثلاث ساعات للثلاث واما ان
رذيتها هكذا تاديرة فلا يبي عليه الحكم الشرعي وانما يبي على الغالب فيغير الزوجة بالحيض واقله الطهر
سبعة ايام فليكن ثلاث حيض شهر والطهر بينهما شهر وان لم يكن كافا صحى عدة من باين با دون
الثلاث ولو عن نكاح فاستتم طلقها قبل دخولهم مهر كامل وعدة مستأنفة عند الامام و
ابو يوسف وعند محمد ثم نصف مهر وانما العدة الاولى لانه طلاق قبل قبض فلا يوجب كمال
المهر ولا استئناف العدة اذ لا عدة في الطلاق قبل الدخول وانما العدة الاولى انما وجب بالطلاق
الاول لكنه لم يغير حكمه حال الزوج اثنتي عشرة ايام فاذ ارتفع بالطلاق اثنتي عشرة ايام وان الوطئ قبض اي
مقبوضة في يوم بالوطئ الاول بعد اثنتي عشرة ايام والعدة فاذا جرد النكاح وهي مقبوضة في يوم ناب
القبض الاول عن القبض المستحق بالنكاح اثنتي عشرة ايام فاذ اطلقها صار كانه طلقها بعد الدخول في النكاح
اثنتي عشرة ايام عليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة ولا عدة في طلاق قبل الدخول لعدم نكاح النكاح
والعدة على ذميتها طلقها وفراوات عنها عدم تحقق السبب وهو نكاح مؤكدا بالدخول او ما يقوم
مفاد كالحرة الصحيحة او حرة حرة ابنا مسلمة او ذمية ثم استلمت او مستأنفة ثم استلمت

او صارت ذمية عند الامام لان العدة لا اقرا من فرأى الزوج ولا احرام نفرا من اجله لانه ملحق بابيها
فلما قلنا انهما مستندان فانما قال عليهما العدة لانها مخالفة بحقوق العباد والعدة هي الزوج **مسألة**
في بيان الاحد او هو ترك الطيب والزينة والرجل والكحل والحناء تحت مقدمة البايين بيوتة صغرى او
كبرى اظهار التماسف على نية النكاح الذي يوجب لصونها وكفاية لثوبتها والابانة فيها موت فلك
وتحت عدة الموت وجوبا ان كانت تلك العدة مكلفة مسلمة سواء كانت حرة او امة فلا تحت صغيرة
ولا نجونة ولا كافرة لانه عبادة فلا يجب الا على النكاحين بها ترك الزينة كجلى او جوير غير اسود وترك
مسح الشعر غير العصفرا ليس الثوب بمصوغ بالزعفران وليس الثوب بمصوغ بالعصفرا او يفرغ منها
راكية الطيب الا ان يكون خلفا لارنية فيه وترك الطيب بانواعه ولو للفقارة وترك الدهن بفتح
الدال وترك الكحل بفتح الكاف وترك الحناء لانه عليه السهم نهي عدة عن الاولان والاكتحال و
الاختساب الا انه عذر يستند منه قوله قد يخرج ترك هذه الاشياء من كل الوجوه الا انه وجه الفد
مثل ان يكون لها داء فيجوز يحتاج الى الدواء بانترشى كان او لم يكن فربما يغير ما لم تركه فيجوز بل
لها ذلك لدفع الضرورة لا تحت مقدمة القوق وهي ام ولد اعققتا مولا ولا مقدمة النكاح الفاسد
لما قلنا من ان الاحد والاظهار التماسف على نية النكاح الذي يوجب لصونها وكفاية لثوبتها
ولا نكاح فيها ولا خطبة فيم خلفة بكسر التاء بمعنى العدة يعني لا يطيب نكاح عدة مطلقة
في حالات ما دامت في العدة ولا يابس التبريق من حاله التبريق بان يقول انه يريد التزوج
انك حيلة او صالحة وتكون ذلك من الدال على تروجهما من غير نصريح بالنكاح وهذا في موت عنها زوجها
واما المطلقة فلا يجوز فيها التبريق ما الرجعية فلا الرجعية فيها فاية واما البايين فلا فضاة الى الدابة
مع المطلق ولا يخرج عدة الطلاق وجوبا كان او باينا من بينها أصلا اولاها راء ولا الايمن
وار فيها منزل الغير لان نفقتها واجبة على الزوج فلا حاجة الى اخروجه بخلاف عدة اموت فان نفقتها
عليها فتحتاج الى اخروجه ولهذا قال ومعدة اموت يخرج منها راء وبعض ليس بقدر ماتت كبرى حواشيها
ولا ثبت في غير من لها اذ لا ضرورة في البيوتة والامة امعدة يخرج في المدين في الوقاين في حاجة الزوج
لوجوب رعاية حقه في خدمته وعدة امعدة من طلاق او موت في منزل لضاف اليها بابت كفى
وتوقع التوقد ان فرقة كانت او لموت الا ان يخرج على انشاء المجهول جبر ابان اخبرها المطلق فلما ار

او اخبرها الوترية من نصيهم او خافت على مالها في ذلك لم يزل بسيرة او حرق او فرغ شديدا او ماتت
انتهى ام تمزلا ولم تقدر على كراثة فانها تخرج في كل من هذه الصور لان الواجب بتقيد بالمكان ولا
امكان مع هذه الاذكار ولا يابس بمينوتها ارسيفه الزوج ومطلقة معاني منزل واحد وان للموصل
كان الطلاق باينا جنة صغرى او كبرى يعني انه لا يابس بذلك في الطلاق الرجعي والباين لكنه في البايين
مشروط بشرط افادة بقوله اذا كان بينهما سيرة فزاعز اخوة بالاجنبية الا ان يكون الزوج في حيا
خاف عليها منه فان كان فاسقا او كان البيت متيقا خرجت والاولى خروجها لان كثرها في منزل
الزوج واجب ولكنه فيه غير واجب فخرجها اوله بالطريق المبرور وخروجها جائز للعذر المذكور وان
جعل بينهما طرقة نفقة تقدر على ايجولة بحيث تمنع الزوج من وطئها فحسن حصول كثرها في المنزل غير ضرر
بالحق ما منه ونفقة تلك المرأة في بيت امال ولو اباها او مات عنها في سفر والحال ان عدة بايناها وان
مصره اقل من عدة امرة في السفر رجعت الى مصر في زمان كان بينها وبين مقصد اقل من عدة السفر
سواء كان معها اول ولا تعدد فمقرنها رجعت وجوبا اذا كان بينها وبين مقصد عدة سفر سواء كان
معه اول ولا لا انها جنة تقير مقية وان كانت مسافة اربعة ايام السفر من كل جانب من جانبي
مصره ومقصد لا يخرت بين الرجوع ومضى للضرورة سواء كان معها اول ولا لا لانها يخاف عليها في ذلك
الكان اعظم مما يخاف عليها من اخروجه منه والعودا عدة من لها وهذا اذا كان الابانة او موت في
السفر في مفارقة واما ان كانت ذلك اسرا لباينة او موت في السفر في مصر من الامصار فهي لا يخرج منه
مالم تعد فيه لعدم ضرورة داعية لا اخروجه منه قبل الاعتداد ثم بعد الاعتداد يخرج لانها اوتت وجبت
عليها من الاعتداد ولكن لا يخرج وعد بل ان كان لها حرم عند الامام وقال ان كان لها حرم جاز لها الخروج
قبل الاعتداد للضرورة وحشة الفرية وقلة تعفت حرة السفر بالحرم ولان العدة امنع للخروج من
عدم الحرم فانها يمنع قليلا وكثيره فاذا كان عدم الحرم يمنع السفر فالعدة اولى ان تمنع **باب**
في بيان ثبوت النسب اقل مدة احمل بفتح الحاء اسر طرفة عا في البطن من الولد ستة اشهر بالاجتماع
والكثر في سستان والاكثر منها ان ثبت فخر غاية التدرة فلا يمتنع عليه الحكم ومن قال ان نكحت فلانة
فهي طالع فتكسرها فولدت ستة اشهر من ذلكها الزمة نسبة اسر طرفة الولد ومهرها اما الزوم النسب
فتصور الوطى ماله العقد واما الزوم كهر فلانة جيل والطا حلى واذا اقرت المطلقة باينة كانت

اور رجعية بانقضاء العدة اية عدة كانت في مدة الحمل ثم ولدت لاقول من ستة اشهر ثم وثبت
الاقول لانه وقت الطلاق ثبت نسبه وان ولدت في هذه الصورة ستة اشهر ثم وقت الاقرار
لاثبت نسبه لوجود دليل الانقضاء وهو الاقرار مع اتمام حدوث الحمل بنكاح جديد وانما بطل الاقرار
في الصورة الاولى لتيقن كذبها وان لم يقر المطلقة بانقضاء العدة ثبت النسب ان ولدت
لاقل من سنتين من وقت الطلاق الى وقت الولادة لتمام كون الولد قابلا وقت الطلاق فلما
يقن بزوال الغرض وثبت النسب احتياطا وان ولدت سنتين او اكثر لاثبت النسب
لحدوث العلوق بعد الطلاق بيقين الا في الطلاق الرجعي ثبت نسبه الولد ما لم يقر بانقضائها لان
العلوق في العدة لم يزل ان يكون مدة الطهر وكون الولادة رجعة لان الزنا مستف من الحمل فلا يخل
على ان العلوق بعد الطلاق بخلاف الطلاق البين فانها ان ولدت سنتين من وقت الطلاق او اكثر لا
ثبت النسب لحدوث العلوق بعد الطلاق بيقين فلا يكون منه لازم على البين حرام الا ان برعية امر
الزوج الولد فيثبت فيها من البين ايضا امر كما ثبت في الرجوع لانه التزمه فلا يشترط تصديق المرأة
في رواية ولما ورد عليه ان يكون امره مسلم مسوبا لان الزنا لا يثبت النسب منه انما يكون بالوطي
وهو حرام في البين اجاب بقوله ويجوز على الوطى بشبهة كما هو في العدة للملايين مسلم الا الزنا وان كانت
امانة المدعى بها غير المقر بانقضاء العدة مراعاة وهي صبيبة منها تسع فصاعدا لم يظفر فيها المات
ابنوع فان كانت به امر الولد لاقل من ستة اشهر من طهرها ثبت نسبه لصور العلوق في العدة والا
امر وان لم يات لاقل من ستة اشهر طارت به تمامها فلا يثبت نسبه لصور العلوق بعد انقضاء
العدة هذا عند الامام ومحمد وعنده ابو يوسف ثبت فيما انت به دون سنتين لقيام العدة وانما
احكامها ثبتت الكبيرة ثم شرع في بيان حكم من تزوجها فقار ومزجات عنها زوجها ثم ولدت
تقربا بنقضاء العدة فان كانت كبيرة ثبت نسب ولدها منه ان انت به لاقل من سنتين لان
انقضاء عدتها بالشهر وشروطه بعدم الحمل والوقوف عليها لانه جبرها فاذا لم تقربا بالانقضاء
لم يحكم به ولما انت بالولادة محتملة ثبت نسب ولدها منه مالا لها على الحسن وان كانت
التي مات عنها زوجها ثم ولدت ولم تدع الحمل بانقضاء العدة مراعاة فلاقل فيثبت نسبه
من ان انت به لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام والا امر وان لم يات به لاقل من ذلك فلا يثبت

ثبت النسب هذا عند الامام ومحمد وعنده ابو يوسف ثبت النسب ان انت به لاقل من سنتين
كالو كانت صراحة مبينة وانما لم يذكر هذا الخلاف اعتمادا والظهور من الاول لان وجهي الطرفين في
الحقايين سواء ولا يثبت ولادة العدة مطلقا سواء كانت مودة من طلاق رجعي او بين او وقت
انما جحد الزوج الاستهادة رجلين او رجل وامراة ابن دخلت بيتا ولم يكن معها احد من
البيت والرجل على الباب فعلم بالولادة برؤية الولد او سماع صوته هذا عند الامام وعندهما جحدتها
امراة واحدة امر قابلة مسلمة عاولة عالمة بالولادة لان الفرائض قائم لقيام العدة وهو من النسب
وثبت الولادة بشهادة تلك المرأة فلا حاجة الى غيره ولان العدة انقضت باقراره بوضع الحمل
وانقضت لا يكون حجة فيحتاج الى اثبات النسب ابتداء فلا بد من حجة كاملة حتى يثبت بها النسب
ثم يثبت الولادة بشهادة تلك المرأة فلا يكون شهادتها وان كان جعل ظاهرا يعرفه كل احد في
العدة او اعترف الزوج به امر بجحد ثبت الولادة بمجرد قولها بلا شهادة عند الامام وعندهما لا بد
لاثبات الولادة من شهادة امرأة هي قابلة لان ذلك يثبت النسب فقط والولادة لا بد لاثباتها
من شهادة تلك المرأة ولان ثبوت النسب قبل الولادة بقاء الفرائض فيثبت الولادة بثبوت
بلا احتياج الى شهادتها فظهر منه ان الخلاف في ثبوت نفس الولادة واما تعيين الولد فلا بد له
من شهادة تلك المرأة بالاتفاق فان ادعت امر الولادة بعد موته امرت الزوج لاقل من
سنتين فقد قربا الورثة فصح التصديق وصار الولد ابنه في حق الارث لانه فالص حقه فيقبل
تقديمه وفي حق النسب ايضا وهذا هو المختار لقيام الحجة ومنكح امرأة ولوامة بعد جديح
فانت بولد ستة اشهر من وقت النكاح فصاعدا ثبت نسبه منه ان امر بالولادة او سكنت لان
الفرائض قائم ومدة ثبوتها وان جحد الولادة في حال قيام النكاح فثبتها ودة امرأة واحدة تشهد
بالولادة فان قضاه امر الولد من لان النسب يثبت بالفرائض والقول انما يجب بالقذف وليس من
ضرورة وجود الولد لصحة بدونه والقذف هنا موجود وان نكح امرأة وانت به لاقل من ستة اشهر
من وقت النكاح لا يثبت نسبه لعلوق على النكاح فان نكح امرأة وولدت واودعت نكاحها
اربع تزوجها منه ستة اشهر وادع الزوج الاقل فالقول لها والولد ابنه لان الظاهر ان
فانها لم تظاها من نكاح لانه مسفاح هذا بالاتفاق لكن عند جامع البين وعند الامام بلايين لان النسب

من الاشياء الستة التي فيها يمين عندهما ولا يمين فيها عنده وان على طلاقها بالولادة بان
قال ان ولدت فانت طالق فولدت فتشهدت بها امرأة لا تطلق عند الام خلافها فان
عندما تطلق لام الولادة ثبت بشهادتها فيثبت الطلاق بالتبعية ولدان الولادة ثبتت
ضرورة فيقدر بعدد ما فلا يتقدر على الطلاق وهو ليس تابع لها لوجود كل منهما بدون الآخر وان
احرق رجل سواها كان اعترافه قبل تعليق طلاقها بالولادة او بعده تطلق بحرقها بلا مشيئة
قابلة عند الام وعند ما لا بد من شهادة امرأة في قابلية بولادتها لانها تخرج من فلبا من
وشهادتها حجة ولدان اقراره باجل اقراره بايقض اليه وهو الولادة وهي امنية ومن كل امة
تطلقها بعد الدخول طليقة بانية او رجعية فاشترى ما اراد منها في ملكه بارسب كان قبل ان
تقر بانقضاء العدة فولدت لاقل في ستة اشهر منذ شرا بالزمن الولد بلا دعوة والا اراد ان ولد
سنة اشهر او اكثر فلا يلزمه بلا دعوة لام الولد في الاول ولد العدة او العلوق سابق على الشر
وفي الثاني ولد مملوكه لام الاحداث يضاف الى اقربا وقاته فلا بد من دعواه ومن قال لامة ان كان
في بطنك ولد وكان بها جمل فهو متى فشدها امرأة في قابلية بالولادة لاقل في ستة اشهر منذ
احرق من ام ولده بالاطاع بنوت النسب بدعوته والولادة بشهادة تلك المرأة ومن قال
لغلام عوامي ومات القاتل فقالت ام ام الغلام انا امراته ومما به يرثها ام ام الغلام
وامه ثم القاتل ان كانت معروفة بالجوية للزوم كونه من نكاح صحيح فحينئذ يمتحن زواله فان
جهلت حوتها وقالت الازمة لها انت ام ولده فلا يثبت لها لان ظهور حوتها باعتبار الدخول
في دفع الرق لا في استحقاق الارث ويرثه الغلام **باب** الكفانة هي تربية الولد الام
هي كفانة ولد له ولو كتابية او مجوسية لانها اخفوع عليه من غير ما قبل القوة وبعد ان لم يقع
بغير محرم للطفل ولم يكن فاسقة ولا فاجرة غير ما مونة لار وامن عمر رضاعه من طلق زوجته فاشترى
في كفانة الولد الى ان يكبر رضاعه من فقال ربهما خبره في غسل عندك غير رضاعه من ثم احرقها
ام ام الام وان علت ان لم تكن الام مستحقة لها او لم تقبلها او سقطت عنها او كانت مفقودة
وهم جوا لان هذه الولاية مستفادة من قبل الامهات ثم ام الاب وان علت ان لم توجد
من قبل الام لانها اصل للولد لولده منها بواسطة الاب ثم اخت الولد لابوين لزيادة شفقتها

شفقتها ثم اخته لام ثم اخته لاب ثم عالة كذلك امر من كانت لابوين او لم تكن لام ثم لاب
ثم عمة كذلك في الترتيب ونبات الاخت اول من نبات الاخ لام الاخت لها حق الكفانة وول
الاخ فكان المدة بها اول ومن نبات الاخ اول من نبات العمة ترجيح القرابة الام ومن نكحت غير محرم
ارحم الولد سقطت عنها اما كانت او غيرا لاستفاض الشفقة حتى لا يسقط حق من نكحت محرم
تفريق ما علم قبل كام نكحت عمر عمر الولد وجدة نكحت جده ارجع الولد لانقضاء الضر لقيام القوا
ووجود الحق ارجع الكفانة بزوال كل سقط الحق به ارجع النكاح لزوال مانع مع قيام السبب
ولو ادعى الاب ان الام تزوجت باخر ونفقة الام كان القول قولها في نفي الزوج لانها تنكر بطلان
حقها في الكفانة ويكون الغلام عند من امر عند استحقاق حتى يستغنى الولد عن الغير بان ياكل
ويشرب وليس يتجمل وحده قيد لكل من هذه الاصل وقد استغنى اربع سنين او سبع
وعليه الفسوخ ثم ارجع استغناء الغلام بحرقه على اذنه ارجع الغلام عن ايديهم لاحتياجه الى التاويب
والاب عليه اقدار ونحوه لهارية عند الام واجدة من يفيض لاحتياجه الى اداب النساء او المرأة على
ذلك اقدار وبعد بلوغ يحتاج الى التحصيل والحفظ والاب فيه النظر هذا عند الام والاب يوجب
وعند محرم نكح عند الام واجدة حتى تشتري كما نكح عند غيره ما خيرا صاحب الكفانة حتى تشتري وبه يقبل
محمد بن عيسى واهل الزمان ومن لها حق الكفانة اما كانت او غيرا لا تجبر عليها امر على الكفانة اذا
ابت الا اذا اقيمت اولم يوجد غيرا فان لم تكن ارفان لم توجد امرأة مستحقة للكفانة فالحق
للقصبة على تربيتهم في الارث لكن لا يقع صبغة الا عصبته غير محرم كابن العم ومولا القاعة كزنا
الفقعة ولا المحرم فاسق ما من لانه غير تامون عليها واما من من لا يسلل ما يصنع فانه لا يمتثل
عن الف ووان صغر ارجع حق الكفانة في درجة واحدة فاورعهم اول ثم ستمهم ان ستمهم
في الورع ولا حق لامة وام ولد في الكفانة قبل الحق لام حق الكفانة نوع ولانية ولا ولانية ليرتق
عليه نفسه فضلا عن غيره والذمية ارجع بولد ما سلم لان الكفانة تبني على الشفقة في شقوق
عليه فيكون الدفع اليها انظره ما لم يحث عليها الف الكفو فان خيف ينزع وليس لاب ان يار
ولده حتى يبلغ حد الاستغناء فلا يسقط حق الام في كفانة ولا لام ان تار بولد بالالا
ولها فان لها ان تار بولد في الحال ان الزوج قد تزوجها فيه امرأة وطهرها ان لم يكن وطهرها وار

الحوب كما اذا تزوج امرأة في الثم فقدم بها الى الكوفة فولدت منه ثم طاعت وانفقت عنها
 فلما ان خرج بولده الى الثم من غير رض الاب وليس ذلك السحر بالولد غير الام من محاسنات الاب
 اذن الاب بهذا اذا كان بين الموضوعين مسافة يتخذ فيها الاب ان يطعم على ولده وان كان بين
 المهرين او بين القرينين من التقارب ما لم يمسافة يمكن للاب ان يطعم عليه وعلى ولده نهرا ويرجع
 ومبيت في منزله فلا بأس به. ان يتقاربها الى احد المهرين او الى احد القرينين وطنا كان او لم يكن وقع
 العقد فيه او لم يقع لان الانتقال الى قريب بمنزلة الانتقال من محلة الى محلة في بلدة واحدة فلها ذلك
 لعدم الاضرار وتلك الهبة من القرية الى المهر لا بأس بها اذا كان باحاطة المذكور في مصلحة الصغير
 ثابوا بهم ابواب اجل الامصار بخلاف العكس وهو النفقة في المهر الى القرية للمهر في الولد لا يتحقق
 باطلاق اجل القرية ولا اجلا للولد سواء في المهر او غير المهر خلا ما اوجار به اذ لا عارف بمصلحة **باب**
 في بيان النفقة ومن يجب عليه وهي خمسة ما نفقة الاثام على عياله ومشرعا الطعام والكسوة والسكنى
 وغرفا الطعام يجب النفقة والكسوة والسكنى لكنها تجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب
 منها المالك وقدم الزوجية لانها اصل النسب والنسب محرم في المالك فقيل للزوجية على زوجها يتكفل
 صحيح سواء كان فقيرا او غنيا حاضر او غائبا ولو كان الزوج صغيرا لم يملك النفقة على الوطى مسلمة كانت
 الزوجة او كافرة غنية او فقيرة حرة او امه موطوءة او غير موطوءة كبيرة او صغيرة لوطا ارغمت منها
 ان لوطا مثلها ولو قال شتمت مع كان لوطا كان النسب لان العبرة في هذا الباب بالاعتناء والوجوب
 بتفخيذ من الصغيرة اشتراط مع تخذ الوطى كما في الزوجة الرقعة او اسلمت اليه نفسها في منزله
 حاجة الا قوله في منزله لانه ليس بشرط لو لم تسلم نفسها اليه كما اذا لم يعطها المهر المسمى او لم
 عليه طلب الزوج لانها منع منه ومنه وذا لا يوجب عليها نفقة وتغرض النفقة كل شهر
 تسلم اليها لانه يتخذ بحسب مدة نفقة بالشهر لعدم التقدير مع انه اقرب الاجال لانه الوسط
 تغرض الكسوة كل سنة بشهر لانها تحتاج اليها في كل سنة بشهر باختلاف البرد والحر ولقد روي انها
 بخايتها بلا اسراف ولا تقير ويعتبر في ذلك النفقة برجالها امر حال الزوجين في السيار والاكسار
 وخرج عليه قوله فقير المهرين يعتبر حال السيار وفي المهرين يعتبر حال الاكسار وفي المختلفين يعتبر
 بين ذلك امرين حالين دون نفقة السيار وفوق نفقة الاكسار وقبل يعتبر حاله في السيار

في السيار والاكسار فقط يعني لو كان الزوج معسرا وامراة موسرة فعليه نفقة الاكسار لانه لما لم
 اجد ما من وسعة البصر والقول المسمى به لانه لا يتقارب في عساره في حق النفقة والبيضة لها لانها غير
 السيار وهو نكيره ويغرض عليه نفقة فادوم واحد لها لو كان موسرا وكانت حرة عند الامام ومحمدا
 ابو يوسف يغرض نفقة فادوم واحد حاله حال البيت والاخر حاله داخله ونحو ادم اسم الله
 وممنث على ما ذكره ابو هريرة ولو كان معسرا لا ينفق نفقة فادوم الاصح لان استعمال الخادم لزيادة الثمن
 فيعتبر السيار دون الاكسار ولو فرضت النفقة لعساره ثم اليسر في ماله بان طلبت نفقة
 السيار ثم لم لها نفقة السيار لان النفقة عليه نفقة الاكسار فادوم الاكسار فادوم النفقة بطل
 ذلك وبالحكم من ان غرضت لبيارة ثم عسر في ماله ثم غرضت نفقة العسار لان النفقة بالنفقة
 كان باعتبار حاله فيقبل بغيره ولا يجب نفقة فاشترى بغيره بقوله خرجت من بيتي لذكرت
 معه فيه او نفقة من الدخول الى منزلها الذي يسكن معها فيه يفرق لان الاعتناء من قبلها ولا نفقة
 بموسرة بين سواء كانت قادرة على اداء دين او عاجزة عنه لان فوت اجبال الزوج في قبلها
 بالاطالة ولا نفقة من نفقة لم توفى اقل من نفقة الزوج لاجل الاحتباس لاجل الاعتناء بها
 ولا نفقة معصوبة كرها لان النفقة خراء الاحتباس لم يوجد واما المعصوبة طوعا واغدا تحت هذا القارة
 ولا نفقة صغيرة لا توطى الا توطى للجام طلقا سواء كانت في بيت الزوج او الاب لانه لم يوجد
 تسليم البضع ولا نفقة حادثة فرضا او نفقا لكن لا مولا لا فرت الاحتباس من قبلها ولو حجت فرضا او
 نفقا لانه فلها نفقة المحضر بالاتفاق لان الاحتباس قائم بقايمه عليها لان نفقة السفر ولا الكراهة
 لان السجى عليه نفقة المحضر ولو فرضت في ماله فلها النفقة لان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها
 وميتها وحفظ البيت وعانج يعارض فاشبه بعض لان نفقة لها لو فرضت في ماله وزفت اليه
 ما كونهما مرفقة لان التسليم لم يصح ولا يعوق القاصر من نفقة عنها نفقة سواء كان حاضر او لا
 وسواء لم يستأذنها او لا فادوم نفقة الاستدانة بعد فرض القاصر نفقة تسجل ربها عليه امر الزوج
 لان في التفويض ابطا لاني الزوج وفي الاستدانة رعاية للحقان فضا رايه ولا يجب نفقة مدة معينة
 مفت ولم يتفق عليها فيها الا ان يجوز قصر القاصر بها او يرضى على مقدار ما فتحتم لان النفقة مودة
 لا عوض فلا تياكس الا بالنفقة كما هيبة ولو مات احد الزوجين او طلقته امراة المذكورة بعد

القضاة او الرضا على مقدار ما قبل قبضها من قبض النفقة فيه لها على سبيل التنازع سقطت النفقة
 الا ان تكون الزوجة استندت بمرفق فانه لا تسقط لانها نكحت به ولو قبل لها النفقة او
 الكسوة لانه تم ماتت بعد ما قبل تمامها ارقام بمدة المحنة فلا يرجع لها ولو رثته سواء كانت
 قبل لها قاية او بالثقة عند الامام واليه يوصف لانها صلت بالقبض فلا يرجع بعد موت كالتب
 خلافا لما ذهبوا اليه من وجوبها وجوبها في الاصح لانها استوفت النفقة او طلعت الزوج والنفقة
 عندها انما هي بين التحليف واخذ الكفيل من الامام من الناس من يعطي الكفيل والكفيل ومنهم من يكلف
 ولا يعطي الكفيل فيجب عليها احتياطا لم يلزم غير الوعد والمضارب والمطلون بالزوجة واخر ما يكون
 ما كان عندهم ولم يعلم القاضيهما اربا بالزوجة فاقامت مئة على الزوجة لا تقضي بها اربا بالزوجة لانه
 قضاء على الغائب بل انائب وكذا الوالم يكلف الغائب لاني منزله ولم يعلم الزوجة فاقامت البينة
 على الزوجة ليوفى القاضيهما النفقة على الغائب وبما راي الاستدانة عليه لا يسمع القاضيهما الا على
 الزوجة ولا على النفقة لانه قد قضاه على الغائب وعند زفر ليعملها لفرض النفقة لاشتت الزوجة
 وهو قول زفر الممول في اليوم والمضارب الحاجة للنفس وجب النفقة والسكنى لمعونة الطلاق ولو كان
 الطلاق باينا ما دامت في العدة لان النفقة خواء الاحسان والاخصايل قائم في حق حكم مقصور بانكاح
 وهو الولد او العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة والمعرفة اربا وجب ايضا النفقة والسكنى للموتقة
 لا بعصية خيار العلق وخيار البلوغ والنفل لعدم الكفاية لانها حبست نفسها كحق وفارت
 فالوصت لا ينفقها وهو وفوق وعدم الكفاية يترك النفل لكان احسن اخصر لا تجب النفقة
 والسكنى لمعونة الموت لان النفقة تحت ما له شيئا فشيئا ولا مال له لموت ولا لمعونة المفقرة
 بعصية من قبلها كالردة وقبيل ان الزوج لانها حلت نفسها بغير حق كالنكاح ولو اريدت
 مطلقه الثلاث او الواحدة البائنة تسقط نفقتها لكن لا للردة تأثر اذ اسقاطها بالام
 اذن كس حرم ثوب فتسقط نفقتها لكونها محبوسية وخرامها تسقط بحسب التسقط نفقتها
 لمكنت اربا من الزوج قبل الطلاق لوقوع الفقة من قبله **فصل في النفقة التي سبب**
 وجودها النسب والنفقة الفضل اخره عن البايع لانه لا تجب نفقته على ابيه الفقير اكرز
 بغير الفسخ لان نفقته من ماله على ابيه اكرز الى حد الكسب ومثله للاب ان سلبه الى عمل وينفق عليه
 من سبه لا يشترط فيها اربا لاشترط الاب في نفقة طفله اعدم الام وغيره لان نفقة الاولاد والزوجة

الماله في نفقة نائنا هذه

او المضارب او المدون به اربا بالزوجة لان احد منهم لو انكر ما اراد الزوجية لا يفرض
 القاضى او يعلم عطف على غير القاضيهما اربا بالزوجة ولم يعترف به من عنده اربا لانه
 على حجة يجوز به القضاة في محل ولايته وكيفية القاضيهما الزوج لم يعطها النفقة وبأخذ القاضيهما
 كحيلة ما اخذت لانفسها وجوبها في الاصح لانها استوفت النفقة او طلعت الزوج والنفقة
 عندها انما هي بين التحليف واخذ الكفيل من الامام من الناس من يعطي الكفيل والكفيل ومنهم من يكلف
 ولا يعطي الكفيل فيجب عليها احتياطا لم يلزم غير الوعد والمضارب والمطلون بالزوجة واخر ما يكون
 ما كان عندهم ولم يعلم القاضيهما اربا بالزوجة فاقامت مئة على الزوجة لا تقضي بها اربا بالزوجة لانه
 قضاء على الغائب بل انائب وكذا الوالم يكلف الغائب لاني منزله ولم يعلم الزوجة فاقامت البينة
 على الزوجة ليوفى القاضيهما النفقة على الغائب وبما راي الاستدانة عليه لا يسمع القاضيهما الا على
 الزوجة ولا على النفقة لانه قد قضاه على الغائب وعند زفر ليعملها لفرض النفقة لاشتت الزوجة
 وهو قول زفر الممول في اليوم والمضارب الحاجة للنفس وجب النفقة والسكنى لمعونة الطلاق ولو كان
 الطلاق باينا ما دامت في العدة لان النفقة خواء الاحسان والاخصايل قائم في حق حكم مقصور بانكاح
 وهو الولد او العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة والمعرفة اربا وجب ايضا النفقة والسكنى للموتقة
 لا بعصية خيار العلق وخيار البلوغ والنفل لعدم الكفاية لانها حبست نفسها كحق وفارت
 فالوصت لا ينفقها وهو وفوق وعدم الكفاية يترك النفل لكان احسن اخصر لا تجب النفقة
 والسكنى لمعونة الموت لان النفقة تحت ما له شيئا فشيئا ولا مال له لموت ولا لمعونة المفقرة
 بعصية من قبلها كالردة وقبيل ان الزوج لانها حلت نفسها بغير حق كالنكاح ولو اريدت
 مطلقه الثلاث او الواحدة البائنة تسقط نفقتها لكن لا للردة تأثر اذ اسقاطها بالام
 اذن كس حرم ثوب فتسقط نفقتها لكونها محبوسية وخرامها تسقط بحسب التسقط نفقتها
 لمكنت اربا من الزوج قبل الطلاق لوقوع الفقة من قبله **فصل في النفقة التي سبب**
 وجودها النسب والنفقة الفضل اخره عن البايع لانه لا تجب نفقته على ابيه الفقير اكرز
 بغير الفسخ لان نفقته من ماله على ابيه اكرز الى حد الكسب ومثله للاب ان سلبه الى عمل وينفق عليه
 من سبه لا يشترط فيها اربا لاشترط الاب في نفقة طفله اعدم الام وغيره لان نفقة الاولاد والزوجة

امر كما لا يشترط احد في نفقة ولا تجبره على ارضاعه لا ذكر من ان نفقة على الاب والارضاع نفقة
نه كان على الاب الا ان ثبتت الام بان لا يأخذ لبن الغير او لا توجد من ترصده او توجد لكن لا ترضع
بلا حجة ولا حجة عليها فانه تجبر على الارضاع صيانة للطفل عن الضياع ويستأجر الاب من رخصه
اذا ردت الارضاع ولم تغتنم له عند اذ ارادت ذلك لا يحضانه لها لكن لا يترحم امرضعة ان تكت
عند الام او الم بشرط ذلك عليها بل ترصده فترجع الاخر لها ولو استأجر الام استأجر الاب الام وهي
ومحاربتها زوجة او محدة من رخصه ترضع ولده لا يجوز له الارضاع مستحق عليها ودية وفي استيجار
معدة من البايين روايتان في رواية يجوز لانتحائها بالاضيقا لروايل النكاح وفي اخر لا يجوز له العدة
من احكام النكاح وبعد انقضاء العدة يجوز استيجار الام لانها احكام النكاح بالكلية وصارت الام
كالاجنبية وهي الام اي بالاستيجار من الاجنبية بعد انقضاء عدتها ان لم تطلب الام زايده امر
على اجرة الغير لان الام اشفق لولده ولو استأجر امرمراة وهي امرمراة ان تملك امرمراة زوجة لا
معدة لا رضاع ولده الكاين من غير الامح لا الارضاع ليس مستحق عليها ونفقة البنت الزوجة و
الابن بالغ احكامه كونه زنا اذا انما يقرن على الاب خاصة وبغيره لانه ظاهر الرواية وقيل على الابوين
على الاب لثباته وعلى الام لثباتها لان ميراثها على هذا المقدار وعلى الموسر لباكرهم الصدقة وهو
نصاب الفطرة نفقة اصوله الفقراء الذين هم الابوان والاعداد والمجرات وان قدر واحد الكسب
بالسوية بين الابن والبنت لان المعنى هو الجزئية يشمل الفرقيان هذا هو مفهوم من قوله وتعتبر فيها
ارضة نفقة الاصول العرب والجزئية لا الارث ثم فرع على الاول قوله ولو كان له بنت وابن ابن نفقة
على بنته لا فرميتها مع ان ارته لهما نفقة و فرع على الثاني قوله لو كان له بنت بنت وابن ابن نفقة
بنت البنت للجزئية مع ان كل ارته للاخ وعليه امر على الموسر اي نفقة كل ذر رحم مخرج من فوق
بين ذر رحمهم ومحرم عموم وحقوق من وجه بقضاءهما على البنت والاخت وصدق الاول على بنت
العم دون اكنه الصبي نكاحها وصدق اكنه على اخت الزوجة لعدم صحة نكاحها دون الاول لكن ليس
بهن النفقة عليه مطلقا بل ان كان كل ذر رحم مخرج من غير صغير الواسع او دمس او اعلم ان
الزمانه تكون في سنة اعم وذاهب البدين وذاهب الرجل وذاهب اليد والبرط في جانب والار
ومفهومه كافي احكام الصغار فحينئذ فالأمر مستدرك او لا يحسن الكسب معرفة بالحق اجماعه والار

والار اجماعه المستوفين وبالنفقة والعقل او لكونه من ذر السويات لم يحد ر أو طالب
علم غير مهتد الى الكسب لان العجز عن الاكتساب في حق هؤلاء ثابت وشروط وجوب نفقة الكبير هو العجز
عن الاكتساب ويجبر الموسر عليها ارضة النفقة على هؤلاء لانها حق مستحق عليه ونفقة النفقة
على هؤلاء بقدر الارث لان النعم بالنعم حتى لو كان له احوال متفرقات لابوين ولاب ولأم كلهن
موسرات نفقة عليهن انما س ثلاثة انما ش على الاخت لابوين وحسنها على الاخت لآب
وحسنها على الاخت لأم كابر من منه انما س ويعبر فيها ارضة النفقة على هؤلاء اجماعه الارث بان
لا يكون محروما في الجملة وان تجب بالغير لا حقيقة بان يكون محروما بالارث لان حقيقة الارث لا يعلم الا بعد
الموت وفرع عليه بقوله نفقة من ارضة نفقة فقير له كل وابن عم موسر ان على خاله اذ يكن ان يموت
ابن العم ويجوز الارث للخال ويؤخر رحم محرم بخلاف ابن العم فانه وان كان وارثا لكنه ليس بمحرم فنفقة
على خاله دون ابن العم ونفقة زوجة الاب موسر على ابنه الموسر ونفقة زوجة الابن الموسر على ابنته
ان كان الابن صغيرا او زنا ولما بين حكم من كان موسرا في النفقة اراد ان يباين حكم من كان موسرا
فيها فقيل ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد الصغير لانه التزم ذلك بالعقد فلا يسقط بالفقر
ولا تجب نفقة لاحد مع اختلاف الدين لان المستحق انما ثبت باسم الوارث واختلاف الدين
يمنع الثوارث الا للزوجة لانها تجب لاجل الاجس والعقد الصحيح وذلك لا يتعلق بالثوارث الذين
والامع قرابة الاولاد اعطى واستقل اراد بها الاصول والفروع فيجب على كل مسلم نفقة اصوله وفروعه
الذين هم وللاب الفقير مع عرض ابنه الكبير الغايب والوض بالحركة والسكون في الاصل ما عدا الفقير
والمكاتب منها المنقولات نفقة لان بيع المنقول من باب الحفظ وللوصو لانه في مال الغايب والاب
اوله لوضر شفقة لاي بيع عقاره ارعقار الابن الكبير الغايب كعرض الابن الكبير حاضر العقار في
الشريعة العروة مثبتة كانت او لا ولا يبيع عرض دين له ار لآب على الابن سوا ما ارس نفقة الاب
اذ في الضرورة البقاء بخلاف الدين ولا لآب مع ماله ار مال الابن عرضا كان او عقارا لنفقة لانه ملك
ماله خصوص لآب هذا عند الامم ويحمد على لا يجوز بيع ماله لآب اي ماله لا يجوز لآب لانقطاع الولاية
بالبيع ولا ضمان عليها ار على الابوين لو انقضا من مال الابن الكاين عند حاله نفقة واجبة عليه بدون
النفقة فان سرقا حقها ولو انفق الودع مال الابن عليها ار على الابوين بغير امر مالك او قاض فمن لانه

تصرف في غير بلائيه ولا ولاية واذا ضمن لا يرجع عليها لانه ملكه بغير ظهوره تبرع ولو بقي
القاضي نفقة غير الزوجة وهم الاصول والفروع وذو الارحام ومقتضى مدة بلا اتفاق سقطت
ملك النفقة لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفع الحاجة الا ان يكون الفاعل
ارحم من بالنفقة بالاستدانة عليه فلا سقط لان للقاضي ولا يتعمد فصار اذنه كاذون الغيب
وعلى قوله ولو تغير النفقة رقيقة فاما كان او مدبرا او ام ولد او مكاتباً على المدة لا مكاتباً بالمال
لحاجة بالاحرار فان اية قوله التمسوا الفقهاء على انفسهم نظر الهم بقاء انفسهم ولو لم يبق
ملكه وان لم يكن له كسب اية قوله على جميعهم ان كانوا اقربا لهم من اهل الاستحقاق وفي جميع اعيان
صحتهم وايضا حق مولاه بالخلف وموالتهم وان كانوا مدبرا او ام ولد او مكاتباً على المدة اية قوله
على انفسهم لا امتناع البسيع فيهم وفي غيرهم من حيوان يامر وبائة بان ينفق عليها او يبيعها لا قضاء
لانها ليست من اهل الاستحقاق **كتاب الاعتراف بمولاه اثبات القوة مطلقا**
وشرعا اثبات القوة الشرعية في المملوك وهي التي يصير بها الحق اجمالا للشهادة والولاية
قادر على التصرف في الاغنيار وعلى دفع تصرف الاغنيار عنه نفسه وذلك بآرائه الملك الذي
هو مضاف مكر كالقوة الحقيقية التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيقة هو مضاف انما يصح الاتقان
من مالك لانه لا يقع الا في ملك حر لانه العبد لا ملك له مكلف عاقل بالغ ولو مكرما او مكظما
او مريضاً او سكران او لا يعلم انه مملوك او كافرا لان الاعتراف تبرع وليس احد من الصبي والجن
بأهل التصريح وهو لفظ يدل على الاعتراف وضعا وشرعا وان للوصل لم يوافق الاعتراف لان النية انما
اشتركت اذا اشتبهت في التكلم ولا اشتباه فلا نية وذلك الاعتراف سواء كان بصيغة الوفاء
او بحرية او النذور والاول ما ذكره بقوله كانت حر ولا علة للاعراب فلو قال مثلاً ارسلت زينة
كعبه انشاء ولا مائة بفتحها وجب هذا القذف وحررا وعتق اذ حق وانما ما ذكره بقوله او حر
او اعتقتك او هذا مولاي او متفرقة فانه يعنى وان كان مشتركا بينه وبين التاجرا وغيره
لان التولية معنية له فيلحق بالصريح وكذا مثله وانما ذكره بقوله او يمول او يمول مولاي
او يحر او يعتق ان لم يحل ذلك امر محرر والعتق اسمالة لانه اذا جعل اسمالة وناذر فليس
مراده الا الاستحقاق باسمه الذات دون ملاحظة الوصف وكذا يصح الاعتراف لو اضاف لغيره

الحرية الى ما اراد بغيره من البدن كزنا سك حر ونحوه ما يغيره من البدن كزنا سك حر ونحوه
حر وكقوله لانه حر حرك حر انما غير الاسلوب بان قال وكقوله ولم يقل وفرك حر
لان هذا مخصوص بالامة وما قبله اعم من العبد والامة ثم اعلم انه لو اضاف الحرية الى جزاء ما
وانتقلت يقع العتق في ذلك الجزاء انما لم يذكره لظهوره في انشاء البيان في هذا المقام ويصح
الاعتراف ايضا بكفاية وهي لفظ غير موضوع له كجمله ان توراخ احد محتمل لا يتعين الا بالنية
كلامك عليك او لا سبيل له عليك او لارق له عليك او اخرجك من ملكي او طليت
سبيلك لا تجوز لغير هذه الاشياء بالبيع او الكفاية كما يجزى بالعتق فاذا نواه تعين اوقار
لانته اطلقك لانه بمنزلة خيت سبيلك ولو قال اطلقك لا تفرق وان نوى الاعتراف
لان الظاهر يقع لفظ العتق لا كس لانه ازالة ملك الرقبة يستلزم ازالة ملك النفقة بلا مكر
وكذا حكم سائر الفاظ صريح الظاهر وكفاية فانه لا تفرق بكل لفظ منها وان نوى الاعتراف ولو
قال انت لله لا تفرق وان نوى عند الامام خلافا لاجل فانه يعنى عند الامام التمام للاختصاص خصوص
ملكته انما يكون لحر والملك العبد عنه فيكون اعترافا ولما ان العبد قبل هذا القول كان له حكم
التخليق فيكون ايضا لا لانه ان لو قال املكك هذا العبداني او اية عتق بلانية ولو كان الاول
اكثر منه وانما اصغر منه عند الامام وكذا لو قال من الامة ابي وعند ما لا يعنى ان لم يصح ان يكون
ابن له في هذا ابي او ابنة في هذا ابي او امه في هذا ابي لانه كلام محال كذب فيزد ويغزو فصار
لغيره اعتقك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق ولما ان تقرر العمل بحقيقة فقد امكن مجازة لان
الحرية ملازمة للنبوة في المملوك وملازمة من طرق الحجاز ولو قال الصغير هذا حر لا يعنى في الحجاز
لان هذا الكلام لا موجب له في ملك الاب بواسطة الاب وليس في الكلام ما يشبهها فيكون لغوا
بخلاف قوله هذا ابي او امه لان الامة والامومة اذا مررت في ملك كانتا موجبتين للعتق
بواسطة فتكون الحرية لازمة لهما وكذا لا يعنى لو قال هذا ابي ما ذكره من ان الكلام لا موجب
له في ملك الاب بواسطة الاب وليس في الكلام ما يشبهها فيكون لغوا او قال العبد هذا ابي فانه لا يفرق
بالاعتراف لان ابا واليه ليس فيه جنس اسمي وهو معدوم فلا يعنى ولا يعنى بلا سلطة
عليك وان نوى لان السلطة عبارة عن اليد ونفيها لا يفيد نفي الملك ولا يعنى بيا ابي

لامنه

وياحي لا المقصود بالذات استحضارها ورفان كان بوصف لا يمكن اثباته من جهة انها و
كان ليجرد الاعلام دون تحقق الوصف لغزوه وهذا الوصف من هذا القبيل او انت مثل
اخر لا يثبت بهذا القول لانها لا تستدعي ان يجوز على الشركة من جميع الوجوه فوقع الشك في
اخرية فلا يثبت وقيل يثبت بهذا القول ولو قال ما انت الاخر عني لان ثبات الحرية بطريق
الحر من ملك دارم ارضا فراهية بسبب الرمح محرم مفسدة ذابحها لحرمة انما قيد بالرحم لان
الرحم بدون الحر كالحرم كالحرم لا يثبت اليقين منه عني ولو كان المالك صغيرا او مجنونا او مسكنا
او كافرا في دار الاسلام لا يطلق العلة وهي المالكية واذا ملك المالك دارم محرم منه لا يثبت
ايضا منه عني بل يثبت عليه الامن له ووقاية الولاد وحر اذ ملك المالك اباه او ابنه لا يثبت
بل يثبت عليه واذا ملك اخاه او عمه لا يثبت ولا يثبت هذا هو مفهوم من قوله فثبت هذا عند الام
علافا لما فانه ما قال الا اذا ملك اخاه او عمه يثبت عليه ايضا ومن اعني مملوكه قاصدا لولده
او لرضاه عني وكذا عني لو اعني لشيء من المصطنع لوجود ركن الاعتاق من اهل مضافا الى محله
في كل من هذه الصور وان لم يوصل عني في الصورين الاخيرين لانه من فعل الكفرة وعبدية الاصنام وكذا
عني لو اعني مكرها او سكران لوجود ركن الاعتاق من اهل مضافا الى محله في كل من الصورين
والاعتاق من الاستقاطات ولا يشترط فيها الرضا ولو اضاف العني الى ملك آت مثل ان
يقول ان ملك عبد اخذوه او اضاف الى شرط مصادريه وكونه كاهن محسبا او مشركا ان ثبت
الدار فانت حر صحيح العني عند وجود الملك في الاول ووجود الشبهة في الثاني لان الاعتاق من
الاستقاطات فيجوز فيه التعليل ولو خرج عبد حرة الى اهل كونه مسلما عني لانه احرز نفسه و
هو مسلم ولا يسترقاق على مسلم ابتدا او اخل عني بعتق امه اذا ولدت بعد عتقها لا قبل
سنة اشهر لانفسالها واهل عتاقه احرزوا عتاقه لانه لم يخل عني بعتق الام فلا يجوز
محله اذا احرز اوله وانما لم يصح بيعه وهبته لان تسليم نفسه بشرط طي الهبة والقدرة على التسليم
من شرط البيع وقد تعذر تسليمه احرزوا عتاقه على التسليم وشيئا منها ليس بشرط في الاعتاق ولما
صح عتاق الابن والابن امة اذا لا وجه لاعتاقها فثبت عدم الاضافة اليها ولا تبعالها فيه من
جعل التسليم تابعا وهو قلب الموضع والولد متبع امه في الملك وهو ملك الشخص من النصف فثبت

وهو حرة وفي الرق وهو الذي ركبته الله تعالى على بعض عباده جزاء استنكافهم عن طاعته وهو حرة
الله وحده العتاق على الاختلاف وفي الحرية والتبدير والاستيلاء والكتابة انما يثبت الولادة
في كل من المذكورين لانه وان كان مخلوقا من مادة واهية لكن امورها لم يتبع دون البوتة ولهذا ثبت
نسب ولد الزنا من امة دون ناسية وولد الامة من سبيته حر لانه مخلوق من مائة فيعني عليه وولد
الامة من زوجه ملك مستد في كل ما يملك سبيها والزواج قدره برفق ولده حيث
اقيم على نكاح الامة وولد الممور حر بقبضته وهو من اشتراقة على انها ملك البائع او ملك امراه
على انها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البائع والثانية امة فثبتت بحكم
كل من الولدين حر بقبضته اما حرة فلانه خلص من امة الممور ولم يرث الوالد بقبضته كما رث في الاول فلا يثبتها
واما القيمة فلم غاية جانب التبعية الاصطناعية **باب عتق البعض ومن يعتق بعض عبده سواء**
كان بعضا معينا او غير معين مع اعتاقه في ذلك البعض خاصة ولزم على قوله بيان غير معين وسلي
العبد لولاه في اقبية امة بقبضته القيمة المستقرة في الحال ان شاء المولى فانه خير بان تكليف العتاق
عليه وتكليفه بعتاق الباقي وهو محتق البعض في حق السعاية باختياره المولى كما يكتب في جميع
الاحوال الى ان يؤدر السعاية فلا تقبل شهادة ولا يرث ولا يورث ولا يزوج الامة لا يرث ولا
الرق لو خرج عن السعاية بخلاف المالك اذا عجز وهذا كله عند الامام وقال من اعني بعض عبده
عني كله ولا يسي هذا الخلاف مني على انه الاعتاق متجزعه وغير متجزعه عند ما لهما ان الاعتاق
ارادة الرق والرق لا يجزى وكذا ارادة له ان الاعتاق ارادة الملك والملك تجزى فهو كاشرا
نصف وزوال الكسب نصفه مثلا وان اعني شريك نصيبه من عبده شريك بغير اذن من الآخر فلا يلزم
ان يعتق نصيبه ايضا ان شاء لقيام ملكه او يدبر لان التبدير نوع عتق او يكتسب على اكثر من قيمة
ومن التقدير ولو عجز عن قيمتها اكثر جازا وتيسر في طلب سعاية العبد في قيمة نصيبه
وتيسر في القيمة عنده والولا احرزوا عتاقه لانه لا يخلو لانها معتقان او يفتقر من التضييق
الشريك بعتق نصيبه بقبضته يوم الاعتاق لانه اذن عليه ملكه حيث امتنع عليه بعبه وهبته وبهتة
الملك لو كان الشريك بعتق مكرها بان ملك نصيب الاخر ويرجع بامر من امة العتق الضامن
على العبد لانه اذ تفرق كاك رقبته والولا كله له لم يفتقر الضامن في هذا الوجه لان العتق كله من جهة حيث

ان يضمن حقيقة لانه لا يقبل النقل من ملك ومن يشترط يدك برحقه لانه انما قيمته حال كونه مديرا
للاعمال ويضمن الثلث الذي ضمنه السكت توضيحه ان قيمة العبد او كانت سبعة وعشرين ونياف
مثلا فان السكت يضمن مديرا تسعة ومديرا يضمن بمقتضى ستة وذلك لان قيمة امد برثا
قيمة القن فبالتيديتف منه تسعة ونيار وكان الاتفاق بالاعتاق واقعا على قيمة المديري
ثلاثا قيمة القن وهي ثمانية عشر وثلاثا ستة فيضمن مديرا تسعة فقط ولا يضمن التسعة
التي هي نصيب السكت مع تلك الستة التي يضمنها بالمال والولاء ثلثا للمديري وثلثا للمعتق لان
العبد عتق على ملكها بهذه النسبة هذا عند الامام وقال الامام مديريه لشريكه ولو سرق اي يخرجه
للمديري ويضمن ثلثي قيمة شريكه ميسرا كان او مسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف التبار
والا سار بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جنائية والولاء اكله للمديري لانه ملكه وقيمة العبد
ثلثا قيمته فصار مديريان ذلك ولو قال شريكه جارية بينهما هي ام ولدك وانكر الشريك
تخذ ما سرقتم الجارية الشريك الكسر يوما وتوقف يوما وتكسب وتنفق على نفسها ولا سعاية
عليها للشكر ولا سبيل للمقر عليها عند الامام لان امره اقرا للاحق له عليها فياخذ باقراره وانكر
يزعم انها كانت فلا حق له الا في نصفها وقال الامام لان سبيلها في قطعه وهو نصف قيمتها
ان يشاء ثم رجع الاستسعاء بخبر حجة لانه لم يصدق صاحبه انقلب اقرا عليه كانه
استولى بافتقت عليه بالسعاية وما الرسل الام ولد تقوم اربعة فلاحق ميسرا عتق نصيب
منها امره ام الولد عند الامام بناء على عدم تقويمها وعند الامام ام الولد منقوبة فيضمن المقتن
قيمة شريكه منها بناء على تقويمها لانها مملوكة تحوزة مستفيع بها ولها واجارة واستحدا ما فتكون
مقومة كالمديرة وله قوله عليه السلام اعتقها ولها ومقتضاه ان تية زوال تقوم باب
العتق المبرم له امره في ثلاثة اعبد قال في معنى لانيان ماضين عنده احد كآخر خرج واحد من
ودخل الاخر فاعاد العتق بان قال احد كآخر ثم مات من غير بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت
نصف الخارج بالاتفاق وكذا عتق من الداخل نصفه عند الامام وايه يوسف لان الايجاب الاول
والثاني من خارج والثابت في نصف بينهما ثم الايجاب الثاني والثالث من الداخل والثابت في نصف
بينهما ايضاً لكن النصف الذي اصاب الثابت شايخ فا اصاب النصف الذي عتق بالايجاب

الاول فاعاد اصاب النصف الفارغ وهو الرابع يعني فعتق ثلاثة ارباعه وقال محمد بن حنفية من الداخل ربعه
الايجاب الثاني لما اوجب عتق الرابع من الثابت اوجب من الداخل ايضاً نصف بينهما اوجب بان
المانع من عتق النصف ينقض الثابت والمانع في الداخل فيقتض النصف ولو قال هذا القول في مرقنة و
مات بلباين ولم يخرج الوارث ولا مال له سوا العبد الثلاثة وقيمته متساوية قسم الثلث بينهم بان
جعل كل عبد سبعة اسهم متساوية كسهم العتق التي هي سبعة للاثلاثة الارباع والنصفان خرجا
اربعة نقول اليه سبعة باعتبار الربع انما جعل كل عبد سبعة اسهم كسهم العتق ليصير مجموع اعداد
عشرين سهما فيستقيم الثلث والثلثان لاه العتق في مرقن موت وصية ومحل نقاد ان الثلث
فان قلت ان ارباب الغرايف مرقن بان الاربع لا تقو فكيف تقو بنا قيل ان ارباب عنه معناه
انه لا يتصور مسئلة من شدة الزكوة فقط اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقوعه فيما هو
قصة الزكوة وعتق من الثابت ثلاثة اسهم وسعي في اربعة وعتق من الاخرين امره الداخل والخارج
اثنان وسعي كل منهما في خمسة هذا عند الامام وايه يوسف وعند محمد بن حنفية اسهم كسهم العتق
التي هي ستة عنده ليصير مجموع ثمانية عشر سهما فيستقيم الثلث والثلثان وعتق من الثابت ثلاثة
اسهم وسعي في ثلاثة وعتق من الخارج اثنان وسعي في اربعة وعتق من الداخل اسهم واحد وسعي
في خمسة وهذا مشكل على قول ابي يوسف ومحمد لما تقدم من ان الاعتاق عند ما غير متحر واعتاق
بعض العبد الاعتاق كلكه من غير سعاية واجب بانه كذا ان صاوف محلا معلوما واما اذا كان
بطريق التوزيع كما هنا فيجوز لان ثبوته ضروري والضروري لا يجاوز محله ولو طلق كذلك قبل
الدخول لم يكن له ثلاث زوجات مبرورين على السواء ولم يدخل بكل واحدة منهن فخلت عليه
زوجه قبل ان يقال احد كمال طالق فخر صايفها ودخلت الاخر فاعاد العتق ومات بلباين يوضح
الطلاق عليهن باعتبار احوالهن ثم اعلم ان هنا احكاما ثلاثة حكم ميراث وحكم العدة وحكم المهر اما
حكم ميراث فله داخل نصفه والنصف بين الخارجة والداخلية نصفان واما حكم العدة فكل واحدة
منهن عدة الوفاة احتياطاً ولما حكم المهر فافاده بقوله سقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة وربع مهر
خارجة ومن مهر الدخلة بالاتفاق وهو مختار لان الايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفاً
بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم الايجاب الثاني سقط الربع منصفاً بين الثابتة

والد ائمة فاصاب كل واحدة النصف فسقط ثلاثة اثمان من الثابتة بالايجابين وسقط ثمن من الدالة
وسقط ربع من الخارجة والبيع صحيح كان او فاسدا مع القبض او بدون شرط بخيار
اولا بيان في الحق الجبرم وكذا العرس على البيع والنزوح والاجارة والرهن وموت المحرم
التدبير والاستيلاء والهبة والصدقة حال كونها الاخيرين مسلمين بيان فيه فتر لو قال لامني احدكما
خوتم باع احدهما او ماتت او خرب او دبر او استولد او دبرها او نفق بها كان ذلك
بيانا وتقينت الاخر للفقير لانه لا يملك والبيع وكونه يستلزم قيام الملك فصار كما
يوضح بانها مملوكة والوطى لا يملك الا من اذن له من المالك وادعيه ليس بيان فيه ان حق الجبرم عند الام
خلافها حيث قال هو بيان فيه لانه الوطني لكل الا في الملك فبذلك على ان الموطوءة ملكه فلم
يكن مرادة بالاعتاق وله ان الملك ثابت بينهما وفي الطلاق الجبرم هو الوطني وموت بيان فلو
قال لا يملك احدكما بيان فوطى احدهما او ماتت احدهما صار بيانا وتقينت الاخر بالطلاق اما
الوطى فلا المقصود الاصل من وطن المملوكة الولد فبذلك استبقاها واما الموت فلا ائمة
لم تنس محلا لتقينت الاخر بالطلاق وان قال لامني او اولد لغيره لو كان ذكرا فانت حر
فولدت ذكرا وانثى وانما لم يدريها او لا في ستة وجوه احدهم ان يوجد التصديق بغير
العلم بالمولود الاول وحكمه ما افاده بقوله فالتدبير حق وحق نصف كل من الامة والاسم لا الام
ان كان الابن فتحق الام بوجود الشرط وتحق البنت ايضا بتعالها وان كان البنت لم تنس
احد من هؤلاء لعدم الشرط فتحق نصف الام والبنت ويرق الابن في الحالين والوجه الثاني
ان تدعى الام ان الغلام اولها وانكره مولد ذلك وجارية صغيرة فانقول للمولود مع اليان وكلف على
مده فان مذهبنا عقوب واحدة منها الا ان تقيم الام بالبينة بعد ذلك على اولية الغلام وان لم تنس
البنت والام والوجه الثالث ان يوجد التصديق باولية الغلام فتحق البنت والام دون
الغلام والوجه الرابع ان يوجد التصديق باولية البنت فلم تنس واحد منهما والوجه الخامس ان
تدعى الام اولية الغلام ولم تدع البنت شيئا وهي كثيرة فانه كلف قوله فان مذهبنا عقوب
منهم فان كل منعت الام دون البنت والوجه السادس ان تدعى البنت وهي كثيرة اولية
الغلام دون الام فتحق البنت فان كل دول الام ولا يشترط الدعوى لغير الشهادة على

ان يثبت الطلاق بانها مملوكة
لانها مملوكة وانما يثبت الطلاق بانها مملوكة

على الطلاق ولو صهرها وحق الامة معينة يعني لو شهد شاهدان على امراة رجل او على حق امته معينة
بلادعوى كل من المرأة والامة تقبل هذه الشهادة بالاتفاق لتضمنها حرمة الفرج وهو حق الله تعالى و
الدعوى ليست بشرط في حقوق الله تعالى وفي حق العبد والامة غير معينة بشرط الدعوى لغير الشهادة
عند الام خلافا لما حيث قال لا يشترط ثم فرع على هذا الاصل قوله فلو شهد امرؤ بشهادة رجلين على
رجل يعقوب احد عبديه او عتق احد رقيقه لا تقبل شهادتهما لم تؤد الدعوى الا في وصية فانه تقبل
هذا عند الام وعند ما تقبل شهادتهما وان لم تؤد الدعوى لان الشهادة به وهو الحق في الشرع
برالامة لا الاحتياج اليها لغير العبد فلا يشترط الدعوى وان شهد به حق العبد لا يصير بملكه كالتب
والكيفية الا كتاب حق المالك لانها اخف من تبليغ من اقامة مصالحه وعدم احتياجه لا قبول العبد
بل على ان فيه حق الشرع لا على انه حق للشرع فيشرط الدعوى صبراً وان شهد بالطلاق احدى
شاهدي حلفت منهما وتما لانه الطلاق الجبرم الجبرم وكبر فيه على تعيين احدهما ولا يشترط فيه الدعوى
بالاتفاق باب اكلت الحق وهو ان يجعل الحق جزاء الشرط ومن قال ان دخلت هذه الدار
فكل مملوك يومئذ ابرم اذ دخلتها سيلا ونهارا لانه امراد باليوم مطلق الوقت لا بالاضاف الى
ماله يدعوى بوجوب من موهة ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت اكلت وبقرحق دخل او كبر
ملكه بان اشتراه بعهده امر بعد اكلت ثم دخل او بغيره قيام ملكه وقت الدخول وهو حاصل فيها ولو
يقبل يومئذ بان قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك لي او لا يمين الا ان كان في ملكه وقت اكلت لانه
قوله كل مملوك لي لانه فيكون احوال امة المملوك في الحال الا انه لا دخل عليه شرطاً فاوله وجود الشرط
فتحق من بقر على ملكه الوجود الشرط ولا يتنازل عنه اشتراه بعهده لعدم الاضافة الى ملكه وبسببه
ولذا لا يمين الا ان كان في ملكه وقت اكلت لانه في كل مملوك هو بعهده لا ان كان في ملكه في كل مملوك
الاخوه والمملوك لا يتنازل ولا يملك لفظ المملوك يتنازل ولا يملك المطلق ويحتمل مملوك تبعا للام لا اقتصاد
ثم فرع على هذا قوله فلو قال كل مملوك لي ذكروا له ان لا يملك امة حامل فولدت ذكرا لا قبل منه نصف حرمته
مذهبنا يمين الولد لا ذكره وان مملوك يتنازل ولا يملك المطلق والام ايضاً لتقييده بالذكورة هذا هو مذهبنا
من قوله ولو لم يقبل ذكروا له كل مملوك لي ذكروا له امة حامل الى اخوة عتق الولد تبعا لامة لانه الام وحده
في المملوك فتحق وحق الولد ايضاً تبعا لامة ولو قال كل مملوك لي حرمه مولد صار منه مملوك في ملكه عند

الحلف مدبر لا يصير منه ملكه بعدد ما كلف مدبر الكس يوجب الجحيم ارض كان في ملكه عند الحلف وج
 ملكه بعدد من التملك عند موت لانه هذا الجواب عن بطريق الوصية حتى اعتبر من التملك والوصية انما تقع
 بعد موت ويجوز المقصود منها حال الموت **باب** العتق على جعل البضع ما يجعل للعقل على ملكه واولاد
 هو ما لا يجوز عوضا عن العتق ومن اعنى تكسب التنا على ما اورد به ابراهيم بن قاسم ان شرط العتق ان يكون
 بالف درهم نقدا كان الامار او عوضا او حيوانا وان كان غير معين وكذا الطعام وتكليس وتكون زوايا
 كان معلوم الجنس ولا تفرج حاله الوصف لانها سيرة لا تمنع صحة التسمية او كان عوضا عما ليس بالمال
 في امور قبل العتق المحاسن عتق في حال لانه معاوضة مال بغير مال او العتق لا يملك نفسه ومن قضيت
 معاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض في الحال فاذا قبله العبد صار حرا في جميع احكامه واما الذي شرط دين
 صحيح عليه لكونه دينا على حرة ولهذا يصح الكفالة به بخلاف بدل الكفالة حيث لم يصح الكفالة به لانه ليس
 بدين صحيح لانه لا دين على عبده وان على عتق عبده بادائه ان قال له ان اوتيت الالف فانت
 او قال لاد اوتيت على الف فانت حر صار العبد نادوا له بالتجارة فيمكن من اداء مال بالاكس
 لانها مشروعة عند الاختيار لا التكرار لانه خسة يلحق الهوى بها العار مع انه لو تكرر واد عتق لا
 يصير مكاتباً لانه مرجح في عتق العتق بالاداء وان كان فذلك مني معاوضة في الاستياء وعتق ان
 اودع المال العين عليه في مجلس او على بين الهوى وبين المال بان وضعت موضع ثمنه هو له وماله اذا كان
 في العتق باذنا ولا يتقيد بالمجلس لانه اذا استعمل الوقت فيم الاوقات بمنزله متى ويجوز ان يكون له على
 العتق اذا اودع العبد جميع المال او خلاه ويكفي عبقة سواء قبض الهوى او لم يقبض وان اودع البعض
 حكمه هو على العتق ايضا اعتبارا بالجزء بالكل لانه لا يعنى العبد بالمورد الكل بل شرط العتق اداء الكل ولم
 يوجد كالا يعنى لو حظ الهوى عن البعض فاد العبد الباقي مالم يؤد ما حظ منه ان اودع العبد الذي على الهوى
 عتقه على اداء الالف الفاقا كسرها قبل التعليق يرجع الهوى عليه ارجع العبد قبلها ارجع الالف الذي
 كسرها قبل التعليق واذا ابداه بعد لانه ما اذاه ملك الهوى ويعتق العبد في الحالين لوجود الشرط وان اذ
 الفاقا كسرها بعد ارجع التعليق لا يرجع الهوى عليه ويصح ايضا لانه مادون منه عبودية بالاداء منه ولو
 قال عبده انت حر بعد موت بالف فان قبل العبد بعد موت ارموت هو له واعطى الوارث او
 القاصر او الوصى عتق بالف والاداء وان لم يوجد مجموع الامرين فلا عتق اما عدم عتقه على نقد

يجوز ان يملك العبد ما لا يملك غيره
 وكذلك الحال بالكره

في قوله عليه في مجلس او على بين الهوى وبين المال بان وضعت موضع ثمنه هو له وماله اذا كان في العتق باذنا ولا يتقيد بالمجلس لانه اذا استعمل الوقت فيم الاوقات بمنزله متى ويجوز ان يكون له على العتق اذا اودع العبد جميع المال او خلاه ويكفي عبقة سواء قبض الهوى او لم يقبض وان اودع البعض حكمه هو على العتق ايضا اعتبارا بالجزء بالكل لانه لا يعنى العبد بالمورد الكل بل شرط العتق اداء الكل ولم يوجد كالا يعنى لو حظ الهوى عن البعض فاد العبد الباقي مالم يؤد ما حظ منه ان اودع العبد الذي على الهوى عتقه على اداء الالف الفاقا كسرها قبل التعليق يرجع الهوى عليه ارجع العبد قبلها ارجع الالف الذي كسرها قبل التعليق واذا ابداه بعد لانه ما اذاه ملك الهوى ويعتق العبد في الحالين لوجود الشرط وان اذ الفاقا كسرها بعد ارجع التعليق لا يرجع الهوى عليه ويصح ايضا لانه مادون منه عبودية بالاداء منه ولو قال عبده انت حر بعد موت بالف فان قبل العبد بعد موت ارموت هو له واعطى الوارث او القاصر او الوصى عتق بالف والاداء وان لم يوجد مجموع الامرين فلا عتق اما عدم عتقه على نقد

نقد بالامر انك فله العتق متى اخر عن موت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه و
 اما عدم عتقه على نقد بالامر الاول فله الكلام في العتق بالالف لاني العتق مطلقا وذلك
 لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت الهوى ولو حوره مولاه على ان يجده سنة فقبل العبد عتق من
 ساعته لانه عتق على عوض والعتق على عوض يقع بالقبول قبل الاداء وعليه ان يجده تلك
 السنة لكونها عوضا للعتق وان مات الهوى قبلها ارجع الالف سنة لانه لم يرضم العبد مولاه قيمة
 نفسه عند الامام وانه لو جحد وعند محمد لزمه قيمة حذوقه في تلك السنة وكذا لو باع الهوى العبد من
 نفسه بدين فملك العين او استحق بيزنه لمولاه قيمة نفسه عند الامام وانه لو جحد
 بيزنه قيمة العين لانه معاوضة مال بغير مال لانه نفس العبد ليس بالمال فحقه اذ لا يملك نفسه فصار كما
 لو تزوج امرأة على عبده فاستحق فانها ترجع ببقية العبد لا ببقية البضع وهو مهر مثل ولها ان معاوضة
 مال بغير مال العبد مال في حق الهوى وكذا ان باع مائة مالا بغير مالا بالعقد عليها فصار كما لو اشترى
 اربابا فملك قبل القبض او استحق فان البائع يرجع عليه ببقية الامة ومن قال لا اخرج
 اشك بالف على ان تزوجها ففضل الاخر واعتقها وابت الامة ان تزوجه عتقت فلا شئ
 عليه ارجع الامر لا بشرط البدل على الغير لا يجوز في العتق بخلاف الطلاق ولو ضم اليه قوله اعنى اشك
 قوله عني واتي مسئلة كمالها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها لو فرضنا ان قيمتها الف درهم
 ومهر مثلها مائة مائة فثلثا الالف حصة القيمة ومهرها حصة مهر مثل ولزم امرنم الامر حصة
 القيمة وسقط عن الامر ما يحس اجاءه لانه امر يقابل الهوى لانه لا يقل عن ثمنه الشراء اقتضاء واذا
 كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شراء وبالبضع كما حاق قسم عليه ما وجب حصة ما سلم اليه
 وهو الرقبة وسقط ما لم يستلم وهو البضع ولم يبطل البيع باشرط الشكاع ولو لم تأب الامة
 تزوج الامر بل تزوج غيره فحصة امره وهي ثلث الالف فيما مثلنا لهما في الوجهين ارجع الالف
 عن رفاها قال وحصة القيمة وهي ثلث الالف للهوى في الوجه الثاني ارجع الالف له وهدا سقط في الوجه
 الاول اي فيما لم يقبل **باب** التدبير هو لغة النظر في عاقبة الامر وشرعا ايجاب
 العتق اى هل بعد موت الهوى بالفاظ تدل عليه مكررا او دلالة وهو مطلق او مقيد اما المطلق فما
 ذكره بقوله المدبر المطلق من قال له مولاه اذ انت فانت حرا او قال له انت حر مني اوت

الباب لا يقتضيه الامة

حرم يوم الموت او انت حرم مع موتك او انت حرم عند موتك او انت حرم في موتك او قال انت حرم
او قد ورتك او انت حرم ان ماتت الامة سنة غلب موتك اسرعت الموت فلهما بان يكون
ابن ثمانين سنة مثلاً فانه وان كان مقيد بصورة لكنه مطلق معنى لان الغالب ان يموت قبل بل
الامة او قال له اوصيت لك نفسك او برقتك او ثبتت ماله فان كلامه هذه الالفاظ المطلقة
يفيد تعليق الحق بالموت فيقتضي وجود الشرط الاول ولا بين الالفاظ المطلقة اراد ان يبين حكم
فقال موعدا على ما قبله فلا يجوز ارجاءه عن ملكه جميع او همه او نحوهما الا بالحق لان التفسير يقتضي
سبب العتق بعد موت فلا يمكن ابطاله ويجوز استخراجه وكتابه واجارته لان قيام ملك الموت
نابت فيه والامة المدبرة لو لم ير بطنا السيد فان ولدت منه فمضى ام ولده وتزوج آخرها
السيد الاخر ومهرها للسيد كالسب والارش وولد له مدبر انما يطهرها ويزوجها
لاخر لا قلنا من ان ملكه ثابت واذا مات سيده عن غيبته في يوم موته لان التفسير في حكم
الوصية فينفذ في الثلث وان لم يخرج من الثلث بان كان الثلث اقل من بقية توجب فيعتق
بحسب ما يخرج من ثلثه ويسعى في بقية وان لم يترك الموت مالا غيره وكان مولاه وارث لم يجز
التفسير عن ثلثه وسعى في ثلثه حتى لو لم يكن له وارث او كان لكنه اجاز التفسير عن ملكه لانه في
حكم الوصية فيقتضي على بيت المال ان استوفى من مدبر ومن الموت وسعى في ثلثه فيقتضي مدبر الوصية
تقديم الدين على الوصية ولا يمكن نقص الحق فحقين وقيمة ولو در واحد شر كان العبد مشترك
فيه فمن نصف بتركه قلنا لا مدبر ان مات من ذرته عن نصف التفسير وسعى في نصفه اباني
للوارث عند الامام خلافا لهما فانه يفتي جميعه عندهما وهذه المسئلة فرع من كثر الاعناق عنده
عندهما واما المدبر فيقتضي فاذا ذكره بقوله والمدبر مقتضى وهو ما قيد فيه الموت بعتق لا يحكم بوفاء موته
عادة من قال له مولاه ان مات من مرضي هذا او سقر هذا او من مرضي كذا او الى عشر سنين
او الى مائة سنة واحمل عدم موته فيها وحكم هذه الالفاظ ما افاده بقوله فيجوز بيعه وهبته وغير
ذلك مما يوجب انتقاله من ملك الموت الى ملك المالك لانه لم يكن كائنا لا محالة لم يفتي
السبب في حاله اذا انتفى معنى السب لردوه بين الثبوت والعدم بغير تعليق كالتعليق
فلا يمنع البيع وكفه قبل وجود الشرط وان وجد الشرط عن حق من الثلث مثل حق المدبر المطلق

المطلق لان الصفة لا صارت متعينة في اخر جزاء من اجزاء الحيوة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود
الاضافة الى الموت وزوال الرد وباب الاستيلاء بموتة طلب الولد وشرعا
طلب الموت الولد من امة بالوطن اعلم ان الفرائض اما ضعيف او متوسط او قوترو والضعيف
هو الامة فلا يثبت نسب ولد له الا بدعوة سيد له فاذا ادعى صارت ام ولد له وهي الوسطة و
يثبت نسب ولد له بلا دعوة لكنه يفتقر بنفيه والقوي هو النكوة ويثبت نسب ولد له بلا دعوة
ولا يفتقر بنفيه بل يجب التعمد وذلك ما شرع في تفصيله بقوله ولا يثبت نسب ولد له الا بالوطنة
في ادرارة من مولاه الا ان يدعيه اسبق بكون الولد منه لان النسب لا يثبت بدون الفرائض وفرائض
الامة لا يثبت بالوطن لان المقصود من ولدها قضاء الشهوة دون تحصيل الولد واذا ثبت
النسب صارت ام ولد له وحكمها حكم المدبرة المطلقة لا يجوز ارجاءه عن ملكه جميع وكفه الا
بالحق وله امر المولى ولدها واستخدمها واجارها وتزوجها غيره وكتابتها لان ملك قائم
فيها وتحقق ام الولد بعد موته اسرعت الموت من جميع ماله ولا تسرع له من الموت ولو ثبت
نسب ولد له بعد ذلك اسرع ما ثبت نسب الولد الاول بلا دعوة بلا دعوة لانه بدعوى الولد
الاول تعين الولد مقصودا عنها فصارت فراشا له كالنكوة وان نفاه اسرع في الموت نسب
الولد انما بعد ما عرفت بالا ولا استقر ذلك غير لعمري لان فراشها ليس بقوي حتى يملك نقد
التمزوج بخلاف النكوة حيث لا يفتقر الولد بنفيه الا باللعان لتاكيد الفرائض متى لا يملك
ابطاله بالتمزوج ولو استولى بالبيح اسرع في اتمه رجل فولدت منه ثم ملكها فمضى ام ولد له
سببا لاستيلاء وهو كحكمة بينه وبينها بواسطة الولد انما ثبت النسب بوجودها
وكذا لو استولى بملك ثم استحققت ثم ملكها فمضى ام ولد له لما قلنا انما خلاف ما لو استولى
برقة فولدت منه ثم ملكها فانه لا تصير ام الولد لان النسب الولد منتف فيه ولو استلمت ام ولد
النصراني عرض عليه ان ينصر في الاسلام فان اسلم فمضى وان ابدى عن الاسلام سعت في
غيرها وهي كالكاتبه في حال سعيها لا تقتضي حتى تؤذر السعاية ولكنها لا ترقى الى التزويج والى ارض
يجزى عن السعاية وان مات النصراني عتقت ام ولده بلا سعاية كما هو حكم ام الولد بخلاف
الكاتبه ومن ادعى ولدا له فيها امر المدبر في ملك الامة شركة باجوبت نسبة منه لان النسب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

انه كيف يصير كذا في الماضي مستقبل لانه لما تقدم على الفعل ومنه انه كيف فقد رضى الكفر وقوله ان فعله عليه غضب الله
 او سخط او غصه او هو زان او ب ر ق او ت اب حمر او ا ب ك م ر بوا اى كل واحد من ليس بين لان كلامه وعاء
 ينفذ لا يتحقق ذلك بشرط ولان كلف بكلامه غير متعارف وكذا ليس بين في وقت لان تذكره به به كذا كذا
 وتضمنه افضل هذا لا محالة وروح الله فانه لا يكون بين هذا الامم ومحمد خلافا لا يوجب فان وحق الله من غير
 لان نحن في صفات حقه وبه حقيقة متعارفاته قال والله اعلم وكلف بمتعارف ولهما ان امرأ وبط عوانه
 او العاطا ما صدقته فت يكون حلفا بغير الله وكذا انك لو سكتك حرم كذا اى بالطلاق زن ليس بين لان لفظ
 حرم في اللغة انما يستعمل بمعنى تشرى بين حالوا والاعتبار كما في التوبة والفظ في والته على حاله كخص
 ما تضر على بكارها فالتم تضر على لفظ حرم هنا لا يكون قوله هذا عينا لعدم تخصصه اذا دخلت عليها كذا قوله
 ان بين يكون بينا لوجوده ونحوه على غنصه لابل اليمين فله ان قال حرم على ثوبه هذا او طهر هذا لا حرم
 لان ذلك قد يشرع ولا فائدة له عليه ولكنه ان استباحه بان حاله معاملة اجماع بان ليس الثوب واكمل الطاهر
 لو استباح شيئا من اى ما حرم على غنصه من طهره الكفر باقدا على حرم على غنصه لان حرم كمالا بين موجب
 كلفه فانه وقوله كل حلال على حرام يقع على الطعام والشراب بحيث باكله وشربه الا ان يوصى بغير ذلك القوم على
 انه تطلق امرأته بلانية لغلبة الاستعمال في عرفنا ومنه في وقوع الطلاق بلانية قوله حلالا بروى حرام وقوله حراما
 راست كرم حرام ما تقدم من غلبة الاستعمال في عرفنا ومنه في نذر شيئا نذرا مطلقا غير معلق بشرط نحو على نذر
 هذا اليوم او معلق بشرط من اى يريه وقوله كان قدم ما بين على كذا او وجه الشرط نذر الوفاء في القوم بين
 لقوله على كذا من نذر شيئا فله الوفاء باسما ولو علقه على طلق الن وزان نذر بشرط لا يبرم كان زنت لفظا
 على كذا مثلا فانت خير بين الوفاء ما نذر لا تراه وانكفرت فافين معنى اليمين وهو منع من التضييع ومن وجب كلف
 ان الله والله بطل يمينه فلا حلف عليه لعدم النفا واليمين الا انه لا بد من اتمام لان الاكتمان بعد التواضع رجوع لا
 رجوع في اليمين **باب** اليمين في الدخول والخروج والابتداء واليمين في غير ذلك من الاضمار التي يحلف عليها
 من حلف لا بد من جزم وهو ما عدا البيعة فدر الكعبة او مسجد او البيعة بكلمة الباء وعبه انفسا او كسبية في البيعة
 لا يثبت لان واصله من الكسبية ولم يبين البيعة فلا يثبت بها ولا يثبت بها لانها يكون مجازا وكذا لا يثبت لولا
 وهاهنا كسبية الدار فتموه ما بين الاباب والدار انما لا يثبت بدخوله فيه لانه لم يبين البيعة فهو كمن ميا او دخل
 اباب داره فتموه ما بين اباب الدار كمن على اباب داره فانه لا يثبت بدخوله فيها ايضا كمن لا يثبت بان كان يثبت

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲

لواطلح باب الدار يبقى أي الظلمة وتذكر العنبر يجب أن يبقى خارجا جوار الدار بان مفتوحا إلى داخل الطلح
ولا يكون فوقها بناء لانه حينئذ لا تكون بيت والآي وان لم يبق خارجا جوار الدار بان مفتوحا إلى داخل الدار
ولا فوقها بناء حيث لانه حينئذ كانت بيت تكونها صالحة للبيوت كما يجب لو دخل صفه في حلقه فان حقيقة ما
يسمى بالصفه بيوت فيه لانه مسقف وتسمى البيت لهذا قال بصيغة الترضي وقيل لا حيث دخل الصفه
وفي كلف ابن قاي والله لا يدخل دارا فدخل دارا أخرى حيث كان الدار وان كانت سما لعمدة أو غيرهما
الان البناء كالوصف لها والدار اذا ذكرت مكررة يكون الوصف فيها معتبرا لان الغاي يعرف بالوصف
فتعلقت اليامين دار موصوفة بوصف البناء فاعربت فالذلك الوصف فتعربت فلو قال والله لا أدخل
من الدار فدخلها حال كونها موصوفة بمواضع ما عرفت ان احدى حيث ان البناء وان كان كالوصف لها
الوصف في كلفه لانه لا يفرق بين في التوفيق فتعلقت اليامين بذات الوصف وهي اقية بعد اتفاقنا على
حيث كلفه لوقال والله لا أدخل من الدار ولم يدخل على كلفها لان على السار منها وقيل لا حيث يعرف
أي في عرف العجم لانهم لا يعرفون ان ذلك دخل ولو دخل في كلف ابن قاي والله لا يدخل من الدار قالها انما الدار
او دخل من غير ان كان كلفنا لعلنا قير حيث لو اطلح الباب يبقى خارجا جوار الدار لا حيث لانه لا يجد داخلها
اي وان كان حيث لو اطلح لم يبق خارجا منها حيث لانه حينئذ بقية داخلها ولو عدت الدار التي حلف على دخولها
بان جعلت مسجد او محلا أو بيتا أو مينا بعد ما خرجت فدخلها لا حيث لانها لم يبق وار لان الدار التي
انما تعرف بمكانها فاوليات الكفاة او ذلك على قدر ما عرفت ولا لا حيث لو دخل بعد ان تمام حكمه واشبه
التي جعلت في الدار التي حلف على دخولها لان الدار لا يجوز به وفي كلف ابن قاي والله لا يدخل هذا البيت من
بعد ما انهدم وصار محلا او دخل بعد ما بني بيت اخر لا حيث يكون اسم البيت زائلا في الصورة الاولى ويكون
البناء الذي فيه الدار في الثانية بخلاف الوصف المسقف وعلى كلف ابن قاي والله لا يدخل هذا البيت اسم
على البيوت فيه وقا صالح لها وفي كلف ابن قاي والله لا يدخل من الدار وهو فيها لا حيث لا يجوز فيها اسم
ثم يدخل لان الدار محلا لا يتبدل وهو انتقال من خارج إلى داخل فلا يكون له وجه حكم البناء فلا حيث بدو
فيها وفي كلف ابن قاي والله لا يبس هذا الثوب وهو لا يلبس الا يركب بين اللبسة وهو ركبها او لا يلبس بين
الدار وهو ركبها ان احد الشئ في النزع ثوب والشر او ثوب لينة وانقلبه على الارض غير لبس فيه بجميع
يحيى في كل صورة الثوب لان هذه الثوب لا يلبس بها اجازة على بقا حكم البناء واللباس وان لا حيث

[illegible]

لا نؤي حقيقة كلامه بتجديد قضاء في الحاشية راسها نطلق على صلاة الاثلاث وعدم كماله بمعنى الاخر خلاف الظاهر
الكلف بان قالوا انه لا يخرج امرأته الا بانه شرط لغير الاذن كل خروج منى لا بد منه لها مرة فخرجت ثم خرجت فخرجت
مرة اخرى بحيث لا يستثنى خروجها من كلف الاذن لان الباء لا تصاق وكل خروج لا يكون كذلك كان اذا
في اليدين وشرط الخلق والكلف بان قالوا انه لا يخرج امرأته الا ان اذن لا بشرط كل خروج من كلف الاذن مرة لان
استثناء الاذن في الخروج بان الاذن ليس من جنس الخروج ولا بانه يقتضي الاتصال فحين بان يرد بالآ
الحاشية التي هي من كلفها بان ما بعدهما الخالف لاقبلها فيفتي اليدين بالاذن الاول وهو كلف بان
قالوا انه لا يخرج الا بانه شرط الاذن فيه كل خروج من الاذن لها في اي الخروج متى رت ثم منها ما عر
خروج فخرجت بعد ان لم يكن منها بوجوب فلا فالحمد فان هذه كنه لان الاذن بطل بانها في مكان خروجها بغير
اذن ولا يجوز ان لا اذن لها اذنا عانا اخرج خروج اقل الاذن بجمع نحو وجبا المكنة فحاش شرط تحت والوجه
بغير اذن فبطل اليدين لغرض شرطها في المني لا يجوز ولو ارادت الزوجة الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت طاهرة
او ارادت الزوجة من البعد فقال الزوج ان خرجت فانت طاهرة نقية اي بفعل فورا اي في الحال من البعد
ثم فحاش لا يثبت لان مراد الحكم الخروج والمغرب في تلك الحالة بدلالة العرف فيفتي بها قال لا خلاف بيننا
فقال الاخران تغذيت كذا اي تغذيت لا يثبت البعد من محل ومع غيره لا معه لان كلامه خرج فخرجت اي انما يثبت
على السؤال فيصرف المأخذ المأخذ هو البعد وهو التغذير ولم يوجد ولو كان التغذير في ذلك اليوم الذي حلف
فيه الا ان قالوا ان كلف ان تغذيت اليوم فيجب على من تغذير في ذلك اليوم لانه راو عرفا على وفاء
فيكون مستلزما لاجب عند ما عرفنا اليوم الزايد وفي كلف بان قالوا انه لا يركب واية فلان تركيبة
عبد باي اعلان ما دون عليه دين مستغرق لرفقة وكسبه لا يثبت عند الامام لان اصل التابة ليست لفلان
فلا بد من واية العبد في اليدين نوايا اى كلفا ولم ينو الا اذا نواه اى نوى كالحلف واية العبد وهو اى وكالحال ان
العبد غير مستغرق بالدين فيثبت لان التابة لله لا لغيره تعاضف الا العبد عرفا وشرعا فخر واية العبد في اليدين
ان نوى كالحلف بها وعند ايه وجهه طيف سواء كان عليه دين مستغرق او لم يكن ان نواه لان الدائم
منه علم لان الاذن الاضافة قد اخذت للاضافة الى العبد عرفا فلا بد من واية العبد في اليدين الا بنية كالحلف
برأية وعند محمد كنه مطلقا وان لم يصل لم ينو لا يثبت حقيقة كمالها ثابت للشيء لان العبد وما في يده كماله
حقيقة باب البيعة في الاكل والشرب واللبس والكل الاكل اليصال ما يحل من مضغ بفسيلة الجوف مضغ او لم مضغ

[illegible]

وفي حلف بن قال والله لا يأكل لحا أو سيفا فكل لحم سمك أو بيضة لا يثبت لأنه ناقص في معنى الحية لأن اللحم من الدم ولا دم في السمك ولهذا يباح بأذكوته وبيضة كل واحد وكذا في الشرا أي ولو حلف لا يشترى لحا أو بيضا فاشترى لحم سمك أو بيضة لا يثبت لما ذكرنا في المسئلة الأولى ولو أكل لحم الزرع أو خضره بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأن كل منهما لحم حقيقة وكونه حراما لا يبطئ حقيقة وكذا احتل لو أكل كبد أو كرت بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأن كل منهما لحم حقيقة لأن مثله من الدم وهذا في حلف الكوفة ونحوه لأنه لا يثبت بها في حلف لا تأكل لحا أو بيضا يستلزم استعمال اللحم كما لا يثبت لو أكل البقرة بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأنه نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم وفي حلف بن قال والله لا يأكل بيضا من السمك لا يثبت لشمع السمك ولا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام لأن كل منهما لحم حتى يقال لحم سمك خلافهما حيث يثبت لشمع السمك لا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام وهو كذلك ولو أكل البقرة أو غيرها بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لا يثبت لأنه نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم وفي حلف بن قال والله لا يأكل لحا أو بيضا فكل لحم سمك أو بيضة لا يثبت لأنه ناقص في معنى الحية لأن اللحم من الدم ولا دم في السمك ولهذا يباح بأذكوته وبيضة كل واحد وكذا في الشرا أي ولو حلف لا يشترى لحا أو بيضا فاشترى لحم سمك أو بيضة لا يثبت لما ذكرنا في المسئلة الأولى ولو أكل لحم الزرع أو خضره بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأن كل منهما لحم حقيقة وكونه حراما لا يبطئ حقيقة وكذا احتل لو أكل كبد أو كرت بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأن كل منهما لحم حقيقة لأن مثله من الدم وهذا في حلف الكوفة ونحوه لأنه لا يثبت بها في حلف لا تأكل لحا أو بيضا يستلزم استعمال اللحم كما لا يثبت لو أكل البقرة بعد حلف لا يأكل لحا أو بيضا لأنه نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم وفي حلف بن قال والله لا يأكل بيضا من السمك لا يثبت لشمع السمك ولا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام

حلف

الامام لقصد ما في معنى الحية لأنها ما يتقرب بها وتبدأ من عند حلقها يقع على العنب والرطب والرماد أيضا لأنها تتقرب بها مادة حتى تسمى بعينها فكتبوا خلافه لأن اليبس منها كالزبيب وحسب الزمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرمات ولا تقع الفاكهة على النشا ونحوها رافعا لأنهما من البقر السبع والكلب والاولاد في حلف بن قال والله لا يأكل الاوام يقع على البطيخ أي يخطئه به الحنظل وذاك يكون بالجامع دون غيره كالتمر والرنب واللبان وكله لا يقع على اللحم والبيض كجاء عند الامام وأبو يوسف لا يأكل لحا أو بيضا من السمك ولا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام لأن الاوام من حلاله ومنه الحنظل وهن الاشياء تأكل مع حنظل فوافقه والعنب والبطيخ لب باوام في حلف لا تأكل لحا أو بيضا من السمك لا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام لأن الاوام من حلاله ومنه الحنظل وهن الاشياء تأكل مع حنظل فوافقه والعنب والبطيخ لب باوام في حلف لا تأكل لحا أو بيضا من السمك لا يثبت لحمه بل يثبت على ظاهر الكلام هذا عند الامام

حلف

حلف

[illegible]

في قوله اقل عبدك فهو حق فكذلك الحق لان الاول اسم لغو سابق وقد وجد ولو ملك عبد من معاصم تلك الملة
 آخر لا يحق واحد منهم لعدم الفرية في الاولين ولعدم السعي في مملوك بعد ما ولدوا وللفظة واحد بان قام اول
 عبدك ووجع فهو حق فكذلك عبد من ثم ملك واحد بعدهما فحق الاخير انما لثالثه او لعبدك وجع ولو قال اقل
 عبدك فهو حق فانت بعد ما ملك عبد واحد لا يحق لانه ليس آخر اولاته لا من سبى ولا سابقا له ولو كانت
 بعد ما ملك عبد من سبوقين فحق الاخير لا ينافي بالاقضية وهذا الحكم ظاهر وانما ذكره بيني عليه قوله عند ملك يستاد
 الحق اليه من كل اهل ان كان ملك في العتق هذا عند الامام وعند جماهير عند موت من اثلث حوا وكان ملكا في العتق
 او في مرض لان الاقضية لا تثبت الا بعد ستره ووجع وجع وذلك لموت فكما ان شرط متحقق فموت فحقه عليه
 وله ان لموت موت للاقضية واما انقضاء بالاقضية من وقت الشراء فثبت مستند اليه وعلى هذا الخلاف لو قال اقل
 امراة تزوجها فحق طالق لا تافروج امراة ثم اخرى في صحته ثم ماتت فحق العدة الزوج فلا يصير فانما طلقته عند
 الامام خلافا لما فاتها تطلق عنه بها عند موت خبيث فارقته وفي قوله كل عبد بشره بهذا الحق عيا في قوله
 فبشرة ثلاثة في جميع معقون معق الاول لان البشارة اسم لغيره سادق ليس للبشرة بغيره وهذا الحق
 يثبت في الاول ولذا ان بشره معا فحقا لان البشارة تحققت من كل ولو قال من اخر به فبشرة فحقا في قوله
 ان في العتق ويجمع لكونه خبر ولو لم يشر بغيره بشره بان قال لا يبيع الا من لو اشتريته فانت حر فاشترته ولو لم يشر
 سقطت الكفارة والا صحتها ان النية اذا قارنت علة الحق وهي البيان ورق الحق كالمعق الكفارة في ذلك
 في المسئلة وان لم يشر بان ورق معقها فحق فلا يخلو ولهذا قال لا تحط الكفارة بغير اداءه استولى بالانكاح بان
 قال لها لو اشتريتها فانت حرة من كفارة يعني ثم اشتريتها فانت حرة لوجود الشرط ولا يجزئ عن الكفارة لان
 حرة من سبعة بالاستيلاء ولا ينافي الا بالميزنة كل وجه والاجاب بالميزنة فبشرتها من كل وجه اولنا سقطت الكفارة
 بشر آء عطف بعينه بان قال لو اشتريته فانت حرة ولم يعقل عن كفارة يعني فاشترته بنية الكفارة لا سقطت
 الكفارة لان النية لم تقارن علة الحق وهي الميزنة الا ان قال لعبد من الكفارة ان اشتريته فانت حرة
 كفارة ثم اشترته فانه يجزيه من الكفارة لان حرة غير متحققة بحجة اخرى وقد قارنت النية علة الحق وهي الميزنة
 وقد طعن ان شريته بغير حرة ان شريته من ملكه وقت كلف غنق لان البيان انقذت في حرة لمسا وطقت
 ملك لان ان شريته من ملكه بغير حرة كلف لا يحق لانه اذا لم يكن في ملكه وقت كلف لم يصح العتق وقد طعن في كل
 لا يكتفي بغيره ومذنبه واقفا لا يملك الا بطلان يفرق الا كماله ملكه له ولو كان ملكه بغيره وقبلة وراي

اقام الى ملك وهو الدين صونا للسلام من الانكاح وان تولى غيره اي غير مقتضى الكلام بان تولى غيره بغيره
 ثوابك او بغيره من لا يصدق بها عليه اي بما فيه تشبه على نفسه وبما فيه قضاء او بالصدق في غيره بغيره تخفيف على نفسه
 وبما فيه فقط لا تولى بغيره كلامه ولكنه خلاف الظاهر وفي حلفه ان يثبت او اشتريته فهو حلفه البيع والاشترى
 اي حلفا للشرط نفسه على العبد لوجود الشرط وهو البيع او الاشتراء بالعهدة وكذا عمن لو عده البيع او الاشتراء بالعهدة
 او كوقوف لوجود الشرط اذ البيع او الاشتراء موجودا بصدقه في العهدة الفاسدة وبذلك بقي وكذا في العهدة كوقوف
 ولو عده البيع او الاشتراء بالبيع لا يصدق لانه معدوم بالصله فلا يكون الشرط موجودا وفي حلفه ان لم يوجد غيره فثبت
 فكذا ان امرأته طلق فاشقة او دبره فثبت لان الشرط هو عدم البيع فثبت بغيره فثبت البيع فثبت كذا في غيرها
 تزوجت على امرأة فطلق الزوج كل امرأة طلق طلقته اي الزوجة الفاطمة اي في غيرها فثبت كذا في غيرها
 في رواية اخرى في حلفه فانه لا يطلق في لانه اخرجه بما ينطبق عليه في كان قال ان تزوجت على كذا في لانه
 غرضه ان يرضى او هو يطلق في غيره فيقتضيه وان انما هو بالجموع واجبا امكن فعله به وهذا لان جوابه كان يقول
 ان تزوجت فطلق فكان بالزيادة مستبدا وجاز ان يكون من غير ما يشترطه فان اعترضت عليه في الحلف
 فادوانا يطبق مع غيره فلا يترك بهذا الا حلفا لكونه كلاما لا قضاء وان لم يشرع في حلفه وبما فيه لا يثبت كلامه لا قضاء
 لا يثبت بغيره على ما هو خلاف الظاهر وروى في حلفه على شئ لا يثبت اعداء الا العتبه لزمه حج او غيره مست
 والقياس عدم الضرر لانه ان لم يثبت على شئ هو ليس بوجبة مقصودة والشرع باليس كذا في غير لازم وجها
 في العباد كناية عن ايجاب الاحكام فاضا كذا في حلفه على حرام كونه او حرمة مشا فان كذب في حلفه
 لانه عليه السلام به لك ولو حلف على الخروج والذبح باليه بيت او حلف على شئ الا انصفه او لا يثبت
 لان التزام من هذا الا ان يثبت الا ان يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه
 بوجبة مقصودة وكذا لا يثبت في حلفه على شئ الا ان يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه
 حرمة مشا عند هذا لان كلاما من حرام كونه مشا على البيت فكان ذكره كذا في حلفه ولا يثبت في حلفه
 لانها يفضلها عنه لان التزام الاحكام بغيره من الظاهر غير متعارف ولا يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه
 فان منع اصله وحلفه بغيره حرمان لم يجمع العلم ثم قال في حلفه ولا يثبت في حلفه ولا يثبت في حلفه
 مني يوم الحرام كونه لا يثبت عند الامام واجبه حلفه فلا حلفه فان حلفه لا يثبت لان من يشهدا قامت على الحلف
 وهو يقتضي من حرمة ثبوته انتفاء الحلف بغيره شرط وهو عدم حلفه ولما انتفاء قامت على الحلف لان مقصودها

حلف على غيره بغيره

منها نفي الحلف لا اثبات القضي لانه لا يطلب كذا اذا شهد لانه لم يجمع غاية الامران النفي مما يحلف به علم ان
 لكنه لا يثبت بين نفي ونفي بغيره على القضي ووقف الحلف وفي حلفه لا يصوم فقامت بوجبة نفي الحلف
 لوجود الشرط وهو الامس كونه على حلفه التوبة والافطار بعد لا يرفع الحلف فثبت كذا في حلفه
 او يوجب بان قال لا يصوم يوما ولا يصوم يوما لا يثبت الحلف يومه كالملا لان الاول كذا لا يصوم فيعرف الى
 الحلف وهو الصوم بغيره شرعا واشترى حلفه في حلفه لا يثبت الحلف اذا شهد بوجبة نفي الحلف لا يثبت
 اي حلفا والقياس ان يثبت بالافتح اعني بالاشترى في الصوم وجه الاستدلال ان الصلوة عبارة عن الاركان
 المختلفة في ايات مجملها لكونها صلوة بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو الامس كونه وتكرره في حلفه
 صلوة بان قال لا يصلي صلوة فثبت الحلف اي حلفا بوجبة نفي الحلف لا يثبت الحلف لانه يرد بالصلوة بغيره شرعا
 اقتضاها كذا في حلفه من البتة لكونه صلاوة الواحدة وفي حلفه ان يثبت من حلفه بوجبة نفي الحلف لا يثبت
 فكذا حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه فثبت حلفه
 الامام خلاف لهما فان حلفهما لا يكون هديا الا اذا تركته من قطن في ملكه وقت حلفه لان الشرع في حلفه
 او مضى اليه ولا يسببه ولم يوجب ولا ان امرأة تقول في حلفه زوجها عادة فيكون غلاما بملكه فان
 بسبب علة من قطن في ملكه وقت حلفه فثبت الحلف لان الشرع في حلفه بملكه اجماعا قائم الحلفه ليس على
 شرعا ولا عرفا حلفا لوجود حلفه لا يثبت حلفه لان الشرع في حلفه بملكه اجماعا قائم الحلفه ليس على
 لهذا حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 يستأثر به بان ولهم لا يثبت حلفه بملكه اجماعا قائم الحلفه ليس على
 او حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 رجع او لم يرجع وبما فيه حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 على الوفاء القضي باللو لوان في حلفه بملكه اجماعا قائم الحلفه ليس على
 الا حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 حلفه لان كذا في حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 وفي حلفه لا يثبت حلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف
 بهذا الحلفه فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف فثبت الحلف

حلف على غيره بغيره

حلف على غيره بغيره

حلف على غيره بغيره

نزهة المصطفى في جبرها في حياها ما تتركها
والطحاوان في علمها الخلف

بالإجماع لا يفسد امر الشكر اليس في شيء مقدّر وكذا يجوز لا يكتفوا بطلانها أي وطى الأجنبية في الدبر وأما علم قوم لا
عند الإجماع وعندهما كما يجدد الزنا لأنه في ضمن الزنا لا يفسد قضاء الشهادة من محرم شتم على سبيل النكاح على وجهه كتحريم زنا
أنه ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في وجوبه في الاوقات وهدم الجدران عليه والتكيس في محرم رفعه باتباع العجوة وغير
ذلك ولا هو في ضمن الزنا لأنه ليس فيه افساد للولد وانتباه الانس وخير اشارة الى انه لو فعل هذا لم يفسد او لم يفسد
مكتوبة لا يكتفوا بطلانها وان كان كما هو اما بالإجماع واما يجوز في كتاب كخطور وان زنا محرم في دارنا اجماعا منه
الذي يفسد لا يكتفوا به عند الامام ومحمد لان اهل الذمة في المهر بالعبودية ولا كذلك اهل الكوب وعندهما كيف يكون
ان محرم من الزنا اكله فان بقي في دارنا في مكانه كان الذي الزنا من غير غيره وفي غيره بان زنا في دارنا
مستأن من بركة حرم الذمة لا يكتفوا به عند الامام فقط لا تقدم في مسئلة المستندة وعندهما كيف يكون ان يفسد في تقدم
في مسئلة المستندة وعندهما لا يكتفوا به ان ايسر في ذمة كالمراة تابعة فانتاع اكله في الاول لوجباته في النوع وكما
ان الزنا بين الامام او ذمته او مستأن او مختلف فانما يصح صور وفيها اكله عند الامام الا في مستأن
احدهما مستأن وان زنا مختلف بخبرة او صغيرة يباح مشربا مختلف خاصة بالإجماع كونه مختلف وفي غيره
بان زنا بخبر او صغير مختلف لا يفسد كالا مد عليه لان المرأة تابعة فانتاع اكله في الاول لوجباته في النوع واول
رواية غير اية يفسد نهائيا ولا يفسد في الكفر زنا كان او ذمة فان زنا انت رآه في الشرع في الوطى ويسر
وجود الطهر وان عدم قلبه بخلاف امرأة يفتي عليه كمدون المرأة يفتي ان انت رآه في الشرع في الوطى ويسر
فانما يصح فاو رث شبهة فقط كمد ولا يفسد عليها ان اقترأها بالزنا اربع مرات في أربعة فباس ما وقع في الاصل
لان في كل من السكاح كمال الصدق ولو يقدم بالطرفين فاو رث شبهة فقط كمد ووجب ظهور تخطي الحى بالبيع ومن
زنا اكله فقتله بـ اي ففسد الزنا من جهة الزنا والقيمة بالسكر لانه من جناتين في قرب على كل واحد منهما وجهها اكله
بالزنا والقيمة بالسكر هذا عند الامام ومحمد وعندهما كيف يفسد في القيمة فقط لان يجوز فيها القيمة بسبب الملك الوطى
لا يشترط ما بعد زنا بها ولا يفسد في الامام الذي ليس فوقه الامام لو فسد بالما والنفصال لانها من حقوق العباد فيكون
والحق انما يملكه او لا يملكه في حقهم من لا يؤخذ باكله صارتنا والشرب والعنف والسرقة لان كل حي اكله ومن
المختلف في قاته وتغذرا قاته على نفسه **باب** الشهادة على الزنا والرجوع عنها لا قبل الشهادة بغير متقدم من
غيره كغيره في خوف طريق او غيره على الامام بان قرب منها ما يثبت بغير دليل وانها لان اثبت به فحرمين الاول والسر
فما في الزنا هذا ان كان للسر كون الامام على الاول المعصية فكيف من ثمة فيها والاصار فامساها اثنا الا في ذمة

كذا العكس ووطئ امة زوجة فان لم يتبطل فاما زوجة فظنة في الاستماع فصار شبهة اشتباه او وطئ امة
 سين لا ذكر من ان لم يتبطل في طر حوله الا اخوه وكذا واطئ امرأتين بجارية صومعة في الراح لان عقد الزوج
 ثبت ملك اليد لغيرهن وبيرث شبهة اشتباه فلا كفة في طرته بل في الصوران فالسنت انهما يحكم لهما وانما انكر
 علمت انهما حرام فحق النوع انشبه في الحكم وتسمى شبهة حكمية وهي قبيح وليس مثبت الحكم فان لم توجد في امة
 بعض امة اذا نظر الى الكلب مع قطع النظر عن ممانع كون منافيا للحرم ولا يتوقف على ثبوت الجاه فلا كفة فيها
 اي المانع وان لا يصلح علم الجاه بكونه كوطئ امة ولا وان حل لان قوله عيسى عليه السلام وما لك بالكل وليس فان لم توجد
 فاورث شبهة او وطئ مشتركة فان ملك فيها وليس فان لم توجد فاورث شبهة او وطئ معتدة بالكنيات
 لان قول بعض الصحابة ان الواقع بالكنيات رخص وليس فان لم توجد فاورث شبهة ولا فان لم توجد في قوله دون
 لانه من مخرج او وطئ ابنا مع الامة كسبية او وطئ الزوج الامة الممورة التي جعلها صدقا لامة تزوجها قبل
 صحة سميها الى تعليم جميعه الا مشترى او مكمورة الا لزوجة فان كون كسبية فيه الباع كيث لو ملك انقض الباع
 وليس الملك كسبية فاورث شبهة وكون مهر صول غير مطلق وليس لعدم ذوال الملك الممورة فاورث شبهة
 ففيه من الواضح لا كفة وان قل علمت انها حرام والنسب ثبت في هذه الشبهة فصار دعوى لا ثبت في الشبهة الا
 وان لا يصلح ادعاء حال الفصل زنا محض في الاكوان سقط العقد لغرض واجع اليه ولو اشتباه الامر عليه ولم يتحقق
 في الشبهة لقيام المحرم بكم وكذا بوطئ امة اخيه فامة محرم وهذا العقد انقضى لان حكمه يختلف اما سائر
 اصحابهم سوى الاولاد والاباء وان لا يصلح لمن خلفه في الاب طرفة فاما الممورة فلم تستند في الادلة وكذا كثر
 امرأة وجد بها من غير اشتباه في الممورة على فرضه ولم تستند النطق بالبر وليس وان لا يصلح ان اعلم
 يمكن التمييز بالنسب او غيره الا اذا دعي ما يافاجابة وقالت بحسبه لانا زوجك فلا كفة لان ظنة مستند الادلة
 شرعي وهو الاخبار لا كفة بوطئ اجنبية زنت اليه وخلص الى النسوة التي معها لاني زوجك لان ظنة مستند الادلة
 شرعي وهو الاخبار ولا كفة لغيره عليها الحق وثبت نسب ولد لامة فلا كفة بوطئ بهيمة وزنت في دار زوج او امة
 بعد تزوج النسا والاقراء عند الامام لا المقصود به لان زنا جارية وولاية الامام سقطت فيها فيقول الوجوب على الامام
 ولا كفة بوطئ محرم تزوجها لا العقد شبهة في مادرا كفة عند الامام او بوطئ امة استجوز في ماله فانه لا كفة
 عند الامام خلا فاما فان عندهما كفة مستثنين او ليس بمبني ملك ولا شبهة فكان زنا محضا ولذا رواه
 عن ابي الحسن كفة بذلك ووطئ اجنبية في دون الفرج في غير التبليغ كالنطالين لا تغني عن كفة الا بقاء

توضیح: کما در اول رساله و در خط خود و در اول رساله

القدر لان فيه حي العبد ولا يملكه كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 ان شهده بالبسطة المتقدمة ولا يملكه كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 بالان الشرب اي في مقتادوم فيه اذ لا يملكه في لان امره لا يملكه على نفسه وفي ذكر القادوم احتيج الى بيان من قتله وقادوم
 غير الشرب في الاصل ففسده كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 شهده ونهه في شهده كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 والى كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 بخلاف الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 حضرت ربنا يد على النكاح فثبت شبهة قتلهم ثبوت الشبهة لا شبهة انما هو بحقيقة الدعوى وهن ليست بحقيقة
 بل بوقاها والاعمال لا ثبت شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ولان اقربنا بحججه لا يورثها المتوعدة اذ لا يورثها لان
 لا يورث على نفسه وان شهده وانما هي ايتها بحججه لا يورثها لانها اذ لا يورثها او اذ لا يورثها على نفسه على
 ولا يورثها الشبهة ولو لم يورثها وبكذا لا يورثها لانها اذ لا يورثها او اذ لا يورثها على نفسه على
 بالانها في الامم ولغيرها كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 عدوهم ولا يورثها كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 انه زنى بها بغيره اما عدم كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 اما عدم كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 الشهادتين بان شهدا رجلا في وقت وشهدا رجلا في وقت وشهدا رجلا في وقت وشهدا رجلا في وقت وشهدا رجلا في وقت
 امرأة فلان شهادة امرئ النفيين مردودة لتيقن كونه ولا رجحان ولا حجة في جميع الامم عدم على الشهود فكل من
 صدق امر النفيين كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 لان قول من حجة فيما لا يورثها كذا في الشريعة فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 ونفط الشهادة او امر على الشهود فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة
 فادركت شبهة واما عدم على الشهود فلان الفسقة اهل الشهادة ووجدت شهادة الامم عدم على الشهود
 شهده واما عدم على الشهود فكل من اصابه من الحيوان او غيره على ان لا يكون له عقل ولا عقل ففسده وفي الشريعة

کتابخانه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وحيثما كان اي شيء من هذه السبعة في موضع قد كره قطع الرق اي يمينه والا فلا اعلم ان هذه الامور
شروط في الاقرار ايضاً لان السبعة لا تقادم العهد لا يمنع الاقرار كذا في النجاشي وان كانوا اي
السبعة اي باقية فاصحاب طاعتهم قد رضوا بما في كتاب السبعة قطع اي جميع كلامهم كمال السبعة
في كل واحد منهم وان لم يوصل ثوباً لاخذ بعضهم فقط لا ينعقد ويقيم ان يتولى بعضهم الاخذ ويترك
للذم فلو منع احد منهم لا يمنع القطع في اكثر السبعة ويؤدي الفتح باب الفدية ويقطع بسيرة الساج وهو
مربوبه الشجر ملبس بالجزع وقوده حجرة والابوسس وهو شجر طيب الرائحة والصنبل وهو شجر طيب
الرائحة ايضاً والعصص جمع فضيخات الخضر جمع الاخضر وتقييد الفصوص بها اتفاق في الاقرار بين اكثر
وعبره في حكم السبعة والباقيات والبرجدة لا تلازمها خبره الا احوال ولا يوجد في دار العدل باج المال
حصار كانه سب الفضة وكذا اكل ما كان كذلك ويقطع ايضاً بسيرة الاناء والباب المتخذ من الخشب لا
الصنوبر فيها فثبت على الاصل فانها بالاموال النفيسة كمن ليس له ارضه فملك الباب مطلق على الباب
الذي مر كان حراً غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفاً لا ينقل على الواحد حده لا يقطع
بسيرة شئنا في اي خبر يوجد مباحي وادنا الخشب وخيش وصب وملك وصيد بري او بحري
ومعد الحيوان نحو خشب اصل الخلة وطير بجميع انواعه وزرنيخ بمسرة الزواجر - حرة بفتح تاء الطين الاثر
والنورة ولا يقطع ايضاً بالسرعة فاده كلبين وطير فاكهة رطبة لم تحدد وتطبخ لاجبة اليه له خلة في
الفاكهة وكذا لا يقطع بسيرة تمر على شجرة بالسرعة فاده وزرع لم تحدد لعدم الحوز ولا يقطع بما
يتاول فيه الا كذا كاشرة مطربة اسيرة لانه لا يتناول ويقول اخذتها للارادة واللات ابو
كرف وطبل وبربط وعمار وخنجر وصليب سب او صفة الصليب تنال عبده النصاري وسطرخ
ونرد لانه لا يتناول ويقول اخذتها للسرقة سباً غير ملك ولا يقطع بسيرة باب حديد ودار لانه
حوز لا يجوز فالتقييد بمسح الاتفاق ولا بسيرة كتب المصحف لانه يتناول التوراة او انظره لانه لا
اشكال واقع له ولا بسيرة مسمى لانه ليس بالمال ولو كان عليها اسر على مصحف مسمى عليه عند الامام ومحمد
صلاً فالجواب يوسف فان غده يقطع اذا بلغت كنية نصيباً لا يترك القطع بسيرة الحلي وحده فكذا
مع غيره ولها ان ما عليها تابع لها فلا يقطع بسيرة عبد كبير لانه غصب او ذراع لاسيرة ولا
بسيرة دفتر غير الحساب لانه ان كان دفتر انزها لكتب التفسير وحديث والفقه فهو كالمصحف

بلك والمزوج ان يوز زوجة ترك الزينة اذا كانت قاهرة عليها وتركها لاجلها اذ لم يملكها من
 الوطى اذا كانت طاهرة عن كل قبض النفس وتركها لاجلها اذ لم يملكها من الوطى اذا كانت طاهرة عن كل قبض النفس
 طاهرة او مبهمة من واما قبل القبض فلهما ان يخرج في حواشيها وان تزوروا بها وسائر محارمها بغير اذن الزوج او
 التويز اذا كان بالقرب ثمانية اسواط لان ما دونها لا يكسر الزجر والكره تسعة وثلاثون عن الامام ومحمد لان التويز
 ينبغي ان لا يبلغ حد واحدة او اقل حد اربعون وكذا حد الجسد في القذف والشرب وعذاب الكوفة عتبه وسكونه وتسعة وسكون
 لانه عتبه لاجل احوالهم لا لاصولهم او ثمانون ونقص منها عتبه في رواية ومحمد في اولى ويجوز فيه بوجاهة ان رأى
 الامام في مصلحه واشتهى القرب التويز لانه لو كان الخفيف من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف لكانت كقوله
 ولهذا لا يخفف من حيث التويز على الاخصاء ولا يقر بقاء في ازار واحد ثم قد الرأى ان لا يثبت الجناح ثم قد الرأى
 لانه ثبت بغير النصابة ثم قد القذف ان سب بمخبر لا ضار لكون القذف صادقا من حد او عزومات من كره والتويز قد
 يدرى لا يجب بشئ على احد الا ان اقره واحدة والوجه لا يكاد يملكها بخلاف بغير الزوج زوجة حيث لا يدرى
 بل يضمن لان تويزه اياها بشرط ان لا تسلكه **كتاب السرقة** هي السرقة اخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه او كراهة
 في الشروع اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو مكتوب في خروج ما ليس كذلك خفية في الاشياء او افترقا اذا كان الاخذ بها
 كما اذا بشر سببا لا خفية واخذ خفية او في اوله او فقط لا في اوله اذا كان بالسيل كما اذا نكب بغير خفية واخذ بها في
 وشيئ من هذه النواحي ان تكون الخفية على زعم السارق حتى لو دخل دار رجل فزنى وهو يعلم ان حاكم لا يدرى قطع
 علم قدر عشرة دراهم مفروقة جيرة نفي ان نصاب السرقة ذلك وما يبلغ فيه وقت السرقة الى ذلك القدر من خور لا
 رضى اى لا حاكم رضى في ذلك كما ذكره في خروج به جسيمه وكنى والكفر وباب اثار وزرع لم يحصد لا تسبقه اى تسبقه
 فيما خرج من خروج من داره وقت السرقة بما ثبت به التويز بعد تقدم فان سرق مكلف حرا او عبدا ذلك القدر كما هو
 اى لا يكتفى بما في ان يحصل اليه بالغير كما ثبت او صدوقا وكذا في احوالها كالسرقة طريق او في مسجد عتبه ما لا يفرق
 الى القدر فذا الامام ومحمد وقرئ في هذا ان يوجب او شهد عليه اى على اخذ رجلان انما خرج فوان علم ما يرضى ان
 سرق اى بالحد كما عتبه في بعضهم واذا شهدا سالا الامام عن السرقة ما بالان السرقة تطلق على تخفيف الصلوة على
 استماع كلام الزمعية ولانه ربما يتوهم انها لا تحتاج الى خفية كالسرقة الكبرى كقولها كيف جعلتم الزمعية اذ انما اخذ من خروج
 سند ما حتى يعلم انها متقادة ام لا ولا يمكن ان يكون في زمان الصبا او الجنون كقولها ما لم يعلم منها في دار الامام او
 دار غيره بغير اذن رضى في خلافه كقولها ما لم يعلم منها في دار الامام او دار غيره بغير اذن رضى في خلافه كقولها ما لم يعلم منها في دار الامام او دار غيره

يدخل الحزب فلم يتم السرقة عن كل واحد وكلما لا يقطع من ثوب او دخل الحزب من ولم يدخل بفسق قسما والى امر
اضمنه يد اخل لا ذكر فيها قبل هذا عند الامام ومحمد وقال ابو يوسف يقطع الرجل في الصورة الاولى ويقطع
في الصورة الثانية اما الداخل فله ملك الحزب بجزءه واما الخارج فلا حرج فلا حرج له الحزب وكذا لا يقطع له
نصف مينا او حلقه فيه واحد مينا او طير من شئ صفة خارجة من غير عند الامام ومحمد لعدم ملك الحزب
في كل من الشئين خلافا له اسره بكونه حيث يقطع عنده في كل منهما اما في النصف فلا حرج له الحزب الحزب
واما في الصورة فلو حرج الحزب بجزءه وان طلبها اسره في الصورة واحدة من داخل الحزب قطع العاقلة ولو دخل
من الحزب ولو سرق من ثوب رجل او رجل او حلقه من ثوبه او كان موصيا او قابلا لقطع له
المقصود السوقي والقود لا يقطع وان سرق الحزب واحدة من شئين قطع لان الحزب في مثل هذا
والنصف ملكا لا يثبت في كونه من زواله ولو سرق من ثوب رجل يقطع لعدم اقراره الا اذا كان غير
منسوب وانما هو موقوف عنده او في شئ من شئين او يقطع كما ذكره في فتح القدير **فصل في كيفية**
القطع وانما يقطع بين يدي مال رقيق من ثوب او موصيا او منقطع فله ملك الراجح
والرقة فاقطعها ايديهما واما قطع المينا فبقوة ابن سمرق فاقطعها ايديهما واما القطع من ثوب فاقطع
التمارث وبقدر الطلب يستند بخصمه كما تواتر في خمس ابر كوي بان يمس في الدان المثل يقطع
الدم ويقطع رجل البسر من الكعبان عا دالا السرقة انما تقرر عليه السلام فاقطعوه وعليه اجماع المسلمين
فان سرق ثوبا لا يقطع بل يمس على ثوبه لاجل اجماع وطلب سرقة من مال السرور بوجه حصره
منه كما لم يشرط القطع حتى لا يقطع ما لم يطلبه لانه السرقة تظهر بخصمه سواء كان المشبوه بالاقرار
او الشهادة ولو كان السرور من مودعا او موصيا او صاحب ارباب السر الذي يبيع دينار اربعة دنانير
وقبضها فسرقة من ثوبه او مينا او سببا او سببا او قابلا على سوم السر او مينا
او ابا او مينا او مونا وكل من لم يدر بخاصة السر لو كان السرور من واحد من هؤلاء يقطع بطلب
ويقطع بطلب مالك اية امر كما يقطع بطلب واحد من هؤلاء في السرقة من هؤلاء لانه ملك حصة
فاذا قطع بطلب من اية فطلب مالك او لا يقطع بطلب مال رقيق او مالك لو سرق من ثوبه
بعد القطع يعني لو قطع مال رقيق بسرقة فسرقة من بطلان لم يكن للمال رقيق الا لو لا ملك ان يقطع
ال مال رقيق لان السرقة انما توجب القطع اذا كانت من يد مالك او اباين او المصنف ولم يوجب ثوبها

منها المين اذ ان روي ليس بالملك ولا اباين ولا مينا حتى لو اقطع لا يضمن بخلاف لو سرق من ثوبه
القطع او بغيره او بالملك بنية فانه يقطع بطلب الاول لانه كان موصيا وان لم يطلب احد من روي
الطلب لا يقطع وان لم يوصل او موصيا اي بسرقة لوم وجود الشرط وهو الطلب ولا بد من حضوره امر
حضور السرور من عند الاقرار والشهادة والقطع لانه السرقة لا تثبت بالاقرار والشهادة عند عدم
الحضرم ولو كانت بين البسر او اياها مينا مقطوعة او سببا او كان اصعبان مينا سوى الايهام لانه
اسره بغير عين او مشاين لا يقطع من اي مال رقيق شئ بل يمس حتى يظهر منه اثباتاين او لو قطع
ايمنه وقوة البطش حينئذ فانية في البسر يضمن ثوبت جنس النصف وهو في الحقيقة اهلاك وكذا لا يقطع
منه شئ لو كانت رجل ايمنه مقطوعة او سببا بل يمس حتى يظهر منه اثباتاين لانه لو قطع البسر يضمن
يضمن ثوبت الشئ لانه اذا لم يكن للاثبات يدر رجل من طرف واحد فهو لا يدر على شئ بخلاف اذا
كان من طرفاين فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه فيكون قايما مقام رجل الفاتية ويضمن ان شرط قطع البسر
والرجل البسر من كون اليدين البسر والرجل ايمنه صحيحان ولا يضمن مينا موصيا ايمنه لو قطع البسر يضمن
او عند الامام ومحمد بما يضمن ايمنه ان يضمن لانه انقطع يد موصية فله عدا فلا حرج
ان كان مجتهدا فيه لانه المجتهد لا يجوز فيها اذا كان دليله ظاهر كما عرفت في موصية وكان غير المجتهد
العصا لانه سقط للبيعة انما سبقت من اطلاق النص ولانه خلف عما خلف من مينا موصية
فلا يضمن لانه بانه لا يقطع سبقت ببيعة ومن سرق مينا ورواه قبل الحصة امر قبل الادب
لا احكام لانه وان لم يسرق من اوله سرور من وان لم يكن ماله لا يقطع لانه من ان الحصة
شرعا تظهر السرقة وكذا لا يقطع لو قطعت حبة من حيث السم لانه حبة بغير المينا لانه المينا لو قطعت
يقطع لانه يضمن عليه من النصاب بوالقضا قبل القطع لانه قيم كل النصاب عند الامضاء
شرط القطع وقد انتفى او ملكه بالبيع او الهبة مع القبض بعد القضاء بالقطع لانه قيم الحصة عند
الاستيفاء بشرط وقد انتفى عنها او اوج ان ملكه بوجوب السرقة عليه بالبيعة او بالاقرار وان
لا يوصل لم تثبت وجوبه لانه البيعة وراثة محمد وقد ثبت بجود الدخول لاحتقال وكذا لو اوعاه احد
ال رجل ايمنه لاقطع بغيره ثم ادعى احد ما ان السرور ملكه وان لم يمس لانه يقطع واحد
منها سواء او على رجل القضاء او بوجه قبل الامضاء لانه الرجوع عا لانه من الرجوع لوم ملكه وموت

واحدة فلا توجب حينئذ اريد ان يصب على ما يوجب من شيء بلغة حتى يثبت
 تشبهه الى ما يستحق الاول والى ان هذه الجناية وان كانت موقوفة مع من جرت ان يقطع عنها صورة
 وهو اخذها وقيل النفس وكل واحد منهما موجب عند الانواء وتترك مصلو بالثانية ايام فقط ولا
 يترك باكثر منها توقفاً مما في النفس بسبب التغير ويرى ما اخذ في المال الى ما كان ما اخذه باقية اخذ
 والا ان لم يكن باقية فلا يثبت عليه اعتباراً بالسرقة الصنوي ولو يثبت الفعل بعضهم عدواً لهم ولم يترك
 البعض يتقوى بهم فيكون القتل واقعاً منهم معنى وان اخذ ما لا يوجب قطع به ورجله من خلاف وخرج
مدر لا يجب بئس لانه لا يوجب حادثة تحت سقطت عنه النفس حاله كاسقاطه في المال
القطع مع الضمان لا يثبت وان جرح فقط لم يقتل ولم يخذل ما لا يقتل كذا واخذ ما لا يقتل ان
 يخذل فلا يوجب قطع في الاول ولا يقتل في الثانية بل يقتضيه في القصاص وياخذ الارش من ضمانية
 الارش وذلك الى الولد ومنه هذا قاله في الولد ان شاع وان شاع اخذ بموجب الجناية من
 القصاص والارش وكذا الاخذ لو كان فيه امره القطع صبي او جنون او دورم ثم لم يقطع فيهم
 لانها جناية واحدة قاتلة بكل فالامتناع في حق البعض امتناع في حق الباقيين واذا سقطت احداهما
 الى الاولياء لظهور روح العبد فان شاع واقتوا وان شاع واقتوا لقطع بعض القاتلة على بعض لا يترك
 واحد وهو القاتلة فصارت كذا واحدة او قطع الطريق لبيلا او غيرها بين يمين يوجب احدهما
 من الامم بحيث يلحق الموت غلباً لان قطع الطريق انقطاع المادة ولا يتحقق ذلك في مثل ذلك الاكلان
 الموت لم يثبت سبباً بوجه اخر من جهة الامم فلا يلزم المكث ومنه في حق المصروع قتل بسبب
 لانه صار كجناية الارض البغى وكل ما كان كذلك يدفع مائة بالقتل والا امر وان لم ينجح مراراً في حق
 مرة واحدة حتى قتل فلا يقتل بالقتل بل يجب به الدية على القاتلة عند الامم وعند جاني القتل
كتاب التبرع سيرة وهي الطريقة التي غلبت على السيرة في العاطلة مع الكفار واولها التبرع
 وتكون كالحج وهو بذل العاطلة وتكون المشقة من غلب على قاتل الكفار سيرة تصب على الطريقة التي في
 بركة الامم وان لم يكن من الطاهر فرض كفاية انما يكونه فذا فلا لانه الاوامر القطعية التي هي جبهة قوله
 حتى وقاوا الشركيين كاذبة وانما كونه كفاية فلا يلزم لم يشرع بعينه او موقوف واق في نفسه وانما
 لا اعلم كذا الله واخراز وبه دفع الفاد خشيته اذا قام بعض سقطت على الباقيين كصلوة الجادة

ورد السهم وان ترك الكل انما لا يوجب على الكل ولا يجب له ولا يصح عدم الخطاب ولا على
 امرأة وحسب الاستغناء لما جرت الزوج والسيد وصحها مقدم على فرض الكفاية ولا على اعمى ومعه وقطع
 امره قطع اليدين بوجوه فان جرح امره بغيره ولا بد من بلاد الاسلام او على اية من نواحيها وعلى شئ
 من نواحيه فمن عصى على من يوجب له العبد والقاذرين على الجهاد وامنه بعد فخرهم وفرض كفاية او
 لم ينجح اليهم فاذا اخرج بان يخرجه يوجب من عقوبة او تكاسلوا بغير فرض عين على من هم ثم وهم الا ان
 يفر من على جميع اهل الاسلام شرقاً وغرباً على هذا التدرج حتى على المرأة والعبد ومنه هذا قال في خروج المرأة
 والعبد والولد اذن الزوج وكونه لانه صار فرض عين عليهما وحج الزوج وكونه لانه صار فرض عين
 عين كالمصلحة والعبد بخلاف ما قبل التغير لم يغير كفاية فلا ضرورة في ابطال ضما وكذا يحمل بعضهم
 ما يحمل للانس في مقابلة شئ بنفسه واما ادبنا ما يجعل الامم على اناس الذين يجوزون الجهاد ومع
 على امر ادم ما ثبت في قوله من بعد لولا ان يبين وهذا من جهة التواضع الا امر وان لم يكن في قوله
 كاستلحاجة واذا احضرناهم امر الكفار بغيرهم ولا الى الاسلام لا مكان اجابهم بمجود الدعوة فان سلكوا
 كفتنا عن قتالهم لصلو القصد والا امر وان لم يسلموا فلا امر من عدم القول الجدية ان كانوا اخرها
 كابل الكتاب بكونه وعبد الا وان كان منهم ومنهم لم يترك امره الجدية وبين من يجب الجزية على
 يوفى به بقطع المنار بعد ذلك فان قبلوا الجزية عليهم بالنا وعلمنا ان يجب لهم علينا ويجب
 لنا عليهم اذا اتوا فضا لانهم واولاها او توصلوا الى ما شاءوا وانما يجب بعضنا على بعض عند التفرق
 قول على راحة عن افان لولا الجزية لكانت واما انهم كذا ما شاءوا واولاها كذا ما شاءوا فذا هو كذا هذا الحكم
 لا يوجب لانه لا يوجب في حق العباد او هم فان لم يملوا الدعوة الى الاسلام لم يوجب له شيء وما في قوله
 حتى يفتت رسولاً قبل ان يدعوا الى حقيقة او حكماً بشتها بالدعوة شرقاً وغرباً كذا في زماننا وديننا
 ودعوة من سمعته مباغتة في الانذار فان ابوا عن قبول الجزية نستعين بالله على قتالهم لانه لا يوجب
 لا وليا له ولا مدد ولا عداية واما علم بغير الجاني جمع الجنيح وهو الذي يربى من الجادة والحق
 والتوقى وقطع الاشجار منيرة كانت وغير منيرة واق والزوج وكذا ذلك لانه في حق الانبياء
 الخاق القتل بهم وكسر شوكتهم وتوحيهم بغيرهم بالبيان والجماعة وان لم يوصلوا بغيرهم
 المسلمين لانه في امره دفع من رايهم وقيل انهم من راضين ويجوز دفع الضرر الى كل من يضرهم

بالبيان

وكنة تقصد هم به ان يقصد الكفار بالمرء دون المسلمين لانه اذا فوز القيمة فخلافة المكن قصد الامم الكفرة
 بعد الطاعة وما قلنا من الكسب من لادوية علينا ولا كفارة لانه اجها ورفض وكبره احوالهم
 ولو عجزوا وكشف سرته لا يؤمن عليها فانه الوقوع في ايديهم بالسرية عدد وقيل بسيرة في
 السيل ويكنون في النهار كذا في البسوط ولا يكره اوجها عسكر يؤمن عليه لانه انما في السلام
 خلافي خانه بقاء ايديهم ولا يكره دخول مسافر اسلام يمان انهم بعضهم ان كانوا يوقون
 لانه الظاهر عدم التوفيق لهم فاستبها ان كلام الرضى ونهى عن القدر ارجحانه ونقض العهد وعنه
 انقلوا ان السيرة من الغنى وعنه السنة بعد الظفر بهم وعنه السنة صلبه كالا وجرة لغيره مثل قطع الاضراس
 وتسويد الوجه وغيره قتل امه او غير مكلف كشيخ فان او امر او عقد او قطع العبر الا ان يكون اثم
 قادرا على القتل او دارا من ارض الحرب ان يكون خبره بالماضي او داما كجث به على القتل او ملكا فانه يقتل لانه
 يقتل كانه ضررهم على المسلمين ونهى عن قتل اب كراية القودح وصاحبها الدنيا هو وفاء
 ليست من الموت والبدية بالقتل الى ان لا يقتله غيره غير تاديب كالا ان اباه في المهمه فقصده
 الاب يقتله وامكن الابن وغيره الابن قتله ويصلح بان يغيب جرائم جواده حتى يقتله غيره فحصل
 المقصود ومن ان كتاب المحذور الا ان قصده الاب الكافر فقتله امر قتل الابن ولا يمكنه وجه امر لا يمكن الابن
 وضع ابيه الكافر فقتله لا يقتل حينئذ يجوز لالاب قتل ابيه الكافر لانه هذا وقع من نفسه واشارته
 اذا كان ابوه كما قصده قتله جاز لقتله فالكافر اوله بالقتل ويجوز صلحهم امر العهد على ترك الجهاد
 مدة معينة اترد كانه ان كان الصلح مصلحا لنا والا فلا يجوز لانه ترك الجهاد صورة ومعنى
 ويجوز احد الما لا قبله امر اجل الصلح ان كان لنا به حاجة لانه جهاد ومعنى وان لم يكن حاجة فلا يجوز لانه
 من ان فيه ترك الجهاد صورة ومعنى وهو امر الما فخذ لا اجل الصلح كاجرة ان كان الصلح قبل الردول
 امر جرائم معني لا يكتسب ويعرف بمعارف اجرة لانه امر اجل الحرب يحصل لنا فيه غير قتال والما فخذ لا اجل الصلح
 كالمعنى امر كالمعنى لو كان الصلح بوجه امر بوجه الردول اسلهم معني يكتسب ويقسم ما يبيع بينهم لانه حصل
 بقوتهم ودفع الما منا اليهم بعبارة لا تجوز لما فيه من الخوا والذلة بالمسلمين الاكوف والملك ان وقع
 الهلاك بمرطبي المكن واجب بصلاح المردون القادرون على المحاربة المستنون عن الاخذ في الامم
 منهم رجحان في آخر قتالهم طعنا مردون اخذ ما لان في اخذ الما منهم نوع توترهم على الالة او ذوالا

لا يجوز وان احدث اهلهم على الصلح لابر عليهم لان احوالهم غير معصومة واهل الذمة ان تقضوا العهد كما هو
غير كثر فيه ثم اربع الصلح ان ترجع البند ارفقا انجز اليهم بنقض العهد بين الامام اليهم ويعتبر مدة بلوغ
البند اليهم فيمكنوا من جميع عسكرهم مسلحا بخير من ابرهم ثم قاتلهم كما خذ النبي عليه السلام بينه وبين اهل مكة و
لهذا ضربه اهلهم بغيره فقول بوقفه حتى لو دخل جماعة منهم دار الاسلام بغيا دون ملكهم لاسقطوا لهم فقتلوا
صلحهم علانية انقض العهد في حقهم لاني حرم غيرهم لان صلحهم لا يبرم غيرهم وان كان اخفائه بالحق فم
او باذن ملكهم فقول الجميع لا شبه لان البند لنقض العهد وقد انقض ولا يلغ منهم سلاح ولا رجل و
لا حديد لان فيه تقويتهم ولا يجبر اليهم امر لا يجبر ما ذكره السلام وعمره جازا لهم لما ذكره وصح امان في
ادوة من المسلمين كما في او جماعة من الكفار او اهل حصن منهم او اهل مدينة حتى لم يخرجوا من المسلمين
فلهم ولله تعالى وقوم منهم فان كان فيه امن امان او اذكرة ضرر رتبة انقض الامام ذلك الامان
اليهم رعاية لمصالح المسلمين واوجب الامام احواله اذكرة ولفا ارجل امان وهي لانه لا ولاية له على المسلمين
الا ان ياوره امير العسكر بان يوزنهم فحينئذ جاز له ان ياوره الزعيم او امان اسير مسلم في الكفار او امان
تاج من اعدائهم وكذا الف امان من اسلم من ارضه دار الحرب ولم يهاجروا اليها لا يملكون القتل
ولا بعد رول عليه فم امنون منهم فلا معنى لايانهم او يجوز لعدم الاعتماد عليه او صحت او عيب غير
ما ذكرنا من بالقياس لانها لما كانت غير مادية لا يخالفونها فليصح منها الامان الذي هو ازالة الخوف
عنه الامام وعند محمد يجوز امانها وابو يوسف مودة في رواية الكرخي ومع الامام في رواية الطحاوي
الغنائم وسميتها الغنيمة بانها من اهل الشرك عنوة والحرب قاتلة وحكمها ان يكتسب والباقي بعد خمس الغنائم
خاصة والغني ما ينال منهم بعد ما تنقذ الحرب او ازالة والتصير الدار دار الاسلام وحكمه ان يكتسب لما في
المسلمين ولا يكتسب واذا انفردت لك هذا فاعلم ان ما فتح الامام من بلاد الكفر عنوة امره ان يوزن ذلك
الفتح الف الف الفقة ان شاء الله المسلمين الغنائم بعد اخراج الخمس كما فعله عليه السلام في فتح
خيبر او اهل عليه ووضع الحرب عليهم لير على رءسهم وخراج على ارضهم فكلوا مملوكة لهم كاضل
من رضى الله عنه في فتح مرو والواقي قالوا الاول اول هذه حادثة الغنائم وانما عند عدها وانما
قتل الاكابر من عباد الكفر لانه على السلام فقتلهم ولان في قتلهم حسم مادة الشرك وفيه من رتبة
لا يكتسب النساء والرزاري بل يسترقم توفير للنفقة المسلمين او استرقم توفير للنفقة المسلمين

لا على من فتنه انفق اذا انفق من دينه
فكفره فقهه لم

قوله البس بغير لطف لانه لم يرد
 عن قوله وقطع رزقنا من
 هو نفسه من طريق شعور الغنى لانه
 الذي يملك الغنى او ان يفرح بالغنى
 للفقير فهو يملكه

او تركهم حاك كونهم احرارا بكوننا امة للمسلمين ارحم واجب لنا عليهم من احوالهم والنجية الا انهم من
منكره الحوب لا يقبل منهم الا الاسلام او حكمهم واسلامهم لا يمنع استمر قاضهم ما لم يكن قبل الاعد
فان قبلهم بغيره سبب ذلك لا يجوز رؤيتهم اسرارهم من دارهم مثلا فيقتربهم الكوفة
ولا من بان ترك الاسلام من بلاد اعدائهم ولا الفداء بالدار بان يعطى الامم الكفا راسد بهم نياخذ
براهم مالا منهم لان فيه اعانة لهم وقيل لا يسل باسرا بقاءه اياها كونه الحاقه اليه اسر لا اذ هو استنالا
باسرهم واجب بانه منسوخ بقوله فاقولوا المشركين وكجوز الفداء بالاسر اسر ابي بكر بن عبد
اسرهم ببا راسلهم عند حاله فيه فنجيهم مسلم من يد الكفار وذلك اوله من قتلهم وغنائم
لا يجوز لان في غزو الاسلام رايهم تقوية لهم ووقع تقويتهم اوله من استخلاص اسر المسلمين لان بقايتهم
في ايديهم ابتلاء من الله تعالى غير مضاف الى افعالهم والتقوية مضاف الىنا وتخرج من استثنى ثمن القتل
ولا دار الاسلام وخرجوا بعد الذبح طاعة للزوج طاعة جازة للصلوة والحق ان الغنيظ بهم من اوتى المصلح واما حكم
فقتلا فيقتفع بها الكفار ولا تقوت تلك كذا في آخره العفو مثله وان منى عنها وخرج سلاح مني فقتل
المواد الاسلام وما لا يجرى منه في موضع لا يجرى اهل الحوب لا يقفون عليه بطلان المنفعة عليهم
واما ان اصيبوا بغير مني فقتلهم فيكون بارض غربة حتى يموتوا جوعا لئلا يجودوا خوفا علينا ولا يتسليم
غنية في دار الحوب او لا تملك قبل الا اذ دار الاسلام الا لا يبيع ان لم يكن للامام في غيبته اذ هو
يحمل عليها الغنية فقتلها بين الغنائم قسمه ايراع بجهل دار الاسلام ثم مرد منهم فقتلها
فان الوان بجهلها اجبرهم على ذلك باج المشركه رواية لانه دفع ضرر عام بجهل ضرر خاص ولا يتابع الغنية
قبل القسمة او لا يثبت ذلك قبلها ومقابل والرد بالكره المعلن سوار في كسختها في الغنية
لاستونها في السبب بمجاذرة الدرب الفاسل بين دار الاسلام ودار الحوب على قصد القتل او
كالحق في مدد اسر طاعة وحقهم ودار الحوب قبل احرارها اسرارها من الغنية بدارها سوار انقص القتل او
لا تقدم في مسئلة التقية ولا حتى فيها اسر الغنية لسوق لم يقبل الا تقدم السبب بمجاذرة الدرب
على قصد القتل فان قتلوا ركنهم وفيه اياها انه لو دخلت امرأة دارهم لخرقة الزوج او دخلت
الموت ولم يقبلوا منها فقتلوا ولا حتى انما مات من الغنائم في دار الحوب قبل الا اذ دار الاسلام
فلا يورث نصيبه ولو مات بدار الاسلام اذ دار الاسلام لم يورث نصيبه لان في الارث اعتبار الكفا

ثبت ملك الابد الا اذا ارادنا ونبتغ فيها انفسنا وارحب بالاسم بالسلام والركوب والقبول
لا مطلق بل ان اخرج بان لم يجدوا غير ذلك ونبتغ في دار الحرب بالاسم بالعلم والكلب والدين و
الطيب مطلق سواء اخرج اليها او لا وقيل نبتغ بها ان اخرج وان لم يخرج فلا نبتغ لانها ملك مشترك
بين جماعة فلم يخرج الا نبتغ بها الا حاجة لا نبتغ بالبيع ابريج بن الانسية بالذهب والفضة في
دار الحرب بالاسم اصلا سواء اخرج اليها او لا لان جواز البيع بعيد ملك ولا ملك وانما اخرج راتنا ول
للضرورة ولا اسموا الا بالثمن هذه الاشياء مالا بان يبيعها بالذهب والفضة والوعدى لا اطلاق ملكهم
قبل الا اذا ارادوا الخروج منها لرواى اخرج وهو الضرورة لا يرد فحصل خبرهم الاشياء غير حاجة الا حاجة
ان لم تقسم لرواى حاجة وان نبتغ بها من شي من الاشياء لم يخرج وروى في الاضحية ان لم تقسم
وان شئت قبل الرصد في به لو كان غنيا على نقد تركه ذنبا ونقد في بقيمة على نقد تركه بالكا ولو كان
فقير نبتغ به على شي عليه ان ملك ومن اسلم منهم في دار الحرب في احدى ولم يخرج اليها او رخصه
واو رخصه لم يملكه مسلما تبعا لابل فلا يخرج عنها ولا استرقاها او رخصه في يده لم يملكه مسلما
من اسلم على ما في قوله او رخصه مسلم او رخصه لغيره في يده على ما في قوله كيد لم يملكه مسلما
لان ليس فيه به حقيقة ولا علم وقيل في ارض الفتح خلاف محمد وبه يوجب في قوله الاول حيث يجدون
العقار كالمنقول ورواه امر ولد من اسلم قبل الاخذ الجيرة وزوجه وكلها وعبد العتقي وما لم يرض عنه به
او رخصه في بالاتفاق اما ولده الجيرة فلا في كافوجه في غير تابع في الاسلام واما زوجه فلا في كافوجه
في زوجه في الاسلام واما صلها فلا في كافوجه واما عبده العتقي فلا في يفت له صار عمره على مولاه وطبق
بهذا الدار ولما لم يرض عنه مسلم او رخصه بغيره فكل من اسلم عنده الامام خلافا لهما فان عندهما ليس بغيره فان خلافا
لنفسه قد صارت معصومة بالاسلام واما كان ماله مع الجيرة في الاثر يره غير محررة حتى جاز لنا التمس
لها ولان من اليد لم يثبت كيد مالك وقيل لا يوجب مع الامام في رواية **فصل** في بيان كيفية
القسمة وتقسيم الغنيمة يخرج الامام او انفسها وتقسيم اربعة اقسامها بين المسلمين بان يكون لهم اهل
سهم بالاجماع ولما يرضى والفرس السمان ولما يرضى عنده الامام وعندهما ثلاثة اسهم له امر الفارس
سهم والفرس سهمان من صلح بقتل السمان ولا يسهم اكثر من فرس عنده الامام ومحمد وعنده ابو يوسف يسهم بغير
انهم اهل بها وارحب وابر ابرج بن رزون وهو فرس النجم كالتقوى بالسر جمع العتقى وهو النورس

المراد انما استولى اسم حيز يستل عليها ولا يسلم لراجله وهي تحمل عليها كل ولا يقبل لانه لا يقبل
عليها ولا يقبل في طلب الهرب والعبدة فمن كان من الغزاة تكون فارس او راجلا فخذ الحائزة
امر الحائزة الدرب الفاسل بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال لا انفقنا الحرب فنبغ
الغاة سببته امر اذا كان العبدة ذلك ينبغ للامام او نائبه ان يوصل الجيش الى ان يمر عليه وينظر
ما حاله عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من ارجل حتى يهتتم الغنائم على مقدار استحقاقهم
ثم فرغ على العبدة المذكورة قوله فخذ جوار الدرب راجلا فاستمرى وقت يوم الحائزة فشهد الواقعة
فارس فليسهم راجل وضم جوار فارس فحقق امر فذلك قرب يوم الحائزة فشهد الواقعة راجلا
فليسهم فارس ولو ما بعد امر الفارس يوم الحائزة قبل القتال او وجب واجره او رهنه فليسهم راجلا فقا
الرواية لانه اذا راعى من الصفقات ويصل على انه لم يقصد بالحائزة فارس وكذا ليسهم راجلا
كان فريسه مريضا او مريضا لا يقبل عليه فريسه الحزمه لبعض واهم انما يكون له سهم راجل لانه لا يقبل فارس
ولا يسلم لملك او كتاب لانها مشغولة بخدمة الوطى او سبي او امره لانها عاجزان عن القتال
او دهر لان الجهاد عبادة والدم ليس من اهلها بل يرضى اسير على اقل ضيقهم الغنيمة لهم بحسب ما
الامام يوفى على القتال واكتفا طاربتهم ان قاتلوا امير المملوك والكتاب والصبي او دابة كراهة
اجوز وقامت في مصالح امرض او دل الامر على عورائهم اسرحتوا رهنهم او على الطريق ولا بين مواضع
الاربعة الا فانس باراد ان ياتي مواضع كمن قتال فاحسن الخراج يعقده على ثلاثة اسهم للبيمار
البيمار والبيمار فيسجل كل نصف سهم يعدهم سهم ودر الفريسة الفريسة اسير يعدهم فخره او ذوق
قوة البيمار فيسجل على تلك الاصناف فيدخل انهم ذوق الفريسة في سهم البيمار وبيمار يكون
الفريسة في سهم البيمار والبيمار في ذوق الفريسة في سهم البيمار يعدهم لاصنف منهم على
الذين يدخلون فيهم ولا في امره الحسن لا غنيانهم اسرحتوا رهنهم او ذوق الفريسة في سهم البيمار
فان ذكر الحسن في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار
لانه في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار في سهم البيمار
بوتة وهو انه يصطفيه امر يتجنب نفسه في الغنيمة كسيفه ودرع او فرسخ او امه ويستعين
على امور البيمار وان دخل دار الحرب من لا منعة امرض لا قوة ولا قوة له بلا ذون الامام لا يسلم

أخذه في الغنيمة ويخرج لهم لانه اخلاص اسره وان دخل باونة او لم يمتدحش لاه الحزن فابوخذ من الغنيمة
وهي ابوخذ من الكفر وهو ما يامنونه او باونة الامام لانه باونة التزم لغزاة بالامم او ضار كالتزم
والامام على وجه الاستحباب ان يعطى شيئا زايده على سهم الغنيمة قبل ان يوزع الغنيمة بدار الامام
سواء كان وقت القتال او قبله كما افاده بقوله وقبل ان يوضع الحرب او راجلا فيقول امرض قبل قتله
قتلا باعتبار ما يوزل اليه فليس له ان يقول امرض صاحب شيئا فله ربح او يقول امرض جعلت ظلم ربح
بعد اذ ارجح الحسن لانه يوفى على القتال ولا يعطى بجزء ما هو ذوق الفريسة السهم المشدعة في الغنيمة ولا
بعد الامم ان يوزل الامم او حينئذ يصير ملكا لغنائم الامم الحسن لانه لا يفي في الغنائم والسلب
للكل ارجح الجند ان لم يعط الامم لقتال وهو السلب من كبر امر مركب القتول وما عليه من الجاهل
وفاقة وسواره وخطقة وما هو على الدابة فله مال في حقيقة اذ ذوقه وسطه لا غلام ولا ماع على الامم
او على دابة اخرى ولا مافي بيته بل هو غنيمة لجميع الجيش وعلم التسفير انما هو لقطع حيز الفريسة لملك الامم
بدار الاسلام عند الامام ولله يوفى لافاقه فان عنده غنيمة فلك كما ثبت بالقسمه في وان الحرب
ولها ان لا تثبت الملك لالافاقه ولا يتم الفريسة لالافاقه وازدوارنا وخرج على هذا الاختلاف قوله لولا
الامام من اصحاب غزاة حتى لا يكون لها صاحبها الوطى ولو بعد الاستبراء ولا البيع قبل الامم او غزاة
فلا فاقه فان عنده بجزء ذلك بثوت ملكا بتسفير غزاة كما ثبت بالقسمه في وان الحرب لافاقه
باب في بيان اصحاب استيلاء الكفار وموتهم على شينين استيلاء بعضهم على المملوك
بعض واستيلاءهم على المملوك والاول قتال او اسير ترك الروم تركي والروم
جمع روم والتفتيد بها اتفاقا واما ادبها الكفار عن البيمار واحد والروم تركي امواهم امواهم
الروم مملوك ان كان المملوك في دار الحرب لاه المملوك ورفاههم جوار مملوك العصبه بالاسلام والاسلام
على اصحاب سبب الملك كالا مملوك او اذ ملكوا فافقن ملك جمع ما وجدنا في ذلك المملوك من
الروم او ادبها عليهم امر على الترك اعتبارا بالسبب لاه الامم وان مملوكا اسير الكفار على اموالها وقوله
واجر روم ما دارهم لا يضاعفان الاستيلاء لا يقيق الا بذلك ملكوا بالامم الكفار غير مخاطبين بالشرع
فلا يصير اموالها موصومة والاستيلاء على ما غير موصوم موجب لملك وكذا لو ادب امرض من
الهم بغير روم فافذوه ملكه ليقول الاستيلاء فافذوها عليهم امر غنيما على الكفار الذين غلبوا

حربا او غصب احد شيئا من الاخر وخرجنا اليها لا يقدر بشي احد على الاخر اما الاولانية فالحق
يعتد بالولاية ولا ولاية وقت الاولانية اصلها ولا وقت القضاء على استقامته لانه ما انتم حكم الاسلام
فيما مضى من احواله وانما انتم في ذلك مستقبلا واما الغصب فلانه صار ملكا للذم غصب واستولى عليه
لمساوقة لا في مضمون وكذا لا يقدر بشي من قبل ذلك امر الاولانية او الغصب في بيان ووجه جاز
كونها مستأنية لانهم في السنة المنقذة وان خرجا اليها مسلمين وتحالفا فغصب بها بالدين
لوقوع هذه الية بتراضيهما وثبوت الولاية حاله القضاء لانهم بها الاحكام بالاسلام لا يقدر الغصب
بغير لاي والغصب لاي الغصب ملكه باستيلاء على مال بلوغ فلا يؤخر بارو ولو سلم الحرب جبر
غصب الغصب منه مسلم ثم خرجا اليها بغير بارو وسلم الغصب واية لانه لا يملك
بما يقارب من الحزم وهو نقض العهد ولا يملك به عليه قضاء لانه يستيلاء عليه وان قتل احد
المسلمين المستأنين الاخرية انهم دار الحرب عند كان او خطا فعليه الردية من مال امرائ القتل
لا على العاقلة والكفارة ايض في الخطا دون العمد او جوب الكفارة فلو لم يرض من قتل مؤمنا خطا
فخر رتبة لا يقيد بدار الاسلام ودار الحرب وتخصيصها بالخطا انما هو لعدم الكفارة في العمد واما
وجوب الردية فلا في العدة الثانية بالاخر اذ بدارنا لم يتطوعا بدار الحرب ولا استيفاء وتقيم ذلك الوجوب
انما هو لا بطلان القصاص لان استيفاءه لا يمكن الا بغيره من الامام او اهل الاسلام ولم يوجدوا واما
وجوب الردية من مال العاقلة لا تعقل العمد وفي الخطا فلا في العاقلة لا في الردية لانه على العاقلة
مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وان كانا مسلمين بدار الحرب ليس من حصول
احدا الاخر فيها فلا شئ في القتل الا الكفارة في الخطا عند الامام وعند ما كانا مسلمين بدار الحرب
الدية في العمد وخطا من مال الكفارة في الخطا لا تقدم من ان العمد لا يتطوعا بدار الحرب الا بالاسر
تتطوعا بدار الحرب الاستيان وان امتنع القصاص لعدم منعه ولد ان بالاسر صار يتبعهم بغير
في ايديهم وصار كما لم يدر لم يهاجوا اليها وحكم فزها ما ذكره بقوله وكشنته قتلهم قتلهم
في دار الحرب مسلمين ولم يهاجوا الى دار الاسلام سواء كان القتل عدا او خطا سواء الكفارة في
الخطا اتفاقا **فصل** في بيان ما يقر من احكام استامته لا يمكن حربه مستأمنه ان يعلم
في دارنا سنة ويقال له ان امنت بدارنا سنة نضع عليك اجرة لانه لا يجوز لاي من مائة

اقامة وانتم في دارنا الا بستر قاتل او حربي لانه يصير غنيا لهم وخرجنا اليها بان يطلع على احوالهم ويهيئ
اليه ويأمرهم وتلك العدة بالمسلمين ويمكن من الالاقاة البسيرة لان في منعها قطع طلب الحجاج وسد
باب التجارة ففضلنا فيها سنة لانها من يجب فيها اجرة فقلنا ص الاقامة لمصلحة اجرة فان اقام
سنة بوجه ما يقال له ذلك صار وميا لانه صار ملزم اجرة فقصير وفيها مشارة لا اشتراط
القول ومدة لصيرة ورته وفيها اذا كان وفيها لا يمكن من العمد والادارة لانهم رزقوا اليهم من الاسلام
لعمومها علينا وكذا يصير وفيها لا يمكن من العمد والادارة لانهم رزقوا اليهم من الاسلام
بشهر من السنة فاقام هذه الية قدرت لا تقدم في السنة المنقذة او اشترى من مستأمنه
واجبة ووضع عليها فاجرها لانه ما انتم انتم انتم في دارنا وعليه امر على راسه فية كسنة
مبتدأة من حين وقت الحراج لانه وجوب الحراج انما هو بصيرة ورته وفيها فبغيره مدة من وقت وجوبه او
تحت استامته وفيها لانها التمنت انتم انتم انتم فقلنا فمية لا يصير وفيها لو لم يرض من قتل مؤمنا
ومية لانه يمكن ان يطلعها فيخرج اليه فكم يمكن من انهم انهم فان رجع استامته الى داره وحل ودم بارح
لا يربط امانه بالجو واليه وان كان له اسرا حرج ووجه في دار الاسلام عند مسلم او عند من
او كان له دين عليه اسر على مسلم والذم في اسرا حرج من غير ان يظروا عليهم او يظروا على بناء القصاص عليهم
فبمسكون على اهل دارهم التي هو فيها يقتلوه او اخذوه سقط دية لانه اثبات الردية عليه لا يجوز الا
بواسطة من عاقلة وقد ثبتت بطلان ملكيته واذا لم يرض ملكا له صار ملكا له عليه لان من اسبق عليه
به العاقلة ولا طريق بحجبه فيها لان الفرض ما يملك قولا ولا يتصور ذلك في الدين لانه ليس بالحق فية
يكن الاستيلاء على ماله استيلاء عليه فيحضره ويسقط وصارت ووجه فيها لان ما في من ماله
فيها لغاها في تبعان نفسه فلا ما في ماله لا يرض من ان قتل الرزح ولم يظروا عليهم عند خروج
القتال معهم او مات حقت افعه فيها اسرا الدين والودعية لوزنه لان نفسه لم تخر من ماله فكل مال
لان حكم الامانة باق في حق ماله فيرد على ورثته فان جاءه حربي في دار الاسلام بامره وله ذمة هناك
انتم دار الحرب وولد صغير كان او كبير او مال عند مسلم او ذم او حربي فاه مسلم بها اسره دار الاسلام
ثم ظروا عليهم فالحكمة في كورين في امار زوجة واولاده الكبار فلا تهم حربيون غير يدين له في الاسلام
واما اولاده الصغار فلا في الصغير انما هو تبع اباه ويصير مسلما بسلامه ان كان في يده وقت ولا

المشقة قوية موقوفة على الصلوة وهو اولها وان شرفي وجده وعبدان تشديد ابا الوصل صحت
 على شطابو وكذا اخرج طوافه فمة واخره عليه بلا كلام او صلوا الا اخرجوا الى ابي التوفيق
 على الاذن وخرج السبع بله فيه من العتقة سوركة وكان القيس ان كل واحد اخرجها كانت تحت عتقة
 كل واحد منهن بله النبي في كل عام فخرجها من غير وضع الخراج على اهلها وارض السواد وارض السواد وارض السواد
 مرفوعة عتقة مملوكة لاهلها فينشد يجوز بيعهم بها وتقرضهم فيها بله الامام اذا فتح الارض عتقة فله ان يقرض
 اهلها عليها ويضع عليها الخراج وطاره فيسودم الجوز فيفتح الارض مملوكة بها يجوز بقرضهم بيا وشراء
 غير ذلك كبره ملك والاملاك وان ابي عليا الجوهل موات وعلى الارض التي لا ملك لها ولا يتفق بها
 احد بغير ربه وتذكر التغيير باعتبار مكان عند ابي يوسف فان كان بقبول ارض الخراج فواجب او بقبول ارض
 العتقة فحشرية بله ما حشرنا الشئ اخذ حكمه وبغيره ما عند محمد فان كان الاجابة بما العتقة فحشرية او بما
 الخراج فواجبة بله سبب النماء والجمود هو كما انه غلبا سببا بله اول هذا اذا كان اهلها مسلما واما اذا كان
 كافرا فخصه بالخراج مطلقا اتفاقا والخراج نوعان احدهما خراج مخصصه اذا كان الواجب بعض الخراج فيقول
 الخراج بالاجل كالنصف والثلث والربع والثلث على ما يراه الامام مصلوته والثلث خراج وفيه اذا كان الواجب
 شيئا في الزمة فيقول بالتمكين من الانتفاع بالارض وهو ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد والارض
 كذلك لا يراى على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد وارض السواد وارض السواد ثم شرع في بيان ما وضعه عمر رضي الله عنه بقوله
 جوب وهو مستون وراعي ستيان ذراعا بذراع كسر وهو سبع قبضات صالح للزراعة اوله
 يصلح لها لا يجب شيئا صاع منه براوصاع من شعير ودرهم من الصاع والجربا الربطة كالقشاة والبطيخ و
 البازيخان خمسة دراهم والجربا الكرم والنخل النضل بعضها ببعض بحيث يحجز كل الارض مشغولة بها ولا يجر
 فوج منها بحيث لا يمكن زرعها وهو صفة الكرم والنخل عشرة دراهم ولا سواء ارض جربا سواد
 عند كوشا كرقعان وبستان وهو كل ارض يوطد حائط وفيها بجز مشقة واشجار واعناب ويمكن
 زراعة باين الاشجار اوله كانت الاشجار منطقة لا يمكن زراعتها ارضها حتى كرم ما يطبق الارض في الثلث
 والربع وكلها اذ ليس فيه ترويض غير خضر او شجر في العتقة وغابها ما افاده بقوله ونصف الخراج
 غابة العتقة ولا يراى عليه لان التخصيف غابة الانصاف وان لم تعلق الارض ما تلف به بعض ما ذكرنا في
 جوب من الانصاف المذكورة ولا يراى على ما تلف به وان لم يوصل اطلاقا لارض من ان لا يوصف ان لا

وذلك لا يتصور بين الدارين وكذا المواد لا نصير حرة باءا زنته لاختلاف الدارين فبقدر الكل
فما كان مسلم اوجب له كونه امة وارثا ثم جاء ديارنا ثم طهر عليهم فطهره مسلم بسلام ابيه تعالى
لا تحت ولاية وقت اسلامه ووجبة عند مسلم او غيره من المسلمين لا يربح حاله وبغير ذلك من
اولاده الخبار وزوجته ووجبة عند غيره في عدم النجاسة وعدم الصلة ومن مسلم ثم امة وارثا
وارثها وارث مسلم فطهره مسلم هذا اخطا فكل من امة لا الكفرة في الخط قبل المفهوم من
الامة مثل المفهوم من الامة قبل هذا الفصل وهي ولائها في قتل مسلم في الاخرة فبذلك الحرام
وتبطل في وقتها في تلك الامة فلهذا الوارث دون الاول البسني والخط قبل عيناها الجحيم
لا والله لا حاضر ولا غايب اخطا او قتل مسلم بها امة وارثا خطا فلام اخذ الدين غير
القاتل ولا القاتل الكفارة لانه قتل نفس معصومة خطا فقتل بغير النفس المعصومة وفي القتل العمد
السلام اني يعقبن او ياخذ الدين بطريق الصلح بيني وبين العفو مجانا لان امة لعامة وولاية
نظريه وليس من النظر بفساط حقه بغيره **باب** في بيان العشرة والخروج وبيان مصارفها
العشرة واحدة من العشرة والخروج ما يخرج من ثلث الارض ستم جباية هذه السلطة من ولاية
الارض والراس ولا يخرج في بيان العشرة والخروج الا بيان ارض كل منها او لاجية بقولنا من الرب
عشرة وهي باين العود بصفحة براء به ما نتم الى امره اقصى حجر بفتحين بمعنى الصخر بايمن
مودة بالفتح والتكلم براء من بين وهي في الاصل اسم رجل او اسم قبيلة نسب الى الامم العشرة فتم
ذلك مقام به وبهذا قولها واما مواضعها فباين ثرين والودعنا ودر طر على الامم رفا قد تم وهي قوله
الى نسب اليها السيف مشرقية في ارض الحجاز وتهاه واليمن ومكة والطائف وعمان وجران ارض
عشرية وكذا ارض بصرة عشرية باجمع الصحابة وكل ما اسلمه اسروا كل ارض مسلم اهلها طوعا وعسرا
لان مسلم لا يبدى بالخروج صيانة له عن الذل لانه في موضع الجزية وفي العشرة موضع القية او ما يخرج نحوه و
قسم ارضه فتمت ثمرها وسميت بين العامة بين عشرية لان الحاجة الى ابتداء التوليف كل مسلم
والعشرة التي لا يفيها من العبادات وارض السواد اسروا والموافاة وهي باين العود
الى عقبه حلوان ومنا واما قولنا من النعلية او من العسل الى عبادان والنعلية باين النعلية
وسكنه العين المحلة فمنه من ازال العبادات والعسل بفتح العين محلة وسكنه الامم وبانها محلة

لم يزد وان احدث خلافا لم يزد فان عهده وكجز الزيادة لانه انقص لما جاز عند نقصه الطقة جاز الزيادة
عنه زايدها ولا يخرج ان النقص عن ارهته انما هو على غيرها لغوات النماء والتقدير من المعية في الخراج وهو
التمكين من الزراعة او احصاها بالزرع او تهالك الخراج ويجب اخراج ان عطلها اسقط الارض الصالحة
من الزراعة ما لم يزد عليها ضد الوجود والتقصير منه ولا يتغير الخراج بل يجب ان اسلم صاحب الارض بخلافه
الخراج ثبوت فيها معتر العقوبة بملكيتها على ما اسلم بالثبوت وملكها بظانها بالثبوت او كسرها بالثبوت
الارض الخراجية اسلم لان الخراج صادر وظيفه الارض ولا يشترط خارج ارض الخراج كان يشترط اسلم دخل الخراج
نفسه خراج ولا يشترط عليه بقدر ملكه بل كل شيء عشر وخراج في ارض اسلم ولا يكره خراج الوصية بملك الخراج
في سنة واحدة وان اشغلتها صاحبها بخلاف العشر وخراج للمصلحة تتعلق كل منها بالخراج حقيقة
فصل في بيان احكام الجزية وهي اسم ما يأخذ من اهل الذمة وهي نومان جزية وضعت عليهم بالزجر وجزية
وضعت عليهم بوجوبه عليهم وكل من اهل الذمة الا اولها فاقادوه بقوله الجزية او اوصفت بزرعها وصالح لا يتغير
بزيادة ونقص لان الجوب لها هو الزجر فلا يجوز التقدير على خلاف واقع عليه الزجر واما حكمه اثنى فاجبة الجزية
وان شئت بكرة عشرة واخرها عليها توضع على ظاهرها لغرض السنة فانية واربعون درهما يأخذ في كل شهر
اربعة دراهم ولا المتوسط في السنة نصفها وهو اربعة وعشرون درهما يأخذ منهم في كل شهر درهما وثلث
الفقر الفقير في السنة ربعها وهو اثنى عشر درهما يأخذ منهم في كل شهر درهم وفي شرح الطحاوي
ان ظاهر الجزية من ملك عشرة الاف درهم وتوسط من ملك مائتي درهم والفقر من ملك مائة درهم فاني
لا يملك شيئا وتوضع على كتابي ارضه ببقية كتابها ملكا في السنة ثمانية عشر درهما لا يجرى له الجور والاسرار
فانهم يعقدهون التورية والبرور والكيل على جوسر عتيا كان او نجيا وهو واحد الخمس وهم قوم يملكون الجزية
وجيدونها وعلى وزير امير عابد وفي حجره واحد النجم والنجم خلاف القوب والوش ما كان منقوشا في مائة
والنجم اسم ما كان على صورة الانان والصلب ما لا ينشأ ولا صورة ولكنه يجب لالتوضع على وزير حجة
لفظ كفرة ولا طاعة له عتيا كان او نجيا لا يقر الجزية بوجهه الا السلام ووقف على السنة واذا كان كذلك
فلا يسلم منها ارضا او ثوبا او عتيا ولا اسلما ولا سيف زيادة في العقوبة وستر في اشتباهه وعلما
لا يابا بكونه من الجزية فلا يجوز على من يجرى وجوز وجوهه كافي الا ان الملك فضل هذا الوقف على غيره فكيف
كان اشمل بملوك وكتاب وندبر وشيخ كبير وزمن والمزعة وغيره لا يجنب وذهب على ما لا

واموۂ

والاصول فلكية وضع الجوزة كسقاط الفلك ومنه لا يجب قبله لا يرضع عليه تجوزة وتولدوا لا يجب قبلهم ويجب
اولا لانها برار من الفلك واجبة الحال وكذا بدله ولكنه لا يأخذ في الحلال لا يأخذ في كل شجرة
منه ذلك الشرر تخفيفا ويمكن الاداء في حفظ الجوزة بالاسلام وكوت سواء كان في الشتاء السنة او في
تمامها قبل الاخذ لانها عتقة شرعت لرفع الشر وقد ارفع شره بالسلام او تجوزة وتداخل الجوزة بانكره
نكر السنة حتى ان حرمت السنون ولم تؤد بها دخلت في حفظ الجوزة السنة الاولى واخذت السنة الثانية
فانها عتقة والعقوبات اذا اجتمعت دخلت كلكه وهذا عند الامام خلافا لما كان منه ما تأخذ من السنين
خاصية لانها حتى واجبة الزدة في كل السنة فلما حفظ بالتأخير بخلاف حاج الارض فانه لا بد من فدية بالوتان
لانه مؤنة الارض مقام العشر ولهذا لا يجتمع والعشر تكرر فكذا هذا ولا يجوز اصدات بوقت كبير ابدا معبد
النصارى والكنيسة وهي عبدة اليهود او صومع وهي الكنيسة لانها تنتمي معبد واحد منهم على وجه مخلوقة في دارنا
لا في الامصار ولا في القوت متعلق بكل من الثلاثة ولكنه لا يتوحد في التقديرات قبل الفتح بل في كل من هذه
وصفها القديم لانها جاز التوارث من لدن النبي الكريم الا يوافق هذا بترك البيع والكنايس وهذا يدل على
جواز الاعادة لانها انشاء لا يقوم ابد لكن يمنع من نقلها الى موضع اخر لانه احدث ولهذا قال في غير نقل
ويتم الامر عندنا وجب في زينة بكسر الزا وهو الهية غير مميزة في الرداء والعمامة وسائر اللباس وركب
وسرجه اسرج ركبه فلا يركب خيلا ولا يعلل سلاح ويظهر الكسبيح ويحيط ضابط بعد الصبيح
الفرع على وسط فوق ثياب دون الزنار المتخذ من الابريسم ولا يركب سرجا كسر حيا بل يركب سرجا كالان
والاحق ان لا ترك ان يركب بغير والاحق ان يمنع الفرع عن الركوب سواء كان على الاكاف او على السرج
في الاحق الا لفروزة كالحروج الى الكرستان ونقل الميراث من الاموضع اخر يحتاج اليه فانه يركب جديته
اسرجين يركب الضرورة على الصفة الترفعة من غير الزا الجامع من المسلمين يوم الضرورة في ركوبها
ولا يمس أهلها يمس أهل العلم والزهدي والشرف تعظيما لهؤلاء وتميزا عنه عن انتم اسم الطريق
بان تسمى في حاجة الطريق لا وسط وفي الاحكام بان يخرج ميرزا على خلاف ميرزا مسلمة ويجعل على دارة علانية
كسلا بشفرة غير كسلا بشفرة سأل على باب ويدخل بالشفرة ولا يمدء السلام لما فيه من الاكرام واما
فاداء الوجوب لمن لا يرضى على قوته عليكم ويضيق عليه الطريق بغير او القرامس كما في الجبل في الطريق
الضيق من الطريق ويؤد من الجوزة فاما لاخذ منه قاعدا او باخذ بلبس من لاخذ منه حبيب ويهرأه ويترك

خرقه ولا يوقف غير كفاهة وترثه امرأة المسلمة أو فرأى بها أن مات أو قتل أو ضل عليه لحاقه وهي في
 الحرة لأنه صار بالردة خارا بمنزلة الميراث لأنها سبب الموت فيقتل حقها بالردقة وإن كان ميراثا
 الردقة وإن عاودت من ذارحرجها كونه مسلما بوجوب حكم لحاقه وأخذ ما وجب طرده كونه باقيا به وارتد
 لانه الوارث خلف عنه في ملكه فإذا عاود ظهرت حاجته وبطل حكم خلفه فافترق كمن أطلق في الخن
 بقضاء القاهر أو بفساد الوارث لأنه دخل في ملك الوارث بملك ثم خرج عن ملكه لا بطريقه انتهى
 بقوله ما وجب بجنا لانه الوارث لما قلناه لا يفتنه لانه صار بقضاء القاهر ولا يفتن عن حق مدبره ولهم فيه
 لأنها عتقا، بقضاء، القاهر والعق لا يفسخ بوجوه وإن عاود قبله قبل حكم لحاقه لخانه لم يرتد
 لا يفتن مدبره وام ولله ونفس الوارث باللفظ وأما قوله أو فرأى بها أن مات أو قتل أو ضل عليه لم يقتل المرتدة
 كانت أو أنه لم يفسد بناتها استنفذت في الفاء حتى انتهى بعد الاقرار فغير باقيا لأنه ليس بغير
كل إمام مباينة في حكم على الإسلام والامة المرتدة بغيره مولا لا على الإسلام ويخضع جميع نصرتها المرتدة
للمرأة المرتدة كالبيع والهبه وغيره ما مالها لان ملكها باق بوجوب العقل ولهذا قال وجميع كتبها كرس
 الإسلام وكسب الردقة لو ارتد بها لم وفات ويرثها زوجها إن ارتدت حاكمونها ببيعة وثبت
 قبل انقضاء الحرة لأنه لم يفسد ما كان لها من زوجها إن ارتدت بحجة لان الزوجية قد انقضت بالارتد
 وهي لا تقبل فلم يفتل حقها بها وبوز فاتها فقط والنفس شياقة كانت أو أنه ان كانت ذار
لشبهه وسائر أحكامها من أحكام المرتدة كالرجل المرتد فان ولدت منه امرأة مرتدة بعد ان وطئها في حال
 الإسلام فاعادها الرجل ثبت نسبه وأمومتها والولد حرة مطلق سواء كان بين الارتداد و
 الولادة اقرب منه ستة أشهر أو أكثر ان كانت لامة مسلمة لان الولد يمنع من الاصول ويبا فقتل الام
 فكان مسلما ومسلم يرث المرتدة مات أو لم يرد الحوب وكذا اذا كانت امه نصرانية صا أو ولد
 فاعادها ثبت نسبه وأمومتها والولد حرة لان الان ولدت تلك النصرانية وهي نصف حرة ارتدت فان
 أو اجابات بلا فقه ستة أشهر كان العلوي في حالة الإسلام فيكون مسلما يرتد مرتدة وإن جأت
 بالمرتدة كان العلوي من المرتدة فيبيع المرتدة لأنه اقرب الى الإسلام من الام النصرانية لأنه يجر على الإسلام فضا
 في حكم المرتدة ومرتدة لا يرث المرتدة وإن لم يرد الحوب بالانظر عليه على المرتدة حراما لا يفسد في
 ميراث المرتدة سبيل عليه لأنه يجر على المرتدة فان لم يرد الحوب بتركها في ذار الإسلام ثم رجع اليه

فذهب به امر جليل المروك واوجله وارحب فظهر عليه امر على ذلك كمرتد فهو امر محاربه لانه لما
برار احب ولا صار ذلك امر محاربه لوارث فلان ياخذة قبل العتمة بغير شئ وبوجه لا يقتضيه في العلم ان
شئ وفي مثلها ياخذة لعدم الاختلاف وان لم يجرى به ارحب وترك عبداني واراك سلام ففرضي عبده لا
حكاية الابن محاربه لواليها حاكمه مسلما قبله الكتاب والولاية امر محرم لانه لا وجه له بطلان الكتاب
مفعول لا بد من مقتضى وهو القضاء بلحاظ فصل الوارث الذي هو خلفه لا لو كسر من جهة وهو حق البديهي
ترجع الى الموكل والولاية لا يقع عنه النقص ومنه قوله من خطا فقتل ذلك كمرتد على ردة او لم يجرى به ارحب
قدية في كتب اسلام خاصة عند الامام وقال لا بدية في كتب مطلقا امر في كتب اسلام وروية جميعا
بقرينة في الحاصلين ولهذا كبر الارث في الكل عند ما ولد ان الوارث لا يقتل كمرتد لان اتمام النكحة قبله
في ما لم يكتسب اسلامه لمقتضى قرينة في دون ملكته في حال الرقة لموقف بقرينة فيها ولهذا كان
الاو ميراثا وانما خبا عنه وهو امر مسلم قطعت بين عدا فائدة القطع والعباد بالله ثم ميراث القطع
الى النفس ومات منه او لم يجرى به ارحب وقصر بما جاء ثم جاء حاكمه مسلما الى واراك اسلام ثم سري
القطع الى النفس فان منه خفف وفيه لورثة في ما انقطع في المسلمين اما في الاول فظاهر السراية قطعت
مخلافه معصوم والقطع على كلا معصوما فاحتمل القطع وهدرت السراية فيجب نصف الدية واما في الثانية
فلا بد اذا قصر على ما ريتا تقديرا وكوت لقطع السراية واسلام حجة حادثة تقدر ان لا تكون حكم الحجة
الاو واما ان لم يقص على ما قصر فادع على الحلف الذي منه يقول وان اسلم كمرتد انقطع عن
بدون حاقه حقيقة او حكما كما اذا لم يجرى به ارحب ولم يقص على ما قصر فقام الدية عند الامام وابي يوسف وعنده
نصفها لانه اعراض الردة ايدها السراية فلا يفتل بالاسلام الى الضمان ولما ان كان في ردة وروت على كل
معصوم وعتقه فيجب فيه النفس كالتب اراد فليجى به ارحب والكتيب لا فاقه بانه وقيل على ردة
عبد الامام لا يولاه لانه لم يزل ملكه وابي حنيفة ماله لورثة امر وروية الحجاب لانه مكاتب انما يملك
بالكتيبة والاروة لا فوثر بالكتيبة وكذا اسباب ردها فليجى به ارحب فلو لم تكن له فيها ولما
ثم ولد الولد وارحب فظهر عليهم جميعا فالولدان في امر كونهما رقيقين لانه كمرتد تسرى والولد
يبيع الام وكذا ولد الولد ويحرر الولد على الاسلام لانه الولد يبيع الاب في الدين فيغير على الاسلام كما يحبر ابوه لا
يحرر ولعن عليه امر ولد الولد على الاسلام لانه كافر وليس يردو اسلام العبد العاقل كمرتد فهو مبيع سبع سنين

فانه قد صحح بالاتفاق وكذا ارتداده صحح عند الامام وحجة خلافا لادعوى يوسف فان ارتداده ليس بارتداد
عنه ويحذر ذلك الصبي اذا اراد ان يحل على الاسلام بالحبس او الهدي او نحوه لانه قد ينفقه ولا يقبل ان يرد لانه القتل
معتقبة ولا عتقبة على الصبي **باب البغاة جمع** باغ من باغى اذا اخرج من وطنه او اخرج قوم مسلمون من وطنهم الامام
لا يخرجهم بهم ويقتلهم على بلده وعاصم الامام استجابا الى العود ولا طاعة وكشف بنيتهم التي استندوا اليها
فخرجهم لانه اهلون الارض فان اجابوهم كراوه وحصل الاتيم والافلام ان يبدوا بالتقارر وهذا افضل واجم
الامام بالتقارر اصل لان يبدوا بقتالهم لو جبروا او ارتدوا او اجروا وتبوا التقارر لاجتماعين في ذلك الجبر وقيل لا
يبدوا بالامام بقتالهم عالم يبدوا ان كان لهم قوة او جماعة اجبروا على ما يجمعون على جبرهم ارسى في قتلهم
بما يتبع مواليهم ارسى منهم لان جبرهم كثر ان يبروا الضعوف والافلام وكذا مواليهم وقوله اتبع على بناء الجمل محذوف
الاول والقيام مقام القتل هو القتل ومفعوله اتبع قوله مواليهم والا امر وان لم يكن له قوة فلا يجبر على جبرهم ويوقع
مواليهم لان قتلهم كان لرفع شرهم وقد اذبح برونه فلا يقبل كونه مسلما ولا شبي زريتهم ولو عيستم ما لهم لان
الاسلام يعيستم نفسهم والى كبحس ما لهم لرفع شرهم بكسر تنوكتهم فلا عيستم ولا يرد اليهم حتى يتوبوا فان اوبوا
فيزروا ما لهم عليهم بالاجماع وبما استشار صلاحهم وعلوهم عند الحاجة فان الامام ان ينفذ ذلك في حال الحاضر
عند الحاجة فغيره في الباطن وان قتل باغ من باغ مظهر عليهم لا يجب عليه شئ من القصاص والدية انا القصاص
فلا يكون استيفاءه الا بقبلة ولا ولاية لاجل الامام حالة القتل واما الدية فذلك القصاص لا يجب لم يقتل بها
بجرم وان طلبوا على مصر فقتل بعض اهلها او منته لمرض اهل مصر عند اخضر القاتل قصاصا بما سبقت قتل من
اذا اظهر على القاتل مصر هذا اذا لم يجر على اهل مصر اعلام البغاة حتى ازجهم الامام فان ولاية حينئذ لم تكن مقتصرة
على مصر فبقي القصاص واما ما جاء في اهل مصر اعلامهم انقطعت ولاية فلا يجب القصاص لكان في الكافي
وان قتل عاواذ مودة البكر حنة العادل لان العادل اذا اخطأ البكر او ماله لا ياتم به ولا يضمن لان الحمار يتبع
البعثة فصار قتل من يقتل اهل الحوب فلا يجب حمة الارث ولو باللعن اهل وان قتل باغ مودة البكر
لا يرد البكر الا اذا اذبح البكر ان كان على حي فترث عند الامام وحجة عند ادعوى يوسف لا يرد باغ عاواذ لطف الله
وذكر ان كان على الحي او اقرانه على باطل لانه قتل بغير حي فيقوم من ميراث اعتبارا باخطا ولو اقرانه قتل باطل لا يرد
مولا الضمة فلا يجب اخطا حمة الارث لانه قتل باغ العقوبة وكرو مع السامع من علم انه من اهل القبلة لانه قتل
على العقوبة وان لم يعلم انه من اهل القبلة فلا يكره ذلك لانه القبلة في الامصار واهل السلام **كتاب**

الحقيقة وهو قوله ما يلقطه امر يخرج من الارض وقد غلب على الصبي بسبب قوله وحج لا يعلم شبه
 طرده اهل خوفه العيلة او افراد امنته الزنا التقاط مذنب ان لم يخف هلاكه لما فيه اجابة وهو
 من انظر الاعمال وان خيف هلاكه بان كان في مفارقة وكذا ما في الهلاك قد وجب صيانة له ووضعه الهلاك
 وهو فرض في كفاية لخصو المقصود ببعضه كذا اللفظ المرغى من التقاط اللفظ عند خوف ضياعها ونسب
 عند عدمه وهو في جميع احكامه لان النار والاراكلام فانه كان فيها يخبى جابحاً راصلاً والواظف
 الغالب الا ان ثبت دفعه فيكون دقاً لغيره الظاهر الغالب لا يباين الحق والتقطة وما يجازي اليه
 من كسوة وسكنة في بيت المال لانه مسلم عاجز عن الكسب والامالة ولا قرابة فاشبهه بغيره الذي لا مال له
 ولا قرابة وكذا جانية امرش جانية في بيت المال وارتد راسيت حاله يوم بالغتم وان التوق حلقه
 في عام نفسه عليه على اللقيط فهو امر لغيره لانه ليس له ولاية الا ان اقام عليه الا ان ياذن الحاكم
 بالاحتفاظ بشرط الرجوع على اللقيط فيكون دقاً عليه فيرجع عليه انما قبل الاذن بشرط الرجوع لا
 مطلق الاذن فيجوز ان يكون للترغيب في تمام تبرعه وهذا الاحتمال انما يؤول بشرط الرجوع او لصدقه
 اللقيط او ابعده في انفق فيكون دقاً عليه فيرجع عليه ايضاً لانه اقرب جهة ولا يافد الحقيقة من
 بغير رضاه لانه ثبت حج الحفظ لسبب من عليه وان او عاه واحداً انه قبل قوله وثبت بسببه
 لانه اقرب للصبي ما يقفه وما يرفع العار عنه ولا منزع له فيما ختمه الله عنه الحلق لا من ضرر ولا من موت
 والنسب ان يكون اجد يحفظه وان من اجنبي ولو كان الله عز وجل او هو امر الحقيق مع كونه اجد عباداً او
 كان غيرهم وفيما هو امر اللقيط مع كونه اجد وفيما مسلم ان لم يكن امر ان لم يوجد في مقام حق الايمان
 واللفظ وغيره ان كان سببه امر ان وجد في مقام وهذا يفرح بان الحقير هو الحكم وقد اختلف فيه فاحله
 ان من مسئلة على الرواية او جاهد ما ان يكره مسلم في مكان المسلمين فيكون مسلماً وان كان يكره
 كافراً في مكان اهل الكفر فيكون كافراً والثالث ان يكره كافراً في مكان المسلمين والرابع ان يكره مسلم
 في مكان الكفار فيكون من الفضلين ختم الرواية ففرقنا باللفظ الجورة للكان لسببه وفي رواية
 ابن سنان في الجورة للواحد جورة اليه وفي رواية ايها كان هو جبال السلام هو كونه في الاسلام
 جبالاً ولا على عليه وهو انفق كافي اكثر المتبرع اخذ هذا المصنف ان يعتدوا به كونه وفيما لا
 الواجب لو كان مسلماً لم ان يكون اللقيط مسلماً على الروايتين وان او عاه امر او عاشان خارجاً معاً

انه لابد بشرط كونها مصلية حين ثبتت نسبتها لعدم الاولوية وان ادعاه كذا وكذا وصف احد
علامته في امره اللقيط فظن ان اوسى احد جماعة الاخرين واولا به باللقيط من الاخر اما الاول فظن
ظن هر والظ هرث بدله واما انك ظن ان ال بي ثبت في زمان لا يتنازع فيه وكذا وكذا عند ظهور
اللقيط اوله من العبد والذيرف ونشر تب امره عند ظهور اللقيط اوله من العبد وكذا وكذا عند ظهور
ترجيى لما بعد الاظر وان ثبت عليه امره اللقيط ما كان على دابة هو راكب عليها فهو امره من ذلك
ما كان ذلك اللقيط اعتبارا بالظ هر ميقى من عليه امره ميقى حلقه من ذلك الامر على اللقيط باون من
وقيل بدونه ايتم لظ اللقيط ظاهر اوله امره حلقه شرعا لا بد له من طعام وكسوة لانه من الاخر
هذا بيان لا هو صولة وقبض بهتة امره حلقه قبض ما هو به لانه يقع كفى وتسلية الحرة امره الاضامة
لانه من باب تأويله وحفظ حاله لا تزويج لا تقوم سبب الولاية من القابة والملك السلطنة ولا تصرف في
ما به غير ما ذكره من الطعام والكسوة وقبض بهتة ولا اجارة في الاصح وقيل اجارة **كتاب** اللقيط
بضم اللام وفتح القاف ما يوجد في الطريق ولا يوف له مالك بعينه هي مائة عند حلقه ان يستعمله
القدرة على شأه من ان اخذ بالير ولا على صاحبها حتى لا يضمن ان يهلك في يده بلا تعد والى امره لم
يشهد على الوجه المذكور ضمن ان يهلك في يده مطلق لانه مقدم في هذا الاخذ فصار كالغاصب والقول
لما كان المالك اذ هذه المدة لم يرد عليه ان يملك في يده من هذا الامم وقد وعده له لو كان القوله ذلك حلقه
بلاخذ لا نفسه ضمن حلقه ان يملك في يده من هذا الامم وقد وعده له لو كان القوله ذلك حلقه
فلا يضمن لظ الظ هرث بدلا اختياره الحسنة ووزن العفة ولما انه اقرب سبب الضمان وهو اخذ ما لا غير
غير اذنه وكيفية الاشهاد قوله امره حلقه من سمته وينشد امره يطلب لقطه قد لوا امره دل
بدل على مائة كانت او كثيرة واحسن او اكثر لانها اسم جنس ووجهها امره يجب تعريف اللقط في مكان
اخذها وفي اي موضع وفي المسوان والشوارع فان ذلك اقرب من الوصول الى صاحبها مدة يطلب على لقطه
طلب صاحبها بعد امره بعد من مدة هو الصحيح من الاقوال الواردة في مدة التوقيف وقيل ان كانت حرة
وراهم فأكثر في الاخير منها سنة لانه مقدار العشرة يعلو بالقطع ويحتمل البضع وان كانت اقرب
فأما ما امره منها لانا هذا الحكم باقى ولما لا يجر في ما افادوا بقوله وما لا يجر كالا لانه كعدة لا كالمدة وبعضها
يعرف انه ان كان غافلا ولم يجر في مدة التوقيف ولم يظهر مالها بمقدارها لان في التقدي بها

بها عوضا جلا ومو انواب او عاجلا وموضاهة ولهذا بقصد ان ثا فان جاد ربتها بوجه امر بعد
 نقد في خذ بلخدر اجارة امر النقد ان ثا و اوجه له امراج النقد في الربا وضمن مطلق
 نقد في لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه سواء كان النقد باع القاصر او بغير اذنه وهو الصحيح وضمن
 القصر لو كانت مالكة لانه لم يملكه بغير اذنه قوله لا لانه قد لهما جميعا واما ضمن لارجح على الاصح لانه لا
 ينفصل وياخذ مالكا منه امر من الفقير ان كانت باقية لانه وجد على ماله وللفظة تحذر وكلام سواء
 في صورة الترتيب وكجز النقط البتة في ان ثا والبقر والابل والنوس لانه ما يتوهم ضياعه فبغير اذنه
 ليرده على صاحبه وكما امر مطلق متبرع في ان ثا وفيها امر على البهيمه باذن حاكم لعدم ولاية وان ثا
 باذنه بشرط الرجوع فحين علم بها لانه للملك ولاية النظر في ما في الغيب حضار امره كغيره مالكا له
 امر الملتقط المنقذ بشرط الرجوع ان يمسها امر للفظ عند امر غيرها حتى ياخذ امره انفق كبس
 السبع لاجل الثمن فان اشغ ربها غدا او ما انفق بيعت في النفقة فان هلكت اللفظة في يد
 الملتقط بغير كبس سقط ومن ما انفق لانها باكبس صارت لغيره وان هلكت قبله فلا يسقط لانها
 امانة في يده ولو بوج البهيمه ماله منقذ من البهيمه الصالحه للاجارة كالبعير والحمار وكذا ما وسبق منها
 امر ان اجرتها لغيره فبالبقاء العين على مالكة غير الزام الدين وما لا منقذ له من البهيمه كانت في وكذا
 باذن القاصر بالانفاق ان كان الانفاق اصل ربتها في السبع ورجع عليها او اقام الملتقط بنية
 انها لفظ لانه يجوز ان يكون غصبا في حقها لا يجاب النفقة على ربها وان قال الملتقط لا يثبت في الامر
 له القاصر انفق انت عليها ان كنت لها وقل في حقها الرجوع والا امر وان لم يكن اصل باعده واور
 القاصر الملتقط يحفظ منه عند البقاء والبقاء العين ولو انت الضمير فيها لكان اوله والملتقط
 ان يتنفع باللفظ هو الترتيب لو كان غيره ولو بلا امر حكيم لانه قبل الصدقة وانصرف الى غيره او ثوبا
 وهو منقذ وان كان نقد بها على ضمير بوجه الترتيب ولو بلا امر حكيم ولو نقد على الوية امر بوجه
 الملتقط او ولده او زوجته لو كانوا اقربا لانهم قبل الصدقة وان كانت اللفظة حقيرة بحيث يعلم ان
 صاحبها لا يطلبها كالنور ونور الرمان والسبل بوجهها ويتنفع بها بدون توفيق لانه انفق
 صاحبها اياها وعدم التفاته عليها يشعر باباحتها في الانفاق بها من غير توفيق ولما لم يأخذ
 له الامانة لا تسقط المالك ولا يجب دفع اللفظة الى مدعيها الا بنية لقوله فكسب الام البنية على كذا

مکتبہ اسلامیہ

وكل من لم يلقه وضمها الى عدد من ايامها في غير يومها
كتاب الابن وهو المملوك الذي تركه والده لم يتركه عليه امره على حفظه وضبطه
 بالاجل لانه احياءه والبقاء على ماله وكذا ان يتركه الضار وهو المملوك الذي تركه لغيره بقدر
 لانه فيه احياء لا خسران الضياع وقيل تركه ان ترك الضار ان يتركه لغيره على ماله وهو عليه فيجب ولا
 كذا الابن وبه فمما الى احكام ان شاء بوجه من حفظه ما لم يكن ولاية في ما انما فيجب انما الابن الى
 على ماله تركه لانه لا يملكه من الابن ما يملكه من الضار لانه لا يملكه من الابن ولا يملكه من الابن ولا يملكه
 بنفسه او بغيره سواء كان الابن في راحة او في سفر او في اقامه او في كبر او في صغر او في عقل او في سؤ او في كثر
 اربعون درهما وان كانت ميتة اقل من اربعين فميتة الا وروى انه رده عند عمره وعنده ان يتركه اربعون
 درهما تمامها لانه يتركه في الشروع فلا يملك منه بغيره الفدية والحران وجوبه تحت احياءه في ان الشئ نظر ايام
 ولا نظر في ايجاب اربعين درهما ولا في ايجاب اربعين مستوفى بقية فوجب ان يفسخ منها درهم
 فيصير شئ من انظر للمالك وان رده من دونها اربعون فدية السقوط في بابها من اموالها وجب
 ذلك لانه عوض يوزع على عوض ضروره القابلة مثلا او رده من نصف مدة السوء في غير يومها
 وان ابق منه اربعين الاخذ لا يضمن ان يستبد وقت الاخذ انه اخذ ليرده المالك لانه امانة في يده ولا يملك
 رده لم يرد المولى والا ابروان لم يستبد عند الاخذ مع التمكن على ذلك فكل شئ من المملوك وهو في
 ملكه يضمن ان ابق منه لانه ترك الاستعداد بغيره لانه اخذه بنفسه فيخرج غصبا وجعل العبد الابن
 على امره وجعل العبد لانه الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة اية وعلى له ان يتركه ان رده او منقصة
 لولا ذلك العبد المولى لانه لا يملكه الا على امره وجعل العبد لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 قضاء ما على العبد من الدين لانه لا يملكه الا على امره وجعل العبد لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 الدين في اخذ صاحب المملوك او لا وبقدر قدرته وعلى المولى ان اداه عنه لانه مؤنة المملوك فيجب على امره
 استحقاقه وجعل العبد لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 المملوك لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 حكم نفقة الابن حكم نفقة الابن في جميع احواله غير انه لا يوجب له نفقة كافر ومحمد بر واما المولى الذي
 في وجوب المملوك انما لانها مملوك كان للمولى وبذلك بها كالمال في خلاف الكتاب لانه ليس بمملوك ببل ان

وان كان الراوي اسير المولى او ابنه وهو راجع الى الابن على سبيل العبد في حياته او كان وصيه او
 كان احد الزوجين فكل شئ من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 المملوك لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 ولا يملكه ولا يتركه قوله كذا كان هو لانه لا يملكه على احواله كذا كان هو لانه لا يملكه على احواله
 ماله لانه انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انظر نفقة النفقة وهذه النفقة وبسوق حق المالك في ذمة
 جاز من شئ لا يملكه في نفسه ولا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 عليه ماله الملاك من ماله كالمولى في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 لانه نفقة ولا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 وان ماله ماله وان سفلوا لانه نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 النفقة في حق نفقة حكم الاستيفاء في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 نفقة اجارة لانه الاستيفاء ابقا ما كان على ما كان ميتة في حق غيره فلا يترك كذا من مورثات
 حال نفقة ان حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 فليس عليك بالارث والاستيفاء لا يملكه في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 اما ان حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 بعدل لا يملكه في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 المولى المفقود واذا حضر من غيره مالا يضمن المولى في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 ماله في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 لموت عند ذلك من حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 وشرها حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 ملك ماله حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه

ولا ان كان المولى من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 المملوك لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة لولا ان الابن فكل شئ من امواله ان رده او منقصة
 المولى المفقود واذا حضر من غيره مالا يضمن المولى في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 ماله في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه
 لموت عند ذلك من حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 وشرها حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 ملك ماله حياض حكم بوجه تام مدة النفقة لانه لا يترك كذا من مورثات كذا من مورثات كذا من مورثات
 في حق نفقة ماله واجبة من غير قضاء انما يملكه في نفسه لا يملكه في غيره انما يملكه في نفسه

بينها سوية كالا على فان قيل لا يجوز بين الشركة مع اختلاف العمل لا الشركة بتبني من المخطأ والخطأ
مع الاختلاف فدل أنها شركة في هذه العمل فثبت تفاديه وهو الاجماع لا يخفى على العاقل والوكالة فيه ممكنة
لان ما يتقبل كل واحد منهما من العمل هو اصيل في نفسه ووكيل في نفسه الاخر وبذلك يتحقق الشركة ولو
شرط العمل نصفين والرجح اثنان جاز استحقاقا والقياس ان لا يجوز لان النصفين بقدر العمل فزيادة
عليه ربح تام يضمن فلم يجر العقد فضا الى وجه الاستحقاق ان ما يافضه لا يجوز ربحا لانه ربح
عند اتحاد الجنتين قد اختلف لان ربح العمل على العمل والرجح ما كان ربحا والعمل يتقوم بالتقوم
كل عمل يقبل احدى لزمها لا يقبل بنفسه بالاصالة والشركة بالوكالة واذا ربحها ذلك فكل
منها يطلب العمل يعني ان يطلب العمل ان يطلب اياها بعلم يقبل احدى ويزيد كل واحد منهما
بعد احدى ما لزم العمل كالثمة في الشركة في المال فكل ربح على ربح هناك بالثمة يرجع عليه بها بالمال
رجوعا اذا امكن قبل العمل لانه بعد الفراق منه امتنع تقنينه وكل منها طلب الاجر ارجح من غيره
يعمل ويزيد الرافع ارفع الاجر بالرفع الى احدى ما يوافق به في الكفاية وفي الغاية ان تلك الشركة
مقتضية للنصفين فخير من غيرها وفي هذه العمل واقتضاء البدل والسبب من الاجر بينهما على ما شرط
وان لم يعمل عمل احدى ما حفظ اما الذي عمل فله الزيادة اما الاخر فلا لانه لزمه العمل بالتقبل وكان ضامنا له في
الاجر بالجهنم ولزوم العمل والرابعة شركة الوجوه وعملان لشركة كالمسألة ان يفتقد اثنان الشركة وكما
انه لا مال لها على ان يشترى بوجوهها ارباب وجوبها واما متاعها عند الناس فان العمل لزم
جاري بين الناس في غير كبر وصيغة الجمع على طريقة قوله تعالى وقد صفت قلوبكم وجميعا والرجح
بينها فان شرط الشركة الوجوه وفضلها الصانع كافي لتوزيعها وفضة اذا نقص عليها او جنى
ما يقتضيها وحققت فيها شرطا لم يمت فترتب عليها احكام كفها وفضة فقتضت الوكالة والوكالة
ومطلقة المطلق من الشركة هناك فترتب عليها احكام الغنائم لانه المتعارف والمطلوب يعرف
لا متعارف وكذا الصانع وتضمن يطلع الشركة عند الاطلاق والوكالة تحفظ فيما يشترط
لان المتصرف على الغير لا يجوز الا بالوكالة او ولاية ولا ولاية فحقان الوكالة وكذا الصانع فان
شرط في شركة الوجوه من جهة الشتر او من جهة فارجح كذا في الشركة من جهة الصانع او من جهة
شرط الفصل افضل ربح احدى ما علم قوله بالراجح لا يجوز الا بقدر العمل **فصل** في بيان الشركة

الشركة الفاسدة ولا تصح الشركة فيها لا تصح الوكالة به كالا فطلب كل ربح كل ربح كل ربح
والاعطاب او ارضاء الصبي والاستيقا امر اذ اما وسائر ما كان كالا فخذ النما من الجبار والبرار من الشركة
تضمن التوكيل وهو ثابت ولاية التصرف فيها ثابت للموكل اذ هذا المعتبر لا يتصور ربحا لان الموكل لا يملك
فلا يملك اقامة الغير مقامه وما يجوز كل واحد منهما على الاخر فله فاضة لانه اثر عمله وان اعانه الاخر
فلا يملكه اياها ارجح من ذلك لان ارجح العمل على نصف من العمل ارجح من نصفه لانه ربح من نصف
من ربحه فله فاضة فان عده ارجح من ذلك ما بلغ له المستحق من العمل والرجح بالجهنم والرجح بالجهنم ان
الزيادة على النصف عند ربحها فخذاه معا فلهما النصفين يتحقق على واة وان كان لاهديا بعض ولا
رواية واستحقاق احدى ما فالسبب امر الذي يستحق كونه غالا ولا ارجح من مال امر البذل او الراوية
لان استحقاق منصفه على الغير بقدر فاسد والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويطلب شرط الفضل لانه
هو الربح فيه تابع للمال فلهذا بعد ربحه لانه العقد او افسد ما هو كثر ولا فيه فيقرب الاستحقاق بقدر المال
ويطلب الشركة بوث احدى ما لانها تضمن الوكالة ولا به منها يتحقق الشركة والوكالة تبطل كبرت تبطل الشركة
وتبطل بما قد برار كبرت مرتبة ان حكم به بالرجح لانه بغير الموت ولا يترك احدى ما بالاجر الا بالوفا
احدى ما زكوة الاخر بلا اذنه لان كل واحد منهما ليس بها بغير صاحب الا في التجارة والزكوة ليست منها
فان لان كل واحد منهما صاحب بان يوزر زكوة عنه فاديا معا امر التفرغ او انهما زمان واحد سواء علم وانها
معا اولم يعلم فثبتت وحقا فترتب على كل منهما حصته من ربحه ويتقاسمان فان كان مال احدى اكثر ربح بالزيادة
وان اويا صنف فبا صنفه انهما موزر بها لا اذ لم سواء علم او اذ لا اذ لا عند الامام وقال لا يلحق
انتم ان لم تعلم اذ الامام لا يلحق اذ الامام موزر او اذ الامام لا يلحق اذ الامام وقال لا يلحق
بوا ان حكم لغوات المحروروا لا يختلف العلم ويجعل كالموكل بيع العبد اذا اعتقه كالموكل يفرق علم او لا وان اذن
اخذ متقاضي فبين الشركة ان يشترى من الشركة ليطا لا تفصل امر فاشترى من المادون لانه واولا
الشركة فمال الشركة فاني امر الامة للشركة كالمشتر فاضة باشتي امر لا يفرق من الشركة شيئا ولا يخذ كل منها بمثل
عليه وان يطلبا بغير التماس هذا عند الامام وقال لا يفرق هذه شركة لانه وقع له فاضة فان الشتر وجبا
عليه وهو اذ من مال الشركة فيضمن حصته الشريك والمان الامة وفتى ملكها ثم الاذن يتفرق بمقتضى نصيبه
لانه المولى لا يملك الا بالملك لم يترك العوض فكان تليسا بغير عوض فكانت مال شتر جارية بغيره ومبتك

الامران الغالب في غير الكيل وهو زون مؤخرهما دولة الا انه جعل في قسمه الوقف مؤخر الا فراد غلبا نظرا لكونه
 فكم يجد بها في مؤخر البيع والتبليك ويبدأ اركيب على القيم اليه من ارتفاع الوقف من غلبة بعمارة او اكلج
 اليها وان لم يوصل اليه لغيرها الوقفان وقف على الغرة او فان العمارة وان لم يكن مشروطة نصا في مشروط
 اقتضا لغير قصد الوقف صرفا لغيره على التبايد ولا تبادر ذلك الا بعمارة الوقف والفقير اليه لم يسم كما
 حتى يقر واذا قرب الاموال لغيره الوقف فيغير منها وان وقف على معين مثل ان وقف دارا على كسبي او لاداة
 فعليه على المعين عمارة ليكون الغرض على ما لا يزيد في العمارة على الصفة التي كان عليها لغيره
 الى العمارة ضرورة في ابقاء الوقف ولا ضرورة الى الزيادة فان امتنع المعين عن العمارة او كان غير اجه
 لحاكم بغير عمارة الوقف على الصفة التي وضعتا وعمره من الثلاثة من العمارة لغيره التزم به اجرة ثم اذا اذمه
 برده اليه الى خوف عليه بكونه من الوقف وهو قوف عليه من غير ان ينفق الوقف وما انهم من غير
 الى عمارة ان احتاج اليها بالفعل والآخر وان لم ينجح اليها بالفعل حفظت الى وقت الحاجة الى العمارة
 فيصرف فيها وان تعذر صرفها يباع ويصرف ثمنها اليها وقت الحاجة اقامة لغيره مقام المبرور ولا يسم
 انفق في لافته بين مسخى الوقف لغيره في الغلة والمنافع لاني المعين واجرة انفق في
 بين احكام مسجد او انما مسجد الا ان مالكة عن امره المسجد بغيره اليه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه يان كحل
 طريقه عامه فيلزمه بكونه لانه لا يخلصه من تحت الابه ومعنى ياذن او انما مؤبد بالصلوة فيه او لا بد منه
 التسليم عند الامام وحده وتسليم مسجد انما يجوز بالصلوة فيه ويصل فيه ولو لا اذان ولا قاعة واحدة
 رواية لانه مسجد موضع السجود وهو يحل بفعل الواحد وفي رواية اخرى عند ما شرط صلوة جماعة
 لانه مسجد متى ذلك على الغالب لا يفرزه كونه مسجد اجد ان جعل الوقف تحت امر تحت كسبه
 سر دابة وموئبة تحت الارض للبناء بصلواته لصلوات المسجد كما في بيت المقدس وان جعله
 امر السرداب لغير مصالح او جعله تحت امر خوف المسجد منها وجعل بابا كسبه لا الطريق
 وغرفة امره من ملكه او اخذ وملا داره مسجد او اذن من كان بالصلوة فيه لا يزول ملكه عن امر
 عن المسجد وله ان يبيع ويورث كمن في من الصور كلها اما في الصورين الاوليين فلا يملكه في
 تحت لبقائه على العبد متعلقا بصفاته او بالملاه فلا يثبت له طاعة واما في صورة الثالثة فلا يملكه في
 بكونه كان له من المنع وكسبه لا يجوز لغيره في حق المنع وكذا انه لو يوقف يرد ملكه بغيره والفقير مطلقا

مطلقا بان يقر حصة مسجلا في التسليم بشرط عهده لانه اسقاط كالاتفاق ولو كان مضافا لغيره
 كجنيه طريق العامة يوسع منه امره وذلك الطريق ان لم يقر بايجاب الطريق وبالعكس كغيره لوضا الطريق
 ويجنيه مسجد واسع يوسع الطريق منه لانه كالاتفاق بينه وبينه بالاصلح ورباط استغنى عنه يعرف
 وقفه لا اوجب رباط اليه والوقف في كسبه امره من الموت وصية لانه يترجم هذا كسبه التبرعات و
 يتبع مضارعه في الاموال في الاتباع مما يشهد بشرط الوقف في اجارة الوقفان وجه شرط الاجارة
 لانه اوجه شرط ملكه بشرط معلوم فيقتدي به حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في
 استجارها سنة وكان اجارتهما اكثر من سنة او ترك الوقف وانفق على الفقراء فليس للقيم ان
 يخالف شرطه بل يرفع القيم الامم الا انهم صرح بوجوب التمسك اكثر من سنة لانه لا يفسد ولا ينفق بل ينفق
 الغائب وعليت والامر وان لم يشترط الوقف شيئا فيجوز ان لا يوجر الضياع جمع ضيق
 التزمه ثلاث سنين ولا يوجر غير الاربع الضياع كالدائم مثلا اكثر من سنة مثلا يخذ ملكه بطول
 امدته قد رتب سنة الوقفية ولا يوجر ما وقف الا باجر التمسك والفقير عما وقف ثم امر بوجع الاجارة
 بوجع التمسك لا يفيض عن الاجارة ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه كالا مام وكذا
 والا لاد وكونهم ان يوجر لعدم تصرفهم في حيزه في الغلة كالبابانية من التمسك او ولاية من الوقف بان
 كان قاضيا ولا يبارك في عمارته بطريق حق الفقهاء ولا يبرهن لانه في تفضل منافع وان غلبت
 انفق الوقف كجار وجوب الضمان نظر الوقف ولو شرط الولاية لنفسه ولو كان حاييا يترجم منه وان
 لم يوصل شرط ان لا يترجم لانه شرط في الف الشرع فيبقى **كتاب البيوع** انما جعله نظر الى النوع فان
 بالنظر الى مطلق البيوع اربعة نافذة وموقوف فاسد وبطل وبالنظر الى البيوع اربعة مقايضة ومصرف ولم
 يبيع مطلق وهو بيع عاين يدين وبالنظر الى النعم المبررة ما جاز وتولية ووضوطة ومساوطة البيوع كونه
 مشترك بين الاخر اجماع الملك وبين ضده وهو الادخال في الملك ويقع في الغالب على احوال البيوع
 عن ملك شخص او مقدر الموقوفين ويدخل فيه على الموقوف الاول والتاكيد ورجاء يذلل الامام مكانه
 والاشترار كذلك مشترك بين الاخر اجماع الملك والادخال فيه ويقع غالبا على احوال النعم عن ملك
 قصد او شرعا بدولة ما يبارك انما لم يذكر فيه التمسك لانه ليس براض كبيع المكره فانه ينفق
 ان لم ينفق وقيل لا بد منه قد اخرجوه هو على وجه التكميل واجيب انه يفهم من لفظ المبادلة وسقط الاد

تنقضي كلام احد الطرفين بالانقضاء من غير ان يظن ان في المحل الجواب وهو ان ثبت سمي او الكلام المتعين
 سواء كان ثبت او اشترت لانه ثبت لا اختيار القبول وقبول وهو ان في كلام احد ما سواه كان ثبت
 او اشترت كالتين بعضهما ولو كان احد ما لفظا مستقبلا لا ينفقه لان البيع انما يتصرف
 والات انما يتصرف في البيع لا في الواضع لم ينعقد لفظا خاصا فالشراخ استحقاقه لفظا عاما وهو موضوع
 لانه يستدعي سببا اخر غير لفظ الكلام صحيحا فاذ قصد به الات يخرج او لفظا عاما فاما في كلام
 مستقبلا كثبت واشترت وما ولا على معناه ما اراد بيعت واشترت اما في الايجاب فلفظا على
 هذا الجذر وجعلت لك هذا الجذر ما اشترت ما كان معي ثبت واما في القبول فلفظا راجح واتخذت
 ما اشترت ما كان معي ثبت لانه في المعنى هو المعنى في هذه العقود وان عبرة اللفظ في بعضها كشره كذا
 حيث لا يصح اذ لم يبين جميع ما يقتضيه لا ينفقه ايضا بعضهما اسرعا البيع والتمتع في الجاهلين بلا
 وجه ولفظا كصور المصنوع وهو التزاع في النفس وهو ثابت لخاصة السرفه والخسيس وهو ثابت
 ووجه هو الصحيح اخر از غير قول المذاهب فانه قال ينفقه باسقاط في الخمسين فقط ولما ذكر ان البيع ينفقه
 لفظا عامرا وكان ذلك اعم منه ان ينفقه به حتى انه ينفقه بثبوت اقتضاء انما رايه ذلك الجذر
 ولو قال ابيع خذ كذا فقال اشترت ما ذهبت او رغبيت صحيحا ثبت ثبوت هذا اقتضاء لانه لما ذكره
 بالانقضاء وليس هو لانه ذلك الا ابيع صار كانه يملك هذا كذا اخذ في ثبت العقد بهذا الاعتبار
 لا ينفق ان احد ما امر فاذ الوجبا احد ما امر متفاد من فلاخا بايعا كان الاخر او اشترت فان
 ثمة شرط العقد سواء احد من البايع او اشترت من ان يقبل كل البيع والا وانه ان يقبل كل البيع يتناول
 الايجاب شرط بالانقضاء او كذا او ترك وهذا خيار القبول ومثاله اخذ الجاهل من الجاهل
 المتفق فانه اعتبر باعنا واحدة وخصا معه وتحتقير ليس لا ليس ان يقبل باعنا
 كانه اشترت باعنا ووجه بعض لانه في توفيق الصفة المتفاد لغير البايع او اشترت واحد متفاد
 لا يملك ذلك على الاخر الا اذا بين هو جيب من كل واحد بان يقبل ثبت هذا بدم وذاك بدم فدان
 يقبل بعضا دون بعض لا يتفاد الحدود المذكور وان رجح الجواب بايعا كان او اشترت باعنا او قام احد ما
 الجاهل ان لم يذهب عنه قبل القبول بطل الايجاب بعضهما في الصورة الاولى فلفظا عامرا في البيع

قد انقضى كلام احد الطرفين بالانقضاء من غير ان يظن ان في المحل الجواب وهو ان ثبت سمي او الكلام المتعين

لزوم بطلان حق الغير وهو مستفاد من الايجاب لا ينفقه الحكم برون القبول فان قيل ان كان يجوز اشترت
 فخر جوع الباطل التبايع وهو تلك الثمة وان كان البايع فخر جوع الباطل حق اشترت وهو تلك الثمة فليس
 بان الحق للجواب لانه ثبت ولاية التملك الاخر وهو التملك الاخر لا يعارض حقيقة ذلك ببيع كونه
 منه واما في الصورة الثانية فلفظ القيمة وبطل الاخر والى الدلالة على عمل الصريح فان قيل الصريح اقوى
 من الدلالة فلو قال بطل القيمة ثبت بغير ان لا ثبت الرجوع اجيب بان الايجاب بطل ما يدعى الاخر
 خلا لثمة الصريح كونه واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع بغير ان يقبل ثم لا ينفقه ولا يثبت على
 وجودها بعد الانقضاء واما اللزوم فامر حذر واذ ذلك لانه شرط في خصوص ان صادها يوجد والا
 فلا وفيه إشارة الى ان البيع يتم بها ولا يحتاج الى القبض بل خيار الجاهل من احد ما الاخر غير علم
 روية ويصح البيع في العوض كذا رايه مبينا كان او غشا فان كلاهما محض من غير الاخر والحكم كونه مشترك
 بينهما ولذلك قال في العوض ولم يقبل في الثمة بلا موقفة حذر ووصفه لانه الاشارة بالمعنى طرق التوفيق
 وجهاته قدره ووصفه مع الاشارة لا تقتصر الى واحدة فلا يمنع كذا لانه العوضان حاضران ولا
 يصح في غيره امر غير كذا رايه بل لا بد منه موقفة قدره ووصفه لانه جهاتهما تقضي الى التزاع مانع
 في التسليم والتسلم وكل جهات تقضي اليه كونه مفقده ثم شرع في بيان الاحوال المتفاد كلفه الجاهل
 فقال ويصح البيع بغير حال ووجه موقوف لثمة الحق واحل ان البيع وحرم الجواب اخر غير مفضل باطل لزم
 معناه اذا بيع بخلاف جنب ولم يجبهما فانه لا يبيع كونه وجوبها حذر لم يجز تأجيله وانما
 فيه معلوم لانه جهات الاجل تفضي العقد لا فضاها الى التزاع ولو اشترت من باعنا كونه غير معينة
 ولم يقبل من البايع البيع غير اشترت فلم يسد حصره فثبت السنة ثم سلم البيع لا اشترت من
 من اشترى الجاهل كونه اخر بوجهه عند الامام فلا فاضاها فان عند ما ليس له ذلك لانه الاجل منه
 وقت العقد يتم ولا اجل له غير ان فاضاها كذا لوقاي الى رمضان ولان التأجيل لثمة اشترت من باعنا كونه
 عنه ولا مطالبة قبل يقبل البيع فبغير الاجل منه كذا فاضاها الى رمضان لانه معان وقت جاب
 وان طلق الثمة وحر او من الاطلاق ان يكون مطلقا عن قيد العبد وعن وصف الثمة بان قال بعت
 بغيره وراهم مثلا اعلم اولان العقود التي هي الثمة اما مستوية في مهلية ورواجها او مختلفة فيها
 او مستوية في مهلية ورواجها او مستوية في الرواج او مستوية في مهلية فبغيره او مستوية في الرواج

للبايع والا وبقوله فان استوت مائة النقرة وان لا يكون بعضها أفضل من بعض مع تفاوت أنواعها
 واستوت رواجها مع البيع ولزم ما ذكره من عشرة وعشرين نوعا كان من الايام والاشياء
 من الواحد من النوع الاول والثاني من اثنين والثالثة من اثنان من اربعة والاشياء من اربعة
 يعطى من نوع ثا واذ لا تنازع في الماتية مثلا اذ باع عبد بالف درهم فلان يعطى الف الف درهم
 او الفين من اثنان او ثلاثة آلاف من اثنان ولو طلبا لبايع احد فطلب من ان يدفع غيره ولا تنازع
 البائع عن قبول ما دفعه المشتري من وقت ومكان الى مكان اثنان بعينه وان اختلفت احوال
 سواء اختلفت مائتها او استوت في الارواح في البلد لانه معلوم عرفا صار كالمعلوم شرعا وان
 لا القسم الرابع بقوله وان استوت رواجها لا مائتها فبيع عالم بين اكثر من ثمانية من النوع
 ورضى البائع بغيره المفضية الى المنازعة فان كان من صرح لارتفاع العقد وبيع البائع في الطعام وهو
 الخطأ وبيعته لانه يقع عليه ما اذا ذكر مقودنا بالبيع وكشرا ويبيع البائع في كل مكيل وموزون
 مكيل وموزون في الموزون وكذا يبيع البائع في المكيل والموزون جوا فادى البائع بجهت وقل
 بلائيل ولا وزن ان بيع بغير حصة بقوله على السلام اذا اختلفت الموزون في المكيل والموزون في المكيل
 اذ باع بجنبة فانه لا يبيع الا بالكيل والكيل بالباقي لا يبيع الا بالكيل والكيل بالباقي لا يبيع الا بالكيل
 بوزن بغير مكيل كل منها لا يدرى حظه لان ما مضى من المكيل والموزون في المكيل والموزون في المكيل
 لانه التسليم في جميع مكيل فانه لا يبيع الا بالكيل والكيل بالباقي لا يبيع الا بالكيل والكيل بالباقي لا يبيع الا بالكيل
 ما جمع من طعام بلائيل ولا وزن كل صاع من البصرة درهم صاع البصرة درهم صاع البصرة درهم صاع البصرة درهم
 وهو الصاع الواحد معلوم القدر والنقطة فيصير البائع فيه وما وادى به من القدر والنقطة فيصير البائع فيه
 ان من قبلها اربعة الصاع في المجلس بان قال بثلث من البصرة على مائة صاع مائة درهم
 فبيع لا يبيع بها بثمانية وثمانين من البصرة باعها وان لم يوصل البصرة او لم يوصلها او لم يوصلها او لم يوصلها
 الصاع بعد العقد في المجلس ففوق الصفة عليه لا يبيع الا بثلث من البصرة باعها وان لم يوصل البصرة او لم يوصلها او لم يوصلها او لم يوصلها
 عن ثمانية درهم البائع البائع في ثمانية من البصرة باعها وان لم يوصل البصرة او لم يوصلها او لم يوصلها او لم يوصلها
 صاع واحد تفاوت افراداته بخلاف صاع البصرة وكذا لا يبيع البائع في ثمانية من البصرة باعها وان لم يوصل البصرة او لم يوصلها او لم يوصلها او لم يوصلها
 كل ذراع درهم كالملة المذكورة في المسئلة المتقدمة وكذا لا يبيع البائع في ثمانية من البصرة باعها وان لم يوصل البصرة او لم يوصلها او لم يوصلها او لم يوصلها

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

والجيد والبيطخ والرماد والسفر على ما ذكره في التفاوت بخلاف المتعارف كما في لوم التفاوت هذا كله
 عند الامام وعند صاحب السجل في كل بيع في جميع ذلك المذكور من البصرة والقطيع والثوب و
 العقد والتفاوت لا يزال اجمالا بيد ما خلا لغيره لا تنازع لانهما نزول بالكيل والحد والوزن
 وشمل ذلك لا يوجد ما عدا وان باع صبرة على انها مائة فبغير مائة درهم فليست البصرة فوجدت اقل مائة
 فغيره او اكثر منها اذ اشترى بثمانية من البصرة لانه القدران على الحق وعلينا ونقصنا بعضها لا يضر
 فيقسم عليها ثمانية او تسع البائع لانه الصفة لا تنقوت عليه لم يتم رضاه بالوجود وفيه الزيادة على
 المائة ببائع لانه القدران في المائة غير معقود عليه فلا يتنا ولا العقد الا اذا كان وصفا والقدر الزيادة
 ليس بوصف فكان لبائع فليكن عليه تسليم الا بصفة على حدة وفي الزرع او اذ باع ثوبا علم
 انه ثمة ذراع مائة درهم فوجد اقل من مائة ذراع او اكثر منها ياخذ اكثر من الاقل بكل النعم او يسخ
 لانه الزرع في المدة موزون وصف له والنعم لا يقسم على الاوصاف فانه كل النعم مقابلا لكل البائع
 غير انه ثبت اختيار المشتري لانه ثمة وصف من ثوب فيه وقع عليه العقد والزيادة لانه المشتري لا خيار
 لبائع لانه الوصف لا يبقا به النعم كما اذ باع مبيعا فوجد سلبا وان سطر ذراع فسطا فانه النعم
 بان قال بعت هذا الثوب على مائة درهم كل ذراع درهم فوجد اقل من مائة ذراع او اكثر اذ اشترى
 الاقل بجملة من النعم لانه الزرع وان كان وصفا الا انه صار اصلا بانقوده بذكر النعم في كل ذراع
 ثمة ثوب واحد وكذا اذ الزيادة باقية من النعم لانه اذا حصل الزيادة في البيع لانه زيادة النعم
 لا تقدم قيل ولا المشتري بخياره الوجهان اما في السفينة فستوفى الصفة عليه واما في الزيادة
 فلا لا يلزم من الزيادة وبيع عشرة اسهم من مائة اسهم من دار بانه اتفاق لانه العشرة بمائة
 طرزة شايخ والسهم ايضا اسهم شايخ لا لموضع مائة وبيع الشايخ جاز في قصير من عشرة اسهم
 شرا طرزة من شايخون معا فبما في موضع كان من الدار فلا يلزم من العشرة لانه في عشرة
 اذ بيع من مائة ذراع منها اسهم من الدار عند الامام وعند صاحب السجل في مائة من الدار فاشبه عشرة
 الاولى فاعلم المذكورة فيل واما في الثانية فله عشرة عشرة اذ بيع من مائة ذراع عشرة الدار فاشبه عشرة
 اسهم من مائة اسهم ولان البيع وقع على مائة من الدار لا على شايخ لان الذراع اسهم من
 الذراع وهو موضع معين ولكنه مجهول في اذ من امر موضع من الدار فلا يصح ولو باع عدلا اثنان اسهم

وان كان قد ترك الثمرة على الشجرة بغير اذنه بعد ما كانت الثمرة غطى لا يتصدق ببيعها لان الثمرة اذا كانت
 بهذه الحالة لا تحقق زيادة فيها وانما تغير وصفها بغير اذنه الشمس والقمر والكواكب وان اشترى
 الثمرة التي لم تنسأ ثم استأجر الشجرة لتركها عليها الى وقت الادراك وان عيى مدة بطلت الاجارة
 لعدم تعارف الناس ببيعها الشجرة وطابت الزيادة لانه بالاذن او البطل بعد وصفه ووصف
 واحد وم لا يتغير شيئا حتى يبطل بطلانه فكانت مباشرة ابتداء عبارة عن الاذن وان اشترى
 الزرع ثم استأجر الارض لترك الزرع فيها لا يبطل الاجارة لتعارف كل وقت الاجارة بغير
 اذنه فان الادراك قد يتقدم او يتأخر وقد ياحر اذا طال البرود والطبيب الزيادة لان الناس
 موجودا بصد وان فات بوصفها فمكن جلد متقنا للاذن وف والتفترق يقتضف واما في التفترق
 فبعد الاذن وبف وده يمكن بحث ولو اشترى ثمر الشجرة مطلقا لم يقطع للترك وتركها
 ثم ان الشجرة مدة الترك ثم اخذ قبل القبض بغيره البايع بين كسرة وثمرته واختلط ببحث
 لا يوفى اصحابه الاخر فبيع البايع من السليم بعد التميز ولو ائتمرت ثم اخذ بغيره القبض
 فلا ينفى بالاختلاط لكن البايع وكسرة بغيره كان في المزمع وجوده والحادث للاختلاط والقول في
 الحوادث المستمرة مع يمينه لانه يترك الزيادة ولو باع مرة على شجرة او بعد جده لا يستثنى منها الا
 معلومة مع البيع والاستثناء لا يستثنى معلوم بالعبارة والبيع معلوم بالثبوت والقبض ان
 كل ما جاز ابراء العقد عليه بالثبوت جاز استثناءه والافلا وحيل لا يبيع لان البائع يملك الثمن
 محصورا قلنا تلك جهالة لا تمنع الجواز الا بمران بغيره جاز في جاز بغيره جاز في كونه في سبيل ان يبيع
 بغيره لانه ما لم يتفق به لا يخلو الربا كلاف ما اذا بيع بغيره حيث لا يجوز اذا علم قدره ما في السبيل
 فلو شقة الربا وكذا يجوز بيع الباطل كونه في ثمرته والارز والسهم وكذا يجوز بيع اللوز
 والفتق وكذا في ثمرته الا في ثمرته الباطل وهو الاثر نفسه كلاف ان اشترى واما في
 ثمرته لا يخلو في ثمرته اتفاق واجرة الكيل وجميع ووزنه ووزنه او باع بشرط الكيل والحد والوزن
 والزرع على البايع لا تسليم البيع واجب على البايع وهو لا يخلو الا بمران الاضاح ومالاتيم الوجه الباطل
 فهو واجب واجرة ثمنه امر بغيره بغيره واجرة وزنه على كسرة بغيره لا تسليم الثمن جاز واما
 واجب على كسرة بغيره واما ما يوفى بالثقة والوزن فيجب اجتهادها عليه وجميع حلفه بغيره سلم

وان كان قد ترك الثمرة على الشجرة بغير اذنه بعد ما كانت الثمرة غطى لا يتصدق ببيعها لان الثمرة اذا كانت بهذه الحالة لا تحقق زيادة فيها وانما تغير وصفها بغير اذنه الشمس والقمر والكواكب وان اشترى الثمرة التي لم تنسأ ثم استأجر الشجرة لتركها عليها الى وقت الادراك وان عيى مدة بطلت الاجارة لعدم تعارف الناس ببيعها الشجرة وطابت الزيادة لانه بالاذن او البطل بعد وصفه ووصف واحد وم لا يتغير شيئا حتى يبطل بطلانه فكانت مباشرة ابتداء عبارة عن الاذن وان اشترى الزرع ثم استأجر الارض لترك الزرع فيها لا يبطل الاجارة لتعارف كل وقت الاجارة بغير اذنه فان الادراك قد يتقدم او يتأخر وقد ياحر اذا طال البرود والطبيب الزيادة لان الناس موجودا بصد وان فات بوصفها فمكن جلد متقنا للاذن وف والتفترق يقتضف واما في التفترق فبعد الاذن وبف وده يمكن بحث ولو اشترى ثمر الشجرة مطلقا لم يقطع للترك وتركها ثم ان الشجرة مدة الترك ثم اخذ قبل القبض بغيره البايع بين كسرة وثمرته واختلط ببحث لا يوفى اصحابه الاخر فبيع البايع من السليم بعد التميز ولو ائتمرت ثم اخذ بغيره القبض فلا ينفى بالاختلاط لكن البايع وكسرة بغيره كان في المزمع وجوده والحادث للاختلاط والقول في الحوادث المستمرة مع يمينه لانه يترك الزيادة ولو باع مرة على شجرة او بعد جده لا يستثنى منها الا معلومة مع البيع والاستثناء لا يستثنى معلوم بالعبارة والبيع معلوم بالثبوت والقبض ان كل ما جاز ابراء العقد عليه بالثبوت جاز استثناءه والافلا وحيل لا يبيع لان البائع يملك الثمن محصورا قلنا تلك جهالة لا تمنع الجواز الا بمران بغيره جاز في جاز بغيره جاز في كونه في سبيل ان يبيع بغيره لانه ما لم يتفق به لا يخلو الربا كلاف ما اذا بيع بغيره حيث لا يجوز اذا علم قدره ما في السبيل فلو شقة الربا وكذا يجوز بيع الباطل كونه في ثمرته والارز والسهم وكذا يجوز بيع اللوز والفتق وكذا في ثمرته اتفاق واجرة الكيل وجميع ووزنه ووزنه او باع بشرط الكيل والحد والوزن والزرع على البايع لا تسليم البيع واجب على البايع وهو لا يخلو الا بمران الاضاح ومالاتيم الوجه الباطل فهو واجب واجرة ثمنه امر بغيره بغيره واجرة وزنه على كسرة بغيره لا تسليم الثمن جاز واما واجب على كسرة بغيره واما ما يوفى بالثقة والوزن فيجب اجتهادها عليه وجميع حلفه بغيره سلم

اسلم اشترى الثمن اولاً ان لم يكن الثمن مؤجلاً لان العقد يقتضف اداة وحق اشترى الثمن في
 البيع فقدم دفع الثمن ليتحقق حق البايع بالقبض لكن بشرط ان يحضر البايع السلقة ليعلم قيامها
 فيستعين حفرها لتحقيق اداة وبيع سلقة او من عن سلعها لا استوانها
 في الثمن وعدمه فقدم احد ما يبيع بلامرجه **باب** الخيارات اعلم ان البيع للمالام
 وهو الاختيارية بعد وجود شرطه وقد تقدم ذكره او غير لازم وهو ما فيه خيار شرط يمنع ابتداء
 الحكم وخيار روية يمنع تمام الحكم وخيار عيب يمنع لزوم الحكم ولهذا قدم خيار الشرط فقدم
 خيار الشرط لوقار منع شرط الخيار كان اوله لان هو موقوف البعثة شرط الخيار لا خيار لكل
 من العاقدين والاولى ان يقال لاحد العاقدين ولاهما معا وبغيرهما بعد العقد او معه لا قبله وموافق
 ثلاثة عشر موضع الاجارة والبيع والاراء والكفالة والرهن والقبض وترك الشفعة والصلح والتخلع
 وكفالة والوقف والفضة والاقالة ثلاثة ايام او اقل الاكثر ان يقول على اني ابيع بغيره او بغيره
 فانه فاسد عند الامام الا ان جاز من له خيار بعد العقد الاكثر من ثلاثة ايام في ثناء الثلاثة ولو في
 السيل الرابع عالم يطالع العجز فيجزئ لروا (الحمد قبل ثمرته) وعند ما يجوز خيار الشرط اكثر من ثلاثة ايام
 ان بين مدة معلومة اسبوع كانت طالت وقصرت قياس على الاجل في الثمن وان اشترى شيئاً
 على انه ان لم يقدّر اسبوع لم يوط البايع الثمن مفعولاً في قوله الى ثلاثة ايام فلا يبيع مع البيع استحقاقاً
 للحاجة كشرط الخيار في الصبي كذا من مما طلة ولو اشترى على تسليم ثمنه الا اربعة ايام او اكثر لا يبيع
 البيع عند الامام لان هذا في غير الخيار من حيث ان يقصد منه التفكر وشرطه فوق الثلاثة مفعولاً
 ان يقدّر في الثلاثة فيجوز البيع اتفاقاً لانه استقال المفسر قبل ثمرته وعند محمد ولا يوصف في رواية
 كوز الى اربعة او اكثر بناء على اصلها من ان الخيار فوق الثلاثة جائز وخيار البايع يمنع خروج البيع
 ثم ملكه لا يخرج منه انا كونه تمام رضاه والخيار بباقيته من ملك النصف فيه مدة الخيار ولا يملكه اشترى
 دفع عليه قوله فان قبضه اشترى سواء قبضه اذن البايع او لا فذلك في مده الخيار لزم عليه ثمنه
 لان خيار البيع بالملك لانه كان موقوفاً ولا ينفذ بدون الحمل فيقبض مفعولاً على قصد الشرط وفيه
 القيمة ان كان ثمنياً وشئ ان كان ثمنياً اذا كان القبض بعد ثمنه الثمن وعليه الضمور وخيار اشترى
 لا يمنع خروج البيع في مده اشترى بغيره مدة الخيار لزم عليه الثمن وكذا لزم عليه اذا قبضه جميع في

اشترى بغيره مدة الخيار لزم عليه الثمن وكذا لزم عليه اذا قبضه جميع في

يدفع في مدة الخيار سواء قبضه او قبض اجنبى او باقية مما وية او قبض البيع لكنه يقبض بغير
ولا يرفع كما اذا قطعت يده واما اذا قبض بغيره فليس له ان يرفع في مدة الخيار
احدة واذا مضت المدة والبيع قائم لم يرفع البيع لغيره الا ان يرفع اذا خرج عن ملكه البيع
فيما اذا شرط الخيار للمشتري لا يرفع في ملكه المشتري عند الامام خلافا لما فانه يدخل عند ما لا يخرج
عن ملكه البيع فلو لم يدخل في ملكه المشتري كان ملكا بالامام لا ملكا بالبيع في الشرع ولا ان المثل لم يخرج
عن ملكه المشتري فلو دخل في البيع في ملكه لدخل بالامام في فاجتمع في ملك شخص واحد العوض والعوض وهو
غير موهوب في الشرع ثم وقع عليه لظهور اثره بخلاف ما في النسخة المذكورة فلو اشتترى زوجة باختياره
بعد النكاح عند الامام لانه لم عليها وعند ما يفسد لانه ملكها وان وطئها المشتري بغير نكاح
فله رد ما باختياره عند الامام لانه لم يوطئ بها بالنكاح والملك اليان فلا يمنع الرد في ملكه الخيار وقال الامام في رد ما
الوطئ ملك اليان فيمنع الرد الا في البكر فانه لا يفسد العقد لان العقد في العقد فله رد ما لو طئ بها اليان
ولو اشتترى زوجة باختياره وولدت في مدة المدة الخيار في يد البائع لم يرفع المدة وله امره المشتري عند
الامام لانه لم عليها وقال لا يقصر المدة لانه ملكها ولو اشتترى من غيره امره في رد ما لم يرفع المدة
بعد قوله ان ملك عبد هو حرة لا يفتقان في مدة عند الامام وعند ما يفتقان فاحررة بعد حرة ولو عبد
جفت شراة باختياره في مدة امته الخيار من الاستبراء عند الامام وعند ما يبعد ولا استبراء على
البائع وان خرجت عن ملكه ان ردت الى البائع باختياره سواء كان الرد قبل القبض او بعده عند
الامام وعند ما ان كان الرد قبل القبض لا يجب وان كان بعده يجب بثبوت ملكه حينئذ المشتري
عند ما ولو قبض المشتري من امره الخيار ببيع بذن البائع لم يرفع القبض لغيره اليان بغيره ثم اودعه عند
اراد بيعه عند البائع فملك في يده هو على البائع ولا يرفع المشتري شي لا ارتفاع القبض بالرد
بغيره لعدم ملكه عند الامام وعند ما هو على المشتري بغيره الا بغيره باعتبار قيام الملك له عند ما ولو
العبد ما دون شيناه امره الخيار فابراه بغيره عن يده فانه لا يرفع المدة وله الرد باختياره لانه على
ملكه عند الامام وعند ما يرفع خياره لانه ملكه فيكون رد عليه بالعوض فلا يملك ما دون ذلك ولو
اشتترى من غيره حرة باختياره فاسلم في مدة امته الخيار بطل شراة لانه لا يملكها سلبا
خلافا لما في جميع النسخة المذكورة كالميتة ومن كان له خيار باختياره كان او اشتترى

اكثرها او اجنبى فله الاجارة والفسخ فاذا اراد الاجارة بغيره بقول بان يقول اجارة او بفصل بان
يقول البائع في الثمن او مشتريه جميع لقول مالك بغيره صاحبه وعينه الا ان يكون الخيار لهما و
فسخ احدنا فليس للاخر الاجارة لان الفسخ لا ينفذ الاجارة وان اراد الفسخ لا يفسخ الا بغيره اي لا
يفسخ بدون علمه عند الامام ومحمد خلافا لابن كيرف فان عند موز الفسخ بدون علمه فان فسخ البيع من
الخيار بغيره صاحبه وعلم صاحبه بغير الفسخ في المدة الفسخ العقد لغيره الشرط وهو العلم به والا
امروا لم يعلم به في المدة بل بعد ما تم العقد بغيره قبل الفسخ ويتم العقد بغيره موت من له الخيار لانه
لا يورث الخيار كما سيجي وكذا يتم العقد بغيره لانه عدم الفسخ كان ثمة من الفسخ في المدة فاذا
ارتفع مانع فتم العقد ويتم العقد اليان بالاحد بغيره بسبب البيع امره المشتري واراد باختياره ففسخ
احد بينهما بغيره وطئها بطريق الشفعة سواء كان طلب موافقة او غير هذا الطيب رضى ملكه
الا انه لا يملك الشفعة بها فيقتصر على الخيار والاجارة الشراء سابقا او الشفعة لا تقضي الا بالملك
وتم بطل ما يدعى القرفه على الرضا في قبيل عطف العام على الخس كالكوب للذات والاستخدام وكونه غير الاجارة
والامتحان والوطئ ودواعيه كالقبيل والمشتري شرة والنظر لا الغرض بشرة والاعتاق ولو اوجبه كالميت
والكتابة لان كلامها يدل على الرضا بملكه اذا كان الخيار للمشتري ووجهه شئ من هذه الاشياء
وان كان للبائع ووجهه منها بغيره البيع ولو شرط المشتري الخيار بغيره فابراه بغيره عند الامام
لو شرط الخيار بغيره اما التقييد بمشتري فلا حاجة الى التقييد باختياره من غير خياره البيع
او فسخ من كل واحد من الاجارة والفسخ لانها يملك ان تصرف اصالته ونياية وان اجاز واحد
منها وفسخ الآخر اعتبر التباين لوجوده في زمان لا يراحمه فيه احد وتصرف الآخر بعده لغو وان كانا
معارا ففسخ احدهما واجاز الاخر في وقت واحد فالفسخ اول من الاجارة من ايها كان او الفسخ
يوجب بغيره على المشتري والاجارة توجب الاباحة في جميع ولو باع عشرين باختياره في احد
فان عينه امره الخيار وفصل عن كل بيع في هذا الوجه للعلم بجميعه والتمسك والا امره لم يباين
ما فيه الخيار ولم يفسل الثمن او يباين ما فيه الخيار ولم يفسل الثمن او بالعكس فلا يصح البيع في هذه الاوجه
الثلاثة بغيره جميع والتمسك في الاول وجهه التمسك في الثانية وجهه التمسك في الثالثة وجهه خياره التباين
في التقييد لانه ثمة لعدم تفاوتها في البيع وهو جميع احد شينان او ثلاثة اشياء على ان

ياتر المشتري ان يشاء منها او منها ولا يجوز ذلك الترتيب ثلاثة اشياء الاول الرضا على خلاف القياس
 لكان احكامه وهي ثلاثة لا شتمها على الجيد والرد والتوسط ويقتضيه جوده خيار الشرط
على الاختلاف المذكور بين الامام وصاحبه يرجع في خيار التعيين بثلاثة ايام او جاد منها عنده و
 عند ما جده معلومة اربعة كانت ومسج في الشئيين او الثلاثة واحد والباقي امانة لا لا امانة
 العقد واحد والباقي مقبوض اذن امالك لا على موم الشراء ولا يلزم الوثقة فكان امانة و
خرج عليه قوله فلو قبض المشتري الكل فملك في يده واحد وعيب عنده لزم البيع فيه ان املك
او عيب بمنه لا مقتضى الرد بسبب العيب والهلاك لا يلزم مقتضى عيب الباقي للامانة
بغير شئ لغنيه امانة هذا اذا ملك واحد وان ملك الكل والقيمة متفاوتة لزم نصف كل
فيما اذا كان البيع لا احد شئيين او لزم منه فيما اذا كان لا احد ثلاثة لشئ البيع والامانة من الكل
مع عدم الاولوية بجمل احد ما مبعا او امانة وليس المشتري بجبار التعيين رد الكل لزم وم البيع
في واحد الا ان ضم اليه خيار الشرط فقد رد الكل فقد لانه امان في احد ما فرد بكم الامانة ولي
الا مشتري قد شرط الخيار نفسه فيتكسب من رد ه واذا امتنع الا يام بطل خيار الشرط فلا يملك رد ها
التعيين فرد احدهما وبورث جبار التعيين لانه المورث كان مختصا بالتعيين فلا يخلو ط رب شأ
البائع فكذا وارثه حيث انتهى ملك اليه فخلو ط ملك البائع وبورث خيار الشرط لانه المورث استحق
البيع غير عيب لكن الوارث ولا الرد ان كان مبعا لا يلزم شرط خيار الشرط وخيار الرؤية لانها
شئان للعاقبة نفس كرد الوارث ليس مبايعة ولو اشترى ابا الرجل شئان على انها بجبار
فرض احدهما ببيع دون الاخر لا يرده الاخر عند الامام ملا فان عند هما الرد للاخر وعلى
هذا الاختلاف خيار العيب والرؤية يعبر اذا اشترى بشئ يس احدهما ان يرده بجبار الرؤية او بجبار
العيب دون صاحبه عند الامام ملا فان لها اثبات بجبار لها اثبات لكن واحد منها لانه شرع
لرفع التعيين وكل منها محتاج الى دفع نفسه فلو بطل هذا بطل الاخر خياره لم يحصل مقصوده وكان
بغير رد ان شرط خيار هما لا خيار كل منها على الاخر او فلا يفر احدهما بالرد ولو اشترى عبد على
انه خيار او كانت ملا فلا يه بان لا يقدر على الخبر او الكتابة قد ما يطلق عليه بجبار والكتاب
فيكون خير ان شأ لغنيه كل التمن او ان شأ ترك لان هذا الوصف من غرض بجبار فبفتح

فيستحق بالشرط بالعقد ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرض به دونه فصل في بيان خيار
الرؤية وتحقق بوجه مواضع شراء الايمان والاجارة والقسط والصلح غير مؤخر على ما ين من
اشترى مالم يرده خيار سواء ومنه او لا جده كلا وصف له اولا علم بمنه اولا ولد المشتري رؤية
اذا راه لغنيه عليه السلام من اشترى مالم يرده فلا يخيار اذا راه والمراد بالرؤية هنا العلم بمقصود و
يكون ذلك لما بالرؤية او بالشئ او بالذوق من لو اشترى اسكارا اه وما شئ فلا يخيار لغنيه شئ و
لانه ما يعلم بالذوق مالم يرده من اشترى مطلبا مطلبا خيار الرؤية ما شئ مكره وان للموكل رض
قبلها الرد اذا راه وان قال قبيل الرؤية فبفتح لانه يخيار مستحق بالرؤية لما روينا فلا يثبت
قبلها الاختلاف خيار الشرط والعيب ولا يخيار لانه بائع مالم يرده بان ورث عينا فباعها لما ورث ان
بغير من مطم فرض الخيار للمشتري للاصابع وكان ذلك بجبر من الصحة وبطل من الابطال خيار
الرؤية بعد ثبوت ما بطل خيار الشرط من الرضا مركبا او دلالة او من عيب بمنه فصل في بيان البيع
مبعا ومن عيب في يده اربع كل البيع في يد المشتري مبعا قبل الرؤية او بعد لانه لما اغذ سليما
استنع عليه ان يرده مبعا ومن تقدر رد بعضه بالهلاك والاستهلاك لانه لور وبعضه الباقي
لزم تفريق الصفقة ومن تصرف لا يشيخ كالاعتاق ولو ابعد كالتيه والكتابة والاستيلاء او او
تصرف بوجب حق لغير البيع المطلوب عن شرط الخيار للبائع انما قلت للبائع لان شرط الخيار المشتري
لاني في الاطلاق المراد هنا والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعد لانه فان كل
من هن الحقوق يبطل الخيار ما قبل الرؤية فلتقدر الفسخ في كل منها لوقوع صحها واما بعد لانه فلا
للامنا وليس على الرضا وما لا يوجب حق لغير البيع بجبار للبائع ولما اوت العرض على البيع
والهبة بالتسليم يبطل بعد ان يرده الرؤية لوجود ما يدل على الرضا لا قبلها لانه لو بطل الخيار فلا لا
اولا ولا كان القيام مقام بيان خيار رؤية البيع وكان رؤية جميع اجزائه مستغذرا احتج البيان
رؤية جواز منه يدل على العلم بمقصود فبفتح بقوله وكفت رؤية وجه الرضي لان الوجه هو مقصود
في الادام الامر ان التمن يزاد ويقتض الوجه وكفت رؤية وجه الدابة قرب او اجلا او بعلا
وكفتها اربع لغنيها لانه المقصود فيها وفي شأ اللحم لا يد من الحبس وهو المس اليد لانه يعرف
بالم المقصود وفي شأ الفنية وهي الحبس في البسوت لا اجل النساج لا يد من رؤية الضرع لانه المقصود

في بيان خيار
 الرؤية وتحققه

منها ورؤية ظاهر التوب كطوران لم يكن معلما كافية لان رؤيته ظاهره يعلم حال البقية او لا فتاوت
 في اطراف التوب الواحد في المالية الايسر او رؤية موضع عليه ان كان معلما كافية لان المالية تعرف بحسب
 علمه فكيف رؤية موضع عليه ورؤية داخل الدار كافية وان لم يصل لم يشهد بوجوبها في عامة الروايات
 وعند زفر لا بد من مشاهد هذه البيوت وذلك لان ما روي عن الامام انما هو على عادة العدا في الابنية فان
 دورهم لو لم يكن متفاوتا فانظر الى الداخل كاف ولما اليوم متفاوت فلا بد من مشاهد هذه البيوت
 على ما قاله زفر ولهذا قال عليه السلام في زفر الصور اليوم هذا المذكور له هنا اذا كان مبيعا شيئا
 واما اذا كان شيئا فان كان من العدة في الحقيقة رتبة كالتبائيب والدواب ونحوها لا يسقط عنها
 الابنية الكمل لانها متفاوت وان كان مكسلا او موزونا وهو الذي يعرض بالتميز او موزونا
 متقاربا كالحوز فرؤية بعضه يطل الخيارات في كماله لان المقصود معرفة الصفة وقد فصلت وعليه التفات
 ويشترط الا ان يقولوا وان راي بعض مبيع فلا خيار اذا راي باقيه للتفاوت وكما راي
 ان يقولوا وما يورث التميز كالكسيل وموزون فرؤية بعضه كروية كعدم التفاوت وفيها
 يعلم لا بد من الدوق او المقصود منه يعرف به وفيها يشتم لا بد من الشتم ونظر الوكيل بالشرية او
 القبض كاف لانظر الرسول عند الامام وعند ما الوكيل بالقبض بالرسول في عدم هتاف رؤيته
 انما روي قوله هو الوكيل فهو من قلم الناسخ لان عدم استقاط رؤيته انما روي في الرسول استغنى عليه
 انما اختلف في الوكيل بالقبض وصورة التوكيل بالقبض ان يقولوا غيره كن وكسلا عن في قبض ما
 يشترطه وما رايته وصورة الرسالة ان يقولوا كن رسولا عن في قبضه وبيع الاخر وشراؤه لا
 مكلف محتاج اليها فصار كالبيع وله خيار اذا اشترى لان اشترى ما لم يره ومن اشترى
 شيئا لم يره فلا خيار اذا رآه بالحدث كذا كذا وانما لا يسقط خياره بحسب المبيع او شتمه او ذوق
 فيما يعرف بذلك المذكور من بحسب الشتم والذوق لان هذه الاشياء تفيد العلم ويسقط
 خياره ايضا بوصف العقار له على ما كان عليه لان الوصف يقيم مقام الرؤية كما في عقد السلم ومن
 راي احد التوبين فشرى ما بصفته واحدة ثم راي الاخر فوجده مبيعا فلا خذما او ردما
 لارواهما لان رؤيته احداهما لا يغني عن رؤيته الاخر للتفاوت فخير خياره فيما لم يره كالمسلم
 ان يره ووجهه مثلا لم يره في الصفة قبل تمامها فخردها جميعا فخرته ومن راي شيئا فشرى

في

قاصدا لشرائه عند رؤيته عالما بان ماله وقت الشراء ثم ارى بعد مدة شراؤه فوجده متغيرا فخر لان
 بالتغير ما راي شيئا آخر فلا يفيد الرؤية السابقة العلم بالمالية الفاتحة وقت البيع فلا بد من علم
 الرضا به والاعتراف ان لم يتغير عن كماله التي رآه عليها فلا يفيد العلم بالمبيع قد حصل بالرؤية الاولى
 وقد روي عن ما دام على تلك الحالة وان اختلف في غيره بان قالوا مشترى قد تغير وقام البائع لم يتغير فاعول
 للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة ظاهر والتغير
 حادث والقول لمن يملك بالظاهر وان اختلف في الرؤية بان قالوا البائع للمشتري رايته قبل
 البيع وقام المشتري رايته قبله فلم يشر اي فالقول للمشتري مع يمينه لانه يكره امره عاديا وهو
 الرؤية وان اشترى عدل متاع زمني لم يره فقبضه الزم جماعة في الهند تنسب اليهم التباين
 فباع منه ثوبا او ملبوسا لم يطلع على عيب في الباقي فله ان يردده امر العدل بالعيب لا خيار
 رؤيته لا بشرط لان الراد قد تغير فيها او خرج عن ملكه ولا يمكنه ان يرد الباقي بخيار الرؤية او الشرط
 لافيه من تفريق الصفة قبل تمامها في خيار العيب يملك التفريق بعد القبض **في خيار**
خيار العيب مطلق العيب يقتضيه سلامة المبيع عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهو مطلق
 من عيوب عادة وعرفا ومطلوب عادة كالمشروط لفسا وعلى هذا الاصل فرع قوله فلم يره في شتر
 عيبا ومن ادعى العيب هنا عيب كان عند البائع ولم يره المشتري ولم يعلمه عند البيع ولا عند القبض ولم
 يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد العلم بوجه او اخذه بكل ثمنه لان مطلق البيع يقتضيه سلامة المبيع فاذا
 فات تخير كالا يتغير لزوم ما لا يضر من الامساك ونقص ثمنه لان الاوصاف لا يباينها شئ من
 الثمن في حدود العقد الا بضر من باع به بنقص الثمن فلا يشترط امساك ونقص ثمنه ولما كان المقام مقام
 بيان خيار العيب اصحح الا بان هذا العيب فبنيته بقوله وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فوجب
 لان ضرر الاخر بسبب العيب هو النقصان في المالية وذلك بتقاضي القيمة وخرج في مرفقة
 عرف اهله وهم التجار وارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات ثم فرع عليه قوله فالباقي هو
 ثمن من هو له او ممن في يده باعارة او اجارة او ودية ولولا ما دون السفر من صغير يعقل
 او غير ريان ياكل ويشرب وخرقه من غير حاجة الا اعانة غيره عيب وكذا السرقة عيب ان
 لم توجب قطعها الا اذا سرق لاكل من هو له او شيئا يسير كالحواشي والظلمين لا يوجب عيبا

بجلاف المورقة للبيع او لادخار او للاكل من غير كسوف والبول في العرش من غير يقبل عيب لا يبرئ
الاشياء نوجب نقض القيمة عند القار وهي ترك الاشياء في الكبر عيب اخر حادث بعد البلوغ
وفرع عليه قوله فلو ان اوسرقي او باع صوره عند البيع ثم عاوده ذلك عند شتر فيه ارى
صوره رده به لانه عاين ذلك لا كما والسبب وان عاوده عنده ارشد شتر بعد البلوغ
لا يبرده لانه غير ذلك لاختلاف السبب فان البول قبل البلوغ لضعف في الشانه وبعد له
في البطن والاباق قبله حب اللعب والسرقة قبله نقلة الهباله وما بعده لثب في الباطن و
لجود المطبق اكثر من يوم وليلة عيب مطلق سواء كان في الصغر او في الكبر فلو جرد في صغره عند
البيع وعادده عند شتر فيه ارى صوره او في كبره رده به انما يكون لان الشانه عاين الاول لان
السبب متحد وهو افة الذماغ والنزاج والجماع المتحركة بان رايحة الغم والفرح بالذال المعجزة وكبريك
الفاة بان رايحة الابط والزنا والتولد منه عيب في الجارية متعلق بالاربع المذكورة بوزان كلالها
عيب فيها لانه المقصود منها قد يكون الاقر اش وطلب الولد وكل من تلك الاربعه يخل به لاني الغلام
الرجس كل من تلك الاربعه عيبا فيه لانه المقصود منه الاستخدام وكل منها لا يخل به الا ان يخل كل
من الجور والذفر من داء وكثر الزنا عاوده لثان كلالها بكون عيبا في الغلام ايضا والاستحاضه
عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنه عيب لانه اجترار الدم والنقطاع اماره الداء
لا اقل من لا يجوز الغلام الدم الي سبع عشرة سنه عيبا ثم انه اراد ان بيان ان كونه مستحاضه
او عاوده الحيض باذا يعرف فقار ويعرف ذلك قول الامه او لا يعرفه غير ذلك لكن لا تعرفها فقط
بالادب من كمال البايع بعد استخلافه كاقام فزوا او انتم اليه امر الى قول الامه كقول البايع عن اليان
قبل القبض وعنده هو الصحيح والكفراف به عيب بها لمر في الغلام والجارية لا يبيع مسلم بغير عيب
لعداوة الدينيه وكذا السبب عيب فيها لانه ما ينقص الثمن نقلة الرغبه والذين بالمطالبا
عيب فيها لانه باليهما حينئذ مشغولة بجن الزنا والسعال القديم القاش عيب لانه مرض ينقص
المن والشر وما يكثر منها في العاين عيب لانه كلالها لضعف البصر وورث العمر والخصونه
لها كل مرض في العاين عيب وتخصيها بالذكر مني في اكثر الاغلب فان ظهر عيب حكم بعد ما
حدث عند شتر عيبا خورج من بالنقصه كنوب بشراء فخطوه فاطلع على عيب فيه فان يبر

يرجع بنقصانه على البايع وليس في المشتري الرد لان في الرد الزام الضرر على البايع الا ان يبرئ
بأخذه كذا لك ان يخطو عا لانه المشتري في ذلك الرد لان امتناع رده كان لحق البايع وقد عرفت
حتى لو باع امر الثوب بقطع المشتري سقط روجه على البايع بنقصانه العيب لان البايع حتى اخذ
فالمشتري يبرئه بخبره مابا يبيع فلا يرجع بالنقصه عنده فان خاف المشتري الثوب بقطع او
صغره اولت السويج بسمن ثم ظهر عيبه الذي كان عند البايع ولم يكن مشتري عالما به وقت الخط
والصنع واللت يرجع بنقصانه وليس للبايع ان يأخذه وان رجع بأخذه لا امتناع الرد بسبب الزنا
الحادثه حتى لو باع امر ثوب المشتري الثوب بقطع او الثوب ببيع او السويج بقطع
بعد رويته بحسب السقط الرجوع فيرجع بنقصانه لان الرد كان متعاقبا قبل البيع للزنا او الحادثه فلا
يكون المشتري ببيع مابا يبيع ولو اعنى المشتري العيب قبل رويته العيب بلام او بر او
استولد ثم ظهر العيب وجع بالنقصه في هذه الصورة اما الاعتاق فلا ملك فحق في ثوبه
الموت واما التبرير والاستيلاء فلا ملك منها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك الى ملك
فتقدر الادب في كل منها يرجع بالنقصه لانه استحق البيع بوجها السلامة وكذا يرجع بالنقصه ان ظهر
العيب بعد موت العبد كمن اشتري لانه الملك انتهى وامتناع رده على البايع بكم شرع من اشاع
لا بفعل المشتري فلا يمنع الرجوع بالنقصه وان اعنى على مال او قبل العبد بعد اطلاع على عيب لا
يرجع بشي اما الاول فلا يبرئ من وجس البطل كمن اشترى واما الثاني فلا يبرئ من وجس البطل
وهو مضمون عليه وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فحق ثم اطلع على عيب لا يرجع
عند الام فلا فالحا حث يرجع عنده بالنقصه لانه صنع في البيع ما يقصد من شرائه وحقا دفعه
فما يمنع من الرجوع كالا عتاق لاما ولدانه تعذر الرد بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالاخو
والقفل وان اشترى بيا او جورا او طعنا او قفا او خيرا فكمسره غير عالم بعيبه فوجه كانه
بان كان متقنا او قرا او خا ويا فان كان بكم متقن به في حمله بان صلح لكل بعض الناس والذوا
رجع بنقصانه ان لم يتناول منه بعد العلم بعيبه وليس بان يردده لان الكسر عيب حادث للمنه رج
بنقصانه دفعا للضرر بعد الزامه كان الا ان يقبل البايع مكسورا او رويته والارواح لم يكن متقن
في كل ثمنه لانه ليس على فكاكه البيع بالبلاد ولو وجد للبعض فاسدا وهو قليل كالا واحد والاني في

انما صح البيع حتى تالان لا يكون من قبيل من الفاسد عادة فلا يمكن التور عنه والاروان كالحال
 كثيرا عند البيع في الكل ورجع بطل منه لانه جمع بين ما وغيره فصار كالحج بين حرم وعبد ومن اشترى
 ما شره باخر فرد الاخر ذلك عليه اس على ما شره بعيب بقضاء او بقرار او قول او غيره
 على ما شره او من اشترى الاول من بيع محيب على ما شره لا الرد بالقضاء فسخ في حق الكل فيكون
 لم يوجب ولو قبله او قبل اشترى الاول من بيع محيب برضاء من غير قضاء لا يرد على ما شره
 قوله بغير قضاء اقاله ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا فيه قبل دفع الثمن لم يجز له ان يرد
 البايع لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه ولكن الامر لا يكون من احد الشكليات اما ان يبرهن على قيام
 العيب فيه او يكلف باثباته على انه لا عيب فيه لانه لو علم عليه برفع الثمن وجب له العيب بعد ذلك فحتاج
 الى ان ينقض الحكم فيوقف في ذلك صونا للحكم عن النقص فان قال اشترى ثم ادعى عيبا فيه فخرج غايب
 حتى يحضر ثم يرد من دفع القاضى ولم يثبت اليه وبأمره بقضاء الثمن ان حلف باثباته على عدم العيب لا
 في الانتظار جوازا للبايع وليس في دفع الثمن كثير من مزايا على اشترائه من تمام البينة رد عليه جميع
 ثمنه ولو لم يبرهن العيب ورد جميع ان كل لانه حجة في الزام العيب ومن ادعى ان مضمونه واراد كلف
 البايع على انه لم يبرهن عيبه بغير من اشترى اول لانه البايع عده عند اشترائه القول وان كان قول
 البايع يكون منكر الكراهه انما يعتبر بعد قيام العيب في بدنه من معرفة ثمنه بالبينة ثم اى
 بعد ثبوت باق عده كلف باثباته على عدمه لان الكراهه انما تعتبر بعد قيام العيب في جميع عند اشترائه
 ومعرفة قيام العيب انما يكون بالحجة فاذا اقام كلف باثباته في الخلف باق عده لانه بعد ابراه
 وسلكه ياه وما الى هذا او يقال بانه ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يرد من اشترى او يقال
 بانه ما الى ذلك قط لا يقال بانه بعد ابراه وما به هذا العيب لانه فيه ترك النظر لاشترائه لانه يمكن ان
 ابن جوب البيع قبل التسليم فيكون بين البايع صادقة وافقة للرد عنه فينصرف به بغير رد او لا يقال
 بعد ابراه وسلم وما به هذا العيب لانه فيه ترك النظر لاشترائه لانه يمكن ان يرد البايع كلامه ويريد
 ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم معا فينصرف به بغير رد من كل وجه الصور المقبولة المذكورة
 عارضا من هذه الاحتمالات وغيرها من الاحتمالات التي يتصرف بها المشتري لا ككلامها موصوفة لعدم
 السلب في حاضر هذا فيما اذا كانت في الماضي او في المستقبل وما اذا كانت في اتيان الكبير فانه كلف

لم يأت

يكلف باثباته ما بين من مبلغ مبلغ الرجل لانه الباقي في الصغير عند البايع لا يوجب رده بالباقي بل بالبرهان
 وبقي ههنا شئ آخر وهو اننا قلنا ان لا بد من ان يبرهن المشتري اول لانه البايع عده فلو لم يرد على
 ابراه ان كيف يكون حكمه فينبغي لقوله وعند عدم بينة المشتري على الباقي البايع جميع صغيرا كان
 او كبيرا عده او عند اشترائه كلف البايع عده بما بانه انما اس البايع ما يعلم انه اس البايع عده
 عند اشترائه لا في الدعوى معتبرة من ترتيب عليها البينة فكذا يترتب عليها الخلف واستفاد على قول
 الامام فقيل كيف عده ايه وقيل لا كلف قائل في الغاية وهو الاصح فترتب كلف على دعوى محبة
 ولا حجة بل انهم ولا خصم قبل قيام العيب فان حلف البايع بغيره ان كل على قولها ثبت باق عده كثر
 ثم حلف ثانيا لا رد على البايع كما مر في الوجه الثلاثة لاجل الرد فان حلف بغيره ان كل فسخ
 القاضي العقد بينهما فرده ولو قال باثباته بعد الثقباض بغير من اشترى عدا وتقا بضا فوجه عيبا
 فاراد الرد على البايع فاختلفا في قدر جميع فاراد البايع كخصيص الثمن على تقدير الرد فقال المشتري
 بغير هذا العيب مع عده آخر وقال المشتري لا بل يعني هذا العيب وعده قال قوله اس المشتري مع البايع
 مالم ثبت البايع ودعواه لان الاعتدال في هذا المقبول والقول فيه قول القابل لانه اعرف بما قبض
 امسا كان او ضميا كالمغاصب والودع وكذا القول لاشترائه مع البايع لو اتفقا على مقدار جميع وان
 في المقبول ان اشترى عديدين فقبض البايع قبضتها وقام المشتري ما قبضت الا اعداها قال قوله لاشترى
 لاه من ان القول لبقا قبض مالم ثبت البايع ودعواه ولو اشترى عديدين صفقة واحدة يعني في عقد واحد
 وقبض اعداها وبعد ذلك وجد المقبول منها او بالآخر غير المقبول عيبا ردها معا واخذها
 بالجزء الباقى ولا رد المحب وعده لان في قبض اعداها ثلث الصفقة قبل التمام لان الصفقة تم بقبضها
 وتكون الصفقة قبل التمام لا يجوز الا ان يكون العيب بعد قبضها فحينئذ يرد العيب وعده لان الصفقة
 تم بالقبض وتكون قبضها بعد القبض ما يترد ولو وجد بعض القبلي او الوزن موجب بعد القبض رد كله او عده
 بعينه وليس له ان يرد العيب فاصلة لان اكمل وهو زول كلاهما اذا كان من جنس واحد كشي
 واحد كما وان كان شيئا حقيقة لانه مالم يرد والتقوم في كل منها باعتبار الاجتماع اذا حصة للواحدة
 ليست بمقتورة حتى لا يكون زبعا وقيل هذا اسرر والكل واخذة او الم يكن في وعائين والامر وان كان
 في وعائين فهو كالعدين حتى يرد ما في الوعاء الذي وجد فيه العيب وعده ولو اشترى بعينه اسرر كالبلي

او الوزن بعد القبض ليس له رد ما يترسوا كان في دعائهم لانه لا يفرقة التبعيض والاشياء
لا يمنع تمام الصفقة لانه برصر العاقدين بخلاف التوب فانه لو استحق بعضه كان مشتررا غير ان
شأنك الباقي وان شاء رده لان التبعيض بغيره لان الاول مثل وانما يفرق الاصل فهما ان
تبعيض القيمة عيب لا تبعيض المثل ثم شرع في بيان ما يرفع به العيب من مشترر فصار وداواه العيب ان
كان العيب مما يعالج بوجوه العيب وركوبه على الدابة السبقية المعينة رضي لان كلاهما وبيع الاستحقاق
ولو ركب رده على البائع او سقاية الاجل ثم رده على نفسه ولا بد منه امر وان كان ركب رده عن ضرورة فان لاق
ولا ينفذ فلا يجوز من سعى الى الاضحية اليه ولو قطع يد يبيع بوجوهه او قتل غدا مشترر سب
كاي من عند البائع كالسرقة في صورة القطع وقطع المروي في صورة القتل رده مشترر مقطوعا لثبوت
عينه واخذ ثمنه من البائع في الصورين سواء علم بالعيب او لا هذا عند الامام وقال ارجع مشترر على البائع
بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاطلا وغير قاتل لان وجوب القطع والقتل لا ينافي في حالته
حتى يصح بغيره فانيته ان سب كل منهما وجده عند البائع فيرجع بفضائه لتعذر الرد وله ان يكلام
القطع والقتل مضاف الى سببه مضار كان يد العبد ونفسه مستحقا ما كونه عند البائع فيحقق
به قبض مشترر فيه وياخذ ثمنه ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا امر وان علم فلا يرجع لان العلم بالعيب
رضي وله ان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ولو رده لولته الا يدعي بعد وجود سبب القطع في
يد البائع او ادائه لثمة بالبيات ثم قطع يد العبد في يده مشترر الا يرجع الباقية مع بايع كالكاتب مع
بعضهم على بعض كارجح في الاستحقاق الى ان يمتنع الا بايع الاول لانه بمنزلة هذا عند الامام وعند
يرجع الاخير على بايعه لا يرجع بايعه ليرجع الاخير على بايعه كالايرجى في العيب لانه بمنزلة وهذا
المشترر الاخير لم يبرح بايعه حيث لم يبرح ولا كذلك الاخرى فان البائع يمنع الرجوع بفضائه
ولو باع بشرط البراءة من كل عيب مع وان لم يجد العيوب لان الجهالة في الاستحقاق لا يفرق الا بالبراءة
ويدخل في هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند البائع كسيف فلا فالحمد فان عنده لا يفرق
فيها الحادث بعد العقد قبل القبض **باب** في بيان البيع الفاسد البيع انواع يبيع وفاسد و
باطل وموقوف فالبيع ما شرع باصله ووصفه والفاسد ما شرع باصله دون وصفه والباطل
غير مشروعي بواحد منها ومكروه بالبيع ما يفسد لكونه ما يورث شيئا منه كالبائع عند اذان الجمعة و

والوقوف ما يبيع باصله ووصفه على سبيل التوقف ولا يفيد تجاها لتعلق حق الغير انما لقب الباب
بالفاسد وان كان فيه غيره من المذكورات لكثرة وقوعه بقدر اسبابه فاذا تقرر هذا فاستمع
ما تلو عليك بقوله بيع ما ليس له من حصة مبيعا وبيع به ارجله ثوبا باذغال الباطل عليه باطل كالم
وتمية التي ماتت حقت انفسها لانه تمية التي ماتت بسبب كالحق وجرح في غير موضع البيع فان عيبه
فاسد لا باطل ولا حقا باطل بيع هذه الاشياء لانها لم تكن البائع وهو مباذلة ما كان باعها فانه ليست
بماز وكذا بيع ام الولد ومهدر المطلق باطل لان استحقاق المثل ثابت لام الولد بقوله عليه السلام
اعتقها ولدا وان سبب امره انفسه لانه لم يرد له بقوله عليه السلام لا يبيع ولا يورث قيدا
مهدر المطلق وهو الذي علم عن نفسه بالموت لا يقيده لان بيعه لغيره باطل وكذا بيع المكاتب باطل
لانه يستحق يد على نفسه بعقد الكتابة فلا يمكن ان يولد من شخصه وفي بيعه ابطال لذلك الاستحقاق
اللازم في حق المولى فلا يجوز الا ان يحجر امره المكاتب بيع نفسه وبشرطه في نفسه يجوز بيعه لان ضمانه
به يتضمن تخرجه نفسه وكذا بيع ما لم يبرح من ماله باطل كالحجر وتحرير قبايل المسلمين ومسلم وكافر باليمن
انما يبرحهم والدناير والفلوس المتفقة انما يبرح بها بائنا لان المقصود في البيع مبيع لا يمتنع
به للبايع الثمن وانما يبرح به فاذا اجلا مبيعا يكونان مقصودين وفيه اغراضهما والشرع
اعربا بانتهما مع فن ضم الى حرورية تمت الى مية ماتت حقت انفسها باطل وان لم يوصل اليه
من كل عند الامام وعندنا ما يبيع في العبد والركية ان باي الثمن لان الصفقة معدة معنى بتبعض
التمن فلا يسر البطلان من احد الى الآخر وله ان الصفقة لا تنقذ بحجر وتبعض الثمن بل لا بد
من تكرار لفظ العقد عنده لان ركن العقد وهو الايجاب والقول متحد فيهما فاستحقاق حصة مقدر واقفا
فاذا بطل في البعض بطل في الباقي بالضرورة ومع البيع في من ضم الى مدبر اوله ام ولد او الى مكاتب
او الى من غيره باجته من الثمن وكذا مبيع في ملك ضم الى وقف لان كلاما من حد بر وقت الغير والتوقف
على البيع فلا يسر البطلان فيما هو محل البيع ثم شرع في بيان البيع الفاسد وبيع العرض بالجزء اجملا
الحجر ثمن العرض وبالعكس حبل العرض ثمن الحجر كلاهما فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مباذلة
ماز باعها فان حجر ما عند البعض لكونه لا يملك ليطهر البيع فيها وكذا بيعه بالجزء من عرض بالجزء
جعل حجر ثمنه فاسد لا قلنا واما مبيع اخر بغير العرض على ما في التمسك وغيره فهو كبيع حجر بغير

فصل في بيان ما يرفع به العيب من مشترر فصار وداواه العيب ان كان العيب مما يعالج بوجوه العيب وركوبه على الدابة السبقية المعينة رضي لان كلاهما وبيع الاستحقاق ولو ركب رده على البائع او سقاية الاجل ثم رده على نفسه ولا بد منه امر وان كان ركب رده عن ضرورة فان لاق ولا ينفذ فلا يجوز من سعى الى الاضحية اليه ولو قطع يد يبيع بوجوهه او قتل غدا مشترر سب كاي من عند البائع كالسرقة في صورة القطع وقطع المروي في صورة القتل رده مشترر مقطوعا لثبوت عينه واخذ ثمنه من البائع في الصورين سواء علم بالعيب او لا هذا عند الامام وقال ارجع مشترر على البائع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاطلا وغير قاتل لان وجوب القطع والقتل لا ينافي في حالته حتى يصح بغيره فانيته ان سب كل منهما وجده عند البائع فيرجع بفضائه لتعذر الرد وله ان يكلام القطع والقتل مضاف الى سببه مضار كان يد العبد ونفسه مستحقا ما كونه عند البائع فيحقق به قبض مشترر فيه وياخذ ثمنه ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا امر وان علم فلا يرجع لان العلم بالعيب رضي وله ان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ولو رده لولته الا يدعي بعد وجود سبب القطع في يد البائع او ادائه لثمة بالبيات ثم قطع يد العبد في يده مشترر الا يرجع الباقية مع بايع كالكاتب مع بعضهم على بعض كارجح في الاستحقاق الى ان يمتنع الا بايع الاول لانه بمنزلة هذا عند الامام وعند يرجع الاخير على بايعه لا يرجع بايعه ليرجع الاخير على بايعه كالايرجى في العيب لانه بمنزلة وهذا المشترر الاخير لم يبرح بايعه حيث لم يبرح ولا كذلك الاخرى فان البائع يمنع الرجوع بفضائه ولو باع بشرط البراءة من كل عيب مع وان لم يجد العيوب لان الجهالة في الاستحقاق لا يفرق الا بالبراءة ويدخل في هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند البائع كسيف فلا فالحمد فان عنده لا يفرق فيها الحادث بعد العقد قبل القبض **باب** في بيان البيع الفاسد البيع انواع يبيع وفاسد و باطل وموقوف فالبيع ما شرع باصله ووصفه والفاسد ما شرع باصله دون وصفه والباطل غير مشروعي بواحد منها ومكروه بالبيع ما يفسد لكونه ما يورث شيئا منه كالبائع عند اذان الجمعة و

في البيع

فصل في هذا القول بيع العرض بجزء أو تخفيض وبالعكس المكان اولى واخصر ولا يجوز بيع طير في الهواء وبيع سمك
لم يصيد عدم الجواز فيها بمعنى البطلان لانه بيع مالا يملكه او صيد والحق في خطيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة
او وحل اليها امر الى الخطيرة بنفسه ولم يبد منه عدم الجواز فيها بمعنى الفناء ولا يبيع ملك
غير مقدور التسليم وان صيد والقر فيهما امر الى خطيرة وان كان بلا حيلة مع بيعه لانه يبيع ملك
مقدور التسليم ولا يجوز بيع الجوز وهو ما كان في البطن ولا يجوز بيع السراج استراح الجوز لكن عدم الجواز
في السراج بمعنى البطلان لان عدمه مقطوع به وفي الجوز بمعنى الفناء لان عدمه مشكوك فيه ولا يجوز
بيع اللابن في الفرج فانه فاسد للفر لا احتماكونه انتفاضا والنور منى عنه وكذا لا يجوز بيع اللؤلؤ
في الصدف فانه فاسد لانه لا يمكن تسليمة الا بغيره وهو كسر الصدف ولا يجوز بيع الصوف على ظهر
الغنم فانه فاسد لان موضع القطع غير معلوم اذ لا يمكن ان يقطع على وجه لا يفرق شيئا على ظهر الغنم خلافا
للابسوف فيها اما في الصدف فلا ينفق الا بالكسر فلا يبعد ضررا واما في الصوف فلا يملك
التسليم في حاله فيجوز ولا يجوز بيع اللحم في الشاة لانه لا يمكن تسليمة الا بالذبح وهو ضرر لا يستحي على
البائع ولا يجوز فريضة الغنم وهو ما يخرج من الماء بغرب الشبكة مرة انما لا يجوز لانه يجوز ولا يجوز
بيع جذع معان في سقف وبيع زراع من ثوب وان لا يوصل ذكر موضع قطعه لانه لا يمكن التسليم
الا بغيره لم يوجب العقد وشبهه لا يجوز لانه لا يمكن من الرجوع وتحقيق المنازعة فان قطع البائع الجوز
او قطع الزراع من الثوب وسلم الى المشتري قبل الفسخ عاد البائع صحيحا لزوال العقد وهو الضرر
قبل فريضة ولا يجوز المنازعة وهي بيع الثمر بالثاء المنقطة على رأس النخل بربا بقاء الشاة مجذوزة
كوز الثمر مثل كبد حوصا من ثمره او ثمن الشاة الربا فيها ولا يجوز ايجافلة وهي بيع البرق في سنبلة
برق خارج عما يكون ذلك البرق مثل كبد حوصا لانه من شجرة الربا ولا يجوز البيع بكامله واما بدة
والقاء الجوز بان يتساوا امر البائع والمشتري في سلفه امر شئ من مبيعات فيلزم البيع ولو
لمسا المشتري هذا تفسير بيع الهلابة او وضع عليها الجوز او غيرها هذا تفسير بيع القاء الجوز او بدة
اليه البائع امر القى السلفه الى المشتري هذا تفسير بيع الهلابة وذلك بعد قول البائع بعت هذا
كعذ او بعد قول المشتري بشتريت كذا فحينما بلغ كلامهما ووقع احد الشاة المذكورة لزم البيع بذلك
المن في تلك السلفه وقام ذلك مقام الاتياب والقول انما فسد البيع فيها لورود النهي عنها لا فيها

فيها من معنى التفتيش بالخطر ووجود القمار ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لجهة البيع الا بشرط
ان ياخذ اياهما شاة فيجوز لاشتراط خيار التيقين ولا يبيع امر اخر مع ثوب واحد بها مع الكلا
الثابت في أرض مباحة او مملوكة بدون سبب منه لانه لو سقر الارض وهما با حازله ولا
اجازته لورودها على استهلاك العين ومحل نفاذ الاجارة المنافع دون الاعيان ولا يبيع كل بلا
كوارث جمع كوارث وهي مكان العسل من طين او خشب هذا عند الامام واليه يوسف خلافا لغيره
فانه عند الجوز او كان محورا مجموعا ولا يبيع وود القدر ارا الا بربسم وبسببه عند الامام و
عند ابي يوسف يجوز في الدود ان كان الدود مع القرو في البيض عنه امر عن ابي يوسف قوله ان
الجوز وعدمه وعند محمد يجوز بيعها مطلقا سواء كان على الانفراد او معية وهو اقرب الى الحق
انما في الضمور لان النسل قد قاملوه فثبت الضرورة اليه ولا يبيع الا بربسم لعدم الضرورة على غيره
الا بربسم بربسم انه عند محمد يجوز لزوال المانع وهو الجوز عن التسليم فان عاود من ابقه بعد
بيع قبل الفسخ لا يفسخ البيع صحيحا لوقوعه باطلا لانعدام الحكمة وقيل يفسخ صحيحا على القول
بالبعض ولزوال المانع ولا يبيع بين امرأة حرة كانت او امته لانه جواز او حر مكرم وفي البيع
له فلا يجوز ولو لم يملك فاقيد به ونحوه لانه يبيع ان يبيعهم اختصاص عدم جوازه ما كونه في
الضرع كافي سائر البان ايجافات وعند ابي يوسف يصح في بين الالة اعتبار الجوز بكل
لانه يجوز ايراد البيع على نفسها فيجوز على غيرها قلنا الرق قد دخلت نفسها واما الثوب فلا فرق
فيه ولا يبيع شعر الخنزير لانه كسب الحايين ولكن يباح الانتفاع به بالخز ضرورة فان اكله كلفه
محتاجون في خوز النعال والاضفاف اليه رقيق مما القليل لو وقع خذله عند ابي يوسف لا يفسخ
عند محمد لان الاطلاق الانتفاع به ليس طهارته ولا يفسخ الاطلاق للضرورة وهي الاطلاق
الا في حالة الاستحقاق وماله الوقوع فغيره ولا يبيع شعر الا ورمسها كان او كافرا ولا يبيع
الانتفاع به ولا يبي من اجزائه كرامة له ولا يبيع جلود الحية قبل الدباغ لانها غير متفقه بها الجوز
ويجوز بوجهه وينفع بها لغير الاكل لانها طهرت بالدباغ وبيع عظمها وينفع به بعد البسوس
وكذا عصبها وقربها ووضوحها وسعرها ووربها ببيعها وينفع بها لكونها طاهرة باصل خلقها
وعدم حلوها الحيوة فيها والضمائر كلها الميتة والشعر لا يوردها وغيره والصوف للغنم والوبر

للابل وكذا غنم الفيل يباع ويقتنع بعقد الامام واليه يوسف لانه قهر السباع خلافا لما قد حيث
فان انما يحسن العاين كالتخزين ولا يجوز بيع على سقط بعينه اذا كان علو رجل وسفل لاخر فسقط او سقط
العلو وبقر السفل يباع صاحب العلو موضع العلو لم يجر او بعد السقوط لا يبيع الا حيا النعلن ويوس
بالحول والبيع كسبل اي سبل اما ولا يبيعه لانه يجوز ان لا يدبر رقبته فيشغله من الماء ويحيا اي البيع
والهتني الطريق لانه معلوم بالطور والعرض ولا يبيع شخص على انه امة فاذا هو عبد ولو باع بطنه كتب
فاذا هو حرة مع البيع ومنه الفرق على ان الذكر والاثنى من بني آدم جنسان للتفاوت الفاض
في الاعراض وفي الحيوانات فخر احد لعقد التفاوت فيها ولكنه يخر المشتران مثله قبل البيع
وان شاء فخره لغوات وصفية الكسبية ولا يجوز شراء ما يباع بنفسه او بوكيله باقل ما يباع من الثمن
قبل نقد الثمن الاول وان اشترى حارثية بالف حالة او شدة فقبضها ثم باعها من ابيها بحسنة قبل
نقد الثمن الاول فند البيع انما لا الثمن لم يدخل في ضمنه البايع قبل قبضه فاذا عاد اليه عاين بمبيع
بالصفة التي خرج بها عن ملكه وصار بعض الثمن نقدا ما يبيع بقره عليه فضل لا عوض فكان ذلك
ربح باليمن ومو حرام بالنفس وكذا لا يجوز شراءه او شراء ما يباع بنفسه او بوكيله مع غيره الذي لم
يوجه بتمنه الاول قبل نقده فيا يباع ويصح في ذلك الغير كصحة شراءه بغيره بالالف ثم باعه
واخره من البايع قبل ان ينقد الثمن بالالف مع الشراء في الذم لم يشتر منه البايع ولا يجوز في
الاخر الذم لشراؤه لانه لا بد ان يحل بعض الثمن في مقابلة الذم لم يشتره فيكون مشتر بالآخر
باقل مما باعه ضرورة وهو فاسد فان قبل ما فسد العقد في هذا يمنع ان يفسد في الذم لم يشتره
عند الامام كالوجه بين حرد وعبد وابعها اجيب ان الفاد في اجمع بين احو والعبد قول اجمع عليه
فسقد رطله وفيما نحن فيه ضعيف مجتهد فيه فيقتصر على محله ولا يتعداه كافي اجمع بين عبد و
ولا يجوز شراء زيت وكوه على شرط ان يزنه بطرفه ويخرج عنه رطل مبيع الوزن لكل طرف مقدار
معان لانه شرط لا يقتضيه العقد فان مقتضى العقد ان يخرج ابارا الطرف مقدار وزنه كالأمان
بقوله وان شرط طرح مثل وزن الطرف مع ان اختلف في نفس الطرف وقدره ان اشترى زيتان
زق وزق والوزن ومكشرة اوطا وقال اباياع الرق غير هذا وهو محتمل اوطا فالقول للمشتري
لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرق المقبوض او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري

فالمشتري فابيض والقول قول القاض فمينا كان كالتعاصب وامينا كالمودع وان كان ثمنه ثمن
الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يكثر الزيادة والقول للمكسر مع مجبنة ولو امر سلم
فيما يبيع حر وشراها مع عقد الامام خلافا لهما فان عندهما البيع لا يبيع الا بوكيل نائب عنه فيقترنه
ينقل اليه فكانه يشره بنفسه ولما ان الوكيل اميل في التصرف لا نائب عنه هو كل وانما هو اهل
لذلك التصرف فصح تركيله وثبت الملك للموكل حكما للعقد وكسب غير ممنوع عنه ذلك وكذا
لو امر بمكسر غيره ببيع صيده الذي مرصطاه قبل الاوامر مع عقد الامام خلافا لهما وليس الطرفان كل في
المسئلة المتقدمة ولو شري كافر عبدا مسلما او محصيا مع شراؤه لانه صدر من اهل مضافا الى محله
انقاده ولكنه يجر على احوالهما على ملكه وهذا للذم اللازم من البيع من جهة محله كونهما وبيع بشرط
لا يقتضيه العقد مع كسر شرط الملك للمشتري ثبوته بدون الشرط فلا يريده الا تأكيد وكذا البيع بشرط
لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد من المتعاقدين ومحقق عليه كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة
فان هذا الشرط باطل لان المشتري ان يملكها ويبيعها ولا نفع في عدم بيعها لواحد من المتعاقدين وليست
هي ابل لنفع في بيعها للتعاقل ولو كان البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد متعاقدين او
فيه نفع لمبيع مستحق للنفع بان كان آدميا فهو فاسد كبيع عبد على ان يفتقه المشتري ان يدبر ما يريده
او يبيع امة على ان يسود له المشتري لان هذه الشروط لا يقتضيهما العقد وفيها منقعة للمبيع الذم
العبد او الامة فتوزر الى الربا او كالعقد شرط فيه الربا يجوز فاسدا فلو اعتقه امره حتى الوكيل بشرط
بيعه بذلك الشرط عا وبيع صحيح فيلزم الثمن عند الامام وعندهما لا يجوز بيع على الف وقيل لم
البيعة لان البيع وقع فاسدا ابتداء فلا ينعقد بانرا كما اذا تلف بوجه آخر كالقتل وموت والبيع و
له ان يشترط الاعاق من حيث ذاته لا لايام العقد لكن من حيث ملكه فلا يبيعه لانه منتهى الملك ولا يبيعه
للمشي عقر له الا تتران الحق لا يمنع الرجوع بقبضه البيب قبل ان ينظر الى جهتين توقفت احوال
بين بقائه فاسدا كما كان وان ينعقد حاله او جرد الشرط فاذا وجد فقد تحققت الملاحة فترج
حاشي يجوز ان ينعقد صحيحا بخلاف بشرط الاستيلاء والتدبير والقبالة لانها ليست بمنتهى الملك
بقاين وكشرط ان يستحذ البايع شهر اربع عدا بشرط ان يخدم البايع شهر اربع واربعين
ان يسكنها البايع مدة اربعين شيئا بشرط ان لا يبيد المشتري الى رأس الشهر او بشرط ان يقرضه الى

بان يكون في صلب العقد وصليه ما يقوم به وهو عبارة عن مجموع البدلين كاشد بقوله كسج درهم
بدرهاتين يعني ان كان الف ادنى البدلين او في احد هما كان فويجب لكل من البايع والمشتري
السج ولو بعد القبض بناء على قوة الف واما اذا كان الف بشرط زايده فمفسد بشرط ان يهدى
المشتري البايع هدية فيجوز لا يكون الفسخ لكل منهما مطلقا بل فيه تقييد اشار اليه بقوله
فكذا امر كل منهما فسخا كما تقدم ان كان قبل القبض لانه دفع وهو ايهون من الرفع واما ان كان
بعده امر بقبض الفسخ انما يكون لمن له الشرط بمحض صياجه لا لمن عليه لانه العقد قوس الفسخ
ضعيف فمن له منفعة الشرط بعد ان يسقط شرط الهدية مثلا فيفسد العقد صحيحا لرفعه كفسد
فاذا فسخ من عليه منفعة فقد بطل حق الغير هذا عند محمد وقال الكلبي العاقدان حق للشرع لا حق
لها حيث رضيا بالعقد كافي اكثر اعتبارات فلهذا ان ذكر هذه المسئلة في صورة الاتفاق لا يكون
عزرا كانه بل يترجم له التفضيل ولا يافده البايع امر لا يافده البايع جميع بطل الفسخ حتى يرد منه لانه جميع
مقابل فيصير محسوبا به كالمهر من فان مات البايع بعد فسخ البايع فمشتريه حق به كالمهر
ما اشتراه حتى يافده منه الذراية البايع لانه مقدم على البايع في حيوة فكذا على غنائه وورثته
بعد موته كالمهر من ثم ان كانت دراهم الثمن قايمة اخذها بايعها لانهما متعين في البيع الفاسد في
الايح وان كانت مستهلكة اخذ منها لانهما متعلية وطاب للبائع ربح غنمه امر بربح الثمن الذي
اخذ من المشتري بعد القبض لا يطيب للمشتري ربح مبيع ولو بعد القبض فيصدق به يعني اذا
اشترى ثوبا فاسد بالف درهم ففقد بطل ربح كل واحد منهما فيما قبض طاب للبائع ربح
في الثمن ولا يطيب للمشتري ربح في جميع فيصدق به والا فله فيه ان المال نوعان نوع لا يتغير
في العقود كالمهر والذناير ونوع يتغير كالعروض وايضا فثبت نوعان احدهما باعتبار عدم
الحكك وان كان الف والحكك فثبت باعتبار عدم الحكم كافي لمقصود بوجوب حقيقة البحث
فيما يتعين وشبهة البحث فيما لا يتعين عند الامام ومحمد لا يلا يتعين بالمتعين لا يتعلق بالعقد بل
يتعلق بالفي الذمة وانما هو وسيلة من وجوب شبهة البحث والشبهة معتبرة فلا جرم انعدام
الطيب لعدم الحكم في المالين جميعا وثبت لف الحكم بورث الشبهة فيما يتعين لا فيما لا
يتعين لانه اذا من حيث عدم الحكم بورث الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة ليست

ليست معتبرة فلذا تصدق الذراية المبيع بالربح ولم تصدق الذراية الثمن بالربح كما طاب
ربح ما اودعه ففقد ذلك المال على الذراية ثم تصادقا على عدمه امر على ان لم يكن على عدمه عليه
شئ فزاد بعد ربح فيه امر على الذراية لادع على اخالف درهم ففقد ربحه ففقد ربحه ثم
تصادقا على ان لا شئ عليه طاب للذراية وان باع المشتري ربحا باثنا صحيحا لغير باعية ما اشتراه
شرا فساد صحيح البايع وكذا صحيح لو اعطاه او وهبه وسكبه وسقط بكل من البيع والاعتاق والهبة
حق الفسخ لانه لما ملك المبيع بالقبض ملك التصرف فيه فلا يتصور الفسخ لتعلق حق العبد
بالتصرف اثنى ففسخ البايع الا ان كان لحق الشرع وحق العبد يقدم على حق الله اذا اجتمعا
لان الله غني والعبد محتاج وعليه قيمة لانه مضمون بالقبض ثم شرع فيما يقطع حتى الاسترداد
منه الا فاعال حسنة بعد الفراغ من القوتية فقال ولو بوزن دار استراها ثم افسد او عرسل
في ارضه اشتراها كذلك فعلية قيمتها اربعة الدار او الارض وينقطع حتى الاسترداد وعند
الامام وقالا يفيض البناء والغرس وورد الدار والارض على بايعهما وشك البايع في
رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك محمد في روايته عن الامام لزوم قيمتها وهذا الشك
في حفظ رواية لاني مذمومة لانه محذور في كتاب الشفعة ان يشتري ارضا ثم يفسد او يارثها
فاستوفى فيها فملك شفع الشفعة عند الامام وعند مالك الشفعة له وهذا تنقيص على
ان مذموم الامام لزوم قيمتها ومذموم مالك الشفعة البناء وورد الدار كما ذكره لهما ان حق الشفعة
اضعف من حق البايع او يتجوز حصة الا الشفعة او الرضا ويبطل بالبايع ولا يورث بخلاف
حق البايع واذا لم يبطل حق الشفعة مع منعه بالبناء والغرس فحق البايع مع قوته اولى ان
لا يبطل وله ان البناء والغرس مصل للمشتري بتسليط من جهة البايع وكل ما هو كذلك ينقطع
بحق الاسترداد كالمبيع الحاصل من مشتري بخلاف الشفعة اذا تسليط ليوعد منه وكرهه الثمن
وهو يتجوز وسكونه اجماع الباع ان يزيد الثمن بالثمن من ثمنه ولا يريد الشرا لغيره غيره
انما كره لقوله عليه السلام لا تاخذوا من ثمنه ولا ثمنه الا ذلك وحده اشارة الى ان المشتري اذا
طلب قبل من ثمنه مثل فلا يشاء ان يزيد الا حصة الثمن الى ان يبيع بمن ثمنه وان لم يرد الشرا
ذكره السوم على سوم غيره وهو ان يكون اثنان يتوكلان في بيع الاخر ويقول البايع ففقد

لا تتبع فانه اشتريته شك باز يد او يقول المشتري لا يشتريه فانه اشبهك اوجوده او يمن
 اقل انما كره لقوله عليه السلام لا يستام الرجل على سوم احية بعين بعد رضا العاقدين ولهذا
 قال اذا رضى بيمين معلوم لانه اذا ساءم احدهما ولم يرض بما فيه فلا يمس للغير ان ساءمه
 يشترى لانه بيع من يريده وكره لمعرك الجلب بيمين ان استقبل منه في كسر حبس في طعام او حيا
 او غيره يشترى ويدخله ويبيع على ما اراده لانه الجلب اذا حرت منه لم يدخل به حتى العامة
 فكره لكن انما كره اذا كان يغير ما يمل البلد ولهذا وصفه بقوله انفسر ما يمل البلد واما اذا كان
 لا يغيره فلا يمس الا اذا بلس السور على الواردين واشترى منهم ما رخص النش فانه كره ايضا
 وكره بيع الحاضر لبا وبيع كره ان لا يبيع منه هو اهل الحضر والطعام منهم لم يبيع ممن هو اهل البادية
 لقوله عليه السلام لا تقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد طعام في بلاد النش من الخط قيد البيع انما
 قيد به لانه في زمن الرخص لا يكره وكره البيع عند ان احبته لقوله تعالى اذا نودى للمتقاة فم يوم
 احبته فاسوا الذكواته ولا يكره بيع من يريده لانه لا يكره ان يبيع حيا او ان يبيع حيا وقد
 حظر صما على طهر بغيره وقال من يشترى من هذا الجنس فله حق فخر رجل اخذتهما بدرهم فقال عليه السلام
 من يريده على درهم من يريده على درهم فاعطاه رجلا اخر درهمان فباعهما منه وصح البيع في جميع
 جميع البيعا المكرهه لانه انما يمس من يبيع في سلبه ولا في شرط صوته والنهي الوارد لمع
 محاور لا يقتصر الفاعل على الكراهية ومن ملك مملوكين صغيرين ذكرين او اثنين او ثلثي افعال
 او كان احد مكابرة او الاخر صغير احاطا كونه احدهما ودرهم محرم من الاخر قيد لكل في الصورين كره
 ان يبيع فيهما قبل البلوغ بالبيع لانه الصغير يتاثر بالبكره وفي التفريق انما اشل الصغير
 وترك الرجم وقد ورد الوعيد عليه لكن كراهية ليس بطليح مقيد بقيد كره بقوله بدون حتى
 لانه ذلك التفريق لو وقع بمحقق كدفع احدهما بالجنابة والرد واجب لا يكره دفعا للضرر
 صاحب الحق واما اضرار الصغير فينبط فمنا فلا يفتت اليه لانه لم من شئني ثبت منها
 ولا ثبت قصدا وبيع البيع ابرج احدهما وان كان مكره ولا عند الامام ومحمد خلا لا لا يوف
 في قرابة الولاد حيث لا يبيع البيع فيها عنده في رواية لقوة القرابة وفي جميع حيث لا يبيع البيع في
 جميع قرابة سواء كانت ولادة او غيره عنده في رواية احمد لان عليه السلام نهى عن بيع احد

احد غلامين اخرين وهو يد على فاده ولهما ان البيع صدر منه ايمه مضافا الى محله فنفذ وانما
 الكراهية لمعركها وبيع غير متصل به فلا يوجب واما النهي الوارد عنه فحوايه انه محمول على الاقالة
 او على بيع الآخر منه باع هذا كله اذا كان المالك سائما لانه الكفار غير محالين بالشرائع فان كان
 كبيرين على اصفه لانه لا يمس البغوي لانه النفس ورد على خلاف القياس فيقتصر على مودره
باب الاقالة هي لغة الرفع والاسقاط وشرعا رفع البيع تصح بقطيان ماضيان و
 بقطيان ماضيا مستقبل والاخر ماض ان قال احد هما اقلني وقال الاخر اقلت هذا عند الامام
 واليه يوجب خلافا لمحمد فانها تصح عنده الا باضيان اعتبارا بالبيع ولهما ان لفظ بعني في البيع
 كان محولا على الكسوة فلم يدل على التحقيق ولهذا لا ينعقد به البيع واما لفظ اقلني في الاقالة فمحل
 على التحقيق لانه اقلني يحكم بعد ظن وانما كل فلفظ زوضي نفسك في النكاح وتوقف على القبول في
 المجلس البيع حتى لو قبل الآخر بعد زوال المجلس او بعد صد رغبة فيه ما يدل على الاعراض كما هو في البيع
 لا يتم الاقالة وهي بيع مبدئي حتى غير العاقدين اجماعا سواء كانت بعد القبض او قبله واليمن
 الاول او باقل منه او باكثر للضرورة اذ ثبت بها حكم البيع وهو المالك فانه كونهما بيعا في حق
 غيرهما وجوب الشفعة والاستبراء فان الشفعة حق الشفع والاكسبراء حق الله وكل منهما
 غير العاقدين وفي حقهما بعد القبض نسخ ان امكن جعلهما فسخا لانه لفظا يبنى عن الرفع والفسخ
 فيلزمه النسخ الا وارب ووصفا وقد راوي بطل ما شرط من الزيادة والنقصان والتاصيل فان
 نذر جعلهما فسخا بان رادت جميعه بعد القبض زيادة منفضلة او هلك جميعه في غيرهما فافضة
 بطلت الاقالة هذا عند الامام وعندنا يوجب الاقالة بعد القبض بيع في حق المتعاقدين سواء
 رقت قبل النش الاول او باقل منه او باكثر او بنوع آخر فان نذر جعلهما بيعا بان كانت قبل
 القبض في المنقول او كانت بعد هلاك احد العوضين في القايضة ففسخ لانها موقوفه له ولو قبل
 وان نذر جعلهما فسخا مبيعا بان كانت قبل القبض في المنقول باكثر من النش الاول او باقل منه او بنوع
 آخر او بعد هلاك السلعة في غير القايضة بطلت ويصح البيع الاول على حاله لانه بيع المنقول قبل
 القبض لا يجوز الفسخ يحكم بالنش الاول وقد عتباء خلافا وعنده محمد الاقالة بعد القبض بمنزل
 النش الاول او باقل منه فسخ لان اللفظ موقوف للرفع والفسخ فان نذر جعلهما فسخا بان تقايلا

فمن ما ينفذ فانه عارضا بطلان
 اياها انما ينفذ

بعد القبض بالنمن الاول بعد الزيادة المتقدمة او تقايلا بعد القبض بخلاف جنس النمن الاول فيبيع
ملا على محله فان تعدر جعلها بيعا ونسخا بان تقايلا في المنقول قبل القبض على خلاف جنس
النمن الاول يطبق هذا اذا كانت بعد القبض واذا كانت قبله فلها حكم اخر جني بقوله وقبل القبض
فمنح في النمن ان الاقالة اذا وقعت بين المتعاقدين قبل قبض جميع كانت فسخا جميع
في جميع المنقول لا اتفاق تعدر جعلها بيعا لعدم جواز بيع المنقول قبل قبضه وكانت فسخا في غير
ارغى النمن كالعقار ايضا لكن عند الامام ومحمد فقط وعند الجوهري في العقار بيع للمكان
جعلها بيعا وجواز بيع العقار قبل قبضه عنده ثم ذكر بعض الفروع بقوله فلو شرط فيها امر في
الاقالة النمن الاول او شرط خلاف الجنس بطل الشرط وصحت الاقالة وزعم النمن الاول
اما الاول فلا الاقالة فسخ والغش لا يكون الا على النمن الاول واما الثاني فلا الشرط فاسد
والاقالة لا تقدر بالشرط الفاسد لان في البيع به لزوم الربا ولا ربا في الغش هذا عند
الامام وعند ما يصح الشرط لو كانت بعد القبض ويجعل بيعا جديدا بذلك سحر الاصل هو
البيع عند الجوهري وعند محمد ان تعدر الغش جعلها بيعا يمكن فاذا زاد او شرط خلاف
الجنس كان قاصدا للبيع وان شرط عطف على فلو شرط اقل من النمن الاول فهو غير صحيح عند
المشتر بطل الشرط وصحت الاقالة وزعم النمن الاول ايضا ان كان زعم فيما اذا شرط من الشرطين
المذكورين هذا عند الامام ومحمد اما عند الامام فلا مناسخ عنده والغش لا يكون الا على النمن
الذي قبله واما عند محمد فهو من فسخ النمن الاول لانه سكوت عن بعض النمن الاول ولو سكوت عن
اكثر او اقل لم يفسخ فسخا فهذا اوله وعند الجوهري يجعل بيعا جديدا بالاقول ويصح الشرط لان
البيع اصل عنده وان عيب جميع في بيعه شرط اقل من النمن الاول بناء على العيب في
اتفاق فتجوز الاقالة باقل من النمن الاول ويجوز النقص منه بمقابلة الغيب بالبيع ولا يحل
الاقالة بعد ولادة جميعه عند الامام لان الولد مانع من الفسخ خلافا لما حيث لا يطل عند ما
على ان كان جعلها بيعا عندها ولا يبيحها الا الاقالة بهلاك النمن بيدا ببيع لم يبيحها بولاك
جميع لان الاقالة في بيع الاول فيه جميع النمن ولهذا اذا ملك جميع قبل القبض بطل البيع
بخلاف بولاك النمن وبولاك بعضه من جميع يمنع بطله وتصح في اقبية لقيام البيع فيه

باب المراجعة والتولية والوصية المراجعة بيع ما شراه حقيقة وملاطحة او حكما او كسحا
هو محسوب بغيره وبيع المفضول بعد ما قضر على الغائب بالقيمة بما ارشتم شراه به امي ذلك النمن
وفي عبارته اشتباه والاولة ان يقول ببيع ما شراه بمثل ما قام عليه لان ما اخذه من مشتريه ليس
ثمة الاول بل مثله ليس ثمة فقط لانه يضم اليه اجر القصاره والصنيع وكذا ما يجوز ان قام على
كذا كما سياتي وزيادة معلومة من ربح وان لم يكن من حصة والتولية بيعه به بلا زيادة ولا نقصان
عاقا عليه والوصية بيعه بالقبض منه امر باقل ما قام عليه والبيع ذلك من كل من المراجعة والتولية و
الوصية ما لم يكن النمن الاول مملوكا من المورثات والمكسبات والعدديات المتعارفة لانه لو لم يكن كذلك
لا يعرف كون الجميع بمثل النمن الاول او بزيادة عليه او بانقص عنه او في ملك من يريد المراجعة او في
اذا لم يكن الاول مملوكا بل كان قريبا للابح ذلك ما لم يكن النمن الاول القيم مملوكا للمشتري بسبب من
الاسباب من ابياح الاول كالواشتر من يد عبده بشر ثوب ثم تابع بشر هذا الثوب من غير ان يراه
بكر ان يشتر من هذا العبد هذا الثوب مملوك بالبيع ببيع مراجعة او تولية او وصية او لو لم يملك بغير
هذا الثوب فاشتراه مراجعة او تولية او وصية بغيره بشر ثوب فذلك الثوب وحيث لم ينفذ
والربح معلوما معطوف على النمن امر ما لم يكن معلوما ولو قيمته اشار اليه في المراجعة لانه لو باعه بثوب
المملوك للمشتري بغير ثمنه لا يكون الربح مجهولا ويجوز ان يضم الى رأس مال اجر القصاره والصنيع
بالفتح مصدر وبالكسر ما يصنع به والطرار بالكسر علم الثوب والفصل بالفتح مصدر وهو كل امر
جميع من مكان الى مكان بربا او بربا وسوق النمن والسمار لانه العرف عابر للحاكمة هذه الاشياء
رأس المال في عادة التجار والاصل فيه ان ما يزيد في ماله جميع او في ثمنه فقط ياتي به والقصاره
واخوانه يزيد كل منها في العال ويحوز سوق النمن وكل منها يزيد في القيمة لانه القيمة تختلف باختلاف
والسمار ان كان اجرة مشروطا في العقد يضم والا فاكثرت النسخ على انه لا يضم لكن يقول ابياح
بضم اجرة هذه الاشياء قام على كذا لا يقول اشتريته كذا بالا فاع تجوز اعر الكذب ولا يصح
نقطة امر ما نفقة على نفسه في سيرة من وقت شرائه جميع واما نفقة جميع وكسوة وكرة فكلها
يضم ولا اجرة اعر ولا اجر الطبيب ولا اجر معلم ولا اجرة ميت الحفظ له خلا من هذه الاشياء
لا يزيد في الجميع ولا في ثمنه فان ظهر للمشتري خيانة ابياح في قدر ثمنه في المراجعة بان قام على

بهذا ثم ظهر كذب ما يسمونه او اقاربه او سبوا له خبر مشترك في اخذه بكل ثمنه وتركه وان ظهر حياته في التولية
 بحكم مشترك من ثمنه قدر الحياة وهو امر كحل القياس في الوضعية لغير ان ظهر حياته في الوضعية بحكم من
 ثمنه قدر حياته قياس على التولية هذا عند الامام وعندنا لا يوجب كحل فيها امر كحل في التولية في
 صورة الحياة قدر الحياة مع حصتها من الربح في امر كحل في التولية قدر الحياة فقط وفي امر كحل قدر
 مع حصتها من الربح وعند محمد كحل غير مشترك في اخذه بكل الثمن وتركه فيها لا اصل ما هو المذكور في العقد
 كونه معلوما والتميز الاول غير مطلق في التولية ترخيص فيكون وصفا مرغبا فيه فاذا ظهر
 الحياة فيها فحققات الوصف مرغوب فيتميز مشترك لغوات الوصف مرغوب ولله يوسف ان
 الاصل هو فقط امر كحل في التولية وذكر المثل في العقد تفسير لغيره من بناء العقد ان على الاول في كحل
 قدر الحياة ليكون المثل ان كحل الاول واللام ان كحل لولم يوجد في التولية يكون قدر الحياة زائدا
 على المثل الاول في تفسير امر كحل في التولية واما في امر كحل لولم يحل بغير امر كحل فانه
 مشترك فيثبت له الحياة لغوات امر كحل تلك جميع عند ظهور الحياة في امر كحل قبل الرد الى البائع
 او امتنع الفسخ بسبب اوزيادة في جميع لولم كل المثل اتفاقا لانه مجرد خيار لا يعلق به شيء
 من المثل كخيار الشرط والردية وقد تقرر الرد بالهلاك او غيره فنسقط خياره بخلاف خيار العيب
 حيث لا يجب كل المثل بل ينقص عنه مقدار العيب لاجل العيب لانه مشترك في التولية في كحل
 تسليم الجزء الغائب فنسقط ما يقابل عند العجز عن تسليمه ومن اشترى شيئا بعشرة فباعه
 بمائة خمسة عشر مائة وثمانية وثمانون فباعه بمائة وثمانية فباعه بمائة وثمانية فباعه بمائة وثمانية
 ويراجع على خمسة فيقول قام على خمسة وان شراه بعشرة فباعه بمائة وثمانية فباعه بمائة وثمانية
 به اصلا هذا عند الامام وعندنا ما يرجع في الفضل على المثل الا حيز مطلقا سواء استوفى المثل كان
 اثنائية او لا كان في الاولى لانه العقد ان عقد جديد منقطع عن احكام الاول فيجوز بناء امر كحل عليه وله
 ان يشبه حصول الربح الاول بالعقد الثانية لانه ذلك الربح تأكد به بعد كونه على شرف الرد الى البائع
 على عيب او شبهة كالحقيقة في بيع امر كحل احتياطا فلا يجوز منقطع احكام الاول وان اشترى ما زاد
 مدون بحيط وفيه برقية شيئا بعشرة وربع ذلك الشيء من سيدة خمسة عشر وانبكس كالتواضع
 اولى شيئا بعشرة وربع من عبده اما دون احدى عشر خمسة عشر راجح كل منها على عشرة وتقول ان على

على عبثة لانه هذا العقد وان كان صحيحا لا فادته ملك الغير او التصرف لكن كسنة العدم لا العقد
ملكه وما في يده لا يخلو من حقه فاعتبر عدما لا تجانبها على الامانة فبقدر الاعتبار بشرآء الاول فصار كان العقد
مستراة لكونه بالوكالة عبثة في الفصل الاول وسبعة بالوكالة في الفصل الثاني فغير الثمن الاول وبخاصة
بالنصف لو شتر شيئا بعبثة وبيع ذلك الشئ من ربح مما كسبه فغير ربح ربح مما كسبه على ان يشر
نصف لان نصف الربح ومو درهما ونصف ملك لرب مما كسبه عن الثمن فغير ثمنان ونصف
فربح عليه وربح على الباقي امر لا يجب عليه من ربح مما كسبه ببيع عبثة في يده لو اخذت المبيعة
بافقة سماوية او ولدت وهي ميب لم ينقصها الوطر او اصاب الثوب ببيع قرض فار قطع فار
او عرف نار وان فقت عينا بعبثة العيز سواء فقهرها الولي او الاجير بامر محوله او بدونه او
ولدت وهي كبر سواء كان الوطر من مولا او غيره او كسر الثوب من طيبة وشره لزم الباي لان
في الفصل الاول فات ونصف بلا صنع احد فلا يقابل الثمن فلا يجب الباي وفي الفصل الثاني فات ونصف
نصفه فيقابل حصة من الثمن فلا بد من الباي وان اشترى شيئا بسنة وراى على باي انه اشترى
بسنة فسلم اشترى ذلك غير فخر من ان يرد او ياخذ بكل الثمن لان للاجل شيئا بالبيع فانه
يزاد في الثمن للاجل والشبهة في هذا الباب تلحق بالحققة اضيافا فان اطع امر نفع فخر
هذا المبيع ثم علم الاجل لزم كل الثمن في المراكبة حال الالة لاحصة للاجل من الثمن حقيقة وكذا امر مثل
المراكبة التولية بغير ان يولد رجلا ولم يبين ان الثمن سنة فسلم فخر من ان يرد او ياخذ بكل الثمن
وان اطع ثم علم لزمه الثمن ولا يرجع على البايع شيئا ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة عبثة كلاهما
فخره ببيع احداهما فخره بعبثة بلا باي انه اشترى ثوبين مع ثوب آخر لا يجدي نعم الى الرد ولو كسر
فتمكنت النعمة من ولد امره ببيع شيئا تولية باي عليه ولم يعلم مشريه قدره ارفع راقم عليه
البيع لطالة الثمن فان علم قدره في مجلس فريان اخذه وتركه لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فخره كافي
ضار الرؤية **فصل** في باي البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
والبيع صحيح منقول قبل القبض طعا ما كان او غيره بالاتفاق لهية عليه السلام عن بيع الغرر وهو البيع الذي
فيه خطر الفسخ العقد على اعتبار الهلاك وهو مخوف في منقول قبل القبض والبيع في الغرر الذي لا يفسخ
هلاك قبل القبض عند الامام واية كونه جلا فالحديث لا يبيع عنده لاطلاق الحديث ولهما ان كان

باع مشتركة ثلثية بمبعة بحجة بان يقول قادم على حجة لانه موجب الحاقها باصل العقد ذلك
 ولكن الشفع يأخذ ما حط من ثمنه وما زيد فيه بالاقبل من الفصلين فيأخذ بما بقى من الحط وما
 الزيادة في المزيد لا يخرج الشفع تعلق بالعقد الاول فلا يملك العاقدان التعرف في حقه
 بما يرجع الى ضرره فلم يظهر الزيادة في حقه وظهور الحط فيه ومن تاربع عبد كس من زيد بالف
 على الخاض من كذا ارض من كذا ثلثة مثلاً من الثمن مائة الف حتى الكفالة فاذا طلب
 العبد الثمن اخذ الالف من زيد والزيادة اعز امانة منه ارض من الضامن لانه الضامن تبرع بها
 منه بالموالاة فزيد على زيد لانه لا يامره بذلك وان لم يقبل من الثمن بمسئلة كما لها فالالف
 على زيد ولا يضمن عليه على هذا القائل لانه كفل بمجبول ولا يمكن تصحيصه فنسقط اعتباره بهذه المسئلة
 منه تفاريع زيادة الثمن وفي ذكرها فائدة جواز ما من الاجنبي وكل دين حال اجل باجل معلوم صحيح باجل
 لانه الدين حقه فله تأخير تيسير اعلى المديون الا القرض فانه لا يصح تأجيله لانه اعادة وصلة ائدة
 ومعاوضة انتهت فله اعتبار بالابتداء ولا يلزم التأجيل فيه كافي الاعادة وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح
 بصير بيع الدراهم بالدرهم سنة وهو الربا الا في الوصية فانه يصح بان او صر ان يقرض منه مائة الف
 درهم فلانا السنة حقت بزم من ثمنه ان يقرضه ولا يطالب به قبل السنة لانه وصية بالتبرع
 بمنزلة الوصية بخدمة والتسليم لا يصح تأجيل دين الى اجل مجبول متفاضل كسب الربا ونزول
 الحط ونحوها لا يصح تأجيل دين الى متقارب كالكسب ودونوه وذلك لانما يقض بما سبى من قوله ولا
 المالك والمالك تأجيل البيع **باب** الربا بمولفة الفضل مطلقاً وشراً فضل ما قال عن عرض
 اخر از عن بيع كبر وكو شعير كبير بر وكو شعير فان ثلثه فضلاً على الاول لكنه غير خال عن الوض
 لصف الجبس اختلاف الجنس شرط ما من مجبول مصفة لفضل ما لاهد المتفاضلين اخر از عن ثمانية طونفا
 فانه لا يجوز ربا في معاوضة ما كان اخر از عن الفضل الخالي عن الوض الذم في الهبة فانه لا يجوز ربا
 علة ارض الربا القدر وهو الكيل في الكيل والوزن في الوزن والجنس وهو كونه الوض من جنس
 واحد غير العلة مجموع هذين الوصفين ثم فرع على ذلك العلة قوله محرم بيع الكيل في الوزن بحجة
 كسب خطه بخطه وبيع ذهب بذهب مثلاً متفاضلاً او سنة ولو مع التساو ولو كان الكيل
 او الوزن غير معلوم كالكسب في الكيل غير المعلوم وكذا يد من الوزن غير المعلوم لوجود علة الحركة وقيل البيع

يسع صدره اجملة في محله ولا عزيمة لانه الهلاك في العفارة وكلاهما محمول ومنه يشترى كميلا
 امر شرط الكيل لا يجوز له بيعه ولا كلة حتى يتم قبضه وذلك بان كميلا يشترى ثانيا لا قبل ان يملك في الكل
 الاول اذ ربما يزيد على المشروط فزيادة البايع والتصرف في الباقي غير حرام فوجب التجوز عنه لكونه روبا
 بخلاف ما يشترطه مجازفة لان الكل له وكفى كيل البايع بعد العقد بحضرة المشتري موافق للصحيح لا يسع
 صار معلوما كميل واحد وتحقق معنى التسليم ومثله ان مثل الكيل الوزنة والعدد ادى لا يبيع ولا كلة
 حتى يرينه وبعده ثانيا وكفى وزنه او عدده بعد البيع بحضرة المشتري لا يجوز امر لا يشترط ما ذكرني
 المذكورات وان اشترى بشرط الذرع لما مر من ان الذراع وصف لا يقابل شي من النعم الا اذا
 سطر كل ذراع غنما فحينئذ لا يحل له التصرف فيه حتى يذرع كذا ذكره الزبير وصح التصرف ان تصرف
 البايع في النعم بجهة وبيع وغيره ما قبل قبضه سواء كان ما لا يتبعان كالنقود او ما يتبعان كالكيل و
 يجوز ان وهذا لو كان غنما ارشارا اليه فلو كان دنيا فالنصف فيه عليك من عليه الدين ولا
 يجوز عليك من غيره وصح ان شرط البايع من النعم سواء قام بمبيع او لم يقيم لكونه اسقاطا وصح
 الزيادة فيه من النعم سواء كانت من المشتري ومن دارته وسواء كانت من جنس المهر يد عليه او من غيره
 وسواء كانت في المجلس او بعد حاقيا ام البيع متعلق بالزيادة لا يبيع الزيادة بعد هلاكه من لواع او
 تصدق باو وجبه وسلمه لا يبيع الزيادة وكذا يبيع الزيادة للمزيد البايع في البيع لا تصرف في
 حقه ولكنه وكذا يبيع كل مبيع ان كان دينا وان كان غنما لا يبيع لان الاسقاط والبراءة انما يبيع
 في الدين دون العيان وتعلق الاستحقاق بكل ذلك استحقاق حتى من له الزيادة بالمزيد والمزيد عليه
 حتى لو كان بايعا يملك حين مبيع حتى يستوفى جميع النعم من المهر يد والمهر يد عليه ولو كان مشتريا
 يملك جميع البايع حتى يسطر جميع المبيع من المهر يد والمهر يد عليه وكذلك اذا استحق المبيع بوجه المشتري
 على البايع بالمزيد والمهر يد عليه واذا استحق النعم بوجه البايع على المشتري بالمزيد والمهر يد عليه فالزيادة
 وكلها عتقة باصل العقد وعلى هذا فرع قوله فيراج امر جميع مراكية ولو لم ير جميع تولية على الكل ان
 زيد امر على كل المبيع بالمزيد والمهر يد عليه ان زيد على المبيع او على كل النعم من المهر يد والمهر يد عليه
 زيد على النعم مثلا اشترى متاعا بعشرة ثم زاد البايع عليها ثمانية فاذا باع ذلك متاعا ثمانية
 يقول قام على خمسة عشر وعلى الباقي مائة يفرط من مائة متاعا الذي هو العشرة ثمانية فاذا

جانم یا خدیوہ تیرا افسوس جو دیکھ کر
وہو الگ و تنہا دالانی و وہو
عزرا الالف با لک

في الاشياء المذكورة حاكم كل منها متاخر مع المتأخرين بل متاخر مع كل واحد من سائر
او متاخر مع كل واحد من سائر المتأخرين وبصفة بيضاء وحرارة جارية في ان لا يلازم كل واحد منها
وهو الكيل والوزن اما القلة كالحفنة والحفنتين والقررة والقررتين واما الكثرة عددا والاشياء
الشعر كالبسطة والبيضا والقررة والقررتين كالبسطة متاخر مع حرارة القدر والقررة
فلا توجد في اية فليتم تميز الفضل ويعبر على الاصل وهو اكل عندنا فان وجد الوصف في القدر
والجسم هو الفضل كقضية بر بقضية من والى ولو مع التاخر كقضية بر بقضية من اذ
او كلها مائة لوجود العلة المحركة وان قدما امر الوصف كالحوان بالتياب مثلا امر الفضل
والناب لعدم العلة المحركة وان وجد احداهما فقط من الصفات كالاذا ج قضية ضلعة بقضية
شعير يابيد وكالاذا ج قضية اذرع من ثوب بسة اذرع من يد ايد فان التفاضل المذكور فيها
حلال لوجود القدر دون الجسم في الاول ولوجود الجسم دون القدر في الثاني لا تملك التاخر ولو مع
فلا يصح سلم ثوب هرور في ثوب هرور ولا سلم بر في شعير لوجود الجسم دون القدر في الاول
ولوجود القدر دون الجسم في الثاني فلو ربا الفضل بالوصف وحركة الناب ابا حدهما لا حكم لهما
بوصفان مؤثرين كان مجموعهما علة حقيقة فيجزم بها ما فيه حقيقة الفضل وشبهته ايضا وكان
كل منهما شبهة العلة فيجزم بشبهة الفضل فقط وهو الناب لانه في النقطة شبهة الفضل على
اذا تفرقتا لانهما لا يقال احدهما جزء العلة وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت احدهما
حدهما لانهما لا يقال احدهما علة اامة لحركة الناب وان كان بعض العلة لحركة ربا الفضل وهو
النقطة فلا يزم المحذور بشرط التعيين فقط اربعين العوضين وتخصيصهما بالاشارة المتأخر
ارتقا بينهما في مجلس قبل التفرق بالادان في عقد الصرف اما التعيين فظاهر واما المتأخرين
فلقولنا عليه السلام النقطة بالنقطة في اونها ومعناه فزيدا يابيد والقررة بالقبض بشرط التعيين
فقط في غيره اربعين الصرف مما يحجب ربا ولا يشترط المتأخرين في مجلس فلو ربا بر اربعين
وتفرقا قبل القبض جاز لانه يسع متعين واما من ماض محمول على حرمة الربانية كليا فهو كس كالب
والشعر والتم والمداخيل على حرمة اربعين الربانية وزنا فهو وزنا ابا كالدبيب والنقطة ولو
يعرف بخلافه لانه نفس القدر من العرف والا فلو لا تترك بالادان وما لا يفر منه على العرف

و تونو با جبر قضا
رضف صاع
المناسا و بالمدان
ایمک احمد

العرف والعادة كغير الاشياء الستة المذكورة لان عادة الناس دلالة على حوازم الحكم فيما وقعت لتقوى
 عليه السلام وما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ثم فرع عليه قوله فلا يجوز بيع البر متاعا ولا وزنا
 لا كيلا ولا بيع الذهب متاعا لا كيلا ولا وزنا وان صار فوا ذلك لتوهم الفضل على ما هو اختيار منه و
 بيع فلس معين بعلمين معينين عند الامام واليه كيف خلافا لمحمد حيث لا يجوز ذلك عنده اعلم ان
 بيع الفلوس كسبه متفاضلا كغيره وجوبا الاول ان يكون كل منها مبيع والنسب معين وان كان يبيع مبيع
 والنسب غير معين والثالث عكس الثاني والرابع ان يكون كل منهما غير معين والاصل في ذلك بالاتفاق هو
 الوجه الاول فانه بالاختلاف كما عرفت لانه الثمنية مثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحها
 ولايتها على غيرها واذا بقيت اثما بالانتخاب فقد صارت كبيع الدرهم بالدرهمين ولها ان
 الثمنية من حقها مثبت باصطلاحها الاول ولا لاية لغيرها عليها وما ثبت باصطلاحها من حقها يبطل
 باصطلاحها كذلك واذا بطلت الثمنية متعين بالنسب كان بخلاف النقول لانها الثمنية خلقه
 ويجوز بيع الدرهم بالدينار البطلن وكذا بالنظر كيف ما كان لا خلافا فيها بباختيار مقصود و
 ويجوز بيع اللحم بالحيوان سواء كان الحيوان حيوانا غير حبه وسواء كان اللحم اكثر مما في
 الحيوان او اقل منه عند الامام واليه كيف وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان حبه حتى يحوط اللحم اكثر مما في
 الحيوان في اللحم يكون قدره مقابلا باللحم والزاييد بالسقط مذكرا في الربا ولها ان بيع الموزون
 بغير الموزون لا يجوز لان الموزون عادة كيف ما كان استحيانا ويجوز بيع الدينق بالدينق متاعا
 كيلا لا متفاضلا لتحقيق الشرط وهو وجود المسور ولا يجوز بيع الدينق بالسويق وهو خمر
 خطية عقلية أصلا لا متفاضلا ولا استحيانا ويا عند الامام لانه لا يجوز بيع الدينق بالخطية عقلية
 فلذا بيعه باخواتها لقيام المحاجة فيه وجه خلافا لهما حيث يجوز عند جماعة على انها حبه
 مختلفة باختلاف اسمها ومقصود منها ويجوز بيع الرطب بالرطب متاعا كيلا بالاتفاق
 ولذا يجوز بيع الرطب بالتمر وبيع العنب بالزبيب متاعا عند الامام خلافا لهما فان عندهما لا يجوز
 ولذا يجوز بيع البرد برطب بفتح الراء وسكون الطاء او مملولا بمنزلة من مثل البرد رطبا او مملولا او بيع
 رطبا او مملولا باليابس وبيع التمر والذبيب حال كونها ممتقيين بفتح القاف من الانقاع
 متبها متا ويا هذا عند الامام واليه كيف خلافا لمحمد في جميع ذلك حيث لا يجوز عنده لانه اعتبر

وكان في الخوص ٩

التا ومنه اكلهم واما ان حال البيع معتبر وقت العقد فيعتبر انت ورفعه اخذت الصفة
اولم تختلف ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير حبه متفاضلا وكذا اللب ان يبيع لحم بلحم حيوان
غير حبه متفاضلا اعلم انه لما كان في بعض اجناس الحيوان نوع اشتباه بل هي جنس واحد واجناس
متباينة بين ذلك بقوله والحيوان من واحد وكذا الحمير والضأن والنجس مع العراب
جنس واحد ايضا والضايفه فيه ان كل ما يكل به نصاب الاخر من حيوان في الزكوة لا يوصف بخل
الجنس كالكبوات المذكورة فلا يجوز بيع لحم احد ما يكل الاخر متفاضلا وكذا اللب ان يبيع لحم ما يكل به
نصاب الاخر فلو يوصف بالاختلاف كالبيقر والغنم والابل فيجوز بيع لحم احد ما يكل الاخر متفاضلا
وكذا اللب ان يبيع لحم هذا من غير ان لا يجوز بيع لحم الطير بحبه بعض متفاضلا اذا اكلها الجنس
وقد اجازة قلنا انما اجاز لان غير موزون عادة فلا يكون كلبيا ولا وزنيا فلم يتبينوا والقدر ان يبيع
وفي مثله يجوز بيع بعض متفاضلا ويجوز بيع كل العنب بكل الدقل متفاضلا للاختلاف بين
اصليها فكذلك بين ما ياكلها ويجوز بيع شحم البطن بالالبية او بالكم متفاضلا لانها اجناس
مختلفة للاختلاف الاسماء والصور والمتماثلات فاما حشا ويجوز بيع الخبز عدد ديا او وزنا
بالبر او بالقياس او بالسوي متفاضلا وان لم يوصل كان احدهما سنة وبغيره كقايمة النخل ولا يجوز
بيع اجدية بالبر او اقول بحسب ما فيه الربا بالامت او بالقوله عليه السلام جد يا ورد بها سلوا
وكذا لا يجوز بيع البسر بالبسر الامت او بالام البسر ثم ولا يجوز بيع ابر بالدين او بالسوي او
بالنخالة مطلقا متفاضلا او متساويا بالقياس بالجملة باعتبار انها اجناس مختلفة ومعارفها
الكلية لكونها غير موزونة واما النخلة فلاكتناز في النخلة في الباقر فلا يجوز وان كسلا لا يبيع
ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت وهو ما يتخذ من الزيتون ولا يبيع السمس بالسمسم وهو ما يتخذ من
السمسم من كونه الزيت والسمسم اكثر مما من الزيتون والسمسم هو موجود في الزيتون والسمسم
ليكون الدهن بقله والزيادة بالسمسم فلا يلزم الربا ولا يستقرض الخبز اصلا لا وزنا ولا علة
عند الامام لانه يتفاوت بالخبز والخبز والتصور والتقدم والتأخر في الجودة وغير ذلك غالب
فانقر القدرة على رد الشئ من كل وجه والاستقراض انما يصح في مثل وهو كل شئ ياكل او يؤذن
وعند ابي حنيفة يجوز استقراضه وزنا للتعاقد والقدرة والتفاوت بين احاده وبغيره ولا يفسد

فكذلك يجوز عدوا اليه امر لا يجوز وزنا اعتبارا للتعاقد ولا ربوا بين السيد وعبده اما ذوق الغير
ممدون لان ما في يد العبد سيد ولا بين السيد والحر في دار الحرب لان ماله مباح فيجوز اخذه
بما في طريق كان **باب الحقوق المقتضية لمبيع والاستحقاق اما الحقوق المقتضية في هذا**
بقوله يدخل العلوة الذي يخرج فوق البيوت او فوق باب الدار والكسيف وهو مستراح في سبيل الدار
وان لم يذكر بكل حق هو منها لان الدار اسم لا يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف وبها
داخلها في هذه الجهة فدخلها في سبيلها لا يدخل النقلة سواء كان مفتوحا في الدار او لا وهي حق
قائم على اشتبا بكونها قدام باب الدار لا بد من كل حق هو لها او ذكر مرافقتها وهي الاشياء التي
يرتفع بها اهل الدار كالطبخ وكنوضا وكذا ما او بكل حق قليل وكثير هو فيها او منها فدخل في سبيلها
هذا عند الامام وعند جماهير النقلة في بيع الدار من غير ذكر شئ مما ذكرنا ان كان مفتوحا في الدار لانها
من توابع الدار فاشبه الكسيف ولان النقلة تابعة للدار من حيث ان قرارها في سبيلها على بناء
الدار وليست تابعة من حيث ان قرارها في سبيلها الاخر على شئ اخر فلا تدخل بل لا ذكر الحقوق وتدخل
بذكر ما عمل بالاشياء من ولا يدخل العلوة ستر او منزل بغيره من غير الاخرية بيت لا يدخل البيت
في العقد الا بذكره بالتسوية كقول حق هو له او مرافقه او بكل قليل وكثير هو فيه او منه فدخل لان كل
اسم لا يشتمل على بيوت وصحن مسقف وطبخ فهو دون الدار وفوق البيت فدخل العلوة فيه
بما ذكره الحقوق على اشبهه بالدار ولا يدخل دون ذكر الحقوق على اشبهه بالبيت ويدخل
العلوة في شرا بيت وان لم يوصل ذكر كل حق وكونه لان البيت اسم مسقف واحد والعلوة مثله
فلا يدخل فيه الا بالتفصيل بذكره والا كان الشئ تابعا بقله وهذا لا يجوز وفي الكافران هذا
التفصيل بمنزلة عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلوة الكل سواء باع باسم البيت او
انزل او الدار والاحكام من مثل هذا مبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهلها ولا
يدخل الطريق وكسيل والشرب في بيع الدار ومنزل البيت الا بذكر كل حق فدخل لان كل واحد
من هذه الاشياء تابع لمبيع من حيث انه يقصد الانتفاع به فيه وامل من حيث انه يتصور بيعه
بمبيع فلا يدخل الا بذكر الحقوق على اشبهه بالبيت وكسيل هو موضع جرحها من المله وكونه والشرب
كسيل ان هو انفسيب من الماء ودخل هذه الثلاثة في الاجارة بدون ذكره لانها شريعت لمفسدة

فلا فالحجة حيث لا يصح عنه لانه عتق بدون الملك وله ان الملك ثبت موقوفاً بغير مطلق موضوع
للافاضة الملك ولا فرفه فيوقف الاعتراف مرتبة عليه وينفذ بفاضة ولا يصح بيعه او بيعه بغير
من الغاصب فاجاز الكولم بيع الغاصب لا يصح بيعه بغيره لا بالاجازة ثبتت لبايع ملكات فاذ الملك
ملك البات على ملك موقوف ابطله الاستحالة اجتماع الملك البات وملكه موقوف في محل واحد ولو
قطعت يد صاحبه العبد عند اشتراكه من الغاصب فافقه المشتري ان شها فاجاز الكولم بيع الغاصب
فان شها ان شها البات لا يصح بيعه لا بالاجازة ثبتت الملك له من وقت الشراء فثبت ان القطع
ورود ملكه فكان الاشترى له وينفذ في المشتري باذا ومن اشترى البات على نصفه لانه الزايد لا يذخر في
ضمانه لانه اذا خرفه بالان في مقابلة الشئ واليدم الا وهو نصفه فاذ وعلى نصف الشئ لا يقابل شئ فلا
تدخل فيه فلا تطيب له فينفذ ومن اشترى عتقاً بغير سببه فاراد رد العبد وقام الملك بغيره
او صاحبه وجحد البايع ذلك وقام بغيره ثم اقام المشتري حجة على اقرار البايع بذلك
على اقرار السيد لعدم الاقرار واداره لا يقبل حجة بطلان دعواه بالنسبة الى اقراره على الشراء
اقراره بحجة ثم دعواه بغيره انما بغيره اقراره بعدم صحة ولو اقر البايع بذلك اقراره باع
بغيره عند القاطعة المشتري ان اراد لانه التناقص لا يمنع صحة الاقرار لانه غير متهم فيه فان
انكر شها ثم اقر ببيع اقران بخلاف الدخول لانه متهم فيها فاذ اصح الاقرار فثبت ان البات
ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما على اشتراكه واداره فثبت ان البات وعرف البايع
بغصب وانكره المشتري فلا ضمان له صاحب الدار على الفصول عند الامام واليه يوصف لانه اقرار البايع
لم يغير في حق المشتري ولا بصاحب الدار من اقامة البينة حتى يرفعها فاذ اصح الاقرار فثبت ان البات
الاجرة لا لا عقد البايع لانه الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا يعلم ان قوله واظهرها في ثبانه اتفاق في خلافها
محملة فانها بغيرها **باب** في بيان احكام السلم هو فقه السلف وغيره على ما جرت به العادة على
قصد جماعته باخذ الاجرة وقت معلوم ضيقه لفظ البيع في الاصح بان يقول بعت منك كرسية
كذا اسم البايع مسما اليه ومشتري السلم ويسمى مسما فيه والتمس كرسى صاير ونقطة ايف
لفظ السلم بان يقول اسمك اليك كذا من الدراهم في كرسية لانه حقيقة فيه ولفظ السلف
لانه بغير السلم حاصله ان السلم ينفذ بكل من تلك الاطراف مع اقرار القبول في كل خصوصية بقوله

بقوله ويصح السلم فيها ان يكون منبسطاً مسقة كالجودة والرواة وقدره من الكيل والوزن والذرع والعدد والطلا
بغيره انما رتبة لا يصح في غيره كالحجر والجمادى والبلل لانه محمول على الحالة تفصل الى المنازعة ثم فرع عليه
قوله ويصح السلم في الكيل كالبر والشعر ونحوهما وكوزون كالعسل والزيت ونحوهما كسور السعدين من الدراهم
والدنانير لانها وان كانا من كوزونات لكن يخفى بيعهما باسم ووصف سياحة بيانه ان شها البات
وفي العدد من متقارب وهو الذر لا يتفاوت احاده في القيمة كالجوز والبيض عدد من حبة العدد فيها
وكذا من حبة الكيل في الجوز لانه لا يلامها يمكن منبسط مسقة ومعرفة مقداره لانه التفاوت متقارب
ساقط الاعتبار فيها بين الناس وكذا يصح في العكس من حبة العدد عند الامام واليه يوصف لانها
تقطع متساوية الوزن خلافاً لما كان عنده لا يصح لانها اثنان ما دام تزوج كالدراهم والدنانير ولما
ان تميزتها بغير حقيقة وانما هي الاصل لا يمكن ابطالها باصطلاحها كخلاف الدراهم والدنانير
فان تميزتها بغير حقيقة ولا يصح في الاصل بفتح اللام وكسر الاء ما يعلم من الطين لاجل البناء ولا يصح في الاجرة
وتم ايجام وتشديد الرأى هو الاصل المطروح اذ اسم من كسر الاء بفتح الاء اسم لالة التي يصفها
بها معلوم ولا تفاوت بين الاحاد اذ اعينت الالة واما اذ لم تعين فلا يجوز لانه لا يفسر الى المنازعة
ولا يصح في الدر وع كالتوب ان بين طوله وعرضه ورفعة في غلظته ورقته لانه مقدار الالة يصير معلوماً
بذكر هذه الاشياء والتفاوت السيرة بغيره لا يفسر الى المنازعة ولا يصح في السلم كالجوز
اسم القدر لا يصح جوازاً ولو كان معلوماً وكذا يصح في السلم كالجوز لانه لا يفسر الى المنازعة في حصة فقط
ان في بيان يوجد بغير مقيد بوقت دون وقت من لو كان في اليد لا يقطع كجوز مطلقاً ولا يجوز فيها اى
في السلم والطرر عند التفاوت اذ لا يلائم الحيوان طائر كان او غيره تفاوت احاده ولا في الطرفة
كالزوس والاكارع ولا في جلوه عند غير مبالغ الطول والعرض والصفة تتفاوتها في الضم والكبر
ولا يتوهم ان يجوز وزناً لغيره عند الامام لانه عدد من حبة لم يجر عد والم كرسى وزناً بالطرر الاول
لانه لا وزن عادة كذا في العناية ولا في كطلب حرام جمع حصة وهي قطعات خشب مجموعته مشدودة
بالجل ولا في الرتبة جوازاً جمع حصة وهي قطعه من البسات ولا في الجوز ولا في الجوز اسم في
هذه الاشياء والتفاوت لا يفسر الى المنازعة في كل منها ولا في اللحم طرر عند الامام وقال لا يصح اذ اسم في
موضع معلوم منه كالمحجب والنفذ بصفة معلومة كرسية حصر بين لانه وزنه معلوم القدر والصفة

فيصح وله ان يتفاوت تفاوتاً جسيماً كجسم العظم وموضعه ولا يجوز السلم بجبل او ذراع من سفح جبل
 وذراع لا يراد به هذه الامور بل السلم متجاوزاً بفضع الكيل والذراع فيكون من المنازعة والى
 طعم قرينة وتزكك معينة مفعلة قرينة وكلية لا تتحقق ان يعبر بها آفة فلا يقدر على تسليمها ولا قبلا لا يجزى
 موجودا من العقد الى حين محل بفتح الهم وكسر حاء مصدر تميز الى وقت حلول الاجل لان القدرة
 على التسليم وقت وجوبه شرط ومن شرط التسليم سبعة عند الامام وسبعة عند الاواليا
 اجسار من سلم فيه كبراً وشيخاً وخبث بيان النوع كسنة بفتح السين وتشد يد اليد كفضلية
 بمحض مفعول وهي التي تقرر سماً او حجة بفتح الباء الموحدة وسكونها فاء الجمع منونة النسخ
 وهي الارض التي يبيعها السماء والثالث بيان الصفة كجيد ورد والاربع بيان القدر كوكذا
 رطلاً في الوزن او كذا لاجل ان يقبض ولا يثبت فلا يثبت مثل الزميل كذا لانه يقبض وينبسط
 فلا يعلم قدره به انما شرط بيان هذه الاشياء لانه اذا لم يتبين يقع المنازعة انما لغة من التسليم
 بين السلم وسلم اليه لانه سلم فيختلف باختلاف هذه الاشياء فربما يعطى السلم اليه غير ما يملكه
 راب السلم وليس الرجوع الى قول احد ما هو من الاخر لا كل واحد كج مطلق الاسم فلا بد من بيان
 الاشياء لينقطع المنازعة والى خمس معلوم انما شرط لانه شرط رخصة للفقيه فلا بد من قدر يقدر
 على التفصيل والتسليم والا يصال التسليم واقلاً من اجل شهور في الاصح كجبل مشقة اليامين وهما
 من خلف ليقضين حصة ما جلا فقتناه قبل تمام الشهور من خلفه وهذه الشروط الخمسة التي
 بين الامام وصاحبه والى وس بيان قدر راس المال ان كان يتعلق العقد بمعرفة مقدار ما كان
 كسلياً او وزناً او عدداً عند الامام فقط وخرج على هذا الشرط مستثنان احدهما قوله فلا يجوز السلم
 في جنين بلا بيان قدر راس المال في كل منهما لغيره ان السلم مائة درهم في كوبر وكسر شعير ولم يتبين راس
 مال كل منهما لا يقع عنده لان اعلام قدر راس المال شرط في قسم مائة على البر والشعيرة باعتبار القيمة
 وهي الفرق بالظن فلا يجوز قدر راس المال كل منهما معلوماً لو كان من جنس واحد يصح لان راس المال
 يفتق عليها على السواء وتباينها قوله ولا يجوز السلم بقدرين بلا بيان حقيقة كل منهما من سلم فيه غني
 انه لو سلم درهم وثمانين في كوبر وقد علم وزن احداهما ولم يعلم وزن الاخر لا يجوز عنده لان اعلام
 قدر راس المال شرط عنده فاذا لم يعلم احداهما بطل العقد في حصة فيبطل في حصة الاخر لا يتحقق والصفة

الصفة كذا ذكره ابن المالك شرح الوقاية والى مع بيان مكان الايقاع ارباعاً وسلم فيه ان
 كان له كل وثيقة كما اذا كان حقة او حيداً او كذا ذلك عند الامام وعندهما لا يشترط معرفة قدر راس
 المال قدر نفس المجهالة مسلم فيه بان يجهل السلم اليه بعض راس المال معيباً فيه ولا يستدله السلم
 في مجلس الردي فيفسخ العقد في المردود ويغيره غيره فيكون مسلم فيه مجهولاً فيما لم يجهل فيجب ان يميز
 عنه باعلام قدره لان المجهول في هذا العقد كالتحقق ولا يشترط بيان مكان الايقاع فان قيل اذا
 لم يشترط مكان الايقاع يقع النزاع لا محالة اجاب عنه بقوله وبوقية السلم اليه في مكان عنده عند
 لان مكان العقد يتبين للايقاع لان العقد بموجب تسليم ومبد فيه وما كان كذلك يتبين ولا يلا
 نزاع مكان آخر لعدم ما يوجب وما هو كذلك يتبين كما في اوقات الامكان في الاوامر فكان كالمعروف
 والغصب في تعيين مكانها للتسليم وللام ان التسليم غير واجب اكل وانما يجب اذ احل الاصل
 يدبر ان حلوله ان يكون فيحتاج الى بيان موضع الايقاع قطعاً للمنازعة بخلاف القرض والغصب
 فان تسليمها يستحق في كل منفسر الالتزام فيتبين موضع ومثله مثل هذا الخلاف الثمن فيقول
 والاجرة والقسمة اما الثمن فصورته انه اذا باع عبداً حاضر ابشئ موقوف في الذمة الاجل وله
 كل وثيقة بشرط بيان مكان الايقاع عنده خلافاً لها واما الاجرة فصورته انه اذا استأجر داراً
 بشئ موقوف في الذمة الاجل وله كل وثيقة بشرط بيان مكان الايقاع عنده خلافاً لها والقسمة
 فصورته انه اذا اقتسم داراً وشرط احداهما على صاحبه شيئاً له كل وثيقة لزيادة غرس او بناء في
 نصيبه فعنده بشرط بيان مكان الايقاع خلافاً لها وما ذكر الى هذا الحكم ماله كل وثيقة واما حكم
 ما ليس له ذلك كملك والكاوز وما يشبه ذلك فما افاده بقوله وما سلم فيه لا حل له ولا
 مؤنة بوقية حيث شاء ولا يحتاج الى بيان مكان الايقاع في الاصح اتفاقاً لانه لا يختلف قيمة
 باختلاف الاماكن فلا يفتق يقينه وقبض راس المال قبل التفرق التفرق العاقدان بالادان
 شرط بقائه ارباعاً والعقد على الصفة لا شرط انعقاده لانه يفتق صحياً اذا وجد شرط
 ثم يبطل اذا اقرقا بلا قبض راس المال بدنا سواء كان مما لا يتبعان كالنقود او ما يتبعان كالعقود
 وخرج على هذا الشرط قوله لو سلم مائة نقد او مائة ونياباً سلم اليه في كوبر يبطل السلم
 في حصة الدين فقط لا نقداً القبض قبل التفرق وجاز في حصة النقد لا قبض شرطاً ولا يشيع

١٢٥
 بالاشارة الى ان جباله قد
 بالاشارة الى ان جباله قد

في حصة الدين فقط لا نقداً القبض قبل التفرق وجاز في حصة النقد لا قبض شرطاً ولا يشيع

الف د لانه ليس في العقد لم يوطر ولا في السلم وقع صحيحا ابتداء حتى لو نفذ الدين قبل ان
 جاز ولا يجوز في السلم ان تصرف في راس المال او سلم فيه قبضه اما الاول فلا في قبضه القبط
 الواجب في العقد واما الثاني فلا في السلم فيه بيع والمصرف فيه قبضه لا يجوز بشركة بان يقول
 السلم لآخر اعطني نصف راس المال يكون نصف السلم فيه لك او تولية بان يقول اعطني مثل ما عطي
 السلم اليه يكون السلم فيه لك انما قصتها بالذکر بعد ما دخل في العموم لانها اكثر وقوعا من المنة و
 الوضيفة ولا يجوز مترا شيئا في السلم اليه من راس المال بعد التقابل قبل قبضه كالسلم عشرة وراهم بكم
 برغم تقابل السلم فاراد رب السلم ان يشتري من راس المال شيئا من السلم اليه قبل القبض لا يجوز
 مثلا بغيره ان تصرف في راس المال قبل قبضه ولو اشترى من السلم اليه كرا من بر وكان رب السلم السلم اليه
 في كرا من بر وادى السلم اليه رب السلم قبضه او قبض الكرا الذي اشتراه ولم يقبضه من البايع قضاء
 لاعليه لا يصح لانه اجمع في الصفقتان السلم وهذا الشراء فلا بد من ان يخرج ربح الكيلان ولم يوج
 ولو لم يكن سلما بان كان قرضا فاشترى من راس المال من بر وادى مرقضه بذلك من قبضه
 قضا ولا عليه صح وان لم يعد الكيلان القرض اعادة فيكون مقبوض عيان حقه تقديره فلم يكن
 وكذا لو كان سلما لكنه اشترى من السلم اليه رب السلم قبضه له او قبض الكرا الذي اشتراه لا جاز السلم اليه ثم
 اشترى من السلم اليه رب السلم لا جاز السلم اليه ثم اشترى من السلم اليه ثم اشترى من السلم اليه ثم اشترى من السلم اليه
 وهو الكيلان فيها ولو اشترى من السلم اليه في طرف رب السلم بامره وهو ان راس المال غائب فلا
 يكون قبضا لانه لا امر بالكيل لم يبيع لعدم مصادفة ملك الامر لانه حقه في الدين لا العيان فصار السلم
 اليه مستعجل في طرف رب السلم ووافعا ملكه فيها ولو اشترى البايع كذا في غير راس المال
 مثلا حصة معينة فاشترى البايع ان يكيله في طرف مشترى بقبضه ففصل البايع كان قبضا
 لانه الامر بالكيل يبيع لمصادفة ملك الامر لانه ملك الحصة بالشراء فصار البايع وكيلا عنه في
 امسك الطرف فبشر الطرف في مشترى ملكا فصار الواقع فيه واقعا في مشترى ملكا بخلاف
 ما اكناه البايع في طرف نفسه حيث لا يجوز قابضا لانه مشترى من راس المال فصار الطرف فصار البايع
 ولم يقبضه والعارية لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في مشترى ملكا في
 ناحية بنية امر ببيع البايع لانه البايع بنواحيه في يده فلم يبيع مشترى قابضا وان اكناه الدين

هذا كلام عليه في راس المال
 في السلم في راس المال
 في السلم في راس المال

الدين والعيان في طرف مشترى كالسلم في كره حصة فلما حل الاجل اشترى رب السلم من السلم
 اليه كره حصة بعينها ووقع رب السلم طرفا الى السلم اليه ليجعل الكرا في السلم فيه والكرا مشترى في ذلك
 فاجتمع الدين والعيان فيه فينتظر ان بدأ بالدين فلا يجوز قابضا لانه لا امر فيه لمصادفة ملكه
 وللمدين لا يقبضه ملكه برضاه وان بدأ بالدين فلا يجوز قابضا لانه لا امر فيه لمصادفة ملكه
 فيه لعدم مصادفة ملكه واما العيان فلا في السلم مال مشترك بالانفس قبل التسليم فصار مشترى ملكا
 اجمع قبل التسليم اليه مشترى فبشر قبض البايع هذا عند الامام وعند غيره فقبض العيان على حال كان
 فان شاء رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع لانه المخلط ليس باستهلاك عندهما ولو سلم
 امة في كره قبضت الامة او قبضها السلم اليه ثم تقابل لا عقد السلم فانت الامة في يد السلم اليه قبل
 رد السلم اليه رب السلم بغير التقابل على حاله ولم يبطل بهلاكها ويجب قيمتها يوم قبضتها على السلم اليه
 ولو ماتت ثم تقابل لا يصح التقابل ويجب على السلم اليه قيمتها يوم القبض لانه الامة راس المال وهو في
 حكم الثمن في العقد ويبيع هو سلم فيه وحصة الاقالة تقبضه قيام البايع لانه الثمن فلاك الثمن لا يغير حال
 الاقالة من البقاء في الصورة الاولى والصورة الثانية فاذا فسخ العقد في السلم فيه الفسخ في
 الامة بقا فوجب عليه رد ما وقد جرحه فوجب رد قيمتها فيها ارضا لموت بعد التقابل وموت
 قبله فكان المناسب ان يذكر وجوب القيمة بعد قوله ولو ماتت ثم تقابل لا يصح كافي اكثر وكذا القيمة
 وهي بيع ما يتعين بالبيع في الوجهين الثاني ووجهي التقابل بغير يمتق الاقالة وتصح بعد ذلك
 احد العوضين لانه كل واحد منهما مبيع من وجه ومن من وجه ففر الباقي بغيره ببيعته وفي راس المال
 خلاف الشراء بالثمن فيها بغيره اذا اشترا به بائنا فبشر بطلت الاقالة ولو
 تقابل لا يرد موتها فالاقالة باطلة لانه الامة هي الاصل في البيع فلا يبرر العقد بعد هلاكها فلا يصح الاقالة
 ابتداء ولا يبرر موتها لعدم علمها ولو ادعى احد عاقدة السلم بان الاجل او ادعى اشتراط الرد
 في السلم فيه وانكر الاخر فالقول للمدعيهما اراد عا راس المال والرداة مطلقا سواء كان المدعي
 السلم اليه او رب السلم هذا عند الامام وقالا القول للمدعي ان كان منكر رب السلم في الصورة الاولى
 بغيره اذا ادعى السلم اليه بيان الاجل وانكره رب السلم فالقول لرب السلم لانه يكره حقه عليه ويجوز
 او كان منكر السلم اليه في الصورة الثانية بغيره اذا ادعى رب السلم شرط الرداة وانكره السلم اليه

قالوا للمسلم اليه لانه يكره عليه وهو الرذالة ولان مدبر الصنع فالتقوى وان انكره
 اذا الظاهر ان هذا لا يكره عليه والظاهر من حال المسلم ان يكره له الموصية والامتناع
 وهو ان يقول الصانع كاختلاف مثلاً صنع من مالك ففان هذا الجنب هذه الصفة كذا باطل معلوم
 كان يقول ان يكره مثلاً لم يكره فيه غير ان هذا الصنع فيما امكن ضبط صفة وقدره لانه من فروع
 الصنع المتعارف به بين الناس من غير تكبر سواء اعرف كلف ولشت ونقطة كاستذكر اولاً كالتبابة
 وكذا الاستصناع بل هو معلوم يصح فيما عرفت كلف ولشت ونقطة وهو الاستصناع
 بل هو معلوم لا عدة اسرعة لا موعدة وقدم على كونه بغير قوله فيجب الصانع على عمله ولا يرجع
 المستصنع بكبر النون عنه قبل رويته لانه كان العقد منها لازماً بخلاف المواعدة فانه لا يكبر الصانع
 ويرجع المستصنع ويبيع العاين لا على كلفه الجنبين معلوف على ما في غير الفاء لانها من فروع
 كونه بغيره على كون العاين قوله فلو ان الصانع ما يصنع غيره قبل العقد او بعده او بما يصنع هو قبل
 العقد فافذه المستصنع مع اخذه ولا يتجان الصنع المستصنع بلا اختياره اذ ان ذلك من فروع
 الرؤية بيع العاين لا يصح العمل فيصنع بيع الصانع له المستصنع قبل رويته لعدم تعينه حينئذ لا تعينه
 باختيار المستصنع وهو بعد رويته ولذا المستصنع اخذه وتركه لانه اشترى من مال غيره ولا يصح
 الاستصناع بلا عمل فيما لم يتعارف كالنوب الجنب لو امر ما كان ان يبيع له لو باس عنده بغيرهم
 معلومة لم يبيع لانه لم يجر فيه المتعارف فبقدر على افضل النقصان وهو عدم الصحة **مسألة**
 مع شئيت وهو متعارف يبيع الجنب والهند وسائر الباع عمت اولاً سواء كانت معلومة
 او غير معلومة لوصول الانتفاع بها حرة او اصلحها وافضلها اموالاً متقونة فيصح بيعها والذكي
 في البيع كالمسلم لانه مكلف بمعاملات ومحتاج اليها كالمسلم فاستوفى في مباشرة العقود التي
 هي وسيلة الاقامة التكليف الا في بيع الخمر فانها في هذه من الخمر في الذم كالمخلوق في حرم
 والاف في بيع الخمر فانها في هذه كانت في حرم الخمر من ذوات الاشياء والخمر من ذوات
 القيم ومن زوج مشرقة قبل قبضها جاز ان يزوج لوجود سبب ولاية الشكاح وهو ملك في الرقبة
 على الكمال فافضلت المشرقة او غيرها الزوج كان الوارث قبضاً لانه في الزوج حصل تخطيط من
 جهة المشتري فصار فعلة كغيره والا مردان لم يوطأ فلا يجوز قبضها او مجرد التزوج لا يحقق القبض

القبض لعدم الاستيلاء على الكمل فلو انتقض البيع قبل القبض بطل الشكاح في مختار ومن اشترى شيئاً
 مقولاً فاختار كيشترى قبل القبض ونقد الثمن عينة موعدة بان كان معلوم المكان فاقام باي يمينه
 انه باعه منه لا يبيع ذلك الشيء في دين بائعاً من مبيع البائع لا يمكن ان يصل البائع الى حقه
 بدون البيع فلا حاجة اليه لانه في الباطل حتى يشترى وان لم يكره الغيبة موعدة بان كان مجبوراً الى مكان
 يبيع فيه او دين البائع او ابراهم البائع انه باعه منه اذ لم يكن قبضه بغيره اذ ابراهم على بيعه في دين
 وعدم قبض ثمنه من عدم المكان ان يصل البائع الى حقه فموجب البعده فيبيع القاصر اصباء لحقه ونظر
 للغياب ويرفع اليه ما اتفق عليه من الثمن وما فضل يملك للغياب وان نقض اشترى البائع كيشترى فيما بقي
 اذ انظر وان غاب المشتري بان اشترى له ماله وقابضه ما قبل التقاضي وكسبته كما لها ظاهراً
 وقدم من الكمل البائع وقبض البيع كله وحسب اذ اخبر الغائب حتى ينفذ حصته من الثمن لانه مضطر لانه
 لا يمكن الانتفاع بغيره او باءاً جميع الثمن لانه البيع حقيقة واحدة فاذا اذاه لم يكن مبرراً فان خطر البائع
 لا يافد حصته الا وان سلم ثمن حصته الى شريكه وان اشترى من بائع متقار وذهب وقضته ولم
 يبين فيما مضى ان شريكه متقار وذهب وخمسائة متقار ففقه لانه اضاف ثمنه الى ما كان له
 لا حصة على الاخر فاستوى وان قال المشتري بغيره بغيره من الذهب والفضة من الذهب سمانه
 متقار ومن الفضة سمانه وذهب وزن سبعة اشر عشره ورام وزن سبعة مثاقيل لانه اضاف
 الاثني اليها فيصرف الى الوزن المعمور في كل منها ومعمور وان الذهب يتعارف فيه بمتقار والفضة
 يتعارف فيه بالوزن ومن قبض رطلاً من احد اركان الدين على رجل ورام حياً ونقصاه بدها زوا
 ما كونه غير عالم به امر بغيره فافقه ان الغنى ذلك الزيف او هلك هو نقصان لا رجوع له شئني
 عند الامام ومحمد وقام ابو يوسف يرد مثل الزيف ويعتقر ان يطالب بجدي لانه حتى صاحب الدين يرد
 من حيث النصف لكن لا يمكن رعايته بايجاب الضمان في الوصف اذ لا قيمة له عند المتعاقبة كجبة فيلزم
 الرجوع بمثل رغبة ولها ان ايجاب رد الزيف لاخذ الجدي ايجاب له عليه بالنسبة الاشئني واحد
 غير هذا التكليف غير معهود في الشرع وان فزع طبر وحش غير ملك لا احد او باس ارضاً فافقه
 او قبض في ارض مملوكة متعلق بغيره وفاض او كسب اشترى في ارض من ارضه في الفسخ والبعض
 والقبض في ارضه لا يربط بالارض لانه مباح سبقت به الاخذ اليه فيملكه وكذا صيد يعلق بسبكه

منقوبة للجفاف أو صيد وحل دارا يجوز له اخذها للصاحب الشكبة او الدار لافقنا وورهم او سكر
نشر على صيغة الجهر اربعة درهم والسكرك على سبيل البذر فوقع على ثوب فان اعدده صاحبه اي صاحب
الثوب لذلك اسر لوقوع الدرهم والسكرك عليه اوله اسر جميع الثوب الى نفسه فوجد سقوط عليه
وان لم يعلو او اعلق باب الدار بعد الدخول اسر دخول الصيد فيها ملكه اسر ملكه الدارهم والسكرك
والصيد وليس للغير اخذها لانه صار بمنزلة الاضمار كما لو عسل النحل في ارضه او بنت فيها نخل
او اجتمع فيها تراب جيرانها فان العسل او النخل او التراب لصاحب الارض وان لم يعلو الارض لذلك
لانه من انزال الارض فيملكه تبعها لهما اعلم ان الشروط التي لم يجر بها العقود ثلاثة اقسم بقضية العقد
ولا منفعة فيه لاحد من المتعاقدين او جميع وقسم لا يقضي فيه العقد وفيه نفع لاحد من المتعاقدين او جميع
وقسم لا يقضي فيه العقد ولا منفعة فيه فالاول غير مفاد اجاعا او ثمن مفاد اجاعا والثالث كالاول
في ظاهر الرواية والثاني في رواية البعض واذا تقرر هذا فاعلم ان القسم الثاني مطلق والثالث على غير
ظاهر الرواية ما اشار اليه بانه بقوله وما لا يجره العقد بالشروط ويطلبه الشرط الفاسد اربعة عشر
شينا الاول البيع الصحيح باق ما بان باع امته بشرط ان يتحدوها شهرا مثلاً او ثلثه الا بعبارة بان
استأجر ارضه بشرط ان يرد ما لم يرد مثلاً والثالث القسمة بان اتسموا اكثر من اثنين في الدين والدين بشرط
ان يكون الدين لاصحاب الدين والدين الباقيين والرابع العبارة بان باع فضولي عبده فحق مالك اخذته بشرط
ان يفرضني مثلاً والخامس الرجعية بان قال المطلق الرجعية راجعتك بشرط ان تقرضني مثلاً والسادس
الصالح ما بان بان قال صاحبك بشرط ان تسكنني في الدار سنة مثلاً والسابع الابدان في الدين بان
قال ابراهيمك عذوبني بشرط ان تحضني شهرا مثلاً والثامن غر الوكيل بان قال لوكيلك غرك بشرط ان
تهدر لي شيناً مثلاً والتاسع الاعساف بان قال ان قدم فلان فله علي ان اعساف رجلاً والعاشر
المرارة بان شرط فيها على العاقل اقصاء ولبدايس في التذنية وحاد عشر سماعة وفيها ساقه بان دفع
الى رجل كراماً سماعة سنين معلومة بشرط ان يقوم عليه ويسقيه واثنى عشر الاقرار بان قال فلان
على كذا ان تقرضني مثلاً واثنى عشر الوقف بان قال وقف دار من قدم فلان وكذا اثنى عشر وهو
الرابع عشر عدا به بوجه بان قال الرجلان رجل آخر اذا قدم فلان فاعلم غنيا في هذه الحادثة مثلاً فاعلم
في الحكم فان عنده يبيع وهذه العقود المذكورة فاسدة بشرط ان يكون لها الفاسد المذكورة لانها معاوضات

معاوضات مالية فتؤثر فيها الشروط الفاسدة ثم اشار الى بيان القسم الاول والثالث على هذا
الرواية بقوله وما لا يطلبه الشرط الفاسد سبعة وعشرون شيناً الاول القرض بان قال اقرضت لك
هذا الفل بشرط ان تحضني شهرا مثلاً او ثلثه او اربعة اشهر بان قالت امرأة لزوجها وهبت له ثوباً بشرط ان لا
يطلقني وقبل الزوج واثنى عشر الصدقة بان قال تصدقت عليك بهذه الكافية بشرط ان تحضني فجوة و
الرابع النكاح بان قال تزوجك بشرط ان لا يجوز لك من زوجي منس الطلاق بان قال طلقك ان لا تزوجني
غير بعد العدة وقبعت واس اس اجمع بان قالت امرأة لزوجها اغتصبت منك بشرط ان يكون
الصغير لك والسابع العتق بان قال عتبتك بشرط ان يكون له اختيار ثلاثة ايام واثناس من الزوجين
بان قال رهنك لك هذا الشئ بشرط ان يعطيني قبل اداء الدين والتاسع الاضياع بان قال اوصيت اليك
بشرط ان تزوج ابنتي والعاشر الوصية بان قال لام ولده وصيت لك ثلث مالي بشرط ان لا تزوجني
فقبعت والحادي عشر الشراكة بان قال شركت بك بشرط ان تهديني كذا او ثلث عشرة الفساربه بان قال ضاربك
في الف على النصف ان قدم فلان واثناس عشر القفا بان قال كفيفه ولسيك فضا وكذا على ان لا تنزل ابداً
والرابع عشر الامارة بان قال اخذت منك امانة الف على ان لا تترك وتضامن عشر الكفالة بان قال
كفنت عمك فريك ان اقرضني كذا واس وعش شرا مثلاً بان قال احضك على فلان بشرط ان لا ترجع و
السابع عشر الوكالة بان قال وكلتك ان ابرأت ذمتي عما لك علي واثناس عشر الاقالة بان قال شترت
اقتك وقبل الباي بشرط ترك المئتين سنة والتاسع عشر الكتابة بان قال اولى عبده كاتبك
على الف بشرط ان يخرج من البلد والعشرون اذن العبد في التجارة بان قال اولى عبده اذنت لك
بالتجارة بشرط ان لا تجز في كذا والحادي والعشرون دعوة الولد بان قال لاميته التي ولدت منه
هذا الولد ان رضيت امرأته فذلك واثنى والعشرون الصلح بان قال صلح بيني وبين فلان فله ان يقول علي
القاتل على شئ بشرط ان يقومه واثناس والعشرون الصلح على اجماعه التي فيها القصاص كالموعدة
بان صلح على حرة بشرط ائدا شئ والرابع والعشرون عقد الدمة بان قال كل الام اذا فتح عبدة
واقرا عليها على اطلاقهم وشروطهم الا في عقد الدمة ان لا يعطوا اجماعية بطريق الامة وانهم في العشر
تفصيلاً في العيوب بان يقول الشتر من ان لم ارد هذا الثوب فحبب عليك اليوم فقد رضيت بالحب
والسادس والعشرون ما ذكره بقوله او حيا الشرط بان قال اطلت خياري على فلان واثناس عشر

اعتبار جودة الرذاة وموجع ديار من له عشرة دراهم في رتبة العشرة عليه
على البيع ويقع المقاصة بنفس العقد لان الدين لم يجب بالعقد وكان ثابتا قبله وسقطا بخلاف العقد
اليه ولا ريب في دين سقط او صحيح ديار من له عشرة دراهم عشرة مطلقه غير مقيدة بكونها
عليه ان دفع الديار وتساوية العشرة التي هي العشرة التي هي عليه او صار لكل واحد على الاخر
عشرة دراهم وتساوية العشرة بالعشرة فيكون التساوي في البيع الديار بالعشرة المطلقة و
بيما للديار عشرة عليه او لو لم يحل عليه كان استبدال العشر في الاكوز وما عدا العشرة
الذهب فضة في الاول وذهب في الثاني على طريق الدف والنشر ترتيب حكمنا على ان العقود لا يكون
عز قليل غش عاوة فليكن الحكم للغالب فلا يجوز بيع احدى العشر من الذهب بالفضة بـ اربعين ارباب الذهب
ولا بيع فضة ببعض الامساك او زنا استثنائه في مجموع ما في خبر قوله فلا يجوز ولا يجوز استقراضه
استقراض الغالب للفضة او الذهب لا وزنا كافي اجماعا وما غلب عليه غش منها فهو حكم العود
غير اذا كان الصفر او النحاس هو الغالب كان في حكم الصفر والنحاس حتى لا يبيع بالصفر والنحاس
الا مثلا بمثل بـ اربعين ديارا وان العبرة للغالب في الشرع وخرج عليه قوله فبيعه اربعين ما غلب عليه
الغش اجماعا على ما مر في وجود حلية السيف في الاحكام غير انه اذا كانت الفضة اجماعا مثل الفضة
التي في الدراهم منقوشة او اقل او لا يدري لا يصح وان كانت اكثر ببيع ان لم يفرقا فلا قبض كما
هو حكم حلية السيف على ما بيناه انما يصح ببيع اربعين الغالب الغش بحسبه متفاضلا وزنا وعددا
صرا لا يحسن الى خلافه بحسب ضرورة صحة العقد وان ثبت الضرورة لا يسقط من غير العقد فيما ورا
ذلك مرفا وهذا قال بشرط التقابل في المحاسن في الصورين لانه في حكم شيئين فضة وكال
واذا شرط قبض الفضة في المحاسن شرط في النحاس ايضا لعدم التميز الا بصغر وبيع التبايع
والاستقراض ما يروج منه ارض غلب الغش وزنا ان كان يروج وزنا وعددا ان كان في
عددا او بهما ان كان يروج بهما لانه معتبر فيها لا في العادة ولا في المكان كلامها في حلية
صار كالفلوس فيها تعتبر العادة في المعاملة وكذا بينهما ولا يباع الغالب الغش بالبقياين مادام
يروج كونه ثمن في الاصطلاح فادام ذلك الاصطلاح موهوبا لا يبطل ثمنه لقيام التقصير فان
ذلك قبل التسليم لا يبطل العقد بينهما ويجب عليه خله ولو اشتري شيئا حله قبل العقد بطل

بطل البيع لان الثمن بطل بالفساد ولا ثمنية بالاصطلاح ولم يوج فبقر بيا بلاغ في بطل
مزد البيع لوقايما او مثله او ثمنه لو كان هذا عند الامام وقال لا يبطل البيع لان العقد قد صح
انه قد زال التسليم بالفساد وانه لا يوجب الف ووفى فلا يفسد تفصيل افاده بقوله ويجب على
المشتري ثمنه ارضية العقد الحاسد يوم البيع عند ابي يوسف لانه معتمون بالبيع فتعتبر ثمنه في
ذلك الوقت ويجب ثمنه اخر ما تقول بـ اربعين يوم الحله عند محمد لانه انتقل احدى منه الى القيمة في
ذلك اليوم وما لا يروج منه ارض الغالب الغش ببقياين بالبقياين كالسقة وبطل البيع بهلاكه
قبل التسليم والانسب ذكر هذا القول غريب قوله لا يباع بالبقياين كالموت في سائر الكتب
المتا والغش كملو به في التبايع والاستقراض حتى لا يجوز البيع به ولا اقرا هذه الا بالوزن بمنزلة
الدراهم الروية ولا يباع بالبقياين وكذا المتا والغش كملو به في العرف حتى لا يجوز بيعه
متفاضلا وقيل كقالبه في العرف حتى يجوز بيعه بحسبه متفاضلا ويجوز البيع بالفلوس المتافقة
اثر الحجة وان المصطلح لم يبين لانها اثنان بالاصطلاح فان كدت فاختلاف في كساو ما كان
كساو الفلوس وقد تقدم ولو استوفى منها اقل الفلوس المتافقة فكادت يرد مثلها اشر
الحاسدة عند الامام لانه اشارة ولموجه رد الوالي صورة اذا كان باقيا بعينه ومعه اذا استهلك
وهو مشروط ثمنية فضل فيه او القرض لا يكتفى به وعند محمد بحسب ثمنها لانه لا يبطل وصف الثمنية قوله
رد ما كاقبض يجب رد قيمتها كما استوفى شيئا وانقطع كمن عند ابي يوسف يوزن قيمتها يوم
القرض وعند محمد يوزن قيمتها يوم الحله وكما مر من قبل واصلا لاختلاف بين غصب فالقطع شيئا
في كتاب الغصب وهذا الاختلاف فيما اذا كانت بالثقة واذا كانت قايمة فيرد عينها بالاتفاق
ولا يجوز البيع بغير الفلوس المتافقة ما لم يبين بغير ما لم يكن معلومة للتبايع ومشتري لانها حينئذ
سلع فلا بد من تعيينها ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس يميز ان ذلك النصف منه
الدراهم فلوس لا نقرة او دنانير فلوس وهو سدس درهم او غير اقل فلوس وهو نصف عشر نقار
حازر البيع وعليه امر على المشتري ان يدفع الى البائع قدر ما يباع بنصف درهم او دنانير او غير ذلك منها
انتم الفلوس ما ينال ولو دفع الى صيرني درهما وقال اعطني بنصفه فلوس ونصفه الاخر لفضا
اثر في بيع الفضة على وزن نصف درهم الاحبة في البيع في الكثر عند الامام وعند محمد في

الفسوس بطل في الغفلة لانه قابل نصف درهم بالفسوس فيوز وقابل النصف بنصف الاجبة
فوز بوا فلا يجوز ولان الصلقة متحدة والفسوس تكون مجموعا عليه في كل واحد من
ان قال اعطني بنصفه فلو سوا اعطني بنصفه لاجبة مع اربع في الفسوس اتفاقا ولم يصح
في الغفلة لانه لا كبر اعطني صار عقدين وفي الثاني رواج واحد العقدين لا رواج الاخر
لو قال اعطني به امر بالدرهم نصف درهم فلو سوا بنصفه درهم ونصف الاجبة مع في كل واحد
منه يقول والنصف الاجبة بمثلته والفسوس بالباقي وهو نصف درهم وجه فلا يلزم الرواج
كتاب الكفالة في لغة الفهم مطلقا وشرا عاظم ذمة ارضه نفس الكفيل الى ذمة
امر الى نفس الاصيل في المطالبة اسطالبة النفس واما التسليم لانا قال بعض المتأخرين انها
ضم ذمة الى ذمة في الدين لان الكفالة كما تصح بهام تصح بالنفس ولادين ذمة وكما تصح بالدين تصح
بالايمان بمضمونة بنفسها كما سيجي كذا في اكثر الكتب فقولته هو امر القول الاول والاخير ليس صحيح
والصحيح ان يقول هو الصحيح وركنها الايجاب والقبول وشروطها كون المكفول بمقدور التسليم وفي
الدين كونه صحيحا وحكما لزوم المطالبة على الكفيل ولا تصح الكفالة الا من ملك التبرع بان كان
حرا مكفالا لانه عقد تبرع ابتداء لانه التبرع غير عوض فلا يصح من العبد والصبر والتجنون ولا من مرض
الا انه انشئت وهي ان كان كفالة بالنفس كفالة بالمال راد ومضمون وتسليم المال لكن يكون دخوله في
هم فلا يحتاج لمصلحة ثانيا فالاولى تنفذ بطلان او بغيره او بغيره ونحوهما ما يبرهن
بمعنى الدين حقيقة كونه وقالبه او عرفا كونه وروحه او بغيره شرا مع منة امر من الدين كونه
او عشرة فان كلامه النصف والثلث الا لو شرط بطلان على الذات كذا لان النفس الواحدة ونحو
الواحد لا يجزئ في حق الكفالة فكان ذكر البعض شيئا قايما مقام ذكر الكل وتنفيذ بصحة لا يخرج
في الكفالة او هو على لان على التبرع فكانه قال انا عظم تسليمة او هو الى لان الى بغيره
مقام معجز على اوانا عظم اوانا قبيل لان كلامه التبرع والقبيل مع الكفيل لا تنفذ بان كان
لمعرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وموضاهة المعرفة لا التسليم وصح اخذ كفيلاين اكثر
معا او متعاقبا لان بناء الكفالة على الوثوق وبطنة الكفالة اكثر الوثوق وللا طالب ان يطلب
المكفول من اثم ثا او يجب فيها ان في الكفالة بالنفس على الكفيل احضار المكفول وهو نفس

وهو نفس

النفس او اطلبه المكفول وهو امر من النفس وفاء بما التزمه فان احضره الكفيل فذات ذمة
فان لم يحضره الكفيل حبس لا امتناع عن حرج مستحق عليه بالتزامه فصار ظاهرا لاجبة الجبس الى ان
لما لم تغد احضاره بدلالة الحال او بشهود ذلك فيخرج من الحبس ويظهر الى وقت القدرة
كالاعمال بالدين وان عيان وقت تسليم ذمة ذلك استليم المكفول فيه امره ذلك الوقت
او اطلبه المكفول فيه لانه التزمه كذلك فان سلمه اليه قبل محض ذلك الوقت برز الكفيل وان
لم يقبله المكفول لانه التزمه بما التزمه وهو تسليم مرة واحدة فان غاب المكفول وعلم مكانه امهله الى
امهل الكفيل الى ان يدره اياه وذما به ويأمره بان يذهب ويأتي به فان مضت امدته التي امهله
ولم يحضره لم يحكم بحكم تحقيق امتناعه عن ايفاء الحق وان غاب المكفول ولم يعلم الكفيل مكانه لا
يطالب الكفيل به امر المكفول ان صدقة الطالب لانه عاجز عن احضاره فصار كالمكفول او اطلب
احضاره وبطل الكفالة بالنفس بموت الكفيل لخصوص العجز الكلي عن تسليم المطلوب منه بعد ذمة
المكفول فيماله لا فيما عليه ولا تنفذ الكفالة باعتبار تركته لا امتناع استيفاء النفس من اهل كمال
الكفالة بالمال وبطل ايض بموت المكفول بعد التسليم ولو كان المكفول به عبدا انا او رده ورضا
توهم ان العبد ما في ذمة التسليم لزم قيمة دون موت المكفول لانه لا تبطل بموت المكفول فيمال
معهما وهو ذمة الكفيل فيكون لوارث الطالب او وصيه ان يطلب المكفول به من الكفيل ولهذا قال
بطل الطالب وارثه او وصيه لانه من ان الوارث خلف قتاله والوصي معجز الوارث ويبر الكفيل
او سلمه الى المكفول به الى المكفول به حيث امره مكان يكون خاصة كذا او سلمه في مصر سوا قبله
الطالب ولا وان لم يصل لم يقبل او اذ ذمة اليك فانما برز لان موجب التسليم البراءة ونقض بدون
التصديق عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم لاني قضاء الدين ويبر التسليم وكذا الكفيل
او تسليم رسوله لان كلامه قائم مقامه ويبر التسليم المكفول به نفسه من كفالة امر لاجل كفالته
فيه للجميع بغير لاجل الكفيل بتسليم كونه الوكيل والرسول المكفول به الى المكفول به ما لم يقبل كل منهما
له سلمة اليك بحكم الكفالة ولا يبر ايض بتسليم المكفول به نفسه الى المكفول به ما لم يقبل سلمة
اليك بحكم الكفالة لان التسليم قد يجوز فيه حكم الكفالة ويجوز لا يبر فان شرط مع الكفيل
في حبس القاصر حكمه في السوق فالوايبر لخصوص المقصود وهو العدة على اجماعه فالشرط لغو

في كفاية

والمتعارفة زمانا انه لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك المجلس لتمامه في اقامة الحق وان شرط
تسليمه في مصر وسلك في مصر اخر لا يبرأ عند ما لا يحتمل ان يكون شهوده في مصر الذين عينه فلا يمكن
من استيفاء حقه ويبرأ عند الامام لان معتبر تسليمه عليه وجبه يمكن من خاصية وقد حصل والاعتقاد المذكور
كما يجوز في مصر الذين عينه في مصر اخر فقارضا بقدر التسليم سالما عن المعارض من متحقق من كفاية
وان سلم في برية او في سواد ارضية ليس فيها حاكم لا يبرأ بالاتفاق لعدم القدرة على خصوصية وكذا
لا يبرأ من السلم في السجن والحال انه قد جرحه غير الطالب لانه لا يمكن احضاره مجلس القضاة فان كفل
بنفسه رجل على انه امر الكفيل ان لم يواف به امر الكفيل عنه بنفسه الى الطالب غذا فهو ضامن
عليه من ما لم يواف به غذا لزمه امر الكفيل بنفسه ما عليه من الحال لوجود الشرط وهو عدم الوفاة
سواء عدم بقاء ضلوعه او بقاء كفايته فيحصل الوصل بقوله وان قلت على تصريح ما علم ولا يبرأ
عطف على لزمه الكفيل من الكفالة بالنفس بوجوب الكفالة بهما لانهما كانت ثابتة قبل الكفالة
بهما فلا تبطل بوجوبها ولا مناسقات بينهما وانما يبرأ اذا اذعن حال لانه لم يوافق الطالب على الكفولة
شيئا فلا فائدة في الكفالة بالنفس ومن ادعى على اخر فانه ونيار سوا بينهما اولم يبرأ بان يبرأ
اوروية شرفية او افرنجية فكل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به غذا فعليه امانة فلم يوف
به غذا لزمه امانة عند الامام واليه يوسف خلافا لما ذهب اليه من كفاية الاصح الكفالتان لئن لم يبرأ لانه
لم يقع الدعوى على بيان فلم يجب احضار مدعى عليه فلم يقع الكفالة بالنفس فكذا الكفالة بهما
لا تثبتا عليها ولهما ان المأذون مرفقا لانه قال عليه حانة فيصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على
اعتبار ابيان فان بين الحق البين باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة بالنفس فتثبت عليها
صحة الكفالة بهما ولا يجبر مدعى عليه على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى مدققة وقصاص مطلق
عند الامام لان مبني ذلك على الدرك فلا يجب فيه الاستيثاق فان سمحت بنفسه امر بترغ
عليه مدعى عليه باعطاء الكفيل لا يطلب في المدققة والقصاص صحيح لانه تسليم النفس واجب عليه
لطالب فيجوز اعطاء الكفيل بتسليم نفسه له وقا لا يجبر على اعطاء الكفيل في القصاص لانه ليس
حق العبد وحده القذف لانه فيه حق العبد وان شهد عليه مستورا ان عجز عن مضمون وما هو
في كفاية صا وكفالة قود جس وكذا ان شهد واحد عدل بغير ان شهد على رجل حلال مستورا

في كفاية
المتعارفة زمانا
في كفاية

مستورا ان رجل واحد عدل في كفاية صا وكفالة قود لا يكفل لامر تجس لثمة ثامة باطلا
شطر الشهادة وهو العدول في المسور والعدالة في الواحد حتى يبين الحق هذا عند الامام خلافا
لما في رواية حيث يكفل ولا يجس عند ما لا يبرأ الاستيثاق يحصل بالكفالة وضع الرهن والكفالة بالخارج
فولغا سر صرح اخذ الرهن عند الكفالة عنه كونه ونيامطابا به وهذا المصنوع بانه حكم الكفالة بنفس
واما بيان حكم الكفالة بهما فان اخذ بقوله والكفالة بهما صحية ولو كان الحال يجوز لاجهالة متعارفة لا
فاضة لانه منبذ على التوسعة لانها تبرع ابتداء فيحصل فيها اجمالة البسيرة او كان دينا صحيا وهو
الذي لا يقطع عن المدبول الا بآدانه او بالبراءة منه اخر ازعم من ذلك الكتابة فانه غير صحيح او هو في المستحب
على عبده دينا وهو يقطع بالبر بغير تكفلت متعلق بصحة عنه بالف نظير ما كان معلوما او كلفت
بالمك عليه نظير ما كان مجهولا او كلفت بايدرك امر يتحقق في هذا السبع من غارة الثمة وتسمى هذه الكفالة
ضمان الدرك وضمان الاستحقاق لانه يضمن الكفيل اشتريه والثمة اذا اشترى الجميع وكذا تصح الكفالة
بهما لو علقوا بشرط ملايم امرضا مسبب للكفالة كشرط وجوب الحق كونهما يابوت فلا تانا او ما
عصبت امر غضب منك فلا تانا او ما ذاب من واجب لك على فلا تانا او ان اشترى جميع فعلي جواب
الجميع وكل ما شرت له انما تصح الكفالة بذلك فان هذه الاشياء اسباب لوجوب ما فتناسب
الذمة فان قلت ان قوله او ان اشترى مستدرك لانه عين ضمان الدرك وقد تقدم ذكره قلت
هذا صحيح الشرط وهو ليس بوجوب فيما تقدم بشرط ما كان الاستيفاء امر استيفاء الحق في المكفول عنه
كوان تقدم زيد وهو حال ان زيدا هو المكفول عنه فعلى ما عليه بشرط يبرأ الاستيفاء في المكفول عنه
كوان غاب زيد وهو المكفول عنه عن البعد فعلى ما عليه ولا يخفى في هذا الشرطان من الملاية بالكفالة
وان علقها امر الكفالة بخبر الشرط امر بشرط يجوز عدم الملاية كسبب الرجوع وحج المظهر بان قال ان
سبب الرجوع او جاء المظهر فاصلي فلا تانا على بشرط وكذا ان جعل احدهما اجلا كما اذا قال كلفت بكذا
للمرجوب الرجوع او حجي المظهر بطل انما جعل فتصح في كل من الصورتين الكفالة ويجب اتمام الكفيل حالا
لان الكفالة لا تبطل بشرط الفاسدة وللاطلب مطلوبة امرضا من كفيته واصيله لانه موجب الكفالة
اذ هي مبتنية على الصم لانه وذاك يقتضيتها الاول والبراءة منه مطلوبة لهما وتفرقا لتحقيق معنى الصم
الا اذا شرط براءة الاصيل فان شرط ذلك فيكون الكفالة حائلة كما ان احواله بشرط عدم براءة

المحل كفاية أو العبرة في العقود ملحق باللائق ولو طالب الطالب أحدهما كان له المطالبة الآخر
 بخلاف تضمن أحد التامنين أو التامنين عليك فان كفل بالدهم الحقوقي فغيره يوجب
 عليه فبرهن الطالب على أن له على المكفول عند الفرض من المرفوع الكفيل لانه انشأ بالبرهان
 كالثابت بالعيان وان لم يبرهن الطالب على الوجه المذكور صدق الكفيل فيما اقرب مع عينية لانه
 شكر الزيادة وصدق الاصيل في اقراره بكثر ما اقرب الكفيل على نفسه خاصة لولايته على نفسه لا بعد
 على الكفيل لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه وان كفل بلا اقراره امره المكفول عنه لا يرجع عليه على المكفول
 عنه با اذ منعه لانه متبرع في ذاته وان لم يوصل اجازة امر الكفيلة المكفول عنه بعد مجلس للمحل كالكفاية
 تفقد غير موجبة للرجوع لا تغلب موجبة ابد وان كفل بامره رجوع عليه با اذاه عنه كالا وبعضا
 لانه اذ رده بامره ولا يطالب الكفيل قبل الاداء الا المكفول لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه قبل
 الاداء وملكه بعد فخرج فان لو لم الكفيل قبل المكفول ملازمة امر ملازمة المكفول عنه وان حبس
 الكفيل فذمجه احبس المكفول عنه لانه ملحق به الضرر لاجله فيجاء به مثل ما عول بخصه ويراد
 الكفيل با اذ الاصيل لانه جرت بالاداء وبرائة توجب براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح وانما
 عليه بمطالبة فقط ويستحيل ان يقع المطالبة بدون الدين وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر
 عنه ببر الكفيل في الصورة الاولى وما خرج عنه امر الكفيل في الصورة الثانية لا ذكرنا في ان ليس
 عليه الا المطالبة وهي تنبع للدين فتسقط بسقوطه وتناخر تناخره وهي اصله ليس بخصه لا
 تخلفه وان ابرأ الطالب الكفيل واخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتناخر عنه لاستلزامه تبعه الاصل
 للفرق فان كفل الدين اكل على ان يجعله مؤجلا الى وقت كانه مؤجلا يتاخر عن الاصيل ايضا حتى لا
 يطالب به قبل الوقت لان الدين لاحق له لا الدين جاز وجود الكفاية فصار الاجل والاطلاق
 عقد الكفاية ولو صالح الكفيل الطالب عن الف على ما نهى امر الاصيل والكفيل عن الباقي لانه انما
 الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأه شحانة وبرائة توجب براءة الكفيل وان
 الكفيل امانة رجع بها امر امانة فقط على الاصيل بناء على ان ما اذاه هذا القدر ان كفل بامره وانما
 الكفيل الطالب عن الالف المذكور كغيره فخرج الكفيل على الاصيل بالالف كله لانه حينئذ ما دلت
 فيملك ان ذمة الاصيل فيرجع عليه وان صالح الكفيل الطالب عن موجب الكفاية وهو المطالبة

على اقراره لا يبرأ من الكفيل
 فانه اذا اقر احد التامنين
 فانه اذا اقر احد التامنين
 فانه اذا اقر احد التامنين
 فانه اذا اقر احد التامنين

المطالبة على شيء بشرط ابرأ الكفيل خاصة برأمو الكفيل دون الاصيل لانه ابرأ الكفيل عن الكفاية
 بعينه فالكفاية لا اسقاطا لاصل الدين وان قال الطالب للكفيل بالامر بريت حاكم كونك مؤديا
 الا من امر الذي كلفته عن فلا يرجع الكفيل بذلك الحال على اصيله لانه اسند البرائة لا الكفيل
 وعنا بالانفس بقوله الى وذا لا يجوز الا بالانفس فكان هذا اقرارا منه بالتقبض فصار الكفيل مؤديا
 لامل كما يرجع عليه وكذا يرجع الكفيل على اصيله في قول الطالب للكفيل بريت فبرهان يقول الى عند اية
 يوسف لانه اسند البرائة لا الكفيل على الخصوص والبرائة التي من الكفيل على الخصوص لا يجوز الا بالانفس
 فكان اقرارا منه بالتقبض فخرج عليه فلا فالحمد فان عنده لا يرجع الكفيل على اصيله لانه قوله بريت فبرهان
 يقول الى كمال البرائة بالاداء وكثير الا برأ فلا ثبت له الرجوع بالشك واما ابرأك ان قول الطالب
 الكفيل براك لا يرجع لانه مرجح في البرائة لا يثبت في غيره هذا كله اذا كان الطالب غايبا وان كان
 الطالب حاضرا يرجع اليه في ابراءه في الكل اذ صحت في الاصل لصدور الاقرار عنه ولا يصح تعليق
 البرائة عن الكفاية بشرطه بل ان يقول اذا جاء عند فانت ببراءة الكفاية فجاء عند لا يبرأ منها اذ شرط
 باطل وكفاية جائزة كبراءة لانه في الا برأ من التامنيك والتامنيك لا يقبل التعليق بشرط
 كونه قارا ونحو الصحة لانه الصحيح ان انشأ في الكفاية على الكفيل المطالبة دون الدين فكانت اقسا
 محضا كالطلب والعاق ولا يجوز الكفاية باقتدار امر الاصيل استيفائه شرعا في الكفيل كالمكفول والقصاص
 فان الغرض من شرطها رجوع المدين من الفاد وهو لا يتحقق اذا اقيم على غير الجاني وانما فترنا اقتدار
 عدم الصحة لانه ضرب الكفيل وقصاصه ليس بقدر لا محالة لكنه لا يصح شرعا وانما عجز عنه باقتداره
 في نفي الصحة الشرعية ولا يجوز الكفاية بالاعيان مضمونة بغيرها كالمبيع فانه قبل القبض مضمون بغيره
 وهو الحق الا برأه لو ملك المبيع في يد البائع ففسخ البيع ولو لم يفسخ حتى المطالبة على البائع
 فلا يتحقق من الكفاية المبنية على المطالبة ويحرم عول فانه مضمون بغيره وهو الدين الا برأه او
 ملك امرين سقط الدين على الراهن ولا يبرأه حتى المطالبة على المدين فلا يتحقق من الكفاية المبنية
 على المطالبة ولا يجوز الكفاية بالامانة كالودعية ومسقار ومستأجر ومالك الضاربة والسرقة فانه
 ليست مضمونة على الاصيل لا عينا ولا تسليمها فلا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل فلا يصح الكفاية بها
 ولا يجوز الكفاية بدين غير صحيح كدين الكفاية كقيل من ابرأه الكفاية حرا وعبد لانه كانت غير دين ان يجوز

ولا يبرأ

نفسه وان يوفى واجاب ما الكتابة على الكفيل بهذه الصفة لا يفيد لانه ان يقول انما عا جزة فلو
وانما قال او عبد له فمعهم ان كفالة العبد يبيع من يجوز لانه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لانه
نحو الكتابة وكذا في السعاية او يجوز به الكفالة ايضا عند الامام لانهم تسعرون يدون عندها ولا
يجوز الكفالة بالجمل على دابة معينة مستأجرة للمحل او كجدة عبد معين مستأجر للمحلته للغير غير انما
يقدر الهلاك بخلاف غير معينين لان الواجب على المورث ان ياتي بانه كانت وكفالة تار عبد كان
فالقدره ثابتة ولا يجوز الكفالة غرضية فليس يجوز ان مات عليه دين ولم يترك شيئا فكفله عنه التركة
رجل لا يجوز كفالة غيره الا ما خلاها حاجت يجوز عندها لان الدين لما كان ثابتا في حوته لا يقطر الا بالاول
او الاخرى ولم يوجد شي منهما فيقرب عليه ولانه كفيل برين ساقط في حق حكم الدنيا بالضرورة والكفالة
باب ساقط لا يجوز لا يجوز الكفالة سواء كانت بالنفس او بجمل فان اشار الى هذا التفسير كان اول
بلا قول الطالب في المجلس ان مجلسا بعد ما يفيد او ناهية ولو فوضوا عند الامام ومحمد لانه عقدية معنى
التعليك فلا يتم الا بنظرية الاجاب والقبول وموجو وسطر فلا يتوقف على ما وراء المجلس وقال ابو يوسف
يجوز مع غيبة الغائب الطالب اذا جف جز الكفالة فاجاز كثر تصرفات الغفولة لان الكفالة
اتزام ليس فيه انزام بمقتضى كالاقرار وبشيء من اختلاف قوله فان قال المريض لو ارته كفيل عنى بما
على من الدين فكفيل مع غيبة الغائب جاز اتفاقا وان كان ناهية القياس لان الطالب غائب ولا يتم الفهم
الا بقوله وجه الاسحق من ان ذلك وصية في الحقيقة ولو قال لا يوفى المريض لا يجزى كفيل عنى بما على كفيل
يخلف الشايع فيل يجوز تر على المريض منزلة الطالب وقيل لا يجوز لان الاضمة غير مطالب بقضاء دونه
لان حيوة ولا بعد مائة لا التزام كان المريض والصحيح سواء ويجوز الكفالة بالاعيان الغفولة بغيرها
كالمقبوض المسموم لشراء او على طلب بعد شتمه الثمن والمقبوض وبمعنى بيا فاستدافان الكفالة بهذه
الاشياء صحته فليزم الكفيل روعيتها حال بقائها ووقع قيمتها بعد هلاكها اذا القيمة ثابتة مقامه فان
اجاب على الكفيل ويجوز بتسليم عين المبيع في يد البائع المستتر وتسلم عين المبيع في يد المورث
الراهن وتسليم عين المستأجر بفتح ايم في يد المورث المستأجر كبر حجم اما جاز بهن الكفالة لان
تسليم العين واجب على الاصيل فامكن التزامه فصار نظير الكفيل بالنفس لانه ما دام قايما يجب عليه تسليم
وان ملكه بالالكفالة بالنفس ويجوز ان يضمن لانه دين كثر الديون **فصل** في ما يشترط

بما التزم
في كفالة العبد
في كفالة العبد
في كفالة العبد

بما التزم

بما التزم

متفرقة من جنس هذا الباب ولو دفع الاصيل من كفول به الى كفيله قبل دفع الكفيل الى المالك
لا يبرره منه امر لا يسترد الاصيل من كفول به الى كفيله منه لانه صار حقا للقابض على اتمام
قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد وما دام بهذا الاحتياق بقاء ما يرج فيه انزاع الكفيل من الكفيل
فلا للكفيل لانه ملكه حين قبضه فكان الرجوع الى ملكه خطيب له ولا يصدق به سواء قضى
الدين هو او الاصيل وهذا اذا كان المدفوع مالا متيعا كالدرهم والدينار واذا كان محتاجا فملكه
ما افاد بقوله وردوا الرجوع الى المطلوب فكفول عنه احب ان كان المدفوع متينا متيعا كالبرد
الشعر عند الامام لان العقد يتعلق بعينه فثبت فيه الشبهة بخلاف اذا كان المدفوع مالا متيعا
بالمعين كالدرهم والدينار فان الثابت هناك شبهة الشبهة وهي انزل من الشبهة ومعتبر في
الحث انما هو الشبهة لا شبهتها بخلاف لهما حيث يجوز الرجوع للكفيل ولا يبرده على المطلوب الامر
الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فانوب للكفيل والرجوع عليه امر لوجه بيع الغنية وهو
ان يقول الاصيل للكفيل اشتريه من ثوبه ثوبا ثم يبيع ثوبه فارجع البائع منك وخسرت انت ضلتي وضوئي
ان ثابة الكفيل لا تاجر فيطلب منه القرض ويطلب استاخر منه الرجوع ويخاف من الربا فيبيع ثوبه
لثوباب وعشرة مثلا ثوبت عشرة سنة يبيعه في السوق بعشرة فيفصل الى عشرة ويحب عليه
للتاجر ثمة عشرة الا جاز اذا فعل الكفيل ذلك يبيع ويجوز له العشرة التي هي ثمن الثوب وغيره
الرجوع الذي يرجع التاجر لانه هو العاقد ولا يلزم الاخر شي لانه اما ضاخر لا يحسنه نظرا الى قوله تعالى
فلا يجوز له ان يحسن ان ليس يحسن وانما وكيل نظرا الى الامر فلا يجوز ايضا لجهالة نوع الثوب وثمنه
ومن كفيل لاخر باو اب امر وجب له على غيره ان قال لا اخوانا كفيلنا وجب لك على غيرك او كفيل
ما قصرت له به عليه ان قال ان الكفيل ما حكم لك به على غيره ضايب الغريم فكفول عنه جبر من الطالب
بعد غيبته على الكفيل بان له امر للطالب على الغريم ان لا يقبل برأيه حتى يحضر الغائب فيقضي
عليه فيلزم تبعا للغريم لانه كفيل ما لا يجب في مستقبل القضاء وهو لم يوجد كونه غائبا لا في المستقبل
فكذلك ويرى وان كانا ماضيين صيغة لكن اريد بهما مستقبل في العرف كافي قوله اطلب الله تعالىك
ولو برهن الطالب ان له على زيد الغائب الفاء وهذا الرجل كفيله بجره وقضى به امر ذلك التبر بان
عليهما امر على زيد الغائب والرجل الذي حضره واقام عليه البينة انه كفيله اما على الكفيل فظاهر

في كفالة العبد

بما التزم

واما على الاصيل فلان القضاء عليه ثبت فثبت لا قضاء وكما لا يثبت قضاء وثبت فثبت
 الكفيل على الاصيل وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو جازاه يعني لو قال الطالب وهذا
 كفيل فقط من غير ان يقول بامره قرض على الكفيل فقط لا على الغائب فلا يكون للكفيل حق الرجوع على
 الغائب لان المطلوب هنا ما هو مطلق بخلاف الكفالة بامره فانه هناك هو مقيد وضمم الدرك
 للمشتري عند البيع تسليم من البيع ملك البائع بطل من الابطال وغور الضمان للدرك ملكية البيع
 او شفقة او اجارة بعد ذلك لان اقراره على الضمان اقرار منه بانه لا حق له فيه وقت البيع فليس
 دعواه بعد ذلك وكذا يجوز تبعا والبيع دعواه لو كتب بامره على البيع وقسم على ملك متعلق
 بالفعليين على سبيل التنازع كتب فيه حصة ملك باع ملكه او باع بغيره بائنا فذا لا شهادة
 يجوز اقرارا على ان البائع باع ملكه او باع بغيره بائنا فذا لا شهادة في ذلك الصك على اقراره
 قسم الاتفاق لانه ان لم يذكر فالحكم كما ذكر خلاف لو كتبها شهادة في ذلك الصك على اقراره
 بالبيع والشراء فانه لا يجوز تبعا او لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اجارة ولو جاز ان يخلو بائنا
 كان لان يدعيه وضمان الكفيل التزم للوكيل باطل او باع الوكيل ومنه لو كلفه التزم بالبيع وكذا
 ضمان المضارب التزم لرب المال باطل او باع المضارب مال المضاربة ومنه التزم لرب المال بالبيع
 لان اقراره على كل ما فيها امينا فثبت خلاف الشرح وضمان الشريك حصة شريكه فمن
 ما بامره حصة واحدة باطل لانه بضامها شايها يصير ضمانا لنفسه او من حوزة يود ان يشترى الا
 وهو مشترك بينهما وضمان الانسان لنفسه باطل وبضامها معين يصير قاسما للدين قبل قبضته
 ايضا باطل ويصح ضمانه لانه شركان حصة صاحبه لو باعه حصة من ان سلك واحد منهما لنفسه
 ضمان من احداهما للاخر او لا شركة بينهما حينئذ وضمان الدرك والحاج ان يوقف لاخراج القاسم
 والقسم صحيح اما ضمان الدرك فلا ضمان التزم عند وجود الاستحقاق فكان المضمون معلوما
 قادر على الوفاء بالتزامه واما ضمانه لانه يوقف فلما حوزة ان دين مطالب من جهة العباد فيصح
 ضمانه اما خارج القاسم فانه ليس بواجب في الذمة فلا يجوز دينا فلا يصح ضمانه واما ضمانه القسمة
 الاجرة القاسم على قسمة فلا اجرة دين فيصح ضمانها وكذا ضمان النوايب صحيح سواء كانت
 بحق المكره النهر بغير اذنه او بالتشريك وتصفية من الطين والجمارة ونحو ذلك كغيره فانه

طلب ما سأل الدرك
في القسمة

وذلكت الشهادة ليعطى حاشا

فقد سبوتة ويصل الى كل من يشرب حقه مودة جماعة اختلفوا عند القاضي كمر النهر وبعضهم امتنع
 عن المكره فقطض على الذم امتنع ثم كفل رجل بذلك واجرة المكره من الذم كلفه ان كانت ليل او
 غير حق كالجبايات في زماننا كذا يوجب من الذم انما تجوز العاكر لتفصيل عند خلو بيت الماكر فاذا كفل احد
 شيئا من هذه المدة كذا تصح الكفالة وقد مره كثير من مشايخ بان من قام بتوزيع هذا النوايب بالعدل
 يجوز ما جردا فان ملكه بغير كفل بها والتزم باوانها يتسبب على المثال وضمان العدة بان يشترى عبد غيره
 له او غيره بغيره باطل لان العدة اسم مشترك يقع على العاكب القديم والوقد وحقوقه والدرك خيار
 الشرط فثبت انما هو باطل الباع فيبطل ضمانه بالجمالة وكذا ضمان الكفيل باطل عند الامام لان الخلاص عنده
 تخفيض البيع عن المشتري وتسمية المشتري باطل لانه غير قادر عليه خلافا لما قاله عند ما يصح
 من الخلاص عندهما تخفيض البيع ان قدر عليه وورثته ان لم يقدر فيكون كالدرك ولو قال الكفيل ضمانه
 له بشهر وقام الطالب لا بد من ضمانه مالا فالتقوى للكفيل لانه اقر له بثبوت حق المطالبة بعد شهر وهو
 لم يدع عليه المطالبة اكل او عذر فالتقوى له مع ايمان وفي الاقرار بين مؤجل القول لمقر له
 لو قال انه مال له فهو اذ عرفه لنفسه وهو الاجل وعقره نيكه فالتقوى له مع ايمان ولا يؤخذ ضمان
 الدرك ان الحق البيع مالم يقض ثمنه على باعه او يجرى الاستحقاق لا ينقض البيع مالم يقض الثمن
 على الباع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلو يجب على الكفيل **باب كفالة الرجلين او العبد**
 من رجل عليهما ارض على رجلين كفل كل منهما من صاحبه بامره جاز وحسنه فاداه احدهما لا يرجع
 على الآخر لانه وقوع التوكل على عليه اصاله اولى من وقوعه على عليه كفالة الا اذا راد ما داه على
 النصف فخرج ما راد على الآخر لانه حينئذ ينصرف الى ما عليه كفالة ولو كفل ارض رجلين باع كل
 وكفل كل منهما به ابر جميع ذلك الماكر من صاحبه بامره كالوكان على رجل الف درهم مثلا فكفل عنه رجلان
 كل منهما جميعه مالا لانفراد ثم كفل كل منهما من صاحبه بامره بالثمن بالكفالة لان الكفالة غير الكفيل
 فلو لا يجوز على الاصيل ما اذاه احدهما يرجع بنصفه على شريكه سواء كان التوكل بنصف الماكر او اكثر من
 النصف او اقل منه او اكل كلفه ولا رجحان لكثرة الكفالتين على الاخر بلطالمة ثم يرجع على الاصل
 او يرجع بوجهه اكل ما داه على الاصيل ابتداء لو كفل بامره او كفل كل منهما باجمع فلا يؤدر المالا
 وان تاجر الطالب احدهما ارض الكفيلين الذي كفل كل منهما بطلان فله ان يتقلب اخذ الكفيل

والحارس بغير حاشا
بالفارس باسباب
او كمره

فقد سبوتة ويصل الى كل من يشرب حقه مودة جماعة اختلفوا عند القاضي كمر النهر وبعضهم امتنع عن المكره فقطض على الذم امتنع ثم كفل رجل بذلك واجرة المكره من الذم كلفه ان كانت ليل او غير حق كالجبايات في زماننا كذا يوجب من الذم انما تجوز العاكر لتفصيل عند خلو بيت الماكر فاذا كفل احد شيئا من هذه المدة كذا تصح الكفالة وقد مره كثير من مشايخ بان من قام بتوزيع هذا النوايب بالعدل يجوز ما جردا فان ملكه بغير كفل بها والتزم باوانها يتسبب على المثال وضمان العدة بان يشترى عبد غيره له او غيره بغيره باطل لان العدة اسم مشترك يقع على العاكب القديم والوقد وحقوقه والدرك خيار الشرط فثبت انما هو باطل الباع فيبطل ضمانه بالجمالة وكذا ضمان الكفيل باطل عند الامام لان الخلاص عنده تخفيض البيع عن المشتري وتسمية المشتري باطل لانه غير قادر عليه خلافا لما قاله عند ما يصح من الخلاص عندهما تخفيض البيع ان قدر عليه وورثته ان لم يقدر فيكون كالدرك ولو قال الكفيل ضمانه له بشهر وقام الطالب لا بد من ضمانه مالا فالتقوى للكفيل لانه اقر له بثبوت حق المطالبة بعد شهر وهو لم يدع عليه المطالبة اكل او عذر فالتقوى له مع ايمان وفي الاقرار بين مؤجل القول لمقر له لو قال انه مال له فهو اذ عرفه لنفسه وهو الاجل وعقره نيكه فالتقوى له مع ايمان ولا يؤخذ ضمان الدرك ان الحق البيع مالم يقض ثمنه على باعه او يجرى الاستحقاق لا ينقض البيع مالم يقض الثمن على الباع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلو يجب على الكفيل

مطلب
ما يابى
والق

الآخر على كل حال لا يبرأ والكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقدر ما كان الاصيل والآخر
كله في خذ به ولو سخطت شركة الفاضلة وعلى الشريكين دين لزمها في كل شركة فلو كان
أخذ من شاة غير غيرها الشريكة الفاضلة بكونه لا كفاية احداهما الآخر ثبت بعد الفاضلة
قبل الاقرار فلا يتقبل بالافراق وما اذا اده احد حال يرجع على الآخر عالم بزوج على النصف لابين كفاية
الرجلين واذا كوثب العبدان بعقد واحد ان قال الولي كاتبكما على الف وكفل كل من العبدين عن
صاحبه يرجع كل منهما على الآخر بنصف ما ادى من الولي استحقنا والتعويض ان لا يخرج لانه كفاية سبل
الكفاية وجه الاستحقاق ان تعرف الانسان يجب تعميده بعد الامكان بان يجعل كل مال على كل منهما
في حق نفسه وكان كل مال عليه ضمانا لهما اصيل الا ان كل كفاية على صاحبه في حق صاحبه بالكل والكل
المولى كل منهما جميع المال كجم الامانة لا كجم الكفاية فايها ادر عتق وعتق الآخر تبعاله كافي ولو لم يكتف
فاذا ادر احد ما وقع من كل البدين فيقع على صاحبه نصف ذلك لاستوائهما فيرجع على صاحبه بنصفه
وان اعق السيد احد ما قبل الاول ان قبل ان يوزيا شيئا من بدل الكتابة ومصلحة كمالها في نصا ذمته
ملكه ولا يملك السيد ان ياخذ حصته الا من من من الاخر امانة لانه اصيل او من العتق كفاية لانه
كفيل عن صاحبه ويرجع العتق فقط لا الاخر با ادر على صاحبه لانه ادر عنه بامره ولو كان على عبده مال
عليه صفة ما لا بعد عتقه ولا يظهر في حق المولى كما اذا ازم باقراره او استقرضه او استهلكه ودعيه
وتخلف ذلك فانما لا تظهر في حق المولى بل ياخذ العبد بعد عتقه فكفل ان ذلك مال من كفاية مطلقه
من قيد المولى وانما جبر صحت كفاية لانه كفيل على مضمون على الاصيل مقدور التسليم للكفيل ونظم
الكفيل حالا لان مانع من اكله في ذمة العبدان معسر لان جميع ما يده لمولاه ولا مانع في الكفيل واذا
اثر الكفيل ذلك على الكفيل لا يرجع على العبد الا بعد عتقه فكفل بامره لان الطالب يرجع عليه بعد
العتق فكذلك الكفيل لانه قائم مقامه ولو ادر احد على رجل رقبته عبدا به فكفل به من نفس العبد قبل
آخر فوات ذلك العبد قبل التسليم الى المالك من المالك ان العبد له ارضك المالك ضمن الكفيل قيمة
ارضية العبد لا على المولى بل على وجه كنفه قيمة عند الجور زده واذا وجب ضمان القيمة على الاصل وجب
على الكفيل لانه ادر على المطالبة با على الاصيل وقد انتقل الضمان في حق الاصيل الى القيمة فكذلك في حق
الكفيل ولو كفل سيد بامر عبده بامره او كفل عبد غير مملوك عن سببه بامره فعتق فامرها اذى

اذا لم يرجع على الآخر لانه كفاية وقعت غير موجبة للمرجع لاستحالة ان يجيب لهما ودين على
الآخر وفائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة بايضا الدين من سائر امواله وفائدة كفاية
العبد عن مولاه تعلق الدين برقبته **كتاب** **الحالة** هي لغة اسم من الاحالة وهو نقل الشيء
من محل الى محل آخر وشرا تعلق الدين من ذمة المدين الى ذمة القابل وفي اصطلاحهم ان مدينون محيل
والدين محيلون ومحال له ومحال له وقابل الحالة محال عليه ومحال عليه والكل المقبول محال به ونقول الحالة
في الدين لاقى الوان اما مضمونها فلا التزام ما يقدر على تسليمه فقط كالكفاية وفاء للحاجة واما المقصود
بالدين فلا من نقل شئ والنقل الشرع انما يتصور في مقول سائر عو الدين لانه وصف شرعي في
الذمة يظهر اثره عند المطالبة فيجاز ان يعتبره الشرع في ذمة شخص آخر بآثره واما الدين
فاذا كان في محل محسوس لا يمكن ان يعتبره محل آخر ليس هو ذمة لانه محسوس كذمة فلا يتحقق فيه الانتقال
الحسوس ليس في ذلك مما كان فيه بغير محال سواء كان عليه دين او لا لانه الدين حق والذمة متفارقة
فلا بد من رضا ورضا المحال عليه لانه الدين يبرئه فلا بد من التزامه ولا حاجة الى رضا المحيل لانه التزام المحال
عليه الدين تصرف في حق نفسه ويجعل لا يتصرف به بل في ذمة نفسه لانه التزام المحال عليه لا يرجع عليه اذا لم يكن
بامره وقيل لابد من رضا المحيل ايضا لانه الاصل في الاحالة ومنه توعد واذا تمت بر من محيل في الدين
ومطالبة على الصحيح بالقبول متعلق بقوله تمت بمر من محيل من الدين اذا تمت الاحالة بقبول
من المحال والمحال عليه لانه من الاحالة انتقال كماله وهو يقتضيه في ذمة الاصيل لانه محال لغيره في الشيء
الواحد في حاليين في زمان واحد فلو مات المحيل فلا ياخذ المحال الدين من تركته استركت المحيل لانه الدين انتقال
لا ذمة المحال عليه عن ذمته لكن ياخذ الكفيل من الوثقة او النومة مخافة التوراي بملك محقة فيرجع عليهم
ولا يرجع عليه من على المحال المحال الا اذا تورق حقه امر يمنع حصوله من تلك الجهة فانه يرجع عليه لانه محال انما
منه باستحقاق حقه من المحيل الى المحال عليه على رجاء ان حصوله منه يسر فكانت مقيدة بالسلامة فاما
فان سلامة التمسك بالحالة فيرجع ومما التورق بامره الامرين عند الامام اما بوثائق المحال عليه
او اقراره الاحالة وحده امر مع حلفه على عدمها واما لانه لا يمتنع للمحال ولا للمحيل على امر على الاحالة فاما
في امرين منين الامرين قد زوروا الحق من ذلك جانب فيرجع على المحيل وعند المحيل التورق بامره الامرين
المذكورين ويحبس القاضى اياه ايضا اذ احكم القاضى في كس المحال عليه حال حياته منع حصول الحق

منه فليعلم الرجوع على الجبل كافي الصوريين انما كوزين وتقع احواله بالدرهم المودعة بعينه اذا وقع
رجل عند الف درهم واحدا عليها اخذ صحيح لانه اقدر على التسليم فكانت الجواز اوله وجزاها
عليه وهو المودع بهلاكها اربها ملك الدرهم المودعة في يده لتقدير احواله بها لانه ما التزم الا الا
من هذه الدرهم وهي قد هلكت امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان وتقع احواله بالدرهم الموصوب
اتى غصبها احواله عليه في الجبل ولا يبرأ احواله عليه الغاصب عن احواله بهلاكها اربها ملك الموصوب او ملك
المخلف وهو المثل في ذمة الغاصب فكانت باقية حكما اعلم ان احواله اما مطلقة او مقيدة اما مطلقة
فهي ان يرسلها اربا لا يقيد بدين على احواله عليه ولا يبرأ له في يده او يكيله على رجل ليس له عليه دين
ولا في يده حين له واما المقيدة فهي ان يكون للجبل ما عند احواله عليه من ودية او غصب او عليه دين فقال
احصت الطاب عليك باف الذر على ان تؤديها من احوال الذر عليك وفي الجبل احواله عليه وكل منها
ملك اما حكم المقيدة فما اخذ بقوله واقيدت احواله بالدين الخاص او العيان مثل الودية او الغصب
حتى ولا يطالب الجبل احواله عليه بكل واحد منها لتعلق حق احواله بكل واحد منها مع ان احواله احواله
الجبل بوجهين غير ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق احواله كان ينبغي ان لا يكون اسوة لغيره احواله
كافي الرهن مع انه اسوة لهم لانه العيان الذي يجرى على الجبل والدين الذي عليه لم يصير لغيره كافي
بعد احواله لا يدا ويوظف ولا رتبة لانه احواله ما وضعت للتمليك بل وضعت لنقل حقوق بين افراد
واما الرهن فقد ملك المودع يد وجب في ذمة المودع اخذها من المودع من غير ان يكون له في ذمة المودع
يكون لغيره ان يباركه فيه واما حكم المطلقة فاما في مقيد بقوله وان لم يقيد احواله بدين فانه كذا في ذمة المودع
المطلقة اربها لانه احواله عليه بالودية والموصوب والدين ولا ينظر احواله باخذه اربها الجبل ما
على احواله عليه من الدين او عنده من الودية والموصوب اما في المطلقة فظاهر لانه الاطلاق ينافي
تعلق الحق بخصوصيات اعذه او عليه واما في المقيدة فظاهر الجبل ليس له حق الاخذ من احواله عليه فاذا
وقع اليه احواله عليه فقد وقع ما تعلق به حق احواله فغصب احواله عليه واذا يطالب احواله عليه الجبل بمثل ما اكر
به بغير احواله على احواله عليه احواله عليه احواله عليه الجبل عليه الجبل الجبل الجبل الجبل
الجبل احصت بدين له عليك و احواله عليه انكره يقبل قوله ولا يقبل قوله الجبل الجبل الجبل الجبل الجبل
حكم ولا يجوز الاقرار من احواله عليه احواله بالدين عليه ولا يقبل احواله ولا يبرأ احواله عليه وينا

وينا لانه احواله تقع وان لم يكن للجبل على احواله عليه دين فاذا جاز غرض احواله فكان للجبل عليه ان ياخذ منه
منه ما اداه الى احواله لانه احواله عليه ولو طالب الجبل احواله عليه باحواله بغيره لو قال الجبل للجبل الجبل
ما قبضته من فلان فانه احتكك ان يقبضه ليقبل احواله احواله بدين له عليك والجبل الجبل الجبل الجبل
يقبل قوله ولا يقبل قوله الجبل الجبل ولا يجوز الاقرار من احواله عليه احواله عليه احواله عليه احواله عليه
وينا للجبل لانه لفظ احواله يستعمل بمعنى الكفالة ومكره في حقته وهي في اللغة مضمون اسين وسكون الفاء
وتقع احواله مع رتبة بصفة يجوز الشئ المنقوب وفي اصطلاحهم الاقرار بسقوط قطر الطريق وانما كره
لان فيه جرحه فقه وقد نهي عن فرض جرحه فقه **قضا** القضا هو لونه الاحكام وشرا
الزام على الغير جنية او اقرار او كقول القضا بانها من اقرار الغرضين وهو فرض كفاية بالاجماع و
افضل العباد والمافيه من قطع المنازعات واقامة الاحكام التي بها يجرى العالم على احسن نظام وتركها
يؤذي الخلف والاضلال ولا يقيد في ذلك امتناع الامام الاظم واشاله من الدخول فيه لا شغاله
بتدوين الفقه والعلوم وتقصيدهم للفقهاء ونفع الامة على العموم وامله من هو اهل الشهادة اربا لانه
وشرا بطلية شرطا بطلية لانه كلاً منهما من باب الولاية وولاية القضا كماله لولاية الشهادة
او حكم القضا جني على حكم الشهادة والقاسم اهل له لكونه اهل الشهادة وبعده تقديده مع العلم
ولكنه يجب ان لا يقبل الا لا يؤمن عليه بقلة مبالاة بواسطة فقه حتى لو قلده كان انما ترك
الواجب كما يصح قبول شهادته او اشهد في قضية ووقع في قلبه حكم صدقه في ذلك لوجود اصل الولاية
ويجب ان لا يقبل ما ذكرنا حتى لو قبل القاض وعلم به انما ترك الواجب ولو فسق القاض
القدر باخذ الرشوة او غيره يستحق الغرض فيه من لامله لوجود سبب احتقاق الغرض ولكنه لا يبرأ
بالفسق في ظاهر المذهب وعليه التمسك في احواله وعند بعضهم مغفر وعليه الغفر لانه القضا اعتقه
عدالة فولا له فلم يكن راضيا بدينها ولو اخذ القضا بالرشوة لا يصير قاضيا حتى لو فسق لا يفقد
قضائه لانه بناء على الفساد والفسق يصلح مقبلا لانه كجته هذا راعى النسبة الى الخطا وقيل
لا يصلح لانه من موردين وجبه غير مقبول فيها ولا ينبغي ان يجزى القاض فقط اربا في استي
اخذ غليظا ارشد في الكلام جابا ارشد مقبلا بغيره عند امره عند اعني لا يقصد
من القضا وضع الفاد وهذه الاشياء بعينها فاد ويبرأ ان يكون موقوف في ذمة كذا عمل الى

الهوى ولا يحكم بغير الحق وعفافه لئلا يرتشى وعقله لئلا يفتس عليه الامور فتختل في حكمته وصلاته
 مثلاً يستنبط الناس فلاحه على احكامه ولا يفتن بنبطه اهل هذا صوابها وعلى ما يستنبطه واهل ما روي عن النبي
 عليه السلام من القول والفعل والآثار وهي التي وردت عن الصحابة ودورها العفة وهي اهل العقل
 باحكام الواقع وكذا انفتحت بغير ان يحكم موصوفاً بالصفات المذكورة والاجتهاد بشرط الاولوية لا
 احرازه القاصر ونفسي فكيف يفرغ من افتتحت فيه فضلتان احدهما معرفة احوال الناس في عباراتهم ومطالع
 والثانية تميز الصحيح من الفاسد وترجيح الحق عن الباطل تيسيراً وتسهيلاً وعلى هذا فيصح نقله لاجل
 وكبار الاقدار والاولا ارسن في نقله ان يولى القضاء منه هو اقدر منه غيره على فصل القضاء باو اولى منه
 يوجد من يصحح الحكم بين البرايين تيسيراً وتسهيلاً وكره النقل اراخذ القضاء لمنه فاف كيف على غيره
 والخروج عن القيام به ارسن بالقضاء لان امره تقبل غيب ولا يعلم الا ان ما ذا يصير اليه فقلعه كذا ما
 يخرج عن مباشرة فكان الاسلام عدم التعرض له ولا يثبت به ارسن نقله لمن يتق من نفسه باو افرضه لان
 كبار الصحابة والتابعين نقلوه وكفر بهم قدوة ولانه فرض كفاية بالاجماع ومن تولى القضاء له
 لم يوجد في مدة هو فيها رجل صالح للقضاء فرض عليه صيانة لحقوق العباد واخلاص العلم عن الفاسد ولا
 القضاء بالقلب ولا يسئل بالنقل ويجوز نقله من السلطة لاجل الاجابة نقله من السلطة
 من حجاج مع شتار طمحه ومن اهل البعر لانه الصيانة نقلوه من بعضهم الا ان كان لا يمكنه امر لا يمكن
 السلطة لاجل الاجابة ومن اهل البعر من القضاء وكذا كيف لا يجوز التقليد لان المقصود من القضاء وهو
 الاحكام لا يحصل فلا فائدة في النقل واذا نقله بعد ذلك اخر يسئل ولوان فاض كان قبله وهو اهل
 الدنيا ان اخرايط التي فيها السجلا والهاضر وغيره من الصلوك وتقدير النفقات وتكون ذلك
 الدنيا ان وضع حجة عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاء ويبحث القاصر الجديد امينان من نفقات
 يقبضانها اخرايط وهو الاحوط لان الايمان الواحد يكفي بخبرة القصور او امينه ويسئلانه شيئاً
 فشيئاً عما كان فيها من نسخ السجلا وتقدير النفقات وتكون بالكشف الحار ويجعل من كل نوع في كل
 على حدة فما كان من نسخ السجلا يجانبه في خريطة وما كان من تقدير النفقات يجانبه في خريطة وتكون
 ذلك كيلا يشتبه على القاصر الجديد وينظر القاصر الجديد في حال المحبس بان يبحث الى المحبس من
 يحسبهم وياتيه باسماهم ويسألهم عن سبب حبسهم لانه يضرب ناطقاً للمسلمين فمن اقر منهم

منهم من كان اوقعت عليه به اربح بنية الرضا اياه وجبه اذا طلب الحكم ذلك لا يترك واحد منها الاثر
والبنية محبة منزلة ولا يعمل بقول المعزول لانه بعد الغرض ان كواحد من الرعايا وشبهها وة الواحد ليست
مقبولة خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والا من ان لم يقر ولم يقيم عليه بنية ينادى من جهة القاض
عليه اياها اذا جلس القاض للحكم ويقول انما و ان القاض يقول من كان يطالب فلان بن فلان بن فلان
فليخبر فان لم يخبر احد ياخذ منه كفيلا بنفسه ثم يكتفي بسبعة لكن بعد ما استظهر ان عين ما احاط
وامره كيلا يؤذي الى الجاهل من الغير لانه ان يكون له ضم غائب ويخبر ضم القاض الا و احقا وعمل
القاض بحسبه في الودائع و غلات الوقف التي وضعها القاض المعزول في ايدى الامناء بالبنية او
اقراره او ابيد لانه نصب ناظر الامور المسلمين فيعمل فيما ذكر باقامة البنية او اعتراف من هو في يد لانه
لا بد في تلك من جهة وكل من حاجته كما علم في مقدم العمل بقول المعزول بان هذه ودعية فلان او غلة ذلك
الوقف دفعتها الى هذا الرجل وهو يكره الا اذا اقر ذوا اليد بالتسليم من غير من المعزول فيمنع بعمل بقوله
اذا ثبت باقراره ان اليد كانت للمعزول فيصح اقرار المعزول كانه في يده حال لانه من كان بيده
يقبل اقراره وكذا اذا كان في يد مودعه لان يد المودع كيد المودع ويجلس القاض للحكم جلوسا
في المسجد كيلا يستر مكانه على الرعايا وبعض المقيمين والمسجد الجامع اوله بالجوس لانه اشهر و
اسهل للناس هذا اذا كان اجماع في وسط البلدة واما اذا كان في طرف منها فتحترس مسجد
اخر في وسطها كيلا يلج بعض الخصوم زيادة مشقة بالذباب اليه ولو جلس في داره وادخل الناس
في الدخول فلا يمس به اذا كانت داره في وسط البلدة كما تقدم في مسجد لانه الحكم عبادة فلا يقص
بمكان فاذا جلس في داره جلس معه من جلس معه قبل لانه يجوس في داره ومعه يورث التهمة
ولو كان جاهلا يجلس مع اهل العلم ولا يقبل هدية منه احد لانه قبولها يؤذي الى مراعاة المذهب والاسم
قريبه او من حرت عادته بمجاداة قبل القضاء لكن لا مطلقا بل ان لم يكن له اربح من قريبه ومن
له العادة خصوصه ولم يزد منه العادة على العادة لانه يكون حينئذ لاجل القضاء بخلاف الاول و
الحال ان نموذج القاض اما ان يكون ذا خصوصه او لا الاول لا يجوز فيه قبول هدية مطلقا سواء
كان قريبا او بعيدا عما ويا كان قبل القضاء او لم يكن واثنا اما ان يكون قريبا او من حرت له
العادة بالهدايا او لا واثنا لا يجوز فيه قبول هدية ايضا فالاول يجوز فيه قبولها ان لم يزد منه

في العادة على العادة وكيفية الدعوة العامة وهي لا تجزأ المصنف وان لم يحضر القاض على الدعوة الى
 وهي لا تجزأ المصنف ان لم يحضره القاض فانه لا يحضر له الا في خاصة تكون لاجل القضاء بخلاف العادة
 الا اذا كان صاحب العامة احد الخصم فلا يحضر العامة ايضا ولم يفضل في الخاصة بين ان يحضر من القريب
 او من غيره وبين ما جرت له عادة او لم تجزأ وشهد بخبارة ويجوز ان يحضر من لا يملك حق الحكم على
 الحكم وعلى الحكم لا يقطع بالقضاء ويجزأ من كانا بعد لا يقدرا ان يكونا في خاصة وكما يجب في خاصة
 عن قاض حيث يراه لئلا يكتفى بالرشوة وتصور بان الخصم اذا حضر على سبيل يدعي واجبا لا ايا
 توجهوا ونظر القدر على السبيل اذا تبلى احكم بالقضاء فليس فيهم في الجلوس والاشارة والوقوف في
 ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والرجعية والحكم والذم والحر والعبد والاسار احد
 امر في حكم احد بما سار ولا في الشريعة ولا في البراءة ولا في العينة ولا في الجاهة ولا في العينة دون الاخر في
 جميع والعينك اليه ولا يخرج منه ولا يطبقه جهة دون الاخر في كل من تلك الاعمال ميل الا احدهما
 حقا لا باخر فان عدل اذنا من سبيل الى امر عليه ربا يترك وعواه فيضيق حقه وكثرة عقوبة التي
 بقوله في سنة كذا سواء كان في موضع التهمة او في غيره لان فيه اعانة لاحد الخصم وان كان في
 ان لا يدعوا في سنة في موضع التهمة لا في القضاء مشروعا لاحياء حقوق الناس وقد يحضر الشاهد بمكان
 المحبس فكان عقوبة احياء للمحسنة احضار الخصم ولا يمنع ولا يستتر في محله لافيه في التهمة ولا
 يثبت في غير المحبس ولا يارض مطلقا معهما ولا مع غيرهما في مجلس الحكم فافيه من ادب باب هيئة القضاء
 ولا يثبت في غيره دون التنازل فان عرض له ام او محاسن او غضب او مروع او غش او حاجة جوارية و
 نحو ذلك كف عن القضاء لانه يحتاج الى الفكر وهذه الاعراض تمنع صحة الفكر بالقضاء واذا تقدم
 الى الخصم فان كانا سبيلهما على حالهما بان قاربهما ما لهما وان شاكست من يد يائنه واذا حكم احدهما
 استكت الاخر بغير دعواه **فصل** واذا ثبت الحق على احد الخصم عليه عند القاض وطلب
 حصة الذم ثبت له على عليه فان ثبت الاقرار لا يجب له الا الحكم بحسبه وادعه بدفع ما عليه له من
 جزاء الماطلة فلا بد من ظهوره واذا ثبت الحق باقراره لم يظهر مطلقا في اول الامر لانه ثبت ان الحق ثبت
 انك تعلمني فلم يستغنى عن الادا امره بالاداء فاجبه من الدفع فيجب له ان يثبت مطلقا وان ثبت
 بالبيينة حبه قبل الامر بالدفع يظهر مطلقا بانكاره فان ادعى الفقر عند الامر بالدفع لم يثبت اليه في

واستغنى

وحسبه كل ما لزمه من مال كالتيمم والقرض او لزمه بالترامه كالمهر والمهر ودين الكفالة لثبوت غناؤه في
 هذين الموضوعين اما في الاول فلا يثبت قدرته بما دخل في ملكه وزواله فثبت وان ثبت لا يترك الحكم
 واما في الثاني فلا يراه الترامه باختياره وليس على ربه لا يحبس فيها عدل ذلك المذكور كالمهر والتمسك
 ويولون النفقات وضمن الاعاق لان لم يوجد اماره غناؤه الا اذا برهن خصمه ان له مالا فيجب
 حبه لقيام حجة غناؤه وحسبه يحبس القاض ليدون الذي يدين حبه مدة يغلب على طمأنينه انه لو
 كان له مال لاطوره بلا تقدير مدة وهو الصحيح لان المحبس للاذا واما حال النكاح متفاوتة لان من
 الاشخاص من يبرح حبه في زمان طويل البصر في اعطاه ما عليه من مال قليل فكان التفويض الذي
 القاض هو الصحيح وقبل يحبس شهرين او ثلاثة اشهر وقيل اربعة اشهر الى ستة اشهر فان لم يظهر
 ما يبرح حبه مدة على سبيله لا يفضل لانه استحق النظر الى ميسرة فيكون حبه بعد ذلك ظاهرا الا في تلك
 ما يقيم ووقف ودين غائب الا اذا برهن خصمه على ربه فانه حينئذ يظهر مطلقا فيؤيد حبه الى
 ان يدفع حقه المدعى او آية الحق مع القدرة عليه ظهوره فيما يترتب عليه ولا يسمع البيينة على
 اماره قبل حبه عليه انما يخرج لانها جارية على النفي فلا تقبل ما لم يتايد بمؤيد وهو محبس وحسب الرجل
 نفقة زوجته بعز او اقرض القاض على رجل نفقة زوجته او اعطى على مقدار ولم ينفق عليها
 فوفت امره لا يحاكم حبه لظهور ظلمه بالامتناع بخلاف النفقة اماضية لانها تسقط بمضي الزمان
 لا يحبس والده في دين ولده لانه نوع عقوبة فلا يحقه الولد على الوالد الا ان اياه الوالد من الاتفاق عليه
 اعلى الولد فانه يحبس لانه فيه احياء ولده وفي تركه سعة بلاكه فيحبس دفع الهلاك ولو مرض المحبس
 في السجن مرضا اقناه لا يخرج من السجن ان كان له من كيدية فيه لانه منعه ليضيق قلبه فيستريح
 القضاء الدين ويمرض يزداد صبحه والا وراى ان لم يكن من كيدية اخوجه منه لانه فالم يكن من كيدية
 فيه ربا يموت بسببه وهو ليس بجاني عليه ولا يملك من كيدية فيه اشتقاله فيه امر في السجن هو صحيح
 لانه حينئذ يصير السجن غير لثانوته فلا يهتم لاوا والدين ويمكن في وطن جارية او زوجة ان كان
 فيه امر في السجن مودة لانه اقضاء شهوة الزوج كاقضاء شهوة البطن فكما لا يمنع من شهوة
 البطن لا يمنع من شهوة الفرج واذا تمت مدة امره في الحبس ولم يظهر له ما على سبيله لا يفضل
 اعاد هذا توكلنا بالحكم وتوضيحا للمسئلة وسبني عليه قوله لا يجوز بيينة واما ما لا يبعد فوجه من

واما اذا طلبت الزنا لم يحبس بعد
 ما قلناه من غير ان يكون له مال
 هنا على قدرته لا في نفسه ولا في غيره
 انما في جوارحه لا في غيره ولا في غيره
 فانما في جوارحه لا في غيره ولا في غيره

الحبس بغيره لا يؤمنه لا من منتظرون الى وقت باره وذلك ممكن في ساعة فلا يؤمنه كيداً
 ولكنه لا يؤمنه من التصرف والسفر لانه في سفره ذلك انما هو بغيره وتعطيل الحزم فيكونه يتصرف و
 يسافر ويأخذون فصل كسبه يقيم بحضرة من الدين لا استواء حقوقهم في القوة ولا ذكر الملازمة
 احتاج الى التفسير لا فقار والملازمة ان يدور مع حيث دار فان دخل داره لم يدخلوا معه من حبسوا
 على الباب الى ان يخرج لانه الانسان لا بد ان يكون له موضع خلوة ولو كان الدين له دخل على امرأة وقد
 تمت كفة فلم يظهر لها ما لا ملازمة لافيه في الخلوة بالاجنبية بل يجب اطره ملازمة كما تقدم هذا
 كله عند الامام وقالوا اوله الحكم كوازيه وبين غرامة ان يترجمهم ان تتركوا ملازمة الا ان يترجموا
 ان لا ملازمة تعفيه فانه لا يجوز **فصل** في احوال القاضى وعنده القاضى على حكم القاضى
 بها ان يشهادة لوجود الحق وكتب بالحكم بغير كسب قوله حكمت بذلك او ثبت عند فان
 حكم انما كتب هذا من النسيان وهو مكتوب الحكم **فصل** في اسم كتاب حكم القاضى
 الآن بالحق سواء كان منه القاضى آخره ولا وان شهدوا على حكم غائب لا يحكم تلك الشهادة
 لان الحكم على الغائب لا يجوز الا بشرط وسيجي بتركيب بها ارتكبت الشهادة الى قاض يكون
 الخصم الغائب تحت قضائه يحكم القاضى مكتوب اليه بها على وجه الخصم كيداً بغير قضاء على
 الغائب وهو امر من هذا المكتوب له اسماء كتاب القاضى الى القاضى وجب التسمية به ظاهر الكتاب
 الحكم انما سمى لان المقصود به حكم المكتوب اليه وهو امر من هذا المكتوب انما هو لفظ هو لان الاسم
 المذكور بعد مغاير لكل من الاسماء المذكورين هنا سبيل فتناسبه التغيير بما جازته نقل الشهادة الى
 الحقيقة انما سمى لان القاضى الكاتب لم يحكم بالشهادة وانما نقلها الى المكتوب اليه ليحكم بها ويصل
 كتاب القاضى في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين لانه يعرف بقدر الوصف ولا يحتاج الى الاشارة
 والعقار فانه يعرف بالجهة بلا حاجة الى الاشارة والتملك وهو كالدين والنسب فهو كمال
 فانه يعرف بذكر الاب والجد والقبيلة والعقب والامانة ومضاربه المحرمين لان كل هذه الاشياء
 الثلاثة بمنزلة الدين ولا يقبل في الاميان المستقلة كالنسيان والعبد والامانة للحاجة فيها الاشارة
 عند الامام واجب كسوف وروى عن محمد بن ابراهيم ان كتاب القاضى كل من قبل وعليه التماخرون وبغير
 الحاجة اليه ويمكن ترفيعه بامانة ومقداره وغير ذلك ولا بد ان يحضر الكتاب في معلوم

احتملوا به وتطيلوا

وكان من هذا الكتاب
 في كتاب القاضى
 في كتاب القاضى
 في كتاب القاضى

معلوم بان يقول من فلان الى فلان ولا بد ان يذكر نسبه ما بان يقول فلان بن فلان الى فلان بن فلان
 فان شئت يحتمل ان قام بعده امر بعد ان يقول الى فلان بن فلان ولا بد ان يصل اليه من قضاء المسلمين كيداً
 يبطل بموت المكتوب اليه ولا بد ان يقرأ القاضى الكاتب الكتاب على من شهد به عليه معروفاً
 ويعلمهم بما فيه لقصور عنهم غالب النسخ على فهم المقصود من العبارة بحجج القادة وكتب اسماء
 اسماء مشهور الطريق واطل امر داخل الكتاب احتياطاً وكذا يكتب ان اسمهم وكتب الكتاب
 بغيرهم ويخطون ما فيه من وقت التحول الى وقت الاداء كافي جميع الشهادت او يسلم اليهم كيداً
 التغيير والتبديل هذا عند الامام ومحمد واليوسف لم يشترط شيئاً من ذلك من الشروط المذكورة
 سوى شهادتهم ان كتابه لا يبطل بالقضاء واحداً من خمس الائمة الشريفة قوله ان يقول اليه يوسف
 وليس كغيره كالعامة انهما استنبطتا من الادلة التفصيلية ولم يريا عياناً فلم يشترط شيئاً
 من ذلك سواء لم تستعمل او اذا وصل الكتاب الى القاضى مكتوب اليه نظر الى صحة والقبول الا
 بحجة الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره وحضرة شهوده بشهادة رجلين او
 رجل وامرأتين ان كتاب فلان بن فلان القاضى من اعياننا وصحة عندنا وسلمه اليك في مجلس حكمه هذا
 عند الامام ومحمد وعنده اليه يوسف بغير شهادتهم ان كتاب فلان القاضى وانه صحة وعنده اي
 علم اليه يوسف في رواية ان الحكم ليس بشرط فاما عندنا واشهر الطريق على قولهما او على
 قول اليه يوسف عند المكتوب اليه فتح كتابه وقرأه على الخصم والرب مافيه ان يقر كاتبة قاضياً
 في ذلك الوقت ويبطل الكتاب بموت القاضى الكاتب لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة و
 غرضه قبل وصول الكتاب الى المكتوب اليه او بعد وصوله قبل القراءة ويبطل ايضا بموت المكتوب اليه
 وظاهره الا ان كتاب القاضى بعد اسم من كتب المكتوب اليه والكل من يصل اليه من قضاء المسلمين
 فانه لا يبطل به لانه لا يعرف الا وصحة كتابة القاضى اليه فيحصل غيره تعالى له وكم من شئ
 ثبتت تبعاً ولا ثبتت قصداً لا يبطل بموت الخصم وهو كذا على من ينفذ القاضى الكتاب على
 واردة لقيامه مقامه سواء كان تاريخ الكتاب قبل موت المطلوب او بعده واذا علم القاضى بشئ
 من حقوق العباد في زمنه ولايته وحكمها جاز له ان يقضي به في غير شئ يده حتى اذا علم القاضى ان يده
 محبس شيئاً من ذلك يقضي به وناخذ من ربه ويدفعه الى كذا على كذا شهادة الشاهدين

وان يابيض كتابه لا يبطل
 وان يابيض كتابه لا يبطل
 وان يابيض كتابه لا يبطل

في كتاب القاضى
 في كتاب القاضى
 في كتاب القاضى

برأيه لا ينفك عن حاله بمعاينة ومما حصل بالشهادة غلبة الظن **فصل** في كونه
 قضاء امرأة لا قضاء لغيرها تأخذ التاثير من الشهادة وشهادتها جائزة وكذا قضاءها في غير حد وقود
 لانه لا يجوز شهادتها فيها فلا يصح قضاؤها فيها ولا يستخلف قاضا لغيرها بغير عذر لان
 المفوض اليه القضاء لا التقليد فلا يتصرف في غير ما فوض اليه الا ان يعوض اليه ذلك امر لا خلاف
 بان قبل له من قبل السلطان وان كانك ما شئت فانه حينئذ يستخلف كخلاف مما هو بحجة امرها قاضها
 حيث يستخلف غيره وان لم يعوض الاستخلاف لكونها على شرف الرضا ولا كذلك القضاء واذا
 استخلف القاض المفوض اليه الاستخلاف فثابته لا يغير بعينه او غير المفوض اليه ولا يوتى
 او ليس ثابته حقيقة بل هو باب الاصيل امر السلطان الا اذا فوض اليه الغرض ايضا فانه يغير بعينه
 وغير المفوض اليه ذلك ان حضر ثابته بحضرة او بغيبة فاجازة امر اجازة قضاء عند استماعه جاز
 او كان مستخلفا بالقضاء لانه الحقود حضور امر الاول وقد حصل كافي الوكالة فان الكوكل
 لو وكله غيره بلا اذن الكوكل فعمل الكوكل بحضرة موكله او بغيبة فاجاز جاز واذا رفع الاصل حكم
 قاض اخر في امر اختلف فيه الصدر الاول في قبول الصلابة والتاثير وان قيل امر ما يعين من الصلابة
 والصلابة المحجوزة في الاصل امضاء القاض من فوض اليه وان كان موافقا برأيه او مخالف
 لام القضاء متى لاقى خلافة فيه فينفذ ولا يردده غيره لانه اجتهاد اثنان كما جرت الاو او قد
 ترجح الاول باتصال القضاء فلا ينقض ما دونه لكن لا يضي مطلقا بل ان لم يخالف الحكم الكتاب
 كما حكم بكل متروك التسمية عمدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 المشورة كما حكم بكل مطلقا لان الزوج الاول ويجوز النكاح ثلث فانه مخالف لقوله عليه السلام
 لا حتى تزوي في غير حلاله ويؤذي في غير حلاله والاباح كما حكم بكل متعة النساء فان جمهور
 الصحابة قد اجمعوا على فسادها وان كان فيه خلاف البعض والاصل فيه ان صح ما اجمع عليه جمهور
 يعتبر فيه خلاف البعض ومثل كثير والقضاء بكل اوجزة فينفذ ظاهر امرينها وباطنا عند الله
 حيث كان المحل قابلا والقاض غير عالم بتزويجهم ولو شهدوا زورا لم يثبت ادا او عيب بغير
 غير العقود كالبيع والشرأ والاعارة والنكاح والفسوق كالأقالة والفرقة بطلا وكذلك
 هذا عند الامام وعندنا فينفذ ظاهر ولا ينفذ باطنا وعلى هذا الخلاف فرغ قوله فلو قامت امرأة

وكما حكم بطلانها في غير ما يحد
 ويمنع المهر فانه في الف لقوله
 واستشهدوا بشهادتهم من زواج
 فان لم يكونا رجلين فحكم بطلانها

امرأة بينة زور على رجل انه تزوجها وحكم القاض برب لا زواج حل لها بيمينته من الوطى وحل
 له وطئها وهو معني النفاذ بالثبوت ومنع النفاذ ظاهر التسمية به هذا عند الامام خلافا لهما فان
 عندهما لا يكل لها بيمينته من الوطى ولا له وطئها لانه القضاء اظهر ما كان ثابتا لا اثبات امر لم يكن
 والحق بينهما لم يكن ثابتا فلا يثبت بالقضاء اهل فلا ينفذ باطنا كالوطى والشهود وعبد او حرة
 وله ان القضاء واجب على القاض اذا اقيمت عنده بينة حتى لو لم ير الوجوب على نفسه يكفر ولو
 اوزه يعسوق ولا كان القضاء اظهر ما هو ثابت يجب اثبات العقد اقضاء كما اثبت ابي حنيفة
 اعتق عندك عنى بالف لئلا يكون تكليف ما ليس بوجوه وسعه في الاطلاق كمرسلة المصلحة
 وهي التي لم يذكر لها سبب معين لا ينفذ باطنا وينفذ ظاهرا اتفاقا حتى لو ادعى رجل جارية
 ملكا مطلقا واقام على ذلك بينة زور وقض القاض بغيره فينفذ لكن لا يكل لها بيمينته من الوطى
 ولا له وطئها بالاتفاق لان الحكم لا بد له من سبب وليس تقييد بعض السبابا ولو لم ينفذ
 لزم امرها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقضاء بخلاف ما ذهب سبب معين
 كالبيع والشرأ والاعارة والنكاح والأقالة والفرقة بطلاق او بغيره وفي الهبة والصدقة
 روايتان والقضاء في بغيته في قولنا في عالم كان خلاف رأيه متعلق بالقضاء ومما اختلف
 رأيه خلاف اصل المذهب كما حفر اذا حكم على مذهب اثنان فغروا بالعكس واما اذا حكم بغير مذهب
 اليه ابو يوسف او محمد او حنيفة اصبحت بيمينته فليس حكما خلاف رأيه ناسيا فذهب او عاملا
 لا ينفذ عند حاد به بغير لانه قضا بما هو فظا وعنده الامام ينفذ لو كان ناسيا وفي قضاء
 الحمد روايتان في رواية ينفذ وفي رواية اخرى لا ينفذ وجه النفاذ انه ليس بخطا ويقال
 يقض على غيب ولا له لانه القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم الاكراه فلا قضاء الا
 بحضرة ثابته حقيقة كوكيله فانه يجوز لانه قائم مقامه او شرعا كوكيله القاض فانه يجوز ايضا
 لانه لا يوكيل او حكم بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فانه يجوز ايضا كالتواذر
 رجل دارا انه يشتر ما منه فلان الغائب واقام البينة على ذم اليه فان القاض يقضي بغيره البينة
 على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكر لا ينفذ الا نكاحه فان كان ما يدعى على الغائب
 شرطا لا يدعى على الحاضر فان كان الغائب يتضرر بالشرط لا يصح كالتواذر ان يطلو زواجره

فانت طالق ثم اقامت بمقتضى التعليل بغيره لان فيه ضررا على الغايب الثانية
من ابطال حقه وهو النكاح واما اذا كان الغايب لا يتصرف بالبشرط كالوطوع طلاقا بدخول زيدا
في الدار فقامت بنية انه دخل الدار تقبل بغيره لعدم تقبض ابطال حقه كذا ذكره الزبير وغيره
القاضي ما اتيتم لان في الاقراض مصلحة لبقاء اهل المحفوظ مضمونا والقاضي يقدر على الاستخلاص
من مستقرض واذا اقرض كتيب الصك لاجل ذكره في وهو القرض استجابا بالمصلحة لانه لكثرة
استغاله يخاف ان ينساه ولا يجوز ذلك الا اقرض ما اتيتم للصوى والالاب الاقراض ما
اخره في الاصل يجوز ما عدا الاستخلاص **في التحكيم** وهو جعل الشخص الصالح للقضاء حكما
هو مشرع والى هذا اشار بقوله ولو حكم من الحكم كصحة امر فخذنا الحكم من يصلي قاضيا يحكم بينهما
بما اتفق عليه من الحكمين لا ولاية له على نفسه وكان من يصلي قاضيا حكما واذا حكم بينهما فخذ حكمهما سواء
حكم بمعية او اقرارا او كونه غير مدعوق ولا سيما في خلاف حكمه فانه لا ينفذ كما ينفذ في
القاضي ونفذ اخباره ارضا حكمه بامر ارضه كصالح واحدا به بعدالة التامد حاكم ولا سيما اذا
اخره لان ذلك الاخبار قائم مقام شهادة رجلين وكل منهما ان يرجع قبل حكمه لانه حكم من جنتها
فتوقف حكمه على رضاهما لا بعدد لانه صدر عن ولاية شرعية عليهما كالقاضي اذ اقرض ثم غل لا يظلم
قضاة فكذا هنا واذا رفع حكمه الى قاض امضاه ان وافق مذهب اذ لا فائدة في نقضه ثم ابرمه
كذلك والا امر وان لم يوافق مذهب نقضه اذ لا ولاية للحكم على غير الخصمين بخلاف القاضي
من جهة الامام فان له ولاية عامة على الناس فكان قضائه حجة على الكل وفائدة امضائه انه لو
رفع الى قاض يخالف مذهب لا يمكن من نقضه ولو لم يحضه ليمكن من نقضه لان امضاه القاضي
الاول ثم لم يزل حكمه نقضه ابتداء ولا يصح الحكم في مدعوق والاصل ان حكم الحكم بغيره الصلح فاجوز
استيفاءه بالصلح كوزنه التحكيم وبالا فلا واستيفاءه احد والقود لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم
فيها ولا يصح التحكيم في سائر مجتدات وتخصيص المجتدة بالذكر ليس بغير الحكم عما عدا ما من اثبات
بالكتاب او السنة او الاجماع والدلالة على جوازه فيما عدا ما بالبرهان الاول لان حكم الحكم بغيره الصلح
والصلح فيما عدا ما اقدم منه فيها لكن قالوا انه مما كتم ولا يقرن ابرجوا التحكيم وقضاة التماسه اليوم
على ذلك فيقبل الاحتياج الى القاضي ولا يقررون في حكمه الشرع ولو حكم في دم خطا فحكم الحكم بالدية

بالدية على العاقلة لا ينفذ حكمه لان العاقلة لم تكن كونه وكذا لو حكم بالدية على القاتل لا ينفذ لان الشرع
اوجب الدية على العاقلة لان ما القاتل ولا يصح حكم الحكم ولا القاضي كونه لا بونية وولده وزوجه اولا
تقبل شهاده ان لم تكن فاولا ان لا يصح حكمهم ولا يصح حكم كل من حكمهم ولا يصح حكمهم لانه تقبل شهاده
عليهم لا قضاء التهمة فذلك القضاء ولا يصح حكمهم لانه ولاه وعليه وهو السلطان **مسألة**
شتم جمع شتمت وهو تفريق ليس بغير بيت سفل كايمن عليه بيت علوه لغيره ان يدا امر ان يدا
في اسفله او يقب امر ان يدا كوت كوة سواء كانت نافذة او غير نافذة بلا ضرر علوه ولا لغير علوه
ان يدا عليه اسفله شيئا فليعلم ان قبل بلا ضرر من سفل يدا عند الامام وعند هذا كل امر
اخر من سفل وذر العلوف بالاضرار فيه بلا رضا الاخر وقيل قولها تفسير لقوله اقول الامام
على معرفته لا يمنع الا حافية من مثل ما قالوا وقيل فيه خلاف حقيقة وهو ان الال عند ما الالبه لانه
تصرف في ملكه وملك يقتض الاطلاق فلا يمنع الا عارض وهو الضرر فاشكل بغير على اصل الالبه و
ان الاصل هذه الخطر لانه تصرف في ملك الغير وتعلق حق الغير يمنع الملك من التصرف و
الاطلاق عارض وهو عدم الضرر يتعين فاشكل بغير على اصل الخطر فظهر ان ثمة الخلاف فيما اكل
كذا ذكره الزبير وليس لاهل زاوية مستطيلة تشعب منها زاوية مستطيلة غير نافذة فتح باب
في المشعبة بغيره اذا كان سكة طوية تتفرق منها سكة اخر طوية غير نافذة ليس بالمشعبة
الاول ان يخفى بابا لا السكة الاخر لان قوة الضرر وليس لهم حق امرور فيها لكونها غير نافذة
بل لاهل السكة الاخر خاصة حتى يوجب منها دار كان حق الشفعة لهم لا لاهل الاول وفي الزاوية
المنشعبة النافذة وفي زاوية منشعبة مستندة لرق امر اتصل طرفا بالزاوية المستطيلة
وهو اذ بطرفها نهاية سعتها لهم ذلك ابرجوا فتح الباب لاهل الاول في الثانية لان في النافذة
حق امرور وكل فلا لاهل الاول بالنظر الى القرب والجوار اول وفي الثالثة ايضا لان المستندة
اذا كانت طرفا متصلين بالبنية الاول تخبر سكة مشتركة بغيره الموضع الواسع في الزاوية
وهو اذ حجة في وقت بغير اذ عدا في داره يد رطبه وسلمها اليه في وقت معين كرمضان
مثلا فالمراد الاخر فسل امر طلب القاضي بنية في الحكم على دعواه هذه فقال الله في الحكم
عليه اليه فاضطرت الى شرائه فاشترته منه ولم يقبل ذلك غير لم يقبل حجة في اليه بل لاهل

فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة الذي عينه في اول الدعوى وقبل برهانه في الفصلين ولتبرهن قبل
 ان قبل وقت الهبة لا يقبل برهانه في الفصلين والفروع ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التوفيق
 لجواز ان يقولوا يجب له منذ شهر ثم تجد في الهبة فاشترتها منه منذ سبعة اشهر وفي الوجه الثاني
 لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقص لان دعوى الهبة اقرب الى الموهوب ملك الواهب قبل الهبة
 فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الهبة ومن ادعى ان زيدا اشترى حارثية فاشترى زيدا اشترى وتترك دعوى
 ضوطة اشترى اشترى اشترى ضوطة زيدا وبقيت الحارثية بيد محمد عرض على محمد وطهرها لانه اشترى بها
 محمد الشراء كان مجزؤه ببيع ضيحي للبيع اذ الفسخ رفع القيد في الاصل ويجوز انكار العقد في الاول وبه
 احكامه جعل الجواز في الفسخ ومن قبض عشرة دنانير فله ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا
 مع يمينه لا يصدق ان او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا
 استوفى ولا يصدق اليه ان او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا
 ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا او ان يردوا
 وذكر هذه الاشياء احتاج الى التفسير في حقها والرفيع ما يرد به ببيت كالحا لنوع قصور في حق جودته
 الا انه يجزى فيه المعاملة بين التجار والعامة والبرهنة ما يرد به التجار برودة فتنه ايها امر
 بوجه بيت كالحا وهي ادر من الرفيع لكن العامة يقضونه ويقاملون به وكل من يطلع عليه فقط
 الدراهم المستوفى ما غلبت عليه فتنه وهي ادر من البرهنة ومن قال له اقر له بالف ليس عليه
 ثم قال له في محله ذلك نعم عليك الف لا يقبل هذا القول منه الا بوجه لان اقراره الاول قد رتب
 برده او اقراره الثاني دعوى فلا بد من جهة او تصديق قصمه بخلاف ما لو كان بغيره من قال له
 ان اشترى اشترى انت مني هذا العبد بالف مثلاً صدقة اشترى في مكانه حيث يقبل بالوجه لان
 احدا لا قد بين لا ينفذ بالفسخ كالانفوذ بالهبة وانكاره عليه الشراء لا يقتصر ابطال العقد
 له من عرق على شرطه فاذا اعاد منكره المالا اقراره بالشراء ككل العقد بخلاف الاقرار فان اقراره
 ينفذ به اثباتاً ورداً فاشتمت الاول باقراره ابطاله لانه بافكاره ومن قال له اقر عليه مالا ما كان
 على شيء قط فبرهن انك عليه امر على امر عليه به امر على امر عليه على القضا او
 الاقرار قبل برهانه لا التوفيق ممكن لان ما ليس كبح قد يقضو به منه وفيما يخصه الا ترى

وقر

تر من ان يقار قضي باطل كالتقار قضي ببح وان زاد من عليه على انكاره امر على قوله ما كان لك على شيء
 قط ولا اعرفك ثم برهن على القضا او الاقرار فلا يقبل برهانه لتقدير التوفيق لانه لا يجوز بين اثنين
 اخذ واعطاء ومعاملة وبراءة يكون معرفة احد ما صاحبه ولوا دخر على اخر بيع امة منه وارا د
 ردوا على الآخر عيب فاشترى الآخر البيع فبرهن انك على البيع وبرهن انك على البرادة فمن كل
 لا يسمع برهان انك على البرادة بل هو على البيع فاشترى الآخر البيع فبرهن انك على البيع وبرهن انك على البرادة فمن كل
 باطلا على ما مر وذكر ان شاء الله في اخذك بطل كل عند الامام لان الصك كالشئ الواحد
 وقد لحقه الاستثناء فقد علم الحكم وعندهما يبطل اخوه فقط وهو آخى وجهه ان الصك لا يثنى
 لا لا يطار فالاستثناء ينصرف الى ما عليه لا الى كل من راعى الا بطار **فصل في**
 القضا بالوارث مات نصراني فماتت زوجته اسلمت بعد موته وله اميراث منه وقال وارثه
 براسمته قبله ولا ميراث لك منه قالوا له امر الوارث لان سبب حومان الزوجة من ميراث زوجها
 اسفرت له وهو الاسلام ثابت في احوال فثبت فيها ميراثا لهما في هذا الظاهر والظاهر جهة للدفع
 لا الاستحقاق والوارث هو الزوج لا الختي وكذا القول للوارث مع يمينه لومات مسلم فماتت
 زوجته النصرانية اسلمت قبل موته وله اميراث وقال وارثه براسمته بعد موته لا ميراث لك اذ الحكم
 احوال فلا يثبت اسلامها فيما عدا ذلك احوال جهة من حيث الظاهر والظاهر يصح جهة للرفع لا الاستحقاق
 والزوجة محتاجة الى الاستحقاق اما الوارث فهو الدافع وليشهده له ظاهر الحديث وان قالوا
 ان من جده ودعيه لميت برجل هذا ابن مودع كبر الدار لميت لا وارث له غيره دفع الوارث
 اليه امر قضي عليه ذلك لانه اخر ان ما في يده حق الوارث بالاصالة وان قال المودع لا اخر
 بعد الاقرار المذكور بها اية وكذا الابن الاول قضي دفع الوارثية كلها للاول ولا يسمع قوله
 في حق الخت لانه لا مخرج اقراره للاول فاشتمت انقطع به عن احوال فاشترى اقراره بعد ذلك لثبانه فلو
 قسم ميراث بين الورثة او العوا بشهادة ثلثهم لم يقبلوا فيها اربعة هذه الشهادة لا تكون
 له وازنا اخر في الصورة الاولى ولا تعرف له غيرها اخر في الصورة الثانية لا يخذ منهم اخر في الصورة
 ولا في الصورة الثالثة وعوا اخر في الصورة الرابعة لم يخذ منهم اخر في الصورة الخامسة وعندهما
 لا يخذ من القاض ناظر لعيب والظاهر انه لم يقبل الشهود ولا يعلم له وازنا اخر في الصورة السادسة

يكون الميت وارثا غائبا وغيره غائب لان الموت قد يقع بغيبه فبقاؤه بالكفاية سواء ان قتل او كان
معلوم وحق الغائب موقوف فلا يؤخر في موقوفه الى زمان التكفيل ومن ادعى غائبا لم يدركه ارضا
له ولا حصة الغائب ولا وارث له غيرهما وبرهن عليه ودفع اليه لفسد ترك باقية مع ذر الية فلا
كفيل منها من ذر الية لو كان جاعدا لا يملك الا ان كان ذر الية جاعدا اخذ النصف الاخر
منه ووضع عندا من لان الجاهل فليس فلا ترك فيه وانه ان القفا وقع للميت مقصودا وقفا
لكم ذر الية فمما راسيت ثابت فلا ينقض بده وفيه انقول يا هذا الكفيل منه امرغ ذر الية اتفاقا
لا لا يخرج الى حفظ والزرع فيه ابلغ في حفظ كماله لا يتلف بخلاف العفا فانها محفوظة بنفسها
وقيل في المنقول على الخلاف ايضا واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون اعادة البينة لان
القضاء للميت واحد الوثقة ينصب فصاعدا لثالث الوثقة فيما يستحق له وعليه دينا كان
مينا لا المقتضى وعليه في الحقيقة اثبت واحد الوثقة يعلم حقيقة غير ذلك ومن امر وثبت
ماله الفقراء او لجهة لم يثبت ايجز خوارزمي يقع على كل ماله ولا ينقص به الزكاة لان الوثقة
اخذ ايجزات والارث يجرى في جميع ماله فلذا الوثقة ولو قال ماله او مالك صدقة فهو يقع على
جنس ماله الزكاة استحقا واتصالا انه يميزه التصديق بالكل لعمومهم ماله كافي الوثقة وماله الا
ان الظاهر ان الزكاة الصدقة منه فاضل ماله وهو الزكاة بخلاف الوثقة فانها تصرف الى الكل لا
قلنا من انها اخذ ايجزات ويدخل فيه امرغ قولا ماله او مالك ارض العشر عند اليه يوسف لا
سبب الصدقة اذ جهة الصدقة في العشر راجعة عنده ومن هذا اخضع بمسلم خلافا لمحمد فان
عنده لا تدخل لانها سبب الثبوت اذ جهة الثبوت راجعة عنده ولا يدخل ارض الخراج بالاجماع لانها
تمتص ثبوت فان لم يكن على غيره امرغ ماله الزكاة امسك منه قوته امرغ ثبوت لغنه وحياله لان
حاجة منقوطة فاذا اصاب بعد ذلك بالانصاف بمسك ماله الا وللم يقره ماله
بشيء للاختلاف الناس في الاحتياج والمتأخرون قدروا وقالوا المحرف بمسك قوت يوم و
صاحب وخواصه وكذا بمسك قوت شهر وصاحب الضياع بمسك قوت سنة على حسب
التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة بمسك بقدر ما يصل اليه ماله ومن
او امرغ ماله محمول اليه ارجل وصيا من لميت فمما اراد منقوبا من قبل الشرع ولم يعلم اليوم الاها

الايضاح هو وحي حتى لو باع شيئا من التركة قبل العلم بالايضاح كان بيعه جائزا بخلاف التوكيل يعني لو وكل
 رجلا ولم يعلم الرجل بالايحوز وكذا لا يبيح شيئا من مال التوكيل قبل العلم ثم علم لم يحز والفرق ان
 الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الوصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات
 ولاية التصرف في ماله لا الاستخلاف بعده لبقاء ولاية المصوب عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية
 وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان كان الفرد فاسقا او عبدا او صغيرا يعقل لا يسر فيه الزم
 فلم يشترط فيه شرط الا ان اقام العدا والعدالة لا يقبل في الغزل غزل الوكيل منه امر التوكيل
 يعني من الوكالة الا خبر عدل او خبر مستورين عند الامام وعندهما هو كالا ولا يرغل الوكيل كالتوكيل
 في ان يقبل في الاخبار بالغرل خبر فرد وان كان فاسقا لانه من المعاملة وخبر الواحد فيها كفاية وله
 انه خبر علم فليكن شهادة منه وبه في شرط احد شرطها العدا والعدالة وكذا في خلاف المذكور
 في الغزل اكل في اخبار السيد من اضافة المصدر الى مفعوله وكذا اكل ما عطف عليه بجنائيه عبده
 يعني اذا اجرة بجنائيه عبده فاسق فباع العبد او عتقه لا يصير مختارا للقضاء عنده وعندهما
 يصير مختارا وفي اخبار الشفع بالبيع بغيره اذا است الشفع بعد اجرة فاسق بالبيع لا يكون
 تاركا للشفعة عنده وعندهما يكون تاركا وفي اخبار البكر بالزوج بغيره اذا اجبره فاسق بخاصة كانت
 لا تصير رافية عنده وعندهما تصير رافية وفي اخبار مسلم لم يجر الى دار الاسلام بالشرع يعني من
 مسلم في الحرب فاجرة فاسق بالشرع لا يجره القضاء بتركها عنده ويخرجه عندها والد لائل في
 الكل واحدة كما لا يخفى ولو باع القاض او امينه عبد الفروا امر لاجل ديونهم عليه واخذ القاض
 او امينه امر من العبد فباعه عند القاض او امينه واسحق العبد ونزع منه يد المشتري وطلب شترى
 الثمن الذي اعطاه لا يضمن القاض او امينه الثمن للمشتري الا ما بين قابض مقام القاض والقاض مقام
 الامام وكل واحد منهم لا يضمن الضمان لبيلا يثاقدا ثم يقول هذه الامة فتعطل مصالح المسلمين ويرجع
 المشتري على الفروا لان البيع واقع لهم فيكون عهده عليهم عند ثقله على العاقد ولو باع العبد
 الوصى لاجلهم لاجل ديون الفروا باع القاض وقبض ثمنه ثم استحق العبد اومات قبل قبضه امر
 قبض العبد من الوصى فباعه امر من العبد يد موهبة يرجع المشتري على الوصى لانه هو العاقد بجنائيه
 عن الميت فيرجع الحقوق اليه وهو امر الوصى يرجع على الفروا لانه عاقد لهم ولو قام لك قاض عدل عالم لانه

قد قضيت على هذا الشخص بالرجم في الزنا او القطع في السرقة او الضرب في الكفر فافعله اي
 فاضل ما قضيت به عليه من العقوبات وسلك امره في ذلك فله في غير ما كان سبب القضا لا
 عدالة بمنع من الرقعة وعلو منعه من الغلط في الحكم والناو سلك فله في القضا العدول في العلم
 ان يحضر من قضاة فاحسن تفسيره على وجه اقتضاه الشرع مثل ان يقول في الزنا انه قد
 اقر عند الزنا اربع مرات وهو محصن ومكت عليه بالرجم وفي السرقة انه ثبت عند رابعة انه
 نصابا من حرز لا شبر تغيبه ومكت عليه بالقطع وفي القصاص انه ثبت عند رابعة انه قتل عبد مجنون
 بوشبهه ومكت عليه بالقصاص فيمنه يجب تصديقه لكان العدالة في ذلك فعل ذلك والا في
 ان لم يحسن تفسيره فلا يملك فله ولا يملك لغيره العدول مطلقا ما كان او جابلا لثمة الخطا
 بالعدل وثمة الحاجة بالفسق ما لم يحسن سبب الحكم الشرعي فانه اذا ما بين بطل قوله لانتفاء التهمة
 ولو قال قاض من قضاة من قضاة قاض شخص من على حكم عليه اذنت منك الفاء وقولها الى
 فله سبب الى قضيت بها اربعة آلاف له عليك او قال القاض امره في شخص قضيت عليه
 بقطع يرك في حق وقال الشخص للقاض لابل اخذتها اربعة آلاف مني او قال قطعت يدك فلما قيدت
 ولكن هذا الشخص اعترف بكونه ذلك لاخذ او القطع حار ولاية للقضا صدق القاض لانها لا
 توافق في انه فعل ذلك بكار ولاية كان الظاهر شاهدا له اذ قال قاض لا يقضي بغير ظاهري ولا
 بيان عليه لانه لو لم يرد لاقتنع الناس من الدخول في القضا فيعطل امورهم ولو اكر ذلك شخص
 فذلك حار ولاية بان قال فعلته قبل ولا يملك او بعد ذلك واوثر القاض انه فعله في زمان ولا
 فالقول له امر القاض اربعة وهو الصحيح لانه متى عرف انه كان قاضيا صحته اضافة الاخذ والقطع
 الى حالة القضا لانه حالة القضا موجودة وهي منافية للضمان فصار القاض بالاضافة الى ذلك
 الحالة منكر للضمان فكان القول له ان القاض استوفى القطع او الاخذ حيا بشرا الاخذ ان كان
 وهو امره في كل من القاطع والاخذ كدور القاض في الفصلين ضمن كل منهما ما امره الفصل
 اثنتي عشرة مائة قال امره في كل من قبل ولا يملك او بعد ذلك لانه كلامها اقر بسبب الضمان وقول القاض
 مقبول في دفع الضمان عنه نفسه غير مقبولة في دفع غيره لا يضمن في الفصل الاول امره في امر
 ذلك حار ولاية بنيت فعل كل منهما بقضائه بالتصادق **كتاب** الشهادة في الية

لغة الاخبار بعلمه الشيء عن شاهدة وشرعا اجاز حتى يفظ الشهادة للغير وهو مدعى على
 الغير وهو مدعى عليه بما شيا عن شاهدة وعيان لا عن ظن وحسب فاطلاقها على الزور مجاز
 ومن عيان محلهما ان يحل الشهادة بان لا يوجد غيره ممن هو اهل للشهادة لا سيما ان يمنع منه اي من
 التحمل اذا طلب في الامتناع عنه من تضييع الحقوق وهو حرام ويقرض او انها بطل التحمل اذا طلبت
 الشهادة منه امره الشاهد الا ان يقوم الحق بغيره بان يكون في الصك غيره ممن يقوم به الحق للطلب
 فانه لا يقرض لانه الحق لا يضييع حينئذ لعدم لاداة الشهادة على انها فرض كفاية وستر في الحق ودفع
 يقرض ان الشاهد في احد ودخيل بان ان يستروا فيظهر لكن بشرط افضل للنصوص الواردة فيه و
 يقول الشاهد في السرقة اخذ ابياء الحق مسروق منه لا يقول سرق رعاية لجانب السر وشرط
 للزنا اربعة رجال للمباينة في السر ولا تقبل شهادة النساء ايضا وشرطت للولادة والبكارة وجودا وعددا
 وبقيت اربعة رجال للمباينة في السر ولا تقبل شهادة النساء ايضا وشرطت للولادة والبكارة وجودا وعددا
 وغيوب النساء مما لا يطلع عليها الرجال امرأة واحدة والا حوط امراتان والاحب ثلاث والخروج
 عن الخلاف اربع كافي للاختيار وكذا شرطت للاستحلال المولود في حق الصلوة امرأة واحدة بالاقاق
 لانها من امور الدين وجزء المرأة الواحدة حجة فيها كشهادة رجلين في حق الصلوة
 عليه لا في حق الارث عند الامام وعندنا شرطت امرأة واحدة في حق الارث ايضا كما تقبل شهادتها
 في حق الصلوة لانه صوت عند الولادة ولا يضر في الرجل عادة فصار كشهادة رجلين على نفس
 الولادة ولان الاستحلال صوت الولد عند الولادة وهو مما لا يطلع عليه الرجال فلا يكون شهادتها
 فيه حجة وشرط بغير ذلك المذكور رجال اربعة او رجل وامرأتان فالأول كان الغير او غير ما كان الشكاح والبراع
 والطلاق والوكالة والوصية وشرط لكل امر جميع مراتب الشهادة احرية لانه الشهادة حكم على
 المشهود عليه والعبد لا حكم له على نفسه فكيف على غيره والاسلام لقوله تعالى ومن يجعل الله لهما
 على المؤمنين سبيلا فدخل في النفر الشهادة والعدالة لان الصدق يعتمد على احسن ما قيل في غير
 العدالة ان يكون محتجبا عن الكبار ولا يكون مصر على الصغار ثم بشرط وجوب العمل بالادلة
 الشهادة لان الفاسق لا تقبل شهادته في الاصح مع انه اهل للشهادة بشرط ان يلفظ
 الشهادة بان يقول اسشهد لان النصوص وردت بهذه اللفظة ولهذا قالوا ان كل موضع لا

كذلك كما ان الذي يجوز ان يشهد في الدنيا
 في الدنيا انما هو الذي لا يملك في الدنيا
 والافعة الله

يشترط فيه لفظ الشهادة كلفها رة حلا، وهو شرط لا يشترط في الواقع فيه قبل
الشهادة الشرعية بل من قبل الاخبار وخرج عليه قوله فلا يصح لو قال اعلم او ايقن لان النصوص وردت
بهذه اللفظة على خلاف القياس فيقتصر عليها ولا يستلزم قاض غير حاشد بل هو من خصم ستر
وعلمنا بل يقتصر على ظاهر العمل لانه نوع تجسس وقد بينا عنه الا في حد وثود فانه يستلزم فيها حاله
سرا وعلمنا بلاطن الخصم بالاطاع لانه يحتاج لاسقاطها فيشترط ان يستقر فيها ابتداء رجاوان
يسقط بذات الامام وعندها يستلزم القاض في سائر الحقوق سرا وعلمنا بلاطن الخصم لانه
بني القضا على الحجة وهي شهادة العدة والافراد ان يعرف عدالتهم بالسؤال عن احوالهم وببعض
زماننا لكثرة الفادحة ويجوز الانقضاء بالسر لان العلانية بلا وقتة اذا شهدت ودمر يقاوم
اجاز بالاذن والافراد به ثم التزكية في السرا ان يثبت قطعة قرطاس كتب فيها اسماء الشهود ويثبتهم
ومعهم من التزكية تعريف حالهم والتزكية في العلانية ان يجعل القاض بين التزكية والشهود في مجلس القضا
فيستلزم التزكية عن الشهود وكفارة الشهود وهذا لا يعد ولا مقبول الشهادة ليزكهم ويجوزهم واما كفاية
التزكية فافادته بقوله وكيف التزكية ان يقول التزكية هو عدل وان لم يمتحى بقوله جائز الشهادة في اللزك
لان من نشأ في دار الاسلام في زماننا كان الظاهر من حاله الاسلام وحرية وقيل لا بد من الحاق قوله
جائز الشهادة اذا العدا والمحدود في قذف اذا تاب قد عدل مع انه لا يجوز شهادة كل منهما
ولا يصح تعديل الخصم التزكية لانه شهد عليه بقوله هو عدل لكن اخطأ في شهادته او نسى لانهم
العدو وشهوده ان عدل عليه فلا لم كاذب في اكاره وتزكية الماوب لا يصح لعدم عدالت
فان قال في تقديمه هو عدل صدق اسرار صادق من غير ان يقول اخطأ او نسى ثبت الحق
لانه اقرار منه بنبوت الحق وكفى الواحد لتزكية السرا والرسالة الى التزكية فيصلح
الواحد العدل ان يحكم فركيا لثابت هذه السرا ومرتجا ويؤلف القاض الى التزكية لان التزكية
من امور الدين ويشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمجذوم وفيه
التائب لان خبره موافق لمصنوع في امور الدين وكذا ترجمتهم ورسالتهم والاشان كل من هذه الاشيا
احوط لام فيه زيادة لها نية هذا عند الامام واي يوجب وعند محمد لا بد من الاثنان كل منهما
اعتبار الشهادة ولهما ان هذه الاشيا ليست بشهادة وكلم العدة شرطان في الشهادة

لشهادة ولهما ان هذه الاشيا ليست بشهادة وكون العدة شرطان في الشهادة انما هو نص
على خلاف القياس وهو لا يتعدى الى غير مودة ويشترط الحرية في تزكية العلانية بعين بشرط فيها ما
يشترط في الشهادة من لفظ الشهادة لان معنى الشهادة اظهر فيها ولهذا تحقق بحسب القافر دون
السرا ويشترط الحرية في تزكية السرا في بيان ما يتجمل ان هذا يشهد بكل ما سمعه
من اسموعيا او بكل ما رآه من بصيرة كالبيع والشراء والافراد وكل ما حكم بان سمع قول البائع بعت
وقول المشتري اشتريت وقول المقر لعلمي كذا وقول الحاكم احكمت نظير ما سمع والعصف والفصل
بان رأيت غيب الغائب وقيل القائل نظير لما رآه وان لم يصل لم يشهد من الاشيا ومنه ينفصل
عليه اشر على ما ذكر من جانب الحكم بان يقول لا يشهد عند محمل لانه علم بما هو موجه عانا وخشيته يقول
استهدانه باع او غصب لانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين ولا يقول استهدني مثلا
يخبر كاذبا ولا يشهد على شهادة غير اذا سمع او انما يعرف اذا سمع شأ هذا يشهد بشيء لم يحضر
ان يشهد على شهادة او اشهاد الغير بها يعرف اذا سمع اشهاد غير ان شأ هذا على شهادة الشا
لم يحضر لست مع ان يشهد على شهادته مالم يشهد هو ان شأ هذا الاصل عليها اشر على شهادته
انما الصورة الاولى فلان الشهادة ليست بموجبة للحكم انما تصير موجبة بالنقل الى مجلس القضا
وذلك لا يحكم الا بالتحمل ولم يوجد واما في الثانية فلانه ما قلها بل قلها غيره ولا يعمل شأ هذا ولا قل
ولار او كلفه سواء كان الخط في كل منهم او لا مالم يذكر ان شأ هذا الشهادة والقاض القضية و
الروا الرواية لان الخط لشبه الخط فلم يحصل العلم من غير تزكية هذا عند الامام وعند ما يجوز عمل كل منهم
بخط ان كان كلفه في يد اقره بكل منهم وان لم يذكر لوقوع الامة حينئذ من التبديل والتزوير
ولا يشهد احد باليمين فانه لا يجوز بالاتفاق الا في وقت ثبوت النسب فلاننا ابن فلان
والكوت ابن فلان اقامات والسكاح ابن فلان اقروا فلانة والد حور ابن فلان اقروا فلانة
ودخل بها وولاية القاض بان فلانا قد تولى القضا فتم حجة التلطف واصل الوقت بان فلانا
وقف هذه الدار مثلا فان هذه الاشيا تجوز فيها الشهادة وان لم تعين اذا اجبر بها
من يثبت به في عدلين او عدل واحد لاني لان هذه الامور تحقق بمعانية اسبابها خواص الاشيا
وتعلق بها احكام تنبقر على انقراض القرون وانقراض الاعصار فلم يبق تقبل فيها الشهادة على ما

ذكر لا ذكر الحج والتفصيل انما يشترط استماع اربعة عدلين او عدل وعتدين لانه اقل مضاب
 يعنى العلم الذي يثبت عليه حكم في المسئلة وفي الموت كيف العدل ولو كان العدل اثني لم يتحقق لان الشاهدين
 يكونون مشاهدين تلك الحالة فلا يكفيها الا واحد او واحدة بخلاف غيره هذا بيان شرط الشهادة
 بالتام في هذه الصور المذكورة على الاطلاق ارا وتفصيله فقول وليشهد من راجح القضاة
 حال كونهما رجلين على الخصوم على انه قاض وان لم يعين تقليد الامام اياه وليشهد من راجح الا اذا
 سكنوا معا ومنهما انهما طارا او راجح من الاكل والشرب والسوم ونحو ذلك على ما روي في
 ان لم يعين فقد اتكلم بهما ولم يحضر احد منهما رويان على ظاهر الحال وليشهد من راجح شيئا يروي
 الا وروى في مصرف فيه تصرف مملوك في الاثواب والامتنع وما يتولى عادة على انه لا يبدل الا
 ويصل في ملك مملوك ان وقع في قلبه ذلك ارادة ملكه والا فلا والا وراى راجح شيئا يروي
 ان علم رقة او كان صغيرا لا يعبر عنه فلهذا لم يشهد كنه راجح شيئا في مصرف فيه تصرف مملوك
 انه لو شهد الشاهد للقاضي ان شهد بالتام في موضع يجوز فيه ان يشهد بالتام مع ان قال
 يشهد به لانه سمعت به كذا او انه شهد بمعاينة السيد في موضع يجوز فيه ان يشهد بمروية بان قال
 يشهد به لانه رايت في يده لا يقبلها الا يقبل القاضى منها وقه لانه اذا اطلق وقع في قلب القاضى
 صدقه فيكون شهادته علم ولا كذلك اذا شهد ولذا قيل ان اسيل من الاخبار احر من غيرها
 ومن شهد انه حضر ومن زعم او صل عليه قبل شهادته وهو امر دفن زيدا وصلوته عليه
 من روى للقاضي بان قال شهدت بموت زيد ثم قال انما شهدت لانه حضرت دفنه او صل عليه
 تقبل شهادته لان معاينة الموت لا يقتصر على حضور الدفن او الصلوة عليه بل معاينة
 الموت **باب** من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته من راجح على القاضى قبول شهادته
 ومن لا يجب لانه يعجز قولها او من لا يصح له قضاة بشهادة الفاسق او الامر لکن لا يجب عليه قولها
 فلا يحد في قوله لا يقبل شهادته الا امر سوا ان يحد بها بصيرة او لا وسواء كان مشهود به منقول او غير منقول
 عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فيما اذا اكلها بصيرة او كان مشهود به غير منقول فانها عنده
 تقبل لخصوص العلم به وقت اكلها بهذه الاولاد انما يجوز بالقول ولها ان الاولاد يفتقر بالثبوت
 بان المشهود له وكسره وعليه والامر لا يميز الاباء بصوت ولا تقبل شهادته الاما لو كان ثمة كان او

او مدبرا او مكاتبا والصبي لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لهما على انفسهما فغنى عنهما
 ان لا يحضر الا ان تحل الشهادة حال الرق والصغر وادى بوجوه القبول فانه تقبل لان التحمل بجملة
 او السماع ومما لا ينفيا فيها وعند الاداة مما من اجل الشهادة بخلاف الاخر ولا تقبل شهادته
 المحذورة وقد وان لم يصل باب الموت تقبل ولا تقبلوا الامم شهادته ابد الا ان مدركا فترسم العلم
 فان شهادته تقبل بعد الاسلام لان هذه شهادة استقدا بالاسلام بولاه فلا يحضر روي ولا
 تقبل الشهادة لاصلا ارجح الشاهد وان علا ولعمري وان سفل وعبد ومكاتب ومن اهل الرق
 والاخر والاصل فيه قوله عليه السلام لا تقبل شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها
 ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا تقبل الشهادة من الشرك لشركيه فيما
 هو من شركتهما لانها شهادة لنفسه من وجه وامانها لا شركة فيه فقبوله الانتفاء والتهمة
 ولا تقبل شهادته الخفت الذي فعل الرد لاصاره على الحسح واما الخفت الذي في كلامه بين وفي غش
 نكس لم يشتر شي من الافعال الردية فلا ترد شهادته ولا شهادته الناجية على مصيبة غيره
 ولو بلا اجر ولا شهادته الغنية بين الشئ لا تكلمها احكام طعا للملأ ولا شهادته العدو او اذ كان
 العدو بسبب دنياه على عدوه لانه لا يؤمن من القول عليه ولا شهادته مد من الشرب كغيره لان
 بقوله منها تركب الكبيرة فرد شهادته على اللهوا اخر از عن شرب غير الخمر لانه لا يقطع
 عدالة شارب فلا ترد شهادته ولا شهادته من عيب بالصور لا لا يستيناس فانه حينئذ لا
 يقطع الشهادة او عيب بالصور او غير بغير الطهور للشئ او عيب بالزور سوا قاهر او لا
 او يقاها بالشرط بخ او بقوة الصلوة بسبب او بسبب لعب الشرط بخ او تركب من الكهاير ما
 بوجوب احد او بالكل الربا او بغير الاحكام ملازرا او بفعل ما يستحق به كاسورة الطريق والاكل في
 الطريق او في السوق حيث يراه انسان ويظهر من الاطوار سبب واحد من السف والصح
 والعلاء المحمودون رضوان الله عليهم اجمعين انما لم تقبل شهادته هو لانه هذه الافعال تدل
 قسور العقل وعدم المحروية ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب وتقبل الشهادة لاجلها وكلمه و
 سارقا به غير الولد والمحرور رضا ما او مصابة لان الاملاك منهم متميزة والامير متميزة ولا
 بسولة لبعضهم على بعض فلا يحقق التهمة وتقبل شهادته اهل الهوى ومن في العرف اهل

اي

وقفت اليوم على ان لا يشهدوا على قسدها وانما تقبل الشهادة في هذه الاشياء لان كلامها جرح
 غير جرح ولا في بعضها حق الله وفي بعضها حق العبد والحاجة بمسألة الراجح هذه الحقوق ومن
 في مجلس القاضى ولم يرجع امر لم يزل مكانه حتى قال اوحت بعض شهادته في اخطائنا
 ما يجب على ذكره قبل قوله اوحت ان كان عدلا لانه قد جعل في لفظها في مجلس القاضى فوضع
 فقبل شهادته اذا عدا ركعة او انه وهو عدل **باب** الاختلاف في الشهادة شرط في
 قبول الشهادة موافقة الشهادة الدعوى من فلفظ ولا عبرة باللفظ لان تقدم الدعوى في حقوق
 الصا و شرط لقبول الشهادة وهو لو جرح موافقتها ونقدم مع مخالفتها بخلاف حقوق الله تعالى
 فان الشهادة فيها واجبة على كل واحد فكان كل واحد فيها خصما في اثباتها وحقوق العبد توقف على
 مطابقتها او مطابقة من يقوم مقامه على هذا فرع قوله فلو ادعى رجل على آخر دارا شرا او ميرة تايين
 لو ادعى ملكا بسبب وشهدا الرثا بانه ملك مطلقا على ذكر سبب روث شهادتهما لانها
 بالكثر ما ادعاه لان الملك المطلق ثبت من الاصل حتى يثبت به مدعى الزايد وملك بسبب يقتصر
 على السبب فتخالف شهادتهما الدعوى في ملكه بان ادعى ملكا مطلقا وشهدا الملك بسبب فقبل
 لانها شهادتا باقر ما ادعاه فلم تخالف شهادتهما الدعوى للملك بقية مؤخر وكذا شرط في قبول الشهادة
 اتفاق الشاهد في لفظه ومعرفان القضاء لا يجوز الا بوجه وهي شهادة اثنى فاذا لم يتفقا
 فيما شهدا به لا يثبت الحق مطلقا وهو موافقة المطلقة باللفظ والمعروف على هذا فرع قوله فلا يقبل
 الشهادة لو شهدا احدهما باللف او مائة او ثلثة وشهد الآخر بالقبول في الصورة الاولى او بما يان
 في الثانية او بثلثين او ثلاث في الثانية سواء ادعى مدعى الاكثر او الاقل هذا عند الامام وعند
 تقبل على الاقل اذا ادعى مدعى الاكثر لانها اتفقا عليه وتقرروا احدهما بالزيادة فيثبت اتفقا عليه
 دون ما تقرروا احدهما ولانها اختلفا بثلثين غير متزادين فاختلف مؤخر فقبل على كل واحد منهما
 شاهد واحد ولو شهدا احدهما باللف والاخر بالقبول ومائة ومدعى الاكثر ارثا ومائة قبلت
 شهادتهما على الالف اتفاقا لانها اتفقا على الالف لفظا ومعنى لان الالف ومائة كلان عطف
 احدهما على الاخر من العطف يقر الاول بخلاف الالف فانها كلمة واحدة وكذا مائة ومائة وعشرة
 يقر لو شهدا احدهما بمائة والاخر بمائة وعشرة ومدعى الاكثر قبلت على المائة اتفاقا وكذا لفظ

١٩٩
 طلبة وطلقة ونصف يعني لو شهدا احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف والمدعى مدعى الاكثر
 قبلت على الطلقة بالاتفاق والوجه في بيان المسنتين كما ذكر في المسئلة التي قبلها ولو شهد
 بلف ملكا مطلقا او شهدا بقرض الف وقام احدهما ففرض عليه للمدعى منها اربع الالف كذا في
 مسئلة قبلت شهادتهما على الالف لاتفقا لفظا ومعنى لانه القضاء لانه شهادة فرد ولم
 يشهد آخر معه سواء كان الشاهد بالالف او غيره ويجوز لمن علمه ان يثبت شاهد الذم علم القضاء
 ان لا يشهد بذلك حتى يقر المدعى عند تقرير الدعوى بانى باوصله من الالف كذا يصير معنى للظلم ولو
 شهدا على رجل بقتله زيدا يوم الخميس وشهدا على رجل بقتله ياه فبما روى يوم الخميس بقتله
 الحاكم روى ان احدهما بثلثين كاذبه بقاء وليست احدهما اول من الاخر فحقا رفضا والطريق
 في مثل ذلك سقوطهما معا فان قصر القاضى في المسئلة باحد منهما اراد ان يثبت بالبينة الاكثر
 لان الاول ترجح باقتضار القضاء بها فلا تقضى بالثانية ولو شهدا على رجل بسرقة بقرعة من حرز وكانت
 روثا ورضا با واختلاف لونهما بان فامر احد بما كانت بفضا وقام الاخر كانت سودا ولم يذكر
 قبلت شهادتهما قطع وان اختلف في الذكورة والانوثة لا يقبل شهادتهما ولا يقطع عند الامام
 عند ما لا يقبل شهادتهما ولا يقطع فيها من الصور من لان الشاهد قد اختلف فيها في كونه ذكرا
 انهما في الصورة الاولى اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة والتوفيق ممكن لانها كجتماع في بقرة واحدة
 بان كان احدهما فيها ابيض والاخر اسود فليس بينهما اختلاف وصف الذكورة والانوثة لانها
 لا يجتمعان في بقرة واحدة وفي الغضب يعني لو شهدا بغضب ببقرة واختلفا في لونها لا يقبل شهادتهما
 لان الغضب يقع بالبنار غالبا فيمكن ان يهدى بالقرب من الغاصب فلا يشبه عليه الحكم بكلمة وعوى
 حال وامان دعوى العقد فحكم ما افاده بقوله ولو شهد واحد من الشاهدين بالثبوت او الكتابة باللف
 لهما وشهد الاخر بالكتابة او الكتابة باللف ومائة روث سواء ادعى البائع او المشتري وسواء كان
 المدعى اكثرهما لاي او اقل لان العقد مختلف باختلاف المثل فيكون على كل واحد منهما شهادة فرد فلو اتفقا
 وكذا العقد على مال والصالح من خود والبرهن والخلق ان ادعى العبد في الصورة الاولى والى الثانية
 والبرهن في الثانية والمرأة في الرابعة يعني اذا شهدا احدهما بالاعتقة على الف وشهد الاخر على
 ومائة روث ان ادعى العبد واذا شهدا احدهما بالان والى القصاص حاله على الف وشهد الاخر انه صالح

والعبيد في التقية ان يقولوا بحال بنيت
 بغير بعد الشريعة

باللف والشهادة

على الف ومائة روت انما ادعى القاتل وكذا الراسين في الراسين وكذا في الخلع وانما روت في هذه الصور
 لا قصد بولا لا يجوز الاثبات اما في اثبات العقد والعقد يختلف باختلاف التمس فيكون على كل واحد
 منها شهادة فرد وان ادعى الاخر بان قال مولى العبد انه اعتقك على الف ومائة وقال العبد على
 او قال روت القصاص ما ليك على الف ومائة وقال القاتل على الف وكذا امرت في الراسين والزوج في
 الخلع كان كدعوى الدين في وجهها لا قصد كل الامار فكان كدعوى الدين فتقبل على الاقرار او ادعى الاكثر
 الشهادة كالباع عند او اربعة بغير ان كانت الدعوى في الاجارة في او اربعة قبل استيفاء الحق وعليه
 اخلف ان شاء ان لا تقبل عند الاختلاف في البيع للحاجة الاثبات العقد سواء كان عن مخرج او
 مستاجر وسواء كان الدعوى بغير ما يمين او اكثر بما وكالدين بغير ان كانت الدعوى بغير مخرج
 واستيفاء النفقة وكذا هو مخرج فهو كدعوى الدين تقبل على اقل ما يمين او ادعى الاكثر لا يحدده اذا
 انقضت يجوز المنازعة في الاجرة وان كان مخرج مخرج مستاجر كان ذلك اعترافا منه بالاجارة فيجب
 عليه ما اعترف به ولا حاجة الى اتفاق اثاهين واختلافهما وذلك لانه ان اقرب الاكثر لم يمتنع نزاع
 وان اقرب الاقل فلا خلاف لا ينفذ منه شيئا سوى ذلك وفي النكاح لو شهد احدهما ان هو الف ومائة
 والاخر الف ومائة تقبل بالالف عند الامام استحسانا سواء كان الدعوى الزوج او امرأة ولا فرق فيه بين
 الدعوى الاقل والاكثر وقال روت فيه ان في النكاح ايضا كالباع وهو القياس لا المقصود والعقد
 من جهاتين فصار كالباع وجه الاستحسان ان ما في النكاح تابع والاصل فيه اهل والارواح و
 ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل ولهذا لا يبطل بغيره ولا يفسد بغيره وكذا لا يختلف في اختلافه فتقبل
 العقد ما عدا الاختلاف فلو تم ما وقع فيه الاختلاف وهو ما تقبل على الاقل كاذب الدين ولا بد
 من اقرار عند الامام ومحمد وهو ان يحل ان يحد في شهادة الارث امرت الى حد حقيقته بان يقول
 في شهادة لم ادع شئ في غيره انه ميراث من ابيه مات وترك ميراثا للدين او كما اشار اليه بقوله
 او مات وهذا ملكه وقت الموت او مات ودان بده للام الظاهر فيه حاشي في حقه الموت ان يبين ما كان
 عنده من الودائع ومخضوب فاذا لم يبين فالظاهر انه ملكه فلا خلاف لا يوجب فانه قال لا يزم اقرار اذا
 اثبت الوارث ان الوارث كانت للموت كغير فان قال ان هذه شهادة الارث كان ان الذي
 يدعيه هذا الوارث لا بد من اقراره من ذر ابيه او ادعى او ادعى ميراثه اياه قبلت بلا حرج في الموت

بها

مات رجل فاقام وارثه ميراثه على دار كانت لابيها اقرار او ادعى ميراثه الذي في يده فانه ينفذ
 منه ولا يكلف البينة على انه مات وترك ميراثا له بالاتفاق اما عند ابي يوسف فلا يوجب اقرار
 في الشهادة واما عند ما قلنا في قيام اليد عند الموت في غير ذلك اقرار وقد وجد لا يثبت في حقه كونه
 وان شهد ان هذا الشيء كان في يدي عند من كذا وكذا ان يسمع يده عند الدعوى روت هذه الشهادة
 عند الامام ومحمد لانها قايمة بجحور او اليد متسوقة الى ملك وامانة وضمان ولا يمكن القضاة بالبحر
 وتقبل عند ابي يوسف لان اليد مقصودة كملك وان شهد ان ميراثا كان ملكه قبلت لان ملك
 معلوم ولو اقر احد عليهما انه اذ كان الشئ امر بالبيع كان في يدي لم يثبت اليه لان جهالة امره لا يثبت
 صحة الاقرار وكذا امر بالبيع اليه لو شهد باقراره اقراره عليه بذلك رتبة كان في يدي لم يثبت
 المشهود وهو الاقرار معلوم **باب** الشهادة على الشهادة تقبل الشهادة على
 الشهادة في غير حدود ورواها وان لم تصل كبررت تلك الشهادة مرتين او مرات طاعة الناس لكنه
 شرط لها عند زالت هذا الاصل على القضية بموت ومرض لا يستطيع ماله حضور المجلس القاض
 بغير ميرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يجوز له الحاجة وانما يجوز عند غير الاصل وهذه الاشياء يتحقق
 الجرح بشرطها ايضاً ان شهد على كل اصل ولو امرأة اثنان لا يشترط تغاير فرقات اهلين يعني
 لا يجب ان يكون كل اصل من هذه متغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل وصحتها
 صحة الشهادة على الشهادة تحملا واذا اما الاول فهو ان يقول ان هذا الاصل في شهادته الف ومائة
 لا شهد على شهادته انه شهد كذا ارباب فلا من فلا في الفلانة اقر عند كذا لان الفروع نائب فلا
 بد من تحيل الشهادة واما الثاني فهو ان يقول ان هذا الفروع عند الاداء للقاضي يستند من الشك
 ان فلا ما شهد على شهادته كذا وقال ذلك الفلانة في استند امره في الشك على شهادته به
 او لا بد من ذكر شهادة وذكر شهادة الاصل وذكر التحيل وهو يحصل بهذه العبارة التي فيها تحسن
 شهادات ويصح بعد الفروع الذي هو عند القاضي اصله لانه ان كان عند الاصل تذكيرة والام يصلح
 للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة نفسه لا تصح لا بقدره لانا نقول العبد لا يثبت عليه كالا يثبت
 بشهادة نفسه ويصح ايضا بعد اهل شاهد بان شهد في واقعة فركا احدهما الاخر لا ذكرنا فان
 سكت الفروع عنه امر على الاصل جاز نقل شهادة الاصل وان كان مستورا ولكنه نظر القاضي في حال

الركبة في حقه والموجود كذا في الامام

أصل الأصل بان يسئل من الحكمين سترًا وعلاية غير الفروع فان ثبت عدالة يقبل شهادة فرقة عند
 اليوسف وقار محمد بن دستهادته لو سكت الفروع عن تقبل الأصل لان الشهادة تقدر العدالة فاذا
 سكت فيها صار ساكتا فيما شهد به ولا يوجب يوسف ان يماخوذ عن الفروع النقل دون التقيد وقيل
 شهادة الفروع قبل الحكم بانكار الأصل الشهادة غير اذا قار شهود الأصل للفروع لم تشهد بهم على شهادة
 فأتوا او غابوا ثم ما بالفروع وشهدوا عند الحكم لم تقبل شهادتهم لان التخييل شرط ولم يثبت للتقاض
 بان الخبرين كذا ذكره الزعفراني وان شهد على شهادة اثنين اراد شهد فرعان عن اصليان ان فلان
 الفاعل فلانة ثبت فلان الفلانية وقالوا الفروع ان الاصليان اخبرانا انها يعرفانها امر الفلانية بان
 طريق المعرفة من عاوجا والمدعى باعتراف منكره لم يدريها الفروع ان انها امر هذه الامراة هي فلانة ثبت
 فلان الفلانية امر لاقيل له اقرار القاض للمدعى قد ثبت لك الحق على فلانة ثبت فلان الفلانية بشهادة
 هذين الشاهدين لكن بات شاهدين يشهدان انها امر هذه الامراة هي فلانة المنسوبة بتك
 النسبة لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما ومدعى غير ان تلك النسبة للحاضرة وبحكم
 تكون غير فلانة اثباتها للحاضرة هذا من قبيل شهادة قاصرة جميعها غير ذلك الحكم بالنقل
 يعني ان القاض اذا كتب الى قاض آخر ان فلانا وفلانا شهدا عند المدعى فلان فلانة ثبت فلان
 الفلانية واحضر المدعى امرارة عند القاض المكتوب اليه وانكرت ان تكون امرارة المنسوبة بتك
 النسبة قيل للمدعى انت شاهدين يشهدان انها هي المنسوبة بتك النسبة فان قالوا ان الشاهدين هما
 امرعي المستندان المذكورين ببيان النسبة وتعرفها بمعية لا يجوز لان النسبة الى بني تيمامة اقدم
 قبائل كثيرة والسريفي لا يميم بالنسبة العامة حتى يبينوا الى من قد ائتمروا وذكر احمد بن محمد بن جاور
 الى جاور ما اشار بقوله والسريفي يتم بالجد الاول او العمد وهو الجد الاعلى او سبطه فامته اشار
 الى جد له والجد العامة بقوله والنسبة الى العمد والحكمة الكبيرة عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاص
الرجوع وهو ان يقول كنت مبطلة في الشهادة او يقول رجيت عما شهدت او
 يقول شهدت بنور فلا يكون انكار الرجوع لان الرجوع عنها يقتض سبوق وجودها عن الشهادة لا
 يعني الرجوع عنها ارجع الشهادة التي حكم بموجبها الا عند قاض اترقاض كان لانه قد نسخ الشهادة
 فيخلص بالتحقق بالشهادة فلما ذكرنا من وجود عليه رجوعها عند غيره ارجع القاض لا يخلف ان

ان عجز المدعى البرهان على رجوعها وادخلها ولا يقبل القاضى برهانه ان برهن عليه اى على
رجوعها لانه البرهان واليمين ثريان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في مجلس القاضى غير صحيحة كقوله
مالوا وخرجوا وعليه وقوع رجوعها عند قاضى وتعيينه اربعين اياما حيث
يقبل برهانه اى برهن وكيفان عند عجزه عن البرهان لانه السبب صحيح فان رجعا قبل الحكم بشهادتها
لا يحكم القاضى بشهادتها ولها ظهورا تناقض ولا ضلها عليها لانه لا يحسمين لانها لم تليف شيئا
على احد وان رجعا بعده اربعين يوم بشهادتها ولا يقض الحكم لانها لم تليف شيئا الدلالة على الصدق
مثل اوله وقد ترجح الاول بالنقض والقضاء به وضمانا انما للمشهدود عليه من اهل او منفعة بها
السبب منها وادخلها لانه اقرارها على انفسها بسبب الضمان وهو شهادة ابطاله واتناقض
لا يمنع حكم اقراره على نفسه لكن لا يقنعان مطلقا بل اذا جازى المدعى مدعاها واما كان او عياضى
للم يقبضه لا يجب الضمان لعدم الائلاف بل يتوقف على القبض لان الائلاف لا يتحقق الا به فان
رجع احد ما ضمن نصف من الحق الذي شهد به والبرهنة في باب الضمان لم يقر للمدعى رجوع هذا منقول
عليه مسائل التي ذكرها بقوله فان شهد عنة بحق وقضى القاضى به وقبضه المدعى رجوع واحد منهم
لا يضمن الرابع شيئا لانه يقر من غير شهادته كل الحق فان رجع اخر مع الذي رجع من الشبهة فيها
الرابع نصفها لانه يقر على الشهادة من يقر بنصف امار فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع
فقط لان التليف اضيق اليه قلنا التليف مضاف الى مجموع الا ان الرجوع الاول لم يظهر منه
لما ع وبقولنا من غير شهادته كل الحق فاذا رجع اخر فظهر ان التليف بهما وان شهد رجل و
امرأتان كرجع وقضى بشهادتهما فرجعت امرأة واحدة ضمن ربعا لبقا وثلاثة الارباع بقاء رجل
وامرأة وان رجعا معا ومثاقبا ضمننا نصف لان نصف الحق باق بقاء الرجل ومده وان شهد
رجل وكسرة شاة فرجع فان في الشاة لا يضمن بالتشديد شيئا لبقا من غير شهادته كل الحق اعني
الرجل والامراتين فان رجعت امرأة اخر مع ثمان ضمن بالتشديد التسع ربعا لبقا وثلاثة ارباع
الحق بقاء رجل وامرأة وان رجع العشرة عشر شاة ضمن نصف لبقا من غير نصف امار وهو
الرجل وان رجع اكثر من الرجل والشاة فكل الرجل سدرس وعليه من خمسة اسداس عند الامام وعند
عليه نصف وعليه من نصف لان الرجل الواحد نصف النصاب فان كان اكثر من ثمان فكل واحد من ثمان

حتى لو تصرف فيما يوكل به من غير قصد لايحق ذلك التصرف من الموكل وعلى هذا فرفع قوله فيصح توكيل آخر
 اياها وتوكيل ما دون ذلك واما ما دون العاقل الذرا فانه الولد والعبد البالغ الذرا فانه الموكل
 صا بالغا او ما دونها عبدا بالغا كان ذلك ما دون او صبيغا عاقلا او صبيغا عاقلا او عبدا بالغا
 حاكما كونه العبد يجوز له وجود الشرط المذكور في كل ما ذكر بكل ما يتعلق بقوله فيصح العقد
 بنفسه كالباع والشراء والاجارة والتملك والطلاق والخلع والاعارة والاستعارة والهبة
 الصدقة والايديع والرهين والارتهان لان كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان
 يوكل غيره ويصح بايقاعه في كل ذي حق ويصح ايضا باستيفائه ارضه كل حق وقبضه لان الموكل قد
 لا يستدرج المولى الايقاع والاستيفاء فيحتاج الى التوكيل بالضرورة الا باستيفاء حد ووجود عينة
 الموكل في المجلس فانه لا يصح لانها يسقطها بالشبهات وشبهة العضوية تامة عند عينة الموكل كونه
 من دون خلاف اذا كان الموكل حاضرا لانه لا يمكن فيه شبهة العفو وقد يحتاج الموكل الى ذلك بقلة
 بادية في استيفائه ويصح ايضا بالخصومة سواء كان الموكل هو المدعى او المدعى عليه في كل حق مدعي
 او موقوف او غيرهما وليس كل واحد منهما راجع وجوده انما يحتاج الى توكيل غيره بشرط رضا الخصم
 من لزوم الوكالة لا يجوز له عند الامام الا ان يوكل موثقا لا يمكنه حضور مجلس الحاكم او يكون غائبا
 مسافة سفر او يخبره ردا لفساد منتهى له بحيث لو حضر مجلس حكم بقوة ويعلم ذلك بمسؤول
 من له اطلاع على حاله ولا يقبل قوله الى ايدان مسافر او يخبره فذرة غير معادة الخروج الى المجلس
 مفعلة كاشفة للمخدرة فخر كل من هذه الصور يزم التوكيل بشرط رضائهم وعند ما لا يشترط
 رضائهم مطلقا لا في الجواز ولا في اللزوم لان التوكيل تصرف من الموكل في خالص حقه فلا يتوقف
 على رضائهم ولا ان لا يشترط ان تصرف في خالص حقه لان التوكيل يستحق على الخصم فلو قلنا بضرورة رضائهم
 الحكم لان الناس متفاوتون في القوة فتوقف على رضائهم وحقوق عقد مركب اضافي مستند الى
 التوكيل لا نفسه اذ يحتاج فيه الاضافة العقد الى الموكل ويكثر باضافة الى نفسه كبيع واجارة و
 صلح عن اقرار بان يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا منك من قبل فلان وكذا في الباقي
 يتعلق خبر متبدا او يتعلق تلك الحقوق بالتوكيل ان لم يكن التوكيل مجورا احرازه العبد بالموكل
 فان توكيدها حائز لمن حقوق عقد ما ترجع الى الموكل ثم شرع في تفصيل بعض الحقوق بقوله فيصح توكيل

التوكيل للبيع ان وكل بالبيع فباع وشبهه ان وكل بالشراء ويبيض الثمن ان وكل بالبيع ويطلب
 بفتح اللام بائنه ان وكل بالشراء فاشترى ويرجع بفتح الجيم ارجع الموكل به بائنه عند الاحتياج
 امر استحقاق ما باع وكما يصح كبر الصاد ارجع الموكل بالشراء في عيب مشريه او اظهر به عيب قيم
 ويرده ارجع الموكل المشتري العيب على بائنه بائنه سبب العيب بل امر موكله ان لم يسلمه الى موكله
 لان المحل من الحقوق التي تتعلق بالتوكيل وبعد تسليمه لا يخاصم ولا يرده لانها حكم الوكالة بالتسليم
 الا بانه اذا راد ان الموكل فانه يخاصم ويرده لعدم الوكالة وكما يصح بفتح الصاد ارجع الموكل بالبيع
 في عيب مبيع وفي شفقة اشرفقة مشريه بغير يخاصم الموكل بالشراء في شفقة ما شترى ما دام في
 يده وملك ثبت الموكل ابتداء وليس ثبت للموكل ثم ينتقل منه الى الموكل وعلى هذا الاصل فرفع
 قوله فلا يفتق قريب ويكره شراء لانه لا يمكنه اصلا بل يمكنه الموكل ابتداء وحقوق عقد يصفه اي لا
 يستغني الموكل عن اضافة الى موكله بان العقد عرف اهل فاعلمة تتعلق بالموكل لا بالتوكيل كما
 فان التوكيل به يقول زوجت فلانة بوكالة عن فلان فيقع النكاح للموكل ويتعلق حكمه بخلاف ما اذا
 اضاف الى نفسه بان يقول تزوجتها فانه يقع له ويتعلق حكمه وكذا في قوله وعلع وصلى عن النكاح
 فبده لان الصلح عن اقرار بمنزلة البيع وهو مضاف الى التوكيل كالتقدم او صلح بزوج عمه وكذا في حق
 على ما وجهه وصدقة واعارة وايداع ورهين واقرض بخلاف الاستقراض فان التوكيل به باطل
 لا يثبت للموكل ملك في مستقرض وشركة ومضاربة فان حقوق هذه العقود تتعلق بالموكل لا بالتوكيل
 لان التوكيل فيها يكمل قول الموكل فلا يجوز عاقدا كان من على قذف الغير لا يكون قاذفا ثم فرفع عليه قوله
 فلا يطالب بفتح اللام ويكره الزوج بالمكره من قبل الزوجة ولا يطالب ويكره المرأة بالتكاح بتسليمها
 تسليم المرأة الزوج من قبل الزوج ولا يطالب ويكره الخلع بعد ارجاعه وللشتر من التمنع عن الموكل
 بمنزلة اوكل رجلا ببيع شئ فباعه ولم يبيض الثمن فباعه ثم ان الموكل طلب الثمن فيمشتريه فله
 لان الموكل اجبى عن العقد وحقوقه لانها تتعلق بالعاقدة فان دفعه اليه امران دفع المشتري الثمن
 الى الموكل مبيع ودفعه ولا يطالب به التوكيل المشتري بالثمن دفعا ثانيا لان النفس الثمن المخصوص عن الموكل
 قد وصل اليه ولا فائدة اخذه منه ثم رده اليه وان كان للمشتري على الموكل دين بمنزلة ان وكل
 رجلا ببيع عبيد له فباعه التوكيل من له ومن على الموكل وقت القفصة بمنزلة ان يشتري رجلا فباعه

ما باع ان كان مبيع في جملته فافاد
 حرجا لا يشترط ان لا شفقة على

من الموكل دينه بآمره والعقد بالاتفاق لوصول الحق الى الطرفين اتفقا ولذا وقت المقاصة بان
كان له اشتري على الوكيل بالبيع دين عند الامام ومحمد فلا بد من حيث قال لا يقع المقاصة بين
الوكيل والمقاصة ايراد الوكيل غير المتضمن وهذا لا يجوز عذره لانه تصرف في ملك الغير ولها ان يجوز لان
الابراء استقامت في القبض والقبض خالص حتى الوكيل حتى لا ينفذ الموكل غير ذلك ولكنه يفتنه في
الوكيل للموكل لانه قرض دينه بالموكل وان كان دينه ارجح من المشتري عليها الوكيل للموكل والوكيل للمقاصة
بين الموكل دون الوكيل لا حتى الموكل في الحقيقة **باب** الوكالة بالبيع والشراء لا يبيع الوكيل
بشراي شيئا اخصا فقهه لا منطقية كالمقاصة فانه يشترط الذكر والاشترى وما هبنا من مختلفان
من بني آدم والنسب فانه يشترط اخصا شترى من الناس الى الكسب والدابة فانها لينة اسم لا يد
في الارض وعرفا بطلان على النفس والبطلان فانه قد جمع اخصا كثيرة او بشراي شيئا بشراي ما هو
كالاجناس كالدار فانها تشمل ما هو من الاجناس لا يمتنع اختلافها فاحشا باختلاف الاعراض
وليجوز ان يوافق والحق والبلدان وان لم يصل بين التمن قد يجمع بين البيع والوكيل بشراي هذه الاشياء
وان بين ايمانها لان فيها جلاله فاحشة وبيان الايمان لا يزل يذره اجماله فان ستم نوع الكلوب
كالهرو ومثلا جاز الوكيل وكذا جاز ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل لانه لم يسم اجماله الا في الصف
ومثلا في الوكالة لان معنى الوكالة على التوسع لانها استعانة او جازان بين من الدار والحكمة
قال اشترى دارا بجملة درهم في المحلة الغلانية لان الدار لما خش جلاله جملتها فلا بد من
تمنها ومثلها او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالتركة بان قال اشترى عبد تركيا او بين ثمنها
على صيغة معلوم فقهه ثمنها ثمنها انواع العبد بان قال اشترى عبد بجملة درهم لان تقدير الثمن
يصير النوع معلوما عادة او علم عطف على ما فهم من اسباب بيعه انه لا يبيع الوكيل بشراي هذه الاشياء
الا ان مضمنا لا ذكر من التسمية والبيان او علم تعليم فشره بقوله فقال اشترى مائة مائة مائة
الترار لانه الروية لانه فوض الامر الى يديه وكل شئ يشترى يجوز مثله لافره ولو وكله بشراي الطعام
فمنه ان يبيع على البر ودقيقة تحت انا والقبض ان يقع على كل مطعم اعتبارا للحقيقة كافي
على الاكل او الطعام اسم لا يطعم وجه الاخر ان الطعام اذا قرون بالبيع والشراء يحمل على ما ذكرنا
عرفا ولا عرفا في الاكل فينظر على اصل الوضع قبل يقع على البر في كثير الدرام عشرة فافوقها على الخبر في

في قبضها كدريم الى ثلاثة وعلى الدقيق في وسطها كما بين القليل والكثير رعاية للتناسب بين الثمن
والمشترى وفي مذهب الروية يقع التوكيل بشراي الطعام على الجدة بكل حال بغير سوا وكانت الدراهم كثيرة
او قليلة او متوسطة اعتبارا بالعرف وفي عرفنا يقع على امهيا للاكل وبيع التوكيل بشراي عاين الى
شئ معين بين له الموكل على الوكيل بغير اذا كان له الف على اخر فافره ان يشترى بذلك الف
هذا العبد فاشترى به مبيع وزم حتى لو ملك العبد في يد الوكيل ملك على مال الموكل وفي غير العاين يعني
ان امره ان يشترى بذلك الف عدا غير معين فاشترى به كان مشترى بنفسه حتى ان اشترى بذلك
في يد الوكيل فله ملك على الوكيل وان قبضه اخرج معين الموكل فهو له الموكل متى لو ملك العبد
القبض ملك على الموكل عند الامام وقالوا لا يلزم للموكل ايضا كما هو لازم لغيره معين سواء قبضه
الموكل او لم يقبضه وهما على عليه على موكل اذا قبضه الوكيل واصله ان التوكيل بالشراء اذا اشترى
الدين على الوكيل بالبيع عند الامام او الملمين البائع او مبيع متفينا وعنده ما يبيع كيف ما كان ولها ان
الدراهم والذات لا يتغير في المعاد فوات دينا كانت او عينا الا برائت لو تباعا عينا بين
ثم نقاد فان لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتعقيد في الدين سواء فصح التوكيل ويضمن موكل
ولها انها عاين في الوكالة الا برائت لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك الدين
او سقط الدين بمقسط رب الدين عن مديون بطلت الوكالة واذا اقيمت كان هذا عليك
الدين من غير من عليه الدين بل التوكيل يقبضه او كان امره ببيع شئ لا يملكه الموكل الا بالقبض
وهو الدين وكلاهما غير جائز واذا لم يبيع التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فهو ملك له الا ان يقبضه
الموكل من الوكيل فيصير ميا بالقبض في ملكه فله مال الموكل وعلى هذا السؤال اذا امره ان يبيع ما عليه
او يصرفه اربيع فقهه فانه ان عاين المسلم اليه ومن يوفيه به عقد الصرف مع بالاتفاق
والا فله هذا الخلاف وانما قصدهما بالذكر لرفع ما عسى ان توهم ان التوكيل فيها لا يجوز كاشترى من قبض
في المجلس ولو وكل امره عبد البتة لم يملكه له ان يملكه من سببه بان قال اشترى نفك من سبكه
فان قال العبد سببه يعني نفسا فلا يبيع من كل قبض السيد فهو العبد للموكل لان العبد يبيع ويو
غيره بشراي نفسه لانه اجنبي عن ماله وبيته والبيع يرد على العبد من حيث انه مال فاذا اضاف العقد
الى الامر صح منزلة لا امتثال فينقطع العقد للامر وان لم يملكه بل قال يعني نفسا فباعه عن على قوله لان

المطلوع كغير الوجهين الاشارة للام والتصرف لنفسه فلا يقع الاشتراك بالشك فيكون التصرف واقعاً
لنفسه ثم النسخ على الوجهين لا على الآخر اما اذا وقع الشراء للعبد فظاهر وانما اذا وقع للآخر
فلازم انما يشترط هو العبد فيخرج الحق اليه فيطالب بالنسخ لكنه يرجع على الآخر وان وكل العبد غير المستتر
من سيده واعطاه مالا لاجل النسخ فان قال الوكيل للسيده اشتريته لنفسه انفس العبد فباع
العبد عن نفسه لا من بيع نفسه العبد من العبد اعتاق وشتر العبد بنفسه باق قول الاعتاق بديل
والوكيل سفير عنه فصار كأنه اشتريته بنفسه وولاه له السيد لانه عن نفسه وان قال اشتريته
وان لم يقل بنفسه فهو العبد للوكيل لانه اللفظ حقيقة للمعاوضة وحقيقة يجب العمل بها ما أمكن
قد أمكن هنا فيخرج ذلك بخلاف غير العبد فنه تعين المجازفة وهو كون الشراء مستعداً للأنفاق
وعليه على الوكيل من غير العبد لانه العاقبة واعطاه العبد للوكيل لاجل النسخ المخرج من قوله لا يجب
عنده واذا قام الوكيل له وله بشر أو عبد غير معين كاشترى بكثيره اشتريته بك عبدات العبد
وقال الوكيل اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن الوكيل وضع النسخ والا لكان الوكيل في
النسخ للوكيل لانه في الوجه الاول قد اجز الوكيل على مالك مستينافه وهو الرجوع بالنسخ على الآخر وهو
يكره وجوب عليه فالقول للموكل مع يمينه وفيه اثنتان هما يمين يريده الخروج عن عهده فالامانة فالقول
مع اليامين وللوكيل بشر أو بشر أو بشر وان للموكل لم يرجعه ارجع الوكيل النسخ
من عنده الا بائع بناء على انه يخرج بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية فيصير الوكيل بائعاً من موكله
ثبوت انما العقد بينهما فانها اذا اختلفا في مقدار النسخ يتجافان واذا وجد الوكيل عيباً باشتري
بروه على الوكيل وذلك من خواص العقد فاذا كان كذلك فيكون له مطالبة النسخ وان لم يرجعه من عنده
الا بائع وللوكيل بشر أو بشر أو بشر لا حيلة له لاجل ان يخذ النسخ من موكله وان لم يرجعه
من عنده الا بائع بناء على ما ذكرنا من انها دولة الحكمية فان ملك المشتري في يد الوكيل قبل حبس ملك
على ما لا امر ولا يسلط منه عن الآخر لانه كيد الوكيل فاذا لم يحبس يصير الوكيل قاصداً بده وان ملك
عبد حبه سقط منه عن الآخر عند الامام ومحمد لانه الوكيل كالبائع فاذا حبس البائع كسبح لاجل النسخ فملك
ملك من ماله وسقط منه عن المشتري وكذا الوكيل اذا حبس المشتري لاستيفاء النسخ فملك ملك
من ماله وسقط منه عن موكله وعنده لا يجوز له ان يبيع الوكيل كالموكل ويشتري في يد كالموكل

كالموكل لانه يجوز له الاستيفاء فان كان فيما يملك في يد الوكيل وفاء بالنسخ سقط النسخ عن الوكيل وان لم
يكن وفاء سقط عنه ماله الفضل ويرجع الوكيل بالفضل على الموكل كما اذا كان النسخ ثلثة عشر مثلاً
وقبضه عشرة يرجع الوكيل خمسة على الموكل وليس للوكيل بشر أو معين شراءه لنفسه سواء لو نزل العقد
الشراء لنفسه او صرح بان قال اشتريته هذا النسخ لنفسه لانه يؤذن له تعزير الآخر حيث اعتمد
عليه هذا اذا كان الموكل غائباً وان كان حاضراً وصرح الوكيل بالشراء لنفسه يصير مشترياً بنفسه
لانه غل بحضرة الموكل يتصرف الشراء لنفسه فان شراء الوكيل بخلاف قسم ما سهر من النسخ بان امره
الموكل ان يشترى به يابدهم شراءه بالذاتير او لم يسهم فاشتراه بغير التفوق بان امره الموكل ان يشترى
بالتفوق او على الإطلاق فانه يقع على التفوق عرفاً ووقع الشراء له امر للوكيل في الوجهين لانه خالف
امر الموكل فينبذ عليه وكذا وقع له ان امره ان وكل الوكيل غيره فاشتراه الغير الذي هو الوكيل النسخ بغيره
اشترى الوكيل الاول لانه ايضاً خالف امر الآخر لانه ما مور بان يحضر رايه ولم يتحقق ذلك في حال
غيبة وان شراء الوكيل النسخ بغيره اشترى الوكيل الاول للموكل لعدم مخالفة لانه مضراً به وفي
غير معين امره ان وكل بشر أو بشر أو بشر فاشتراه هو امره فاشتراه للوكيل الا اذا اضاف
العقد الى ما كان الموكل بان قال اشتريته بهذا الا ان كان موكل او أطلق بان قال اشتريته بالنسخ
من غير ان يعينه بما كان الموكل ولكنه نزل الشراء له فينبذ عليه للموكل ويعتبر في السلم والعرف بمعارفة
الوكيل لا بمعارفة الموكل يوجب صحة التوكيل في السلم والعرف لانه الموكل يملك نفسه فيملك التوكيل
بقياس على سائر العقود فاذا فارق الوكيل قبل القبض بطل العقد بمعارفة لا بمعارفة الموكل
لان الحقوق تنقل بالعاقبة وهو موكل اجني عن العقد هذا اذا كان الموكل غائباً واذا كان حاضراً وقت
العقد بطل بمعارفة الموكل لانه كلام الوكيل ينتقل الى الموكل بحضوره فيصير عاقداً بنفسه فيخرج حقوق
اليه ولو قال الوكيل بشر أو بشر أو بشر لا عليه فباع ثم ارعق قراره بقوله لزيد انكر
كون زيدا امره فله زيدا هذه النسخ العبدان لم يصديق زيد انكاره امره انكره بغيره لانه قوله انكر
اقراره بالوكالة عنه فلا يقع الا انكاره للاحق فيكون للموكل فان صدق ان صدق زيد انكار
المشتري بان قال لم امره بذلك لا يأخذ زيدا حراً ان اراد الاخذ لانه اقراره بغيره فلم
يكن لان يأخذ الا برضاء المشتري كما قال فان سلم المشتري العبد المشتري اليه لم يرد برضاء

تسليمه وكان بيا بالتقاطي لغيره التسليم على وجه التقاطي لغيره وان لم يوجد نقد الثمن
 لوجود الرضا به وهو معتبر في باب المعاوضات المالية ومنه وكل بشرأ رطل منه درهم فستر الوكيل
 وطلين منه درهم مما يباع منه رطل درهم لزم موكله رطل فقط منه ذنبا الرطلين نصف درهم
 عند الامام وعندهما يوزن موكله الرطلين بالدرهم لانه امره بصرف الدرهم في اللحم وطلين ان الدرهم
 سعر رطل فاذا اشترى رطلين فقد زاده خيرا وله ان يقصود ويبيع الا ثمن وقد وكله بشرأ
 رطل ولم يامر به بالزيادة ففخذ شرأ الرطل على الموكل والزياة على الوكيل ولو وكل بشرأ رطلين
 بعينها ولم يذكر الثمن فشرى احداهما بامر وقبض الشرأ ثم التوكيل مطلق عن قيد ثمنها
 متفرقان او مجتمعين وقد لا يتحقق اجمع منهما وكذا ما زاد الشرأ او وقع عن الامر وكل بشرأ
 وممنعهما بان قال اشترى العبد بالالف وقيمتها سواء فشرى الوكيل احدهما بنصفه او نصف
 الالف او باقل من النصف لانه لا يقابل الالف بهما وقيمتها سواء فيقيم بينهما نصفين ولانه
 فكان امره بشرأ كل واحد بمائة موافقة وباقل منها مخالفة الى غير وقوع عن الامر وهذا
 بالاجماع وان شرى احداهما بالكثر من النصف لا يجوز ان يقع عن الامر بل عنهما مورا وقت
 الزياة او كثر عند الامام لانه مخالفة الى الشرأ ولا يجوز الشرأ امر يقع عن الامر في صورة
 الاكثر ايضا امر لا يجوز في صورة النصف والاقراء ان كان شرأ احداهما بالكثر من نصف الالف ما
 يتعاضد فيه الناس ويقر من الالف ما يمكن ان يشترى بمثل العبد الاخر لانه التوكيل مطلق لكنه
 بمنعارف وموافقا لثنا لكونه لا بد ان يقر من الالف ما يشترى به الباقي لتحصيل غرض الامر فان
 شرى العبد الاخر بالقر من الثمن قبل الخصومة امر يشترى ان تجا ما جازا شرأ او وقع عن الامر اتفاقا
 لانه المقصود شرأ العبد بالالف وقد حصل فان قال الوكيل بشرأ العبد غير عيان او غير معين
 بشرته بالالف وقال الموكل بشرته بنصفه ويسئل ما برهان فان كان الموكل قد دفع اليه امره
 الوكيل الالف مدق الوكيل ان ساو العبد بمشترى الالف لانه الوكيل ايان او غيرهما من غير عهده
 الامانة والامر يدبر بنفسه حق الرجوع على ما مور بمشمانة وما مور مشكرا والقول قول من يمينه
 ان لم يكن الموكل ومعه امر دفع الالف الى الوكيل ومثله كمالها والذكر قبل باعتبار الحفظ والثناء
 هنا باعتبار كونها فان ساو العبد بمشترى نصفها مدق الموكل بل ايان للمخالفة وكان العبد

لما مور وان ساو ايا امران ساو العبد بمشترى الالف مخالفا بان كيف الموكل بان الوكيل
 ما اشتراه بالالف وانما اشتراه بمشمانة وكيف الوكيل ما اشترته بمشمانة وانما اشترته بالالف
 لانه الموكل والوكيل هنا كابلين ومشترى وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف ويصح
 العقد ويجوز العبد لهما مور وكذا مخالفا في عهدهما ان لم يسيم بموكل له ثمن فشرى ان وكله بشرأ
 معين بان قال اشترى هذا العبد ولم يسيم ثمنه بشرته فشرأ واختلعا في ثمنه بان قال الوكيل
 بشرته بالالف وقال الامر بشرته باقل ولا عبرة بتقدير البائع اما مور في الاظهر لانه البائع
 عهده استيفاء الثمن اجنب عنها وايضا هو اجنب عن الموكل فلا يصح عليه **فصل في البيع**
 عقد الوكيل بالبيع والشرأ مع من تردها لانه كاصل وفرعه وزوجه وسيدة وعهده
 ومكاتبه وشركته فيما يشترى كانه عند الامام وقال لا يجوز عقد الوكيل مع المذكورين بمثل القيمة الا في البيع
 والمكاتب لانه التوكيل مطلق عن التقيد بشخص دون شخص ومطلق بعمل باطلا فكلان المقتضى
 موجودا وهما من منف لانه امانع هو الهمة ولا الهمة اذا الاطلاق متباينة ومنه في منقطة خلاف
 العبد الذليل لا دين عليه لانه بيع من نفسه لانه ما في يد العبد لوله وكذا لوله في كسب المكاتب
 لا يصح تبرعته وتزويج عهده فيقلب حقيقة بالعجز فصار كالعبد وله القول به بموجب يمينه ان
 التوكيل مطلق لكن موضع التهمة مستثناة عن الوكالة وهذا موضع التهمة بديل عدم قبول الشهادة
 ولا كل واحد منهم ينتفع بما الاخر عادة فصار بيعا من نفسه من وجه وعلى هذا الخلاف الاجارة والصف
 والسلم والوكيل بالبيع كجوز بيعه من غيره ولا باقل من ثمنه اجمع او كثر سوا كان بالعين اليسيرة او بالعين
 الفاضل وبالعين وبشيء ما كان او يوزن عند الامام وقال لا يجوز بيعه الا بمثل القيمة وبالعين اليسيرة
 وبالعقد لانه التوكيل بالبيع مطلق ومطلق متصرف المتعارف والمتعارف هو بمثل القيمة وبالعين
 اليسيرة وبالعقد وله ان التوكيل بالبيع مطلق ومطلق يحبر على اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع
 بالعين الفاضل او بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن او العيان ويجوز بيعه بالثمن اى
 بالثمن الموكل وان كان باجل غير متعارف عند الامام وعندهما لا يجوز الا باجل متعارف لذلك اجمع
 ووجها الطرفان كافي المسئلة اسابقة ويجوز بيع نصف ما وكل ببيع اربع مائة مائة في ثمنه
 من ربا لاتفاق كالحقبة والشعير واما ما في ثمنه من ربا العبد فسيأتي بيانه ويجوز اخذه امره الوكيل بالبيع

فصل في البيع
 عقد الوكيل بالبيع والشرأ مع من تردها لانه كاصل وفرعه وزوجه وسيدة وعهده
 ومكاتبه وشركته فيما يشترى كانه عند الامام وقال لا يجوز عقد الوكيل مع المذكورين بمثل القيمة الا في البيع
 والمكاتب لانه التوكيل مطلق عن التقيد بشخص دون شخص ومطلق بعمل باطلا فكلان المقتضى
 موجودا وهما من منف لانه امانع هو الهمة ولا الهمة اذا الاطلاق متباينة ومنه في منقطة خلاف
 العبد الذليل لا دين عليه لانه بيع من نفسه لانه ما في يد العبد لوله وكذا لوله في كسب المكاتب
 لا يصح تبرعته وتزويج عهده فيقلب حقيقة بالعجز فصار كالعبد وله القول به بموجب يمينه ان
 التوكيل مطلق لكن موضع التهمة مستثناة عن الوكالة وهذا موضع التهمة بديل عدم قبول الشهادة
 ولا كل واحد منهم ينتفع بما الاخر عادة فصار بيعا من نفسه من وجه وعلى هذا الخلاف الاجارة والصف
 والسلم والوكيل بالبيع كجوز بيعه من غيره ولا باقل من ثمنه اجمع او كثر سوا كان بالعين اليسيرة او بالعين
 الفاضل وبالعين وبشيء ما كان او يوزن عند الامام وقال لا يجوز بيعه الا بمثل القيمة وبالعين اليسيرة
 وبالعقد لانه التوكيل بالبيع مطلق ومطلق متصرف المتعارف والمتعارف هو بمثل القيمة وبالعين
 اليسيرة وبالعقد وله ان التوكيل بالبيع مطلق ومطلق يحبر على اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع
 بالعين الفاضل او بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن او العيان ويجوز بيعه بالثمن اى
 بالثمن الموكل وان كان باجل غير متعارف عند الامام وعندهما لا يجوز الا باجل متعارف لذلك اجمع
 ووجها الطرفان كافي المسئلة اسابقة ويجوز بيع نصف ما وكل ببيع اربع مائة مائة في ثمنه
 من ربا لاتفاق كالحقبة والشعير واما ما في ثمنه من ربا العبد فسيأتي بيانه ويجوز اخذه امره الوكيل بالبيع

بالمشتر كفيلا ورهنها للاستيناف ثم فرع على ان ماضله الوكيل ما زاد له وجودا وعد ما قوله فلا يضمن
الوكيل الثمن لو كلفه والقيمة للمدين ان لو كان على الكفيل ان مات المكفول عنه مفسدات ثم مات الكفيل
ايضا مفسد او ضاع الرهن في يده ادى الوكيل لان حق الاستيفاء للوكيل والكفالة والرهن لو كان
الاستيفاء في يدها الوكيل والهاكس في يده كالهالك في يدها المكفول فلا يضمن ولو وهب الوكيل البيع
المشتر من غيره فبقيت اذ ابرأه من اشتراعه من الثمن او مخط منه اخط البعض من الثمن فبار
كل منها وبعض الوكيل كل الثمن للمكفول عند الامام ومحمد لعقده لمؤكده وعند الجوهري لا يجوز كل منها اذ لا
له ولا امر له فيما فطر ولهما ان حقوق العقد راجعة الى العاقد وهذه التصرفات من حقوقه فيملكها
ودفع الضرر حاصل بتفصيله في الحال على وجه الكمال وكذا الخلاف لو باع الوكيل ما وكل به نقدا ثم اجد له الثمن
او قبل به ارجع المشتر حاله كونه عند الامام ومحمد فلا يملكه الجوهري ولو اقاله الوكيل بالبيع صح اقالته وسقط
الثمن حينئذ عن المشتري ولو لم يضمن الوكيل الرهن للوكيل الثمن للمكفول عند الامام ومحمد وعند الجوهري
لا يصح اقالته ولا يسقط الثمن عن المشتري ولو كان الوكيل مشتررا لنفسه اذ ليس للوكيل عند الجوهري
استقاط الثمن عن المشتري بعد لزوم بوجه الوكيل بالشراء المطلق يجوز شراؤه بمثل القيمة وباقترانها
وهو ظاهر لا حاجة الى البيان ويجوز زيادة مغبان بها ان يخل الثمن في مغبان الثمن بتلك الزيادة
وهي تلك الزيادة ما ارادته يقوم به امره مع مفهوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغير ثمن
او باجماع كاسبين في اقله النهاية هذا المحدث في اذالم يكن له قيمة معلومة عند اهل البلد كالعبدة والوداد
واما ما له قيمة معلومة عندهم كالجوز واللحم وكهنا فاذ زاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على المكفول ولو كانت
الزيادة شيئا قليلا كالفسس وكهنة وقد روي هذا الخبر في العروض ده سيم ان نصف درهم في عشرة
وقد روي احوال هذه يارده ارجعهم في عشرة وقد روي في العقار دوازده ارجعهم في عشرة
انما قدر كذلك لان التصرف يكثر وجوده في الادار ويقف الاخير في وسط في الاوسط وكثرة الغالب لعلته
التصرف فلو اشتتر الوكيل بربا والعروض ثوبابا وشر عشرة دراهم عشرة ونصف وشر
اخوان فرس ابابا وشر عشرة باحد عشر وشر العقار دواتا وشر عشرة الاف باشر عشرة الف
حاز ونفذ على المكفول لان هذه التقادير مما يتقارب فيها الناس لا يجوز شراؤه الوكيل ما لا زيادة لا يتقارب
بها الثمن بغير اربعين الفاش ولو وكل جميعه فباع نصفه جاز عند الامام لان اللفظ مطلق على ثمن

قيد الاجتماع والافراق فيجوز على الخلاف وقال لا يجوز لانه غير معارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان
تداركه بان باع الباقي قبل الخصومة عند القاض ونقض القاض البيع الاول فيجوز حينئذ لعوده الى
الاتفاق لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الاقتران بان لا يجد من يشتره حلة فيخرج الى التفرق
فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول باني انه وقع وسيلة فيجوز وهو استحسان عند هاهنا العبد لا
مرافقا من ان بيع النصف ما وكل ببيعيه مما ليس في تفرقة ضرر جاز بالاتفاق وان وكل بشرائه عند
فاشر نصفه لا يلزم المشتري لو كان فيه من ضرر الشركة الا ان يشتر الوكيل باقية قبل الخصومة فانه
يجوز ويلزم المكفول حينئذ اتفاقا لانه شراء البعض قد يقع وسيلة الى شراء الباقي والفرق للامام
بين البيع والشراء ان في الشراء يتحقق التهمة فلعنه اشتر النصف لنفسه فاذا لم يوافق ندم
والفاه على المكفول والبيع خالي عن التهمة فيجوز ولو روي جميعه على الوكيل يعيب بقضاء رده الوكيل
على آمره مطلقا سواء كان القاض رده بيمينته او كولا او اقرارا فيما اراد عيب لا يحدث مثله من
العيوب من وقت التوكيل الى حين البيع كالاصبع الزائدة او لا يحدث في هذه المدة لان القاض من
يحدث العيب في يد البائع فان قيل اذا كان القاض عالما بحدوث العيب في يد البائع فانه ما به
في هذا الرد الى مية او كولا او اقرارا يعيب بان القاض وان كان عالما بحدوثه في يد البائع الا انه ان
قضى بنفسه يصير متبعا عند الناس ودفع التهمة عن نفسه واجب على القاض فوقع الاحتجاج
الى احد الامور الثلاثة احتياط ودفع التهمة وراية لفرقة زلية من يميل وكذا رده الوكيل على آمره
فيما اراد عيب يحدث مثله في هذه المدة ان رده القاض على الوكيل بيمينته او كولا لان البينة محبة
مطلقة والوكيل مضطر في النكول لعدا العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته جميع فزعم الامر ان
رده باقرار فلا يرد على آمره لان الاقرار محبة قاصرة وهو غير مضطرا اليه لا مكان السكوت او
الانكار حتى يرضى عليه ايمان ويعضض بالنكول ويلزم جميع الوكيل لكن لان نجاحه المكفول في يده
بيمينته او نكوله ولو باع الوكيل العبد بسنة اربعين مؤجلا وقار المكفول امرتك بان تبعك بالحد
وقار الوكيل لا اطلقت ارجعني ببيعيه ولم نقل شيئا صدي المكفول لان الامر يستفاد من جهة
قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا ولا دلالة على احد ما فكان القول قوله كالمالك اصر الوكالة و
في المضاربة اذا اقرار رب المال امرتك بالنقد وقار المضارب لا اطلقت صدق المضارب لان الامر

وان كان من جهة رب المال الا ان في العقد ما يخالف دعواه لان الاصل في المصارفة الاطلاق والقول
قول المتك بالاصل ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكلاهما في كلام واحد لا على التقابل لان
الموكل رضى بهما لا رضى احد ما فاذا اقر احد ما بطل غرضه الا في خصوصية ورد ودية وقضاء
دين وطلاق وعق لا عوض فهما اثنان في الطلاق والعق فان يصح تصرف احد ما وحده في كل منهما
اما في خصوصية فلا في الاجتماع مستند لافضائه الى الشفيع واما في البواقي فلا حاجة في شيء
منها الى اقرار بل يقبض شخص وعبارة الواحد ومثنى واحد وتكفي الوكيل ان يوكل غيره في فوض
التصرف اليه فيما وكل به والوكيل ليس يتصرف الا باذن موكله او بقوله للوكيل عمل بكذا فان
يجوز لصاحب الرضا في الاول والطلاق التفرغ الى رايه في اثنائه فان اذن له الموكل بالتوكيل باحد الوكيلين
ان يكون من موكل الوكيل غيره كان الوكيل اثنان والوكيل الاول لا يجوز وكيل الموكل اثنان فلا يفرق الوكيل
اثنان بقرينة اقرار الموكل اثنان ولا يجوز اقرار موكل اثنان وبقرينة اقرار الوكيل الاول فان كانت بموت
الموكل الاول وان موكل الوكيل غيره بلا اذن الموكل فعقد الوكيل اثنان بحضرة الوكيل الاول
جاز العقد لان مقصود الموكل حضور راس الاول وقد حصل وكذا جاز العقد لو عقد الوكيل اثنان
بنية اربعة الوكيل الاول فاجازة اقرار الاول عقده بحضور رايه ايضا او كان الوكيل الاول
قدرة اثنان اثنان فعقد لان الاحتياج الى اقرار اثنين تقدير الشئ ظاهرا وقد حصل ولا يجوز كعبه او
كتابا تصرف في ما يملكه بيع او شراء ولا تزويج وكذا الكافرة في حق طفلة مسلم لان الرق والكفر
يقطعان الولاية **باب الوكالة بالخصوصية** اربعيات الدين وكونه والقبض اربعيات الدين
وكونه للوكيل بالخصوصية القبض عند اثبات الثلاثة رحمة الله عليهم فلا فرق حيث قال ان الموكل انما يفر
بخصوصية الوكيل والقبض ليس بخصوصية ولا يمانه ان ملك شيئا ملك اتمامه وتمامه بالقبض و
لكن القصور على قوله اقرار في الرق والظهور انما في الوكالة نفس والزمان وقد ياتى على خصوصية من
لا يؤمن بالقبض على اتمامه ومثله مثل الوكيل بالخصوصية الوكيل بالتقاضي بالطلب بعين للوكيل بالطلب
القبض على اصل الرواية لانه ان ملك شيئا ملك اتمامه وتمامه بالطلب بالقبض والعقود على اتمامه
لا يملك والوكيل بقبض الدين بالخصوصية قبل القبض عند الامام حتى لو اقام الدين بنية ان رب الدين
استوفى منه ابراءه سمعت ولو امكنه الدين فانام الوكيل بنية قبضت خلافا لما حث لا يجوز

خصما عندهما والوكيل اثنان الشفعة بالخصوصية قبل الاخذ اتفاقا حتى لو اقام مشترعين تسليم
الموكل الشفعة تقبل وتبطل الشفعة لان طلب الشفعة طلب التملك ولا يتوصل اليه ذلك الا
بالخصوصية فينتسب خصما قبل الاخذ وكذا الوكيل بالرجوع في اليمين بالخصوصية حتى لو اقام الموكل
بنية على اخذ الواهب العوض تقبل ويبطل الرجوع او الوكيل بالقبض بالخصوصية حتى لو وكل احد الوكيلين
وكيلان بان يقسم شريكه فاقام الشريك بنية على الوكيل بان الموكل قبض نصيبه تقبل او الوكيل
بالرجوع بالبيع على البائع بالخصوصية حتى لو اقام البائع بنية على الوكيل بان الموكل رضى بالبيع تقبل
وكذا الوكيل بالشراء بالخصوصية في حقوقه من الرجوع بالبيع وقبض المشتركين بعد مباشرة الشراء
لانهما دولة تقتصر حقوقا والوكيل اصل فيها المتعلقة به فيكون خصما فيها دون الموكل وليس للوكيل
بقبض العين بالخصوصية بالاتفاق لانه ايان شخص والقبض ليس بمباولة فاشبه الرسول وعلى
هذا فرع قوله فلو برهن ذو اليد على الوكيل بقبض عبد ان موكله باع منه اربع العبد من ذريرة يفر
يد الوكيل بقبض العبد اربعه لا هو موقوف حتى يحضر الموكل الغائب ولهذا لا يثبت البيع قبل
اعادة البنية على البيع اذا حضر موكل الغائب استحقاقا والقبض ان يدفع الى الوكيل لان البنية
قامت لا على وجه الخصم فلم يقبر وجه الاستحقاق في ضمنه في قهرين لقيام مقام الموكل في القبض
فتقصر به فقام الحق ثانيا على البيع اذا حضر خصم كالتقصر يد الوكيل بقبض الزوجة او نقل العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لو برهن عليهما بلا حضور الموكل يعني اذا جاء رجل وقام الوكيل زيد
الغائب بنقل امرأته او عبده الى موضع كذا فاقامت امرأته بنية على ان يوكل طلعتا والعبد على
على انه اعتقه تقصر يد الوكيل من غير ان يثبت الطلاق والعق بل اذا حضر موكل الغائب يجب اعادته
اقامة البنية لانه من انما اقام الحق لا على وجه الخصم واقرار الوكيل بالخصوصية على موكله سواء كان موكل
المرء فاقرب باستيفاء الحق او كونه عليه فاقرب بنية عليه عند القاضى صحيح لا عند غيره القاضى
بعين اذا كان اقراره عند غير القاضى فشهد به شاهدان عند القاضى لا يصح عند الامام ومثله اذا
لا يصح فانه يصح اقراره عليه عند غير القاضى لكن لو برهن عليه ارضى الوكيل بالخصوصية انه اقر
على موكله لا غير مجلس القاضى خرج عن الوكالة عند الامام واذا خرج عن الوكالة لا يدفع اليه اتمام حتى لو
اقر بعد ذلك الوكالة واقام على ذلك بنية لم تسع تقصر اقراره انه يبطل في خصوصية كالأب او

الوصر او اقر في مجلس القاضى للصحيح ولا يدفع اليه ارباب او الوصر المسمى اذ اذا اقر
 او الوصر شيئا للصغير فانكر احد على فصدقه الالب او الوصر شيئا فان اقراره للصحيح ولا
 يدفع اليه ارباب لانه خرج من الولاية والوصاية في حق ذلك مما سبب اقراره بما قاله المدعى عليه فكل
 فيما كلف فيه ولا يصح توكيل رب المال لغيره بقبض ما على المكفول عنه صورة كقول من رجل ما له فوكله صاحب
 المال بقبضه عن الغريم لم يصح لانه الوكيل من غير غيره ولو تخلفه صار عاملا لنفسه في ابراء ودمته فانهم
 امكن وجعل العمل للغير فانهم عقد الوكالة لانعدام ركنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين
 يعز ان رجلا ادعى انه وكيل زيدا في قبض ماله في ذمة غريم من الدين فصدقه الغريم في الوكالة وقر
 بالدين امر الحاكم غنيا بالدفع اليه ارباب ما اقر به بزيد الى الوكيل لانه اقر على نفسه وما يؤدبه فالحق
 حقه وليس في ذلك لزوم ضرر على غيره فيؤمر بالخروج عن عهده ما اقر به فينظر بعد ذلك فان صدق
 امر صدق مدعى الوكالة في التوكيل صاحب الدين بعد ما حضر وهو زيد ثم الامر وقد وصل الحق الى امله
 وبزمن المدعى من الدين والا ابراهان لم يصدقه امر بالدفع اليه ارباب الحاكم غنيا بدفع ما اقر به الى صاحب
 الامر ايضا اربابا امر بالدفع الى الوكيل لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر صاحب المال الوكالة والقواني
 ذلك قوله مع عينية فلم يصح قبض الوكيل قبض الطالب فيبقر الدين في ذمة الغريم ورجع الغريم الى الحاكم
 المدفوع على الوكيل ان لم يملك في ذمة لانه غرضه من الدفع براوة ذمته ولم يحصل فدان فيقبض قبضه
 وان ذلك في ذمة بلائق لا يرجع به عليه لانه بقصدية اعترف انه مظلوم ومظلوم ليس له ان يظلم
 الا ان كان غرضه عند دفعه قوله غرضه من دفعه بالتشديد والتخفيف معناه التشديد الا اذا كان جعل الغريم
 الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه ان حضر الغائب وانكر وكالتك واخذ من ثانيا فانت ضامن بهذا
 امر فقار انا ضامن ومعناه بالتخفيف الا اذا كان الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه ان حضر موكلا
 وادكر التوكيل واخذ منك فانت ضامن بهذا الامر او دفع الغريم ما ادعاه الوكيل اليه ارباب الوكيل على كونه
 ادعاه الوكالة ما يكون الغريم غير مصدق وكالتك بان كذب او سكت فغير بانين الصورين يرجع الغريم
 على الوكيل سواء ملك الامر او لم يملك وسواء دفع الامر الحاكم او غيره بامره لانه انما دفع اليه على
 رجاء الاعارة فانقطع رجاءه بانكار الطالب الوكالة فرجع عليه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض
 الامانة لا يؤمر بالدفع اليه لانه قد صدق اقراره بانكر الغير فلا يصح لاقية من ابطار حقيقة العيان بخلاف

وارث
 في ذمة

بخلاف الدين لا من انه اقر بما كلفه اذ الدينون تقض بامثالها وكذا لا يؤمر بالدفع اليه لو صدق
 في دعوى شرائها اربابا لانه من املك لانه مما كان حيا كان اقراره اقرارا بملك الغير
 فكونه من اهل الملك فلا يصدقان في انتقاله بالبيع ولا بغيره ولو صدق في ان املك انت وارتكبا
 ارتكبا الامانة بمرأنا امر بالدفع اليه لانه ملكه قد زال بموته واتفقا انه مال الوارث فيدفع اليه ولو
 وكله دابن بقبض دينه فيمن طلب الوكيل او غير المدعى على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدين من مال
 والبنية له اربابا ليدون على استيفاء الدين امر بدفع اليه ارباب دفع الامر الى الوكيل لانه الوكالة قد ثبت
 بالبنية لانه وضع مسئلة في ثبوتها بالبنية والاستيفاء لم يثبت بجرو ودعواه فلا يؤخر الحق الى ان
 يستخلف الدابن لئلا يصير ذلك طريقا الى ابطال الحقوق الناشئة ولا يستخلف امر الوكيل لانه
 ما يعلم استيفاء موكله الدين لانه نائب والنيابة لا تجوز في الايام بل جميع ارباب يطلب بمدى ليد
 ما دفع الامر الى الوكيل رب الدين ويستخلف انه ما استوفى لانه استيفاء رب الدين بوجوب براءة
 ذمة المدعى فاذا تجوز اقامة البنية يستخلفه ولو ادعى البائع على وكيل الرد بالعيب ان موكله قد
 باع العيب لا يؤمر البائع بدفع الثمن قبل حلف المشتري لانه لم يتيقن ثبوت حقه لاحتمال انه رأى
 العيب ورفض وقت التسليم بخلاف مسئلة الدين فان حق الطالب في الدين ثابت بمقتضى التحقيق
 الموجب فلا يمنع استيفاءه ما لم يثبت للغريم ما يسقط ومن دفع اليه رجل اخر عشرة دراهم ووجه
 ان يفتقر ما على امله فالتفق انما مور عليهم عشرة اخر من عشرة حالي قيام عشرة المدفوعة ولم ينفذ
 العقد الى غير ما على بها اربابا عشرة المدفوعة اليه حسب ما اخذ به بالعشرة اليه انفق ما عهده
 والقياس بان يجوز مقبلا بانفاق ما هو ملكه لانه خالف امره لانه الدراهم متقاي في الوكالة لا وجه
 الاستحسان ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لانه الاتفاق لا يجوز بدون الشراء فيكون التوكيل
 بتوكيل بالشراء والتوكيل بالشراء يملك العقد من غير نفسه ثم يرجع به على الآخر **باب**
 غر الوكيل الوكالة من العقود الثلاثة كالعارة فلا بد منها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما
 يصح في ضمنه وهو صحيح على غرم ولهذا قال للموكل غر الوكيل من شئ لانه الوكالة مقفلة ان يبطله متى ارد
 الا وانعقد بينه وبين الوكيل حق الغير سواء كان الحق ما يابا او غير ملا لوكيل الخصومة من جهة المدعى عليه
 يطلب الخصم ان يقر ما لا يخاف ان تعيب فافعل ذلك وكذا ان غبت اخامه فيقتصر على عليه فاذا ابل

انما لا يصح ان يقر المدعي على غيره في ذمة غيره
 الا ان كان المدعي في ذمة المدعى عليه
 او ان كان المدعي في ذمة المدعى عليه
 او ان كان المدعي في ذمة المدعى عليه

له وكذا الخاصة بطلبه لا يجوز له غل من غير علم الخصم فان هذه الوكالة تعلقت بواجب الطالب فلا
 يمكن غله الا بعلمه وتوقف انزاله على السماع او الكتاب والرسالة حتى اذا لم يبلغه النزل
 منها فهو على وكالته وعلى هذا فرع قوله فصرفه قبله انصرف الوكيل قبل العلم بالنزل فيصح من علم
 انه انزل وتبطل الوكالة بموت الموكل لان التصرف انشأ مستفاد من جانب الموكل فاذا ذهب
 ذهب وجوبه او تبطل بكون الموكل جنونا مطبقا او مستوعبا فبذلك لا يقيد كالاعلاء وما كثره
 فكموت وقده ان يكون المصطفى شهرا عند يوسف وحوار عند محمد بن الحارث لان استمراره
 اختلاف حصول اية استحكامه على انه يسقط جميع العبادات حتى الركوة وتبطل بما جاء في الحلق الموكل بالركبة
 حاكمه عند اعداء الام لا تصرفات اخرى موقوفة عنده كذا وكالة لانها من جنسها فان سلم نفذت
 وان قبل او لم يدر بحرب بطلت فلا فاسما فان عدما لا تبطل بالحقا مرتدا لا تصرفاته نافذة فلا
 تبطل وكالة بما جاء في الميثاق او قبض على ربه او حكم بما جاء في كتابه من كتابه حاكمه
 مكاتبا ونحوه ارمي موكله عن التصرف حاكمه ما ذكرنا وافرأق احد الشريكين بغير تبطل الوكالة اذا
 كان الموكل مكاتبا فخر او نادونا فخر او احد الشريكين وكل من جلا في التصرف في امر الشركة فافرقا لا فخر
 الوكالة تعدد قيام الامر وقد تبطل بالبحر والجزر والاقراق وتصرف ارمي تبطل بتصرف الموكل تصرفا فخر الموكل
 غير الاضطرار من اذا وكله جميع عبده ثم يبيعه او يبرره او يكتبه تبطل تصرفات الموكل واما ما لا يجوز عن فخر
 به فلا تبطل به كالوكل بتطبيق اذاعة وطقها واحدة والعدة باقية لا تبطل لان الوكيل ان يطبقها
 العدة بقاء الموكل ولا يشترط بطلان الوكالة فكموت وما بعده من الحيوان والحمار ونحوه المكاتب
 جحر نادون وافرأق الشريكين وتصرف الموكل فيما وكل به علم الوكيل لانه غل فكموت العلم شرط لفرق العقد
 لا احكامه كذا في جميع الكتب **كتاب الدعوى** التي اسمها الدعوى والادعاء الذي هو مصدر او دعوى
 عرو وما لا فخر به هو الدعوى وهو دعوى عليه وهو الدعوى التي هي الدعوى التي هي الدعوى التي هي الدعوى
 كقولهم وقتنا ورسمنا اجار شخص عند القاضي حكمه حتى معلوم له على غيره ارمي غير الحق
 ارمي بقوله له عن الشهادة وقوله على غيره من الاقرار لا يقبل انه منقول من غيره ونحوه كذا
 ولا كان الفوق بين المدعي والمدعى عليه من ارمي عليه من الدعوى بغيره بقوله والمدعى عليه لا يجوز
 الخصومة والمدعى عليه من يجرى على الخصومة بعد دعوى من جهة فليترك اذا تركها بل يلزم باقامتها ونحوه

لا نأخذ قولنا ان المراءاة بالخيار
 ما هو الا من هذا الخبر منقذ
 وليتوجه

فيلزم الدعوى فلا يقصد به الا
 الجواب عن الشك على غيره واما اذا
 قصد الجواب عن الشك على نفسه
 يسمى اقراا الصانع

المدعى عليه
 المدعى
 المدعى عليه

او يخرج عن عمدتها فانطبق احد على المحذور وقد اختلف على ما بيننا في مدعى المدعى ما ذكر
 المصنف كافي القدور والهداية ولا يصح الدعوى الا بذكر شئ علم حبه بان يقول خطبة مثلا وقدر
 بان يقول كذا كسلا لان فائدة الدعوى الا ان اقامه الحجة والاثام في الجهر لا يتحقق فان كان
 المدعى دينا ارمي في الدعوى وذكر المدعى دعواه انه يطالبه ارمي المدعى بطالب المدعى عليه بالدين
 لان فائدة الدعوى اجبار القاضى ارمي المدعى عليه على ايفاء حق المدعى وليس للقاضى ذلك الا اذا
 طالبه فامتنع وان كان المدعى غير مدعى فليدعى المدعى ارمي المدعى عليه فانه انما يصير
 خصما لكونه في يد حاكمه البديعي وحقه لا اعتبار ان يكون مرمونا او محبوسا بالنقض في يده
 ذكر انه يطالب بها ارمي المدعى لان الخطابة حق المدعى فلا بد من طلبه ولا بد من احضار المدعى ان كان
 احضار المدعى بان كانت حاضرة عند المدعى ونقلها فكموت فيكلف باحضار المدعى ارمي المدعى
 الدعوى وبتسار اليها عند الشهادة او عند كلف عند عدم البينة لان الاعلام باقضى لا يمكن
 شرط واذ لا ينفق الا بالاشارة بعد الاحضار لانها ابلغ اسباب التعريف وان تعذر احضار المدعى
 بان كانت بالكلية او غايبة يذكر المدعى قيمتها لانه اذا اقرضت اهدى العين فالقيمة تقوم مقامها
 كافي الاستهلاك اذ هي مقصود غالبا وفي دعوى العقار وذكر انه يطالب به وانه في يد المدعى فقط
 ولا يتخرج الا قوله بغير حق كافي الجواب اليه فيما سبق ولا يثبت اليه ارمي المدعى عليه فيه ارمي العقار بقضائه
 طاعة في يده بل يثبت اليه فيه بينة بان تشهد الشهود وانهم عاينوا في يده حتى قالوا كذا وكذا لم يقبل
 او علم القاضى الصحيح والوقوف في ذلك بين العقار ونحوه ان البينة العقار غير مشاهدة لكل احد
 ولعل في يد غيره ما توافقه ذلك ليكون لها ذريعة الى اخذه حكمه ارمي حكم البينة او علم القاضى
 يستقر تهمته الموصوفة ولذا لا يحتاج الى قوله بغير حق لانه بعد ثبوته يجوز اقرار المدعى بغيره بالكلية
 الشبهة فلا تعتبر خلافه منقول فان اليد فيه معانية فلا حاجة الى اشتراط البينة او علم القاضى
 فيه شبهة كذا اليد بغير مال كافي الشئ قد يجرى في يد غيره مال كافي كافي من في يد غيره من ويصح
 في البائع لاجل قبض الشئ فوجب دعواه لتصح الدعوى ولا بد فيه ارمي العقار من ذكر اليد وكلية
 واحد ودلا لاربعه في الدعوى والشهادة يبدأ بذكر اليد لانه اعم ثم بالجملة اليه فيها العقار ثم بيان كذا
 لان التعريف يقع بذلك ولا يباين من ذكر اسماء اصحابها ارمي صاحب الحق ودلا لاربعه وتسبهم

ان نسبها اليه الجدي تباروا غيرهم هذا اذا لم يكن كل منهم مشهورا او اما في الرجل المشهور
 فانه يكتفى بذكره من غير ان يذكر نسب له في المقصود فان ذكرته من جهة وترك الرابع صح لان
 لاكثر حكم الكل وان ذكره اربعة الرابع مع الثلثة وعلقت فيه لا يصح لانه مختلف به المذموم ولا كذلك
 تركه واذا تمت الدعوى بما ذكرنا من الشروط سئل القاضى انهم وهو المدعى عليها عن الدعوى
 وحقيقتها ليكشف وجه الحكم لان الحكم بالبينة مخالف الحكم بالاقرار ومن سئله ان يقول فحكم
 ادع عليك كذا وكذا فاذا تقول فان اقر انهم حكم عليه باقراره لانه حجة على نفسه وان انكر انهم
 سئل القاضى انهم بالبينة في دعواه يعلم بل هي موجودة فياقر باقامتها او معدومة فيمكنه الاطلاق
 فان اقامها على وفق دعواه قضى بها عليه ان كان يعرف الشهود والعدالة او عدلوا لانتفاء التهمة عنه
 حينئذ والا اقر وان لم يقم بل عجز عن اقامتها حلف القاضى انهم ان طلب منهم ان يثبت حلفه الخلف لان
 البيان حقه فلا بد من طلبه فان حلف انقطع الخصومة بينها حتى تقوم البينة بغيره لو اختلف المدعى
 عليه حلف ثم اقام المدعى بالبينة بعد ذلك تقبل لان البيان يدل على البينة فاذا اقر على الاثر حكم
 الخلف وان نكر عن البيان مرة او سكت بلافة من طرش او خسر بغير ان نكر عن البيان حقيقة بان يقول
 لا حلف صريحا او نكر عنها حكما بان يكت بلا مانع فحلف بالنكول حقيقة كان او ملكا مع قضائه لان
 البيان واجبة على المدعى عليه لقوله عليه السلام والبيان على النكر وترك هذا الواجب بالنكول دليل على
 انه باذل او معروض البيان عليه لانما تم القضاء عليه على تقدير نكوله احوط لافيه من حباله في
 الاذكار ولا جرة بعد القضاء بقوله حلف لانه بطرقة بالنكول فلا يفيض به القضاء ويعتبر قوله حلف
 قبل الحكم ولو بعد النكول ثلثا ولا ترد بيان على مدعى وان نكر حظه ولا تقضيت به وبيان بغير اقام
 المدعى شهادا واحدا ولم يكن له بشا يداخ وحلف على ما ادعى لا يقضيه القاضى لانه لا قوة له عليه السلام
 البينة على المدعى والبيان على ما انكر وجه الدلالة انه عليه السلام قسم بينهما البينة لا تقبل الشك
 ولا حلف المدعى عليه اذا انكره في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او على ثمة نكاحا والاخر منكر ولا في
 رجعة بان ادعت عليه في العدة او بعد ما او بمولها بعد العدة رجعة في العدة والاخر منكر ولا في
 ايلان بان ادعى المدعى عليها او على بعد مدة او قبلها انه قاد في مدة قولها وفلا والاخر منكر ولا في ايلان
 بان ادعت انه على مولاد انما ولدت هذا الولد والنكاح مولد ولا يلائم العكس ولا في رقب بان ادعى

ادوات ولانها اذا سقطت سقطت بين يدي

٢١١
 فانما اصلاح الاضاح
 والادوية لا يجوز
 والادوية لا يجوز

ادعى على رجل ان كان له عبده او ادعى على رجل عليه ان عبده وانكره الاخر ولا في نسب بان ادعى على رجل
 النسب ان ابنه او والده او ادعى على رجل عليه ذلك وانكره الاخر ولا في نسب او مولات
 بان ادعى على معروف الرق ان يمتقنه او مولاه او ادعى على معروف عليه ذلك والاخر منكر ولا حلف في
 هذه الاشياء عند الامم وعند ما حلف المنكر فيها وبغيره هو اختيار فخر الاسلام لان ذلك رفق
 بالناس واحوط من هذا الزمان ولا حلف المنكر بالاتفاق في مدان ادعى رجل على آخر ما يوجب احد
 فانكره او نكح لا يقيم احد للشبهة فيكون النكاح اقرارا ولا لعان بان ادعت على زوجها انه قد فشا بها
 بوجوب اللعان فانكره لان اللعان في معرضة والسارق يحلف ان الله ماخذت امواله عليك هذا حال
 فان نكره فانه حاله انما يحلف بالنكاح في شبهة ولا يقطع اذا جحد لا جامع البينة وحلف الزوج
 اذا ادعت امرأة مطلقا قسرا او حولا على ما لا يمتنع في حاله والا حلف بغيره في حاله بالاتفاق
 فان حلف بغيره فان نكره فانه نصف امره انما وضع مسئلة في الطلاق قبل الدخول لانه لا يطلق
 ربما ذهب الوهم لا الطلاق بعده كماله فبقده به يعلم حكم الطلاق بعده بالطريق الاولى فانه
 اذا استخلف قبل ان يكره فبده اولى وكذا حلف الزوج اذا ادعت النكاح وطبت مهره فان
 نكره لم يملكه لانه دعوى مالي يثبت بنكوله ولا يثبت النكاح لانه ليس بالمال وكذا حلف المنكر في دعوى
 النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات ابوهما وترك لاني في
 عليه او طلب من القاضى من النفقة على المدعى عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب بالاجماع
 فان حلف بغيره وان نكره فانه بالنفقة لا بالنسب وبغيره ما كان في اللقيط وانتاع الزوج
 في الهبة وكذا حلف المنكر في دعوى القصاص بان ادعى على آخر قصاصا في النفس او في اعضاءها
 فان نكره دعوى قتل النفس لم يقض بقتل ولا دية بل حبس مرتين بقرابة فيقتصر وحلف
 فيطلق عن الحبس والاحبس الى ان يموت من جوع وان نكره فيها دون النفس من الاطراف
 يقتصر عند الامم وعند ما يقتصر الاثر في النفس وما دونها ولا يقتصر بالقصاص من النكاح عند ما
 اقر فيه شبهة فلا يجب فيه العقوبة واذا امتنع القصاص وجب الاكس وادان الطرف محل البذل يستوفى
 بالنكاح كالحال وهذا لان الاطراف يسلك بها يسلك الاموال لانها خلقت وقاية النفس كالاموال
 فيجوز فيها البذل كالاموال بخلاف النفس ثم اذا امتنع القصاص في النفس والبيان حق مستحق عليه

ولا في التوقيف لغير المال

فيها كافي القسامة فانهم اذا تكلموا من اليقين جبروا وكيفوا فان قالوا من جهة ما
في العصر وطلب بيان خصم لا يكلف لانه لما كانت بينة حاضرة ولو في مصر لم يوجب لليمان وجه قبل
انصاره ولكنه كيف حينئذ يتفهم انما جده كغيبا بنفسه مدع عليه ثلاثة ايام لشك الغيب
فبنيح حق المدعى اذا اضر بنية فان ابد الخصم عن ان يعطى كغيبا لا يجبر عليه بل ان شاء الخصم لارده
مقدار التكفيل ملازمة فشرع في بقوله ولا رموه حيث دار حفظا لحقه الا اذا دخل في داره فليس على
الباب وليس له منع من العمل الا اذا اعطاه نفقته ونفقة عياله وان كان الخصم غريبا استأجر
او عادنا على السفر تكفيل او لا لازم كلاهما على بناء الجور قدر مجلس القاضى لاحد التكفيل منه ولازمه
لا اكثر من مجلس القاضى اضراره لغيره من السفر ولا ضرر في هذا المقدار فلما ابرأ فان برهن في المجلس
والا يكلفه ان يشا او يدعيه ثم شرع في بيان كيفية التحليف فقال واليماين المعبرة المشروعة تكون
بالماء كمن لا يكون بطلاق وعناق لقوله عليه السلام من كان حائفا فليحلف ابيه او بصمته وقيل
ان الخ الخصم وطلب تحلف خصمه بهما يصح التحليف بهما في زمانا تعلقه بمبالاة الناس اليماين به
فيه لكن اذا تكلم لا يقض عليه بالتكول لانه امتنع عما هو مولى عنه شرعا حتى لو قصر في لا ينفذ لا يقال
فلما فائدة في التحليف بهما لانا نقول الفائدة التزام ادا وكفى في اول الوهلة من خوف وقوع الظلم
والعناق وتعلق استر كذا اليماين بذكر صفاته كمن بعد ذكر اسمه كمن بان يقول القاضى قروا له ان
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية بالصلوات هذا
عليك ولا قبلك هذا اسم الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه ان شاء القاضى وان شاء
لم تغفل من المقصود الكول واحوال الناس حتى فزهم من يمتنع اذا غلظ عليه اليماين وتجاوز اذالم
تغفل فكان الرأى الى القاضى ان شاء القاضى اليماين بابه وان شاء اغلظ ويجوز ان يفتقر من الكفر
في اليماين لانه الواجب اليماين واحد والزيادة عليها اذ ويجوز ايضا من اذ صار خوف العاقبة بان
الصفات كمن لا يرم الكوار لانه اذا قال والله الرحمن الرحيم يجوز يمينا واحدا واذا قال ثلاثا او اثنتي
يجوز ثلاثا يماين لا تغفل برهان بان يقول بعد صلوة العصر يوم الجمعة او مكان بان يقول في الجمع
عند منبره لا تلاق قوله عليه السلام اليماين على ما ذكره والتحقيق برهان او مكان زيادة على النص وهو
منع وكلف اليهود بان لا يزلوا التورية على موسى عليه السلام وكلف النصرانية بابه الذي انزل

انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وكلف الجوسى ابيه الذي خلق النار وكلف النوشى بابه فقط من
غير ذكر شئ موعده لانه الكفرة يسرهم يقولون به تحت لقولته ولان سئلتم من خلقتم ليقولوا الله
ولا يكفون ارجل لآء الكفرة في معابدهم لاجل التغلظ لانه فيه تغلظها وكلف مدعى عليه على العمل
هذا شروع في نوع آخر من كيفية اليماين وهو كلف على العمل والسبب الضابط في ذلك ان السبب
اما ان كان ما يرتفع برافع او لا فان كان اثبت فالتحليف على السبب الاجماع وان كان الاول
فان قصر المدعى بالتحليف على العمل فكذلك وان لم يتغير كلف على العمل عند الامام ومحمد وعلى
السبب عند ابي يوسف وفي تفصيله شرع بقوله فعلى البيع والشكاح ارجل او البيع او الشكاح و
انكر الاخا او ادعى هو او ادى الشكاح وانكر المدعى عليه كلف على الوعد او البيع بابه ما بينك ما بين قاصم
في الحال او بخوبائه ما بينك ما بينك قاصم في كالأرونة ودور الطلاق من امرأة سب تحلف الزوج بخوبائه
ما بينك ما بينك الان وفي دور الغصب كلف الغاصب بخوبائه ما بينك ما بينك رده ارجل الشئ
الذي رجع عليه المصوب منه وفي دور الودعة كلف بخوبائه ماله هذا الذي ادعاه في يدك ولا شئ
منه قوله ولا قبل ذلك حتى يراى للتاكيد بعد كل تحليف من الوجوه المذكورة احتياطا او عسى
ان يجوز الحق المدعى بعضا مما ذكره المدعى او يجوز المدعى غير قار على تقرير دعواه فتجوز احكام عند اليماين
بذلك خلاصة الكلام ان الوجوه المذكورة كلها حائل العقد فتختلف على العمل وكلمها لا يكلف على العقد
الذي هو السبب في كتمانها لانه لو حلف في سبب البيع بخوبائه لم يثبت بخوبائه كاذبا لاحتمال ان يبيع
ثم اقاله ولو حلف في سبب الشكاح بخوبائه ما لم يثبت بخوبائه كاذبا لاحتمال انه لن يبيعها ثم اقالها او
ابانها ولو حلف في سبب الطلاق بخوبائه ما لم يثبت بخوبائه كاذبا لاحتمال انه طلقها ثم راجعها
ولو حلف في سبب الغصب بخوبائه ما لم يثبت كان كاذبا لاحتمال انه غصب ثم سلم او ملك
بالهبة او بالبيع ولو حلف في سبب الودعة بخوبائه ما لم يثبت هذا كان كاذبا لاحتمال انه
او دعه ثم رده اليه او ملك في يده بغير منفعة هذا عند الامام ومحمد فلا لا يوجب حيث فكر
كليف على السبب في جميعها لانه اليماين تستوفى بحق المدعى فوجب ان يجوز اليماين موافقة لكونه
ومحمد هو السبب وهذا الخلاف ضاها اذالم يكن في كلف على العمل ترك النظر للمدعى ولذا قال
فان كان في كلف على العمل ترك النظر ابرأ ثم لم يدع حلف على السبب اجابا كذا في حقه

ودعيته

ودرجة الطرفين ما ذكره المسئلة السابقة ولا تحالف اذا اختلف في الثمن بحد هلاك بعضه
البيع بقبض الجميع كالبيع عشرين صفقة واحدة فلو كان احد المتعديين مشتر بغير قبضها ثم اختلف
في الثمن بان قال البايع بعينها مثلك البقي درهم وقار مشتر بل مشترتها باللف درهم حلف
المشتري بان ما اشتريتها بالبايع بل اشتريتها باللف فان نكر لزوم الفان وان حلف باللف
ولا يتجافان الا ان يرصد البايع باخذ البايع وتبرك حصه الهالك تركا كلياً فيفسد تجافان
يفسخ البيع وثاخذ البايع الباقي وليس له غير ذلك من حصه الهالك وقيمة هذا عند الامام وعندنا
تجافان مطلقاً وفي اختلف تفصيل ذكره بقوله ويرد الباقي والقول للمشتري حصه الهالك
عند ابو يوسف ويترجم قيمة عند محمد بن قيس فاحس تجافان في الباقي والهالك ويفسخ العقد فيها ويرد
الباقي بعينه وقيمة الهالك لا البايع لان هلاك الكل لا يمنع التجاف عنه فلو هلك البعض وان
لا يمنع وقار ابو يوسف تجافان في الباقي والهالك ايضاً لكن يفسخ العقد في الباقي فيرد البايع
وليسقط حصه من الثمن ومنه مشتر حصه الهالك الذي اقر به مشتر على الباقي والهالك
ولا يترجم قيمة الهالك لانها انما تجب عند الانفاخ والعقد لم يفسخ في الهالك فيقسم الثمن الذي
اقر به مشتر على الباقي والهالك بقدر قيمتهما ولامام ان التجاف بقبض ثبث بالسنة على خلاف
القياس عند قيام السعة وهي اسم جميع عنده فاذا هلك بعضه فقات شرطه واما وقت
اعتبار القيمة المذكورة هنا فاجابة بقوله وتعتبر قيمتهما اربعة اباقي والهالك في الانفاخ انما
التمن عليهما يوم القبض دون يوم العقد وفيه تفصيل ما صدر انه ان اتفقا في ان قيمتهما يوم القبض
واحدة تجب على مشتر نصف ما اقر به من الثمن وسقط عنه نصف الثمن وان اتفقا في ان قيمتهما يوم القبض
متفاوتة فان اتفقا في قيمة الهالك بان كانت اصفاه من قيمة الباقي مثلاً يجب على مشتر ثلث اقر
به من الثمن وان اختلفا فيها فحكم ما افاده بقوله وان اختلفا في قيمة الهالك فيه من يوم القبض والاول
للبايع لانه يترجم زيادة السقوط بعد اتفقا في الثمن وايها برهن قبل برهانه وان برهانه في
برهانه البايع اولى منه برهانه المشتري لانها برهانه اكثر اثباتاً كونها مثبتة للزيادة وان اختلف
في قدر الثمن بعد اقال البيع ان لم يكن لهما بنية كالحاف وعا والبيع الاول ان لم يقبض البايع جميع
بعد اقالته بحكم الاقالة فان قيل ينبغي ان لا يتجافا في اقاله البيع لان التجاف ثبت بالبيع مطلق

المطلق بحديث والاقالة فسخ في حق العاقدين فلم يبق له النقص ايجاب بان التجاف قبل قبض الجميع
ثبت قياساً لان كل واحد مبيع وشكره ان التجاف معقولا فوجب القياس على المنصوص عليه وان
فقدنا ارجح قبض البايع جميع بعد الاقالة بحكم الاقالة ثم اختلفا فلا كالف عند الامام وابو يوسف و
القول لشكره فلا فاحمد فان عنده تجافان ولو بعد القبض لانه برهن النقص معقولا ايضاً بوجود الاكابر من كل
واحد من المتبايعين لا يرد عليه الا في هذا المعنى لا يتفاوت بكون الجميع معقوباً او غير معقوبين ولهما ان البيع
يسلم للمشتري فلا يترجم شيئاً فلا يجوز البايع شكره وان اختلفا في قدر رأس المال بعد اقاله السلم
فالقول للسلم اليه فيه لان السلم يترجم عليه زيادة ويونكر ولا يتجافان ولا يعود السلم لان فائدة
التجاف الفسخ والاقالة في السلم لا تقتصر الفسخ لكونها فيه إسقاطاً للدين والدين اسقط لا يعود
بجفاف الاقالة في البيع كالتقرب في بابها ولو اختلفا في قدر الاجرة بان ادعى الموهبة انه أجر شهر عشرة
درهم وادعى المستأجر انه استأجر شهرين او غيرها بان ادعى الموهبة انه أجر شهرين او غيرها
ادعى المستأجر انه استأجر شهرين او غيرها بان ادعى الموهبة انه أجر شهرين او غيرها
بجته قبل استيفاء المنفعة كالحاف وتراذلا لاجارة قبل قبض منفعة نظير البيع قبل قبض جميع في
حكم كرم العاقدين يترجم على صاحبه ويونكر وكذا كرم العاقدين معا وفيه كبر فيها الفسخ فاحتقت
فان يترقيم المعقود عليه شرط والمنفعة معدومة قلنا الدار مثلاً اقيمت مقام المنفعة في حق الموهبة
العقد عليها فكانها قامة فقد برأه او لا يمين المستأجر ان اختلفا في الاجرة لانه شكره لوجوب زيادة
الاجرة ودرهما يمين الموهبة لو اختلفا في المنفعة لانه شكره لوجوب زيادة المنفعة ودرهما يمين الموهبة
لو اختلفا فيها لاستواء الوجوب وايها نكر لزم ونحو الاجر كما هو مقتضى النكول وايها برهن قبل
برهانه وان برهانه المستأجر اولى لو اختلفا في المنفعة ووجه الوجوه اولى لو اختلفا في الاجرة نظراً
لا زيادة الاثبات وان اختلفا فيها فحكم بان يترجم على صاحبه ما شتره او عشرة والا فدر شهرين
يقبل برهانه كل منهما فيما يدعيه من الزيادة فقط شهرين عشرة وان اختلفا في قدر الاجرة
بعد استيفاء المنفعة لا يتجافان لان حرجان التجاف لفائدة الفسخ ومنافع المستوفات لا
يكن فسخ العقد فيها والقول للمستأجر مع يمينه لانه شكره للزيادة ولو اختلفا بعد استيفاء البعض
بعض المنفعة تجافان ويفسخ العقد فيما بقى والقول للمستأجر فيما مفر لان الاجارة منفعة

ساعة فاعلم على حسب حدوث النفقة فيصير كل زوج من نفقة كالنفقة عليه عقد ابتداء فساد
ما بقى من المدة كالنفقة ما بقى فينفذ فينفذ فينفذ ما اذا ملك بعض المبيع لانه كل زوج فيه ليس بمعقود
عليه عقد ابتداء بل الجملة معقودة بعقد واحد فاذا انفذ الفسخ في بعضه بالهلاك نفذ في كلته
وهذا يظهر ان ما عجز لاجل الفسخ فيه فالقول بالملك وبه يستأجر وان اختلفا الموعود والكاتب في
صدور الكتابة بان اذكر الموعود اكثر واعترف الكاتب باقراره او اذكر الموعود في نوعا من الموعود
عزله لاجل الفسخ والقول للعبد مع بنية عند الامام وقال لاجل الفسخ والكتابة لانه كلاهما مدع وشكر
فالقول بغيره على العبد زيادة البذل ويؤتى العبد بغير استحقاق العتق عليه عند ادائه القدر الذي عليه
وهو ينكر فكان نكته المبيع فينفذ الفسخ ولان النكاح في المعاصيات عند جماعة الفقهاء اللازمة و
بدل الكتابة غير لازم على الكاتب لانه ان رفع من نفقة المخرج فمكين في مخرج المبيع وان اختلف الزوجان
في متاع البيت بان اذكر كل واحد منهما ان متاع كل واحد لانه لا يثبت لاحدهما سواء كان النكاح بينهما قانا
اولا فالقول لهما مع بنية فيما يصلح لهما كالدفع ونحوهما لان الظاهر انهما لهما الان بحكم الزوج
مروفا مع ما يصلح لهما فلا يجوز لهما والقول في ما يصلح له كالنفقة والسلاح ونحوهما لما قلنا لان
نحو الزوج مشهورة ببيع ما يصلح للزوج فلا يجوز له اولا ما يصلح لهما كالتواضع والامتناع ونحوهما لان
الزوجة وما في يد الزوج والقول في الدعاء لصلح ما يصلح لهما لانه لا ينفذ بها فان الاتفاق
اقرب من اليد وبعد موت احد الزوجين كتحمل ارضا يصلح لهما التي بينهما ان كانا لانه لا يثبت نفقة
بالحق بلا معارضة وهذا المكون القول بالزوج في الحمل او اكانا حيين وتلمي بينهما في ان مات احد
عند الامام وعند ابو يوسف كذلك القول بالزوج في الحمل او اكانا حيين وتلمي بينهما في ان مات
احدهما لكونه في الرأب على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها القول لهما اذا كانت حية او لو زنتها بعد موتها
لان الظاهر ان تامة الزوجة بجهاز مثلها وهذا اقرب من ظاهر الزوج والزيادة لا معارضة لظاهره
وعند محمد ان كان حيين فكما قال الامام وبعد موت الحمل للرجل ان كان حيا او لو زنته ان كان
ميتا لقيامهم مقامه وان كان احدهما امراة الزوجين مملوكا سواء كان ما دونها او مكاتب
او محجورا فان كل متاع البيت للمخرج في كل زوجة لانه يدره اقرب لانه يملك بخلاف ما يملك
تلمي بينهما في حال موت لانه لا يثبت نفقة بلا معارضة هذا عند الامام وقال الامام دون ذلك

الكاتب كالمحرر لان لهما يد معتبرة في الخصومة حتى لو اقيم احدهما والكاتب في شئ يكون ايدى القضي بينهما
لاستوائهما في اليد بخلاف ما لو كان محجورا حيث يعقب به للمحرر واليد له **فصل في نفقة الزوج**
ومن لا يجوز نفقة ما في ذوات اليد عند المخرج جوابه هذا الشئ الذي يدعيه او وعينه فلا ان الغائب غير
وضعه عند زوج وعينه او اعاره غير اخذته منه عارية او اوجبه بغير استأجرته منه او بغيره يعني
وضعه عند زوجها على كذا او عصبته منه بغير اخذته منه على سبيل النصب وبرهان على ذلك المذكور
من الادعاء وعينه ان نفقت خصومة المدعي اذ قد ظهر بالبينة ان يده ليست بيد خصومة وقيل ابو
يوسف فيمن عرف باكمل لا تدفع الخصومة وبه يؤخذ في القضاء والقصور بغير قاي ابو يوسف ان
ذو اليد صالحا فكما قال الامام وان كان مرفوعا باكمل وشهورا بالدعوى الباطلة لم تدفع عنه
الخصومة باقامة البينة لانه لا ينفذ ما في الغير عصبته ثم يدفع من ايدى من يدين ان يعقب ويقول للزوج
عند كنفرة الشهود قصد الاظهار حتى الغير فلا تقبل بنية وهذا اذا قال شهود ذو اليد نفقت
المودع بوجه واسم ونسبه واما ان قال الشهود ان شهود ذو اليد او وعينه من لا نفقة فانه لا
تدفع الخصومة بالاتفاق لاحتمال ان يكون المدعي هو الشخص الذي ادعى وعينه بخلاف قولهم نفقة
اذا اذنايه لا نفقة باسمه ونسبه حيث تدفع الخصومة عند الامام لان الشهود عالمون بان مدعي
ليس الشخص الذي ادعى وعينه فلا فائدة فان هذه لا تدفع الخصومة حيث لم يذكر واشتخافا معينا يمكن
اتباعه فلو ان نفقت الخصومة لنفرض به المدعي او الكاتب العين قايمة في يد المدعي عليه واليه اشار
بقوله هذا الشئ او وعينه لان الاشارة احسن لا يجوز الا الا موجود في الخارج واما اذا كانت
بالكفة فلا تدفع وان اقام البينة ولو قاي ذوات اليد بغيره من فلام الغائب وبرهان انه مبيع له منه لا
تدفع لانه لا نعلم ان يده يملك اعرف بكونه خصما وكذا لا تدفع لو قاي المدعي مرفقة متني او عصبته
متني وقاي ذوات اليد او وعينه فلام الغائب وان للوصل برهان ذوات اليد على ايداع الغائب لان
ذوات اليد هنا خصم باعتبار دعوى الفصل عليه لانه وعينه لا يمكنه الخروج عن الدعوى بالاحالة على غيره
لانه لم يدع ملك عليه يدعي عليه الفصل وهو النصب او السرقة وكذا لا تدفع ان قال مدعي
على البناء ويجوز من وقاي ذوات اليد او وعينه فلام الغائب واما المحجور عند الامام وابو يوسف
فلا فائدة حيث قال تدفع لانه لم يدع الفصل على يد المدعي بل على محجور فصار كقاي لو نصب من على مالم

سيم فاعله ولها ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر هو الذي فيه الا انه لم يبين
 في ذلك خلاف الغصب لولا حذره فلا يكثر من تعيينه ولو قال المذنب ان اشتريته من زيد
 فاعله هو زيد او عينه هو امر زيد انما كانت له في نفسه بلا حجة لتساويها على ان اصل الملك فيه زيد
 فالظاهر ان وصوله الى يد ذر اليد من جهة فلم يكن يده بدخوله بل بربانيته والذم هو انما يقع على
 من كونه له يد ملك الا اذا برهن المذنب ان زيدا وكله بغيره فحينئذ يقع دعواه لانه ثبت بحجة
 انه اقر بما له **باب** وهو الرجلان يوزان اذا ادعى اثنان عينا فلا يكونا اما ان يكون
 العيان في يد احدهما او يكون في يد ثالث وكل واحد من المذنبين يزعم انه ملكه وايضا لا يكونا اما ان
 يكون لكل منهما مينة على ما ادعاه او لاحدهما فقط او لم يكن مينة اصلا بل حينا زعم باليد هذا
 الاخير سياتي في فصل على حدة ان شاء الله تعالى واما الاول وهو ان يكون العيان في يد احدهما
 فقد شرع في بيانها فقال لا تقبل مينة ذر اليد في الملك مطلقا ومينة الخارج فيه اقر بغيره او
 احد شيئا في يد اخر انه ملكه مطلقا ولم يبين سبب ملكه واقام البينة على وقوع ما ادعاه وذر
 اليد بغير ذلك وذر ان ملكه كذلك فالقاصر لا يسمع مينة ذر اليد ولا يكلم بموجبها بل يسمع
 مينة الخارج ويحكم بموجبها لان مينة الخارج فيه اقر واولا بالاعتبار لان البينة شرعت للاشبات
 ومينة الخارج اكثر اثباتا اذ لا ملك له على احد بموجب دعواه باليد له ملك باليد فمحنة مينة الخارج
 بكثر ثبوتها ثم شرع في بيان اثباتها وهو ما اذا كان المذنب في يد ثالث وادعاه اثنان فقال
 برهننا ارضا خارجا على ما في يد اخر بان كلامها يزعم انه له ولم يذكر سبب ملكه ولا تاريخه فعلى
 بهما نصفان لانها يستويان في الاستحقاق ومدعى قاطع للاستشراك ولا برهننا على النكاح
 امرأة سقطا امرأنا بما لا يحل لا يقبل الاشتراك فتعذر العمل بهما وهي امرأة لم تكن صدقة
 لان النكاح ما حكم به بقاوق الزوجان وهذا اذا لم يوزن البرهان فان ارضا وكان تاريخ
 احد ما ساقا قال بى تاريخا اقر بالمرأة لما فيه من زيادة الاشبات وان اقرت لامة
 قبل اقامة البرهان حتى لا تقاوقها على النكاح فان برهن الاخر الذي لم يقر له بعد ذلك الاقرار
 فصرح له لان البينة اقرت من الاقرار وان برهن احد ما على امرأته زوجة فقصر له ثم اقرت القضاة
 برأيه برهن الاخر لا يقبل برأيه لان القضاة القضاة بالاول الا ان ثبت الاخر سنة فحينئذ

فيمنع يقبل برأيه ويقضى لان البرهان مع التاريخ اقرت من البرهان بدونه وكذا مثل الوجه الاخر
 لا يقبل برهان خارج على ذر يد امرأة كانه عليها ظاهر يقبلها البينة او بالذم لان في الدلالة
 على سبع عقده عليها الا ان ثبت الخارج سبعة في حضرة ذر اليد فيمنع يقبل برأيه لان التاريخ
 اقرت من الدلالة فلا تقبل برأيه برهننا ارضا خارجا على امرأته من امرأته هو صاحب يد بالوقت
 فلكل واحد منهما خياران شاء اقر نصفه بنصف مينة ورجع بنصفه الاخر على البايع ان كان دفعه
 كله لاستوائهما في الدعوى وكجـ عليها وتقدر القضاة بكل واحد منهما او ان شاء تركه لانه
 غير عليه شرط عقده فعمل برغبته في تلك الكثرة واذ كل النتم ان كان دفعه وترك احد النصف
 بعد ما قصر لهما بالنصف على وجه التحية لا ينفذ الاخر كله اكل الجميع لانه صار مقبضا عليه بالنصف
 فانفسخ العقد في النصف الاخر والعقد من انفسخ بقضا القاصر لا يوجد الا بغيره ولم يوجد
 اما ترك احد ما قبل القضاة فلا خلاف ان ينفذ كله لان مينة اثبتت انه اشترى الكل وانما يرجع الى
 النصف لضرورة القضاة ولم يوجد فان كان لاحدهما امرأته برهننا يد او تاريخ حوا ذر اليد
 صاحب التاريخ اقرت من ليس شيئا منها لانه باليد يمكن من قبضه وذلك يدل على سبق شرائه
 وباتاريخ اثبت الشراء في زمان لا ينافي احد وان ارضا قال بى تاريخا اقرت من غيره وان
 كان لاحدهما يد ولا تاريخ فذر اليد اقرت من صاحب التاريخ لان تاريخا اقرت من تاريخا اقرت من تاريخا
 ذر اليد لما قلنا ان تمكنه من قبضه يد على سبع شرائه والشراء اقرت من مينة وصدقة مع قبضه
 لهما بغير ان لا يشترى اقرت من مينة وصدقة وقبضا واقام كل منهما مينة ولا تاريخ
 هو ما انشرا اقرت كونه معاوضة من الجانيان ومثبتا للملك غنـ والملك في الهبة والصدقة يتوقف
 على القبض وان ادعى احد ما الهبة مع القبض والاخر الصدقة مع القبض فيما لا يحل القصة كالوجه
 والباية وبرهننا عليها سوا من يقض من بينهما لاستوائهما في وجه البيع وكذا الشراء وكما يقر
 ان ادعى رجل شرائه على اخر وادعت امرأة انه تزوجها عليه وبرهننا عليها سوا من يقضى
 برهننا على يوسف لاستوائهما في القوة فان كلا منهما عقد معاوضة مثبت للملك غنـ والمرأة
 على زوجها نصف القيمة ورجع اشترى عليه بنصف النتم ان كان دفعه اياه وقام الشراء او
 وهما على الزوج القيمة امرأته المذنب لان العمل بالبينات مما المكن واجب فان قد من النكاح بطل

بطل العمل بينية الشراء لان الشراء بعد بطل اذ لم تجز اهلا وان قد من الشراء بطل العمل بينية
المراد ان التزوج على ملك الغير صحيح فالتسمية صحيحة وجب القيمة ان لم يكن صاحبه فقيل تقدم
الشراء ووجب لها على الزوج القيمة والرهين مع البعض او من الهبة بلا عوض مع البعض
استحقاقا القياس ان الهبة اوله لانها توجب ملك اليان والرهين لا الهبة فكان السبب وجب
لا اقتر وجه الاستحقاق ان الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان اوله فان كانت الهبة
شروط العوض فيها اوله لان بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقتر من الرهن لان البيع عقد ضمان ثبت
بملك من صورة والرهن من حيثة عند الهلاك من صورة وان برهن خارجا على ملك مطلق
مورخ او على ثراء مورخ من واحد غير ذل البعد احترز بهذا عما اذا برهن على ما في يد اخو كما مر في
في صورتين اوله من غيره لانه ثبت انه اول المالكين فلا يتلف الملك الاخر جهة وان برهن
احدا على الشراء من زيد وبرهن الاخر عليه على الشراء من غيره وانفق تاريخهما فاما سواء لانها ثبتان
الملك بما يبيعها فحصل كانهما حضرا وادعيا الملك بالتاريخ فيكون بينهما وكذا بما سوا ولو ادعى احد
على الشراء من زيد والاخر من غيره ووقت احد ما حفظ لانه توقيت احد بما لا يدل على تقدم
لجواز ان يكون الاخر اقدم ولو برهن خارج على الشراء من شخص وبرهن خارج آخر على الهبة و
البعض من غيره اعني الشخص الاو وبرهن خارج على الارت فانه يبرهن وبرهن خارج آخر على
الصدقة والبعض من رابع فبعض بينهم ارباعا لانهم لا يتلقون الملك منه هؤلاء فصار كالمورخ
وبرهنوا على الملك مطلق وانه يقضي بينهم ارباعا فكذا يثبت ولو برهن خارج على ملك مورخ وبرهن
ذواليد على ملك مطلق حار كون ذواليد اقدم تاريخا منه اسر من الخارج فهو اسر ذواليد اوله
عند الامام واليه يوسف لما قرأه ان ثبت انه اول المالكين فلا يتلف الملك الاخر جهة خلافا
فانه نقل عنه في رواية انه لا يقبل برهان ذواليد على ملك مطلق اصلا لان البيني ان ثبتا
على الملك مطلق ولم تقض الهبة الملك فاستقر التقدم وانما الفرق فيقضي للخارج ولهما ان البينة
مع التاريخ تدفع ملك غيره في وقت التاريخ وجبة ذواليد على الدفع مقبولة فلا يثبت الملك
الا بالتسليم من جهة وهو لم يدع ذلك فيكون بينية ذواليد اوله وكذا خلاف لو كانت اليد لهما فاما
الاقدم تاريخا اوله عند خلافا له ولو برهن خارج كونه على ملك مطلق ووقت احد ما حفظ

فقط فالحارج اوله عند الامام ومحمد وعند ابي يوسف واول الوقت اوله لانه قدم كافي وهو الشراء
اذا رخت احد بها فذو التاريخ اوله ولهما ان برهان ذواليد انما يقبل لتضمنه معن الدفع لانه
انفا ولا دفع بهن حيث وقع الشك في التسليم من جهة ولو كان المدعي كالدائر مثالا في ايديهما او
في يد ثالث ومثله كجانبها اسر في احد ما فقط فاما سواء عند الامام وعند ابي يوسف والذم
اوله وعند محمد الذم مطلق اوله لان برهان على الملك مطلق تدل على الملك من الاصل وملك
الاصل اوله من التاريخ ولابد يوسف ان التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت بيقين والاطلاق
يختار الاولوية والتاريخ باليقين والامام ان المهم يختار ان يكون اقدم فلا ترجح مورخ مع الاضمار
ولو برهن خارج وذو يد على الشئ ذواليد اوله لان برهان ذواليد دل على ما دل برهان خارج
وترجح برهان باليد وكذا ذواليد اوله لو برهن كل من الخارج وذواليد على ملك مطلق اي فقه
منه اخذ على الشئ عنده يعني لو برهن الخارج على انه يملك ذلك الفرس من زيد لزيد ووجه
اوارث ونحوه وانه ترجح عند زيد وبرهن ذواليد على انه يملك منه عمر وكذلك وانه ترجح عند عمر
فهذا وما قبله سواء اسر يحكم لذواليد لترجح دعواه باليد ولو برهن احد ما اسر خارج وذواليد
على الملك مطلق وبرهن الاخر على الشئ فهو ذواليد الشئ اوله خارجا كان او ذواليد لانه برهان
قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتسليم من جهة وكذا ذواليد الشئ اوله لو كانا ابرهين
على الملك مطلق وعلى الشئ خارجا لما ذكرنا في المسئلة السابقة ولو برهن خارج وذو يد
على الشئ وقضي للشئ لترجح ثم برهن ثالث على الشئ وقضي له اسر لثالث لان الثالث
لم يكن مقفيا عليه برهان ذواليد لان مقفيا به الملك وثبت الملك بالبرهان في حق شخص
لا يقضي بثبوت في حق آخر الا ان يجد ذواليد برهانه فحينئذ يقضي له فقد يابره لانه على برهان خارج
فالوقضي لا مدعيه الملك مطلق على الاخر ثم برهن المقضي عليه بالملك مطلق على الشئ
قبل برهانه ونقض القضاء للاول لانه بمنزلة النص في دلالة على الاولوية قطعا فكان القضاء
واقعا على خلافا للقضاء الواقع على خلاف النص وكل سبب لا يتكرره الملك فهو مثل الشئ
فانه اذا برهن عليه خارج وذواليد ما كان ذواليد اوله لان ما لا يتكرره سببه فثبوت كالتص
لا يجوز اثبات الشيء مقابلة الا ان يتلف من جهة ثم انه شرع في بيان بعض اسباب لا يتكرره

انتمز جافيت من اعداء عليها فقال كسج ثياب لاسج الاعرة بان برهن كل مرة خارج ووذو اليد
ان هذا الثوب رديج وكتب الابن بان برهن كل منها ان هذا الابن ملكه عليه من ثيابه واذا كان
بان برهن كل منها ان هذا الابن ملكه صنفه في ملكه واللبد بان برهن كل منها ان هذا اللبد ملكه
صنفه من الصوف الذر من ملكه وكر غزبان برهن كل منها ان هذا ملكه صنفه من الصوف الذر من
ملكه وجو الصوف بان برهن كل منها ان هذا صوف من غنمه فانه اذا برهنها معا على شئ من
هذه الاشياء يحكم لذر اليد كافي الشاج وما امر كل سبب تكرر في الحكم من غنمه في الحكم
في ان برهن ان خارج اوله فيقتصر به الخارج للذر اليد وذلك كسج الخبز وكالبنا والعرس
وزراعة البر وزراعة الحبوب في ذلك مما تكرر مرة بعد اخرى وما اشكل منه الاسباب انه
تكرر رام لا يرجع فيه الى الخيرة وبس الحكم على اخبارهم بقوله تعالى فاستلوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون
وان اشكل عليهم اسر على اهل الخيرة جعل كالمطلوع فيقتصر به الخارج لانه القضاء بينية هو الاصل
والعدل عنه بحديث الشاج فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل وان برهن خارج على ملك مطلق
وبرهن ذو يد على الشرا منه من خارج بان كان عبدا مثله في يد زيد فاداه بكماله ملكه ورجع
زيد على الشرا منه بكماله هو وذو اليد اوله لان الخارج ان كان منبأ اولية الحكم فذو اليد يفر
الحكم منه ولا تناقض فصار كما اذا اقر بملك ثم ادعى الشرا منه في زمان يمكن الشرا منه فيمكن
التوفيق وان برهن كل منها من خارج وذر اليد على الشرا منه صاحبه وحكمه انه لا خارج لهما
متنازعا من سقط البر لزمان وترك الحكم في يد ذر اليد لا على وجه القضاء عند الامام واليه يوقف
وعند محمد يقضي بالبر لزمان ويخبر بالخارج لا مكان العمل بهما بان يجعل كانه اشتري ذو اليد من الخارج
وقبضه ثم باعه منه ولم يقبضه فباع بالبيع اليه ولهما ان الاقرار بالشرا منه صاحبه اقرار منه بملكه
صبايع فصار بر بان كل منهما كانه قام على اقرار الاخر وقبضه التنازعا بالاجماع فكذا هنا وان ارقا الى
الخارج ووذو اليد في القمار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج سبق قبضه عند الامام واليه يوقف
لذر اليد فيجعل كان الخارج اشتريه لا غم باع قبل القبض منه صاحب اليد وهو جاز في العقار
وعند محمد يقضي بالخارج لانه لا يصح عنده بيعه قبل القبض فيبقر على ملكه وان اختلفا قبضا وسنة
بجانها فضر لذر اليد اتفاقا لانه البيعان جائزان على القولين لان الخارج باعه من يده

بعد ما قبضه وذلك صحيح وان كان وقت ذر اليد سبق قبضه للخارج في الوجهين اسر في القبض
وفيالم يذكر فيجعل كان ذر اليد اشتراه او لا على ما شهد به شهوده وقبض ثم باع من الخارج ولم يسم
اليه او سلم اليه ثم عاد الى ذر اليد بوجه آخر غير البيع فباعه بالتسليم اليه ولا يرجع بكثرة الشهود
بان يجوز لاحد ما شاهد ان ولاخر اربعة لان كلاهما لا يوجب الا الطعن وان ادعى احد خارجا ان
نصف دار في ثلث والاخر ادعى كلها وبرهن على ذلك فالرجع للاول عند الامام وعند مالك والشافعي
وابن ابي شيبة والظاهر على القولين ولهما ان يدر الحكم بين النصفين والاخر غير النصف الواحد وليس بشئ
واحد ثلاثة انصاف فيقسم بينهما اثلاثا على قدر حقهما وبهذا طريق الحول ولا يلام ان يدر الحكم لانيار
احد النصف فيقسم النصف بلاثمنا رعة ثم استوت منازعتا في النصف الاخر فينصف بينهما وبهذا
طريق النارعة وان كانت الدار في يد هاتين كان في كل منهما نصف ومسئلة بحالها فكلها لذر اليد
نصف بقضا ونصف بلا قضا فان الدار اذا كانت في يد هاتين النصف في يد كل منهما في النصف
الذر في يد كل واحد لانه لا يدعي الاخر فيترك في يده والنصف الذر في يد مدعي النصف يدعيه كل
ذر الحكم خارج ومنه الخارج اوله وان برهن خارج على شراج دابة بعد تنازعا وادعى
لمن ادعى سنها تاريخه شهادة ظاهر الحكم انما له وان اشكل من الدابة بان لا يوافق التنازع
عدم العلم فلهما اسر قضيه لهما لانه احد ما ليس اوله من الاخر وان قالوا ان خلاف سن
الدابة التنازع يحل مع ابطلا الى البر لزمان لظهور كذب الترياقين فيترك في يد من كانت في
يده وان برهن احد الخارجين على غصب شئ في يد رجل والاخر على ودعيته استويا فيقبض
منها النصفين لانه الودعية تقير غصبا نحو وحترج ب على ايجاد فيها الضمان ولا يسقط عنه
بالرجوع الى الوفاق **فصل** **الاستنزع بالايدي** من غير اذات تنازعا شئ بالايدي
كل منهما برهن على ما يانعه فالضابطه فيه ان الاقر تقرفا واللاقر تكتنا خواول وان تنازعا
فمنها فاذا اقر بهذا فقول لا يسر الثوب اوله من الاخر كذا في غير اذات تنازعا في قبض مثلا
احد على لاسه والاخر اخذ كذا فاللاس اوله لانه ظهر تقرفا والراكب على دابة احدى بهامة الاخذ
بالجم لا قلنا انه اظهر تقرفا ومن هو راكب في السرج على دابة احدى بهامة الرديف كانه يركب من
في السرج منه دليل على تقدم يده ومما يحكم على دابة اوله بهام من على كوزه عليها لانه اكثر تقرفا

فيها والركبان على دابة بلا سرج او الركبان عليها في سرج سواء ارتكز فيها ولا اعتدلت القدم
 وانتاخر لا يستويان في التصرف وكذا سواء الركبان على البساط وتعلق به فيكون بينهما حكم الاستواء
 على طريق القضاء لان اليد على البساط اما بالنقل والتحويل او بكونه في يده ويجلس عليه ليس بشيء بخلاف
 الركوب واللبس حيث يكون غاصبا بهما ثبتت يد عليه ولا يكون غاصبا بالجلوس على البساط وكذا سواء
 من معه ان يده توضع على رقبته مع اخر ارض يده فيكون بينهما لانه يملك من ماله فانه وان كان يداهما
 في الاكثر ولا سرج به لانه ان الترتيب لا يكون بالكثرية والحايط المتنازع فيه لمن جده عليه لانه هو
 المستقر له او الفصل لبناء اتصال السرج بان الفصل ايدى الركبان بحيث يداخل لبنات هذا الجدار في لبنات
 ذلك فتداخل لبنات يد على ان الحايطين قد بنيا معا فكان اولى وانما اتصال السرج لانهما
 انما بنيا ليحيط مع جدارين آخرين بكان قرتع لا امر ليس الحايطين ليد عليه هرادروى الحاشيات
 التي توضع على الجذوع والركبان فيه سواء يميز اذا اشار غاي حايط ولا يد ما عليه هرادروى وليس للاخر
 عليه شيء فهو بينهما ولا يكتفى به صاحب الهرادروى لانه لا اعتبار له لان الحايطين انما يميز بتصفيف والتصفيف
 لا يمكن على الهرادروى والبوارض فصار معدوما كما وان كان كل من الجدارين على الحايطين ثلاثة جذوع
 فيدونها لا يستويان فيه ولا ترجيح بالكثر منها من الثلاثة بعد الثلاثة حتى لو كان لاحدهما عشرة
 جذوع والاخر ثلاثة جذوع فهو بينهما نصفان لان كل منهما عليه جملة مقصودا بين الحايطين لاجله فلا يترتب
 التفاوت بعد ذلك في القلة والكثره واشترط ان يبلغ ثلثا لان الحايطين يميز بالتصفيف وذلك
 لا يحصل دون الثلث فصار الثلث كالمصباح له وان كان لاحدهما على الحايطين المتنازع فيه ثلثة
 جذوع والاخر عليه اقل من ثلثة فهو الحايطين لصاحب الثلثة استى نادا اتصال ان يكون بينهما نصفان
 او الترجيح لا يكون بالكثر بل بالقوة وهذا الاستى ان ما دون الثلث حجة ناقصة اذ لا يميز الحايطين
 فيما دونه والحجة الناقصة لا تظهر بمقابلة الكاملة والاخر موضع شبهة لا نأكلنا بالحايطين لصاحب
 الجذوع بانظر هرادروى يصح الدفع لا للاختلاف فلا يميز بالقلع ولو كان لاحدهما على الحايطين ثلاثة
 جذوع والاخر فيه اتصال السرج فلنذكر الحايطين لذكر الاتصال والاخر امر لذكر الجذوع حتى لو منع
 لانه الحايطين بهذا الاتصال كسواء واحد فالقضاء بعبءه قضاء وكله ثم يبقى للاخر حتى وضع جذوعه
 لاني ان انظر هرادروى يدفع للاختلاف وقيل ان الحايطين لذكر الجذوع ولا شيء لذكر الاتصال

الاتصال لانه تصرف في الحايطين للاتصال اليه والتصرف اقوى من الدلالة على الملك
 ووجوب من دار كمن يزوج من ماله حتى ساحتها فلو كان اسامة بينهما لا يستويان في استحقاقها
 وهو امر ومنها والتوضيح وكسر الحطب ونحو ذلك ولو ادعى ارضا فانه ارضا وقيل كل من عدا
 انما في يده وبرهنا على ان الارض في يده فضرر بهما لان اليد فيها غير مشاهدة لقدر احضار
 والبرهان مثبت ما غاب عن علم القاضى فان برهن احدهما او كان لبن ارض وضع اللبن اولى فيها
 بنينا او هو فيها بقر اقصرت يده ارضه امان في الصورة الاولى فلا تورد دعواه بالبرهان واما
 في الصورة الباقية فلو هو التصرف والاستقرار ومن ضرورتها اثبات اليد فلو قال او تصرف يد
 قوله او كان لبن او سراج هو كان اشهر واخصر ووجه مسير عن نفسه ان تكلم وعلم يقول
 قائل انا هو وقيل ذواليد انت عبد من القول له امر للصبي لانه اذا كان يعبر عنه نفسه كان في نفسه
 فلا يقبل قوله احد عليه انه عبده عند انكاره الابا بعبنة كالبائع وان قال هذا الصبي انا عبدي فلا
 وقيل ذواليد انت عبد من قوله عبد لذكر اليد لانه اقرانه لا يد له حيث اقر عليه نفسه بالرق فكان
 ملكا في يده كالتفليس وكذا عبد لذكر اليد من اصبي لا يعبر عنه نفسه لانه لا يد له على نفسه فكان يده حيا
 اليد ثابتة عليه بشرعا فيقول القول قوله قولا وقيل لا يعبر عنه نفسه اذ هو عبده لا يقبل ادعاء
 بلا حجة لانه ظهور عليه الرق فلا ينقض ذلك الابحجة **باب دعوى النسب ولدت ابنة**
 فيدعى مشتر لا لقرنه نصف ستة من ذمت فادعاء البائع خروا به ودام ولده ارض فادعى البائع
 الولد فالولد ابنة وبمسقة ام ولده وبمسقة ابسج لاقتناع بسج ام الولد وبمسقة لانه قبضه بغير
 حق لان سلاطة النعم ببسقة على سلاطة البسج وان للوصل ادعاء مشتر مع دعوة امر دعوة البائع
 او بعد لم يميز بين هذه الاحكام المذكورة سواء ادعاء البائع وحده او ادعاء مشتر مع دعوة
 البائع او بعد دعوة واما ان ادعاء مشتر قبل دعوة البائع مثبت النسب فمشتري ومشتري
 على ان مشتر بينهما واستولى ثم اشترايا كذا في الغاية وكذا اثبت نسب الولد للبائع لو
 ادعاء امر الولد بعد موت الام دون الولد او بعد عقوبتها امر بعد ما اعتقها مشتر ولو ملكا كما اذا
 دبر او فداها وتولد لولد لا لقرنه ستة مشتر وروضة من النعم في الحق بان يقتسم النعم على قتيبة
 الولد يوم الولادة وقتيبة الام يوم القبض فاصاب الولد رده البائع لا مشتر واما اصا بالام

يسقط عن البايع بانه انه اذا باع امه فخيرتها كالتوليد ويدا فحولت ولدا فصحة عشرة وثمانين
تقسم النصف على اربعين فما اصاب الولد وهو سبعة ونصف يرد البايع الى المشتري وما اصاب
الامه وهو اثنان وعشرون ونصف يسقط عن البايع ويرد كل النصف في اموت هذا عند الام والام
يرد حصته من النصف فيها امر في العلق وموت لانه تغذر رد الام الى البايع فيما فسقط حصتها عنه والولد
له فياخذة فيلزم حصته ولان مشتركا في حق الام فمن حصتها فليس الا حصته الولد وفي صورة
موتها لم يكن له مدخل ولا صنع فيها فيسترد جميع النصف ولو ادعاه او ادعى البايع الولد بعد موته او غيبته
رود ودعوى اما في موت فلا يستغنى به بموت عن النسب ولم تقصر ام ولد لانه الاستيلاء وفرغ
النسب فلو ثبت الاستيلاء بدون ثبوت النسب كان الاستيلاء واصلا وذا لا يجوز واما في العلق
فلا يرد اعتناق مشتركة مع طهر او لم يثبت ودعوى في حق الولد يعطل اعتناقه والعلق بعد وقوعه لا
يحق البطلان فلم تقم دعوى في حق الولد فلا يصح في حق الام ايضا لانها تباع ولو ولدت الامه بصحة
لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين من جان البيع فادعاه البايع يظهر ان صدقة امر البايع مشتركة
في دعوى فالحكم كالاول الذي هو ما اذا ولدت لاقتر من سنة اشهر من جان البيع غير نصيب الولد
وفي ام ولده ولا يصح ويرد النصف لتمامها واحتمال ان يكون العلق في ملك البايع ولا امر ان
لم يصدقه فلا يثبت النسب لاحتمال ان العلق لم يكن في ملك البايع فلم يوجد اليقين فلا يصح
وان ولدت لاكثر من سنتين من جان البيع فادعاه البايع الولد ولم يصدقه مشتركة لا يصح
او لم يوجد انصار العلق بملكه يقينا فان صدقة مشتركة ثبت نسبة امر البايع الولد وحمل على ان
البايع مسئول الحكم النكاح خلا لاجل حاله على الصلاح ولقول المشتري على الصدق ولكنه لا يرد البيع
بجميع ولا يعلق الولد لانها تباع ان العلق لم يكن في ملك البايع فلا يلزم بطلان بيعه وغيره
ليس اجد للتخوير فلا تقم دعوى التخوير منه فلا يعلق الولد ولا نصيب ام ولد وان باع رجل عبدا
ولد عنه امر عند البايع من عارته وكان العلق ايضا عنه ثم باعه مشتركة من آخر ثم ادعاه
او ادعى البايع الاول انه ابنه بعد بيع مشتركة اياه صحته ودعوى اياه وحكم انه ابنه ويرد بيع مشتركة
انصار العلق بملكه كالبينة والبيع يثبت النقص وما له من حق الدعوى لا يثبت فينقص البيع لاجله
وكذا لو كانت مشتركة لم يثبت من ام مع ولده وكاتب الولد او كاتب امه او كلاهما او من

ربح الولد او امة او كلاهما او اوج الولد او امة او كلاهما او زوجها او زوج امة ثم كانت الدعوة
 المذكورة اعترافا بهذا العبد ولده صحته ونقصت هذه الصفات لانها تكمل النقص فينقص
 كلها وتصح الدعوة بخلاف الاتفاق لانها تكمل النقص ولو بايع احد الوالدين ولدا عنه فاعتقه مستتر
 ثم اوخر البايع الاخرت نسبها منه وبطل عن الشتر في الذرعة فانه لا ثبت نسب للذرعة
 لصا وانه العلق او الدعوة طلبة او المسئلة مفروضة فيه ثبت نسب الاخر ضرورة ولا ثبت نسبها
 ثبت انها اصل فبطل عن الشتر ومن في يده صبر بجواز النسب قوله في هذه الاتفاق او كونه في
 يده ليس بشرط لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن لايكون اخيه وان لم يوص له بغيره بغيره عند الامام وعندهما
 يصح دعواه ويثبت نسب منه ان محمد زيد بوجه لان اقراره للمقوله بطل بجواز المقوله فصار كان لم يقر وان
 النسب بما لا يكمل النقص بعد ثبوته والاقرار عتله لا يرتد البر وفقد فلا تصح الدعوى ولو كان الصبر في مسلم
 ووفر فادعى مسلم رقة وادعى الذم بوجه هو بايع حرا ابن الكافر نسيان ذلك شرف احرته في احوال والاولاد
 في احر لان لا اولا الوعدانية ظاهرة فكان فيه اجمع بين المصلحين وفي العكس ثبت الاسلام تبعا
 ولا يحصل احرته مع العجز عن تحصيلها ولما كان احرته لازم النبوة ومصلحة في انبات النبوة لم يكن باس
 في تقديم حرمه قوله هو صبر عليا ابن لو ان كان التفرغ على الدعوة هو النبوة بل ربما كان التقديم اولا
 لو كان الصبر في زوجين فاختصا فيه فزعم ان نقل الزوج انه ابنه في غير ذلك وزعمت امر وقالت ان في
 انه ابنه منه غيره فزعم انها لا كلامهما اقر للولد وادعوا ما يبطل حرم صاحبه فيصير اقراره حاله ولو يبطل
 الحق بجواز القول ولا يرجح احدهما على الآخر لاستوانتهما وقيام الفراش بينهما هذا اذا كان الصبر
 بغيره نفسه اما اذا جبر فالقول قول الصبر ايها صدق ثبت نسب منه بتدقيقه ولو استولى شترانه
 بغيره شترانه فوطئها ممتدا على ملك يمينه فولدت ثم استحققت فالولد له لانه خلق من ماء احره
 على الاب يمينه باجماع الصحابة يوم الخصومة لانه يوم المنع فان مات الولد تفريع قوله يوم الخصومة فكان عليه
 ان يزيد فيه قبلها او لومات بعد وجب عليه قيمة الولد لمكان المنع فلا شيء على ابيه لا اعدام المنع
 ولو لم القيمة انما يكون بالمنع وتركته له امر للاب وولن مولد امة لانه حلال في حق ابيه فيما تركه
 ميراثا لبيه وان قل له الاب عزم قيمة لمولده لانه لا يتحقق المنع من الاب بقتله فكان نصفه قيمة القيمة
 ولو اعظم الاب قيمة ان قتله غيره واخذ الاب دية من القاتل سلامة الولد او الدية بدل الحق شترعا

فصار الولد سالما بلا لثة الدية صغير قيمة كالوكان حيا ويرجع الاب بقيمة الترفع منها للمنتج و
بقيمة المنتج الالة المستحقه على باقيه امرن ليع الولد جميع الالة لانه فخته له سلامته لانه جوده البيع والبيع
لقيمة المنتج سلامة جميع اجزائه لانه الوارثين لها لا يرجع المنتج عليه بالحق الذي اخذ منه المنتج
لانه لزمه باستيفاء منافعهما وهرست منه اجزاء جميع فلم يكن ايباع منافعا لسلامته **كتاب**
الاقرار بمولفة عبارة عن اثبات ما كان متزلا وشرا اخبارا بانه لا بشارته ولا بجانته الا
اذا كتب الغائب اما بعد فعله كالكافي الصغير كيج ما بالما كان او غير ما لا لاخر على نفسه وشروطه الحق و
المعقول المبلغ وركنه ان يقول الحق لفلان على كذا وما يشاء به واما حكمه فيناؤه والبيع الاقرار المعلوم
الشيء من معلوم لانه مجهول لا يصلح مستحقا لانه فاذا الاقرار بنوت ملك للقول ولا يمكن اثباته لمجمل
وحكمه امرته الترتيب عليه فهو اكثرية بلا تعدي وقبول الحق له فانه يزعم على الحق ما اقر به بوقوعه
والا على صدق التجربة لانه مدلوله الصدق والكذب حق عقلي لا تنفرد موضع لاثبات امر الاثبات
اجزاء وحي هذا القول ان يذكر قبل قوله وحكمه ثم فرع على حكم الاقرار ظهور الحق به لاثبات قوله
فصح الاقرار بالحق للمسلم من غير ان يتقدم اليه اذ لو كان اثباتا ابتداء لما صح ذلك اذ لا يصح عليك
الحكم للمسلم لا يصح بطلاق وعناق مكره لا ظهور وبطل الكذب وهو الاكراه فلو كان اثباتا
ابتداء صح لانه طلاق مكره وعناق واقعه عندنا واذا اقر حركت بحت معلوم ذاتا وصفه كنهه
الدار وهذا العبد او كج مجهول يسمى او حي بان قال لفلان على سني او حي صح اقراره لانه حاله
الحقبة لا تمنع صحة الاقرار وقد عرفت انه كج مجهول لا بان الخلف لا لا بد من قيمته او حي حواقة لا بد
ارثها او تبرع عليه بقيمة صاحب لا يعرف قدره او كج حاج الى ابراء ومنه بالايضا وبالدار
ولمعه امره لانه بان مجهول امره لو امتنع يجبر على البيان بما له قيمة لانه اضطرر الواجب في ذمته وما
لا قيمة له لا يجب في ذمته مثل حبة منية او قطعة ماء وما اشبه ذلك لانه مثله لا يجب في الذمة
عادة ولا يجز فيها التامع فاذا جنيبه لا يقبل قوله بل يجمل على الرجوع فيجبر على البيان والقول قوله في قول
الحق مع جنيبه اذا ادعى امره اكثر مما اقر به الحق ولم يبرهن لانه شك في قول الحق لفلان على ما لم يبرهن
في اخره ودرهم لانه الاقر منه لا يطول عليه اسم امره فانه قول الحق لفلان على ما عظيم يجب بحساب
زكوة ما ارض جنيب بين الحق ذلك مال العظيم به امره ذلك كجمن فضة كان او غيرا لانه انساب

ما عظيم محبة صاحبه فنيا في الشرع ضرورة وجب عليه موصاة الفقير وفي ما عظيم منه الا ان يحجب تحت وعنه
لانها اولى بكتاب منها وفي ما عظيم منه البر يجب تحت اوسق لانه هو المقدر بالنصاب عند ما عند
الامام انه يرجع الى بيان المقوم اعتبار الوفاء والعادة كذا في الاختيار وفي ما عظيم منه غير ما في الركوة
كعدم وجوب قيمة النصاب المذكور وفي اموال العظام يجب ثلاثة نصاب ثم جنس ما سماه اعتبار الاول
الجميع لانه متحقق فيصار اليه من يقوم دليل على غيرة وفي دراهم يجب ثلاثة دراهم وفي دراهم كثيرة يجب
عشرة دراهم لانها اقصر ما يذكر بلفظ جمع الكثير بقدر عشرة ثم يقال احد عشر فلان هو الاكثر من
جاء اللفظ فيصرف اليه هذا عند الامام وعند ما يجب نصاب لان من يملك اقل من النصاب مقل من
لا عنه موصاة الفقير وفي كذا درهما يجب درهم لان كذا كفاية عن عدد درهم ودراهما تفسيره في كل عليه
وفي كذا كذا يجب احد عشر درهما لان كذا كفاية عن عدد مجهول فكذا اقل عدد دين مجهول ليس منها
حرف عطف واقل عدد دين كذلك في مفسر كسر بين احد عشر وان ثلث نقطة كذا بلا واو
بان قاله على كذا كذا كذا كذلك يجب احد عشر مالا لواء منها على التكرار اذ لم يجمع بين ثلاثة اقل
بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار في الاثنان على اقل عدد وبقيا والتعبير عنه بذكر عدد دين بلا
عطف وهو احد عشر وفي كذا وكذا بلا واو واحدة يجب احد وعشرون درهما لانه ذكر عدد دين مبهين منها
حرف عطف واقل ذلك في المفسر احد وعشرون وان ثلث نقطة كذا بلا واو بان قاله على كذا وكذا
وكذا زيد على ذلك ثمانية امر يجب مائة واحد وعشرون لانه اقل عدد ويجوز عنه ثلثة اعداد مع العطف
وان رجع بتثنية الواو بان قاله على كذا وكذا وكذا وكذا زيد على ذلك الف امر يجب الف ومائة
واحد وعشرون لانه اقل عدد ويجوز عنه باربعة اعداد مع العطف وكذا كل مكيل وموزون بان قاله على
لذا فقير منه الحظ وكذا من الما من العسل يجب فقير منها ومن منه ولو قاله على كذا وكذا فقير منها و
لذا كذا منا منه يجب احد عشر فقير منها واحد عشر منا منه وكذا البواقر وان اقل لاخر بشر في
عبدان قال لا يشرك في هذا العبد فهو نصف امر فالعبد ينصف بينهما عند ابي يوسف لان الشريك في
الشركة وهي تنبأ عن التسوية وعند محمد يوزن بمقارباتها لان الشريك بمجر النصيب كما يحل بمجر الشركة
وهو محمل ضمنية البيان بها وقوله على من الما كذا او قبلي او اربدين لان كل على لا وجوب وقيل انها
غالبا وانما يجوز الما واجبا مضمونا اذا كان وينا في الذمة فان وصل به امر بقوله على او قبلي هو الذي

حساب
۳۱۴۰۰
وحدی ۶۴۰۰
مبلغ ۲۵۰۰
الکسیر سترن صاعی والصلع غانیة
ارطام والرطل مائة وثلاثون درهماً
وزیر بقره والحسن مائتان وستون درهماً

والعوض للمقر له لان العوضه اسم للبقعة ووزن البناء وقيل الخاتم وكحل البستان كسنا مناهي كونها
من متناول اللفظ تبعاً لالفاظ فان اقترن الخاتم واستغنى فقصه او بستان واستغنى فقصه بالصح
الاستثناء لما ذكر منه ان الاستثناء تصرف في اللفظ ولهذا الوقاى الحلفه والقصر في اللفظ
وهو الخلف فيصح وان قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم يقصده موهولاً فان عينه المقر
بان ذكر عبد بعينه في المقر له فيلزم المقر له سلم انت عبد ايمان الى المقر وسلم انت الالف التزم
من المقر ان شئت فان سلم المقر له العبد لزمه الالف والا فلا شئ له وان لم بعينه ولم يقصده المقر
له في عدم قصده لزمه ان الالف والمقر له لم يقصده وصل او فصل لانه رجوع عما اقربه والرجوع عن الالف
بالقر ولو قال له على الف درهم من ثمن عا او من ثمن لزمه الالف ولا يصدق قوله في ثمن عا او من ثمن لزمه الالف
هذا عند الامام وعندهما ان وصل صدق ولا يزم على المقر شئ لانه باقر كلامه يظهر انه ما اراد الا ان
وما اراد الا بظاهر الكلام يتم باوجه فصار كما لو قال له ان شاء الله شئ واحداً ان يكون
بان بعينه ويصح موصولاً لا مفعولاً للامام انه رجوع عما اقربه والرجوع عن الالف بالقر ولو
قال له على الف درهم من ثمن عا او من ثمن لزمه الالف والالف زبوف او بقره وقوله المقر له في جواد
لزمه اجماعاً وصل او فصل عند الامام لانه من ان رجوع وقال لا يزمه ما قال من الزبوف او بقره وان
قوله في زبوف او بقره لانه من ان بعينه فيصح موصولاً لا مفعولاً وان قال له على الف درهم غصب
ودية وهي زبوف او بقره صدق وصل او فصل بالاتفاق اذ لا اختصاص للغصب والدية
بجواد بل الغاصب يغصب ما يجده وموودج يودج ما يحتاج الى حفظ فكان ما قال ياناً للنوع فيصح موصولاً
ومفعولاً لا بغيره والقرض لانها اختصاص باجماع وان قال له على الف درهم غصب ودية وهي زبوف
او رصاص فان وصل صدق والا فلا صدق بالاتفاق لان هذين ليسا من جنس الدراهم الا
ان اسم الدراهم يتناولها كما قال ياناً في غيرهما فيصح موصولاً لا مفعولاً ولو قال غصبه ثوباً
وجاء بجميع صدق بعينه ان لم يثبت ان حشم سلامة لان الغصب لا يقتصر السلامة ولو قال له
على الف لانه يصدق بانه صدق ان وصل والا امر وان لم يصل لم يصدق لانه الالف لما ذكر
من ان الاستثناء تصرف في اللفظ وهذا الاستثناء استثناء المقدار واللفظ يتناول المقتضى فيصح
ان وصل بخلاف الزبوف فانها وصف واللفظ لا يتناولها ولو قال المقر له ثوبك الف ودية فقلت

فقلت في يد من غير نقد وقيل المقر له لابل اخذتهما مني غصباً من المقر لانه اقر بما هو سبب الضمان
هو الاخذ ثم ادعى برأيه عن الضمان وهو الوديعه والمقر له ينكر فالقول له مع بعينه الا ان ينكر عن اليان
فيحذف بعينه ولو قال المقر له لابل اخذت اعطيني لا بعينه المقر له لم يقر بما هو سبب الضمان بل اقر
بالاعطاء الذي هو فصل المقر له الا ان المقر له ادعى سبب الضمان والمقر له ينكر فكان القول قوله مع
بعينه الا ان ينكر عن اليان ولو قال غصبت هذا الشئ من زيد لابل من عا وهو امر من الشئ لزيد
المقر له ولا عليه قيمة امر على المقر فقيمة هذا الشئ لعمرو لانه لا اقر بزيد صريح اقراره له وصار ملكاً له
قوله بعد ذلك لا رجوع عنه فلا يقبل وقوله بل عمرو اقرار لعمرو وقد استولى به بالاقرار لزيد فيجب عليه
قيمة لعمرو ولو اخذ لزيد من رجل شيئاً ثم قال لا اخذ لعمرو منه هذا الشئ كان له ودية عند المقر
وقال لا اخذ لزيد من رجل شيئاً ثم قال لا اخذ لعمرو منه هذا الشئ كان له ودية عند المقر
باليد له ثم لا اخذ منه وهو سبب الضمان كما بان ثم ادعى استحقاقه وهو منكر بقوله هو له والقول للمقر
فيجب عليه رعيه ان قايماً وقيمة ان انكاه وان قال اجرت عرسه او ثوبه هذا فلان ما يملكه
من الفرس او ثوب او ثوب ورده على او قال اعترته او سكنته وارسله فسلم فيها ثم
رد ما على وقيل فلا يثبت بل الثوب والفرس لم يقدرا خذتما ظناً وكذا الدار وقد سكنتها ظناً
صدق المقر ولا خلاف بينه عند الامام وعندهما القول لما خذ منه امر المقر له لانه المقر اعترف بيد المقر
له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره له دون دعواه عليه فيجب عليه الرد كما في فصل الوديعه والقر
وله ان البينة الاجارة والاعارة تثبت ضرورة استيفاء المنافع فلا يظن حق الاستحقاق
على المقر لان اثبات ضرورة عدم فناء وراء الضرورة فلا يكون اقراره باليد بخلاف الوديعه والقرض
لان اليد فيها مقصودة فيكون الاقرار بهما اقراراً لها باليد للمودع ولو قال احد الرجلين خذ لاني
ثوباً هذا لاني فقيمة منه امر قبضت الثوب منه الاخر وادعاه الاخر بان قال الثوب ثوبك
عارية فعلى هذا الخلاف في الصحيحين القول للمقر عند الامام والمقر له عندهما ولو قال ان قبضت امر قبضت
من فلان العا كانت عليه او قال اقرضته العا اخذتها منه والمقر فلان الدين والاقراف في القول له
المقر له المقر له لان الدين والقرض من قبضين مثلهما فاذا اقر باقتضاء الدين فقد اقر بقبض مثله
الدين لان الاقتضاء انما يكون بقبض من مضمون فكان مقر بقبض من الغير وهو سبب الضمان ثم ادعى

وذكر لا يخرج من كماله عن البدر عن من لا يفرق بينهما اخذ من متصلين رجع بادرع ان كلاهما
 وان بعضا فبالبعث على ما هو حكم معاوضة وان وقع الصلح غير اقرار عن ما ينعقد بان صالح من
 دين بسكنى داره او خذته عبده اعية الصلح اجارة لوجود معنى الاجارة فيه فهو يملك المنفعة بغير
 والاعتبار في العقود للمنفعة واذا اعتبر اجارة فيشترط فيه امر في هذا النوع من الصلح التوقيت اني
 مدة الانتفاع حتى لو صالح على سكنى بيت ابد لا يجوز فيشترط لمن لا يملك بالشرط اذا كان البدر
 منفعة تعلم بالتوقيت سكنى الدار ومدة العبد واما اذا كان منفعة لا تعلم به كنقل هذا الشيء من
 من هذا المكان الى ذلك المكان فلا حاجة فيه الى التوقيت ويحظر به وبسبب هذا النوع يموت احد
 احد متصلين مطلقا او بهلاك محل المنفعة قبل الاستيفاء في امدته المفروضة في التوقيت كالاجارة
 من لو ادعى داره صالح عنها على سكنى دار سنة او مدة عبده شهر او ركوب عبده الدابة الى بغداد
 ثم مات احد متصلين او بهلاك محل المنفعة قبل استيفاء شئ من منفعة بطل الصلح فغيره والا فله
 وان كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر ما بقى ورجع في دعواه بقدره والا جاز ان الصلح مع
 سكوت والصلح مع النكاح معاوضة في حق المدعى لانه يأخذ بدل الصلح على انه عوض في زعمه وقد ابيح
 وقطع لصارعة في حق الاخر اذ هو عليه لازم في زعمه انه مالك لاني يده امانى الانكار فظاهر لازم
 بالانكار تبين ان ما يعطيه لقطع الخصومة وقد ابيح بين وانما في السكوت فلا يثبت الاقرار والانكار
 فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالانكار مع ان المدعى على الانكار او لا لازم فيه تفويض وطور الذمة وهو
 فيكون جهة الانكار لا جهة فكل من المدعى والمدعى عليه لو اخذ بزمه ثم فرغ عليه قوله فلا منفعة في
 واربعين عنها مع احد هما مع النكاح او مع السكوت لازم في زعم المدعى عليه لم يجز له ملك وزعم
 المدعى ليس بحجة على المدعى عليه ويجب ان يثبت الشفعة في دار صولح عليها ارض الدار بان يكون
 دالا في زعم المدعى انه اخذ ما عوضا عن ملكه وزعم حجة في حقه فيؤخذ بزمه وما استحق من كسر
 بفتح العين كلا او بعضا في صورة الصلح مع سكوت او انكار يرد المدعى على المدعى عليه حصته
 المدعى من البدر ان كلا فكلما وان بعضا فبعضا ويرجع المدعى بالخصومة مع مستحق فيه انما استحق
 كلا او بعضا لازم المدعى عليه لم يدفع عوض الا ليدفع مقصوده عن نفسه يسبق المدعى في دفعه بالخصومة
 احد فاذا استحق لم يحصل مقصوده في البدر ويرجع بالخصومة مع مستحق وما استحق من البدر

الحق له الحق ان لم يكن له وارث معروف وان كان له وارث معروف ولو كان بعد اقل بئنه الحق له
 بئنه الوارث المعروف حتى لو اقر باخ وله عمة معروفة او خالة معروفة فالارث للعمة او الخالة لا
 للمقر لان النسب لم يثبت فلان اجم الوارث المعروف ومن مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث
 ولا يثبت نسب منه لان مقتضى اقراره شيان كل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركة في
 الارث وله فيه ولاية فيعتب انشدون الا والاولاد ولو مات عن ابين وكان لاسمها اميت دين على شخص
 فاقراصه بما اراد ولد اميت بقض ابيه نصفه وكذا في الاخر فان نصف الباقي للاخر بعد حلفه
 انه لا يعلم ان اباه قبض نصفه كذا في العناية ولا يثبت للمقر لان اقراره يغير الانفسه **كتاب**
 الصلح هو اسم للمصالحة خلاف الخصومة وشراعا عقدي رفع النزاع بين المدعى والمدعى عليه ويقطع
 الخصومة وركنه الايجاب والقبول بان قال المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا او من دعواك كذا
 على كذا وقال الآخر قبلت او رضيت او ما يدلى على رضاه وقبوله بشرطه العقل لانه شرط في جميع
 التصرفات الشرعية لا يبلغ فصح من الصبر ان نفع او عر عن ضرر بين ولا احرية فصح من العبد
 انما ذول ومكاتب وحكم البراة من الدخول ويجوز الصلح على اقرار من المدعى عليه وسكوت بان لا يقر
 ولا ينكر وانكار لا اطلاق قوله تعالى والصلح خير فالاول امر الصلح مع اقرار كالبيع في احكامه ان وقع
 عن مال يملكه او موجود من البيع وهو مبادلة ما يملك بالتراض كما تقدم وفتح عليه قوله فيثبت عنه
 ان كان احد البديلين عقارا الا ان كان كلاهما عقارا والرد بالعيب وحيار الرقبة وحيار البئر
 وعينه وجهالة البذر وهو ما وقع عليه الصلح ان كان ما يحتاج الاقبعة لانها تقف على المنازعة كالأ
 ما اذا لم تكن البنية كما اذا ادر مقامه الدار واوعد المدعى عليه فحاشا حاشا على ان يترك كل
 منها ودعواه قبل صاحبه صحيح وان لم يبين كل منها مقدار حقه اذا جهالة في الساقط لا تقف على المنازعة
 ولذا قال لا يثبت عنه وجهالة المصالح عنه وهو المدعى عليه ويشترط فيه القدرة على تسليم البذر وان اتى
 بعض المصالح عنه او كله رجع المدعى عليه على المدعى بكل البذر في الصورة الثانية او بعضه ارجع
 البذر في الاولى من لوع او عر زيد واراع على كبر وصالح على كبر على الف فاستخت الدار كلها او نصفها مثلا
 رجع كبر على زيد في الاولى بكل الالف وفي الثانية بخمسة مائة ولا يخفى ما في تحريم النصف من البذر
 الغير يثبت وان اتى بعض البذر او كله رجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه او بعضه حسب ما ذكر

بعضا او كلا يرجع المدعى الى دعواه في قدره ارضه قدر البذر ان كلا فلا وان بعضا فبعضا لا
 المدعى لم يترك الدعوى الا بسلام البذر فاذا لم يسلم لم يرجع بالبذر وبذلك البذر قبل التسليم الى
 المدعى كما استحقاقه في الفصلين ارضه فضل الاقرار وفضل السكوت والاعذار فان كان عن قرار
 رجوع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن سكوت وانكار رجوع بالبذور ولو صالح عن بعض دارين
 بان صالحه على بيت معلوم منها لا يصلح الصلح ويؤخذ على دعواه في الباقي لان بعض الشيء لا يصلح عوضا
 عن كله لانه استيفاء البعض واستيفاء البعض الآخر والاستقاط لا بد على العاين بل هو مخصوص
 بالدين وحيلته ارجيلة جواز هذا الصلح ان يريد المدعى عليه في البذر شيئا ثوبا او درهما ليكن
 عوضا عن الباقي في يده او يبرأ من البرائة او من الابرأ وغيره دعوى الباشي بان فاك المدعى ببيت
 منك او ابرأ منك عن دعوى هذه الدار لان الابرأ وغيره دعوى العاين جاز **فصل**
 يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم لا بيا ان الصلح عنه لا يحتاج الى تسليم
 نفسه اجماله وان الصلح عليه في الصلح يحتاج الى تسليمه فحاله لا تقضي المنازعة فيه اعلم ان
 الصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول ومجهول
 على مجهول ومجهول على فاسدان فاكما صرح ان كل ما يحتاج الى تسليمه لا بد ان يكون معلوما لان جهالة نفسه
 لا تمنع من المنازعة وكل ما لا يحتاج الى ذلك يجوز اسقاطا لا يحتاج الى تسليمه لان جهالة لا تقضي المنازعة
 فلو ادعى مقاض دار رجل ولم يسلمه واوعد ذلك الرجل مقاض دار المدعى فاصطلى على ان يدفع
 احداهما لا الاخر لا يجوز وان اصطلى على ان يترك كل منهما ودعواه جاز لانه لا يحتاج الى تسليم
 وارتسم بخلاف الاول فانه يحتاج اليه ويجوز الصلح عن دعوى ما لم يبار ومبغضة لانه لا تثبت بمجرع الا با
 وفي الاول بمجرع البسيع في حقهما ان وقع مع اقرار ومجرع البسيع في حق المدعى وحده ان وقع مع سكوت
 وانكار ولافتداء العاين وقطع المنازعة في حق الآخر وكل ذلك جائز على ماهر ويجوز الصلح عن
 دعوى منفعة بما وبمبغضة كان او غير سكنى وارضنة وصية فمجرع ما لم يجره الوارث او اقرب
 او سكوت وصالحه لان اخذ العوض عن المنفعة جائز بالاجارة فكذا بالصلح لكن لا يجوز عن المنفعة
 بمبغضة الا اذا كانتا مختلفتين احسن بان صالح عن سكنى دار على خذعة العبد او راحة الارض
 اما اذا اكد جنسهما بان صالح عن السكنى على السكنى او عن الرزاحة على الرزاحة فلا يجوز لان

وان كان غير مجهول على مجهول مثله ان يزوج
 رجل في دار طهرا وادعى المهر على
 في طهرا فحقا فحقا طهرا على
 جاز هذا بغير ما في العاين

لان المنفعة لا يجوز استيجار لم يجزها فكذا الصلح كذا في الغاية ويجوز الصلح عن دعوى اجبانية في النفس
 وما دونها عند كان او خطأ سواء كان عن اقرار او انكار او سكوت اما جواز الصلح عن اجبانية في
 النفس عند اقل قوله تحت فمجرع عن من اجبانية فاتباع بالمعروف واداء اليه با حسم عقيبه
 القصاص قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت في الصلح عنه وامر من فمجرع عن من اجبانية شيئا الى
 ترك القصاص ورضى بما كان فاتباع بالمعروف واما جواز الصلح عما دون النفس مطلقا وعن دعوى
 النفس في الخطا فلا يجوز موجهها المالك فيصير بمجرع البسيع ويجوز الصلح عن دعوى الزوج بان او عن شخص
 مجهول اكل انه عبده فانكر ذلك الشخص او سكوت فضالته بما جاز الصلح وكان عينا بما في حق المدعى
 لانه امكن تقضي بهذا الاعتبار في حق نعمة انه عبده وكان بذلا في حق المدعى عليه لدفع الخصومة تركه
 انه الاصل ولكنه لا ولا الله عليه لانه لا يقيم المدعى عليه عليه لانه عبده تقبل وتثبت الاول
 عليه لكن لا يجوز رقيقا لانه جعل معتقا بالصلح ويجوز الصلح عن دعوى الزوج على امرأة النكاح بان
 او عن رجل على امرأة انها زوجتها فانكرت فضالته على ما جاز الصلح وكان حلالا في حق الزوج
 لا مكان اعتبار الصحة فيه بان يجعل فرقة في حق المدعى لانه اخذ ما لم يترك البسيع فخلع الصلح
 يجب حله على اقرب عهود اليه وكان بذلا في حق المرأة لا فداء العاين وقطع الخصومة ولكنه يحكم
 عليه ما اخذه من المهر ودية ان كان مبطلا في دعواه ولو صالحها بما لم يقر امرأته لكان النكاح جاز
 الصلح وكان ذلك كالحا جديا ومبذرا لهما مهر او لا يجوز الصلح المذكور ان او عتة امر النكاح امرأته
 لان بذل الزوج المهر على ترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى فرقة فالعوض من جانب الزوج
 غير مشروع وان لم يجعل فرقة بقا المهر على ما كان قبل الدعوى فلا يقع البذل في مقابلة شيء فلا يصح
 بهذا بعض نسخ القدور وصرح الزاهد ببعثته ولذا قال وقيل يجوز وجه الجواز ان يجعل بذل
 الزوج المهر لزيادة في مهره فيصير كانه زاد ما في مهره ثم خالفها على اصل المهر دون الزيادة فنقط
 المهر لا الزيادة ولا يجوز الصلح عن دعوى احد كان اخذ رجل زانيا او شارب خمر لم يرفع المهر الى الحاكم
 فضاله ما خذ على ما عليه ان لا يرفع اليه فالصلح باطل وروما اخذه من المهر لازم لان المدعى في الله
 والاعتياض من حق الغير لا يجوز فكيف يجوز عن حق الله وان فصل عبده ما دون رجله على ما صالح
 عن نفسه بما في يده من الكسب سواء كان عليه دين او لا لا يجوز صلح لانه ليس له ان يتصرف الا

والإضافة تقتضيها التزام البدل وأما في الثالثة فلأنه لا عينه للتسليم فقد شرط سلامة العرض
فصار العقد تاما بقبوله وأما في الرابعة فلا التسليم ليس بذاته عالما من الكفالة وكان الفضول
مبذرا عنه إذ عر عليه فإذا باسقاط الخصومة عنه لأنه فله بلا اذنه وإن اطلق ولم يسلم أمر لوطح
الفضول البدل ولم يصفه الملك ولم يشر إلى شيء هو له أو اضاف إلى شيء ولم يسلم توقف
الصالح على إجازة المدعى عليه فإن إجازة أمر باضلة الفضول المدعى عليه جاز الصالح وزال التوقف وإن
البدل الذي ذكره الفضول لا ينفع الصالح وهو دفع الخصومة حاصله فله البدل لا التزاما به بقبوله
والأمر أن لم يكره المدعى عليه بطول الصالح الموقوف ولا يزعم الفضول شيء من البدل لأن المصالح هنا هو
الفضول لا ولاية له على المطلوب فلا ينفعه بقبوله **باب** الصالح في الدين وهو الذي ثبت في
الدين الصالح مبتدأ آخره قوله إلا أنه أخذ عما أحق بعقد حدائيه السبب العقد الذي هو بين العاقلين
بطريق البيع بالدين على بعض جنس أو جنس على كنهه أو الف درهم ضاحك على ثمانية وثمانين
أو عشرة وثمانين فضلا تحت وثمانين أخذ لبعض فئة واسقاط وإبراء لبقائه وإن لم يقبل إلا أنك
للمعاوضة لمان لتعرف العاقل البالغ وجب أن يصح ما يمكن ولا يمكن تفصيحي معاوضة لما فيه من
الربا فيقول على أنه إبراء عن بعض فئة تفصيحي لتعرفه وإنما وضع مسئلة في الدين وإن كان الحكم في
والاعتاق فلا الحارم على الصلاح ولأن الأصل هو الواجب بسبب المشرع ثم فرع عليه
قوله فلو صالح عن الف على مائة حالة أو صالح عن الف على الف مؤجل فيصير صلي في الصلح
أما في الأول فلا يمكن إسقاط ما فوق المائة وأما في الثانية فلا يمكن إسقاط الوصف
المكمل ولا يمكن معاوضة لبيع الدراهم بمثلها سنة غير جائز وكذلك لو صالح عن الف جادا على
مائة ريالوف لا يمكن إسقاط ما فوق المائة وإسقاط الوصف يجوز في المائة وفي هذه الصور
لا يشترط قبلي بدل الصلح لصحة الصلح ولا يصح لو صالح عن دراهم حالة على وثمانين مؤجلة المشرع لأن
الدين غير مستحق بعقد حدائيه فلا يمكن حله على الصلح غير فكان معاوضة وبيع الدراهم بالدين سنة
لا يجوز كإبين في الصرف فلا يصح الصلح أو لا يصح لو صالح عن الف مؤجل على نصفه حال لا الحار غير من
المؤجل وبسبب هنا بعقد حدائيه هو المؤجل فيكون تجرأ ثمانية بمقابلة اثني عشر مائة المكمل و
ذلك غياض عن الأجل وهو حرام أو لا يصح لو صالح عن الف وهو جمع أسود درهم مضروبة منه فقرة

فيما هو من تجارته وتعبه من تجارته فذلك التصرف فيه بيعا واستحلاما بالاولى كالا جني وان
عن مضمون نصف مضمون بكثر من قيمة بعض ان رجلا غصب ثوبا بقيمة مائة فاستهلكه ثم صالح
صاحب الثوب على مائة وعشرين جاز صلوه عند الامام وقال لا يبطل الفضل ان كان لا يتقاضى فيه كس
او الواجب هو القيمة وهي مقدرة من النفقة في الشرع فانزاعه عليها ربوا وله ان يفتي في الباقي
باق وانما ينقل الا القيمة بالقضاء فقبل القضاء اذا تراضيا على الاكثر كان اعتياضا فلا يكون
ربوا لام الزيادة على المالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة وان صالح عن مضمون
تلف بعض من مطلق سواء تقابلت اياها او لا اتفاقا لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس
وان عتق موصرا مشتركا نصف له ونصفه الآخر لآخر فاعتق نصيبه وصالح عن باقية بكثر
من نصف قيمة بطل الفضل بالاتفاق اما عند جما فظاهر واما عنده فلا القيمة منصوص عليها
وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القامر بخلاف ما تقدم لانها غير منصوص عليها وان ضاع
بعض من وان كان قيمة اكثر من قيمة العبد لما قلنا انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس فيكون
صالح المهر على يد غيره الى المهر لغيره بغير ان ادعى رجل على رجل عينا في يده فأكمره فضاله على مال
يعترف له بالعين فانه يجوز فسخه في حق المهر كالمبيع وفي حق المهر كالتزادة في الثمن كذا في الاثر
وبالصلح عن دم عمد او على بعض دين يدعيه بعض ان وكل رجلا بالصلح عن دم عمد فضاله او وكله
بالصلح عن دين يدعيه على اخر من المكيلات والموزونات فضاله على بعضه بغيره البدر الوكيل الاول
لانه استقام لمحض فكان الوكيل سفيرا لمحض فضاله عليه كالوكيل بالنكاح الا ان ضمنه ان ضمن
الوكيل البدر فانه ضمنه لئلا يخذل بعد الضمان لا بعد الصلح وبدر الامر بصلح هو كالمبيع كما اذا كان
الصلح عن ماله بغير المهر الوكيل له الحق في البيع حينئذ يرجع الى الوكيل ومن جملتها دفع البدر عند
اذا كان الصلح عن اقتدار واما اذا كان عن انكار فلا يجب البدر على الوكيل كذا في الكافي وان صالح مع
مهر ففعله عن جانب المهر عليه مع المهر وضمن البدر او اضاف الصلح الى ماله بان قال صالحك
على الف من ماله او على الف من ماله او استأقرني الى عرض او فقه بلاضافة الى ماله بان قال صالحك على
هذا الثوب او على هذا الف او اطلق عن الاضافة والاشارة بان قال صالحك على الف وسم
البدر الى المهر مع الصلح اذا رضى المهر من كذا في هذه الصور اما في الاولين فلا الكفالة والافادة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سواء مغلوبة الغش على نصفه بيمينه ابيض لاه البصير غير مستحقة بعد الدانية وهي زائدة وصفا
 فيكون معاوضة الالف بمائة وزائدة وصف وموروا ولو صالح عن الف درهم ومائة دنيا
 على مائة درهم حاله او مغلوبة صح لانه امكن جعله اسقاطا للدين كله والدرهم الامانة ان كانت
 حاله واكن جعله اسقاطا لذلك وتأجيله للباقي ان كانت مؤجلة ولا يمكن جعله معاوضة لقيمة
 للعقد او لغيره من اسقاط حصة الزم وان قال من له على الف او هذا نصفه على انك برز من باقية
 فضل الآخر اسرار من نصفه برز من الاسرار ان لم يؤد فلا يبرأ عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فانه
 برز عنه سوا ذلك ولم يؤد لانه ابرأ مطلق لانه جعل الاداء عوضا عن الابرأ ونظر الى كل على
 وعلى معاوضة مثل هذا والاداء لا يصلح ان يكون عوضا لوجوبه فصار ذكره كعدمه ولها انما برز من
 بشرط الاداء وان غرض من صالح هذا ان يملك او يتيقن من ان ما هو الا نفع من تجارة راجحة او ضمان
 او دفع حسن فاذا عدم الشرط بطل الابرأ وكله على تصح الشرط كاتصال للمعاوضة فصح على شرط
 دون المعاوضة فيصح بالتصرف العاقل ومما يعرف بهذه المسئلة على وجه الاول ما ذكره وانما قوله
 وان قال من له على الف صالحك عن الالف على نصفه على انك ان لم تدفع هذا النصف فالالف
 عليك لا يبرأ او لم يدفع اجابا لانه انما يصح التقييد فاذا لم يؤد بطل والثالث قوله فان قال من
 له على الف ابرأ انك من نصفه على ان يطيني نصفه هذا برز من نصفه اعطى العدا ولم يعط لانه
 اطلق الابرأ في كلامه ثم ذكر الاداء الذي لا يصلح عوضا فبطل كونه الاداء بشرط وهو شك
 هنا كونه مذكورا ما هو امر البراءة فلم يتحقق كونه شرطا لانه غير مقيد في البراءة بخلاف الاداء في
 الصورة الاولى لكونه مقيدا في البراءة لذكره في الكلام وبهذا التفسير تفسر الفرق بين الصورين
 والرابع قوله وكذا لو قال من له على الف او النصف على انك برز من باقية ولم يؤد بطل الاداء برز
 من الباقي او تر النصف او لا لانه هذا الابرأ مطلق لانه لم يوقت للاداء وقتا لا يمكن الاداء غرضه
 صحيحا لانه واجب عليه في كل زمان فلم يتقيد بجزء على معاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما تقدم من الاداء
 في الغرض صحيح والخامس قوله ولو قال من له على الف ان ادبت الى نصفه فانت برز من باقية
 ادبت او مني ادبت لا يصلح الابرأ وان لم يوصل او نصفه لانه يعلق بالشرط صريحا وتعلق بالبراءة
 بالشرط باطل لما فيه من موطن التمسك بخلاف الطلاق والعقاق لانه كلامهما اسقاط والاسقاط لا يجوز

يجوز تعليقه بالشرط ومنه قال سائر الرب ونية لا تترك بمالك حتى لو حرقه امر الدين او كلف حتى
 بعضا فضل رب الدين التاخير وكلفه جاز حتى انه لا يمكن بعد التاخير من مطالبة في الحال ولا يمكن بعد
 اخذ من مطالبة ما حطه ابد لانه ليس بمكروه وانما علق بذلك نية امار في احوالها غير ولا حط
 لانه يؤخذ باقراره **فصل في الدين المشترك** وانما يرجع ان صالح احد ربه الدين يعني ان
 صالح احد الشريكين في دين مشترك على السواء غير نصف الدين مع نصيبه على ثوب صحيح الصلح
 كان عن اقرار او سكوت او انكار فليشركه ان يتبع من الاتفاق اطلب الدين بنصفه
 ان نصف الدين الدين مع نصيبه لانه كان عليه ولم يستوفه فبقية ذمته او القابض بقية نصيبه
 او يأخذ نصف الثوب بناء على ان له حصة ركة لانه عوض من ذمته الا ان نصيبه له ان يشركه
 الصالح ربع الدين فحينئذ لا يتبع شركه مدونه لانه حقه ليس في الثوب بل في ربع الدين وقد حصل اليه
 فلا يتبع مدونه وان قبض احد ربه الدين شيئا من الدين شاركه شركه فيه انما الشيء المقبوض
 لئلا يلزم قسمة الدين فبقية نصيبه ولا يملك المقبوض من الدين وابتعا من شريك الدين العزم المدون
 باقرار من الدين لانه المقبوض اذا كان مشتركا بينهما فالباقي اولى بان يكون مشتركا وان لم يكن
 احداهما على اشتراك نصيبه من الدين شيئا من المدون اسوة بالآخر فحينئذ ان شاء منته
 شركه ربع الدين لانه انصف من نصيبه ذلك المقدار او اتبع شركه العزم المدون لانه حقه
 بان في ذمته وانما لم يجعله مشاركا في الثوب لانه جعله في الثوب الصالح عليه لانه الشرا
 مبادلة من كل وجه وليس باستيفاء العين التي والصلح استيفاء العين التي من وجهين احدهما
 الشريكين العزم غير نصيبه من دين او قاض دين سابق على ما وجب من دين الشركة عليه كما اذا
 كان زيدا على عمر وقسوم درهما فباع عمرو وكبر عبد مشتركا بينهما من زيدا مائة درهم مشتركا
 منهما على زيد قسوم الدرهما فباع عمرو وحصة من ثمن العبد برئ الى ابن لا نصيبه لشركه في
 الصورين اما في الاولى فلا يبرأ الابرأ اسقاط وليس بقبض واما في الثانية فلا يبرأ قاض وينا بمقتضى
 لا قابض شيئا وان ابرأ احد الشريكين العزم غير نصيبه من الدين قسم الباقي على سوية لانه
 التي عاد الى هذا العذر حتى لو كان ثلثا على مدون عشرون درهما فابرا احد الشريكين عن نصف
 نصيبه كان له المطالبة بالجملة وليس كالمطالبة بال عشرة وان اجزا احد ربه الدين نصيبه من

المسألة يجوز ان يكون الامم دفعتا فانه في المعاوضة
 يجوز ذلك انما يجوز الامم دفعتا فانه في المعاوضة
 مقصودا كالحاجة وقوله تعالى

الدين لا يخرج عند الامام ومحمد خلافا لا يوجب فانه يصح عنده اعتبار الابرار المطلق ولها انه
يؤثر في قسمه الدين قبل القبض وهذا لا يجوز لانه وصف في الذمة ولا يتصور فيه التصفيف بالتجزئ
ويظهر صلح احد ربه السلم من نصيبه على ما دفع بعينه اذا سلم ربه الاخر في طعام ثم صلح احد
مع السلم اليه على ان يأخذ نصيبه من رطل الكحل ويصنع عقد السلم في نصيبه فاصحة بذون اذن شريكه
بطل عند الامام ومحمد لانه يستلزم جواز قسمه الدين قبل القبض خلافا لابي يوسف ايضا اسر كما
انه خلافه في المسئلة الاولى حيث يصح ذلك عنده لانه دين مشترك فاذا صلح احد على حصته
جازك من الدين انما يقيد بقوله على ما دفع لانه لو كان على غيره لا يجوز اتفاقا لما فيه من الاستدلال
بالسلم فيه وان اخرج الورثة احد منهم عن عرض او عقار بما اعطوه اياه او اخرجوه عن احد النقيضين لانه
بان اخرجوه عن ذمتهم هو التركة ببقية وفقر اليه او بالعكس واخرجوه عنها جميعا عن النقيضين
بالتقديرات الذين دفعوا اليه صلح الاخراج الصلح سواء قل البطل او كثر اما الاول فلا يمكن تصحيحه
واسمى يجوز بالتقديرات من النعم والكثير واما الثالث فلا يصح اجنس خلافا وهو ما ينزله لانه لا يعتبر فيه التمسك
ولكنه يعتبر اتفاقا بين النعم والكثير لكونه صرفا واما الثالث فلا يصح اجنس خلافا وهو ما ينزله لانه لا يعتبر فيه التمسك
ولكنه يعتبر اتفاقا بين النعم والكثير لكونه صرفا وان اخرجوه عن النقيضين وغيرهما من العقار والعروض
كانت التركة مستتمدة على هذه الاشياء باحد النقيضين لا يصح لاحتمال الربو الا ان يكون المصلي
من نصيبه من ذلك الجبس فانه يصح بعينه اذا كان المصلي لانه درهم يجب ان يكون امانة اكثر من
نصيبه من الدرهم يكون ما ياب ونصيبه في مقابلة ما وافضله في مقابلة غير الدرهم و
ذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الابرار لان التركة اعيان والبراة عن اعيان لا يجوز لكن لا
بد من اتفاق بين النعم فيما تقبل حصته من النقيضين لانه صرف في هذا القدر وان اخرجوه
عن نقيضين وغيرهما بعض ما هو مطلق سواء قلوا كثر لعدم تحقق الربو بهذا كله او الم يكن في التركة
دين على الناس وان كان في التركة دين على الناس فاجزؤه بنصيبه يكون الدين لهم بطل الصلح
كان من دين فقط او من دين وتركه جميعا لانه يصير ملكا حصته من الدين لبا الورثة بما ائتمروا
منهم من العاين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعض واذا بطلت حصته الدين
بطلت انك لا تحا والصفقة ثم اراد ان يترك نصيبه هذا الصلح صلا شرعية فقال فان شئنا لولا هذه

هذه الصورة براءة العتق اسر فان كان في التركة دين فاجزؤه المصالح بشئ بشرط ان يبرأ العتق
من نصيبه اسر الدين النذر من نصيب المصالح صلح الصلح لانه حينئذ يكون ملكا للدين من نصيبه الدين
وهو جائز وكذا اصح ان يقضوا اسر ان يجلبوا قضاء حصته المصالح منه اسر الدين بمرعاه ثم تقاضوا
على بقية التركة ولا يخفى ما في ايتين اهلين من مزر بقتية الورثة فالاول ما ذكره بقوله او صلح او صلح
اسر من بقية الورثة المصالح قدر ما اسر حصته من الدين واحالهم به اسر حال المصالح الورثة بالعرض
على العتق وانهم يقبلون احواله وصاحبه عن غيره من التركة ما يصح ان يكون بطلا وفي صحة الصلح عن تركة
اي عيان متعددة غير معلومة لادين فيها على كسب او موزون اختلاف فيل لا يجوز لاحتمال ان يكون في
التركة كسب او موزون ونصيبه من احوالها مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقيل يجوز لاحتمال ان لا يكون في
التركة ذلك وان كان فيخرج ان يكون نصيبه اقل من الصلح فكان القول بعدم اجازة مودا اليه شبهة
ولا عبرة بها بخلاف شبهة هذا هو الصحيح كافي التبيين وغيره والاصح اجازة ان علم ان التركة غير
او موزون والاولى ان يحكي بالواو كافي الهداية وغيره او كانت التركة كلها في يد البقية من الورثة
لان التركة في ايديهم فاجبالة لا تقصر الامانة لعدم الحاجة الى التسليم من لو كان بعض التركة في
يد المصالح ولا يعرف بقية الورثة لا يجوز وبطل الصلح بطريق التخرج المذكور والقسمة بين الورثة ان
كان على الميت دين مستوفى لانه الورثة لا يملكون التركة في مثل هذه الحالة فلا يصح تصرفهم فيها وان كان
عليه دين غير مستوفى فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه الى الدين تقديرا لما به احييت ولو فصل اي صول
غير قضاء دين غير مستوفى قالوا لا يجوز الصلح لان التركة لا تكون من قبيل دين والدين قد يكون غايبا
فلو جعلت التركة موقوفة بتعريف الورثة والدين لا يتعريف لانه على الورثة قضاء دينه والقسمة
في هذه الصورة يجوز قياسا لما مر من ان التركة لا تكون من قبيل دين فتقسم تقيا للضرورة الورثة لا
يجوز اسما لان الدين يمنع تلك الارث اذ ما من جزؤه من التركة الا وهو مشغور بالدين فلا يجوز
القسمة قبل قضائه وقيل القياس في القسمة ان يوقف ان يوقف ان يوقف التركة لما مر من ان كل جزؤه من التركة
مشغور بالدين والاكتفاء ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي لدفع الضرر عن الورثة فلا يجوز القسمة
القسمة قبل قضائه **كتاب** المصارفة هي لغة مشتقة من الغرب في الارض سمى هذا العقد
لان المصارف فيه ليس في الارض غالب الطلب الربح وسنة ما تركة في الربح بل من جانب ومثل من

المصالح كذا في البيعة
بغير نصيب المصالح كذا في البيعة
مغفرا اعم

جانب آخر لها ركن وشرط اما ركنها هو الايجاب والقبول بان فإثره وقعت هذه الالبيات مضاربة
 بان يكون ملك من الربح جزء معين كالنصف او الثلث او غيره وقام المضارب قبلت او ما يندرج
 بهذا المعنى واما شرطها فثلاثة واما حكمها فافادته بقوله والمضارب اياها يوزن امانة في
 يده حتى يتصرف لانه قبضه باذن ربها لا على وجه العبادلة ولا على وجه الوثيقة بخلاف المقبوض
 على سبيل الشراء لانه قبضه بدلا ويخلف الرهن لانه قبضه وثيقة فاذا تصرف فوكيل بعينه الشرع
 في العمل وكيل لانه يتصرف فيه باذن ربها حتى يرجع بالحققة من العدة عليه كالوكيل فان ربح فشرى
 لربها لانه هو المقصود من عقد المضاربة وان خالف ما شرط امر ربها فخاصب لوجود
 العقد منه على غيره وان شرط عند عقد المضاربة كل الربح للمضارب مستقرض وان كان
 بقسط المضاربة لانه لا يستحق كل الربح الا اذا كان هو ملكا له وليس في الا بطريق القرض وان
 شرط كل الربح لربها فمستبضع او طالب بضاعة لانه المضارب لالم يطلب عمله بدلا
 وعمله لا يتقوم الا بالتمشية والتسمية وهذا كان وكيلما متبرعا للمضارب او هذا هو طلب المضاربة
 وان حددت المضاربة بان يشترط احداهما وراهم مساهمة مثلا فاجبره على اجرة مثل عمله كافي
 الاجارة ربح او لم يربح لانه لم يستحق العمل لعدم الصحة ولم يرض العمل بما يجب له اجرة مثل عمله ولا يزداد
 في اجرة مثل عمله على ما شرط له عند عقد المضاربة من الربح عند ما يوصف لانه رضى مثلا فالحق فانه قال له
 اجرة مثل عمله وان زاد عليها شرط له لانه قد رضى به للجهالة التي كانت فطلعت التسمية في حق العمل
 وصار كانه قال استأجر منك على عملك فاجب له بالف ما بلغ ولا يصح المضارب مما كان بالهلاك فيها
 انما المضاربة الفاسدة ايضا امر كالايضين في المضاربة الصحيحة لانه اياها فلا يجوز ضمها الى غيرها
 من الصفات ثم شرع في بيان شروطها وهي ستة الاول كون ركنها من الاثمان والى هذا اشار
 بقوله ولا يصح المضاربة الا بالبيع بالشركة لانه يصير شركة لوصول الربح فلا بد من ذلك مما هو
 الدرهم والدينار والبر والفلوس النافقة والشرط الثاني كون ركنها مائنة لا دينا والى هذا اشار الى
 بقوله وان وقع ربها الى المضارب عرضا وقابل بعهده وعمل في مائة مضاربة او قال اقبض مالي الكاسين
 على فلهن وعمل في مضاربة جازت مضاربة ايضا ما في الاول فلهن لم يصف المضاربة لا العرض والى
 راما ان فلهن اضاف المضاربة الى ركنها القبض وفي ذلك يصير الدين مائنة والشرط الثالث ما ذكره

بالعاط

ما ذكره بقوله وشرط لعقد مضاربة تسليم المائنة المضارب لائمه المائنة امانة عنده الاستلزام
 اليه بلا بد لربها فله عاقبة اذا كان ربها او غيره عاقدا كالصغير اذا عقد له وليه بان وقع الولي مال
 الصغير الى المضارب مضاربة وشرط على الصغير مائة لا يجوز لانه يدعى الصغير على المالك الكبير فمقتضى
 يمنع كونها مائة مضارب كما يمنع بقاء يد الكبير واحد الشريكين اذا عقدوا الشريكة الاخرى
 وخرج احد المتقاولين او احد الشريكين الفان الماضاربة وشرط ان يعمل شركته مع المضارب فانه لا
 يجوز لقيام يد المالك فيه والشرط الرابع كون ركنها معلوما تسمية بان يحدد على قدر معين من الربح
 بالشركة او بشارة كما اذا دفع مضاربة الى رجل وراهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكفي القول بقدرها
 وصفتها للمضارب مع يمينه والشرط الخامس كون نصيب المضارب من الربح معلوما عند العقد والشرط
 السادس ما ذكره بقوله وشرط ايضا كون الربح مائنة ربها او مضارب مائنة عا ان يكون
 نصفين او ثلثا او نحوهما فله المضاربة ان شرط لاحد ما عشرة دراهم مثلا لقطعة الشربة في
 الربح لا اعتبار ان لا يحصل من الربح الا ذلك العذر وكل شرط لا يوجب جهالة الربح بقوله المضاربة
 كالوقوف ربها ملك نصف الربح او ثلثه او ربعه وغير ذلك مجموع الثلاثة بطريق التزويد لانه الربح
 هو المقصود عليه وجهالة نقد العقد فكل ما يوجب ذلك يفيد وما كان شرط لا يوجب جهالة الربح
 فلا يفيد مضاربة ولكنه يفسد الشرط لانه لا يفسد وجهالة حصته العمل او نصيبه من الربح مقابل
 العمل لا غير ولا جهالة فيه كشرط الوضعية وهي كحضران على المضارب بان قال له ربها الربح مائنة
 وحضران عليك او بالبركس لانهما جواز ذلك من المائنة فلا يجوز ان يضمن غير ربها المائنة بشرط زائد
 لا يوجب قطع الشربة في الربح وجهالة فيه فلا تفيد مضاربة لانه لا تقتضي بالشرط الفاسدة
 واذا تمت المضاربة كان للمضارب في مطلقا المصالح المضاربة وهو ما لم يقيد بمكان او زمان
 او نوع من التجارة كخزان بقوله وقعت اليك هذا المائنة مضاربة ولم يزد عليه ان يبيع وشرط
 بكونها مائنة البيع والشرط السابع ان يبيع المضارب على المضارب او يبيع المضارب على المضارب
 وبشأنه ويحظر ان يبيع المضارب بالتمن على الاسير وغيره او غير الاسير ولا بأس بالتمن على ذلك
 من صنيع التجار ولو ابيع المضارب ربها المائنة ولا تفيد به امر بان يبيع المضارب ربها المائنة
 لانه المقرن كان مضارب مضارب فيصير ان يجوز ربها وكذا عتده المقرن فيه وليس له

ان يضارب مع الثالث الا باذن رب المال او بقوله اعلم بذلك لان الشئ لا يضمن مثله لستوا
في القوة الا بالتخصيص عليه او بالتفويض المطلق اليه ولا ان يقرض او يستدين بان يستتر بالكثر
من مال المضاربة او يرب او يصدق وان قيل لا عمل لك الا بتخصيص من رب المال بان يقول
اقرض واستدين وبسبب وتصدق لان هذه الاشياء ليست من صنيع التجار ولا يحصل بها الغرض
فما به من التخصيص ما ذكره وخرج على الاستدانة قوله فان شرب المضارب بماله امر بالحق
بما اراد وفقره بما اراد من زيادة شئ على الثوب او حلة من موضع آخر بماله مطلق بهما وهو
مستتر بالانفقة على العقر وحمل ذلك فلا يرجع باجر القفارة وحمل على رب المال وان لم يوصل قيل
له اعلم برأيك لانه استدانة في حق المالك بعينه اذنه وله ان يخط مال المضاربة بما اراد بالصنع
بما له ان قيل له ذلك اعلم برأيك فلا يضمن به امر اذا دخل في عمل برأيك لا يضمن المضارب بالخط
ولا بالصنع لانه لم يكن ما فعل به باذنه ولا يصير المضارب شريكا لرب المال بارا والصنع فيه وصلة
له اذ ابيع الثوب وصلة الثوب في مال المضاربة بعينه اذ ابيع الثوب كان وصلة قيمة الصنع للمضارب
وصلة الثوب لا يبيع من مال المضاربة حتى لو كان قيمة الثوب غير مصنوع الف والمصنوع الف
وما تبين كان الالف للمضاربة وما تبين للمضارب بدل ماله وهو الصنع وان قدرت المضاربة عند
عقد لم يبدأ وسلعة او وقت او حاصل معين وصلة لكل من هذه الاشياء على الافراد كذا ان يقول
رب مالي تجوز البقرة او في الثوب او ايام الربيع او بالبيعان فليس له المضارب ان يجاوز
ذلك كالاتيد الشريك في الشركة عما عدا الشريك الا في المضارب لا يملك التصرف الا
بتفويض رب المال فيقتضيه بقره ما فوض اليه ولا يمنع ذلك مقصود المضاربة فلا يمنع معها فان
جاوز شيئا من ذلك ضمن لانه صار خاصا بالخالف فكان كمن شتر له فاذا ربح فالربح له كفا
والربح له واذا خسر فله خسر لانه ملكه فان قال رب مالي المضارب عامل انت اهل الكوفة
او عامل الصياغة فعامل في الكوفة غير اهلها او صارف ام عامل معاملة الصرف مع غير الصيارفة
لا يضمن الخالف في الصورين فيجوز لانه فائدة الاول التقيد بالمكان وفائدة الثاني التقيد بالنوع
هذا هو المراد وما لا يوافق ذلك وكذا لا يضمن الخالف لو قال اشتري في سوق الكوفة
فاشتر في غيره لانه لم يصرح بتبين الطرف كبقعة واحدة فلا يجيد التقيد الا اذا صرح بالثمن

فيكون مخالفا كاقول بخلاف قوله لا شتر في غير السوق ولتقدم هنا اصلاحا في ذكره وهو ان رب
المال اذا عتب لفظ المضاربة كلاما لا يصح الا ابتداء به ويصح متعلقا بما تقدم جعل متعلقا به مثلا
يلغو واذا عتبه ما يصح الا ابتداء به لم يجعل متعلقا بما تقدم لا تنقضاء الضرورة فيظهر منه وجه
قوله وان قال خذ هذا المال لعمل في الكوفة او قال خذ هذا المال فاعمل به فيها امر في الكوفة او قال خذ
امر هذا المال بالنصف فيها امر في الكوفة فهو تقييد لانه عتب لفظ المضاربة بالاصح الا ابتداء به
لكنه يصح جعله متعلقا بما تقدم فجعل الاول تفسير القول فخذ هذا المال مضاربة واشتري في معناه
لان الفاء للموصل والتعقيب والمتصل استغنى للمبهم تفسيره وكذا الثالث لان الفاء للامتناع
ومقتضى الاصل ما وجب كلامه وهو العمل بالمال مطلقا بالكوفة وهو يكون العمل فيها بخلاف هذه
والعمل فيها حيث لا يكون تقييدا لان الواو للعطف والشئ لا يعطف على نفسه وانما يعطف على
غيره فاعتبر كلاما مبتدأ فلا يضمن بالعمل في غير الكوفة والمضارب ان يبيع بسنة امر في مؤجل لانه
من صنيع التجار ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التجار كعشرين سنة مثلا فانه غير معروف ولو كان الربح
اضعا فامضا عتبه لان الاطلاق انما يقتضيه ما هو العرف عندهم وان باع بقدوم اخر الثمن
ما خسر متعارفا صح اجاعا لانه لا جاز له ابيع سنة فجاز انما خسر اوله لانه فرعه ولا المضارب ان
يأذن العبد حاصل من مال المضاربة في التجارة لانه لا جاز له توكيل الاجنبي فيها فبذره للتجارة اخط
لها وليس له ان يزوجه عبدا حاصل من مال المضاربة او امة حاصله من مالها لانه ليس من صنيع التجار
ولا ان يستتر برأي المضاربة من يبيع على رب المال سواء كان ذلك الحق بسبب القربة كاستتر
ابن رب المال او بسبب اليقين كقوله ان ملكته فهو حلال عقد المضاربة بتحصيل الربح وهو لا يكون
الا بشرا ما يمكن له بغيره وهذا ليس كذلك فان شتر من يبيع على رب المال كان كمن شتر له لانه
المضارب لا للمضاربة لانه الشتر مني وجد نفاذا على المشتري فخذ عليه كالتوكيل بالشرا اذا
خالف امره ككل يقع الشراء لنفسه ولان يستتر من يبيع عليه امر على المضارب ان كان في
المال ربح لانه يبيع عليه نصيبه ويخسر نصيب رب المال لا تنقضاء حوازيه كونه مستوعرا عند
الامام او يبيع الكثر عند جماع الاختلاف المعروف في تجر الاعيان فيمتنع التصرف فيه بغيره
المقصود وهو البيع للاسترباح فان حصل شراء من يبيع عليه فانه لانه كان مشتريا العبد لنفسه فضمن

دعوت کا اذا خبر بحریۃ عبد عمرہ فاذا ملکہ بعد ذلک صار **باب** فی بیان احکام
المضارب علی کونہ مضارب مع اخر ولا تقدم انه ليس للمضارب ان يضارب بلا اذن ملک
حسن الحق بالبقاء فله فان ضارب المضارب بلا اذن من رب المال فذلك فلا ضمه علی المضارب
الاول بخود الدفع مالم يعمل المضارب شيئاً فی ماله فاذا عمل بضمنه سوار بربح اولم يربح فی ظاهر الروایۃ
عن الامام وهو قولهما وروایۃ الحسن عن الامام لا یضمن المضارب الاول بالعمل ایضاً کما لا یضمن بخود
الدفع مالم يربح المضارب شيئاً لانه المضارب الاول یملک الا بضاع کما یملک الایباع والدفع
قبل العمل ایباع وبعده ابعاض وهو یملکهما فاذا ربحت تثبت الشریکۃ فی ماله فیضمن المضارب
لکونه قد اشترک لغيره ماله رب ماله لغير اذنه کالو غلطه بکار غیره وجه ظاهر الروایۃ ان الربح انما
یحصل بالعمل فبقام سبب حصول الربح مقام حقیقۃ حصوله فی صیورۃ ماله مضموناً به هذا اذا
کانت المضاربه الثانيه صحیحه وان کانت المضاربه الثانيه فاسده بان یشرط لاحدهما
درایم مستأمة من الربح مثلاً فلا ضمه علی الاول وان لا یصل بربح شيئاً لانه اجبر والاجبر لا یخرج
شيئاً من الربح فلا یثبت الشریکۃ المموجبه للضمان بل لاجر مثله علی المضارب الاول وللاول ما
شرط له من الربح وحيث ضمن لغيره اذ الزم الضمان حیث عمل شيئاً او ربح علی القولین انہ کورین
فدر ماله تضمان ایہما شاء فی مشہور من الروایۃ اما تضمان الاول فلانه صار غاصباً بدفعه لـ
غيره بغير اذنه واما تضمان شيئاً فلانه قبض ماله غیره بغير اذنه وقبض لا یضمن شيئاً عند الامام ویضمن
عند ما نابا علی الخلاف فی ایباع المودع حیث یضمن هو لا مودعه عنده وعندہما یضمن هو ودعائه
وان اذن رب ماله لمضارب بالمضاربه بان قام ضارب منہ شئت او عمل برأیک المضارب
المضارب بالثلث اشرف الربح لاف وقد قبلہ امر واحکام ان رب ماله قام للمضارب الاول ما
ربح الیہ میناً نصحان او قام ما ربح الیہ علی نصفه او قام ما فضل منہ ربح ماله ففضان فعمل
شيئاً وربح واحکام انہ وقع ماله مضاربه بالنصف فصار به بالثلث ثم ان المضارب الثاني یربح
نصف الربح لرب ماله ولشئاً لکن المضارب شيئاً وسدس الاول امر للمضارب الاول لان دفع
المضارب الاول لشيئاً کان بأذن رب ماله لان رب ماله شرط لنفسه نصف جميع الربح فکان
لنفسه فلا یکن للاول ان یوجب شيئاً من ذلک لغيره بل ما اوجه لکن ویموت لجميع الربح نصف

ان كان نفقة النعمة من ماله المضاربة ولم يراد فيه حصول الرجوع في المالكين ان يكون قيمة العبد مشتركة
من رأس ماله سواء كان من جملة ماله المضاربة ربح او لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يكون مشغولا برأس ماله كما ان مال به بقوله وان لم يكن في
المال ربح بان لم يكن في قيمة العبد مشتركة زيادة على رأس ماله فصح اشتراكه بالمضاربة لانه اذا لم يزد
قيمة على رأس ماله لا يفتقر عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشغولا برأس ماله فيمكنه ان
يبيع المضاربة فان حدث ربح بعد اشتراكه بان كان قيمة وقت الشراء قدر رأس ماله او اقل
ثم زادت مخرجات اكثر من رأس ماله عتق نصيبه امر نصيب المضارب لانه ملك لبعض مخرجه
فوجب ان يفتقر بعده ولا يضمن له بملكه شيئا لانه لا يملك له زيادة القيمة ليس هو يفتقر
انما في نصيبه بملكه لا يفتقر عليه عتقه ولو اشتتر المضارب بالنصف في الرجوع اية بالنصف
وقيمة الف فوطئها فولدت ولدا اب وام الفافاد عاه المضارب انه ابنه عاه كونه موصرا
ثم كبر الولد فصارت قيمة الف والنصف امر مخرجات قيمة الولد الف وخمسة اية واذا كان كذلك
استسماه امر يفتقر بملكه بملكه ان شاء استسماه الولد عتقه رته على ذلك في الف وربعه
اربع الالف وهو مائة الف وثلثون او عتقه ان شاء فاذا قبض رب امه الالف فم الولد
بالاستسماه وهو رأس ماله ضمنه بملكه بملكه المضارب الذي اراد عاه نصف قيمة الالة
ذلك ان دعوة المضارب صحيحة فلا بد له ان يجعل على انه ولده من النكاح بان اباع زوجته ثم
ثم باعها منه وهي حلي منه لانه على الصلاح لكن لا يفتقر هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها
او كل من الالة والولد لا يفتقر على رأس ماله فلا يظهر فيه الرجوع لانه المضاربة اذا صارت اجبا
مختلفة كل واحد منها لا يفتقر على رأس ماله لا يظهر الرجوع عندنا لانه بعضه ليس بولي به من البعض
الاخر فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب الالة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد النصف فلا يفتقر
دعوتة فاذا زادت قيمة الولد ومخرجات الف وخمسة اية فظهر الرجوع فملك المضارب منه نصف
الزيادة ففتقرت دعوتة لوجود شرطها وهو الملك بخلاف اذا عتق الولد ثم ظهر الرجوع حيث
لا يفتقر اعاقه اب بن لانه الاعاق في انشاء العتق فاذا بطل لعدم الملك لا يفتقر بعده بكونه
واما الدعوة فاجابها فاذا ردت هي غير ذواتها في حق نفسه فاذا عتقه بعد ذلك فقد ردت

[illegible]

الانضية فامة فيبقر للاول السدس والطين ذلك كلامهم بكتاب ربهم بالمال والاول
بما يشتره العقد وان دفع المضارب بالاول للمضارب بالثاني بالنصف وقيل له ما ذكره فخر ورجح فخر
انضية الربح رب المال والنصف الاخر للثاني لا ذكر ان رب المال شرط لنفسه نصف الربح فان شرط
شرط الاول النصف للثاني في انضية فخر النصف الاخر للثاني بالشرط ولا يشي للاول لانه جعل
كان له ثلثان وان شرط الاول للثاني ثلثان من الربح وقيل له ما ذكره فخر ورجح فخر فخر بغير شرط
النصف وثلث النصف وبغير الاول للثاني سدس منه ما لا يشترط لثاني ما هو مستحق للمالك
السدس الذي يملكه الثلثان فلم يفتقد حق رب المال وجب عليه الضمان بالتمتع وان كان قسرا
له ان يقر رب المال للمضارب بالاول ما ذكره فخر ان يوافق الخطاب بيننا نصفه او قاله ما راجت به
الخطاب بيننا نصفان فخرج المضارب الاخر مضاربة بالثلث فخر ان يخرج فخر فخر من ثلثه يعني
ثلثان الثلث من الربح بشرط الاول له والثلثان منه بين رب المال والاول نصفان لانه رب
المال ما شرط نصف جميع الربح بل شرط نصف الربح الحاصل للاول وهو الثلثان وان دفع المضارب
لاخر مضاربة بالنصف في الصورة المذكورة قيل فثلثان نصف الربح وهو من الاول ورب المال
ربح من النصف الثلث وهو ظاهر ما ذكره فخر ولو شرط المضارب باحد رب المال ثلثان الربح سواء كان
على العبد دين او لا يعمل العبد معه ارجح المضارب ورب المال ثلثان منه والنصف ثلثان لانه اشترط
العمل على العبد لا يمنع التخصيص واذا لم يمنع ذلك فلم يمنع الصيغة بخلاف شرط العمل للمالك
فانه يمنع التخصيص والتسليم فممنوع الصيغة فاذا تمت المضاربة كان ثلث الربح للمضارب والثلثان للمالك
ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين فالثلث للمالك والثلث للفرقة وبطلت المضاربة بغير
احد مما لا يشترطه الوكيل او الموكل بطل الوكالة وبطلت بالمحاق رب المال ما راجت به فخر اذا
حكم لمحاكمة لانه بمنزلة الموت لا بطل بالمحاق المضارب بهما فخر لانه بقر فانه انما توقف بالنظر لانه
ملكه ولا ملك له في المضاربة وله عبارة صحيحة وبعبارة في التجارة خلا توقف في ملك المالك
فبقيت المضاربة على حالها ولا يغير المضارب بغيره ان يغير رب المال ما لم يعلم المضارب به بالمال
بغير وجهين مطلقا او ففعله عدل او رسول لميز لانه وكيل من جهة فبشرط علمه بغيره كاحد الوكالة
فان علم بغيره وامار عرو من قبله بعينها ان يغير المضارب بيع العرو من مطلقا وعنه غير مانع لانه حلال

حقا في الربح ولا يظن الا بالنقد فثبت له حق البيع ولكنه لا يصرف في ثمنها بعد البيع لانه البيع كان
لضرورة ظهور الربح ولا ضرورة هنا وان علم بغيره وكان مال المضاربة نقدا في حيزه من مال رب
كانا ذراهم او دينار لا يصرف فيه اصلا لعدم الضرورة وهو موقوف وان علم بغيره وكان مال المضاربة
نقدا في حيزه بان كان النقد ذراهم ورش مال وانما او بالعكس فله بتدبيره حيزه استحقاقا
والتي ان ليس له ذلك ثبوت المجازة في حيزه الثمنية وما الاخر ان الواجب على المضارب
ان يرد مثل رهن مال وذال لا يمكن الا بان يبيع ما في يده بحسب رهن مال المضارب كالعروض ولو اقر قاصر
المضارب ورب المال بالنقد وفي المال دين على الناس لزمه الاقضاء ارنهم المضارب مطالبة
الديون وتخصيلها منهم ان كان ارنهم وجده ربح لانه كالاخير وحقه من الربح كالاخرة وقد سلم
ذلك فيجوز على اتمام عمله ومنه اتمامه استيفاء ما وجب من الديون على الناس والا ارنهم وان لم يكن ربح
فلا يلزمه الاقضاء لانه حينئذ وكيل والوكيل متبرع فلا يجبر على اتمام ما تبرع به ولكنه يورث ان يترك المضارب
المالك به ارنه الاقضاء لانه حقوق العقد تنطبق بالمعاقدة والمالك ليس بمعاقد فلا يمكن من مطالبة
الا بتوكيله فهو غير بالتوكيل كالمالك يضيع حقه وكذا سائر الوكلاء لا يجبر احدهم بعد الفراق على الاقضاء اذا
امتنع بكونه على ان يكيل رب المال عليه كالمالك يضيع حقه والبيع ارنه لانه لا يعمل بالاجرة والسما
وعنه متوسط بين البيع وشتر فانه يعمل بالاجرة بغير ان عليه ارنه الاقضاء لانهما يعملان بالاجرة
على استيجار فكان ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة كالمعقود فيجوز ان ياتوا العمل وما يملك منه
مال المضاربة صرف الى الربح وونه رهن مال ولا لانه رهن مال اصل الربح تابع بقصور رهن مال بغير
الربح وونه العكس فيصرف المالك الى التابع وونه الاصل كما يصرف المالك في مال الزكاة الى
العقود وونه النصاب لانه العقود تابع للنصاب فان زاد المالك على الربح لا يصح المضارب لانه
امان هذا اذا لم يقسم المضارب ومالك الربح فان قسماه وصحت المضاربة وما كان في يد
المضارب ثم عتده ثانيا فملاك مال كله او بعضه بعد العقد ان لا يترد وان الربح الاول للمضاربة
الاول قد انتهت والثانية عقد جديد فملاك مال في العقد الثاني لا يوجب استيفاء العقد الاول وان
اقسماه من غير قسم فملاك مال كله او بعضه بتراداه ارنهم بغير رهن مال لانه حكم الربح
لا يستقر بلا سلاطة رهن مال فان فصل شئ من الربح بعد ما استوفى رهن مال اقسماه لانه ربح

وان لم يفرج ما ملك من رأس مال فلا ضار على المضارب لانه اياها **فصل في المضاربة**
المضارب وما ليس كذلك ولا ينفق المضارب في المضاربة الصحيحة على نفسه من مالها امر من
مال المضاربة او من ربحها قبل القسمة سواء كان مقيما في مصره الذر ولد في ذمة نفقة انما كانت من
الامر لا حبس نفسه لغير المضاربة وما دام في مصره غير محبس في ذمة ساكن بالكنه الاصل او في
مصره اخرى دارا او موطنا لا يكتسب فيه لغير المضاربة بل يكتسب في البكر الاصل عمل او لم يعمل فيه لانه في
الاقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة من مال المضاربة ولا ينفق المضارب في المضاربة الفاسدة من مالها
في مصر من مذكورين ولا في غيرهما من مواضع لانه يجوز فيها اجرة او الاجرة في اثر موضع كان لا يستوجب
النفقة فان سافر المضارب بمال المضاربة لاجل الكسب فطعامه وشراؤه من مالها بالمعروف بين
التجار من غير إسراف ولا تقتير وكذا من مالها بالمعروف كسوة وركوبه وركوبه بالفتح بمجرى الركوب
شراء واستيجار كل من ماله من ركوب وكذا من مالها بالمعروف اجرة خادمه وقراس ينام عليه و
غسل ثيابه والذين يفتح الدال بمجرى الدال وان في موضع يحتاج اليه لنفقة البدن كالحجار انما كان
كل من هذه الاشياء من مالها اعتبارا بالعادة التجارية ومصلحة المضارب ما كان زائدا على العادة
المعروفة لا نقاد الاذن ونفقة في مصره الذر ولد في ذمة او في مصره اخرى دارا من ماله لا من ماله
خارج الا حبس لغير المضاربة ولم يكتسب لغيره فلا يكتسب في النفقة فيه وانما ذكر هذه القول وان علم
من قوله ولا ينفق المضارب من مالها في مصره متميلا لما بعده من قوله كالدواء عانة من ماله سواء كان
في السفر او في السهر هذا في ظاهر الرواية وفي غيره يدفع في النفقة لانه لا صلاح البدن اذا لا يكون من
التجارة الا بمضارب كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة معلومة الوقوع في الدوام بعاد
مرض فانه قد مرض وقد لا مرض فلا يكون الحاجة اليه معلومة الوقوع فلا يكون من نفقة النفقة وورد ما
يقرب كسوة وغيره كالطعام وغيره اذا قدم من السفر الى مصره الى رأس مال تمام الحاجة وانتهى الاشياء
وما دون السفر فهو كسوة المضارب في نفقة من ماله لانه مال المضاربة ان امكنه ان يعيد وشم بروج
وميت في ابله لانه اهل السوق يخرجون في السوق في مصرهم يبيتون في منازلهم وهذا كذلك فيكون
نفقة من ماله لانه مالها والآمر وان لم يكن ان يغدو ويبست في ابله فكالسفر فيكون نفقة
من مال المضاربة لانه مال نفسه لانه خروج اذ ذاك للمضاربة يفتيا فيكون نفقة من مالها وليس

وليس للمستضعف الاتفاق من مالها امر مال البضاعة لانه كالوكيل فيكون متبرعا فلا تجب له النفقة
وان انفق المضارب من رأس مال فربح ما اخذ رب المال قدر ما انفق المضارب من رأس مال
من الربح او لا حرج في رأس ماله لا قلنا من ان الهالك يصرف لغير الربح وما فضل بغير ان فضل
بعد تمام رأس مال شيئا قسم بينهما على ما شرطوا وان لم يفضل شيئا فلا شيء على المضارب ان
سافر المضارب بماله لغيره وما كان المضاربة او سافر بمالين مضاربة لرجلين انفق باحقة في
ذلك ان كانا متساويين كان الاتفاق على التسوية وان كان احدهما زائدا على الآخر كان
الاتفاق كذلك كالوخط بالاذن وان باع المضارب متاع المضاربة فربح حصة بالنفقة
عليه امر على المتاع من اجرة حمل وكسوة كاجرة العقار وتسار وقيل قام على كذا لانه هذه الاشياء
تزيد في القيمة وتعارف التجار لما جرت من رأس مال في بيع الحراجة لا يكسب نفقة نفسه وسفره لانه
لم يتعارفوا ذلك ولا تزيد ايضا في قيمة المتاع كذا في الهدية ولو سافر مضارب بالصف بالمضاربة
بما ارتفع باو باع بالباين فالربح بينهما رأس مال والالف ربح فسمائة منها لرب المال وثمانية
للمضارب فلو لم يفتي في الربح وبقر في المضارب واشترى بها من الاغنياء عبد افشاء عاني به
امر ضلع الاغنياء في المضارب قبل نقدهما انفق الاغنياء لبايع العبد يوم المضارب ربحهما
وهو ثمانمائة ويوم الهالك الباين وهو الف وثمانمائة يصير ملكا ربح العبد للمضارب وباقيه
ثلاثة ارباعه للمضاربة لانه المضارب لما باع بالباين فلو ربح بقدر الالف فكان منها ثمانمائة
فصيب المضارب منه ثمانمائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربح العبد
للمضارب وثلثه اربعة لرب المال فاذا ضاع الاغنياء قبل النقد كان عليه ما ضاع من ثمن العبد
فذكر كل ما في العبد فيصير المضارب ربع العبد ورب المال ثلثه اربعة لانه نصيب المضارب خرج
عن المضاربة لانه ما مضى عليه وما كان المضاربة امانة ومنها خفاقة ونصيب رب المال على المضاربة
لعدم ما ينفقها ورأس مالها وموجع ما دفع اليها المضارب على هذا التقدير فان وثمانمائة
لان رب المال دفع قرة الفوا وحسن الفوا وثمانمائة ولكنه لا يبيع امر لا يبيع المضارب العبد
مراجعة الا على الفان بان يقول قام على الفان ولا يقول قام على الفان وثمانمائة فلو بيع العبد
اربعة الاف فحصة المضاربة منها ثلاثة الاف والربح منها ثمانمائة منها نصفه بغير انة

اذا ثبت الشركة في هذا العبد بملك العذر فلو بيع هذا العبد بعد ذلك بأربعة آلاف كان للمضارب
ربعه وهو الألف لأنه دخل ملكه وثلاثة أرباعه وهي ثلاثة آلاف المضاربة غالباً لأنه وحسبما
منه راس مال وحسبما منه ربح يقسم بين رب المال والمضارب ولو اشتري رب مائة عبد
بحسبما وباعه من المضارب بألف لا يبيع المضارب حاجة إلا على خمسة لأنه يبيع من المضارب
كبيعه من نفسه لأنه وكل في كل بيع ماله ماله في كل حال كالمعدوم وكذا لو كان بالعكس ولو اشتري
مضارباً بنصف ألف المضاربة عبد العذر الفاني فقتل العبد رجلاً خطأ فاحمى بالدفن أو أهدأ
فان دنا العبد انتهت المضاربة لأنه العبد بالدفن زال عنه ملكه ما جلد به وإن فداه بزوج العبد
أما حصته المضارب فلأنه ملكه فيه قد تقرر بالأداء فصار كالقسي وأما حصته المالك فلأنه العبد
صار كالزاد على ملكه إذ هو يجب الأصل هو الدفع والأداء صار كأنها اشترياه ثم الأداء عليه بالألف
فربح الأداء عليه على المضارب وباقية الثلاثة أرباعه على المالك لأنه الأداء مؤنة المالك فقدر
بقدره ويكون المالك بينهما أرباعاً لأنه راس مال ألف والعبد رب الفاني وإذا قدر العبد
خروج من المضاربة وصار لها وكجزم المضارب يوماً وكجزم المالك ثلاثة أيام حكيم الأداء ولو
اشتري مضارباً بألف المضاربة عبداً أو ملك قبل أن ينفذه لبايع العبد بوضع المالك في المضارب
الثمن بغير الفاخر ولا يجزم المضارب لأنه مال أمانة في دين ثم ونعم أمر كذلك في الدفعة الثانية و
الثالثة وهكذا حتى يصل الثمن إلى البايع وجميع ما وقع المالك من الألفين أو ثلاثة آلاف أو أكثر
راس مال في المضاربة ولو كان مع المضارب الفاني فقل المضارب لرب مال دفعت إلى الفاني
وربعت الفاني فقل المالك بل دفعت إليك الفاني فالقول للمضارب لأنه حاصل اختلافهما
في المقبوض فالقول هو الفاني في مقدار المقبوض أيضاً كان أو ضمياً ولو اختلفا مع ذلك
الاختلاف في راس مال في قدر الربح بان قال رب مال راس مال الفاني ومشروط لك ثلث الربح
وقال المضارب راس مال ألف ومشروط لي نصف الربح فللمالك ثلث الربح
وللمضارب في راس مال ما في راس مال الاختلاف في مقدار المقبوض والقابض أوفى
بمعرفة مقداره وأما في الربح فلأنه المالك منكر بزيادة والقول للملك ولو قال من غير المضارب
زعمه ألف فربح الفاني من المضاربة ومجدة صفة ألف هي مضاربة زيد فالألف الربح

الرجع مبنيا وحجة مقول القول وقار ريد لابل هي اسر الالف التي معك بعبارة فالالف الرجع والقول
لزيد مع اليامين لان من مع الف يد على زيد يقوم على او شرطه حجة او الشركة في ماله وهو ينكر القول
قول المنكر وكذا القول الرجع مبنيا لو قال ذوا اليد على الالف التي مع فرض فالالف الرجع والقول ريد
بعبارة او ودية فالالف الرجع او مضاربة فالالف الرجع مبنيا لان ذوا اليد يد عليه فذلك الرجع
من جهة وهو ينكر ولو قال المضارب للمالك اطلقت وقال المالك عرفت فوعاظة التجارة فالقول المضارب
مع اليامين لان الاصل عدم التعيين والقول لم يتك بالاصل ولو ادعى كل من المضارب ورب المال
وقال للمالك اسر القول للمالك مع اليامين لان اتفاقهما على التعيين فاعتبار قول من استفا والاذن من
جهة او لا والبنية للمضارب لاحتماله لانظر الضمان **كتاب** الودعية الايداع كونه مطلق
الترك واصطلاحات سيطر المالك غيره على حفظ ماله عنده مكرها او دلالة والودعية لغة ما ترك
مطلقا وشرا ما ترك عند الايمان للحفظ وركبها الايجاب بان قال او تركت هذا مال او ما يقوم
مقابلة من الاقوال والاخيار والقبول بالقول والفعل او بالفعل فقط وشروطها كونه مالا لا نبات
اليد يمكن حفظه من له او دعه العبد الابن او مال الامة وقطعة البحر لم يسمع وكذا المودع مكلف شرط الودع
احفظ عليه ومكوبا وجوب الحفظ على المودع وجوب اداؤه عند طلب ماله وميرورة اماله في يد مودع
امانة كافا وهي امر الودعية مالا كانت او غيره امانة تركت الحفظ والفروع بين الامانة والودعية المسمي
وتخص من مطلق فالودعية فامة والامانة عامة اذ الودعية هي الاستحفاظ بقصد والامانة ما شخص
في شخص بقصد او لا يقصد وحكم الامان على الخاص صحيح ووجه العكس فلا كلام في احواله قوله وهي امانة فلا
تتميز في الهلاك بل انتم من المودع سواء لم تكن بالجزء عنه او لا يملك معها المودع شيئا او لا والمودع ان
يحفظها بنفسه وبمنه في عياله من زوجته وولده والكعبة الذر ليس يمكن منه والصغير يعقل الحفظ والادوية
اميره الذر استباحه مشاهرة او ممانته والعبرة في هذا الباب بالسكينة لا بالشفقة حتى لو
دفعت امرأة الزوجة لا تفسد المرأة اذا هلكت بل لا تعد وان لم يكن المودع في نفقة لان كان كذا
معها ولا يسهر بها اسر الودعية في البر وان كان لها محل وموتة عند عدم النسي عن السفر من صاحب الودعية
وعدم خوف من الطريق بان لا يقصده احد بسوء غالبا ولو قصده يمكنه دفعه بنفسه او برفقائه هذا
عند الامام خلافا لما كان عند مالك في ذلك فيما له محل وموتة فان صاحبها غير راض بالسفر بها دلالة لما

باب المرد في الحضرة العموم في الكمال

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
مکتبہ اسلامیہ
مکتبہ اسلامیہ

ليحقة من مزارعة رد الوديعة فصار كاللونها صريحا في سفرها وله ان الودع مأمور بالحفظ
على الاطلاق فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان فاذا لم يمكن حفظها الا بالسفر يجوز اذا
فيه دالة ومجازة كالحفظ اذا كان الطريق امنا والكلام فيه فصار كالمسروان فخطها الى
حفظ الودع الوديعة بغير علم المدين نفسه وعياله فتمت الهلاك لان المالك رضى به لا يغيره و
الا يبرئ نفسه في الامانة فيضمن ان وفيها الاحكام الاجانب وهلك اذا اذاعها عليها الحق
بان وقع حرق في داره او خاف عليها الفرق بان كانت في السفينة وواجب الرجوع فدفنها الى
جارية في خوف الحق او الى السفينة اخر مع خوف الفرق فانه لا يضمن لان فعله هذا الحفظ ولكنه
لا يصدق على ذلك الابينة لانه يدعى ضرورة سقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كغير الوديعة
في الابداع فان ودع ثم خطها اطلب الودع بر والوديعة ربهما فبها الودع اطلب تسليمها
وهو قادر على تسليمها صار غاصبا فيضمن لان ربهما اذا اطلبها بالوديعة غرله عن الحفظ فاذا
لم يرد له عليه فقد امسك ما لم يغير بغير اذن صاحبه فصار غاصبا فيضمن وكذا صار غاصبا
لو طار بها ربهما ومجد الودع كخبرة الرب اياها امر الوديعة فيضمن وان لم يوصله اقر بعبده العبد
الحج لما ذكر من ان المالك غرله عن الحفظ حين طار به بالوديعة فصار غاصبا فصار غاصبا فيضمن
فلو عاد الى الاقرار لم يبرأ من الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالتعدي ولم يجد خلاف الوجه
عند غيره بان قال له اجني عندك ووديعة فسلمت فقال لا يجب لا يضمن لان الحجو عند غير المالك ثم حفظ
لانه يقطع طم الطامعين عنها وان خطها الودع الوديعة ماله بحيث لا يضمن فلا يكون اما ان
يخطها بجنبها او غيره وكل واحد منها اما ما يبيع او غير ما يبيع فان خطها بجنبها كخط الحطة بالحطة
في غير ما يبيع او خط اللابن باللابن في ما يبيع فتمت الودع لانه صار مستمكنا لها لان المالك تعذر عليه
الوصول الى عين ماله حقيقة وليس الاستملاك الا بهذا واذا ضمنها ملكها وانقطع حق المالك
منها امر الوديعة في ما يبيع وغيره عند الامام وعند جملة غير ما يبيع للمالك ان يضمن انما الطمان شاء
وان يشرك في الخط وان شاء لان هذا استملاك منه وجه وجه لانه ان تعذر الوصول الى العين
حقيقة لم يغير حكمها بالقسمة او القسمة فيها كالر ووزن افرز معتبر شرعا فان شاء مال الى
جانب الهلاك وضمنه وان شاء مال الى جانب القيام وشركه وكذا للمالك ذلك في ما يبيع

سواء كان بالتفصيل او بالتكثير عند محمد وعند ابو يوسف يصير الاقل من ما يبيع المخطوط بجنبه بغير الاستملاك
فيه بغير يصير المخطوط لصاحب الاكثر ويضمن لصاحب الاقل اعتبارا بالاعلية وقيل على الجنب لا يضمن
الجنب الا اذا شرب صبر بين امرائين وان خطها بغير جنبها كغير شعيرة في غير ما يبيع وزيت يسير
في ما يبيع ضمنه المخطوط واذا ضمنها ملكها وانقطع حق المالك اجماعا لانه استملاك صورة وهو
ظاهر وكذا مقرر لقدر القسمة باعتبار اختلاف الجنس وان اختلفت الوديعة بجنبها بالانواع
لا يضمنه اشتركا بقدر ملكها اجماعا ولا يضمن لان الضمان عليه انما يكون بالتقدير ولم يوجد
هذه شركة اطلاق فترجع اليك بعضها ملك من مالها ويضمن الباقي منها على قدر ما كان لكل
منها وان قدر اجمع دفع فيها امر الوديعة بان كانت ثوبا لللب او كانت دابة فربها او كانت
عبدا فاستخدمه فوكلت ضمنه في اجمع لانه استملاك موقوف ان ازال الودع التقدير بان تركس
الشوب او ركوب الدابة او استخدام العبد سليمان او الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا
خالف في البعض ثم رجع الى ما بالامور بخلافه مستجير ومستاجر للعين اذا اعتدى بالعين مستقرا
ومستاجرة ثم ازالا التقدير حيث لا يبرأ من غير الضمان لان البراءة عنه انما تكون باعادة يد المالك
فقيقة او ملكا ولم يوجد ذلك لان قبضها بالعين كان لانفسها لاستيفاء اضرارها فاذا تركا
اختلاف لم يوجد لرد المصاير لا حقيقة ولا ملكا بخلاف الودع فان يده يد المالك ملكا لانه حال
في الحفظ فاذا ترك اختلاف فقد رد الوديعة الى يد صاحبه فبرئ او يضمن عنه وكذا ازال الضمان
لو اودعها امر الودع الوديعة عند غيره ثم استردا فوكلت بعد الاسترداد لعدم التقديرا
واما لو هلك قبل الاسترداد عند الودع اثنى فللمالك ان يضمن انها شاء وان انفق الودع
بعضه لم يستهلك الودع بعض الوديعة فذلك الباقي ضمنه قدر ما انفق فقط ولم يضمن كلها لان
الضمان يجب بعد اتيانته وقد خالف في البعض دون البعض ويحل بقوله في الاتفاق يمينه وان انفق
بعضها ورد منه امثلهما انفق وخطه بالباقي فذلك اجمع ضمنه اجمع امر الوديعة لانه صار
بالخط استملاك للملك ولو تصرف فيها بان اشترى بها كتابا ثم باعه مثلا فرب يصدق بان يرجع عند
الامام ومحمد وعند ابو يوسف يلزم الرجوع له لانه يصير مضمونا عليه بذلك انصرف ويضمنون بمنزلة
المالك فيضمن ذلك الرجوع ربح ملكه فيلزم له ولها ان ذلك الرجوع مصل سبب جنبه ويضمنون

في ملك الغير بغير اذنه وما يند حاله نسبته التصديق لجنه اذ لم يرد الى المالك وغيره تظهر فيما اذا
وضع المودع غنما من مال الودعيه وبني الف الى الغير فانفقها في حاجته ثم جاء بجنمائه من مال نفسه
فحفظها بالباقي من الودعيه صار مضافا للودعيه كلها فاذا اخرج بالالف كلها ورجع الفاضل للمالك
له ربح الغنمائه الباقيه عندها ويطلب له عنده كذا في شرح الجمع وان اودع انسان من واحد عشر
رجل واحد شيئا مما يقبل القسمة فحضر احدهما وطلب نصيبه لا يرفع ذلك الواحد احدهما حصته
الودعيه عنده بغيره الاخر فحضر له دفع ثمنه نصفه ان هلك عند الامام سواء كان مسلما او غير مسلم
في اختياره لان هذا الدفع يوجب القسمة والمودع ما هو يحفظه لا بالقسمة خلافا لما في المثل حيث قال
يدفع ولا يضمن لان من المودع الاخر اذ فيه غالب كما ان من المودع الاول في غير المثل غالب ولذا لا يجوز له الدفع
فيه ويجوز في المثل وان اودع واحد شيئا عند اثنين ما يمكن ان يعين كالدراهم والدينار وكل ما لا
يتعيب بالتقسيم كالحب والتمهات وحفظ كل منها حصته ولا يجوز ان يدفع احدهما كل الودعيه الى الآخر
فان دفع احدهما ما في يده الى الآخر فضايع عنده ضمنه الدفع ذلك لان المالك رضى بحفظه ما كان الودعيه
يحفظ احدهما لا يضمنه الثاني بقدره عند الامام لانه مودع المودع وهو لا يضمن عنده وعند ما
لأنه مودع مودع يحفظ الكل باذن الآخر فلا يضمن عندهما واحد منهما لان المالك رضى بانتهما فكان
كل منهما ان يسلّم الآخر وان كان ما اودع عند اثنين مما لا يمكن ان يعين كالعبد والشوب وكل ما لا
يقتسم بحسب حفظه احدهما باذن الآخر اجماعا لان المالك لما اودعها عند جميع علم بانها لا يكتفي
على حفظه آتاء السيل والفيضان وانكسر ان يحفظ كل منها باذن الآخر فقط صار راضيا بحفظ كل منها
بخلافه اذا كان بغير اذن الآخر فانه ضمنه القابض ان هلك عنده للتقديروا ان هلك المالك مودع
غيره فعلى العياله بان قار لا يدفع الى عياله دفع المودع الى من له منه بدلا من انفقها كانه نواه
ان يدفعها الى امرأة فلاتة ولذا امرأة اخر فممكن من حفظه على الوجه المأمور به في حفظه على الوجه
المنهي عنه فمنه لان هذا الشرط مفيد وقد ياتى من المودع ولا ياتى من عياله فيلزم مراعاة حسب
الامكان وان دفعها بعد النهي الى من لا بد من انفقها كانه من المودع بان لم يكن له عيال سواء كدفعه
الى عبده وكدفعه شئ يحفظه انت كدفعه الى زوجة لا يضمن لانه لا يمكنه ان يحفظه ووجهه فصار
النهى عن الدفع اليه كانه من المودع فحفظه فكان منافقا لاصلا فيقبل وان اضر ب الودعيه المودع

يحفظه في بيت معين من دار المودع ونواه عن الحفظ في بيت آخر منها تحفظه في غيره اخرج الذي
امر بالحفظ فيه منها لا يضمن لان البتة من دار واحدة فلما خلتان في حوز فالتكس من الاخذ من احد
يكون متكاملا لاخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد الا اذا كان فيه امر البيت المنهي عنه فحفظه
بان لا يجوز له باب او كان لكن كان في سيرة او نحو ذلك فينبذ ايضا الشرط فيضمنه بالخلاف
لكن اعمى اخر من الآخر وان ام يحفظه في دار بعينه لا يحفظ في غير ارضه لان الدارين مختلفان في
الارض والحفظ غالبا فكان الشرط مفيدا فيضمنه بالخلاف ولو اودع المودع الودعيه في بيت
عياله بغير اذن ولا ضرورة فملك كحق مثلا ضمنه ربه المودع الاول فقط لا المودع الثاني عند
الامام وعند جماهير ايامه المودع الاول والثاني لان الاول خائن بالتسليم الى الثاني بغير اذن
المالك والثاني متعدي بقبضه بغير اذن المالك ولذا ان قبض المالك من يد اياه او بالدفع لا يجوز
ضمنه ما لم يفارقه لصور رأيه فاذا فارقته فقد ترك الحفظ اللازم بالانترام فيضمنه تركه وان
مدوم على الحفظ ولم يوجد منه منعه في هلاك ما فلا يضمن فان ضمنه ربه المودع الثاني على قوله اجماع
ان على الاول لانه في القبض من ربه مودع عليه باضمنه بسببه لا بالعكس لسلام مرجع الاول
ان ضمنه على الثاني لانه بالضمائم ملكه فقبض ان اودع ملك نفسه ولو اودع الغاصب المصوب
عند غيره فملك عند المودع ضمن المصوب منه ايامه الغاصب والمودع شرا اجماعا اجماعا
قطعا وما عند الامام فلا يضمن المودع الغاصب لم يافقه من اياه بل اخذه من ضام فلا يجوز مثل مودع
المودع قال الامام اكلوا ان مودع الغاصب ان لم يعلم انه غاصب يرجع على الغاصب وان علم فلا
يرجع كذا في النهاية ولو اودع عند عبده تجر عن اخذ الودعيه شيئا فانفعه العبد ضمنه بوجهه
عند الامام وعند محمد وان اودع شيئا عند صبي عاقل تجر عن اخذ الودعيه فانفعه فلا ضمان اصلا لانه
اكثر ولا بعد البلوغ عند الامام وعند ايضا وقال ابو يوسف يضمن امر العبد والصبي للحال متى باع
العبد فيه لان تجر ربهما في الاقوال فقط ولهذا لو استعملك عينا قبل الايداع يضمن ولو لم يملك
استحفظ فلم يضمن باهل الانترام يحفظ اما الصبي فلم يصح انترامه اصلا فصار المالك كانه اذن بالانه
واما العبد فانه لم يصح في حق المودع نظر في الضمان في الحال ومع في حق نفسه لكونه مملوكا فيضمن
العقود وان دفع العبد كذا في الودعيه الى مثله من المودع تجر فملك عند الثاني ضمنه المالك

العبد الاول بعد العتق عند الامام لانه سلك على خلافه وسرط الفاضل عليه فصح التسليم وبطل شرط
 الضمان في حق المولى ومصح في نفسه فيقضي بعد العتق ولا يضمنه ان لا يكون مودع المودع لا يضمنه عنده
 وعند ابو يوسف ضمن المالك اياهما شاء اكلهما اما الاول فلا يملك بالدفع واما الثاني فلا يملك مودع المودع
 وموضا من عنده في اكلها وكذا عند محمد لكن ان ضمن المالك الاول بعد العتق لانه مع الامام في ايداع
 العبد المحرور وان ضمن الثاني فلا يملك له ضمانه ضمانه فعل يقبضه ملك غيره بغير اذنه فله في اكلها ومن
 معه الف فادع على من اكلها ايداعها عنده فأيها برهن فبني له وان برهنها معاضتي لهما و
 ان لم يبرهنها وطالب يمينه فكل لهما فخر الالف لهما وضمن لهما مثلها امثال الالف ومثله
 على اربع صور لانه اما ان كيف لهما او كيف للاول ونحو ذلك او بالعكس او يكل لهما فخر الصورة
 الاولى لا يضمن لهما وفي الثانية الالف للثاني وفي العكس الالف للاول وفي الرابعة الالف بينهما
 لانه اوجب اكل كل منهما عليه بكونه او اقراره وعليه الف آخر منها لا يكون له اوجب لكل منهما اكل الف
كتاب العارية فطلبه بالتشديد منسوبة الى العارة اسم من الاعارة كالعارية ام
 من الاعارة بمر العارية بمعنى الاعارة في الشريعة لا العارية التي هي اسم لما عير والالم يصح حل
 قوله بملك منققة بلا بدل يخرج بملك عيان كالبيع والهبة وخروج بملك منققة بدلا كالاجارة
 ولا يجوز ان لا يتحقق العارية الا فيما ينقطع به مع بقائه عنده كالشوب والذرة والعبد والذابة واذ
 كان الامر كذلك فان عارة الكسور والموزون والمعدود والمتقارب فرض لانه لا ينقطع بها الا بالهلاك
 عينها ولا يملك الاستهلاك الا بملكها واما يجوز الهبة او القرض فحل على القرض لكونه اذ في ضرر الا
 ان عيان المستعير انما عيان يمينه او عيان جده او عيان الانتفاع كان يرضى بها حانوته او بغيره
 ميزانه وكذا ذلك من الانتفاع بفضة عارية ولا يجوز قرضا ونقص بغير ملك ارضاء جديتها عارية
 لك لانه صريح فيها ومنحك هذا الشوب لانه اصل المنع ان يعطى ناقة او شاة ليس شرب لبنها ثم رد
 فزاد فيه اصل الوضع واظهرت ارض لا الطعام اذا اضيف الى الطعام كالارض براديه اكلها
 اطلاقا لا اسم اكلها على اكلها وحلتك على ما يشر لانه اكلها هو الاركاب حقيقة وهو تصرف في منققتها
 لانه عينها فيكون عارية واحده منك عير لانه اذنه يستخذه مجاز عن العارية او الميرد الهبة قيد
 بالجميع مما عدا اعزتك فانه صريح في الاعارة انما قيد باله لان كلامها يحتمل العارية ويحتمل الهبة فاذا

فاذا انور احد ما صحت واذا لم يجر على الاول وهو العارية لئلا يلزم الاعط وهو الهبة بالشك فيصح
 العارية ايضا بان قار ركب سكتي او دار ركب سكتي لا يجر ركب سكتي لا يجر ركب سكتي لا يجر ركب سكتي
 سكتي فيها فغيره عن النسبة الى الخاطب وهو حكم في ارادة النفع فيصرف الامام في ملك غير افادة
 الملك فكانه قار سكتا بالملك ثم قوله عير مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعيرتها لك عير
 ارضه عيرك فغيره معناه جعلت سكتا بالملك مدة عيرك وتلميع الرجوع فيها ارضه العارية قيسا
 سواء كانت مطلقة او موقوفة لانه منافع تلك شيئا فشيئا يجب بدو شيئا فمالم توجد لم تلك فصح
 الرجوع ولو هلكت العارية بلا نقد فلا ضمان ولو بشرط الضمان سواء هلكت حال الاستعارة او غير حال
 الاستعارة لانها امانة ولا توجد ولا يبرهن كالودعية لانه الاعارة دون الاجارة والرهين والشيء لا
 يقضي ما فوقه فان ارجع المستعير العارية فلفقت ضمنه اعمير من الوجوه مستأجر اياهما شاء
 اما المودع فلا يمتد بالتسليم فصار فاصبا واما المستأجر فلا يمتد بقبض مال الغير فغير اذنه فان ضمن
 اعمير المودع لا يرجع المودع بما ضمنه على احد غير على المستأجر لانه بالضمانيك مستعار مستندا
 الى وقت الاجارة فملك في يدك مستأجر بلا تعد منه فلا يرجع على المستأجر وان ضمن اعمير مستأجر
 يرجع مستأجر بما ضمنه على المودع ان لم يعلم مستأجر انه ارسل مستأجره عارية في يد المودع لكونه
 موزون من جهة المودع وان علم لا يرجع لانه المودع حينئذ لم يكن منه عذر فصار كالمستأجر من الغائب
 ولذا المستعير ان يغير العارية ان كانت من قسم ما لا يكتلف استعماله باختلاف استعماله وذلك كالحمل على
 الذابة وسكنى الدار ووزاعة الارض سواء عيان شخصها مستغلا منتقيا به او لا لا لئلا يفسد
 ان يغير العارية ان كانت من قسم ما يكتلف استعماله باختلاف استعماله وذلك كالركوب على الذابة
 وليس الشوب ان عيان اعمير للعارية شخصها مستغلا منتقيا به لانه التقيد بمستعمل فيما يكتلف
 استعماله لا يفيد عدم التفاوت بخلاف ما يكتلف استعماله فانه مفيد لبثوث التفاوت فلا
 يجوز غير عيان لرضاء اعمير المعاني دون غيره وان لم يبين اعمير شخصها مستغلا منتقيا به
 المستعير ان يغير ما يكتلف استعماله ايعا ام لا يجوز ان يغير ما لا يكتلف استعماله لانه يجوز الاعارة
 مطلقة فيمنه مالم يبين المستعمل بغيره فان عيان لا يجوز للمستعير ان يغير وفرع عليه قوله فلو ان
 مستعير الذابة مطلقا ركب هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره ليس له ان يركب هو غير من

استقرار دابة مطلقا كان له ان يركب بنفسه او يركب غيره وايضا من الركوب والاركان
 فقد تعين العمل فليس بعد ركوبه ان يركب غيره وليس له بعد اركاب غيره ان يركب بنفسه تعين
 الركوب في الاول والاركان في الثاني وان قيدت العارية بنوع خاص من المنافع او وقت خاص من
 الاوقات او بهما بان قيد بايوم وخبرها بنوع منفعة ضمنه استغناء بخلاف واحد منها المستغنى
 لا بخلاف الى غير او غير ونحوه كما ان شرطه وان اطلق العارية بنوع او وقت فلا يفسد
 الاستغناء بغير نوع سواء في الوقت كان عملا بالاطلاق ونقص عادة الارض للبناء والغرس
 غرس الاستجار لانها منفعتان معلومتان فكانت الاجارة فكذلك الاجارة بل او لانها تبرع وله
 ان يغير ان يرجع عن العارية بعد ان يزرع او غرس متى شاء لان الاجارة ليست بلازمة ولا يفسد الى
 خلاف بغير استغناء فلهما ارفع البناء والغرس عن الارض المستغنى بالنقص من البناء والغرس
 ان لم يوقت العارية لان الغرض الاصل بالمستغنى بالقطع ليس من جهة عدم الغرض بل من جهة
 بني وغرس في محل كان لغيره حتى الرجوع فيه وان وقت ورجع قبله ارجع الوقت الذي غرسه كره
 له ذلك وان صح له فيه خلاف الوعد وهو من علامات النقص وضمنه اعمير بالنقص من البناء والغرس
 بالقطع للمستغنى لانه يصير غار له بذلك حيث يفسد تركها فيه الى الوقت المذكور وقيل بضمه
 قيمة ارفع البناء والغرس يوم الاسترداد للمستغنى وتلك ارفع البناء والغرس
 بالضمه لان شاء المستغنى ان يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان
 في القلع من ربا الارض فباختيار الى ربا الارض لانه صاحب اصل والمستغنى صاحب تبع والرجوع
 بالاصل غير ممكن والمستغنى قلعه بالضمه في البناء والغرس ولا تضمن النقص ان لم يفسد
 الارض بغير القلع نقصا كثيرا وعند ذلك امر عند النقص الكثير اختيار المالك ان شاء اخذ
 البناء والغرس بقيتهما معلومتان كلياته من ارضه عليه وان شاء اجر بالقطع وان اعار الى
 الارض للزراعة لا اخذ منها من المستغنى لان الغرض من الزرع هو حتى يفسد الزرع بتركه في يده
 الاجارة باجره كليا تقوت منفعة ارضه مجانا سواء وقت اعمير او لا او للزراعة نهاية معلومة
 فكان في الترك مراعاة التحسين لانه لا كان الترك باجره لم يفت منفعة ارضه مجانا ولم يفت
 زرع الاخر بخلاف البناء والغرس لانه ليس له نهاية معلومة فيقلعها وفما للضرر عن المالك واجرة

فان كان المستغنى بالقطع
 فانه لا يضمن
 القيمة

واجرة رد المستغنى واستأجره والودعة والرهين والمقصود على المستغنى وهو كونه
 ومخرجه والخاص على صفة الكف والنشر المرتب لان المنفعة حصلت لهم واذا رد المستغنى الى
 استعادة الاصل بل ربهما او العبد استعار او التوب استعار الى دار ملكه بغير حق القرض
 اذا ملكت الدابة اهلك العبد والتوب استأجرنا او القياس ان لا يبرأ لانه لم يرد الى مالكه بل
 ضيقا تضيقا وجه الاختصاص ان بالتسليم المتعارف وهو المهور عليه بخلافه والعصب والودعة
 فانه لا بد من تسليمها الى المالك اما الودعة فلا يملكها الموقوف ولم يرض الكون بخلاف غيره واما العصب فلا
 الواجب عليه بطريقه وذلك لانه المالك وان رد المستغنى الدابة استعادة مع عبده او غيره
 مشاهرة او مائة برز او اهلك قبل الوصول الى المالك لانه من خيار المستغنى وله ان يرد ما يبد
 منه في عياله كانه الودعة وكذا برز ان رد ما مع اجير ربهما ارجع الدابة مشاهرة او مائة او
 مع عبده ارجع ربهما سواء كان الاجير والعبد يقوم على الدابة او لا يقوم عليها لان المالك راض
 عادة بخلاف الاجير والاجر مائة فانه يضمن فيه ان هلك لعدم رضا المالك وبخلاف رد
 شئ بغيره كقوله لو توكلت على الله وارضيت بما افطر الله الرزق وكنتم من الخاسرين لان العادة لم تجز به وكتب
 مستورا لارض في ملكه اذا اراد ذلك قد اضمحلت ارضك لا اعني عند الامام لان العادة لا توجب
 فذلكم للزراعة وقد يكون لغيرها والطعام وان كان مجازا معلوم فلا قالها حيث قال لا يكتب اعني
 لانه حقيقة فكان باول ما يجاز **كتاب** الهبة اية اعطاء الشئ بلا عوض بالان كان او
 غيره او بتقدير بنفسه وبالام وبغيره كذا في الاختيار ومنه ان عليك عين بلا عوض وان عظم
 العوض شرط فيه وانها من يوجب اهلها للتبرع بان يكون عاقلا بالغ عاقل او شرطه ان يكون مكرما
 مقبولا غير مشاع متميز غير مشغول وحكمها بثبوت الملك للموهوب له غير لازم حتى يرجع الرجوع
 وعدم صحة خيار الشرط فيها وعدم بطلانها بالشرط الفاسدة وحاشتها كثيرة حتى قال الامام ابو
 منصور يجب على الموهوب ان يعيد ولده اجدد والاسان كالتوصية والايان ونصح باليجاب في طرف
 الواجب وقبوله في طرف الموهوب له وهما كتمان لانها عقد وقيام العقد باليجاب والقبول ولكنه
 يتم بالقبض الكامل الممكن في الموهوب لانه شرط فيها وهو ان يقبض الكامل ان يكون في كل شئ من شئ
 الموهوب فضا بحيث يجدد العرف فضا تاما في ذلك القسم مثلا القرض الكامل في المنقول ما يملكه

لان الخط الاطعم ادخل على المراهق
 المراهق لانها تضمن للزراعة واعارة
 الارض قد يكون للزراعة وقد يكون للبناء
 وافضل الغرض طاعت ولطفه الاعارة
 لا بد من شرط من ههنا الا انواع عينا
 كانت للكتابة بغيره الاطعم
 يعلم ان غرضه الزراعة او لغيره
 اعارة الدار والتوب لان اعارة
 السكنى والبس فقط وهذا الوجه
 يصير على ما يقوله اعترض كافي

لا يخرج من هبة لطفه لانه لا ينفذ الصدقة امر التقدي لانه فقط والامر من التكرار
 لانه مصنف يذكر مطلق الصدقة في اخونها الكتابية وذلك ان جميع هذه الاحكام كاللينة
 لانها تخرج مثلها الا انه لا رجوع فيها كالمسحوق او الام كالباب في ان هبتها لطفها تتم بمجرد العقد
 عند عينية امر عينية الاب عينية منقطعة وقد عرفت الغيبة المنقطعة في باب الاولياء او عند
 موته وعدم وصية ان كان الطفل في عياله لانه يحصل لها كونه في عياله النوع ولاية فتختلف الاب
 في ولاية القبض وكذا كالباب في ان الهبة تتم بمجرد العقد كل من يعول ابي يقات الطفل ويقف عليه
 من الاخ والعلم والاجنبى لوجود الولاية لهم عليه في التاويب والتسليم في الصلوات مع ان هذا يخص
 نفع له وهبة الاجنبى لا ينفذ لانه لا ينفذ من قبضه اقبض الطفل لو كان عاقلا وان كان ابوه حيا
 لانه تصرف في نفعه فينفذ نظرا له ويتم قبض ابيه لاجله وان لم يكن في عياله لانه له ولاية التصرف
 ما لا ينفذ وقبض الهبة من التصرف فيه او قبض هذه لقيام مقام الاب عند عدمه وقبض وقبض
 اراحد الاب واجد لانه قائم مقامها عند عدمها او قبض ما كان الطفل في حجر ابي او قبض اجنبى
 يربيه لانه له ولاية التصرف النافع للطفل او تتم قبض زوج الطفلة لها ولو مع حفرة الاب
 سواء كانت مما لا يباح مثلها او لا لكن اذا كان القبض بعد الزفاف لانه الاب لا ينفذ امور ابيه
 حث فيهما البهوانا مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها كان القبض الهبة ولو بحفرة الاب لانه
 في حفظ لاقبضه امر لا يتم قبض زوج الطفلة قبل الزفاف لانه اعتبار ذلك حكم انه يعولها وذا
 لا يوجد قبل الزفاف ومع هبة اثنين لواحد ارا مشتركة بينهما لعدم الشيوع لا يصح على واحد
 هبة واحد لاثنين وارا عند الامام خلافا لهما فان عندهما يصح لانه هبة اجملة او التملك واحد
 يتحقق الشيوع وان تملك الكل لها تملك البعض الشايع لكل منهما اذ لا وجه له صور هذا
 باطل ومع تصديق عشرة دراهم على فقيرين وهبتها لهما بالاتفاق اما هي الصدقة عليها
 فلانها يراد وجه الله وهو واحد فلا شيوع واما هي الهبة لهما فلانها تقع عليهما بانية عندتي
 ولا شيوع في قبضته حتى تضار كما اذا وهب لواحد وقبضه اثنان حكم الوكالة ولا يصح امر الصدقة
 والهبة لعنيين عند الامام اما عدم صحة الصدقة عليهما فظاهر واما عدم صحة الهبة لهما فلا شيوع
 خلافا لهما فان عندهما يصح اما هي الصدقة فلانها هبة واما هي الهبة لهما فلعدم شيوع **باب**

باب الرجوع فيها امر الهبة الواقعة لاجنبى لم يكن ذارحم محرم من الواهب وبطل
 فيها الهبة فان للمهدر الرجوع كافي الغيبة وغيره يصح الرجوع فيها امر الهبة بعد التسليم كالكاتب
 او بعضا لقوله عليه السلام الواهب احم بوبته ما لم يثب منها امر لم يوفى بعد التسليم ولكنه يكره
 الامر من قوله عليه السلام العائذ في هبته كالعائذ في قبضه وهذا التشبيه من الاستقباح لا
 في حرة الرجوع كما زعمه الخالف حاصر الكلام انه يصح الرجوع في هبة الكل والبعض بعد التسليم من كل هبة
 لكن قد يمنع عنه مانع فثبت كالحاجة الى بيان المانع فقال ومنع عنه امر الرجوع حروف ومع حروف
 بعض المانع عن الرجوع شيئا يتجربها هذه الحروف على ما بينها بقوله فالدار منها اشارة الى الزيادة
 المتصلة بان يكون في نفس الموهوب شي يوجب الزيادة في القيمة كالبناء في الارض الموهوبة و
 العرس فيها والسمة في العلم المذول الموهوب مثلا انما يمنع تلك الزيادة عن الرجوع لانه الرجوع
 انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة والفصل غير ممكن حتى يرجع الا الاصل دون الزيادة
 ولذا لا يمنع الزيادة المتصلة كالوكانت الهبة امة فولدت عند الموهوب له من زوج او فخر لانه
 الرجوع في الاصل دون الزيادة والفصل ممكن ويهيم اشارة الى موت العائدين اما موت الموهوب
 له فانفوج الموهوب بماله وانتقاله لوارثه واما موت الواهب فلهذا الرجوع عنه والوارث
 ليس الواهب والنقص عن الواهب والعائذ اشارة الى العوض المضاف اليها امر الهبة اذ قبض
 الواهب العوض كوان يقول الموهوب هذا عوضا عن شيك او بدلا عنها او في مقابعتها لانه الشرط
 في كونه عوضا ان يذكر لفظ يعلم الواهب انه عوض صحيح التوفيق وامتنع الرجوع ولو كان العوض
 من اجنبى لانه لا سقاط حتى الرجوع فيصير من الاجنبى كايصح من الموهوب له ولا يرجع الاجنبى في عوضه
 على الواهب ولا على الموهوب له سواء عوض باجرة او بغير اجرة لانه لم يود شيئا واجبا فيكون عوضه
 بغير اقله لم يصف الموهوب له العوض لما الهبة بل وهب الموهوب له شيئا من الواهب بعد ان يهب
 منه الواهب فكل منهما ان يرجع فيما وهب لصاحبه لانها حينئذ تكون هبة مبتدأة لا تقوى ايضا
 وانما اشارة الى الخروج امر خروج الهبة من ملك الموهوب له بسبب من اسباب الملك كبيع
 او هبة او وقف انما يمنع لانه يتبدل الملك كبتد العائذ وقد يتبدل الملك بتجدد السبب والراعي
 اشارة الى الزوجية وقت الهبة انما يمنع عن الرجوع لانه المقصود فيها الاستمرار كافي القرابة فلهذا

لوق الطلوع وفازقة السنان
 فكانت لينة كرجح بالسنان
 ومانع من الرجوع في الهبة
 بالمانع من الرجوع في الهبة
 صدر الرجوع في الهبة

الرجوع لو سبب ثم كبح لانها لما كانت اجنبية وقت الريبة علم ان مقصوده العوض ولم يخل ذلك فلان
يرجع لها لا لسبب الرجوع لو سبب روجه ثم ابان لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الريبة ووجوبها
في الثاني وقتها والقاف اشارة الى القرابة فلا يرجع فيما سبب له من حرم لان المقصود منها
صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطعها فلا يرجع سواء كان الغريب مسلما او كافرا والهاء اشارة
الى هلاك الموهب لانها يمنع لان الرجوع متقدر بعد الهلاك اذ هو غير مضمون عليه والقول في دفع
الزيادة قول الواهب غير لو ادعى الموهب ان الموهب زاد في يده زيادة متصلة والمكر
الواهب كان القول للواهب لان الموهب له يدعى بطلان حق الرجوع والواهب ينكره ولو
عوض الموهب له الواهب بشئ فاستحق نصف الريبة يرجع على الواهب بنصف العوض لانه
عوضه بهذا العوض الا يسلم له جميع الموهب ولم يسلم الا النصف فيرجع بنصف ما عوضه وان
استحق نصف العوض لا يرجع الواهب على الموهب له بشئ ضرر او باقية ارباع العوض اما الموهب
له فيرجع عليه لان العوض ليس بدل حقيقة وانما اعطاه ليقط حقه في الرجوع كما وانما الا ان لم
يرض بسقوط حقه الا لسلطة كل العوض فاذا لم يسلم له كله كان له الخيار ان شاء رضى بالبقية وان
رد الباقية عليه ويرجع في الريبة كلها وان استحق الكل لكل الريبة او كل العوض يرجع بكل جهتها يرجع
الموهب له بكل العوض في استحقاق كل الريبة ان كان قايما وبثله ان كان ملكا وموشى وبقيته ان
تبيها ويرجع الواهب بكل الريبة في استحقاق كل العوض ان كانت قايمة لان ملكة لان مقصود
الريبة التودد وقد حصل ولو عوض الموهب له من نصفها ان نصف الريبة فله للواهب ان يرجع
بالمعوض لان التعويض مانع عن الرجوع فاذا وجد في النصف يمنع الرجوع بقدره وسبق حق الرجوع
في الباقية على ما كان فاية ما فيه يلزم منه الشيوع لكنه طار فلا يضره ولو اخرج الموهب له نصفها من
نصف الريبة منه ملكة فله الرجوع بالملك ان يرجع بالملك يخرج عن ملكه او لا فرق بين تعويض النصف او اخرج
النصف عن الملك والتفريق للتوضيح ولما صرح الرجوع عن الريبة الابرام او حكم قاض لان الرجوع
فمنع العقد فلما صرح الامن له ولاية فامة او من العاقرين لولايتها على نفسها ولو اخرج الموهب له
العبد كموهب بعد الرجوع قبل القضاء وتسلم فقد عتقه لانه لا يخرج عن ملكه كموهب له الا بالقضاء
او التراضي فصح اعتاقه قبله ولو سقاه من كموهب له كموهب عن الواهب بعد الرجوع فملك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فذلك الموهوب في يده لا يقضي لقيام ملكه فيه فيكون قد ملك على ملكه ولم يتحقق عوده الى ملك الوهب
ومع اعداها الرجوع براض او حكم قاض فيسحق لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك القديم لا
هبة فلا يوجب له فلا يشترط قبضه ارض قبض الوهب لان القبض انما يعتد به انتقال الملك
لا في دعوى ملك القديم ومع الرجوع في المثل القابل للقسمه كما اذا وهب الدار ثم رجع في نصفها
وان منفه الموهوب لا يد الموهوب له فالحق ومنه الموهوب له قيمة لا يرجع على واهبه باض لان
عقد تبرع فلا يستحق فيه السلافة والهبة بشرط العوض معلوم هبة ابتداء اذا ذكره بملكه على بان
قال وهب لك هذا العبد على ان توفى من هذا الثوب واما اذا ذكره بحرف ابا بان قال وهب لك
هذا العبد ثوبك هذا وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء وانتهاه بالا طاع كذا في شروع الهبة بشرط
لاتمام العقد القبض من العاقدين في العوضين في المجلس او بعد ما لاذن لان القبض شرط في الهبة
وكل منهما واجب من وجه ومنها امر بهذه الهبة الشروع لاحد هاتين الموهوب او العوض الذي
يختار القسمه لانه ان هبة المثل المثل القسمه لانها بيع انتهاه ارض القبض فثبت
الشقة حينئذ لو كان عقارا وخيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية في كل منها كما هو حكم
البيع وانما في قوله بشرط وفي قوله فثبت نتيجة ما قبلهما من الكلام **فصل في الاستثناء**
والتعليق والحرر والرقبر والصدقة ومن وهب لآخره عاملا فاستثنى حكمها عن الهبة بقوله
وهبتك هذه الامة الماحلها او وهبها على شرط ان يرد بها الموهوب له عليه بعد ما ان او على
شرط ان يقبضها او على شرط ان يستولد بها استثنى ايام ولد صحت الهبة في الصور كلها لانها
صدرت من اهلها في محلها وبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد وعقد
الهبة لا يعمل في اكل قصد الا في البطن ليس بال ولا يعلم وجوده حقيقة وكذا استثناءه واذا لم يصح
استثناءه وبطل الشرط في الصور الباقية لمخالفة مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا
اعتبر الشروط المذكورة فقدت بها وهو ما في الاطلاق فكانت شروطا فاسدة والهبة لا
تقبل بالشرط الفاسدة وكذا صحت الهبة وبطل الشرط لو وهب دارا لآخر على شرط ان يرد
عليه الموهوب له بعضا او يعوضه شيئا منها لما قلنا في مسئلة السابقة قال الرعية في قولهم ان يوفى
شيئا اشكال فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي الشرط جائز ان فلا يستقيم القول ببطلان

الشرط وان اريد به ان يعوضه شيئا من الياض هو موهبة خفي كرا محض لانه ذكر بقوله على ان يرده عليه
بعضها لكنه لا يرده على عبارة المصنف حيث انه لم يلفظ بعض فكان الاول حركاية غير العوض وانما
في العوض فلا يلزم التكرار لظهور المغايرة ولو دبر المحل ثم وهبها اروحوب الالة فالهبة باطله لانه
لمحل باق على ملكه مادام حيا فكان هو موهوب متصلا بالليس بموهوب فصار كهبة اشاع فيما بينهم
او هبة شئ مشغور بملك المالك وكلاهما غير جائز بخلاف ما لو اعطته ثم وهبها حيث تصح الهبة
لان الاعناق يزيل الملك فلم يكن هو موهوب متصلا بالليس بموهوب فلم يلزم شئ مما ذكره وما يشبهه
الا استثناء ومن قال له بونه او اباؤه خد فالدن لك او اباؤه خد فانت برئ من امره الدن او اباؤه
ان اوتيت نصفه فالباقي لك وان اوتيت نصفه فانت برئ من امره الباقي فهو اقول بهذا كله باطل
لانه ان التعليق الصحيح في الابرار لا يصح والعمر جائز للعمر ففتح جميع هو موهوب له حال حياته ولو رثه
بعده ابرء موته ثم اراد ان يذكر تفسير العمر لاحتياجه اليه فقال وهي العمر في العرف ان يجعل الوارث
داره ملكا في سبيل الهبة لدار بعد مدة ثم اراد ان يصرح فاذ مات المورث الدار هو موهبة اليه اي
الا الواجب بان قال دارك عمر ابي جلدته لك مدة عمرك فان ماتت فميراثه ودية الى اولاد
ورثتي فصح الهبة ويبطل الشرط لارورانه عليه السلام اجاز العمر ويبطل الشرط والرقب وهو الهبة اسم
من الرقوب وهو الانتظار باطله عند الامام ومحمد وعند ابو يوسف نصح كالعمر ثم اقلد ان يذكر تفسير
الرقب فقال وهي الرقبه قال ان يقول مالك الدار للاحذر دارك رقبتي ان ميتا انا قبل
فلك امر فالدار لك وان ماتت قبل فلي قال الدار له فكان كل منهما ينتظر موت الآخر انما لا يصح
عندهما لان هذا الشرط يمنع ثبوت الملك في الحال وانما صح عند ابو يوسف لان قوله دارك ملك
في اي حال العمر وشرط استرداده بعد موهبة فلا يمنع كالا يمنع في العمر ثم فرع على كون الرقبه باطله قوله
فان قبضها بعز او اقل لك رقبتي فان قبضت حصوا لدار مع ان كونها هبة باطله كانت عارية في
يده لان هذا العقد يقتضي اطلاق الانتفاع والصدقة كالهبة في جميع احكامها لانه يترع منها
فحينئذ لا يصح قبل القبض في المجلس وبعده باذنه الا بقبض كالهبة ولا يصح في شاع فكيف لا يصح
تمام القبض ولكنه لا يرجع فيها امر الصدقة لان المقصود بها الثواب وقد حصل فلا يرجع فيها
لوقد صدق الفقير ولو تصدق لغني امر على غنى احتيانا وانما ليس ان يرجع لانها في حق الغني هبة و

وجه الاستحسان انه قد يراد به الثواب اذ قد يكون مالاً كالتصانيف عينا كثيرة والناس يتصرفون
عليه ليس الثواب ولا يرجع في الهبة لفقير لانها في حق صدقة ولو قال جميع مالي او ما ملكه لفلان فهو في
قوته في الصورتين هبة لان ما هو ملكه حقيقة يستحيل ان يكون ملك غيره الا بواسطة تملكه فيكون
هبة لكنه لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك وان قال ما ينسب الي او يعرف به لفلان فافترق
على التسليم لان الاول تبرع بما اضافه لنفسه وملكه بخلاف الثاني ان معناه انه ملك لفلان ولكنه
منسوب اليه لكونه في ذمته **كتاب الاجارة** هي لغة فضالة من اجور مجزاة الاجرة وهي عوض
شرعاً يبيع منفعة معلومة معقودة العين بعوض معلوم دين ارضية كالنفقين وتكميلهم ومزود
والعدد من تقارب او عياد ارضية كالعبيد والسياب والدواب لان جهالة كل من منفعة
والعوض يقتضي المنازعة كجهالة كل من المبيع والشئ وشروطها اعلام معقودة ومعقود عليه
ركنها الايجاب والقبول يتفقان ما ضيق كقولنا ان يقول احدنا اجرتك هذه الدار وقول الآخر
قبلت او استأجرت وكذا ما حكمها وقوع الملك في الدارين ساقطة فباعت وكل ما صلح منها
في البيع صلح اجرة في الاجارة لان الاجرة ثمن منفعة فتعبر بمن البيع بخلاف العكس فان كل ما
صلح اجرة لا يصلح منها كالمنفعة فانها تصلح اجرة في الاجارة اذا اختلف جنسها ولا يصلح
ثمن في البيع لان الثمن يملك بنفس العقد والمنفعة معدومة لا يمكن تملكها بنفس العقد كذا في
الاختيار ولقد اجمعت الاجارة بالشرط التي لا يقتضيها العقد كالبيع ومثبت فيها ميار الشرط
وخيار الرجوعية وخيار العيب وتقال ارضي في الاقالة وتصح بما يوجب الفسخ كالبيع ولما
التم في التعريف معلومية المنفعة احتاج الى بيان ما به يكون معلومة فقار والمنفعة تارة تعلم
ببيان المدة ارضية الاجارة كالسكنى ارضى كاجارة الدار للسكنى والزراعة ارضى كاجارة الارض
للزراعة فتصح اجارة تمام مدة معلومة ارضية كانت طال او قصرت لان المدة اذا كانت
معلومة كان قدر المنفعة معلوماً اذا كانت المنفعة لا تتفاوت كما في السنين المذكورين ولكنه
في الوقف الذي شرط الواقف مدة لاجارته يبيع شرط الواقف طال مدة او قصرت لانه
كغير الشارعية وجوب الاتباع فان لم يشترط لاجارته مدة لم يملك عنها فالنقطة ان لا تزد
مدة الاجارة في اجارة الارض ارضية فثلاث سنين وفي اجارة غير الارض الارضية كاجارة

مکتبہ دار البرکات دہلی

ان لا تراو على سنة كيلة غير مستاجر ان ملكه فعلة عدم اجاز اذا كانت هذا المعنى لا يصح
الطولة ولو يعقد مختلفه كاجوز في البعض بها تجاوز الله عنهم كذا قال صدر الشريعة والمنفعة
تارة تعلم نذكر العمل كصنع الثوب امر كل مستاجر مباحا على صبيغ ثوبه وبين الثوب ولون الصبيغ
وقدره وحيالته امر كل مستاجر مباحا على ضيافة ثوبه وبين الثوب وحيث الحيالة وحيالته
معلوم على دابة مسافة معلومة امر كل مستاجر دابة ليحمل عليه ما قدر معلوماه كمنه مثلا
مسافة معلومة فانه اذا بين كلامه الاعمال الثلاثة المذكورة كاتبا به كذا صارت المنفعة معلومة
بمشبهة فيصح العقد والمنفعة تارة تعلم بالشارة كنقل هذا الى موضع كذا فانه اذا اراد ان ينقله
وعلم الموضع الذي ينقله اليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد ثم اراد ان يبين ان الاجرة ما كان
شئنا حتى فقام الاجرة لا حتى بالعقد لا يلزم تسليمها ولا ادائها بنفس العقد سواء كانت
ونيا او عينا بل حتى باحد معان اما بالتسليم من طرف مستاجر من غير شرط فاذا اقبلها
لا يكون له استرداد سقوط حقه من التأخير او بشرط التسليم بغير شرط فحينئذ لا يحل
الاجرة ليحتى بحيلة او باستيفاء المفقود عليه وهو المنفعة فان الاجرة حينئذ يجب ايضا
لانه عقد معاوضة فاذا استوفى المستاجر المنفعة يملك بموجب الاجرة تحقيقا للتساوي او
التمكن منه من الاستيفاء بتسليم العين مستاجرة في امدد لاقامة السبب وهو العين
مقام السبب وهو المنفعة ثم فرع على التمكن منه بقوله فوجب الاجرة على مستاجر دار لو
قبض الدار ولم يكن لها من مضت امدد لوجود التمكن من الاستيفاء وسقطت الاجرة بالهيب
بقدر حوت التمكن بعرض اعضب الدار مستاجرة غاصب من يد مستاجر في صبيغ كدة
سقطت الاجرة كلها واذا اعضبت في بعض ما سقطت بقدر ذلك وترب الدار المأجورة
والارض مأجورة طلب الاجر لكل يوم ولرب الدابة المأجورة طلب الاجر لكل مرة ولرب
ان يطلب في كل ساعة تجا به تحقيقا لما اواة لكنه يفرض الاجر لانه لا يعلم صحة الاشقة
فرجع الى ما ذكره وللقصار والخياط طلب اجرة بعد الفراغ من عمله لا لكل يوم او قبله لا يفتقر
فلا استحقاق بالاجر وان لم يحصل عمله في بيت مستاجر انما وصله الى ما قبله لانه اذا عمل في بيت
مستاجر فشرق الثوب بعد ما خا ط بعضه فلا اجرة بعد ما خا طه فكان مخطئة ان توهم ان

ان الاجرة تجب بعد العمل اذا كان في بيت مستاجر مطلقا فله بوصول هذا القول وللمحار
طلب الاجر بعد اخراج الخبز من الثور لانه فرغ من عمله فله مطالبة كالحياطة وكخذه وباجزائه
بحا به فان اخرج الخبز قبل اخراج من الثور سقط الاجر سواء كان يخبز في بيت مستاجر
او في بيت الاجير لان الخبز قبل اخراج لا يخبز مستقفا به فلا يتم العمل فعليه الضمان اتفاقا وان
اخرج بعد ارجع الاجر فلا يسقط ان كان يخبز في بيت مستاجر لانه يجوز الاجر خارج صار
مسما اليه او تمزج في يد قس حتى الاجر بوضعه فيه ولا ضمان عند الامام لانه هلك بالالتسليم
ولم يوجد منه ما يوجب الضمان وقال عليه السلام لان الدين مضنونة عليه كالمضروب على الغائب
ولا يبرأ الحقيقة التسليم والوضع في بيته ليس كذلك وكيفية ان مستاجر خبز ان شئ مستاجر
ضمنه امره كما زمل وفيه ولا اجر وان شئ ضمنه امره كخبز الخبز وله الاجر وللطباخ للوليمة وفي
طعام العرس طلب الاجر بعد العرف بعرض يحصل في قصعة للوف ولضارب الدين طلب الاجر
بعد اقامته استعينة حتر اذا فدا بمطبخ بعد الاقامة فله اجر وقال ليس له طلب الاجر بعد الاقامة
بل بعد شريك امره بقله ثم كان وضع بعضه على بعض حتر لو فدا بعد الاقامة وقبل التشريع
فلا اجر لان عمله لا يتم الا بالتسليم اذ ربما يفسد برونه وله ان يفسد الفراغ يحصل باقامته ولهذا
ينتفع به بعدا والتشريع عمل زائد فلا يجب عليه كالنقل الى بيته ومن عمله اثره العين اشترى
منه ماله قائم بتلك العين كالصباغ فالصبيغ اثره العين المصبوغة والعقار وما كونه يقصر
بالنشا والبيض فان كلامهما اثره العين المقصورة فله حصة من الاجر فلا اجر حبس العين للاجر
لان المفقود عليه وصف قائم في المحل فلو حبس استيفاء البذر كاذ الصبيغ فان حبسها استيفاء
حقه قضاهت بلا صفة فلا ضمان عليه ولا اجر عند الامام وقالوا انهما مضنونة قبل الحبس فكذا
بعد فلما ملك الخبز ان شئ هلك ضمنه قيمة مصنوعا وله الاجر لان المفقود عليه وهو العمل
صار مسما اليه فقد بر الوصل اليه اليه او ضمنه قيمة غير مصنوع ولا اجر له لان العمل لم يقصر
اليه وله امانة في يده قبل الحبس فقيت امانة بعده فلا ضمان وان المفقود عليه هلك قبل التسليم
فلا اجر ومن الاثر لعلمه فيها ليس شئ من ماله قائما بتلك العين كالحمار والعلاج وعمل الثوب
ليس له حصة بالاجر لان المفقود عليه نفس العمل وهو عرض لا يبرأ ولا له اثر يقوم مقامه فلا يقصر

حبه فلو حبها لاستيفار حقه فضاغت فمن ضمان الفصب بخلاف راد الابح حيث يكون
رجح حبه وان لم يكن له عمل في العال انزل لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه
منه بالجعل فله حق الجبس واذا اطلق المجر العمل للصانع ولم يقيد بعمله فله ان يستعمل غيره لان
المعقود عليه عمل في ذمته ويمكن البقاء بنفسه وبالاستعانة بغيره بمنزلة ابقاء الدين الا ان فيه
بعملة بنفسه كما امره ان يحيط بيده فلا ان يبيع له ان يستعمل غيره لان المعقود عليه عمل بنفسه
فيستحق عينه ولا يقوم غيره مقامه لان العمل يختلف باختلاف الصانع جودة ورداءة فكان
اشتراط مفيد فيقتضيان كالتعاقب المنفعة في محل بعينه فافترقا ومن استأجره رجل ليعمل له في البقرة
الى بعدا ومثلا فذهب الاجير فوجد بعضهم اسرع في العمار فقامت فانه بمن بقر منهم فله حصة حيا
ان كانوا معلولين لانه في بعض المعقود عليه فيخرج العوض بقدره وان لم يكونوا معلولين فكل
الاجر كذا حكمه صاحب النهاية عن الهند والى وان استوجر لايصال طعام وكونه محال فله وثبوت له
زيد منه بعدا ومثلا فذهب الطعام الى زيد فوجد ميتا فزده الى صاحبه فلا اجر له بالاتفاق وانه
نفق المعقود عليه وهو محل الطعام وايصاله اليه وكذا الاجر له لو استوجر لايصال الكتاب وكونه
محال ليس له عمل وثبوت فزده لموته بغير استأجر لان بوصول الكتاب الى زيد ويحيى كوابه فذهب
فوجد ميتا فزده الى صاحبه هذا عند الامام والى في يوسف وفار محمد له اجر ذمته لانه اوفى بعض
المعقود عليه وهو قطع الحافة ولهما ان المعقود عليه ينقل الكتاب ولو تركه اس الكتاب هناك
بوصول الى ورثة فله اجر الكتاب اجاما لانه ان باقصر طرفة **فصل** فيما يجوز
من الاجارة وما لا يجوز وصح استيجار الدار والى انوت وان للوصل لم يذكر ما يعمل فيه اى في
كل منها احتجنا بالقياس ان لا يجوز للجحالة كالارض والنبات فانها مختلفتان مختلفان
المعقود والعمل فلا بد من البيان وجه الاستحسان ان مقتضاه فيهما انكس وذا تم مسكننا
فينصرف اليها لان مقتضاه كالمشروط وانه لا يتفاوت وله ان يستأجره ان يعمل في كل منهما
عند الاطلاق كل شئ من العمل كالوضوء والاعتكاف وكسركم كطلب غسل الثياب وكذا لان كل ذلك
من توابع السكنى سور ما يوجب البناء كالحداوة والقصارة والطحن ثم غير ذلك كالحل او اشتراطه
ذلك في عقد الاجارة لان في هذه الاشياء ضررها حال لا مالا لانه لو عجز عن البناء فيقتضي

فيقتضي العقد بما وراه دلالة وقبح استيجار الارض للزراع ان يزرع لان منفعة الارض مقصورة
وجرت العادة باستيجار الارض للزراعة من غير كبر فان عقد الاجتماع عليه غير ان يزرع فيها متفاد
فمنه ما ينفذ الارض ومنه ما لا ينفذ فلا بد من بيان ذلك ليقض الامانة او قال ما من العقد على
ان يزرع فيها ماشاء لانه يرفع اجهالة المنفعة الى المنازعة وصح استيجار الارض للبناء والغرس
لانها منفعتان معلومتان تفقدان بعقد الاجارة عادة فكان كاستيجارها للزراعة واذا انقضت
الاجارة اسرعة الاجارة وقد يزرع فيها او غرس ثم ان يقطعها ويسلمها اسرا ان يقطع البناء والغرس
ويسلم الارض الى المجر حاكم كونها فارغة عنها لانه ليس بكل منهما نهاية معلومة حتى يترك ارضا
وفي تركه على الدوام ضرر لصاحب الارض سواء كان باجر او بغيره فحقين القلع في احكام الا في النجس
احدهما ان يغير المجر للمساكن فقيمة ذلك رتبة البناء والغرس حاكم كونه معلوما لكن برضا
صاحب ارضه صاحب البناء او الغرس فلا يغيره القلع ولا التسليم بل يملك هذا اذا لم تكن الارض تنقص
بالقطع وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا من يغير المجر فقيمة ذلك معلومة
رضاه صاحبها ويملك كما يغير برضا صاحبه ويملك اذا لم تكن الارض تنقص بالقطع وكذا الاجر
على اخذ القيمة نظرا للجانيان وتأمينهما ما اشار اليه بقوله او برضا صاحب المجر ومساكنه تركه اى
ترك البناء والغرس على الارض على حاله فيكون البناء والغرس لهذا المجر مستأجر ويجوز للآخر
لهذا المجر وهذا الترك ان كان باجر فاجارة والا فاعارة فلهما ان يواجر على قيمة الارض بلا
بناء وعلى قيمة البناء بل الارض فيأخذ كل حصته والربعة في الارض مستأجرة كالمشجر يقطع عند انتهاء
مدة الاجارة لانها لانها نهاية لها لان المجراد بالربعة ما يغير اصله في الارض وانما يقطع وروقة
فيعمل فيها ما يعمل في الشجر والزرع اذا انقضت مدة لا يجبر على قلعه بل يترك باجر المشجر حتى يدرك لانه
رعاية معلومة فامكن رعاية الجانيان بان يترك الى ان يدرك رعاية الجاني مستأجر وان
ترك باجر المشجر رعاية الجاني المجر وصح استيجار الدابة للركوب وحمل بفتح الحاء واستيجار الثوب
للبس بشرط ان يسلم من تركها او ما يحمل عليها او من لبس لانه كالمساكن ذلك منفعة مقصورة
ومائة معلومة معروفة فان اطلق استيجار الدابة والثوب بان قال على ان يركبها ثم شاء او
يكلها ماشاء او يلبسها فمشتا او يجرها او بالاطلاق لان استأجره وانهم فانه لا يجوز خلافه

المستاجر ان يركب على الدابة بنفسه ويركب من شاة او يحمل على نفسه ويحمل من شاة وليس
 الشوب بنفسه وليس من شاة عملا بالاطلاق لان مقتضاه ذلك ولكن ليس له ان يكاف بعد ذلك
 كما فيه بقوله فاذا ركب الدابة او ليس الشوب هو المستاجر بنفسه او يركب غيره او ليس غيره
 تعين ذلك الركب واللابس للاستعارة او امة اصل العقد فصار كانه نفس عليه من الابتداء فلا
 يستعمل غيره بعد التعيين فلهذا قال وان قيد بالركب او باللس مخالف مستاجر بان يركب غيره
 الاول او باللس خلافه فملك الدابة او الشوب ضمنه لان التقيد بمقتضى تفاوت الشئ في الركوب
 واللس منقبة فاذا خالف صار متعديا ضمنه ولا اجر عليه وكذا ان قيد بخالف فملك ضمنه في
 كل ما يختلف باختلاف استعمال كسهم السائمة وما لا يختلف به من اختلاف استعمال كالدابة في
 التقيد به هو بغير شخص معين بهر ما طرأ لانه غير مفيد فلو شرط سكنى واحد فربيع على قوله وما
 لا يختلف ولهذا خصه اشقة بالذوق لانه لا يجوز ان يكون غيره او لافائدة في التقيد لعدم
 التفاوت في السكنى وما يضر بالبناء كالحجارة ونحوها خارج بدلالة العادة وان سرق احد حمارها
 يحل مستاجر على الدابة لو غاب وقد راكبه برطمة المستاجر فله منتهى الضرر كركب راجح او محمل شئ
 اخف منه بركا لشعر السهم او كل منهما اخف من البر لانه اذا ضرب شئ بغير راضيا بكل ما
 هو مشله او دونه دلالة لا امر ليس محلا هو امره من البر كالحمل اذا كان مثل البر كالملا لانه فيه
 ضرر زائد على ما مضى من رب الدابة فان الكرمه انقل من كرا البر وان ستر ما يحمل على الدابة قدرا
 من القطن فليس له ان يمسح ان يحمل من وزنه حديد لانه ربما يكون اخر الدابة لانه كذا يجمع
 في موضع من طرما والقطن ينسب على طرما وان زاد على الحمل على ما مر من الحمل فغلبت الدابة
 منه من قدر الزيادة ان كانت تطبق ما حملها كالو استاجر ان يحمل عليها عشرة محائم خطية
 يحمل عليها خمسة عشر محما فملك هو من ثلث قيمتها لانه في مقدار عشرة محائم موافق
 او فيه حامل بان المال وفما زاد على ذلك حامل بغير اذنه فيوزع الضمان على ذلك والا وان
 كانت الدابة لا تطبق ما حملها فكل امر فضمنه كذا القيمة لعدم الاذن طروجه عن العادة فيكون
 امله لا ولم يفر من المصنف للاجر اذا ملك وفي غاية البيان عليه الاجر تاما لا يقي كيف
 اضمع الاجر والضمان لانا نقول الاجر في مقابلة الحمل والضمان في مقابلة الزيادة وفي الارواق

الارواق يعز لو استاجر دابة ليركبها من غير ذكر الدابة فركب وارواق اخر فغلبت الدابة به
 يعني النصف من قيمتها ولا عجرة بالنقل بين الدواب والردف فان تخفيف الجاهل بالركوب
 امر من الثقيل العالم به وان كجها الركب الدابة انفسه لتقف ولا يجوز ان يصر بها فغلبت ضمن
 معتادا كان او غير معتاد عند الامام لانه فضل غير ما دون فيه خلافا لهما فان عندهما لا يضمن فيما هو
 لانه كلاما القرب والكم في السير معتاد فكان ما دونه في خلاف غير معتاد فان تجاوزها من الدابة
 فكان اسماء فغلبت ضمنه ولا يبرأ برؤا الى ما سماه من لو استاجر دابة الى موضع فجاوزها الى
 موضع اخر ثم ردها الى الاول ثم نفقت ضمنه ان استاجر دابة بالايام بالانتهاء الوقت بالوصول
 الى الاول فلا يضمن بالعود مردودة الى مالك معزلة وان للوصل استاجر دابة بالايام بالانتهاء
 الاصح وان اكثر حمارا مسرجا ونزع سرج احمار وسرج ما يسرج به مثله فغلب لا يضمن
 اتفاقا لوجود اذن مالك فيه فمنا فافهم السد من الحكمه من وان اسرجه او كلفه ما ادى
 سرج لا يسرج بذلك السرج مثله او بما اسرج كاف لا يوكف بذلك الا كاف مثله فغلب ضمن
 جميع قيمة اتفاقا لعدم شمول الاذن فيه فمنا فافهم السد من الحكمه من وان اسرجه او كلفه ما ادى
 نزع سرجه ثم او كلفه بما اسرج كاف يوكف به مثله عند الامام وقال لا يضمن قدرا ما راوزنه على
 السرج فقط دون اجماع من لو كان السرج اربعة امساء والا كاف ثمانية يضمن نصف قيمة
 لانه اذا كان كيف بمثل احمار كان هو ولسرج سواء فيكون مالك راضيا به الا اذا كان زائدا
 على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لانه لم يرض بالزيادة ولان الاكاف ليس من جنس السرج
 لانه لا يحمل السرج للركوب وكذا ينسب احداهما على طر الدابة بحيث لا يثبت الاخر فكان نظير
 الحظوة والحديد وان سلك على باحجر الذي استوج على نقله طريقا غير ما عينه مالك فان كان
 ذلك الطريق مما يملكه الشئ فملك الاتع فلا ضمة عليه ان لم يتفاوت الطريقان بطول
 والعرض والصعوبة والسهولة او لافائدة في تعيينه حينئذ وان تفاوت بينهما من كورا ولم يتفاوت
 لكن كان الطريق الذي سلكه لا يملكه الشئ او عينه مالك طريقا البروقه عملته في البحر سواء
 عمله في طريق يملكه الشئ بسفن او لا صنف قديم من الصور الثلاث المذكورة ضمنه في كل منها
 بقية التقيد وحصول الخلف وان بلغ احوال اتع الى موضع الذي اشتبه طسا في كل منها

فقد الاجرة تمام المصروف وارتفاع الخلاف معزوان بقصوره وان استأجر ارضا وعين
 زرع بر فزرع المستأجر منها رتبة فنم ما نقصت الارض بزرع الرتبة لانها اعظم فزراعه
 ابر لا تشا عروقها في الارض وكثرة الحاجة لاسقيتها فكان خلافا لا شريع خلافا اجنس
 فيجب عليه جميع المنفعة ولا اجرة عليه لانه صار غاصبا حيث اشغل الارض بجنس آخر غير المزمع
 وان امر بخيانة النوب ايضا كذا من الاجرة فحاطة بقبا قبل معسر العرق الذي هو وطاق لانه
 يستعمل استعمال العنقس وقبل هو محرم على طلاق لانها يتقربان في المنفعة ففقدت الفائدة
 وموافقة في مثل هذا غير مالک بان نصيبه المأجور رتبة اربعة النوب وبيان اخذ القبا و
 لكنه دفع اجرا مثل لقصوره الموافقة ولا اراد اجرا مثل على ما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا
 غير مالک كما ذكر لو امر بقبا ارجيا لانه فحاط سر و برف الاصم للاتحاد في اصل المنفعة وقيل يصح
 بنا للاختيار للتفاوت في المنفعة **باب** الاجارة الفاسدة يجب فيها اجرا مثل العقد التسليم
 واستيفاء المستأجر المنفعة فلو كونه لا يراد على المسمى فان كان ما ويا لاجرا مثل اوزا عليه
 فاجر محشور وان كان منه فاسم لان الفاسدة مشروطة باصلها دون وصفها وفي تمثيل ما عن
 الصحيح خرج فالحقنا لبرها فاعتبرنا في الفاسدة ما يجعل بدلا في الصحيح معاودة وجواج مثل لا يرا
 المسمى اذا كان في الاجارة بسبب شرط فاسد لا باعتبار جهالة المسمى ولا باعتبار
 عدم التسمية اما اذا كان باعتبار واحد منهما يجب اجرا مثل بالغ ما بلغ كما اذا استأجر دارا
 على ثوب او اجرة واراد ليكنها بعشرة على ان يعمد فحينئذ يجب اجرا مثل بالغ ما بلغ كذا في
 الكفاية ومنه مستأجر دارا على شرط انها كل سنة يرد لها ما لا يبلغ اربعة اشهر مع العقد في شهر واحد
 انفق اول الشهر التي سميا البديل بمقابلة كل منها ففقدت في ابناء منها لان كلمة كل للعموم و
 قد تغذر العله لان الشهر لانها في لها والواحد معين فيصح فيه واذا تم الشهر كان كل
 في الاجارة لانها العقد الصحيح بمقتضى صاحبه عند الامام ومحمد وغير محضه عند البيهقي لان
 سيم حيلة الشهر عدوا بان يقول اجرتك هذه الدار عشرة اشهر كل شهر بدرهم فيصح العقد
 فيها لا ارتفاع المانع فيكون يعلم بمدة وكل شهر سكن منه ساعة مع فيه غير اذ استأجر
 كل شهر كذا صح في شهر واحد ومع ايضا في شهر سكن في اوله ساعة وسقط حق الفسخ بغير اذن

ليكون المخرج ان يحجب المان ينقص ذلك الشهر لان التراض بينهما بالعقد يتم بالسكن بهذا العقد
 وهو قد يفسد المشايخ وظاهر الرواية بقائه ابقاء حق الفسخ في البعثة ولو بها في الشهر
 الداخل ويغير لان في اعتبار الساعة حوا عليها ومقصود الفسخ في راس الشهر وهو عبارة
 عن البعثة الاولى ولو بها عرفاه هذا اذا لم يعمل بالاجرة والا فلا يصح كل فيما عمل كذا ذكره الزبير
 وان اجرا من الدار سنة كذا صح بجمار وان للتوصل لم يبين فسطح شهر من الاجرة لان
 المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والاجرة معلومة فيصح وتقيم الاجرة على الشهر
 على السواء ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان وان سمر ابتداء المدة بان قال
 من شهر رجب من هذه السنة مثلا كان ابتداء المدة مأمرا والامر وان لم يسلم شيئا وقت
 العقد هو ابتداء لانه الاوقات كلها سواء في حكم الاجارة وفي مثله يتعين الزمان الذي
 يعقب سبب كما في الاجل بان باع الى شهر واليتم بان علف لا يكلم فلان حيث اعتبر فيها
 الابتداء بعد الفراغ من البيع والتكلم فكذا هنا فان كان العقد حين يزل على صيغة المفقور في
 حين يصير البطلان بغير يوم الغرة يعتبر الابتداء بالاجلة في شهر سنة كلها الى تمامها لانها
 هي الاصل في الشهر والامر وان لم يكن العقد حين يزل بان كان في انشاء الشهر قبل الايام
 اربعين غير الايام في شهر سنة كلها عند الامام وعند محمد يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من
 الشهر الاخير ويعتبر الباقي بالاجلة لان الايام ليست باصل في الشهر بل بدل من الاصل وهو
 الاجلة ولا يصار الى البديل الا عند فخذ الاصل ولا تغذر الا في الشهر الاول في الشهر فيكمل من
 ايام الشهر الاخير ويعتبر فيما بينها بالاصل ولذا لا واجب تميم الاول بالايام قبل ابتداء الثاني
 وجب تيممه من ايام الثاني لانه متصل به فابتدأ الثاني بالايام ضرورة وهكذا الى آخره وقد
 سدد رواية مع الامام في الشهر وكذا العدة من حيث الاعتبار فبالاجلة اذا كان ابتداء المدة
 حين يزل اتفاقا واذا كان في انشاء الشهر فعلى الاختلاف المذكور ويجوز اخذ اجرة الحكم متى
 نظرت في النسخا والتعيين ياتي ذلك لورود العقد على اطلاق معين مع جهالة في المفقور عليه
 الا حتى انه متعارف بين الناس من القديم فلا تعتبر جهالة في المتعارف واخذ اجرة الحكم
 لانه استأجر على علم معلوم باجر معلوم فيقع ما نرا لا يجوز اخذ اجرة عيب التيسر وهو ضرورة

على الاناث لقوله عليه السلام ان من سحت عصب النيس ومما اذا اخذ الاجرة عليه وبطل فيه كل محل
كسح وجار ولا يش بان فعل مجانا ولا يجوز اخذ الاجرة على الطاعة كالاذان والامانة وعلم
القران وتعليم الفقه ولا على المعاصر كالغناء والنوح وسائر الملاهي كالزمار والطنبل ونحوه
الاجارة يستحق تسليم الموقوف عليه شرعا ولا يستحق على اخذ ما يجوز به غاصيا فلا يجوز المعصية
مضافة الى الشروع والحاصل ان الاصل عندنا عدم اخذ ما على كل ما كان معصية وكذا على كل ما كان
طاعة كتحقيقها بالمسلم لكن لا وقع الصورة في الامور الدينية حوزتها حوزة اخذ الاجرة على الطاعة
ولهذا افكر وبقي اليوم باجواز اخذ الاجرة على الامانة والاذان وتعليم القران وتعليم
الزينة من انما اشعروا برغبة النفس في زمانهم في فعلها بطريق الحسنة وعرفوه المتعلمين في
مجازاة فاعلموا بالاحسان بلا شرط وفي زماننا قد زال المعينان ففقد عدم الاجارة تصنعها و
يجب استباحة على دفع ما هو مكسب به استباحة بمكسبه ما يقع فيه من انما زاعات بين اولياء
النسب والاعمال ان لم يذكر كلمة عند الاستيثار فتوا باجواز مثل وكبير على دفع الحكوة المرسومة
او مرسومة لا يعرفها ولا يشروط وهي بدية تدرج للمعلمين على بعض رؤس القوان والاصح
اجارة المتعلم سواء كان الشيوع فيما يميز القسمة او فيما لا يميزها عند الامام الا في الشريك فانه
يجوز ما عدا الاجام لان كل كسب على ملكه فلا يميز الشيوع وعندنا لا يقع مطلقا في الشريك وغيره
لان نوع ملكك يجوز كالبيع له ان الاجارة انما هي للانتفاع والانتفاع حتى لا يتصور في
المتاع حيث يمكن تسليمه وان اجروا الرطبان مع اتفاقا لان التسليم يقع حلبة في الشيوع
تفريق الملك فيما بينهما طار والشيوع الطار لا يمنع اجواز بالاتفاق في ظاهر الرواية ويجوز
استيثار النظر امر مرفعة ولو كافرة او فاجرة لكن من غير رضاع الحق لا الرضا غير
الطباع باجر معلوم او اكان هذه معلومة اتفاقا حتى انا والقياس ان لا يجوز لان العقد
على استهلاك العين وهو اللابن ومبه التماس قوله تعالى فان ارضعتم لکم فانه من اجوز
واما ان العقد يرد على استهلاك العين فلا يرد على المنفعة كحضانة العصب وتلقينها
وتربيتها والابن تابع وكذا يجوز استيثاره بطعامها وكسوتها عند الامام خلافا لما كان عندنا
لا يجوز لان الاجرة محبولة ولما ان هذه اجهالة لا تقهر في المنازعة لبيان العادة بالتوسعة على

على النظر شفقة على الولد وعليها امر على النظر غسل العصب وغسل ثيابه عن البول والغائط لان
الدرن والوسخ واصلاح طعامه بالمضغ او الطبخ ودهنه بفتح الدال وجعل العصب مطلا بالدهن لئلا
لأن العادة جارية على ان النظر تولد ذلك فصار كالمشروط لا يبرئ عليها من شيء منها اي
منه الاشياء المذكورة بل هو واجب اي من هذه الاشياء واجد النظر على من نفقة امر نفقة العصب عليه
كان والده او غيره ممن يجب عليه نفقة فان ارسلته في امة اربعة ارضاع لجان شاة او غلة
بطعام فلا اجر لها اجمالا لانها لم تات بما يستحق عليها وهو الارضاغ بنفسها ولزوجه اي
لزوج النظر وطهرها اذا اراد ولا يلزم الوطء حتى الزوج فلا يمكن استباحة من بطامه لكن لا يلزم
في بيت استباحه اذا منع استباحه من الوطء في الابوة لان البيت ملكه فلا يجوز ان يدخله
بلاؤنه وله تسخيرها من زوج النظر فسخ الاجارة ان لم يكن برضاها ان كان كاحه طاهر بين
النسب او يكون عليه شهود وصيانة لطفه لا يبرئ منها ان اقوت به الا في اربعة قاصرة
غير مقبولة في البطام حتى الغير وهو مستباح ولا يهل الطفل فسحها ان وضعت او حبلت لان
لبن امر لطفية والحال يضر بالولد وهو عذر كبير والاجارة تفسخ بالاذن او فسخا بغيره
ليس بغيره لا يفسخه او استيثاره فاعلم عليه طعاما بغيره منه او استيثاره نور يطحن له في القف
منه وفيه فان غلله او غلله فليكون كلفه كمنسوج ونحوه وطحن للمالك ويجب عليه اجر مثل
في الخواص في كل من الصور المذكورة لاقدام على الاجارة الفاسدة لكن لا يرد على المستعمل لان عقده
عليه وان استباحه بغيره اليوم فغيره الرقيق بجرهم قد استباحه عند الامام خلافا لما كان
عندهما يصح ويحل العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فبدا الاجر كما لو ان لم
يفرغه في اليوم ففعلية العمل في العقد لا المعقود عليه هو العمل وذكر اليوم للتعجيل ولان المعقود عليه
بحول ذكره فيه امر من يجوز ان يكون كل منهما معقودا عليه العمل والوقت فان عمل ينفع استباحه لانه
لا يعطى الاجر الا بعد تمام العمل والوقت ينفع الاجير لانه يستحق الاجر بغير امة سواء
عمل او عمل ولا رجحان في ايهما فبطلت النزاع ولو كان المعقود عليه كبير ما يلزم ان يعمل مستقرا
لهذا فذلك مما لا يقدر عليه اعادة ولو فارق اليوم بكلمة في بيع استيثاره اتفاقا لان كل من
للطرف لا تقدر بامة فلا يقدر الاستغفار فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما

يعني ان الزيادة على المهر كذا واذا لم يهرلك واما المهر نصف واما النصف لانه يهرلك باذن فيه وغير ما دون
فيه فيضم كجاء به وهو النصف ولو انكسرون بضم الحاء في طريق القوت وذكر القوت للشبهة
بالوفرة والافور زيادة بلا فائدة فلما كان اختياره ان يضمه الى المهر فانه في مكان عمله ولا اجزاء
يعتد به في مكان كسره ولا الاجزاء كجاء به حتى لو كان على النصف الطريق اعطاه نصف اجرة الضمان
فلان الكسر يعقد لان الاخر تحت العقد عمل سليم ومفاد غير داخل واما اختياره فلا لانه لا اكسره الطريق
والكسرة واحدة وان وقع العقد باخذ الاخذ ومنه هذا الوجه وله وجاؤه وهو ان اتداه اكل حصل
باجرة فلم يكن بعدا وانما صار بعدا عند الكسر فيميل الى ان يجتنب ان يشاء واما الاجرة انما هي
من العمل لو اصاب مستاجر واحد وسيم اجروا جديا في صفقة انه يستحق الاجر بتسليم نفسه مدة
الخدمة الاستجمار التي وقع العقد عليها وان لم يعمل وليس له ان يعمل لغيره لانه منافعة صارت مستحقة
له والاجر مقابل لها فيستحقه ما لم ينفعه من العمل مانع كالمطبخ والمرض وتكون ذلك مما يمنع التمكن من العمل
ثم خسرته بقوله كمن استخرج للخدمة الغير الحقيقية سنة او رغر العثم لهذا المستاجر دون غيره لانه
العقد وروى على منافعه وذكر العمل لغيره منصفه المستحقة الى تلك الجهة وصار كالوابع عند انظر
حيث لا يملك بيعه من آخر وبين حكمه بقوله ولا يضمن ما تلف في يده بان سرق منه او غاب او غيب
او حمله بالاتفاق اما الاول فلان العيان امانة في يده اما عند الامام فظاهر واما عندهما فلا فيضم
للاجير مشترك نوع حتى ان عندهما صيانة لاملوال انفس لانه يتقبل الاعمال فيخلق كنية لمعاني
الاجرة وقد يعجز عن القيام بها فيملك عنده طولا فيجب عليه الضمان او اهلكت بما يمكن الترخ عنه
لثلاثين اهل في حفظها واجبر الوعد بعمل في بيت المستاجر لا يتقبل الاعمال في غيره فاخذ فيه القياس
واما ان فلا في منافعه صارت مملوكة للمستاجر فاذا امره بالتصرف في ملكه مع وصار زائلا
منابه فصار ضله منقول اليه كانه فعله نفسه ومع تردد الاجر بين اثنين مختلفين واهما
وجد نزم ما سمر وذلك لما في العمل المهر فهو كذا ان خلة الشوب فارسيا فبدرهم اي
فلان درهم والباقي زيادة او معناه ففعله بدرهم او ان خلة روميا فبدرهمين واما في العمل
مع شئ آخر فهو كذا ان صبغة بعصف فبدرهم او ان صبغة بزعفران فبدرهمين واما في المكان
فهو كذا ان سكنت هذه الدار فبدرهم او ان سكنت هذه الدار فبدرهمين واما في المسافة فهو

فهو كذا ان سكنتها الى الكوفة فبدرهم او ان سكنتها الى واسط فبدرهمين وكذا مع لورد ودين ثلاثة
منافع بان قال ان خلة فارسيا او روميا او تركيا لا يبيع لورد ودين اربعة او اكثر كافي المبيع
وذلك لان جواز هذا النوع من العبارة بالقياس الى البيع مما جاز فيه جاز فيها وخيار التعيين انما
يكون في ثلاثة لان اكثر مما يجوز فلهذا العبارة واما الاقتصار على الثلاثة فلا في الضرورة تدفع بها لتمامها
على الاعلى والادنى والوسط فلا حاجة الى الزيادة لكن يجب بشرط خيار التعيين في البيع لانه الاجابة
لانه الاجرة انما تجب بالعمل واذا وجد بعينه المعقود عليه معلوما وفي البيع يجب التمسك بنفس العقد فيستحق
المهر اليه على وجه لا يرتفع النزاع الا باثبات انما روى لورد والاجر في هذه اليوم او هذا بان قال لحيث
ان خلة اليوم فبدرهم او ان خلة هذا فبدرهم في هذه اليوم فله درهم اسم اتفاقا وان كان
عند الاجرة فبدرهم لكن لا يجوز نصف درهم عند الامام وقال الشرحان جاز ان صرا في خلة اليوم
فله درهم واذا خلة عند نصف درهم لانه ذكر اليوم للتوقيت وذكر العقد للتعليل فوجب في كل
واحد من شأن التسمية مقصودة فصار عقدين كاختلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت
لان اجتماع الوقت والعمل مفاد كانه ذكره للتعليل فاجتمع في العقد تسمية درهم ونصف درهم
وذلك في عقد واحد مفاد فيصح الاول ونجيب الدرهم سمر وقد الثاني ونجيب اجرة فبدرهم ولو قال كذا
للمستاجر ان سكنت هذا كانت حركتك عطارا فبدرهم وان سكنت حركتك عطارا فبدرهم
جاز عند الامام خلافا لما فان عندهما لا يجوز وكذا اختلاف بينه وبين صاحبه لو قال كذا للمستاجر
ان ذهبت بهذه الدابة الى اجرة فبدرهم وان طورتها الى اجرة ذهبت الى القادسية فبدرهم
او ان قال كذا فبدرهم ان حلت عليها الى اجرة كرهت فبدرهم وان حلت عليها اليها كرهت فبدرهم
جاز العقد عند الامام خلافا لما حلت لا يجوز عندهما خلافا في ان اثنين مسلمين كالتى قبلها وجه
قولهما ان المعقود عليه مجهول وكذا الاجرة اخصا شيئين وهو مجهول ايضا وبجمله توجب الفاد
بجلاف الرد بين خيطة الشوب فارسيا او روميا لان هاتيك عملان مختلفان وكل منهما بدل
بغاية مخالفة للاخر وبمباشرة العمل ترفع الجهالة وهما المعقود عليه واحد وروى بالبيع التسلیم
والخفية فلا يعلم اثر الاجرين بل نزم فتمكن الجهالة وتحقيق الفاد ووجه قول الامام انه خير من بين
عقدين صحيحين مختلفين فيصح لان سكناه عطارا غير سكناه حادا او قد سمر كل منهما بدل لولا انه

من الجحالة يرتفع باختيار واحد من الاربعة المستأجرة للخدمة بلا اشتراط امر اشتراط السفر
 وقت العقد لا من مدة السفر تشمل على زيادة مشقة فلا يتغير بها الاطلاق فخذته ولو سافر في ذلك
 ضمنه لولا ان صار غاصبا ولورده له سالما فلا اجر له لان الاجر والضممان لا يجتمعان ولو استأجر
 عبدا فجور افعل العبد واخذ الاجر منه مستأجر لا يسترده منه امر لا يسترده مستأجر الاجر انما هو
 من العبد لا من اخيه انما هو القياس ان يسترده منه لان عقد العجز لا يجوز في غير ما دفعه مستأجر على
 ملكه وجه الاستدلال ان هذه الاجارة بعد الفراغ من العمل محبة لانها في رعاية حق كونه لنفسه
 الفراغ رعاية حق في الصحة ووجوب الاجر له ولو اجر العبد لنفسه فكل غاصبه اجر له لا يضمن
 الغاصب ذلك الاجر لولا العبد عند الامام خلافا لما كان عند جماهيرهم لانه انما اتلف في الغيرة غير اذنه
 لان الاجر ليس للعبد بل للمولى وله ان الضمان انما يجب بالتلف ما لم يجرز مقوم وهذا امر ليس بجوز لان
 الاجر انما يجوز بيده او بغيره وهذا امر ليس بيده وهو ظاهر ولا في يد غيره لان الغاصب ليس بشايب
 عنه وما وجد سبيده يد العبد من الاجر اخذه لانه عين ماله ولا يترتب له بطلان تقويم عمل العبد
 الملك ونقص العبد اجره من مستأجر صحيح لانه مباشر للعقد فيخرج مستأجر عن عبدة الاجر بالاداء
 الى العبد ولو اجر رجل عبده بدين الشهور للخدمة او لعمل معين وشروط في الاجرة ان يكون شرا
 بربعة وشرا لخمسة في الدراهم او غير ذلك لم يعين الشهور بربعة واربعين صحح الجارية والاداء
 من الشهور يجوز بربعة واثنى عشر لان المذكور او لا ينصرف الى ما في العقد كذا في الجواز فيصرف الى
 الى ما في الاول ضرورة ولو استأجر عبدا شرا مثلا قالوا عند مستأجر او مرض فادخل مستأجر
 ان الابق او مرض كان وجوده في اول مدة في الشهور واذا مرض في اخرها كان وجوده قبل الاجارة
 باعده حكم كذا في الجواز كما في قولنا في الشهور كذا في الجواز مع يمينه لان القول في الشهور
 فوافقه في الشهور ووجوده في كذا في الجواز ووجوده في كذا في الجواز فافقه في الجواز وان لم يصلح
 حجة وعن هذا قال فان كان العبد لا يوافق حاضرا وقت الدعوى او كان العبد مرض صحح وقت
 الدعوى صدق المولى وحكم بانه ليس كذلك في اول مدة فيجب الاجر فالاداء وان لم يكن العبد الا
 حاضرا وقت الدعوى ولم يكن العبد مرض صحح وقت الدعوى فافقه مستأجر امر صدق مستأجر
 وحكم بان ليس كذلك في اول مدة فلا اجر لما قلنا قبل وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرعي

المستأجر اذا اشتترط ان لا يبيع
 مولا له او اخذ العبد

المستأجر اذا اشتترط ان لا يبيع
 مولا له او اخذ العبد

وجوبه بغير اذا اختلف في انقطاع ماء الرعي وجوبه بان قال مالك كان جارية في امة وقام المستأجر
 لم يكن جارية فالقول للمالك ان كان جارية وقت الدعوى والا فلا مستأجر ولو قال رب الثوب
 لصا بغيره امرتك ان تصبغه امر تصبغه امسرو وقال الصانع امرتني بما صبغت صدق رب الثوب
 لان الاذن يستفاد من جوده الامر لان لو انكر اصل الاذن كان القول قوله فكذا اذا انكر وضعه
 لكن يكلف لانه انكر شيئا لا يقر به لزمه وكذا الاختلاف في التمسك بالقبول بان قال رب الثوب
 امرتك ان تحيط ثوبي قبلي فحطته فليصا وقال الحياض امرتني بما خطت صدق رب الثوب فاذا لم
 يكن له ما يبيع فان حلف رب الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجوز له السهم لانه امثل امره في اصل ما
 امره به وهو الصنيع في المسئلة الاولى والحياض في الثانية لكن خالفه في المسئلة فيتمت رايها شاشا
 وان قال رب الثوب علمتني بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب الثوب سواء كان الصانع جافا
 له او لم يكن وسواء كان معروفا بعلمه بالاجر او لم يكن هذا عند الامام لانه يكره تقويم عمله ووجوب الاجر
 عليه والصانع يدعي والقول للملك وعندنا في يوسف القول للصانع ان كان حريفا امره بالارز
 الثوب بان كان يدفع اليه شيئا للعلم ويقاطعه عليه لانه ما تقدم منه ما من الحاملة ومقاطعة يد
 على انه يعلم باجره فقام ذلك مقام الاشتراط وعندنا القول للصانع ان كان معروفا بعلمه بالاجر
 اعتبارا بانظره **باب** فسخ الاجارة ففسخ الاجارة حوازا العيب قديم او حادث
 فوات النفع للمستأجر كراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي او اخل به من النفع يعني فسخ
 عيب لا يفتوت النفع بالكلية بل اخل بالنفع بحيث يجوز ان ينقطع به في الجملة كمرض العبد مستأجر
 للخدمة وود ثوب الدابة مستأجرة للركوب لان الحقود عليه في باب الاجارة المنافع وهي ثوب شيئا
 شيئا فواجب من العيب يكون حاد او باقير القبض بالنسبة الى المنافع الالية فيوجب الجار كما
 اذا حدث العيب في جميع قبل القبض فلو اشفع مستأجر به ميبا او ازال المجر عيبه سقط
 خياره ارجع مستأجر لانه بالاتفاق رضخ العيب في الصورة الاولى وكأنه وجد غير عيب
 في الثانية وفسخ بالعذر المستأجر ولاية الفسخ بقضاء القضا او رضاء المجر هو الصحيح
 وهو العذر العجز امسج مستأجر عن المصرا بالاشبات على وجوب العقد لان الحقود عليه فيها انما
 هو منافع وهي انما تحدث شيئا فشيئا فكان العذر كالعيب كحادث فيجب قبل القبض ففسخ

الايجل ضرر زائد غير مستحق به ان العقد كقطع من سكين وجوبه بعد ما استوفى ما لقلعه فانه
لانه ان بقى العقد يتغير العاقد بقطع من سكين وهو غير مستحق بالعقد ولينح ونية ماتت عوضها
بعد الاستيفاء للغير لها ان لم يمتها او اصبحت عوضها بعد الاستيفاء للغير لها فانه تفسخ
لانه ان بقى العقد يتغير العاقد بتلافى له غير الويلية وهو غير مستحق بالعقد وكذا تفسخ لو اجم
وكانا ليجر فيه قد ذهب ماله وانفس او اجم شيئا فله ان يجره من سواد كان قد ياد او عاذا
لم يجره فضاؤه الا انه ممن ما جره ان ثبت الدين بعيان او ببيان بل ولو ثبت باقرار فانه تفسخ لانه
لو بقى العقد لم يجره بحسب الاجل حيث لا يقدر ما كسواه وهو ضرر زائد لم يستحقه بالعقد او استاجر
عبد الخدمه في امر او مطلقا او غير مفيد يكون منها في امر او في غيره فانه تفسخ لانه ان
منع المولى من السفر فليس تام الفسخ لان منعه من سفره وان اراد استاجره سفره فلما كان الفسخ
لان خذته السفر مشق وكذا ذلك لم يستحق بالعقد ولو اکتفى بقوله مطلقا لكان اخضر واشمل
للمسافر والتمس روايه للسفر ثم بدله من غير ان يجره فيه را غير الاول فانه تفسخ لانه لو مضى على
موجب العقد لم يجره ضرر زائد لم يستحق بالعقد لا سيما لو كان قصده سفر الحج قد ذهب وقته اطلب
غريمه له فخره والتجارة فافترق ولو بدل الكار من من السفر فليس بعد فانه تفسخ او يمكنه ان
وبعت دابة مع ثمنه او اجيره ولو من الكار فخرج عن غرضه روايه الكار لانه لا يجره ضرر
لانه غيره لا يشق عليه دابة مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف الممرض ورواية الاصل حيث
لم يجره ضرر عذر الا ذكر انه يمكنه ان يبعث على يد ثمنه او اجيره ولو استاجر خطا لم يجره
الشيء تر الشيا ببار نفسه ويخطها ليعبوا عبدا يخط لها من الخطا فافترق خطا هو عذر
فانه يحتاج الى راس الكار فاذا انفس لا يجره حاجة الى العبد فلو مضى على موجب العقد يتغير
ففسخ اجارته بخلاف لو استاجر خطا يخط بالاجر عبدا يخط معه فانه ليس بعد اذا
لا راس له سور الاجرة وهو اخص فلا يجوز جريه على موجب العقد بل كافر فلا وجه للافساخ
وكذا لو استاجر خطا يخط بالاجر عبدا يخط معان تركه الخطا فانه لا يجره في الصر
ليس بعد اذا يمكنه ان يعقد لغيره الخطا في حاجة من الدكان وهو يجره في الصر في حاجة اخرى
منه فلا تفسخ وبخلاف ما لو اجره عدا ثم باعه من غير دين لم يكن قضاؤه الا انه ثمة فان بيع ما جره

اجره ليس بعد الا انفساخ لان كان الاستيفاء منافع والعيان على ملك مشتركا يستوفى بها
والعيان على ملك البائع ولو استاجر دكانا لم يجره الخطا فانه يجره من الاعمال التي تحتاج الى الدكان
او يكون في دكان غير دكان الخطا فانه يجره من الاعمال التي يحتاج اليها جميع بين العاقدين بخلاف لو
استاجر الخطا عبدا يخط فانه يجره من الاعمال التي يحتاج اليها جميع بين العاقدين بخلاف لو
لو استاجر عقلا ثم اراد السفر فهو عذر تفسخ به الاجارة لان الضرر على موجب العقد يستلزم
المنع عن السفر وفيه من يعطل مصالح السفر والزام الاجرة دون الانتفاع وهو ضرر بين وتفسخ
الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بوقت احد العاقدين ان عقد في نفسه لانه لو بقيت بقية المنفعة
المملوكة والاجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقلها الى الوارث وبما لا يجوز لان انتقال
من يموت الى الوارث لا يتصور في المنفعة والاجرة لان عقد الاجارة يعقد ساعة واحدة
على منافع فلو قلنا بالانتقال كان ذلك قولنا بالانتقال مالم يملك يموت فان عقد في احداهما لغيره
فلا تفسخ كالوكيل بعقد المملوكة والوصي بعقد المجرور ومولى الوكيل بعقد الوقف لبقاء الشيء
عليه ومستحق ولومات احد موجرين او مستاجرين بطلت في نصيبه وبقيت في نصيب الاخر لان
عدم الشيوع شرط في ابتداء العقد لا في بقائه **مسألة** في مشورة من الاجارة ولو اقرق استاجر
او مستقر صايد من استاجرة او سفارة ومن مع صيد او حصيد وبعها الزرع المحصور
وامراد منها ما يقرق من اموال القصب المحصورة في الارض وذكر في اتفاقه او لا فرق في الحكم بينهما وان
الشوك وكوة فارق بسبب شئ له ماله رزعا كان او غيره في ارض غيره لا يضمن المحرق لغيره
ما اقرق بالسرية لان هذا السبب لا مباشرة فلا يكون متقدرا هذا او كانت الربح باذنه اي
ساكنة حان او قد انما ثم تحركت لانه حينئذ لا صنع لها وان كانت مضطربة حان او قد النار
فتم لان موقد النار حينئذ يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشر او لا فخر خطا او صباغ
في عانوته من يطرع عليه العمل بالنفس ففسخ هذا العقد ويحذر الاجر بينهما لان هذا شركة الصباغ
وتفسيره ان يكون العمل بينهما وان كان احدهما يتولى العمل كذا قوله والا فتيولى بالقبول لوجوبه
وكذا اصح لو استاجر عبدا يجره عليه محلا امره وجاوا راكبين يعقدان فيه الى ملكة استأنا والقبول
ان لا يبيع لان محلا يجوز فيفسخ من عارضة وجه الاحتياط ان مقصود هذا راكب وهو معلوم

والحمل تابع له وما فيه من الجحالة يزول بالبصر والاعتقاد ولذا قال وله الحمل معتاد بين الناس
 وهذا ان لم يشأ به اهل الكارر الحمل وامان شأ به اهل الكارر الحمل وهو وجوده لا يشأ به
 انظر للجحالة واقر بالعلم بتحقيق الرضا وان استأجره اهل الكارر مقدار من زاد فاكمل
 في الطريق فله رد ومخونه ارد وما اكمل له مستحق من مقدار مسموع في جميع الطريق فله ان يستوفيه
 ولو قال المقتضون منه الغاصب داره فرغها والا فاجره كل شهر كذا فلم يفرغ الغاصب الدار فله
 اصل الغاصب كسائر كل شهر لانه اذا عين الاجرة والغاصب رضخ ظاهر العقد بينهما عقد
 اجارة فان عجز الغاصب كونه الدار ملكه اسر ملكه مقتضون منه او لم يكن يملك الدار بل بالاجرة
 فلا يجب كسره به وان لم يوصل برهن ردها على ملكه بعد حجه اسر ملك الغاصب امانه صورة حجه و
 اقامة امر البينة على انه ملكه فله ان لا يجد ملكه لم يكن ملزما بالاجارة واقامة البينة بعد ذلك لا
 يفيده واما صورة عدم حجه مع تقييده بعدم ارادة الاجرة فله ان لا يصرح بعدم رضاه بالاجرة
 فلا يفيده اقراره بالملكية ومنه اقراره باستأجره بالثمن ما استأجره عليه يتصرف بالفضل لا في
 شئ من ماله وتصح الاجارة ما كونه مضافا الى الزمان المستقبل لانه الاجارة تنقضي
 عليك منافع ومنافع لا يتصور وجودها في الحال فتكون مضافة الى الزمان المستقبل ضرورة
 ولهذا قلنا تنقضي فاعلة على حسب وجوده ومنفعة وحدوثها وكذا يصح مضافا
 الى زمان مستقبل بان قال اذا جاور رهن الشهر فسخنا الاجارة لانها معتبرة بها وكذا
 تصح المراجعة ايضا مضافة الى المستقبل بان قال دفعت ارض هذه اليك فراجعه اذا جاور
 رهن الشهر والمعاملة اتمساقا بان قال دفعت كره هذا اليك معاملة اذا جاور رهن
 الشهر ومضاربة بان قال نزيد اذا جاور فلان فاقبض هذا الحال واعمل به مضاربة والوكالة اي
 التوكيل بان قال اذا جاور رهن الشهر فانت وكيل والوكالة بان قال اذا جاور رهن الشهر فادار
 لك على فلان فخلت والايضاه اسر جعل الغير ميا بان قال اؤامت فانت وصي والوصية
 وهي ان يملك المضاف الى ما يملكه موت بان قال اؤامت فانت في فلان والقضاء اسر تغذيه
 بان قال اذا جاور رهن الشهر فانت قاض جلته والامارة بان قال اذا جاور رهن الشهر فانت امير
 ببلية والطلاق بان قال لا امرته اذا جاور رهن الشهر فانت طالق لا تطلق متى نكح الشهر والعوى

والعوى بان قال اذا جاور رهن الشهر فانت حر والوقف بان قال اذا جاور الشهر فانت وقف لك
 لا يصح البيع مضافة الى المستقبل بان قال اذا جاور غدت هذا منك واجازته بان باع فضوله
 عذر جمل فقيل المالك اذا جاور غدت فقط اجرت ونسخه اسر نسخ بيع الفضول بان قال المالك
 فسخ هذا البيع غدا والقبض بان قال اذا جاور غدت فقد قامت على كذا او شركة بان قال اذا
 جاور فلان فقد شاركتك في كذا وقيل لا يجوز واليه بان قال اذا جاور غدت وهتبت هذا وقيل
 الاخر والتمساح بان قال رزقت غدا والرجعة بان قال للمعدة اذا جاور غدت رزقتك
 والصلح بان قال اذا جاور غدت فقد صالحتك على كذا وقيل بقوله بان لانه لو كان غدا
 المصالح بان قال اذا جاور غدت فقد ابرأك من الدين لانها تليق بالحق فلا يجوز
 اضافتها الى زمان مستقبل كاللوازم تطبيقا بشرط ما فيه من مغر القمار **كتاب**
 الكتابة لغة معلوم وشرا من مملوك سواء كان قنا او ام ولد او مديرا او من جهة اليد
 الحرة ورقية او من جهة الرقبة في الحال اسر في مستقبل وركبتها الايجاب والقبول بشرط ان
 يكون الروح قائما بالحمل وكذا البديل معلوما مالا كانه او عملا وسببا رغبة المولى في بدل الكتابة جارا
 وفي ثواب الحق اجلا ورغبة العبد للموتية وعلمها في جانب العبد انتفاء الحجر وثبوت حرية العبد
 يجوز احى بكاسبه وفي جانب المولى بقا ورقية العبد على ملكه وثبوت حى على طابته بديلا
 واسترداده الى ملكه اذا عجز والفاظها كانتك على كذا او ما يقوم مقامه والاولى اقام بقوله
 فله كاتب مملوك ولو كان صغيرا يعقل النفع والضرفانه اذا عقل كان من اهل القبول وهذا التقيد
 في حق من يحرر بان يصرح بمرأته اسر فله كذا او ما يقوم مقامه او سنة مثلا او من
 اسر فله كذا او ما يقوم مقامه بان قال انك تملك كذا او ما يقوم مقامه او سنة مثلا او من
 الكتابة ولزم المالك بالتمام والتمساقا بقوله وكذا اصح لو قال جعلت عليك الفانوديه كذا
 او لها بالنصب اسر او النجوم كذا فله رهن كانه مثلا واخر كذا منها فاذا اوتيه فانت حر
 وان عجزت فحق قبض احى انا والقبض ان لا يجرى لغيره فصول الاداء والسيد ان يضرب على
 عبده ماشا وخرها في ماشا فله حرة وقوله بعد ذلك فاذا اوتيه فانت حر تطبيقا للعوى
 باءا امال وهو لا يوجب الكتابة وجب الا ان الزمان العبرة لتمامه دون الفاظه وقدره بمنع

المكتوبة هنا في عقد ولو كان المولى لعبده اذا اوصيت الى الفاعل كل شهر مائة فانت حر فلو لم يكن
 بالاداء ولا مكتوبة في رواية الى بعض الامم التي ليس فيها نص في الكتابة حتى يجعل نفسه بالمال
 من طرف ساكن الدين وقد يكون المكتوبة عنه فلم يوجد ما ينقص به المكتوبة فلا يجوز كتابتها ولا يجوز
 وقيل هو مكتوبة في رواية الى سليمان بن ابي النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع عبد
 الا في المكتوبة واذا كانت المكتوبة خرج المكاتب عن بيعه لان بيعه المكتوبة ملكية اليد في حق
 المكاتب ولذا لا يجوز للمولى منع مخرجه وان شرط في المكتوبة ان لا يخرج من البلد لم يشرط
 لان مقتضاه من المكتوبة ان يتمكن من ادائها بالكتاب وقد لا يتمكن من ذلك الا بالخروج دون
 ملكه لا يخرج عن ملك المولى لقوله عليه السلام المكاتب عبد باقر عليه درهم فان ائتمرك
 ماله من المكاتب فمعه المولى لانه بعقد المكتوبة خرج عن يد المولى فصار كالاجنبي فصار حريه ماله
 كذا ضمنه المولى العقران وعلى المكتوبة لانه لا يمكن له البقاء في المكاتب رقة فحق العقر او ضمن الارش
 ان يخرج منها وعلى ولد لا يباينها انما كان لاخذ ولا فو ولا شبهة وان كانت على قيمته فبذل المكتوبة
 لان القيمة مجهولة قدر واجب ووصفا فقامت لجهالة فصار كاذوا كاتب على ثوب
 او دابة ولكنه ان ادا الى امر القيمة عنق لانها هي البدل وكذا ان كانت المكتوبة لو كانت على عين غيره
 بان قال كاتبتك على هذا العبد وهو مملوك لغيره يتعين صفة عين بالتعيين كالعبد والثوب
 وغيرهما من المكمل والموزون لانه لا قدر له على تسليمه بخلاف العبد الذي لا يتعين بالتعيين
 لانه مطلق يصلح بدل المكتوبة وينصرف الى الوسط فيجب عليه العبد الوسط وبخلاف التقدير
 فانه اذا كانت على درهم الغير او دابة غيره يكون لعدم تعيينها في العقود التي هي معاوضة وانما
 يجب تسليمها في الذمة او كاتبة على مائة دينار وروى السيد عليه السلام عن العبد عبد غير معين
 اذا كانت على مائة دينار على ان يرد عليه سيده عبد لغيره عليه بان قال ادركت مائة دينار
 ان تاخذ مني عبد لغيره فانت حر فالكاتب في هذه الحالة لا يملكه وعندنا لا يفسد كونه
 ونقسم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط شرط العبد امره وبقاى
 من مائة بعد اسقاط صفة بدل المكتوبة لان العبد مطلق يصلح بدل المكتوبة وينصرف الى
 الوسط فكل ما يصلح بدلا يصلح مستثنى من البدل وهو الاصل في ابطال العقود ولما انما لا يستثنى

يستثنى العبد من الزمان وانما يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح بدلا فكذا لا تصلح مستثنى منه وان
 كاتبت له عبد بغير او غير عرف العقد سواء كان العبد مسلما او كافرا لانها ليس بها مال فلا يصلح
 للمعوض في عقد معاوضة فان اداه من المكاتب احر او غير حر عنق باوانه سواء في شرطه او في غيره
 ان قال ان اوصيت فانت حر او لم يات في ظاهر الرواية لان كلامها مائة في الجملة وان لم يكن لها
 قيمة في حق المسلمين ولزم امر العبد قيمة نفسه لانه وجب عليه رد رقبة نفسه والعقد وقد
 نفذ بالعقود فيجب رد قيمته والمكتوبة على مائة او دم باطله لانها ليس بها مال عند احد فلا يعقوب اذا
 اهر منها ولا يلزم عليه شيء لعدم انقضاء المكتوبة وفي الاختيار لو اتي بالشرط بان قال
 ان اوصيت الى مائة او فانت حر عنق بالاداء ولو لم يشرط لا للعقد ولا شيء على العبد
 لعدم المالية اصلا ووجب القيمة في الفاسد هذا معنوم منه قوله وان كاتبت له عبد مسلم او قوله
 لزمه قيمة نفسه لكنه اكد به ليكنه توطئة لقوله ولا تنقص عن اسم وروا عليه بغير ان القيمة
 في المكتوبة الفاسدة او كانت من جنس اسم فان كانت ناقصة عن اسم لا تنقص منه
 وان كانت زائدة عليه زيدت عليه بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض بالبقضاء والعبد يرضى
 بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق وصحت المكتوبة على حيوان وكذا حبه كالعبد والكس لا وصفه
 كالجيد والردم ولا نوعه كالترك والهند لان المكتوبة منبأ على الحب محبة فاجهالة البسيرة
 متخلية فيها ولزمه الوسط من ذلك الحيوان او قيمة ويجوز المولى على قولنا او من المكاتب منها لانه
 كلامها اصل من وجه اما الوسط فملتزمة واما القيمة فلا في الوسط لا يعرف الا بها وصح كتابتها
 الكافر عبده الكافر بغير لانها في مقسم كالمعوض فصح تسميته اذا كان كسرا معلوما ولهذا اوصى
 قوله احر بقوله مقدر بغير اسم واما السيد وعبد السيد فصح تسميته اذا كان كسرا معلوما ولهذا اوصى
 اسم ممنوع عن عليك احر وعلمها وعنق المملوك باءا عليها لان عقده معلق باءا انما كان
 مع ذلك يجب قيمة نفسه كافرنا **باب** تصرف المكاتب في بيعه وماله لا يجوز له
 ان يملك ان يبيع ويشترى ولو بحاجة بسيرة وبما هو لانه لا يقدّر على تحصيل المال الا
 وان لا يملك شرط عدم ارضاء المولى لان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد لان مقتضاها ملكية المولى
 على وجه الاستبداد وان لا يحكم عليه احد من ماله بغير موافقة المولى وان كان سلبا بغير

بعضه من المكاتب

بعضه من المكاتب

بعضه من المكاتب

فانه مظنة زياوة الربح فبطل الشرط وصح العقد ولذا ان تزوج امته لانه من باب الاكساب فان
ملك امره ويقتط نفقة تاعنه نفسه ولذا ان يكاتب عبده لانه من باب الاكساب ايضا لانه كالبيع
بل هو انفع فان اذرك الكتاب اثنتي البدر بعد عتق المكاتب الاول فلو لا ذك له امر ولا اثنتي الاول
لكونها اهلا للاعتاق لانه وجد حرمه عند عتق اثنتي وان اذرك اثنتي قبله امر قبل عتق الاول فلو لا ذك
امر ولا اثنتي لستيه لانه تعذر جعل المكاتب مقفلا لعدم كونه اهلا للاعتاق فيخلف فيه اقرب
الناس اليه وهو مولاه وليس له ان يزوج مالا دون من مولاه لانه الكتابة فكل امر مع قيم المكاتب
ضرورة اتوسل الى المقصود والتزويج ليس وسيلة اليه ويجوز ما دون المولى لانه المكاتب له ولان من باب
ولو عوض ولان يقصد في الابسية يتعلق بهما لانه ليس فيها من ضرورات التجار ومواد
ورحم ولان يفعل ما اراد نفسه ولان يقوض ولان يعقوب ولو لم يكن لانه هذه تبرعات فلا يملكها
ولان يزوج عبده لانه نقص للمال لانه لا يكون له ثمن اغلا لرقبته باجره ولكن به النفقة ولان جميعه
جميع عبده من نفسه لانه اعتاق ما اراد فله ملكه والاب والوصية رقيق الصغير الذي تحت حجره ماد
كالمكاتب في التعريف فيمكن ان تزويج امته وكتابتها كالمكاتب ولا يمكن ان يعتاق عبده و
لا يبيع من نفسه ولا تزويجه لانه ولايتها نظرية ولا يملك العبد ما دون سيده من ذلك عند الامام
وعند ابو يوسف له ان يملك ما دون تزويج امته التي اشتراها ليعتقها وعلى هذا الخلاف المضارب
الشريك شركة مفادته او عنان فان عند ابو يوسف انها يمكن ان تزويج امه المضاربة
الشركة كاملا دون وعندنا لا يمكن تزويجها كاملا دون وان اشترى المكاتب حرة ولاد
وعلى كتابة لانه المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا للاعتاق فيجوز مكاتبه حقيقة
للمصلحة بقدر الامكان وهذه القدرة تكفي للمصلحة في قرابة الولاد لا غير ذلك ولو اشترى المكاتب
دار حرم منه من غير الولاد كاللاخ وابنه والعلم وابنه لا يدخل في كتابة عند الامام خلافا لها فان
عندها يدخل في كتابة بالشر او كل ذر من حرم منه لانه وجوب المصلحة تشمل القرابة المحمية للمكاتب
ولهذا يعقوب على كل ذر من حرم منه ويوجب نفقة تم عليه ولا يرجع فيها وجه لانه لا غير ذلك من
الاحكام المحقة بهم فكذلك هذا الحكم ولذا ان المكاتب كسبا لا ملكا والكسب كغير المصلحة في الولاد
حق ان القادر على الكسب يكاتب نفقة الوالد والولد ولا يكفر في غيرها حتى لا يوجب نفقة الاخ الا

الاعلى هو سر فلا يدخل في مكاتبة بالشر من الاولاد فيها حتى يجوز بيعه عند الام وان اشترى
 المكاتب ام ولدها بغير امانة فيكون له المملوكة للغير مع ولده منه ودخل الولد في الكتابة لاحرازه
 اهل ان يكاتب ولا تباع الام لانه لا يمنع بيع الولد بدخوله في الكتابة امتنع بيعها لانها تباع
 له لقوله عليه السلام اعتقها ولده ولا تدخل في كتابته حتى لا يفتق بعقده ولا يفسخ النكاح لان
 حقيقة المكاتبة رقبته لا ثبتت للمكاتب بغير اذن الرق وانما ثبت له ملك البدن وملك
 البدن لا يبطل النكاح وان لم يكن الولد معها بان ملكها وحدها بغيرها عند الام فلا قالها حيث لا
 يجوز عندها بغيرها في الصورين لانها ام ولده ولدان الفيس جواز بيعها وان كان معها ولدها
 لا يفسد مكاتب موقوف بين ان يولد مرفق فيسقط الركب له وبما بين الفجر فيسقط للمولى فلا يعلق
 بالاعتبار الفسخ وهو موقوف الولد اما اذا كان معها ولده فيمنع بيعها بغير اذن الولد للحيث السابق ولو
 ثبت مدون الولد ثبت ابتداء الفيس بغيره وولده منه امانة اذن ولد ولد من امة المكاتب فادعا
 يدخل في كتابته لانه بالدعوة ثبت نسبة منه فيمنع في الكتابة سواء كان موجودا فاشتراه او حصل في
 ايام الكتابة وكسبه له الركب الولد للوالد لانه في حكم مملوكة ولو تزوج الرجل امة من عبده ثم كاتباها
 فولدت لانه يدخل الولد في كتابة الام ارضعها او يصير مكاتبا معها وكسبه لها لانه لا ينفق الام
 راجح ولولا بيعها في الحرية والرق ولو كان مكاتب الاذن من مولده امرأة رعت لبنها حرة حيث قالت
 ناحرة وليست في الواقع كما قالت فولدت فاستحققت لولدها عبد عند الام ولله كسبه وعند محمد
 الولد حر وياخذ منه ارض المكاتب قيمة بعد عتقه لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحر وهو النول
 فانه لم يرغب في كاتباها الابن في حرية الاولاد فليجوز لولد الحر ان يورث الام لان قيمة مطالب بعد العتق ولما
 انه مولود منه المملوكين فيكون رقيقا اذا الولد تباع الام في الرق وحرية كما مر مرارا وهو الفيس وتركنا
 هذا ولد الحر اجمع الفضايلة ليجوز به لازم حرم المولى فيه مجبور بقيمة ناحرة بخلاف المكاتب والعبدان
 قيمة متاخفة الى العتق فيسقط على الاصل ولم يلجج بولد الحر وان وطئ المكاتب بملك بغير اذن اشترى
 المكاتب امة فوطئها بغير اذن سيده وانما اقتصر بغير اذنه مع ان مسئلة على حالها مع الاولاد ليعظم
 منه ما اذا كان باذنه بالطريق الاول فاستحققت اخذ منه ارض المكاتب عقر لا في الكار فيه عقر انتقال
 الى الاعناق وكذا ان اشترى المكاتب مشرا فاسد فوطئها فموت حكم الفداء واخذ منه عقر لا في الكار

ايضا في غير تاريخ الاعتراف وان وطرها بنكاح بلا اذن السيد فاستحققت لا تؤخذ منه العقر الا
عقته ووجه الفوق ان في الاول ظهور الدين في حق المولى اذ التجارة وتوابعها واخذت تحت الكتابة وهذا
العقر من توابع التجارة فانه لولا الشر لا وجب العقر لانه وجوبه يسقط احد وهو بالشر لا ويجب
بسبب الشر فهو من توابع التجارة وفي الثاني لم يظهروا هذه لانه النكاح ليس من الاكساب فلا
يدخل تحت الكتابة فلا يظهروا حق المولى ومثله امثال الكتاب فيما ذكرهنا العبد مادون له التجارة
فانه يضمن العقر في الصور من الاولين حاله في الثانية بعد العتق اذ افضل هكذا **ففي**
كتابة ام المولى ومحمد بن عمرو بن واو اولدت الكتابة من مولا ابن ادعاه في اختيار ان شابت
مشت على الكتابة او عجزت من التجر يضمنها لانه نقا با حصة حرة با حصة بديل وهو الكتابة او اجد
بغير بديل وهو امومية المولى تحت راسها شابت من ام ولده فتعق بموته وميت النسب منه بلا حجاج
الان يضمنها لانها مملوكة له رقبته واذا مضت على الكتابة احدثت منه من المولى عقر لا امره مثلها
لا خصاصا منها بنفسها وبمنافعتها وان مات المولى بعد مضى على الكتابة عتقت بالاستيلاء وسقط
عقها البديل لانها ما اترفت الاسلام بها رقبتهما بمقابلة بجهة الكتابة ولم يسلم هذه اجهة بل بجهة
اخر فلا يجب عليها البديل وان ماتت قبل الاداء تركت مالا او بيت منه كتابتها امره كتابتها
وما بقى من اميراتها لانها بثبت مقربا في آخرها من اجزاء حيوتها وان لم ترك مالا فلا
سعاية على المولى لانه حو لا ثبت نسب من لده بغير اذ اولدت ولدا آخر فعبد المولى الاول
لم يثبت نسب منه بلا دعوة طرفة وطرها عليه بل هو مثلها امره المولى مثل ام المولى في الحكم معنى انه
كانت تبعاتها حرة لو ماتت في غير وفاء سخرت من الكتابة ولو مات المولى بعد ذلك عتق
وطرها عنه السعاية لانه بمنزلة ام المولى اذ هو ولد لا فيتبعها كذا ذكره الزبير وان كاتب مدبره ولم
ولده مع لانه كلامها مملوكة وان كانت ام المولى غير متقومة عند الامام وعقد الكتابة برده على
المملوك يستعمل به الى ملك السيد ومكاسب في اكله ولا احرية فيهما وتبروا ام المولى في هذا التغيير
فيصح حكم الكتابة فيها وان مات المولى عتقت ام المولى الكتابة كتابا لانها عتقت بالاستيلاء والبديل
وجب التحصيل العتق وقد حصل وسلم بها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي كاتبة وكلها
يمنع من ثبوت ملك الغير فيه فصار كالا اذا اعتقها المولى حال حيوته وخير كذا برامكان ان شابت

يسخر من الكتابة تاما او يسخر من قيمته ان كان المولى عتق الامام وعند ابي يوسف يسخر من الاقل
من البديل او يملك قيمته ومناسب وضمن قيمته بالواو وعند محمد يسخر من الاقل من ثلث البديل او ثلث القيمة و
انما سبب ايه بالواو والخلاف ايه في الموضعين اكله والتمسك وانما وضع المسئلة في المسئلة لانه
ان كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق بالتبذير وبطل كتابته وان تبركا به صحيح التبذير بالاجماع
لانه لا يملك تبذير العتق منه فذلك التعليل بشرط الموت وكان الكتاب بخلاف ان شابت
عليها اسر على الكتابة فترتعتي بالكتابة عند الاداء او عجز من التجر يضمنها بقتل الكتابة وصار
فيصنع بالتبذير عند موت المولى لوجود السبب الموجب له فان مضى عليها اسر على الكتابة فان سخر
محررا فالعبد مخير ان شابت اسخر من عتق البديل او يملك قيمته عند الامام وعند ابي يوسف يسخر من الاقل من ثلث
كل منهما فمهم متفقون في مقدار مختلفون في اختيار بناء على تجزئ الاعتراف عنده وعدم تجزئ عندهما
ان مات موصرا بان كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق بالتبذير وبطل الكتابة وان عتق مكا
عتق نصيب ملكه فيه وسقط عنه بطل الكتابة لانه ما اترتم الاعتراف بالعتق وقد حصل بدونه فلا يرد
والكتابة وان كانت لازمة في حق المولى لكنه يفسخ برضا والعبد والظاهر رضاه توسلا الى تقة
بغير بديل وان كوتب العبد على الف موطر فصالح على نصفه مالا يصح الصلح حتى ايا والقيس ان
لا يصح لانه اعتياض من الاجل وليس بالدين ما كان ربا او حبة الا ان كان الاجل في حق الكتاب
ما كان وجهه لانه لا يقدر على الاداء الا به فاعطته حكم البديل وبطل الكتابة ليس ما كان وجهه حتى لا يصح الكتابة
فاعتد لا فلا ربا وان مات مريض وكان قد كانت عداقته الف على الفين السنة والى ان ثبت
لا ما لا غيره ولم تجز الورثة ذلك تا جيل او العبد بشر البديل ثلثي الفين اداء حاله او ادعى الباقي
الى انتهاء اجله الذي سبعة او عجز نصف ورد الى حاله الاول رقيقا عند الامام والى يوسف وعند محمد
يؤد ثلثي قيمته اسقلا ثلثي الفين لاهم لاهم والباقي الى اجله المذكور او يرد رقيقا والاصل في هذا
مسئلة ان الكتابة في عرض موت بمنزلة الوصية فان قبل الورثة ذلك فخر البديل عنه كلمة الاتمام
السنة اتفاقا وان لم يقبلوا نفذت الوصية في الثلث في حق التاخير على وجه الاحكامه وبمنزلة السعي
في الثلثين الذين يخضون الورثة حالا كن امره وكتاب البديل الكتابة عند الامام والى يوسف وعشاق العبد
عند محمد لا للمولى ان يترك الزيادة بان يكتب العبد على قيمته التي هي الالف فله ان يؤخرها عنه لها

ان جميع سائر اهل الانبياء بدل الرقبة بحكم الكتابة ومع الورقة متعلق برقبة العبد اصاله ثم يتصل
الى العبد بحكم الوصية بالكتابة والتأجيل سقطت من غير مقتضى من تحت الجميع وان مات مريض وكان
قد كاتبه على الف درهم الى سنة وقيمة الفان ولا مال له غيره ولم يجبر الورقة ذلك انما جليل ادى
تحت القيمة للمال او والاروق اتفاقا لانها مائة وقعت هنا في الف درهم نصف القيمة والتأجيل
ارفع الاجل فنفذ بالثمن فيهما لا التفتين ومثلها البيع فومات مريض وقد باع عبد قيمته الف الفان
الى سنة ولا مال له غيره ولم يجبر الورقة دفع المشرع ثمنه ثمنه حاله والباقي الا جلد او يرد العبد الى الورقة
عندما وعند محمد دفع ثمن قيمته للمال او يرد العبد الى الورقة وان باع بالف وقيمة
الفان وحالة هذه دفع ثمن قيمته للمال او يرد العبد الى الورقة اتفاقا وان كاتب جرحه عبدان قال
لمولى كاتب عبدك بالف على ان اديت اليك الفاضل وحالة المولى على ذلك وادى الف
عنه عتق باذنه بحكم الشرط من غير قبول العبد واجازته كما اذا علقه بغيره من الشروط ولا يرجع العتق
الى الف على العبد لانه متبرع في الاداء عنه وان قبل العبد هذا الامر قبل اذانه فهو مكاتب لا العتق
موقوف على اجازته وقوله اجازة فيلزم البديل وان كاتب بمولى عبد اخر نفسه وعن عبد اخر غايبه
ان لرجل عبدان لو فارق احدهما سيدة كاتبت بالف من نفسه وعن عبدك فلا الغائب فكاتبه
قبل العبد حاضر مع العقد حتى اذا وافق ان البيع الاخر نفس حاضر لولايته عليها ويتوقف
في حق الغائب لعدم الولاية عليه وجه الاخرى ان حاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل
نفسه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذا الوجه مشروعة وقول الغائب ورده لمع او لا يقف
في حقه ولهذا يؤخذ الحاضر بغير البديل ولا يأخذ الغائب بشئ لكنه ان ادرك الغائب مع والده شار
بقوله واما ادركه بمولى على القبول اما الحاضر فلا البديل عليه واما الغائب فلا ينال شرف العتق
وان لم يكن البديل عليه وعقدا بالاداء لانه شرط عتقها وقد وجه ولا يرجع احدهما اذا ادرك على
الاخر لانه متبرع في حق الاخر وكذا لو كاتبها معا في عقد واحد فان ادعى عتقا وان عتق اذ
الرق ولا يتحقق الا باذنه الجميع واما ادركه بمولى على القبول وعقدا ولا يرجع احدهما باذنه
حصته لان الشرط اداء البديل لا بعضه ولم يوجد خلاف لو كانا من العبدان اثنين فكاتبهما
كذلك فان كل واحد منهما يصير مكاتباً بحصة يتحقق باذنه لا بغير واحد من السيدين انما يشوب

استوجب البديل على مملوكه فيغير شرطه في مملوكه لاني مملوك غيره بخلاف المسئلة الاولى لان شرطها
معتبر في حقها لانها مملوكان له فان عتق احدهما عتق الادارة المسئلة الاولى اما ان تصالحا او رده
القاصر ولم يعلم الاخر ثم ادرك الاخر الكل عتقا لانها كشيء واحد ولهما لا يتحققان الا باذنه
الكل كما لا يردان الا بغيرهما ولو ذكر هذه المسئلة عقيب الاول كان او فتح وانسب وان كانت
انه عنها وعن اثنين صغيرين لهما جاز وارتفع هذه المسئلة الام والابن او اجد المولى على القبول
وعتقا ولا يرجع على غيره كالمسئلة الاولى **باب** كتابة العتق بشرط ولو اذن احد
الشركيين في عتق للاخر ان يكاتب حصته من الاخر من العبد بالف ويقبض البديل اي بديل الكتابة
فقبض الرقبة بالشريك اما اذن له كذلك وقبض البعض من البديل فيجوز المكاتب عن اداء الكل
وردا الى الرقبة فاقبض من البديل كلمة للقابض فاحصه عند الامام وقال لا يقبض منها لانه الكتابة
غير متجربة عند ما كاتبت فاذا كتبت نصيبه اذن كتابة الكل فيكون القابض اصلا في البعض و
وكيل في البعض فيقبض البعض مشتركا بينهما فيقبض كذلك بعد العتق وان الكتابة متجربة عند يكون
الاذن مختصرا على نصيبه وفائدة الاذن انه ان لم ياذن فله حق الضم في الاذن لا بغير ذلك
واذنه لشريكه باقبض اذن للعبد الاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له اذنه
لرجلين كاتبين ففارق احدهما فانت بولد فادعاه احدهما ثم وطئها الاخر ثم انت باخر فادعاه
الاخر فخرجت عن الكتابة جعلت كان لم تكن فهي في الحقيقة حينئذ ام ولد للاول لان احدهما لما
ادرك الولد تحت دعوى لقيام ملكه فيها وتقدم الوطئ منه فصار نصيبه ام ولد له لان الكتابة لا
تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر حكم امومة الولد على نصيبه واذا ادرك الاخر ولد له الثاني تحت
دعوى ايضا لقيام ملكه ثم اذا خرجت جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الالة كلها ام ولد للاول
لنوا الكتابة اما نعمة من انتقال الملك وولته سابق ومن الاول لثاني نصف قيمتها نصيبه
لا استكمل الاستيلاء ونصف عتق لثاني لولته جارية مشتركة بينهما ومن ثمن لثاني لتمام عتق
لانه ولحق ام ولد الغير حقيقة فلزمه تمام العتق وقيمة الولد كذا وهو اوجه امر الولد كذا ابن كذا لانه قبله
ولد مملوك لانه جاز ولها ولها على طهر انما ملكه فلما طهر بالبحر وبطلان الكتابة انه لا ملك له فيها
كان الولد ولد مملوك فكان ثابت النسب منه ووجه القيمة واما ما دفع العتق اليها ام لالة قبل عتق

جاء فلا يطالب بيا اذا كانت ما دامت باقية فحق القبض لها لا فضا منها فاعلموا وانما لها
فاذا عجزت ردوا في المولى لظهور اختصاصه وهذا عند الامام وعند باقي ام الولد الاول مكانها
مكانته واما لا يقولون يخرج من استيلاء مكانته فحينئذ لا يثبت نسب الولد ان كان عندهما ولا يثبت
انتم قيمته اخرج الولد ولا يخرجوا عليه بالقيمة وعليه كما لا يخرج الولد تابعا لانه في الاستيلاء ويضمن
شبه تمام العقر لانه الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن الضمان اجمارا او احوال الزجر وتعد زكيات الجاهلية
فوجب العقر كما لا يضمن الاول نصف تمام قيمتها مكانته عند الجاهلية لانه تلك نصيب شركية وهي
مكانته فضمنه موسرا كان او موسرا لانه ضمان النكاح وهو لا يختلف بهما وفي غير الاقل منه اي في
نصف قيمتها ومن نصف الباقي من البدل عند محمد لان حق شركية في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي نصف
البدل على اعتبار الاداء فلهذا ودونها يجب اقلها لانه الاقل متيقن ولو لم يطرأ شيء بل بدو فخرجت
عن الكتابة بطل التدبير بالاتفاق لانه لم يصادف الملك اعاذ بها فظاهر لانه مستور على ملكها
قبل العجز واما عنده فلا بد بالعجز بين انه يملك نصيب الشركية في وقت الوطى فبين ان التدبير
مصادف ملك الغير والتدبير بعيد الملك فلا يصح بدونه بخلاف النسب فانه ثبت من الثاني ان
وجد الوطى منه لانه بعيد الغرور لا الملك وهي ام ولد الاول بالاتفاق لانه تلك نصيب شركية
وكذا الاستيلاء على ما بينا في تعليل قول الامام من قولنا ثم اذا عجزت جعلت الكتابة كان لم يكن
ان الامة كلها ام ولد الاول الى اخوه والولد له ام ولد لانه دعونه قد صحت لقيام ملكه وضمنه الاول لشركية
المدبر نصف قيمتها لانه تلك الاستيلاء ونصفها وهو ملك بالقيمة فلهذا بدله وضمن لشركية نصف
عجزها لو لم يكن جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العرق بانه ولو كانتا بائنا اعقبتا احداهما لكونه موسرا
فجرت عن الكتابة لا نحو والارقى لكان العرق كمن ضمنه نصف قيمتها لشركية ويرجع به كما في غيره
عليها عند الامام خلافا لما حيث لا يرجع به عليها عند ما لانها لا تجرت وردت في الرق صار لها
لم ينزل فته وهذا خلاف مني على ان كانت فاضية الحق يرجع عنده ولا يرجع عندها وان لم يخرج الا
عزادوا البديل كما كونه الحق موسرا فلا ضير عند الامام اذا لا اعتاق لم يغير نصيب السكينة بناء
على ان الاعتاق يخرج عنده وهي مكانته قبل الاعتاق وعند ما يضمنه الموسر قيمة نصيبه مكاتبه وجب
السعاية على مكانته في الموسر لانه الاعتاق لا كان لا يخرج عنهما ليعقوا ان كان كان الحق موسرا

موسرا يضمن للسكينة قيمة نصيبه من مكانته وان كان موسرا تسر الامة لان ضمان الاعتاق
يختلف البسار والاسرار كباين في موضع ولو وراحد السركين العبد مشترك بينهما ثم اعتق
الاخر نصيبه منه فاعلموا كونه موسرا ضمنه الحق محمد بن بكير الباء نصف قيمته حال كونه مدبر او
فما قيمته فنان شاء او تسر العبد ان شاء او اعقده احد بر نصيبه ان شاء وان ملك
بان عتقه احد ما موسرا ثم ذره الاخر فاعلم بر بكير الباء يعق ان شاء او يسره ان شاء
ولا يضمن هذا عند الامام بناء على يخرج من التدبير عنده ونقصيله معزوم بالتأمل الصادق ما في المسئلة
السابقة وعند ما ان ذر الاول ضمن لانه التدبير لا يخرج عنهما فبذلك نصيب صاحبه من العبد
فضمن لشركية نصف قيمته فنان موسرا كان او موسرا لانه ضمان عليك فلا يختلف بهما وعلى الاخر
لغوا لانه لم يصادف ملكه وان الحق الاول ضمن لشركية نصف قيمته لو كان موسرا او تسره العبد
لو كان موسرا لان هذا ضمان اعتاق فمختلف بهما ويدر الاول لانه لم يصادف ملكا **باب**
العجز وكوت بخر المكاتب وموته اذا عجز المكاتب عن العمل او غلبه وطبقه كفت من مولا نظرا لانه في
حاله ان ربي موصول بالان كان له دين برجران يجوز مقبوضا او مال برجر فلهذا لا يجوز ان يخرج
ويحل يومين او ثلاثة ايام نظرا للجائين والثلاثة هي الهدية التي ضربت لامله والاعذار كما هو الحال
لوضع وامهال الديون للقضاء فلا يرد عليه والا ارجوان لم يرج حصول ما عجزه امر حكم الحاكم بوجوه
فسخ الكتابة ان طلب سيدة فسخها او عجزه سيدة برضاها لانه الكتابة نفقة بالبر ارضى من
عجز عذر فبالعذر راد له هذا عند الامام ومحمد وعند الجاهلية لا يخرج الا كالم مالم توال عليه اعلى المكاتب
فكان تخفيفا للعجز ولها ان السبب في العجز قد تحقق لان من عجز عن العمل فلهذا كان عن اداء
بجائين العجز واذا عجز المكاتب عن الكتابة عادت احكام رقه لانه الكتابة قد فسخت وفك العجز
كان لا يجر عقد الكتابة فلهذا يبرءون العقد وما فيه مولا لانه طهر ان كسب عبده ويحل ما فيه
له امر لم له ولو كان اصله من صدقة ولم يكن المولى مضافا لصدقة زكوة كانت او غير ذلك لانه اخذ
عوضا عن الحق زمان الاخذ والمكاتب قد اخذ صدقة وهو من المصارف ومن الاصول المقررة
ان تبدل الملك قايما مقام قبل الذات اخذ القول عليه سلام لبرية هي لك صدقة ولنا بديهة
وان مات المكاتب عموما ان عجز عن العمل فبرئ من الكتابة لا يفسخ الكتابة ولو ذر ربه لها من ماله ومكاتب

تتبعه في آخره من اجزاء حياته ولا يرت ما لم يرد اداءه من الكتابة منه ما وجب وحق اولاده الذين هم
في حاكم كتابة او ولدوا في حاكم كتابة او كتبوا معه كتابة واحدة تبعا له ولادته الصغار او قصدا
كالاولاد الكبار فانهم يتبعونه في الكتابة وتتبعه فيقولون وان مات ولم يترك وفاء امر لم يترك
مالا يغيره في الكتابة وله ولد ولد في حاكم كتابة سمر الولد في كتابة ابيه كما سمر ابوه على كونه اسر
ابيه في كتابة فاذا ادرك علم بعقبة اسحق الولد لانه دخل في كتابة ابيه لانه وقت العقد كان من
اجزائهم مطلقا فاذا ادرك البديل بر عليه العتق وعتق ابيه قبل موته لان الولد في كتابة
ابيه وكسبه كسبه في الاوارض ركانه ترك وفاء والولد في كتابة ان مات
عنه ولم يترك وفاء فهو يخرج بين اثنين اما ان يودس من الكتابة مالا او ابى ويرد الى الرق عنه
الامام وعندهما هو الولد في كتابة لا يودس على نجوم ابيه اعتبارا بالولد مولود في الكتابة لانه
صار غنمة صار جاز للولي العتاق كما يجوز اعتاق المكاتب نفسه ولان الاطر شرط في العقد فثبت
في حق من دخل تحت العقد وهذا الولد ليس باخر تحته ولم يسرق اليه لكونه منفصلا عنه وقت
الكتابة لكنه اذا عمل البديل واظهر من ساعته صار كانه مات عنه وفاء بخلاف وللاكتابة فانه
يسرق اليه لكونه منفصلا وقت العقد اذ هو ماؤه فدخل في حكمه وسير على كونه وان مات
المكاتب وترك ولدا منه حر وترك دينا له على الناس فيه ارش في ذلك الدين وفاء بديل
الكتابة فحسب ذلك الولد مقرر على كفاية على عاقلة الام لا يجوز ذلك القضا قضاء بغير
ابيه المكاتب بل هو يقر الكتابة لانها تقتضي الما حق الولد مولد الام واكاتب الدين عليهم يكن
على وجه محتمل ان يفتق فيخرج الولد الى الاب فيكون هذا القضا مقورا حكم الكتابة والقضا
بما يقر حكم الكتابة لا يكون بغيره ولو كان ما ترك من الوفاء عينا لا ياتى بالقضا بالامام بالامام
الوفاء في احكام فله رفاة قوله ودنيا فيه وفاء وان مات هذا الولد واخصم مولد الام والاب
في ولاية حر والولاء لنا تقتضي لمواله الام فهو قضا بغيره لان هذا اختلاف في الولاء مقصودا واولاده
يتبعني على نقاد الكتابة واتقاضها فانها اذا نضحت مات عبدا واستقر الولاء على مواله الام واذا
بقيت وانضجها الا اذا مات حر وانضج الولد الى مواله الاب وهذا افضل مجتهد فيه فينفذ
ما لا فيه من القضا وان كان بغيره ولو جاز في كتابة سبيده فاكونه جاهلا بكتابة بغير العبد

ورد الى الرق فاسيد بغير ان شاء دفع العبد بجاهية او قدر بالارش الى الولي الجاهية انما فيه
بينهما لا نه هذا موجب الجاهية لكن الكتاب مانعة من الدفع فاذا اراد المانع بالخروج عادوا حكم الاصل وكذا
دفع او قدر لوصي المكاتب فجز قبل القضاء بغير موجب الجاهية لا مينا قبل المسئلة ولو كان غير
ماضي وقصر عليه اسر على المكاتب بموجب الجاهية فهو امر مقدر بقيمة ومن عليه يساع فيه من حق الدين
لاستحقاق الحق من الرقبة الى القيمة بالقضاء ولا يفسخ الكتاب بموت السيد لانها حق العبد فلا
تقبل بموت السيد كالتدبير وامومية الولد والدين والاجل ولو قدر المكاتب البدل الى ورثة امي رثة
سيدة على كونه فله المخرج اجل الكتاب وهو حق المطلوب فلا يسطر بموت الطالب كاجل الدين و
هذا اذا كانت وهو صحيح واما اذا كانت وهو مرضي فلا يصح الاضمان ثلث فيؤثر من حق القيمة او يرد قضا
وان عتقه من الورثة تعضيم لا يقد اعاقه فانه لم يملكه فان المكاتب لم يملك بسبب عتقه الكسب
والورثة منها وان عتقه اسر الورثة كلهم حتى يجازي استحقاقا والقياس ان الحق لعدم الملك وجب
الا حتى ان هذا يجعل ابراء منهم غير ابراء الكتاب فانه تعضيم ولا كذلك اعاقا البعض لانه لا يمكن جعل
ابراء البعض كتابا **الولاء** وهو لغة من الولي بمفعول القرب وشرا قرابة حكمية حاصلة
من العتق وهو الالة وهو نوعان ولاء العتاقة ولاء احوالة اما ولاء العتاقة فاجبة بقوله الولاء
لن اعنق مملوكه ذكر اكان او انثى ولو كان الاعناق بنديرا واستيلاد او وصيا وملك قريب
ان يملك قريبه بشراء او هبة او نحو ذلك ولها شرطه اشرط العتق الولاء لغيره او شرط انه
سائية اشرط ان لا يكون عبدا ولا ولاءها فالحاق للنص ومن اعنق لته حاكم كونها حلالا
من زوج من لغير ولدت بعد عتاقها الا قبل نصف سنة من وقت الاعناق فوالاء الولد له اي
للولد الام في هذه الصورة لا ينتقل عنها عن مولد الام لا بموت الاب لانها لما اعتقت وتعتق
وهو اكل في ذلك الوقت عتق حملها مقصودا لانه خبرها فلا ينتقل عن مولد الام وكذا المولدات
توأمين احداهما اقل من نصفها ارضف السنة من وقت الاعناق والاخر اكثر منه لانهما متقنان
الا و كان موجودا وقت العتق وتيقنا انهما توأمين حملت بهما حيلة لعدم تكلل مدة حمل بينهما فاذا اول
الاعتناق الاول تيقنا والاخر ايضا ضرورة فصار متقنا لهما وولائه له لا ينتقل عنه ابدا وان
بعد عتقها اكثر من ذلك من نصف سنة فوالائه له المولود الام ايتم اسر كل في صورة الاقل لاه الولد

فوجها فينبغي ما في الصفات الشرعية الا ترى ان ينعقد بها احوته والرقية فكذلك في الولاد عند تعدد صلته بها
 للاب فمن ان اعقق الاب الحق قبل موت الولد جده الى مواليه ارجح الاعناق الولاد الى مواله الاب
 لان الولاد بمنزلة النسب لقوله عليه السلام الولاد لوطه كالنسب والنسب الى الاب فكذلك الولاد
 انما يكون من الامه لا من الوتره فقدرت بالحق فينتقل الى مواله الاب ولا يرجع الى الاولاد ارجح الى
 الام عليهم ارجح مواله الاب بما علقوا عنه ارجح الابن قبل ايجز يعرض لو فني الولد قبل اعقاق ابيه ويحفل عنه مواله
 الام تكون ولائه لهم ثم اعقق الاب بغير ولاد ابنة الى مواليه لا يرجع مواله الام على مواله الاب بما علقوه
 عنه قبل ايجز لانهم حين علقوه كان الولاد ثابتا لهم وانما خشت للاب مقصودا على زمان الحق لان
 سببه وهو علق الاب مقصودا غير مستند لا وقت سابق فكذلك امكنه فلم يبين ان قوم الام قضاوا
 على مواله الاب فلا يرجع مواله الام على مواله الاب بما علقوه ولو تزوج حرة بغير علم بعتقه احد وكان
 له مواله موالاه بان كان كافرا فاعلم وواله رجلا اولاد ارجح في التفرع معتقة سواء كان معتقها أم العز
 او ممة غيره فولدت ولدا ممة العجز مواله الولد لمواليها ارجح الى المعتقة عند الام ومحمد وعنده اليوسف
 حكم ارجح الولد حكم ممة وكان ولائه لمواله موالاه الاب للموالي لان الولاد كالنسب والنسب الى
 وان كانت الام اشرف لكونه اقرب كما اذا كان الاب عربيا ولها ان ولاد العاقبة قوت معتقة
 والنسب في حق العجم ضعيف لانهم ضيعوا انسابهم ولا تفاضلهم بالنسب وكذا ولاد الكولاد
 ضعيف والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية
 معتقة لتسامرهم بها فافتت من الولاد والمعتق معتقة سببته مقدم على دول الراحام فهو خير
 المعتقة النسبية وسيجي بيانها ان شاء الله فان مات السيد بعد الاعناق ثم مات السيد
 الحق ولا وارث له من النسب فارتبه ارجح الحق لا قرب معتقة سببه على الترتيب ارجح
 في كتاب الفرائض فاذا كان الحكم كذلك فيكون ارضته لانه ارجح السيد دون ابيه لواجبها
 عند الام ومحمد وعنده اليوسف لابي السيد والبيان للابن كافي الارث وهذا ينبغي على ان الولاد
 بل يورث عنه ويكره رفع سهام الورثة كاملا او بسبب يورث به ولا يورث عنه وعند
 مستوا القرب يستوي النسبة كما اذا ترك الحق ابنه واخوته وليس للنساء من الولاد الا
 ما اعققت او اعققت من اعققت او كابن او كابن من كابن ارجح احدث الاخوة

وضع القدر في صندوق البريد
كذلك في الغدا في طلبه كخطا ٩

وأخوه أو دبرين أو دبرين أو جرولا أو معتق أو معتق **فصل** في الولاء
 أهم الأقسام سببه العقد ولهذا يضاف إلى المولاة وهي العقد والاهمل في الإضافة إضافة سبب
 إلى سبب كما يضاف الولاء إلى العنقة لأنه سببه العنق فلو سلم **بأن** النسب إنما شرط كونه
 أنجبيا لأنه تمام العرب بالقبائل فاعتنى عن الولاء على يد رجل والاه بأن قاتل أنت مولاه ترضى
 إذا مت وتعتل عنى إذا جئت كما أشاء إليه بقوله علي أن يرته ويعقل عنه أو ولاه أو غير من
 سلم عليه يد صح هذا العقد أن لم يكن معتقا لأنه ولاد العنقة لازم لتقبل النقص وإذا صح **بأن**
 عقده عليه أمر على الذر والاه وارتبه له أن لم يكن له وارت من النسب وهو موقوف على المولاة موقوف
 عز وواله الرحم لأنه المولاة عقد لها فلا يلزم غيرهما وذا الرحم وارثون فلا يمكن إبطالهم
 ولله الرجوع والى الأسفل أن يفسخ أمر عقد المولاة فلا يجزئته إفساخه منه بولاه الأسفل أن
 قال فسخت عقد المولاة معك لأنه عقد تبرع فلا يجوز لازما وأن يفسخه صلحا مع عيبته بأن يعتقل
 عنه إلى غيره **أما** إن يعقد المولاة مع غيره لأنه فسخ حكم بمنزلة العزل الحكم في الوكالة لكن قبل أن يعتقل
 عنه أو عزه ولده وأما بعد أن يعتقل عنه أو عزه ولده فإنه لا يفسخ موقفا كده يتعلق صح الغير به و
 لا ولده لأنه مع الأب في صح الولاء شخص واحد فسخت حكمهما ولا على أيضا كالأفضل أن يرد
 عز ولده الأسفل مجزؤه لأنه العقد غير لازم إلا أنه لشرطه هذا أن يجوز مجزؤه من الآخر
 ولو أملت امرأة وقالت بأن عقدت عقد المولاة مع شخص أو أقرت بالولاء شخص فولدت
 ولدا بجوار النسب لا يعرف للأب أو كان معها ولد صغير كذلك **أما** في جوار النسب صلح العقد
 اتفاقا لكن ينعى بها ولدها فيه أمر متبع الولد أمه في الولاء ويصير أن مولد ذلك الشخص عند الامام
 خلافا لهما فإن عندهما لا يعتبها ولدها لأنه لا ولاية لها في ما ولد له فإولى أن لا يكون لها ولاية في نفسه
 ولأن الولاء كالنسب وهو نفع محض في حق صغير لا يدبر له أب قسما لك الام كقولهم **الهمنة**
كما الأكره مولودته على أمه كبره **فصل** في إفساخ العقد أو فسخه **أما** إن يفسخ
 بفوت به أمه ذلك الفعل رضا أمه رضا ذلك الغير فخطأ بدون ف وأختياره كالحبس مثلا
 أو يفديه اختياره مع تحقق عدم الرضا كالتهدية بالقتل مثلا مع نكاح والاهلية أمر عليه ذلك
 الغير لتكليف وعدم سقوط الخطاب عنه لأن الحكمه مبتلى والابتلاء تحقق الخطاب الأخرى

طه

والبائع اختيار في الضمان قيمة المبيع تضمن ارشداً من المكره بكسر الراء لان الفاعل الاله فيما رجع
الى الاطلاق ومشتري لانه قبضه بحكم عقد فسد فان ضمن المكره بكسر الراء رجع على المشتري بقيمة
لانه قائم مقام البائع باداء الضمان وان ضمنه المشتري بعد ماله اولته البيعة فانه كل من اء بعد
شراؤه بعينه لو كان المشتري رابع من آخر وباعه الآخر من آخر ثم نفذ الحكم بضمان المشتري لانه
ملك باء الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما وقع قبله الا ان يكون ما وقع قبل الضمان من
العقد جائزاً ليس ببيع على الف والانه اسناد ملك المشتري الى وقت قبضه وان اجاز البائع
المكره عقد منها من هذه العقود والى تداولته البيعة فانه ما وقع قبله ايضا كما جاز ما وقع
بعده وما ينفذ هو الثمن من المشتري الاول لان البيع كان موجوداً وانما منع من النفوذ منه وقد زال
المانع بالاجارة فجاز بالكل ولا للمشتري ركنه او اركبه او اركبه او اركبه او اركبه او اركبه او اركبه
باعتاً في يد البائع المكره وان كان بالكل لا ينفذ منه شيئاً لان الثمن كان امانة عند البائع المكره
لانه اخذه باذن المشتري والقبض متى كان باذن المالك فانما يجب الضمان او قبضه للمالك
وحيث لم يقبضه له لكونه مكره على قبضه فكان امانة لكن هذه المسئلة ليست في موضعها انما
موضعها عقيب قوله لا فعلها كما وقت في سائر الكتب هناك وضرب سوط واحد وجس
يوم واحد ليس بالكره لانه لا يبالى به عادة لافمين ارشاداً من المكره يستغربه ان يضرب سوط
او جس يوم لكونه دامنصب فانه اذا ضرب سوطاً او جس يوماً سقطت حرمته فيستغفر
لذلك فيكون اكراماً في حق الرضا وان اكره على الطمينة او اكل يوم او اكل فريراً او اكره
على منب غير بضرب او جس او قيد لا يكل له تناول بعينه لو اكره على تناول هذه الاشياء بما لا
يخاف على نفسه او على عضوه كالضرب وامثاله لا يسهل ان يقدم عليه وان اكره على تناول
هذه الاشياء بغير اقطع عضوه تناولها لان الله تعالى استثنى الضرورة من التحريم بقوله تعالى الا
ما اضطرتم اليه وفي الاكره ما ذكر ضرورة فصارت هذه الاشياء مباحة على اكلها وتناولها بغير
على التلف بعينه او امتنع المكره عن تناول هذه الاشياء وصبر حتى تموت او اعلم لا باحة لانه لما
بيع كان بالامتناع معاونا لغيره وهو المكره على هلاك نفسه فيا تم كافي حالة المحضفة تعني كل
تناول هذه الاشياء في حالة المحضفة وان لم يتناولها وصبر حتى تموت انما وان اكره على التلف

انه متردد بين فرض وظهور واجبة ورخصة وبين انهم واجبه وذلك اية الخطاب وبقاء الاهلية
ومرطفي تحقيق الاكراه امور منها قدرة المكره بكسر الراء على النقص ما يهدده به سلطانا كان
اولضا او نحو ذلك ومنها خوف المكره بفتح الراء وقوع ذلك وقوع ما يهدده به المكره بان
يغيب على نفسه انه يفعل لم يصير به محولا على ما ذكره من الفعل ومنها كونه امركون المكره بفتح الراء
مستغنا قبله قبل الاكراه عن فعل ما كرهه عليه كبيع ماله او خلافه او عتاق عبده او كمن مضى
اخر كالمطاف في الغيرة او كمن اشترى شرب الخمر او الزنا او غير ما وقع كون المكره به متعلقا بف
او عضو او موصيا عما يعدم الرضا هذا يختلف باختلاف النسل فان الاشرف يفتنون بكلام
خشن والارار رجا لا يفتنون الا بالضرر المبرح ثم شرع في تفصيل الشرط الرابع بالقاء التقريرية
فقار فلوا كره على بيع ماله او ستره او سلعته او اجارته دارا او اقرارا بدين لم يزل يقتل متعلقا بأكراه اى
لو اكره على ما ذكر يقتل بان قار اخفله والا فاقطعك وعلى هذا السؤال في قوله او ضرب بند يراوس
مريد فباع او اشترى او اجار او اقر بعد زوال الاكراه عنه غير المكره بين الفسخ والامضاء لان
محمدة هذه العقود تقع في الرضا والاكراه بهذه الاشياء بعدم الرضا فقصد وكذلك الاقرار
لان محمدة مرجحة بجانب الصدق فاذا اكرهوا احتمل انه كذب في اقراره وفما لضرر الاكراه واذا باع شيئا
مكره ما يملكه ملكا فاسد ان قبضه اشترى اشترى جميع لو ساعدك ان يربا بياضا الفاسدة
واذا ثبت انه يقيده الملك عند القبض فلو عتق اشترى جميع الذي مع العبد بعد قبضه فمع عتاقه
ولزمه قيمته وقت الاعتاق ولو موهرا لانه انفق ماله بعهده فسد كافي البياضا الفاسدة
وقبض المكره على البيع التمنه طوعا او تسليم جميع للمشتري لو باع اجازة فيقصد البيع في المشتري
لو جود الرضا لا فعلها كرايا ان لا يكون اجازة او قبض التمنه كرايا او سلم جميع للمشتري كرايا
عدم الرضا ولا وقع الهبة طوعا بعد ما اكرهه عليها اذ اكره على الهبة دون التسليم
وسلم طوعا لا يكون اجازة لان عرض المكره استحقاق الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق
لا يثبت فيها بدون التسليم فكان التسليم فيها واخلاص الاكراه واماني البيع ثبت محمودة
ولا حاجة الى التسليم فاقرا وان ملك البيع في يد مشتري مكره بفتح الراء والبائع مكره لزمه
مشتري قيمته او قيمه جميع للبائع مكره كونه العقد فسد فكان مضمونا عليه بالقيمة والبائع

وسب النبي عليه السلام يقتل ويقطع عضو رخص له اظهار الكفر والسب وقلة
 لقوله تعالى الا من اكره وقلة مطلق بالايان وان لم يظهر وصبر على ما كره به من قتل او قطع يوجب
 بالصبر على التلف لانه خفيفا رخص الله فيه صبر على ذلك حتى يلبس وسما بالنبي عليه السلام سيد
 الشهداء ولا رخصة على اظهار الكفر والسب ان كره عليه بغير ما يربح القتل والقطع كالقتل
 الجس والفرب لانه الاكراه بهذه الاشياء ليس اكراه في شرب الخمر فخر الكفر والسب وحرثها
 اشتد اوله واخره وان كره على الخلاف لم يمس باحد مما اربح القتل او القطع رخص الخلاف له
 اي الكره لانه خلاف في الغيرة يستباح للضرورة كافي لتحقيقه وقد تحققت والضمائم على الكره
 بكسر الراء ولا يكره بفتح الراء التي لا يصلح الله له وهو الخلاف فكان الكره هو تلف
 هذا الامر وان كره على قتله قتل المسلم او قطع عضوه لا يرضى له ذلك بل يصبر على انه يقتل
 لا يقتل المسلم حرام لا يباح للضرورة ما قلناه في الاكراه فان قتل ان قتل او قطع العضو فاقصا
 على الكره بكسر الراء فقط دون الكره بالفتح عند الامام ومحمد وعند ابي يوسف لا يجب على احد
 منهما لانهما لافعال موقوفة لا حكماء الكره بالعكس فكنت الشبهة ولهما ان الفاعل كالاتي
 كالسيف ولو كره على ان يرد في يده يقطع فبجمل ففعل فذنية على عاقلة الكره بكسر الراء
 عند الامام وعند ابي يوسف ذنية ماله امره في الكره وعند محمد عليه السلام الكره القصاص
 لانه في موطن القتل بالقتل وهو يوجب القصاص عنده ولا يوجب ان القتل حاصل
 بالاكراه لا يوجب القصاص عنده لتكلم الشبهة كاسبق انفا فيجب الردية الا ان العاقلة
 لا يتخير لانه عند فحجب في ماله ولا امام انه في موطن القتل بالقتل وفنه كان يجب الردية على العاقلة
 فكذا هنا ولو كره يقتل على رداء سقوط منه مكان عال او صهيام نار او فم نفسه في
 نار او فم ما وكل من هذه الثلاثة فذلك فله امر للمكره اختيار في الاقدام عليه والصبر عند
 الامام وقال ابو بصير لانه لو القرفه صاوم بشاره اجمالك نفسه فوجب الصبر تحزرا
 عنه ولما انه ان اتبلى ببنيان متاوتين في الافضاء الى الهلاك فبتخر ولو وقعت نار في
 سفينة وكان بحيث ان صبر احرق وان القرفه غرق فله اختيار عند الامام ان شاء صبر
 ان شاء القرفه عند محمد بن زياد الثبات والصبر على ما اتبلى به والله يوسع مع الامام في رواية

وما كان من الكره في موطن القتل
 والايان بالايان والقتل
 فليس يوجب
 ما كان من الكره في موطن القتل
 والايان بالايان والقتل
 فليس يوجب

رواية ومع محمد بن زياد وجه الطرفان كما ذكرنا في مسئلة السابقة وان كره على طلاق او عتاق
 او توكيل لغيره ففصل طلاق امرته او عتق عبده او وكل فاعتق الوكيل او طلق نكحاني وقع
 ما كره عليه جيب على نفوذ مع النزل ويرجع السيد بقتية العبد على الكره بكسر الراء في صورة
 الاتحاق موسر كان او موسرا لانه ضمان الخلف ولا سعاية على العبد لانه العتق نفذ فيه من جهة
 ماله ولا لاح لا حد في ماله وكذا يرجع الزوج نصف امره على الكره في صورة الطلاق لو كان الطلاق
 قبل الدخول لو كان امره مسمرا في العقد وان لم يكن مسمرا فيرجع عليه بالزمن من مكنته لانه عليه
 كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمعية كالارتداد ونقض ابن الزوج وقوله
 ذلك بالطلاق فكان الاكراه عليه اتلا فالامام في هذا الوجه فيضاف الى الكره من حيث انه خلاف
 ولا يرجع بشئ لو كان بعده اربع الدخول لانه امره يقرر بها بالدخول لا بالطلاق فيبقى مجرد
 خلاف ملك النكاح وهو ليس بما عند الخروج وما ليس بما لا يضمن كجار واماني صورة التوكيل
 ثابت بالاحتياط وجهه ان الاكراه يؤثر في العقد والوكالة مما لا تبطل بالشروط الفا
 وانما كان فقد كره زوال الملك عن الموكلة في الرقبة والبضع او ابانة الوكيل ما وكل به فكانت
 السببية متحققة وهي الضمان ومع بيان الكره بفتح الراء شئ من الطاعة والمعاصرة ونزول
 طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها لانها لا تكملة في الفسخ فلا يعمل فيها الاكراه وطهرانه
 فيجزم عليه القربان حتى يكفر اذ هو من سبب التهم كالتطلاق فيستور فيجوز الجحد والنزول فكذا
 الاكراه والطوع ولا يرجع الكره باعوم سبب ذلك من كفارة البياض والمنذور والظهار على كل
 لانه لا مطلب له في الدنيا فلا يطلب هو بما فيها وصح رجعة امرجة الكره والايان وصيته
 فيه امره الايلاء بان قام فثبت ايها لا كلام من هذه الاشياء لما صحت مع النكاح صحت مع الاكراه
 ايضا وصح اسلامه فانه اذا كره صار مسلما لوجود واحد من كنيان قطعا وفي الاخر احتمال
 فرجها جانب الوجوه واحتياط لان الاسلام يعلى ولا يعلى عليه لكن لا يقتل فيه لو ارتد لا قتال
 عدم الاسلام في الابتداء فيكون كرهه اصليا فلا يكون مرتدا ولا يبيع امرأه عنه ومن اوكفالة لانه
 ما يتعلق بالرضا منه جانب الآخرة لو لم يقبل الابراء لا يبرأ فلم يحصل فائدة فلا يثبت حكمه
 بالكره ولا يبرأ ردة لانهما يتعلق بالاعتقاد بربا ان من نور ان يكفر يصير كافرا وان لم يتكلم

بالكفر والاكراه وليس على عدم تغير اعتقاده ولا تبين بها ابرار الردة امراته لعدم الحكم بالردة
 وان ادعت امرأة تحقق ما اظهره من الكفر وتعدا الزوج ان قلبه مطمئن بالايمان صدق
 استجنا والتفكير القوي لها فيقع الفرقه لان اشكلم بكلمة الكفر بسبب حصول البقية
 كالتكلم بالطلاق فيستور في ذلك الطابع والمكره وجه الاحتيا ان هذه اللفظة غير موقوفة
 لفرقة وانما تقع الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والاكراه وليس على عدم فلا تقع الفرقة ولو اكره
 على انترنا فصل حد ما لم يكرهه السلطان عند الامام وعند جملة اهل البيت في الصورتين وبغيره
كتاب احوالها في منع مطلقا وشرا من غير نفاذ تصرف حوله خفية بالذكر لا بالبحر في
 الامور الحكمية دون تحسية ونفاذ القول حكم لا يرد ويعتبر بخلاف نفاذ الفعل فانه حسية لانه
 لا يرد اذا وقع فلا يتصور احواله في اسباب الضرر بان يكره غير بالغ فان كان غير متميز كان عديم
 العقل وان كان متميزا ففعله ناقص فالضرر محتمل واذا اذن له الوالد الصريح تصرفه لترجع جانب المصلحة
 ويجوزون فانه ان عدم الاقامة كان عديم العقل كصبي غير متميز وان وجدت في بعض الاوقات
 كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته والرق فانه ليس بسبب الجهل في الحقيقة لان الرقيق قد
 مكلف كالمراة انما في ماله ملك مولا فلا يجوز تصرفه القول لا لاجل حقه لكن اذا تصرف تصرفه
 جاز لكونه تصرفا في حق ماله هذه الاسباب قوله فلا يصح تصرف صبي وعبد الا اذن له
 الصبي وسيد العبد ولا تصرف المجنون المخلوب كصبي متعلق بالمخلوب بغير المجنون الذي غلب
 جنونه على عقله كصبي دون حال وهذا يخرج ما علم انما ذكره للايضاح كما هو والله اعلم
 من عقد منهم امر من مولا **الحكم** وهو يملكه امر العقد سببا وجلبا ويرجى وعبدا قولية مخير
 بين ان يكرهه امر العقد او يبيعه لانه اذا كان بهذه الصفة كجمل ان يكون في عقد مصلية وان
 لا يكون في مخيرة ان لا يبيعه ذلك وفيه ان لم يرد ومن المثل منهم امر من المجنون سبيبا
 بغيره وان لم يعقل فعليه امر على من اتلف صباه فيؤثر المهر في مال الصبي ويجوزون مالا والعبد
 بغيره الاداء بعد العتق لما مر من انه لا يجوز الا فعله لانه اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان
 انما لم اذا انقلب على ما ان ان فانه من ضمنه لكنه لا يكال بالاداء الا عند القدرة ولا يصح
 طلاق الصبي والمجنون اما المجنون فله عدم عقله واما الصبي فغيره العاقل كالمجنون والعاقل لا

وهو يعقل مستحبه

لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف للولي على عدم التوافق باعتبار بلوغه
 حد الشهوة ولهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينقدان بمباشرة ولا يصح اعتناهما بخفيته
 في الضرر ولا اقرارهما لانه اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال بحكم الصدق والكذب فامكن رده فبرد
 نظرهما بخلاف الاصل على ما مر انه فصل صريح فلا مرد له وصح طلاق العبد لانه امر معروف
 المصلحة فيه وليس فيه اضرار ملك المولى ولا تقويت منافع خفية واقراره في حق نفسه لقيام
 اهليته لاني صرح بسيد عدم ولاية العبد عليه طواقم توقيع على قوله لاني صرح بسيد بما لم يرد
 بعد عتقه لانه اقرار على غيره وهو المولى لانه وما في يده ملك المولى فاذا اعتق زال امانه
 ولو اقر توقيع على قوله في حق نفسه كجدا او قود لزمه في الحال لانه فيها ما سبق على اصل الحق لانهما
 من خواص الانسانية والعبد ليس بمملوك منه حيث انه ادعى ان حيث انه مال ولا يجوز على الحق
 البالغ العاقل السفيه وهو كسوف في احواله بخلاف مقتضى الشرع والعقل وان كان لوصف كان
 سببا للمال فيما لا غرض له فيه ولا مصلية عند الامام لانه مخاطب وقادر على التصرف فابطال قوله
 بوجوب المهر اذ مية وهذا ضرر من اطلاق ومن بلغ غير رشيد ودار رشدا ان ينفق احواله
 فيما يكره ويك فيما يحكم ولا يتصرف بالتبذير والكسوف لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه ثمان
 عشرين فاذا بلغها دفع اليه ماله عند الامام لان احواله البلوغ قد لا يفارق السفه باعتبار ان الصبا
 قد رآه بخمس وعشرين سنة لانه وقت تبصرون ان يصير فيه جدا بان يبلغ في اثنتا عشرة سنة
 ولولده ولد سنة تسع عشر ثم الولد يبلغ في اثني عشر سنة ولولده ولد كذلك وان لم يصلح لم يوس
 رشده لان العبرة برسل الرشيد لا بحقيقة فان هذا السن لا ينقلب عنه الرشيد الا اذا وركم
 في الشرع للعقلية وان تصرف غير الرشيد بشئ فيه امر ماله قبل ذلك امر قبل بلوغ خمس وعشرين
 سنة فقد تصرفه لان المنع عنه ثواب لا يلحق وعند ما يجز على السفيه ان كان منذرا ولا يدفع اليه
 امر الممنوع غير رشيد ماله ما لم يوس رشده وان هزم ولا يصح تصرفه فيه اصلا ثم فرع على قولهما
 قوله فان باع لا ينفذ بيعه لان فائدة البيع عدم النفوذ وان كان فيه امر البيع مصلية بان كان بمثل
 القيمة او كان راجحا وكان الثمن باقيا في يده اجازة الحكم لان ركن التصرف قد وجد والتوقف انما
 كان لاجل النظر له وقد نصب كحكم ناظر اقيمته المصلحة فيه وان اعنى السفيه كجرح عتقه عتقه

في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه

وسمى العبد قيمة لان الحق له في نفسه وذكاة رد الحق الا انه مقدز فيجب رده برأيه لا انه
لا يجب السحابة ما دام لم يولد حيا لانه باق على ملكه فان مات لم يولد قبل رده سمى العبد قيمة بغير
لانه عتق بموته وهو مبرر فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير فانه مبرر العبد العتق بقيمة مبررا ويصح
تزوجها بغير تزويج السفيه المحرم بغير غسل اما التزوج فلا يثبت فيه الاثر فلا يؤثر فيه السفه واما
بغير غسل فلا يثبت فيه فروقات صحة النكاح وان لم يولد من التزويج لم يثبت بطلان الزيادة او لا ضرورة
فيها لانها التزام بالتسمية وهو ليس من اهل الالتزام وخرج على صيغة التسمية للمنفور من الاضرار لكافة
ما كان السفيه لانهما واجبة عليه حق الله تعالى ونفق منه امره حاله عليه وعلى من لم يولد نفقة من اولاده
وزوجه وسائر من يجب نفقة عليه من ذوات ارحام لانها حيا لنفسه وولده وزوجه من حواكمه والنفقة
على ذوات ارحام واجبة عليه حق الله تعالى والسفه لا يبطل حقوق الناس ويرفع القاصر من الزكاة اليه
امر السفيه ليؤدى الزكاة بنفسه الا الفقراء لانه لا بد من نية لكونها عبادة وبذلك ثبت النية
ويؤكد القاصر عليه امينا الى ان يوديها بخبر امينة كيلا يغير فيها الى غير وجهه بموجب السفه فان راد
السفيه حجة الاسلام لا يمنع منها لانها واجبة عليه بايجاب الله تعالى ابتداء من غير صفة ولا يمنع من مرة
واحدة ان اراد ما استحق او التمس ان يمنع لانها تطوع وجه الاتي لانها واجبة عند بعض العلماء
فلا يمنع عنها احتياطاً ودرع نفقة السفيه في الحج والعمرة النفقة امر الى اهل ايمان معتد عليه من الحج
ينفق عليه في الطريق لا يدفع اليه كيلا يتلفها في غير هذا الوجه ويصح منه امر السفيه الوصية في العرف
جمع قربة وهي اقرب الى الله تعالى وابواب الخير كالوقف على العلماء والوصية للفقراء لكن لا تحق
وصية الامن التبت ان كان له وارث ويحرم على الفقير ما من وهو الذي يعلم الناس بحيل الطبيب
الكا بل في الطبابة والمكارم لم يفسد وهو الذي يكره على دابة السفر واخذ الكلاء ولادانية له انفاقا
ان يبيع عليهم واقع انفاقا بين ائمتنا فان في كل واحد منها دفع من العامة فان فقير ما من ينفق
على الناس دينهم والطبيب الكا بل ينفق ايادهم والمكارم لم يفسد ينفق اموالهم في حقهم ولا عن
اعمالهم لانهم لا يمنع من ذلك من باب الاموال المعروف والنهي عن المنكر ولا يجوز على ماسوق ومفضل استيفاء
من التفضيل وهو من لا نفقة له اذا كان كل منهما مصلحاً لانه لا يجوز لغيره ان ينفق في احوال الدين والالا
في حق من يبيع بغير علمه وان طلب غرامه لانه لا يجوز له ان يبيع بغير علمه والحق له في البهايم و

في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه

وذلك ضرر عظيم فلا يجوز له دفع ضرر خاص ولا جميع القاصر ماله فيه امره ليدون في الدين وان
طلب غرامه لانه نوع محرم بل يجب به ابد اذا امتنع عن الوفاة حتى يبيع بموجبه لانه قضاء الدين
واجب عليه ومما طلة ظلم فيجب احكامه وقضا لظلمه فان كان ماله من حسن وجه اداء امره لكان
منه بلا عره وان كان الدين احداً نقدين وماله الاخر يبيع احكام احداً نقدين بالاخر وادريته
منه بالاجماع اما عندنا فظاهر واما عند الامام فاستحقاقه والقبول ان لا يبيع لانه هذا الطريق غير
متعين لقضاء الدين فصار كالعرض وجه الاتي لانها متجان في الثمنية والمالية بخلاف العروض
لانها متعلق بصورها واعيانها واما المنقود فوسائل لانه المنقود فيها المالية دون العيان فانقرقا
وبان السنتان لم تقف في موضعها وانما موضعها على ما في الودانية وسائر الكتب بعد قوله
عندنا محرم عليه امره ليدون ان طلب غرامه لانه عليه ويمنع من الصرف الذي يضر الوفاة والاقرار
اقرار الدين لغيره اخو حتى لا يضر الوفاة لان المحرم على السفيه انما كان جوارحه نظراً وفي هذا المحرم
نظر الوفاة لانه عاه يبيع ماله فيفوت حقهم ويبيع احكام ماله ليودر من يدين من فقهه ان امتنع عن بيعه
بنفسه او بوكيله ويقتسمه الركن بين غرامه بالخصم لان البيع مستحق عليه لانفاؤه منه حتى يبيع
لاجله فاذا امتنع تاب القصر من باب كافي يجب والنفقة وان اقربا من حرمه مع ولزمه بعد قضاء ديونه
لان احواله لا تعلق بهذا المال حتى الاولين فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار بغيرهم وينفق محرم
منه ماله ليدون عليه وعلى من لم يولد نفقة لان حاجته الاصلية مقدمة على الغرامة والقصور
على احواله في بيع ماله لا يتساع عن البيع واذا كان الفطور ذلك فان كان له نفقة وعروض ورعا
يباع المنقود او لا ثم يباع العروض او لم ينفق المنقود بالدين ثم العقار والم تقياً لانه من
الساعة الى قضاء الدين مع مراعاة جانب المدين ويترك له دست من ثياب بدنه يعني واحد
واحد من كل نوع كقميص واحد وسراويل واحد وعمامة واحدة وغير ذلك لان ذلك تدفع النظر
فيما هو الباقي وقيل ترك دستان اثنتين اثنتين من كل نوع لانه اذا غسل ثيابه لا بد من ثياب
ومن القصر عنده متاع رجل شراه منه امره شر متاعه رجل فانفس المتاع قائم في يده قرب
متاع اسوة للفرمان فيه ان متاعه ومما بعد قبضه شر متاعه البايع **ففي**
بعد البلوغ فغداً يحكم بلوغ الغلام بغيره لانه يصدق على الصبي والبالغ بالاعتقاد والاراء والاحكام

في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه
في حق من يبيع بغير علمه

ارجل المرأة جلي لانها امارات البلوغ بالاجماع وكلم بلوغ امارية بالحيض والاختلام وكلم لا
 من امارات البلوغ فان لم يوجد شي من ذلك امارات فيها فاذا تم ثمان عشرة سنة حكم
 بلوغه واذا تم لها سبع عشرة سنة حكم بلوغها عند الامام وعند جما ائمة خمس عشرة سنة فيها
 حكم بلوغها ومروية عن الامام وبغيره للعادة الغالبة اذا علمنا ان هذه امة غالبها فعلوا
 امة علامة في حق من لم يظهر لها العلامة وادلة امة امة البلوغ له ثمان عشرة سنة وله
 سبعين اوقد يحصل لهما في هذا السن علامة البلوغ واذا رجعنا الى قولنا ان البلوغ بان يبلغ الى
 اذ في امة وقاله بعضا صافا وكانا كالبايع حكما لانه امر لا يوقف عليه الا انه جازم فيقبل فيه
 قولها كما يقبل قول المرأة فيها لا يطلع عليه غير كالمحيض وغيره **كتاب** ما دون الاذن
 لغة فكلم مطلقا وشرا فلكلم انما ثبت شرعا على العبد واسقاط الحق ارجح من كونه موقوف
 عطف على صفة فكانه قال اذا اذن المولى للعبد تفكك العبد ويقتطع من ماله ما كان موقفا
 عبرت به ليعيد ترتيب الجملة الثانية على الاولى فتوقف على العلم بالملك الا ان المولى لو اذن له
 تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كافي الرخصة العبد باهية لانه الاصل في الاذن كونه مأكلا للتصرف
 وتعلق حق المولى بعروض الرق صار مائلا لكتبة لها فاذا سقط المولى فحقه يعود للمتزوج ثم
 فزع على فكلم كقول فلان لم يزوج سيدة امة امة التعريف من اذن اشتري العبد شيئا لا
 يطلب الثمن من المولى لانه الاذن فكلم كقول فزع على اسقاط الحق قوله ولا يوقت الاذن
 اذن له يوما فهو ما دون واما الى ان يحجر عليه سيدة لانه الاذن اسقاط ولا يوقت
 ولا يخصص بنوع عطف على قوله ولا يوقت وشريك له في التفرع على اسقاط الحق يعني
 لا يخصص تصرفه باذن له فيه كما بينه بقوله فاذا اذن في نوع من التجارة كان ما دون ما يشارك
 لانه الاذن اسقاط ولا يخصص ثم شرع في بيان انواع الاذن فقال ومنبت الاذن
 صريحا بان قال لعبد اذنت لك في التجارة ودلالة بان يزوج به يبيع ويشترى فكت ولم
 يبيعه فانه يجوز ما دون سواء كان ابيع للمولى او غيره وسواء كان بيعه او شرا به امة او غيره
 امة وسواء كان صحيحا او فاسدا انما ثبت به الاذن لانه الموضع موضع بيان فاذا كنت عند
 رايته كذلك مطلقا كان محبة له ولما دون اذنا عاما لا يشترى بعينه او شراء طعام الاكل

الاكل او شراء ثياب المسوسة بان قوله اذنت لك في التجارة ولم يذكر شيئا من ذلك
 ان يبيع نقدا او نسفا ويشترى كذلك باذن من انواع الاعيان لانه اصل التجارة ويؤكل بها
 اربح البيع والشراء ويكسب اربح نفسه ربحا ويقتل السلم اربح نفسه كسلا واليه وكن
 ويربى ويراع اربح الاخذ الارض فزارعة وبيعها فزارعة ويشترى ربحا ربحا وشارك
 عتانا لانه وكالة لا معاوضة لانه كقالة ويستاجر ويوجر ولو لنفسه ونصا ربحا اربح
 اربح معاوضة ويربح اربح معاوضة ويبيع اربح فاع اربح بضاعته ويبيع اربح والارثه ويبيع
 واقع بسبب التجارة عليه لانه ولو لولده ووديه وطيب فان كل ذلك من باب التجارة
 ولو باع الما دون او اشترى ربحا فاش جاز عند الامام خلافا لهما فان عندهما لا يجوز الا بمقتضى
 من البيع والشراء الاسترجاع دون الاختلاف فكان بمنزلة البيع وله ان يبيع والشراء
 بالثمن الفاضل تجارة يملكها اربح فملكها الما دون كونه كام ولو حايه الما دون اربح شيئا
 باق في قيمته في عرض موه من جميع اربح ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فمن جميع ما
 بقى بعد وفاء الدين لانه الافقار في اربح على الثلث لحي الوثنة ولا وارث للعبد وماله
 ان كان بمنزلة الوارث الا انه ربح سقط حقه بالاذن فصار كالوارث اذا سقط حقه
 من الثلثين وان لم يبق بعد الوفاة شي بطل الحماية وادى من شتر جميع الحماية او رد جميع
 كانه اربح اذا حايه في عرض موه وامسكته بحالها وله ان يزوجها ان يضيف معاملته ضيافة
 بسيرة بعد رماله لانه من ضرورات التجارة يستحق بالقلوب اهل حرفة وله ان يخط من الثمن
 ببيع مثل ما يخط التجار لانه صنيعهم وقد يجوز الخط انظر له من قول العيب وله ان ياذن لم رقيقه في
 التجارة والاصل فيه ان كونه له ولاية التجارة يصح اذنه للعبد فيها كاذن واب وقاض ومن
 ليس له ولاية ذلك لا يصح اذنه له كام واخ وعلم كافي الاختيار لا ليس له ان يزوج عبده
 اتفاقا لانه التزوج ليس من باب التجارة ولا فيه ضرر للمولى بوجوب ايمه والنفقة في
 رقبته وكذا ليس له ان يزوج امة عند الامام ومعه فلا لاي يوجب حيث قال له تزوج الامة
 لانه فيه المنفعة وهي كسره وسقوط النفقة ولها ان الاذن يتناول التجارة والتزوج والتزوج
 ليس تجارة ولان كاتب رقيقه لانه ليس تجارة اذ من ماله ما يزوج بدل الكتابة وان

او يزوج

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون الحق سلبا

كان مالا لكنه مقابل بغيره وهو ليس به فلو لم يكن كجارة او عتق بلاما بل ولو كان لانه فوق
الكتبة او يوقض لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه او يهب بلا عوض بل ولو عوض لانه كمن تبرع
ابتداء او يهدر شيئا الا ان يهدر شيئا ليس من الطعام كالرغيف ونحوه فريان العادة
بين التجار ونحوهم لا يهدر شيئا بل يبيع بالاسير البعير من الطعام كالرغيف ونحوه فريان العادة
او اذ وضع المولى الى ابي رقت يومه فدا بعض رفقائه للاكل معه من ذلك الطعام فلا يمس
به لعدم ظهور الضرر في المولى كلاف المولى دفع اليه قوت شهر لانهم اذا اكلوه قبل مضي الشهر
مقتضيه بموتهم قالوا ولا يمس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير من الطعام
كالرغيف ونحوه بدون استطلاع راس الزوج لانه ذلك غير ممنوع عادة وهذه المسئلة
ليست من مسائل هذا الباب فيكون ذكر كونها ماذونة عادة وما لم يهاذون من الدين
بسبب كجارة وهي اسم لمبادلة الامار بالمار او ما في معناها كبيع وشرا وشا لان للتجارة وصورة
لزوم الدين بهما ان يبيع شيئا واخذ الثمن فالحق البيع وهلك الثمن في يده واجارة وبيع
وعزم عصب وجدامة وعقارة شرا فلو لم يها كسحت هذه امثلة لان معنى التجارة و
صورة لزوم الدين بالاجارة ان يخذ الما دون الاجرة معجلا ثم يملك مستاج قبل تمام مدة
فخرج ما اعطاه هذا من الحق بسبب الاجارة وصور غير ظاهرة منها فيقول خبر مبتداء هو قوله
ما لزوم رقبته لانه اظهر وجوبه في المولى فيباع فيه ان لم يفته امر الدين المولى ويشترط لبيع
ان يكون المولى حاضر لانه هو الخصم في رقبته العبد ويتقسم ثمنه وما في يده من كسبه بين الغرماء
بالخصم رقبته رقبته كل منهم لانه لو تم مقلقة برقبته فينتج مضمون في الاستيفاء من
البدل كافي للزكاة سواء كسبه قبل الدين او بعده او انزله كسبه بقبول الهبة وما يقر عليه من
الدين يطالب به بعد عتقه لتقرر الدين في رقبته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لان كسبه
حينئذ يمنع عز مزارته فيؤثر في امتناع البيع بالكلية فيقتصر الرقبة وما اخذه سيده منه
قبل الدين لا يسترد اذ لم يتعلق به حق وله المالك سيده اخذ غلة مثلث مع وجود الدين فيكون لو كان
المولى يخذ من العبد كل سنة عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له ان يخذ بعد ثلثه شيئا
والفيس ان لا يخذ لانه الدين مقدم وجب الاخذ ان في ذلك نفع الغرماء لانه حقوقهم

حقهم يتعلق بكاسبه ولا يحصل كاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع اخذ الغلة لم يجر عليه
حقه بسبب الاكتساب والاراء عليها اي على العتق للرقبة لعدم الضرورة فيه وتقدم حقوقهم ونحوه
فما دون ان ابي لا يملك لم يرض بقدر عبده الخارج عن طاعته عادة فكان جرحا عليه دلالة او ما
سيده او من سيده او مما دون مطبقا او من سيده او مما دون بدار الحرب مراد اي هذه
الاشياء يخرج العبد علم او لم يعلم لانه الاذن غير لازم ولا يكون يعطى حكم الاذن لانه كان ياذن ابتداء
فلا بد من قيام اهلية الاذن في حالة البقاء وهي تعلم بموت وتجوز وكذا بالمرحوق لانه موت حكمها
او جرح سيده عليه بان يقول جرحك غير النصف او يوصل خبر الجرح اليه وعلم به انزل سوره وفيها قوله
عن النكاح ونحوه الا انه مما دون لها ان استولى لانه يحسنها بعد الولادة فيكون الاستيلاء دلالة الجرح
عادة لا يخرج ان وربما اذلا عادة بتحصيل العترة فلم توجد دلالة الجرح فتبطل على ما كانت وتغير المولى القيمة
للغيرم منها استيلاء والتبديل لانه انفق بها ماله فلا يعلق به حق الرقبة لانه بغيره امتنع بعبدا وبيع
نفسه حقوقهم واقراره امر قرار الما دون بعد الجرح بين او بان ما في يده امانة او عصب صحيح عند الامام
خلافا لما حثت قال لا غير صحيح لانهم لا يقران كان هو الاذن فخذ رايا الجرح وان كان العبد في الجرح بطلت
ولان الحق قبل الجرح عليه هو اليد وهي اقية حقيقة وان استغرق دينها من الما دون رقبته وما في يده
من كسبه لا يملك سيده ما في يده ثم فرع عليه قوله فلو عتق سيده عبدا مما في يده امر الما دون
لا يبيع عتقه عند الامام وعند مالك سيده ما في يده فيبيع عتقه ويوزع قيمة الرقبة لوجود سبب الملك
في كسبه وهو ملك رقبته ولان ملك المولى ثبت خلافة عن العبد عند فرائضه عن حاجته ويستغرق الدين
مشغولا بها فلا يخلف فيه والعنق وعدمه فرع ثبوت الملك وعدمه وان لم يستغرق الدين رقبته وما في
يده من عتقه اتفاقا اما عندنا فظاهر واما عندنا فلا يبرع عن قليل دين فلو حصل ما في يده من كسبه
الانتفاع بكسبه فيجوز المقصود من الاذن ويصح بيعه امر بيع الما دون الدين يشمل دينه ماله و رقبته
من سيده متاعه قبل العتق لانه لا يبرع عنه الا باقل ولو يبيع الما فيه ثمنه وهذا لان حق الرقبة يعلق بالمال
وذا البيع باقل ابطال الحق ويصح بيع سيده متاعه منه امر من ذلك الما دون بمثلها او باقل بالاتفاق
اما عندنا فلا يبرع اجنبى عن كسبه اذ الما عليه دين والكلام فيه لانه لا يملك كسبه فيخرج البيع عن ملكه فيصح
كلام الاجنبى واما عندنا فلا يبرع اجنبى عن كسبه على الفائدة وقد وجدت فان المولى يستحق اخذ الثمن

والعبد جميع فثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فافاد لاكثر لازمة الزيادة تعلوق بها حق الزيادة
تعلوق سيدة متاعه منه باكثر قيام السيدان بحيط الزائد او مفضل جميع لاكثر منها الزيادة
تعلوق بها حق الزيادة فان سلم سيدة اليه جميع قبل بقية التمتع سقط التمتع عنه اذا دون فلا
يطالب العبد بشيء لا يرضى له في عين الجميع انما يجوز من حيث الجبر واذا سلم الجميع سقط
حقه الجبر ولا يبقى له على عبده ويناخره جانا ولا للسيد ان لا يسلم الجميع للعبد في
هذه الصورة حتى لا يخذل منه لانه لا يبيع الا بصل اليه التمتع فيبقى ملك السيد ولو
على ما كان عليه من سبب في التمتع ولهذا يجوز اخذ من سائر الزيادة ويضم السيد للزائد بانما
اذا دون ما يوافق الاخر من قيمة ومن الدين فاذا كان الدين اقرب من القيمة يضمن الدين اذ لا يحق
لهم الا في الدين وان بالعكس من القيمة او تعلوق حقهم بالرقبة وهو ان يضمنها ثم اذا كانت القيمة
اقرب وضمتها له فالباقى من الدين كيف يجوز حاله فبينة بقوله وما زاد منه ونية على قيمة طلب
به العبد مطلقا لانه الدين في ذمته وما لزم له الا بقدر ما انتف فبقية الباقي في ذمته كما كان
فطلب به بان صار العبد مطلقا وان باعده ارباع السيد كما دون وهو مذيون مستوفى
بالدين رقبته وما في يده وغيبه شتره ارا خفي شتر العبد فادون بعد قبضه من الزيادة
انما قبضه به لانه الزيادة اذا قدر واعطى العبد كان لهم شتر البيع للزائد اجازة بيعه واخذ منه
من السيد لانه الحق لهم والاجازة اللاحقة كالادون البوع او تضمنين اشرش وامر السيد
اكثر قيمة لانه حقهم تعلوق بالعبد امدون فتركان لهم ان يبعوه ان لم يقض السيد ونية
السيد متعلق بالبيع والتسليم وشتر بالقبض والتغيب فخير وان تضمنين فان تضمنوا
ثم اربع ما ضمنه رد العبد امدون عليه يجب رجوع السيد عليهم بالقيمة وما حقهم من العبد لا ينافي
سببا لضمهم وهو البيع والتسليم وان باعده السيد واعلم كمن شتر بكونه يدوي باللفظ او رد
العبد جميع ان لم يصل منه اليهم لا حقهم تعلوق به وهو حق الاستيعاء من رقبته فانه كل منهما
فائدة فالاول تام موقوف والثاني ناقص محجل وابيع تغوت هذه اخيرة فهذا كان لهم ان يردوا
وان وصل منه اليهم والاجازة في البيع فلا يجوز لهم رد البيع لانه حقهم قد وصل اليهم فنفذ البيع لانه
امانع فان غاب البائع بعد قبض شتر عبده امدون فاشترى من شخص اخر ان اكره الدين

امروا من العبد عند الامام ومحمد وعند ابي يوسف هو خصم للفرقة ويقض لهم بالدين لانه يدعي الملك
لنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه ولهما ان الدعوى تنقض شتر العقد وفي الفسخ قضاء على
الغائب وذا لا يجوز من قال عند قدوة مصر انما عبد فلان فاشترى من باع فلكه كما دون لان ان
اخر بان يقر انما دون فاضار به ويسأل الاذن وان لم يجز بان سكت عن الاذن والحق فتنقض ذلك
الاذن فترده الدين كما دون الا انه لا يبيع في الدين الواجب عليه للفرقة ميانة لحي المولى
واما تنقض الزيادة فليس املتزم لا لتقرير المولى ما لم يقر سيدة باذنه فان اقرب باع فيه ظهور
الدين حينئذ في حق سيدة باقراره **قوله** ان باع تنصرف العبيد وتنقضه تصرف
العبيد ان تقع بلا ضرر اصلا كالاسلام وقبول الهبة وقبول الصدقة صحيح لانه النفع مطلوب وان كان
بلاذن به من وليه الكفا بالاهلية القاصرة وان ضرر كالطلاق والاعتاق فلا يصح ولو كان باذن
من وليه اشترط اهلا لاهلية الكاملة وان اضلها اسر النفع والضرر كالبيع والشراء صحيح بالاذن لا بدونه
وضا للضرر بانضم رايه في امره وضمها فان اذن للعبيد في التجارة ابوه او غيره عند عبده ابي علم
ابيه افاذن فيها ومصرحه بما اشرع الاب وكذا وانما تصرفه اشرع هذا العبيد حكم العبد كما دون
في جميع ما ذكرناه الاحكام من نفوذ تصرفه وعدم التقيد بنوع دون نوع وغير ذلك لكن بسبب
ان يعقل كون البيع سلبا للملك ويعقل كون الشراء جانيا له وان يقصد به الرجوع ويعرف الخواص
السيرة في الفاش فلو اقر العبيد ما دون بالتجارة من قبل المولى باذنه من سببه او اذنه من عي
او دين لوليه او غيره صح اقراره في ظاهر الرواية لانه يجوز ارتفاع الاذن ضار كالبائع ومحموه الذي
يقول البيع والشراء بغير اذنه كذا دون له ولديه في التجارة بمنزلة العبيد اما دون له فيما تقدم من
الاحكام وصح اذن الوصرا والقاصر لجد النبي في التجارة لانه لهما تصرف في ما يقيم والاذن منه
قوله العصب هو لغة اخذ الشيء بالاكاف او غير ما من الغير على سبيل التغليب
مقدر بمفعوله انما يفتنه ومن يعلى وقدر سبب العصب بغير التسمية للمفعول بالعبود
نزع ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله في ما متقوم فترم قابل للنقل بغير اذن مالكه لا يخفى
وفرع عليه قوله فاستخدم العبد عن غير اذنه وطهر الالة اسر واية الغير كونه غيب لوجود
ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيها لا يحلوس على السبب لعدم ازالة اليد بالاستيعاء او لم

بوجوده النقل والتمويل والسبب في ذلك ان العلم ان ذلك الفعل غصب واقدم عليه بالاجماع وحكمه ان يوجب
حكمه الاثم استحقاق النار ان علم ان ذلك الفعل غصب واقدم عليه بالاجماع وحكمه ان يوجب
روعيه في مكان الغصب لان القيمة تتفاوت بالامكان ان كانت العين باقية وحكمه ان يوجب
ان يملك بغيره او بغيره او باقية مساوية لمن علم ولم يعلم لان هذا هو العبد فلا يتوقف على
العلم والعقد وخرج على قوله وجوب روعيته قوله ففرض الغصب التلي كالكيل والوزن والعقد
الغصب بالافراد كالبيض ويجوز ان يوجب على الغاصب اذا عجز عن رد الغصب بهلاكه مثله في
مثل مراعاة الصورة والعين فكان اعدل من القيمة لان فيها مراعاة الغنى فقط فان انقطع المثل عن
ابدر الناس ان يوجد في السوق وان وجد في البيوت يجب قيمته يوم الخصومة عند الالام وقام ابو
يوسف بحسب القيمة يوم الغصب وعند محمد بحسب القيمة يوم الانقطاع ان انقطع المثل في السوق
لان الواجب حمل وانما ينقل الا القيمة بانقطاعه فقيمة يوم الانقطاع ولا يوجب يوسف انه
لما انقطع الشيء بالامثل له فقيمة يوم انقطاعه والسبب لانه كوجب والالام ان النقل لا يثبت
بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد مثله فله ذلك وبقيضا والقاصر يتقبل فقيمة يوم
الخصومة والتقصا وفي القيمة كالعقد استحقاق كالثياب والدواب والبر المحلوط بالشيء
والمحل المحلوط بالزيت والموزون الذي يتغير من كالاوان في الخصومة نحو القمح والشتات
قيمة بالاجماع لانه لا مثل له في الصورة فاحسب الغصب وهو القيمة يوم الغصب اجماعا لانه لو لم
في الضمان وفيه دخل الغصب تحت الضمان فاحسب اليه فان ادعى الغاصب الهلاك لا يصدق
عليه في اول الولاية بل يحسب حيا تصديقا عليه وجزاؤه على منعه لكن لا يؤخذ بحسب من يعلم
انه لو كان باقيا لافترده وذلك بغيره الطن اما بغيره او اقامة حية ودية ذلك موكولة الى
راى القاصر ثم ارى بعد علم الهلاك سقط روعيته ويحسب عليه بالبدل ارباب الغصب اي
بمثل في المثل وبالبقية في القيمة ثم شرع في بيان ما يحسب الغصب في الاقوال وما لا يحسب فيه ذلك
فقال والغصب انما هو فيما يملك عند الالام واليوسف لانها عند اعتباره ازالة اليد المحقة بانها
اليد المطلقة بغيره العين ومحمد الكفر ازالة اليد المحقة مطلقا وخرج عليه قوله فلو غصب عقالا
في برة باقية مساوية او انهدام الدار وكذا ما لا يقيم عند الالام واليوسف لانه ليس بغصب عند ما

عند ما عدم تحقق ازالة فيه بفعل فيه لانه يملك لانه لا يملك الا باخراج يملك عنه وذلك
فعل فيه لانه العقار فصار كما اذا بعد املك ثم اوشتر خلافا لمحمد حيث قال يضمن لانه غصب عنده
لحقه مطلق ازالة ولكنه ما نقص منه ارض العقار بغيره كسناه في الدار فخصومة وزرعه الارض
الخصومة منه ان نقصان اجابا لان ذلك من باب الاتلاف والعقار يضمن بالاتلاف ويأخذ
الغاصب راس مال وهو البذر وما غرم من النقصان وما انفق على الزرع ويصدق بالفصل ولا
يلتزم له عند الالام ومحمد حتى لو غصب ارضا فزرعها كثرين فاخربت ثمانية اكرار ولحقه من ثبوته
قد ذكره ونقصها قد ذكره فانه يأخذ منه اربعة اكرار ويصدق بالباقي وعنده في يوسف لا يصدق
لانه حصل في ضمانه فله ان يأخذ من الغائب بملكه باداء الضمان ولها انه حصل بسبب ضمان
وما تصرف في ملك الغير فيكون سبيله التصديق او الفرج يحصل على وصف الاصل وكذا لو
استغل العبد الغصب بغيره لو اجر العبد الغصب واخذ غلته ففقد الاستغلال او اوجبه
استغارا ونقص بسبب الاجارة يضمن الغاصب ويستغفر النقصان لانه دخل جميع اجارته
في ضمانه فيجب عليه ضمان قيمة ما تغد زروه من اجارته كذا او يعفى وما فضل من الغلته في الصورة
الاولى والاجرة في الثانية يصدق به عند الالام ومحمد خلافا لابي يوسف والوجه لكل من
الاجانب كما ذكرنا في مسئلة المتقدمة فيقول وان تصرف الغاصب في الغصب او المودع في الوديعة
فخرج الغاصب المودع بالتصرف فيها لا يملكها وان الغصب والوديعة يتبعان بهما
كالعروض وكذا يصدق بالبرج عند الالام ومحمد خلافا لابي يوسف ايضا كالاخلاف في مسئلة
اليه قبلها وان كانا ارض غصب والوديعة لا يتبعان كالتقديرات فان اشار بمصرف اليه
عند التصرف فيها ونقدتها انقضت الثمن منها فله ان يصدق بالبرج عند الالام ومحمد خلافا لابي
يوسف وان اشار الى غيرها ارض لا يملكها غير الغصب والوديعة في العقد ما لا يتبعان بالتقديرات
ونقدتها او عكس ان اشار اليهما ونقدتها او اطلق اطلاقا ارضي اليه والى غيره بما لم
فان اشترت بدينهم مثلا ولكنه نقدها طالب له البرج في كل هذه الصور الثلاث اتفاقا لان
الاشارة اليهما لا تفيد التقيد فيستور وجودها وعدوها بخلاف ما لو اشار اليهما ونقدتها
فانه يملك بالنقد منها فيحقق الخبز فلا يلزم له البرج خلافا لابي يوسف فيلزمه ارضه وعدم

في الصورة الاولى وبالطبيب في كل من الصور الثلاث الباقية بغير اختيار ان لا يطيب مطلقا اي
في الصور كلها لا يطلق الجواب في الاماكن وهو قوله مقيد بجميع الارجح ولو استمر بالحق العصب
او الودعية حارثة بعد الفلين فبها للغير او استمر منك الالف طعنا باب واما ان كان
لا يتصدق بشئ لانه الارجح لا يتبين الا عند الحاجة والاحتياج **فصل** فيما يتغير عمل الغائب ان
غير الغائب ما غصب بالتصرف فيه اخترازا عما اذا تغير فعله مثل ان صار العنب مثلاً زينة
فان المالك باختيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه فزال اسمه اخترازا عما اذا غصبته
فذلكها فقط فان ملكها لم يزل بالذبح المحرور او لم يزل اسمها به حيث بقيت شاة مذبوحة وعظم
منافع هذا القول تأكيد لقوله زال اسمه كذا في العناية ضمنه الغاصب وملكه وزال ملك الغاصب
منه عنه اما الضمان فلكونه مقديا واما الملك فلا يحدث منعة متقدمة لان قيمة الخطئة مثلاً
ترزاد بجعلها وفيها واحدة منها متبرع من المالك بالكل انتفاعه بغير اداء الضمان استحقاقا
والقياس ان كل موجود المالك المطلق للتصرف الا تضرر ان لو وجب او باعده مع وجه الاتي
ان في اباقة الانتفاع قبل الارضاء فتح باب الغصب فيقوم قبل الارضاء جسم المادة الفاد و
هتبه ويوجه مع حرة الانتفاع قبل اداء الضمان بقيام الملك وشار الى التغير الذي يزل الاسم
اعظم منافع بقوله شاة مضمومة بجعلها لكن لما كان بالذبح لا يزل الاسم اذ قيل شاة مذبوحة
في بقوله وجعلها او شاة او قطعها اذ يقال جليج او شاة او طم فزال اسمها وبرطختها او زرعها و
خبره وعشعره وزيتون وعصره وقطن غزله وغزل سمجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله انية
وساجدة ونحو شجرة عظيمة ثبتت في بلاد الهند ولينة بني عليها فان غاصب هذه الاشياء اذا
غير هذه الافعال فزال اسمها ضمنها وملكها وان جعل الغاصب الفضة او الذهب وراهم
وذا يبر او جعل الفضة او الذهب انية لا يملكه المالك الغاصب الشئ المحمول وهو المالك
سعى عند الامام وعند جماعته الغاصب وعليه مثله لانه احدث فيه منعة معتبرة غيرت الاسم
وله ان عينيته باقية من كل وجه بقاء الاسم والاعظام وهي الثمنية وكونه موزوناً وجريان الرأ
فيه ووجوب الزكوة فان وجب الغاصب فاما المالك باختيار ان شاء طرحتها عليه لانه اختلف
من وجه نفقات بعض منافع كالحجر والدر والنسل او اخذها وضمنه نقصانها بجعلها لانها

لانها لم يخرج عن جميع ما كانت صالحة له لبقاء النعم وانما يمكن النقصان في قيمتها فضمنه الغاصب
وكذا لو قطع الغاصب يد المالك شاة او قطع طرف دابة غير مأكولة اللحم او خرق الثوب خرقاً فاقطع
فوت بعض العين وبعض النعم المحملة صفة خرقاً فاحتاجاً فانه باختياره كل منها ان شاء طرحتها عليه و
ضمنه قيمة او اخذه وضمنه النقصان والوجه كانه المسئلة المستقدمة وخرق ليس بصفة اي
نقص خرق الثوب وبجملته صفة خرق ليس ببيعوت شيئاً من النعم بغير نقصانه واخذ
رب الثوب ثوبه لانه العين باقية من كل وجه ومن يذري في ارض غيره بغير اذنه او عرس امر البائس او الغارس
بالقلع استلغ البناء او الشجر والرواد في الارض الى ملكها لان الارض لا تغصب حقيقة فسحق
فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فيكون بغيرها كما لو شغل طرف غير بطعامه هذا
اذا كانت الارض لا تنقص بالقلع وان كانت تنقص بالقلع فللمالك الارض ان ضمن له الغاصب
البائس او الغارس قيمتها المقيمة البناء والشجر ما مورثا بقلعها من طرف الشجر وانه طرف من ثمة
قيمتها بقوله فتقوم الارض بكونها او بنا او تقوم مع احداهما حاكوة مستحق القلع فيقيم المالك
الفضل فان ثمة الشجر او البناء مستحق القلع اقل من ثمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة
القلع كان الباقي قيمة المستحق للقلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة المقلوع عشرة اجرة
القلع ورهم مثلاً بقر تسعة وراهم فالارض مع هذا المقلوع تقوم بمائة وتسعة وراهم فيقيم المالك
التسعة ويملك ما في الارض معها وان صبيع الغاصب الثوب الذي غصبه احمر او اصفر او لوت
السوي الذي غصبه بسمن فالملك باختيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ارضه ضمنه قيمة ثوبه بعض
وضمنه مثل سويته لانه من التمثيلات وسليماً الا الغاصب او احدهما الثوب والسوي و
منه ما راو الصبيغ في الثوب والسمن في السوي لانه الصبيغ ما يقوم كالثوب ونقصه و
صبيغه لا يسقط النقصان من ماله فيجب صيانة ماله ما يمكن وذا في معنى ايقار ما احدهما اليه و
ايقار حق اللقوة عين ماله وهو فيما قلنا من القيمة انا ائتمنا اختيار رب الثوب لانه صاحب
اصل والغاصب صاحب وصف وكذا السوي وان صبيغه امر الثوب اسود وضمنه حاله كانه
حالك لونه ابيض او اخذه بالدر وسعى للغاصب في مقابلة صباغة عند الامام لانه الصبيغ
الاسود نقص وعندها الاسود كغيره وهو لا يخلو لاختلاف بين الامام وصاحبه اختلاف زمان

فان الامام اجاب على ما سأل به من عهده من عاده بن امية وحي عدم لبس السواد واجابا على ما سأل
 في عهده من عاده بن العباس وحي لبس السواد **فصل** في تقرقات الغاصب في الغصب
 وغيره وان غصب وعيب بالعين المحرم ما غصبه فالملك باختيار ان شاء صبر الى ان يوجد
 ان شاء ضمن قيمته فان اختار ان يضمن وضمن الغاصب قيمته ملكه ام ملك الغاصب المغموب
 ملكا مستندا الى وقت الغصب لان الملك ملك بدو الغصب يدور رتبة فوجب ان يخرج
 المغموب من ملكه كسائر ما يجمع البدل ويكسر في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب
 والا لزم ثبوت الملك بملك الغاصب البغرة ولكن ثبوتها ناقص كونه مستندا
 فيظهر اثره في حق اكساب المغموب دون اولاده او اكان المغموب عارية مثلا ولهذا قال
 تسلم له الاكساب دون الاولاد انما لم يحس لان كسب المغموب تابع له من كل وجه وولده
 ليس تابع من كل وجه بل اصل من وجه وتابع من وجه والقول في القيمة عند اختلافها فيها للغاصب
 مع يمينه لان الملك مدعى الزيادة وهو نكير والقول قول المنكر ان لم يبرهن ما ملكه على الزيادة
 فانه ان برهن فالقول له لانه اثبت به الحجج المذمومة فان اظهر المغموب بعينه ان قيمته اكثر
 مما ضمنه الغاصب واكثر ان قد ضمنه الغاصب بقول مالك بل ابراهم او برهانه على مقدار او
 بالنكول ان يكتول الغاصب عن اليقين هو المغموب للغاصب ولا خيار للمالك لانه تم له
 الملك بسبب انقضاء يمينه او غير يمين فالملك باختيار ان شاء امض الصمان السابق او
 اخذه المغموب ورد عهده الذي اخذه بقول الغاصب لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار حيث
 يدعى الزيادة واخذه دونها لعدم الحجج ولو برهن كونه ملكا والغاصب على الهلاك عند
 غير تمام الغاصب بنية على انه رد المغموب الى مالك فملك عنده وتمام المالك بنية
 على انه ملك عند الغاصب بنية الغاصب اولى عند مدعيه فلا ياله كيف فانه قال بنية المالك
 اولى لانها مثبتة للضمان ولحق ان الضمان ثابت بنفس الغصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب
 مدعى رذالة المالك نكيره فيكون بنية الغاصب اولى ومن غصب عبدا فباعه فضمنه المالك
 البيع بنية نفسه بوجه وان اشترى فضمنه لبعده لا ينفذ عنقه لانه من ان الملك الثابت للغاصب
 ناقص بثبوت مستندا وملك الناقص كغيره ينفذ البيع دون الرق وزوايد المغموب غير

من غصب من غاصب
 من غصب من غاصب
 من غصب من غاصب

ان ما لم يملكه الغاصب
 على من غصبه
 على من غصبه

غير مضمونة على الغاصب ان ملكت ما لم يتقيد الغاصب فيها بان انقضا او عهدها بعد ملكه
 اياها مع القدرة على التسليم لتحقيق التقويت حينئذ سواء كانت الزوايد متصلة كالخمس و
 السهم او منفصلة كالولد والتمر لانها امانة حكما وحكما هذا وان نقصت عارية بالولادة
 في يد الغاصب اراد ان ولدت عارية المضمونة التي حصلت عند الغاصب ولدا ونقصت بالولادة
 ضمن الغاصب نقصانها ولكنه يجبر النقصان بقيمة الولد او بكر العرة لانها كالولد لانها قاية
 مقام الولد لو جربها بدلا عنه والعره نصف عشرة رتبة الرجل ان وقت قيد بقيمة الولد والعره فيها
 من كبر النقصان بقيمة الولد ان كان في قيمته فانه يسقط ضمانه عن الغاصب وان لم يكن فيها فانه
 يسقط كسبه وبضمنه الباقي وكذا العرة ولو زنت بانه غصبها فجلت فردا له ما كسبه من ثمنها
 فاطامن انما فولدت فجلت بها اسبب الولادة في نفسها ضمن قيمتها يوم علوها كجمل
 الحرة اذا زنت بها رجل مكرهته فجلت ثم ولدت وماتت في نفسها فانه لا ضمان عليه فيها هذا
 عند الامام وعند المالكيين في الالة ايضا كما لا يخفى في الحرة الانقضاء ايجل لكونها فحيت به
 فيجب عليه نقصان العيب ثم يملكها بعد ذلك حصل بسبب حادثة في يد المالك فلا يملك
 الرد ولا انه لم يرد كما اخذ لانه اخذ ولم ينفقه فيها سبب النكاح وهو الولادة وردا
 وفيها ذلك من غصب فلم يرد على الوجه الذي اخذ فلم يصر الرد وكذا في الحرة فانها لا تنضم بغير
 بيع عند الرد ضمن الاخذ فاقرا ولو غصب امه لا وادها ثم رد ولم يرد لها وليس بغيره
 فان رد في الحرة فانت لا يضمن لانها امانة لانها لم يرد كما اخذ في حرة فانه لم
 ولم ينفقه فيها سبب النكاح وردا وفيها ذلك لكنه ليس بغيره فلا يضمن وكذا لو زنت عنده
 ارغى الغاصب فردا فجلت عند مالك فانت منه ارغى الجدة لا يضمن لانها امانة لانها
 لانها سبب الجدة لم لا يضمن فلما جلدت عند مالك يملكه متلف لم يوجب سبب
 في يد الغاصب وكان هذا غير ما وجب في يد الغاصب فلا يضمن ولا يضمن الغاصب منافع ما
 غصبه سواء كان عقارا سكنة او عطله لانها غير مضمونة وانما تقومت في الاجارة ضرورة
 اما ان نقصت منافع باستعماله فمزم النقصان الا في مال الوقف ومال اليتيم فانه اذا غصبها
 شكها او عطلها يضمن منافعها كذا في العارية ولا يضمن منافعها بالاعلاف بان لم

ان ما لم يملكه الغاصب
 على من غصبه
 على من غصبه

وغيره من غيرهم فالتعريف بالمال كان او ذميا لانها ليس بالمال في حق المسلم والعبرة
لجانب المتلف عليه دون المتلف ومن متلفها القيمة فيها لو كان له من مال كان المتلف
سما الا اذا كان اما انما يشبه بر ذلك عقوبة فانه لا يضمن وان تلف ذم من
متلفا لغيره عليه ولا يصار الى القيمة الا عند العجز لانه من اعدا اختلاف حكم ولا ضمان بالمال
القيمة ولو كانت لغيره لان احدا لا يعقد متوليا ولا ضمانا بالمال في ذم من متلفه
ولو كان ملكا لمن يبيع له من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
عندنا وان عصب من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه
الملك بالشيء في مقابلة تحليه او ليس فيه ما من متقوم للغاصب فكان التخليص اظهره
للمالية والتقوم فصار كغير الثوب المحبس فلو تلفها اخرجت الى حارت خلا قبل ان يرد
الى مالك فتمت بالمتقوم واجب الر و عليه فاذا ختمت عليه وجب عليه قيمة فلفا عنه
لا يضمن لو غفقت بلا صنع الغاصب بالاجماع لانه لم يوجد منه التغطية وان غفل الغاصب
اخرى بالقاء وبيع ذم من متلفه وكسبى للمالك عليه ارجح الغاصب عند الامام لانه
اخرى لم يكن متقومة وتعمل مثلا متقوم فبقي باب الغاصب فيكون له غير شي وعندها يافد
المالك احرار ان شاور و قدر وزن اكله من اكله الى الغاصب بهذا ذكره كانهم اعتبروا
الملك ما يباع لانه يربوب فيكون اختلاط المبيع بالبيع فبشر كان فلو تلفها الغاصب بعد ان صارت
خلا بالقاء اكله فيها لا يضمن عند الامام لانه صارت ملكا عنه فلا يضمن بالقاء خلا فالها
فانه يضمن بالقاء عندنا لانه لم يملكها عندنا فكان متلفا ما غيره وان حلتها بالقاء
فيها ملكها ولا يضمن عليه للمالك عند الامام سواء تخلت من ساعتها او عور الايام عليها وكذا
عندنا لكن ان تخلت من ساعتها والاروان لم يتخل من ساعتها تخلت من روال الامام عليها
فاكله غيرها على قدر ملكها عنه لانه صار كمن خلط اكله باكله وهو صله ليس بملك ولا
استوداك عنه فكله للغاصب ولا يضمن عليه للمالك لانه تلف ملك نفسه وان
جلد مية فديعة بالقيمة له كانه رب والشمس هذه الملك بالشيء لانه من ان يبيع اكله
ما من متقوم للغاصب كان الدابة اظهره للمالية والتقوم فصار كغير الثوب فلو تلف

انفذه الغاصب ضمن قيمة لا تلافة ما لا متقوما خالصا للمالك وفتقوا في كيفية الضمان
فقبل ضمن قيمة مدبوعا وقبل ضمن قيمة طاهر غير مدبوع لانه وصف الدابة هو الذي حصله
فلا يضمن وجهه الا و عليه الاكثرون ان صفة الدابة تابعة للجلد فلا ينفذ عنه فاذا صار كجلد
مضمونا عليه فكذا صفة واذا دونه بالقيمة كالعوض القوط لما حذره المالك وورد الى الغاصب
ما زاد الربح وشار الى طريق معرفة ذلك بقوله ان يقوم اكله مدبوعا ويقوم زكيا غير مدبوع
ويرد المالك الى الغاصب فضل ما بينهما لانه اتصل بالجلد ما من متقوم للغاصب وللغاصب ان يبيع
ا اكله من غير ان يبيع من غير ان يبيع من غير ان يبيع من غير ان يبيع من غير ان يبيع
بالقيمة لا يضمن عند الامام وعندها يضمن مدبوعا لانه تلف ما لا متقوما وله ان يضمن مضاف
الى ما زاده الغاصب فيه وهو تابع له والاصل غير مضمون فكذا التابع الا بالربح لانه ملكه باق
فيه ولو تلف في كل من هذه الصور من غير ان يضمن اتفاقا لانه لا يجب الا بفعل موصوف
بالقدر ومنه كسرم برابط او طبلا او مزارا او دفا او اراقى لانه ليس له كسرم فبقيت ايام
للبيع في ماء الرطب اذا اشتد او اراقى منقعا بفتح الصا والتمثلة المشددة عصية ذهب
نصفه بالبيع وغلا واشتد ضمن قيمة ارقع كل واحد من المذكور اذا كان غير اللهو فغير الربط يضمن
الخشب الصالح للاستعمال في غير اللهو و عليه البواقر وفي السكر وكسرة يضمن قيمة ما في الكسرة خلا وغيره
في غير اللهو ويصح بيع هذه الاشياء عند الامام وقالا لا يجوز بيعها لانها معدة للمعصية فيسقط
تقومها كالحكم ولانه تلف ما لا ينفع به من وجه آخر سائر اللهو فلا يضمن لاجل اللهو و عليه
ا على قولها يفسر لكثرة الفاد فيما بين الناس ومن عصب مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها
اتفاقا لانه مالية امدرة متقومة بالاتفاق وكذا الحكم لو عصب مدبرا فلا فائدة في التخصيص
سور التغطية ومناسبة لقوله ولو عصب ام ولد فانت في يده فلا ضار عند الامام ملاقا
لها حيث قال لا يضمن متقومها عندنا وعدم تقومها عنه ولو شق الزرق لاراقة اكله في
في كسرم لا يضمن الزرق عندنا في كسرم فلا فائدة فان عصبه يضمن لانه لاراقة يمكنه بدون شق
فيضمن الزرق لانه ما من متقوم ولا في يوسف انه كان ما ذونا لاراقة وقد لا تفسر الا بشق
فيكون ما ذونا في يده ولا ضمان على من حذره غيره او حارب باط دابة او فتح اصطيها او فتح تقف

وقالا لا يضمن

طيرة قد ذهب العبد والذابة او الطير عند الامام واليه يوسف لانه يخلل بين فعله والتلف
فصل فاعل مختار وهو ذاب العبد والذابة وطيران الطير واختيارهم صحيح وتركه منهم مقصود
والاختيار لا يقدم بانعدام العقل فيضاف التلف الى مباشر دون السبب كافي للاختيار
خلافا لمحمد في الذابة والطير حيث قال يضمن فيها لانه فرق بين ذر العقل وغيره ولا ضار عليه من
سوء السلطان من يورثه وحال ان ذلك الشخص لا يدفع اذ اذاه الا بالسوء او سوء اليه من
يقضي وحال ان لا يمتنع عن فسخه بزمه امره بالسوء ولا ضار عليه من فسخ السلطان من فسخ
قد يفرم وقد لا يفرم مقول القول قوله ان فلانا وجدنا لا فسخه السلطان المذكور شيئا من حال
وانما لم يكن الضمان في هذه الصور لئلا يترك في السبب ويختل فخر المختار وان كان السلطان
عادة ان يفرم البتة ضمنه لوجود السبب وكذا يضمن السوء لو لم يفرم عن غيره عند محروجه
له غير السعاية وبه يضمن لكثرة السعاية في زماننا ولو اطعم الغاصب الطعام المخصوص بالكلية
برش وان لم يعلمه الا اعلام لم يعلم الغاصب بالكلية انه طعامه لانه عين ماله وصل اليه
فلا يضمنه ثانيا **كتاب الشفعة** في لغة من الشفع وهو الضم سميت بذلك لما فيها
من ضم مشترك الى ملك الشفع وشرفا لملك العقار وهو كل مال اصل وقرار من ضيقة ودار
على مستقره شراد صهيما باقام عليه من الغنم جبر امتياز لا يعتبر اختياره لانه يعتبر عدم
اختياره وتسميها انصار ملك الشفع بملك مشترك شرقي شرطها ان يكون جميع عقار احد
كان او علوا اختار القسمة او لا وان يكون العقد عقد معاوضة ماري ماري وركبها اخذ الشفع
من احد المتعاقدين عند وجود سببها ووجود شرطها ومكرها جواز الطلب عند تحقق السبب
وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شر مبدؤ حيث ثبت اشتراط كونها الزوارة والعيب
وتجب بغير ثبوت الشفعة بغير البيع الصحيح حاله غرضه بالبيع وشتره بالاشهاد او اي
طلب بمواثبة او في الشفعة قبل الاشهاد بشرط ان لا يكون لخواصة الطلب بطل فاذا ثبت
بالمواثبة استقرت ولا تبطل بعد ذلك بالتأخير وملك الشفعة وهو ادائها المشفوع
بان اخذ الشفع جميع القضاة من القاض او رضائه بالبيع ومشتروعه فيه انه يفرم
ان لا يملك الشفع بالقبض الا بالاخذ وليس كذلك لانه اذا حكم القاض ببيع الملك

له قبل اخذه فاللازم ان يقول بملك القضاة او الاخذ بالرضا كافي البعض او يقول كافي في
الوقاية والمكتر وهو ملك الاخذ بالرضا او بقبض القاض بالقبض على الاخذ لا على
الرضا على ما صرح شارحوها وانما يجب انما ثبتت الشفعة للمخيط الشريك في نفس
الجميع بان باع احداهما فان لم يكن المخيط في نفس الجميع او كان كمن سلم الشفعة فللمخيط اي
فتجب للمخيط في حق الجميع كالشرب بكم الشرب نصيب من ماء والطريق احصاها وفرضها
بقوله كذا لا يفرم في حق السفن وطريق لا يفرم في حق الجميع او كان وقد سلمها بطلب الشفعة
لجار الملاصق وذر العقار ولو دميما او مادونا او مكابا لو كان له في سكة اخرى او لو كان
بابه في سكة الدار المشفوعة كان فليط في حق الجميع لا جارا ولا مضافا ووقع في بعض النسخ من
انه ولو باه بالواو فهو سوا من النسخ فالاول اقول في الشفعة اولا لا خلاط ملكه بملك الجميع
في كل حصة ثم انما في امر لا خلاطه في احدى اللازم والتبرع بطلب الشفعة السبب وعند عدم المذكور
بشترى الجار ومنه كان له فروع على حايطة ارجايط الدار جميعا اولا شركة في حصة عليه اي
على حايطة الدار فهو جاري فلا يثبت الشفعة الا بعد الشريك في نفس الجميع والشريك في حق
الجميع وان كان له شركة في نفس جدار لا في البناء الجرد دون الارض فشرى في نفس الجميع
فتركان اولا من غيره من الجيران واما الشفعة على عدد دروس لا سهام بغير ان الجميع
الشفعة فالشفعة على عدد دروسهم ولا يعتبر سهام الاطلاق ثم شرع في بيان حصة الشفعة
ومرابط طلبها فقال فاذا علم الشفع بالبيع يشترط في الاشهاد في مجلس علمه بالبيع من حضره
انه يظهرها سواء علمه من البائع او مشتررا او سمع الكلام في حق البيع او اجاب شخص ان فلانا باع
داره بلفظ يعظم طلبها كطبت الشفعة او انا طالب لها او اطلبها لانه الاعتبار بالعرف والعبرة
الطلب دون الاشهاد واما الاشهاد للثبات واعتبار المجلس للتماطل ويسمى به الطلب
طلب مواثبة تتركها بلفظ الحديث وهو قوله على سلام الشفعة لمنه واشيا امر طلبها على وجه
اسارة ومبادرة والاشهاد لا يفي ليس لازم بل الحاجة الجرد الصحيح صحة الطلب بايقظ منه
الطلب وهو واجب وان لم يكن عنده احد ثلثا شفعة شفعة ديانة او يتمكن من حملها
عند الحاجة كافي النهاية ثم يشهد عند العقار بجميع لازم احدى يتحقق به او على الشتر وان لم يكن

بالفناء او بالاداء او بالقبول من المشتري لا يجب على الشفيع شي بل يخرج بين الاخذ
الترك وان ادعى المشتري ثمننا او غير البائع ثمننا اقل منه فلا يكون له ان يكون قبل نقد الثمن
للبائع او بعده وحكم الاول ما افاده بقوله اخذه ارضه الشفيع العقار بما قال البائع
قبل قبض البائع الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لان الامر ان كان كافا البائع
فالشفيع ياخذ به وان كان كافا المشتري لم ينجح خطا عن المشتري بغير عواره الا قبل وحط
البعض بظهوره حق الشفيع كما سياتي وحكم الثاني ما بينه بقوله واخذه بما قاله المشتري
بعده ارضه قبض البائع الثمن لان البائع لا يستوفي الثمن انتهى حكم العقد منه فصار كالبائعي
وبقي الاختلاف بين الشفيع ومشتري وقد ثبت ان القول للمشتري وان عكس بان
البائع ثمننا او غير المشتري اقل منه فعند القبض قبض البائع الثمن من المشتري بغير
قول المشتري بغير قبض البائع الثمن اخذه الشفيع بما قاله المشتري لا قلنا من البائع
صار كالاجنبي الى اخذه وقبله قبض البائع الثمن بغير القابض وتبريد ان البيع والى
من البائع ومشتري كل من عكس فاحسبوا صاحب فيا هذه الشفيع بذلك لان القول
بتميزه الاقرار بما يدعيه الاخر وان عكس فحسب القاضى البيع بغيرها واخذه امر
الشفيع بما قال البائع لان البيع لا يجب بطلان حق الشفيع بل ينجح وان عكس
عن المشتري قبض الثمن ياخذ الشفيع البائعي فان حط البعض بظهوره حق
الشفيع لانه يلحق باصل العقد فكان الثمن ما بغيره سواء كان حط قبل اخذ الشفيع او
بعده وان حط البائع عن المشتري كل الشفيع ياخذ بكله فانه لا يظفره حق الشفيع
لانه لا يلحق باصل العقد ولو التزم به لكان مائة او مائة بالثمن وموافقا ولا شفعة فيه
وان حط النصف ثم حط النصف الاخير ياخذ بالنصف الاخير لانه لا حط النصف الاول
التي باصل العقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط النصف الاخير كان حط الجميع فلا
يسقط من الشفيع وان زاد المشتري ثمن الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة بل ياخذ بالاصل لان
الزيادة لا تظفره حق الشفيع لتضره بها وتظفره حق المشتري لو لا بية على نفسه وان
كان الثمن منبعا كالمكيل وموزون والعدد والتقارب لزمت الشفيع مثله وان كان

قيما بقيته لان القاضى حكم بالملك للشفيع بالعقد الاول فيجب عليه ما وجب بالعقد الاول
وان كان الثمن موقلا للشفيع بخيار ان شاء اخذ ثمن حار او يطلب في حار تخفف
اللام بمعنى الوقت اطلبه الان لان تركه بعد ثبوت حقه وبطل الاعراض وياخذ بغيره
الا قبل الذر وقع العقد فيه لكون الثمن موقلا ولا يتغير ما على المشتري لو اخذ الشفيع حار
لان الاجل ثبت بالشرط فلا يبطل باخذ الشفيع ثمن حار ولو سكت الشفيع عن الطلب لم يجر
الا قبل بطلت شفعته عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف حيث قال لا يبطل لان الطلب
ليس بمقصود براءة بل للاخذ وهو لا يمكن منه في حار ثمن موقلا فانه في طلبه في حار
فلا يكون سكوته دليل الاعراض ولها ان حق الشفيع قد ثبت ولذا كان له ان ياخذ بغيره
حار ولو لا ان حقه ثابت لكان لا اخذ في حار والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه
يبطل الشفعة ولو اشترى من غير حار وعقار من ومرفان كان له شفعة فلا يكون
ان يكون ونما او سلمنا حكم الاول ما افاده بقوله ياخذ الشفيع الامر مشفوع بمثل
اخر وقيمة الخبز لان هذا البيع يقضي بصفته فيما بينهم فاذا صح ترتب عليه احكام البيع و
من جملتها وجوب الشفعة ونما كان او سلمنا غير ان الشفيع الامر لا يتغير عليه تسليم الامر والخبر
لان الامر لهم كالحل لنا والخبر لهم كالثبات لنا فخر ياخذ بمثل لانها من ذوات الاشياء
وفي خبرنا بالحق لانه من ذوات القيم وحكم الثاني ما بينه بقوله واخذه الشفيع سلم
بالبيعة فيها اما في خبرنا فظاهر واما في خبرنا فمتناع التسليم والتسليم في حق المسلم فالتحج
بغيره اشلى ولو لم يكن المشتري او سكت العروة المشفوعة ثم قبض للشفيع بالشفعة اخذ
الشفيع بالثمن وبقية ما ارضى البناء والشجر حار كونها مملوكة كاي الغصب او
كلف الشفيع المشتري قلعها فياخذ العروة فارغة الا اذا كان في القلع نقصان
بالارض فان الشفيع له ان ياخذ بالبيع قيمة البناء والشجر مملوكة كاي النهاية ولو حقت
العروة بعد ما في الشفيع او عرس رجح الشفيع على المشتري بغيره فقط ولا يرجع بقيمة البناء
والشجر لا على البائع لانه مسلط من قبله بخلاف الشفيع لانه اخذه جبرا وان اشترى
عروة فيها بناء او شجر وجب الشجر وانهدم البناء وعند المشتري من غير صنع احد ياخذ

الشفع بجزء الثمن او ترك لزم البناء والشجر تباين للعوض حتى دخل في البيع بلا ذكر فلا
 يقابلها شفع من الثمن الا ان يكون مقصودا بالانلاف وان يرد المشتري البناء او الشفع
 العوضه بجزءها او ترك لانه صار مقصودا بالانلاف فيقال له شئ من الثمن بخلاف الاول
 فان التمس فيه اوجه سماوية وليس له الشفع اخذ اليقظ لانه انما اخذه بطريق التبعيه
 للعوضه وقد زالت بالانفصال والشفعة في المنقول وان شتر من الارض شفع بجزء من ثمنه
 وذكرنا ان لا يذلل بدون الذكر او شرا لا مع شجر غير منتمى الى الشراء فانه يرد به اخذ الى
 الارض الشفع مع الثمن فيها من الفصيلين اما في الاول فلانه باعتبار الانفصال كان تبعا للعقد
 كالبناء في الدار واما في الثاني فلانه مبيع تبعا لزم البيع سر اليه كالمو شتر من عا ملا فقلت عنده
 كان الولد ملكه تبعا فان جره اسقط من الثمن شتر من ثمن الشفع اخذه اسقط من الثمن لانه
 تبعيته للعقد وقت الاخذ بالانفصال واما في ما سواه اسقط من الثمن شجره واما في الفصل الاول
 اسقط من مجموع الثمن حصه الثمن واما في هذا الشفع الارض والشجر بباقي من الثمن واما في
 بجزء الثمن في الفصل الثاني اسقط من الشفع الارض مع الشجر بجزء الثمن ان شاء لانه انتم لم
 يكن موجودا وقت العقد فلا يقابل به شئ من الثمن بخلافه في الاول فان الثمن فيه موجودا فبقا له
 شئ من الثمن وان لم يشاء ترك **باب** ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب ما يطل بها
 وما لا يطل بها انما يجب انما ثبت الشفعة قصدا في عقار انما قام قصدا لانه ثبت في غير
 العقار كالشجر والتمتع بغيره ملك ماض فهو اصفه لعقد عوض هو ملك متى لو كان غير
 عوض او عوض هو غير ملك لا ثبت وان لم يوصل لم يملك فتمت كره وحكم وبشر فلا يجب
 عرض السكون ما ليس بعقد فليكون ما بعده من عطف الخاص على العام للمتنوعين وملك
 ونباه وشجر مبيع صفة بناء وشجر بدون الارض متى اذا بيعا بتبعيه الارض يجب الشفعة
 فيها تبعا لها ولا يجب في ارض اخرى وثلاث صدقة ولا في هبة بلا عوض مشروط
 لعقد الهبة امر ولا في موهوب بلا شرط عوض فان ملك في كل منها بغير بدل وعوض فلا غرض
 فيه الشفعة لكونه تبرعا ولا فيما بيع بجزء البايع ولم يسقط خياره لانه خياره مبيع خروج
 عن ملكه ببيع مباحا فانه لا شفعة فيه اما قبل القبض فليعدم زوال الملك عن البايع

جذوه
 كذا قال في المحلى
 والثاني كذا في الفقيه

عن البايع واما بعده فلا حائل للشفع ما لم يسقط حق الشفع في كل من مسلمين فحينئذ يجب له
 الشفعة لسقوط حق الشفع ولا فيما قسم بين الشركاء لانه في القسم معنى الاقرار والشفعة لم
 تشرع الا في مبادلة المطلقة وجعل اجرة او بدل جلع او بدل عنق او بدل صلح عن دم عمد او
 لانها ليست باموال ولا مثل لها حتى اخذ الشفع بغيرها فلا يمكن مراعاة شرط الشفع فيها ولو ملك
 بالملك بغير شتر فلم يكن مشروعا وان لم يوصل فليقبل بغيره بعض ما جعل به لا بهذه الاشياء
 لان ان تزوج امرأة على وارثان ترد على الف درهم مثلا فلا شفعة في جميع الدار عند الامام
 وعند ما يجب الشفعة في حصه امار فله في الدار الشفعة في حصه الانف لانه فيها مبادلة مالية وله
 ان يبيع البيع تابع في هذه الصورة ولهذا يفقد بطلان النكاح ولا يفقد بشرط النكاح فله الشفعة
 في الاصل فله في البيع ولا فيما صوغ عنه بالنكاح او سكوت بغيره او في يد رجل وانكر صاحبها او
 سكت ثم صالح عن ملك الدار على ما كان لا شفعة فيها اما في صورة النكاح فلا يرد ان الدار لم تزل
 عن ملكه واما في السكوت فلو علم ان ما اعطاه فله فيه بيمينه فلا يثبت الهبة له اتمالية ويجب فيما
 صوغ عليه باجدها ان النكاح او السكوت بغيره او في يد رجل وانكر صاحبها او سكت وصالح
 منه على ان جعلها الدار بدل الصلح انتقلت الدار الى المذموم فثبت فيها الشفعة لانه اخذها عوضا
 عن حصه بطله وكذا اذا كان الصلح بالاقرار انما تركه في الصورة بين بناء على انه يفهم من التصريح بالنكاح
 والسكوت فيها ولا يجب الشفعة فيما سلمت بشفعة ثم رد خيار روية او خيار شرط كيف كان او
 بخيار عيب بقضاء متعلق برؤوس جميع وسميت الشفعة ثم رد جميع باختيارات المذكورة فلا شفعة
 لانه شفع لا بيع وما رد به اسكتا يوجب لكن بلا قضاء او رد بالاقرار لا يجب فيه اما الاول فلا يرد ولا
 لم يجب فافذه بالرضا وصار كانه اشتراه واما في الثاني فلازم الاقالة مع حديد في الثالث والشفع
 انهما وجب في العلو وعده وفي السفلى بسبب السبب العلوي او المكن طريق العلوية لانه التمس
 بالعقد رباله حتى انقار اما اذا كان طريق السفلى ثبتت الشفعة فيه بالطريق لاس من حق القرار
 لانه شركة الطريق التمس حتى انقار ويجب فيما بيع بخيار الشتر بالانفاق خروج جميع عن ملك البايع
 فافذه بغيره بخيار او بعد له بغيره بغيره وان بيعت وارث الدار لم يبيعه بخيار فالشفعة
 في الثانية لمنه بخيار بايها كان او شتر اما البايع فليعدم زوال ملكه عنه متى اذا اخذ لم يشفعة

ولو كان البيع اصدقا فله الشفعة
 في الدار على ان يرد جزيئها

كان ذلك البائع نقضا مبيعه واما مشترى فله ملكه موقوف على رضاه واخذته بالشفقة فانه
 منه وهذا المكون الشفقة اجارة من مشترى لا يبرئ له اختيار بعد الاخذ بالشفقة وعلى هذا التقدير
 اذا ظهر للدار الاول شفيع فله ما بينه بقوله والشفيع الدار الاول التي اشتراها باختياره
 اراد الاول منه امر مشترى باختياره لانه هو اوله بها من مشترى لا عرف ان الشفيع اوله من
 مشترى لا اخذ الثانية التي اخذها مشترى بالشفقة او لم يكن متصلة ملكه لانعدام الشفيع
 في حقها واتصالها بالشفقة لا يفيد له عدم ملكه وقت بيع الاخر وان بيعت دار رجب الدار
 المبينة بها فاسد فاشفيعها الشفيع الدار المبينة بجنبها البائع ان بيعت شفقة قبل قبض
 مشترى المبينة فاسد فاذا الفاشية امر فاذا بيعت الدار رجب المبينة بها فاسد قبل قبض
 مشترى فاذا قبض مشترى المبينة فاسد بعد حكم له امر البائع بها من شفقة لا تبطل الشفقة
 لانه ملكه في الدار المشفوعة قد تقرر بالحكم فلا تبطل شفقة باخراج الاول عن ملكه وان بيعت دار
 بجنب مبينة فاسد بعد قبض مشترى فالشفقة للمشتري ثبوت ملكه حينئذ عند البيع فان
 استرد البائع بالبائع الفاسد منه امر مشترى المبينة قبل حكم له امر مشترى بالشفقة بطلت
 شفقة لانقطاع ملكه عن التي شفيع بها قبل حكم بالشفقة وان استرد ما بعد حكم لمشتري
 بالشفقة بقيت الدار الثانية على ملكه امر مشترى لا يبرئ له شفقة فانه بالقبض والحكم
 انه في استحقاق الشفقة سواء لانه لا يستويان في السبب والحكمة وهي دفع ضرر سواهما
 فيستويان في الاستحقاق ولهذا يستوفى الذكر والانثى والصغير والكبير وكذا الخمر والعبد وما دون
 وملكات سواها في استحقاق الشفقة في مبيع غير السيد ولو لم يبيع السيد او كان له ما دون
 مدونا كالعكس ان كان السيد مع غيره سوا ولو لم يبيع من كاتبة او من اذن لينة التجارة او
 كان مدونا وسنائة لزيادة تفصيل **فصل** فيما يبطلها ومنها لا يبطلها وتبطل شفقة
 تسليم الكل او بغير الشفيع عن طلب كل الشفقة وتركه لانه يخرج في الاسقاط او تسليم البعض
 امر او بغيره عن طلب بعضها وتركه لانه يخرج من الشفقة لا يخرج شيئا لانه ملكه مشتركين و
 مشتركين بالملك البعض لا يفرق بين الشفقة فلا يخرج شيئا فيكون ذكر بعضه وذكر كله ولو كان
 التسليم من الوكيل بطلب الشفقة فاذا وكل اخر بطلب الشفقة فلهما او اقر على تسليم الوكيل

يبيع في مجلس القاصر عند الامام وعند ابيه يوسف يبيع مطلقا وعند محمد لا يبيع مطلقا لمجرد امر
 باستيفاء الحق لا باسقاطه والامراة لا يبيع لاقيناء وحده وللبه يوسف ان الوكيل يقوم مقام
 الموكل فيبيع من الموكل في كل موضع فكذا في الوكيل والامام ان الوكيل يقوم مقام الموكل في كل موضع
 ومجلس المحنة مجلس القاصر فيبيع فيه لافي محنة واما الوكيل بالشر او فسيمة الشفقة فلا يبيع
 وكذا سكوتة اعراض بالاختلاف وتبطل الشفقة ترك طلب الموانة او ترك طلب التفرغ
 او ترك الاشهاد على طلب الموانة قادرا عليها لانه ليس الاعراض وتبطل بالبيع عن
 الشفقة مع احد متفادين على عوض لانه تسليم من الشفيع فتبطل شفقة وعليه رده اي
 على الشفيع رد العوض لبطلان البيع لانه الشفقة مجرد حق التملك بالملك فلا يبيع
 الاعتياض عنه لانه رشوة فيزد وكذا تبطل الشفقة ويرد ما لو باع الشفيع شفقة بغير
 لانه البيع تملك ما كان وحق الشفقة لا يملكه فصار كلامه مجازا عن الاسقاط ولا يلزم
 وكذا الوفاة للمخيرة اختارني بالبيع بغير الاختار فبيعه النكاح ايتي من فانا اعطيتك الفاء
 بدلا او فاعل الغايين لامرأة ذلك امر اختارني بالبيع بغير الاختار فبيعه النكاح واقبي
 من فانا اعطيتك الفاء بدلا فاختارته بطل خيارها لرضاها به ولا يجب العوض لانه مالك
 ببيعها قبل الاختار ولعله على وجه واحد فكان العوض اكل مال بالباطل وهو لا يجوز وتبطل
 بيع الشفيع بالشفيع به قبل حكم له امر الشفيع بها من الشفقة لانه سبب الاستحقاق في كل
 او بالشركة وقد زال قبل تلك الشفوع بكم الشفيع وتبطل بموت الشفيع قبل حكم بالشفقة
 بعد الطلب او قبله ولا يورث عنه حق الاخذ بها لا تبطل بموت مشترى لانه اشترى
 بان وسبب حقه وهو الاتصال بملكه لم يتغير ولا شفقة لمن باع وكذا كان او اميلا
 لانه اخذه بالشفقة سعة نقصان ثم من جهة وسع الان في نقصان ثم من جهة مردود
 او بيع له امره وكل اخر بابيع موروثة او كان له رجل وارث متلاصقان فوكل اخر ببيع احدهما
 ثم اراد استرجاعها بكم الشفقة لم يكن له ذلك لانه نقصان لما ابرمه لانه فضل الوكيل
 اليه او مكالالة او ضمن الدرك من البائع لانه في زمانه نقر بالبيع فكان كالبايع
 او مساوم امر طلب الشفيع مشترى بها او اجارة لانه مساومة الشفيع مشترى في كل

في بيع الوكيل الفاسد وانما حال الفاسد
 في بيع الشفيع الفاسد لانه لا يبيع

فيه شفعة الصغير وهو فيه على شفعة اذا بلغ لانهما حق ثابت له فلا يمكن ان يبطله ولهما ان
 الاخذ بشفعة تجارة فتركها لاخذ بها ترك التجارة فيملكه من يملكها وقوله من تركها روي في رواية
 عن الامام في الاثر الذي لا يقابل الشئ فيه **كتاب القسمة** في لغة اسم للامتناع و
 من عالج نصيب شئ في مكان معين ويميز الحقوق الشائعة بين المتقاسمين وركبها فعل جعل
 بالتمييز بين الانصاف كالكيل والوزن والعدد والفرع في الكيل والوزن والعدد والفرع
 وشبهها قلب الشراكا او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه مخصوص حتى اذا لم يوجد منهم المطلب
 يعطى القسمة وتشرطها عدم فوات الشفعة فان فأت بها لا تقسم ميراثا ولا حيا والامام والرضا
 لا في الوضو المطلوب منها توفير الشفعة فاذا اوتت الاقوات لم يجز احكام عليها وفكرها تعيين نصيب
 كل واحد من الشراكا على حدة لانه لا يترتب عليها وتتم مطلقا سواء كانت في كسليات
 او العقيبات على الامراز وموافقة عين حق ومباذلة وهي خذ عوض من حقك لان ما اخذ
 كل واحد شئ من جزوه من اخراة على نصيبين نصف كان له فكان اخذه اقرارا ونصف كان
 لصاحبه فصار اخذه عوضا عما في يد صاحبه من نصيبه فكان اخذه مباذلة والافراز اطلب في
 الشئ كالكيل والوزن والعدد ومتقارب لعدم التفاوت بين كل من هذه الاشياء لان ما اخذ
 الشريك شئ من حصة ومضى فامكن ان يجعل عين حق كافي القرض من فرع عليه قوله فافذ الشريك
 حظه منها من كسليات طارئة عليه صاحبه فلو عين حق ولو كانت القسمة فيها مباذلة لم ياتخذ
 لعدم العلم برضا صاحبه لان رضا العاقد شرط ولو اشتراه القسمة المنسوب راجع الى المتعلق الذي
 عليه كسليات فاقسمها فملك من الشراكين ان يبيع حصته فراجحة بجهة ثمة لا المعوضة الا افراز
 ان يقبضه لعين حق فلو ان يراجح بذلك ولو كانت مباذلة لا يار ذلك ومباذلة اطلب
 في غير ما ارغب كسليات كالشباب والعقار والحيوان لوجود التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن
 ان يجعل كانه اخذ عين حق وفرع عليه قوله فلو ان اخذ الشريك حظه منها حال غيبته صاحبه لعدم
 عين حق ولا يبيع حصته فراجحة بجهة ثمة لا المعوضة الا افراز ولا يار ذلك ومباذلة اطلب
 بقاء ولو كانت لجاز له ذلك واذا كان من مباذلة اطلب في غير كسليات كان غير ان
 يجز على القسمة فيها لانه لا معز للمير على مباذلة حق ولكنه يجز القاض الشراكا عليها ارض على

القسمة بغير التفاوت في القسمة

القسمة فيه من غير ان يملك الشريك منهم في متجدد الجس كالا بواو البقر او الغنم لا فيها من معنى
 الافراز لقلة تفاوت المقاصد الجا والجنس ومباذلة ما يجز في جبر اذا انقلع بها حق الغير
 كالحديدون كجبر على بيع ملكه لا يباع الذين فان ما يوفيه ليس عين حق وانما هو عوضه لا كجبر في غيره
 ارض غير متجدد الجس لان التفاوت في المقاصد متفاضل فقد راعوا دولة المملوك بالقسمة
 ودرج المقاض نصيب قاسم بين الشئ رزقه من بيت المال لان شفعة تقو والى العالة كشفقة
 القضاء فيكون كفاية من بيت المال كفاية هو لا لا يقسم بها اخذوا منهم لانه ارفع لهم وبعد
 من التهمة فان لم يفعل اي فان لم يقسم قاسما رزقه من بيت المال ان لم يكن الامام من ذلك
 نصيب قاسما يقسم اجر على المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص وليس بقضاء حقيقة حتى يار
 للمقاض ان ياتخذ الاجر على القسمة وان كان لا يجوز على القضاء بقدره ارض القاسم اجر
 ارض القاسم على المتقاسمين لئلا يطعن في اموالهم ومما راجع الاجر الذي يقدره على عدد الرسل
 ارض رسل المتقاسمين عند الامام وعند جاز على قدر سهام لانه مؤنة الملك فيقدر يقدره و
 لان الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت ودرج يصح كسب بالنظر الى القليل وقيل في
 الامر فيقدر اعتباره فيقول احكام بميراث التميز واجرة الكيل والوزن على قدر السهام فما
 ان لم يكن كل منها للقسمة ان يشرأ يكسب او موزونا او ان ياكسب او رزقه ليعلم
 قدره لانه لا يمكن ان يكون لها تعيين ان يكون للكل وهو لصاحب الكثير اكثر وان كانت لها افعال اكمل
 المذكور انفا لان الكيل والوزن حينئذ بمنزلة القاسم ويجب كونه امر القاسم عدلا متساويا
 بالقسمة او يحدد على قوله وذا بالعدالة والامانة ولا بد من قدرته على القسمة وهي العلم بها
 ولا يجز على الشئ على قاسم واحد ان يجبرهم على ان يستاجر اذا كان الاجر على متقاسمين لان
 الامر يصيب عليهم ويصير الاجر زائدا على اجر الشئ ولا يترك القاسم بغير القاف وتشديد
 السان جمع قاسم يشرأوا امر بينهم القاض من الاشتراك كسب لا يتفرق الشئ لان عند
 الاشتراك لا يجاعون القوت فيقولون في الاجر وعند عدم الاشتراك يخافون القوت
 بسوقه فتيبوا دون العمل فيرض الاجر بسبب ذلك وصح القاسم بانفسهم بلا امر القاسم
 ولا يتم على انفسهم واموالهم ويقسم على الصبي ولديه وصبيه كاسبغ وسائر تصرفات فان

كافة لانها بالشفعة وقضاء الدين ٩٢

في غير ما ارغب كسليات كالشباب والعقار والحيوان لوجود التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حق وفرع عليه قوله فلو ان اخذ الشريك حظه منها حال غيبته صاحبه لعدم عين حق ولا يبيع حصته فراجحة بجهة ثمة لا المعوضة الا افراز ولا يار ذلك ومباذلة اطلب في غير كسليات كان غير ان يجز على القسمة فيها لانه لا معز للمير على مباذلة حق ولكنه يجز القاض الشراكا عليها ارض على

لم يكن له ولى او وصى فلا بد من امر القاضى بقصور ولا تتم عنه ثم شرع في بيان كيفية القسمة
وبعض شروطها فقضى ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم بالميرس سواء على الموت امر مت
مورثهم وعلى عدد الورثة عند الامام وعند ما يقسم باقرارهم ويذكر في كتاب القسمة وذلك
يعني قسمها بينهم بقولهم يقتصر الحكم عليهم ولا يقدر على شريك آخر لهم ولان الشريعة
على ملك الميت القسمة قضاء على الميت والاقرار حجة قاصرة لا يقدر على غير مقر فلا بد من البينة
تكون حجة على الميت مع ان العقار محال بنفسه فلا حاجة الى القسمة بخلاف مقتول لانه
غير محفوظ بنفسه ولهذا قال وفي العقار من امور يقسم اجماعا غير اقامة البينة لان شرع
القسمة نظر اليهم او يخشى عليه التلف فله القسمة حفظه وكذا يقسم بلا بينة اجماعا العقار
المشترى يعني اذا كان في ايديهم عقارا دعوا انهم اشتروه فانه يقسم بينهم بمجرد قولهم لان
جميع قرائن ملك ابايع قبل القسمة فلا يكون ابقائه في ملكه فلم يكن القسمة قضاء على القيا
واخذوا مطلقا ملكه بان قالوا هذا ملكنا ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لانه القسمة بالقضاء بالقسمة
فيه يقتصر عليهم ولا يقدر على غيرهم اذ لم يقر وان اصل الملك لغيرهم وان برهان اى رجلان
ان العقار في ايديهما ولبيان القاضى ان يقسم بينهما لا يقسم على برهان انهما لا عقار ان
يكون لغيرهما وهذه المسئلة عين المسئلة السابقة وهي قوله واخذوا مطلقا ملكه فلهما
منها ان يدعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم الا انه لم يشترط فيها اقامة البينة على انه
ملكهم وهو رواية القدور من شرطها وهو رواية اجماع الصغير فامكن ما سب ان بيان
الروايتين بان يقول في اجماع الصغير كذا وانه القدور كذلك ولا يذكر كل واحدة منهما على حدة
لان ذلك اختلاف الصورتين على انه لا يناسب في مثل هذا المختصر الا ذكر اختلاف الروايتين
ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصى قسم
العقار بطلب الجاهل ونصب وكيل للغائب ووصى للنصب يقتضى الكيل حصته الغائب او
لنصب الوصى حصته النصيب لان في هذا النصيب نظر للغائب والصبي ولا بد من اقامة البينة
على اصل الميراث عند الامام وعند ما يقسم بقولهم لما بينا في المسئلة التي هي قوله ولا تقسم
العقار بين الورثة الا اقره ولو كان العقار في يد الغائب كله او كان شئ منه ارسل العقار

العقار في يده او كان هو يد مودعه او كان هو يد الصغير لا يقسم لانه القسمة قضاء على
الغائب والصغير يستحقان يد هما من غير قسم حاضر عنهما وايان الخصم وهو مودعه ليس خصم
عنه فيما هو مستحق عليه والقضاء من غير قسم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعند
هو الصحيح كذا في الهداية وكذا لو حضر وارث واحد وجره على الموت والعقار في يده وعدد الورثة
واياهم غائب عن النظر او وصى لا يقسم لانه لا بد من حضور غيبان لان الواحد لا يصلح ان يكون فيهما
ومخاضا وكذا انقسامهما وتقسما بخلاف لو كان احاضر اثنين من الورثة او كانوا مشترين
وغائب احدهم لا يقسم ايضا وان اقاموا البينة على الشئ حتى يحضر الغائب للفرق بين الارث
والشراء فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بايع المورث ويرد عليه العيب
فينتصبا حد الورثة فضاء الميت والاخر غير نفسه فله القسمة بحضرة الخصمين فيخرج
القسمة لقيام البينة على قسم حاضر واما الملك الثابت بالشراء فلهما واحد منهم فملك جديد
بسبب اشره في نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بايعه فلا ينتصبا كحاضر خصما عن الغائب فينتصبا
تكون البينة في حق الغائب قاية بلا قسم فلا تقبل واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد
القسمة قسم بطلب احدهم جاز على من له لانه القسمة تكسر المنفعة فكانت حقا لازما فيما
يقبلها بعد طلب احدهم وان نظرنا لكل لا يقسم الا برضاهم لان الجبر على القسمة لتكسب
المنفعة وفي هذه القسمة تقويتها وانما جازت بطلبهم لان الحق لهم وان انتفع البعض لكثرة
نصيبه دون البعض لا يقدر بقلة منة قسم بطلب من انتفع لا بطلب الاخر هو الاصح لان الاول
مستفاد بها فاعبر للطلب والثلث منعت في طلبه فلا يعبر ويقسم العروس اذا كانت من جنس واحد
لان اعتبار معاونة في المنفعة ومما لية فكل عند اتحاد الجبر لا اتحاد مقصود فيه فتقع القسمة
تتميز فملك القاضى الاجبار عليها ولا يقسم من جنسين بعضهما في مقابلة بعض ان اعطى
انقسامين بغيره والاخر شأين مثلا اذ لا اختلاط بين الجهتين فلا تقع القسمة تميزا
بل تقع معاونة فتقتدر الترافض دون الجبر فان ولاية الاجبار ثبتت للقاضى ليعين التمييز لا
المعاونة ولا اجبار مطلقا سواء كانت كبارا او صغارا وسواء اختلفت جنسها او اختلفت لان
جواز الترافض تنفذتها قية وقيل تقسم الصغار ولا تقسم الكبار وقيل تقسم ان اتحد

جنسها ولا قسم ان اختلف ولا الحكم ولا البذر ولا الرحر ولا الثوب الواحد ولا يطاين
 دارين لان القسم تكبير المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب منفعا به بعد القسم استغنا
 مقصودا لا يتحقق معناه فلا يفتقرها القاصر بخلاف التراضي لانهم الضرر ولهذا استثنى
 بقوله الارضانهم متعلق بالجميع من قوله ولا يقسم جنباين الى هنا وكذا لا يقسم الرقيق الى
 العبيد والامان عند الامام خلافا لما حيث يقسم عند جارا لا كما وكجس والتفاوت في الجنس
 الواحد لا يمنع القسم كانه الابل والغنم وله ان التفاوت فيه فاش للاختلاف الاغراض والكمات
 والمكانة الباطنة كالذهبن والكميات فتعذر فيه اعتبارها وله في القسم فالحج بالاخص
 المختلفة بخلاف سائر الكميات فان التفاوت فيها عند احوال الجنس قليل الا بمراسن الاكره
 الا ان جنس من جنس آدم ومن يكون جنس واحد والدوران كانت في مصر واحد يقسم الكل
 على حدة فيهم متلازمة كانت او متفوقة عند الامام وقال ان كان الاصل خمسة بعضها في بعض
 جاز ان يقسم على هذا الوجه لا الدور وجنس واحد اسما ومורה ونظرا الى اصل الكني واجبال
 نظرا الى اختلاف الاغراض وتفاوت منفعة السكنى فكان امره مقصودا الى راس القاشي
 ان شاء قسم كانه الابل والغنم والخياب وان شاء لم يقسم وله ان الاعتبار للمعنى لانه
 المقصود وهو متفاوت بالبحر والجران والسوق والقرى والسيح ومما وغير ذلك فالتفاوت
 فاحش فلا يمكن التقدير في القسم فلا يجوز جمع نصيب كل منهم في دار وان كانت الدورات
 مصرن يقسم كل من الدورات على حدتها اتفاقا لجنس التفاوت وكذا يقسم كل من دار ومدينة
 على حدة اتفاقا او من دار ومدينة على حدة اتفاقا لاختلاف الجنس المقصود منها والبيت
 في محلة واحدة او في محلات متعده كجزيرة في بعض الدورات في السكنى منها
 يسير ومنها زراعتا في بعض كالموت في حكم القسم ومما راجع اليه كالدور
 فيه **فصل** في بيان كيفية القسم ويغير اي يبيع للقاسم ان يصور ما يقسم على التكاليف
 وكيفية حفظه واصابة وبعده اربع من مائة على السهام ويدور على اربع مائة يعرف
 قدره بان يصور الزرعان على ذلك القياس يعلم الجور في كل ذراع في ذراع في ذراع في ذراع
 ويقوم بناء اذربا يحتاج اليه بالافرة ويقدر كل نصيب بطريقة وسوية لئلا يكون نصيب

لنصيب بعضهم تعلق نصيب الاخر ويتحقق معنى التميز والافراز على الكمال وتليق الانصاف
 بالاول والثاني والثالث والرابع والخمس ويبلغ جوا ان نصيب نصيب بالاول ثم الذر من بين الثاني
 ثم الذر من بين الباقيين بالتالي وهكذا ويكتب اسما منهم اسما واحدا لصحاب السهام في بطاقات و
 بطور كل بطاقة ويجعلها نسبة البندقة ويدخلها في طين ثم يخرجها ثم يدلكها ثم يجعلها في وعاء
 او في كم ثم يخرج واحد بعد واحد ويقع لتطيق القلوب فالاول من السهام لمن خرج اسمه
 والثاني من السهام من خرج اسمه والثالث من السهام من خرج اسمه بالتساوي لو كان ارض بين ثلاثة
 واحد هم عشرة اسهم ولاخو خمسة اسهم ولاخو سهم فان ارادوا قسمتها يجعلها ستة
 عشرة سهم ويقع بينهم فاول البندقة يخرج موضع على طرف السهم وهو اول السهام ثم
 ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب عشرة اعطاه ذلك السهم الذر وضعت عليه البندقة
 وتسعة اسهم منفصلة به يكون سهم صاحبها على الانصاف ثم يقع في البندقة فاول البندقة يخرج موضع
 على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب ستة
 اعطاه ذلك السهم الذر وضعت عليه البندقة واربعه اسهم منفصلة به ويقع سهم صاحب السهم
 الواحد ولا يدور الدار في القسم فلو كان دارين جاز ان ارادوا قسمتها في احد الجانبين
 فضل بناء واراد بعض الشركاء ان يكون موضع البناء انفا من دارهم والافران يكون موضع
 من الارض فانه يجعل موضع من الارض لانه الدارهم لان القسم من حقوق الاشراك والشركة
 بينهم في الدار لانه الدارهم فلا يجوز قسمه باليسر بل بالبرصا هم لاني القسم من موقوفها
 يجوز دخول الدارهم فيها بالبرصا من دون جبر القاصر فان وقع في القسم مسيراة او طريق مرور
 لاحد هم في نصيب اخر فان كان ذلك مشروطا في القسم فلا كلام وان كان مكتوبا
 ولم يشترط ذلك في القسم صرف السيل والطريق عن ارض الاخوان امكن صرفه عنه تحقيقا
 لمعنى القسم وهو قطع الشركة وتكبير المنفعة بلا ضرر والا اراد ان لم يكن صرفه عنه فنسخ القسم
 بالاجماع واستأنفت على وجه يمكن ان يجعل لكل واحد نصفه سبيلا وطريقا لانها وقعت تحت
 لبقاء الاختلاط وعدم حصول المقصود بها ويقسم القاصر سهمين من العلو سهم في السفلى
 صورتها ان يكون على مشترك بين رجلين وسفلا في وسفلا مشترك بينهما وعلوه لاف وميت

الطريق والسيول
 من بين ما يوزن في
 كمالها في
 من السهام

في نوبة متعلق بالاجارة لانها قسمه المنافع وقد ملكها فله استغلالها سواء شرط في العقد او لا
وتجوز في عبد يخدم يوما هذا الشريك ويوما هذا الشريك بالاتفاق لانه من حيث الزمان وتجوز
في عبيد يخدم احدهما احد الشريكين ويخدم العبد الاخر السيد الاخر
الاتفاق واما عندهما فلا قسم الرقيق جازة عندهما فكذا المنفعة واما عند الام ففلا القياس
على عدم جواز القسم في اعيان الرقيق يمنع الجواز في منفعتها لكن الصحيح الجواز في منفعتها
حيث الحصة لان المنافع من حيث الحصة فلما يتفاوت بخلاف اعيان الرقيق لانها تتفاوت
تفاوتا فاشا ولو اتفقا في الصورة المذكورة على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز احدا
بخلاف الكسوة فانه لو اتفقا على ان كسوة كل عبد على من يخدمه لا تجوز لفلة التفاوت
في الطعام ونشتر في الكسوة وتجوز في دارين يسكن هذا الشريك هذه الدار وهذا الشريك
الدار الاخر بالاتفاق اما عندهما فلا في الدارين كدار واحدة واما عنده فلا من منافع لاتساق
ولا تجوز ذلك استمالة في دابة يركب هذا يوما وهذا يوما واثبات يركب هذا هذه و
هذا الاخر الا ان اعيانها عند الام خلافا لها حيث قال لا يملك القاصر يخدم كجوان جبرا
فكذا منافع ولان الاستغلال متفاوت بتفاوت الركبان فان منهم حاد قاقو جابلا فلا
يتحقق التسوية فلا يجبر القاصر عليه بخلاف العبد لانه يخدم باختياره فلا تجبر زيادة على طاقته
والدابة يتحملها وتجوز في استغلال دارين يستغلها هذا شهر او ياخذ غلتهما وهذا شهر او
وياخذ غلتهما او دارين يستغل هذا هذه الدار وياخذ غلتهما وهذا الدار الاخر واثبات
غلتهما بالاتفاق لا تجوز في استغلال عبيد او دابة واحدة بالاتفاق وجه الفرق ان التصديق
يتعلقان في الاستيفاء والاعتماد ثابت في الحال والظاهر بقائه في العقار وتغيره في الحيوان
لتوالي اسباب التغير عليه فقوت المعاونة بخلاف العقار لان التغير فيه تادروما واما من الفدة
في نوبة احد على فلة الاخر في نوبة في الدار الواحدة مشترك بينهما لا يشترك فيما زاد من الفدة
في الدارين والفرق ان في الدارين موطن التمييز والاخر الرجوع لا كاد زمان الاستيفاء فانقص كل واحد
منهما بما اقر له وفي الدار الواحدة زمان الاستيفاء متفاوت فاعتبر قرضا كان اقدر من
نصيبه من هذا الشهر على ان يستوفى من نصيبه في الشهر الثاني ويجعل كل واحد منهما وكيل عن صاحبه

صاحبه فاذا استوفى قدر القرض كان الباقي مشتركا بينهما وفي استغلال عبيد بان يستغل
هذا السيد هذا العبد وهذا السيد العبد الاخر لا تجوز عند الام خلافا لها حيث تجوز عندهما
اعتبارا بالتميز في المنافع ولان التفاوت في اعيان الرقيق اكثر منه من حيث الزمان
في العبد الواحد فاولا ان يمنع الجواز والتميز في الحصة انما تجوز ضرورة ولا ضرورة في الفلة
لا مكان قسمتها وعلى هذا الخلاف الدائمان استغلالهما ووجه كل من الجانبين كذا الركوب
ولا تجوز في تمر شجر او لبن غنم او اولاد لانها اعيان باقية تدور عليها العتمة عند حصولها
فلا حاجة الى الحماية لان الحماية في المنافع ضرورة لانها لا تنقضي بقدر قسمتها وتجوز في عبد
ودار على السكنى في الدار لا احد الشريكين والحصة في العبد الاخر لانها تجوز عند اتحاد الجنس فغند
الاختلاف اولى وكذا تجوز في كل مخلص من منفعة سكنى الدار وزرع الارض وكذا الحكم والدار ولا
تطلب الحماية بعد موتها بموت احد مالكيها ولا بموتها لانا نحتاج الى اعادتها بطلب الوارثين او
احدهما ولو وقت الحماية فيما يملكه القسم كالدار والارض ثم طلب احدهما القسم بطلت
الحماية ويقيم القاصر لان القسم اقوى في استكمال المنفعة **كتاب** المزارعة على الفقة
مفاعلة من المزارعة وهي الحث والفلاحة وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج منه وهي فائدة
عند الام وعندهما جائزة وباري قولهما بغير الحاجة اليها وتعاطلا لانه بها وركنها الاكابر
والقبول كاشرا العقود وقيل الحصر وابع حنيفة رضي الله عنه هو ان يرضع هذه الحاصل على اهل
بئر من المزارعين المزارعة وفصل وجوبها وعلمها بالنسب كالمساكن الفقة وان كان اسلمها
فانما يملكه في زمانه ان الناس لا ينفذون بقوله ولا يتركونها فحينها لهم تفضلانته وان لم يعمل
ثم اذا كان العرف بها على قول صاحبه فقد احتاج في تصحيحه في شروط وقيد شرع في بيانها ففصل
في شرط فيها ثمانية امور احدها صلاحية الارض للزراعة لان المقصود وهو الربح لا يحصل بدون
والثاني اهلية العاقدين ارحم به واشكليف لانها عقد والعقد لا يصح بدون الاهلية والثالث
تعيين المدة قدر ما يمكن فيها من المزارعة كسنة او اكثر لانها عقد على منافع الارض ان كان
البذر من قبل العاقد او على منافع العاقد ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمدة هي اختيارهما
لعملها بها والرابع تعيين رب البذر لان المقصود عليه لا يعرف الا بعين من عليه البذر لانه

استأجر واني من قبيل جنس البذر لانه لا بد من اعلام جنس الاجرة ولا يصير ذلك معلوما الا ببيان جنس البذر والاساس قبيل نصيب الآخر نصيب من لا بد من قبله لانه اجرة عملة وارضة فلا بد ان يكون معلوما والسابع التحلية بين الارض والعامل لانه لا بد ان يتمكن من العمل حتى لو شرط عمل رب الارض مع العامل بعد العقد لغوات التحلية وانما الشركة في الخارج من الارض بعد حصوله ليحقق المعنى المقصود من زراعة وهو الشركة لانه اجارة في الابتداء وشركة في الانتهاء ثم فرع على هذا الشرط قوله في عقد الزراعة ان شرط لاحدهما قنوان جميع قفيز معينة لانقطاع الشركة عند اخراج الارض مقدار المذكور او قليلا او شرط لاحدهما ما يخرج من موضع معين كالما وديانات جمع ما وديان وهو اصغر من النهر واعظم من جدول والسواقي جمع ساقية وهي فوق الجداول والنهر كالما وديان لكنها اصغر منه انما تقدر في ذلك لاحتمال ان لا يخرج الامن فيقدر الم قطع الشركة او شرط قد رتب البذر لصاحب البذر او شرط ان يرفع قدر يخرج الموطف ويقسم ما بقدر قدر البذر او يخرج منها لانه يؤدي الى قطع الشركة في بعض معين او في الجميع لاحتمال ان لا يخرج الا قدر البذر او يخرج او شرط ان يكون البين لاحدهما وحسب للاخر او شرط ان يكون احب بينهما والبين بغير رب البذر او شرط ان يكون البين بينهما وحسب لاحدهما انما يقدر في كل من هذه الصور الثلاث لانه شرط مخالف بمقتضى العقد وهو لو قدر الم قطع الشركة اذ ربما يصيبه آفة فلا ينفقه احب فلا يخرج الا البين وان شرط كونه احب بينهما والبين لرب البذر او شرط رفع العشر عشرها الخارج والباقي بينهما صحته في الزراعة في اثنين الصورتين اما في الاولى فلو جاز الشركة في المقصود ولا يكون البين لصاحب البذر بشرط موافق حكم العقد لانه تمام ملكه واما في الثانية فلا يخرج العشر مشاع فلا ينفذ الم قطع الشركة وان شرط كون احب بينهما ولم يتقرر البين تحت الزراعة لحصول الشركة فيما هو المقصود وهو يجب فهو البين بينهما انما يعرف فيما لا ينص عليه العاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الاصل وقيل يكون البين لرب البذر لانه تمام ملكه ثم شرع في بيان الكمونات اللازمة للزراعة غير العمل فقال واجر الكسادر والرفاع والدوس والندرية عليها اسرع رب البذر والعامل بالخصص لان الزرع

الزعم بالغم فان شرط ذلك الاجر على العامل في العقد قدست الزراعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فينفذ وعن ابي يوسف انه ان يكون ذلك الاجر مشروطا على العامل ببيع وهو الاجر وعية الفطر للعامل بين الناس اعتبارا بالاستعانة بشرط ان يكون الاجر محذورا مشروطا على رب الارض فيفقدا اتفاقا لعدم التعاطل بذلك واجرا ما قبل الادراك كالسقي وتحفظ على المزارع وان وصليته لم يشترط لانه عقد الزراعة اوجب عليه عملا يحتاج اليه لا الانتهاء واذ كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبق للآخر او كان الارض لاحدهما والبقية للآخر وكان العمل لاحدهما والبقية للآخر صحته في هذه الصور اما في الاولى فلا يرب صاحب البذر والارض استأجر العمل والبق لانه لا يجوز كالمستأجر خياطة ليجب له بارة نفسه واما في الثانية فلا يرب البذر استأجر الارض بغير معلوم من الخارج فيجوز كالمستأجر بدارهم معلومة في امددة واما في الثالثة فلا يرب صاحب الارض استأجر العامل ليعمل باله المستأجر فيصير كالمستأجر خياطة ليجب له بارة المستأجر وان كانت الارض والبق لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت الزراعة لانه رب البذر يبيع مستأجر البقر مع الارض وبعض الخارج وانه لا يجوز لعدم التعاطل وكذا بطلت لو كان البذر والبق لاحدهما والارض والعمل للآخر لان كل واحد من البذر والبق لا يبيع عند الانتهاء وان كان من احدهما البذر لا غير والبق لا غير فاولى ان لا يبيع عند الاجتماع او كان البذر لاحدهما والباقى للآخر بطلت لان العامل اجير فلا يمكن ان يجعل الارض تبعاله لاختلاف منفعتها واذ اصبحت الزراعة فاكخرج على الشرط على ما امر شرط من النصف او الربع او نحو ذلك لصحة التبرع وان لم يخرج شيئا فلا شيء للعامل لانها شركة في الخارج ولا خارج ومن عقد الزراعة واية على المفسر على موصفا بعد العقد من غير عذر اجبر لانها اجارة وعقد الاجارة لازم الا اذا اذ الى رب البذر فانه لا يجبر اذ لا يمكنه المفسر الا بغير مبرر وهو القاء البذر على الارض ولا يدرى على ما يخرج ام لا فلا يجبر عليه فصار كمن استأجر اجير الهدم داره ثم اشترع وان قدست الزراعة بوجه من الوجوه فاكخرج رب البذر لا ذكرا نه تمام ملكه وللآخر اجير مثل عمله ان كان رب البذر صاحب الارض او اجير من ارضة ان كان رب البذر العامل ولا يرد اذ اجير في الفصول على ما شرط امر على المسمى عند الام والي يوسف لانه من سقوط الزيادة فلا فالحق حيث قال له اجير مثله بالغا ما بلغ لان رب البذر

استوفى منافع العاقل بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا ينظر لها حتى يروى عنها وان قدرت يكون
الارض والبقر فقط لانهما انتم على الاخر الذرع صاحب البذر ارجح مثلها ارض والبقر
لانه استوفى منفعتها بحكم عقد فاسد فليزم عليه ارجح مثلها هو الصحيح وان قدرت بوجه صحيح
الفساد والبذر لرب الارض فارجح من قدر البذر والفضل كله له لانه ما ملكه في ارضه
فان قدرت والبذر للعاقل سلم رضى الخارج قدر بذرهما وما غرم من ارجح الارض والبقر ثم تصدق
بما حصل على قدر بذرهما واجرة الارض لانه حصل منه بذر له لكن في ارض مملوكة لا يغير بعقد فاسد
فاوجب خشنا فاما ان عوضه طاب له وتصدق بالفضل واذا ارجح البذر البذر لارض
من قبله عن منفعة خراطة وقد كرم العاقل الارض ارفق بالبحث فلا تنسب له ارضه من
عمل الكراب حكما ارضه لانه علمه انما يقوم بالعقد وقد قوت بخروج من الخارج ولا خارج ويستوى
الايام العاقل باجره من عمله واية لانه عزة في ذلك ويظهر ان ارضه بموت احد جمل ارضه العاقل
وتفسخ بالاعداد كالاجارة وقد مر الوجه في الاجابة وتفسخ ان نزم دين خروج الجميع الارض
بان لم يقدر على قضاءه الا ببيع الارض قبل نبات النزع لا يفسخ بعده ارجح نبات النزع مالم
يحدث النزع لانه في بيعها بعد ذلك ابطى ارضه عزة وفي تأخير بيعها حتى يستوفى تأخير حق الفرواق والتأخير
ايون من الابطى والاشي للعاقل ان كان كرم الارض وهو النهر ثم بيعت لانه منافع انما تقوم
بالعقد وهو انما قوتها بالخارج فاذا لم يكن خارج لم يفسخ شي واذا تمت مدتها ارضه عزة
قبل ادراك النزع فعلى العاقل ارجح مثل حصته من الارض لصاحبها حتى يدرك النزع لانه العقد
انتهى بمعنى اكمدة وكان في قطع النزع من ارضه باجره مثل ان يدرك فيجب على غير صاحب الارض
من الاجرة حصته لانه استوفى من منفعة الارض بقدره ونفقة النزع ومثونه الحفظ وكذا
النهر بعد انقضاء مدة ارضه عزة عليها ارجح العاقلين لانه العقد انتهى بانتهاء اكمدة وهذا مظهر
انما يشترك فيكون ثمونه عليها معا بقدر حصصهما حتى يستوفى لانه في تبعية النزع باجر
المثل تقدير النظر من الجانبين فصار اليه واسرها انفق بغير اذن الاخر ولا اقر قاض فهو مشرع لانه
لا ولاية عليه واما اذا انفق باذن الاخر او اقر القاض فانه يرجع على الاخر بحسبه لتحقيق الولاية
حينئذ وليس لرب الارض اخذ النزع حال كونه بطلا ان اراد ذلك لانه من الاضرار بالزرع وان

وان اراد اضرار النزع ذلك ارض النزع بطلا قبل لرب الارض اقلع النزع ليكنه شيئا او اعط
ارض اعط النزع قيمة نصيبه من النزع او انفق است على النزع الى ان يستوفى وارجع في
حصته عليه بما انفقته لانه ارضه لا استوفى من العمل بعد مفسدة لانه استوفى العقد لا يجر عليه لانه
ابقاء العقد بعد وجوده انما ينظر للعاقل وقد ترك النظر لنفسه فيخير رب الارض بين هذه
الخيارين لا يجر منها ينفع الضرر ولو مات احد هما قبل الشروع في العمل كان للاخر ان يمتنع
وان مات بعد الشروع فان مات رب الارض والنزع بطل بغير العقد في هذه السنة
حتى يستوفى فعلى العاقل العمل الى ان يدرك النزع واذا استوفى ففسخ على الشرط وتفسخ
اخر ارضه فيها بغير من اكمدة وان مات العاقل والنزع بطل بغير وارثه انما العمل الى ان يستوفى
فله ذلك ارضه لانه ان عمل مكانه اولا لضرر على رب الارض وفيه نفع للوارث فكان له
ذلك وان وصية اية رب الارض وتبخر ارضه عزة على ما شرط **كتاب مساقاة**
في مساقاة من السقر وشتر عاقل من السقر الى من يملكه بجزء شايخ من عزة الخارج بعد العمل
وتسمى ايضا مساقاة وهي كالارعة حكما حيث يفرع على صحتها وظلها حيث نفس عند الامام
وتصح عندهما وشروطها تمكن في مساقاة كاهلية العاقلين وبيان نصيب العاقل والتخلف
بين الاشجار والعاقل والشركة في الخارج واما بيان البذر ونحوه فلا يمكن هنا واما اكمدة فتصح
مساقاة بلا ذكر لم ولهذا استثنى بقوله الا اكمدة فانها مساقاة تصح بلا ذكر لم ارضه عزة
اكمدة استثنى لانها وقت ادراك الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل فيدفع فيه ما هو
المستحق وهو اول ثمرة يخرج ولهذا قال ويقع على ارضه عزة يخرج من الشجرة في اول السنة بخلاف
النزع لان ابتداءه يختلف كثيرا في ارضها وصيفا وربعا والانتهاى منى عليه فيدفع له بحاله القاض
وتقع في دفع الرتبة ليقوم على ادراك بذرهما لان ادراكها كادراك الثمرة في الشجرة فان في
العتاة هذا اذا كان البذر مما يرب في فيه وحده لانه حينئذ يصير معنى الثمرة للشجر والرتبة
بغية المهر ابرسيم ولو دفع كذا واصول رتبة ليقوم عليها معناه حتى يذهب اصولها
او ينقطع نباتها او اطلق اصول الرتبة يعني لم يقبل حتى يذهب اصولها فسد مساقاة
لانه لا يعلم وقت اول جزء منها حتى لو عرف جاز كالواطلاق في النخل فانه ينصرف الى الثمرة الاولى

ويقتضي ان يمسك ساقه ذكره لا يخرج النثر عنها اذ في تلك المدة للتيقن بفوات المقصود و
بما اشركه في النثر فللعامل اجر مثل وان اشغل خوجها اخرج النثر فيها وعدم خوجها
فيها جازت المساقاة لا تملك حصول المقصود فان حوج النثر او البذر في هذا الفصل منها اي
في امدته فعلى الشرط الذي شرطاه لصحة العقد وان تأخر النثر عنها اخرج امدته وخرج بعد امدته
وللعامل اجر مثله والعقد لانه يبين الخطأ في امدته المسماة فصار كما اذا علم في الاستاء
وكذا كل موضع قدت المساقاة فيه يجب للعامل اجر مثل لانها في معنى الاجارة الفاسدة وان
لم يخرج شئ من النثر بعد خروج امدته فلا شئ للعامل لان عدم خروج النثر فينبذ لاقته شئ
على من يبين الخطأ في امدته فيفسد العقد صحيحا ولا شئ لكل واحد منهما على صاحبه ولصحة المساقاة في
النخل والكرم والشجر والرطاب بغير ايقون كالكراس والاسفلنج ونحوهما واصول الباذنجان
لحاجة الناس في كلهما لانه بعضهما انما ذكر الشجر مع انه مفهوم مما سبق وذكر النخل مع دخوله في
الشجر والثالث افراد عنده لا يجوز في الشجر ويجوز في النخل والكرم لوقوع الاثر فيها لاني
غيرهما فان كان في الشجر ثمران كان ذلك الثمر يربى بالعمل بان كان لم ينبت ولم يدرك صحت
المساقاة والا وان كان الثمر لم يربى بالعمل بان كان انتهى وادرك فلا يجب وكذا في الاجارة
لو دفع ارضا فيها بقل صحيح وان اخصد وادرك لم تصح لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر
للمهر بعد اتساقه والادراك فلو فوزاه كان استحقاقا بلا عمل ولم يرد بالشرع بخلاف ما قبل
ذلك لحقق الحاجة الى العمل وما ينفق قبل الادراك كالسفر والسقيح والحفظ فعلى العامل
لانه من تمام عمله وما ينفق بعده اسعد الادراك كالحدا وهو قطع النثر والحفظ عليها بقدر
مقصودها لان الغرم بالغنم ولو شرط ما بعد الادراك على العامل قدت اتفاقا لانه بشرط التقضي
العقد وفيه منفعة للاخر وبطل بموت احداهما كاتبطل الاجارة به لانها في معنى الاجارة فان
مات احداهما وكان الثمر خاما اخرجت بموت او عند تمام امدته على تقدير ذكر امدته فيها
يقوم العامل ان كان الميت صاحب الارض او يقوم وارثه ان كان هو الميت عليه
اخرج العمل الى ان يدرك وان وصليته اخرجت عليه وان ابي الدافع في مضر امدته ان حيا
او ابي وزنه ان ميتا او لاضرر في قيامه على الدافع ولا يلحق ورثته ان مات فان اراد العامل

العامل او وارثه مضمون لم يقطع النثر مما كونه يسره في ما لا يتقن ورضيا لضرر خيرا الاخرى
الدافع ان حيا او وارثه ان ميتا بان ان يوافقوا على ذلك ولقبموه البسر على الشرط
او دفعوا للعامل او وارثه قيمة نصيبه ان نصيب العامل من البسر او متفقوا على البسر من عند
مضى يدرك ويرجعوا على الاخر بما اتفقوا في حصته العامل في البسر كما في امرارة الا ان هنا
لا يجب على العامل اجر بقاء حصته على الشجر لان الشجر لا يجوز استيجار بالوزن امرارة يجب
على امرارة اجر مثل بقاء حصته لان الارض تستاجر ولا يخرج المساقاة بلا عذر كالالتقني
الاجارة بلا عذر لانها في معنى الاجارة ثم شرع في بيان بعض الاغذار التي تقضي بها اتمام
فقد وعرض العامل اذا تجوز عن العمل عذر لانه في الزمان استيجار بالاجير زيادة الاجر وان ضرر
رايد لم يلزمه فيجوز عذرا وليس للمالك الفسخ بلا عذر وكذا الكونه ان يكون العامل سارقا
يخاف منه على الثمر او على السقف عذر لرب الاموال فيسخه المساقاة لانه يلزم صاحب الارض
ضرر لم يلزمه ففسخ به ولو دفع قضاء امران ضا بضياء مدة معلومة لم يفسخ فيها شجارا
ليكون الارض والشجر بينهما نصفين لا يصح لكسرها لهما الشراكة فيما كان ماصلا قبل الشراكة
لان عمله وهو الارض ولم يرد في الشرع هو ولا نظيره ليقاس عليه واذا وقع هذا العقد كان
الشجر الذي يفسخ لرب الارض لوقوع الفسخ التراضي فيقتع الارض لانتصاليه بها وللقا
فيه غرسه واجر مثل عمله لانه انما يفسخ لعله اجاو هو نصف الارض ونصف الخارج ولم يفسخ
له منه شئ فيجب عليه اجر مثله كتاب الذي يبيع جمع ذبحة وذبيحة كسهم لامة
ان يبيع منه اكيوان ذكرها كان او انثى والذبح بالفتح في الشئ قطع الاوداج اسر العروق والحيضة
وهي الحلقوم والتمري والودجان كاسيما انما تجزئها بالادراج تغليا وتجزئ ذبحة مسلم
بقوله نعم الاما وكسيت فانه خطاب للمسلمين وكتابه ومراو حوله بقوله نعم وطعام الذبيحة
الكتاب حل لكم ومراو بفر كاهم ولو كان الذابح امرأة او صبيا او غيبا يعقلان حل الذبيحة
بالسمية ويضبطان شرائط الذبح وبعد ان على الذبح والاصلاح او احسن فانه عاجز عن
الذكر فيكون معذورا او اقلف ولو لم يغير هذا فاذكر الاقلف مع الادل ذبحة يغرم ما سبق
اخر ازعم قول ابن عباس فانه يقول شهادة الاقلف وذبيحة لا يجوز منعها عن ترك الحائض

بلا عذر لا يحل ذبيحة وتين لانه مشرك او نجوس لانه لا يدعى التوحيد فانعدمت اعملاق
ودعوى او مرتد لانه لا طلة له حيث ترك ما عليه ولم يقرط ما انتقل عليه وانما التسمية على
سما كان او كتابا لقولته ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان تركوا ما سماه كل لانه
اعتبار ما هو جابيا وكرهه ان يذكر مع اسم الله غيره وصلادون عطف ولم يحرم وهذه مسئلة
على وجه الاول ان يذكر الغير مع اسم الله موصولا بغير عطف مثل ان يقول بسم الله محمد رسول
الله بالرفع لانه شركه لم توجد لعدم العطف لكن كره لوجود القرآن والوصل صورته وان قال
بسم الله لا يحل قتل هذا اذا كان يعرف الحق والثاني قوله ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان و
كرهته دون كراهية الاول لاختلاف توهم كون التسمية متعلقة بالذات لا بالاجزاء والذبح والثاني
قوله فان قاله ان قال اللهم تقبل من فلان قبل الاضجاع اسما جامع الذبيحة او بعد الاضجاع
قبل التسمية او بعد الذبح لا يكره لعدم الاختصاص المذكور وانتفاء القرآن والوصل وان عطف
غير اسم الله عليه جازمت ذبيحة بسم الله واسم فلان بغير لانه العطف يدرك الشركة فيكون ما ذكر
بنيانه وقال الله تعالى وما اهل به فخره قال الزبير والاولى ان لا يعتبر الاعراب في العطف بل
بحرهم مطلقا المعنى وكذا جازمت ان يذبح شاة ويذبح تركبا ولم يذبحا وذبح غير اهل تلك
التسمية لانه التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة فاذا عدلت الذبيحة ارتفع حكم التسمية
وان يذبح شاة ويذبحها وذبحه شفرة ثم القرا شفرة وذبحها بشفرة اخر ملت لوجود
التسمية عليها ولو كان الذبح بشفرة اخر وان رما الى الصيد وسماه فاصاب اسم غيره
اسر غير ذلك الصيد لانه التسمية في الرمي مشروطة على الالة وقد وجدت لالة الصيد
سم على سم ثم القاه ورعيه منه غير ان يسم عليه لا يוכל لعدم الشرط وهو وجود التسمية
على الالة والاساس ان سائر الالاب والجارح كالرمح حيث يغير ذكرا التسمية امرسلا
الصيد فاما سائر الالاب والصيد واخذ غيره بكل وان سمي على كلب وارسل غيره
اخذ لا يحل لا ذكرنا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص لا يجوز ان يذبح لغيره ما
يعود الى الصيد فلو قال اللهم علفي لا يحل لانه لم يذبح ذكرا وبما كان الله عز وجل التسمية
محر لانه ذكر خالص لا يحل في الذبح لو عطف عند الذبح وعرفه لاجل عطفه لعدم قطع التسمية

التسمية والسنة كذا الابل وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر وذبح البقر والغنم وهو
قطع العروق في اعلى العنق تحت اللحيين وكبره العكس وهو ذبح الابل وكبر البقر والغنم لانه خلاف
السنة قالوا الحكم في اجتماع العروق في الابل في الذبح وفيها في الذبح ويحل الذبح بين اخلق
والعينة بفتح اللام وتشديدا لبادا الفوعة رائل الصدر اعلى اخلق او اسفله او وسطه
عطف ما بين لقوله بين والاصل فيه قوله عليه السلام الركاة ما بين البنية والحيين وقيل لا يجوز
فوق العقدة التي في اعلى اخلقوم لكنه مخالف لظاهر الحديث المذكور وقيل ولهذا جاء تصفية التفرغ
والعروق التي تقطع في الزلوة اربعة اخلقوم وهو محرر النفس ويحرم في قطع اسم وكسر الرأ والخرقة
في اجزاء الطعام والشراب والودجان وما حرم الدم وكثير قطع ثلاثة منها اما كانت عند الام
اقامة للذكر مقام الكل وعند محمد لا بد من قطع الذكر واحد منها وهو رواية عن الامام لا يحل ذبح
منها اصل ينف لانه فاده غير غيره وقد ورد في الام بقطعه فبغيره الذكر واحد منها وعند
يوسف لا بد من قطع اخلقوم وكثير واحد لودجان لانه المقصود من قطع الودجان انه يار الدم
فيؤثر بهما في الاخر وقيل محمد مع امره اليوسف ويجوز الذبح بكل ما اوفر الوداج اي قطع
العروق وانزها فيها من الدم ولو عروقه وهي حرق ابيض رقيق كالسكين يذبح بها او لمطة وهي
كسر اللام وسكون البياقشر القصب او سنا محدد ومنه اي حيوان كان او طير كذلك
ما يكون السن والظفر من عيون اذ بها يجوز لقوله عليه السلام انما الوداج ما يشنت لا يجوز
بالقائمان المتصلين بموضعهما لانه الذبح بهما ميتة نفس عليه محمد في الجماع الصغير وذبح احد الشفرة
يفتح اثنين السكين العظيم قبل الاضجاع لورود الاثر وكبره احد ذكرا بعد الاضجاع رطبا
لانه يوجب وكذا كره جرح الذبيحة برجلها الى الذبح وكبره النخ وهو الذبح الشديد حتى يبلغ النخاع
وهو خطا يفيض في جوف عظم الرقبة وقطع الرئس والسلك قبل ان يردا تسكن من الاضطراب
والذبح من القفا لانه في جميع ذلك تغيب الحيوان بلا فائدة وهو منهي عنه فيكره وكل الذبيحة
من القفا ان بقيت حية حتى قطعت العروق لم يفتق الموت بما هو ذكوة فصار كما اذا جرحها ثم قطع
الوداج والارواح لم تنج حية بل ماتت قبل قطع العروق فلا يحل لوجود الموت بما ليس بذكوة
ولزم ذبح صيد استأثر بالظني اذا تألف في البيت لانه قد رعى ذكوة الاختيار فلا يحل بذكوة

الاضطرار لانه لا يترك الدم وجازح نعم يقتضيان مثل الغنم والابل والبقر ونحوهن بان يدع اهل
وخرج البادية وصار وحشيا لانه ذكوة الاختيار قد قدرت في ذلك بالخرج في بدنه حيث اتفق
كالصيد او ترد حيوان ناكل اللحم في بزاوالم يكن ذكوة في الفصيل فانه يخرج ويترك اذا علم بموته
من الجرح والا لا وان اشكر ذلك اكل لانه الظاهر ان الموت منه ولا ياكل الخنازير ذكوة امه حتى لو خرقه
او خرج شاة او بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يترك شعرا ولم يشعرا سواء كان صاحب شعرو
ثم خلقة او لا عند الام وقال لا ياكل ذكوة امه ان تم خلقة لقوله عليه السلام ذكوة الخنازير ذكوة امه
ولان الخنازير اصله حي الحيوة وموتها حيث ذكوة امه والتشبيه بهذا الطريق كثير **فصل**
في بيان ما ياكل الكلب ويجرم اكل كل ذئب او كل ذئب فم سبع ما بين ذئب وابل وحيوان
لذئب فكلب وكرا وبرا حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد فكلبه لا كل ذئب وكلب فان
البعير ذئب والحمام ذئب ولو كان صبيبا او غلبا او لها ثياب يقتل ذئب به كاذن ذئب
النمر والسنور والكلب والسنور اهلها او سريا ويجرم اكل اكل الاهلية بخلاف الوحشية فانها
كل ذئب ويجرم اكل البغال لانها في سائر احوال كانت كما صلبها حتى لو كانت امه من ذئب كان على الكلب
المعروف في لحم الخيل وان كانت بقرة يترك بخلاف لانه معتبر في اكله وحرمه الام مما تولد ناكل
وغير ناكل ويجرم اكل البقر والضب والبربع وابن عرس والرنجور والسحفاة البرية والحيوة
ونحو ذلك كلها من اكلها حرم بها والله اعلم كرامة بني آدم كلبا يقدس شيئا من الاوصاف الذميمة
التي لهذه الاشياء الهيم بالاكل وكراهه اكل الغراب لا يقع وهو الذئب اكل الجيف والحداف وهو ذئب
من الغراب والبرقع فجمع رقة وهو ابلج يشبه النسرة في الخلقة والصفات وهو طير صغير يشبه
العصفور انما كراهه اكل هذه الاشياء لا كلبها الجيف وكراهه اكل لحم الخيل كراهه اكل جميع ذكوة
يعني ان اكل كل من ذكوة كراهته كراهته في الاصح عند الام وعند ههنا لا يكره اكل لحم الخيل كراهه اكل ذئب
وهو العفوق وغراب النمر وهو الذئب اكل الجيف واما الغراب الذئب اكل الجيف تارة وتحييف اخرا
فهو ملا عند الام ومكره عند يوسف والارنب لانه عليه السلام اكل منه حين اهدى البع
مشوبا ولا ياكل في حيوان اكل الا السمك بالجملة كالجوت ومارماهي وهما نوعان من السمك
افردا بالذكر لكان اخفاء في كونها من جنس السمك ولا يترك الطافي منه امر من السمك والطافي

والطافي هو الذئب ذئب حشف انفا من غير سبب ثم يعلو ويظهر وان مات السمك لم يترك الطافي
روايتان في رواية يترك لانه لموت سببا معلوما وفي رواية اخرى لا يترك لانه لم يترك السمك طافي
كان او بارد او كل امر السمك واما ذكوة لکن احراد يترك ولومات حشف انفا او طافي
لبرد ولو خرج شاة ورضية لم تعلم حيوة فتوكلت عند الذئب او خرج منها دم عقيب الذئب حلت لانه لم يترك
وخرج الدم لا يكونان الا في الحي والامروان لم يترك ولم يخرج الدم فلا يترك لانه عدم حركته مع عدم
خروج الدم منها علامة انها عند ذكوة كانت ميتة وان علمت حيوتها صلت مطلقا سواء حركت او
خرج منها دم او لم يترك ولم يخرج منها دم لانه لا يتحقق لانه لا يترك لاجل هو موم **كتاب الاحية**
هي لغة بالفتح وفي الشرح اسم حيوان مخصوص بسخص يذبح بنية القرية في وقت مخصوص ويؤتى
الاخر وشرايطها الاسلام والاقامة والسيار الذئب يعلق به وجوب صدقة الفطر وسببها التو
وهو ايام النحر وركنها ذئب ما يجوز ذكوة وحكمها الخروج عن عهدة الواجب وهي واجبة وغزاة يوسف
انها سنة مؤكدة هكذا ذكر الاختلاف في احوالهم وقيل هو اكرهها سنة ولها هكذا ذكر الاختلاف
في حق الطحادر وانما يجب على مسلم مقيم مكره فلا يجب على عبد وكافر ومسلم غير
نفس لانه اصله الوجوب لا يجب على طفله في ظاهر الرواية لكونها قرينة محضة فلا يجب على الغير
بسبب الغير وقيل يجب عنه اكله ايضا لانه لا يجب على نفسه لكونها قرينة ماله والطفل في معنى
نفس فيلحق به كانه صدقة الفطر وقيل يصح عنه اكله لانه لا يملك له مال ابوه او وصيه من
ماله فيطعم الطفل منها ما لکن اكل الطعام بقدر الحاجة ويستبدل بالباقي ما ينقفع به مع بقائه
كالشوب ومتاع البيت فلا يستبدل ما ينقفع بالاستهلاك كالحجر والادام لان الواجب اراقة
الدم فالصدق بالدم تبرع وهو لا يجوز في مال الصبي فينبغي ان يطعم الطفل ويحمله باذنه من اكله
اعتبارا بجلد الاحية وهي امر الاحية شاة عن واحد او بدنة عن واحد ايضا او سبع واحد من سبعة
اسباع بدنة بقرة او بعير عن واحد هذا بيان قدر الواجب والقياس ان لا يجوز البدنة الا عن واحد
كاشاة لان الارقة واحدة وهي القرية والقرية لا تجزئ الا انما تركناه بالانه وهو ما ذكره جابر بن
السنة انه قال في جامع رسول الله عليه السلام البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولا تقرب الشاة
فقيت الا من اكلها من اكلها ثم اراد تفسير قوله او سبعة بدنة فقال بان اشترى من سبعة بدنة في بقرة

او غير وكل واحد منهم يريد القربة وهو كل واحد منهم من اهل القربة يكونهم مسلمان ولم يقصر
نصيب احد من سبع ثم فرع عليه قوله فلواراد احد من نصيبه اللهم لا تقربا او كان احد من
او كان نصيبه نصيبا من احد من سبع لا يجوز له ان يشترك بقتل النفس على
هذا الوجه فيقتصر عليه ويجوز ان يشترك في سبعة ولو اشتركت في الاصح لانه اذا جاز في السبعة
فادونهم اولى وليس لهم طهارا لانه موزون لا حرا فالله في القربة مفضل للملك وبما دلت فلم
يجز مجازة عند وجود القدر وكس ولا يجوز التخليص لانه في عمر العتبه وبما تشاء فيما يشاء
لا يجوز الا اذا خلط به من اللحم من كارهه او من جلد اسير في كل ما يشاء من اللحم وشي من
الاكارع او يخبز في كل جانب من اللحم وبعض الكبد او يخبز في جانب لحم وكايع وفي اخره وبلد فينبذ
يجوز صرفا للجنس الى خلاف الجنس ولو اشترى شخص بدينه للائحة ثم اشترى فيها سبعة جاز
استحقاقا وفي القياس لا يجوز وهو قول اخر لانها اعدت للقربة فيمتنع بيعها بغيرها ولا وجه الا في
انه قد يخبز بقربة سمينة ولا يخبز بركا وقت الشدة اتمت الحاجة الى ذلك وفي المخرج والاشترار
قبل الشراء احب لانه بعد عن الخلاف وغير صورة الرجوع في القربة واول وقتها اروق وقت تنحية الاثمة
بعد جرح النحر ولكنها لا تخرج في احد قبل صلوة العيد لقوله عليه السلام من وجع قبل الصلوة فليصنع
وهذا الشرط لا يجب عليه صلوة العيد فيخرج غير مصر كاهل القر قبل الصلوة واخوه اخر وقتها
قبل غروب الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر اخوه اخر وقتها للفقير وهذه اى
القنأ وموت والولادة فانه ان كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه ولا يجب
وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان مات فيه لا يجب واولها ايام النحر افضلها في
لان فيه مائة الى اداء القربة وهو الاصل والعارض وكما في النحر ليل لا اتم القنط في ظلمة الليل
كأنه يجوز لان الليل لم يبع للام ففارت اوقاتا فان فارت وقتها قبل وجب اتم ولو لم يصح ما
اوجب على نفسه بان عاين شاة في ملكه وفارمه على ان اخي بهذه شاة لزم التصديق
بعين المندورة حية سواء كان ذلك بموجب فقير او غنيا لانه الاثمة تعلقت بعين شاة
انتم انه وكذا ما شرى فقيرا لنفسه بان فارتته على ان اخي بهذه الشاة لزم التصديق بعين فقيرا
حية لان الفقير لما يجب عليه اذا شرى لانه بنية التفتحة فيعطي الواجب بحمل لا على ذمة الفقير والفقير

والفقير اذا فارت وقبها يصدق بقيتها شرابا او لا لانه الواجب يتعلق بزمانه لا بالمكان ثم شرع
في بيان الاسنان التي تعتبر في الاثمة فقار وانما يخر فيها ارض الاثمة اخرج من الضان اخرج
بفتحين شاة تمت لها ستة أشهر عند الفقهاء ويجزى التي فضا عدا من اجمع من الشاة و
البقر والابل ونحوها من سنة من الشاة فتسا كان او غيرا وابن سنتين من البقر وخمس سنين
من الابل لانه عرف بالنفس على خلاف القياس فيقتصر عليه فاذا جاز النحر في كل من المذكورت
فجاز ما فوقه بالطريق الاولى ويجزى الجاء بشد يدك وهي التي لا قرن لها بالخلقة اذ لا تعلق
في المقصود وكذا مكسورة القرن بل اولى لا قلنا قبيل وكسوي وعمر الام ان يحضى اولى لان
لحمه الذوا طيب والنولاء وهي الخنونة هذا اذا لم يمتها من السوم والرعر لا يخل بهذا المقصود
وان منعه في ذلك لا يجوز ويجزى بالسمنية ولم يلف جلد لانه اوجب في الجلد ولا نقصان في اللحم
فلا يخل بالمقصود وان كانت منزلة لا يجوز لانه اوجب في اللحم فاستقص ونخل بالمقصود ولا يجوز
العياء وهي الذاهبة العينان والعوراء وهي الذاهبة احد العينين والعجفاء التي لا تنظر اي يخر
عجزها الى حد لا يكون في عظمها بقية اي يخر والعرجاء التي لا تنظر اي يخر اي يخر لورود
النهي عنهن ولا يجوز مقطوعة اليد او الرجل نقصانها وذاهبة اكثر العين او اكثر الاذن لقوله
عليه السلام استشروا العين والاذن امر اطلبوا سلامتها او اكثر الدخ لانه عفو كل
مقصود فصار كالاذن او اكثر الالية وان بقى الاكثر من كل منها جاز لان الاكثر حكم الكل بقاء و
ولا باؤه ذهاب نصف من كل منها روايتان احواز وعدم احواز ويجوز ان ذهب اقل من
ارض النصف وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز لان الثلث ينفذ فيه الوصية فاعتبر قليلا
وفما زاد لا ينفذ فاعتبر كثيرا وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز لقوله عليه السلام في حديث وصية الثلث
والثلث كثير وطريق موثقة اعمد ان في غير العين منسرد في العين تشد العين اعمية بعد ان لا
يعلق الشاة يوما او يومين ثم يعقب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأت من موضع يجبل
على ذلك الموضع علامة ثم تشد عليها الصميمة ويقرب اليها العلف كذلك حتى اذا رأت
من مكان يجبل عليه علامة ايضا ثم ينظر الى الصميمة بان الكنان فان كان نشا فالذهب
نفت وان كان نصفا فالذهب نصف وهكذا ولا يضر بيعها من اصطراها عند الدخ حتى

لأنه فيها فاضل بفت فانكسرت رجليها فخرجها اجزاء لان حالة الذبح ومقدمة ما تحق بالذبح فكان
العيب حصل بالذبح وان مات احد سبعة اشتركو في ذنبه لا في ذنبه وقيل ورتبه وهم كبارا ذكورا
البدنة حكم وعنه اخرجت مع آخى انا والقياس ان لا يبيع لانه يبيع بالانفاق فلا يجوز
البيع لا لاعتقاي عن الميت وجه الاحتياط ان القوة قد تقع عن الميت كالصدقة بخلاف الانفاق
لان فيه الزام الولاء لميت وكذا صح لو ذبح بدنة عن الميت وموتة وقيل لا كما والمقصود وهو
وان اخذت جوارها ثم نزع في بيان حال الامتية وقت الذبح او بعده وكيفية التصرف فيها
فقيل ولا يلزم المضي من ثم امتية ويطعم من ثمنه من غني وفقير وجب فيه ثمنه وندب ان لا
يقص الصدقة عن الميت ان كان (مضطر غنيا لان اجابات التي وردت بها الحديث
ثلاث الاكل والادخار والاطعام وندب تركه ان ترك الصدقة لغيره يوسع عليهم اي
على العيال هذا كله في الامتية السنة والواجبة بغير النذر واما الواجبة بالنذر فليس لصاحبها
ان يأكل منها ولا ان يطعم غيره من الاغنيا وندب ان يبيع بدينه ان احسن ذلك لكونه عبادة
والا اروح ان لم يحسن بغيره بالذبح سواء كان باجرا او غيره كيلا يجعلها ميتة ويحضرها بغير اذاع
غيره يشاهد بغيره ويكره ان يذبحها كسالة لان ذبحها قربة وهو ليس في اهلهما ولو امر فذبح
حاز لانه وان لم يكن من اهله القرية لكنه من اهله الذكوة بخلاف الواو المحسوس لانه ليس من اهله القرية
ولا الذكوة ويصدق بجلد لكونه جزءا منها او يجلد له كجراب او خف او قرو ولا الانتفاع به
ليس حرام او يشترط ان يجلد ما ينفع به مع بقائه اربقا ما ينفع به كغبار وكوخه والفرق بين
هذا وما قبله ان ذاك يكون بقاء عاين الجلد مع بقاء صورته وهذا يكون بان يجعل غشا لغيره
وذلك لان الانتفاع به جائز على ارجح وجه كان بعد ان يكون هو اوبله باقية البيت فله الجدار فكم
المندل لا يشترط ان يجلد ما ينفع به كاستهلاكه بالاستعمال كمن وسبه من الطعام
الشرب فان بدل اللحم او الجلد به ما ينفع بالاستهلاك يصدق به ان يبدل الانتفاع
البدل والمغش ان لا يتصرف فيه على قصد التناول ولو ذبح الامتية بغيره بغيره جاز احتياطا ولا
ضمانا على الذبح والقياس ان لا يجوز وعلى النزاع الضمان لانه ذبح شاة غيره بغيره وجه الامتية
انها تعينت للذبح بعينها لا في غيره حتى وجب ان يذبح بها بعينها في ايام النحر فصار مالها

مالها مستقينا بكونه مما يذبح او ناله دلالة لانه يذبح بمضمر هذه الايام ويجوز ان يذبح
غير اقامتها لما منع ولو غلط اثنان وذبح كل منهما شاة الاخر صح ذلك وجاز الاحتياط عنهما
معا ولا ضمان لاحد ما عدا الاخر وان تفاوتت قيمتهما احتياطا والقياس ان لا يبيع وان
يضمن كل منهما صاحبه ووجهها كما قرره المسئلة المتقدمة قبيل وياخذ كل منهما الامتية ان كان
باقية وان كانت مأكولة يتخللها ان يذبح كل منهما صاحبه ان رضى وان كانت اروح لم
يرضى ضمن كل منهما صاحبه قيمة طر وتصدق بها استهلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار كما
لو باع الامتية وصحت التضيعة بشاة الغصب دون شاة الودعة ومن قيمتها وجه الصورة في
الاو ان الملك في الغصب يثبت فيه وقت الغصب فكانت التضيعة وارودة على ملكه ووجه
عدمها في الثاني ان الملك لم يثبت الا بعد الذبح فكانت التضيعة وارودة على غير الملك **كتاب**
المكروه هي ضد الارادة والرضى القلبي بها مع ان فيه غير مكروه لان بيان المكروه اهم لوجوب
الاقرار عنه المكروه كراهية تحريم ليس حرام لكنه الى احكام اقرب عند الامام واليه يوسف الشافعي
الاولى وتغليب جانب الحكمة لقوله عليه السلام ما اجتمع اهل العلم واحكام الاوقد غلب احكامهم
فنسبته الى احكام كنسبة الواجب الى العرفن واما المكروه فنزها فالاحكام اقرب اتفاقا كما في
البر لمك وعنده محمد كل مكروه كراهية التحريم حرام فان قيل لما كان كل مكروه حراما عنده فلا ي
معنى لم يطلق عليه احكام اجاب بقوله ولم يلفظ به لم يطلق عليه لفظ احكام في كسبه حيث عد
المكروهات كراهية التحريم لعدم الدليل القاطع على حرمته ومثله اختلاف نظرية البيان فمن حلف
لا فقل الحرام ففعل المكروه كراهية تحريم حيث عند محمد لا حيث عند **نفس** في
بيان احوال الاكل منه اربعض الاكل وكذا الشرب فرض وهو قد ما يذفع به الهلاك لان
تركه القاء النفس الى الهلكة فان فقد عصبه وتكلى اداء الفرائض ويوجب على ذلك و
بعضه مذوب وهو ما راد على ما يذفع به الهلاك لئلا يتمكن من الصلوة قايما وسهل عليه الصوم
لان الاستغفار ما يتقرب به على الطاعة طاعة وبعضه مباح وهو قد راد عنها الى التسبيح
لزيادة قوة البدن للاجل التلذذ وبعضه حرام وهو الزايد عليه اربعض الشبع لانه اضافته
الى امرار النفس ولانه تذيير واسراف الا ان يكون الزايد على الشبع لقصد التقوى

شامه

على صوم القدر لانه فيه فائدة اولها سبب حتى الضيف فحينئذ لا ينس الجدة فوق الشبع مثلا يكون
من سبب الفراء وهو مذموم عقلا وشرها ولا يجوز الرفافة بتقليل الاكل حتى يضعف من
اداء العبادات لانه ترك العبادات لا يجوز فكذلك ما يؤدرا به ومن امتنع من اكل الحبة حال الحاجة او
ضام ولم يأكل حتى مات اثم لانه القرف نفسه الا انه ملكة وقد نهى عنه بخلاف امتنع من التذوق
حتى مات حيث لم ياتم لعدم التقرب بان اكلها يشفيه ولا ينس اليه بغيره بانواع الفراء
لقوله تعالى كلوا من طيبات رزقناكم وتركه افضل لما فيه من التشبه بالبرق في ورعنا عليه فاعلم ان
واخذ الوان الاطعمة سرف وهو منهي عنه الا لقصدا للقوة للطاعة او لدعوة اضياف فوجب
قوم كذا في الحيط وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة سرف اذا كان يضعف ما فضل من
الكسرات وسبح الاصابع او السكين بالخير الا ان يفعل ذلك بيا كنهه بعده وومنع الكسرة عليه
ارسل الخبز مكره كوضعه تحت قصعة لانه كل من هذه الافعال الالهة للخبز وقد امرنا بالكرامة
الاكل السبعة في اوله والحمد لله في اخوه فان نسى السبعة فليقل اذا ذكره بسم الله على اوله
واخوه بجميع ذلك ورد الاثر وسنة ايضا عند البيهقي عليه وبعده اقبل الشروع في الاكل
وبعد الفراغ منه ويبدأ بالتباعد من السبب اريد غسل ايدي الشباب قبل الشروع في الاكل
ثم لا ينظر اليهم الشيوخ في الاكل وبالشيوخ بعده اريد غسل ايدي الشيوخ بعد الفراغ
من الاكل رعاية للادب لما فيه اكرام لهم ولا يكر شرب لبن الا ان بالفتح هي انثى احمرا لاهل
او اللبن في اللحم فياخذ مكره ولا شرب بول ابل وقد مر فيه من الاختلاف ولا يستعمل انا وادب
او قسمة لرجل او امرأة لقوله عليه السلام فممن يشرب منه انما يجرحه بطنه نار جهنم واذا ابت
هذه الشرب هكذا في الاكل والادمان والتطبيب لانه كل من باب واحد وهذا غير مختص
عنه بلفظ الاستعمال لانه يصدق على الجميع وهو استعمال انا وحقوقي وبلور وزجاج ورصاص
لعدم اتقافه بمنزلة الالهة لانه ليس من جنس الاثان **فصل في الكسب** الفصل
كان في الجهاد لانه فيه جمع بين حصول الكسب واغزاز الدين وهو عدو الله ثم ما كان من التجارة
لا النبي عليه السلام حيث عليها فقار التاجر الصدوق مع الكرام البررة ثم ما كان من الحراثة و
الزراعة او قمار النبي عليه السلام الزارع تاجر ربه وقار الملبوا الرزق تحت خبايا الارض

في كل وقت

الارض ثم ما كان من الصناعة لانه النبي عليه السلام عرض عليها فقار الحرفة امان من الفقر وهو
انواع من بها بقوله ومنها امره بالكسب ما هو فرض ومراره بالزوم لانه هو الحقيقة الشرعية اعني
ما ثبت بدليل قطعي لم يرد ما حده ونفسق تاركه يوزن كل ان كان مكلف لزمه تحصيل مقدار منه
بقوله وهو الكسب قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه فان ترك الاكساب بعد ذلك
وسعد وان اكتسب ما يدرجه لنفسه وعياله فهو في وسعه لانه النبي عليه السلام اودع قوت عياله
ومنه ما هو سبب وهو الزيادة عليه ارسل قدر الكفاية ليواسي به فقرا او يصل به امر الزيادة
قربا فانه افضل من التحمل لنفس العبادات لانه منقصة النفل كفضه ومنقصة ذلك الكسب له ولغيره
ذلك خير وافضل لقوله عليه السلام خير الناس من ينفع الناس ومنه ما هو مباح وهو الزيادة
للخير والسقم لقوله عليه السلام من طلب الدنيا حلا لا منعفا لقرانه بوجهه كالقرنية البدر
ومنه ما هو حرام وهو الزيادة للتفاخر والبطر وان وصليته كان من فعل لقوله عليه السلام من طلب
الدنيا مفاخر ما كثر القرائه وهو عليه غضبان ويغضب الرجل على نفسه وعياله لقوله تعالى
انفقوا من طيبات ما كسبتم بلا اسراف ولا تعذر بمرغوب قائل اساءوا انفقوا لم يسرفوا
لم يقره او من قدر على الكسب لزم ان يكتسب لما ياتى ان طلب الكسب فريضة وان عجز عنه
لزم ان او عرض او كبر او غير ذلك لزمه السؤال عن الناس قدر كفاية لانه نوع الكتاب لكن لا يكل
الا عند العجز فان تركه امر السؤال وهو قار عليه حتى مات من جوعه اثم لانه القرف نفسه الا انه ملكة
فان السؤال يوصله الى ما يقوم به نفسه في هذه الحالة كالكسب ولا ذل في السؤال في هذه الحالة وان
عجز عنه امر السؤال يعرض على من علم عجزه ان يطعمه او يد عليه في يطعمه موانع الهلاك فان
استغوا منه ذلك حتى مات استكره في الاثم واذا اطعمه واحد سقط عن الباقي ومنه كان له قوت
لوجه لا يكل له السؤال ويكره اعطاء سؤال جميع تركه صار جمع ناصرة الحمد لانه اغانة على
او من الناس وقيل ان كان اسأل في المسح لا يحل رقاب الناس ولا يميز بين يد من يمسح لا يكره
اعطائه قارة الاختيار وهو محكم ولا يجوز قبول مديته امره الجور لانه الغالب في مالهم الحرفة الا
اذا علم ان اكثر ماله من عمل ان كان صاحب محارة او زرع فحينئذ يجوز اعتبار الغالب ولا
يكره اجارة بيت بسوا او غير بالغية فيخذ بيت نار الخوس او كنية ليهود او مبيحة

للنصارى وسائر ملوكهم على قولهم يتخذون سبيهم في الحرب اذا كان غالب السواد اهل الكفر هذا
 عند الامام وعند جماهيره لانه اعانة على العصية ولان الاجارة على منفعة البيت ولا مصلحة
 فيه ولا مصلحة في الاستاجر وهو مختار في ذلك ومكره في العصر اجماعا لظهور شعار الاسلام
 فيه فلا يمكن اهل الذمة من ذلك وكذا يكره ذلك في سوا وغالب اهل الاسلام لا ذكر في مسئلة
 المتقدمة ومنه قوله من رفع اياها جازب له الاجور عند الامام وعند جماهيره لانه الاجور موجود الا امانة
 على العصية ولان العصية في شرها لانه كل ما لا يابس يقبل بهدية العبد واجابة دعوتيه وسفارة
 وائنة والقياس ان لا يجوز لانه تبرع والعبد ليس من اهله لكن يجوز في الشيء اليسير للضرورة كما
 ذكره في قول السيرة ثوبا وقول ابي داود انه احد المتقدمين لانه كلامه الثوب والنفقة كثيرة ولا ضرورة في
 الشيء الكثير فقبح على الاصل وهو عدم الجواز وقيل في المعاملة وهي في المعاملات المالية
 والمناكحات والمعاملات والامانات والتركات قول القدر العاقل للضرورة ولو كان في
 او عيدا او فاسقا او كافرا لقوله من قول القدر من يترك اللحم من مسلم او كتابه فيجوز لنا اكله او شره
 من نجوس فيجوز علينا اكله حتى انما والقياس عدم القبول وهو ظاهر وجه الاستحسان ان في
 عدم القبول حرجا مائيا وقيل قول العبد والائنة والبصيرة الهدية كما اذا جاء كل واحد منهم
 وقيل اهدى رايك فلا يهدى الهدية بكل قولها منه لانه الهدايا تبعت عادة على اليد وليس على العقل
 قول كل منهم في الاذن بان قال كل واحد منهم انما اذن في التجارة بقبول قوله والا يذود الى الحج
 في استحضار الشهود الى مواضع العقود وشرط العدل في البيانات المحضة لانه لا يكثر وقوعها
 فلا حرج في اشتراط العدالة ولا اعتبار بالقبول قول الفاسق لانه منهم فيها وكذا الكافر والبصير
 كما في عن حاشية الامام يعني لو ان الحديث بينهما لكن لا يعلم حاله فشرع عنه فاضربا به بحسن
 فيقيم السائل ولا يتوضا ان اجبرها مسلم عدل ولو كان حتى او عبد الترحم جانب العدل
 في حرة لظهور عدالة وتجوز السائل في الفاسق والمستوزان اجبر بها اهدى ما تم بعمل فباب
 رايه اسر ان كان الكبر رايه انه صادق بغير ولا يتوضا وان كان انه كاذب يتوضا به ولا يتم ولو
 اراق اما الذم انما خبر بخباسته فاسق او مستور فتمت عليه صدقة اولم يرق وتوضا وتتم
 عند غلبة كذبه لان غلبة في كل من الصور ان احوط لانه التورج وثلث فلا يقط باضماره

في قوله انما يهدى رايك
 والاولى انما يهدى رايك
 والاولى انما يهدى رايك
 والاولى انما يهدى رايك

في اللبس من بيان اقسام الملابس وتمييز كل قسم بتوقيف احكامه الكسوة
 انواع منها ما هو فرض لازم على قس لا تقدم وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد
 لانه لا يقدر على اداء الصلوة الا بستر العورة وخلق لا يخلو الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك
 بالكسوة فصار نظير الطعام والشراب فكان فرضا سواء كان حرا او عبيدا ولكن الاول كونه
 من القطع او الكتمان بين النفس ونحوه لا يخلو في الحس ولا يخلو في النفس
 ومنها ما هو مستحب وهو الرأفة على ذلك لانه الرأفة انما موربه بقوله تعالى فذروا زينتكم
 واطهار لوجه الله تعالى خصوصا اذا كان ذا علم وعودة لقوله تعالى اما بغير ركب فحدث ومنها
 ما هو مباح وهو الثوب الجميل للفرق بين الجمع والاعباد وجماع الناس اذا لم يكن للكبيرة وجمع من
 حلال ومنها ما هو مكروه وهو اللبس والتكبر والخيلاء ويستحب لبس الابيض لقوله عليه السلام
 خير ثيابكم البيض والاسود لانه كان على راسه عليه السلام يوم فتح مكة عمامة سوداء ومكره
 لبس الاحمر والمصفر وهو ما يصنع بعضو السنة في النعم سواء كان مستعمرا قاتنا او قاعدا
 ارضاء طرف العامة سواء كان من اهلها او انتابها بين كسفيه هكذا فعله عليه السلام
 ثم اختلف في مقدار الارقاء قيل قدر شبر من يد صاحبه وقيل الى وسط الظفر وقيل الى
 موضع الجكوس واذا اراد استمر نقض العامة وتجبر بها نقضها كالقبا كورا ولا
 يلقيها على الارض دفعة واحدة هكذا انفردت فقله عليه السلام ويحل للنفاء لبس الكور ولا
 يحل للرجاء ولو كانا من جنس واحد بينه على المذهب الا قد راي بعض اصابع مصنوعة عرضا كالعلم
 بموضع العلامة وهي مصنوعة من الحرير في جيب الاردية واذا بالها وطرف كلبها ولا يابس
 للرجال والنساء يتكبدن اسرا في كذا الحرير وسادة واقترانه اسرا في كذا الحرير والنوم
 عليه وكذا ستر الحرير وتعليقه على الباب عند الامام خلافا لما حيث لا يجوز عند جماهيرهم النهي
 والانه قتر الاعاجم وقدر نهى عنه قال عمر بن الخطاب ايكم وزتر الاعاجم ولان النهي ورد في
 اللبس وهذا دونه ولا في القليل من الملابس طلال وهو العلم فكذا القليل من اللبس والاعاجم
 ولا يابس لبس سدا ابرسيم وطحة غيره ابرسيم من القطن والكتمان والصف
 سواء كان مصنوعا بالابرسيم او غالبا عليه او مساويا له لانه الثوب انما يصير بالابرسيم والابرسيم

بالثقة فكانت هي العبرة لا السدر وذلك يجوز بسبب الحرب وغيره بالاجماع وعكسه وهو ما
 طمحة ابراهيم وسداه غيره لا يلبس الا في الحرب بالاجماع لا ذكر منه ان العبرة بالثقة غير ان في الحرب
 ضرورة وكبره ليس بالصدق اكره فيها ان في دار الحرب عند الامام خلافا لما حيث لا يكره عند
 لا رور ان علي السلام رخص لبس الحرير والديباغ في دار الحرب ولا في ضرورة فان انا الص من
 اوضع سلاح واهيب في جان العدو ليرقية ولما اطلق النصوص السابقة عز لبس لانه لا يفسد
 بين حارب وحارب والضرورة انما تقتضي بالخلوط والدرجحة حارب فلا حاجة الى انا الص منه ويجوز للنساء
 التخلي بالذهب والفضة لا يجوز للرجال لانه نرين وهو حرام في جميع الرجال دون النساء والاستعمال
 انما تم قدر شفا والاكستقار المنطقة والاكستقار حلية السيف اذا كان كل منها في الفضة
 تحقيقا لمعنى التوضيح نعم الاخرة والفضة اغنت عن الذهب لانها من جنس واحد والاسمار
 الذهب في ثقب الفضة لانه تابع كالعالم في الثوب فلا بد لابا له والاكتمالة الثوب بذهب
 او فضة لا ذكر منه انه تابع للثوب فلا حكم له والاشد الحسن انتمرك بالفضة فقط ولا يجوز
 بالذهب عند الامام خلافا لما حيث يجوز بالذهب ايض عند ما قياس على الفضة ولان الاكل
 فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد انقضت بالفضة وهي الاذنة بغير الذهب على الاصل وهو
 التحريم ولا يخفى رجل ولا امرأة كحج كاللعل والياقوت وغيرهما من الاجار ولا صفر ولا زعفران
 النحاس ولا عديد لا رور ان علي السلام نهى عن اختم من هذه الانواع وقيل يباح بالذهب
 لانه ليس كحج فضة او ليس له نقل الحج وترك الختم افضل لغير السلطان والقاض لعدم خيانه
 اليه بخلاف السلطان والقاض كان في الهداية وفي الصبح وظاهر كلامهم انه لا خصوصية لهما بل
 في كل ضرورة كذا ذلك فلو قيل وترك الختم لغير ضرورة ما جبه ليدخل فيه العاطل ومتولا الوقف و
 غيرهما ممن يحتاج الى الختم لضبط اموالهم كان الحكم فائدة ويجوز للرجل والمرأة بلا كرامة الاكل والشرب
 من انا مفضل والحبوس على مبرر مفضل او كرسى كذا كذا وسرج كذا كذا بشرط اتقا استعمال
 موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع العلم عند الاكل والشرب ولا يخفى في موضع الحبوس
 عند الحبوس هذا عند الامام وكبره ذلك عند ابو يوسف مطلقا سواء انظر موضع الفضة او لا
 لانه استعمال الحجة كالحل وله ان يجوز تابع ولا اعتبار للتابع فصار كعلم الثوب وسما الذهب

نموذج
 من نسخة توريثي
 اتم

وغيره روايتان في روايت مع الامام وفي اخر مع ابو يوسف وكبره اليكس العبي وها او حرا
 لانه لا حرم اليكس حرم اليكس كالحق فانه لا حرم شربه حرم سقيه وكبره حرقه لمسخ الموق او
 لمسخ الخياط او لمسخ الوضوء بفتح الواو هو الماء الذي يفر على الاعضاء عقيب التوضؤ ان حملها بالكلية
 وان حملها للحاجة فلا يكره التوضؤ والبرم بالناء الخشاة الفوقانية هو كخيط الذي يوقد على الاصبع
 لتذكير الناس به لان فيه غرضا صحيحا **فصل في احكام النظر وكونه كالكس وحكم النظر**
 الى العورة المبنية في كتاب الصلوة الا عند الضرورة فانه يحل كالطبيب والحاجن للرجل والحاجة
 الى الخاتمة للنساء والغالبة والحاجن الى الخاتمة لا يحل ولا يحل واحد من هؤلاء يرضى به النظر بالضرورة
 اخيا ولحقق الناس ودفع الحاحهم وكلمة لا يجاوز طمحه هؤلاء المذكورين قدرا للضرورة فانه
 يلزم ان يقتصوا ابصارهم من غير موضع المرض وتحتان وتحتة حتى يفر للطبيب ان يعلم امرأة
 مداواة امرأة مريضة ان امكن لانه نظر المرأة الى المرأة اخف من نظر الرجل اليها لانه لا بعد من
 الفضة وان لم يكن يستر كل عضو منها سوى موضع المرض ثم ينظر ويغض بصره ما استطاع لانها
 ثبت للضرورة بقدر ريقه ويستر الرجل من الرجل الى ما سوا العورة وقد ثبت العورة في
 كتاب الصلوة فلا حاجة الى تكرارها ونظر المرأة من الرجل الى ما سوا العورة في
 ما سوا العورة لانه ليس بعورة لا يختلف بين النساء والرجال فكان لها ان تنظر منها ومنه ما ليس
 بعورة ان لم يمت الشهوة وان لم تأمن بسترها ان تغض بصرها والرجل يغض بصره حتما
 لان لم تأمن وينظر الرجل الى جميع بدن زوجته وامته التي يكره ولها بستره وقبره وقوله
 عليه السلام غفر ليعزك الاعز زوجك وامتك وينظر الرجل من حارمه نساء او رقعا
 او مصاهرة ومن امة غيره فما كانت امة برة او مكاتبة او امة ولد الى الوجه والرس والصدر
 والى والعقد وغير ذلك من مواضع الزينة لا يرضى المحارم بدخل على البعض ولا يستندان المرأة
 في بيتها في ذلتها حادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع في كل حال خرج وكذا امة غيره فان حكمه حكم
 انعم للضرورة رؤيتها في ثياب البذلة ولا يلبس بمسح من الرجل مواضع التي يحل النظر اليها
 من حارم سواها غيره لتحقيق الحاجة الى ذلك بالاركاب والانزال الى الفراة والحاجة الى النظر وقلة
 البيل والخشاة الى المحارم والامام كذا ليس لانه لا يلبس بمسح مطلقا بل بشرط امة الشهوة في

النظر والنسب لان النفس موجودة والشيطان لم يولد ولا فناء الانسان ولا ينظر الرجل من حماره
وانه يحزنه الى البطن والعجز وان وصليته بمن الشهوة لا يراى انما هو محزن لثمة وكلها
ليس محزن لثمة ولا ينظر الرجل الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفان لان ابداء الوجه والكف
يكرهها بالضرورة لما جرت به العادة مع الرجل اخذوا اعطاء وغير ذلك ان امة الشهوة لما
قلنا في السنة المتقدمة والامر ان لم يامنه الشهوة فلا يجوز النظر الى الوجه والكفان لغرض
عند الاداء بخلاف المحل فان النظر تحت الشراة لا يباح مع الشهوة على الاصح اذ يوجد من لا يمتنع
فلا ضرورة بخلاف من يذوقها وغيره كما لم عند توجبه الحكم فانه يجوز لها النظر اليها وان لم يامنها
لانها مضطر ان اليد في اقامة الشهوة والحكم عليها اولها ولا يجوز من ذلك الرجل وجهه والكفان
وان امة الشهوة ان كانت الاجنبية ثابتة لان المس يخطئ في النظر الى الشهوة فيه اكثر وكثر
من ذلك ان كانت مجزأة لا تستحق او يستحق ثمانية على الغف وعلمها لا يخدم خوف الفتنة
على كلا التقديرين وان لم يامنه فلا يجوز المس لاجنه من التوفيق الفتنة ويجوز النظر والمس ولو كان
مع خوف الشهوة عند اراة الشراة بالضرورة او عند اراة النكاح لا اطلاقا ورواه عن علي
قال في الفتنة اذا اردت ان تزوج انظر الى فاه امرئ او يذوق منكها والعبد مع سيده كالاجنبى
الرجل حتى لا يجوز لها ان تدبر من زينتها الا ما يجوز ان تدبره للاجنبى ولا يكره ان يخطئ منه
الا ما يجوز ان يخطئ اليه من الاجنبية لان خوف الفتنة مثلها من الاجنبى بل اكثر لكثرة الاجتماع و
الاجوب وكفى كالفحش لانه اخفى كالمع والجبوب يباح فلا يفسد الفتنة كالنظر وكبره للرجل
ان يقبل الرجل سواء قبلت او بدت او عضوا منه او يعانقته في ازار واحد بلا قبض هذا عند
الامام ومحمد وعند ابو يوسف لا يكره واما اذا كان عليها لم يقبض اوجبه مع الازار فلا يكره
بالاتفاق ولا يمس المصاحف لانهما سنة قدسية متوارثة بين المسلمين من لدن العهد الاول
الى يومنا هذا ولا يمس بتقبيل يد العالم او يد الزاهد او زارا الدين او يد السلطان العادل العدل
وغيرهم من المسلمين تعظيمهم سلاسة كاذبة الفاية ويعزلهم ما منة عند اجتماع بلادنا
لانه لا يحل لها في الوطني لا ينزل الزوج غير زوجة لانهما مقام في الوطني والعزل ان يطأ ما فاذ يقرب
الى الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج ولا تعرض الامة على البيع اذ بلغت في ازار واحد لوجود الالة

الاستبراء وهو ما لا يراى ويستبرأ من السريرة والركبة انما لا تعرض فيه لان ظهوره وبطنها عورة
فلا يجوز كشفها **فصل** في بيان احكام الاستبراء هو لغة طلب البراءة مطلقا وشرعا
طلب براءة الرحم من الحمل ومنه تلك امة رتبة ويدعو منه كانت او كناية بستر او غيره من سبب
الملك كزينة وصحية وميراث وخلق وخلق وتلك يحرم عليه وطئها ووداعها من المس والقبلة
والنظر الى فرجها حتى يستبرأ مني متى يعرف الملك براءة رحمها بحقيقة كاملة بعد الغيض فيمنه كقبض
بستره غير ان اخرج من كقبض الصغيرة والابنة لان الشراة قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء
واذا احتضنت في ثلثه بطل الاستبراء بالامام لان العدة على الاصل قبل حصول الحيض وبطلانها قبله
كاحتضنة بالاشراة اذا احتضنت في ثلثها من امة مرتفعة الحيض لانه صارت متممة الطهر وهي بمنزلة
الابنة كسبب الاستبراء بخلافه اشهر لانها علة الامة والصغيرة لبيان انها ليست بكامل هذا عند
الامام وابو يوسف وعند محمد بربعة اشهر وخمس ايام لانها مدة فراغ رحم المرأة من حيضها وعندها وجوب
رواية اخر عن محمد بن جعفر بن ابي شيرين وعنه ايام لانها مدة فراغ رحم الامة من حيضها وعندها وجوب
وفي الامة احاط بستره بربعه امر وضع الحمل ولو وصليته متصلة بقوله وحرم بغيره يحرم عليه ملك
انه حتى يستبرأ ولو كانت الامة بكر او كانت مشربة بكلا او بعضها من امرأة او من رجل فليحرم
بمع البوة او وصية او من يحرم عليه وطئها كالحكم رضاها او معايرة او خذ ذلك لكن غير رحم محرم
حتى لا يفتن الامة عليه وانما حرم عليه اقامة نومه شغل الرحم مقام تحفة لوجود السبب وهو الملك
واليد او الحكم يراى على السبب وعنه ابو يوسف اذا يفتن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرأ ويجب
الاستبراء للبائع وقت اراة مع امة الموطوءة بخلافه احتكام الاستبراء رحم ما اراد بيعها
بانه ولا يجب عليه لان ملك البائع قائم وهو يفتن بها وطئها ولا يكره في الاستبراء حقيقة ملكها
اشترط فيها لان الواجب عليها الحقيقة وهي اسم للكمال ولا يكره الحقيقة التي حدثت بعد ملكها قبل
القبض لانها حدثت قبل علته وهي الملك واليد جميعا فلا يعتبر احدهما او التي حدثت بعد البيع قبل
الاجارة في البيع المقصود وان كانت الامة في بدنة تملك الملك موقوف على الاجارة فتكون
الحقيقة التي قبل الاجارة قبل الملك فلا يعتبر بها وكذا لا يكره في الاستبراء الولادة التي حصلت بعد
سبب ملك قبل القبض لما ذكرتم ان السبب استحقاق الملك واليد وهو ما يكره بالقبض ولا

واما الثانية فلا وجود السبب وهو ان يحدث الملك بمؤكد بالقبض او المكين فربما خلا لا
له لا يجب الاستبراء وان طر بعد ذلك ومن ملك اثنين لا يجتمعان كما اذا كانا خاضعين فله وطن
احدهما فقط دون الاخر ومن واعيه اردوا عن وطن تلك الواحدة كما في شهوة والقبلة
والنظر في الفرج فان وطنها اوصل بها شيئا من الدواعي عزم عليه وطن كل منهما ودواعيه حتى
يخرج احدهما بتلك او يتكاح صحيح او عتيق **فصل** في بيان تأكيده من البيع وما لا يكره ويكره بيع
العدرة وهي ربيع الادوية لانه العادة لم تجز بالانتفاع بها وانما ينفع بها مخلوطة برأى او
تراب غالب عليها بالقاء في الارض فينبذ كجزء من بيعها وعزم بذقاق وجاز بيعها مخلوطة وهو الصحيح
جاء مع السرقين سواء كان مخلوطا او لا يكون وهو ربيع ما سرق الانسان كذا ذكره البرزج في التكملة
بعبارة لانه ينفع به بالقاء في الارض عادة والانتفاع به من العدرة الخالصة والمخلوطة والسرقين البيع
في الحكم فاما بيع غيره فان لم يكن الانتفاع به غير جائز وما كان بيعه جائزا يكون الانتفاع به جائزا
منه فان جازية رجل مع آخر يبيعها على كونه قاطنا وكلني صاحبها ارضا بكارية يبيعها او قاطنا
استر بها من ارض صاحبها او قاطنا ويها الى او قاطنا تصدق بها على ووقع في قلبه لشرائه
صدقة ارضه في البائع القاطن بهذه الكلمات **فصل** في شرائها منه ارضه في تلك البايع
وطوله وطنها بعد الاستبراء لانه اجز تجز لانما يقع فيه وقول الواحد في المعاملة مبسوط عدلا كان
او فاسقا مسلما كان او كافرا احرا كان عبدا رجلا كان او امرأة بشرط ان يكون محمية الماسة
الحاقة وان كان اكبر راية انه كاذب لا يفرض بشئ من ذلك **فصل** في اكره الرارق قيم مقام البعائين
ويجوز بيع بناء جويت ملكة بالاجماع ويكره بيع ارضها واجارها عند الامام خلافا لما جرت
يجوز وقولها رواية عن الامام لغراف الناس في بيعها واجارها وقسمتها في اموالهم من غير
يكره لانه عليه السلام قال حرم الله ملكة لا يباع ربا عنها ولا يواجر بيوتهها وانما يباع بناؤها لكونه
ملكاً له احدث ويكره الاضمار ومولعة احبها للنسبي انتظار للغلاء به ولا يكره الحكرة بالضم
والسكون ومنه ما اشتراه طعام وكخوه ذهب الى الغلاء اربعين يوما وقيل شهر في افلات
الادبيين كالبه والعدس وكخوها واقوات البهايم كاشعير والتمس ونحوها لكن لا يكره مطلقا
ويكره ان كان في بلد يضر بالجملة فليس بمحتمل لانه حبس ملكه ولا ضرر فيه لغيره وهذا عند الامام ومحمد

اعتبار الحكم قبل السبب لان الحكم لا يسبق سببه وكفر حقيقة وجدت بعد القبض وهي كونه
فان قلت يعني اذا اشتتر امة مجوسية فماست فار مجوسيتها بعد ان قبضها ثم اكلت
اجزاء تلك الحقيقة من الاستبراء لانها وجدت بعد سببه وهو استحداث الحكم والبدن
وهو مقتضى الحمل وحرمة الوطى مانع كما في حالة الحيض ويجب الاستبراء عند تلك نصيب
من الحارة المشتركة لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة لان
الاستبراء عند عود الالة الابقية ورواها في العنقوتة ورواها في حجة وفكر مرمونة لانه
السبب في كل منها وهو استحداث الحكم والبدن وهو سبب متعين فادبر الحكم عليه وجودا وعدا
ولا كره اجملة لا سقاطا من سقاط الاستبراء عند ابي يوسف لانه يمتنع من التزام حكم مخافة
ان لا يمكن من الوفاء خلافا لمخبر حيث قال كرهه لان الفرار من الاحكام الشرعية ليس من اعلا
المؤمنين واخذ بالاول اربع مكرهات اجملة ان علم عدم الوطى من المالك الاول في ذلك
الطور واخذ بانث امر بكراهية اجملة ان احتمال الوطى من المالك الاول فيه اخذ بالاحتياط و
اجملة في اسقاطه ان لم يكن حصة امر تحت اشتتر حرة ان يزوجها امر الالة التي يريد اشتترها
ثم يشتريها بعد تسليمها اليه وذكر هذا القيد في الحانية ولا بد منه كيلا يوجد القبض كالمشتتر
بعد الشكاح بالشر او انما يقطع الاستبراء بما ذكره لان الاستبراء بالنكاح لا يجب ثم اذا
اشترى زوجة بطل النكاح وحل الوطى ولا يجب الاستبراء ايضا وان كانت حصة امر تحت اشتتر
حرة فان يزوجها امر فاجملة في اسقاطه ان يزوج تلك الالة اباع من رجل يعقد على ان
قبل البيع وبعد تزويج الباع يشتريها مشتر وبقيتها ثم يطلق الزوج قبل الدخول بها او
اجملة في اسقاطه ان يزوج تلك الالة للمشتري بعد البيع اربع اشرا قبل القبض من رجل
على ان يطلقها وبعد التزوج يبيعها ثم يطلق الزوج فلا يجب الاستبراء في هاتين الصورتين وما
فضلناه هذا هو المقرر بقوله ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض اربع اشرا اشتتر من رجل
ابا يات في الصورة الاولى او يطلق الزوج بعد القبض اشتتر ابا يات في الثانية اما الاولى
فلا يات اشتتر منكوبة الغير ولا يكره وطئها ما دامت منكوبة الغير فلا استبراء واذا اشتتر
وطئها الزوج قبل الدخول من المشتري وحينه لم يوجد حدث الحكم فلم يجب الاستبراء وما

طه و الم یضربا یله و

وعند يوسف لا يفتقر كراهية الاضمار بالاقوات بل كرهه في كل ما يفر احتكاره بالعادة ولو دنا
 او فضا اولوبا ونحو ذلك لانه اعتبر حقيقة الضرر او كونه في الكراهية وما اعتبر الضرر فساد
 المهور وادار في الحكم على الاحتكار وتحقق احتياج العامة الى ما احتكره امره امر الحكم
 الاحتكار جميع ما يقبل من حاجته من قوة وقوت حياته ودوابه فان باع فيها وان امتنع
 عن البيع باع عليه احكام اتفاقا وان لم يمتنع بوجه وعزوه زوجه ودفع الضرر العام ولا احتكاره
 على صنعة لا يتأخر لغيره ولم يتعلق بها حق العامة فلا يكره عليه وان كان فاسدا لم يقدار
 ولا يملكه من يداخه ولم يوجب عند الامام عدم تعلق اهل بلد بطلبه بل يداخه وعند يوسف كره احتكار
 ما يملكه من يداخه لا لطلاق قوله حكيم لئلا يملك الاحتكار بل لكونه عند كراهية ان كان موضع حجب
 منه الى هذا الضرر عادة وهو الاحتكار لتعلق حق العامة به لانه بمنزلة قضاء الضرر بخلاف ما اذا كان البلد
 بعيدا لم يجر العادة باجل منه لا لانه لم يتعلق به حق العامة ويجوز بيع العيصية عصبية الغيب ممن
 يعلم انه يتخذ من الامانة لا تقوم بنفس العيصية بل بغيره فصار عند الفقهاء كراهية الاحتكار
 وكراهية خلاف بيع السلاح من اهل القنينة لانه معصية تقوم بعينها ولو باع مسلم خرا او ذينة من
 غنما كره لرب الدين اخذه لا علم من ان امره ليس بمقوم في حق المسلم فلا يبيع بعينها ولا يملك غنما
 بالقبض وان كان المدين ذميا فباع خرا او ذينة من غنما لا يكره لرب الدين اخذه وان
 كان مسلما لان بيع امره في حق كسبه كخرا في حق المسلم وكراهية التمسك في البيع فكان القيد
 فلا يبيع لئلا يام ان يتوض لحد الا اذا اقتدر ارباب الطعام في القيمة تقديرا فاحش بان باعوا
 بضعف مثلا وعظم احكامهم في صيانة حقوق المسلمين الا بالتسخير فلا يبيعون حينئذ بالتسخير
 بمسورة اهل الجيرة لما فيه من دفع ضرر العام والتسخير هو ان يبيع احكامه لكل مقدار من الطعام ويؤثر
 غنما بان لا يتجاوزها ويجوز شراء مال لا يملكه من مثل النفقة والكسوة وبيع ما لا يملكه
 منه عند عدم الاب لاجبة وعنه وانه منقطع ان كان هو المالك في جرحهم ودفع الضرر عنه
 وتوجهه المصلحة لا تقتضي من بين هؤلاء اذا كان في جرحها لانها تلك اطلاق منافعة لا عوض بان
 يستخذه فملك اطلاقا بعوض هو الاجارة بالاولوية **في استغراقات** وهي
 ما لا يملك ما تقدم قلت عنها الفصول الستة وهذا على عادة اكثر المشايخ من ارباب

يقتضيه

من ارباب التصنيف فانهم كثيرا ما يذكرون نحو هذا عقيب كل كتاب وباب من النفقة نحو ما
 بالسهم ويجوز ويجوز والبعض والابن والاقدم لانها من اسباب الجهاد ويحتاج اليها في اقامة هذه
 النفقة لكن لما لم يجر في جميع الوجوه بل تجوز في بعضها ولا تجوز في بعضها فقد شرع في بيان كل
 منها فحق فان شرط فيها جملتها احكاما بان يقول احد هما لصاحبه ان سبقتي عليك كذا
 وان سبقتك فلا شئ لي عليك او شرط فيها جملتها ان لا يسبقها من ان يقول الثالث
 لكما يتبين انما سبق له على كذا فانه لا يرضى ان يرضى واحدا وان شرط من كلا الجانبين
 بان يقول ان سبق فربك اعطيتك كذا وان سبق فاعطيتي كذا كذا كذا لانهم لا يرضون
 حوام الا ان يكون بينهما درس محقق كمن يتشد بالآية على وزن ضيق بمعنى مثلها امر بغير سبها يتوهم
 انه يسبقها ان يسبقها احد اهل منزلها وان سبها لا يعطيهما شيئا او بالعكس لشرط انهما
 لو سبها يعطيهما ولو سبها لا ينفذ شيئا منها كذا في التمسك وفيما بينهما ايها سبق اقدم
 بشرط من الاخر لا يملك خروج من ان يكون فارقا فيجوز وان لم يكن النفس اتملا فلا يجوز لانه لا
 فائدة في ادخاله فيها فلا يخرج من ان يكون فارقا وعلى هذا احكام لو اختلف اثنان عالمان في مسألة
 علمية وان ادا الرجوع الى شيخ فاضل يعلم انهما اصاب وجبلا على ذلك جبالا فان كان ذلك
 اهل من احدهما او ثلث او من الجانبين بان او خلا بينهما محلا على فحس ما ذكر جاز والافلاو
 ذلك لانه لا جاز في الاخر كس المعنى يرجع الى الجهاد كذا في الحديث على الجهد في طلب العلم لانه
 الدين يقوم بالعلم كالقوم بالجهاد وولاية العرس سنة قديمة وقدمت من غلبة ومن وعظما
 فليجب وان لم يجب ثم الخالفة السنة ولا يرفع منها امر من التولية شيئا ولا يعطى سائلا
 من كاد ولالة الاباؤن صاحبه لانه الاول في الاكل وون الرفع والاعطاء وان علم احد عنوان
 بها نحو الاجيب سواء كان من مقتدرين او لا لانه لا يملكه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرا
 وان لم يعلم ان فيها لروا حتى حضر فان قدر على منع فاعطى لانه منهي عن شكر وهو واجب على من
 يقدّر عليه والا امر وان لم يقدّر عليه فان كان مقتدرين كما قاض والواله وكونهما او كان الله
 على حادثة البيع وعرضها فلا يقدّر لانه يستاهل الله حوام والامتناع عن الاحرام اوله من الاتيان
 بالسنة والا امر وان لم يكن مقتدرين لم يكن الله على حادثة فلا يملك بالفقود والصبر في بيع

الحجارة اذا كان معها تامة حيث لا يترك التوسيع والصلوة عليها ما عند ما في الساحة
كذلك بنا في الامام ابتليت به امر بالمعقورة فصبرت ووافوا الامام بهذا الجور على ما قبل ان يصير
مقدرا في ذلك الوقت والافاضات ان يكت من مثل هذا المنكر في حق عاين اعظم من ذلك
واكبر وادخله ابتليت به على حدة كل الامام حتى الغنى بغرب القصب لانه ابتلاء اما الجور بالجم
ولا يخص هناك والكلام اتم منها بقوله ما يوجب به الحكم كالتسبيح وكحده كالنحو
التسبيح والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة القرآن والا حاديت النبوية وعلم الفقه
وقد اتم به امر بالتسبيح وكحده اذا غلبه في مجلس الفسق وهو علة ارجح ان الحكم على الفسق
لانه لا يصدر منه حينئذ على سبيل الاعتبار والانتكار على الفسق فائتم وان قصد به التوسيع
وكحده فيه ارجح مجلس الفسق الاعتبار والانتكاظ والانتكار على ما شاهد من الفسق فحسن وكذا
في سبج في السوق بنية ان الناس يفلتون فلعلمهم من هذا الاجرة فوافوا في تسبيح ومعه في غير
السوق وكبره كبريا فلهذا فعل التسبيح وكحده للتاج عند فتح متاعه بان قال سبحانه الله ما من
اجتماع وكحده ما يوجب به رغبة مشتركة لانه يكون لا الدنيا وكبره التوسيع وهو ان يخفض صوتهم
يرفع بقراءة القرآن وكذا كبره الاستماع اليه ارجح التوسيع لانه تشبه بفعل الفقه في التوسيع
ويعلمون فويل لا بأس اذا لم يتغير المعنى ولم يجل الاضلال ببعض احواف لقوله عليه السلام
زينوا القرآن باصواتكم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن وكحده
الحجارة وعند الرخف ارجح وعند التكبير ارجح فاطناك به ارجح رفع الصوت عند آيات
الفناء الحزم التوسيع وكحده والظاهر ان هو مع صلاته صفة لقوله الفناء ولكن ليس في
تسميته الفناء وجدا وجه وجه وكبره الامام القراءة عند القبر لانه اهل جيفة وجوز ما القراءة
عند القبر محمد وبنو محمد لا ينفذون لافيه من النفع لم يثبت لورود الآثار بقراءة آية الكرسي و
سورة الاخلاص والفاحة وغير ذلك عند القبر وذهب اهل السنة والحجامة ان ثلاث
ان يحل ثواب على العبرة وهو يصل الى من يحبه ومنه ارجح الكلام مالا ارجح فيه ولا وذر الحكم فتم
واقعدوا كالتوسيع وكحده لانه ليس بعبادة ولا محصنة واختلف في انه هل يكتب ذلك
على الحكم ام لا الصحيح انه يكتب وقيل لا يكتب لعدم الفائدة فكتابه وجه الاول اطلاق قوله تعالى

تعالى ما يفظ من قوله لا يدبر رقيب عتيد ومنه ارجح الكلام ما يؤتم به الحكم كالكذب والغيبة
والسمية والسمية لانه كل ذلك محصنة حرام وكذا التعلق فوق العادة فانه مذموم بخلاف التواضع
فانه محمود والكذب حرام في جميع الادب الا في الحرب للمحاربة وهو ان يؤتم به صاحبه خلاف ما يري
لكم والافى الصلح بين الناس بان يقول لاهلها ان فلانا يحبكم وندم ما صدر عنه ثم يقول للاخر
كذلك فيكون سببا للصلح بينها والافى ارضا الرجل مع الاهل بان يقول الزوج لاهلها اني
احبك واريد ان اشتهر ترك شيئا مني لغيره فيكون ذلك سببا للصلح بينهما وترك الشقاق
والافى وضع الظالم عن الظلم لانه اذا ابر هذا ظلالا في الكذب اذ كان بنية خالصة وكبره
التوسيع به امر بالكذب الا حجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت بغض امس فلان باس لانه
صادق في قصده وقيل كبره لانه كاذب في الظاهر ولا غيبة لطالم يؤذ من الناس بقوله وقوله
وان كان يصلي ويصوم قال عليه السلام اذكره الفاجر ما فيه لكي يحذره الناس ولا انتم في
السمي به امر بالظاهر الى السلطان ليرجوه عن الجور والحق بل شايب به لانه من باب النهي
عن المنكر ومنع الظلم ولا غيبة الا لعلوم متعين بان سمي به اسمه وذكره بعبارة الذم فيتم
به غير غيره فاغنياب اهل قرية ليس بغيبة فلو قال رجل اهل القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه
لا يري جميع القرية فكان المراد البعض وهو محمول وحرم اللعب بالنرد والسطيح والاربعة
عشر وهو لعب يتقوله اليهود وكل هو تميم بعد التخصيص تارة النهي فاحرم لقوله عليه السلام
كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه نفسه ومناصلة بقوله وكبره
تارة استخدام الخصال بالكره جميع فخصي لانه فيه تحريض الناس على الخصا الذي هو مشقة وقد ذكر
عنه وكبره وصل الشعر شعر آدم وسواء كان شعر آدم او شعر غيره لقوله عليه السلام لعن الله
الواصله ومسنو صلة وكبره حوله في الدعا كالكذب بمقعد الغر من عرشك بتقديم الجوان
او بتقديم القاف عند الامام ومعه الامم الكراهية في القول التي ظاهر لاستحالة العقود على الله تعالى
وكذا في الاول لانه يؤتم تعلق غرة بالعرش والعرش حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون
حادثا ضرورة وغرته كقوله غرة فالله يوسف فانه يكون الاول غرته لانه حادثا وكبره قوله
استكاثت بجنايتيك ورسلك اوجب البيت اوجب المشوا حرام ولنه لاجل المحذور

على الله تعالى وانما يحض برحمته من ثباته غير وجوب عليه واستماع الملاهي حرام ومما سب ان
يذكر هذا القول بعد قوله كل له ويكره تفسير المصنف والتفسير ان يجعل على كل عشر ايات فلا تقرب
علامة ويكره نقط نقط المصنف وهو يفتح النون اظهارا لخواصه الا انهم فانه امر كل من التفسير
وانقط لا يكره بل هو حسن فانهم لا يقدرون على حفظ الآي ولا على القراءة الا بذلك ولا بال
تخفيف المصنف لما فيه من تغطية كافي نقش المسجد وتزينة ولا بأس به في قول الله عز وجل
وعزيرة من مساجد المسلمين وجوامعهم لان البحث في اعتقاده لا في شخصه فلا يحيل التلويث الذي
هو دار النبي ولا بعبادة اسماؤه الذي هو من باوجاع لانه فيه اظهار محاسن الاسلام وكبر
اخصاء البهايم منقصة للناس لانهم اخصى لبيب ويجوز انشاء الحجة على الخلق اذ لو كان هذا الفعل
حراما لما ركب النبي عليه السلام البغلة لما فيه من فتح باب ويجوز تخفيفه للرجال والنساء لتقوى
اذا كانت بشي من المحامات لا يحرم كالحرم وكذا من المحامات لقوله تعالى لا يحل لكم ان تنكحوا
حرم عليكم ولا بأس برزق القافر من بيت المال كفاية لغيره صلى الله عليه وآله ما يكفيه وابنه سوا
كان غنيته الاصح او فقيرا لان بيت المال اعدل صالح المسلمين والقافر محسوب لمصالحهم و
اجب من اسباب النفقة فكان رزقه منه اذا كان بلا شرط ومعاودة وان كان بشرط
ومعاودة لا كونه لان القضاء طاعة فلا يجوز الاجور عليه كمن اطلقا ولا بأس بسفر الامة و
الولد لا يحرم لان الامة بمنزلة المحرم لعامة الرجال فيها يرجع الى النظر وحسن عند الاركان وكذا
ام الولد لقيام الرق فيها وكذا المكاتبه ومعوق البعض عند الامم والقصور على انه يكره في زماننا
لغلبة اهل الفخا والخلوة بها من خلوة غيره كونه وغير المحرم بالامة وام الولد قيل تباح فيها
على النظر ايها وكس وقيل لا تباح لعدم الضرورة ويكره جعل الرأية اسر جعل الطوق كذا
امانع من تحريك الرأية في غنى عبده لانه عقوبة الكفار فيهم كالا حاق بالنار وفي النهاية
لا بأس به في زماننا لغلبة التمدد والفوار لا يكره تقييده اخر اذ عم الا باق والتمرد وموسنة
المسلمين في الفاق ويكره ان يقرض بقالا او درهما لياخذ منه ارضه البقال به اسر بالدرهم ما
يحتاج من الطعام وغيره الى ان يستوفى اسر الدرهم فانه قرض جوفاء وموسنة عنه
تقليم الاطراف ونقنق الابط وحلق العانة والشارب وقص الشعر ارب حسن

حسن ان لم يكن في الجهاد واما ان كان فيه فسبب لتوفيره ليكون اسبب في عين العدو وهذه
من سنن الخليل عليه السلام وقيل نبينا عليه السلام ولا بأس به في قول الاحكام للرجال والنساء اذا اراد
الداخل فيه امر اذا شئ على موضع العودة اذ اراد التلويح بالناس اليه وغض بصره عن النظر الى غيره
لما ينسب الى الوقاحة وسبب اتخاذ الاوعية لنقل بها الى البيوت لحاجة الوضوء والشرب
لأنه لا يؤمن منهن من يخرج فينزلن كسرا فاجابتهن وكونها اركان الاوعية من تحريف الفصل
وفي الحديث من اتخذ او اتي به فخر فآزارته املا كذا وكذا اتخاذ ما فيه خاس او رصاصا وشبهه
او دم ولا يجوز من الذهب والفضة ولا بأس بسيرة صفاة البيت بالسود جمع اللبس لرفع البرد
لان فيه منقصة ويكره ستر المرأة لانه اسراف ونوع كبر واذا اراد الرجل ان يرضى من الطعام
والكسوة وغيرهما صاحب ان يتعمم بمطر حسن وجوار عجلة وليس فاقرة عالم فيه الشارع عنه
فلا بأس بذلك ولكن القناعة باذنه الكفاية ومصرف الباقي من اذنه الكفاية الى ما يتقنع به في الارز
اوله من التعمم لان الملاهي للثوم ان يقع بالكفاف في العاجلة فانها فانية ويدخل الااجلة فانها
باقية **كتاب** **احياء** **اموات** الاحياء لغة جعل الشيء حيا وعرفا انتصرف في ارض موات
ابناء او الفرس او الزرع او غيره ذلك واموات بفتح الميم وضربا هنا مستعار ويستعمل
في ارض لا مالك لها ومترعا هي ارض لا يتقنع بها لا تفضل ما فيها او غنبة عليها او كونهما سواءا
عادية اسر قد تمت خواصها غير مملوكة لانه من زمان بعيد ولهذا نسبت الى عاد او مملوكة في الاسلام
لكن ليس لها اليوم مالك معين من مسلم او ذم لانها لا تختلف في سبب الملك هذا عند الامم
واليه يوسف وعند محمد ان ملك في الاسلام لكن ليس لها اليوم مالك معين لا يجوز مواتا
فاذا لم يعلم لها مالك معين تكون لعامة المسلمين ولو ظهر لها مالك معين اخذها ضمن له زرعها
ان نقصت بالزراعة والافلاك شي عليه ونسب ط عند اليه يوسف في كون الارض مواتا يجوز ايجانها
لكل احد كونها اموات بعينه عن العام اسر البلد والقوية لان الظاهر ان ما يكون قريبا من العام
لا ينقطع احتياجه اهلها اليه كمن يمشيهم وطرح مصابيحهم فلا يجوز مواتا وهذا البعيدة ان تكون
في مكان بحيث لو صبح من اعصاه اسر قصر العام باعلى صوته لا يسمع فيها اموات وعند محمد بشرط
ان لا يتقنع بها اهل العام من حيث الزرع والاحتطاب والاشتت ان لو كانت قريبة من الزرع

بغير سنة التي بين النهرين والارض الاخرى انما ليست في احد منهما بان لم يكن عليها
عرس ولا طين بلق لصاحب الارض ولا حرم للنهر فلا يورس فيها صاحب النهر ولا يقرط عليه بالطين
ولا يجر بغير اذن صاحبه او يجره من غير اذن صاحب النهر او يجره من غير اذن صاحب النهر
ما لم يجره من غير اذن صاحب النهر ولا يجره من غير اذن صاحب النهر ولا يجره من غير اذن صاحب النهر
والا لقاها وتكون اذن صاحب النهر حرم عند ما وقار العقبه ابو جعفر نوخذ بقول الامام في العرس بغير اذن صاحب
الارض ان بغير سنة في السنة للضرورة فيه وهو لها في القاء الطين بغير اذن صاحب النهر
يقرب طينه على السنة للضرورة فيه وفي الكفاية ان الاختلاف بين الامام وصاحبه في تركه
لا يحتاج الا كربة في كل حين واما النهر الصغير الذي يحتاج الى كربة في كل حين فله حرم بالاتفاق ومن
عرس شجرة في ارض موات فله حرم بها تحت ازرع من كل جانب يمنع غيره من العرس فيه لانه يحتاج
الى حرم لحراذير في الوضوع فيه **فصل في الشرب** اعلم ان النصيب من الماء لو كان احدهما
الشرب بالسكر وهو يطوى على الشرب بالاشفاه وعلى سقر الارض وعلى سقر الدواب ونحوهما وان
الشفة وهي تخش الشرب بالاشفاه وهذا في الشفة شرب بني ادم والبرهائم بالاشفاه فقط
ثم اعلم ان مياه انواع احد الماء البحار وحكم ان نكر احد من اناس فيه حتى الشفة وسقر الزرع و
نحوه فان الانتفاع به كالانتفاع بالشمس والقمر والحوادث فلا يمنع من الانتفاع به على ارضه
وانما ما افاده بقوله والارض والارض كالقنات والرواقع ويحرم ان يكون من غير ملكه لانه
لانه ليس لاحد منها يد على الخصوص لان قنات الماء يمنع غيره فلا يجوز محزرا وملك الاحواز وملك ما افاده
بقوله ولما افاده فيها ارض الارض والارض حتى الشفة والوضوء ونصب الرمح وكسره في الارض لانه
مباحة في الاصل لكن لا مطلقا بل ان لم يجر نصب الرمح او كسر النهر بالعادة حتى ان غيره ليس
ذلك لانه دفع الضرر عنهم واجب والثالث ما ذكره بقوله وفي الانهار المحلولة ملكا خاصا وكسره
والنهر والنفقة وملك ما افاده بقوله نكر احد من الشفة لانه لم يوضع لاحواز المياه ومباح لا
ملك الا بالاحواز فيكون مباحا لكن لا مطلقا بل ان لم يجر الخرب او خرب هذه الاشياء بالعادة
هو شئ بان يقطع الماء بشربها حتى لو خيف ذلك يمنع الا حتى لصاحبه على الخصوص واما ما افاده
مقا لغيره للضرورة فلا يمنع لانه لا يجره على وجه يتضرر به صاحبه او به يطرأ شفة او لم يخف الا

الاثنيان على جميع الماء بان كان مبدولا صغيرا حتى لو خيف ذلك يمنع لما ذكر قبيل لا يورس لانه حتى
ارضه وشجره من نهر العيز وهو من نهره وقناة الابادون ملكه اضره او لم يضر لانه حتى خالص له
والضرورة في السقي ولانه لو ايج ذلك لا تقطعت منفعة الشرب بالكلية عن المالك وله ان يترك
الاخذ اسراخه اما منها للموضوء والعسل وعسل النياب وسقر شجره وحفر اخذ بها في داره بالجار
ولو بغير رضا المالك في الامم لان الناس يورسون فيها ويعدون المنع عنها من الدابة والرابع
ما ذكره بقوله وما افاده من الماء يجب ايجاء المصلحة العامة او كوز وكثرة من الظروف وملك ما افاده
بقوله لا يؤخذ الا برضا صاحبه وله ان يضر صاحب الماء المحزر بغيره لانه ملكه بالاحواز فكان اخضر به
كالصيد اذا افاده الصياد كان ملكا له ولو كان البئر او العين او النهر او الحوض في ملك احد
كالدار والبستان فله منع من يري الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجدها بقرته في ارض مباحة
لعدم الضرورة الداعية الى الدخول في ملك الغير فان لم يجده غيره لزمه ان يضر صاحب الماء ان يخرج اليه الماء
بغير كفاية او يكتفه من التمكن من الدخول لتأخذه من نفسه بشرط ان لا يكره منفعة وان لم يفعل ما
ذكر من الاخراج والتكليف وخيف العطش على نفس الطالب او وابتة قوتها بالسلام لانه قصد السلامة
يمنع حقه وهو الشفة لان الماء في البئر والعين والنهر مباح غير ملك وفي الماء المحزر الاولاني يقال
بغير سلام عند خوف الهلاك اذا اضطرر من حاجته ولا يقاوم بالسلام لانه ملكه بالاحواز حتى كان
له تقسيمه الا انه ما عور بان يدفع اليه قدر حاجته فياخذ ما كان لا يضره في كفاية الطعام في حالة
الحمية فان لطالبه ان يجامعه بالسلام **فصل في كسر الانهار وكسر الانهار** اعلم ان
من بيت المال لان ذلك لمصلحة العامة وما ربيت المال معد لها فكانت مؤنة الكرم منه ويعرف
اليه من مؤنة اخراج ونجاسة دون العشور والصدقات لان الثاني للفقراء والاول للنواب
وان لم يكن فيه ارض بيت المال شئ فلعامة كرمها فيجب لهم الامام عليه لانه تركه ضررا
عظيما وقرا ما يتفق العامة على مصالح باختيارهم وكسره ما افاده ملك على صيغة الممنوع للمعقول
ودخل ما افاده في مقامهم على اربعة لانه منفعة لهم على الخصوص فيكون عليهم لانه الغرم بالغنم لا على اهل
الشفة لانهم لا يضرهم او يضرهم الدنيا كلامهم ولانهم اتباع ومؤنة يجب على الاصول دون الاابع
ويجب على من لا يكره دفعا لضرر العام وهو من رغبة الشرب كاه وضررا لانه خاص ومؤنة اى

موتة كره النهر مشترك عليهم اربعة ارباب لانه العزم بالغنم وكيفية كره النهر ان يبدأ من اعلاه الى
من اعلاه النهر وهذا خبر كان عن كره مالك واذا جاوز الكهر ارض رجل في الشراكا سقطت الموتة
عنه اربعة ذلك الرجل عند الامام وليس له ان يملك الرجل سقر ارضه ما لم يقع ستركاوه عن الكهر
فنيا لا ضما منه بالانتفاع بها دون شركائه وقيل له ذلك السقر قبل فرائضهم لانهما
الكهر في حقه حيث سقط عنه موتة هذا عند الامام وعند جماعة من الموتة عليهم اربعة ارباب
جميعا من اوله من النهر الى اخوه يحصل الشرب لا بعدد الرؤوس بل بانه ان الشراكا في النهر
اذا كانوا عشرة مثلا فكل واحد منهم عشرة موتة الكهر فاذا جاوز عن ارض احد منهم فكل واحد الباقي
سقرها واذا جاوز عن ارض اخر فكل واحد الباقي عنهما وهكذا الى اخر النهر هذا عند الامام وقالوا
على كل واحد منهم عشرة من اول النهر الى اخوه لان لصاحب الاعلى حقا في الاسفل لاحتياجه الى تسيل
ما فضل من الماء فيه فله ان يقتصد من الكهر الانتفاع بالسقي وقد حصل الاعلى فلا يلزمه انتفاع
غيره ولحق دعوى الشرب بلا ارض احتياجا والقبيل ان لا يصح له شرط صحة الدعوى اعلام
احد عن الدعوى والشهادة والشرب لا يقبل الاعلام لجملة المقام وجه الاحتياط في الشرب
مردوب فيه ويستفاد به ويمكن ان يملك بلا ارض رزنا ووصية وقديع الارض بدو الشرب
فيبقى للمنايع الشرب وحده فاذا استولى عليه غيره كان له ان يدفع الظلم عن نفسه باثبات
حقه بالبنية ومن كان له خير بغيره ارض غيره فارد رب الارض يمنع الاجراء فليس له ذلك
بل ترك على حاله لان موضع النهر من الارض مستعمل باجواء ما فيه فيكون في يده فخذ حذرك
القول قوله في انه ملكه فان لم يكن النهر في يده وعلا انه يكون النهر في يده كبريه وغرس الاشجار
في جانبه فغير عدم كون النهر عدم الكهر والنهر في جانبه اوله كمن اماء جارية فيه حين
فاو غرس النهر له وقد اجاز له لاسمع بلا بنية انه امر النهر له وانه كان له حق الاجراء في
هذا النهر ليوقة الارض سقيا فيقتصر له بالاثبات بهجة ملك الرقبة ان كان الدعوى فيه
او حق الاجراء باثبات بغيره غير دعوى ملك وعلى هذا دعوى نصيب امر موضع سبب فضل
من اماء في نهر او نصيب على السطح او نصيب ماء النهر اب والتمشي امر موضع المشي في دار النهر
فحكم الاختلاف فيها نظيرة في الشرب وقد وقع في نسخة المصنف بالواو في النهر اب والتمشي

لكن الظاهر بانها وان اقتصم جماعة امر اذا كان نهر بين قوم لهم عليه ارضون وضموا
في شرب بينهم قسم الشرب على قدر ارضهم لان مقتود بالشرب سقر الارض والحاجة الى ذلك
تختلف بقلة الارض وكثرة بها والظاهر ان كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته
بجلاف الطريق اذا اختلف فيه شركاء حيث يستولون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في
ذلك سعة الدار ومنهتها لان مقتود فيه الطريق وهو لا يختلف باختلاف الدار الواسعة
والضيقة ومنع الاعلى منهم من سكر النهر امر من سكره يغير اذا كان ارض الاعلى منهم من نفعه
وما قلنا بحيث لا يمكنه سقر ارضه تمامها الا بغيره لم يكن له ذلك لانها لا يجوز له
عن الباقيين في بعض هذه وفيه منع لتمامها بل ارضهم امر رضا الشراكا الباقية وان وصلت لم تسرب
ارضه امر ارض الاعلى بدونه امر دون السكر والامور انما هو اعلى ان يسكر الاعلى النهر حتى يشرب
بحسنة او يظلم اعلى ان يذكر كل واحد منهم في نوبة فانه جاز لانهم مانع منهم وقد زال نهر ارضهم
وليس لواحد منهم امر من شراكا النهر ان يشرب من ارض النهر مشترك نهر او نصيب عليه رعي
ما او نصيب عليه والية امر ولا با او نصيب عليه جبرا بلا اذن البقية من شركائه اذ بالشق كبر
نيفة النهر مشترك واما نصيب بتغير عن شئبه الذر كبر عليه وسيد جانب النهر فيوقف على
اذن شركائه الا ان يكون في ملكه وان كان الرعي لا يغير بالنهر بغيره بنية ولا بانه بتغير عن سنة
الذر كبر عليه فانه يجوز لانه يعرف في ملك نفسه ولا ضرر من غير غيره ولا امر يسير لاحد منهم ان يبيع
نهر النهر الذر منهم ارضه لانه يسير طرف اصل النهر ويؤيد على مقدار حقه في اخذ الماء ولان يقسم
بالايام او مناصفة بعد كون القسمة من القديم بالكور بالسكر جمع كوة بالفتح وهي وزن البيت
استغيت للشقبة الذر شقبة في الخشب ليخرج الماء فيه الى المزارع او الجداول وكذا ليس ان
يقسم بالكور بعد كون القسمة من القديم بالايام لان القديم ترك على قدره لظهور رايه فيه ولا
ان يزيد احد منهم كوة على كوة مسماة له في نهر خاص وان وصلت لم يضر باثبات لانها في هذا
النهر الخاص قد وقع في القسمة والشركة فيه خاصة فليس بان يزيد على حقه اخر ذلك الشراكا
اولم يغير بخلاف ما اذا كان الكور في النهر الاعظم لان كل واحد منهم ان يشي منه نهر ابتداء فكان
لان يزيد في الكور بالطريق الاولى ولان بعض بعض كواه دفعا لغيره من اماء عن ارضه كذا في النهر

لما فيه من الاضرار بالافعال وان يوقى من شره الى ارض اخرى ليس بها اضرار من الاضرار من ارض
 من ارض من شره لانه اذا فعل ذلك يخشى ان يدعى من الشره لهما من هذا الزرع مع الاول اذا تقادم
 العهد فثبت ذلك على ان فيه شر بالارض الثانية فان رضى البقية من الشركاء بغيره
 ذلك فمذكور من النقص والزيادة والقسم من الايام وغيره لا جاز له ان يترك لهم قسما من قسما
 ولهم من البقية نفقة بعد الاجازة لان كل واحد منهم مع صاحبه ولا يلزم الامارة فكذا اذا
 لوزتهم نفقة من بعدهم لانهم خلفاء لهم في ذلك والشرب لو لم يكن حراما لكان في حرامه
 الارث ولو من الارث لا يقع به لاجل الوصية كالارث في الثبوت فيصير حكمها حكم وجالة الوصية
 لا تمنع الوصية لانها من اوسع الحقوق حتى جازت للعدوم والبعثوم ولا يباع ولا يوهب ولا يهب
 ولا يصدق به اربعين بل ارض للماله الفاحشة اوله غير متقوم حتى لو سقر ارضه من شره
 غيره لا يضمن على رواية الاصل ولا يجلد من ارضه لو تزوج امرأة على ان يكون الشرع هو
 المشرك عليه لا الشرع ولا يجلد بل يجلد فيكون له على دعواه ولا يضمن من ارضه ماء او سق حرمه
 فزت ارضه جاره او غرت بالشرع والاقذار لانه متسبب غير متقد لان له ان يملك ارضه
 ويسقيها ومتسبب انما يضمن اذا قدر وسقط في ارضه ليس متقد ولا يضمن من سقر من شره غيره
 في رواية الاصل وهو مختار الامام المعروف بخوارزم وفي رواية اخرى يضمن وهو مختار في الامام
فصل في الاثر في جميع شراب وهو في اللغة كل ما يشرب حلالا كان او حراما وفي
 اصطلاح الفقهاء ما يشرب وبسكر حرم الحرام وان قلت وهي التي تكبر النون في اوله والهمزة
 في آخره خلاف الخطوط من ماء عذب اذا غلب فيه طعمه غلبا وعلينا ما ارضنا اسفله اعلا وامتد
 ارضه ركنه بغير سكر والتدف بالزبد بشرط في صبر ورتة حرام عند الامام خلافا لهما فان عندنا
 لا بشرط لان القوة السكرة لا تفصل الا بالاشتداد وهو ان يورث في ايقاع العداوة والعدو في ذلك
 الله تعالى واما التدف بالزبد فوصف لانا ثبوت في احوال صفة السكر وله ان الغلب في بداية الشدة
 وكالها بتدف الزبد لانه يتميز به الصافي عن الكدر واحكام الشرع المتعلقة بها قطعية كالحكم والافعال
 مستحسنة ويجوز ذلك فيناط بالنهاية ويحكم الطلاء بسكر الطاء وتخفيف الامام وعدا لالف وهو ما
 منه امر من ماء العنب قد ذهب قسما منه فثبت كذا في الهداية والكافي وفي المحيط الطلاء اسم للثلاث

في جميع شراب
 في جميع شراب
 في جميع شراب

للثلاث وهو ما اذا طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقر ثلثه وصار سكر او هو موافق لثلاث
 النخلة وشبهه في صحاح الكواجر من طبخ وذهب بالطحين نصفه ليس منصفه لانه باب نصفه و
 بقا نصفه وان طبخ او في طينة وذهب بالطحين اكثر من الثلث او النصف ليس باذن قافله اذا
 خلا واشتد قوته لقوله ويحكم الطلاء بغير حرم كل من الطلاء والنصف والباذن اذا غلا
 واشتد ويحكم السكر ويقتضي من النوى من ماء الرطب اذا غلا واشتد ويحكم نقيع الرطب
 وهو النوى من ماء الرطب اذا غلا واشتد واشترط قدف الزبد من ارضه النقيع والسكر
 والباذن والنصف والطلاء على ما في اكثر من اختلاف بين الامام وصاحبه والكافي والنقيع والسكر
 والباذن والنصف والطلاء حرام انما ذكره مع ما فيه بما ذكره توفيقه لقوله وعمرتها ارض حرة
 هذه الاشياء دون حرة اخرى لا حرة اخرى قطعية وحرة هذه الاشياء غير قطعية من اجزاء دية
 فحاشية اكثر غلبة رواية واحدة ونجاسة هذه الاشياء مختلف في علطها وغضرتها ففروا في
 غلبة وفي اخره خفيفة ويكفر من سكر الحرام دون مسكر هذه الاشياء فانه لا يكفر لما ذكره
 ان حرة اخرى قطعية وحرة هذه الاشياء غير قطعية ويكفر بشرط فطرة من الحرام وان وصية لم
 يسكر خلاف هذه الاشياء فانه لا يكره ان يسكر لانه لا يكره في هذه الاشياء خاصة ولا يكره في
 الاخرى ويجوز بيع هذه الاشياء ويضمن متلفها القيمة عند الامام خلافا لهما حيث لا يجوز عندنا
 بيعها لانها حرام كالحرام وان كل واحد منها حال متقوم وليس سقوط قوته وبطل قطعه وفي اخره
 عدم جواز البيع وعدم الضمان على اختلاف اجماع لم يجزه احد من ائمتنا ولو لم يمتد الى غير من
 الاثرية المحرمة بعد الاشتداد ولا كل شئ منها بالطحين وان وصية وذهب ثلثاه وبقر ثلثه لانه
 لم يمتد من ثبوت الحرة لانه بعد ثبوتها فلا ترفع بالطحين لكن قيل لا يكره من شره ذلك كالمطبوخ مالم
 يسكر لانه الحرة القليلة وروى النوى والطحين يورث الشهوة والحد من زرعها وعندنا السكر يورث
 ويكره من شره والسكر وهو ما ينبغي ان يرفع من شئ من النوى او الرطب ويترك الى ان يظلم
 ويخرج قوته الى الماء اذا طبخ كل واحد منهما باذن طينة وهو ان يطبخ الى ان ينفع وان وصية غلا
 واشتد يملكه مالم يسكر بلانية له وطرب بلانية تقو وكذا اكل نبيذ العسل والباذن ونخلة
 والشعير والذرة وكحلط من الزبيب والتمر سواء لم يمتد هذه الاشياء المذكورة او لا

ترك الى ان تغلب وتشتد بلا هو ولا طرب وكذا كحل التفت وهو عسل العنب اذا لم يخلط حتى يذهب
غشاه ويقر التفت وان وصية غلا واشتد بالمسكر بلا هو وطرب وفيه كحل الكرمها اي
التفت ونبذ النمر والعسل والحنطة والشعر والذرة والخليطان روايان والصحيح وجوب
اس وجوب كحل الفان يجهلون عليها زمانا كما جتمعهم على سائر الاشربة المحرمة بل
فوق ذلك ووقع طلاق في مسكر بشي منها اشربة المذكورة تابع للحكمة فمن قال
انها حرام يقول يقع طلاق في مسكر بشي منها ومن قال انها حلال يقول لا يقع في مسكر بشي
منها لانه بمنزلة الناييم وهذه الاشياء حلال عند الامام والي يوسف فلا يقع طلاق في مسكر
بشي منها عند هذا الكفر حرام عند محمد فليقع طلاق في مسكر بشي منها عنده وبه اسرع القول محمد بن
لطف والزمان والتخلاف بينه وبين النبيين في كل الاشياء المذكورة ووجهها انما هو بغير
التفريق بينها والنداء من الامراض وكذا ما اعتمد عند النبي حرام كلها اجماعا فيقع الطلاق
بالاجماع لان النبي حرام وما يوزن الى الحرام فهو حرام ايضا وفيه كحل الحرام لانه اذا استعمل
خلاصا حلالا لا يشترط في الشرع معاملة المحرم ولو غلبت بعلاج كالحق او الخمر مثلا
ثم اذا صارت فلا يطرأ بواربها من الاناء واما علاه وهو الذي نقص منه كحل يطرأ بها
وقيل لا يطرأ لانه نجس باجابه الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته ولا يابس بالمختار في امر الخمر والنبذ
من الدباء وهو القوقع والحنطة بفتح الحاء وسكون النون وفتح التاء المشناة هو اوجه الكثرة
وتمرت وهو الماء المطبوخ في النار والبقير وهو خشب ينقور لانه هذه الظروف كانت
مختصة بالخمر فلا حرم استعمال هذه الظروف تشديدا في حرم بغيره انما هو فلا تركوا
الخمر واستعملوا غيرها في استعمالها وبغيره يمتنع ويحكم انما عبر به بعدم القاطع شرب در الخمر
وهو ما يغفر في اسفله فخطا بالاجزاء المتزاوية والامتناع طاعة امر استعمال المشط بدرى
الخمر لانه في اجزاء الخمر انما حصل الامتناع بالذكور من بين الانتفاع لانه لا تأثير في الخمر
ولا يكثر ربه بل مسكر لانه الثقل غالب على الخمر فكان الكلام لا يشرى ولا يجوز الانتفاع بالخمر
لانها واجبة الاجتناب وفي الانتفاع بها الاقرب ولا يجوز ان يدور بها جرح او فربح
ولان يدور في الدابة لانه نوع انتفاع والدبر بانحويك فرقة الدابة ولا تشترط

الاشربة

ادعيا ولو كان صبيا للنداء ولا تشترط الدواب تشريطها او دفع دائها مطلقا سواء
قيدت اليها او حمل اليها وقيل ان اريد مسكر الدواب لا يخلو الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا يابس
اي بالقود يعني ان الخمر منه نقل الخمر الى الدواب ولو نقل الدواب الى الخمر فلا يابس به كما في الكلام
مع ائمة اسر كان الخمر منه نقل ائمة الاكلب ولو نقل الكلب الى ائمة فلا يابس به ولا يابس الفان
الدر دره كحل لانه يغير فلا يخلو الخمر اليها اسر الى الدر دره وعكس اسر لا يخلو الدر دره الى الخمر
لان الخمر لا يخلو **كتاب الصيد** هو صيد السمك والاصطيا وهو صيد السمك في البحر والصيد في البر
بالصيد في حمار اسر كحل حيوان متوحش متمنع عن الادوية بقوايه او بجباية فاكولا كان لو غير فاكول
وداء اكلام وشرايط علم من قوله وهو ما يجرى الجوارح المعلقة كالكلب والقط والتمر والقطب
والصقر والبارز وكذا وحيد وفيه سهم وغيره مما له حدة كالسكين والسيف اذا اصاب كبده
واذا اصاب بغيره فقتل فلا يؤكل فانه وقيد لما يؤكل اسر كحل اصطيا وما يؤكل طح لا كلبه وما لا يؤكل
طح لده وشعره وريشه او لاستدفاع شره كذب وخزير ولا بد فيه اسر في كل الصيد في
اجرح في امر موضع كان من البدن وخرج منه شيء من الدم فلو او كثر لتحقق الذكوة الاضطراب
ولا بد فيه من كون اسر اسر الجارح او الرام السهم مسلما او كتابيا لا نجوسيا على ما تقدم في
الذبايح وان لا يترك اسر اسر الرام التسمية عند هذا لا سرك او الرام فترك التسمية
عند الاكل ونجوسيا يخلو كما تقدم في الذبايح ولا بد من كون الصيد مستغنا عن شاة الادوية قادرا
على الامتناع بقوايه او جباية لانه الصيد كسهم للمتمنع متوحش وان لا يقدر اسر اسر الجارح
على طلبه بعد التوارس من بصره لان احتمال الموت بسبب آخر موجود فلا يكل اذا هو عوم كحل
الا انه منقطع اعتباره اذا لم يقدر على طلبه لانه يمكن الاضرار عنه ولا بد ان لا يترك
المعلم غير المعلم بفتح اللام منها اوليات كحل المعلم اسر بفتح السين من لا يكل اسر له
كلب نجوسى او كلب من لم يذكر اسم الله تعالى عليه لانه اجتمع جميع ونجوس والاحترار عنه غير
ممكن فقتل جبهة اخرى احتياطا ولا بد اذا اسر المعلم ان لا يكل وفتنة اسر فتنة المعلم
عبا لاسر لغيره كان الصيد لانه لو طالت بعده لم يكن الاصطيا ومضا فالى الاسر
الا اذا كان كالعند للصيد فانه حيلة للاصطيا فليكن مضا فالى الاسر ثم شرع في بيان

الذبايح
الذبايح هي الذبائح
الذبايح هي الذبائح
الذبايح هي الذبائح

انه الصيد وتفاصيل احواله وبيان ما يؤكل وما لا يؤكل فقال ويجوز الصيد بكل جارية علم من العلم
 بحول من ذواته الذئب يصيد بانيابه كالكلب والفهد وكهها ودخول الذئب يصيد بحيله
 كالصفر والشايلان وكهها هذا مفهوم مما سبق لكنه ذكره تفركا بما علم ان زمانا بناء على ما
 هو وانه وثبت العلم ان تعلم كل جارية بغالب الارواح والبروج الى اهل الخيرة ولا يقر شي
 عند الامام لا يقرها ويرتفع بالنص لا بالاجتهاد ولا بالنص هنا فيقولون لا يثبت به او اجاز
 اهل الخيرة وعندنا وهو رواية عن الامام ثبت العلم في ذواته بترك الاكل ثلاثا متواليات
 لا يفتقر طبع الكلب وكفه الاكل فان تركه مرة يحل على الشبع وان تركه مرتين يحل على الشبع
 بترك واذا تركه ثلاثا يحل على ترك الانتباه يقينا لان الثلاث مدة صرت للاختيا
 واجلاء الاعذار كفاية اجاز وثبت العلم في ذواته بترك الاجابة اذا دعيه الارسل
 ولو مرة لا يفتقر طبع الطير ان يفر حتى يرجع الى صاحبه بدعوة فقد ترك مقتضاها فكان معلما
 ثم فرغ عليه قوله فلو اكل من الصيد الباسر علم اكل الباسر من هذا الصيد لا يؤكل ان اكل
 منه الكلب والفهد لما عرفت من ان تعلم ذواته بترك الاكل فاذا اكل علم انه لم يعلم شي
 صيده بخلاف الباسر لما عرفت من ان تعلم ليس بترك الاكل ليكون منه دليل اجهل فان
 ذواته بترك الصيد وترك ذواته بترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه صار جاهلا كما كان قبل العلم
 وبه حرم ما سواه بعده ارجح الاكل او ترك الاجابة حتى يعلم ثانيا ما ذكره قتل وكذا ان كان حراما
 بعد الاكل او ترك الاجابة يحرم ما سواه قبله وقبل الاكل وترك الاجابة وانما ان يقر في ملكه عند الاكل
 خلافا لما حث لاحرم عندهما الا ان اكل منه والذئب ترك الاجابة فيه لانه لا يمكن اكل صيده قبل
 ذلك بالاجتهاد فلا يفتقر اجتهاد وشك وله ان انه جله من الامتداد لان الصيد حرة لانت
 اصلها فاذا اكل تعين انه كان ترك الاكل بالشبع لا للعلم وتبذرا لاجتهاد وقبل حصول المقصود
 حصول الاكل فصار كمن اراد اجتهاد القاصر قبل القضا فان من ترك الكلب من ذواته الصيد
 او من تركه قطع منه بصفة فرماها من البهينة وانما ارجح الكلب الصيد بعد الشبع
 والقطع والرمق فانه وقته ولم ياكل منه اكل ذلك الصيد وان وصليته اكل الكلب تلك البهينة
 بعد صيده وجه الاول ان ذلك غاية العلم حيث شرب بالاصح لصاحبه وامسك عليه ما

لا يثبت به
 في ذواته
 في ذواته

يصلح له ووجه الثاني انه اذا لم ياكل واخذ ما رماه بدل على ان يعلم ان غير ما رماه مطلوب صاحبه
 وفي كل منها سلم الصيد صاحبه واذا كاف في تحقق علمه وكذا يؤكل ما اكل ما اكله صاحبه بغير قطع
 صاحب الصيد قطعة من الصيد والقائل ان الكلب فاكلنا او اكل من الكلب بنفسه منه بعد
 اجاز صاحبه لانه بعد الاجاز لم يبق صيد بخلاف لو اكل القطعة التي قطعه بانه قبل اخذ الصيد
 فانه لا يؤكل لانه اكل في حالة الاصطيا وقتها ان جاز امسك على نفسه وان خضع امسك
 الكلب الصيد ولم يجز له لا يؤكل لا ذكر منه ان اخرج شرط على ظاهر الرواية وكذا لا يؤكل ان كان
 كلب غير معلم او كلب مجوس او كلب ترك مرسله السميمة عند الارسل حاك كونه عمدا وبه
 المسئلة مستدركة لانها ذكرت بعينها اتفاقا فافادة في ذكر ثانيا الا ان يقال انما ذكرنا
 تولقة لقوله وان ارسل مسلم كلبه فزوجه مجوس ارجح البصاح فان زوجه ارجح من علمي
 لا الصيد من زوجه من الصيد وبالعكس ان ارسل مجوس فزوجه مسلم فان زوجه من لا
 الزجر دون الارسل لكونه بناء فلا يثبت به الارسل لان الشئ لا يرتفع الا بمثل او بما فوقه
 وان لم يرسله امر الكلب احد غير ان يفت كلب على ان يصيد بغير ارسل فزوجه مسلم او غيره فافادة
 الزجر في اكل واحدة فان كان الزجر اهلا للذكوته يكره وان لم يكن اهلا لها لا يكره وان ارسله ولم
 يسم وقت الارسل ثم زوجه فسم فافادة كمال الارسل يعني لا يؤكل فلا عبرة بالسمية وقت
 الزجر وان ارسله على صيد فاخذ الكلب غيره ارجح صيدا ارسله عليه من ما خوذ ما دام على مكان
 ارسله او لا يمكن تعليمه على وجه ما ذكره ما عني لافذه فقط اعتباره وكذا لو ارسله على صيد
 مقدرة بسمية واحدة عند الارسل فاخذ كلها صلت الصيد وكلها لان الذكوته تقع بالارسل
 وهو فعل واحد فيكتفي بسمية واحدة بخلاف ذبح شاتين بسمية واحدة لان الثانية
 مذبوقة بفعل اخر فلا بد من تسمية اخر وان ارسل الفهد فكل من ارجح اخر الفهد كما
 هو وانه حتى يستمكن من حصول القدرة من الصيد فثبت عليه ثم اخذ حلالا لا يمكن يستخرج
 بل يستمكن بغير الارسل وكذا على ما اخذه الكلب او اعداد ذلك يكون فيكون حينئذ
 غير ذمة الفهد ولو ارسله صيد فقتله ثم اخذ اخر فقتله اكل جميعا لان الارسل قائم لم يقطع
 فهو كالورع صيد ليسوم فاصاب به اثنين ارجح ما به ونفذ منه الى اخر فقتلها اكل جميعا

لان الحكم فيها واحد وادار مسهمه وسم عليه عند الرمر اكل اصاب ان جوده السهم تحقق الذكوة
الاضطرارية وان تركها اترك التسمية عند احوال جوده لا اشتراط التسمية كما هو وان
وقع السهم به ارباب الصيد فتعاطوا اتركه في الحشى او الطير ان حاله السهم وقاب غم بصره
فانتبه ولم يعقد غم طلبة ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة اخرى غير جراحة السهم من لو كان
به جراحة اخرى لا يحل لانه ظهر لونه سببا ان احد مما وجب له والاخر وجب له فمعه فيقلب الجرح
للموت مع ان الموتوم في مثل هذا كما تحقق لا يحل ان تعقد غم طلبة ثم وجده ميتا لان الاخر اخرج
منه يمكن فلا ضرورة اليه فيجوز وهو القياس في انكار كتمان كناه للضرورة فيما لا يمكن التوجه عنه
بقر على الاصل فيما يمكن والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم في جميع ما ذكره وان رماه ارباب الصيد
فوقع في ماء او على سطح او على جبل او على شجرة او على ما يط او على اجرة واحدة او على عدة
وتمر من دون الارض في مات جرح لا اصاب ان مات بغير الرمر او ذكر من الماء والسقوط من
على ما ذكره ملك وكذا يحرم لو وقع به الرمر على ربح منصوب او فكتنه او حفر طرف
اجرة يخرج بها فمات لا اعتبار ان حوته بحجة هذه الاشياء او ترد فيها وهو ممكن الاخر ان حوته
وان وقع من الهوى على الارض بهذا حال لا يمكن الاخر ان حوته في اعتباره سد باب الاحتيال
وكذا حل لو وقع على شجرة او اجرة او سطح فاستقر عليه ولم ينزل ولم يجرم لانه وقع على هذه
الاشياء كوقوعه على الارض ابتداء وان وقع في الماء فمات جرح سواء غرس جرحه في الماء او لا
ان كان برياً لانه سقوط البر في الماء سبب للهلاك فظاهر انما ذكر هذه المسئلة هنا مع
انها ذكر لمقتضى القواعد وان كان الطير ارباب ما يتعاطى في الماء فان الخمس حرم فيه
حرم لاعتبار الموت به دون الرمر والا ارباب لم يغرس جرحه فيه لم يتحقق الموت بالرمر ويحرم
فله المراض وهو سهم لا ريش له بوجهه او قتله البدقة وهي لينة هرة يرميها ولم يجرم
ا لم يجرم المراض والسدقة الصيد لا ذكره لانه لا بد من اجماع لتحقيق معنى الذكوة وان اصاب
ارباب الرمر الصيد في طرفه عدة وجده كجده اربطه الذر فمعدة فان كان الحي ثقبه
لا يترك لاعتبار ان قتله بقتله وان كان خفيفا لم يتحقق الموت بجرحه وان لم يجرم لا يترك لاعتبار
سواء كان ثقبه او خفيفا لانه غيرة من اشتراط اجماع لتحقيق معنى الذكوة ولورماه سيفاً او سكيناً

سكيناً فاصابة ظهوره اصاب الصيد ظهر السيف او السكين او مقبضة اسيف السيف
او السكين لا يترك لانه قتله وقالا جرحا واما صول الموت ان كان بجرح بيقين حل وان
كان بالشك والدق لا يحل وكذا ان وقع انك احتياطاً وشرط في اخرج الاداء لقوله عليه السلام
ما انزله الدم واخر الاوداج فكل وقيل لا بشرط لانه الدم قد يكتسب بضميق الدم او غلط الدم
وقيل ان كان الجرح كبير لا بشرط لانه كالذبح ميتة وقد يكتسب الدم بقطره وان كان صغيراً بشرط
ليتحقق معنى الذبح بسلام الدم النجس اذا لم يشبه الذبح ميتة وان شرط في اخرج الاداء
فان اصاب سهم ظفراً أو فقرة او قرن فان ادماه حل لانه الرمر مع اخرج مبيح والاداء
وبل جرحه والا ارباب لم يجرم فلا يحل لعدم تحقيق اجماع وان رمر صيد اقطع عضواً من اكل باق
الصيد لو جرح دون العضو فانه لا يترك لانه ميتة لقوله عليه السلام ما قطع من البهيمة وهي ميتة
فهو ميتة وان قطعه ولم يمت منه فان اصاب السيف اكل العضو ايضاً كما يترك لانه الصيد لانه
غير مقطوع حقيقة لعدم الامة ولا حاكم لاعتبار السيف والا ارباب لم يمت لاعتبار السيف بان يقر معلقاً
بجلده فلا يترك العضو لانه مقطوع حكماً وان قتله ارباب الصيد طولا او عرضاً نصفين او اقل
واكثر ان الاكثر قد كان في جانب الجرح اكل الكلى اكل الجفون والحيات من لانه حيوان منه حي صورة
لا حاكم الا يتوهم بقا واجرة بعد هذا الجرح فلم يتناول قوله عليه السلام وما ابلين من الحيض
ميت وكذا اكل الكلى لو قطع نصف رأسه او اكثر للعلية المذكورة واذا ادرك رسول الكلب
او العازر او الرام الصيد حيا حوته فوق جوة اهد بوج بان كان يعيش يوماً كاملاً او اكثر اليوم
فلا بد منه ذكاة الاختيارية لوجوه القدره على الاصل وهو ذكوة الاختيارية قبل حصول المقصود البديل
وهو ذكوة الاضطرارية والمقصود هو الاباحة بذكوة الاضطرارية وهي لا تثبت قبل موتة فينقل
حكم البديل فان تركها ارباب الذكوة متمكناً منها حرم لانه مقتضى اذ الواجب الذكوة الاختيارية ولم يفعل
وكذا يحرم لو تركها غير متمكناً فيها اما لفقد لاله او لصيق الوقت في ظاهر الرواية لان ذكوة الاضطرارية
انما تقبض اذا لم يقع في يده صاود هذا وقع في يده حيا فينقل اعتبار ذكوة الاضطرارية فيه وان
ادركه ولم يبق فيه حيوة الا مثل حيوة الهذلول وهو امر وكما ان ماله اجرة مثل حيوة الهذلول ما
لا يجرم بقاءه بان لم يبق الا مضطرباً اضطراب الهذلول فلم يدر كيه حيا لغرض حكم هذا الحكم ما ادركه

ميتا لان هذا القدر من الحياة لا يعتبر فكان ميتا علما فلا يلزم تركية طار الصدور شهيد هذا وفاق
 وقيل عوقبها وعند الامام لا بد من تركية ايضا لانه اخذ حيا فلا يكل الا بالذكاة الاختيارية فان
 ذكاه امر الصيد في كل من الصدورين المذكورين على الاجماع وهذا واضح وظاهر مما سبق لكنه ذكره
 لوضوح لقوله وكذا ان ذكاه امر رتبة الساقطة من علو النظمية امر ضرورية بالقرن وموقوفة
 امر ضروري بالاحتساب والتي بقا امر شق الذنب بطرفها وفيه لزم كل واحد منها حياة خفية
 او عملية فوق حياة المذبح فيلحقية بان لم يتحرك لكن نفس الحياة العملية بان يتحرك فكل
 واحد منها عند الامام وعليه الفوت لقوله لا اما ذكيت وهو مستثناء مطلق من غير فصل فمتا
 كل حي مطلقا وعند ابى يوسف لا بد من حياة بنية وهي ان يكون كالحية يعيش مثله حتى ان كان جارا
 لا يعيش مثله لا يكل بالتركية لانه لا يحصل موته بالذبح حتى يكون موتا مضافا الى الذكاة وعند محمد لا بد
 ايضا من حياة بنية الا انه قال ان كان يعيش فوق ما يعيش مذبح حيا بالتركية والافلاجل لانه لا يذبح
 بهذه الحياة اذ هو ميت حكما ومن رخصه فاجنبه من غير الاقتناع بان
 عجز عن الارب الذي يمنع بلفظه عن ان يصاد ثم رماه اخر فقوله فهو للاول وحرم الله لاقتناع
 موته بالذبح وهو ليس بذكاة لوجود القدرة على الذكاة الاختيارية بخلافه من غير الاقتناع ومن
 ان القيمة بخروج ما للاول لانه اختلف صيد اعملا كالاول وفيه اختلف تغير يوم الاطراف وان لم
 يتخذ الاول ولم يتخذ غير الاقتناع فرماه انفق فقوله حيا كثر وهو امر ذكاه الصيد حينئذ
 لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ ومن ارسل كلبا على صيد وسمر فادركه اي
 الصيد فغزبه فغزبه فغزبه على الارض من غير قتل ثم غزبه فقوله اكل لان الاقتناع عن الصرع
 ثم الصرع والقتل لا بد من تحت العلم فجعل عقدا فصار كانه قلبه كجرح واحد وهو للاول
 لان الاول اخذ به عن الصيد بالصرع فحصل فربما بعد اخذ فوج الا ان الارسل من ان حصل
 على الصيد ومعتبر في الاباحة والحركة مائة الارسل فلم يحرم ولو ارسل ان بعد صرع الكلب
 الصيد حرم مطلقا لما من ان موته بقتل ان وهو ليس بذكاة لوجود القدرة على الذكاة
 الاختيارية وفيه ان للاول قيمة كاذبة الرم حكما واحدا ومنه سمع حيا امره اخفيا فظنه ان
 فرماه او ارسل عليه كعبه فاذا هو صيد فقوله اكل لانه لا اعتبار بلفظه مع كونه صيدا حقيقة **كتاب**

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

٤٠٦
 عجلان في اربعة ايام
 التمثيل في كل
 لا يخلو عن الاشياء

كتاب الرهن هو لغة حبس الشيء اتي شي كان بائرا سبب كان ومنه حبس
 شيء كبح يمكن استيفائه امر استيفاء الحق منه امر من ذلك الشيء كالدائن فانه يمكن استيفائه
 من الرهن بان يباع بخلاف العاين لان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن قبضها من شيء آخر
 الا اذا كانت مطلوبة بنفسها كالمقصود وكلمة ويدر الخلع ويدر الصلح عن دم عدو
 الرهن بايجاب الراهن بان يقول رهنك هذا امر يدين لك على وقول من الرهن بان
 يقول قبلت لانه عقد والعقد يفقد بالايجاب والقبول ويتم القبض لقوله حتى فرمان
 مقبوضة علقه القبض فلا يتم الا به حاكم كونه كحوزا او مجموعا اخر از عن رهن الثمر على الشجر
 ورهن الزرع في الارض لان الرهن لم يجره امر كعبه وحاكم كونه موقعا في ملك الراهن اخر از
 عن رهن الشجر بدون الثمر ورهن الارض بدون الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن وحاكم
 كونه غير متميز عن الشيء او متميز العبد اخر از عن رهن المتاع انما شرط هذه ليجعل القبض على
 وجه الكمال وهذه الاحوال متداخلة او مترادفة والتخفية اي رفعها مانع من القبض في زمان يمكن فيه
 القبض فيه امر الرهن وفي البيع قبض للموهون والبيع لان القبض فيها حكم عقد شرعي فكل
 فيه التخفية وللراهن ان يرجع عنه امر الرهن قبل القبض او قبض من رهن الرهن يكون
 غير تام وغير لازم قبل القبض ولهذا قال **والقبض لزوم الرهن فلا رجوع بعده** لان القبض
 قد حصل تمامه فيدخل حينئذ في ضمانه **وهو الرهن مضمون بالاقبل من قيمة يوم قبضه**
ومن الدين اذا ملك والاقبل كمن تفصيل استعمل بالام وكلمة من ليست تفصيلية بل
 بيانية وتضمن بالاقبل الذي هو من هذه المذكورين ايها كان ثم فرغ عليه قوله فلو ملك **وهما**
القيمة والدين سواء صار الرهن مستوفيا لدينه حكما فلو طلب الرهن من الراهن ولا الرهن
 من الرهن شيئا وان كانت قيمة اكثر من الدين فالزيادة على الدين من القيمة امانة عنده
 عند الرهن لان المضمون يقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بعد الدين وان كان الدين اكثر من
 القيمة سقط منه امر على الدين قدر القيمة وطولب الراهن بالباقي من الدين مثلا اذا رهن
 ثوبا قيمة عشرة بعشرة فملك عند الرهن يسقط دينه وان كانت قيمة خمسة عشرة فملك
 عند الرهن فالفصل امانة عنده فلا ضمان عليه من غير تعد وان كان الدين خمسة عشرة فملك عنده

طوبى الراهن بكمته وتعتبر قيمته اسبق القيمة الهالك يوم القبض لا يوم الهلاك فلوزادت
عند المهر من او نقصت لا تعتبر ذلك لان سبب الضمان هو القبض فتعتبر قيمته يوم قبضه لانه هو الموضع
وهناك الراهن على ملك الراهن فلورهن عبد اخذك فكفته عليه اسبق الراهن لانه ملكه حقيقة
وموامنة في يد المهر من وللمهر من ان يطالب الراهن به فيه اذا لم يكن موجلا او كان وانقص الاصل
وله ان يجبه به اسبق من المهر من الراهن بالدين وان وصية كان الراهن عنده لانه حق باق بعد
الرهين والرهين لزيادة الصيانة فلا يمتنع به المطالبة وحسب جلاء الظلم فاذا ظهر حظه عند الظلم
يجب دفعا للظلم ولا يفي ان يجس الراهن بعد شئ عقده اسبق الراهن حتى يقبض وفيه طاعة
لا يبطل بحد الفسخ بل يرد على الراهن بطريق الفسخ لا يبق مضمونا ما بق القبض والدين
حتى لو اهلك بعد الفسخ في يد المهر من يسقط الدين به بقاء حكم الراهن الا ان يراه المهر من
الراهن من الدين فانه لم يرد حتى تجس لان تجس لا داء الدين ولا دين فلا تجس وليس عليه ان
على المهر من ان كان الراهن في يده ان يمكن من التمسك الراهن منه بوجبه للابقاء لان حكم الراهن تجس
الدائم الا ان يقبض الدين لا انقضاء ثمنه لانه ربما لا يحصل اليه دينه من ثمنه وقيد بقوله ان كان
الرهين في يده لانه اذا كان في يد المهر من فسيجي بانه ملكه وليس للمهر من الاستعاق بالرهين
من يمكن السكن الدار الموهنة وان تجس الشوب المهر من وان يستخدم العبد المهر من ولا اجارة
ولا اعارته لان مقتضاه تجس ووجه غيره فلا يجوز الا بالتسلط من الراهن واذا فعل المهر من
شئ من تلك المذكورة يصير ذلك الفعل مستقرا للثمن المذكورة قبل ولكنه لا يبطل الرهن في
حكم الرهنية به اسبق بقضاء العقد قبل استيفاء الدين واذا طلب المهر من دينه من الراهن ام
المهر من باحضار الراهن يعلم انه باق ولا يفي قبض الراهن قبض الاستيفاء فلو امر الراهن بقضاء
الدين قبل احضاره لم يملك بعد ذلك او كان ملكا قبل ذلك فيصير المهر من مستوفيا دينه
قرين فاذا احضره امر الراهن بتسليم كل دينه او لالتعين حتى مهر من في الدين كالتعين حتى الراهن
في المهر من تحققت التسوية بينهما كما في تسليم المهر من والشئ بخير البايح المهر من تسليم المهر من الشئ او
ثم امر المهر من بتسليم الراهن كما امر البايح بتسليم الراهن كما امر البايح بتسليم المهر من تسليم المهر من
الشئ وكذا لو امر المهر من باحضار الراهن لو طالبه امر المهر من الراهن بالدين في غير بلد العقد وحكم

واحكامه لم يكن للرهين عمل وموتة لانه الامانة في حق التسليم فيما ليس له عمل وموتة سواء كان
له امر المهر من عمل وموتة وحكمته كالحال فله امر المهر من ان يستوفيه دينه بلا احضار الراهن
لان هذا النقل والواجب عليه التسليم بالتخفية ودون النقل منه مكان الى مكان لانه يتغير به المهر من
زيادة ضرر لم يترتب في العقد لكن للرهين ان يكلفه ببلد ما هناك الراهن لانه غائب فتجوز الهلاك
فيطلب الدين فاذا حلف اعطاه دينه وكذا ان كان الراهن وضع باجر الراهن عند عدل فلكم
ان يستوفيه دينه من الراهن ولا يكلف باحضار الراهن لكونه في يد الغير باجر الراهن لكن للرهين
ان يكلفه كاذب المسئلة المتقدمة ولا يكلف ايضا باحضار من رهن باجر المهر من باجر الراهن
ولم يقبضه بعد حتى يقبضه اسبق قبض الشئ من المهر من لانه صار دينا بابيع باجر الراهن فصار
كان الراهن رهنه ما كونه دينا واذا قبضه يكلف باحضاره لقيام البديل مقام حبله ولا يكلف
ايضا ان يقبض الراهن بعض حقه بتسليم حصته من الراهن بل وجبه حتى يقبض الباقي من الحق
كاذب تجس جميع وللمهر من اسبق عليه ان يحفظ الراهن نفسه وزوجه وولده الكبير الذم في
عياله وفاداه اخر الذم في عياله مع كون كل منهما كالمادة لانه العبرة في هذا الباب بكونه
ولا عبرة بالنفقة فان حفظه بغيرهم او او دونه عند سواهم فذلك ضمن كل قيمته لان الادب متفاد
في الحفظ والامانة وما ملك لم يرض بحفظ الاجنبى فضمن وكذا تضمن كل قيمته ان تعد قيمته في
قد كان فذلك انما يضمنه كل قيمته بهذه الاشياء عند الهلاك لان عين الراهن امانة في يده
والامانة تضمن بها بالتقدير او بغيره كل قيمته ان جعل اتمام الراهن في حفره المهر من او ليسه فذلك
لانه يستعمل كذلك عادة والمهر من غير ماذون له في الاستعمال وانما الاذن بالحفظ فصار
مستقرا كان جعله في اصبع غيره اسبق الحفر فلا يضمن لانه لا يستعمل كذلك عادة فكان ذلك
من باب الحفظ الا اذا كان المهر من امرأة فتضمن لانها تستعمل كذلك وعليه امر المهر من
موتة حفظه ورده اليه ورده لاجرة بيت حفظه وما حفظه اما جعل الابن وكذا واة
والغذاء من اجباية تنقسم على المضمون والامانة بهذه العبارة مخالفة بالثمن المهر من مع انما ليست
بالثمن المهر من المشوش والاختلال فبين على ما في اكثر المعبرات ماله من المشوش والاختلال
فتقار على المهر من موتة حفظه الراهن نفسه كاجرة بيت حفظه واجرة مافقه وان كان في قيمته

الرهن فضل لازم وجوب ذلك بسبب الجنس وحق الحبس في الكل ثابت له وكذا على الرهن ثبوت
 رد الرهن لا بد للرهن ان يخرج من يده وفي رده ثبوت وكانت قيمة الرهن والدين سواء
 الا بوجوب فانه يجب على الرهن ان لا يحتاج الى اعادة يد الاستيفاء التي كانت له ليرده الى مالكه و
 كذا على الرهن ثبوت رد وجه الرهن الى الرهن ان كان قيمة الرهن والدين سواء كتبض على
 الرهن او عدوت من اخيه فان عدوانه على الرهن لازم الا ملك حرم له ويحفظ واجب عليه
 فيكون بطله عليه واما اذا كان قيمة الرهن اكثر من ثمنه كالفداء من اجنابة فنقسم على المضمون والاداء
 فاما موصلة المضمون فله الرهن وما هو موصلة الاداء فله الرهن لان سبب وجوب ذلك سبب
 الضمان فيقدر بقدره وثبوت تبقيته ارجع الى الرهن باقيا وثبوت اصلاح امر اصلاح منافع
 على الرهن كالنقطة في ملكه وشربه والكسوة واجرة الراع واجرة طر ولد الرهن هذه امثلة
 وثبوت التبقيته وسفر البستان وفتح كندة النخل البستان والتلقيح صب زيد النخل كندة كندة
 اصل النخل المونث وخذادة ارضه او النخل والقيام بمصالحه ارض البستان
 كاصلاح خذاده وقلم خشب الحضر وتخصيص ارضه عن الاجار وغيره امثلة وثبوت اصلاح
 منافع والاصلاح ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسيه وبقائه فهو على الرهن سواء كان
 في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذا منافع مملوكة وما اداها احد هما ما ادا
 ما انفق على الرهن رايته او مرتبه وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع لانه قضاء دين الغير
 بغير امره فلا يرجع به وما اداها احد هما وجب على صاحبه با امر القاض يرجع هو ودينه
 بما اداها على صاحبه لان للقاض ولاية عامة فصار كان صاحبه امره وعنه الامام انه لا يرجع
 به على صاحبه ايضا ان كان صاحبه حاضرا لان القاض للمولى على الحاضر عنده **باب**
 ما يجوز ارتدائه ارضه رهنه والرهن به امر الرهن بذلك الشيء وما لا يجوز منه ما لا يصح
 المشاع وان كان المشاع مما لا يتصور في المشاع منه حيث هو مشاع ولو طرأ الشيوع بعد الارتدائه
 ثبوت يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع منه حيث هو مشاع ولو طرأ الشيوع بعد الارتدائه
 فند الرهن كالا يمنع بقاء الوبة لان البقاء اسهل من الابتداء ولهما ان المشاع ليس بمحل
 للرهن فالابتداء والبقاء فيما ليس بمحل سواء كان مبيعا في النكاح بخلاف الوبة فان المشاع

في الرهن ما لا يجوز ارتدائه
 في الرهن ما لا يجوز ارتدائه

المشاع قابل للحكم بما هو ملك ولا يصح رهن النخل على الشجر بدون الشجر ولا رهن الزرع في
 الارض بدونها لان الرهن متعلق بالجنس من انقضاء خلقته فكان غنيرة المشاع ولا
 رهن الشجر او الارض من حاكم كونها مستغولين بالزهر والزرع دون النخل والزرع اذ لا يمكن تقبض
 الرهن وحده فصار كالمشاع ولورهن الشجر بمواضعه او رهن الدار بما فيها من متاع او غيره
 قليل وكثير وخلق بنية وبان ذلك جائزا اما الاول فلا رهن الارض بما فيها خلقته وذلك
 جائز ومجاورة ما ليس برهن لا يمنع الصحة ولو كان فيها ثمر يدخل في الرهن لانه تابع لثمنه
 فيدخل تبعيا يقضي للعقد بخلاف البيع لان بيع النخل بدون الثمر جائز فلا ضرورة له الا ان
 من غير ذكره واما ان كان ثمن الدار بما فيها يرتفع مانع الجواز ومكونها مشغولة بملك
 الرهن ولا يجوز رهن الحرة ومحمد بروام الولد والملك ثابت لان موجب الرهن وهو ثبوت يد
 الاستيفاء للرهن منه هو لا يتقذر لعدم المالية في امر وعدم جواز بيع الباقي ولا يجوز
 الرهن بالامانات كالوديعة والعارية وما كان كفارة والشركة لان موجب الرهن ثبوت
 يد الاستيفاء للرهن فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع الرهن مضمونا
 به وتحقيق استيفائه من الرهن والامانات ليست بمضمونة ليصح الرهن بها ولا بالدرك
 وهو ان يبيع رجلا سلعة وقبضها ثمنها وسلمها ولكن خاف ان يشرى بغيره فاشترى بغيره فاشترى
 بالثمن من البائع رهنه قبل الدرك فانه باطل لان الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل
 الوجوب ولا يبايحه مضمون بغيره غير ما لا يجوز مضمونا بالثمن والقيمة كما يبيع في يد البائع لما عرف
 من ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما ويبيع في يد البائع ليس بدين
 حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بالثمن والقيمة ويبيع في يد البائع ليس كذلك
 اذ الملك سقط الثمن وهو حق البائع وليس فيه ضمان والفقهاء يسمونه بالعين المضمونة
 بغيره واما العين المضمونة بعينها فيجب بيان حكمها ولا بالكفالة بالنفس بغيره اذ كفل بغيره
 رجل فممن بها شيئا ليس له الا يصح لان اللازم احضار المكفول عنه ولا يمكن استيفائه
 من الرهن فيكون باطلا ولا بالقصاص بالنفس وما دونها بغيره اذ وجب عليه القصاص فممن
 شيئا فلا يمنع من القصاص لا يصح لتعذر الاستيفاء ومنه هذا القبيل من وجب عليه القصاص

في بعض اعضاءه لا يصح اعطائه الرهن به ولا بالتشفع بغير اقراره من ابايع او كثر من شينا
عند الشفع يسلم الدار بالتشفع لا يصح لعدم الدين فيه ولا باجرة التناهي التي تنوع على المولى
والمنفعة هي التي تعني الناس والولايم لانها ليست بجرح واجب فلو رهن فضاء الرهن
لم يكن مضمونا لان الرهن حصل بمقابلة ما ليس بواجب ولا بالعقد كجاء او بالعقد كدولان
غير مضمون على المولى فانه لو ملك لا يكون على المولى شئ فاذا لم يصح في هذه الصور فلو رهن
ان ما خذ المولى الذي يكون منها من الرهن ولو ملك ذلك المولى في يد المولى قبل طلب
الرهن ملك بلا شئ لانه لا حكم للمالك بغير القبض باذن المالك ولا يجوز للمسلم رهن
الخر ولا ارتهاها سواء كان ذلك من مسلم او من كفار لا يقبل الا بقاء والاستيفاء في حق المسلم
لعدم ما يتوهم في حقه ولا يقبل له المسلم من رهنها ولو كان دميان ملك في يده او استولى
لانها ليست بما في حق المسلم وبغيرها هو المسلم لو ارتهاها في ذم المولى ملك في يده او استولى
لانها ما من مقدم في حق الذم ويصح الرهن بالدين ولو كان موعودا بان رهن شيئا لغيره
كالوفاء للرهن لا خور رهنك هذا التوب الف لتقرضني الفاشلا وقبض الاخر هذا التوب
ثم انه لم يعطه الالف فلو ملك التوب في يد المولى قبل اقرار الالف لزمه الرهن في حق المولى
من الدين ان كان ما وعد مثل قيمة او اقرب بان كانت قيمة التوب الهالك الف او اكثر لانه
على تقدير استاورد يجب بالالف وعلى تقدير الزيادة يملك بالاقل ويجوز الزيادة ما
كان الرهن الحقيقي لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة واما لو كان ما وعد اكثر من قيمة
الرهن لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة هذا اذا سرقه الموعود واذا لم يسرقه قدره بان
رهنه على ان يحضر شيئا فلو ملك الرهن في يده بغير اقراره من المولى ما شاء لانه بالهلاك
ما رهنه شيئا فيكون بيا ثابته ويصح ايضا برهن مال المسلم بان قال المسلم للمسلم
اليه بعد عقد السلم خذ هذا الشئ رهن عندك الى ان اتيك برهن مالكي ويصح بغير
الصرف بان قال الصغير في لمن اعطاه دينارا مثلا فخذ هذا الشئ رهن عندك الى ان اتيك
الدينار او على العكس يصح ان يكون ذلك الشئ رهن في كل من الصورين باو دفع لاجله كمن قبض
رهن مال من رهنه في المجلس فان اقر قاضيه بطل السلم والصرف والمسلم فيه قبل الاقرار وبعده

409
وبعده ثم اشار الى ما يظهر فانه جواز الرهن بالاشياء المذكورة ما فاء في قوله فان ملك
الرهن برهن مال السلم ومثل الصرف في مجلس العقد قبل الاقرار فقد استوفى الرهن
رهن مال السلم او مثل الصرف ملكا وصح السلم والصرف لوجود القبض والتاكد المجلس في حيث
المالية وان اقر قاضيه بطل السلم فان الرهن مال السلم او نقد من الصرف وقيل الهلاك
او ملك الرهن بطل العقد في السلم والصرف لغوات القبض وحسن وطو في المجلس حقيقة
وكلما وهذا التفصيل لا ياتي في الرهن بالمسلم فيه لعدم وجوب قبضه في المجلس وعن هذا
قال واما الرهن بالمسلم فيه فلا يطل العقد فيه ان اقر قاضيه بطل العقد والهلاك فان ذلك
الرهن رهن ببدله ابرهن مال اذا فسخ بغير توافقه فاسخ السلم ويجزم فيه رهن بغير
ذلك رهنها برهن مال استحقاقا والقياس ان لا يكون رهنها به لانه دين آخر وجب
بسبب آخر وهو القبض والمسلم فيه وجب بالعقد فلا يكون الرهن باحد هاهنا رهن بالآخر
وجبه الاحتيا ان الرهن بالشيء يكون رهنها ببدله وصار كالمفوض اذا ملك وبه رهن
يكون رهنها بقيمة لانه لبدل حكم بمبدل وملكه ابرهن مال الرهن بغير الفسخ يملك بالاصل اي المسلم
فيه في ملك بالمسلم فيه لانه رهن مال لانه موعود به وانما ظهر اثره في رهن مال في حق المجلس
لانه بدله وقام مقامه فاذا ملك بملك بالاصل كمن باع عبدا وسلم واخذ بالثمن رهنها ثم
تقايلا البيع فان له حبه لاخذ جميع لزم الثمن بدله ولو ملك المولى ملك الثمن لانه موعود
به ويصح ايضا بالاعيان المضمونة بنفسها واسرار التفسير المضمونة بنفسها بقوله المضمونة
المستل او القيمة فان اشترى المشتريات والقيمة في القيمات لا قام كل منها مقام الشئ
اطلق عليه ثم مثلها بقوله كالمفوض والمودع بدل الصلح عوض دم عند بعض الموضب
من آخر عبدا ورهن به عند المفوض منه فزا او تزوج امرأة على توب معين ورهن عند
به سوارا واخلفت منه على عبد ورهن عند به جارية او صالح القاتل عبدا او ليا يقتول
على عبد ورهن عند به فزا صالح الرهن في كل منها ويصح بدل الصلح عن النكاح وان اقر المولى
الدين مودعه لو اقر رجل على رجل دينا الف درهم مثلا فأنكر المودع عليه ذلك فصالح على
فثمانية على النكاح واعطاه بها ثوبا رهنها بواحد عشر مائة فملك الرهن عند المولى

ثم تصادقا على ان لا دين عليه فان امره من بغيره فبما له من الاموال التي هي
 بين مضمون من حيث الظاهر فانها لو اختصما الى القاضي قبل ان يتصادقا على ما تصادقا
 عليه فان القاضي يحكم على مدعيه ابقاء الحسمات ولو ربح من الاب له فيه عبد طفلة جاز
 وكذا الوصل لو ربح عبد الطفل الوصي له جاز كالاب لانها ملكان ايداع في الصغير فيمكن ان
 يربط اوله منه لانه نظمه للطفل لا في قيام امره من يحفظه ابلغ منه في الايداع مخافة الغرارة لانه
 لو ملك ملك مضمونا او الوعد امانة فان ملك العبد امره من عند امره من بغيره الاب الوصي
 مستوفيا له فيه بالوصي ولو ربحها من الاب والوصي مثل ما سقط به من ربح من في ذمتها
 بدلا من عبده الهالك كما انها اشتريه بذلك مبلغ لكن كرهها من الاب والوصي مثل ما سقط
 به من ربح من في ذمتها لا يضمنان الفضل ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين لانه امانة عند
 امره من ولها ولاية الايداع ولو ربحه الاب امره من الاب عبد ابنه الصغير من نفسه او من
 ابن اخ صغير له من الاب او من عبده من الاب تاجر لا دين عليه صحيح لان الاب لو فوض شفقة
 انزل منزلة شخصين واقيمت عبارة مقام عبارتي في هذا العقد كما في معية ما ابنه الصغير من
 نفسه فيتولى طر في العقد خلاف الوصل فانه لو ارتهنه من نفسه او من يدين لا يجوز لانه وكيل شخص
 فلا يتولى طر في العقد في الرهن كالاتي في البيع ولا يمكن ان يلحق بالاب لقصور شفقة وان
 استدان الوصل للشيء كسوته او طعامه ورهن به متاعه صحيح الرهن لان الاستدانة جائزة
 للحاجة والرهن يقع ابقاء المكي فيجوز ليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم
 يقض الدين لانه وقع لازما من حانه او لغيرها بمنزلة تصرفه بغيره بعد البلوغ لقيام مقامه ولو ربح
 شيئا من عبد طفله او من طفل غيره او من زكية طفله من حبه فالرهن يكون لانه رهن
 بين واجب على امره مقتوض على جهة الضمان والمقتوض على جهة شئ كما مقتوض على حقيقة ذلك
 الشئ وجاز من الذهب والفضة وكل مكيل او موزون لانه يتحقق منه الاستيفاء فكان محلا
 للرهن فان رهن هذه المذكورة كغيرها كذهب بالذات والنفقة بالدرهم والحطبة بمثلها
 والربط والحمل بمثلها وملكها بمثلها من الدين وان اختلفت في الجودة لانه لا جرة باكون
 لسقوطها عند مقابلة كغيرها في الاموال الربوية هذا عند الامام فان عنده يصير مستوفيا حقه باعتبار

باعتبار الوزن ووزن القيمة وعند ما يملكها بغيرها من خلاف حسمها انما عاقبت القيمة وزنها
 كان الرهن اقل او اكثر مما هو مضمون به ثم اشار الى ما يتفرع على قولها بقوله فبغيره القيمة كقول
 الجهم فيجعل تلك القيمة رهنها مكان الهالك فان ربح من اربع نصفه ووزنه عشرة دراهم عشرة
 دراهم فملك فخذ الامام ملك بالدين مثل وزنه او اقل او اكثر وعند ما ان كان قيمة مثل وزنه
 او اكثر فلك الامام واما ان كانت اقل كثمانية مثلاً اشترى ثمانية دراهم ذهب ليكون رهنها
 ثمانية دراهم فربما وجد ثمانية مثلاً اشترى ثمانية دراهم ذهب ليكون رهنها ثمانية
 والقياس انه لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ومثله نصف البيع ولانه صفقة
 في صفقة وجب الاحتياط انه شرط لا يلزم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيفاء ولا يستيفان
 يلزم وجوب العن فاذا كان الكفيل حاضرا في مجلس الرهن معينا اعتبر فيه معنى الشرط وهو الاحتياط
 ومع العقد فان امتنع المشتري عن اعطائه امره من الرهن لا يجوز له اشتريه على اعطائه لعدم لزوم
 لانه لو رهنه لا يلزمه ما لم يسلم فلا يلزمه لا يصير لازما بالوعدا وله وللبايع في صورة امتناع المشتري
 عن اعطائه فسخ البيع ان شاء لانه وصف مرغوب فيه فامتنع الا به فبغيره ان شاء ترك
 الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان دفع المشتري الرهن دفعا حالافا فانه لا يفسخ لصو المقصود
 او دفع قيمة الرهن المشتري رهنها الى البايع فانه لا يفسخ لقيام القيمة مقام ما حرم فيه فرفع
 ضرر البايع بذلك فلا يفسخ حتى الفسخ ومنه من شرطه وقيل للبايع امسك هذا الثوب مثلاً
 حتى اعطيك العن فورا من عند الامام ومحمد وعنده يوسف ودعوة لارهن لانه قوله امسك يحتمل
 الرهن ويكمل الايداع وثقت اقلها خفيضة بثبوتها ولها ان اتى بما يثبت على مؤثر الرهن ويحسب
 الوقت الاعطاء والعبارة في العقود كقولهم ولو ربح من عبدين مائة فليس له اخذ احداهما بقضا
 حصته ارسطة احدهما من الالف لان الرهن محسوس بكل الدين فيكون محسوسا بكل جزء من أجزاء
 الدين كقسطا للمقصود وهو الكفاية في حمله على قضاء الدين فصار كما ينبغي في يد البايع ولو ربح
 عينا عند رجلين بدين كل واحد منهما عليه سواء كانا شركيين في الدين او لم يكونا شركيين فيه صحيح
 الرهن وكلها اسكن كل الدين رهن لكل منهما لان نصيبها لاحدهما ونصيبها للاخر لا خلاف لان الرهن
 اشترط له جميع الدين بصفقة واحدة ولا يشترط فيه باعتبار رهنه حتى عليه لان موجب رهنه

على
 رهنه بصفقة واحدة

مجبور بالدين وهذا الجبر لا يقبل الوصف بالجوهر فصار كله مجبوراً بدين كل منهما اذا تعلقا
في استحقاق الجبر كذا في الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند الامام لان العاين ينقسم عليها فيثبت
الشيوع ضرورة والمعتون على كل واحد من المهرتين حصته ونية لو ملك العاين المهر منة لان كل واحد
منهما يصير متوفياً بالهلاك اذ ليس لاحدهما باول من الآخر فينقسم عليها لان الاستيفاء مما يقبل
التجزئة فان تبايناً في حفظها ارجح تناوب المهرتين في حفظ العاين المهر منة فكل واحد منهما في نوبة
كالعدل في حق الآخر يعني اذا ملك في يد صاحبه يصير مستوفياً ونية فان قصر الراسين دين احدهما
فكلها امر كل العاين المهر منة رهن عند الآخر لان كلهما مجبور بدين جزاء من اجزاء الدين فلا يكون للرأسين
شئ منها ما دام شئ من الدين باقيا كما اذا كان المهر من واحد ولورهن اثنان متاعا بدين عليها
من واحد صحيح وله امر واحد المهر من ان يملك الراسين حتى يستوفى جميع حقه منها لان قبض الراسين يحصل
في الكل بدين شيوع فصار هو نظير البايع والمناظر المشتري ولو ادعى كل من الامان على رجل ان
الرجل رهن هذا الشئ منه وقبضه وانكر هذا الرجل وبرهنا عليه اسلم على وقوع ما ادعى بطريق
يعني لو قام كل واحد من شخصين على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كلاهما
اخذت بمينة انه رهنه كل العبد ولا يتصور ذلك لان العبد الواحد يستحيل ان يكون كلاً رهناً لهذا
وكلاً رهناً لذلك في حالة واحدة فيمنع القضاء به وكذا يمنع القضاء به لاجلها لعدم الاولوية
ولا وجه للقضاء بالنصف لانه يوجب في الشروع فقذر العمل بالبينتين فترأى ولو برهن كل منهما
لكذلك بعد موت الراسين قبل ان يهر لثان ويحكم بكون الراسين مع كل واحد منهما نصفه بدل من الراسين
رهناً بحقه امر كل منهما فاذا كان الكل منهما نصفه يباع في دينه لان حكمه بوجبهات الاستيفاء
بالبيع في الراسين والشيوع لا يفرقه بخلاف الجوة اذ حكمه في الجوة الجبر والشيوع بغيره
الرأسين بوضع حقه من الراسين على يد عدل ولو اتفقا امر الرأسين والمهر من على وضع الرأسين عند عدل
عدل صحيح وضعها لان يده به مالاً للحفظ يكون العاين امانة ويدين المهر من في حق امانته لان
يد الضمان والمعتون هو امانته فترأى من لهما تحقيق الغرضما ويتم قبض العدل لانه بمنزلة المهر من
وهو يتم قبضه وليس لاحدهما اخذه منه امر اخر الرأسين من العدل بل رضاه الآخر لتعلق حقه
بجانبه لان حق الرأسين تعلق به في الحفظ واما نية وحق المهر من تعلق به في الاستيفاء ولا يملك

ولا يملك احدهما بطريق الاخر بغير رضاه وتضمن العدل يدعه الى احدهما لانه مودع
الرأسين في حق العاين ومودع المهر من في حق امانته واحدهما اجنبي عن الآخر ومودع يتضمن
بالدفع الى الاجنبي وهما له في يده اسلمه اسلمه في يد العدل على المهر من لان العدل في حق
امانة يد المهر من وامانة يد المهر من فان وكل الرأسين العدل والمهر من او غيرهما ببيع ارجح
الرأسين عند طول اجل الدين صحيح توكيله لان الرأسين مالاً فله ان يوكيل من شاء منه مولا او بيع له
معلقاً ونحوه فان شرط الوكالة المذكورة في عقد الرأسين فليس للرأسين ان يوكيل الوكيل وان
غزله لا يوكيل بالعدل اسلمه للرأسين سواء كان الوكيل العدل والمهر من او غيرهما لان التوكيل صانع
تعالى للرأسين ووصفاً له او صفة لشرط في عقده والرأسين لا يرضون فكذا ما يرضون له ولا يرضون
الرأسين او المهر من كالابطال للرأسين بذلك وله بيع اسلمه للوكيل مع الرأسين بعد موت الرأسين بغيره
ورثة كما كان له ذلك على جوة بغير حضرة لانه لا يثبت وكالة بعد موته لم يشترط حضرة الوثرة
ورضاهم وبطلان الوكالة المذكورة بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة
لا يجوز فيها الارث ولا للموكل رضي برأيه لا برأى غيره ولو وكل اسلمه للرأسين العدل وغيره
بالبيع مطلقاً رهن غير تقييد بالنقد تلك الوكيل ببيع بالنقد والسنة ولو وكله ابتداء بالبيع
نقد لا يجوز له ان يبيع سنة وعلى تقدير الاطلاق فلو مضاه بعد اسلمه توكيله مطلقاً بغيره
سنة لا يعتبر بغيره لان التقييد بطريقه وجه وهو لو اراد ابطال الوكالة بالعدل لا يملك فكذا لا
يملك تقييداً ولا ببيع الرأسين ولا المهر من بل رضاه الآخر لان كلاهما له حق فيه اما الرأسين
فملكه فله من رضاه واما المهر من فلا له اجماعاً بالنية من الرأسين فلا يقدر الرأسين على تسليم البيع
فان حال الاجل والرأسين او وارثه بعد موته غائب وله الوكيل في عقد الرأسين ان يبيع اسلمه للوكيل
على بيعه امر صحيح الرأسين ولو قدر الدين الى المهر من اذا طلبه تسليماً فيض المهر من وكيفية الاجراء
ان يجب القاضي ان يبيع فان امتنع بعد الجبر اياها فاقاض ببيع عليه كالجبر الوكيل بالخصوص
عليها اسلمه على الخصومة عند غيبة موكله وطلب كذا على الخصومة له اياها لان المهر من انما يبيع بسبيل الخصم
اعتماداً على وكيله فكان في امتناع الوكيل في كل من المستلزمين تفويت الحق على صاحبه وكذا الجبر الوكيل
على بيعه لو شرطت الوكالة بعد تمام عقد الرأسين في الامم كذا يبين شرح المهر من وقيل لا يجوز توكيل

مستأنف ليس فيه عقد لازم فان باع الرهن العبد فتمت قيمته مقام ارضه ان كان
 رهنه مقامه وان لم يقبضه وجلا كرهه ملكا كرهه ملكا في سقوط الدين بقبضه
 مقامه فان باع العبد الرهن واوفاه ارضا في رهن الرهن فاستحق الرهن وكان
 في يد المشتري فليس له ان يضمن الرهن قيمة الرهن لانه غاصب في حقه واذا ضمن الرهن
 ببيع البيع والقبض ارجع العبد الرهن وقبض الرهن المثل منه بمقابلة دينه على الرهن
 الرهن ملكه باء الضمان مستندا الى وقت القبض فبأن اذ اهره ببيع ملك نفسه
 او يضمنه المشتري العبد القيمة لانه مستعد بالبيع والتسليم ثم العبد على تقدير القبض في حين ان
 شاء ضمن الرهن قيمة الرهن لانه وكيله في بيعه بالحق بالضرورة منه وجهه ويصح ان يرجع
 العبد الرهن وقبض الرهن المثل منه بمقابلة دينه على الرهن لا ذكر انما فلا يرجع الرهن
 على العبد لانه اذ ضمن الرهن فتمت ارضه الرهن الذم اذ اهره لا رهن اذ بان بالحق
 ان الرهن اخذ الثمن من العبد لغيره لان العبد ملكه بالضماني واستحق ملكه فيه ونفذ به
 لانه مباشر وهو امر ذلك المثل لانه لا بد له من ملكه وانما اذ اهره الى الرهن على طوع ان
 يبيع ملك الرهن فاذا بان انه ملك العبد لم يكن العبد راضيا باء الضمان الا ان الرهن ملك
 للعبد ان يرجع بالمثل الذم اذ اهره الى الرهن على الرهن واذا رجع بطل القبض ارجع الرهن
 الثمن برجوع العبد فيرجع الرهن على الرهن بدنه ضرورة هذا اذا كان الرهن بالكاوان
 كان الرهن قابلا في المشتري فمشتري لانه وجب عين ماله ورجع المشتري
 على العبد لانه العاقبة وحقوق العقد تنقل به ثم ارجع ما ضمنه العبد المثل للمشتري برجوع
 هو الرهن على الرهن بالثمن لانه هو الذم اذ اهره في العهدة بتوكيله في قبضه واذ
 رجع عليه صح القبض ارجع الرهن المثل منه وسلم له ما قبض او يرجع العبد على الرهن بتمنه لان
 العقد لما انتقض بطل المثل وقد قبضه الرهن فمما اذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم اهره
 ما رجع العبد على الرهن برجوع الرهن على الرهن بدنه لان العبد اذ رجع على الرهن وانتقض
 قبض الرهن عاقبة من الدين كما كان فيرجع به الرهن على الرهن وان لم يكن التوكيل مستندا
 في عقد الرهن عطف على قوله فان شرطه غير ان ما ذكره من التفصيل على تقدير الاحتقاق انما

انما يتاخر اذا شرط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم يشرط فيه بل وكل الرهن العبد
 والعقد ومسئله كما لا يرجع العبد على الرهن فقط لا على الرهن لان التوكيل اذا كان بعد
 العقد لم يتعلق به رهن الرهن فلا يرجع عليه كاذ الوكالة بمجرد رهن الرهن بان وكل انما
 بان يبيع شيئا ويقبض دينه فيتمتع بفصل ثم لحقه عهدة لم يرجع به على القابض بخلاف الوكالة
 المشروطة في العقد اذا يتعلق بها رهن الرهن وكان البيع واقفا لحقه وقد سلم له ذلك فان
 ان يهره الضمان قبض الرهن ثمنه ولم يقبض صورة عدم قبضه ان العبد باع الرهن باء الرهن
 وضاع المثل في يد العبد بل انما يهره الرهن فالحضمان الذي يهره العبد يرجع به على الرهن وان
 ملك الرهن عند الرهن ثم استحق فليس له ان يضمن الرهن قيمة الرهن ان شاء لانه مستعد في حقه
 بالتسليم فيصير الرهن مستوفيا لدينه بملك الرهن لان الرهن ملكه باء الضمان فليس له
 وان يضمن الرهن ان شاء لانه مستعد في حقه بالقبض ويرجع الرهن بها امر القيمة التي ضمنها
 ودينه على الرهن اما بالقيمة فانه موقوف من جهة الدين بالتسليم واما بالدين فلا انتقض
 قبضه باء الضمان فيعود حقه كما كان **باب** التفريق في الرهن وجبانية اخصا
 الرهن على الغير وجبانية عليه اخصا في الرهن فشرع اوله بان التفريق في الرهن
 فقل يرجع الرهن الرهن بلا اذن الرهن موقوف على اذ اهره الرهن او قضا ودينه يتعلق
 في الرهن بالرهن وفي البيع ابطاله فيوقف على اذ اهره الرهن رضاه او على قضا ودينه
 لزوال المانع فان اجاز الرهن البيع نفذ وصار ثمنه رهنه مكانه وان لم يشرط على
 لان البيع اذا نفذ باذ اهره الرهن انتقل حقه اليه وان لم يهره الرهن البيع فشرع
 البيع في الاصح لان رهن الرهن لا يبرأ بالعقد فمما موقوفا واذا بقى موقوفا
 فان شاء المشتري صبر الى ان يقبض الرهن فيسلم له جميع اذ اهره على سرف الزوال او رجع
 الامر الى القاض ليضفي نفوت القدره على تسليم جميع وجميع اهره الرهن موقوفا او
 محسرة العبد الرهن نفوت محله واذا رجع فان كان الرهن موقوفا لم يهره ان كان
 الدين حالا او لا مفع لا لانه قوته الرهن مع حلول الدين واخذت قيمة الرهن فحلت تلك
 القيمة رهنه مكانه لو كان الدين موقوفا حتى يحل الدين لان سببا الضمان متحقق لان نفوته وان

هذا هو الوجه في الرهن
 على الرهن في الرهن
 على الرهن في الرهن
 على الرهن في الرهن

صا د ف ملكه الا انه قد مر الى حق الترتيب فوجب الضمان وتكون رهنها مكانه وهذا للضرر عن
 الترتيب ويجبها الى حلول الاجل فاذا حل اقتضاه كجته اذا كان في جنبه لا الغريم له ان
 يستوفى حقه من مال غريمه اذا ظهر كجس حقه فان كان فيها فضل رده لاستيفاء حكم الرهن بالاستيفاء
 وان كانت اقل من حقه يرجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطها وان كان الرهن مكررا
 سوا العبد الحق في الاقل من قيمته ومن الدين فاذا كان القيمة اقل من الدين سقر في القيمة
 وان كان الدين اقل من القيمة سقر في الدين وانما يسر لانه لا يمكن الترتيب من استيفاء
 حقه من الرهن الفقير في اخذ من المستحق بالحق وهو العبد بمقدار مالته اذ ليس عليه ان
 يسر فيما زاد على مقدار ما يرجع العبد به انما يسر على سببه اذا ايسر لانه قضى ونه وهو
 مضطرب فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تقرر عنه وسمر احد بر وام الولد في كل الدين بلا رجوع على
 السيد لانها اذ اعز ما السيد فان كسرها ماله وانما في ائتلاف الرهن الرهن كالكافة
 موكرا فان كان الدين مالا طلوب به وان كان مؤثلا اخذت قيمته وصحلت رهنها مكانه
 الى زمان حلول الاجل وان ائتمن اجنبى ضمنه امر الاجنبى الترتيب قيمته وكانت القيمة رهنها
 مكانه والواجب على هذا المستحق قيمته يوم هلاك باستهلاكه بخلاف ضمانه على الترتيب
 فانه تعبر قيمته يوم القبض ولو اعاره الترتيب الرهن من رهنه خرج من ضمانه لان الضمان كان
 باعتبار قبضه وقد انتقض البرد والمصاحبه فارتفع الضمان وبرجوعه الى الترتيب يعود ضمانه حتى
 يذهب الدين بهلاكه لعود القبض كوجب الضمان فلا يحتاج الى عقد جديد لان القبض الاول لم
 ينتقض ولذا لم يمتلئ الرجوع عن الاغارة متى شاء حتى لا يكون للرهن حبه بطلب الترتيب
 لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في تلك الحالة ولو اعاره احد ما اسرافا للرهن او
 الرهن باذن الاخر من اجنبى فقبضه الاجنبى خرج الرهن من ضمانه اسرخل الترتيب ايضاً كاجنبى
 من ان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض وخرج على قوله خرج من ضمانه قوله فلو ملك
 المستعاره به امره مستوعب ملكه تماماً لا ارتفاع القبض كوجب الضمان وهذا القول هو
 ما علم من قوله خرج من ضمانه على طريق التفرع ودفع توهم انه اذا كانت قيمة الترتيب من الدين هناك
 يغني الزايد وكل منها اسرخل الرهن والترتيب ان يردده اسرخل الرهن استعارته المستعير

المستعير على حاله رهنها من غير عقد جديد لان لكل منهما حقا حقا فيه وهو باق على الرهنية لبقاء
 عقد الرهن ثم خرج على قوله ولو اعاره احد ما باذن الاخر فقبضه قوله فان مات الرهن
 حاكم كون الرهن عارية عند الاجنبى قبل رده اسرخل ان يردا حدهما الرهن مع كون الرهن رهن
 للرتيب وغيره فالترتيب اصح به امر الرهن في سائر النظم لان حكم الرهن باق فيه لانه عارية
 ليست بلا زلة وكونه غير مضمون لا يدل على انه غير مضمون كالولد المرمول فانه مضمون وليس
 بمضمون بالهلاك ولو استعاره الترتيب الرهن من رهنه للاستعمال او استعده باذنه بطلب
 منه فملك ما استعمله سقط ضمانه عنه لثبوت مد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن
 فانقر الضمان وان ملك قبل استعماله او بعده فلا يسقط ضمانه عنه اما قبل الاستعمال فبقا
 يدر الترتيب واما بعد الاستعمال فلا ارتفاع مد العارية فيعود ضمانه ومع استعاره شيء للرهن لان
 املك رضى يتعلق دين المستعير بملكه وهو ملك ذلك كاي ملك تعلقه بملكه باللفظ فانه
 اذا صح فالغير اما ان يعلق في ذلك او يقيده بما يناسب التقيد فان اطلق الغير ولم يقيده
 اسرخل المستعير ذلك الشيء بآشاء من قليل او كثير عند من شاء من الناس فان الاطلاق
 واجب الاعتبار خصوص في الاغارة لان اجماله فيها لا تقضي الى ائتمار عنه وان قيد الغير ان يره
 المستعير بقدر من مال بان قال ارهنه عشرة مثلاً او خمس منه بان قال ارهنه دينار مثلاً او
 مرتين بان قال ارهنه بالذم مثلاً او بدين قال ارهنه في الكوفة مثلاً فقيده اسرخل و
 من اكد كونه رضى لا يكون المستعير مخالفاً في شيء من ذلك لانما التقيد بكل من هذه الاشياء
 لا يخلو عن افادة شيء من التيسير والحفظ والامانة واذا عثره التقيد فالتعير اما ان يخاف
 او يوافق فان خالف المستعير الغير فقيده وملك الرهن كان ضامناً فامعير بالخيار فان
 شاء امعير منه المستعير القيمة يتم عقد الرهن بينه امر به المستعير الرهن وبني من رهنه لانه ملك
 الضمان فبين ان رهن ملك نفسه او ضمنه امعير الترتيب ولا يتم عقد الرهن بين الرهن والترتيب
 لانه مستعد ايضاً فضا الرهن كالفاسد والترتيب كفاصبا الفاسد حتى يرجع الترتيب بما منه
 من القيمة ويدنيه على المستعير الرهن اما رجوعه ما ضمنه من القيمة فلا يرد من جهة الرهن و
 اما رجوعه بالدين فلا يرد قيمته انتقض ضا وعقده كما كان وان وافق المستعير الغير فقيده

مستعير غير توافيقا رهنه فانه يرد

قيمة الرهن لا ينتفي في ملك غيره
 لانه اذا اعاره احد ما باذن الاخر

وهلاك الدين عند مرتبه صار مستوفيا ونية لو كانت قيمة كالدين او اكثر لتام الاستيفاء
بالهلاك او صار مستوفيا قدر قيمة الدين لو كانت قيمة اقل من الدين وطالب المدين
ببقية الدين اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمة بل بقدرها ووجب للمدين
مالك على المستقر وهو الرهن مثل الدين في الصورة الاولى او قدر القيمة في الصورة الثانية
وهو ظاهر ولو هلك المستقر عند استيفاء سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي سمي
الرهن او بعد فكه عز الرهن لا يضمن لانه لم يصير قاضيا لدية او لشئ منه بهذا الهلاك
قضاء الدين او شئ منه بهلاك المستقر هو موجب ضمانه ولم يوجد فلا يضمن وان وصلة
كان قد استعمله من قبل يعني لا يضمن سواء استعمله قبل ان يرهين بالاستخدام او الركوب وكذا
ذلك او بعد ان افك من الرهنه قبل ان يهلك اما قبل الرهنه فلا يضمن خالف ثم عاد
الى الوفاق فلا يضمن واما بعد انفكاك فلا يضمن مودع كذلك لانها حكم الاستعارة بالفكاك
وقد عاد الى الوفاق فبغير اذن الضامن ولو اراد المدين افساكاك الرهن بقضاء دين المدين
من عنده فله ذلك حتى لا يكون للمدين منه لانه المدين يحتاج الى ذلك لتخليص ملكه ويرجع
ما اودع على الرهن لانه قرض دين الرهن مضطرا فلا يكون منه عا ولا يخلو المستقر والمدين
بعدم هلاك الرهن بان قال المستقر هلك في يد من قبل الرهن اقبل ان ارهنه او بعد الاكسكاك
مديا بذلك سقوط الضمان عنه وادع المدين هلاكه عند المدين فامد القرضه فالتقضي المستقر
مع مبنية لزم الضامن انما يجب على المستقر لايفاء الدين وهو نكر لايفاء في مانان اكانان
ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فقال المستقر رهنه بالمقدار الذي ارهنى به وادع المدين
اكثر منه او اقل فليعلم ان القول للمدين لانه الاذن مستفاد من جوده وهو لو انكر اصله كان القول
للمدين اذا انكر وصفه وحباية الرهن على الرهن محسوسه بعد ما سلم الى المدين مضمونة لان
الرهن يتعلق به من المدين وتعلق حق غيره بماك بالي كغيرها لك كالاجنبي لا تتران
تعلق حق التورث به من المدين يمنع نفوذ تصرفه فيما زاد على الثلث وكذا حباية المدين على
الرهن مضمونة فنيقظ من نية بقدر ما ارهنه رهنه لانه انكف ملك غيره
فلزمه ضمانه واذا الرهن الضامن وكان الدين قد حصل سقط من الضامن بقدره ولزمه الباقي لان

لانها تاراد على قدر الدين في القيمة كان امانة انما ضمنه بالاتلاف لا بقضاء الدين فهو غير
الوديعة اذا اتفقا هو مودع بل من الضامن وحباية الرهن عليها اسرع الرهن والمدين اذا
كانت موجبة للمدين بان كانت فضاء في النفس او فيما دونها وحباية على مالها يد رماكون
حباية الرهن على الرهن يد رافلا نها حباية المملوك على ماله وكذلك يد رافلا اتفاقا واما
كون حباية على المدين يد رافلا نها حصلت في ضمان المدين فكان عليه نظيره لهذا عند الام
خلا فالهنا في المدين حيث يكون مقبرة على المدين عند ما لا نها حصلت على غير ماله وفي اعتبار
فائدة وهي دفع العبد اليه بدلا عن الحباية فتقبر ولانه لو اعتبرت لكان يح الضامن له والتقدير
عليه فيخلو عن الفائدة فلا تقبر ولو رهن عدايا ورسا بالف مضمونة فصار ت قيمة
بنقصان سرمانه فقتله رجل حو خطا وعزم مائة وحل الاجل اسرع الرهن فحينئذ ينقص
المدين مائة ما خذوة بدلا عن دم العبد قضاء غرضه اسرع الالف التي كان العبد رهنا
بها ويسقط باقية وهو تسع مائة ولا يرجع المدين على رهنه بشئ في التسوية لان نقصان
السرا لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور رجعات الناس بخلاف نقصان العين
فاذا كان باقيا وبمدين استيفاء صار مستوفيا للحكم من الابداء وان باعه اسرع الرهن
العبد الذي رهنه او رها او كان رهنا بمائة باع رهنه قبض تلك المائة فضاء من حقه ورجع
عليه اسرع الرهن بالباقي من الدين وهو التسوية لان المدين اذا باعه باذن الرهن صار
كان الرهن استرده وابعده فقه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقر الدين لا بقدر ما
استوفى فكذا هنا وان قلنا اسرع الرهن او رها فقبل نزول السوال مائة او بعد النزول
عبد بعد مائة فرفع به هذه ابياء المستوفى اسرع الرهن العبد القائل بدلا عن العبد مودع
وصار قائما مقام الاول ثم ان اراد الرهن فكاكه اقله الرهن بكل الدين وهو الالف منه
الامم واليه يوسف وعند محمد الرهن باختيار ان شاء دفعه الرهن الثاني الى المدين بدلا
عن دينه ولا شئ عليه غيره وان شاء اقله بالدين كله لان المدين يغيره ضمان المدين فخير
الرهن كما سبق اذا قبل قبض القبض ولهما ان التغير لم يغيره فضل العبد لقيام التمام مقامه
طحا وما وان جنى الرهن كان رهن رجل عدا عبد فقتل العبد قتيلا خطا فداه من الرهن لان

ضمان اجنابة على المهرين والعبد كله من ضمانه ودينه مستوفى رقبته فيقال للمهرين اقد العبد من
 اجنابة فان فذاه اطلع رهنه وكان ونيه على الراهن كجالة والعبد رهن كما كان ولا يرجع على الراهن
 بشئ من الفداء ولا العبد كله مضمون وجنابة المضمون كجنابة الضامن فلورجى على الراهن
 رجوع الراهن عليه فلا يفيد فان اية المهرين عن الفداء ووجه امر العبد الراهن الى ولى اجنابة
 او فذاه معناه انه يقابل للراهن اذ دفع العبد او اعذه لانه كملك في الرقبة له وانما الى المهرين
 الفداء لقيام حقه فاذا امتنع عن الفداء يطالب الراهن بحكم اجنابة وملكها التخيير بين
 الدفع والفداء وان اختار الدفع سقط الدين وبطل الرهن لانه لا يخرج لمع في ضمان المهرين
 فصار الدفع كالهلاك وذلك يوجب سقوط الدين وكذا سقط الدين وبطل الرهن ان
 اختار الفداء لانه العبد كالحامل له يجوز ان كان على المهرين وهو الفداء فيسقط الدين مقامه
 به ولو مات الراهن حيا كونه رهن والدين على حالهما باع وصيا الراهن وقصر الدين لانه قائم
 مقامه فان لم يكن له ومن نصب القاض له وصيا فامره بذلك المذكور رهن بيع الرهن وفداء
 الدين اصابا للمحى **فصل في تقية الرهن** وزياوته وغير ذلك استمر شيئا
 بعشرة مؤجلة ورهن عند البائع عشرين او قتمته عشرة دراهم بعشرة دراهم فتم
 امر صار ذلك العبدية عند المهرين ثم تخلل امرها دخلا بعد ان كان غرا وعوانى الخ لربها
 او عشرة دراهم فمهرين بها كما كان ولم يبطل الرهن بالتخلل وان خرج به عن كونه صالحا
 للايقان لانه بعد وان يعود بالتخلل ولهذا لو اشترى عبيدا فتم قبل القبض لا يبطل البيع
 لاضمانه صيرورته خلا وهكذا وان رهنه شاة قتمتها عشرة دراهم بعشرة دراهم
 فانت بلا ذبح فذبح جديا وهو يداود وما فمهرين به اسرا له درهم وتسعة دراهم
 سقط عنه لانه الرهن يتقرر بهلاكه فاذا اصاب بعض المحل بعد ذلك بقدره ونما الرهن
 كوله ان كان حيوانا ان كان او غيره مما يتملك ولبنه ان كان مما يتوكل به وصوفه مما
 يؤخذ منه الصوف وثمره من الاشجار الختمه للراهن تولده من ملكه ويؤخذ رهنها مع الفداء
 نج له والرهن حتى لازم فيسرى اليه فان ملك انما ملك بملكه فلا يقطع بشئ من الرهن
 لانه لا تناسخ لا يقطع لها ما يقابل اصلها لانها لا تدخل تحت الفداء مقصودا اذ اللفظ لا

تقية

لا يتناولها وان بقى النماء وملك الاصل فيملك بجمعه من الدين لان النماء يصير مقصودا
 بالهلاك فيقابل به قسطها يقابل اصله كولد البهيقة لا حصته من الثمن ثم اذا صار مقصودا
 بالقبض صار له حصته حتى اذا ملك الام قبل القبض وبقى الولد كان للمشتري ان اخذه
 بجمعه من الثمن ولو ملك قبل القبض لا يقطع شئ من الثمن وكيفية الاحتكاك ان يقسم
 الدين على قيمة الاصل يوم القبض لان الرهن انما يصير مضمونا بالقبض وعلى قيمة النماء يوم
 الاحتكاك لانه بالاحتكاك صار مقصودا فما اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب النماء
 احتكاك به كاذ كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الاحتكاك
 خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل فسقط وثلثا العشرة حصته النماء فبقيت بها وخرج
 الزيادة في الرهن بالاتفاق مثل ان يرهن ثوبا بعشرة با وعشرة ثم يزيد الرهن ثوبا
 آخر ليكن مع الاول رهنها بالعشرة ولا يصح الزيادة في الدين مثل ان يستوفى قسما
 او لا ثم يقول اقرضني خمسمائة اخر على ان يكون الثوب الذي عندك رهنها بالف
 فلا يجوز الرهن رهنها بهما عند الام وهو خلا فالج يوسف حيث يجوز الزيادة في
 الدين عنده ايضا لان الرهن مع الرهن متحاذيان محاذاة السبع مع الثمن فكان بمنزلة
 الثمن والزيادة في الثمن يجوز ولهما انهما تؤذرا في الشيوع في الرهن وهو مبيح صحته فلا
 يجوز وان رهن عبيدا لهما بالف مبيع مكانه عبيدا اخرين لهما اسرا لالف فالاول
 رهن حتى يرد المهرين الى رهنه لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج منه
 الضمان ما دام باقيا لان السقف القبض فاذا بقى الاول اقرضه لانه لا يدخل تحت ضمانه
 وهو مبيح قوله ونحوه انما يرهن في العبدية حتى يجعله مكان الاول ويرد الاول الى الراهن
 فاذا رده اليه يصير رهنه مضمونا ثم قبل بشرط تجريد القبض منه وقيل لا بشرط ولو راء
 المهرين الراهن عن الدين او وجهه منه فملك المهرين ملك بلا شئ استحقاقا
 والفقهاء انه يضمن قيمة للرهن لان الرهن وقع مضمونا ففقر كذلك بقى القبض وجه
 الاستحسان ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمانه استيفاء وذا لا يتحقق
 الا باعتبار الدين وبالأبراء والهيئة لم يوجب الدين وانما ثبت بعبدة ذات ومضامين

يرى قول بر والاحد هما وهذا لور والدين سقط الضمان لعدم القبض وان بقى الدين فكله اذا
ابرا وعنه الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقى القبض ولو قبض كثر من دينه فكله او بعضه
منه امر من الراين او من غيره او من غيرهما من الدين عينا منه او صالح عنه امر من الدين على
شيء واخبر به امر الدين على آخره فكل الدين في يد من قبضه او له الراين فكل الدين
لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء وكذا لان الدينون تقضي بانها لا يانفسها لكن
الاستيفاء يتخذ لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة شئ فاذ كان الدين تقرر الاستيفاء
الاو فانفس الاستيفاء انشئ لتلك الاستيفاء ويرد ما قبض في من قبض منه في غير مرة
الحالة وتقبل الحالة ويملك الدين اذ بان كونه لا يسقط الدين ولكن ذمة التحمل على
تقوم مقام ذمة التحمل ولذا يعود الى ذمة التحمل اذ اتم التحمل عليه فكله وكذا لو تصادقا على
عدم الدين ثم يملك الدين لان الراين مضمون بالدين او بجهة عند توهم الوجود
كان الدين يعود وقد بقيت الجهة لا اعتبار ان يتصادقا على قيام الدين بوجهها على عدمه
بجلافا لبراء لانه سقط به **كتاب الجانيات** هي جنائية وهي اسم لفعل بحكم شرعائها
تعلق بجاني او نفس في اصطلاح الفقهاء اخضت بما تعلق بالنفوس والاطراف القتل وهو نفس
مؤثر في اذ بان الروح والمراد به بيان انواع فعل يتعلق به الامكام الالوية من القصاص والدية
والكفارة وحرمان الارث والاثم وهو خمسة انواع شرع في بيانها بقوله اما عند وهو ان يعقبه
مضرة او ضرب القاتل المكلف ما يحكم فيه كما هو اعتبار بما يفوق الاجزاء من سلام او محذو واثني
عدة من جرح او خشب او لينة او شتر فقب او حرقه ببار لان العمد هو القصد وهو من فعل
القتل ولا يوقف عليه الا بالبدليل وهو استقار ما ذكر من الالات فكان مستمرا فيه عند ذلك
عند الامام وعندهما ان يقصد مضرة بما يقتل عابا من لو ضرب بجرح عظيم او خشب كبير يكون عمدا عند
ولا يكون عمدا عند الامام وموجبه الاثم لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم وموجبه ايضاً
القصاص من عيان فقب على الجاني من القصاص امر محذور كونه متعمدا الا ان يعرف على صيغة الجحور والارث
يعفو الولي القصاص فيسقط لعقوبه لا الى شئ او يصالح عنه ما فيجب ذلك كالحال بالصلح لا بالشر
لان المحذور والكفارة جنبة امر في العمد لان الكفارة دارة بين العقوبة والعبادة فلا بد من ان يكون

يكون سببها ايضاً وانرا بين الخطر والالامة لتعلق العبادة بالمباح والعقوبة بالمحذور
وقيل العمدة كبيرة فلا تلتزم به كبر الكبار وانما شبهة كبر وهو من قصد بغير ما ذكر في العمدة
ما للعصا والسوط وكل شئ لا يفوق الاجزاء عند الامام وما لا يقتل به غالباً عندهما انما هو شبهة
العمدة لانه من معنى العمد بالنظر الى قصد الضرب ومنع الخطا بالنظر الى القدام قصد القتل لا القتل
غيره القتل وموجبه الاثم لقصد ما هو محرم شرعاً والكفارة على القاتل لانه خطأ ومن وجبه
نظر الى الالة فذكر تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ والدية المخطئة على العاقلة والارث
للقاتل وسببها في بيانها ان شاء الله تعالى لا العقوبة فيه لما عرف من انه خطأ ومن وجبه وهو
شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف عند موجب القصاص باعتبار الضرب والالاف
جميعاً يعني اذ اوجع عضواً بالية غير مباحة وجب فيه القصاص ان كان مما يراعى فيه الجانلة وليس
فيما دون النفس شبه العمد كما كان في النفس لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الالة وما دون
النفس ليس كذلك فبقدر بعد الضرب معتبر ومضى وجد وجه العمد وما خطا وهو قسمان اما في
القصد بان رمى شخصاً طعنه صيداً او رمى شخصاً طعنه حربياً فاذا هو او من معصوم الدم كما
او من امانة لم يخطأ في الفعل حيثما صاب ما قصد رميه وانما الخطا في القصد امر في القتل حيث
فان الخطا في الفعل لا القصد فيكون معذوراً للاختلاف الجرح والامام جرح الخطا وكنائهم
انقب على رجل اخر فقتله فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد التام الى شئ حتى يكون
خطا المقصود لكن لا وجد فعل حقيقة وجب عليه ضمان ما تلفه كفعل الطفل فيجمل كالمخطئ
لانه معذور ومثله وموجبهما امر موجب الخطا ومطلقاً وما جرحه الكفارة والدية على العاقلة
لقوله تعالى فمن قتل مؤمنا ودية مسلمة الى اهله وهذا النوع من القتل لا ياتم القاتل فيما تم
القتل وانما ياتم انتم ترك التحرز وبما لفته في التثبت فان الاصل المباحة لا يجوز بها شربها
الابشرط ان لا يورد احد فافا اذ لم يترك التحرز قائم واما قتل بسبب يكون سبباً
للقتل وهو كونه بجفراً او بوضع حجر في غير ملكه قيد الحفر والوضع كليهما بلا اذن من مالكه فذلك
بأن ان اذام شئ لملك من غير علم وموجبه الدية على العاقلة لانه سبب القتل وهو خطا

فيه بالجور وضع الحجر ففعل كما يشتر للقتل فيجب فيه الدية صيانة للأنفس فتكون على العاقلة لا القتل
بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فليكن معذور فيجب على العاقلة تخفيفا عنه كانه الخطأ بل اول
لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب كفارة فيه ولا ثم القتل بل انتم السبب بالجور والوضع
في غير ملكه وكلها من كل انواع القتل بوجوب حرمان الارث لوجود القتل فيها الا هذا القتل
سبب فانه لا يوجب حرمانه لعدم القتل فيه **باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب**
القصاص يقتل السبب قتل من هو مخوفون الدم امر محفوظ الدم بالنظر في قاتله اخرز به عن
الحرج وحرمة فان كلاهما ليس مخوفون الدم على وجه التابيد لان القصاص نهاية في العقوبة
فيستدرك كل ما في الاجابة فلا يجب مع الشبهة اخرز به عن استئمانه لان حقن دمه موقت الى
رجوعه عما فيه للقتل اقل من عدمه منسوب **باب ما لا يوجب القصاص** لبيان النوع اخرز به عن
انواع القتل فيقتل الحر بالحر تمام اعمالة وتقتل الحر بالعبد لا لطلاق قوله ان النفس بالنفس يقتل
اسلم بالدم يقول على من يقتل من اهل الذمة انما اغتوا احرية يكون اموالهم كاموا وادمانهم
كباشنا ولا يقتل من اسلم والذمة مستأمنة لانه غير مخوفون الدم على التابيد بل يقتل المستأمنة
بمقدار قيات الوجود كما اواة فينوط ولا يقتل حتى انما يقيم مبيع القتل ويقتل الذكر بالانثى
والعاقلة بالجهل والبالغ بغيره من الصبيان والصحيح بغيره من المبرطين وكامل الاطراف بناقضها لوجود
المساواة بينهم في العفة ومساواة في نهاية المعيرة في هذا الباب ولا عترة كما اواة فيها واما
لان ذاب القصاص ونظر الفتن وتقتل النوق باصده لعدم سقوط لا يقتل الاصل بوجه سواء
كان الاصل الاب والجد وان علا والام والجد وان طلت لقوله عليه السلام لا يقاتل والوالد
بل كماله من مال الاصل القاتل اذا قتل ابنه عمدا لانه العاقلة لا تقتل العرف في ثلث سنين
لان حال ولا السيد عبده ومدره ومكاتبه لقوله عليه السلام ولا السيد عبده ومدره ومكاتب
في حكم العبد وعبد ولده اسروا السيد عبده ولده لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا
يستوجب ولده عليه القصاص وعبد عبده له اسروا السيد عبده عبده له وبعضه لآخر لان القصاص
لا يخرز وان ورث قضاضا على ابيه بان قتل الاب اعمانه سقط القصاص طرقة الا لولة ولا
قصاص على من ترك الاب في قتل ابنه او ترك ابنه في قتل عبده او ترك ابنه في قتل خطي في القتل

الخطأ او ترك ابنه العبي او ترك ابنه الجور وتركه لا يجب القصاص بقتله لانه قتل خطي
اصدا غير موجب للعقود وهو لا يخرز فلا يجب لانه الاصل في الدماء احرمة والنصوص الموجبة للقصاص
مكتبة بحالة الانفراد وموضع يملك القصاص وهو غير ممكن هنا لعدم التجرز فلاتينا وله النص وجب
الدية وان قتل بصيغة الجور عبد الرهن لا يقتل من قاتله حتى يحضر الراهن والراهن لان قتل
لا ملك له فلا يملك القصاص والراهن لو تولاها وحده لبطل حق الراهن فشرط اجتماعهما سقط
حق الراهن برضاها وان قتل بصيغة الجور ايضا مكاتب عن وفاء وله وارث مع سيده فلا
قصاص بالاتفاق لا شتباه منه له حتى لانه السيدان مات مكاتب عبدا او الوارث ان مات
حوادث الصحابة اختلفوا في موته حوا او رفيقا وان لم يكن وفاء يقتل سيده وان كان معه وارث
لان مات رفيقا لانف في المكاتب بموته لا عن وفاء وكذا يقتل السيدان كان وفاء لا وارث
غير سيده عند الامام وابي يوسف خلافا لهما فانه قال لا قصاص لانه يشبه سبب الاستيفاء
وهو ممكن ان مات عبدا والاولاد ان مات حوا فاختلف السبب فلا يمكن القصاص بشيء فضا
كالم قال بغيره بعثي هذه الجارية كذا وقال السيد زوجتها منك لا يكره ولها لا اختلاف السبب
وكذا هذا ولها ان من له الاستيفاء معلوم لان حق الاستيفاء للسبب على التقديرين ولا عترة لا
السبب مع اتحاد الحكم بخلاف ما استشهد به بخلاف ملك السبي لان حكم ملك البهيان بخلاف حكم
ملك النكاح فلا يدرى ما حكم فلا يثبت حكم بدون تعيين السبب ولا قصاص بشيء من الاشياء
الا بالسيف سواء قتله به او غيره لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراد به السلاح
لا شبيهه ان يقتل من قاطع يديه وقاطع فريته بغير رجل اذا قطع يديه بموتة عمدا او قتل فريته
كولده فابو المعنوه بغيره من جانب لابل ولانية على نفسه وذراجه اليها فينقض قصاصه
كامل النكاح وان يصالح لان الصلح انفع من العقود هذا اذا صالح على قدر الدية واكثر وان صالح
على اقل لا يصح ويجب الدية كاملة لا ارسيس لابل بموتة ان يقول لاني في العفو ابطا حقه بل لا
والصبي كالمعنوه في جميع ما ذكر والقاض كابل في الصحيح في الامكام المذكورة وكذا الوصي ايضا
كالاب لانه لا يقتل في النفس لانه ليس له ولاية على نفسه ومن قتل ولدا وليا كبيرا وصفا
فلنكاحه القصاص من قاتله قبل كبر الصغار عند الامام خلافا لما حيث قال ليس لهم ذكيت حتى

يبلغوا الاثر في مشترك بينهم فلا ينفذ بعضهم باستيفائه ولما انما هو ثابت لكل منهما على الكفاية
 الانفرادي ولو غاب احد الكبار لم يطر حضوره اجماعا لا اعتبارا بالغائب او على خلاف الصغير
 لان العفو منه والصلح غير مقصور ومن قتل رجلا كجدة امر بفتح اليهم وتشديد الزا عصفاء راسها
 مدبرة عولقة يخبر بها الارض بدورها بالجلل انفق منه ان حرمه بالاتفاق لانه اذا وجد اجمع كمر
 السب وان قتله بطرود اظهر امر او عصفاء فلا يقتضيه وعليه الدية من ماله لو وجد قتل النفس
 وانتفاع القصاص عند الامام وعندهما يقتضيه لان الحدية في كونه الله القتل منصوص عليه قال عليه
 السلام القتل خطا كله الا الحدية والحكمة في المنصوص عليه يتعلق بعين النفس ولا يقتضيه العفو كذا
 الخلاف في كل من قتل امرئ قتل حصر ما يقتضيه غالبا يعني ان في هذه المسئلة الدية في مال القاتل عند
 الامام والقصاص عندهما وفي الشوق ان يفرق الاجزاء في مقتضى فانه لا يقتضيه عند الامام وعند
 يقتضيه لوجود القتل بغير حق ولان القصاص يتعلق بالحد المحقق وهو ان يقتل بالآلة جازية قتل
 في نفس البنية فابرة وابطا ولم يوجد وان كرر منه قتل به اجماعا وروا ان تكرار القتل منه
 الاشياء فلام قتل سياسة لانه سعة الارض البقاء ولا قصاص في القتل بموالاته ضرب
 السوط لانه في شبهة عدم العمدية لان الموالات قد يستعمل لتاديب والشبهة دارنة للقول
 فوجب الدية ومن جرم فلم يزل الجرح وادخل حتى مات اقتضيه من جرحه لو وجد بالسب
 عدم ما يبطل فكن في الظاهر فانصت اليه واذا انقضى الصفان من المسلمين واهل احوال
 مسلم مسلما فله حرمه فعليه الدية والكفارة لا القصاص لان هذا امر نوعي الخطا وهو الخطا في
 العقيد وخطا نوعي لا يوجب العود ويوجب الكفارة والدية على ما نص في الكتاب ومنها
 بفعل نفس بان شج نفسه وقطر زيدا بان جرحه وقطر اسديان عقرة وقطر حية بان لدغته ففعل
 زيدا ثمة دية لان فعل الاسد حجة جنس واحد لكونه هدا في الدنيا والاخرة وقطر نفسه هدا في
 الدنيا معتبرة الاخوة وقطر زيدا معتبرة الدنيا والاخرة فصارت ثلاثة اجناس فلا يثبت الاثبات
 واحد وهو قطر زيدا فوجب عليه ثلث الدية ان كان عمدا فله ماله وعلى قاتله ان كان خطأ ومن شرب على
 المسلمين سيفا وجب قتله لعمول عليه سلام من شرب على المسلمين سيفا فقد اضردهم ولا شيء يقتله
 لانه باع بفعله فسقطت عصمته ولا شيء في قتل من شرب على اخر سلاحا ليلها ومنها ما في مصرات

في غيره سواء قتله المشرك او مسلما وقتله غيره دفعا عن القتل او شرب عليه عصفاء ليلها في مصرات
 منها في غيره فقتله المشرك او مسلما يعني انه لا شيء على القاتل يقتل من شرب عليه عصفاء ليلها في مصرات
 في غيره لان القتل تعين طريقا ليدفع ضلله لان العصفاء وان كان يثبت الا انه لا يثبت الحق العفو
 وكذا في النهار في غير مصر فكان دمه يدر حتى لو امكنه دفعه بطرود اخو لا يثبت عليه ولا شيء على
 قتل من شرب على ليلها واخرجه ان لم يمكنه امر صاحب المتاع الاسترداد ومن قتله لانه سب على القتل
 دفعا في الابدان فكذا استردا في الابدان لانه سب على الاسترداد ويجب القصاص على قاتل من شرب
 عصفاء نهارا في مصر لان العصفاء ليس كالسلاح والظاهر لوقوع العفو نهارا في مصر فلا يقتضيه القتل
 او يجب القصاص على قاتل من شرب سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع لانه اذا رجع عادت عصمته
 الزاوية بالضرب ولو شرب فقتل او ضربه على اخر سيفا فقتله الا في عمدا فعليه الدية في ماله لانه
 قتل نفس معصومة الا انه لا يجب القصاص لوجود اجماع ويعود دفع الشرف في الدية في ماله لان القاتل
 لا يحل له ولو قتل رجلا على عليه ضمن قيمته لانه اتلف مالا معصوما وضل الدية غير معتبرة أصلا
باب القصاص فيما دون النفس في الاطراف هو ان القصاص انما يكون فيما اضر في طرف
 يكون فيه حفظ الامانة بين الفعلين في المقدار الذي الاصل في هذا الباب لا إطلاق قوله تعالى ولا جرح
 قصاص فان لم يكن لا يجب الا الدية اذا كان عمدا وحينئذ فيقتضيه بقطع اليد من المفصل حتى اذا
 قطع من نصف الساعد لم يقتضيه لاحتساع حفظ الامانة وان وسلية كانت يد القاطع اكبر من
 يد المقطوع لان منقصة اليد لا تكلف الكبر والصغر لان اليد خلقت للبطش وكفه والتفاوت فيه
 غير متحقق وكذا الرجل يقتضيه بقطعها من المفصل وان كانت رجل القاطع اكبر من رجل المقطوع
 يقتضيه قطع مرن الا ان كان عمدا لا كما في حفظ الامانة وفي قصبة لا يقتضيه لاحتساع حفظ الامانة
 ويقتضيه قطع الاذن عمدا ويقتضيه العين ان ذهب صورا بالضرب وهي ركنها فاقامة
 لا مكان رعاية الامانة لا يقتضيه ان فعلت العين لاحتساع رعاية الامانة لان العين مركبة من طبقات
 متحدة لا يوقف عليها ولا يعلم كم عظم حتى يتلف شل مع انه خطر جدا فامتنع شرط الاقتصار
 ثم بين طريق القصاص في العين على لغة بريقها وذباب ضوفا بقوله فيجعل على الوجه اجمع
 الضارب فطن ركب ونقاب العين التي يراى والاقتصاص منها بمرارة حجارة وبس عينه الاخر

كذا في قوله كما سب بطرود
 على من شرب على المسلمين
 سيفا فقد اضردهم ولا شيء
 يقتله

رجلا بسهم او نحوه عند انقضاء من امر الى اخر فاما انقض الاول لانه عند وعلى عاقلة الدية لثبات
لانه احد نوعي الخطا وهو الخطا في الفعل **فصل** في بيان اجنابيات المتعددة في قتل
واحد وما يتعلق بذلك ومتبعه ومنه قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها اربعة القاطع القاتل
بالقطع والقفل مطلقا سواء كانا عديين او خطابين او مختلفين ان كلهما براء من الاول
فيجب القطع والقفل في العديين ودية ونصف دية في الخطابين والدية فيها اذا كان
القطع عمدا والقفل خطا والقصاص ونصف دية في عكسه والاصل فيه ان اجمع بين الجنايات
واجبا امكن ومتى لم يكن يوجب لكل واحد حكم نفسه ولم يكن اجمع في هذه الصور تحلل البرء
بينهما وهو قاطع للسرية في العدية والخطابين ولا خلاف في حكم الفضلين وتحلل البرء بينهما في
مختلفين ايضا والا سر وان لم يتحلل بينهما براءة وكان السرية وعدمها محتملين فان اختلفا
اثر القفل والقطع بان كان القطع عمدا والقفل خطا او بالعكس اخذ بهما ايضا فيجب القطع والدية
في الاول والقصاص ونصف الدية في الثاني لقدر اجمع لاختلاف اجنابياتي لكون احدهما عمدا او
الاخر خطا لا يأخذ بهما ان كانا خطابين ولم يتحلل بينهما براءة بل يحقر دية واحدة اعني دية القفل
لا مكان اجمع بينهما لعدم اختلاف حكم الفضلين مع عدم تحلل البرء بينهما وان دية القطع انما
تجب عند استكمال اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية وفي العديين الذين لم يتحلل بينهما براءة
بأخذ بهما فيجب القطع والقفل عند الامام وعندهما لا يقطع ويقتل فقط فيخرجوا من القطع في جوار
القتل لانه اجمع بينهما ممكن لتجانس الفضلين وعدم تحلل البرء بينهما فيجب بينهما وله ان يقطع ثم القفل
بمقتضى صورة ومقتضى ضرورة بانه سوط بان ضربت عين على قديمة وعشرة على بطنه مثلا
فراثة تعين وماتت عشرة وجبت دية واحدة فقط نه لا براءة تعين لم تنج معتبرة و
سقط ارشها بغير طعنه حكما باعتبار البدل وان بقيت معتبرة في حق التعذر للضارب لانه في
الشرع فيقتل الاعتبار لعشرة هذا اذا لم تجزعه اوجبه وبرافلم يجي الاثر وان جرحه اوجبه
المضروب مائة سوط وبقر الاثر ولم يميت تجب حكومة عدل لبقاء الاثر والاثر انما يجب باعتبار
موت الاثر في النفس وههنا اثر في النفس لبقائه الا انه لم يتعين مقدار الواجب فعقلنا حكومة
العدل وسيتبين بانها في كتاب الديات وان ماتت تجب حكومة عدل ودية للقتل ومنه قطعت يده

يده عمدا او خطا فعقل المقطوع عن القطع قاتل من قتل قاطعه الدية في ماله عند الامام وعندهما هو
عقوبة النفس ولا شيء على القاتل لانه العقوبة من القطع عقوبة موجبة وهو القطع ان لم يسر والقتل
ان سر وله انه عقوبة من القطع ومقتضى القتل فاذا سر علم انه كان قتيلا لا قطعاً وكان ينبغي ان يجب
القصاص في العدية لانه هو موجب الاصل فيه هذا هو القياس الا انه يجب الدية بسبب ما لا صورة
العقوبة مؤنة للشبهة وهي دارة للقدور وان لم يقطع القطع وما يحدث منه من القطع كالسرية الى
النفس مثلا او عقوبة الجناية عند وقوع عقوبة النفس اجاما فلا يجب على القاتل شيء لانه قوله وما يحدث
منه يخرج من العقوبة السرية واسم الجناية قتل او الكفان وحديث يعتبر العدم من كل حال والخطا منه
عنه يعني ان كان الجناية خطا وقد عفر عنها فهو عقوبة الدية فيعتبر من الثلث لانه الدية ما ربح في الوتر
يتعلق بها والعفو وحشية فيصير من الثلث واما العدم فوجبه قود وهو ليس بالكلية فليس يتعلق به حق الوتر
فيصير العقوبة على الكف والشئ كالقطع بغير ان كان مقام القطع شيئا فهو على خلاف المذكور وان
قطعت امرأة يد رجل فزوجها على موجب يده ثم مات المقطوع يده فعليه مهر مثلها وعليها الدية
في ماله ان قطعت عمدا وعلى قاطعتها ان قطعت خطا هذا عند الامام لانه العقوبة من اليد والقطع
لا يكون عقوبا مما يحدث منه عنده فلذا التزوج على اليد او على القطع لا يكون تزوجا على ما يحدث منه
عنه ثم ان كان القطع عمدا عند التزوج على القصاص في الطرف وموليس بالكلية تقدير الكفاية
فقد تقدير سقوط اوله فاذا لم يكن مالا الاصل مرفا فيجب لها عليه مهر مثل لاقبال القصاص لا
يجزى بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يمكن تزوجا عليه لانا نقول ان موجب الاصل للفقهاء
لا خلاف قوله في الجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم يجب عليها الدية لانه التزوج عليه وان
تغيرت العقوبة من القصاص في الطرف فاذا سررتين انه قتل فلم يتناوله العقوبة فيجب الدية
لعدم صحة العقوبة النفس وذلك في ماله لانه عمدا والعاقلة لا تجله فاذا وجب لالدية ولها
مهر تقاضا ان استويا قدر او مضافا وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه به على الآخر وان كان
القطع خطا يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا سررت الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان كسر
معدوم فيجب مهر مثل والدية واجبة بنفس القتل لانه خطا ولا يقع العقوبة لانه الدية على قلة
وان تزوجها على اليد المقطوعة وما يحدث منها او على الجناية ثم ماتت فعليه مهر مثل في العدم لانه

منه انه تروج على القصاص وهو ليس بالحق فلا يلزم من وجوبه رفع عن العاقلة مقداره
ان مقدار من مثله في الخطاء ان كان من مثله اقل من الدية لان هذا تروج على الدية وهي فصل للموت
والباقي من الدية وصية لهم للعاقلة ونصح لانهم في الغالب ويعبر من الثلث فان خرج الباقي
من الثلث سقط عنهم ايضاً والا اراد ان يخرج من الثلث فقد يخرج منه ليقط عنهم ولو دوا
الفضل الى الولي لان الوصية لانفا ذلها الا ان الثلث وكذا الحكم عند ما في الصورة الاولى و
ما اذا تروجا على اليد لان العفو عن اليد عفو عما يحث منه عندها ومن قطعت يده فمات بعدها
انقص له من القاطع قتل قاطعه او تبين بالسراية ان النجاة كانت قتلا عدوا وان حق القصاص
له في القصاص من النفس واما استيفاءه القطع من القصاص فلا يلزم من سقوط حق القصاص
له في القتل ومن قتل له وله عدا بغير رجل قتل وله عدا فقطع ذلك الرجل يد قاتله اريد قاتله
ثم عفا ذلك الرجل عن القتل فعليه ان يقطع قاتله اليد دية اليد عند الامام لانه استوفى غيره
لان حقه في القتل وهذا قطع وكان القصاص ان يجب القصاص الا انه سقط للثبوت اعمى عدم
تحقق العفو عند القطع واذا سقط وجب ارش اليد وقالا لا شيء عليه لانه استوفى القصاص
النفس بجميع اجزائها فانف البعض فاذا عفو عن بعضها عفو عن جميعها ومنه قطعت يده
فاقتصر منه قطعه بلام حكم ما لم يفسد القطع الى نفسه ومات عليه اربع قطع من النفس
عند الامام خلافا لهما فيما ارضى هذه المسئلة ومسئلة الاولى وقد عرفت وجه الطرفين في
المسئلة الاولى واما وجهها في هذه المسئلة فانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم السراية
اذا اضر ازعم السراية فارجع عن وسعه فلا يقيده بطرط السلاية لتلايد القصاص
ولان حقه في القطع وهو قتل فلم يكن مستوفيا حقه فيقتصر بالسراية
القتل واعتبار ما له بعد تحققه العفو ثبت بطريق اختلافه بان ثبت للوارث ابدان بسبب
انعقد في حق المورث عند الامام لا بطريق الارث بان ثبت للمورث ابتداء ثم ثبت للوارث
كما هو مذموب اليه يوسف ومحمد غير ان الاصل للامام ان يثبت العفو للمورث بطريق اختلافه
لا بطريق الارث والاصل لهما ان يثبت للمورث بغير بطريق الارث لا بطريق اختلافه وخرج
على قول الامام قوله فلا يجوز احدهم ايراد الالفة فصاعداً البقية فيه اشارة اثبات العفو من غير

منه غير وكالاتهم وباقاة الحاضر البينة لا ثبت القصاص في حق الغائب بخلاف ما حكى
اذا ادعى احد الورثة شيئا من التركة وانتهت تحت حق الجميع فلا يحتاج اليه بقول الجوزي
وكذا اذا ادعى احد الورثة شيئا وانتهت تحت حق الجميع ولا يحتاج اليه ان يدعى
على كل واحد منهم لان ذلك مما يدعى للميت وعلى الميت واما ما لا يدعى له وعليه بل غير المورثة
وعليه فلا يثبت احدهم فصاعداً الباقي والعفو من هذا القبيل ثم فرغ على هذا قوله
فلو اقام احد الابناء على رجل حجة بقتل ابيهما عدوا والا فغائب لزم اعادة عودا والغائب
ليتمكن من الاستيفاء عند الامام خلافا لهما فان عداها لا يلزم اعادة عودا والغائب
انقص الخطاء والدين اذا اقام الحاضر حجة لا يلزم اعادة عودا والغائب اتفاقا لان حجة
التي وطريق ثبوت الارث ولو برهن القاتل على عفو الوارث الغائب فاكافضهم جميعا عليه
بربانه وليسقط العفو لانه يدعى على الحاضر سقوط حقه في العفو وانتقاله الى المالك فاذا قضى
عليه صار الغائب مقضيا عليه بقا وكذا الوكيل عليه عدا الرجلين مشتركة بينه واحدهما
غائب بغير لو كان عليه رجلين فقتل عدوا واحدا فغائب في حكمه مثل ما ذكرنا حتى لا يقبل
بينة اقامها الحاضر من غير اعادة عودا والغائب ولو اقام القاتل البينة ان الغائب قد
عفا فاكافضهم وليسقط القصاص لاجبا ولو شهد وليا قصاص بعفو ابيها بان كان
اوليا او مقبولا لثبوت شهادتهما لانها يحبران الى انفسهما نفيا وهو انقلاب بقوله
مالا لكن شهدا عفو القصاص منها اذ عفا ان القصاص قد سقط وزعمهما معتبر في نفسها
وهذه المسئلة على اربعة اوجه ذكر الاول بقوله فان صدقها القاتل سقط اكرهها الا في
المشهود عليه فالدية بينهما اطلاقا بغير كل واحد منهما ثبوتها لانه لا صدقها اقر ثبوت الدية لهما
فليدنه لكن يزعمون كلامهم ان نصيب المشهود عليه قد سقط لعفوه وهو منكر فلا يقبل
قولهم عليه وكول نصيبها ايضا مالا وذكرنا ثانياً بقوله وان كذبها القاتل بعد ان كذبها المشهود
عليه فلا شئ لهما اشر الشاهدين لانها يشهدا عليها بالعفو اقرارا بطلان حجة في القصاص
فصح اقرارها في حق انفسهما واوجبا انقلابا مالا فلا يصدق دعواها الابينية ولا غيرها
فتثبت الدية لان دعواها العفو عليه وهو منكر فثبت ابتداء العفو منها في حقه وعفوها لوجب

انقلاب حق اخبرنا من القصاص الى المأوى وذكرنا ثالث بقوله وان صدقتهما اخبرنا فقط اي
كذبهما القاتل عزم القاتل له الاصلها المصدق ثلث الدية لانه شهادة الاخوان بعفوا عنها
العفو منها وعفوا بها يستلزم عفو اخيهما وانقلاب جهة الى المأوى حكم الاصل المذكور فيقول القاتل
له ثلث الدية ثم يات بخلافه ان اخذ الاخوان الشاهدان ثلث الدية منه اخرج اخيهما المصدق
لان زعم الاخ المصدق انه عفا لمصدق اخيه فلا شيء له على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو
ثلث الدية ما القاتل وموخره من حقه فافادته والوجه الرابع ما ذكره في بعض الكتب بانه
ان صدقهما القاتل ونشروا عليه فلا شيء للشهود عليه لانه بمصدق ابطر حقه ولهما ثلثا
الدية لان نصيبهما صدر مالا انما لم يذكره لظهوره من الوجه المذكورة وان اختلف شاهد
الفصل في زمانه بان شهدا احدهما ان القاتل كان في يوم الاحد وشهد الاخر انه كان في يوم
او مكانه بان شهدا احدهما ان القاتل كان في الكوفة وشهد الاخر انه كان في البصرة مثلا او الله
بان قتل احدهما قتله بعضا والاخر قتله بالسيف او قتل احدهما ضربا بعضا وقيل الاخر لاد
ما اذا قلته بطلت شهادتهما لان القاتل لا يتكرر فالقتل في زمان او مكان غير القاتل في زمان
اخر او مكان اخر وكذا القاتل بالية غير القاتل بالية افرس والقتل بعضا مقيد وقول الاخر لا ادركا
ما اذا قلته مطلق وهو غير مقيد ويختلف اكامها فكان على كل قاتل شهادة فرد ولم يقبل وان
شهدا بالقتل وجهلا الالة لزم الدية في ماله استى نا والقاس ان لا يقبل هذه الشهادة
لان القاتل يختلف باختلاف الالة فبطلت الشهادة وجه الاستى ان شهدا بقتل مطلق
والمطلق ليس بمحلول يمنع العمل به قبل البيان فيجب اقرار موجب وهو الدية وانما يجب في ماله
لان الاصل في القتل العمد فلا يلزم العاقلة ولو اقر كل واحد من رجلين بقتل زيد وقيل ولية
قتلهما جميعا اخرج كونهما مجتمعين فلا يلزم في قتلها قضاها لان كلا منهما اقر بانفاده
بكل القتل وبالقصاص عليه ونفقه صدقة وجوب القتل عليه لكنه كذب في انفاذه بالقتل
وكذب بكفره الحق في بعض اقره لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك موجب يقين وقس
حق لا يمنع صحة اقراره ولو شهدا بقتل زيد وعمر او شهدا بقتل كبرياءه وادعوا ولية
قتلهما ان قتل زيد وكبر عمر والقصاص لهما تام لان فيه كذب المشهود لذلك شاهد في بعض

بعض ما شهد به وهو انفراد في القتل وهذا يبطل شهادته لان في الكذب يقين وقس
يرجع رد شهادته ولا فرغ من بيان الشهادة في القتل شرع في بيان اعتبار حاله في
قتل العمد بحالة الضرر لانه فضل اختيار للضرر ولا فضل له بعده فوجب اعتباره في حق الضمان
والجمل لا بحالة الوصول الى الضرر بل بحالة الضرر اليه في تدارك الضرر عند الامم وخرج عن هذا الاصل
بقوله فلو لم يمسك فانه لم يمسك فوصل سهم اليه بعد الارشاد فالتحجب الدية في ماله عنده خلافا
لما فانه لا شيء على الارام عند ما لا يتلف حصل في كل لا يفتقر له واللاف غير المقصود به رد ان
المرم اليه وقت الضرر مقصود وانما لا يجب القصاص للشبهة في سقوط العتمة في حالة التلف فيجب
الدية ولو لم يمسك فانه لم يمسك فوصل سهم اليه في وقت الضرر فالتحجب الدية في ماله عنده خلافا
انفاقا لانه لم يمسك فانه لم يمسك فوصل سهم اليه في وقت الضرر فالتحجب الدية في ماله عنده خلافا
ذلك وان رما عسبا فاعلى فوصل سهم اليه في وقت الضرر فالتحجب الدية في ماله عنده خلافا
واجب يوسف وعنده محمد عليه فضل بابل في قيمة مرميا وغير مرمي لو كانت قيمة قبل الضرر الف درهم
وبعد ثمانية مثار لزمه ما ثا درهم لان العتق يمنع السراية فاعتبر حالة الضرر الا انها اعتبر الكثرة
فلا فيها وان اعتبر فيها كونه العبد مرميا وان رما مرميا صيدا فخرج من احواله يورثه فوصل سهم
اليه بعد ان خرج من احواله فقتله وجب الجواز فان رماه خلال فاحرم بعد الضرر فوصل سهم اليه حالة
احواله فقتله فلا يجب الجواز لان العتمة حالة الضرر وهو محرم في تلك الحالة في السنة الاولى
وهو مالا فيها في الثانية وان رما مرمي فخرج منه فقتله فوصل سهم اليه بعد الضرر فقتله لا يضمن
لان العتمة حالة الضرر وهو مباح الدم فيها ولو رما مسلما صيدا فقتله فوصل سهم اليه
السهم بعد ميرورته فوجب قتلته حلالا وفي العكس ان لو رما مرميا صيدا فقتله فوصل سهم اليه
فقتله يحرم الكلة لما قرأنا **الديات** جمع دية مصدر ودر القاتل القاتل اذا اعطى
اليه اكل الذر من النفس ثم قبل ذلك اكل ذية نسمة للفقير بالمصدر وفاؤا فمؤنة
والا اعطى من الذر مؤنة كانه عدة والارش سهم لواجب على ما دون النفس الدية المخلطة من
الابل مائة حاك كونها ارباعا من التبر المخلطة من الابل كونها اربعة انواع فيها بقوله ثبات في خاص
ثبات يكون وحققه جبايع وقد سبق معنى الكفر في كتاب الزكوة من كل نوع منها خمس وعشرون

فيكون حلقها مائة هذا عند الامام واليه يوسف وعند محمد الدية المخططة ثلاثة انواع منها بقوله لا
حقه وتعالى من جدعة واربعون مائة وقد سبق معنا بالكلية ان كل الشيات خلفات بفتح الخاء المعجمة
وكسر الهمزة وبالفاء جمع خلفه وهي الحامل من النوق فيكون قوله في بطونها اولاد لا صفة كاشفة ولا
تعليل في غير الابل يعني لا يزاو في الدرهم والدينار على عشرة الاف درهم والالف دينار لا في
الشرع وروبه وعليه الاجام والمقدرا لا تعرف الاسماء فلم تغلف بغيره حتى لو قضي القاضى في
قضاؤه وهي الدية المخططة في نسبة العدد دون غيره والدية المخططة مائة جرة قوله الآلة الف
ونيار وما فيها اعتراض وهي في الخطا وما بعده وهو ما جرحي الخطا والتصل بسبب من الذهب
من المخططة الف دينار ومن الورق الف الفقة عشرة الاف درهم ومن الابل مائة اخماس مائة
ابن قحاض ومنت قحاض ومنت بون وحقه وجدعة من كل نوع منها عشرون فيكون حلقها مائة
ولاديه في غيره هذه الاموال الثلاثة الابل والذهب والفضة عند الامام لان التقدير انما يستقيم
بما يكون معلوما وهذه الثلاثة كذلك بالاثار المذكورة في الابل بالعدد وفي الذهب والورق
بالوزن وما عداها لا غير معلوم لا اختلاف مائة باختلاف الارض والامكنة واختيار القائل
وقال منها من هذه الانواع ما ذكر ومن البقر ايضا مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحنظل
مائة حلة كل حلة ثوبان ازار وردا من ثوبان وفي النهاية قيل في زماننا فينقص من كل واحد انما قال
ذلك لارواه عليه السلام ان عمر رضي الله عنه قضى في الدية من الدرهم عشرة الاف درهم
ومن الدينار بالف دينار ومن الابل مائة ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم بالف شاة ومن الحنظل
مائة حلة وكفارة سنبة العدد والخطا وما جرحي الخطا عن تحرير رقبة مؤمنة سليم الاطراف
ذكر كانت او في لقوة حتى فتحرر رقبة مؤمنة وسنبة العدد وخطا في حق القتل وان كان عددا في
حق الضرب فيقتل او بها الاية فان جرحه تحرير رقبة فصيام شهرين مبيتة من البسبب متابعين لقوله
حتى فنه لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا اطعم فيها لانه لم يرد بالنفس والمقادير تعرف بالتوقيف
ان سماع من قبل الشرع ومع الكفارة اعتناق رضيع احد ابوي مسلم لانه مسلم تباعد والظاهر
سلامة اطرافه لا يوجب الكفارة اعتناق اخصان لانه لم يعرف حوته ولا سلامة اطرافه والدية لارواه
في دية النفس ولو صغيرا رضيعا او ذرا شرا ما دونها نصف بالدرهم وذلك على رضى الله تعالى

فيكون حلقها مائة هذا عند الامام واليه يوسف وعند محمد الدية المخططة ثلاثة انواع منها بقوله لا
حقه وتعالى من جدعة واربعون مائة وقد سبق معنا بالكلية ان كل الشيات خلفات بفتح الخاء المعجمة
وكسر الهمزة وبالفاء جمع خلفه وهي الحامل من النوق فيكون قوله في بطونها اولاد لا صفة كاشفة ولا
تعليل في غير الابل يعني لا يزاو في الدرهم والدينار على عشرة الاف درهم والالف دينار لا في
الشرع وروبه وعليه الاجام والمقدرا لا تعرف الاسماء فلم تغلف بغيره حتى لو قضي القاضى في
قضاؤه وهي الدية المخططة في نسبة العدد دون غيره والدية المخططة مائة جرة قوله الآلة الف
ونيار وما فيها اعتراض وهي في الخطا وما بعده وهو ما جرحي الخطا والتصل بسبب من الذهب
من المخططة الف دينار ومن الورق الف الفقة عشرة الاف درهم ومن الابل مائة اخماس مائة
ابن قحاض ومنت قحاض ومنت بون وحقه وجدعة من كل نوع منها عشرون فيكون حلقها مائة
ولاديه في غيره هذه الاموال الثلاثة الابل والذهب والفضة عند الامام لان التقدير انما يستقيم
بما يكون معلوما وهذه الثلاثة كذلك بالاثار المذكورة في الابل بالعدد وفي الذهب والورق
بالوزن وما عداها لا غير معلوم لا اختلاف مائة باختلاف الارض والامكنة واختيار القائل
وقال منها من هذه الانواع ما ذكر ومن البقر ايضا مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحنظل
مائة حلة كل حلة ثوبان ازار وردا من ثوبان وفي النهاية قيل في زماننا فينقص من كل واحد انما قال
ذلك لارواه عليه السلام ان عمر رضي الله عنه قضى في الدية من الدرهم عشرة الاف درهم
ومن الدينار بالف دينار ومن الابل مائة ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم بالف شاة ومن الحنظل
مائة حلة وكفارة سنبة العدد والخطا وما جرحي الخطا عن تحرير رقبة مؤمنة سليم الاطراف
ذكر كانت او في لقوة حتى فتحرر رقبة مؤمنة وسنبة العدد وخطا في حق القتل وان كان عددا في
حق الضرب فيقتل او بها الاية فان جرحه تحرير رقبة فصيام شهرين مبيتة من البسبب متابعين لقوله
حتى فنه لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا اطعم فيها لانه لم يرد بالنفس والمقادير تعرف بالتوقيف
ان سماع من قبل الشرع ومع الكفارة اعتناق رضيع احد ابوي مسلم لانه مسلم تباعد والظاهر
سلامة اطرافه لا يوجب الكفارة اعتناق اخصان لانه لم يعرف حوته ولا سلامة اطرافه والدية لارواه
في دية النفس ولو صغيرا رضيعا او ذرا شرا ما دونها نصف بالدرهم وذلك على رضى الله تعالى

موقوف او مرفوعا والدية من مثل المسلم بقضاياه كبر وعمر رضي الله عنهما **فصل في**
النفس الربية وحراد نفس الحر ولبس في الكبر والصغير والوضيع والشرع والمسلم والذمي
لاستوائيهما في الحرمة والعصمة وكل الاحوال في الاحكام الدنياوية وانما ذكر النفس هنا مع انه ذكرها
فيما سبق تمهيدا للذكر بما بعده وكذا في امارن الدية الكاملة وهو ما رن من الالف وفضل عن
القصة وفيه ان السان الدية الكاملة ان منع النطق او منع اداء الشرائع او في العتق
الكاملة ان منع اجماع او انقطع ماؤه وفي الافضاء الدية الكاملة اذا منع اجماع اهل الجوار وكذا
في الذكر او في حشفة وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق يعني في كل منها
الدية الكاملة لان لكل واحد منها منفعة مقصودة وفي النجاسة ان لم ينبت بعد خلقها وفي شغل الارض
ان لم ينبت بعد خلقه لانه ازال اهل الجوار والاحصان الجاني اذا فوت في الالف جنس
منفعة على الكفاي اذ ازال ما قصد في الاد من كل الكفاي يجب عليه كل الدية لا لافاة النفس من
وجه وهو يلحق بالاطراف من كل وجه تعظيما للاد من ولما فرغ من بيان مفردات الاعضاء شرع
في بيان روافدتها فذكرها كذا احاجبان والاهاب الاربعة اربعة مجموع احاجبان الدية الكاملة و
في مجموع الارباب الدية الكاملة وفي العيين وفي الازدين وفي الشفتين وفي شدة المرأة و
في اليدين وفي الرجلين اربعة كل اثنين من هذه المذكورة الدية الكاملة وفي اشعار العيين الاربعة
اربعة مجموع الاشعار الدية الكاملة ثم بين حكم ما يكون في البدن اثنين بقوله وفي كل واحد منهما هو
اثنان في البدن كاليدين والرجلين والعينين وغيرهما مما هو اثنان نصف الدية كما في اليد الواحدة
والرجل الواحدة وكما في اثنان في حكم في البدن اربعة بقوله وفي كل واحد منهما هو اربعة في البدن
اربعا اربعة الدية كما في اربعة اشعار العينين ثم بين ما يكون في البدن اثنان اربعة اربعة الدية
والرجلين بقوله وفي كل اصبع من يدا او رجلا عشرة اربعة عشر الدية لان في قطع جميع الاصابع كل
الدية وفي كل مفصل منها اربعة اصابع مما فيه مفصلان كالاقدام نصف عشرة الدية لان نصف
دية الاصابع وفي كل مفصل منها مما فيه ثلثة مفصلات كاي الاصابع ثلثة اربعة عشر الدية لان ثلث
دية الاصابع ثم بين حكم ما يزيه على ذلك كالاسنان بقوله وفي كل سن نصف عشرة ووهو نفس
من الابل فان قيل لو ضلنا ذلك يزيه على دية واحدة اذا اُتلف كل الاسنان لانها في الغالب

لا جعل مسكها واحدا فانها

ثدي

اشان وعضون سنا وفي اطلاق كلها اطلاق النفس من وجه تقويت جنس المنفعة لانها تعتبر بالكلية
معنى وحكم الاطلاق من وجه لا يجوز ان يزيد على الاطلاق من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف اطلاق النفس
فلان السؤال وكل عضو يجب تقوية بغير ضارب فنية دية كاملة وان وصلية كان ذلك
العضو قايما كيد شلت بغيره او جراحة فيها او فيها كجاء ور لم يمين وذهب منه لا للطمع او فتره
او كجمل ما يورث عما لا يظلم وصول قوة البصر اليها وان كانت على حالها لان وجوب الدية
تعلق بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة بالصورة بلا منفعة لكونها تابعة الا اذا جردت عن
المنفعة عند الاطلاق يجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه حرج كاليد الشكلا او ارشها كما يلائم
كان فيه حرج كما لا وزن الشاخصة كذا ذكره الزبير **فصل** في بيان احكام الشجاج لا قدر
في الشجاج الا في موضحة عند الشجاج كبر الشان جمع شجة بغيرتها وهي عشرة بالاستفاد موضحة
بأشمة منقلة امه حارصة دامة واحدة باضعة متلاحة سمحاق لا قدر في غير موضحة عند
منها لانه لا يمكن اعتبارها واه في اذ ليس حد منقبي اليه السكين وما فوقها كسر العظم و
لا قصاص فيه لقوله عليه السلام لا قصاص في العظم اما في موضحة على خفيها العود لا مكانه فيها
بان يسر غور بالمسبار ثم تجز حذرة بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء
القصاص وفيها ارش في موضحة خطا عشرة الدية وهي الشجة التي توضع العظم اترظوه وفيها
وهي الشجة التي توضع العظم اترظوه عشرة عشرة الدية وفي المنقطة وهي الشجة التي تغل
العظم اترظوه عشرة عشرة ولعظم اترظوه عشرة وفي الالة وهي الشجة التي تغل ال
ام الدماغ وهي الحبلية الرقيقة التي تجمع الدماغ كلها وكذا في الحائفة ثمنها وهي التي تغل الجوف
هذا اذا لم تغل الى الحائث الاخر وان تغلت فيها جابقتان وفي كل منها ثمنها وحينئذ
يجب ثمنها في كل ذلك ثبت بالارش وفي كل من الحارصة وهي الحاء والراء والصا والغير المهمات
التي تشق الحبل ولا يخرج الدم والدائمة وهي الجبين الموطاة التي يخرج منها من الحبلية بالشجة
الدم يعني تظفر الدم ولا تسليها بل تجمع في موضع الجراحة كالدمع في الجبين والدائمة وهي التي
تسيل الدم والساقطة وهي التي تنضم الحبلية تقطعه وتسلطه وهي اخذ في اللحم وتقطعه
السمحاق وهي حبلية رفيقة فوق العظم من الرأس بين وبين اللحم تغل اليها الشجة وقوله

وقوله وفي كل من الحارصة مع ما عطف عليه خبر لقوله حكومة عدل اذ ليس فيها ارش مقدر شرعا
ولا يمكن اهدار في يجب فيه حكومة عدل هذا عند الامام واليه يوسف وعنه فيها ارش الحارصة
وما عطف عليها القصاص كما هو موضح لانه يمكن اعتبارها مساواة فيها اذ ليس في شيء منها كسر عظم
ولا خوف بلاك فيسب سبار ثم تجز حذرة بقدر ذلك فيقطع مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء
القصاص كما في موضحة ثم اراد ان يبين ان الجراحة في اي موضع حدثت يقاس بها شجة فقار ويجاب
تخص الوجه والرأس والحائفة تخفف الجوف والحجب والظفر وما سوا ذلك مما في هذه الحجة
المذكورة جوامع وفيها ارش الجراحة حكومة عدل لما عرفت انها غير مقدرة شرعا ولا يمكن اهدار
فيجب حكومة عدل ثم في حكومة العدل بقوله وفي ان يقوم المحرور على فرض كونه عبدا بلا هذا الاثر
ويقوم مع ارضع الاثر فما نقص من قيمة وجب بمسبقة من دية فلو فرض ان المحرور وقيمة الف
درهم مثلا بلا هذا الاثر ومعه ثمانية وجب مائة كما وجب في ذلك من الدية هذا ما قاله الظاهر ووجه
بغني لانها لا يمكن تقويمه والقيمة للعبد غير الدية للمحرور فوجب بقصاص واحد بها اعتبار بالنقص
في الاخر وقيل الكرخ ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من موضحة فيقدر ذلك من نصف عشرة الدية
لا يضر فيه يرد الى المنصوص عليه وفي اصابع اليد وحده او مع الكف نصف الدية لانها في كل اصبع
من الابل فيكون في الحجة ثمنون ضرورة وهو النصف والكف تابع لها فلا تؤثر زيادتها ولا نقصانها
وفي اصابع اليد مع نصف الساعد نصف الدية للاصابع وحكومة عدل النصف الساعد لانها
يسير بها للاصابع وفي كف فيها اصبع عشرة الدية للاصبع وان كان فيها اصبعان ثمنها للاصبعين
والاشي في الكف عند الامام وعندهما يجب الاثر من ارش الكف وهو حكومة العدل ومن دية الجمع
او الاصبعين فينظر الى ارش الكف وحده اعز حكومة العدل والارش للاصبع اعز عشرة الدية
في الصورة الاولى وارش الاصبعين اعني خمس الدية في الصورة الثانية فيحكم بالاكثرة من الارشيين
ويدخل الاخر في ارش الاكثر فلو كان ارش الكف مائة وارش الاصبع الفا حكم بالالف وتدخل المائة
فيها بحسب جهة جهة لانه لا وجه الى الجمع بين الارشيين لانها جاتيان بفصل واحد والى اهدار احدهما
لان كل واحد احده وجه فربما بالكثره ولان الاصابع اصل والكف تابع حقيقة لانه البطش يقوم
بها وكلما لزم الشرج او جبهه اصبع واحدة عشرة الابل والشرج جرح من حيث الحقيقة والحكم او لانه

المسبار بالمكر فيل جراحة جرح مبرأ لظواهر

التبرج من حيث مقدار الواجب وان كان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وعلى ثلاثة اعشاش
 اصابع ولا شيء في الكفا جاعلا لاصابع اصابع في التقويم ولا اكثر حكم الكل فاستقيت الكف
 كما اذا كانت الاصابع باسرها فاقامة وفي الاصابع الزائدة حكومة عدل اذ ليس بها ارش مقدر
 شرعا وكذا في الشارب ولحم الكوسج وقدر الرجل وذكر الحصى والعين ولسان الاذن
 واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء فانه يجب في كلها حكومة عدل
 وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره فانه يجب فيها حكومة عدل اذ لم تعلم صحة ذلك المذكور
 من هذه الثلاثة بايد على البصارة في العين وعلى تحريك ذكر من الذكر وعلى كلامه في اللسان
 وان علمت صحة فالدية فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العمد والحفا وان شج رجلا موضوعة
 خطا فذهب عقله او شربا لم يثبت دخل ارش موضوعة في الدية لان فوات العقل
 يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا ينقطع بدونه فصار كما او من فوات وارش موضوعة في كفا
 فزوت الشوصي لو ثبت الشوصي سقط ارشها والدية يجب بفوات كل الشر وقد تعلقت
 واحد وموفوات الشوصي فخل الجوز في الكل وان شج رجلا موضوعة خطا فذهب سمعه وبصره وكلامه
 لا يدخل ارش موضوعة في ارش واحد من هذه الاشياء بغير يجب ارش موضوعة مع الدية الكاملة
 كلامه هذه المنافع اصل نفسه فيقدر حكم الجناية بتعدد ما ولا يدخل بعضها في بعض لان الجوز
 لنقد و اثر الفعل لا لاخذ الفعل بخلاف العقل فان نفقة عليه الى جميع الاعضاء اذ لا ينقطع
 بالاعضاء بدون العقل فصار كالنفس وان شج رجلا موضوعة وذهب بيا عيناه فلا يقام
 ويجب ارشها ارش الشجة موضوعة وارش العين عند الامم وعند ما يجب القصاص في موضوعة
 والدية في العين والاصغر في ذلك عنده ان العقل اذا اوجب مالا في البعض سقط القصاص
 سواء كان في عضوين او في عضو واحد وعند ما في العضوين يجب القصاص مع وجوب الجوارح
 كان عضوا واحدا لا يجب ولها ان الجناية هنا متعددة لوقوعها على حيل متنافضات فسقط
 القصاص في احدهما لا يوجب سقوطه في الآخر ولان هذه جناية واحدة في ذاتها وحملها لكن
 اثر لا سر الى الآخر فلما صار بعض موصها مالا ومما الارش في الثانية سقط القصاص عن
 الاولى وتقلب مالا لعدم التجزؤ ولا قصاص في اصبع قطعت عند اقتلت اخر كجند با يجب

ويجب ارش كل منها كاملا عند الامم وعند ما يقتصر في المقطوعة ويجب الارش في الاصغر انما
 شلت والوجه من الجناحين ما تقدم في مسئلة الاولى ولو قطع مفصلها من مفصل الاصبع الاعلى
 فشل ما بقدر المقاصل فلا يقصص بل يجب الدية فيما قطع لانه مقدر شرعا وحكومة عدل
 لا تتقاء تقدير الشرح فيه هذا بالاتفاق انما كان كذلك لكونها عضوا واحدا بخلافها في كل
 من مسئلتين الاوليين ولا يقصص ايضا لو كسر نصف من فاسود باقية بل يجب دية السن كلها
 وكذا لا يقصص بل يجب دية السن كلها اذا احر باقية او اخضر او اصفر وذلك كله بالاجماع
 ولو كسوت السن كلها بفضة وهي قايمة في مكانها فالدية في الخطا على العاقلة وفي العوزة ما
 ارسل الضارب ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان يضرب من بالسود منه سنة وانما يجب الدية
 لكونها منفعة الزينة والجمال ولو قطعت سن رجل فثبت مكانها اخر سقط ارشها عند الامم
 خلا فالها فان عند ما عليه الكس كمالا لان الجناية وقعت موجبة له والتي ثبتت نفقة مبتدأة
 من الله تعالى وله ان الجناية قد زالت مع ما هو موجب وان ثبت ولم ينفذ حيث ثبت مكانها
 اخر فلم ينفذ بمنفعة به ولا الزينة وفي سن الصبي يسقط الارش اجماعا اذ ثبت لودم ف
 انبت حيث ثبت مكانها اخر وتنجف الثانية بدلا عن الاولى كما هو العادة الآتية في الصبي
 فكم يكن الجناية متحققة وان قلع رجل سن رجل اخر ثم اعاد الرجل القالع سنة مقطوعة الى
 مكانها فثبت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وعلى القالع كما الارش لان نبات اللحم لا
 يندبه اذ الورق لا تعود الى ما كانت عليه نبات اللحم وكذا لو قطع اذنه فالصقر في مكانها
 فالتحت لا يسقط ارشها بل يجب على القاطع لانها لا تعود الى ما كانت عليه وفي قلع سنة
 فانقص من القاعها ثم رجع الاقتصاص ثبت مكانها اخر فعليه ارش مقتصر له دية سن مقتصر
 منه لانه تبين انه استوفى في غير ما هو موجب وان ثبت ولم ينفذ حيث ثبت مكانها
 اخر فانعدمت الجناية وعز هذا قال ويستأن في مقتصر في اقتصاص السن وموضوعة حولا لا
 ثبت فيه ظاهرا فاذا حضر كحل ولم يثبت ولم يثبت مقتضى القصاص وكذا لو ضرب سنة فحكت
 سنان في حولا لا ينظر اثر فعله لاحتمال انها تشبه واذا ضرب سنة وحركته فلو حله القاضى سنة
 فما الضرب وقد سقطت سنة فاختلغا الضارب والمضروب في سبب سقوطها بان

قوله المضروب سقطت بفرك وقوله الضارب لا انما سقطت بسبب اخر فينظر فان كان
الاختلاف قبل معنى السنة فالقول للمضروب لان حقه ثابت مالم يضي الاجل والضارب على
بطلانه فلا يصدق وان كان الاختلاف بعد معنيها فللضارب لانه يكر اثر فعله وقد مضى
الاجل الذي ضرب للقبيلين فكان القول للمضرب ولو لم يسقط فلكشي على الضارب ولو
شجع رجلا فالتحت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر لسقط الارش عند الام نزال الشان
الموجب له وعند ابي يوسف يجب ارش الام وهو مذكور عند الامثالين وان زال فالام يحصل
ما زال فيجب تقويمه وعند محمد يجب اجر الطبيب لانه انما لزمه اجر الطبيب ونحوه الدوا ليعطيه
مضار كانه غضب ذلك منه ماله فيجب عليه مثله فاعطاه ذلك للطبيب الا ان الام يقول
ان المنافع على اصلنا لا تقوم الا بالعدالة كالأجارة والمضاربة العبي يجران او شبهة
منهما ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجاني فلا يلزم شيئا وكذا الوجه بغير فزال اثره لسقط
الارش عند الام ويجب ارش الام عند ابي يوسف ويجب اجر الطبيب عند محمد وان لم
اثر حكمه عدل بالاجزاء لعدم زوال الشان الموجب ولا يقتصر الجرح يجب فيه القصاص
او طرف قطع عدا ووجب فيه القصاص او موصو عدا الا بعد البر لان هذه الاشياء بعين
فيها ماله لا حالها لا اعتبار ان تضر الى النفس فيظن انه قتل ولا يعلم انه جرح الا بالبرهان
وكل عد سقط فيه القود وشبهه كقتل الاب ابنه عدالة فيه في مال القاتل لا على العاقلة
العاقلة تخفف عن القاتل وذلك يلحق بالخطي لانه معذور دون المتعمد لانه يوجب
وعند الصبي ويجنون خطاء ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ان في عد الصبي ويجنون ولا كفارة
ارث لانه عقوبة وهي ليسا في الدنيا والمعنوه كالمجنون في الحكم عند كور
بيان احكام الجنان ومن ضرب بطن امرأة حرة ولو كانت زوجة او كتابية فالقتل
جنينا ميتا على عاقلة غرة وهي نصف الفدين اجمية وفتح الراء الجملة اشددة عبارة عن
عساية درهم سواء كان ذكرا او انثى وهي نصف عشروية الرجل وعشروية المرأة اما
سميت الغرة غرة لانها اقل المقادير في الديات واقل الاشياء اوله في الوجود وتسمى غرة
بمعنى الاولية ولهذا يسمى اول الشدة غرة ويسمى وجه الانسان غرة لانه اول شيء يظلم

منه فان القطة الرجلين حيا فقات حرة كالمدة لانه اتلف او ميا خطا او شبهه عند وان
القطة ميتا وماتت الام فغرة للجنين ودية للام لانه من جناتين فيجب عليه موصيها وهذا
لان الفعل الواحد مقيد بتعدد دائره تضار كما اذا رخصت حيا فماتت ونفذ منه الاخر
فقتله فانه يجب عليه ديان ان كان خطا منه وقصاص ودية ان كان الاول عمدا وان مات
الام من الضرب فالقطة الرجلين حيا بعد موتها فقات حرة ودية لانه قتلها مضار كما اذا
القطة حيا وماتا وان ماتت الام فالقطة ميتا فدياتها فقط لان سبب موتها موت الام فظاهر
لا الضرب لانها حية كحياتها وتنفذ بنفسها فتحقق موتها فلا يكون في معنى ما ورد في النص
اذا الاحتمال فيه اقل فلا يضمن بالثك وما يجب للجنين يورث عنه ولا يرث منه الضارب الوارث
فلو ضرب بطن امرأة فالقتل ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة تورث عنها لان الجنين نفس من
وجه والغرة بدلها فيرثها ورثته ولا يرث الضارب منها شيئا لانه قتل مباشرة فظاهر ولا
يراث للقاتل بهذه الصفة وفي جنين الالة الملقح نصف عشر قيمته لو كان ذكرا حيا ولم
يلين الحمل منه كموله ولا من المحمور لان الحمل من احد جهات فوجب النوة ذكر اكان او انثى وعشر قيمته
لو كان انثى لانه دية الرقيق قيمته فابعد منه دية المحرقة من قيمته الرقيق ولا يلزم منه ان يكون
الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام زائدة على قيمة الحارة اذا
كانا متماثلين في الصفات المحرقة حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم العظام الذي مكملها
في الخمس بالفرس درهم فلا يلزم الاكثرية وعند ابي يوسف ان تقتل الام بذلك ضمنه نقصانها
والا و ان لم تنقص الام فلا ضمان باعتبار الجنين البهايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق فمات
ما عنده فضعف هذا الاعتبار على اصله وان ضربت الالة ارض ضرب بطنها غير ماله كحمار رسيده
عليها بعد الضرب فالقطة حيا بعد التحريق فقات حرة قيمته حيا على الضارب لاديه لان الواجب
بالضرب والضرب صادق لكل وعروق وقد عرفت ان العبرة بكالة الرمد دون الوصول فيجب قيمته
حيا لانه صار قاتلا وهو حي فاعتبرنا حاله في السبب والتلف فوجبنا عليه القيمة باعتبار حاله
السبب وهو الضرب لانه رقيق حية واوجبنا عليه جميع قيمته باعتبار حاله التلف كانه مرق
في الكار والافارة في الجنين على الضارب بهذه الصورة لان القتل غير متحقق لحوان لا حياه فيه

وحيثما كان بعض فلقه كذا لم يخلو فيما ذكر من الاحكام لا مطلق قوله عليه السلام في الجاني الفرة وان
تربت امرأة وواو لطم جبينها او عالجت فرجها لطم جبينها متى طرحت فالفرقة ان طرحت على
هذا ان فعلت بلا اذن ابيه لانها انقضت متعديتة فيجب عليها ضمانه ويحرم عنها العاقلة ولا ترتب
من الفرة شيئا لانها قاطعة بغير حق وان فعلت باذنه فلا يجب شيئا عليها وعلى عاقلة من الفرة
بسبب استئذانها **باب ما يحدث في الطريق** انما بيان احكام ما يكون سببا
النفس ما يحدث في الطريق وغيره من احدث في طريق العامة كنيقا وموتيت ففلا او من باب
او جرحنا وهو ليس بغير الاصل وقد اختلف فيه فقيل هو البرج وقيل من غير ذلك لان من
الحايط يبنى عليه او كانا وسه ذلك ارجح له احدث كل من هذه الاشياء ان لم يغير بهم
بالعامة ولكن كل من هم من العامة ممن له الخصومة نزع ومطالبة بالنقص لانهم ورز في هذا الطريق
حيث مشترك لهم بالنفس ودواهم فكل من ثبت له هذا الحق ان يزع كانه ملك مشترك وان
لم يغير ومن احدث في الطريق الخاص الذي هو غير نافذ ليس له ذلك ارجح له احدث شيئا منها بلا
اذن الشركاء وان لم يغير لانه كملك خاص بهم وعلى عاقلة من احدث دية من باب
استقطط الكفيف والعمى والجرح من فيها اربع الصور لان سبب لهلاكه متعدي في احدث
ما يضر به الكارة وكذا لو عثر من العنار لاقط العنور سقطه وهو ما يسقط الى الارض من اطار
البناء كالخروج والحد والتراب انما فوات كانت الدية على عاقلة من احدث فان وقع العنار
بالنقص على اخر فمات جميعا فالضمان فيها على من احدثه لا على العاثر لانه هو المستند في سبب
العاثر والمراد من الضمان هو ما وجب الدية على عاقلة الضمان كذا ذكره الجني وغيره وان
اصابه اصابا انما طرف الكيزاب الذي في الحايط فمات فلا ضمان وان اصابه الطرف
الخارج من الحايط فمات ينج اذا سقط عليه طرف الكيزاب فقتله يظن ان كان ذلك الطرف ممكنا
من الحايط فلا ضمان على صاحب الكيزاب لانه غير متقد لما انه وضعه في ملكه وان كان الضمان اصابه
الطرف الخارج من الحايط فمات الضمان وضعه لانه متقد فيه ولا ضرورة ان يركبه في الحايط ولا
عليه ولا يكرم على الكيزاب لانه ليس بقابل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب
النصف وهو النصف ولو لم يعلم ان طرف اصابه بغيره حتى نأى اعتبار الاحوال لانه

لانه بغيره في حال ولا يضمن في حال فستخرج الضمان على الاحوال لان فيه النظر للجاني كمن كان يمشي
من غير شئ في الطريق او وضع حجر في الطريق فلف به ان سبب لانه مسبب بغير الضمان فذكر
في كلمة الصور المذكورة الى هنا وجوب الدية على عاقلة الضمان كما اشترنا اليه قبيل انما صارت
على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيجب عليها كانه خطأ وان تلف به اي
شيئا ما ذكر من الموضوعات في الطريق بهيمة او مكر او غرض او شئ آخر غير الان مال ماله
فضمنا في ماله اسر على الواضع لا على العاقلة لانها لا تحل ضمانه الا انما تحل النفس بالنفوس
الواردة في ذلك سبب متعدي في ذلك فخره الضمان في ماله والقاء التراب في الطريق و
اخذ الطين في الطريق كوضع الحجر في ذلك سبب وهذا الضمان في جميع ما ذكرنا انما يكون اذا
فعله بلا اذن الايام او ثابته القاييم مقامه من الحكم فان فعل شيئا منه ذلك باذنه فلا ضمان
لانه نائب عن جماعة المسلمين والتدبير في امور العامة الى الامام فيكون في مثل هذا ولاية لقائه
لا ضمان عليه ولو مات الواقع في البئر الذر حفرة في غير ملكه او في طريق العامة جوعا او غما او مرضا او غم
هنا الاختلاف من هو البئر فلا ضمان على حافره وان وصلية حفرة بلا اذن الامام فبانه في طريق
الاولوية لانه مات بفعل نفسه وهو الجوع والغم والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع هذا عند الامام
وعند غيره عليه الضمان فيما اذا وقع بلا اذن وبما ذكرنا ذلك حصل سبب الوقوع في البئر ولو
لا ذلك لاما جوعا ولا غما وكذا عليه الضمان عند ابي يوسف في الغم لانه لا سبب للغم سوى
الوقوع فيه لا في الجوع لانه لا يقتضيه البئر وان وضع حجر في الطريق او في غير ملكه فمات اضره حجر آخر
من موضعه فقتل بنفسه وما في ضمانه ما تلف به على انما حكم الفعل الاول قد انقضت بغيره
الموضع الذي شغل وقد استغنى بفعل الثاني موضع آخر فهو كالمحدث لذلك في هذا الموضوع ولو
اشترع جنانا في دار بان اخذ جودعا الى الطريق ونسي عليها ثم باعها اسر الدار فمات ما تلف
بالبائع عليه اسر البائع لا يضمنه وهو المسترعى لم يضمنه بزوال ملكه وهو كوجب الضمان
وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها وان كان لها حيف وضمانه وبزوال البائع الى المشتري متعلق
بقوله بزر على نفسي من الاربع منها اسر جناية خشبة فماتها المشتري في موضعها فمات
ما تلف على البائع لا يضمنه وهو الموضوع لم يضمنه بزوال ملكه وهو كوجب ولو وضع في الطريق

جرافاق الحق الجهر شيئا فضعه الواضع لانه متقد فيه ولو اخرج الجهر شيئا بوجاهة الرجح الى
 موضع آخر لا يضمن وهذا اذا كانت الرجح ساكنة عند وضعه الجهر شيئا الرجح ضل به الجهر
 واما اذا لم تكن ساكنة فيضمن لانه ضل مع علمه بعاقبة وقد افاضت الجهر شيئا فضعه
 يضمن من علم شيئا على راسه او ظهوره في الطريق ما تنف بسقوطه يقع من علم شيئا في الطريق
 فقط الجهر على ان اخرج شيئا آخر فتنف ضمن كامل لان علمه في الطريق على
 راسه او على راسه او على ظهوره مباح لكنه مقيد بشرط السلامة غير انه الرول الى الهدف
 او الصبر وكذا يضمن من ادخل حصيرا او قديلا او حصاة الى مسجد غيره فلا يكون القبر
 فخطب به امر كل من هذه الاشياء احد عند الامام خلافا لما فانه لا يضمن عند جملتها في القوة
 لا تقيد بشرط السلامة وليست من اجل المسجد وغيره وله ان يدير المسجد لانه
 دون غيره فكان فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم مقيدا ومقيد بشرط السلامة و
 قصد القوة لا ينافي القوة اذا اخطأ الطريق كما اذا التفت بالشهادة على الزنا ولو ادخل هذه
 الاشياء الى مسجد حرمه فخطب بواحد منها احد لا يضمن اجماعا ما عند جملتها وما عند
 فلا ذكرنا من ان يدير مسجد لانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو تنف شي بسقوطه ردا الى شي
 يقصد حفظه فلا جرح في التقيد بوصف السلامة بخلاف اللابس فلو قيد بذلك لزم الجرح في فعل
 مباحا ومنه في مسجد غير متصل هو ان كان في مسجد حرمه او في مسجد غيره فخطب به احد ضمنه عند
 الامام لان المسجد اعد للصلاة لا لغيره فكان في غير ذلك من الافعال مقيد بشرط السلامة خلافا
 لما فانه لا يضمن فند ما على كل حال والى هذا اشار بقوله ولا فرق على هذا بين من خطب لادخل
 الصلاة او لتعليم او لقرآن او امام فيه في اثناء الصلاة ولا فرق بين من يكرهه او يقصد
 الحديث يعني الكلام الذي لا يضمن فيه ولا فرق بين مسجد حرمه وغيره في المسجد واما التقيد بفعل
 انه على هذا الخلاف في انه يضمن ما عطف به عند الامام ولا يضمن عند جملتها وقيل لا يضمن بخلاف ذلك
 في كشف الغوامض وفي الجالس في المسجد يخطب ولا يضمن ما تنف به اجماعا وان وصلية كان من
 غير اهله امر ذلك المسجد لا ذكر من ان مسجد اعد للصلاة ولم يقيد بشرط السلامة فلا يضمن ما
 تنف حاكمه مصليا ولو استأجر رب الدار علة جمع عامل لاخراج الجراح او النظرة من الار

في كونه من مسجد حرمه
 في كونه من مسجد غيره
 في كونه من مسجد حرمه
 في كونه من مسجد غيره

من الدار ففعلوا ما امرهم به فتنف به امر لاخراج شيئا فالتفت عليهم ان كان التفت قبل فخرج
 عليهم لانه التفت كان بفعلهم ولما لم ينفوا عنه العمل لم يكن العمل مسلما الى رب الدار وهذا لانه
 انقلب عليهم قضا حتى وجبت عليهم الكفارة والتفتل غير داخل في علة فلم يخطب عليهم اليه
 فاقصر عليهم وان كان التفت بعده اربع فخرج عليهم تعليمه امره فالتفت على رب الدار حتى
 وفي القيس الضمان عليهم ايضا لانهم باثروا احدث ذلك في الطريق وصاحب الدار ينفو
 من احدثه وانما يعتبر امره فانه ان يفعل ينف وجه الاخر انه قد صح الاستيجار حتى استحقوا
 الاجرة عليه ووقع فعلهم عارة واصلا ما فانتقل فعلهم اليه فكان فعل ينف وهو لو فخطب
 يقيد بشرط السلامة ولا يضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطف به لانه متقد فيه بالحياتي الضرر
 بالامارة وكذا يضمن ان رش تحت يرقى به عادة او لوضاء به في الطريق واستوجب بها الطريق
 فخطب بذلك شيئا لا ذكر من انه متقد فيه وان فعل شيئا من ذلك المذكور من الصب والرش
 والوضوء في حكمة غير نافذة وعموم الافعال من اهله او فقد فيها او وضع شاة فيها فخطب بذلك
 شيئا لا يضمن لانه لكل واحد من اهله ان يفعل ذلك فيها لكونه من اهله او رشه او رشه او رشه
 بالانزال في عادة او رش بالرش لكن لم يستوجب الطريق بل كان في بعض الطريق فتعد المارحور
 عليه امر على موضع الرش مع امكان ان لا يمر عليه لكونه عالما بالاحساس به فخطب بذلك لانه
 هو الذي فطر ينفه فضا لكنه وثب في البئر من جانب الى جانب فوقع فيها بخلاف ما اذا لم يعلم
 بان كان حرمه ورديلا او كان امارا عمر ووضع الخشبة كالرشد في حكم استيعاب الطريق وعدمه
 فان احدث الخشبة جميع الطريق ضمن الواضع ما تنف وان احدث بعضه فلا يضمن لانه ينف وان
 رش رجل فناء حانوت غيره بدون صاحبه فالتفت على الامام حتى ان القيس ان يضمن الرش
 لانه ينف رشه كالو استأجره يعني له في فناء حانوته فتنف شيئا فخرج فالتفت على الامام فان
 القيس ان يضمن الباني لما منه انه ينف رشه الا ان يملك الاستفاد في فناء حانوته
 فكان امره معتبرا ووقع فعل الباني اصلا ما فانتقل اليه فكان فعل ينف وهو لو فخطب يقيد
 بشرط السلامة ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فتنف به فالتفت على الامام لانه ينف
 الامور لانه حق العامة ولو كنس الطريق لا يضمن ما تنف بموضع كنه لانه ليس بمقيد لانه ما احدث

شينا في انما قصد امانة الاذرع الطريق ولو جمع كاسترة الطريق ضمنه ما تلف بها مقدر
تسعة الطريق ولا ضمان فيما تلف بشئ فصل بصيغة المحرم في الحكم من حذر البئر او اعدت البناء
او غير جالالة ليس بمقدرة لكونه في ملكه او فضل في قضاء الدار لعل على فيه ارض الفناء حق التصرف
اما الملك فمعلوم واما كون حق التصرف فيه فقد بني بقوله بان لم يكن الفناء للعامة ولا
مسترا كما لا يل سكة غير نافذة لانه الضمان بالتقديرو لا تعد بتصرفه فيما كان له فيه حق التصرف
وان استأجر من حفره في غير فناءه فالضمان على المستأجر ولا شيء على الاجير ان لم يعلم الاجير انه غير فناء
بان كان الفناء للغير او طريقا للعامة غير مشهور لانه الاجارة صحت ظاهره ففصل الاجير الى المستأجر
لان الاجير مخور والعمور مخذور وان علم الاجير انه غير فناء الامر ففصل الاجير لان الاجير غير مالك
للمخبر بنفسه في هذا الموضوع ففصل اعتبار امره ولا يجوز فيه فكان الضمان على مباشر المخبر وان كان
مستأجر موقفا في ليس فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا لمباشرة مع عدم المخور وعلى
المستأجر كحق ما لانه كونه فناء واره بمنزلة كونه مملوكا لا لطلاق بده في التصرف من الفناء
ويحط بربط الدابة بالركوب فيها وبناء الدكان فكان الامر بالخبر في ملكه ظاهر بالنظر الى ما ذكرنا
فصل في هذا المقدار في نقل حكم فعل الامور الى الامر ومنه في نقطة في طريق العامة بغير اذن الامام
احد الامور عليه يعطى بذلك فلا ضمان على السائر فصار كانه اتلف نفسه **فصل**
احكام الحايطة مما يل الى طريق العامة ونحوه ان ما يحيط الى طريق العامة فطوبى له ان يرب
الحايطة بنفسه من مسلم او ذمري حيا كان كل منهما او امرأة حر كان او عبدا لان الناس في الامور العامة
مشتركا فيصح التقدم الى الخطا بانه من كل واحد منهم واشهد عليه بان يقول المسلم والذمري شهد
انني تقدمت اليه هذا الرجل وطالبت بهدم حايطة لكن الاشهاد ليس بشرط كاشط الطلب وانما
ذكر لتبين من اتيته عند الانكار فكان من باب الاحتياط فلم يفتقده في مدة يمكن نقضه فيها وكان
قادرا على ذلك فوقع واندم حلف به امر بهداه نفسا وما تضمنه عاقلة امر عاقلة رب الحايطة
النفس وضمنه هو امر رب الحايطة امر كحقنا والقياس ان لا يضمن لانه لا يمنع فيه مباشرة ولا مشا
شرط هو مقدر فيه لان امر البناء في ملكه ويميل الى وفصل الهواء ليس من فعله وجه الا كحقنا ان الحايطة
لا يملك الى الطريق استغل هو الطريق بملكه ورفعه في قدرته فاذا تقدم اليه وطلب بتغيره لانه

لونه ذلك فاذا امتنع مع تمكن منه صار مقديا وكذا ضمنه ما تلف به لو طوبى به ان يفتقده من ملك
نقضه كالبطلان ووصية فانها يقدر ان على ذلك بالولاية لكن الضمان في ما يتبعه لا يفتقده
فالتقدم اليهما كالتقدم اليه والراي في الدار كونه لانه الفاء ور على الهدم فكيف الربح و
ارجاع صريحا الى يده والعبد التاجر ما دون سواه كان عليه دين او لا يكون لانه ولاية النقص
ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا فضا في رتبة العبد وان كان نفسا ففصل عاقلة المحول لو كان
له عاقلة لان الاشهاد منه وجه على المحول وضمانه على الربح بالعبد وضمان النفس المحول والكتاب
لان له ايضا ولاية النقص وضمان ما تلف نفس او مالا فانه حكم ضمان ما تلف في العبد التاجر ولا
يضمن ان ياجه امر الحايطة مما يل بعد الاشهاد وسلم الى المستر في فقط بعد البيع والتسليم
فتلف بنفسه او ما يل لانه اجبانية تبرك الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا يضمن المشتري
الا ان يشهد عليه بعد شرائه ففصل يضمن لانه التوفيق مع تمكنه بعد الطلب ولا يضمن ان يوطب
بما يفتقده من لا يملكه من النقص كالمؤمن ومستأجر والمودع يفتح الدار لعدم قدرتهم على التصرف
وان بناء امر الحايطة ما خلا انتهاء ضمنه ما تلف بسقوطه وان وصية لم يطالب بنفسه لانه كان
جائيا بالوضع كانه استرع اجباح ونحوه كوضع الحجر وحذر البئر في الطريق فان ما يحيط الى داره
فالطلب لربها امر رب الدار لانهم لا يملكون على الخصوص او سائرنا لانه الخطا لانه ما يفتل
الدار فكذلك ما زالة ما يفتل هو لا يفتل تأجيله امر اصل رب الدار رب البيت واراؤه
عما يجرت منه حتى لو سقطت الابواب وقبل مضي امد في التأجيل وتلف بشئ لا يضمن ولا يضمن التأجيل
ولا الابواب منه فيما مل الى الطريق ولو كان من العاقر او الطالب المشهد لانه حق العامة فلا يجوز
لها البطلان حقهم ولو كان الحايطة مما يل فمسترا كايين حصة فاشهد على احد من مقتضى فسقط
وتلف به بشئ ضمنه الذمري شهد عليه حسن ما تلف به عند الامام وعندهما يضمن لنفسه لان
التلف في نصيب من طلب منه معتبر وفي نصيب غيره بدر فكان قسمين فاقسم على اثنين
ولان العدة هي اجبانية فتقسم الحكم على اربابا يوجب عليه بقدر اجبانية وان حواضه ثلاثة في دار
اي اهرم بئر بغير اذن من يملكه او يملكها فيها بغير اذنهما فتلف بشئ ضمنه الحافر او الباني على
ما تلف عند الامام وعندهما ضمنه نصفه والراي في الجانيين كانه مسئلة التي قبلها **باب**

حماية الهامة والنجاة عليها اربابهم على ما كلفها في ضايتها وما يلزم له في الحناية من الغير على ما
الراكب في طريق العامة ما وطلعت دابة التي يوراكها واصابت بيديها او رجلها كانه تقصير
للقول وطلعت دابة والا فوطي الدابة هو الاصابة بيديها او رجلها او راسها او كدمت عطف
على وطلعت ارضيت بمقدم استنارها او حطبت ارضيت بيديها او صدمت ارضيت بكبد
والاصول ان امرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لا تتصرف في حق من وجهه وفي حق غيره
من وجهه لكون الطريق مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط السلامة لتعذر النظر في الجاهل
فيما يمكن الاخر لا تقنيا لا يمكن لان تقيد به مطلقا يؤذي المصنع وسببه وان كان
التصرف مفتوح واذا تفرز هذا فالاحراز عن الاطاعة والكذب والخط والصدم ممكن لانها
ليست من ضرورات السير فيقيد بشرط السلامة لا يقيد بالحق ارضيت برجلها او ديتها سائرة
اذ لا يمكن الاخر من غير سير الا اذا اوقعت في الطريق فانه حينئذ يقيد بالحق بالنفوس لانه
يمكن الاخر من الايقاف وان لم يمكنه من النفوس فصار مقيدا بالايقاف ولا يقيد بالخط
بروتها او بولها في الطريق سواء كانت جان الروث والبول سائرة او موقوفة لاجل ارجل
الروث او البول لان بعض الدواب لا يفضل ذلك الا بعد الوقوف فيمكنه ان لا يمكن الاخر
عنه فان اوقفها لاجل ضربه ما عطف به لانه متعذر الايقاف اذ ليس هو من ضرورات السير
فان اصابت دابة الراكب بيديها او رجلها حصاة او نواة او اثار تجره رجليها غبارا
او جوا صغيرا فقط او احد منها غبارا او فدا لا يصح تعذر الاخر من غير الجارة والغبار
فتعذر لا بسبب الدابة لا يخلو عنها وان كان الجرح كبير اضمنه لان الاضرار عن الجرح الكبير ممكن
القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق يضمنه ما يضمنه الراكب في الامم لانها سببها بالراكب
وهذا الحكم في السائق مطرد ومنعكس في الصحيح وقيل يضمن السائق النفوس ايضا لانها بمنزلة
عينية فيمكنه الاضرار عنها مع السير وغاية عن بصر الراكب والقائد فلا يمكنهما التفرغ عنها ووجه
الاول ان السائق ليس له على رجليها شيء يمنعها من النفوس فلا يمكنه التفرغ عنها ولا كفارة عليها
ار على القائد والسائق ولا حرجان ارت او حرجان وصية لان القائد والسائق سببان
الكفارة وحرجان الارث والوصية ليس كل منهما من اعلام السبب والمناسب ان يحجى بالاول

مكان او بخلاف الراكب حيث يجب عليه الكفارة وحرجان الارث والوصية لانه المباشرون
اصبح الراكب والقائد والراكب والسائق فالضمان عليهما ار على الراكب والقائد في الصورة
الاول وعلى الراكب والسائق في الصورة الثانية لان كلاهما يجب عليه الضمان اذ اتفرد
فذلك يجب عليهما معا اذا اجتمعا وقيل الضمان على الراكب وحده لانه مباشر والسائق والقائد
سبب والاضافة المباشرون وان اصطدم فارسان او ماسيان حرجان فاما
ضمن عاقلة كل منهما دية الاخر قيدنا الجرح اذ لو كانا عديمي يدت الحناية ولا شيء لاصد المولى
على الآخر اجماعا كذا في الحقايق وان تجاديا جلا فاقطع الجرح فوقعا فاما معا فان وقع على
ظهرهما يد لانه موت كل واحد منهما مضاف الى فعله وقوة نفسه لا الى قوة صاحبه
وان وقع على وجههما فعل عاقلة كل منهما دية الاخر لانه حينئذ سقط بقوة صاحبه وجذبه
وان اختفيا بان وقع احدهما على ظهره والاخر على وجهه فدية من وقع على وجهه على عاقلة من
وقع على ظهره لانه مات بقوة صاحبه ودم من وقع على ظهره يد لانه مات بقوة نفسه وان
قطع اخر الجرح اي ان تجاديا جلا فقطع الثالث الجرح فوقعا فاما فدية عاقلة ار عاقلة
القاطر لانه مضاف الى فعله وهو القاطر فكان سببا وان ساق دابة فوقع سرجهما او غيره
من ادواتها كالجم ونحوه على انسان فمات فمات السائق لانه مما يمكن التفرغ عنه اذ سقوط
العدم الشئ او لعدم احكامه وكذا ضمنه قائد قطار ووطي بغيره من ارضي القطار ان ساقا
لان القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد امكنه التفرغ عنه فصار مقيدا بالانقص فيه و
لم يضمن النفس على عاقلة وضمانها في ماله وان كان مع القائد سائق فالضمان عليهما
ان لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانهما لا يستوانهما في السبب لان قائد الواحد قائد لكل
وكذا سائقه لا تصار الازمة فان ربط بصيفة الجرح بغير قطار بغير علم قائد امر القطار
فقطب به سبب البعير ان ضمن عاقلة القائد الدية لانه يمكنه صيانة القطار عن ربط
غيره فاذا ترك الصيانة صار مقيدا في السبب الدية على العاقلة كانه القتل الخطأ وجرحا
ار عاقلة القائد بها السبب الدية التي ضمنوا على عاقلة الرباط لان الرباط هو الذي اوقعه في
العهد ومزارس بهيمة او كلبا وساقه ار مشي خلفه فادام في فوزه فهو سائق كذا في الحكم

فيلج بالسوق واذا تراخى انقطع السوق منتهى السابح ما ضاب في حوزة الرافد
 لانه كما ان فاضل فاضل كايضا في فعل المكره الى المكره فيما يصلح الله وفي الغير لا يضمن
 وان وصية ساقه لا يردن الغير لا يضمن السوق فصار وجود السوق وعدمه سواء بخلاف
 البهية فان بهنها يضمن السوق فيعتبر فيها وكذا لا يضمن في الدابة والكلب ان لم يسمع لعدم
 الضمان او انقلب الدابة بنفسها ليلادونها اذ خاصيت مالها بان اصابت زرعا فاضلة
 او اصابت نفا فملكها لقوله عليه السلام جرح العجا جبار اسرهم وهي منقلبة وفي ضرب
 عليها اربابا وحسبها اطمعها بعود وكذا في ضربت برك حافرا او ضربت بيد احد
 فاحات او ضربت من الضرب او النخس فاضلته اضرمت بنفسها اذ احاطت منتهى هو الضارب
 او النخس لا الركب ان فعل الضارب او النخس ذلك الضرب او النخس فاسير لانه الركب
 والمركب مدفوعان برفع الضارب او النخس فاضل فعل الدابة الى الرفع كانه فعله بيده وان
 او ضربها الركب لا في ملكه والمسئلة بحالها ففعلها الضمان على النخس والركب نصفين لان
 الركب يتخذ في الايقاف ايضا وان نكحت الدابة النخس فقتله فدمه يدر لانه كما كان في فعله وان
 القت الدابة النخس الركب فاحات فضائه على عاقلة النخس لانه متعدد في تسببه وفيه الدابة على
 العاقلة وان فعل النخس ذلك النخس دون الركب فهو كفعل الركب فلا يضمن لانه الركب
 امره باعليكما والنخس في معنى السوق فيضج امره به واشقل ضده اليه لمعنى الامر لكونه ان وقت
 الدابة احد في فور لم يضمن النخس الا دون قدرته عليها اضر على النخس والركب لا يضمن لانه
 اليها ولا يرجع النخس على الركب في الاصح لانه لم يجره بالابطال والنخس يفضله عنه وصار كما
 لو امر صبيا بسمي على دابة بتسيير لم يضمن انما فاحات منتهى عاقلة العبي الدابة ولا يرجع
 العبي باعوا من الدابة على الامر بالتسيير لانه امره بالتسيير والابطال يفضله عنه وكذا في النخس
 العبي الدابة ولا يرجع على عاقلة العبي باعوا من الدابة على امره بالتسيير ولا يرجع
 العبي به اسير لانه احد لانه لم يجره بالقتل وكذا الحكم في كسرها ومعا فاد او ساق يوقع في فاد
 دابة او ساقا ففخسها برك فاضلته واصابت في فور لم فاضلته فالضمان على النخس على ما مر في الركب
 وان كسرها من منسوب في الطريق فخر او خشبا او كونا فاضلته نفس او مالا فالضمان على من

من تعصبه لانه متعدد في الطريق واضيف اليها كانه نخسها بفعله ولا فرق بين كون النخس
 صبيا او بالغ في الحكم بالجاب الضمان وعدمه ولو كان النخس عبدا فالضمان في رقبته يعني في غيرها
 المولى بالضمان او بغيره وجميع مثل هذا الفصل والفصل الذي قبله ان كان الهالك فيه
 ادنيا فالدية على العاقلة اسر عاقلة النخس او عاقلة الركب او القاية او السابح او افراد
 وجميعا لانها تتحمل الدية في الخطا بخسفا بخسفة استبصار ماله وهذا دون الخطا في الجناية فكان
 بالتخفيف وان كان الهالك غيره اربح الادم كالدواب والووض فالضمان في مال الجاني لانه
 العاقلة لا تعقل الاموال ومنه فاعيان شاة فصاحب شاة فاضلته منتهى ما يملكها من حيث المالية لانه المتقصد
 من الشاة اللحم فقط دون العسل فلا يضمن فيها الضمان الا كجيب اللحم وفي عين النخس او البعل
 او الحمار او بغيره اربابا او البقرة ربع القيمة لانه عليه السلام قضر في عين الدابة بربع القيمة
 جناية الرقيق والجناية عليه جنايات المملوك وان كانت كثيرة لا تجوز
 على المولى الا دنها واحدا اضر دفع رقبته لولا الجناية مرة واحدة لو كان المملوك محلا للرفع
 ان كان قنا وهو الذي لم ينفقه له شئ من سبب الجناية كالتيه و امومية الولد والكتابة و
 لا تجوز الاقعة واحدة لو كان غير محله اضر دفع بان النقص من شئ من سبب الجناية ثم فرغ عليه
 قوله طوسي عند خطا فان شاة مولاة دفع بها اضر دفع العبد الجناية ويملك ولها وان شاة
 حرة اربها مالا سواء كانت الجناية على حوا وعبد في النفس او في ماله او اخر يقول خطا
 عن العبد لكونه انما ينفق القيد والكانت في النفس واما فيما دونها فلا ينفق لانه خطا الرقيق وعنده
 سواء كان تقدم فانه يوجب الما في الكالين او القصاص لا يجر برين العبيد ولا بين الاحرار والعبيد
 فان مات العبد الجاني قبل ان يحكم له سبب من الدفع والقضاء يطل من الجاني عليه فاحات الحكم
 وان مات بعد ما احكم له القضاء فلا يطل حقه ولا يبر المولى لتحول الحق حينئذ من رقبته العبد
 الى ذمة المولى فان فراه المولى جنى العبد ثانيا فاحكم كذلك اضر حكم الجناية الثانية حكم الاول لانه
 لا طهر عن الجناية الاولى بالقضاء جعل كانه لم يكن وهذه ابتداء جناية فيجب بها الدفع او القضاء
 ان جنى العبد جانيين دفع بها اضر دفع المولى العبد بجانيي الى ولها ما بقيت ماله بسببه
 حقوقهما اضر على قدر اربش الجانيين او فراه اربشهما لانه تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق الثانية

وكذا قضر في عين الدابة بربع القيمة
 لان اقامة العمل بها انما يمكن بان يجر
 عينها وعينها المستعمل بها
 ذات اربع اعين في شئ من جوارها
 اصرها

بها فان باع اسرا فان باع المولى العبد كان من الممنوع عليه او من غيره او وسمه من غير الممنوع عليه او
وسمه من الممنوع عليه لا يكون مختارا للفداء لان حقه كان فاضله بغير عوض وهو حاصل له في الامة
دون البيع او اعتقه او دبره او استولد له اسرا كانت له اجابة فاعلم كونه غير عالم بها اسرا اجابة فاعلم
هذه التصرفات فمن المولى الاقل من قيمة ومن الارش لانه فوت حقه باصنع فيضمنه وحقه في الظاهر
وان فصل شيئا من هذه التصرفات عالما بها اسرا اجابة فمنه الارش لانه صار مختارا للفداء كالقوله
على حقه يقتل زيد قولا يوجب الجوارح او رمية او شتمه يقتل بان قتل زيد او رميت
زيد او شتمت راسه فانت حر فقتل او رمي او شتم غرم الارش لانه صار مختارا للفداء حيث اعتقه
على تقدير وجود اجابة وان قطع عبدا حره عند دفع المولى العبد اليه اسرا المقتطوع يره بقضاء او
بغير قضاء فاعتقه المقتطوع يره فسر القتل الى النفس فانت فاعلم صلح اجابة فانه اذا اعتق ذلك
على انه قد بقي العبد اذ لا يمتنع للعقود الا بان يكون العبد صلحا غير اجابة وما يحدث منها وان لم يكن
اعتقه يره على سببه فيقاد او يعجز لانه اذا لم يعقده و سر ظهر ان الواجب ليس كما في القود
فكان الدفع باطلا فير د على سببه ويقار للاوليا او اقلوه او اعفوه وكذا الحكم لو كان القاطع
حر اضاع المقتطوع يره على عبده ودفع اليه اسرا دفع القاطع العبد الى المقتطوع فان اعتقه المقتطوع
ثم سر القتل الى النفس فانت فهو اسرا العبد صلح بها اسرا اجابة وان لم يعقده فسر فانت رد العبد الى
القاطع واجبة القاطع او عجز والوجه بابين فاحتمل الحكم والعللة وان جنى عبدا دون مدون جناية
خطا فاعتقه سببه عقيبا اجابة فاعلم كونه غير عالم بها اسرا اجابة فمنه السيد لرب الدين الاقل من
قيمة ومنه دينه ومنه لوله اجابة الاقل من قيمة ومنه اسرها اسرا اجابة لانه ائلف مقايين كاد
منها مضمون بكل القيمة على الافراد الدفع الى ولى اجابة و البيع للفرمان فكذا عند الاجتماع لعدم المزاخر
بينها اولو الاعتراف يدفع الى ولى اجابة ثم يباع للدين ولو ولدت مادونة مدونة وكذا في غير ذلك
يباع الولد معها في دينها ان لم يكن في غيرها و فاء بدينها ولو ولدت لا يدفع الولد في جانيها و
الفوق ان الدين وصف حكم فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته فليسير الى الولد بخلاف اجابة لانه
وجوب الدفع في ذمة المولى لانه ذمتها وانما لا يقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والعسرية في الاول
الشرعية دون الاصل الحقيقية ولو اقر رجل ان زيدا حر عبده فقتل ذلك العبد ولى المقر فاعلم

خطا فلا شيء له اسرها الرجل المقر لانه ما اقر ان مولاه اعتقه فقد اقر انه لا ينجي على المولى دفع
العبد ولا الفداء بالارش وانما ينجي الدية على العاقلة لانه قد يصدق المقر في نفسه فيسقط
الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدية الاجابة وان قال مطلق بفتح التاء فقتل اغازير قبل
عقبي وقول زيد لا يقتل عبده فالفعل للمعنى لانه مستند في حالة منافقة للفداء كان منكر القول
قوله وان قال المولى لانه اعتقها ويراد مقطوعة قطعت يدك قبل العتق و فاك الامة لا يقطع
يد عبده فالفعل لها وكذا الحكم كل ما نال المولى منها اسرا لانه يعنى لو قال اخذت منك هذا المثل
قبل ما اعتقك فقلت لا بل عبدا اعتقني فالفعل لها لانه لقرسب الضمان ثم يدبر البراءة وهي
منكر القول للمنكر الاجماع والعللة يعنى اذا قال ما متك قبل الاعتراف او اخذت منك على ذلك
فقلت فقلت لا بل عبدا فالفعل له لانه الظاهر كونهما في حار الرق هذا عند الامام واليه يوسف وغيره
لا يضمن المولى الا شيئا قايما بعينه ولو لم يره ايها اسرا في ذلك الشيء القايمة الى الامة لانه منكر وجوب
الضمان لاسناد الفعل الى حالة معبودة منافقة للضمان كانه مسئلة الاولى وكذا في الوطى و
الغلة لكن في الشيء القايمة اقرب به حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادخلت ملك عليها وهي منكرة و
القول منكر مع عينية ولهذا يؤمر بالرد اليها ولها ان اقربب الضمان ثم ادخلت ملك عليها فلا يضمن القول
ولو ادعى عبدا وصلى مبيلا فو يقتل رجل فقتله فالتة على فالتة القاتل لانه هو القاتل حقيقة وعلمه
وخطاه سواء على ما بينه قبل فنجب الدية على عاقلة وكشى على الامر ورجعوا عاقلة القاتل على عبده
بوعقبة لانه العبد وقع الصبي في هذه الورطة بوجهه بالفضل وعدم الاعتبار بقوله كان لحي المولى لا
نقضا اهلية وقد زال من المولى بالاعتاق لا يرجعون على الصبي الامر بقصور اهلية ولو كان ثوب
العبد كحجر عتقه فقتل السيد العبد القاتل او فذاه ان كان القتل خطا او كان القتل عبدا
والعبد كما هو صغيرا لانه من ان علمه وخطاه سواء ولا يرجع السيد على الامر كقول الامم قول
وقول الحجر غير معتبر فلا يوافق في كذا وكذا يجب ان يرجع عليه بوعقبة لانه لو اقر ما يرضى وهو حق
المولى بالاقل من قيمة ومنه الفداء لانه القيمة او كانت اقل من الفداء فالسيد غير مضطر ان يعطى
الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وان كان القتل عبدا وانما موكرا انقص لانه من اهل العقوبة وان
قتل عبدا حرم من ماله ولبان فقتل احد ولبي لم يهاد في سببه نصفه ارضف العبد الى الويلين

الاخرين او قدر مائة لهما لانه لا عرف احد ولي كل منهما سقط القصاص في الكل وانقلب ما لا
قد سقط نصيب العاقلين وهو النصف وبقرح الاخرين في النصف فاما ان يرفع نصف
العبد لهما او الدية الواحدة وان قتل العبد احدهما اسر احد الحرين في المسئلة المذكورة عند قتل
الاخر فخطا فعفا احد ولي العمد السيد بدي لولي الخطا ومن يصفها النصف الدية لهما
ولي العمد الذي لم يعف او وقع المولى العبد اليهم اسر المولى الخطا او احد ولي العمد يقتلونه
ثلاثة لولي الخطا وثلاثة للذي لم يعف ومن ولي العمد عولا اسر بطريق العول عند الامام فيضرب ولها
الخطا بالكل ويضرب غير العاقل بالنصف لانه نصف النصف وصاحبها في الكل فصار كل نصفها
فصار صح ولي الخطا في سهران وحي غير الخطا في سهم فيقسم بينهما اثلاثا ثلثاه لولي الخطا
وثلاثة لغير الخطا وعندهما ارباعا من اربعة اسر بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه لولي الخطا وربعه لغير
ولي العمد وانما قاض من اربعة لانه النصف سلم لولي الخطا بلا منازعة واستوت منازعته
التي بقيت في الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا وان قتل عبد لاثنتين فربا لهما كما بينهما مثلا
فعفا احدهما بطل الكل ولا شيء على الثاني عند الامام لانه القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف
من غير تعيين فاذا انقلب لا يعفو احدهما احتمل الوجوب من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب
صاحب واحتمل سقوط من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التصفيف بان يعتبر
متعلقا بهما شائعا فلا يجب بطلانك والاحتياط وقال لا يدفع اليك نصف نصيبه الى الاخر
او يقدر بربع الدية لانه نصيب من لم يعف لما انقلب يعفو صاحب مالا شائعا في الكل صار
نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحب فما اصاب ملك نفسه سقط لانه المولى لا يستوجب
على عبده مالا وما اصاب ملك صاحب لم يسقط وهو الربع فيقال لما دفع نصف نصيبك الى
احده بربع القيمة الدية وقيل مجموع الامام في القول بسقوط الدم **فصل** في بيان ما يجب
بقتل العبد دية العبد قيمة لانه العبد ناقص في الاثر فالنقل الوارد في دية المحر لا يكون واردا في دية
العبد فدية دية قيمة فان كانت قيمة العبد قد دية المحر او اكثر نقصت القيمة عن دية المحر
عشرة واربعمائة مائة بالخطا ودية الرقيق عن المحر وثمان مائة بغير عدا من عيسى
رضي الله عنهما وكذا لو كانت قيمة الدية كدية المحر او اكثر نقصت دية المحر عشرة واربعمائة

او انظر لاوله

تقدم وفي العصب يجب القيمة بالقيمة ما بلغت اجماعا فلو غصب عبد اقيمة مائة وبنار فهاك في
يده لم يزل القيمة لانه اعتبر في الغصب المالمية دون الادمية لانه الغصب لا يرد الا على المالك وما قد
من دية المحر فدية قيمة الرقيق هذا بيان الاشس اعضاء الرقيق بوجوب ان ارش نفسه يعني ما قدر
هناك بالنصف يقدر بها بنصف القيمة وما قدر بالربع هناك يقدر بها بالربع وهكذا لانه
القيمة في الرقيق كالدية في المحر لانه من الدم ثم فرغ عليه قوله فغيره **فصل** في الواجب في يد الرقيق
نصف قيمة كان الواجب في المحر نصف دية ولا يرد على خمسة اوف الا في دية لانه اليد من
الادم نصفه فيعتبر بملكه ونقص هذا المقدار اظهار الدية وتزجته عن رتبة المحر ومن قطع ربه عدا
فاعتق منه فقات انقص منه اسرع قاطع يده ان كان وارثه السيد فقط والا ارثان كان
له وارث غير السيد فلا ينقص منه لاشتباه من المحر لانه القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت
المحرم فله اعتبار حالة المحرم يكون المحر للمولى وعلى اعتبار حالة الموت يكون للورثة فيتحقق الاحتياط
وتعذر الاستيفاء لانه حاله من له القصاص تمنع من وجوبه هذا عند الامام واليه يوسف وعند
غيره لا قصاص اصلا اسوا وكان له وارث او لا وعليه اسرع القاطع ارش اليد وانقص بالقطع
الى حين العتق وبطلان في القيمة لاشتباه سبب الولاية لانه القود يجب بموت مستندا الى المحرم فان
اعتبر وقت المحرم فوجب الولاية للملك وان اعتبر وقت الموت فوجبها للورثة بالولاء فجملة
سبب الاحتياط تمنع القود كجملة السبب ولهما انه جملة السبب لا تعتبر عند تحقق من له
المحر ومن قال لعبدية احد كاحد فاشجاء بيا المحر فبيان المولى المحر في احد جان قال اردت
هنا فادسها له السيد لا تقرر ان البيان اظهر من وجه وان شاء وجه وجه الشبهة يقع محلا
للبيان فاعتبر انشاء مكانه اعتق وقت البيان وان قتلا بعد ما قال احد كاحد ثم بين المحر في احد
فله السيد دية ح وقيمة عبدان كان القاتل واحدا لانهما بعد الموت لم يبقيا محلا للبيان فاشجاء
اظهارا محضا واحدا بياح بقاء فدية عبد ودية ح وان قتل كلا واحد بغير ان قتل العبد
رجو الاخر رجلا آخر فقيمة العبدان لانهما لم يتحقق قتل واحد منهما او كل من القاتلين نكر ذلك
فقيمة ما عليهما ومن قضا عني عبد فان شاء سيده دفع اليه اسرع العبد الى المانة واخذ قيمة
او اسكه ولا شيء له السيد عند الامام وعندهما ان شاء دفع العبد واخذ قيمته وان شاء

اسمك لكن ان اسكه فدان بعينه نقضانه اسر فليس يدان بعينه انما في نقصان العبد
وان حتى يدبر او ام ولد خطا من السيد الاقل من القيمة ومن الارش لازم الاصل وجوب الدفع
بالجناية وقد تعذر الدفع بسبب من المولى ولا يمنع من المولى في اكثر من القيمة ولا حتى لو لم الجناية
اكثر من الارش ولا حتى اختيار بين القليل والكثير في مخرج اختياره الاقل بلا شبهة
فان حتى المالك برجاية اخر شراك وله الجناية الثانية وله الجناية الاولى في القيمة ان دفعت
القيمة اليه امر الى وله الاولى بقضاء ولا يطلب وله الثانية المولى بشئ اذا الاصل ان جناية
كلها لا توجب الاقيمة واحدة ولا تعد من المولى بها الى وله الجناية الاولى لانه يجوز على الدفع
فيستوعب وله الجناية الثانية وله الاولى فيشرك فيها وقيمتها على قدر حتمها والارواح لم
تفرغ اليه بقضاء بل برضا فان شاء اتبع وله الجناية الثانية وله الجناية الاولى وان شاء اشبع
المولى عند الامام وعندهما لا يمنع وله الجناية الثانية المولى بل يمنع وله الاولى بكل طار من القضا
وعده ولا حتى على المولى لانه ما فعله باختياره بمنزلة ما فعله بالقضاء لانه يصلح حتى الاستيفاء
ولم تكن الجناية الثانية موجودة حينئذ حتى يجعل مقدارا وان جناية المالك برجاية توجب قيمة ولا
فاذا دخرها الى وله الاولى باختيار ما رتبها في حق وله الثانية لانه حصته وجبت عليه وسيل
ولاية عليه حتى يتقيد بهذا الدفع في حقه واذا لم يتقيد دفع المولى في حق وله الثانية فوله الثانية باختيار
ان شاء اتبع وله الاولى لانه تبين انه قبض حقه ظاهرا فصار به ضامنا فباخذ حقه منه وان شاء
اتبع المولى لانه قد ربح حقه اختيارا منه لاجل الخلاف ما لو كان بقضاء القاض على ما بين انفا
وان اشق المولى المالك برجاية قد جنى جناية لا يلزمه اسر مولا الاقيمة واحدة لانه العتق انما هو
عليه بالمنع اسر بالتدبير ولا يمنع منه الارقبه واحدة لانه دفع القيمة منه كدفع العين ودفع العين لا
تكرر هكذا ما قام مقامه فاذا كان كذلك صار وجود الاعتاق من بعد وعده بمنزلة واحدة سواء
اعتقه بعد العلم بالجناية او قبله وام الولد بمنزلة المالك برجاية جميع ذلك لانه الاستيلاء مانع من الدفع
كالنذير وان اقر المالك برجاية ام الولد بجناية خطا لم يجز اقارره ولا يلزم من شئ في الحال ولا بعد عتقه لانه
موجب جناية الخطا على سيده واقارره به لا يفتد على سيده **باب** سبب غضب العبد
والعبي والجناية في ذلك ولو قطع سيده بعبده تعصب العبد تعصب القاطع قبل العبد

البركات من القطع في يد الغاصب من الغاصب قيمة مقطوعا لانه الغصب قاطع للبركات لانه
سبب المالك كالباع كانه يملك باقية مساوية فيجب قيمة القطع وان غصب العبد مبيحا وقطع سيده
يده عند الغاصب فقات من القطع يرضى الغاصب لانه لا قطع السيد بعبده عند الغاصب بغير
مستراكيف لا يجوز مستردا وانه استولى عليه حتى قطع يده وهو استردا في غير الغاصب بغير
النظر لو مولا ملك اليه ولو غضب عبدا بغير رضى المولى فقات المصوب في يده امر في يد العبد
الغاصب من المولى لا يجوز رباخذ بافقال والغصب من الاصل خيضر حتى توثب الغصب بالبنية
بباع فيه في المحار دون اقواله حتى لو اقر به ويبيع بل يواخذ بوعتقه ولو غضب على صيغة المجهول
مد برجائي ذلك المالك برجاية غاصب ثم رد له سيده فحق سيده او بالحق ان حتى عند
السيد ثم عند الغاصب من سيده قيمة لهما لو لم يولي الجنايتين فيكون بينهما نصفين لانه جنى
جناية المالك برجاية وان كثرت قيمة واحدة فيجب على المولى لانه اجزأ نصف عن الدفع بالتدبير السابق
من غير ان يصير فخرا للقداء وانما كانت بينهما نصفين لاستوائهما في السبب ورجح سيده
بفضله ان نصف القيمة التي ضمنها على الغاصب لانه ضمنه بالقيمة الجنايتين نصفها بسبب
كان عند الغاصب ونصف الآخر بسبب كان عنده فخرج بسبب لانه جنى جناية الغاصب
كانه لم يرد نصف العبد لانه الرد المستحق بسبب كان عند الغاصب كلاله ودفعه امر دفع
السيد نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الى رب الجناية الاولى في الصورة الا ان كان
حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى حقه لا يزال احد ضيق كلها وانما انقص باعتبار
مزاومة الشئ فاذا وجد الاول شيئا من العبد في يده المالك فارقا باخذه منه ليم حقه
ثم رجع السيد بتانيا عليه ارسل الغاصب لانه اخذه منه بسبب كان عند الغاصب هذا عند
الامم واليه يوسف وعند محمد لا يدفع السيد رجع به على الغاصب ولا يرجع بتانيا لانه
انما يرجع به على الغاصب عوضا سلم لوله الجناية الاولى لانه انما يرجع على الغاصب بسبب
ذلك فلا يدفع اليه كليا يفتح البذل والمجد في ذلك شخص واحد وفي الصورة الثانية في حقه
ارجع السيد رجع به على الغاصب الى وله الجناية الاولى وله الجناية الاولى لا يرجع المولى على الغاصب
تانيا ما دفعه الى وله الجناية الاولى بالاجزاء لانه الجناية الاولى كانت عند المالك والقن

في الفصلين كالمدر بالان التفرق بينهما انه يدفع القس نفسه وفي المدر يدفع القيمة
 اسبقية المدر وعلم تكرار الرجوع والدفع كما في المدر احتلافا وانفا قاذوا دفع القس ربع نصف
 قيمة على الغاصب ودفعه الى رب الاول ورجع في الفصل الاول ثانيا على الغاصب عند الامم والى
 يوسف وعند محمد لا يرجع مارجح ولا يرجع ثانيا وفي الفصل الثاني يدفع ولا يرجع اتفاقا ولو غصب
 رجل من اقران حتى المدر برعده اسبق الغاصب كل منهما اسبق في كل من المراتين غرم سيدة قيمة لهما اي
 لو لي ايجبايتين نصفين لانه منع عاين العبد من الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمة ورجع المدر بها اي
 تلك القيمة على الغاصب لانه ايجباية كانت في الغاصب فاستحق المدر كله بسبب كان في من
 فيرجع عليه بالكل ودفع المدر نصف القيمة انما خذوة من الغاصب ثانيا الى ولا ايجباية
 الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم فراع عند وجود جناية وانما انتقص حقه بكم المدر من بعد ورجع
 المدر به اسبق بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولا ايجباية الاولى عليه اسبق الغاصب ثانيا اتفاقا لانه
 استحقاق هذا النصف ثانيا بسبب كان في الغاصب فيرجع به عليه ولا يدفعه الى ولا ايجباية
 الاولى لانه استوفى حقه ولالا ولا الثانية اذ لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وفي
 وصل ذلك اليه وقيل فيه خلاف محمد كانه مسئلة المسئلة منه ومنه غصب حبيبا لا يعبر عن النفس
 حوالا ذهب به غيره اذن وفيه ذكر الغصب في هذا بطريق المشككة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره
 لو قود في صحة والا فالغصب انما يتحقق في الاموال لانه الاحار فوات العبي في يده في اة او كرم حيا
 شئ عليه اسبق الغاصب منه دية وغيره وان مات بصاعقة او شتر حية فعلى عاقلة دية اي على
 عاقلة الغاصب دية العبي استحق انا والعيال ان لا يضمن في الوجهين لانه الغصب في احو لا يتحقق
 وجه الاستحقاق ان هذا ضمان الخاف لا ضمان غصب فالعبي يضمن بالاتلاف تسببا وهذا
 اتلاف تسببا لانه يقتل في مكان المصراع والحيات تسبب في ماله لانه هذه لا تكون في كل
 مكان بخلاف الموت فجاءه اوجي لانه ذلك لا يختلف باختلاف الامكن ولو قتل صبي بعد امود عاين
 عاقلة اسبق عاقلة العبي قيمة لمولاه وان اكل العبي لها ما او اكل ما لا اودع عنده فلا ضمان عند
 الامم ومحمد خلافا لابي يوسف فانه قال يضمن لانه اكل ما لا يتفق ما معصوما فعلا الملك فيجب عليه
 ضمانه ولهما ان اكل غير العبد ليس بمعصوم بغيره بل معصوم لحي الملك وقد فوت العشرة على نفسه

نفسه حيث وضع ماله في العبي بخلاف العبد فان عصى لحي نفسه او موبق على اصل الحق في حق
 الدم ولهذا قلنا بضمان العاقلة في قيمة العبد ولو اودع بالبناء والجهول عند عبد مجور ما في فاسد
 ضمنه بعد الحق لانه اكل عند الامم ومحمد خلافا لابي يوسف فانه قال لو اخذ به في الكفار والاخرى
 والاعارة كالايدي فيهما اي في العبي والمجور والامم بالعبي العبي العاقل كما ذكره محمد في اكل العبي
 وفي غير العاقل يضمن ايضا بالاتفاق لانه التسليط غير معتبر فعليه محبة كايضن العاقل مالا اخطأ
 ايراع وكونه لانه مواخذة باضاله وصحة العقد لا معتبر بها في حقوق العباد **باب** العتق
 وهي لغة بمعنى القسم وهو اليقين مطلقا وفي عرف الشئع اليقين بانه عز وجل بسبب مخصوص وعده
 مخصوص على شئ مخصوص واحد كان او متعدد او على وجه مخصوص وسببها وجود القتل في كل
 او ما في معانها وبكنا قول اهل الحق والله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وشروطها ان يكون القسم حيا
 عاقلا بالغاضا وحليما بالفساد بوجوب الدية بعد الكلف اذا وجد ميت حر او عبد او جنين تام
 الخلق في محلة بانه القتل من جرح في بدنه من الجراح في ارجح من كان او جرح دم من اذنه او عينه او
 بانه جرح يفتح الناحية المحيية وكسب النون عسر الخلق او اثار ضرب واكله لم يدر قاتله او علم قاتله
 لكان هو القسم وسقط القاتل واخرى قد عدا او خطا على اهلها اسبق اهل الحق كله اهل
 بعضهم مبرها الاحياء واكله لاجبة لانه لو لم يقتل حلف جواب الشرط لمنون رجلا حيا عاقلا
 منهم اسبق اهل الحق بخلافهم اسبق اهل الحق لانه لا يضمن في وجهه وانما يبرأه بخلافه
 الشبان لانه نية القتل عليهم اظهر او كتمان الشئ والصلى منهم لانه يبرزهم عن اليقين الكاذبة
 ابلغ فيظهر القاتل بانه ما قتلناه وما علمنا له قاتلا اسبق الحنون مكر كونهم قاتلين بهذا القول
 وهذا حكاية قول الجميع لانه الواحد منهم اذا حلف يقول ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا لا ما قتلنا
 لانه قتلنا وحده فخصمه ما وقال انه لم يقتل مع غيره بخلاف ما لو قتل مع غيره وحلف ما قتلنا
 حيث لم يكن ما وقال انه اكله حتى قتلوا واحدا بعد كل واحد منهم قاتلا فان قيل ما فائدة قوله ما قتلنا
 لعلنا نعلم ان شهادته اهل الحق غير مقبولة فانه فائدة تعييين محو الخصومة فان الولي قد يخرج عن
 تعيينه وقد نطق غير القاتل قاتلا ثم ارجع حصول البراءة عن القصاص لزم كل قسم قضى على اهلها اي
 اهل الحق بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقصاص وما

المادع يتقرر في مقوله في فقر
 او دفع زيدا او عاقلة في
 القتل الجوهري او دفع عاقلة

خلق الله اى اذا وجد سقط تام اخلو به اثر من النار المذكورة فهو كالكبيرة في الاحكام المذكورة ولا ينفك
 الولد من اهل القبول بان اهل القبلة تقبوه لان الولد مدح ولا يمين على المدعى بالنفس وان وصليته كان
 به لو ان اهل القبلة قتل كالم او ثبوت العداوة فان نقص اهلها عن اهل القبلة كبرت البين على
 الموجودين الى ان يتم اهل القبلة لان اهل القبلة وجب بالنفس فبما تمام ما يمكن ولا يستطاع الوقوف على
 العاقلة في ثبوت بالنفس ومنه كل جرح حتى يخلف لان اهل القبلة فيه واجب تعظيما لاهل الدم ومنه
 فكل من اهل القبلة قتل فلا يستثنى من اهل القبلة استثناء اهل القبلة في عينية بان تميز ما به ما قبلت
 ولا عرفت قاتلا غير فلا يرد به اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله قتل فلا يقبل فكل من قتلنا
 وان ادعى الولد القتل على غيره من اهل القبلة كان ذلك ابرأ منهم اهل القبلة حتى لا يسمع
 وعواه بعد ذلك عليهم وسقطت القسامة عنهم لتعيين المدعى عليه ولا يقبل منها دهم اهل القبلة
 اهل القبلة بان اهل القبلة على غيرهم اهل القبلة لان اهل القبلة القتل عليه عند الامام خلافا لاهل
 حيث تقبل عند اهل القبلة باو عانة القتل على غيرهم برأوا من القسامة فقبل شهادتهم ولان الخصومة
 كانت متوجهة اليهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا عن الخصومة كالوكيل بالخصومة اذا شهد بعد الفصل
 لا تقبل شهادتهم ولا تقبل شهادته اهل القبلة من بعضهم على بعضهم ان ادعاه الولد اجماعا ينفى الابرار
 الولد على رجل بعينه من اهل القبلة فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصومة
 قائمة مع الكل والشاهدان يرفعانها عن النفس فكلما شهدا من وجود الكسر البدن سواء كان موثقا
 او لا او نصفه مع الركن كوجوده كله في لزوم القسامة والدية ولا قسامة على من وجن ونحوه
 لانهم ليسوا من اهل القبلة وانما هم اتباع واليمين على اهل القبلة ولاديه على احد في ميت لا اثر له
 يخرج الدم من ذن او كف او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة فلا يستدل به على
 قتل بخلاف اذا خرج من اذنه او عينه فانه لا يخرج الدم منها عادة الا من شدة الضرب فيكون
 قتيلا ظاهرا او وجد من نصف الركن او وجد منه مشقوقا بطول لان القسامة حكم عرف
 بالنفس وقد ورد في البدن والاكثر حكم الكفر فاعطينا حكم الكفر واخرجنا عليه احكام تعظيما لادامه
 الا ان ليس في معناه فلا يلحق به وان وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة اسراقة
 السابق دون اهل القبلة سواء كان السابق مالكا للذات او غير مالك لان الدابة في يد السابق فصار

ولا قسامة

فصار كالوعدته واره وكذا لو كان يهوديا او كان راكبا فالدية على عاقلة لا ذكر من اهل القبلة
 كالوعدته واره وان اجتمعوا اسراقة والفايد والراكب فعليه من اهل القبلة على عاقلة من
 القتل وعدته ابراهيم كما اذا وجدته واره وان وجد القتل على دابة بين قريتين فكل اقر بها
 لانه امره النبي صلى الله عليه وسلم وان وجد القتل في دار نفسه فكل عاقلة اسراقة ورثة لان الدار حال
 ظهور القتل لورثة فالدية على عاقلة من هذا عند الامام وعند مالك في اهل القبلة من وجد قتيلا واره
 لان الدار حال ظهور القتل في يده فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدر وان وجد القتل في داره
 فعليه القسامة تكبر اليمين عليه لان الدار في يده وحفظها اليه وعلى عاقلة الدية لان نفرة منهم و
 قوته بهم وان كان العاقلة حضورا يمينان رجلان يمينان في حلة وعاقلة ايهما يكونها فوجه قتل
 في دار الرجل فان كانت عاقلة حضورا عند وجود القتل فيكون في القسامة ايضاً امر كسر
 الدار عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فانه في القسامة عليهم لانهم لا يرب الدار خص به من غير ذلك
 بشارة غيره كاهل القبلة لا يركبهم في القسامة عواقلهم ولها ان حضورهم نفرة البقرة
 كما يلزم صاحب الدار فيكون في القسامة والا سوان لم يكونوا حضورا بان كانوا غيبا كرت
 اليمين عليه على صاحب الدار والدية على العاقلة لا تقدم واذا كان في القبلة ملاك وسكان
 كانت القسامة على الملاك دون السكان عند الامام ومحمد وعند ابي يوسف على الجميع لو وجد القتل
 بينهم واكمل في حفظ القبلة سواء ولها ان الملاك هم يحقون بنفرة البقرة دون السكان وهي
 القسامة على اهل القبلة اصحاب الملاك القديرة الذين يملكونها حين فتح الامام البلدة وتسميها
 بينهم بخله ولو بعد منهم من اهل القبلة واحد فتبكر عليه اليمين دون المشتركين عند الامام ومحمد
 عند ابي يوسف على المشتركين ايضاً لان ولاية التدبير لا يكون بالملك بل يكون بالكنة والمشتري
 واهل القبلة سواء في التدبير ولها ان صاحب القبلة في الوقف فحق بنفرة البقرة فيحق القسامة
 والدية لانها يجبان بسبب النفرة وان لم يوج من اهل القبلة احد فعلى المشتركين القسامة والدية
 اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم عند الامام ومحمد لروا في نفرة منهم وعند ابي يوسف فخلصت لهم الولاية
 لروا في نفرة وان سميت دار ولم تقبض فوجد قتل فيها فعلى اهل القبلة على عاقلة البايع عند الامام
 وعند ابي يوسف على المشتركين لانهم انزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ والقدرة على الحفظ بالملك

انما القسامة على اهل القبلة والراكب
 لا على عاقلة كاهل القبلة
 على عاقلة خطا

والملك للمشتري قبل القبض في البيع البات ولان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك واليد
قبل القبض للبايع فكان مقصدا في الحفظ فوجب عليه هذا ان لم يكن عند البيع خيرا رفقا للبيع خيرا
على ذرا اليد عند الامام وعندنا على من يصير الملك له سواء كان اختيارا للبايع او كسرا لانه انما انزل
قائلا باقتناء التفسير فلا يوجب الاصل منزله ولاية الحفظ والولاية تستفاد بالملك ولو كان الحفظ
انما يكون باليد لانه لا يقدر الحفظ باليد على الملك ولا يقدره بالملك بدون اليد ولا يدعى اي لا يعطى
الدية عاقلة ومن اليد لا يجزى انها امر الدار التي فيها قتل لانه اليد لا يملك اليد وليس ظاهر والظاهر
حجة لا دفع للاختصاص وكفى محتاجون بها الى الدليل للاختصاص فلا بد من اقامة البينة على الملك
كالأدلة قامة على الملك في الشفعة وان وجد القليل في دار مشتركة سها ما مختلف بان كانت
بين ثلاثة رجال ففسدنا رجل ونشأ رجل وباتنا لآخر فالقاة والدية على عدد الرؤوس ولا اعتبار
بتفاوت الانصبة لان صاحب القليل لا يراحم الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتفسير فلو
القاة والدية على عدد الرؤوس بمنزلة الشفعة وان وجد القليل في سفينة فعلى ارفاق القاة
والدية على من فيها من الملاكين والركاب جميعا كالب لا يها في اديهم فيستوي حاله وغيره فيها
وان وجد القليل في مسجد فعلى ارفاق القاة والدية على اهل المحلة لانه تميزه اليهم وقيل
فيه كالقتل فيها وان وجد بين قريتين فعلى ارفاق القاة والدية على اهلها هذا اذا كان في قلاية
من الارض لا ملك لاحد ولا يد فيها والا فعلى صاحب الملك او صاحب اليد ثم كان في التوزيع
بوضع يسمع منه الصوت فيها وان وجد في سوق مملوك فعلى ارفاق القاة والدية على المالك عنه
الامام ومحمد وعنده ابو يوسف على السكان سواء كانوا ملاكا او غير ملاك يعني على الجميع كافي مستند
الدار وان وجد في غير المملوك من السوق كاستوارع جميع شارع وهو الطريق الاكظم للعامة
فالدية على بيت المال لانه لعامة المسلمين ولا فاة فيه لان المقصود من القاة نفق تامة فيمن
وهذا لا يتحقق في حق العامة وكذا ان وجد في مسجد جامع فالدية على بيت المال ولا فاة لانه
للعامة لا يختص بواحد دون واحد وكذا ان وجد في السجون العام فالدية على بيت المال ولا فاة
عنده الامام ومحمد وعنده ابو يوسف على اهل السجن العام لانهم سكانه وولاية التدبير اليهم ^{الظ}
ان القتل حصل منهم ولهما ان اهل السجن معنورون فلا يتأصرون فلا يتعلق بهم ما يجب

يجب لاهل النقرة وان وجد في برية ليس بقربة فدية يسمع منها الصوت فهو هدر اذا كانت غير
مملوكة لاحد لانها اذا كانت بهذه الحالة لا يحميها الفوت من غيره فلا يجب الحفظ فلا يوصف بالتقصير
وكذا لو وجد في وسط الفوات وفي وسط حوائطه الانهار والعظام فهو هدر لان الفوات ونشأ لها
ليس كمنها في ياد ولا في ملكه اذا كان لغيره انما هو خلاف النهر الصغير وهو الذي يستحق له
الشفعة فان ضل القليل على اصحابه ليعلم به انما هو خلاف النهر الصغير وهو الذي يستحق له
فعلى ارفاق القاة والدية على اقرب القرى منه ان كان الى القرى يسمعون الصوت منه لان
الا قرب اخص بغيره هذا الموضع فهو كما هو موضع على الشط والسط ويمنع هو يعرف منه وان
الشرع قوم بسيف يعني القوم يقبلون بالقوم الاخر بالسيف في محلة ثم اجلوا انكشفت
من قبيل يعني تعرفوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل فعلى اهل المحلة انهم حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب
عليهم واذا لم ياتوا بالحفظ جعل عليهم القاة والدية الا ان يدعروا القتل على ذلك القوم
لو يدعروا على معين منهم فسقط القاة والدية عنهم اعز اهل المحلة لان هذه الدية تفتت براءة
اهل المحلة عن القاة فلا يسبيل عليهم ولا يثبت القتل على ذلك القوم الا بحجة يشهد به حليين
او اقرار صحيح لا يجوز الدعوى لا يثبت الحق ولو وجد القليل في معسكر مع منعه العسكر بارض غير
مملوكة لاحد فان وجد في حيا او فسطاط فعلى ربه ارفاق القاة والدية على ربه انما هو الفسطاط
على ارفاق وان لم يوجد في حيا ولا في فسطاط فعلى اقرب ارفاق القاة والدية على اهل الحيا والا قرب
او الفسطاط الا قرب حيا من القليل لان المعتبر هو اليد في الموضع الذي لا ملك لاحد فيه قالوا
هذا اذا تروا قبايل متفرقين واما اذا تروا جملة فخططين فالقاة والدية على العسكر
جميعهم كذا ذكره الزبير وان كانوا اهل العسكر فقلوا عدوا ووجد قتل بينهم فلا فاة ولا
دية لانهم انما هم ان العدو وقتله فكان هدر وان كانت الارض التي تروا فيها العسكر مملوكة لغيرهم
فالعسكر كالسكان اهلهم حكم السكان مع الملاك وحيت كانت القاة والدية على المالك
لا عليهم عند الامام ومحمد خلا لابي يوسف فانه قال على المالك والعسكر وقدم وصاحب الطرفان
ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهلها ولم يزلوا في ارض حتى مات من تلك الجماعة فالقاة والدية
الدية على القبيلة عند الامام وعنده ابو يوسف لانه في لانه القاة والدية انما شترعت في

ان يقتل المجرم ووجهه جرح ليس يقتل فصار كالولم يكن صاحب فرسخ ولانه اذا كان صاحب
فرسخ جرحه مريض والى ان يقتل المجرم يقتل ككيت من اول سبعة في حكم التعريفات فكذا
في القتل والدية يجعل كانه مات حين جرح في ذلك الموضع ولو كان مع المجرم رجل يحمل الرمح
الى اهله ومات المجرم بعد يوم او يومين في اهله فلا ضمان على الرجل كانه عند يده يوسف وفي قياس
قول الامام يضمن لانه يدره بمنزلة المجرم فحوده حركاته كوجوده كانه في المجرم وقد وجب الطرفان
فيما قبل من مسئلة القبيلة ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما قد بوجاهته الاخوة عند
يوسف فلا ضمان حيث قال لا يضمن لانه يقتل نفسه ويحتمل انه قتل لغيره فلا يضمنه بالثبوت
ولانه يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كما اذا وجد في محلة
فان احتكم قتل نفسه ساقط هناك فكذا هنا ولو وجد القاتل في قرية كانت لامرأة قال قاتلة
عليها وكثر تاليها بين عليهما في حرة وتدر عاقلتها عند الامام وعمر وعندها يوسف على ما
القتلة ايضا كالدية لان القاتلة على اهل القرية وامرأة ليست من اهلهما فاشبهت العبي ولهما
ان القاتلة لغير القرية والتمه في المرأة متحققة قال المتأخرون والمرأة تدفع في العمل امره الدية مع العاقلة
في هذه المسئلة لاننا جعلنا ما قاتله والقاتلة تشارك في العاقلة في الدية لانه حيث وجبت الدية
على غير المباشرة على المباشرة ان يجهل جرحها ولو وجدته ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب
الارض منها امر من تلك القرية فهو امر وجوب القاتلة والدية على صاحب الارض ولا شيء على اهل
القرية لانه اهل القرية ارضه من غيره لان حفظ والتدبير في الارض الى صاحب الارض لا الى اهل القرية
كتاب العاقلة في دفع المجرم مع عقله بفتح الميم وسكون العين ومنه العاقف كلفا خرج
مخوفة وهي المخرقة الدية والعاقلة من يودى بها المجرم وهم من العاقلة الذين يقتلهم عليهم
القتل خطأ اهل الديوان المجرم من الذين كتب اسماءهم في الديوان المجرم في ان كان القاتل
منهم امر من اهل الديوان فوجد من عطاياهم والعطايا ما يفرض للقائمه في ثلاث سنين من وقت
القضاء بالدية هكذا ورد الاثر فان خرجت ثلاث عطايا في مدة اقل من ثلاث سنين بان خرجت في
سنة واحدة مثلا او في مدة اكثر منها بان خرجت خمسة سنة مثلا اخذ منها من العطايا ما قاله
انه اذا خرجت عطاياهم الثلاث في سنة واحدة اخذ منهم كل الدية فيها واذا خرجت في ست سنين

اي المعقولة

سنين اخذ منهم في كل سنة سدس الدية لصاحب المقتول او المقتود وان لم يكن المقتود من الاعطية
لان اصل الاموالهم وذلك يجعل بالاخذ من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل منها او اكثر وهذا
اذا كانت العطايا للسنين المستقبلة بعد القضاء بالدية حتى لو اجتمعت في السنين الماضية
قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يأخذ منها لان الوجوب بالقضاء ومنه ان وقت لم يكن منهم
من اهل الديوان فاقطعت قبيلته لانه لغيرته بهم وهي المعتبرة في باب المقاتلة فوجد منهم امر من قبيلة
القاتل في مجموع ثلاث سنين من كل واحد منهم ثلاثة دراهم واربعه درهم كل سنة درهم على تقدير
ان يؤخذ ثلاثة دراهم في ثلاث سنين او كل سنة درهم وثلاث دراهم على تقدير ان يؤخذ اربعة
دراهم في ثلاث سنين لا يزيد هو الاصح لانه من اعتبار التخصيف وقيل يؤخذ في كل سنة
ثلاثة دراهم واربعه فيكون المأخوذ من كل واحد في ثلاث سنين تسعة دراهم او اثني عشر دراهم
ويخرج من هذا التخصيف لمؤونة المجرم في الثمن وقرينة الاول فلهذا كان القول الاول اصح فان
لم تستع القبيلة لذلك الاخذ في كل سنة درهم او درهم وثلاث درهم في كل سنة
سبب الاقرب فالاقرب على ترتيب العقب الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وانما اباؤهم
وانبائهم فاختلف في دخولهم والقاتل يدخل مع العاقلة ويخرج منها يوزر كاحد من لان كانه في ذلك
معنى لا حواجة ومواخذة غيره وان كان القاتل من بني امروء بالعرف او بالكف كسرا كما هو
التحالف على التناصر فعاقلته اهل حرفة او اهل حرفة لا ذكر من ان القاتل هو التناصر وعاقلة المقتول
بفتح التاء وعاقلة مولد المولاة مولاه وعاقلة مولاه مولاه وعاقلة ولد المولاة مولاه لانه لان
نسبة اليهم فيصرونه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه عاقلة الام عن الولد وجوا على عاقلة
العاقلة الاب بما عزموا بسبب الجناية وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القاتل وهو ما يجب بالخطأ
نسبة الحمد والسبب ثم فرع عليه قوله فلا تعقل جنابة عمه ولا جنابة عبد على حواجره ولا ما لم يمس بصلح
او اعرف الا ان يصدق ارضيق العاقلة المعترف فيما اعترف به ولا تعقل العاقلة اخوة نصف
عشر الدية بذلك الاقل على الجاني ولا يدعى النساء والصبيان في العقل لان العقل انما يجب على النضر
والسبب من اهله ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس لعدم التناصر وتعقل الكافر عن الكافر وان
مات الكافر ملة واحدة لان لم يكن العداوة بين المسلمين فلا يهود والنصارى من العداوة بينهم

ظاهرة فلا يعقل بعضهم من بعض لا يقطع انما يظهر العداوة بينهما وان لم يكن للذم عاقلة فالدية
من ماله تؤخذ منه في ثلاث سنين من يوم القضاء كافتنا في حق المسلم والمسلم اذا لم يكن له عاقلة
يعقل عنه جيت اياك وقيل المسلم كالمسلم الذي في ماله اذا لم يكن له عاقلة والاول ظاهر الرواية لان
جماعة المسلمين اهل لنصرة المسلمين وليسوا اهل لنصرة الذم ولنا جاهد بصيغة التبرع وان ضي
على نفس عبد الغير خطا على العاقلة لانها بدل النفس فتكون على العاقلة كانه **كتاب الوصايا**
الوصية اسم بمعنى المصدرة من الموصر وبه الاصلاء طلب الشئ عنه غيره ليعمله على غيب منه في
حيوة او بعد مماته وفي الشرع اخضع هذا الفعل بما بعد الموت كالوكالة باقبله ولهذا قال الوصية
في الشرع عليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع عنها كان ذلك او منفعة وسببها ان
يترك ما يجزى في الدنيا ويترك الدنيا العالية في العقب وشرطها كثيرة منها كون الموصر اهل للتملك و
كون الموصر من بعد موت الموصي شيئا قابلا للتملك من الغير بمقدرة العتق ومنها عدم الدين ومنها
التقدير بثبوت الزكاة ومنها كون الموصر له موجودا حيا وركنهما ان يقول او وصيت بهذا الفلاني وما
يجزاه من الاغراض المستعملة فيها وحكمها في حق الموصر ان يملك الموصر به ملكا جديدا كانه امانة
وفي حق الموصر اقامة الموصر له فيما او مرسى مقام نفسه كالوارث وصفتها ما ذكره بقوله وفي وصية
اذا كان على الموصي من مستحق من زكاة والصيام والحج والصلوة والاخرى مستحقة والتفصيل
ان لا يجوز لانها عليك مضاف الى حازر والتملك واما فائدة الى ما قبله فلكل ملك غدا
باطل فبطلان هذا اولى الا ان الثالث راجح اجازة الحاجة اليها وقد نطوع به الكتاب والسنة
والنقد عليه الاجماع بما دون الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانصبا لهم من ميراثه
لان فضل الوصية صدقة للاجنبي وتركها جهة للقرية والصدقة اولى لانه يغير بها وجه الخلق و
بالجهة رضا المخلوق والاخر وان لم يكونوا اغنياء ولم يستغنوا بانصبا لهم فتركها واجب لانه من
الصدقة على القرية وهي اوله من الصدقة على الاجنبي لقوله عليه السلام افضل الصدقة على ذوي الرحم
الكاشح ولا ينفذ رعاية حق الفقراء والقرابة جميعا ولا تصح الوصية بما زاد على الثلث ولا تصح تقا
عند كان او خطا مباشرة اربع ان كان المقتضى مباشرة احرز بقية مباشرة عن القصد والنيية
فانه لا يمنع الوصية لانه ليس بقصد حقيقة ولا تصح لوارثه الذي يربث عند الموت الا باجازة بقية

بقية الورثة استثناء من المنفيات الثلث يعني لا تصح الوصية بما زاد على الثلث ولا للقاتل ولا
لوارث في حال من الاحوال الا في حال التماسها باجازة الورثة فيصح حينئذ لانهم عدم احوالهم
فيجوز باجازتهم وتصح بالثلث للاجنبي وان لم يجزوا الورثة وتصح من المسلم للذم وبالعكس و
تصح للمسلم بان قال او وصيت لفلانة كذا ورثها وبها راجح بان او وصيت لفلان جاري هذه لفلان انا
تصح ان كان فيها اربع الوصية للمسلم او الجاهل وبين ولادة اقل من ستة اشهر من وقت الوصية فيها
كذا في الهداية ولا تصح الوصية له لاجل لان الربة من شرطها القبول والقبض ولا يتصور ذلك
من الجنين ولا يل عليه احد من قبض عنه وان او مرسى ارحم محل ووجه صحة الوصية والاستثناء
لانها تجوز لافرادها بالوصية فيجوز استثناء منها لان كل ما جاز ايراد العقد عليه جاز ايراد منه
غاية الاخر ان يكون استثناء منقطعاً بمعنى كمن حيث لم يدخل تحت اللفظ ولا بد في الوصية من قبول
لانها عليك بعد مقتضى على القبول ويعتبر القبول بعد موت الموصي لانها وان ثبوت حكمها بعد
الموت ولا اعتبار بالرد والقبول من الموصر في حياته امر حية كالموصر كما اذا قال لا امرأة انت
طالوق غدا على درهم فان رده وقبولها باطل قبل العقد وبه امر بالقبول عليك الوصية ولا تملك قبله
لان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك ما ثبتت الملك لغيره بدون اختياره الا ان يوثق
الموصر له بعد موت الموصي قبل القبول للوصية فانه امر الموصر له يملكها من غير وجود قبول وتصير لورثة
ارورثة الموصر له استحقاقا والقبض ان يطل هذه الوصية لا ذكر من انه املك موقوف على
القبول فصار كمشترى قبل قبوله بعد ايجاب البايع وجه الاحتياط ان الوصية من جانب الموصي
قرئت بموته تاما لا يلحقه الفسخ من جهة وانما توقف في حق الموصي له فاذا مات وصلت في
ملكه كانه بيع شرط فيه احياء للمشتري او البايع ثم مات منه المبيع قبل الاجازة ولا تصح من
صبي لانه يبرع ويؤميس من اجله ولا من مكاتب وان وصية ترك وفاء لانه انما ليس من
اهل التبرع والوصية موقوفة بغير الدين اذ لا اله الا الله منها لكونه واجبا ومقابلة العبد وهي تبرع ان
لم يكن بواجب من صلوة او زكاة او حج او صوم وهي الله تعالى ان كانت بواجب منها وهي العبد
لفقره اهم بالوفاء من حق الله تعالى لغناه فلا تصح من كليل ونية ماله الا ان يبراه الوفاء بخلف
تصح لانه لم يوج الدين فتصدق على احد المشركين الحاجة اليها والموصر ان يرجع في وصية قولنا بال

قال رجعت عن الوصية او فعلا فبشره بقوله يقطع صفة خلاص المالك في العصب والمغنى انه لو
او صرحت في ثم احدث فيه فعلا لو صدر منه الغاصب فيما غصبه يقطع حق المالك واشتد الرجوع لان
العقل اذا لم يقطع ملك المالك فلا يورثه الممنوع اولا او فعلا يزيل ملكه امر ملك الموصي كالبيع
والهبة بان باع العين الموصى بها او وهبها لغير الوصية لا تنفذ الا في ملك الموصى فاذا اراد ان كان
رجوعا وان وصية اشتراه امر المبيع وقبضه او رجوع عنه امر الموصوب بعد ذلك امر المبيع ما بال
او وهبه فلا تعود الوصية بدخوله في ملكه بعد لغير الدلالة في مثل هذا العمل الصريح فكانه بمنزلة قوله
قد اطلت وصيتي او فعلا لوجب في الموصي زيادة لا يمكن التسليم الا بها امر ملك الزيادة
كلت السويح الموصى به سبعم وكوة والبناء في الدار الموصى بها واكتسب الموصى به بالعقل لانه لا يمكن
تسليمها بدون الزيادة ولا يمكن نفعها لانها حصلت في ملك الموصي من جهة وقطع الثوب مستند
وفرج الشاة رجوع من لغيره يكون للمصرف الحاجة عادة فيبطل به الوصية ويكون رجوعا بذلك
مثلا لانه اورد بها لما يكون من الافعال رجوعا لثقل الثوب لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره يعطيه
عادة فكان نفي الوصية ولا يجزئ الدار وهدمها لان كلامها تعرف في البناء والبناء ربيع
المصرف في البيع لا يدل على اسقاط الحق عن الاصل ويجوز ان يعود الوصية ليس برجوع عن الوصية
عند محمد خلافا لابي يوسف حيث قال انه رجوع من الموصي في المامني والحاك فكان اقوى من الرجوع
لانه نفي في المامني والرجوع اثبات في المامني ونفي في المامني ويجوز نفي في المامني والحاك فبينهما
تفاوت فلا يكون الرجوع حقا حقيقة ولا قوله اخوت الوصية لان التاخير ليس ببقاء طاعة خير الدين
او قوله كل وصية او وصيت بها فعلا من عوام لان وصف الموصي يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع
ولو قال ما وصيت به فعلا من عوام لان اللفظ يدل على قطع الشركة واثبات التحصيل لغيره
اثنان فاقصر رجوعا من الاول لان الموصي الموصي به انما يباين او مرفا الوصية الاولى على حالها
لان الوصية الاولى انما تبطل بمرور كونه الفناء ولم يتحقق بغير الدار وتبطل به الموصي و
وصيته لاجنبية فكما بعد ان يرجع الهبة او الوصية والاصل في هذا الفصل ان يكون الموصي وارثا او
غير وارث في جواز الوصية وفي ان يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر يوم
الموت واما في غير وارث يوم الاقرار في جازه وفي ان فيه فاذا او مرفا بعض لادارة بشي او باب

وهب لهما شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلانها ايجاب بعد الموت وعند
الموت هي وارثته والوصية للورثة بالكلية واما الهبة وان كانت بمنزلة صورة فهي كالمضاربة في الميراث
لان حكمها يتقرر عند الموت الا برضا الميراثين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث ثم ان
بطلانها انما يكون اذا لم يجرها الميراث الوتره واما اذا اجازها فجازته وكذا يبطل اقراره ووصيته و
هيبته لاجبة الكافر وادب الرقيق ان سلم له الكافر او اعطى ابنه الرقيق بعد ذلك الاقرار و
الوصية والهبة اما الاقرار فلا نه وان كان طرعا بنفسه لكن سبب الارث وهو الشبهة قائم وقت
الاقرار فيورث ثمة الا يورث نصا باعتبار ثمة ملكها بالوصايا واما الوصية والهبة فلما مر من
ان الموصي فيها حال الموت وهو حال الموت وارث وهبة المصدق وهو العاقل غير المشتمل في
رعيه والمطلوب وهو الذي يبيع في نصف بدنه او في نصفه عن الجس والحركة الارادية والاكل
وهو الذي يدره ارتعاش وحركة والحلول وهو الذي يكون به مرض السر وهو قرح في اربة
من كل ماله ان طارده مرضه سنة ولم يخف موته منه لانه حينئذ يعبر طبعه ولهذا لا يستعمل
بدونه والارواح لم تطل مدته وضيقت موته منه فلا تثبت له لانه حينئذ مرض الموت
ولهذا ايدى وصية باب الوصية بثلث المال ولو او مرفا من اثنين ثلث ماله ولم يجر
وارثه ذلك قسم الثلث بينهما نصفين اتفاقا لانها استويا في سبب الاحتفاق والثلث
بضيق حقهما والميراث يقبل الشركة فيكون الثلث بينهما نصفين لاستواء حقهما ولم يوجد دليل
على الرجوع عن الاول ولو او مرفا لهما ثلثه ولا خلاف به ولم يجر الوتره كان الوصية منه
الثلث وقسم الثلث بينهما اثنان اتفاقا لان كل واحد منهما يستحق سبب صحيح شرعا وفي
مناق الثلث عن حقهما فيقسم على قدر حقهما فيحصل الاقرار وهو اسس سهما فصار الثلث ثلاثة
اسهم لصاحب السهم سهم ولصاحب الثلث سهران فصار كانه او مرفا لهما سهران
ولا خلاف به ولو او مرفا لهما ثلثه ولا خلاف بينهما او بصفة او بجهة ولم يجر الوتره ينصف
الثلث بينهما عند الامام لان الوصية بالكثر من الثلث اذا لم يجر الوتره وقعت بالكلية فكانه او مرفا
لنصف كل واحد منهما فيصنف الثلث في كل من هذه الصور وعندهما ثلث الثلث اربع ثلث ثلاثة
اسهم سهم منه لصاحب الثلث سهران لصاحب الثلثين في الاول ونحو ثلث ثلث ثلثين

زيد وعمر وواحد مائة فان نصف الثلث للزيد والنصف للثلاثين ان يكون لكل منهما نصف الثلث
بخلاف تقدم وان او مصر ثلثه والامام له فاكسب بالفضل للموسر ثلث ماله عند الموت لان
الوصية عقد اختلاف مضاف الى ما بعد الموت وثبت حكمه فبشرط وجود المال عند الموت لا
قبله وكذا اذا كان له ما قبله فاكسب ثم الكسب لا لا ذكر وان او مصر ثلث غنمه ولا غنم له او كان له
غنم حين الوصية فلكل رجل مائة بطلت وصيته لانه من ان الوصية اكباب بموت فبشرط قيام
الموصي بحية وان لم يكن له غنم ولكنه استغنى عن غنمه مات تحت الوصية في الصحيح لانها لو كانت
تلفظ المات تصح فكذا اذا كانت باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل الموت ففصل وصيته قيامه عند الموت
وان او مصر ثلثه من ماله ولا شاة له فله قيمته لانه لا اضافة الى المال علمنا ان مراده الوصية
بالبقية الشاة اذا لم يبق له غيره في مطلق المال وبطلت الوصية لو او مصر ثلثه من غنمه ولا غنم له لانه
لا اضافة الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم وان او مصر ثلث
ماله لامهات اولاده ومن ثلث وللعقراء والمساكين فلهن الامهات اولاده ثلاثة اشخاص
وكل فريق من الفقراء والمساكين كمن عند الامام واليه يوسف وعند محمد لامهات اولاده ثلاثة اشخاص
وكل فريق سبعان لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقوله في ميراث انسان والوصية
اخذ ميراث فكان كل فريق انسان ولا مهات الاولاد وثلاث فكان الجمع سبعة ولها ان
الجمع المجمع بالام يراد بجنس وبطلت الجمعية كاذن قوله تعالى لا خير لك من ابيك واهله الوارد في قوله تعالى
ولهن ثلاثة منها وان او مصر ثلث ماله لزيد والفقراء فله نصف الثلث ولهم نصف الاخر
عند الامام واليه يوسف وعند محمد ثلثة اشخاص الثلث ولهم ثلثاه وقد بنا ماخذ كل فريق الطرفين
فلا يخفى وان او مصر ثلثه لزيد وباتة لم يورث فليكن ثلثها لزيد وثلثها لغيره
زيد وعمر ولا يصح ما متساويان وقد اشرك بغيرها فله ثلث ما كل واحد منهما لا مكان مساواة
ولو او مصر ثلثه لزيد وعمر فليكن ثلثها لزيد وثلثها لغيره فليكن ثلثها لزيد وثلثها لغيره
المساواة بينهما غير ممكن لثبوت المالين والاب من العمل بمعلوم لفظ الاشتراك فعلمنا ان على
مساواة لكل واحد منهما بثلث نصيبه عملا باللفظ بقدر الامكان وان قال امرئ فليكن ثلثها
لورثة لفلان على دين فصدقه ارام ان يصدقوا الذين في مقدار الدين الذي يطلب ثم مات

اموس ولم يصدقوه فانه يصدق ان يحجب بصدقه الى الثلث اذا ادعى الحق له اكثر من الثلث ستمنا
والفيل ان لا يصدق لان المدعى لا يصدق الا بحجة وجب الاخذ به ان الحق قد بهذا الكلام تقيد
على الورثة وهو مالك لذلك في الثلث وان كان تنفيذ بطريق الوصية فينفذ فان او مصر
ذلك ارجع اقاربه بالدين مجهول بوجوب غل بعينه المجهول ارجع ثلث لها ارجع الاوصياء
وثلاثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة والدين مجهول فلا يراعى معلوم فيقدم
غل المعلوم واذا غل ثلث لها وثلاثان لهم بقاى لكل من اصحاب الوصايا وكل من الورثة
صدقه ارجع لفلان فيما بينهم لانها دين في حق المستحق بالنظر الى اقاربه مالك وصية في
حق التنفيذ لانه ينفذ من الثلث فاذا صدق كل فريق بشئ ظهر ان في الزكاة ونيات ايعا
في الضعيفين فيؤمر اصحاب الوصايا والورثة بما ينه فاذا جنيوه فباخذ اصحاب الوصايا ثلث
ما اقروا به ارجع مائة للفلان المذكور والباقي لهم وباخذ الورثة ثلثي ما اقروا به للفلان المذكور
والباقي لهم تنفيذ لا اقرار كل فريق في قدر حصته وهذا لان كل اقرار كل فريق نافذ في حق نفسه
فيلزم كجسته فاذا اقر اصحاب الوصايا في التصديق الدين مائة يعطون ثلث المائة ما في ايديهم
للمقر بالدين فان فضل شئ يكون لهم والا فلا ولو قالت الورثة الدين ثلثمائة يعطون ثلث
له ثلثي الثلثمائة ما في ايديهم فان فضل شئ يكون لهم والا فلا وكيف كل من اصحاب الوصايا وكل من
الورثة على عدم العلم بغير الحق له الزيادة على ما اقروا لانه كيف على ما جرحه وبينه ووافي وحس
بعين لوارثته ولا جني فلان جني بغيرها ارضى تلك العين ولا شئ للوارث لانه اوصى بما
يلكه وبما لا يملكه فصح فيما يملكه وبطل فيما لا يملكه وان او مصر لكل ثلاثة اشخاص ثوب وهي اى
التياب الدال عليها لفظ الثوب ففعل هذا لوقاي ثياب لكان سائمة التكلف المذكور متفاوتة
ارومى ثلثة اثواب متفاوتة جدي ودر ومنسوط وقال الجدي لزيد والدر لعمر ومنسوط
لكبر فضاء ثوب من هذه الثياب ولم يدر ايها اراد الثياب المذكورة هو الرضايع والحق
ان الورثة يقول لكل واحد من الاشخاص ثلثة المذكورة تلك الثوب الذي هو حقه بطلت
الوصية للكون المستحق مجهول او جهالة تمنع صحة القضاء وتحصيل غرض الموصي فان شئ الورثة
وسلموا ما بقى وهو الثوبان الى دور الثياب الثلاثة زال المانع وهو وجود ثلثة عادت صحيحة

تفسير في الودائع

في قسم بينهم فلهي الجديا من غير غشاجيد ما ولد من الراسي لم وتشار وديها ولد من الوسط اسير
 تحت كل منهما اسير الجدي والود كحصيل السواة بقدر الامكان وان اوصرت بيت معين من دار
 مشتركة قسمت الدار فان خرج البيت في نصيب كوصر وكان يخرج من الثلث فهو البيت
 له عند الامام واليه يوسف وعند محمد له اسير المولى نصف البيت والا اسير وان لم يخرج البيت
 في نصيب كوصي فله اسير المولى قدر ذرعه اسير ذرع البيت عند الامام واليه يوسف وعند محمد له
 قدر نصف ذرعه لانه اوصر ملكه وبذلك عزمه لانه الدار كلها مشتركة فتتخذ في ملكه وتوقف الباقي
 على اجازة صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك بالقسمة التي هي مبادلة لا تنفذ الوصية السابقة كما اذا
 اوصر ملك الغير ثم اشتراه ثم اذا اشتد لم يوقع البيت في نصيب الموصر فتتخذ الوصية في عيان
 به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه كان له من نصف البيت لانه يجب تنفيذ
 في البذل عند تقدير تنفيذ في عيان الموصر ولهما ان يرضى بما يستقر ملكه فيه بالقسمة لانه الظاهر
 بقصد الانصاف بملك منتفع به منه كل وجه على الكمال وذلك يكون بالقسمة لانه الانتفاع بالمشاع
 قائم وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتتخذ الوصية في جميعه ومن مبادلة في القسمة
 مانع وانما المقصود الاقرار بتمسك المنتفعة ولهذا يجب على القسمة فيه ولا يبطل الوصية اذا وقع البيت
 كله في نصيب شريك ولو كانت مبادلة لبطلت والاقرار ببيت معين في دار مشتركة كالوصية
 حكما وفلا فاقيل لا خلاف فيه اسير الاقرار ببيت قوله في كقولهما في الوصية وهو اعلم بخلاف محمد
 هو المختار والفرق بين هذه الرواية والافراد بملك الغير صحيح حتى ان اقر بملك الغير لغيره
 ثم ملكه يؤمر بالتسليم الى المقتدر والوصية بملك الغير لا يقع حتى لو ملك بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفذ
 فيه الوصية وان اوصر بالعرف عيان اسير عينا من ماله غير ماله اسير بالالف الاجازة بغير موت
 الموصر حتى لو دفعها الى الموصر له جاز ولو اسير بها المنع بعد الاجازة لانه يبرع بما لا غير فيوقف على اجازة
 صاحبه فاذا اجاز كان منه هذا ابتداء بترعا فلان يمنع من التسليم كثر التبرعات بخلاف الورثة
 لو اجازوا ما زاد على الثلث بعد اوصر به لا يجوز لهم ان يمنحوا من التسليم لانه الوصية لنفسها لا لغيرها
 ملكه وانما امتنع في الورثة فاذا اجازوا باسقط حقهم فتتخذ من جهة الموصر وان اقر احد الابناء بغير القسمة
 للزكاة من ماله بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه لانه اقر بثلث ما يوجب الزكاة وهي ابيه

ايدها فيكون مقر الثلث ما فيه وثبت ما فيه يرضيه فيقبل اقراره في حق نفسه بولاية على نفسه ولا
 يقبل في حق اخيه لعدم ولاية عليه وان اوصر ببيت فولدت ولدا بعد موته فمما ارسلته والولد للموت
 لانه حواجر الثلث لانه الام دخلت في الوصية اصله والولد تبعها حين كان متصلا بها والا اسير وان لم
 يخرج من الثلث اخذ الموصر له الثلث منها اسير الام ثم ان فضل شيء من الام اخذ منه اسير الولد عند الام
 وعند محمد ما اخذ منها على السواء فان كان كسبته ودرهم وانه تسب وثمانية فولدت ولدا اسير وثمانية
 بعد موت الموصر من ماله الف وثمانين فثلث الميراث بثمانية فخذ الام للموصر له الام وثلث الولد
 عند ما غشاه منها باب **العتق في مرض الموت** العبرة بملك العقد والتصرف في
 التصرف المخرج وهو الذي اوجب ملكه في الحال كانت حرة او مملوك فان كان التصرف المخرج في الصحة
 فله كل امر وان كان في مرض الموت فله ثلثه ولما زاد التصرف الذي هو الثلث ويخرج منه من التصرف في
 ان الاقرار بالدين في المرض يفتد من كل امر والشكاح في مرضه يفتد من كل امر والتصرف في
 الاموات ومما اوجب ملكه بعد موته كانت حرة بعد موته او هذا الزينة بعد موته يعتبر من الثلث وان وصية
 كان ذلك التصرف في الصحة او اعتبر حينئذ ليس ماله العقد بل حالة الموت ومرض صحيح هو ماله
 ومرض مبتدأ خبره قوله كالصحة حتى ان تصرفاته المخرجة فيه تكون من ماله لانه في الورثة والعزاء لا يخلو
 ماله الا في مرض موته وبالبراعتين انه ليس بمرض الموت فلا في لاهذه ماله والتجيز في مرض الموت
 المحاباة وهي بيع ما يورث ما يورث ما يورث او اشترا ما يورث ما يورث ما يورث مثلا والكفالة والوصية
 وصية امر كالوصية وما يشبه قوله في اعتباره من اعتبار كل واحد منهما من الثلث حكم كل من هذا التصرف
 حكم الوصية حتى يعتبر من الثلث وخارج اصحاب الوصايا لا حقيقة الوصية لانه الوصية ايجاب بغير موت
 ولا من التصرفات منخر واما اعتبر من الثلث لتعلق في الورثة والعزاء بماله فان اعتق وحاله
 وصاق الثلث عنهما عن الاعتراف والمحاباة فالحاباة اوله من الاعتراف انه قدمت يمينه لولا بيع
 عبد اقيمة ما تان بانه ثم اعتق عبد اقيمة مائة ولا ماله سواها يعرف الثلث الى المحاباة ويسعى
 العبد في كل قيمة ومما ارسل الاعتراف والمحاباة سواء ان اخذت المحاباة يمينه لولا بيع عبد اقيمة مائة ثم بارع
 عبد اقيمة ما تان بانه ولا ماله سواها يقيم الثلث وهو امانة بينهما نصفين فالعبد المصدق يفتي
 نفسه كائنا وسعى في نصف قيمة وصاحب المحاباة يأخذ العبد الاخر بغير ثمن وان اعتق بالي

مجايبين بان حايه ثم اعتق ثم حايه قسم الثلث فصف من الثلث للاول من المجايبين ونصف
منه بين العتق والحياة الاخرة لان العتق مقدم على الاخرة فيستويان وان حايه بين عتقين
قسم الثلث فصف من الثلث للحياة ونصف منه للعتقين لان الحياة تشارك العتق
الاول ثم ما اصاب العتق الاول يقسم منه وبين العتق الاخر لعدم الترجيح وهذا جميعا عند الام
وعند ما اعتق الله في جميع كل حال لانه لا ينفك الفسخ بوجه من الوجوه بخلاف الحياة فانه يلحقها
لاعتق بالقدم والذكر لانه لا يوجب التقدم في الشئ لان زمان التفرع بعد موت والكل يتوزع
معا وله ان الحياة اقوى لان فيه عقد للحياة وان اوصى بان يعتق عنه امره الموصى بهذه
عبد فذلك منها درهم بطلت الوصية فلا يعتق العبد بما بقى عند الام وعند ما يعتق عنه عبد
بقوله وصية بنوع قرينة فيجب تنفيذها ما امكن اعتبارا بالوصية بالهبة ولما نهى وصية بالعتق لوجوب شري
بانه من ماله وتنفيذها فيمنه يشترط ان ينفذ في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالهبة
لانها قرينة محضة هي حق الله تعالى ويستحق لم يتبدل ولو كان مكان العتق حج بان اوصى بان حج عنه
بانه فذلك منها درهم لم يبطل الوصية بل حج عنه باقرا اجاعا وجهه قد علم في انشاء وجهي الطرفين
وبطل الوصية بعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فرفع بها اسراحيانية لان الرفع قد صح تقدم حق ولي
اجنانية على الموصى فكذا على حق الموصى له وعمل العبد نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الموصى له ملك
الموصى له الا ان يرفع وبالفق يزول ملكه فاذا خرج عن ملكه بطلت الوصية وان قد رجع العبد بان
خذه الورثة فلا يبطل الوصية لانهم كانوا منبرين بالبقاء وعاد الوصية لانه طوعا على اجنانية نقا
كان لم يكن ولو اوصى بدينه بثلث ماله وترك عبدا فادخله بدينه في العتق وادخل الوارث عتقه
في المرض يعني اذا اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد فادخله من الوارث والموصى له ان كسبت العتق
هذا العبد لكن قال الموصى له اعتق في العتق لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتق
في المرض يكون وصية كذلك فالحقول للوارث لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد
لان العتق في العتق ليس بوصية تنفذ من جميع المال والوارث بغير استحقاق ثلث ماله غير العبد
فالحقول قولكم مع البهائم الا ان يفضل من الثلث شئ في قيمة فينفذ الوصية لزيد فما زاد الثلث
على القيمة اذ لا اراهم لقيمة او برين زيد على دعواه بان العتق رفع في العتق فيكون له ثلث المال

المال سوى العبد لان الثابت بالقيمة كالثابت معاينة والموصى له ضمن بالاجماع لانه ثبت حقه و
كذا العبد لان العتق حقه ولو اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد فادخله من الوارث والموصى له ان كسبت العتق
هذا العبد لكن قال الموصى له اعتق في العتق لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتق
في المرض يكون وصية كذلك فالحقول للوارث لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد
لان العتق في العتق ليس بوصية تنفذ من جميع المال والوارث بغير استحقاق ثلث ماله غير العبد
فالحقول قولكم مع البهائم الا ان يفضل من الثلث شئ في قيمة فينفذ الوصية لزيد فما زاد الثلث
على القيمة اذ لا اراهم لقيمة او برين زيد على دعواه بان العتق رفع في العتق فيكون له ثلث المال
المال سوى العبد لان الثابت بالقيمة كالثابت معاينة والموصى له ضمن بالاجماع لانه ثبت حقه و
كذا العبد لان العتق حقه ولو اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد فادخله من الوارث والموصى له ان كسبت العتق
هذا العبد لكن قال الموصى له اعتق في العتق لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتق
في المرض يكون وصية كذلك فالحقول للوارث لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد
لان العتق في العتق ليس بوصية تنفذ من جميع المال والوارث بغير استحقاق ثلث ماله غير العبد
فالحقول قولكم مع البهائم الا ان يفضل من الثلث شئ في قيمة فينفذ الوصية لزيد فما زاد الثلث
على القيمة اذ لا اراهم لقيمة او برين زيد على دعواه بان العتق رفع في العتق فيكون له ثلث المال
المال سوى العبد لان الثابت بالقيمة كالثابت معاينة والموصى له ضمن بالاجماع لانه ثبت حقه و
كذا العبد لان العتق حقه ولو اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد فادخله من الوارث والموصى له ان كسبت العتق
هذا العبد لكن قال الموصى له اعتق في العتق لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتق
في المرض يكون وصية كذلك فالحقول للوارث لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد
لان العتق في العتق ليس بوصية تنفذ من جميع المال والوارث بغير استحقاق ثلث ماله غير العبد
فالحقول قولكم مع البهائم الا ان يفضل من الثلث شئ في قيمة فينفذ الوصية لزيد فما زاد الثلث
على القيمة اذ لا اراهم لقيمة او برين زيد على دعواه بان العتق رفع في العتق فيكون له ثلث المال

فمن حيث نفي النفقة والقياس ان لا يخرج على تقدير عدم الوفاة لانه وصري لا ينفذ وقد عرفت
تلك النصفة فيه لكن جاز ذلك استحقاق الامم مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها
ما امكن وانما كونه ما ذكرناه وعملا ولا من الاطلاق وان خرج حاجات في الطريق او اوصى من
عنه حج عنه فله عند الامام وعند جميع من حيث استحقاق الامم مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها
سقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجرة على السبق لقوله تعالى ومن خرج من بيته حاجا الى الله
ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجرة على الله ولم ينقطع سفره بموته فكتب له حج مبرور فثبت
من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان وله ان الوصية تنصرف الى الحج من بعده لانه الواجب عليه
الحج ما قرأه وعلمه قد انقطع بموت لقوله عليه السلام كل عمل ابن ادم ينقطع بموته الا ثلاث والحج
الحج ليس من الثلاثة وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج من غير في الطريق فانه حج تام ما قرأه وعلمه عند الامام
وعنه ما عرفت حيث كانت الاول **باب الوصية للاقارب وغيرهم جارا لانسان مالا**
عند الامام فاذا اوصى جارية صرف الى المملوك لداره عنده وهو القياس لان الجارية مأخوذة من
الجوارزة وهي المملوكة وعند جارا لانسان من يملكه في حرمه مملوك وهو المملوك
وجده ان هؤلاء كلهم يسمىون جارا عرفا وليستوصفوا في لفظ الجار لانكون والمالك والذكر
والانثى والمسلم والذم لان اسم الجارية تينا ولهم وصية من هو ذورهم حرم من امراته فلو اوصى له
فالوصية لكل ذورهم حرم من امراته وختمه من هو زوج ذات رحم حرم منه فلو اوصى له فلو
لمن هو زوج ذات رحم حرم منه كازواج البنات والاخوات والعمات والخالات وليستوى في
ذلك ان في الصبي والفتى والجد والاعرب والابجد لان اللفظ تينا والكل واقارب
واقرباؤه وذو قرابة وارحام وذو ارحام وانساب الاقرب فالاقرب قوله واقارب عطف
عليه مبتدأ وقوله الاقرب خبره وقوله فالاقرب عطف عليه بغير اوصى لو اوصى ما ذكر فالوصية
فالاقرب من كل ذورهم حرم منه من جهة الاب والام ولا يدخل فيه ان في هذه الالفاظ والاولاد
والولد اذا يطلق عليهم اسم القريب وفي الجدة واليتامان الرحوال وعندهم وكذا الجدة وولد
الولد وان لم يكن له ذورهم حرم منه بطلت الوصية لانها مفيدة بهذا الوصف فاذا وجد
الوصف تحت الوصية والافلا واذا تحت الوصية تكون للثنتين فصاعدا لان المذكور لفظ الجمع و

وفي الميراث يراد بالجميع الاثنين فصاعدا فكذا في الوصية لانها اخذت بهذا عند الامام وعند جميع الاقارب
والاقارب من ينسب اليه اقرب له في الاسلام بان مسلم وادرك الاسلام وان لم يسلم على ما
اختلف فيه تحت الحج وفائدة الاختلاف تطويعه في طلبه وعلى رضى الله عنه اذا وقعت
الوصية لاحد من اولاد من الاقارب وارث الاسلام من قبله او لاولاد الجاهل طالب ومشرط الاسلام من
الي اولاد على رضى الله عنه لا غير ولا تدخل اولاد عبد المطلب بالاتفاق لانه لم ير كمال الاسلام وتوكل
فيه الاقرب والابجد والواحد والجمع والكافر والمسلم لهما ان اسم القريب تينا والكل وادرك
الوصية تحت الميراث وفي الميراث يعتبر الاقرب فالاقرب ثم خرج على المذهبين قوله فمن اوصى
لاقربا او لاقربا الى الاخوة ولدان وخالان كان الوصية لعمه عند الامام لما عرفت انه يعتبر الاقرب
وهما اقرب كاخو الارث وعند جارا لكل من العيان والخالين على السواء فيقسم بينهم ارباعا لأم
منها لا يعتبر ان الاقرب على القربى وهي تينا ولهم ومن اوصى لاقربا او لاقربا الى اخوة وله
عم وخالان كان نصف الوصية لعمه ونصفها بين خالتيه لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع
واقبله الاثنان في الوصية على ما عرفت فيقسم الى العم خالتيه نصيبا فياخذ هو النصف لانه اقرب
واخذ ان النصف لعدم ما تقدم عليها وان اوصى لاقربا او لاقربا الى اخوة وله عم ونصفها
لان نصف الوصية للعم لا ذكر منه اعتبارا من غير الجمع فياخذ النصف ويرد النصف الاخر الى
الورثة لعدم ما يستحقه وان اوصى لاقربا او لاقربا وله عم وعمدة وخال وخالة فالوصية للعم
والعمدة على السواء لان قرابتهما مستوية ومن اجمع قد تحقق بها فاستحقا ولا يستحق الاخوان
معهما شيئا لانها اقرب وهذا كله عند الامام وعند جارا الوصية لكل على السوية في جميع
لما عرفت من مذهبها واهل الرجل زوجة عند الامام فلو اوصى لاهل فله في الوصية لزوجته
وعند جارا اهل الرجل من بعدهم ونصفهم نفقة غير ما كانه اعتبارا للعرف والمو يد بالنفس وهو
قوله تعالى واتواكم بالكم اجمعين ولان اسم الاهل حقيقة في الزوجة لغة وعرفا قال الله تعالى واتواكم
بالاهل امرأته والاهل بجهة لان كل احد البتة التي ينسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه
فيل ابناءه الا اقرب له في الاسلام وليستوى فيه الاقرب والابجد والذكر والانثى والمسلم
والكافر والصغير والكبير وابوه وعنده من اهل بيته ايضا واهل نسبه من ينسب اليه والنسب

يكون من جهة الاب لانه جهة الام وجب ان يثبت ابيه دون امه لان الاب من جهة
كالتلفظ فانه حيث يكون من جانب الاب والام والوصية متبادلة في اللفظ وهو امر
ان اللفظ اب صلب للذكر خاصة خبره لان حقيقة الاسم للذكر واستقامة الاناث يجوز
والكلام لحقيقة هذا عند الام وعند ما هو رواية عن الام يدور الاناث ايضا لانه متى احتفظ
الذكر والاناث فخطاب الرجل يعم الجميع والوصية لورثة فلان الذكر مثل حظ الانثيين لانه
نفس على لفظ الورثة علم ان قصده التفضيل كما في ميراث والوصية لولد فلان الذكر والا
على السواء لان لفظ الولد يشمل الكل وليس في اللفظ شيء يقتضي التفضيل ولا يرد فيه اولاد
الابن عند وجود اولاد الصلب لان الولد حقيقة يتناول ولد الصلب متى لو كان له نبات
منبئية ونحو ابن فالوصية للنبات عملا بحقيقة ويدخلون عند عدمهم لان اسم الولد ينظم اولاد
الصلب حقيقة واولاد الابن مجازا فلما تدرت حقيقة صير الى مجاز خذ راعا التعليل دون
اولاد البنت فانهم لا يدخلون اصلا لانهم اولاد الاجانب والامهات او حية الاولاد البنية
لا بابا وبؤنه قوله تعالى ما كان محمدا ابا احد ولودخلوا كان محمدا ابا جميعين كما في الاختيار وان
او من بني فلان وهو اللفظ ابو قبيلة لا يخصون في الوصية بالحق لانه ليس في اللفظ ما يدل
على الفقر حتى يصر اليهم ولا يمكن تقييده فكذا في حق الكل للجملة الفاخرة فقدر الفقر
اليهم فبطلت وان او من لا يتامهم ايتام من بني فلان او عيا منهم او زنياهم او اراملهم من بني فلان
وهو من لا يقدّر على شيء رجلا كان او امرأة من بني فلان اذا افتقر فلان والفقير منهم والذكر
والانثى منهم ان كانوا يوصون لا مكان الفقر عليهم لعدم ايجزالية فيجوز اللفظ على الخلاف و
مد لا حصا عند اب يوسف ان لا يحتاج في الاحصاء الى كتاب وحساب فان احتج بذلك
فمن لا يوصون وقام محمدا اذا كانوا اكثر من مائة منهم لا يوصون وهو الاسير وفي بعضهم هو موقوف
لدار القاهر والفقراء منهم خاصة ان كانوا لا يوصون لان هذا اللفظ يذكر ويراد به غالبا
اجل الحاجة فوجب تخصيص الوصية وعلما على اجل الحاجة منهم وان او من لم يوص له في الوصية لم
الاعتقاد من الرجل والنساء اعتقدت الوصية او لغيره في العتقة او امر من ثنوا واللفظ
ايهم واولادهم لانهم مسؤولون اليه بالولادة للعق التي يترتب اباؤهم والفروع احوالهم

الاصول فكان الاطلاق حقيقة فيهم كما في اصولهم ولا يدخل مولا هو الالة لانهم ولاد العتاقة بالعتق وولاد
هو الالة بالعقد بما عنيان متغايران فلا ينظمها اللفظ واحد ومولا العتاقة الرثم فيجعل عليه ولا يدخل
مولا المولى المستحق الحقيقي لانهم مولا غير حقيقة منهم غير ولد ولد المولى مع ولد الصلب الا ان
عدمهم اسعد مواله واولادهم فانهم يدخلون حينئذ لان اللفظ لهم مجاز فيصرف اليه عند عدم
الحقيق وشطر الوصية لمواليه ان كان له المولى من موقوفين كسائر الناس وموقوفون بغيرها لانهم
المولى ثنوا ولها وحيا بما مختلفان لان احدا انعم والاخر انعم عليه فقدر العمل بمجموع اللفظ
لان الاسم مشترك لا ينظم المعنيين المختلفين في حالة واحدة في موضع الاثبات وانما الجمع
اثبات في الوصايا كالموارث لما بينا ان الوصية اخت الميراث **باب الوصية بالخدمة**
واسكني والتمرة يقع الوصية بالمنافع كما اذا اوصى بخدمته عبده وسكني داره مدة معينة كسنة
او سنتين مثلا او ابدا لان المنافع يقع عليها في حال الحيوة بدل كما في العارية وبغير بدل كما في الالة
لحاجة فكذا في حال الممات لحاجة ايضا كما في الاعيان لان الموت لا ينزل الحاجة ويكون كل من العبد والدار
بحسب على ملك الميت في حق المنفعة حتى يملكها الموصر له على ملك الموصر كالمستوفى المستوفى عليه
منافع الوقف على ملك الواقف وجازت هذه الوصية مؤقتة وموعدة كما في العارية فانها عليك
على اصلها بخلاف الميراث فان الوارث يعزى مقام المورث فيما كان له وذلك في عين نفع والمنفعة
عزى لا يبقو وكذا انصح الوصية بغيرها اسرعة العبد والدار مدة معينة وابدأ ما بقى العبد والدار
عامرة وما عاشر الموصر له فلانها بدل المنفعة التي هي خدمة العبد وسكني الدار فاخذت حكمها
عامة وصحت تلك الوصية فان خرج ذلك المذكور من رغبة العبد ورغبة الدار من الثلث سلم الى الموصي
لا يخدم العبد الموصر له وليسكن الموصر له في الدار او يستقلها الموصر له بان يوجرها وبأخذها
لان حق الموصر له في الثلث لان اوجه الورثة والامراء ان لم يخرج من الثلث فثبتت الدار فتمت الاخر
اثلاثا وسلم الى الموصر له ثلثها ليسكن فيه ونهايا الورثة والموصر له في العبد كخدمه يومين لانه في الورثة
وكخدمه يوما له الموصر له لان حقه في الثلث وحقه في الثلثين كما في الوصية بالعين فاذا مات الموصي
بعد موت الموصر ردت الوصية من العبد والدار الى ورثة الموصر لان الوصية واجب للموصر يستوفى
المنافع على حكم ملكه فلما انتقل الاستيفاء الى وارث الموصر له استحق استدا من ملك الموصر بغير رضاه

وذلك لا يجوز وان مات الموصي في حياة الموصي لم يملك الوصية لما تقر ان الوصية ايجاب بعد موت فاذ
مات لم ينجح الايجاب كالايجاب البايع المشتري بعد موته ومنه ومنه بطلان الدار او غلة العبد لا يجوز له
ان يملك من السكنى في الدار والاستخدام في العبد في الامم لانه اوصى بالغلة وهي الدراهم والبرائير و
استيفاء الغلة لنفسه ولا شك انها متعارضان ومتفاوتان في حق الوزيرة فانه لو ظهر دين يمكنهم
ادائه من الغلة بيسر وادائه بعد استغلاها ولا يمكنهم ادائه من المنافع بعد استيفائها بعينها ولا
يجوز له ان يملك ما كان في العبد والسكنى في الدار ان يوجب العبد والدار لان الوصية تملك بغير بدل
غير لازم والاجارة عليك ببدل لازم فلا يملك الاقتران بالضعيف والاكثر بالاقول وان اوصى له بجزء
سنة فانت كوصية في السنة فانت كوصية في السنة فانت كوصية في السنة فانت كوصية في السنة فانت كوصية في السنة
بعد ان راد في الوصية كلمة ابد اقل هي الثمرة الموجودة وما يستقبل من الثمرة المستقبلية ما عاش
وان اوصى بثلث سنة فله الموجود وما يستقبل ما عاش وان لم يقبل ابد او الفروع ان الثمرة في العرف
الموجود فلا تتناول المعلوم الابد لانه رتبة مثل التخصيص على الابد والغلة تنظم الموجود وما يورث
مرة بعد اخرى فان اطلقت تساوت لهما من غير توقف على دلالة اخرى وان اوصى بثلث بغير غلة او
لبنها او اولادها فله المعلوم ما يورثه ذلك المذكور من الصوف او الابان او الاولاد عند موته فقط
لا يورث بعده سواء فكر ابد او لم يقبل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر وجود هذه الاشياء عنده وانما
جاءت بالغلة والثمره التي توجبها بعد موته وقت الايجاب لانها تسبق بغير الوصية من العرف
كالمزعة والمعاملة فلا تسبق بالوصية اوله لانها اوسع بابا من غير باب الوصية انما
ولو جعل دفن داره ببيعة للبهود او كنيسته للنصارى في صحة ثمنات هي ميراث عنه بالاتفاق اما
عند الامم فلا يورثه ببيعة الوقف وهو عنده لا يلزم فيورث فله ابد او اما عند ما فلا يورث هذا معصية و
الوصية بالمعصية لا تصح وان كان في ثمنه اعتقادهم فيورث ولو اوصى بثلث ببيعة او كنيسته
لقوم مسيحيين او عبيد اياها من الثلث اتفاقا لان في الوصية موزن اختلاف والتمليك
والموصى ولاية كليهما وكذا يجوز في غير المسيحيين لكن عند الامم فلا فالهما فان عند ما لا يجوز لانه معصية
والوصية بالمعصية لا تصح وله ان يقر في معتقدهم ونحن ما نرى بتركهم بايديهم ونصح وصية مسلمان
لا وارث له في دارنا بطلان المسلم او ذم لان استامه اصل التملك من غير الكراهية ونحو ذلك اختلفا

مختلفا واستلغ الوصية باراد على الثلث في الوزيرة وليس لورثة حتى من كونهم في دار الحرب هم
انوارت في حقنا وان اوصى بمعصية اخذ الوصية به ورث الباقي من المال الى وريثته في دار الحرب فان قلت
ليس لورثة حتى من كونهم في دار الحرب فكيف يرث الباقي الى وريثته قلنا ان ذلك الروعة
في الاستامه لان من حقه تسليم ماله الى وريثته عند الفراغ من حاجته والزيادة على مقدار ما اوصى بغير
من حاجته ونصح الوصية له المستامه مادام في دارنا من مسلم او ذم كاتبع منه لغيره ما وصى
البهود بغير من يبيع هو نفسه ميلا الى البيع ان لم يفرح بجهول من الاكفار بهواه ان لم يملك بغيره
سبب بهواه فهو كما حكم في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على الظاهر والارواح الكفر بهواه هو
كالمزعة فيكون على الخلاف في تصرفاته حيث انها جائزة عند ما موقوفة عند الامم ان سلم نفذت بغير
تصرفاته والافلا وصية الذم تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه اعتبارا بالمسلمين لانهم التزوا احكاما
المسلم فيما يرجع الى المعاملات ويجوز وصية ذم لغيره من غير غلة كوصية النفران لليهود ومثلا
اعتبارا بالذات اذ الكفر ملة واحدة ولا يجوز طردهم به في دار الحرب لان الارث ممتنع لتباين الدين
والوصية اخذت باب الوصية اوصى فلا يرث من اوصى اليه التصرف في ماله بعد موته و
الاسم منه الوصاية وهو فرض اليه الوصية ومن اوصى له رجل فقبل الرجل الوصاية في وجهه ان في حرفة
ورده غيبته لا يرث لانه موصى صرحت معتمدا عليه حيث قبله فلو صرح رده في غيبته في حياته او بعد مماته
كان مغورا من جهة فرد رده بغير وصاية ما كان وان رده في وجهه يرتد لانه ليس للموصى ولاية
الزام التصرف ولا عود في الرد لانه يمكنه ان ينيب غيره وان لم يقبل ولم يرتد لم يترك حتى مات الموصي
فهو الموصى بغيره من القبول وعدمه لانه ليس للموصى ولاية الا لزام بغيره بغيره او كنهان باع شيئا من التركة
لم يبق له الرد لان ذلك دلالة على الالتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدوره من الموصي
وان وصية باع غير عالم بالايعاش لان الوصاية خلافة اذ تفتش كبحر انقطاع ولاية الميت فلا توقف
على العلم كالورثة بخلاف الوكيل اذ لم يعلم بالتوكيل فباع شيئا من تركته حيث لا ينفذ لان التوكيل امانة
بشوة في حال قيام ولاية الميت فلا يصح فيه غير علم وطريق العلم بان بخره واحدم اهل التمييز فان ردها
الساكت بعد موته ارثت الموصى بان فله لا قبل من قبله بان فله فبطلت ماله لم ينفذ فاض رده ولم يخرجه
من الوصاية حال قبل لا قبل لان مجرد رده لا يبطل الايعاش لان في ابطاله ضررا بميت الا اذا كان ذلك

حكم القاصر فلا يصح لانه تجدد فيه فكان له ان يرد عليه ما كان له من امواله او ما كان له من اموال غيره
القاصر ونصب غيره لانه لو فرض من الوصاية النظر في ما كان له من امواله باحفظ والعصانة وكل من مولا
قاصر فيه فلا يحصل الوصية وان اوصى له عبده فان كان كل الورثة صفار صحيح الاوصياء وعند الامام خلافا
فان عند مالك والشافعي وموافقيهما وجه ان الولاية مستندة لان الرق ينافيها ولانه اثبات الولاية للمالك
على المالك وهذا لقب المشروع ولذا انه في ما يستبد بالتصرف فيكون له الوصاية وليس للغير ولاية
فان الصفار وان كان مطلقا لكن ليس له الولاية لمنع من التصرف ولا بوجبه فلا منافاة وان كان فيهم
كبير بطل الاوصياء له عبده اجماعا لانه لكبير ان يبيع نصيبه او يمنع العبد من بيع نصيبه فيغير العبد عن الوصاية
بالترحم من الوصاية فلا يصح الاوصياء اليه فانه ولو كان الوصى عاجزا اقر القيام بالوصية ارضى الوصاية
لم يولد القاصر بل ضم اليه غيره رعاية للمحقق في الوصية فان قيل النظر يحصل بان كان
قادر على القيام بالوصاية امينا لا يخرج القاصر ذلك الوصى لانه لا اختيار غيره لكان وونه لانه مختار
اميت فابقاؤه اولي وان وصية شكي الورثة كلامه وبعضهم منه مالم يظروا منه خيانة لانه استفاد
الولاية من اميت غير انه اذا اقر الخيانة قات الامانة واميت انما اختاره لاجلها وليس من النظر ابقاؤه
بعد وفاتها وان اوصى له اسنان لا ينفذ احد مما في تركه اميت وان تصرف هو باطلا وفي اشتباه
اشارة اليها بقوله الابن والفن والتجبر وخصوصية في حقوقه وقضاء دين وطلبه اطلب دين
حاجة الطفل وقبول الرتبة له للطفل وروود دعيه معينة ونفيذ وصية معينة واعناق عبدين
ورود معصوب ورد شري شراد فساد جميع اموال ضائعة وحفظ المالك وسبع ما يخاف تلفه فان
بعض هذه الامور مما لا يحتاج الى الاراس وبعضها مما يقتضيه التوقف فلا يشترط الاجتماع بهذه
الامام ومحمد وعنده ابو يوسف يجوز للانفراد اسرافا لحد الوصيين بالتصرف مطلقا في الاشياء
المحدودة وغيره سواء اوصى بها معا بعقد واحد او اوصى كل منهما بعقد على حدة لانه التصرف
صار عنه ولاية غير متخوة فيثبت كل منهما كلا فان مات احد الوصيين اقام القاصر غيره مقامه ان لم
يوص الوصى من غيره فان مات احد بالاتفاق اما عند مالك فلا يشترط اجتماع الشفوع بالتصرف فيقيم
القاصر وصيا اخر انظر الاميت عند غيره واما عند ابو يوسف فلا يشترط ان كان بقدر على التصرف
فانهم قصد ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك لئلا يتحقق نصب وصي اخر كان

كان اميت وان اوصى الوصى من غيره فان مات له وصي جازا ايضا ويتصرف وحده ولا يحتاج
الى نصب القاصر وصيا اخر في ظاهر الرواية لانه ان اميت باق حكمه برأي من يخلفه وهو وصي الوصى
وصي في التركيب ارضا مات الوصى واوصى له اخر فهو وصيه في تركته وتركته اميت الاول لان الوصى
يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك الاوصياء له غيره وكذا ان اوصى الوصى لغيره اخر في احد هما
اراضي التركيب يعني اذا اوصى الوصى له اخر في تركته يكون وصيا فيه ما عند الامام كما هو المذكور في
عادة الكتب خلافا لما حيث قالوا هو وصي في تركته نفس الوصى دون تركته الوصى الاول لانه نص على
الاوصياء من تركته نفسه فقتصر عليه وله ان الوصية استخفاف فيما كان له من الولاية وعند الموت كان
له ولاية في التركيب فيترك تركته فيها وتقع شئ الوصى بناية عن الورثة صفار كانوا او كبارا
مع الوصى يعني اذا مات رجل وله ورثة غيب ووصى له زيد بكبر يبلغ جاز لزيد الوصى ان يقيم تركته
بين ورثة الغيب وبين بكر الوصى بان يأخذ من الورثة ويسلم ما عين الى الوصى لانه الورثة خلفاء
اميت والوصى خليفة فيكون خليفة عن الورثة ان كانوا عينيا ففوت قسمة عليهم ولا يرجعون الى
الورثة على الوصى لو ملك حظهم في يد الوصى لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون من وقع الهلاك
في قسمة الجميع مقسمة اميت القسمة الوصى مع امير الورثة بناية عن الوصى الغائب يعني اذا
مات رجل واوصى له زيد بكبر يبلغ لا يجوز لزيد الوصى ان يقيم تركته بين ورثة ويقتضي ما عين له
الوصى الغائب لان الوصى ليس خليفة عن اميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جدي فلا يجوز الوصى
خليفة عنه عند غيبته فيرجع الوصى عليهم امير الورثة بثلث ما بقى لو ملك حظهم في يد الوصى لان
القسمة لم تنفذ عليه غير ان الوصى لا يضمن لانه اهل فيه وله ولاية احفظ في تركته فيكون له ثلث ابناء
لان الوصى له شريك الورثة فيقوم ما تولى من اموال مشترك على الشراكة ويقر ما بقى على الشراكة
وصى القسمة للقاصر لو قاسمهم عنه ارضى القاصر مع الورثة بناية عن الوصى الغائب في
اخذ القاصر حظا من حظ الوصى الغائب لان القاصر نصب ناظرا لاسيما في حق الموتى والغيب
ومن انظر اخر اوقات الغائب وقبضه فقط ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقضاء ما يقبض
لم يكن له على الورثة سبيل وفي الوصية يجب بان اوصى اميت ان يحج عنه لو قاسم الوصى الورثة و
اخذ اموال الوصى فضل عنده يأخذ للمحج ثلث ما بقى من اموال وكذا لو دفع الوصى اموال الوصى

لمن حج والمناسبات بوضع الام فضا في وجه ماخذ للنجس ما بقدر الام وعند الجحش
ان يقر من الثلث شي اخذ والا فلا وعند الجحش لا يخذ شي في الحالين لان القسمة هي الموصى ولو فز
الموصى بغيره ما لا يجزئ عنده فذلك لا يخذ شي وبطلت الوصية وكذا اذا اقره وصية الزرقاء مقامه
ولا يجزئ بوضع ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذ ما بقدر محلهما فاذا لم يوج بطلت نفقات محلهما ولا ان
ان القسمة لا تزداد لانهما بل المقصود لا وموت اديته لم يذبح فموت بغيره وانه وصار كما اذا هلك قبل القسمة
فيجب ثلث ما بقدر ولو باع الموصى من التركة عبد الاجل الغرما مع غيبة الغرما جاز كالو باع الموصى من
الموصى قائم مقامه وهذا لان من الغرما فيصلي بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطل المالية لقواته الى
خلف وهو الثلث وان اوصى ببيع شي من تركة والتصدق به فباعه وصية وقبض ثمنه فضا في الثلث في
يده واستحق البيع منه ارضى الموصى الثلث في الثلث لانه العاقد فلكون العدة عليه ويرجع الموصى الى
باضمه في التركة لانه عام للميت فيرجع كالوكيل ولو قسم الموصى التركة فاصاب الوارث الصغير منها
شي فقبضه الموصى بعهده وقبض ثمنه فضا في الثلث في يده واخفى ذلك شي ابيع الموصى ببيع الموصى في
ما الصغير لانه عام له ويرجع الصغير على بقية الورثة بحصة لا تقاض القسمة بتحقيق ما اصابه
ولا يبيع مع الموصى ما الصغير من اجني ولا يشرائه منه الا بايتعاب النكاحية لانه ولاية الوصي
نظرة ولا نظرة الغبن الفاضل بخلاف البسيرة فانه لا يمكن الترخ عنه وصحان من نفسه ان كان فيه
نفع ابيع من الصغير ايا او في خمسة عشر بغيره او بغيره من ماب او عشرة بغيره عشر
عند الام خلافا لما حث لا يجوز عند ما على كل حال لان الواحد لا يتولى طرف العقد في البيع لا متناع
ان يكون مطالباً ومطالباً الا بال فانه جاز لو فخر منقطة وانه ان الوصي قائم مقام الاب في تنفيذ
على ولده فجاز له التصرف بشرط ظهور النفع وبذلك وصار الاب للموصى القاضى لا ملك ذلك
بالاتفاق لانه وكيل ولا يجوز بيع الوكيل ولا يشرائه لنفسه وله ان يوصى ببيع اموال ابي الميت بغير
وسرعة وبضاعة لانه قائم مقام الاب والاب بهذه التصرفات فكذا الموصى وقبول الموالي على
الاطلاع امر على الابس لا على الاسر يعني اذا احتار الوصي في التميم على آخر فان كان خير اليتيم
بان يكون احتار عليه اقر على اداء الدين من التكميل اهدى بان جاز وان لم يكن خيرا له بان يكون
احتار عليه دون التكميل في الاداء لا يجوز ولا يجوز له ان يوصى بالاقراض من مال الميت و

وللقاض ذلك لان القرض تبرع ابتداء معاوضة انتهاء فحصل معاوضة في حق القاض بقدره على الام
بواسطة الجحش وغيره وتبرع في حق غيره لجزء نظر اليتيم واحتياطا في مال ويجوز للاب الاقراض من امواله
القرض من مال الميت لا للموصى لان الاب ان يخذ من مال الميت عند حاجته بقدره ولا كذلك الوصي ولا
لا يجر الوصي في مال الصغير لان الموصى اليه المخطو دون التجارة ويحرم بيعه اي بيع الوصي على الكبير الغائب
لا شي غير العقار لان الاب على امور العقار فله ان يوصيه لانه قائم مقامه ووصى الاب في مال الصغير
من جده لانه ولاية الاب تنقل اليه فكانت قائمة بمعنى تقديم على الجد كالاب نفسه فان لم يوصى الاب
الى احد ومات فاجب كالاب لانه اقرب الناس اليه **في شهادة الاوصياء** يشهد الاوصياء
ان الميت او ميراثه زيد معهما ولا يجوز من زيد لا تقبل شهادتهما لانها يحران نفعا لانفسهما باثبات
الميتان لهما فزده لثمة فاذا ردت ضمن القاض اليهما ثالثا لان في ثمة شهادتهما اقرارا منها بوجوب
معها للميت الا ان يدعي اي الا يصاد به فيثبت تقبل احدى ايا الوصيين ان لا تقبل كافي الا لو ادعى
الاخر ان يجب على القاض ان يقيم اليهما ثالثا فبشهادتهما استقطا ثمة التبعين غير القاض
فيكون زيد وصيا معهما بنصب القاض اياه لا بشهادتهما فلا بد انهما بشهادتهما يحران نفعا
لانفسهما وكذا لو شهد اثنا اثبت بان اياهما او ميراث رجل وهو ينكر لا تقبل شهادتهما وان ادعى
المشهود له الوصاية تقبل احدى اياهما لا ذكر في شهادة الوصيين ولغت شهادة الوصيين بآثار
لصغير بان شهد الوارث صغيرا بآثار الوارث ان نقل اليه من الميت او غيره لانها اثبتان ولاية القاض
لانفسهما في ذلك كما في فضا لهما من اوصييه وكذا الموقوف شهادتهما الكبير في مال استقل اليه من الميت
لانها اثبتان ولاية المخطو وولاية بيع الموقوف لانفسهما عند غيبة فضا لهما من اوصييه ايضا
وموت شهادتهما امر الكبير في غير ما ان نقل اليه من الميت لا تقطاع ولا يبرأ عنه من الميت اقامه
مقام نفسه في تركة لاني غير هذا عند الام وعند ما تقع شهادتهما للكبير في الوصيين امر في مال استقل
اليه من الموصى وغيره لانه ولاية القاض لا تثبت لهما في مال الميت اذا كانت الورثة كبارا فثبت لهما
من التهمة وشهادة الوصي على الميت جائزة اذا كانت في ذلك لانه ثبت لنفسه ولاية القبض فيكون
متهما ولو كانت شهادته بعد الغزل عن الوصاية وان وصيته لم ياصح لاصح انه جاز لنفسه فضا زمان ولاية
فيشهد فضا في زوال ذلك المصنف ولو شهد رجلان اوصيين بين الف على ميت وشهد الاخران لهما

الشاهدين الاولين بمثلته أي بدين الف علاميت صحاح الشهادتين عند الامام ومحمد بن ابي
 في الذمة وهي قائمة لحقوق شتى خلافا ليد يوسف فان عنده لا تقبل في الدين ايضا وله شهيد كل قول
 للاخر يومئذ الف لا يصح الشهادة لانها توجب شركه في المشهود وفي ذلك تركه ولو شهد احد
 الغريقين للاخر يومئذ جارية وشهد الغريق الاخر له يومئذ عذبت الشهادة لانه لا شركة فلا تامة
 وان شهد الاخر له يومئذ ثبت لا يصح الشهادة لانها مثبتة للشركة **كما** اني هو من له
 ذكر وفرج فان بالمره احد ما اعتبر به يعني ان بالمره الذكر اعتبر خلافا وان بالمره الفرج اعتبر اني لا يبول
 من الغرض كان من ذلك على انه هو العضو الاصل الصحيح والاخر غير ذلك العيب وان بالمره اعتبر الاصل
 من البول كما خرج حكم موجه لانه علامت تامة فلا يعتبر بعد ذلك بخروج البول من الالة الاخر وان
 في السبق فهو شك لعدم المرجح ولا اعتبار بالكثرة عند الامام خلافا لهما فان عندنا لا تعتبر من لاكثر حكم
 الكثرة في اصول الشريعة فيخرج ذلك العضو بكثرة البول منه وله ان كثر ما يخرج لادراك القوة لانه قد يكون
 لا تامة احد ما وصيخ الاخر فلا جرة بها فاذا بلغ المشرك فان ظهر بعض علامات الرجال في نبات طية
 او قرة على صلب او احكام كالرجل فجل وان ظهر بعض علامات النساء في حوض وحمل وانك ارثي
 وهو كناية عن ظهوره غير مستور وزول بين فيه اي في الله عز وجل يمكن من الوطى فاخرة وان لم يظهر شئ
 من هذه العلامات او غارت بان يظهر فيه علامت الرجل وعلامت المرأة فتشكرا ايضا فان شك الاشكال
 قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شك لانه لا يكون بعد البلوغ من ان يظهر فيه علامات الرجل او علامات المرأة وما
 ذكرناه من التمايز فاحده نادر لا يطاق به الحكم الشرعي واذ ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط والاولى
 في امور الدين وهو ان لا يحكم حكم وقع الشك في ثبوتة فتصلي بقباع فان كان بافاحا اوجب ذلك
 والا تخف ويصعب بين صغر الرجال والنساء فقدم على النساء فلو وقف في موضع فيمن صلوته
 لكن بعيد من لاصقة من جانب صلوته وبعيدا ايضا من كذا من خلفه صلوته استجابا ان كان من ايقاد
 حتما ان كان بالغ وان وقف في موضع واحد هو ان تخفى صلوته وحده استجابا لاحتسابه رجل ولا يس
 حورا ولا عيبا وليس الحيط في احواله لان ترك لبس الحيط وهو امرأة الخش من لبس وهو رجل
 كذا في الهداية ولا يخفى ما هو مذكور منه عند رجل ولا عند امرأة نظر الى الاحتمالين ولا يكون غير
 محرم من رجل او امرأة ولا لبس في بلوغه ولا تخفى رجل ولا امرأة بل تباح امر شري لا امة تخفى

منه ماله ان كان له مال لانه يباح لمملوكة النظر اليه مطلقا والا مروان لم يكن له مال فمن بيت المال
 قباع له امة تخفى من بيت المال لانه اعد لنوابس سليمان فاذا اشتراها فخر في ملكه بقدر حاجته
 ثم اعيد ما تخفى تباع ويرد عنها الى بيت المال لوصول الاستغناء عنها فان مات قبل ظهور حاله
 لا يعمل لانه حال العمل غير ثابت بين الرجال والنساء فيترك لاحتساب امرته بل يسم مضارعا
 مجهول من التيمم وهو يصل الغيرة وان تيمم التيمم بالصعيد لغز العمل وكيف في غنة اوب
 ولا يخفى بعد ما راى من رجل ولا امرأة كذا ذلك للاحتياط ويزب سحبة قبره لانه ان كان شئ
 اقيم واجب وان كان ذكر لا يغير السحبة ويوضع الرجل على الامام ثم يوضع على اني خلف
 الرجل ثم يوضع امرأة خلف اني ان صلى عليهم حلة اعتبارا لمراتبهم وله اخفى النصبين اي
 اقلها من المرات عند الامام ثم فرغ عليه قوله فومات ابو عنده اني اني وعمر ابن خطاب
 سهران وكره سهم لانه الاقل وهو يتحقق في سحبة وعند السحبة لضعف النصبين لكن اخفى
 ابو يوسف ومحمد في خروج قول السحبة فقال ابو يوسف اني منيما على سبعة اسهم اربعة للذكر وثلاثة
 للأنثى فاعبر نصيب كل منهما حالة انفراده فان الذكر لو كان وحده كان له كل المال والأنثى لو كانت
 ان كان ذكر كان كل المال وان كان انثى كان له نصف المال فبما قد نصف النصيب من نصف كل
 ونصف النصف وذلك ثلاثة ارباع المال وللابن كل المال فيجعل كل ربع سهم اربع سبعة بلون
 ابو لابن اربعة وللأنثى ثلاثة ولهذا قال وهو نصف النصيبين ثلاثة في سبعة عند ابو يوسف
 وقال محمد اني منيما اثني عشر سهم اربعة لابن وثمانية للأنثى فاعبر نصيب كل واحد منهما في حالة اقل
 فان الأنثى لو كانت وكل كان المال منيما نصيبين ولو كان انثى كان اثنا عشر السحبة على تقدير ذكورة
 من اثني عشر وعلى تقدير انوثة من ثلاثة وجزءا مائة فيضرب احداهما الى الآخر فيبلغ ستة للأنثى على
 تقدير انوثة سهران وعلى تقدير ذكورة ثلاثة فله نصف النصيبين وليس للثلاثة نصف فيخرج
 فيضرب الستة في اثني عشر فيبلغ اثني عشر فليكن للأنثى ستة على تقدير ذكورة واربعه على تقدير انوثة
 ونصفها خمسة للأنثى خمسة وللابن سبعة لهذا قال وهو خمسة من اثني عشر عند محمد ولو قال سبعة
 اسهم للأنثى كل عبيد حرا وكل امة له حرا لا يفتي الأنثى مالم كسبت امره لانه القوي لا يثبت بانك
 وان قال القولان جميعا بان قال كل عبيد وكل امة له حرا عني للثبوت باحد الوصفين لانه

ليس مهيول ولو قال اني بعد بقر شكالي انا وكذا وقال اني لا يقبل قوله لانه دعوى خالف
 قضية الدليل وهو كونه مشكلا وتوقا فيه قبل بقر شكالي يقبل قوله لانه اعلم كماله من
 غيره **مسألة** شئى اى تنقذ كناية الاخرس مبتدأ خبره قوله آتاه كالبياض وايما
 بامتنع بالاياء يعرف به اقراره بخروج متعلق بالكتابة والاياء وكذا ما عطف عليه بقوله
 وطلاق مروج وسرا ووصية وقود وقصاص وجبا عليه او وجبا له كالبياض ان كان متعلق بالثبوت
 من الاشارة ما بين عن القادر فاطنك هذا العاجز والكتابة من ناي الخطاب منه وفي ولاجه
 الاخرس نقذ يعني لا يلزم ان نقذ الاخرس غيره بالاشارة لانه قد نقذ ليس بصريح الزنا
 والى كالبياض نقذ بصريح الزنا وكذا اذا اقر بما يوجب كالبياض الاشارة ولاجه غيره اذا
 قد نقذ ومقتضى صيغة المفعول ان ان لم يقدر على الكلام لوجود عقاب في ان
 امتد به ذلك لا اعتقاد بان بقر سنة وقيل الى زمان الموت وعلمت اشارة فيها بان
 فهو كالاخرس لم يملك كالم الاخرس والاشارة لم يملك اعتقاله ولم يعلم اشارة فلا يجوز
 حكم الاخرس والكتابة من الغائب ليست بحجة لانه قد رطل المحذور فلا يجوز في كونها حجة ضرورة
 بخلاف الاخرس لكن قالوا الكناية ثلاثة اقسام اما متبين من موم ام مصدر بالقبول بان
 يكتب في صدره من ظاهري الى ظاهري لا جوت به العادة في شيط الكتاب وهو ان هذا المذكور من
 الكتابة كالنطق في الغائب وكما في جميعا فيلزم حجة وفي زمانا اخر شرط لكونه مقادا واما متبين
 غير موم كالكتابة على الجدار او ورق الشجر او الكاغذ غير معنون وبقر فيه بشدة بالواو او
 فيه النية فان نور فيه صحيح والافلاحي ان هذا القسم لا يجوز حجة الابا نضم شئ اخر كالنية و
 الاشهاد عليه واما غير متبين كالكتابة على الورد او اما ولا حجة به فانه بمنزلة كلام غير معنون
 فلا يثبت به شئ من الاحكام ولو انضم اليه نية واذا اختلفت الذكبة بميتة اقل منها من الذكبة
 محرر واكثر حالة الاختيار لان العتبة تنزل ضرورة في افادة الامانة الا ان كان
 مسلم لا يكون من المحرم من مروق ومغسوب ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر
 وهذا لا يفسد لا يكون الخوف عنه فمقتضى اعتباره دفعا للمحرم والاشارة لم يكن كهيئة
 اقل بان كانت اشر من الذكبة او كانت متساوية فلا يكره في حالة الاختيار بل في كل حالة

حالة الاضطرار لان الهيئة المتبينة بكل اكلها في حالة الاضطرار فالتكوك منها اوله ولكنه محرم
 في اكلها في حالة الاضطرار لان المحرم طريق يوصل الى الذكبة في الجملة فلا يترك في غير ضرورة واذا فرق
 بين اكلها في حالة الاضطرار وبين اكلها في حالة الاضطرار فالتكوك منها اوله ولكنه محرم
 بالما في التطهير لان النار اكمل ما فيه من النجاسة حتى لا يتغير او يصير الدم رما واذا فطر بالاحتياط و
 لو حصل السلطان اخرج رب الارض جازا وكان رب الارض من اهل اخرج بخلاف العشر فانه
 لو حصل السلطان لرب الارض لا يجوز هذا عند ابو يوسف وقيل الامام ومحمد لا يجوز لانها في جماعة
 المسلمين ولا ابو يوسف ان السلطان له حق في اخرج فيبيع تركه عليه والعشر حق الفقراء على
 الخوص كالكوة فلا يجوز تركه عليه ولو دفع الامام الارض للملكة الى قوم ليعطوا اخرج جاز يعني ان
 احباب اخرج اذا اخرجوا عن زراعة الارض واذا اخرج من مملكتهم بالاجرة الى غيرهم
 من القادريين على الزراعة وياخذ اخرج من اجرة تضاف فضل شئ من اجرة تضاف الى اصحابها
 لانه لا وجه لارائه ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه له تعطيل حق المقابلة فتعين ما ذكرناه
 لم يجد من يستاجر باعها لم يقدر على الزراعة لانه لو لم يبعها بغير حق المقابلة في اخرج اسلا
 والغوات الى خلف كطافات خيفل ما ذكرنا تحقيقا للنظر الى الجاني ولو نور قضاء ومضاه
 ولم يعين عن اى يوم صح لانه النقيض في اجنس الواحد ليس بشرط ولو نور عن رمضان فلا يصح في
 الاصح ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا بناء على ان ان كان في الاول فكان اجنس مختلفا وكذا
 في قضاء بالصلوة وانما رآه بين النقيض وعدم فيها بقوله لو نور ظاهرا عليه مثلا ولم يجر
 اول ظاهرا او اخر ظاهرا او ظهر يوم كذا فانه لا يجوز ولو نور احد هذه الثلاثة جاز وقيل يصح اذا نوى
 عن رمضان ولم يعين انه صائم سنة كذا ولو نور ظاهرا عليه ولم يجر احد هذه الثلاثة فيها اى في
 قضاء الصوم وقضاء الصلوة ايضا كما يصح لو نور قضاء رمضان ولم يعين عن اى يوم ونوى
 ظاهرا عليه ونور احد هذه الثلاثة ولو اطلع الصائم براق غيره فان كان الغير جيبه لزمه الكفارة
 والاشارة ان لم يكن الغير جيبه فلا يلزم الكفارة بل يلزم القضاء فقط وقيل بعض اخرج عذر ترك
 الحج لانه من الطريق شرط الوجوب او شرط الاداء على ما بين في المناسك ولا يحصل ذلك مع
 فطر البعض في طريق الحج فكل من عذره تركه ومن عذره لافرة عذره يدين نوزن من شدي

لا يسمع دعواه بعد ذلك من حينئذ وسمكة اقراره ملك البائع وانه لا حق له فيه ولو
وهمت امرأة من ماله من زوجها ماتت فطلب اقرارها بالمرور وقالوا كانت الهبة في عرض موتها
وكذا يرمي الزوج وقال لا بل وهمت في صحتها فالقول استحيانا وانما العاقل ان يكون للزوجة في الهبة
حادثه وانما حدث تصاف الاقرب الاوقات ومنه الاستحسان انهم انفقوا على سقوط المهر في الزوج
فالوارث يرضى المهر وموتها والزوج يكره فالقول المنكر ولو اقر بغيره فماتت كاد باضا اقررت
به حلف المهر ان المهر لم يكن كاد باضا اقررت بطلانها بغيره عليه عند اليمين يستحيانا
وعند ما يرضى تسليم المهر في المهر وهو العاقل لان الاقرار حجة ملزمة شرعا فلا يصار اليه مع
اليمين كاليمين بل ادعى لان احتمال الكذب من بعد لقوله بذلك ومنه الاستحسان ان العادة جرت
بين الناس انهم يكتبون الصك اذا ارادوا الاستدانة قبل الاخذ من المالك فلا يكون
الاقرار وليلا على اعتبار هذه الحالة فحلف وانه يقول اليه يوسف بغير لقوله ان الناس وكثرة
الخروج والحيات والافراد عنده ليس سببا للملك بل المهر وقال الامام ومحمد انه سبب له
ولو قال لا وهو ملكك جميع هذا الشيء فكت الآخر صار وكذا لا يسمع سكوت وعدم رده في ساعة
وليس القبول عادة ومنه وكذا امراته بطلاق نفسها لا يملك غيرها لانه يمين من حيثه لما فيه من معنى اليقين
ومو تفريق الطلاق بغيرها فلا يصح الرجوع عن اليقين وتلك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل
بغيره وهي تعمل لنفسها فلا يكون وكلمة خلاف الاجبي ولو قال لا وهو ملكك كذا على ان متى غرتك فانت
وكلمة فطريق قوله ان يقول غرتك غرتك لان الوكالة يجوز تعليقها بالغير عن الوكالة فاذا غرتك
عن الوكالة المتخرفة فتخرجت المتعلقة فصار وكذا حديثا عن الغرل الثانية عن الوكالة الثانية
ولو قال لا وهو ملكك كذا على ان كلما غرتك فانت وكلمة لا يكون معزولا بل كلما غرتك صار وكلمة لا
كلما غرتك محرم الاضمار فاذا اراد ان يقره فطريق قوله ان يقول رحت عن الوكالة المتعلقة وغرتك
عن الوكالة المتخرفة فانه اذا رجع عنها لا يقر بها انما فاذا اقر بعد ذلك وغرتك عن الوكالة المتخرفة كماله
من لفظ كلما تخلفه بغيره وقبض بر الصلح في المجلس قبل التفريق شرط ان كان الصلح ويا بدلين
بان صلح على درهم من دنانير وعلى شئ اخر في الذمة لانه صرف اوجيع وفيه لا يجوز الافتراق بين
الدين بالدين لان الصلح يقع لا غير استحي بعد الهداية والا امر وان لم يكن ويا بدلين بان صلح

صالح غير الف درهم على خمسة مائة حالة او موهبة فلا يشترط قبضه قبل التفريق لان الصلح اذا
وقع على عين معين لا يبرق ويأخذ في الذمة فجاز الافتراق عنه ومن ادعى على صبي دارا فصالح الوه
على مال الصبي فان كان له مال غير مائة فجاز الصلح ان كان بمنزلة القيمة او اكثر مما يتقاضى فيه بان
الناس لان الصبي فيه منفعة وهي سلامة العاين له او لولم يصالحه بستره باليمين في اخذ
فيكون هذا الصلح من الاب بقرلة الشراء من المهر وان لم يكن له مائة او كانت له مائة لكن كانت
غير عادلة لا يجوز الصلح لان الاب يصير متهربا على الصبي بالصلح لا بشرط له او المهر لم يستحي
شيئا لو لا الصلح ومنه فاق لا يثبت له على دعوى هذا الحق ثم يبرهن صحه اذ يمكن ان يكون له مائة فثبتها
ثم ذكرها او يجوز لاعلمها ثم علمها وكذا لو قال الشاهد لا شهادة له في هذه القضية ثم شهد
شهادته لجواز انه نسى ثم تذكر بخلاف ما لو قال المهر ليس له عليه حق ثم ادعى عليه مقاضاة ما سمع
دعواه للتناقض وللامام الذر ولاه الخليفة ان يقطع من الاقطاع انما امره ان يقطع من
طريق المجادة وهي الشراء الا ان لم يبر ذلك بأكارة بان كان الطريق غنيا لا يضيغ بذلك عموم
ولا يثبت في حق الكافة فيما هو نظر لهم فكان له ذلك من غير ان يرضى من راجد والامام الذر ولاه الخليفة
بقرلة الخليفة لانه ثابته وهو الذر ليس اليوم سلطانا ومنه صادره السلطان بان اراد ان يأخذ منه
ولم يعين بيع ماله بطلب منه جلد من المالك فبلغ له نقد البيع لانه لم يكره بالبيع وانما باختياره
غاية الامانة صار خضعا له بغيره لا بقاء ما طلب منه وذلك لا يوجب المكره ولو خوف امرته
بالفرب حتى وهمت ماله منه لا يصح الهبة ان قدر على الصرب لانها مكرهة على الهبة وان اكرهها
على المصلح ففعلت يقع الطلاق لان طلاق المكره واقع ولا يجب المالك اذ الرضا بشرط فيه وقد اقدم
ولو اختلفت المرأة انما بالمرور على الزوج لتأخذ منه عوض دينه مثلا ثم وهمت امره من الزوج
لا يصح الهبة لانه يتعلق به حق النكاح على مثل الرهن ومنه كذا في او بالوعة في داره فتر منها اي من
البر او بالوعة حايطة ماله وطلب الجارية فبغيره استحقاق الى موضع آخر لا يجبر عليه لانه نصر
في حاله ملكه وان سقط الحايطة منه اربسبب النكاح لا يثبت له هذا السبب فوجب به الضمان
الا بالبعد كونه من المصالح على الطريق وانما ذلك في داره ليس بقدر فلا يضمن ومنه كذا في روجه ماله
بأمره فالحجارة لها لان ملكها وادعى من امره بذلك فينتقل الفعل اليها فيكون كانهما هي التي غرت

فيبقى على ملكها وانفقته التي انفقها الزوج في عماره الدارين له عليها لانه غير متطوع عليها الصغار
 وصار كالمأور بقضاء الدين وان عجز بلاؤها فالعمارة لها وهو متطوع بالعمارة فلا يجوز الرجوع
 عليها لانه لا ولاية له في ايجاب ذلك عليها وقد ملكته في رضاه فكان متبرعا وان عجز نفسه فلاؤها
 فالعمارة له لانه لا اله الا الله التي هي بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير الاذن بل يتفرع على ملكه ان يكون
 خاصا للخدمة وشاغلا ملك غيره بملكه فيؤمر بالتفويض ان طلبت زوجته ذلك ومن اخذ
 عناية فمرة ان من يره فلا ضمان على النازع او اهراب الغريم لانه لم يتلف المالك لكن يضر
 لانه ضي ومن يره ما ان السارق فقل له السلطان او دفع له والا قطع يدك او ضربت عنقك
 سوط لا يقتل لو دفع لانه مكره عليه ولو وضع في الصحراء لم يجز لكسب الميم وهو ما قصد بالزوج
 ليعينه بجاز وحسن ومن عليه عند الوضع فحابة في الغد ووجد كمارحرجا ميتا لا يحل المالك لانه
 ان شرط ان يجره ان ان او يتركه ولم يوجد وتقيده بالقد اتفاق حتى لو وجد ميتا في شاة
 لا يحل لعدم شرطه وجره في الشاة كحيها فصور وهو الزوج والحقيقة والاشارة والذكر والفدة
 والحرارة والدم المسفوح لارور الاوزاع ان النبي عليه السلام كره ذلك وللقاض ان يفرق
 ما القايب وما الطفل وان يفرق اللقطة للخدمة على الاستحسان بخلاف الاب والوطى المتلف
 بغيرهم ولو كانت حشفة العصبى فمارة بحيث ان من رآه فله تحتها واما ان لا يقطع حبله
 وكره الامتثقة ما تركه فانه لانه ترك الواجب بالعدر ما تركه كسنة به اولى وكذا
 شيخهم وقال اهل البصر لا يطبق الاحتان لما ذكرناه لمشكلة السابقة ووقت الاحتان غير
 معلوم قال الام لا علم له بوقته ولم يرد فيه شيء واختلفوا فيه المشايخ في سبع سنين لانه
 سن التمييز وقبل الاحتان حتى يبلغ وقبل سبع سنين وقبل عشر سنين وقبل اقلها اثنا عشر
 ولا يجوز ان يصل على غير الانبياء والاملاكة لانه في الصلوة من التعظيم ما ليس في غير ما في الدعاء
 من زيادة الرقة والقرب من الله تعالى ولا يبلغ ذلك من تصور منه الخطايا والذنوب وانما
 يدعى بالصلاة والمغفرة والتجاوز والابطون الشيخ كالتقاليد التي هي على ظهر والوجه لانه في
 تعظيم النبي عليه السلام ولا يجوز الاعطاف اهل البيت باسم النبوة والحرمان فانه حرام كغيره
 فقد تعظيم المذكور من النبوة والحرمان ولا يمس بغير القلائس جميع فتنوة ولتساب

في كل ما يتعلق
 بالدين والادب
 والعلوم
 والاعمال
 والادب
 والعلوم
 والاعمال

ولتساب العالم ان يقدم على الشيخ اجماعه في المشي واقتراح الكلام والطعام وغيره
 علمه ولما حفظ القرآن ان يجتمع في اربعين يوما لانه مقصود منه قراءة القرآن فهم معانيه و
 الاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى فلا تدينون القرآن ام على قلوب اقلها و
 ذلك يحصل بالتأني لا بالتولاه في المعاني فقد رخصتم اقله اربعين يوما **كتاب**
 القايض جمع خضية بمعنى مفضضة اسقطت لاجلها من السهام المكذبة والغرائب من العلوم
 الشريفة التي يجب العناية بها لاقتضاها للناس اليها فان مات الرجل مدينا من تركته بالاهم
 فالاهم كاقال بديا من تركته الميت وهي تركته الميت خاليا عن نقل حق الغير بعينه بغيره
 اتخاذ جوار في طريق الاخرة عما يحتاج اليه بعد وفاته لموتة العسل والكفن والتابوت ونحو
 ذلك ودفعه للاسراف ولا تقير وقدمه بانية في باب الجنازة ثم تقضر ويؤنه من جميع ما له ان
 بعد التجهيز والدفن والمراد من الديون هي الديون المطالبة من جهة العباد ثم تقدر وصاياه من
 تحت يقر بعد قضاء الدين لانه تحت اصل المال ثم يقسم الباقي بين ورثته على ما فرض الله وما
 يستحق الارث به احد معان ثلاث بنسب وهو القرابة والحكم وهو الزوجية وولاء وهو
 على ضربين وللعاقبة وولاء موالاة وفي كل منها يرث الا على من اسفل ولا يرث الاسفل
 الا على الا اذا شرط فقال اذا مات فماله ميراث له وبديا في قسمه الزكاة باصحاب الفروض وسنة
 تقسيمهم ثم بالعقبة النسبية وسنة تقسيم العصبية ثم بالمعقوب بكبريتا وهو مو لا العقابة
 ثم عصبته من المذكور ثم الرد على ذوي الفروض النسبية دون السببية في الامم ثم ذوي الارحام
 ثم مولى الموالاة ثم المولى على الغير بنسب لم يثبت نسبه من ذلك الغير اذا مات اسقط على
 اقراره ثم الموصر له بالتركة الثلث ثم بيت المال لانه وارث من لا وارث له كالعقلم لا على
 له ويمتخ الارث الرقي واذا كان او ناقضا والعقل كافر في اجابات واختلفا في كلتين
 الاسلام والكفر واختلف الدارين حقيقة كالحرج والذم او حكما كما استأمن والذم
 او الحرجين من دارين مختلفين والحق على توريثهم من الرعا عشرة ارا ذلك من بيتي الميراث
 في الجملة وان اختلفوا في الاستحقاق وتقدم بعضهم على بعض الاب وابوه وان علا والاب
 وابنه وان اسفل والاخ وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة المرتضى بكبريتا و

المجموع على نورهم من النسا سبع الام واحد والبنت وبنات الابن والاخت والروضة وروضة
 النور الحقيقية بغير النسا وهم امرؤوسه التي اجمع على نورهم قسما من زوجين وعصبة ورو
 القرض من له سهم مقدرة في كتاب الله والسهم المقدرة في كتاب الله سنة وهي
 النصف والرابع والتمز والثلاث والتث والسدس فالنصف للبنت الواحدة والبنت
 الابن عند عدمها ار عدم البنت والاخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها ار عدم
 لابوين وهذا اذا انفردت عن اخواتهن ولما اذا اختلطن بهم نصيب عصبتهم وللزوج عند عدم
 الولد وولد الابن وان سفل والرابع للزوجة عند وجود احدهما ار عدم الولد وولد الابن
 وللزوجة وان تعدت عند عدمها ار عدم الولد وولد الابن والتمز لها الزوجة كذلك
 ار وان تعدت عند وجود احدهما والثلاث لكل اثنين فصاعدا من فرضهن النصف من
 البنات والاخوات والثالث للام عند عدم الولد وولد الابن وعدم الاثنين من الاخوة
 والاخوات ولها الارلام ثلثا بقدر فرض احدهما الزوجين في مسئلتين مثا رالا لاولي
 بقوله في زوج وابوين والى الثانية بقوله او زوجة وابوين فلها ثلثا بقدر فرض
 الزوج والزوجة ولو كان مكان الاب فيها جدها الارلام ثلثا اجمع عند الام ومحمد
 خلا فالله يوسف فان لها مع اجد ثلثا الباقي عنده كافي لاب والثالث ايضا للاثنين عند
 من ولد الام يعقسم لذكورهم وانما هم على السوية والسدس لواحد منهم ار من اولاد الام ذكر
 او انثى وللام عند وجود الولد وولد الاب او وجود الاثنين من الاخوة والاخوات وللأخت
 مع الولد او ولد الابن وكذا المجد الصحيح عند عدمه ار عدم الاب وهو المجد الصحيح من لا يملك
 في نسبه الام كمت ام كاب الاب فان دخلت في نسبه الام كمت ام كاب الام فيكون
 والمجدة الصحيحة وان تعدت على المجد الصحيحة من لا يملك في نسبه الام كمت ام كاب الام
 وبنات الابن وان تعدت مع الواحدة من بنات العصب وللأخت لاب كذلك اي لها
 السدس وان تعدت مع الأخت الواحدة لابوين **فصل في العصب والعصبة**
 على نوعين نسبية وسببية اما النسبية فثلاثة انواع عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة
 مع غيره اما العصبة بنفسه فاشارة الى بيانها بقوله والعصبة بنفسه كذا ذكر ليس بالنسبة

نسبه الى كمت انثى وهو ياخذ ما بقية الفرائض وعند الانفاد يجوز جميع الما كمت واحدة واورايم
 اقرب العصبية كمت وهو الابن وابنه ابن الابن وان سفل بالاجماع لغيرهم في اسم
 الولد ثم اصله وهو الاب والمجد الصحيح وهو ابوالاب وان علا ولا يجوز الا واحد لانه لا يكون
 الا من قبل الاب والاقترب بسقط الاجماع بالاجماع ثم خذ ابه وهم الاخوة لابوين والاخوة كمت
 ثم بنوه وان سفلوا ثم جده وهم الاعام لابوين اولاب ثم بنوه وان سفلوا ثم جده
 ابه كذلك اعام الاب لابوين اولاب ثم بنوه واما العصبة بغيره فاشارة الى بيانها بقوله
 والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلاث وهم البنات وبنات الابن والاخوات لابوين
 اولاب فلولاء يعبرن عصبة باخواتهن ويعقسم للذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها من
 الاناث اصلها كذا الارحام واخوها عصبة لان نصيب عصبة به ار باخوها كالقمة مع العم وبنات الاخ
 مع ابن الاخ واما العصبة مع غيره فاشارة الى بقوله والعصبة مع غيره بالاخوات مطلقا لابوين
 اولاب مع البنات ومع بنات الابن فان الأخت لا تسقط بالاولاد مطلقا واولاد الابوين
 من العصبية مقدم على الاب حتى ان الأخت لابوين مع البنت كحجب الاخ لاب فيعلم حكم الاخ
 في حجب الاولوية وعصبة ولد الرأ وولد الملاغنة مولد امه لان نسبه من جهة الاب منقطع والاب
 مع البنت صاحب فرض وعصبة واما العصبة السببية فاشارة الى بقوله واخو العصبية
 العتاقة لان العصبة النسبية مقدمة على العصبة السببية فمعرفة كونه آخر العصبية ثم عصبة اي
 عصبة مولد العتاقة على الترتيب المذكور في العصبة بنفسه فمن ترك اب مولاه وابن مولاه
 فالملك لابن مولاه عند الام ومحمد وعند اب يوسف لاب السدس والباقي لابن لانه اثر
 الملك ولو كان مكان الاب جده فكله ار كل اهل الابن اتفاقا فان اجد لا يقوم مقام الاب
 في هذه المسئلة في استحقاق السدس عند اب يوسف ولو ترك جده مولاه واخ مولاه فكل اولي
 عند الام فيكون الولاء كله للمجد وعند ما يستويان فيكون الولاء بينهما نصفين والعصبة انما
 ياخذ ما فضل عن زوج الفروض لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فلو ترك كمت زوجا و
 اخوة لام واخوة لابوين واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام وللأخت
 الاخوة لابوين وتسمى هذه المسئلة المشتركة بنسبه الرأ على مبنية المفقود في الشريك و

الحارة **فصل** في المحجوبين في اللغة المنع مطلقا وفي اصطلاح ما اهل هذا العلم منع شخص من
 غير اهل البيت اما بالكلية او عن سهم مقدرا لاخر بوجوه شخص آخر وسيمر الاول بحجب جوامع والكف
 بحجب نقصان ونشأ في تفصيل كل منهما بقوله بحجب الجوامع مستوف في حق ستة نفر من الورثة
 وهم الاب والابن والبنات والام والزوجة والزوجة لانهم من حيث يولدون بها الام ولكنهم يولدون
 وما عداهم من غير هذه الستة كورثي الجدة بصيغة الجور لا بعد الاقرب وبحجب ذوات القربة الواحدة
 بنسب القرابين وكل من يدعي انتمى الى الميت بشخص لا يرتبه معه ارفع وجود ذلك الشخص كان
 الابن مثلاً فانه لا يرتب مع وجود الابن الا اولاد الام حيث يولدون بها الام ولكنهم يولدون
 معها ارفع الام وبحجب الاخوة مطلقا بالابن وابنه وان سقط وبالباب والجدة لكونهم اقرب
 وبحجب اولاد العلات وهم الاخوة والاخوات بالابن والابن ايضا بهذا عند الام وعند
 لا يحجب الاخوة سواء كانوا لابوين او لاب بالجد بل يقسمونه وهو اجد كاخ ان لم ينقطع النكاح
 عن الثلث عند عدم ذوات القربى او عن السدس عند وجوده ارفع وجود ذوات القربى والغنى على
 قول الام وهو سقوط الاخوة والاخوات بالجد واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقط
 بنات الابن الا ان يكونن جديهن ارفع بنات الابن او سقط منهن ابن ابن حبيب من جهة اذ
 من فوقه لكن من ليست بنات سهم فانه لا يعصب ذات السهم كالبنات الصلبية مثلاً وسقط
 من دونه لانه بنات وان كثرت لا يزيد حقهن على الثلثين ويعتوم بنات الابن مقام من عند
 عدم من فلا يرضى منهن واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان يكون
 معهن ارفع الاخوات لاب اخ لاب فيعصبهن وحينئذ يكون الباقي من الثلثين بمنزلة الذكر
 من حفظ الانثيين والجدات كلهن ارفع ابويات والاميات يسقطن بالام والابويات فانه
 دون الاميات يسقطن بالاب ايضا كما يسقطن بالام وكذا سقط الابويات بالجد الام
 الاب وان علت والقربة على وزن نفر منهن ارفع الجدة من جهة كانت ارفع من جهة الاب
 او من جهة الام بحجب البعد فخرى جهة كانت وارثه كانت القربة او محجوبة كام الاب محجوبة
 وجود الاب فانها تحجب ام الام واذا اجتمع مهران اصبها ذات قرابة واحدة كام
 الاب والآخر ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا ام ام الام بقسم السدس منها اولاد

انما اقلقت السدس لذات القرابة الواحدة وكتناه للاخر التي هي ذات القرابتين عند محمد ونصف
 السدس من بينهما عند ابي يوسف باعتبار الابان والمحرم بالقتل ونحوه من الكفر والرق لا يحجب غيره
 اصلا لا يحجب جوامع ولا يحجب نقصان ولا يحجب الجوامع بحجب الجوامع كما يحجبين كما في جهة آتفا
 وكالاخوات والاخوة يحجبهم الاب ويجوزون الام من الثلث الى السدس **فصل** في العول
 وهو لغة عبارة عن الزيادة مطلقا وشرعا عبارة عن ان يزداد المخرج من اجزائه عند تقاضا المستحقين
 ولهذا قالوا وادارت سهام اصحاب القربة على القربة وهي مخرج السهام الذي تقاسم فيه السدس
 وهو عبارة عن اقل عدد صحيح ياتي منه فكل فريضة من الورثة بلا كسر فقد عالت امر تقف على عدد
 اكثر من ذلك المخرج ثم شرع ببيان ما يعول وما لا يعول واربعه خارج منها لا يعول قطعا وهي الانثان
 والثلاثة والاربعة والثمانية لانهم لا يخرجون لانتفاء اجزائهم اذا تصور فيها اصحاب القربى
 فلا يحتاج الى العول وثلاثة خارج منها يعول اذا احتج الى العول وهي الستة تقول الى العشرة وتراو
 شغفا والاثنا عشر تقول الى سبعة عشر وترا لانتفا واربعه وعشرون تقول الى سبعة عشر
 عولا واحدة امسئلة المنبرية وهي امرأة وثمان واثان وابوان ولا تعول الى غير ذلك وسميت بالمنبرية
 لان عليا رضي الله عنه اجاب بها وهو على المنبر ثم شرع في بيان الرد فقار والرد على العول وذلك
 بان لا يستغرق السهم القربة مع عدم مستحق من القربة فيرد الباقي على ذوات السهام سواء الزوجان
 بعد رساهم فان كان من بر وعليه جيب واحد فامسئلة يكون من عدد رؤسهم ارفع رؤس ذلك
 الجيب الواحد وان كانوا ارفع بر وعليه جيبين او اكثر فمخرج عدد رساهم ارفع الجيبين امسئلة فمخرج
 سهام هؤلاء المجتبعين المأخوذة من مخرج المسئلة فمن اثنين ارفع الجيبين امسئلة من اثنين لو كان
 في المسئلة سدان وجعل من ثلاثة لو كان في المسئلة سدس فثلث وجعل من اربعة لو كان في المسئلة
 سدس ونصف وجعل من خمسة لو كان في المسئلة ثلث ونصف او سدان ونصف او ثمان ونصف
 سدس فان كان مع النوع الاول من لا يرد عليه ويواحد الزوجان اعظم فريضة من اقل فخرجه اى
 خارج القربى ثم قسم الباقي على عدد رؤسهم ارفع رؤس من بر وعليه فان استقام الباقي فيها و
 نلت كزوج وعلات بنات والا اسوان لم يستقم فان وافق فرب وفق عدد رؤسهم فمخرج فريضة
 من لا يرد عليه فما حصل نصيبه من المسئلة كزوج وست بنات وان لم يوافق الباقي رؤسهم بل

باین ضرب کل رؤسهم فيه فافصل من ذلك الضرب بقسم منه مسئلة كزوج وحسنات وان كان
 مع النوع الثاني وهو كحسب ان او اكثر من لايرد عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان استقام في
 مسئلة من يرد عليه حتى المسئلة فلا ضرب كزوج واربع حبات وستا حبات لام والاسروان
 لم يستقم ضرب جميع مسئلتهم في مخرج فخرج من لايرد عليه كاربوع زوجات وست حبات وست حبات
 ثم اشار الى طريق اقراج نصيب كل زوج بقوله ثم يضرب سهام من لايرد عليه في مسئلة من يرد عليه
 وسهام من يرد عليه فيما بقى من مخرج فخرج من لايرد عليه ويصح بالاصول الاتية في الامتن
 في توريث ذوالارحام وذوالرحمة ذوالقربة مطلقا وشراعا ما ذكره بقوله ذوالرحم قريب
 ليس بعصبة ولا من سهم ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذر السهم وهم عشرة ولد البنت و
 ولد الاخت وبنات الاخ وبنات العم والخال والخاله واب الام والعم من الام والعم وولد الاخ من الام
 فتم انفرادهم اسره ذوالارحام احوز جميع كزوجين بقرب الدرجة لانهم بطريق العصوبة
 فبقدم الاقرب على الابعد فكل نصف منهم ثم يرجون بقوة القربة ثم يحوز الاصل وانما عند اتحاد جهة
 لان الوارث اقرب قربة من غير الوارث وان اختلفت جهة القربة بان كان بعض ذوالارحام من
 جهة الاب وبعضهم من جهة الام فلقابة الاب اثنتان ولقابة الام اثنتان وهذا لا يتصور في
 الفروع وانما يتصور في الاموال والعقارات والاخوال ثم يعتبر الترجيح في كل فروع كاللوانفوذ واعند الاموال
 في القرب والقوة وجهة ضرب كجمل جهتهم للذكر مثل حظ الانثيين ويعتبر ابدان الفروع ان انفقت الام
 وكذا يعتبر ابدان الفروع ان اختلفت للاصول عند اب يوسف وعند محمد اذا اختلفت للاصول فوفق
 الصفة من الاموال والعدد من الفروع واذا كان فيهم بطون مختلفة بقسم اهل على اول بطون فتر
 فيها لاختلاف على الصفة التي ذكرت ثم يحوز المذكور من ذلك البطون طائفة على حدة والانا طائفة
 على حدة بعد القسمة فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطون اختلف كذلك ان كان فيها اختلاف
 والاسروان لم يكن الاختلاف في الذكورة والانوثة فيما بينهما بان يحوز جميع ما توسط بينهما ذكورا
 فقط او انانا فقط وفتح حصص كل طائفة من الفروع ويقول محمد بغيره ويقدم جوا المبت وبهم اولاد
 البنات واولاد بنات الابن وان غلبت ثم ان لم يكن هؤلاء يقدم اصلا اصل المبت وبهم الاصل
 الاجداد الفاسدون والجهة الفاسدة ثم ان لم يكن هؤلاء يقدم جوا ابية ام اب المبت وبهم امي

اي الجوز اولاد الاخوات مطلقا واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم ان لم يكن هؤلاء يقدم جوا
 جده وبهم الجوز والعقات مطلقا والخالات والاعم لام وبنات الاعم مطلقا ثم ان لم يكن هؤلاء
 يقدم اولاد هؤلاء ثم جوا جد ابية او امه وبهم عمات الاب وعمات الام وفلانتهما واخواتهما
 واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد اعمام الام **والنوق اي العمات**
 النوقية في البحر والهدم اي الهجامة التي يهدم عليها الجدار او الم يعلم اسمها مات ولا كما اذا غرقوا في
 السفينة معا او وقعوا في النار دفعة فيقسم ما لكل واحد منهم على ورثة الاحياء ولا يرث بعض
 هؤلاء الاموات من بعض هذا هو المختار وان اختلفت ابناءهم احد ما في لام اعطى الاخ السهم فقامت اثنتان
 الباقي عصوبة ولا يرث الجوز من الامانة الباطلة التي يتخلونها في دينهم وان اجتمع فيه اربعة الجوزي
 فزبان لوانفوذ في شخصين ورثا الشخصان بهما بالقرابتين وان كانت احديهما كالجوزي
 يرث بما حجة ففصل في اهل وبوقف لاهل نصيب ابن واحد وهو المختار وعند اب يوسف
 نصيب ابين فان خرج اكثره اهل اهل حيوات ورث وان خرج اقله فاقبل يرث **فصل**
 في المسئلة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة واكمل فيه ما اشار بقوله ففتح المسئلة الاول ثم فتح
 المسئلة الثانية فان استقام نصيب الميت الثانية على مسئلة مسئلة الميت الثاني فيها
 وفتح والا فاضرب وفق الصحيح الثاني في الصحيح الاول ان وافق نصيبه نصيب الثاني مسئلة
 والا فاضرب كل الصحيح الثاني في الصحيح الاول فاكامل من الضرب مخرج المسئلة وطريق الضرب
 ما اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول من الصحيح مسئلة في وفق الصحيح الثاني
 على تقدير الموافقة او في كله على تقدير المبانية واضرب سهام ورثة الميت الثاني من الصحيح مسئلة
 في وفق ما في يده على تقدير الموافقة او في كله على تقدير المبانية فما خرج فهو اهل حاصل نصيب كل فروع
 فان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مكان الاول والثالث مكان الثاني
 في العمل وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وبهم جوا الى غير النهاية **ح**
 الفريض الفروض نوعان الاول النصف والنصف والنصف والنصف وهو الربع والنصف
 والنصف نصف النصف وهو الثمن والنوع الثاني الثلثان والنصف والنصف وهو الثلث والنصف
 نصفها وهو السدس ولا بد لهذه الفروض من مخرج فالنصف يخرج منها اثنين والربع يخرج

يؤتى بهما

والتميز من ثمانية والثلاثين والثلاث من ثمانية والسبع من ستة فان خرج كل فرض من هذه الفروض
سمية من الاعداد الا النصف هذا كله عند عدم الاختلاط وان اختلط النصف بالنوع اثنى عشر
او بعضه فتم ستة او اختلط الربع من النوع الاول بالنوع الثاني كله او بعضه فتم اثنى عشر او
اختلط التميز من النوع الاول بالنوع الثاني كله او بعضه فتم اربعة وعشرين واذا انقسم سهام فريون
عليهم او بايت سهامهم انقسمت عليهم عددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة
واحصل ضرب الضرب بالتصحيح كما مر واخرون وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق
عددهم في اصل المسئلة فابعد فاصلة تصح منه كما مر وستة اخوة وان انقسم سهام
فريون او اكثر وثلاث اعداد ورؤسهم المكسرة عليهم فاضرب اعداد الاعداد في اصل المسئلة عند
التماثل ثلث ثبات وثلاثة اعلم وان تداخلت الاعداد فاضرب اكثرها في اكثر الاعداد في اصل المسئلة
حتى يحصل ما تصح به المسئلة كاربعة وثلاث فدا واثنى عشر عدا وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب
وفقا احدى ارجاء البعضين في جميع اثنى عشر فاضرب ببلغ في وثلاثين والثلاثين وافق والا فجميع فاضرب
ببلغ في الرابع كدلك في وثلاثة ان وافق والا فجميع فاضرب ببلغ في اصل المسئلة حتى يحصل ما
تصح به المسئلة كاربعة وثلاث فدا واثنى عشر عدا وستة اعلم وان تباينت الاعداد
فاضرب كل واحد في جميع الثاني ثم اضرب ببلغ في جميع الثالث ثم اضرب ببلغ في جميع الرابع ثم اضرب
بالحاصل في اصل المسئلة حتى يحصل ما تصح به المسئلة كما مر اثني عشر ثبات وستة فدا وسبعة
اعلم هذا اذا لم يكن مسئلة عائدة واما اذا كانت مسئلة عائدة فاضرب بضرته في الاصل
فخرج العول في جميع ذلك كزوج وخمس اخوات لاب وام **فصل** في احوال العودين
بان يطرح الاقل من الاكثر فريون او اكثر فيفني فيفني الاقل المطروح ذلك الاكثر المطروح منه او
يقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمته فيخرج كالحجته مع العشرين لانك اذا طرحت الحجة من
العشرين اربع مرات فبقيت العشرين فقامت خلافتها وتوافقت اربعين العودين يعرفان
تتقن الاقل من الاكثر في كباين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في واحد فها متباينان
كالتسعة والسبعة وان توافقا في اكثر فها متوافقان في ذلك المقدار فان كانا متوافقا
فيه اثنين فها متوافقان بالنصف وان كانا ثلاثة فبالتثلث وان كان اربعة فبالرابع

فبالربع وبكذا الى العشرة وان توافقا في احدى فخرج من احدى عشر ومثل حوالها الى النهاية وان
اروت معرفة نصيب كل فريون من التصحيح فاضرب ما كان له من كل فريون من السهام في اصل المسئلة فها
ضرته في اصل المسئلة فخرج من ذلك القرب هو اربعة خارج نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب
كل فرد من افراد كل فريون فان شئت فانقسم سهام كل فريون من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم اثنى عشر
ذلك الفريون ثم اعط كل واحد من احوال الفريون بمنزلة السبعة من المضروب لكل فرد منهم اى من
احاد الفريون وان اردت قسمة الزكاة بين الورثة او الغرما فانظر بين الزكاة والتصحيح فان
كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق الزكاة ثم اقسم بالحاصل من هذا
الضرب على وفق التصحيح فخرج هو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب
سهام كل وارث من التصحيح في جميع الزكاة ثم اقسم بالحاصل على جميع التصحيح فخرج هو نصيب
الزكاة ذلك وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريون من الورثة وفي معرفة القسمة بين الغرما
اجعل مجموع الديون كالتصحيح واجعل كل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح
من الورثة او الغرما اعلم في معلوم منها من الزكاة فاضرب نصيبه من التصحيح او الديون و
اقسم الباقي على سهام من بقى من الورثة او على ديونهم هذا اخر كتاب سمره ملحق الاجر
ولم آل جهدا ارجتها في عدم ترك شي من مسائل الكتب الاربعة والتمس مقتضى الحكم
من الاتساق من الناطق في ان اطلع الناطق على الاخلال بشي منها من مسائل الكتب الاربعة
بان لا يذكر في محله ان محققا محققا التمس محله الاصل فان الاتساق محل الشك وان لم يكن امر
غائب ذلك لا لحاق بعد التامل في مظان تلك المسئلة اخرج موضع يظن كونه تلك المسئلة
فيها فاذر بما ذكرت ما من مجول وهو الانسب بعض مسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع
في غير موضع آخر فالتفت بذكر ما اخرجت تلك المسئلة في احد موضعين فيظن ان هذا ليس
محله الاصل لكن بعد التامل في ظاهر وجهه فياكم والعجبة قبل التامل والتبع ثم ان ردت فيه المسئلة
من الهداية ومجمع البحرين على ما وعدت بالزيادة في الخطبة ولم ارد شيئا من غير ما اخرجت الهداية ومجمع
البحرين حتى يسهل الطلب على من اشتبه عليه شي من ما ليس في الكتب الاربعة اهمل على التمام
والصلوة على محمد وعليه الصلوة والسلام واصحاب الكرام اللهم جله ذخرنا في يوم القيام

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة من نسخة تسويد مصنفنا بعون
 الله الحكيم الباسط في شهر جمادى الاولى في العشر الاوسط
 على يد العبد الضعيف الفقير والمذنب الخفيف الحقير الحاج
 الى اللطيف القدير الحاج عثمان بن الحاج محمد
 الامير غفر الله له ولوالديه وجميع

المؤمنين وطاقت تقديري
 منها آمان غفر الله لي
 والرحمة والمآلة
 والفضل
 تحت المراقبة العبد الفقير
 محمد بن علي

محذوف هذا ليس خلوه غلط
 فكل من يلو مني في ذلك الزمان

نماذج كونه نوحه اراه
 بخلافه فقلوا من زعمه

طالع
 غفر الله له ولوالديه
 غفر الله له ولوالديه
 غفر الله له ولوالديه
 غفر الله له ولوالديه
 غفر الله له ولوالديه